

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد خيضر - بسكرة -  
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية  
قسم العلوم الاجتماعية

العنوان:

دور المجتمع المدني في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف  
— دراسة ميدانية على عينة من جمعيات ولاية سطيف —

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع  
تخصص: علم اجتماع التربية

إشراف الأستاذ:  
أ.د. زمام نور الدين

إعداد:  
- قيراووني محمد أمين

اللجنة المناقشة

- الأستاذ الدكتور: بلقاسم سلطانية — رئيسا —
- الأستاذ الدكتور: زمام نور الدين — مشرفا —
- الأستاذ الدكتور: عبد العزيز عايش — مناقشا —
- الأستاذ الدكتور: الجمعي النوي — مناقشا —
- الأستاذ الدكتور: العقبي الأزهر — مناقشا —

الحمد لله  
على ما خلقنا  
والمؤمنين  
والذين آمنوا



Wondershare™

PDF Editor



# شكر و عرفان

أشكر الله سبحانه وأحمده على توفيقه لي في إنجاز هذا

العمل المتواضع

ويسرني أن أتقدم بأسمى آيات وعبارات الشكر لكل من قدم لي  
المساعدة وأخص بالذكر الأستاذ المشرف "زمام نور الدين" الذي تتبع  
العمل طيلة مرحلة البحث، وأشكره على النصائح والتوجيهات والإرشادات  
القيمة التي لم يبخل بها لإتمام هذا البحث.....

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم علم الاجتماع بجامعة  
بسكرة وجامعة محمد لمين بسطيف 02 على المعلومات القيمة التي  
أفادتني والمبصودات التي بذلت من أجل إنجاز هذا العمل المتواضع  
وكل أساتذة وطلبة جامعة محمد خيضر ببسكرة.....

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى رؤساء الجمعيات وكل الأفواج  
الكشفية لمقاطعة بلدية سطيف على تعاونهم في إتمام وإنجاز هذا البحث.  
إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.....

إلى كل من امتدته يداه لي بالدعاء.....

# إهداء

إلى كل الذين يعملون ويسعون نحو بناء مجتمع جديد.....

إلى كل الذين يعملون ويسعون بجهدهم نحو بناء إنسان جديد.....

إلى كل الذين تشغلهم هموم مجتمعهم فيعملون فكرهم وعقولهم نحو  
فهم هذه المصوم وتجاوزها.....

إلى كل الذين يعملون ويسعون بأمانة نحو تطوير مجال الدراسات  
الاجتماعية.....

إلى جنود وطلبة العلم

إلى أمي وأبي وإخوتي وأصدقائي.....

وكل أفراد العائلة.....

آليهم.....وإليهم جميعا أتقدم بهذا العمل المتواضع.



wondershare™

PDF Editor

الفهارس



PDF Editor



الباب الأول: الجانب النظري للدراسة

الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

19	تمهيد
20	أولا: الإشكالية
22	ثانيا: أهمية الدراسة
23	ثالثا: أهداف الدراسة
24	رابعا: أسباب اختيار الموضوع
24	خامسا: فرضيات الدراسة
25	سادسا: تحديد المفاهيم
46	سابعا: الدراسات السابقة

الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

62	تمهيد
62	أولا: تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني
64	1. قراءة حول هوية المجتمع المدني
66	2. قراءة حول هوية الاختلاف بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي والمجتمع البدوي
67	ثانيا: رؤى فلسفية حول المجتمع المدني
67	1. المجتمع المدني في الفكر الغربي
67	أ. فلسفة الحق الإلهي
68	ب. نظرية العقد الاجتماعي
71	ج. غرامشي والفكر الإصلاحي
72	2. المجتمع المدني في الفكر العربي
73	ثالثا: مراحل تطور مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي
74	1. المرحلة الاستعمارية (ما قبل الحرب العالمية الثانية)
74	2. مرحلة ما بعد الاستقلال (ما بعد الحرب العالمية الثانية)
74	3. ما هي الاعتبارات التي أدت إلى ظهور المجتمع المدني في الوطن العربي؟
75	4. أزمة تفعيل مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني في الوطن العربي
76	5. تطور مؤسسات المجتمع المدني في ظل العولمة
78	6. صعوبات تمويل مؤسسات المجتمع المدني
79	رابعا: المجتمع المدني والدولة "علاقة بناء وتكامل"
79	1. المجتمع المدني والدولة
80	2. دور المجتمع المدني في بناء الدولة
81	3. عناصر تكوين المجتمع المدني
83	4. أدوار المجتمع المدني
84	5. وظائف المجتمع المدني
84	6. المجتمع المدني ومعاليم تكريس الديمقراطية
85	7. خصائص المجتمع المدني
85	8. بنية وأشكال مؤسسات المجتمع المدني
88	9. وسائل تدعيم مؤسسات المجتمع المدني
88	10. مؤسسات المجتمع الأهلي (المدني) في المغرب العربي
89	خامسا: هوية المجتمع المدني الجزائري في السياق التاريخي القديم والحديث
90	1. مسار المستوى التاريخي
91	2. هوية المجتمع المدني أثناء الاحتلال
92	3. تنظيمات المجتمع المدني أثناء الاحتلال
93	سادسا: مؤسسات المجتمع المدني قبل وأثناء الثورة التحريرية وواقعها بعدا لاستقلال
93	1. الحركة الجمعوية قبل الثورة الجزائرية والاستقلال
97	2. جمعيات الشباب غداة الاستقلال وواقع إعادة التنظيم
100	3. مسار عودة المجتمع المدني في الجزائر "المسألة الإحصائية والواقع المفروض"
103	4. مؤسسات المجتمع المدني الجزائري: بين الواقع والطموح
104	5. علاقة الأحزاب السياسية بالجمعيات في الجزائر

107	6. المجتمع المدني الجزائري في ظل أزمة ثورة الربيع العربي
108	خلاصة
	<b>الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف</b>
110	تمهيد
110	أولاً: إنحراف الأحداث، عوامله، نظرياته، مقارباته النظرية
111	1. تعريف الحدث
111	2. جنوح الأحداث
111	3. انحراف الأحداث
111	4. قراءة في تطور المفهوم عبر الدراسات العلمية
111	5. تصنيفات الأحداث
114	أ. تصنيفات الأحداث من المنظور الاجتماعي
114	ب. تصنيف الأحداث من المنظور السيكولوجي
115	ج. تصنيف الأحداث المنحرفون من وجهة نظر القانون
116	ثانياً: العوامل المؤثرة في الانحراف
118	1. العوامل الذاتية
119	2. العوامل الخارجية
122	3. السلوك الجانح وهاجس المراهقة
122	ثالثاً: النظريات المفسرة لظاهرة الانحراف
123	1. النظريات الاجتماعية
130	2. النظرية البيولوجية
131	3. النظريات النفسية
132	رابعاً: المقاربات الفكرية المعاصرة لظاهرة الانحراف
133	1. الجنوح خروج عن القواعد الاجتماعية
135	2. خلفية أن الجنوح اضطراب مرضي يمس السلوك
138	خامساً: ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر
138	1. الواقع السوسيلوجي لانحراف الأحداث في الجزائر
138	أ. جنوح الأحداث قبل الاستقلال
138	ب. جنوح الأحداث بعد الاستقلال
140	2. الحاجة إلى دراسات أعمق؟
140	3. الوقاية من الجنوح والتكفل بالأحداث الجانحين
142	خلاصة
	<b>الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف</b>
144	تمهيد
144	أولاً: الأسس الفكرية والتطبيقية للوقاية من الانحراف
145	1. السياسة الوقائية بين مفهومي الإنحراف والظاهرة الإجرامية
145	2. العلاقة بين الوقاية من الجريمة وعوامل الضبط الاجتماعي
146	3. درجات الوقاية
147	4. أنواع الوقاية من الجريمة
147	ثانياً: الوقاية من الجريمة كهدف اجتماعي
148	1. الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة
149	2. الوقاية من الجريمة مسؤولية من؟
149	3. الإسهامات الفلسفية للوقاية من الجريمة
149	4. نظريات الوقاية من الانحراف والجريمة
151	1.4. نظرية المحيط الأمن
151	2.4. نظرية النشاط الرتيب
152	3.4. نظرية الاختيار العقلاني
153	4.4. نظرية أسلوب الحياة
154	ثالثاً: الإجراءات العملية في تطبيق الوقاية من الانحراف
155	رابعاً: مراحل وإجراءات أسلوب الوقاية من الانحراف والجريمة
155	1. العلاقة بين العوامل السوسيو اقتصادية والانحراف كأساس لبناء منهج وقائي
160	2. الدوافع النفسية والوقاية من الانحراف

3.	وسائل الوقاية من الجريمة.....	160
خامسا:	المنهج التكاملي للوقاية من الانحراف والجريمة.....	163
1.	أهمية المنهج التكاملي للوقاية من الانحراف.....	163
2.	نماذج تجريبية لتطبيق المنهج التكاملي للوقاية من الانحراف والجريمة.....	164
1.2.	التجربة الكندية للوقاية من الجريمة ضمن المنهج التكاملي.....	170
2.2.	التجربة الهولندية في مجال معالجة التسرب المدرسي.....	171
3.2.	التجربة الفنلندية للوقاية من الانحراف بواسطة المؤسسات التربوية.....	171
4.2.	خدمات الوقاية الأولية للأطفال والشباب في بعض مدارس الولايات المتحدة الأمريكية.....	172
3.	أمثلة عربية على برامج ومشروعات في الخدمة الاجتماعية الوقائية.....	172
1.3.	برنامج الوقاية من التدخين في مدارس السعودية.....	172
2.3.	برامج خدمة اجتماعية ذات صبغة وقائية في بعض مدارس الإمارات.....	173
4.3.	مشروع اشتراك المواطنين في الطب الوقائي في مخيمات الفلسطينيين في لبنان.....	174
5.3.	مشروع الأسر المنتجة بمصر.....	174
4.	دراسات تطبيقية عن الوقاية الأطفال من الانحراف.....	175
1.4.	مشروع التدخل على أساس فردي لوليام هيلي.....	175
2.4.	مشروع التدخل الاجتماعي لمدينة شيكاغو.....	176
3.4.	أسلوب العلاج داخل الجماعة Provo.....	176
4.4.	تجربة بوسكوفيل Boscoville الكندية.....	176
5.4.	مشروع الإدماج العائلي لجوليان أكبر.....	177
178	خلاصة.....	
	<b>الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية</b>	
182	تمهيد.....	
182	أولا: أهمية الاهتمام بالطفولة.....	
184	ثانيا: بعض مشكلات الطفولة.....	
184	ثالثا: بعض مظاهر وخصائص مراحل نمو الطفل.....	
185	1. مرحلة ما قبل الميلاد.....	
185	2. مرحلة الرضاعة.....	
186	3. مرحلة الطفولة المبكرة.....	
186	4. مرحلة الطفولة الوسطى.....	
187	5. مرحلة الطفولة المتأخرة.....	
187	6. مرحلة المراهقة.....	
187	رابعا: بعض أهم حاجات مرحلة الطفولة.....	
188	1. الحاجات البيولوجية.....	
188	2. الحاجات النفسية.....	
188	3. الحاجات الاجتماعية.....	
188	4. الحاجات المعرفية والإدراكية.....	
189	5. الحاجة إلى اللعب والترويح.....	
189	6. الحاجة إلى التعبير عن ذاته وتوكيدها.....	
189	خامسا: حقوق الطفل.....	
189	1- اتفاقية حقوق الطفل.....	
190	2- تاريخ نشأة وتطور حقوق الطفل.....	
193	3- نظرة تحليلية لواقع حقوق الطفل عربياً ومحلياً.....	
195	4- تحديات تطبيق حقوق الطفل في العالم العربي.....	
196	سادسا: الحماية القانونية والاجتماعية للأطفال المهمشين.....	
196	1. حقوق الطفل في الظروف العادية.....	
197	2. حقوق الطفل في الظروف الصعبة.....	
199	3. أسباب تزايد ظاهرة الأطفال المهمشين والمحرومين.....	
202	سابعا: سبل الحد من تداعيات التعدي على حقوق الأطفال.....	
204	ثامنا: المخدرات ظاهرة مبرمجة يجب التصدي لها.....	
205	تاسعا: التنشئة الأسرية والانحراف.....	
205	1. تأثير التنشئة الأسرية على تربية الطفل.....	



206	2. تأثير أساليب المعاملة الوالدية على التنشئة الاجتماعية للأبناء .....
206	3. أساليب التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الانحرافي .....
207	4. الآثار المترتبة على التهميش .....
209	5. الوقاية من آثار الحرمان من الوالدين .....
209	خلاصة .....
	<b>الفصل السادس: الأطفال المهمشون بين الحرمان وخطر الانحراف</b>
211	تمهيد .....
211	أولاً: الفرق بين الهامشية والجنوح .....
211	1. أشكال الهامشية .....
212	2. الخصائص الأساسية للهامشية .....
212	3. أنواع الهامشية .....
213	4. أصناف التهميش .....
213	5. دوافع الهامشية .....
214	6. العوامل المساهمة في التهميش .....
216	ثانياً: بعض مظاهر التهميش عن الطفولة في المجتمع .....
217	ثالثاً: التهميش واتفاقية حقوق الطفل .....
219	رابعاً: مؤشرات وأساليب قياس تهميش الأطفال .....
223	خامساً: الأبعاد الخفية في تهميش الأطفال .....
225	سادساً: برامج وسياسات الرعاية الاجتماعية المناسبة للوقاية من انحراف الأطفال المهمشين .....
225	1. التعليم الأساسي .....
225	2. لرعاية الصحية الأولية .....
226	3. التغذية .....
226	4. الماء والصرف الصحي .....
227	5. الحماية الخاصة .....
227	6. السياسات الدفاعية .....
228	سابعاً: أصناف الأطفال المهمشون .....
233	ثامناً: الاتجاهات النظرية المفسرة للظاهرة الهامشية في المجتمع .....
238	تاسعاً: الحماية القانونية للأطفال المهمشين .....
238	1. حقوق الطفل المهمش في المساواة مع الطفل العادي .....
238	1.1. حق الطفل غير الشرعي في النسب .....
239	2.1. حق الطفل المحروم من الأسرة في أسرة بديلة .....
239	3.1. حق الطفل المحروم من النفقة في مورد للعيش .....
239	4.1. حق الطفل المهمش في التربية والتعليم .....
239	5.1. حماية إضافية للطفل المحروم من الاستقرار .....
239	6.1. حق الطفل المعاق في التغلب على الإعاقة .....
239	7.1. حماية خاصة للأطفال المعرضين للاستغلال والاعتداء .....
240	8.1. حقوق الطفل الجانح في إعادة تأهيله .....
240	2. حقوق الطفل عامة في المواثيق الدولية .....
240	3. حقوق الطفل في الظروف العادية .....
242	4. حماية حقوق الطفل في التشريعات الجزائرية .....
243	عاشراً: عوامل مرتبطة بظاهرة تهميش الأطفال في الجزائر .....
247	خلاصة .....
	<b>الفصل السابع: مؤسسات المجتمع المدني ودورها في وقاية الأطفال المهمشون من الانحراف واندماجهم في المجتمع</b>
249	تمهيد .....
249	أولاً: الأطفال المعرضون للخطر .....
249	1. مفهومية الإطار المعرفي .....
249	2. عوامل الخطر وعوامل الحماية .....
250	3. أنواع الأطفال المعرضين للخطر .....
250	4. البرامج الوقائية المختصة بالفئات المعرضة للخطر .....
250	5. الوساطة كأسلوب للوقاية من الجريمة .....
251	ثانياً: المقاربات الفكرية للاندماج الاجتماعي للأطفال كآلية للوقاية من الانحراف .....

252	1. مفهوم الاندماج الاجتماعي
252	2. خصائص الاندماج الاجتماعي
252	1.2. الاندماج مسألة متفاوتة
253	2.2. الاندماج مسألة نسبية
253	3.2. الاندماج عملية تفاوضية
253	4.2. الاندماج مستويات متفاوتة
253	3. أوجه الاندماج الاجتماعي
253	1.3. المقاربات التي تؤسس للاندماج الاجتماعي
254	2.3. المقاربات التي تؤكد على الإقصاء والتصادم
254	4. نظريات الاندماج الاجتماعي
254	1.4. النظريات الكلاسيكية
255	2.4. نظرية الهوية الاجتماعية
255	3.4. نظرية التصنيف الذاتي
256	4.4. بناء أمة ونظرية الاندماج الاجتماعي
256	5. عوامل تحقيق الاندماج الاجتماعي للأطفال المهمش
260	ثالثا: نماذج لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف وإدماجهم في المجتمع
260	1. المدن الصديقة للطفل في الغرب
261	2. تجربة اليونيسيف مع الخليج العربي
262	3. تجربة الجزائر في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف وإدماجهم في المجتمع
285	خلاصة

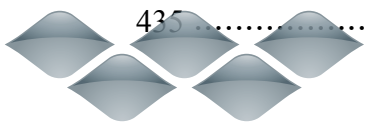
## الباب الثاني: الجانب الميداني للدراسة

### الفصل الثامن: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

288	تمهيد
288	أولا: مناهج الدراسة
291	ثانيا: مجالات الدراسة
293	ثالثا: مجتمع الدراسة
295	رابعا: العينة وكيفية اختيارها
296	خامسا: خصائص العينة
297	سادسا: أدوات جمع البيانات
301	سابعا: أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات الميدانية
304	خلاصة

### الفصل التاسع: عرض وتحليل نتائج الدراسة

406	تمهيد
407	1. تحليل وتفسير البيانات الخاصة بالأداة
404	2. نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة
408	3. نتائج الدراسة في ضوء الاتجاهات النظرية
413	4. نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات
421	5. النتائج العامة
422	6. الاقتراحات والتوصيات
423	خاتمة
426	المراجع
435	الملاحق



wondershare™

PDF Editor

## فهرس الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
<b>الجانب النظري</b>		
01	الجدول رقم 01: يوضح نوعية وطبيعة التنظيمات من 1900-1962	93
02	الجدول رقم 02: يوضح بعض التنظيمات الاجتماعية أثناء الحقبة الاستعمارية ما بين 1914-1937	94
03	الجدول رقم 03: يظهر التنظيمات الجموعية الرياضي، والخيرية والترفيهية أثناء الحقبة الاستعمارية ما بين 1939-1962	95-94
<b>الجانب الميداني</b>		
04	الجدول رقم 04: يوضح الجمعيات التي تهتم برعاية الأطفال في ولاية سطيف	292
05	الجدول رقم 05: يوضح وصف الزيارات الاستكشافية للجمعيات التي تهتم برعاية الأطفال في سطيف	293-292
06	الجدول رقم 06: يبين عدد الأفراد المنخرطين في الجمعيات على مستوى بلديات ولاية سطيف	294
07	الجدول رقم 07: يبين توزيع فئة المهتمين حسب الجمعيات الولاية لشهر جانفي 2013	294
08	الجدول رقم 08: يبين توزيع المبحوثين حسب الجنس في الجمعيات	296
09	الجدول رقم 09: يوضح وصف الملاحظات الخاصة بالزيارة الميدانية للجمعيات	298
10	الجدول رقم 10: يوضح معاملات الثبات لمحاو الاستمارة الخاصة بالأطفال المهتمين في الجمعيات	302
11	الجدول رقم 11: يوضح معاملات الصدق الذاتي لمحاو الاستمارة بالأطفال المهتمين في الجمعيات	303
12	الجدول رقم 12: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة من الأطفال وفقا للجنس والعمر	307
13	الجدول رقم 13: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة من الأطفال وفقا للعمر والأصل الجغرافي	309
14	الجدول رقم 14: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة من الأطفال وفقا للجنس والمستوى التعليمي	311
15	الجدول رقم 15: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة من الأطفال حول مدة انخراطهم في الجمعية	314
16	الجدول رقم 16: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة من الأطفال وتوجيههم للانخراط في الجمعية	315
17	الجدول رقم 17: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة من الأطفال حول قرب أو بعد الجمعية عن منزلك	317
18	الجدول رقم 18: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة من الأطفال حول وجود إخوة آخرين في الجمعية	318
19	الجدول رقم 19: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة من الأطفال حول مكان الإقامة	319
20	الجدول رقم 20: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة من الأطفال حول قضاء أوقاتك في اليوم	322
21	الجدول رقم 21: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حول لجوء الطفل عند تعرضه لمشكلة معينة	324
22	الجدول رقم 22: يوضح هل والداك على قيد الحياة	326
23	الجدول رقم 23: يوضح مدة الحرمان من الوالدين	328
24	الجدول رقم 24: يوضح المستوى التعليمي للوالدين	330
25	الجدول رقم 25: يوضح وظيفة الوالدين	332
26	الجدول رقم 26: يوضح إحساس الطفل اتجاه أسرته	334
27	الجدول رقم 27: يوضح هل يعيش والداك معا	335
28	الجدول رقم 28: يوضح فيما أعاد والداك الزواج من آخر	337
29	الجدول رقم 29: يوضح علاقة الطفل بزوجة أبيه في حالة اعادة الزواج	339
30	الجدول رقم 30: يوضح أسباب حدوث شجار مع زوجة الأب	341
31	الجدول رقم 31: يوضح موقف الأب من الشجار الذي يحدث بين الطفل وزوجة أبيه	343
32	الجدول رقم 32: يوضح علاقة الطفل بزواج أمه في حالة اعادة الزواج	345
33	الجدول رقم 33: يوضح أسباب حدوث شجار الطفل مع زوج الأم	347
34	الجدول رقم 34: يوضح حدوث حوار الطفل مع الوالدين	350
35	الجدول رقم 35: يوضح موقف الوالدين عند قيام الطفل بسلوك سيء	352
36	الجدول رقم 36: يوضح مكوث الطفل في الليل خارج المنزل دون علم والديك	354
37	الجدول رقم 37: يوضح أسباب مكوث الطفل في الليل خارج المنزل دون علم والديك	356
38	الجدول رقم 38: يوضح في حال يوجد إخوة غير أشقاء للطفل	358
39	الجدول رقم 39: يوضح علاقة الطفل بالإخوة الغير أشقاء	360
40	الجدول رقم 40: يوضح فيما كان الطفل يضرب إخوته وأسبابه	362
41	الجدول رقم 41: يوضح موقف والديك حيال ضرب إخوتك	364
42	الجدول رقم 42: يوضح حصول الطفل على مقدار من المصروف	366
43	الجدول رقم 43: يوضح مصدر حصول الطفل على المصروف	367



44	الجدول رقم 44: يوضح إذا كان مصروف الطفل يلبي حاجاته وكيفية تلبية في حالة عدم اكتفائه	369
45	الجدول رقم 45: يوضح مجالات إنفاق المال الذي يحصل عليه الطفل	371
46	الجدول رقم 46: يوضح الأماكن التي يقضي فيها الطفل العطلة الصيفية	373
47	الجدول رقم 47: يوضح الهدف من العمل في العطلة الصيفية	376
48	الجدول رقم 48: يوضح نوع العمل الذي يقوم به الطفل أثناء عطلة الصيف	378
49	الجدول رقم 49: يوضح إذا كان الطفل توقف عن الدراسة ومتى كان ذلك؟	380
50	الجدول رقم 50: يوضح الصف الدراسي الذي توقف فيه الطفل	382
51	الجدول رقم 51: يوضح السبب الحقيقي الذي جعل الطفل يتوقف عن الدراسة	384
52	الجدول رقم 52: يوضح إذا كان والدي الطفل يساعده في مراجعة الدروس وسبب عدم مساعدته	387
53	الجدول رقم 53: يوضح رؤية أفراد الدراسة من الأطفال المهمشين من الأساليب التي يتبعها المربون في وقايتهم من الانحراف	389
54	الجدول رقم 54: يوضح درجة اعتماد الجمعية على الأنشطة	394
55	الجدول رقم 55: يوضح المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية	397
56	الجدول رقم 56: يوضح البيانات الشخصية الخاصة بالأطفال المهمشين الغير منخرطين في الجمعيات	400
57	الجدول رقم 57: يوضح مدى وجود الفروق في السلوك الانحرافي بين الأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات وغير المنخرطين فيها.	402

## فهرس الأشكال

01	الشكل رقم 01: أنماط التكيف المختلفة حسب "مورتون"	125
02	الشكل رقم 02: يوضح معدل الجرائم في كندا للفترة من 1998-2002م	169
03	الشكل رقم 03: يوضح عمليات اندماج الطفل وفق متطلبات الخدمات	259
04	الشكل رقم 04: يوضح عمليات الإدماج الاجتماعي للأحداث قبل وبعد الإفراج	284



# PDF Editor

# مقدمة



# PDF Editor

## مقدمة:

شهدت المجتمعات البشرية خلال أواخر القرن العشرين وبداية الواحد والعشرين زخم مهولا من التغيرات والتطورات في جميع مناحي الحياة كان مبعثها الثورة الإلكترونية الشاملة في الاتصالات والمواصلات والاستثمار الناجح للتكنولوجيا والبحث العلمي في مجال الاقتصاد وخاصة الصناعة، الأمر الذي اثر على نشاطه وحركية الإنسان وعقلية تفكيره اتجاه الحياة وتفاعله مع البيئة التي ينتمي إليها، ومن بين مظاهر هذه التغيرات والإفرازات المتزايدة فيما بينما ظهرت ظواهر سلبية أو جوانب انحرافية شكلت تحديا كبيرا في إحداث تغييرات داخل النسق الاجتماعي في المجتمع من خلال الاضطرابات النفسية والاجتماعية التي تحدثها الظواهر الانحرافية، وما تصاحبه من تأثير على توفر الأمن والاستقرار والتقدم للشعوب.

كما تعد ظاهرة الانحراف الاجتماعي في معناها العام السلوك الذي يمثل خروجاً على القواعد والمعايير والقيم والعادات الاجتماعية السائدة في المجتمع، وتمثل انحرافاً سلبياً عن السلوك السوي، ومنه فظاهرة انحراف والجريمة من الظواهر والقضايا الاجتماعية التي تعاني منها كل المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة.

ويرى علماء الاجتماع أن ظاهرة الانحراف تعد من المعوقات الوظيفية للنسق الاجتماعي من خلال خطورتها والأضرار التي تسببها سواء على الفرد أو المجتمع، وتهدد استقرار النظم الاجتماعية وإحداث خلل في الأبنية والوظائف الاجتماعية، حيث أصبحت هذه الظاهرة تمثل تحدياً كبيراً للكثير من المجتمعات بفعل عوامل عدة منها الحراك الاجتماعي والتطور العلمي، ويعتبر المجتمع الجزائري أحد المجتمعات الذي له كيانها الخاص به ويشترك مع المجتمعات البشرية في حراكه وتبادلته الثقافي والحضاري، ومن مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري التغير في البناء الاجتماعي وفي الأنظمة والأنسقة الاجتماعية بالإضافة إلى التحولات والتغيرات الثقافية والمادية.

وبالتالي أصبح من الضروري العمل على معالجة هذه الظاهرة والتقليل منها، خاصة وأن معدلات الجريمة في الجزائر عرف تزايداً معتبراً من سنة إلى أخرى، حيث تبين الإحصائيات أن وكشفت الإحصائيات التي قدمها ممثل الأمن الوطني وممثل الدرك الوطني، أن الجزائر سجلت في سنة 2014 ما مجموعه 207 ألف جريمة بمختلف أنواعها خلال الأشهر التسعة الأولى، وهو ما يعادل قرابة 700 جريمة يوميا، وكانت الإحصائيات الدقيقة التي قدمها ممثلو الأجهزة الأمنية تدل أن الظاهرة تطورت خلال السنوات الأخيرة بالشكل الذي أصبح يهدد الأمن العام للفرد والمجتمع.

(نوارة باشوش/ إلهام بوثلجي، 2014/10/12، ص3)

ويتضح من هذه المعطيات مدى تزايد وانتشار ظاهرة الانحراف في المجتمع الجزائري بين الأطفال والمراهقين، ولأن حدث اليوم هو مجرم الغد لابد من الوعي بخطورة الظاهرة والعمل المشترك بين شرائح المجتمع على إيجاد السبل الكفيلة للتقليل من ارتفاعها وخطورتها.

ومن هنا ظهرت فكرة الدفاع الاجتماعي التي ترمي إلى الوقاية من الوقوع في الانحراف، ثم العلاج المناسب للمنحرفين وتأهيلهم وإدماجهم من جديد في المجتمع كأفراد أسوياء، وخاصة أثناء فترة تواجدهم بالمؤسسات العقابية ومراكز إعادة التربية.

وفي مواجهة تطور وتزايد معدلات الجريمة بشتى صورها — وهو ما تثبته الدراسات الاستراتيجية محلياً وإقليمياً ودولياً — كان من المتعين على أجهزة الشرطة أن تتطور وتتقدم بالقدر الذي يسمح لها بالموالجة، وقد انتهت تلك الدراسات إلى نتيجة مؤداها "أن الحد من الجريمة لا يمكن أن يركز فقط على عمل الشرطة وأجهزة العدالة الجنائية الأخرى، بل يجب أن يعتمد على سياسة وقائية فعالة تتضمن الاعتراف بالمسؤولية الشخصية والمجتمعية نحو الجريمة"، وقد أكدت الدراسات التحليلية الحديثة، أن فلسفة



الوقاية من الجريمة تقوم على مبدأ المسؤولية الشخصية والمجتمعية تجاه الجريمة، وأن لجمهور المواطنين دوراً في غاية الأهمية في التوقي من الجريمة لا يقل أهمية عن إجراءات الشرطة التقليدية.

ولابد أن يعي المجتمع خطورة وضرورة اعتبار الوقاية من الجريمة هدفاً قومياً تركز له الجهود وتتسأله المنظمات والهيئات الكفيلة بتحقيقه، وأيضاً وضع الخطط التي يتم رسمها لهذا الهدف والتي ينبغي ألا تقل أهمية عن الخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة، خاصة وأن عدم الوقاية من الجريمة بشكل فعال ومجد يمكن أن يعرقل جهود التنمية بكافة أشكالها، وإذا تم التعامل مع منع الجريمة كمسكلة قومية أو كهدف قومي فإنه يمكن ابتداع وابتكار صور وطرق جديدة لمنع الجريمة، ولاشك أن التكاليف والشاركة المجتمعية للهيئات المحلية والمنظمات السياسية والاجتماعية على مختلف أشكالها في منع الجريمة يحتل أولوية أولى للمجتمع بهدف خلق مناخ من الاستنكار الجماعي للجريمة والمجرم، ولذلك فمن الأهمية بمكان خلق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تسمح بتعديل هذه القيم والاتجاهات، بحيث يسود المجتمع استنكار تام للجريمة بكل أشكالها وصورها.

وتلعب مؤسسات المجتمع المدني الحديثة أدواراً تكاملية مع المؤسسات الأمنية لإحداث الاستقرار في المجتمع. ففي الوقت الذي تنطلق الجهود الأمنية نحو مكافحة السلوك الإجرامي في المجتمع فإن مؤسسات المجتمع المدني تنطلق من محور تقزيم الإرادة الإجرامية لدى الأفراد لممارسة السلوك الإجرامي مما يجعلهم غير راغبين في ممارسته، وبهذا فمؤسسات المجتمع المدني هي كوابح اجتماعية تهدف إلى تشريب أفراد المجتمع المعايير والقيم التي تحافظ على أمن المجتمع.

كما أن التغيرات السريعة في المجتمع الجزائري متجهة اليوم إلى العيش في أزمنة على مستوى الصراع القيمي وخاصة في المدن الكبرى، وإزاء هذه التحولات ظهرت مشاكل اجتماعية كثيرة منها ظاهرة الأطفال المهمشين والمحرومين التي كانت في عهد الحقبة الاستعمارية تعرف انتشاراً واسعاً وفق ما وثقته الكتب والدراسات التاريخية عن واقع المجتمع الجزائري وخاصة الظروف السيئة السائدة التي تزامنت مع الاستعمار الفرنسي من أشكال الظلم والقهر والحرمان وانعدام حقوق الإنسان وحقوق الطفل من كافة أشكال الحياة، غير أن مع بداية الاستقلال وما أفرزته نتائج الحرب التحريرية من أرمال وأيتام ومفقودين وفقير مدقع وبطالة أضحت ظاهرة التهميش والانحراف تتقلص مع تحسن ظروف المعيشة وأصبحت شبه منعدمة.

ونظراً لازدياد عدد السكان واتساع رقعة المساحات السكانية في الجزائر، إضافة إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرات العولمة، والتحديات الثقافية والاجتماعية داخلياً وخارجياً، استقبلت ظاهرة التهميش والحرمان والانحراف خاصة عند الأطفال وأصبحت الآن جد منتشرة وزادت حدتها عبر أرجاء الوطن وبأعداد وأرقام تزيد يوماً بعد يوم، وهذه الشريحة من المجتمع والتي أصبحت الآن واقع لا يمكن إخفاؤه أو إنكاره، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المجتمع البشري ولا يستطيع العيش منعزلاً عن الآخرين فهو بحاجة إليهم وهم بحاجة إليه، فهذا الابن غير الشرعي يحتاج منذ ولادته إلى من يرعاه ويكفله ويهتم به إلى أن يشب ويكبر ويندمج في الحياة الاجتماعية ويساهم في بنائها كأى إنسان عادي والفقراء والأيتام وأطفال الشوارع وأبناء المطلقين وفاقدي النسب والقصر وغيرهم من الفئات المهمشة والمحرومة تحتاج إلى التركيز عليهم ودراسة وضعيتهم في المجتمع الجزائري كونهم عرضة للمخاطر التي توقعهم في الانحراف والجريمة مستقبلاً.

وحسب المدير العام لإدارة السجون وإعادة التربية "مختار فليون" أن آخر الإحصائيات المعدة بخصوص عدد الأحداث عبر كامل التراب الوطني يقدر بـ 697 طفلاً إلى غاية سبتمبر 2006.

لذا جاءت الدراسة الحالية للتنبيه إلى المخاطر الناجمة عن تنامي هذه الظاهرة بوجوها المتعددة على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، وكذا تقديم الجهود الوقائية لهم من خلال دعم اجتماعي يساند أعمالهم ووظيفتهم بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المحلي لتستطيع أداء مهامها

لمكافحة الجريمة والحفاظ على أمن الفرد والمجتمع، هذا الدعم الاجتماعي الذي تحتاجه مؤسسات المجتمع المحلي يندرج تحت مفهوم الوقاية المجتمعية والذي أثبت عالمياً كفاءته في الحد من انتشار الجريمة على المستوى العالمي.

كما يبرز أيضاً أهمية العمل الاجتماعي التطوعي من أجل إعادة إدماج المنحرفين و حمايتهم من الوقوع في الانحراف، حيث يبرز أهمية العمل الاجتماعي في هذا الحقل "إدماج الأطفال المهمشين والذين يواجهون ظروف صعبة في حياتهم اليومية" من خلال بروز مؤسسات ومنظمات اجتماعية تهتم بهم وتعمل من أجل المساهمة في رعايتهم والعناية بأسرهم، وتقديم الدعم المادي والنفسي والاجتماعي بهدف إعادة إدماجهم من جديد في المحيط الاجتماعي الطبيعي، ومن هنا نبعت فكرة هذه الدراسة التي تسعى إلى إلقاء الضوء على دور مؤسسات المجتمع المدني التي توجه جهودها من أجل وقاية الأطفال المهمشين والمحرومين من الانحراف، وتتطلب هذه الدراسة من مقولة مفادها أن العمل الاجتماعي التطوعي مطلب ضروري من أجل علاج ظاهرة الانحراف والتقليل منها، وتنقسم الدراسة إلى قسمين:

القسم الأول يتضمن المجال النظري للدراسة تناول فيه الباحث سبعة فصول نظرية جاءت على النحو التالي:

**الفصل الأول** وقد شمل الإجراءات المنهجية للدراسة حيث تم تحديد مشكلة الدراسة والتي تمثلت في التساؤل الرئيسي التالي: ما هو دور مؤسسات المجتمع المدني في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف، وتم الطرق إلى أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع، بالإضافة إلى تحديد المفاهيم الرئيسية للدراسة وتمثلت في "الدور - مؤسسات المجتمع المدني - الأطفال المهمشين - الوقاية، الانحراف"، وفي الأخير تم التعرض إلى بعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

وقد تناول الفصل الثاني دراسة الأطر النظرية حول المجتمع المدني وأهم المداخل النظرية لظهور مؤسسات المجتمع المدني، من خلال التطرق إلى تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني، ورؤى فلسفية حول المجتمع المدني ونشأة المجتمع المدني في الوطن العربي ومراحل التأسيسية ودراسة علاقة المجتمع المدني والدولة "علاقة بناء وتكامل"، وأيضاً هوية المجتمع المدني الجزائري في السياق التاريخي القديم والحديث وفي الأخير تم التطرق إلى مؤسسات المجتمع المدني الجزائري قبل وأثناء الثورة التحريرية وواقعها بعدا لاستقلال وأهم التحديات التي تواجهه.

بينما تطرق الفصل الثالث إلى الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف، وتم فيه معالجة ظاهرة إنحراف الأحداث، "عوامله، نظرياته، مقارباته النظرية"، ثم العوامل المؤثرة في الانحراف، والمقاربات الفكرية المعاصرة لظاهرة الانحراف، كما تم التعرض إلى ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر وأخيراً الوقاية من الجنوح والتكفل بالأحداث الجانحين.

وفي الفصل الرابع تم التطرق إلى الأطر التطويرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف، كما تم التطرق إلى الأسس الفكرية والتطبيقية للوقاية من الانحراف، وأيضاً اعتبار الوقاية من الجريمة كهدف اجتماعي، وأهم الاتجاهات التطويرية والفلسفية للوقاية من الجريمة، والإجراءات العملية في تطبيق الوقاية من الانحراف، ثم مراحل وإجراءات أسلوب الوقاية من الانحراف والجريمة، وأخيراً تم التطرق إلى المنهج التكاملي للوقاية من الانحراف والجريمة من خلال عرض أهم التحارب التطبيقية للوقاية من الجريمة.

وجاء الفصل الخامس ليتناول الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية، تم عرض فيه أهمية الاهتمام بالطفولة، وبعض مشكلات الطفولة وبعض مظاهر وخصائص مراحل نمو الطفل، وأيضاً بعض أهم حاجات مرحلة الطفولة، ثم حقوق الطفل والاتفاقيات حقوق الطفل، وأيضاً الحماية القانونية والاجتماعية للأطفال المهمشين، إضافة إلى سبل الحد من تداعيات التعدي على حقوق الأطفال، وأخيراً التنشئة الأسرية والانحراف.

أما الفصل السادس تم عنوانته بالأطفال المهمشون بين الحرمان وخطر الانحراف وحقوق العيش، تم التطرق فيه إلى الفرق بين الهامشية والجنوح وأشكال وأصناف ودوافع الهامشية والعوامل المساهمة فيها، ثم بعض مظاهر التهميش عن الطفولة في المجتمع، وأيضا التهميش واتفاقية حقوق الطفل، وكذا مؤشرات وأساليب قياس تهميش الأطفال والأبعاد الخفية في تهميش الأطفال، وتم عرض برامج وسياسات الرعاية الاجتماعية المناسبة للوقاية من انحراف الأطفال المهمشين، إضافة إلى ذكر أصناف الأطفال المهمشون، وعرض الاتجاهات النظرية المفسرة للظاهرة الهامشية في المجتمع، ثم التطرق إلى الحماية القانونية للأطفال المهمشين، وأخيرا عوامل مرتبطة بظاهرة تهميش الأطفال في الجزائر.

وجاء الفصل السابع ليتناول دور مؤسسات المجتمع المدني في وقاية الأطفال المهمشون من الانحراف واندماجهم في المجتمع، تم التطرق فيه إلى وضعية الأطفال الذين هم في خطر الانحراف، إضافة إلى المقاربات الفكرية للاندماج الاجتماعي للأطفال كآلية للوقاية من الانحراف، وكذا وضع تصور واقعي عن نماذج لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف وإدماجهم في المجتمع في الوطن العربي وفي الجزائر خصوصا من خلال مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في إدماج الأطفال في المجتمع ووقايتهم من الانحراف مستقبلا.

أما القسم الثاني من الدراسة فقد تناول الجانب التطبيقي للبحث، حيث تضمن **الفصل الثامن** الإجراءات المنهجية والبيانات الخاصة بالدراسة، تم فيه عرض المنهج المناسب ومجالات الدراسة وتحديد العينة، وأهم الأدوات المستخدمة في البحث وهي "الملاحظة والمقابلة ثم الاستمارة"، وفي الأخير أساليب المعالجة الإحصائية.

وفي **الفصل التاسع** شمل تحليل وتفسير نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة وفي ضوء فرضيات الدراسة ثم النتائج العامة فالأقتراحات والتوصيات والخاتمة.

أما من حيث الصعوبات التي تلقيناها خلال إنجاز هذه الدراسة فقد تمثلت في نقص البحوث العملية في الجزائر التي تناولت الهامشية عند الأطفال ودور مؤسسات المجتمع في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف في المجتمع الأمر الذي صعب على الباحث الانطلاق في بناء هذا البحث، بالإضافة إلى تشعب الموضوع في العديد من الجوانب وخاصة في الحقل المعرفي الأدبي الذي أرهق جهد وفكر الباحث كونه يحتاج إلى الإلمام بكافة جوانبه لإبراز السياق المعرفي لفكرة هامشية الطفل المنحرف والطفل العادي وظاهرة الانحراف مما يتطلب تحديد كل خطواته ومراحله.

ولا يسعنا ونحن نرف هذا البحث لكي يكون بداية لانطلاق في مجال الحقل العلمي الذي يطرق أبواب جديدة في الحقل المعرفي السيسولوجي، ويكشف عن مختلف الظواهر الغير مكتشفة لدى المجتمع وتقديم يد العون والنصح والتوجيه لمن أراد السير في طريق العلم والعلماء.



والله ولي التوفيق.™  
wondershare

سطيف: في 2015/10/08  
محمد أمين قيرواني

PDF Editor

الباب الأول:

الجانب النظري

للدراصة



wondershare™

PDF Editor



# الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

تمهيد

أولاً: مشكلة الدراسة

ثانياً: أهمية الدراسة

ثالثاً: أهداف الدراسة

رابعاً: أسباب اختيار الدراسة

خامساً: فرضيات الدراسة

سادساً: المفاهيم الرئيسية للدراسة

سابعاً: الدراسات السابقة

خلاصة



# PDF Editor

### تمهيد:

قبل الخوض في أي موضوع عادة ما تكون هناك جملة الإجراءات يتبعا الباحث للوصول إلى غاية ما أو تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة والتي تخدم البحث، بتحديد مشكلة الدراسة والأسباب دفعت الباحث لاختياره من خلال الأهمية العلمية والعملية التي يكتسبها، ويكون أيضا قد أثار في ذهن الباحث جملة من التساؤلات التي تستدعي الإجابة عليها بطريقة علمية بإتباع خطوات المنهج العلمي وتحديد الأبعاد التي يرغب الباحث التطرق إليها للبحث والدراسة.

ومن هذا المنطلق فسيتم التطرق في هذا الفصل إلى تحديد مشكلة البحث وصياغتها تساؤلاتها وتحديد أبعادها وأسباب اختيار موضوع دور المجتمع المدني في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف وأهميته العلمية والعملية وكذا الأهداف التي تسعى هذه الدراسة لتحقيقها، وفي ضوئها -الأهداف- ثم يتم تحديد المفاهيم الأساسية التي تعتمد عليها هذه الدراسة والدراسات السابقة المشابهة للموضوع وهذا كله من أجل وضع الأسس وقواعد منهجية تساهم في تحقيق أهداف هذه الدراسة.



wondershare™

# PDF Editor

### أولاً: مشكلة الدراسة

ترتبط ظاهرة الانحراف -مثل أية ظاهرة اجتماعية- بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع في لحظة تاريخية معينة، وتعتبر هذه الظاهرة عرضاً اجتماعياً لأسباب اجتماعية واقتصادية أعمق من هذا العرض. ولذلك فإن التصدي لها لا يمكن أن يحقق غايته النهائية إلا إذا قام على أساس نظرة شمولية تحلل وتعالج الظاهرة وأسبابها المجتمعية الجذرية في الوقت نفسه. كما تحتاج مواجهة ظاهرة الانحراف إذا كان الهدف الاستراتيجي هو القضاء عليها، إلى تكاتف جهود القوى الفاعلة سواء على مستوى الدولة بمؤسساتها الرسمية، أو على مستوى المجتمع بشكل عام ومنظمات المجتمع المدني وفي قلبها المنظمات غير الحكومية بشكل خاص.

كما يعتبر الانحراف ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها أي مجتمع، فهي تحصل في كل المجتمعات، وليست محصورة في فئة أو وسط اجتماعي محدد، وهي أيضاً ليست مرتبطة بوقت أو فترة معينة، فهي نشأت منذ بداية التاريخ البشري إلا أنها تختلف كمّاً ونوعاً من مجتمع لآخر، ومن زمن إلى زمن، حيث إن الانحراف ظاهرة اجتماعية تمس أفراد المجتمع، وأخطارها تقع عليهم، والمجتمع يتأثر بذلك كله. ولذا فإن الأمن يعد مطلباً ضرورياً وحاجة ملحة، وغريزة فطرية يحتاج إليها الفرد في جميع مراحل حياته كما يحتاج إليها المجتمع والأمن متعدد الجوانب، ويمكن إجمال هذه الجوانب في الأمن على الحياة بكل مقوماتها، فالأمن في صورته المعاصرة هو المطلب الأول لنظام الدولة وهي تسلك السبل لتحقيقه ودوامه، وأصبح محور الانتماء للسلطة هو شعور الفرد بالأمن داخل المجتمع، فإذا اختل هذا الشعور، أو تزعزع تصدع ذلك الولاء والانتماء.

إن أمن الفرد والمجتمع لا يوهب ولا يمنح، ولكنه يفرض بالحكمة، وحسن التدبير وإقرار النظام، والالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية، وكسب القدرة والمهارة على درء الأخطار، والتماسك الاجتماعي، والازدهار الاقتصادي، ودعم مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية التي تقوم بحفظ الأمن والمساهمة في تماسك البناء الاجتماعي.

وتبرز أهمية الوقاية من الانحراف قبل وقوع الفرد فيه، بأنها الركيزة الأساسية في الحفاظ على تماسك البناء الاجتماعي، وأنها وقاية للمجتمع بأكمله من المخاطر التي تهدد النسيج الاجتماعي، بخلاف مكافحة الجريمة ومعاقبة المجرمين، فهي تكاد تكون مقتصرة فقط على فئة مرتكبي الجرائم ومخالفو القانون.

إضافة إلى أنه من الواضح -على الأقل حتى الوقت الراهن- أن جهود الوقاية من الانحراف من قبل الأجهزة الأمنية الرسمية مركزة على الجرائم التقليدية "جرائم الاعتداء على الممتلكات وعلى الأشخاص" والتي تحتل المساحة الأكبر في الإحصائيات الرسمية للجريمة.

وليس من الواضح ما إذا كانت أساليب المنع فاعلة بالرغم من محدودية تأثيرها في ظل تصاعد معدلات الجريمة والتي قد تعزى إلى ظروف الدولة المادية وطاقتها البشرية، فالدولة لا تستطيع أن تلبي مطالب المجتمع في توفير الحماية التامة لكل بيت وكل مواطن وفي كل ساعة ودقيقة، خاصة في ظل اتساع المدن وتضاعف عدد السكان.

إذ كان الانحراف سلوكاً متعلماً كما يرى أصحاب تأثير البيئة، فسيكون مصدره النباتات الاجتماعية التي يعيش فيها الطفل على امتداد مراحل نموه، ذلك أنها الوعاء الأول الذي يستقبل الطفل، وتظهر مشكلة الدراسة في وقوع فئة خاصة من المجتمع وهي الأطفال المهمشون أو المحرومون من الرعاية الاجتماعية، كونها أكثر الفئات معرضة للانحراف والوقوع في الجريمة، ولذلك وجب تدارك المؤسسات والتنظيمات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع خطورة الظاهرة، باعتبار أن طفل اليوم هو رجل الغد، وإذا ما ترسخ الانحراف في الطفل فيتحوّل بلا شك في المستقبل مجرم. ومما يتطلب اللجوء إلى أساليب إجرائية وقائية تحد من تفاقم الظاهرة وطرح استراتيجيات وقائية فاعلة رغبة في تحقيق الأهداف السامية والغايات النبيلة للوقاية من الانحراف بكل أشكاله.

## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

الأمر الذي يتطلب ضرورة أيضا مشاركة الفرد والمجتمع بكافة مؤسساته ووسائله وأدواته ووسائله، ومن جميع المستويات، للوقاية من وقوع أبناء المجتمع في الانحراف ولينعم المجتمع والفرد بأمن وأمان، يمكنه من ممارسة حياته الطبيعية وتحقيق طموحاته وآماله باستقرار وسكينة.

بيد أن الحكومات بمفردها لن تستطيع أبدا أن تحل جميع المشاكل والأزمات التي تحول دون تحقيق نهضتها الحقيقية وازدهارها الشامل وتقدمها الفعال، فلا بد من مساعدة المجتمع المدني بجميع جمعياته ومنظماته ومكاتبه القانونية والتنظيمية ومراكزه العلمية وهيئاته النقابية والمهنية من تحمل مسؤولية المشاركة والمساهمة في بناء المجتمع البشري والإنساني وتكثيف الجهود لتنمية المجتمع قصد المساهمة في مواجهة الاخطار التي تهدد الأمن والسلم الاجتماعي وتحقيق الاستقرار والحفاظ على البناء الاجتماعي.

ونظراً للأهمية القصوى لدور مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني في الوقت الراهن والتي أضحت تهتم أكثر بشؤون الحياة الاجتماعية الخاصة بالفرد والجماعة، والحفاظ على النسيج الاجتماعي، ومنها الاهتمام بالأطفال ورعاية شؤونهم ومساهمة في التنشئة الاجتماعية لهم وتنمية الجوانب الشخصية والنفسية في الطفل.

حيث يعيش ملايين من أطفال العالم في ظل الأزمات المجتمعية ظروف صعبة للغاية مما يجعلها عرضة لانتهاكات خطيرة منهم الأيتام وأولاد الشوارع واللاجئون والمشردون، والأطفال ضمن مجموعة المحرومة اجتماعياً وضحايا الحروب والكوارث الطبيعية وغيرها.

يحتاج هؤلاء الأطفال إلى حماية خاصة لاسيما في حالات النزاع المسلح، حيث يتعرض عدد لا يحصى من الأطفال في مختلف أنحاء العالم يوميا إلى مخاطر تعيق نمائهم وتنمية قدراتهم وتشتت معاناتهم بسبب الحروب أو الأزمات وما يصاحبها من أعمال العنف بسبب التمييز والفصل العنصري والعدوان والاحتلال الأجنبي لبلادهم والتشرد والنزوح واضطرارهم للتخلي بشكل قسري عن جذورهم، وكثيراً ما يكونون ضحايا الإعاقة والإهمال والقسوة والاستغلال، ومما لا شك فيه أن العمل على الصعيدين المجتمعي والوطني يتسم بأهمية حاسمة في بلوغ الأهداف والتطلعات بالنسبة للأطفال، حيث يقوم ملايين الأطفال في العالم بأعمال كثيرة غالباً ما تعد شاقة وخطرة ومخالفة للاتفاقيات والتشريعات الدولية والتي تنص على حمايتهم من الاستغلال ومن أداء أعمال تتعارض مع تعليمهم وتضر بصحتهم ونمائهم الكامل، لذا ينبغي على جميع المختصين الهيئات والمؤسسات الحكومية والغير حكومية أن يعملوا على حماية حقوق الأطفال والنظر في كيفية حماية أوضاع وظروف الأطفال بحيث تتوافر فرصة وافية من أجل تنشئتهم ونمائهم على نحو صحي وجسمي وعقلي سليم. وكذا وضع آليات لحمايتهم ووقايتهم من الوقوع في أخطار تهددهم ولاسيما خطر الانحراف والجريمة، إضافة إلى إشراك كافة مؤسسات المجتمع للعمل الدفاعي والوقائي للظاهرة التي تفاقمت في الآونة الأخيرة من الألفية الثالثة.

ونظراً للتحويلات التي شهدتها الجزائر في الآونة الأخيرة خاصة ازدياد عدد السكان واتساع رقعة المساحات السكانية في الجزائر، إضافة إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرات العولمة، والتحديات الثقافية والاجتماعية داخلياً وخارجياً، استفحلت ظاهرة التهميش والحرمان والانحراف خاصة عند الأطفال وأصبحت الآن جد منتشرة وزادت حدتها عبر أرجاء الوطن وبأعداد وأرقام تزيد يوماً بعد يوم، وهذه الشريحة من المجتمع والتي أصبحت الآن واقعا لا يمكن إخفاؤه أو إنكاره، باعتبارها جزء لا يتجزأ من المجتمع البشري ولا يستطيع العيش منعزلاً عن الآخرين فهو بحاجة إليهم وهم بحاجة إليه، فهذا الابن غير الشرعي يحتاج منذ ولادته إلى من يرعاه ويكفله ويهتم به إلى أن يشب ويكبر ويندمج في الحياة الاجتماعية ويساهم في بنائها كأى إنسان عادي، والفقراء والأيتام وأطفال الشوارع وأبناء المطلقين وفاقدى النسب والقصر وغيرهم من الفئات المهمشة والمحرومة تحتاج إلى التركيز عليهم ودراسة ووضعيتهم في المجتمع الجزائري كونهم عرضة للمخاطر التي توقعهم في الانحراف والجريمة مستقبلاً.

## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

ومما ينبئ بالخطر الكبير الأرقام الإحصائية التي تقدمها المصالح المختصة بمحاربة الجريمة والدراسات العلمية حول ارتفاع وتيرة الإجمام بشكل مخيف ومهيب خاصة عند فئة الأطفال، وحسب مقال نشر في جريدة "حوادث الخبر" تحت عنوان "أكثر من 12 ألف طفل قاصر متورط في سوق الإجمام سنة 2002" أن العدد الإجمالي للأحداث المنحرفين خلال السنوات الثلاث 2000-2001-2002 هو 31737 حدثا منحرفا، وهذا بمعدل 27,31% طفلا متورطا يوميا في مختلف الجرائم، وتشير الإحصائيات التي قدمها الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، إلى أن 3686 حدثا مرتكب لأعمال العنف و714 طفلا متورط في جرائم تحطيم أملاك الغير، و257 طفل يتعاطى المخدرات والمواد السامة.

(خولة بومدين، 2003، ع14)

ومما لا شك فيه أن الدراسة هذه تصب حول فئة خاصة من الأطفال المهمشون ويندرج تحت هذا المفهوم عدة أصناف وأنواع منهم الأيتام، المعاقون، أطفال الشوارع، الهاربون من التمدريس... الخ، وكل هذه الأنواع هي الأكثر عرضة للانحراف ما لم تجد الرعاية والاهتمام من طرف الوسط الاجتماعي المحيط بها.

ومن هنا تبرز مشكلة الظاهرة المراد دراستها حول سبل وطرق وقاية الأطفال وخاصة المهمشون منهم من الوقوع في الانحراف ووقاية المجتمع من الجريمة، وهذا ما ستحاول هذه الدراسة الإجابة على العديد من التساؤلات الهامة في هذا البحث، وعليه فالتساؤلات الجوهرية لهذه الدراسة جاء على النحو التالي:

1. ماهي الخصائص السوسيوثقافية للأطفال المهمشين التي تؤدي الى الانحراف؟
2. ما هي الأساليب التي تتبعها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني الهادفة إلى وقاية الأطفال المهمشون من الانحراف؟
3. ماهي البرامج والأنشطة التي تتبعها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني الهادفة لوقاية الأطفال المهمشون من الانحراف؟
4. هل تمتلك مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني الكفاءات اللازمة التي تساعدهم على أداء أدوارهم بفعالية لوقاية الاطفال من الانحراف؟

### ثانيا: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية أي دراسة علمية في إبراز حساسية المشكلة وعمق دورها، والدراسة هذه تعكس أهمية بالغة على الصعيدين العلمي النظري والعلمي العملي، فعلى الصعيد الأول "النظري" وهو ما سوف يحويه الإطار النظري من نظريات حول المجتمع المدني وأشكاله وأدواره، وإثراء تنظيماته كنموذج للحقل الميداني في الدراسة، ودراسة الخصائص الاجتماعية والنفسية لأفراد عينة الدراسة وبرامج وقاية الأطفال من الانحراف والعمل على إدماجهم في المجتمع.

يمثل المجتمع الجزائري ميدانا خصبا للدراسات السوسولوجية، ونظرا لارتفاع حالات الجريمة وانتشار الانحراف في السنوات الأخيرة لأسباب وعوامل مختلفة، ومن هذا المنطلق يرجح الباحث أن تكون هذه الدراسة واحدة من الإسهامات العلمية الأكاديمية التي تدعم الاهتمام بهذا المجال من قبل الدولة ومساهمة منظمات المجتمع المدني التي تهتم برعاية الطفولة والوقاية من الانحراف، من خلال ما تسفر عن نتائج وتوصيات الدراسة، وذلك من منطلق أن البحث العلمي يقدم تفسيراً للظواهر الإنسانية والاجتماعية، ويعطي حلا للمشكلات المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني المساهمة في وقاية الفئات الخاصة في المجتمع، وتقديم الرعاية الاجتماعية لهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، والعناية بهم خلال برامج الوقاية، بالإضافة إلى ما تقدمه هذه الدراسة من إضافة علمية للحقل المعرفي السوسولوجي، حيث تستأثر باهتمام الباحثين في علوم التربية والسياسة وعلم الاجتماع وعلم

## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

الجريمة وغيرهم، بل وتهتم الرأي العام وكافة المستويات المحلية والعربية والعالمية، لأن الانحراف ظاهرة عالمية تعاني من أثارها السلبية كافة المجتمعات الإنسانية.

كما تكمن أهمية الدراسة في دراسة العوامل المختلفة للانحراف، وسبل الوقاية منه قبل وقوعه، وحماية الأفراد وخاصة الأطفال المهمشين أو المحرومين من الرعاية من الانحراف في سن مبكرة، أملا أن تساهم هذه الرؤية في الحد أو التقليل على الأقل من الظاهرة قبل وقوعها، من خلال تعديل الكثير من السلوكات الخاطئة، وتوعية المجتمع ومؤسساته المختلفة بخطورة الظاهرة، وانعكاساتها السلبية التي تهدد الفرد والمجتمع في الوقت الراهن والمستقبل.

كما أن المكتبات الجامعية الجزائرية لا تزال تعاني بوجه عام من نقص واضح للمصادر والدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وخاصة وقاية الأطفال من الانحراف، وأيضا تكمن أهمية الدراسة الحالية تناولها فئة عمرية مهمة (08-19) سنة، وهذه المرحلة قد أهملت في الكثير من الدراسات والبحوث التربوية والاجتماعية ولم تحظى بالاهتمام الذي يتناسب مع أهميتها وخطورتها في شخصية نمو الطفل، ومن ثم يتوقع من هذه الدراسة أن تسد بعض الفراغ في المكتبات الجامعية، وأيضا دراسة الخصائص السوسيوثقافية للأطفال المهمشين عن غيرهم من الاطفال في المجتمع الجزائري، وما تتميز الطبقة المهمشة من خصائص ثقافية واجتماعية وغيرها من الخصائص الأخرى.

أما المستوى الثاني "العلمي التطبيقي" فإنه لا يخفي أهمية نتائج العلوم التطبيقية، ودورها في تغيير الواقع الاجتماعي، وبالتالي تستمد هذه الدراسة أهميتها من التغيرات الفوقية والتحتية للمجتمع الجزائري، والتي تفرض على مؤسساته الاجتماعية تغيير أساليبها التقليدية، وتبني أساليب حديثة.

لذلك سيحاول الباحث الكشف عن الأساليب التربوية الناجعة، والبرامج الوقائية المتبعة من طرف مؤسسات المجتمع المدني، كما تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تركز على فئة هامة من فئات المجتمع وهم الأطفال المهمشون الذين قد يكونون عرضة للانحراف، والذين قد يكونوا تعرضوا لسوء التنشئة الاجتماعية أو لأسباب متعددة، لذلك فهم أحق الناس بالرعاية المختلفة "النفسية - الصحية - التعليمية - الاجتماعية..." والاهتمام باعتبارهم جزءا من المجتمع، هذا بالإضافة إلى أهمية هذه الدراسة فيما تتوصل إليه من نتائج وتوصيات والتي يمكن وضعها محل التطبيق العملي، حيث يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات للمتخصصين والمسؤولين في رعاية الأطفال المهمشين، ويمكن تقديم رؤية علمية تساهم في تحسين النظرة السائدة عن هذه الفئة، وأساليب التعامل معهم.

ومن الشواهد الهامة التي تدلل على أهمية الدراسة الدراسات الإحصائية الخاصة بأعداد الأطفال المنحرفين على المستويات الدولية والعربية والمحلية، والتي تبرهن على اتساع نطاق الظاهرة موضوع الدراسة من أهم الشواهد الدالة على أهمية الدراسة الحالية، حيث سيتم التطرق الى هذه الاحصائيات في فصول لاحقة.

### ثالثا: أهداف الدراسة

إن كل فعل يقوم به الإنسان مهما كان بسيطا فإنه يدرك أبعاده والهدف المقصود منه، إذا فكل بحث أو دراسة أهداف يحاول الباحث الوصول إليها أو التطرق إلى أهم تأثيراتها على الواقع الاجتماعي، وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على ما مختلف الأدوار التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني الرامية وقاية الأطفال المهمشون من الانحراف وإعادة إدماجهم في المجتمع.
- التعرف على أنشطة المنظمات والجمعيات العاملة في مجال الطفولة.
- التعرف على البرامج الوقائية والإصلاحية والتعليمية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني.
- التعرف على احتياجات الأطفال المهمشون في المجتمع بهدف معالجة الظاهرة المدروسة.
- التعرف على أهم الصعوبات التي تواجه الأطفال المهمشون في المجتمع.



## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

- معرفة أهم الخائص السيوسو ثقافية للأطفال المهمشين والذين يواجهون خطر الوقوع في الانحراف، وكذا سبل إعادة إدماجهم في المجتمع.

### رابعاً: أسباب اختيار موضوع البحث

لقد جاء اختيار الباحث لهذا الموضوع استناداً إلى الاهتمام الشخصي بالعمل الجماعي في المجتمع، أين أضحت المجتمعات في العصر الحديث تستند إليها في الحفاظ على تماسك البناء الاجتماعي، وكذلك ما يشهده المجتمع الجزائري خلال العقدين الأخيرين من العنف والإرهاب وارتفاع عدد المنحرفين وتفاقم ظاهرة الجريمة في المجتمع، مما حرك الرأي العام والخاص بالعمل على التصدي لها وإشراك مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في التقليل من الظاهرة ومعالجتها وفق الوسائل والإمكانيات المتاحة لذلك.

يرجع اختياري لهذا الموضوع، لمعرفتي الشخصية لبعض المؤسسات والمنظمات المتواجدين في الحي السكني الذي نقطن فيه التي تتكفل برعاية الاطفال بمختلف اشكالهم وانتمائهم الاجتماعي والثقافي، ثم أنّ بعض هؤلاء المنظمات كانت تجمعنا وإياهم صداقة في الصغر، لكن مع مرّ السنين أدركت أنّ هذه الأخيرة غيرت في الكثير من الأدوار والبرامج والأعمال المنوطة بها، واضحت تتكفل بشرائح مختلفة في المجتمع ومنهم الاطفال اليتام والمعوذين ومفقودي النسب وغيرهم من الفئات، ولم أدرك تواجدنا بيننا إلا بعد أن استقصيت في الأمر لأكتشف أنها تهتم برعايتهم ووقايتهم من الانحراف وتقوم بتنمية قدراتهم الشخصية، وطبعاً كان اكتشاف ذلك حافزاً مهماً، مما زاد اهتمامي بالموضوع.

ثالثاً: لعبت الصدفة أيضاً دورها في اختياري للموضوع، حيث وقع نظري على بعض الكتب والدراسات العلمية تتكلم على الطفولة الجانحة والأطفال المهددين بالخطر والأطفال المهمشين، وتركز في جزئيات الكتب على واقعهم المعاش، وخصائصهم السوسيوثقافية الشيء الذي أثار مشاعري وزادني اهتماماً بالموضوع.

رابعاً: قلة الدراسات والبحوث السوسيوولوجية حول الانحراف والوقاية من الجريمة والاهتمام بالأطفال المهمشين سواء كانت في إطار تحضير مذكرة نهاية الليسانس أو الماجستير أو الدكتوراه، وهذا ما شدّ انتباهي أكثر فأكثر لأنّ الموضوع موضوعاً اجتماعياً ويحتاج إلى دراسات وبحوث سوسيوولوجية معمّقة لتكشف عن الواقع الاجتماعي الذي يعيشه المهمشين وعن حقيقة اندماجهم في المجتمع، وما إذا كانت هذه الفئة تعنى بالرعاية في مخططات وبرامج الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني. كلّ هذه النقاط سواء كانت ذاتية أو موضوعية ساهمت بشكل كبير في اختياري لهذا الموضوع وإصراري عليه.

### خامساً: فرضيات البحث

إن الأسئلة المصاغة في مشكلة الدراسة تحتاج للإجابة عليها، من خلال العودة إلى الأدبيات المختلفة التي تناولت الموضوع من جهة، والدراسات التجريبية والميدانية التي اهتمت بالإشكالية المطروحة. إلا أن ذلك سيبقى مجرد جمع للمعلومات دون إضافة أصيلة للمعرفة في الموضوع المطروح. بينما الحال يقتضي المشاركة في الزيادة التراكمية للعلم.

وعليه يتم صياغة هذه الأسئلة النابعة من الملاحظات الميدانية والقراءات العديدة حول الظاهرة التي تحملها إشكالية هذا البحث في فرضيات هدفها الإجابة الأولية على التساؤلات التي يحملها موضوع هذا البحث، قبل التحقق منها ميدانياً وهي كالتالي:

#### 1. الفرضيات:

- تشكل المظاهر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية السئية للأطفال المهمشين خطراً كبيراً في الوقوع مبكراً في الانحراف.

## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

- تتبع الجمعيات الجزائرية أساليب هادفة إلى وقاية الأطفال المهمشين من الوقوع في الانحراف.
- تتبع الجمعيات الجزائرية برامج وأنشطة تساعد في وقاية الأطفال المهمشين من الوقوع في الانحراف.
- توافر الكفاءات والمهارات لدى المربين في الجمعيات الجزائرية تساعد في أداء أدوارهم بفعالية.

### سادسا - تحديد المفاهيم:

تعد المفاهيم لغة أساسية في النظريات والبحوث العلمية، لذلك يسعى كل علم إلى تحديد المفاهيم وتوضيحها، لأنه كلما كانت المفاهيم واضحة انعكس ذلك على البحوث، وحسب تعبير "عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري" حول تحديد المفاهيم التي تخدم أهداف البحث، فإنه يتطلب تحديد مدلول كل مفهوم بحسب الاتجاهات الفكرية للباحثين، من أجل تثبيت مدلوله في البحث، وإن ظهرت أحيانا بعض الصعوبات.

ولأجل ذلك فسوف يتم تحديد المفاهيم الأساسية في البحث وهي واضحة في العنوان والمتمثلة في: الدور، المجتمع المدني، الأطفال المهمشين، الوقاية، الانحراف.

#### 1. الدور «Role»:

يستخدم مصطلح الدور في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والأنثروبولوجيا بمعان مختلفة، فيطلق كمظهر للبناء الاجتماعي على وضع اجتماعي معين، يتميز بمجموعة من الصفات الشخصية، والأنشطة تخضع لتقييم معياري إلى حد ما، قبل أولئك الذين يكونون في الموقف ومن قبل الآخرين.

(محمد عاطف، 1990، ص97)

وهذا التعريف لا يأخذ في اعتباره التفرقة بين المكانة والدور التي حددها "رالف لينتون" إذ يعتقد هذا الأخير "أن المكانة هي مجموعة الحقوق والواجبات، وأن الدور هو المظهر الدينامي للمكانة، فالسير على هذه الحقوق والواجبات معناه القيام بالدور" (محمد عاطف، 1990، ص97)، وهذا التعريف يستخدمه أيضا "بارسونز" في كتابه "النسق الاجتماعي"، وكذلك "راد كليف براون" في كتابه "البناء والوظيفة في المجتمع البدائي"، و"روبرت ميرتون" في كتابه "النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي".

ووفقا لما جاء به "رالف لينتون" فإن الدور هو ذلك الموقع الذي يتمتع به الفرد داخل جماعته، وبالتالي يخضع لكل ما تمليه عليه من قيم فيؤدي ما عليه من واجبات، وفي المقابل يحصل على كل ما لديه من حقوق، وفي ضوء ذلك يكون الفرد قد أدى دورا معيناً.

ويسوق لنا "نيل صديق" تعريف الدور في قوله: "هو عبارة عن أنماط سلوكية تكون وحدة ذات معنى، وتبدو ملائمة لشخص يشكل مكانة معينة في المجتمع، أو يشغل مركزا محددا في علاقات شخصية متبادلة مثل القائد". (نيل صديق، 1983، ص367)

وهذا التعريف أيضا قريب إلى حد ما من تعريف "لينتون"، في حين يذهب "عبد الحليم عبد العال" إلى القول بأن الدور "هو توجيه أو تفهيم عضو الجماعة بالجزء الذي يلعبه في التنظيم، وهذا الدور يتضمن نقطتين هما:

- يتكون الدور من نسق التوقعات، ويسمى الدور المتوقع.
- يتكون الدور من أنماط سلوكية واضحة يسلكها الشخص شاغل المركز عندما يتفاعل مع شاغل مركز آخر ويسمى بالدور الممارس. (عبد الحليم عبد العال، 1989، ص122)

ومن خلال هذا التعريف يمكننا القول أن هناك دورا مكتسبا، ودورا مفروضا، فالأول "الدور المكتسب" وهو الذي تحدده المعايير الثقافية، وهو عبارة عن مجموعة من أنواع السلوك المتوقعة ممن يقوم بدور معين، بينما الثاني "الدور المفروض" نجده عادة ما ينسب مثلا للطفل منذ ولادته أو عند بلوغه

## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

سنا معينة، كدوره كذكر أو أنثى، وكذلك الأدوار التي تقوم على أساس عضوية الفرد في جماعة دينية هي أدوار مفروضة، وفي هذه الدراسة سوف نبحث عن الدور المفروض الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات والمنظمات التي تهتم بالطفولة في الحقل العملي للدراسة.

ويرى "محمد عاطف غيث" أن الدور هو الوضع الذي يعين لصاحبه، بغض النظر عن صفاته الشخصية وخدماته الاجتماعية، ودرجة النفوذ والتأثير، وأن الفواصل الطبقيّة لا تقوم أساساً على الوظيفة ولكنها على المركز، وتختلف الدعائم التي يستند عليها هذا المركز باختلاف المجتمعات، والفترات التاريخية للمجتمع نفسه، ومن ضمن هذه الدعائم الإمكانات الفردية، الثروة، المهنة، السلطة، الامتياز العقلي... الخ. (محمد عاطف، 1990، ص 392)

أما "رالف تيرنر" فقد صاغ مفهوم الدور ضمن تعريفات متعددة منها: أن الدور هو "السلوك الظاهر للناس"، "إنه المفاهيم التي يتوقع بها صورة السلوك"، "إنه بمثابة المعايير المتصلة بأوضاع المراكز"، "هو الجانب الذي يتعلم به الشخص لعب الدور في الموقف". (علي شتا السيد، 1999، ص 67) إن مجمل ما ذهب إليه "رالف تيرنر" من خلال تعاريفه السابقة، والتي تمحورت حول تحديد مصطلح الدور يتضح نمط السلوك والتصرفات التي تصدر من الأفراد حين أدائهم لمختلف الأنشطة اليومية، فهو يعبر عن أرقى الأعمال الإنسانية لكونه يوازي بين القيام بمختلف الواجبات الاجتماعية والمهنية، كما يتضمن تلك المعايير التي يتوجب على هؤلاء الأفراد الالتزام بها كقوالب جاهزة للسلوك اليومي في التعامل مع المواقف العديدة.

ويعتبر "بيرجر ولكمان" الأدوار نماذج وأنماطاً يمكن توقعها من الفاعلين في المواقف الاجتماعية (محمد عاطف، 1990، ص 146)، وهذا معناه أن الدور هو ما يمكن أن يتوقعه الفرد ويرسمه بوعيه قبل مجابهته لعوامل اجتماعية متمثلة في اصطدامه ببعض قرارات الأفراد التي تحتم عليه اتخاذ موقف معين، وعليه فإن الدور هنا يرتبط بين مستوى الوعي والمواقف الاجتماعية.

ومن خلال سرد هذه التعريفات السابقة لمفهوم الدور يمكننا أن نستخلص تعريفاً إجرائياً لمفهوم الدور، باعتباره "مجموعة مترابطة من الأنشطة التي يقوم بها الأفراد، فالدور يتضح لدى الفرد عند تفاعله داخل جماعته، وذلك بخوضه لمجموعة من المعايير تفرضها عليه هذه الأخيرة (الجماعة)، وتحدد له واجباته، وحقوقه من خلال المركز والمكانة التي يشغلها، ومن ثم فإن كل دور مرتبط بالآخر".

### 2. المجتمع المدني (Société Civile):

إن التخصص لتراكمات المعرفة العلمية والقراءات المتأنيبة للتراث السوسيولوجي، يكشف لنا اختلاف في الرؤى والتوجهات الفكرية حول دلالات المجتمع المدني، فقد شاع استخدام هذا المصطلح بشكل كبير خلال العقود الأخيرة من هذين القرنين الثامن والتاسع عشر ميلادي، وتباينت الآراء وتداخلت المفاهيم واختلف الباحثون في تحديد وضبط مفهوم واحد متفق عليه، وذلك يرجع حسب تعبير "عزمي بشارة" إلى تغيير المواقف الأيديولوجية المتكلمة، فالمفهوم الليبرالي يختلف عن المفهوم الاشتراكي الديمقراطي، وعن الديمقراطي الراديكالي، ومؤخراً أيضاً عن الفهم الإسلامي له، كما أنه يتخذ في العالم الثالث أشكالاً في متخيل النخب تختلف عنه في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. (عزمي بشارة، 2000، ص 91).

في حين تجد Société civile ترجمة المصطلح اللغات الأجنبية خاصة منها الأوروبية تطابقاً وتدرجاً في الاشتقاق اللغوي بين اللغة العربية والفرنسية، وإن كنا نجد في مصطلحات، "Civil, Cité, Citoyen, Civique" مصطلح المدينة والمدنية". (وجيه ارتراني، 1992، ص 119)

هذا ما جعل التعدد في تناول مفهوم المجتمع المدني، والذي يرجع استخدامه لأول مرة سنة 1594 في اللغة الإنجليزية، ويضم عادة مجموعة أشخاص يقطنون في مجتمع محلي (ميثل ميل، 1994، ص 113)، بيد أن هذا المفهوم يقتصر اهتمامه بالجوانب التركيبية والجغرافية ويهمل الجوانب الوظيفية وبيان الدور

## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

المناطق لهذا النوع من المجتمعات، ونتيجة لهذا القصور في التداول، أخذ مفهوم المجتمع المدني يتسع ليشمل جانبين أساسيين:

أما الجانب الأول فقد استخدم في دولة **اسكتلندا** أثناء القرن التاسع عشر ليعبر عن المجتمع المتحضر الذي تحكمه دولة غير استبدادية، على عكس المجتمع البدائي الهمجي، وبالتالي فاستعمال المفهوم هنا يتعلق بدرجة تحضر مجتمع ما، وعليه فالتسمية ترجع إلى التفرقة الموجودة بين الريف والمدينة.

أما عن الجانب الثاني فقد ساد في ألمانيا خلال القرن التاسع عشر مع كتابات هيجل والذي يعد من الأوائل المهتمين بالمجتمع المدني بوصفه جزء من الحياة الأخلاقية التي تتألف من ثلاثة عناصر أساسية (1. الأسرة، 2. المجتمع المدني، 3. الدولة). وعليه فالمجتمع المدني مرحلة متوسطة بين الأسرة والدولة يهدف الأفراد على غرارهم إلى تحقيق مصالحهم في إطار قيود وقوانين معترف بها.

لكن **"حسين توفيق"** يتخذ وجهة نظر مغايرة في تحديده لمفهوم المجتمع المدني بكونه "عبارة عن مجموعة من الأبنية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، وتعني على التوالي: مدني، مدني، مدينة، مواطن... التي تضم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكنولوجيا الاجتماعية في المجتمع ويتم ذلك في إطار ديناميكي مستمد من خلال مجموعة المؤسسات التي تنشأ وتمارس نشاطها بصفة مستقلة (حسين توفيق، 1992، ص 69).

في حين تعتبر أمانى قنديل أن المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتياً، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وهي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي، لذا تشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات أي كل ما هم غير حكومي وكل ما هو غير وراثي". (أمانى قنديل، 1995، ص 05)

بمعنى آخر أن المجتمع المدني يحتل موقع الوسط بين الأسرة والدولة، كما يضم التنظيمات الحرة مثل الجمعيات، التي تقوم على فكرة العمل التطوعي كآلية فعالة في تعبئة الأفراد للمشاركة في المجتمع. وفي نفس السياق يؤكد عبد الحميد الأنصاري على أن المجتمع المدني "هو ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الأحزاب والاتحاديات والروابط والأندية وجماعات المصالح وجماعات الضغط، وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية التي تمثل حضور الجماهير وتعكس حيوية خلايا المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مؤسسات أهلية في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة، تحول دون تفردا باحتكار، مختلف ساحات العمل العام". (عبد الحميد الأنصاري، 2001، ص 101)

من خلال هذه التعاريف، إن المجتمع المدني يقوم على الفصل بين الدولة والمجتمع، أو بمعنى آخر فإن المجتمع المدني يضم التنظيمات غير الحكومية مثل المؤسسات التطوعية التي تتيح للأفراد المشاركة الواسعة والحررة في كافة نشاطات المجتمعية.

ويعرف المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي (1937-1981) المجتمع المدني بأنه: "مجموعة من البنى الفوقية مثل: النقابات والأحزاب والمدارس والجمعيات والصحافة والآداب والكنيسة" (الحبيب الجناحي، 1999، ص 24) ويقابل المجتمع المدني لدى غرامشي المجتمع الرسمي أو ما يسمى بسلطة الدولة، ويعرفه المفكر الألماني هابرماس بقوله: "المجتمع المدني نسيج من الجمعيات والهيئات الاجتماعية التي تناقش الحلول الممكنة لبعض المشاكل المرتبطة بالمصلحة العامة". (هابرماس، 1999، ص 48)

ومن هنا، فالمجتمع المدني عبارة عن هيئات مدنية حرة تقوم بأعمال تطوعية اختيارية لصالح الإنسان بتنسيق مع الدولة أو في استقلال عنها من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

يعرفه **"عبد الفتاح إسماعيل"** بـ «... المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار...، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة،

## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمتقنين...، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية...».(الحبيب الجناحي وعبد الفتاح إسماعيل، 2003، ص47)

يضيف "الحبيب الجناحي" عن هذا التعريف السابق، إذ يعتبر المجتمع المدني: «أنه شبكة واسعة ومتضامنة من الجمعيات والتنظيمات الأهلية، تمثل فضاء سياسيا واجتماعيا للنضال من أجل الحرية والديمقراطية، وفرض احترام المؤسسات والقوانين، وفصح الأيدي الخفية عبر إعلام حر».

(الحبيب الجناحي وعبد الفتاح إسماعيل، 2003، ص47)

من خلال هذين التعريفين يمكن القول أن التنظيمات والجمعيات المستقلة والمنحازة عن جهاز الدولة، والتي تتمتع بالاستقلالية والحرية والديمقراطية هي التي تمثل لنا المجتمع المدني، وهنا يمكن وصف هذه الخاصية بنسبة كبيرة في المجتمعات الغربية، على غرار ما تعيشه المجتمعات العربية ودول العالم الثالث.

وهناك من يعتبر المجتمع المدني ذلك "النشاط الجماعي التطوعي المنظم، الذي يسعى لتحقيق مصالح أو تطلعات جماعية معينة، لها نفس الاهتمامات والأهداف، وقد اتفقت فيما بينها على تحقيق هذه الأهداف بوسائل محددة"(سامي حسن، 2006، INTER)، وهذا التعريف بدوره يعتبر المجتمع نشاطاً يختص به القطاع الاجتماعي، يقوم به فرد أو جماعة معينة لتحقيق مجموعة من التطلعات وهذا التعريف ينطبق بصورة واضحة على الجمعيات ذات العمل التطوعي وهو بدوره يغفل التنظيمات والنقابات الأخرى التي هي ضمن مفهوم المجتمع المدني.

وهناك وجهة نظر حددها "شميتير Schmitter" لمفهوم المجتمع المدني إذ يقول: هو "نظام أو مجموعة من الجماعات الوسيطة المنظمة ذاتياً والتي:

- تتمتع باستقلال نسبي عن كل السلطات العامة ووحدات الإنتاج الخاصة، أي العائلات والمشروعات.

- كما أنها قادرة على اتخاذ أنشطة جماعية للتعبير والدفاع عن رغباتها ومصالحها.

- أنها لا تسعى إلى أن تحل محل أجهزة الدولة، أو أن تقبل مسؤولية تولي مهام الحكم بشكل عام.

- أنها تقبل العمل في ظل قاعدة محددة سلفاً ذات طبيعة مدنية، تؤكد على الاحترام المتبادل.

(Philippe schmitter, 1997, P240)

ومن مجمل هذه التعاريف يمكن استخلاص ميزتين هما: الجانب التنظيمي والجانب الاستقلالي، وهما ميزتان ارتبطتا بالمفهوم في كل التعاريف، وعليه نخلص إلى التعريف الإجرائي للمجتمع المدني بالقول:

"هو عبارة عن تنظيم جماعي يقوم على أسس ومبادئ متفق عليها من طرف أعضائه، يتسم باستقلال نسبي يسمح له بمزاولة نشاطاته المسطرة له والمشروعة، ويتجلى في شكل التنظيمات والجمعيات والتعاونيات والاتحادات والأندية والرابطات".

### 1.2 مفهوم مؤسسات المجتمع المدني في السوسيولوجيا:

لم تتناول السوسيولوجيا بكيفية واضحة مفهوم المجتمع المدني إلا في العقود الثلاثة الأخيرة، خاصة مع ازدياد اهتمام علماء الاجتماع بمسائل السلطة والأحزاب والنخب السياسية... بحيث شكل هذا المفهوم عنصراً أساسياً في كل الأبحاث التي سعت إلى اكتشاف منطق وآليات اشتغال الحقل السياسي، وبالتالي إلى بناء نظرية عامة للسلطة منسجمة ومرتبطة بأوضاع وتجارب اجتماعية معينة.

إن هذا الاهتمام المتزايد بالمجتمع المدني تجسده كثرة الدراسات التي استعملته. لذلك فإننا لا نستغرب إذا لم نجد ولو كتاباً واحداً في السوسيولوجيا السياسية يهمل الإشارة إليه. سواء باعتباره مفهوماً تفسيرياً، أو باعتبار إحالته على مجال من المجال العالية والنشاط البشري.

غير أن الملاحظة الأساسية على التداول السوسيولوجي لهذا المفهوم هي غلبة الصياغة الإجرائية عليه. وهي صياغة تستهدف تقليص حدة التعارضات والتناقضات في الحقل الدلالي للمفهوم، وذلك



## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

بالتركيز على القواسم المشتركة والعناصر الثابتة، التي ألح عليها أغلب من ساهموا في تأسيس وبلورة هذا المفهوم، خاصة في أصوله الفلسفية البعيدة. على أن ارتباط الصياغة الإجرائية للمفاهيم بالسوسيولوجيا أمر معروف ومتداول في هذا العلم، ولذلك عدة أسباب، نذكر منها:

- الفائدة المنهجية العظيمة لهذه الصياغة بالنسبة للباحثين الذين ينجزون تحليلات قطاعية خاصة بمجالات اجتماعية محددة. لأن المفاهيم كما تحيا في النظريات الكبرى غالبا ما تشكل عائقا أمام المقاربة الميدانية التطبيقية التي تفرض شروطا خاصة على الباحث وما يحمله من عدة منهجية.
  - التأثير الذي مارسه النظرية الوظيفية الأمريكية على السوسيولوجيا، خاصة ونحن نعلم أن التداول الإجرائي للمفاهيم غالبا ما يستحضر الوظيفة التي يلعبها المفهوم بالنسبة للنسق الاجتماعي أو السياسي.
  - الأهمية التي يوليها العلم الاجتماعي لمسألة ضبط مفاهيمه بأكثر ما يمكن من الدقة والوضوح. فالمشروعية العلمية هي أكبر رهان وتحد تواجهه أغلب العلوم الاجتماعية اليوم.
- ليس الهدف بطبيعة الحال من وراء الإشارة إلى هذه الأسباب هو إبراز ضعف التأسيس النظري للمفاهيم السوسيولوجية، حين تتبنى الصياغة الإجرائية. بل على العكس من ذلك هو إثبات كيف أن هذه الصياغة تحقق غايتين هامتين. الأولى هي استلهاً واستثمار التاريخ الطويل للمفهوم، خاصة إذا كان تاريخاً غنياً من الناحية الدلالية. والثانية هو توفير جهاز مفاهيمي سهل الاستعمال منهجياً وقابل للتطبيق عملياً. بحيث يمكننا في الأخير من دراسة وفهم الظواهر الاجتماعية بأكثر ما يمكن من الوضوح والعمق. ومفهوم المجتمع المدني، كما تداولته السوسيولوجيا المعاصرة، يستجيب تماماً لهدف الأوصاف النموذجية كما سنرى.

جاء في كتب السوسيولوجيا السياسية أن المجتمع المدني هو مجموع المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة، دون تدخل أو توسط الحكومة (كمال عبد اللطيف، 1992، ص 218) وبذلك فإن الوظيفة الأساسية لهذا المجتمع إذا ما تمكن من الوصول إلى مرحلة التأسيس والتنظيم القوي والفعال، هي لعب دور الوساطة بين الفرد المواطن الأعزل والدولة القوية المطلقة السيادة.

انطلاقاً من هذا التصور العام، عمل الباحثون في مجال العلوم الاجتماعية على الضبط الكمي والكيفي لمفهوم المجتمع المدني، سواء من ناحية القيم والأخلاقيات التي يدعو إليها، أو من ناحية المؤسسات والتنظيمات التي تجسد حضوره الفعلي داخل المجتمعات والدول. هكذا نجد الباحث **حسنين توفيق إبراهيم** يحدد هذا المفهوم باعتباره ممثلاً "لمجموعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة". (حسنين توفيق إبراهيم، 2006، ص 68)

يشير مفهوم مؤسسات «المجتمع المدني»، أو المؤسسات الشعبية، الجمعيات والمؤسسات التي تنشأ بمبادرات شعبية لتقديم خدمة معينة للمنتمين إليها، ولا يكون هدفها الربح المادي... مثل: الجمعيات العلمية، والمهنية، والجمعيات الخيرية، ومؤسسات الدفاع عن حقوق الإنسان... إلخ. (صدقة يحي فاضل، 2006)

ويقع على عاتق هذه المؤسسات أدوار عدة تقدمها للمجتمع لتساهم من خلالها في مسيرة نهضته وتطورها، متكاملة بذلك مع أدوار الدولة في العطاء والبذل للمجتمع.

يوافق هذا المفهوم مصطفى خاطر فيقول هي عبارة عن جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة وتستهدف تقديم خدمات. للمجتمع دون أن تستهدف الربح المادي. (أحمد مصطفى، 1997، ص 06)

إن الهدف الأساسي من إنشاء مثل هذه المؤسسات هو تقديم العون والخدمات سواء كانت اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، ترفيهية، بيئية... إلخ، كما أنها لا تسعى مقابل هذا العمل إلى الربح المادي فهدفها خدمي وغير الحصول على الربح، وهي معلنة رسمياً، وتسعى لتحقيق منافع عامة للمجتمع ككل أو لفئات معينة.



## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

أما **تروپمان** فيعرف مؤسسات المجتمع المدني على أنها "منظمات أو جمعيات غير ربحية، وغير حكومية، تقدم خدمات إنسانية، وتهدف إلى مساعدة الآخرين على تحقيق مستوى أفضل، وتقديم لهم الخدمات لمقابلة احتياجاتهم المعيشية" (Elmer tropmon, john tropmon, 1987, P886) أو هي "تنظيمات تتبنى أهدافا متنوعة، وقد تنشط في مجال واحد أو عدة مجالات، وتستند إلى مصادر تمويل عادية مثل اشتراكات الأعضاء والتبرعات ودعم الدولة، دون أن يستند كيانه على تخصص مالي محدد لتحقيق الأهداف التي تبتغيها، كما أنها قد تضم أشخاص اعتباريين". (إيمان الشربيني، 1999، ص12)

كما عرفها الدكتور محمد عودة على أنها "آلية لتأثير المواطنين وتنظيمهم من أجل المشاركة الواعية والفعالة في العملية التنموية". (محمد عودة وآخرون، 2000، ص28)

نفس المنحى هذا سنتبعه أغلب الندوات واللقاءات الفكرية التي انشغلت ببحث الإشكالات المرتبطة بموضوع المجتمع المدني. وذلك من خلال إصرارها على الانطلاق من تعريف إجرائي، يشكل أرضية عامة مشتركة يناقش على ضوئها هذا الموضوع. مثال ذلك، الندوة الهامة التي نظمت في بيروت سنة 1992، والتي اقترحت التعريف التالي: "المجتمع المدني، المقصود في هذه الندوة، هو مجموع المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدول لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية. وبالتالي يمكن القول أن الأمثلة البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي: الأحزاب السياسية-النقابات المهنية-النقابات العمالية-الجمعيات الاجتماعية والثقافية" (حسنين توفيق إبراهيم، 2006، ص54)، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة على الأقل إلى الأركان التالية التي تقوم عليها ثقافة المجتمع المدني كما حددها الباحث أمانى قنديل.

- **الركن الأول:** ويقضي توفر إرادة الفعل الحر والطوعي، لذلك فالمجتمع المدني يختلف عن الجماعات القروية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها.
- **الركن الثاني:** وهو أن المجتمع المدني مجتمع منظم، يساهم في خلق نسق من المؤسسات والاتحادات التي تعمل بصورة منهجية خاضعة في ذلك لمعايير منطقية ولقواعد وشروط وقع التراضي بشأنها.
- **الركن الثالث:** وهو ركن أخلاقي سلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى الالتزام في إدارة الخلاف داخل، وبين مؤسسات المجتمع المدني، وبينها وبين الدولة، بالوسائل السلمية، وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

(أمانى قنديل، 1999، ص100)

إن هذه القيم والمبادئ العامة، إذا ما ترسخت داخل مجتمع معين، لا بد أن تسمح بانبعث مجتمع مدني قوي وفعال ينقذ المواطن الفرد من عزلته، ويضع أسسا واضحة للتعامل والتفاعل مع الدولة على قاعدة قانونية ودستورية وقع الإجماع عليها من طرف أغلب القوى والتيارات والتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

تعرف في معجم روبير أنها "مجموعة الأشكال أو البنى الأساسية لتنظيم اجتماعي كما قررها القانون أو العادات في هيئة اجتماعية". كما تعرف بأنها: مجموعة علاقات اجتماعية منظمة لاحتواء وتنظيم جمود الأفراد من أجل تحقيق الأهداف المشتركة". (أحمد شكر الصبحي، 2000، ص80) ومن هنا يتضح أن المؤسسات الاجتماعية إنما أنشئت من أجل إشباع حاجات أفراد المجتمع وتنظيم العلاقات بين مختلف مفرداته، كما أن هذه المفردات لم تنشأ صدفة وإنما هي متوافقة مع ثقافة

## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

المجتمع وعقليته كما يمكن أن تنشأ استناداً إلى أسس موروثة مثل معايير القرابة (الأسرة، القبيلة...) أو معايير الدين (المذهب، الطائفة...)، بالإضافة إلى أنها يمكن أن تنشأ وفقاً لمعايير ترتبط بالقدرات والمهارات والموقع من العملية الإنتاجية بالإضافة إلى مستوى التعليم.

من خلال التعاريف السابقة نصل إلى التعريف الإجرائي لمؤسسات المجتمع المدني وهي عبارة عن مجموعة من المؤسسات الغير حكومية، الاجتماعية والثقافية والسياسية والمهنية التي ينظم إليها الأفراد طوعية مثل: الجمعيات، النقابات، الأحزاب، الاتحادات، المنظمات، الحركات... الخ، ويكون الهدف الأساسي منها هو توسيع دائرة المشاركة الفعلية في كافة أنشطة الحياة، "باعتبارها تنظيمات غير ربحية، تتألف من جماعة من الأفراد لا يقل عددهم عن عشرة تخضع لقواعد قانونية معينة، كما أنها تتكون من هيكل وبناء وموارد مالية، وتضطلع من جملة من الأنشطة الخيرية والإنسانية والخدمات من بيئة، صحة، تعليم، مأوى، إعادة إدماج فئات مهمشة كالمعاقين والمكفوفين والمنحرفين... الخ.

### 3. الوقاية Prevention:

جاء في معجم الوسيط كلمة الوقاية - وقاية: الوقاية بفتح الواو: ما يوقى به الشيء.

(أنيس إبراهيم وآخرون، دت، ص 1052)

ووردت كلمة الوقاية أيضاً في معجم لسان العرب، من وقى وقياً ووقاية وواقية، بمعنى "صانه من الأذى" (ابن منظور، ص 412) وحماه وحذره وجنبه، ويقى يمنع من الوقوع ويحول بين الشيء وآخره، أي أن الوقاية تشير إلى الحماية والصيانة والتنبيه والحف والدفاع عن النفس والعرض والمال، والناظر في معنى الوقاية في اللغة يجد أنها تدور حول عدة أمور هي:

1. الصيانة والحماية: يقال وقاه الله من سوء، ووقاه السوء: كلاًه منه.

2. التحذير والتجنب. (ابن منظور، ص 412)

3. عدم التعرض للتلف والتحرّز من الآفات، فتوقّه: استبق نفسك ولا تعرضها للتلف، وتحرّز من الآفات. (ابن منظور، ص 402)

فالوقاية هي الصيانة للشيء وحمايته، والتحذير من الوقوع في الضرر، وعدم التعرض للتلف والتحرّز من الآفات.

اما اصطلاحاً يقصد بالوقاية مجموع التدابير التي تتخذ تحسباً لوقوع مشكلة، أو لنشوء مضاعفات لظروف بعينها أو لمشكلة قائمة بالفعل، ويكون هدف هذه التدابير القضاء الكامل، أو القضاء الجزئي على إمكان وقوع المشكلة، أو المضاعفات، أو المشكلة ومضاعفاتها جميعاً.

وأهم ما في هذا التعريف أنه يشير إلى أن الوقاية قد تكون كاملة، وقد تكون جزئية، ومن ثم فهو يتفق مع التفرقة التي تتبناها هيئة الصحة العالمية "التابعة للأمم المتحدة" بين الوقاية من الدرجة الأولى، والوقاية من الدرجة الثانية والوقاية من الدرجة الثالثة.

وفيما يلي تعريفات كل من هذه المستويات الثلاثة:

1. الوقاية من الدرجة الأولى: ويكون هدفه هو منع المشكلة أو الاضطراب من الحدوث أصلاً، وذلك باتخاذ التدابير والوسائل الوقائية من العاهات البدنية أو العقلية قبل حدوثها بالقضاء على أسبابها.

2. الوقاية من الدرجة الثانية: ويكون هدفها تشخيص المشكلة أو الاضطراب، والقضاء عليه أو تحسينه بالقدر الممكن في أقصر وقت ممكن.

3. الوقاية من الدرجة الثالثة: ويكون هدفها إيقاف تقدم المشكلة أو تعطيل تفاقمها، رغم بقاء الظروف التي أحاطت بظهورها، مع العمل التخفيف من خطرها بعد حدوثها لعلاجها وإنقاذ عدد المصابين بها.

يعبر مفهوم الوقاية عن الإجراءات والخدمات الطبية والاجتماعية والتربوية والنفسية والتأهيلية التي تعمل على الحيلولة دون حدوث اعتلال أو ضعف عام عند الإنسان ومنع تطور العجز والتغلب عليه، ويهتم النهج الوقائي بالأسوياء والأصحاء قبل اهتمامه بالمرضى ليقبضهم من حدوث المشكلات والاضطرابات،

## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

وتهدف الوقاية الى الكشف المبكر عن المشكلات والاضطرابات النفسية قبل تطورها وتفادي حدوث المشكلات النفسية بالإضافة الى التدخل المبكر لعلاج المشاكل قبل استفحالها.

وتتم عملية الوقاية على عدة مستويات من ضمنها الوقاية الأولية والتي تتضمن منع حدوث المشكلة أو الاضطراب أو المرض بإزالة الأسباب حتى لا تتطور المشكلة، بالإضافة الى الوقاية الثانوية والتي تتضمن محاولة تقليل أثر إعاقة الاضطرابات أو منع ازمان المرض.

ويقصد أيضا بالوقاية مجموعة الوسائل والأساليب المتخذة لحماية الفرد والمجتمع عن المساوئ، وتحذيرهم من الوقوع في المهالك، من خلال عملية إصلاح، وتنمية، وتهذيب، وتوجيه شاملة.

تعرف الوقاية "بأنها محاولة للتغلب على الشروط والظروف التي تؤدي بالأفراد إلى إتباع سلوكيات منحرفة أو القيام بأعمال تعد قانونيا جرائم أو سلوكيات شاذة"، ويقصد بها كذلك "أي فعل مخطط نقوم به تحسبا لظهور مشكلة معينة، أو مضاعفات لمشكلة كانت قائمة أصلا بما يؤدي إلى الإعاقة الكاملة أو الجزئية للمشكلة أو المضاعفات المترتبة عليها". ويعرفها "ويلر" بأنها كل عمل يؤدي إلى التقليل أو التخفيف من معدلات الجريمة. (Weller, 1996, p12)

ويعرفها "ريمون" بأنها تتضمن جانبين، جانب شمولي وجانب محدد "جزئي"، فالأول يقصد به كل أنواع المكافحة ضد الجنوح وهي تعتمد على التدابير الرادعة العقوبة، حيث تهدف العقوبات ليس الردع فقط وإنما الوقاية. أما الجانب الثاني يتضمن اتخاذ كافة الأساليب والتدابير التي تضعها الدولة، ومنظمات المجتمع المدني بهدف التوعية والتقليل من نسب الانحراف. (Gassin.Raymond, 1992, p17)

ومن خلال هذه المفاهيم نجد أن المقصود بالوقاية هو المحاولة لمنع الجريمة من الوقوع أصلا، ويتوقف تحقيقها مكافحة العوامل المسببة والمساعدة على الانحراف، ويتطلب ذلك تحقيق مطالب الوقاية بكل أبعادها الاجتماعية والأخلاقية عن طريق:

- إعادة تشكيل النظم ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، أو إيجاد مؤسسات تدعيمه لها وفقا للأهداف المحددة لها.

- تحسين الأحوال المعيشية للأفراد.

- ضمان التغطية الصحية لأفراد المجتمع.

- مكافحة الآفات الضارة كالمخدرات والخمور عن طريق الحملات التوعوية الواسعة عبر وسائل الإعلام المتنوعة السمعية والبصرية.

- توفير شروط الحياة اللائقة للمواطنين وتمكينهم من حق المواطنة - السكن، العمل، الحياة الكريمة.

- الرقابة على الأفلام والمطبوعات سواء من طرف الدولة أو من طرف الأسرة، وحتى مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.

- إقامة أندية في الأحياء السكنية لشغل فراغ الشبان.

- مواجهة ظاهرة التشرد والتسول.

- تعزيز دور مصالح الأمن وخاصة شرطة الأحداث.

ومن هنا لابد من تكاتف كل الجهود العلمية والاجتماعية والمؤسسات الرسمية المتمثل في الأجهزة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة، للمساهمة في الوقاية من الانحراف ووقوع الجريمة، وسوف نبين دور بعض هذه المؤسسات في الوقاية من الانحراف في مبحث لاحق.

### 1.3 مفاهيم ذات علاقة بالوقاية:

**الحماية الاجتماعية:** تعني كل آليات الاحتياط الجماعية التي تمكن الأفراد والأسر من أجل التكفل المادي بكل الآثار الناجمة عن الأخطار الاجتماعية. وتتسبب هذه الحالات في انخفاض الدخل للفرد أو انقطاعه وارتفاع النفقات.

أ. التربية الوقائية:

## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

استعمال هذا المصطلح، وإن عدّ لفظا عاما، يُحتاج إليه في جوانب الحياة المتعددة، إلا أنّ من كتب في التربية وعلومها يتداولونه أكثر من غيرهم، ويجعلون له إطلاقات واختصاصات تدور في مجملها حول الارتقاء بالنفس، وإعانتها على الانضباط والتتحية عما يشينها، ومن هنا كان النظر في اصطلاح التربية الوقائية، نظرا تربويا صرفا، والتعاريف المذكورة في هذا الموضوع: هي ما ذهب إليه كتاب التربية، وبيان ما ذكر في حدّها فيما يأتي:

• إن التربية الوقائية هي: "فرط صيانة فطرة الإنسان وحمايتها من الانحراف، ومتابعة النفس الإنسانية بالتوجيهات الإسلامية الربانية، عن طريق أخذ الاحتياطات والتدابير الشرعية، التي تمنع التردّي في جانب العقائد والأخلاق وسائر الأعمال، ليظل الفرد على الصراط المستقيم مهتديا للتي هي أقوم في كل جانب من جوانب حياته". (الحدي، خليل، 1418هـ، ص ص 47-48)

• وجاء في معناها أيضا: "الإجراءات والوسائل التربوية التي وضعها الإسلام من أجل صيانة وحفظ المجتمع الإسلامي من كل الأمراض الحسية والمعنوية ليكون المجتمع طاهرا بعيدا عن كل مواطن الفساد والانحلال الخلقي". (أحمد ضياء الدين، 2005، ص 28)

ويلحظ على التعريف الأول أنه ذكر الفرد ولم يذكر المجتمع، أما التعريف الثاني ففعل العكس، وبهذا تكون التربية الوقائية "منظومة متكاملة من نسق معرفي من المفاهيم والعمليات والأساليب والقيم والتنظيمات، التي يرتبط بعضها ببعض الآخر، في تآزر واتساق، تقوم على التصور الإسلامي لله، والكون، والإنسان، والمجتمع، وتسعى إلى تحقيق العبودية لله، لتنمية شخصية الإنسان، بصفته فردا وجماعة من جوانبها المختلفة، بما يتفق والمقاصد الكلية للشريعة، التي تسعى لخير الإنسان في الدنيا والآخرة". (علي، سعيد إسماعيل، 2007، ص 32)

ب. الاجتناب: لغة يقصد به البعد عن الشيء، واعتزاله، والتتحية عنه. (أنيس، إبراهيم وآخرون، ص 138) أما في الاصطلاح فهو أن يعطي الإنسان الشيء المجتنب جانبه، فيمنع بذلك الذرائع والأسباب ويسدها، لأن عدم الاجتناب إغراء له بالارتكاب. (الشعراوي محمد، د ت، ص 372)

وجاء في كتاب زهرة التفاسير: "اجتنبه: أي اجعلوه في جانب وأنتم في جانب، وجه الصلة: أن في الاجتناب اعتزال الشيء، وعدم مخالطته، أو ارتكابه، من خلال معرفة خطره، وأثره، وكذلك الأسباب التي تكمن وراء الوقوع فيه، حفظا للنفس من المساوئ، وإبعادا لها عما ينكسها.

(محمد أحمد مصطفى، 1974، ص 20)

والوقاية فيها معنى الاعتزال، وفهم السبب وراء الترك قبل الوقوع في المضرات، بتحقيق حفظ النفس الدائم، والمطمئن، يتلزم مع ما تميل إليه النفس بشهوتها، أو بفكرها، وعقلها، وما تلحظه من الأخطار، أو تظن إليه، وتلمسه من الأضرار. وهي بهذا تشترك مع الاجتناب، مع مراعاتها لحال تحقق الخطر أو احتمالها، وسواء أكان الخطر مستحكما في النفس أم عارضا لها.

ج. عدم القرب: وعدم القرب في اللغة: عدمُ الدنو من الشيء، وتركُ المباشرة، "إذا قيل لا تقرب. بفتح الراء كان معناه لا تلبس بالفعل، وإذا كان بضم الراء كان معناه لا تَدْنُ منه". (أنيس، إبراهيم وآخرون، ص 723)

وأما في الاصطلاح: فإن عدم القرب ترك الشيء الممنوع مباشرته، لما يورثه القرب، من الميل المخالف لمقتضى الشرع، جاء في تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل: القول "ولا تقربا": تعليق النهي بالقرب الذي هو من مقدمات التناول، مبالغة في تحريمه، وجوب الاجتناب عنه، وتنبهها على أن القرب من الشيء يورث داعية، وميلا بمجامع القلب ويلهيه عما. هو مقتضى الشرع والعقل". (أبو بكر محمد، د ت، ص 164)

أما في الوقاية يقصد إعلاء للنفس وزرع الثقة فيها، من خلال الوسائل والأساليب الكفيلة بالحماية والتنمية والإصلاح، وهي "أي الوقاية" تعطي معنى أشمل وأوسع لاهتمامها بالجوانب الحياتية كلها، ولما تعمله في منع الخطر الواقع أو المتوقع، سواء أكان الشيء المحذر منه واضح الضرر أم خفيا، أم دفعت إليه الشهوة، أم عرض لها.

د. الحذر: والحذر في اللغة: الاحتراز عن مخيف، والتيقظ له، والاستعداد لمواجهته.

(أنيس، إبراهيم وآخرون، ص 723)

وأما في الاصطلاح فهو يشترك مع المعنى اللغوي ويطلقه، جاء في تفسير المنار: أنه الاحتراز والاستعداد لاتقاء شر العدو، وذلك بمعرفة حاله ومبلغ استعداد وقوته، ومعرفة وسائل مقاومته، وأن يعمل بتلك الوسائل، فمن حذر الشيء فقد احتراز عنه، وتيقظ له، منعا لخطره، وإبعادا لتحكمه، وسيطرته.

(محمد رشيد بن علي، دت، ص 250)

والوقاية: تعمق في النفس معنى الحذر، من المخيف، وتزويد على ذلك اتخاذ رعاية، بتوقع الخطر قبل وقوع أسبابه، ويقظة المهاجم، ورحمة المربي، إذ هي تشمل الحذر وما يزيد عليه من جميع جوانب الحفظ والحماية، للوصول بالنفس إلى أسمى درجات الطمأنينة والارتياح. فالحذر يمنح النفس حسن النظر لها في حالها ومآلها، بزيادة حيطتها وتيقظها، لاجتناب المخوفات، وعدم الوقوع فيها.

ه. العقبة: يقصد بالعفة في اللغة: الكف عما لا يحل ولا يجمل، والامتناع عنه. (القيومي، ص 249)

وأما في الاصطلاح: فهو يشترك مع المعنى اللغوي ويطلقه، إذ هو التتزه، وترفع. النفس، والعزف عما يهبط بها أو يشينها. فمن عفا فقد تتزه عن الدون، والشائن، بزيادة رفعة نفسه ورهافة حسه.

(عبد العزيز، أمير، 2000، ص 410)

والوقاية: تحسن العفة، بإعطاء النفس صبرا على المكروه، وتحمل المشاق، في سبيل تحصيل الحلال الطيب، وتنمي فيها أن الحلال أمر يحرص عليه فكرا، وعملا، وأثرا، وبركة، وفي جميع جوانب الحياة. وعليه فإن الوقاية تشمل العفة بجميع أشكالها، مع تأكدها بالصبر والتحمل بأساليب تضمن للجميع تنمية محققة، ومنهج سليما في البناء والتقدم والتطور.

و. الخوف: والخوف في اللغة: الفزع، والعلم والتيقن. (القيومي، ص 325) وأما في الاصطلاح: فهو حالة تعترى عند انقباض من شر متوقع، وأصله: انزعاج. القلب لعدم أمن الضرر. (عبد العزيز أمير، 2000، ص 421) كما أن في الخوف توقع للضرر المشكوك في وقوعه، وقد يكون ذلك الضرر مظنونا أو معلوما، ولنه يستعمل في المظنون أكثر، وهو لا يدفع الضرر.

أما الوقاية: فهي توقي الضرر سواء أكان مظنونا أم متيقنا، ولكنها تدفع الضرر، وبهذا فهي تشمل الخوف، وتزيد عليه.

### 2.3. مفهوم الوقاية من الانحراف:

تباينت الرؤى حول مفهوم الوقاية كما سبق الذكر، بكل مدلولات معرفية مختلفة، غير أن مضمون كل تعرف يعطي دلالة تساهم في إثراء معرفي حول حقيقة المفهوم في نسق فكري متعدد الأبعاد السوسيولوجية حول الحقل المعرفي في مجال الوقاية من الانحراف، ويذهب الباحث البريطاني برانتينغهام Brantingham إلى القول "ربما يكون هذا المفهوم الأكثر استعمالا، لكنه الأقل فهما". (Daniel Gilling, 1997, p45) وفي هذا القول إشارة إلى صعوبة تحديد دقيق لهذا المفهوم.

كما نجد عدم اتفاق العلماء والباحثين على تعريف موحد في كل زمان ومكان، وهذا يرجع بالأساس إلى اختصاص الباحثين وخلفياتهم العلمية، ولعل أبرز ما قدم من تعريفات حول مفهوم الوقاية من الانحراف ما يلي:

المقصود بالوقاية في مجال الانحراف والجريمة هو المحاولة لمنع الجريمة من الوقوع أصلا، ويتوقف تحقيقها مكافحة العوامل المسببة والمساعدة على الانحراف، ويتطلب ذلك تحقيق مطالب الوقاية بكل أبعادها الاجتماعية والأخلاقية. بمعنى منع الجريمة من الوقوع أصلا.

"هي مجموعة من التدابير الوقائية التي يجب أن تتخذ لمنع حدوث الجريمة، وبخاصة لدى الأشخاص ذوي الميول الإجرامية الخطرة، أو التي تنذر حالتهم الاجتماعية بارتكاب الجريمة في المستقبل".



## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

"مجموعة من الاجراءات الوقائية من الجريمة من خلال التوجيه التربوي للأفراد، والتأثير في الازواضع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عبر سياسة انمائية تتيح حياة كريمة للأفراد".

(بدر الدين علي، 1963، ص3)

هي تركيز الجهود لحصر العوامل والأسباب التي تتدخل في حدوث الجريمة، واتخاذ التدابير والإجراءات حيال ازالتها بغية حماية الافراد من احتمال الوقوع في الجريمة، وكل ما يمنع من الوقوع في الانحراف أو ارتكاب السلوك المنحرف، سواء للمرة الأولى أو العودة اليه مرة أخرى، ويشمل ذلك وقاية المنحرف قبل أو بعد ارتكابه السلوك الانحرافي أو أثناء وجوده في مؤسسة إصلاحية. (احسن طالب، 1997، ص64)

وهي كافة الانشطة المتخذة عن طريق الأفراد أو الجماعات الرسمية وغير الرسمية والتي تهدف من ورائه الى منع أو تقليل الوقائع الاجرامية من خلال التدخل في الاسباب المؤدية الى نشوء الشخصية الاجرامية. (عدنان الدوري، 1984، ص78)

ويعرفها أحسن طالب "مختلف الجهود المجتمعية التي تهدف إلى الحيلولة دون توفر عوامل وظروف الجريمة أصلاً (احسن طالب، 1997، ص65)، ويعني بقوله ان المجتمع يضع آليات دفاعية تمنع وقع أفعال إجرامية أو تؤدي لحدوثها أصلاً.

فيما يرى الباحث "أرفن ولر Irvin Waller" أن الوقاية من الجريمة هي كل عمل يؤدي إلى التقليل أو التخفيف من معدلات الجريمة" (Irvin Waller, 1996, p108) وفي نفس السياق يرى جلييرو بون ميزون Gilbert Bonnemaison أن الوقاية من الجريمة يجب أن تكون متعددة الأوجه وملائمة للمحيط، وقبل كل شيء يجب ان تكون مستمرة على الدوام". (Gilbert, 1992, p65)

كما يرى البعض الآخر أن الوقاية من الانحراف والجريمة يشارك فيها كل من أجهزة الدولة وكل شرائح المجتمع، من خلال الاجراءات والتدابير والوسائل التي تعتمدها الدولة، والجماعات المحلية والمجتمع المدني، بهدف السيطرة بشكل أفضل على الجريمة ولتحييد أو القضاء على العوامل المؤدية للجريمة، وتيسير وإدارة أفضل للمحيط المادي والاجتماعي الذي من شأنه ان يخلق فرصا مواتية للفعل الاجرامي. (Henri Berkmoes et Gilles Bourdoux, 1986, p112)

يتضح من خلال التعاريف السابقة الذكر ان كل مفهوم يرتكز على جوانب معينة يمكن ايجازها فيما يلي:

- اعتماد خطة شاملة تهدف إلى وقاية المنحرفين، يساهم فيها كل الأجهزة الحكومية والمجتمع المدني.
- معرفة الظروف والعوامل التي تؤدي إلى الانحراف، والتعامل معها.
- مساعدة الاشخاص المعرضين للانحراف أو كانوا ضحية له.
- تقديم كافة الدعم المادي والمعنوي لضحايا الاجرام، ومحاولة ادماجهم في البرامج الوقائية الاجتماعية لهم
- اعتماد وسائل وبرامج وقائية ميدانية وفق ما تمليه البيئة الاجتماعية من ظروف واحتياجات ضرورية تكون كفيلة بتطبيق البرامج الهادفة الى التكفل بفئة الاشخاص الذين قد يتعرضون للانحراف.



wondershare™

PDF Editor



## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

المفهوم الإجرائي: مجموعة من الإجراءات يتخذها الفرد والمجتمع للمواجهة والمكافحة والعلاج والدفاع ضد السلوكات المنحرفة على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي، تهدف من وراءها وقوعها أو التقليل منها، والعمل على اندماج الأفراد والجماعات في المجتمع.

### 4. الانحراف:

الانحراف في اللغة: هو الميل والعدول، يقال: انحرَفَ عنه وتحَرَّفَ واحرورَفَ، أي مال وعدل. (الجوهري اسماعيل، 1990، ج4، ص43) وحرَفَ الشيء عن وجهه أي صرفه. (الفيروز آبادي، ج3، ص127)، وإذا مال الإنسان عن شيء يقال انحرف، وانحرف بمعنى مال. (ابراهيم أنيس، ص167)

الانحراف في الاصطلاح: يختلف التعريف الاصطلاحي للانحراف باختلاف المنظورات الفكرية والمذهبية، فمن الباحثين من يعرفه من المنظور القانوني، ومنهم من يعرفه من المنظور الاجتماعي، ومنهم من يعرفه من المنظور النفسي، ومن ذلك على سبيل المثال:

يشير "سليم نعامة" إلى تعريف الانحراف من وجهة نظر القانون فيقول: "لما كان القانون يحاسب على الأفعال، ويسقط النوايا من حساباته، فإن من الطبيعي أن يكون الفرد منحرفاً في نظر القانون عندما يقوم بفعل ما، من شأنه إلحاق الضرر بفرد أو جماعة من الأفراد في المجتمع". (نعامة سليم، 1985، ص21) ويذهب "منير العصرة" الانحراف من وجهة النظر الاجتماعية فيقول: "انحراف الحدث هو موقف اجتماعي، يخضع فيه صغير السن، لعامل أو أكثر من العوامل ذات القوة السببية، مما يؤدي به إلى السلوك غير المتوافق، أو يحتمل أن يؤدي إليه". (السيد رمضان، 1985، ص28) ويعرف بأنه "السلوك الإنساني غير السوي لأنه لا يتماشى مع القيم والعادات والتقاليد التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوك الأفراد فهو إذا عدم مسابقة المعايير الاجتماعية أو بمعنى آخر عدم التوافق أو الصراع". (سامية محمد جابر، 1998، ص129)

أما الانحراف في قاموس علم الاجتماع هو "ابتعاد عن المؤلف في التصرف، وينتج الابتعاد عن التصرف المؤلف صراع بين القيم والمعايير الاجتماعية بين الفرد والفرد والمجتمع الذي يعيش في إطاره". (Frederic maatouk, 1993, p131) فهو "أي سلوك لا يكون متوافقاً مع التوقعات والمعايير التي تكون معلومة، ويعترف بها داخل النسق الاجتماعي". (السيد علي شتا، 1997، ص16) يتضح مما سبق أن الانحراف هو كل "سلوك خارج عن القانون والمعايير الاجتماعية المتعاقد عليها في المجتمع الواحد، وبالتالي يمكن القول أن انحراف الأحداث هو "نمط من السلوك الاجتماعي يرتكبه الأطفال والمراهقون خارج عن القانون والمعايير الاجتماعية الخاصة بكل مجتمع وتختلف درجة خطورة هذا السلوك حسب القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع.

ويعرف الانحراف أيضاً بأنه "نتاج للتناقضات والتعارضات التي تظهر في البناء الاجتماعي، أي التعارض بين الأهداف المقررة والوسائل المشروعة، لتحقيق أهداف المجتمع". (معمر داوود، 2000، ص81) يشير هذا التعريف إلى أن الانحراف يحدث نتيجة لحدوث خلل في العلاقات الاجتماعية التي تظهر على مستوى الأفراد والجماعات، والتعارض بين أهداف الأفراد يساهم بشكل كبير إلى انحراف أعضائه، ويهدد البناء الاجتماعي للمجتمع.

كما يعرفه "جونسون JOHNSON" بأنه "يظهر حينما يتجاوز الفرد حدود المعايير الاجتماعية التي تمثل جزءاً من شخصية المجتمع، والمعايير جزء من النواحي التي توجه أعضاء الجماعة الإنسانية، ولا يشعر الفرد بها إلا حين يتجاوزها بسلوكه العدواني" (Martin, 1961, p87)، ويضيف "كوهن COHEN" تعريف الانحراف الذي يقول أنه "سلوك يخالف التوقعات النظامية، أي التوقعات المشتركة والمعتزف بها باعتبارها شرعية في نسق اجتماعي معين". (Martin, 1961, p88)

من خلال هذين التعريفين يمكن القول أن الانحراف هو سلوك يخرج عن نطاق المعايير الاجتماعية وما هو سائد في المجتمع، حيث أن بعض الأفعال والسلوكات قد تكون غير مقبولة اجتماعياً في بعض المجتمعات، في حين نفس هذه السلوكات، قد تكون مقبولة في عرف وضوابط مجتمعات أخرى.

## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

وكله يتماشى مع ثقافة وخصوصية الأفراد والمجتمعات، وهذا القول يمكن أن ينطبق على تعريف "كلينارد CLINARD" الذي يرى بأن الانحراف، هو تلك المواقف التي يكون السلوك فيها موجهاً توجيهاً مستهجناً من وجهة نظر المعايير، ويتميز بأنه قد وصل إلى درجة كبيرة من تجاوز حدود التسامح في المجتمع". (المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دت، ص30) هذا التعريف يحدد الانحراف على أساس أنه سلوك يتعارض مع المعايير الاجتماعية ذلك أن توقعات الأفراد المشتركة للسلوك المتوقع، إنما تتحدد وتنظم في مواقف اجتماعية معينة لحظة وقوعها أو مكانها، ويختلف مفهوم الانحراف عن الجناح، أي كل الأفعال والسلوكيات التي تخالف القوانين والمعايير التنظيمية التي تهدد الاستقرار والأمن الاجتماعي، حيث نجد أن الانحراف يحمل الكثير من المعاني والدلالات العبارات، ويختلف من مجتمع لآخر، فقد يشمل أنماطاً سلوكية مختلفة منها التمرد على الوالدين وعصيانهما القذف، السرقة وهناك الأعراض، الهروب من البيت والمدرسة، التدخين في سن مبكرة، تناول المسكرات بمختلف أنواعها كالخمر وتعاطي المخدرات، الشجار... وغيرها من الأنماط السلوكية التي لا تقع تحت طائلة القانون، وذلك لصعوبة التحكم فيها وانتشارها الواسع بين أفراد المجتمع، وهذا يعني أن بعض السلوكيات والأفعال لا تعتبر انحرافاً ولا يعاقب عليها القانون، وبالتالي نجد أن الانحراف أوسع دلالة معرفية من الجناح.

كما يذكر "منير العصرة" تعريفات عدة للانحراف عند علماء النفس يلخصها في قوله "هو عرض من أعراض عدم التكيف نتيجة قيام عقبات مادية أو نفسية تحول بين الحدث وبين إشباع حاجاته على الوجه الصحيح". (منير العصرة، 1974، ص27)

ويعرف أيضاً "الضغوط التي يمارسها الأشخاص والجماعات الخارجية، بفعل الضغوط الفردية التي تكون محكومة بضغوط داخلية بصورة أكبر نسبياً، وقد تتخذ بعض هذه الانحرافات الموقفية تشكلاً ردود أفعال منحرفة عشوائية وغير ثابتة، بينما تكون غيرها من الانحرافات الموقفية تراكمية".

(غريب سيد، 1999، ص227)

كما ينظر إلى الانحراف على أنه: "السلوك الذي لا يتوافق مع توقعات الآخرين وهو يخرق لوائح ونظم الجماعة. وهذا يعني أن الانحراف من صنع المجتمع لأن المجتمع هو الذي يحدد ما هو الصواب وما هو الخطأ، أي أنه ليس سلوكاً فطرياً أو بيولوجياً، ولكنه سلوك مكتسب يحدد اجتماعياً. فالانحراف نسبي يختلف من ثقافة إلى أخرى، ومن وقت إلى آخر". (سلوى الخطيب، 2002، ص ص 170-171)

وهذا ما أكدته إحدى الدراسات السيكولوجية التي أفادت أنه: "من الغالب ما يكمن وراء سلوك الطفل الجانح تاريخ من الحرمان والقسوة والإهمال والنذب والطرده والصراع والتوتر والانفعال وعدم الاستقرار والتفكك الأسري وغياب الرقابة الوالدية والإشراف والتوجيه وقلة القدوة".

(عبد الرحمن العيسوي، 2001، ص13)

وأما من المنظور الإسلامي فيمكن القول: الانحراف ضد الاستقامة التي أمر بها الله ورسوله، وهو الميل عن طاعة الله ورسوله، والوقوع في المحرمات، فيما يتعلق بالعبادات والمعاملات والأخلاق. فعلى سبيل المثال: فإن الفتاة التي لا ترضى أن تتخذ لها صديقاً، يعد انحرافاً في بعض المجتمعات، وأما من المنظور الإسلامي، فإن الأمر ليس كذلك، بل التي تتخذ صديقاً هي المنحرفة في نظر الإسلام، والفتاة الملتزمة بحجابها، الحريصة على عفتها في الإسلام، هي الفتاة السوية، ولكن بعض المجتمعات تنظر إلى هذه الفتاة أنها فتاة منحرفة.

كذلك الذي يأكل الربا، ويشرب الخمر، ويرتكب الزنا، لا يعد منحرفاً في بعض المجتمعات، أما في الإسلام، فهذه الأعمال وأمثالها من الانحراف، ولا يعني ذلك أن الإسلام يختلف مع غيره في كل شيء يتعلق بالانحراف، لا، بل هناك أمور متفق عليها في كل المعايير أنها من الانحراف، كالسرقة، والكذب، والاعتداء على الآخرين، ونحو ذلك.

يتضح مما سبق أنه قد تعددت تعريفات علماء الاجتماع للانحراف فقليل أنها: كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة، وما هو عدل في نظرها، أو هي كل فعل يقدم الشخص على ارتكابه بدوافع فردية

## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

خالصة تفلق حياة الجماعة، وتتعارض مع المستوى الخلقي السائد لديها في لحظة معينة من الزمن، أو هي كل انتهاك لأي قاعدة من قواعد السلوك مهما تكون هذه القاعدة، أو هي سلوك لا اجتماعي يكون موجهاً ضد مصالح المجتمع كله، أو هي انتهاك وخرق للقواعد والمعايير الأخلاقية. ولا نكاد نجد اختلافاً بين هذه التعريفات، لذا فإن ما يوجه من نقد لأحدها يصلح لها جميعاً. ويتركز هذا النقد في أن هناك صعوبات كثيرة تتضمن الأخذ بالتعريف الاجتماعي للانحراف. فلا يمكن تحديد عنصر الضرر الاجتماعي على ضوء معيار ثابت ومحدد أو قواعد موضوعية كما هو الحال في النظام القانوني وبصفة خاصة في المجتمعات الحديثة المعقدة والتي تختلف اختلافاً واضحاً في أبنيتها ونظمها وطبيعتها الحياة المجتمعية فيها عن الأنماط المجتمعية التقليدية ذات الثقافات المتباينة، كما أن الأفعال والمصالح والأفراد والجماعات تتضارب في هذه المجتمعات الحديثة عكس الحال في تلك الأنماط التقليدية إلى حد كبير، ومن ثم يصبح من العسير تحديد الأفعال التي تضر بمصلحة الجماعة أو المجتمع. ومن ثم فإن اصطلاح (السلوك الضار اجتماعياً) يتطلب استعمال الأحكام الذاتية.

### 5. الجنوح:

**الجنوح لغة:** معناه حسب "المعجم الوسيط" الإثم والجرم، والميل إلى الإثم.  
**الجنوح اصطلاحاً:** ظهرت عدة تعاريف للجنوح في الدراسات السابقة سواء كانت من زاوية قانونية أو اجتماعية أو نفسية، انطلقت كل منها من خلفية نظرية معينة مما جعل الموضوع تتضارب فيه التعاريف في أكثر الأحيان. وعموماً لقد انحصرت هذه التعاريف في:

1.5. **تعاريف ذات طابع قانوني:** ركزت هذه التعريف على المخالفة القانونية التي يقوم بها الجانح وما يصيب المجتمع من عطب من جراء ذلك. غير مهتمة كثيراً بالبناء النفسي للطفل الجانح. مثل:

• **تعريف الأمم المتحدة:** تم في مؤتمر انعقد في الأمم المتحدة في سنة 1963 وضع ثلاث تعاريف للحدث الجانح على النحو التالي:

- **التعريف الأول:** عرف الجانح بأنه الحدث الذي يرتكب ما يعتبره القانون الجنائي لبلده جريمة إذا ارتكبه الشخص الراشد.

- **التعريف الثاني:** يتضمن الجريمة والسلوك الغير السوي الذي لا يعتبر جريمة من النظرة القانونية. أي عدم توافق الحدث في سلوكه مع الأوضاع التي يقرها المجتمع.

- **التعريف الثالث:** يبين الجانح بأنه الحدث الذي يحتاج إلى رعاية خاصة بسبب الظروف السيئة التي تكتنفه كالإهمال والنبذ واليتم وغير ذلك من الأوضاع التي لا خيار له فيها، والتي ستؤدي به إلى الانحراف والإجرام إذا لم يتخذ حياله وسائل الوقاية والرعاية والعلاج. (محمد رمضان، 1983، ص 13)

• **تعريف نرمين لويس نقولاً (1990)** ("إنه الطفل الذي لم يتجاوز الثامنة عشر من عمره والذي صدرت منه أفعال ينتهك بها القانون، وتعتبر خارجة عن العرف والتقاليد. بمعنى أنها الأفعال الغريبة والشاذة والخارجة عن تلك التي تصدر عنه في مثل عمره وتدينه أمام القضاء. ويترتب على ارتكابه لها إيداعه في المؤسسات الخاصة مع الأحداث الجانحين"). (نرمين لويس نقولاً، 1990، ص 14)

• **تعريف محمد محمد حنفي محمد شرف (1988)** كل حدث أكمل السنة السابعة من عمره ولم يبلغ تمام الثامنة عشر وارتكب فعل يعاقب عليه القانون (محمد حنفي محمد شرف، 1988، ص 23)

5-2- **تعاريف ذات طابع اجتماعي:** وتهتم بما يوقعه الفعل من أضرار بالتنظيم الاجتماعي ومسهه بالأخص بالقيم والمعايير الاجتماعية التي يعتبر الجانح فرداً منحرفاً عنها. مثل:

تعريف "سودلا لاند وكريس (1960 Sutherland & Cressey): "الجانح من يكون فعله له نتائج خارجية وينبغي أن يكون ممنوعاً ومذكوراً في القانون وتتوافر فيه صفة التعمد أو يكون رد فعله إساءة أخرى، كما ينبغي أن يتصف العمد بالإجرامية. فالشخص المجنون ربما يرتكب جريمة ولكن العمد غير

## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

متوافرة فيها. ويجد ارتباط بين المنع القانوني والإساءة المتعمدة، ووجود وصف قانوني للعقاب" (Neumeuer, Martin Henry, 1961, P19).

3-5 تعاريف ذات طابع نفسي: وهذه التعاريف تنظر إلى الجانح نفسه مركزة على البناء النفسي في علاقته بالبيئة المحيطة، وليس على نوع المخالفة أو مدى الضرر بالبنى الاجتماعية ودرجة انحرافه عن قيمها. مثل:

- تعريف حنفي محمود إمام إسماعيل (1979): "إن الجانح هو ذلك الفرد الذي يسلك سلوكا غير سوي. ينحرف به عن المعايير السوية في المجتمع الذي يعيش فيه. ويؤدي إلى عدم توافقه ويتسم هذا السلوك بطابع الخطورة والتكرار والاستمرار. ويكون هذا السلوك نتيجة إما لمؤثرات بيئية أو أسرية أو مجموعة خبرات مؤلمة أو أكلها أو بعض منها مجتمعة أكسبته مجموعة من العادات والاتجاهات والقيم الغير سوية ويكون حصيلتها النهائية التأثير السيئ على مكونات شخصيته". (حنفي إمام إسماعيل، 1979، ص ص 17-18).

- تعريف أنور الشرقاوي (1970) الحدث الجانح هو ذلك الفرد الذي يسلك سلوكا غير سوي بالنسبة لنفسه أو الآخرين من أفراد المجتمع، وأن هذا السلوك له طابع الخطورة والاستمرار والتكرار، وليس در فعل مؤقت لمشكلة من المشكلات التي تواجه الحدث في حياته. بل نتيجة لاختلال في نمو مكوناته الشخصية. مما لا يستطيع معه الحدث إدراك المعايير السلوكية على أساس أنها محدد سلوكي. وذلك نتيجة لتعرضه لمؤثرات بيئية من نوع ما أو أسلوبا من التربية والعلاقات الوالدية أو الاجتماعية. بحيث ترتب عن هذا كله تعلم أسلوبا معيناً من أساليب التوافق مع صراعاته يمتاز بالعوان. مما يجعله في النهاية ينحرف عن معايير السلوك السائدة في المجتمع". (أنور الشرقاوي، 1970، ص 45)

بناء على ذلك يمكن إعطاء تعريف إجرائي مرتبط بطبيعة البحث الحالي وأدوات قياسه، وهو كالتالي: "الجنوح عبارة عن تصرفات سلوكية مضطربة نوعياً، ناتجة عن إدراك وتفسير تفاعل المراهق مع البيئة المحيطة به، وبالأخص منها دينامية المعاملات الوالدية القاعدية. لذلك يمكن أن تظهر معالم هذه السلوكيات لدى البعض، في فترات الطفولة المختلفة، وتزداد حدة في فترة المراهقة، لتبدوا على شكل (سرقات، وتعاطي للمخدرات، اعتداءات جنسية، هروب من المنزل،...)، والتي يعاقب عليها القانون. وبموجب ذلك يمكن أن يودع الجانح أحد مراكز إعادة التربية". وهكذا يظهر من التعريف الإجرائي الذي تبنيه أن السلوك الجانح هو: سلوك نوعي، قد يقوم به أي مراهق، لكنه لدى الجانح أكثر اضطراباً (من حيث الدرجة). إلا أنه لا يصل إلى درجة الاضطراب الذهاني. مرجع هذا السلوك المضطرب هو كيفية إدراك وتفسير دينامية التفاعل القائمة بين الجانح والبيئة التي يعيش فيها بالأخص منها الأسرة.

تظهر المعاملة الوالدية القاعدية (الأساسية) كعنصر بيئي له تأثير على اكتساب السلوكيات من المحيط. تتكون هذه السلوكيات المضطربة في البيئة الأسرية (على ضوء المعاملات الوالدية) بالأخص، وفي بنيات اجتماعية أخرى، عبر مراحل الطفولة.

تظهر هذه السلوكيات المضطربة أكثر حدة في فترة المراهقة المحددة عمرياً، لتوصف بأنها جانحة وتقع بالتالي تحت وطأة القانون.

أن الملاحظ على هذا التعريف الإجرائي الذي تبنيه لمصطلح (الجنوح) أنه على خلاف التعاريف السابقة. لم يعتمد على وصف السلوكيات التي يقوم بها الجانح فقط أو على المرحلة العمرية التي يتم فيها الفعل. إنما تعدى ذلك إلى التركيز على شخصية الفاعل، والبيئة المحيطة به، وكيفية تفسيره لها، وذلك من خلال مسار ارتقائي (مراحل النمو). معطياً الأولوية في التأثير لدينامية العلاقات والتواصل التي تربط الجانح بمحيطه، وبالأخص منها المعاملات الوالدية.

كما يلاحظ على التعريف أنه اتبع منحى اختلف عن كثير من الدراسات السابقة لظاهرة الجنوح التي ركزت أكثر على علاقة الفعل الجانح بالظروف الاجتماعية والاقتصادية، دون الاهتمام بالسيرويات النفسية الداخلية. وهو اتجاه حديث انتشر في علم النفس والذي ركز أكثر على القائم بالفعل في حد ذاته، والبحث عن المتغيرات المختلفة التي تتحكم في سلوك ما. ألا وهو الاتجاه المعرفي السلوكي.

### الفرق بين الجنوح والانحراف:

نجد الكثير من الدراسات التي تناولت إنحراف الأحداث وإستخدام مصطلح الانحراف والجناح ذات معنى واحد، غير أن المفهوم الاجتماعي للحدث المنحرف يتسع ليشمل الجناح، فالجناح هو السلوك الذي يقع تحت طائلة القانون، ويعرض مرتكبه للمحاكمة القانونية، أما الانحراف فيشمل أنماط سلوكية أخرى كالهروب من المدرسة، والتدخين في سن مبكرة من العمر، والتمرّد على سلطة الوالدين، وغير ذلك من الأنماط السلوكية التي تدخل في إطار الانحراف..

### 6- الجريمة:

الجريمة من المشكلات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الانساني في كافة عصوره وعلى اختلاف نظمه وأشكاله، وكانت موضع اهتمام المفكرين الاجتماعيين والفلاسفة ورجال الدين وغيرهم، كل حاول أن يبدي رأيا ويلتمس لها حلا.

يرى علماء الاجتماع بان الجريمة ظاهرة اجتماعية وان التجريم بحد ذاته هو الحكم الذي تصدره الجماعة على بعض أنواع السلوك بصرف النظر عن نص القانون وفي هذا الاتجاه ميز جارد فالو بين الجريمة الطبيعية التي لا تختلف عند الجماعات في الزمان والمكان لتعارضها مع المبادئ الإنسانية والعدالة كجرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال. والجريمة المصطنعة التي تشكل خرقا للعواطف القابلة للتحويل كالعواطف الدينية والوطنية واعتبر الأولى بأنها تدخل في المعنى الحقيقي للإجرام ودراساته التحليلية ويقدر البعض الآخر بان الجريمة عبارة عن السلوك الذي تحرّمه الدولة بسبب ضرورة ويمكن أن ترد عليه بفرض جزاء وهو بوجه عام يشكل السلوك المضاد للمجتمع والذي يضر بصالحه. أما الجريمة بالمفهوم القانوني فرغم عدم الاتفاق حول التعريف اللفظي بشأنها إلا انه يوجد هناك عدة تعريفات من بينها:

• الجريمة بمعناها الواسع هي كل مخالفة لقاعدة من القواعد تنظم سلوك الإنسان في الجماعة فهي في جميع الأحوال سلوك فردي يتمثل في عمل أو تصرف مخالف لأمر فرضته القاعدة ويباشر في وسط اجتماعي.

• ومن بين معاني الجريمة أن لفظة الجريمة تقوم مقام الأساس الذي يبنى عليه الاتهام أو أنها أي فعل معارض أو مضاد للقانون، سواء كان هذا القانون قانونا إنسانيا أو إلهيا.

• ومن تعاريف الجريمة أيضا أنها عبارة عن أي خطأ يرتكب ضد المجتمع ويعاقب عليه وقد يكون هذا الخطأ ضد شخص معين أو ضد جماعة من الأشخاص.

الجريمة فعل غير مشروع صادر عن ادارته جنائية يقدر له القانون عقوبة معينة (عبد الرؤوف مهدي، 1984، ص88)، ويقوم تعريف الجريمة على العناصر التالية:

-أولا: تفترض الجريمة ارتكاب فعل يتمثل فيه الجانب المادي لها وتعني بالفعل السلوك الإجرامي أيا كانت صورته فهو يشمل النشاط الإيجابي كما يتسع الامتناع.

-ثانيا: تفترض الجريمة أن الفعل غير مشروع طبقا لقانون العقوبات والقوانين المكملة له فلا تقوم جريمة بفعل مشروع..

وفي ضوء تعريف الجرائم في الشريعة الإسلامية بأنها محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير والمحظورات هي اما اتيان فعل منهي عنه او ترك فعل مأمور به وقد وصفت المحظورات بأنها شرعية لان الشريعة هي التي تحدد ما هو سوي وما هو منحرف طبقا لمعايير محددة وهذا يعني ان الفعل او الترك لا يعتبر جريمة إلا اذا اوضحت الشريعة ذلك ورتبت عليه عقوبة فإذا لم تكن هناك عقوبة على الفعل او الترك لا يعد أي منهما جريمة.

وهذا هو مبدأ الشريعة التي وضعتها وأقرته الشريعة الإسلامية ثم اخذها عنها علماء القانون حين تحدثوا عن قانونية الظواهر الاجرامية وان القانون هو الذي يجرم بعض جوانب السلوك.



### الفرق بين الانحراف والجريمة:

يتضح جليا من التعريفات المختلفة بين الانحراف والجنوح والجريمة أن هناك فروقا متباينة بين المفاهيم المستخدمة، فكل كلمة دلالات تختلف باختلاف الاستخدام والممارسة، حيث تتمثل الاختلاف بين الانحراف والجريمة فيما يلي:

1. الانحراف مصطلح اجتماعي بينما الجريمة مصطلح قانوني.
2. الانحراف سلوك خارج عن المعايير ولا يعاقب عليه القانون بينما الجريمة تمثل خروجاً عن المعايير ويعاقب عليها القانون.
3. الانحراف تتعدد صورته وتقسيماته والتي تؤثر على الفرد بينما الجريمة تتعدد تصنيفاتها والتي تؤثر على الامن الاجتماعي للجماعة والمجتمع.
4. الانحراف لا يظهر في الاحصاءات الرسمية ولا يمكن حصره بينما الجريمة تظهر في الاحصاءات الرسمية ويمكن حصرها.
5. الانحراف يستلزم تضافر جهود المؤسسات التربوية للعلاج والوقاية بينما الجريمة تستلزم مؤسسات عقابية ومؤسسات تهتم برعاية أسرهم.

### 7- الطفل:

أ - لغة: الصغير من كل شيء يقال يسعى إلى صغار الحوائج، أي صغارها. "[البنان، الرخص] الطفل: البنان، الرخص، المحكم: الطفل بالفتح. الناعم والجمع طفل وطفول والأنثى طفلة، طفل طفالة وطفولة، والطفل والطفلة: الصغيران والطفل الصغير من كل شيء بين الطفل والطفالة والطفولة والطفولية. (ابن منظور، ج4، ص599)

### ب - اصطلاحا:

يطلق مصطلح الطفل على " الولد والبنات في سن البلوغ وقد يطلق على الشخص ما دام مستمر للنمو الجسمي والعقلي، وأيضا هي " الفترة التي يقضيها الصغار من الأبناء من الولادة حتى يكتمل نموها ويصل إلى حال النضج " ، ويعرفه البعض على أنه كل " إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر ما لم يبلغ الرشد قبل ذلك ب موجب القانون المطبق علي ". (فتيحة كركوش، 2008، ص16)

ويقال الطُّفل ويقصد به الناعم الرخص من كل شيء. من ثم فالطفل في الإنسان هو صغيره الذي لم يشد عوده، والطفولة هي مرحلة من عمر الإنسان ما بين ولادته إلى أن يصير بالغا مكتملا قادرا. فكلمة طفل تطلق على كل من يولد إلى أن يبلغ سن الإحتلام، والطفولة تبعاً لذلك هي المرحلة التي تنطلق بالولادة وتنتهي بالبلوغ، وينعت الطفل كذلك بالصغير في هذه المرحلة.

و بحسب تقدم الطفل في السن يطلق عليه اسم الوليد على كل من يولد، والرضيع على من يرضع، وقبل فطامه ينعت بالصبي وعندما يجاوز هذه المرحلة يسمى غلاما، أو فتى، أو حدثا أو شابا. يعتبر مفهوم الطفولة من المفاهيم والمصطلحات التي تناولتها التخصصات المختلفة فتعددت التعاريف تبعاً لذلك الاختلاف وبالرغم من ذلك فإن هناك اتفاق شبه عام عن أن الطفولة مفهوم يطلق على المرحلة العمرية التي تبدأ من الميلاد وحتى بداية البلوغ.

عرفها قاموس علم الاجتماع "بأنها فترة الحياة التي تبدأ منذ الميلاد حتى الرشد وهي تختلف من ثقافة إلى أخرى فقد تنتهي الطفولة عند البلوغ أو يصطلح على سن محدد لها. " (محمد عاطف، 1979، ص55) أي أنها المرحلة الأولى من حياة الإنسان تبدأ من الميلاد وتنتهي حتى سن الرشد، وهي الفترة التي يعتمد فيها الفرد على والديه اعتمادا كلياً في تلبية احتياجاته البيولوجية خاصة. (عبد الحميد سيد أحمد، 1992، ص02) ويصف علماء النفس الطفولة بأنها المرحلة التي تمضي بين فترتين المهد والبلوغ. (عبد المحي محمد، 1998، ص19) فالطفولة إذن هي مرحلة أساسية يتم من خلالها توجيه الطفل إلى اكتساب مجموعة من الاتجاهات والعادات الاجتماعية، ووضع أسس التربية السليمة التي تتماشى مع قيم وعادات اجتماعية



## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

محددة، تهدف إلى تكريس نمط ثقافي في شخصية الطفل يتماشى مع ما يمليه المجتمع من سلوكيات وروابط اجتماعية متفق عليها.

ويعرف حامد زهران الطفولة بأنها " الفترة التي يقضيها الإنسان في النمو والتقدم حتى يبلغ مبلغ الراشدين ويعتمد على نفسه في تدبير شؤونه وتأمين حاجاته الجسدية والنفسية، ويعتمد فيها الصغار على ذويهم في تأمين بقائهم وتغذيتهم وحماية هذا البقاء؛ فهي فترة قصور وضعف وتكوين وتكامل في آن واحد." (عدنان أبو مصلى، 2006، ص320)، وأيضا الطفولة هي المرحلة الأولى من مراحل عمره، حيث تبدأ منذ ميلاده وتنتهي ببلوغه سن الرشد. وتعرف أيضا بأنها مرحلة مبكرة من مراحل نمو الإنسان، تتميز بالنمو الجسمي السريع والمحاولات الأولى للتعليم وأداء أدوار مسؤوليات البالغين وذلك من خلال اللعب والتعليم الرسمي، ويمكن أن نحدد مفهوم الطفولة بأنها هي: " تلك الفترة المبكرة من الحياة الإنسانية التي يعتمد فيها الفرد على والديه اعتماداً كلياً فيما يحفظ حياته. ففيها يتعلم ويتمرن للفترة التي تليها، وهي التي تتشكل خلالها حياة الإنسان ككائن اجتماعي"، كما وصفت اتفاقية حقوق الطفل أن كل إنسان لم يتجاوز سن الثامنة عشرة هو طفل، ما لم تحدد الدولة سناً غير ذلك.

و عرفت منظمة اليونسكو التابعة لهيئة الأمم المتحدة الطفل حسب اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر ما لم يبلغ سن الرشد.<sup>1</sup>

التعريف الإجرائي:

يقصد بالطفل في هذه الدراسة هو كل ذكر أو أنثى يتراوح سنه منذ الولادة حتى الثامن عشر، والتي يتم بواسطة تشكيل شخصية الإنسان، حيث في هذه المرحلة يعتمد على أسرته في تحقيق احتياجاته ومن ثم يعتمد على نفسه، ويكون لم يتلقى بعد الاهتمام والرعاية الكافية التي تمكنه من مواجهة متطلبات المجتمع بما فيه، وفي هذه الدراسة تناولنا الطفل في المرحلة العمرية من 8 سنوات إلى 19 سنة فهي قد شملت مرحلة الطفولة المبكرة والمتأخرة.

### 8- التهميش:

أ - لغة: وردَ في قاموس المعاني معنى كلمة "هامش - Margin" ومصدرها (هَمَّشَ)، على النحو التالي:

1/ "على هامش الدفتر": على حاشيته.

2/ "يعيش على هامش المجتمع": خارج سياق المجتمع..

3/ "تهميش - Marginalize": جعله على الهامش، أي عَدَمَ إعطائه أهمية.

كما نجد في المعجم الوسيط الرائد كلمة همش -هَمَّشَ: هـ م ش. فعل: رباعي متعد). هَمَّشْتُ، أَهَمَّشْتُ، هَمَّشٌ، مصدر تَهْمِيشٌ.

"1. هَمَّشَ حَاشِيَةَ الْكِتَابِ": أَضَافَ إِضَافَاتٍ عَلَى هَامِشِهِ.

"2. هَمَّشَ أَفْكَارَهُ": جَعَلَهَا هَامِشِيَّةً، أَيْ ثَانَوِيَّةً.

"3. هَمَّشَ الْوَلَدَ": أَهْمَلَهُ، تَرَكَهُ جَانِبًا. (معجم الوسيط، 2004)

### ب - اصطلاحا:

مصطلح التهميش مستعمل بكثرة في الدراسات السوسولوجية، وحادثة الاستعمال في القواميس واللغات لا علاقة لها بقدم الظاهرة تاريخيا؛ فالمصادر العربية تتحدث عن "السوقة والأغفال والدهماء والرعاع والسفهاء والمنبوذين والبؤساء والأوباش"، وكلها نعوت للطبقات الاجتماعية الدنيا التي تتوقع في هامش تنظيمات المجتمع والتي تكون دوما عرضة للإقصاء والتغيب. فمصطلح الإقصاء أو التغيب

<sup>1</sup> دخلت إتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل حيز التنفيذ في 2 سبتمبر 1980 طبقا للمادة 49 منها وصدرت مجلة حماية الطفل بالقانون عدد 92 لسنة 1995 المؤرخ في 9 نوفمبر 1995.

## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

مرتبطان أيما ارتباط بظاهرة التهميش، بل هما نتاج مباشر لها في غالب الأحيان، والمقصود بالإقصاء أولاً هو الظاهرة التاريخية التي شملت الشرائح التي أبعدت وغيّبت عن النسق العادي وعن التنظيمات الاجتماعية السائدة، فكانت شرائح متميزة بالاندماج والاندماج الاجتماعي، وثانياً الممارسة التدوينية التي ارتبطت بالتاريخ الرسمي وما والاها والتي أسقطت تاريخ المهمشين والبايسين من دائرة اهتمامها.

ومصطلح التهميش يوازي في اللغة الإنجليزية مفردتي: marginalization والتي تعني حرفياً وضع الأشخاص أو الجماعات على هامش الأحداث والأفعال ومصطلح social exclusion والذي يعني العزل أو الإقصاء أو الاستثناء أو عدم الشمول أو عدم الإدماج في الكيان القومي الأكبر بكل تدافعاته وما يتبعها من جنى الثمار. ويقيني أنّ مصطلح social exclusion بمعنى الإقصاء أو الأبعاد له ظلال ودلالات سياسية، ومفهومياً فإنّ التهميش جزء من العزل الاجتماعي وليس صنو له. وكذلك فإنّ مصطلحات الاستثناء أو العزل أو التهميش الاجتماعي كلها تعني اغتراب أو تغريب بعض الناس أو الجماعات داخل المجتمع وعزلهم. وهي حالة ترتبط أحياناً بالطبقة (class) أو بالوضع التعليمي أو مستوى الحياة ومدى تأثير كل ذلك في الحصول على الفرص الحياتية المختلفة.

وينطبق ذات الأمر (العزل) على مجموعات الأقليات الإثنية أو العنصرية أو الإقليمية أو المعاقين وذوي الحاجات الخاصة أو النساء والأطفال والمسنين وغيرهم من أهل الخطوة الأقل في المجتمع. وبالتالي فإن أي شخص يجد نفسه في وضع مختلف (أو منحرف نوعياً لا كمياً) من الوضع الاجتماعي العام للناس في المجتمع فإنه يعتبر في حالة استثناء أو تهميش أو عزل أو إقصاء اجتماعي. والتهميش في بعض جوانبه يعني عدم قدرة المجتمع على تفعيل كل أفرادها بالدرجة التي يحققون فيها ذواتهم ويفعلون فيها مقدراتهم وقدراتهم ومواهبهم وطاقاتهم، وبالتالي فإن التهميش لا يعني ولا ينبغي أن ينحصر في النواحي الاقتصادية الضيقة بل ذو دلالات ثقافية واجتماعية وسياسية وحضارية ورمزية أيضاً (symbolic) حيث أن التهميش في هذا المضمار يعني غياب الاعتبار lack of recognition وغياب المعنى lack of meaning وغياب القيمة (valueless) لجماعة ما.

والتهميش يعني "عدم الاعتراف" و"التجاهل" و"الإهمال" في سياق الصيرورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وكل هذه المعاني يمكن تنزيلها بالضرورة على الواقع الاجتماعي السياسي العام في المجتمع بذات المدلولات لتعني الفكرة وذات المفهوم حول التهميش.

فالتهميش، أو الإقصاء الناتج عنه، هو ظاهرة تاريخية مادية اقتصادية، ولكنها أيضاً ظاهرة نفسية ومعنوية ولا يخلو أي مجتمع أو عصر من التهميش، وحداثة المصطلح لا تحجب قدم الظاهرة.

يقول حامد البشير إبراهيم (إن كلمة التهميش ليست جديدة في اللغتين العربية والإنجليزية، ومصطلح التهميش يوازي في اللغة الإنجليزية مفردتي: marginalization والتي تعني حرفياً وضع الأشخاص أو الجماعات على هامش الأحداث والأفعال ومصطلح social exclusion والذي يعني العزل أو الإقصاء أو الاستثناء أو عدم الشمول).

والتهميش في بعض جوانبه يعني عدم قدرة المجتمع على تفعيل كل أفرادها بالدرجة التي يحققون فيها ذواتهم ويفعلون فيها مقدراتهم وقدراتهم ومواهبهم وطاقاتهم، ويوافق مفهوم التهميش مفهوم الاستبعاد الاجتماعي، الذي هو نقيض الاندماج أو الاستيعاب، فهو موضوع حيوي وكشف لطبيعة البنية الاجتماعية في أي مجتمع. فالاستبعاد ليس أمراً شخصياً، ولا راجعاً إلى تدني القدرات الفردية فقط بقدر ما هو حصاد بنية اجتماعية معينة ورؤى محددة ومؤشر على أداء هذه البنية لوظائفها، والنتيجة الحتمية المترتبة على التهميش هي الاضمحلال فإنه حين تهمش مجموعة من غير سبب عملي وموضوعي فإنك تدفع بها نحو الاضمحلال وذلك من خلال تحجيم فرص ارتقاءها ومن خلال محاصرتها على الصعيد الثقافي.

### المفهوم الاجرائي:

يقصد بالتهميش كمفهوم اجرائي يرتبط بالظروف الواقعية للدراسة الراهنة مختلف الاساليب والممارسات القصدية أو غير القصدية التي تمارسه جهة معينة ضد أي فرد أو جماعة يراد من خلالها اعلاء طرف على آخر سواء بالتحقير أو الازلال أو العزل أو التمييز أو الإقصاء أو سلب للحقوق المشروعة، وجعله يعاني من الحرمان النفسي والاجتماعي والثقافي والمادي على مدار فترات زمنية معينة تقتضيها المصلحة العينية للسلطة التي تمارس هذه الاشكال والأساليب المتعددة، ضد الاطراف المقصودة أو غيرها التي تعترض تحقيق مصالحهم سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة بقصد أو بدون قصد.

### مفاهيم ذات علاقة بالمصطلح:

#### (أ) - تمييز وإقصاء إجتماعي: -

وقد عرّف الدكتور أليين تودمان مدير معهد دراسات التهميش والإقصاء الإجتماعي في مدرسة أدلير لعلم النفس المتخصص، مفهوم "التهميش" على النحو التالي: "جملة الإجراءات والخطوات المنظمة التي على أساسها تُوضع الموانع أمام الأفراد والجماعات، حتى لا يتحصلوا على الحقوق، والفرص، والموارد، وخدمات السكن، الصحة، التوظيف، التعليم، المشاركة السياسية، وغيرها من الحقوق المتاحة للمجموعات الأخرى، والتي هي أساس التكامل الإجتماعي"، وقد اعتبر أليين إن مفهوم "التهميش" يتم استخدامه في أجزاء واسعة من العالم ليعبر عن التمييز والإقصاء الإجتماعي.

#### (ب) - إستبعاد عن المشاركة: -

وفي إطار محاولة التفرقة بين مفهومي "التهميش" و"الإستبعاد"، أكدت الباحثة مجيب عبد المنعم، أكدت أن مفهوم التهميش هو مفهوم أوسع من الإستبعاد، حيث عرّفت الباحثة "التهميش" بأنه: "عملية الإستبعاد من المشاركة الفعّالة في المجتمع"، إلا أنها في الوقت ذاته قد أشارت إلى التهميش كمفهوم يرتبط عند البعض بظاهرة الفقر، ويرتبط عند البعض الآخر بفكرة إنعدام الفاعلية، وغياب الدور والمشاركة الفاعلة في المجتمع. (مجيب عبد المنعم، 2011، ص 26)

أما الإستبعاد كمفهوم، فهو ظاهرة خطيرة، نظراً لكونه يمس مختلف أطراف المجتمع، ويؤثر في مدى إندماجهم فيه، ولكنه أيضاً "ثقافة" قد تُمثل عاملاً مساعداً لظهور التفاعلات ذات الطابع العنيف والمُتمهّج، ولهذا تبنت دراستها تعريف الإستبعاد بأنه: "تمييز ضد بعض الأفراد أو الجماعات في المجالات السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية، مما يؤثر في وضع هؤلاء الأفراد والجماعات داخل هيكل القوة المجتمعية".

#### (ج) - حدود وفواصل:

قدم الدكتور حبيب العايب رؤية عن دلالات المفهوم بقوله: "هناك تعريفات أساسية متفق عليها، وهي تكاد تكون تعريفات لغوية معجمية، ويطرح سؤالاً: أين يوجد الهامش؟ ويُجيب: يوجد خارج المركز، فمقابل الهامش هناك المركز، ففكرة الهامش بلا "مركز" لا معنى لها، أي أن المُهمّش لا يمكن أن يكون مهمّشاً في حدّ ذاته، بل بالنسبة إلى حالة أو وضع مركزي، ويُضيف: يمكن أن نتحدّث عن قرية أو منطقة أو بلد مهمّش مثلاً، ويمكن أن نتحدّث عن فئات مُهمّشة في مكان مُحدّد، وتهميش المكان قد يرتبط بتهميش فئات إجتماعية مُحدّدة.

و يرى العايب أن هناك أربعة حدود فاصلة بين "المُهمّش" وغير "المُهمّش":

1/ الحد الأول: حدّ فاصل جغرافي مكاني.

2/ الحد الثاني: حدّ فاصل آخر يُعرّف معيارياً، إذا قرر المجتمع معايير معينة، فإن كلّ من لا يطبقها يوصمون - stigmatization بأن ممارساتهم غير عادية.

## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

3/ الحدّ الثالث: ويرتبط بالأصل، الأصل الفضائيّ أو القبليّ أو الدينيّ أو الإثنيّ... والمثال الأكثر شهرة هو حالة "المنبوذين" في الهند، هذه الهامشيّة لا تتعلّق في حدّ ذاتها بالفقر أو الغنى، لكنّها قد تكون منتجة لفقر جماعيّ.

4/ الحدّ الفاصل الرابع: هو التهميش على أساس إجتماعيّ إقتصاديّ. وهذا الحدّ مرتبط مباشرة بوصول أو عدم وصول الأفراد أو المجموعات إلى الموارد الاقتصادية، وهنا تظهر فئات العاطلين عن العمل، وكلّ من لا يصلون إلى الموارد (التعليم / الصّحة / السّكن، والأرض للفلاحين / ومياه الشّرب.. إلخ)، وهذه هي الفئة الهامشيّة الوحيدة التي يمكن إخضاعها إلى مقولة الكمّ، وقياسها، مع هامش خطأ محدود نسبياً.

ويؤكد د/ حبيب أنّ التهميش الجماعيّ المرتبط بعدم الوصول إلى الموارد لا يستثني وصول بعض الأفراد من المجموعات المهمّشة إلى وضعيّات مميزة، رغم أنّ هؤلاء الأفراد ينحدرون من المجموعات المهمّشة. فالهامشيّة يمكن أن توقّر لبعض الأفراد فرص نجاح قد لا تتحقّق لهم خارج هذه المجموعة المهمّشة، وهذا ما يجعل المفهوم أكثر تعقّداً، وبخصوص المرأة يرى العايب، إنّ المرأة من حيث هي امرأة، مهمّشة، مع تفاوت في الدّرجة، فعندما يوجد رجل مهمّش، فإنّ زوجته غالباً ما تكون أكثر هامشيّة منه، ويربط العايب مفهوم التهميش (المتّعمّد) بالإقصاء ويقول: إنّ أولّ صيغة من صيغ الإقصاء هو الوصمة، وتتبع من حكم القيمة المسلّط على المهمّشين (لا أصادق فلان لأنّه فقير، إبنتي لن تتزوّج فلان لأنّه أسود اللون).

### 9- الأطفال المهمشون:

من خلال التسميات الكثيرة التي تستعمل للإعطاء مفهوم دقيق للأطفال المهمشون نجد عدة أنواع من هذه الفئة منها: أطفال محرومون، مهمشون، مهملون اجتماعياً، غير مندمجين... ويبدو جلياً أنّنا نقصد بدراستنا كل الأطفال من أي سن كانوا — قبل الرشد — يعانون من الحرمان أو عدم الاستقرار النفسي أو العائلي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي.

و مفهوم الاطفال المهمشون يشير عموماً الى الايتام والفئات الاخرى من الاطفال الاكثر عرضة للصدمات التي تؤدي الى نتائج سلبية في حياتهم اليومية مقارنة بأقرانهم. على الصعيد العملي يمكننا القول أنّ هؤلاء الأطفال هم الأكثر عرضة للسقوط والتصدع خلال تطبيق برامج الحياة اليومية المنتظمة ولحماية هؤلاء من السقوط من الآثار السلبية، فإن الجهود ينبغي ان تتضافر لإعطاء اهتمام خاص واستهداف دقيق لهذه الفئات، اما من جهود خاصة لإزالة العقبات والمشكلات التي تقف حجرة عثرة امام مشاركتهم الفاعلة والمتساوية في المشاريع والبرامج المصممة لخدمة جميع الاطفال، او البرامج الخاصة المعدة لتلبية احتياجات تلك الشرائح.

الطفل المهمل هو كل الطفل لم يبلغ سن ثمان عشر سنة شمسية ولد من أبوين مجهولين، أو ولد من أب مجهول وأم معلومة تخلت عنه بمحض إرادتها، أو إذ كان يتيماً أو عجز أبواه عن رعايته وليست له وسائل مشروعة للعيش.

كذلك يعتبر طفلاً مهملاً كل طفل أبواه منحرفين ولا يقومان بواجبهما في رعايته وتوجيهه من أجل اكتساب سلوك حسن، كما في حالة سقوط الولاية الشرعية، وكفالة طفل مهمل، هي الالتزام برعاية هذا الطفل وتربيته وحمايته والنفقة عليه كما يفعل الأب مع ولده ولا يترتب عن الكفالة حق في النسب ولا في الإرث.

ه كما تم تعريف الطفولة المسعفة أو أيتام الدولة حسب قانون الصحة العمومية في الجريدة الرسمية من الأمر رقم 79/76 في المادة 246 بتاريخ 23-10-1976 أين يوضح الوضع المادية للأطفال وأين يتم استقبالهم تحت وصاية مصلحة الإسعاف العمومي وهم: (الجريدة الرسمية، 1976، ع 101، ص ص 11-14)

- المولود من أب وأم مجهولين ووجد في مكان ما وهو الوليد اللقيط.
- الذي لا أب ولا أم له ولا أصل يمكن الرجوع إليه وليس له أي وسيلة للمعيشة وهو اليتيم والفقير.

## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

- الذي سقط من سلطة الوالدين بموجب تدبير قضائي وعهد بالوصاية إلى الإسعاف العمومي للطفولة. من خلال التسميات الكثيرة التي أدرجناها حتى الآن: أطفال محرومون، مهمشون، مهملون اجتماعيا، غير مندمجين، ويبدو جليا أننا نقصد بدراستنا كل الأطفال من أي سن كانوا - قبل الرشد - يعانون من الحرمان أو عدم الاستقرار النفسي أو العائلي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي. فعلامات التكيف أو الاندماج تختلف حسب المرحلة التي يجتازها الصغير، إذ تأخذ شكل إقبال على الحياة بما يناسبها عادة، كالإقبال على اللعب والتعلم، عدم رفض الالتزام اليومي بالتمدرس، الاستمرار فيه، نمو التفكير والذكاء، التجاوب، تقبل نواميس الحياة الاجتماعية.

بالمقابل فالتهميش يأخذ شكل حرمان من الطفولة ومن مباحاتها، حرمان من التربية والتمدرس أو حرمان من أبسط مقومات الحياة الكريمة، ثم يأخذ عدم التكيف عدة أبعاد تختلف بحسب السن والجنس. إذ قد يترجم إلى عزوف عن الدراسة أو رسوب، أو هروب من المدرسة لينتهي الأمر في جل الحالات إلى انقطاع تام عنها، وقد يأخذ شكل عصيان لأوامر الأسرة أو الأشخاص المسؤولين عن الطفل، ويصل التمرد مداه عندما يوجه نحو النفس أو نحو المجتمع بكامله، في صورة تعاط للمخدرات، أو عنف ضد الأطفال الآخرين، أو سطو وانضمام لعصابات إجرامية، أو ممارسة الدعارة... ومع التقدم في السن يتقن الطفل عددا من وسائل الإجرام فيرشح لأن يصبح جانحا محترفا، إذا لم يجد منفذا في أي مرحلة من المراحل الصعبة التي يجتازها.

من ثم فإننا سنقوم بحصر فئات الأطفال المهمشين في المجتمع نتيجة أسباب مختلفة، ليقينا بأنها الطريقة المثلى للتعريف بالطفل المهمش.

**المفهوم الإجرائي:**

يقصد بالأطفال المهمشين في الدراسة الراهنة كل الاطفال الذين يبلغ عمرهم ما بين 08 سنوات و19 سنة وينتمون إلى جمعيات رعاية الاطفال، ويواجهون في حياتهم اليومية مختلف المشكلات الاجتماعية والأسرية، ويعانون من اللاستقرار النفسي والاجتماعي والحرمان من الرعاية الاسرية، وكذلك الاطفال الذين في خطر الوقوع في الانحراف والجريمة، أو سبق وتعرضوا للانحراف، ونحدد هذه الفئات فيما يلي: الأطفال الأيتام، الفقراء، المعوقون، غير المتمدرسين، المشردون، النازحون، اللاجئين، الممزقون عائليا، الأطفال غير الشرعيين، المتكفل بهم، الأطفال المستولدون من تخصيب تقني... (أطفال الأنابيب).

**سابعا / الدراسات السابقة:**

البحث عملية متواصلة تبدأ بتساؤلات، وتنتهي بإجابة محددة لها قد تؤدي هي ذاتها لإثارة مزيد من التساؤلات لتكون نقطة انطلاق لأبحاث جديدة، والرجوع إلى الدراسات السابقة هدفه اطلاع الباحث على هذه الدراسات السابقة ليحدد جوانب التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات، وبين دراسته، وذلك بهدف تحديد الإسهام الذي يرى أنه يستطيع القيام به. (عبد الهادي الجوهري، على عبد الرزاق، 2002، ص231) ومما لا شك فيه أن الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث تعود بالنفع على الباحث في دراسته من نواح متعددة، فهي تسمح بتكوين إطار أكثر ثراء من المعلومات تعين الباحث في تحديد المصطلحات والمفاهيم العلمية والإجرائية فضلا عن أنها تثري معرفة الباحث، وتوجهه لأهم المناهج المتبعة فيها، وأدواتها المستخدمة وفروضها المصاغة ونتائجها التي تم التوصل إليها، فكل دراسة تبدأ من حيث انتهت إليه الدراسات الأخرى، كما تكون نتائجها بمثابة نقطة بداية لدراسات أخرى تتبعها، كما أن أي دراسة تخلو من الاستعراض النقدي لما سبقها من دراسات متشابهة تكون من وجهة النظر المنهجية دراسة غير مكتملة. (محمد شفيق، 1997، ص199)

وللدراسات السابقة أهمية كبيرة في تحديد وتوجيه مسارات البحث، حيث تعتبر مرجعية نظرية له، ولذلك تعد الدراسات السابقة من المجالات الفكرية الهامة في نجاح أي دراسة ميدانية، ذلك أنها تعتبر



## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

بمقابلة المرشد والموجه للبحث، كما تعتبر في بعض الدراسات المنطلق الفكري والمرجع المعرفي للدراسة.

والدراسة الحالية اعتمدت على عدد من الدراسات السابقة المشابهة للبحث، ويحاول الباحث تقديم البعض منها والذي يخدم مشكلة البحث وأهدافه ويساعده في تخطي بعض الصعوبات المنهجية والإمبريقية، والاستفادة من الأدوات المنهجية وأهم المناهج المستخدمة والنظريات المستخدمة لمشكلة الانحراف من منظور سوسيولوجي، والنتائج المتوصل إليها التي تعد بمثابة الانطلاقة للبحث الراهن. وعلى هذا المنطلق كان من الضروري على الباحث أن يجمع عدد معتبر من الدراسات التي تلم بالظاهرة موضوع الدراسة الحالية، أو تهتم بمشكلة فرعية من المشكلات التي تثيرها الدراسة الحالية، وذلك لتحديد جوانب التشابه والاختلاف والتعقيب عليها، وعليه حاول الباحث جمع هذه الدراسات للتدليل على الخصائص والسمات المشتركة بين الظواهر الاجتماعية رغم اختلافها في الزمان والمكان.

### 1- الدراسات الأجنبية:

**الدراسة الأولى:** وهي عبارة عن دراسة تنبئية مستقبلية ظهرت في مجلة العربي الكويتية، العدد 550 على شكل مقال، وهي للأستاذ " أحمد أبو زيد " بعنوان: " **المجتمع المدني: القوة العالمية الثالثة** " ، بحيث أنه استعرض في بداية مقاله الضجة التي تلت ظهور صيت المجتمع المدني وتنظيماته كقوة عالمية فاعلة ومؤثرة في قرارات وسياسات الدول الكبرى، ويسوق كمثال على هذا: " الضجة الكبرى التي أحدثتها المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العالمية في معارضة المؤتمر الدولي حول الأوضاع الاقتصادية العالمية في مدينة - سياتل - الأمريكية ".

ولقد تناول في تحليله لهذا الموضوع ينطلق من تساؤلات الإشكالية التالية: " ما مدى أحقية الكثير من المنظمات المدنية في ادعائها بأنها ناطقة باسم المجتمع المدني واستنادها على مبدأ دفاعها عن مصالح ومطالب الفئات الشعبية الكادحة؟ وبعد تعرضه لكثير من الأفكار حول هذا الموضوع قدم لنا هذا الكاتب مجموعة من النتائج التي استخلصها نتيجة لهذا الطرح الذي أثار الكثير من الجدل كما يلي:

1- لقد تم الاهتمام بإحياء فكرة المجتمع المدني نتيجة لازدياد الاتجاه نحو الديمقراطية وتمرد الشعوب على الحكومات الديكتاتورية وأنظمة الحكم الشمولي في العالم.

2- شهدت الشعوب الغربية الالتفاف نحو هذا النوع من المنظمات نتيجة لفقدانها الثقة في بعض حكوماتها الديمقراطية، وشعورها بالإحباط إزاء الأحزاب السياسية المعارضة بما في ذلك أمريكا ذاتها، ومواجهتها للشركات متعددة " المتعدية " الجنسيات التي عملت على توسيع فجوة الفقر والبؤس في العالم.

3- هناك W?\_LzA\_ بعض المتابعين والمهتمين بمسألة المجتمع المدني قد أعربوا عن تخوفهم من طريقة بعض الحكومات المعروفة بمؤازرتها لتنظيمات المجتمع المدني، كالحكومة الأمريكية التي تحولت إلى متدخل عنيد في ملاحقة أصحاب الفكر المتحرر المناوئ لسياساتها، وكذا الجمعيات الأهلية التي تحولت إلى مصدر إزعاج مستمر لمطامعها التوسعية ولرغبتها في إحكام سيطرتها على العالم.

4- على الرغم من ظهور نزعات التعصب، التطرف والكراهية في العالم، فإن الحكومات مطالبة في الحفاظ على الأمن (Universal) بالعمل على التعاون مع منظمات المجتمع المدني الكوكبي الاجتماعي، والتنمية السياسية والتقدم الثقافي والازدهار الاقتصادي واحترام أدمية المواطنين.

5- لقد وفرت شبكة الإنترنت فرصة تجميع هذه المنظمات للضغط على الحكومات والتي أصبحت تحسب

ألف حساب لهذه القوة العالمية الثالثة. (أحمد ؛ أبو زيد، 2004، ع 440، ص 26)

**الدراسة الثانية:** دراسة ماري كاربنتر حول **أصناف المنحرفين**، وقد قامت الباحثة بتصنيف المنحرفين على عدة أصناف، وذلك حسب درجة انحرافهم وخطورتهم على المجتمع وهذه الأصناف تتمثل فيما يلي:

- أحداث كانت طفولتهم مضطربة، الشيء الذي دفعهم إلى الانحراف ورفض قواعد المجتمع أو الالتزام بها وهم يتصرفون بالجرأة والتمرد على كل ما هو معترف به.



## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

- أحداث خطرون نشأوا في وسط اجتماعي منحرف، كأن يكون آبائهم منحرفون أو محترفون كأصحاب مدارس السرقة وترويج المخدرات وغيرها.
  - أحداث انصرفوا بسبب إهمال أوليائهم لهم وعدم الاهتمام بهم.
  - أحداث دفعتهم ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية كالقفر والتفكك للانحراف.
  - أحداث يعيشون في فقر مدقع، ولكنهم يحاولون تدبر قوت يومهم بطرق مشروعة وإن كانت بسيطة.
- (openshaw,d. k.thomas d. and Rollins1983, p 39)

**الدراسة الثالثة: دراسة شوكي وليدو Choquet et Ledoux 1994:** حول الحالة الصحية العامة للمراهقين المتمدرسين في مدارس الدرجة الثانية وعلاقتها بالانحراف.

- وقد شملت الدراسة على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة قوامها 12391 وحدة موزعين على 578 قسم و186 مؤسسة تعليمية مختارة من 08 أكاديميات، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- أن استهلاك المخدرات أكثر انتشارا لدى الأطفال الذين ينحدرون من أسر مفككة (طلاق هجر ووفاة)، وكذلك هناك علاقة طردية بين الانحراف وبين فساد الجو الأسري، الاعتداءات الجنسية نمط الحياة المتحرر، والفشل الدراسي.
  - أن السلوكيات العدوانية مرتبطة ارتباطا طرديا مع فساد الجو الأسري وليس مع البناء الأسري.
- (Choquet , Ledoux septembre 2000 Internet)

**الدراسة الرابعة: دراسة ملاوسكا بياري Malawska- Peyré 1997** دراسة حول المتاجرة بالمخدرات في الأحياء الحساسة، وقد شملت الدراسة على عينة من الشباب الذين يقطنون الأحياء الشعبية والفقرية والتي بلغت 289 شابا، وقد تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول تساؤل رئيس تمثل فيما يلي: كيف يبدأ شباب الأحياء الحساسة في المتاجرة بالمخدرات؟.

توصلت إلى أن الشباب المتاجر بالمخدرات يظهر في البداية على أنه الضحية ذلك أنه يقطن في الأحياء التي تحرقها وسائل الإعلام وتوصفها بالسلبية، ولأنه يكتسب الإحساس بعدم المساواة والعدالة الاجتماعية، وكذلك بالفشل الدراسي لأنه يعتقد أن الحصول على منصب عمل في المستقبل أمر مستحيل نظرا للتمييز الطبقي الاجتماعي والعرق، ولأنه عرضة للمضايقات من طرف رجال التدخل والشرطة وغيرها فإنه يتولد لديه الإحساس بالتهميش، وتصبح هذه الوضعية الاجتماعية مبررا من طرف العديد من الشباب والمراهقين للتوقف عن الدراسة والميل نحو الممارسات الانحرافية ومنها المتاجرة بالمخدرات.

(Malawska- Peyré 1999 p 97)

### تقييم وتعقيب:

■ اتضح للباحث مجموعة من التصورات حول الدراسات السابقة الأجنبية من بينها ما طرحته الدراسة الأولى التي قدمت أفكار مهمة حول مسألة المجتمع المدني ودوره في النهوض بالشعوب المظلومة والتي تعنتي من المشكلات الاجتماعية، وبيئت نقطة مهمة تتمثل في أن هناك منظمات تدافع عن حقوق الشعوب وهناك منظمات وهمية تدافع عن مصالحها، وهذا ما يفيد دراستنا الحالية في انتقاء الجمعيات الفاعلة التي تهتم برعاية الأطفال وخاصة المرحومين من الرعاية الاجتماعية.

■ كما بينت الدراسة الثانية أصناف المنحرفين حسب البيئة التي نشأوا فيها والدوافع التي قادتهم للانحراف، غير أنها لم تقدم تفسيراً مقنعا عن هوية المنحرف وشخصيته والعوامل الخارجية المسببة للانحراف ولم تقد لنا حلولاً للظاهرة، في حين ركزت الدراسة الثالثة على ظاهرة الجريمة في الأحياء الهامشية وبررت انتشاره الانحراف فيها للظروف السائدة فيها ولكنها لم تشر إلى الحلول الحقيقية لمعالجة الظاهر ما عدى تبرير السلوك الانحرافي. وبالتالي فالدراسات الأجنبية أفادت البحث في معرفة الأسباب والدوافع للانحراف وعلاقتها أيضا بالمحيط التي تنشئ فيه.

### 2- الدراسات العربية:

**الدراسة الأولى:** هي عبارة بحوث ومناقشات دراسة قام بها مركز البحوث العربية بمصر بالاشتراك مع منظمة " إلتاير" التونسية بالتعاون مع منظمات وهيئات أخرى، بالإضافة إلى منظمات غير حكومية وقيادات نقابية وحزبية، وبعض الصحفيين وقد نشطت هذه الندوة من طرف أكاديميين عرب مهتمين بهذا الموضوع، وقد عقدت هذه الندوة بمركز البحوث العربية بالقاهرة من 21 إلى 25 ماي 1999، بحيث تمحورت الإشكالية العامة لهذه الندوة حول قضيتين جوهريتين هما: مسألتا " الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي" و "المجتمع المدني وسياسات الإفقار" التي يعيشها العرب بصفة عامة، فقد سعت هذه الندوة للربط بين مفاهيم: الديمقراطية، المجتمع المدني ومشكلات الإفقار، ولقد خرج المشاركون بنتائج أهمها: مسألة الوضعية المتردية التي يعيشها العالم العربي بفعل التخلف في مجال الحريات الديمقراطية وهشاشة المجتمع المدني، وذلك بسبب تسلط النخب الحاكمة مما أدى إلى شيوع الفقر والتخلف بين المواطنين، كما أن الهيئات غير الحكومية هي. الأخرى لازالت تتخبط في دوامة الواقع المر، والعراقيل المختلفة. (مصطفى؛ يسري وآخرون، 2002، ص12)

**-الدراسة الثانية:** بعنوان " المجتمع المدني وعلاقته بالأمن والتربية" (محمد، 2005م)، نشرتها دورية الفكر الشرطي، وهدفت إلى نشر الوعي الأمني ومدى ارتباطها بالتربية والاهتمام بالجانب الأمني بكامل صنفه داخل المؤسسات التربوية وخارجها للوقوف على أهميته بالنسبة للتربية وتنمية الحس الأمني للمواطن العربي ومحاولة الوصول إلى ما يسمى بالمجتمع المدني.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن المجتمع المدني يقوم على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة. ومنها كذلك:

- أ- أن مفهوم الأمن يتسم بالشمول حيث يتبلور من خلال قدرة الدولة على تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهددها في الداخل والخارج.
- ب- يتجسد الأمن في أربعة مستويات هي أمن الفرد ضد الأخطار التي تهدد ممتلكاته وأسرته وحياته بشكل عام، والأمن الوطني ضد الأخطار الخارجية والداخلية، والأمن الإقليمي، والأمن الجماعي.
- ج- أن هناك دور ملموس للتربية في تحقيق الأمن في المجتمع المدني، ويتجاوز هذا الدور الأبعاد التقليدية ويمتد إلى الحفاظ على الهوية والتطوير والتنمية وتوجيه الطاقات.
- د- ضرورة إعادة بناء المجتمع ويقصد بها الاعتقاد أن الإنسان يستطيع إلى حد كبير أن يخطط لبناء المجتمع والسيطرة عليه من خلال مجتمع ديمقراطي وتوسيع نشاطات المجتمع المحلي من خلال آليات تحقق المشاركة وتسعى للصالح العام.

**الدراسة الثالثة:** بعنوان "الظاهرة الجموعية بالمغرب: المخزن وأحزابه وإشكالية المجتمع المدني" (مياح، د.ت)، أكد فيها الباحث أن المشهد السياسي يعيش واقعا متناقضا في الغرب فمن جهة يجد نفسه أمام حياة سياسية اعتراها الشلل من جراء سكونية النظام واختلال وظائف الأحزاب، ومن جهة بروز جمعيات تحاول البرهنة عن إدارة حقيقية لإنعاش الحياة العامة، وهذا يدفع للاعتقاد أن الذي يتحرك هو الحركة الجموعية (وهو هنا يفرق بين ما يسميه بالعمل الجموعي وحالة المجتمع المدني التي يعتبرها أكثر تطورا). وارتكزت الدراسة على سؤال رئيس يدور حول تطور الزوج (الدولة/ المجتمع) ونمط العلاقات الجديدة التي أصبحت تربط طرفيه، وهي معالمها. وتفرع عن ذلك تساؤلات فرعية تدور حول: تموضع الظاهرة الجموعية داخل نسيج هذا التطور، وطبيعتها، وحجمها. وتطرقت الدراسة لاستقلالية وفعالية العمل الجموعي متناولة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان نموذجا حيث استعرضت أهدافها ووسائل عملها وطبيعتها من حيث التكوين والاستقلالية وفعالية العمل الجموعي الحقوقي ومحاولة احتواء الهيكل الجموعي الحقوقي.

## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

كما ذكرت الدراسة أن هناك نموا وتطورا في الجمعيات الجهوية (المناطقية) كتجربة انطلقت ابتداء من سنة 1985م بمبادرة من الدولة وبمساهمة شخصية مقربة من مركز القرار السياسي وأكدت الدراسة أن الحركات الجمعوية ذات الطبيعة الجهوية تتوخى إعادة بناء مجتمع محلي على أسس غير حزبية ذلك المنبني على أساس (أيدولوجي) متميز عن الإطار التاريخي والثقافي والاجتماعي المحلي. وتخلص الدراسة إلى الجمعيات المغربية تواجه مصاعب عديدة تعيق جذريا استقلاليتها وسير عملها، ويرى الباحث أن الحياة السائدة نتيجة للحراك الاجتماعي " حياة جموعية " وليست مجتمعا مدنيا حقيقيا، فالثقل التاريخي والإرث الثقافي إذا ما أضيف له الرهانات السياسية حول الحركة الجمعوية والمجتمع المغربي عموما تكون معطيات تحول دون تشكيل الجمعيات كقوة اجتماعية حاملة لمشروع منسجم وموحد يكتسب طابع الدينامية الشاملة، ويرى الباحث أن إمكانية نقل ودفع الحركة الجمعوية باتجاه قيام مجتمع مدني لا يزال حلما.

**الدراسة الرابعة:** قام بها الباحث "هدى أحمد عبد المحسن البابلي" تحت عنوان "ظاهرة أطفال الشوارع في مدينة القاهرة أسبابها وآليات مواجهتها دراسة حالة لعينة من الأطفال" (، هدى أحمد عبد المحسن، ع11، 2008) وتهدف إلى تشخيص ووصف ظاهرة أطفال الشوارع والتعرف على أهم الأسباب التي تكمن وراء نمو هذه الظاهرة في المجتمع المصري ومحاولة الحد من تفاقمها ودرء مخاطرها، وتمثلت عينة الدراسة كان قوام العينة التي اعتمد عليها البحث تتكون من (15) حالة، (12) حالة من الذكور و(3) حالات من الإناث. وخلصت الدراسة إلى نتائج تمثلت في:

1- من أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي دفعت الأطفال إلى الهروب للشارع: التفكك الأسري والخلافات الزوجية. والضغوط الاقتصادية وفشل الأسرة في توفير الاحتياجات الأساسية لأطفالها. وكذلك الهجرة من الريف إلى الحضر واللجوء إلى سكنى العشش والمناطق العشوائية الفقيرة فقد ساعد هذا على ارتفاع معدلات أطفال الشوارع في هذه المناطق والهروب من الظروف البيئية والمعيشية القاسية. كذلك العنف الأسري وإساءة معاملة الأطفال.

كما أن هناك علاقة وثيقة بين ثغرات النظام التعليمي والتي تتمثل في صعوبة المناهج الدراسية، واستخدام العنف في المدارس والفشل الدراسي للطالب وكثرة رسوبه وسوء الحالة الاقتصادية لأسرته مما يعوقها عن الالتزام بالنفقات الدراسية وهروب الطفل إلى الشارع.

2- أما عن أهم سمات أطفال الشوارع: الشغب والميل العدواني نتيجة الإحباط النفسي الذي يصيب الطفل من جراء فقدانه الحب داخل أسرته، ويزداد الميل للعدوانية مع طول المدة التي يقضيها الطفل في الشارع. كذلك ينظر طفل الشارع إلى الحياة على أنها لعب فقط دون الاهتمام بدوره في الحياة أو التفكير في مستقبله، أيضاً هروب الطفل إلى الشارع يحطم نسبياً الضبط الخارجي عليه والمتمثل في رب الأسرة. ومن السمات: حب التملك والمساواة مع الآخرين. والممارسات الشاذة مثل التدخين، الشذوذ الجنسي، الاغتصاب وإدمان المخدرات.

**الدراسة الخامسة:** دراسة العساف، (1409هـ) بعنوان "تربية الأطفال مجهولي الهوية" وطبقت الدراسة على دور الحضانه، ودور الرعاية والأسر البديلة، وكذلك الإدارات الحكومية المعنية باللقطاء من الدول العربية، وقد اختيرت عينة البحث اختياراً عديداً، فقد شملت الدراسة كلا من المملكة العربية السعودية، البحرين، سوريا، السودان، المغرب، مراعيًا في ذلك تمثيلها للمناطق الجغرافية التي يتوزع عليها العالم العربي وكذلك مدى توفر المعلومات عن اللقطاء والمؤسسات التي تتولى تربيتهم، ومن الأسئلة المهمة التي كان البحث يحاول الإجابة عليها:

\* ما الأسس التربوية المتعين على دور الرعاية الأخذ بها في تربيتها لللقطاء وما الموصفات الأساسية التي يجب توافرها بالدور، وإلى أي مدى تتوفر تلك الأسس والموصفات؟

## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

\*وماهو واقع دور الرعاية والحضانة من حيث ملائمة المباني، الخدمات التي تقدمها، الإشراف الإداري على المؤسسات، الإشراف الفني على النزلاء، شروط القبول، توزيع النزلاء ومتابعتهم وتربيتهم، الأساليب التربوية المطبقة التعامل مع اللقطاء؟

وكان من أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

- التوصل إلى قائمة علمية محكمة بالأسس التربوية التي يجب مراعاتها في تربية اللقيط، وبالشروط والمواصفات الواجب توافرها في دور الرعاية.

- وصف المؤسسات التي تتولى رعاية اللقيط وصفا يشتمل على جميع الجوانب ذات التأثير التربوي، الواجبة في كل مبنى تربوي، حيث روعي فيها توفير الراحة الجسمية والنفسية للنزلاء كما توفرت فيها صالات الصلاة والمكتبات والساح والأجهزة والوسائل الترفيهية والتعليمية والمساح والمطاعم.

- كما بينت أن هناك جوانب قوة وجوانب ضعف في واقع الإشراف الفني على النزلاء، ومن ثم الأداء التربوي للمؤسسات، وتمثل جانب الضعف في إسناد الإشراف لذوي دين ولغة وجنسية تختلف عن دين ولغة وجنسية النزلاء، وعدم توفر أخصائي نفسي.

- كما بينت الدراسة توفر الأساليب التربوية لتنمية النمو الاجتماعي والنفسي والجسمي، والنمو العقلي والاجتماعي، وتنمية مهارة العمل اليدوي مع ظهور قصور في بعض الجوانب.

- كما بينت الدراسة وجود تفاوت في أعمار النزليات في دور التربية الاجتماعية للبنات حيث تتراوح أعمارهم بين 06-24 سنة.

3- تقويم واقع تربية اللقيط من منظار تربوي، والخروج بعدد كبير من النتائج التي يمكن من خلالها الحكم على مقدار قرب أو بعد الإدارات الحكومية المعنية مما حدده المحكمون من أسس تربوية، وشروط ومواصفات تحقق تربية سليمة وتنشئة متكاملة للقيط، ومن تلك النتائج:

1- عدم الاعتناء بتنمية مهارة العمل اليدوي لدى اللقيط، على الرغم من التأثير الإيجابي لهذه التنمية على استقراره النفسي والمادي عند كبره ومغادرته المؤسسة.

2- عدم السرية في وضع اللقيط حيث يغلب الساكنين معه يعرفون أنه لقيط، ولهذا آثار نفسية سيئة عبر عنها اللقطاء بسلوكاتهم المميزة.

3- عدم الاهتمام بتدريب العاملين في المؤسسات أثناء الخدمة، مما يجعل العامل يشمل ولا يستفيد من معطيات جديدة تعود بالنفع على اللقيط ذاته.

**الدراسة السادسة:** قدم كل من "راينواتر" و"سميدجن" Rainwater & Smeeding عام 2003م، دراسة مقارنة بعنوان (أطفال فقراء في دول غنية poor kids in a rich country). حيث قام الباحثان بمقارنة وضع الأطفال الفقراء في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة التسعينيات، مع وضع الأطفال الفقراء في أربع عشرة دولة أخرى، اثنتا عشرة دولة منها في غرب أوروبا، واثنان تتبعان لدول الكومنولث وهما كندا وأستراليا. ولقد اعتمد الباحثان في تحليلاتهما ومقارنتهما على البيانات المتوفرة في مركز لوكسمبورج لدراسات الدخل (Luxembourg income study LIS). وتم اختيار هذه الدول بناءً على مدى اكتمال بياناتها الاقتصادية ومتغيراتها الديموغرافية.

ولقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أنه رغم أن مستوى أو معدل فقر الأطفال استمر في ثباته في معظم الدول المدروسة خلال الثلاثين سنة الماضية، إلا أنه في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد ارتفع معدله رغم أن هاتين الدولتين من أغنى دول العالم. حيث أشارت الدراسة إلى أن معدل فقر الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية يزيد أربعة أضعاف عن معدله في دول شمال أوروبا، وكذلك الحال في بريطانيا حيث يتضاعف معدل فقر الأطفال ثلاث مرات ضعف معدله في دول شمال أوروبا. كما قام الباحثان بمقارنة فقر الأطفال بين خمس وعشرين دولة كان من ضمنها دول ذات مستوى دخل اقتصادي متوسط أو ضعيف، كدول الشرق الأوروبي وكروسيا وسلوفاكيا وبولندا. وقد أظهرت نتائج تحليل البيانات أن معدل فقر الأطفال في تلك الدول يوازي معدله في الدول الغنية. وبذلك توصل الباحثان

## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

إلى أن هناك علاقة ضعيفة بين معدل الرخاء الاقتصادي الذي تعيشه الدولة ومعدل فقر أطفالها، كما أن من نتائج هذه الدراسة أنه ليست هناك علاقة بين مستوى الدخل القومي للدولة وبين مستوى الفقر فيها. وكذلك ليس هناك علاقة مؤثرة بين ثراء الدولة وعدم المساواة في توزيع الدخل. بينما يمثل العامل الأساسي المؤثر على مستوى الفقر بشكل عام وفقر الأطفال بشكل خاص عامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تتبناها الدولة.

**الدراسة السابعة:** قام "جوردن" وآخرون Gordon & others، عام 2003م، بدراسة تحت عنوان **وضع الأطفال الفقراء في دول العالم النامي (child poverty in the developing world)** وكان ذلك بدعم (من منظمة اليونسيف).

هدفت هذه الدراسة إلى، أولاً: تحديد مستويات فقر الأطفال ومؤشراته، وثانياً: تحديد ووصف الحرمان المطلق للاحتياجات الإنسانية الأساسية للأطفال في دول العالم النامي. ولقد وزعت عينة الدراسة على أساس الأقاليم، فشملت إقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وإقليم جنوب آسيا، وإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإقليم الصحراء الكبرى بأفريقيا، وإقليم شرق آسيا والباسيفيك.

وحددت نتائج الدراسة مستويات فقر الأطفال، فصنفته إلى أربعة مستويات بناءً على درجة الحرمان من الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بحيث يبدأ بالحرمان البسيط وينتهي بالحرمان المطلق أو المدقع. ومن ثم حددت مؤشرات فقر الأطفال بناءً على الاحتياجات الإنسانية الأساسية كالغذاء، والماء، والصرف الصحي، والصحة، والسكن، والتعليم، ومصادر الحصول على المعلومات، والخدمات الاجتماعية الأساسية.

كما أظهرت نتائج هذه الدراسة أن ما يزيد عن بليون طفل (أكثر من نصف الأطفال في دول العالم النامي) يعانون الحرمان الشديد لإشباع احتياجاتهم الإنسانية. وحوالي الثلث (674 مليون طفل) يعانون الحرمان المطلق أو المدقع. وكذلك يعاني حوالي الثلث من أطفال دول العالم النامي من العيش والسكن مع أكثر من خمسة أشخاص في الغرفة الواحدة أو في مساكن ذات أراضي طينية متسخة. كما أن حوالي نصف بليون طفل، أي حوالي 31% من أطفال العالم النامي لا يوجد لديهم صرف صحي ملائم، و25% منهم يفقدون لوسائل تقنية المعلومات كالتلفزيون والراديو والتلفون والصحف، كذلك حوالي 20% من الأطفال يحتاجون إلى 15 دقيقة للسير للحصول على مصدر للماء أو أنهم يستخدمون مصادر مياه غير صحية. أيضاً حوالي 15% من أطفال الدول النامية تحت سن الخامسة يعانون من الحرمان الغذائي نصفهم، في جنوب أفريقيا.

كذلك أظهرت نتائج الدراسة أن هناك اختلافات بين الأقاليم في مستويات فقر الأطفال، حيث أظهرت صحراء إفريقيا الكبرى أعلى نسبة للحرمان المطلق لأطفالها. كما أشارت الدراسة إلى أن مستوى فقر الأطفال في المناطق القروية أو الريفية أعلى من مستواه في المناطق الحضرية. كذلك أوضحت نتائج الدراسة بشكل عام أن هناك اختلافاً في درجة الحرمان بناءً على جنس الطفل، حيث شكلت الإناث نسبة أعلى في الحرمان من التعليم خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ونلاحظ مما سبق أن هذه الدراسة تتفق بشكل كبير مع الدراسة الراهنة، من حيث تعاطيها مع موضوع فقر الأطفال، وخاصة اعتمادها على بيانات ومعلومات الدول النامية، كذلك توضيحها لمؤشرات ومستويات فقر الأطفال، مما سيدعم القاعدة التي ستركز عليها الدراسة الحالية من حيث تقييم مستوى فقر الأطفال في المملكة وتحديد مؤشراته. كذلك تُبرز نتائج هذه الدراسة بشكل كبير أهمية التركيز ودراسة فقر الأطفال نتيجة للحجم الهائل لانتشار هذا النوع من أنواع الفقر بين أطفال دول العالم النامي.

**الدراسة الثامنة:** قدّمت "اليونسيف" دراسة بعنوان "عالم جدير بالأطفال، دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية"، عام 2005م، حيث كرست هذه الدراسة اهتمامها بوضع الأطفال في العالم العربي، والعمل في إطار المقاربة الصحيحة للتنمية، والسعي لإثبات أن الاستثمار في الأطفال ضروري لتقديم



## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

المنطقة، وأن قصور الاستثمار فيهم لن يؤدي إلا إلى خنق التنمية وشل الاقتصاد وإحباط المستقبل. وتبحث هذه الدراسة في المجموعات الأساسية الأربع للحقوق التي تضمنها اتفاقية حقوق الطفل، وهي حقوق الحياة والنمو والحماية، ومن أهم النتائج التي خلصت لها الدراسة، ما يلي:

■ حققت الدول العربية نتائج طيبة في ضمان حقوق الطفل في الحياة والنمو، حيث انخفض المعدل الإقليمي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة من 243 لكل ألف من المواليد عام 1960م إلى 72 لكل ألف عام 2002م. وهو معدل جيد مقارنة بالمتوسط العالمي لمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وهو 82 لكل ألف.

■ يصيب سوء التغذية العديد من الأطفال في العالم العربي، حتى في الدول ذات الدخل المرتفع.

■ نجحت معظم الدول العربية في تحصين أطفالها ضد الأمراض، باستثناء جيبوتي والصومال والسودان واليمن.

■ وبالمثل كان أداء الدول العربية في توفير المياه الآمنة في المناطق الحضرية، بمعدل 85% مقابل المتوسط العالمي 82%، ومع أن الحصول على هذا الماء أقل في المناطق الريفية، فما زال المتوسط في الدول العربية 75% أعلى من المتوسط العالمي الخاص بالمناطق الريفية 71%.

■ هناك تسع دول فقط من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية حققت معدلات تسجيل صافية في الالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائية تزيد عن 90% في الفترة بين 1997 إلى 2000م، بينما دولة "تونس" كانت هي الدولة الوحيدة التي وصل المعدل فيها إلى 99%. كذلك تحتاج كل الحكومات العربية، عدا "البحرين" إلى مزيد من الاستثمار في منشآت المدارس الثانوية وبرامج استبقاء التلاميذ داخل المدارس. كما لا بد لكل من مصر والسعودية والمغرب والعراق والسودان، من بذل جهود خاصة للتعرف على أسباب وجود أعداد كبيرة من الأطفال خارج المدارس، وهي أسباب من بينها ضعف نوعية التعليم، والعقاب البدني، وعدم وجود منشآت للبنات، والفقر الذي يدفع الأطفال للعمل.

■ تنقص الشباب القدرة على الوصول إلى المعلومات المفيدة لصحته ونموه الجسمي أثناء فترة المراهقة.

■ تشير التقديرات إلى أن حوالي 13.4 مليون طفل عربي يمارسون عملاً ما، ويمارس عدد كبير من هؤلاء أعمالاً تشكل خطورة على حياتهم ونموهم ومعنوياتهم. وهناك أطفال آخرون ينشأون في حالة من الحرمان، أو يعيشون في الشوارع وقد تحول بعضهم إلى أحداث منحرفين.

■ وضحت المعلومات التي عُرِضت في هذه الدراسة أن الدول العربية تمكنت من تحقيق تقدم في مجال حقوق الطفل واستدامة هذا التقدم بغض النظر عن دخلها القومي. وقد أبدت هذا الالتزام عن طريق تحسين التغذية ورفع معدلات التحصين، والإسهام في تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وتوسيع الالتحاق بالمدارس، وتسريع التحاق الفتيات بالدراسة، وقد حان الوقت لاستكمال هذه الأولويات الخاصة بحقوق الطفل، من دولة إلى أخرى وفي المنطقة بأكملها، وأن يتحقق هذا الاستكمال سريعاً، من خلال تخصيص "ميزانيات صديقة للأطفال" وذلك لتلافي الآثار السلبية التي ستواجهها المنطقة مستقبلاً إن لم تتخذ الخطوات الضرورية للاستثمار في الأطفال.

تقييم ونقيب:

مما سبق ذكره حول بعض الدراسات العلمية ذات الصلة بالبحث في الوطن العربي، أضافت هذه الإسهامات في مخيلة الباحث أفكار وتصورات عن الواقع الاجتماعي في الجزائر، حيث بينت الدراسة الأولى حول المجتمع المدني في الوطن العربي ضعفه بسبب تعسف الأنظمة الحاكمة، وهذا ما أدى إلى انتشار الفقر والجهل والانحراف، وتباعد الطبقات الاجتماعية فيما بينها، ووضح الدراسة للباحث واقعية تصويرية مفادها إمكانية توعية الفرد العربي وتفعيل الوعي المغيب بضرورة النهوض بالوكلاء الاجتماعيين في مجال الدفاع المجتمعي خاصة الوقاية من الجريمة والانحراف.

## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

كما أكدت نتائج الدراسة الأولى الدراسة الثانية عن تبعية المجتمع المدني للدولة في تسيير المنظومة المجتمعية وإنها تتيح له نسبة قليلة من الحرية لتحقيق أغراض محددة، وهذا ما يعيق دورها في المجتمع. أما الدراسة الثالثة قدمت تصورا عن واقع المجتمع المدني في المغرب ومدى اتساع الجمعيات في المناطق المعزولة ذات طابع عرقي وعشائري وكشفت الدراسة تطورا كبيرا في الحركة الجمعوية في المغرب غير أنها تواجه صعوبات متعددة تعيق وظيفتها في المجتمع. بينما الدراسة الرابعة تطرقت لظاهرة أطفال الشوارع والعوامل التي ساهمت في تفاقمها وحددت العوامل المرتبطة بالظاهرة والمتمثلة في العوامل " الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية" كما وصفت هؤلاء الأطفال بأنهم أطفال عدوانيون ومعرضون لخطر الانحراف. وهذه الدراسة ساعدت الباحث في معرفة الكثير من الجوانب المرتبطة بالهامشية والانحراف عند أطفال الشوارع كما أنها لم تقد حلولاً علاجية للظاهرة.

أما الدراسة الخامسة التي بينت واقع الأطفال اللقطاء كشفت أن هذه الفئة تعاني من التهميش داخل مراكز الرعاية الاجتماعية ونفتقد إلى إستراتيجية علمية في العناية بهم وخاصة فيما يتعلق بتدريب المربين والبرامج والتدابير الصحية والنفسية لهم، مما انعكس سلباً على نموهم وتنشئتهم ووقوعهم في الانحراف مستقبلاً. وفي الدراسة السادسة التي أثبتت أن الفقر في الدول الفقيرة والغنية يوازي في معدلاته فيما بينهم، وركزت الدراسة على دول غربية ذات استراتيجيات اجتماعية واقتصادية مختلفة وهذا ما يفيد الدراسة الحالية التي تبحث في التهميش والانحراف كون ظاهرة الفقر قد تكون سبب في الانحراف ومظهراً للتهميش الاجتماعي خاصة في الأحياء الفقيرة. وكشفت الدراسة السابعة واقع الطفولة في الوطن العربي والجهود المبذولة من طرف الحكومات لتحسين وضعية الأطفال وذكرت الدراسة أن نسبة معتبرة من الأطفال في الوطن العربي تعاني من الحرمان والتهميش وهم في خطر الوقوع في الانحراف والجريمة وتفاقم ظاهرة الهامشية في المجتمعات العربية، غير أنها لم تقدم لنا مساهمة الجمعيات والمنظمات الإنسانية في مجال رعاية الأطفال وخاصة الذين يعيشون ظروفًا صعبة والجهود المبذولة لوقاية الأطفال من الانحراف.

اتضح للباحث من خلال الدراسات السابقة التي جاءت لتكشف عن واقع الطفولة في الوطن العربي وما تواجهه من أخطار ومشكلات وتهميش وحرمان وغيرها من المظاهر المستور عنها في بعض المجتمعات، ولتؤكد بنفسها عن ظاهرة التهميش في المجتمعات العربية وخطورة وقوع هذه الفئة في الانحراف والجريمة، وتوقف الباحث عند مجموعة أساسية من النتائج المتوصل إليها لتؤكد افتراضاتنا عن الواقع المدروس وهو الطفل الجزائري، حيث أكدت الدراسات السابقة عن أن هذه الفئة تتعرض للنظرة الدونية من قبل المجتمع مما ينمي لديهم مشاعر الحقد والنقمة والرغبة في الانتقام فضلاً عن نظرتهم الدونية لأنفسهم وعدم ثقتهم في أنفسهم أو في الآخرين.

كما أنهم يتعرضون لخطر القتل على أيدي رجال الشرطة والعصابات العرقية في العديد من الدول فضلاً للاحتمال الكبير في إصابتهم بالعديد من الأمراض والتي من أخطرها مرض الإيدز فضلاً عن تعرضهم لشتى صور الاستغلال، وشتى صور الإساءة والعنف. بالإضافة إلى وجود فروق جوهريّة بين أطفال الأسر الطبيعية. حيث تزداد الاضطرابات السلوكية بين الأطفال المحرومين عامة سواء كانوا من المودعين بالمؤسسة أو ينتمون إلى أسر بديلة وعلى الجملة فإن الاضطرابات السلوكية تقل في الأسر الطبيعية في مقابل نمو مفهوم الذات بينهما. ومنه نخلص إلى نتيجة إتاحة الفرصة بل ضرورة تسخير كل الجهود المجتمعية لوضع آليات قانونية وتنظيمية للعمل المجتمعي في أطر تنظيم مؤسساتي نابع من المجتمع، يعمل على وقاية أبنائه من الوقوع في خطر ووضع استراتيجيات هادفة تحقق لنا الأمن والسلم الاجتماعي.

### 3- الدراسات الجزائرية:

الدراسة الأولى: « الدور الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني »

هذه الدراسة " لنصيب ليندة " بجامعة منتوري بقسنطينة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، ، وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير سنة 2002/2001، وتعتبر هذه الدراسة دراسة ميدانية لجمعيات مدينة عنابة كنموذج لمؤسسات المجتمع المدني، وقد طرحت هذه الدراسة خمسة أسئلة، وانطلقت منها لمعالجة الموضوع وهي:

- كيف تحافظ الجمعيات كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني على دعم تماسك المجتمع المحلي؟
- ما هي أهم الخصائص الاجتماعية لأعضاء الجمعيات كمؤسسة هامة من مؤسسات المجتمع المدني؟

➤ كيف تساهم الجمعيات في زيادة مستوى المشاركة في النشاط الجمعي؟

➤ ما هي السبل التي تنتهجها الجمعيات للنهوض بالمجتمع المحلي؟

➤ ما هي أهم المشكلات التي تعرقل النشاط الجمعي واستمرارية الجمعيات في أدائها لوظائفها؟

وخلصت هذه الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نذكر أهمها:

إن مشاركة الجمعيات في مجال دعم تماسك المجتمع المحلي المتواجدة فيه من خلال مجموعة من الآليات كالتنظيم والتفاعل الاجتماعي وحل مشاكل المواطنين، غير أن هذا الوضع يبقى منحصرًا في الشريحة التي تمثلها جمعية ما في غالب الأحيان.

إن الخصائص الاجتماعية للأعضاء كالسن والجنس والوضعية التعليمية والوظيفة المهنية والدعم المالي، تؤثر بالإيجاب أو السلب على النشاط الجمعي، ولها أهمية ودور في تحقيق أهداف الجمعية، وفي زيادة نشاطها الجمعي وعدد المشاركين فيها.

هناك شروط أساسية لزيادة مستوى المشاركة في النشاط الجمعي وهي:

➤ وضوح الأهداف.

➤ التوعية بأهمية النشاط الجمعي.

➤ تقديم حوافز مادية ومعنوية للمشاركين.

➤ توطيد فكرة حقوق الإنسان.

➤ تقديم تسهيلات من طرف السلطات المعنية سواء المالية أو الإدارية.

يكون دور الجمعيات في النهوض بالمجتمع المحلي من خلال الاهتمام بشرائح الطفولة والشباب والكهول والشيوخ والاهتمام بقضايا المرأة ومعالجة مشكلاتها، بالإضافة إلى مشاركة الأعضاء في التوعية الإعلامية وزيادة الممارسة الديمقراطية داخل الجمعيات، والقيام بدراسات علمية أمبريقية حول احتياجات المجتمع المحلي.

يصادف النشاط الجمعي عدة مشاكل تعيق سيره وفعاليته أسفرت عنها الدراسة الميدانية جاءت على النحو التالي:

➤ مشكل نقص التمويل وعدم كفايته.

➤ غياب الكفاءات والخبرات في مجال النشاط الجمعي.

➤ غياب الفهم الدقيق للفعالية.

➤ نقص التطوع والمتطوعين.

➤ غياب النشاط الجمعي إذ غالبا ما يخلط بالعامل السياسي.

الدراسة الثانية: الدراسة للباحثة: مليكة بوجيت بعنوان: "ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر - دراسة في الخلفيات، التفاعلات، والأبعاد"، وكانت إشكالية هذه الدراسة كالتالي، "هل استطاعت بيئة المجتمع

## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

الجزائري استيعاب الشروط الموضوعية لبناء مجتمع مدني حديث يتماشى ومتطلبات القرن العشرين؟"، ولقد توصلت الباحثة إلى نتائج أهمها:

1- يعتبر ظهور المجتمع الجزائري كانعكاس للتحوّل الليبرالي للدولة والانتقال للتعددية السياسية والاجتماعية بفعل تأثير المتغيرات العالمية ومحاولة النظام الجزائري لإثبات شرعيته من منظور المجتمع الدولي.

2- تعد مشاركة الأفراد والجماعات لتأسيس الجمعيات كنتيجة لرغبة هؤلاء الأفراد باعتبارهم نخبا جديدة تسعى للمشاركة في الحياة العامة ومن أجل تحقيق مطالبها وفق قنوات جديدة للحوار والاتصال تماشيا مع ظروف العصرية والتحديث.

3- لازال المجتمع المدني الجزائري بعيدا عن التبلور الحقيقي والفاعلية اللازمة رغم الكم الهائل للجمعيات الموجودة بفعل عدم مراعاة الشروط الموضوعية وخصوصيات الواقع الداخلي للمجتمع الجزائري بالإضافة إلى زيادة التنافس والصراعات فيما بينها.

4- لا يزال المجتمع المدني الجزائري يعيش في مواجهة الصعوبات والعراقيل بسبب احتوائه من طرف السلطة وعدم تبلور القوى الفاعلة على الصعيد الاجتماعي بالإضافة إلى خصوصيات الثقافة الجزائرية. (ملكية ؛ بوجيت، 1997)

**الدراسة الثالثة: دراسة المجتمع المدني ودوره في التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة (كبار، 2005م) قدمت كدراسة لنيل درجة الماجستير في كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة الجزائر.** وقد هدفت الدراسة للوقوف على أهم الإنجازات التي قامت بها جمعيات المجتمع المدني الجزائرية لخدمة المعوقين في ولاية غرداية، والتعرف على أهم المعوقات التي تقف في طريق تحسين أداء هذه الجمعيات، والتعرف على مدى رضى الأشخاص المعوقين على أداء هذه الجمعيات. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- يرى الأشخاص المعوقون أن الجمعيات التي تقوم عليهم ذات أداء متوسط، وأن نشاطاتها ذات امتداد سنوي ويغلب عليها الطابع الاجتماعي المحض، وأنها لم تعمل ما فيه الكفاية للتكفل بهم في مجال طب المعاقين وتزويدهم بالأجهزة المساعدة على الحركة، ولم تعمل على توفير أعمال لائقة بهم، كما يشنون جهودها في مجال التهيئة النفسية رغم وجود بعض أوجه القصور، ولم تحقق نتائج مشجعة في ما يخص رياضة المعوقين، وأن المعوقين الذكور استفادوا أكثر من الإناث في اقتناء الأجهزة الاصطناعية المساعدة على الحركة

ب- يرى المعوقين أن أهم الصعوبات التي تعاني منها جمعياتهم تتمثل في قلة الإمكانيات المادية، وعدم وجود المقر الدائم لها، وأبدوا عدم رضاهم عن دعم المسؤولين المحليين لجمعياتهم واعتباره عائقا لهم، ويرون أن هناك تهرب وعدم اكتراث من قبل رجال الأعمال والأغنياء عن مساعدتهم، ويقرون ضمنا بوجود دعم من المواطنين وإن كان غير كاف.

ج- أبدى المعوقون نوع من الرضا عن أداء هذه الجمعيات وما تقدمه من خدمات، وأقروا كذلك بوجود مناخ ديمقراطي مقبول داخل هذه الجمعيات التي ينتمون إليها، وأنهم يشعرون بالثقة حيالهم، كما يساهم هؤلاء المعوقون في النشاطات التي تقوم بها جمعياتهم، ويظهر هذا جليا عند الإناث أكثر، واستنتجت الدراسة وجود تفاؤل لدى المبحوثين بأن جمعياتهم ستعمل على إنجاز مشاريع جديدة وهادفة في المستقبل. و أوضحت الدراسة كذلك كنتيجة عامة أن هناك وجود فعلي لجمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال رعاية المعوقين في ولاية غرداية وهي تتوزع على عدد لا بأس به، كما أن هذه الجمعيات حديثة النشأة ولها خبرة ميدانية مميزة لكنها تتفاوت من جمعية إلى أخرى.

ويتضح من هذه الدراسة الدور التنموي المهم الذي يمكن أن تساهم به مؤسسات المجتمع المدني داخل مجتمعاتها.

**الدراسة الرابعة: بعنوان << انحراف الأحداث والإدماج الاجتماعي لهم >> قام بإعداد هذه الدراسة " أحمد بوكابوس" بمعهد علم الاجتماع بجامعة الجزائر، وهي عبارة عن رسالة لنيل شهادة الماجستير لسنة**

## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

1986-1987، وقد طرح الباحث في هذه الدراسة ثلاثة أسئلة رئيسية أنطلق منها لمعالجة هذا الموضوع وهي:

هل أن أسباب عدم التكيف الاجتماعي للأحداث، تعود بالدرجة الأولى إلى وضعية أسرهم الاجتماعية والتربوية والثقافية والاقتصادية؟

أم أن عدم تكيفهم وانحرافهم يعود إلى أسباب خارجة عن إرادة الأسرة، ولا دخل لها في ذلك؟  
أم هناك عوامل مشتركة بين الأسرة بوضعها الاجتماعي والاقتصادي والمحيط الاجتماعي بحدوده وقيوده ومؤثراته؟

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

— أغلب المدارس النفسية تهمل الجوانب الاجتماعية وتجعلها جوانب ثانوية، بينما صور الانحراف متعددة ومختلفة.

— لا يمكن تطبيق النظريات دون مراعاة الخصوصية الاجتماعية، لأن هذه النظريات تعتبر تبريرية وتصويغية لطبيعة النظام الرأسمالي، وكذلك يمكن الأخذ بهذه النظريات في المجتمعات المحلية مع مراعاة الخصوصية الاجتماعية والثقافية والإيديولوجية للمجتمع.

— تظهر آثار الأخذ بهذه النظريات في المجتمعات السائرة في طريق النمو ومنها الجزائر.

— كما تظهر أيضا آثار اعتماد المقولات الغربية في مجال التشريع المتعلق بالأحداث، فرغم اختلاف هذه التشريعات في المجتمعات الغربية فإننا نجد أن تشريعات الأحداث في المجتمعات العربية تأخذ بأحسنها وأصلحها في عملية معاملة الأحداث.

— ظهر من خلال الدراسة الميدانية أن نوعية هؤلاء الأحداث تتشكل من المتسربين من المدارس الأساسية في المراحل الأولى، وكذلك الخلافات الأسرية وعدم تكيفهم الاجتماعي.

— أغلب الأحداث راضون عن حالتهم داخل المركز، وذلك بما يوفره لهم من ضروريات مادية وتربوية افتقدوها في أوساطهم الأسرية.

— ظهر في البحث أيضا، أن الإشراف التربوي الذي يوليه المربون والساھرون على عملية إعادة التربية في المركز، جعل الحدث يشعر بالرغبة الملحة في إعادة اعتباره الاجتماعي، بعدما كان يشعر أنه غير مرغوب فيه أسريا واجتماعيا نتيجة الوضعية الخاصة، حتى ولو كان هذا الشعور مؤقتا.

— أغلب الأحداث يطمعون في الحصول على مهنة ملائمة قبل خروجهم من المركز من أجل ضمان مستقبلهم.

— إمكانية إدماج الأحداث المتواجدين في المركز المخصصة لإعادة التربية، بما يقدمه من مساعدات مادية ومعنوية للأحداث وأسرهم، يجعله مكانا ملائما ومساعد على عملية إعادة التربية والإدماج الاجتماعي للأحداث.

**الدراسة الخامسة: بعنوان « مشكلة انحراف الأحداث في الجزائر »** قام بإعداد هذا البحث الباحث " محي الدين مختار " وهو عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس الاجتماعي بمعهد العلوم الاجتماعية لجامعة قسنطينة سنة 1985. وانطلق الباحث في هذه الدراسة بوضع فرضيات لإنجاز هذا البحث وهي:

— إن انحراف الأحداث في الجزائر في هذه الدراسة هو نتيجة لعدم الإشباع الكافي والسوي للحاجات المادية، والحاجات النفسية الاجتماعية للفرد.

— إن انحراف الأحداث في الجزائر هو نتيجة لعدم فعالية الضبط الرسمي للممارس على الحدث إلى الحد الذي يجعله واعيا بمدى القبول الاجتماعي لأفعاله.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

— أن مشاريع التنمية في الجزائر أدت إلى التسارع في تغير الجانب المادي على حساب التغير الاجتماعي والثقافي.. — وكان لهذه الظاهرة أثر غير مباشر على عدم تكيف العديد من الجماعات الاجتماعية وكانت



## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

الوطأة أشد على الأطفال الصغار من الأحداث الذين لا خبرة لهم في الحياة الجديدة ومتطلباتها مما ساهم في انحرافهم.

— الحراك الاجتماعي الذي يظهر في الهجرات المكثفة من الريف إلى المدينة من جهة وانتقال الأفراد من أوساط مهنية إلى أوساط مهنية أخرى لم تكن موجودة من قبل.

— لقد أدت الهجرة المكثفة من الريف إلى المدينة إلى احتقان سكني ساهم في تكوين أحياء قصديرية، وبنات فوضوية كان لها الدور المباشر في دفع البعض من هؤلاء الأحداث الصغار إلى الانحراف.

— انحلال الجماعات السيكلوجية التي كانت سائدة في الماضي وحلت مكانها جماعات اجتماعية تولد عنها رضا الفرد، ترابط مع الجفاء العاطفي كل ذلك أدى بالأحداث إلى الرفض والعصيان، والهجران التام أو الجزئي للقيم والمعايير الاجتماعية، ومن ثم هجر الأسرة والمدرسة، والتحرر النهائي من القيود الاجتماعية والبحث عن جماعات أخرى تعويضية.

— شدة الجو المدرسي الذي يرتبط وظيفيا مع سوء العلاقة مع زملاء (عدوان، عدم إمكانية التوافق والامتثال...) وهي أقوى وأكثر بروزا عند الجماعات المنحرفة، ومع سوء التكيف في العلاقات مع الإدارة والمعلمين بسبب تعرض الأحداث إلى الإهانات والشتائم والعقاب البدني، وهذا يبدو أنه يعود إلى عدم تأهيل المعلمين تربويا والإلمام بخصائص التلميذ النفسية والاجتماعية في مراحل نمو مختلفة.

— هناك اتجاه سلبي نحو البرامج التي تدرس بهم بأنها صعبة، وهي العوامل المساهمة في تركهم المدرسة، هذا بالإضافة إلى الطرد الرسمي الذي يتسبب سنويا في القذف بالآلاف للتلاميذ إلى الشارع، والبقاء دون دراسة ولا عمل حتى سن 17 سنة، حيث يسمح لهم الدخول إلى مراكز التكوين المهني والتمهين وغيرها، وحتى وإن كان العمر يسمح فإن إمكانيات هذه المراكز لا يمكن أن تلبى حاجيات كل هؤلاء، وعليه فإن هذه الظاهرة من أهم العوامل المساعدة على انحراف الأحداث.

**الدراسة السادسة:** قام بهذه الدراسة "علي بوعنافة" بعنوان "جرائم الشباب في الأحياء المتخلفة 1989"، وشملت الدراسة على عينة قوامها 200 شابا تتراوح أعمارهم بين 18 و23 سنة لتبحث عن العوامل المادية وأثرها على السلوك الإجرامي عند الشباب. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

— إن عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والنفسي في المجتمع الجزائري ناتج عن عدم وجود تنسيق بين القطاعات الفاعلة في المجتمع، وفشل سياسة التنمية في تنمية الموارد البشرية، مما انعكس بصفة خاصة على فئة الشباب، من حيث دعم الاتجاهات نحو السلوك الإجرامي والانحراف.

— الوضعية المزرية التي آل إليها الشباب من حيث التسرب الدراسي وقصور النظام التعليمي والتكويني، والبطالة وانعدام وسائل الترفيه، تعاطي المسكرات والتدخين الدور السلبي الذي لعبته وسائل الإعلام وترسيخها لبعض القيم الدخيلة، مما أدى إلى شعور الشباب بالاعترا ب.

**الدراسة السابعة:** دراسة "محي الدين مختار" بعنوان: "مؤسسات التنشئة الاجتماعية دورها وعلاقتها بظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر 1995"، وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول الدور الذي يجب أن يقوم به كل من الآباء والمعلمين داخل المدارس، وكذلك ركزت على الحاجات النفسية والاجتماعية لنمو شخصية متكاملة للأبناء في ظل مؤسسات للتنشئة الاجتماعية منها خاصة الأسرة والمدرسة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

• أن تفكك البناء الداخلي للأسرة أدى إلى وجود خلل وظيفي، أي أن تغير حجم الأسرة وبنائها أدى إلى تخليها عن بعض وظائفها أو التقصير في أدائها، ومنها خاصة ما يتعلق بالجانب الاجتماعي التربوي.

• هناك ترابط بين ارتفاع نسبة الانحراف عند الأبناء الذكور وبين عدم قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية بالأدوار الاجتماعية الموكولة إليهم.

• سيادة نوع من الجمود في المحيط المادي الاجتماعي والثقافي في مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الجزائر، مما أثر على التنشئة النفسية والاجتماعية للشخصية الجزائرية.

## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

**الدراسة الثامنة:** أما دراسة "حليمة بوخروبة" بعنوان "إعادة تربية الأحداث المنحرفون" فقد تمحورت إشكالياتها حول دور مراكز إعادة التربية في معالجة الأحداث المنحرفين، وقد توصلت الدراسة إلى أن الانحراف يظهر في مرحلة المراهقة ما بين 11 و18 سنة، لأن مرحلة المراهقة تعتبر من أصعب المراحل التي يعيشها الحدث، وذلك لما تتميز به من صراع نفسي داخلي بين رغباته الشخصية وبين القواعد العامة التي يفرضها المجتمع ويحددها لأفراده، كما أن الأحداث المنحرفون غالبيتهم ينحدرون من أسر كثيرة العدد، وأن المستوى الثقافي للأحداث لا يتعدى المرحلة الابتدائية، ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن الخدمات التي يقدمها المركز للأحداث لا تزال غير كافية، خاصة منها الناحية الصحية، نظرا لعدم وجود أطباء وأدوية.

### تقييم وتعقيب:

ارتبطت الدراسات المحلية حول الظواهر المدروسة ذات الصلة بالبحث، وكشفت عن بعض الأجزاء المرتبطة بالواقع السوسولوجي للمجتمع الجزائري، غير أنها لم تتعمق في جذور المجتمع لتصل إلى الحقيقة الاجتماعية التي نود الوصول إليها والكشف عن الأمراض التي أصابت البناء الاجتماعي وأحدثت شرخا في النسيج الاجتماعي، وأهم النقاط التي تناولتها الدراسات المحلية نوجزها فيما يلي:

الدراسة الأولى تناولت مؤسسات المجتمع المدني والدور الاجتماعي المنوط بها، وكانت الجمعيات كنموذج للدراسة. واقتصرت على جمعيات مدينة عنابة فقط، وتعتبر هذه الدراسة ذات علاقة بموضوعنا وخاصة في معرفة مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني وأهم الأدوار التي تضطلع بها، وبالتالي مكنتنا من التعرف على الدور الاجتماعي للجمعيات داخل المجتمع ومقارنته مع المؤسسات الأخرى، ومن خلال النتائج المتوصل إليها والتي خلصت إلى أن للجمعيات دورا كبيرا في النهوض بالمجتمع المحلي وفي دعم تماسكه وحل مشاكله، جعلتنا نزداد إيمانا بإمكانية قيام مؤسسات المجتمع المدني بدور فعال في الوقاية من الجريمة.

أما الدراسة الثانية بلورت لنا واقع المجتمع المدني ومكوناته وأهم العراقيل التي توجه دوره بسبب سيطرة السلطة عليه، غير أنها لم تشر الدراسة للأدوار التي يقوم بها خاصة في مجال الجريمة والانحراف وقضايا المشكلات الاجتماعية والظواهر التي تهتم بها مؤسسات المجتمع المدني. والدراسة الثالثة هي شبيهة بالدراسة التي نحاول تناولها، باعتبارها تمس شريحة انحراف الأحداث والإدمان الاجتماعي لهم، كما أنها تعد محاولة جادة لمعالجة هذه الظاهرة، إلا أنها ركزت على شريحة فقط من المجرمين والمودعين في مؤسسات إعادة التربية والتي اقتصرت على مركز واحد فقط، وهذا يساعد الباحث على تتبع خطوات إجراء الدراسة والاستفادة من نتائجها ومقارنتها مع نتائج الدراسة الحالية، كما ركزت على دور مركز إعادة التربية والأسرة في عملية إعادة الإدماج الاجتماعي لهذه الفئة وأهملت المؤسسات الأخرى للمجتمع، بالإضافة إلى التركيز على الجانب النظري للدراسة وتفسير الظاهرة حسب ما طرحته النظريات المفسرة لظاهرة الانحراف، وأهملت الجوانب والخصائص الاجتماعية لهذه الفئة.

إلا أنه يمكن أن نعتبر هذه الدراسة المحاولة الأولى في الجزائر - حسب اطلاعنا - التي تناولت فئة الأحداث وسبل معالجتها، كما أنها تمكننا من الاستعانة بالنتائج المتوصل إليها، وجعلتنا نضطلع إلى دراسة مؤسسات اجتماعية أخرى تهتم في مجال إعادة إدماج الأحداث في المجتمع. هذه الدراسة عالجت مشكلة انحراف الأحداث في الجزائر، وحاولت التعرف على أسبابها ونتائجها، وهذا ما دعانا إلى إراجعتها في خانة الدراسات السابقة بهدف التعرف على أسباب ظاهرة الانحراف في الجزائر، والاستفادة من النتائج المتوصل إليها ومعرفة واقع الأحداث داخل مؤسسات إعادة التربية وطرق وأساليب معاملتهم. وبالتالي لم نتطرق هذه الدراسة إلى كل الأسباب المؤدية للانحراف، مثل عوامل تفكك الأسرة، وركزت على المحيط الاجتماعي للأفراد المنحرفين من أفراد وجماعات.

أما الدراسة الخامسة ركزت على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السيئة التي ساعدت في انتشار الجرائم داخل الأحياء المتخلفة والهامشية أن صبح التعبير غير أنها لم تشر إلى الحلول الممكنة

## الفصل الأول: تقديم موضوع الدراسة

لعلاج الظاهرة سواء من الناحية القانونية أو مساهمة مؤسسات الحكومية وغير الحكومية " المجتمع المدني " في التصدي أو الوقاية من الجرائم في الأحياء المتخلفة.

ما يؤخذ على الدراسة السادسة هو عدم دقة النتائج المتوصل إليها، حيث يظهر ذلك من خلال عملية التعميم على عدم قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية بالدور المنوط بها أي وجود خلل في القيام بالدور التربوي والاجتماعي لهذه المؤسسات، إلا أنه من جهة أخرى ترى أن هناك ترابط بين نمط وأسلوب التنشئة الاجتماعية وبين ارتفاع نسبة المنحرفين من الذكور.

أما الدراسة الأخيرة هذه عالجت مشكلة انحراف الأحداث في الجزائر، وحاولت التعرف على أسبابها ونتائجها، وهذا ما دعانا إلى إدراجها في خانة الدراسات السابقة بهدف التعرف على أسباب ظاهرة الانحراف في الجزائر، والاستفادة من النتائج المتوصل إليها ومعرفة واقع الأحداث داخل مؤسسات إعادة التربية وطرق وأساليب معاملتهم. وبالتالي لم تتطرق هذه الدراسة إلى كل الأسباب المؤدية للانحراف، مثل عوامل تفكك الأسرة، وركزت على المحيط الاجتماعي للأفراد المنحرفين من أفراد وجماعات.

كما أن هذه الدراسة لم تشر إلى الأوساط الاجتماعية المؤثرة على ظاهرة انحراف الأحداث، بالإضافة إلى عدم تقديم الحلول الكفيلة بالتقليل من الظاهرة أو معالجتها، وبالتالي يمكن الأخذ بشكل كبير على الأسباب المؤدية إلى الانحراف، وطرق وأساليب معاملة المنحرفين داخل مراكز إعادة التربية باعتبار أن هذه الأساليب أدخلت عليها مجموعة من التعديلات والإصلاحات والتحديث. كما لم تقم الدراسة بإبراز أسباب فشل مراكز إعادة التربية في إصلاح وتهذيب المنحرفين وهل يعود إلى القائمين على هذه المراكز، أم إلى البرامج والأهداف المحددة لذلك.

وعموما يمكن القول من خلال استعراضنا لهذه الدراسات الحديثة يمكن القول، أنها دراسات متخصصة أكثر في متغير واحد أو اثنين، أي أن معظم هذه الدراسات اهتمت بجانب واحد له أثر مباشر على انحراف الأحداث، والشيء الملاحظ على هذه الدراسات أنها لم تعد تبحث عن الأسباب الكامنة وراء انحراف الشباب والمراهقين، بقدر ما تبحث في الآثار النفسية الصحية، والاجتماعية الاقتصادية للانحراف، على عكس الدراسات القديمة التي كان اهتمامها منصبا بالأساس في البحث عن عوامل وأسباب الانحراف.

إن الدراسة الحالية قد استفادت من هذه الدراسات السابقة من الناحية النظرية والمنهجية حيث أمدت الدراسة الحالية بإطار نظري يتمثل في التراث المعرفي الخاص بالانحراف والمجتمع المدني والأطفال الذين يعانون من مشكلات اجتماعية، وأهم المداخل النظرية التي حاولت تقديم تفسيرات منطقية ومبررات اجتماعية واقعية لهذه الظاهرة، كما ساهمت في تقديم إطار منهجي للدراسة تمثل خاصة في الجانب التطبيقي لها، حيث تمت الاستفادة من هذه البحوث في عملية اختيار العينة وإجراء المقارنة بين العينتين الضابطة والتجريبية.

من الناحية الإمبريقية سمحت لنا بالتعرف على بعض التقنيات المستخدمة في المنهج التجريبي، ومنها خاصة إمكانية استخدام مجموعتين تجريبية وضابطة غير متماثلتان في العدد، كما استفادت منها الدراسة في صياغة بعض محاور الاستمارة.



wondershare™

# PDF Editor

# الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراصة المجتمع المدني

تمهيد

أولا - تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني

- 1 - قراءة حول هوية المجتمع المدني
- 2 - قراءة حول هوية الاختلاف بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي والمجتمع البدوي

ثانيا - رؤى فلسفية حول المجتمع المدني

1 - المجتمع المدني في الفكر الغربي

أ - فلسفة الحق الإلهي

ب - نظرية العقد الإجتماعي

ج - غرامشي و الفكر الإصلاح

2 - المجتمع المدني في الفكر العربي

ثالثا - مراحل تطور مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي

- 1- المرحلة الاستعمارية ( ما قبل الحرب العالمية الثانية )
- 2 - مرحلة ما بعد الاستقلال (ما بعد الحرب العالمية الثانية )
- 3 - ما هي الاعتبارات التي أدت إلى ظهور المجتمع المدني في الوطن العربي؟
- 4- أزمة تفعيل مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني في الوطن العربي
- 5 - تطور مؤسسات المجتمع المدني في ظل العولمة
- 6- صعوبات تمويل مؤسسات المجتمع المدني

رابعا : المجتمع المدني والدولة "علاقة بناء وتكامل"

1 - المجتمع المدني والدولة

2 - دور المجتمع المدني في بناء الدولة

3 - عناصر تكوين المجتمع المدني

4- أدوار المجتمع المدني

5 - وظائف المجتمع المدني

6 - المجتمع المدني ومعالـم تكريس الديمقراطية

7 - خصائص المجتمع المدني

8 - بنية و أشكال مؤسسات المجتمع المدني

9- وسائل تدعيم مؤسسات المجتمع المدني

10 - مؤسسات المجتمع الأهلي ( المدني ) في المغرب العربي

خامسا : هوية المجتمع المدني الجزائري في السياق التاريخي القديم والحديث

1- مسار المستوى التاريخي

2 - هوية المجتمع المدني أثناء الاحتلال

3 - تنظيمات المجتمع المدني أثناء الاحتلال

سادسا : مؤسسات المجتمع المدني قبل وأثناء الثورة التحريرية وواقعها بعدا لاستقلال

1 - الحركة الجمعوية قبل الثورة الجزائرية والاستقلال

2 - جمعيات الشباب غداة الاستقلال وواقع إعادة التنظيم

3- مسار عودة المجتمع المدني في الجزائر "المسألة الإحصائية والواقع المفروض"

4 - مؤسسات المجتمع المدني الجزائري: بين الواقع والطموح

5 - علاقة الأحزاب السياسية بالجمعيات في الجزائر

6- المجتمع المدني الجزائري في ظل أزمة ثورة الربيع العربي

- خلاصة .



wondershare

PDF Editor

### تمهيد:

تباينت القراءات الفكرية والتتظيرية حول تتبع سيرورة نشأة المجتمع المدني وتطوره في الحقل المعرفي السوسيولوجي، إذ يحمل هذا المفهوم دلالات تاريخية عميقة يصعب على المتتبع في الوصول الي تحديد أهم الأسس المعرفية التي ساهم في تشكيل بنيته العلمية النظرية والتطبيقية، فالدراسات الكثيرة والمتنوعة التي اهتمت بالمفهوم من مقاربات علمية مختلفة تعود بنا إلى الفلسفات القديمة اليونانية بدءا بأفلاطون وأرسطو وهيجل وماركس وسيسرون....، وتتوعدت هذه الدراسات التي ازدهت بقوة في السنوات الأخيرة بعد التغيرات الاجتماعية التي حدثت في أوروبا الثورة البرجوازية والتصنيع من خلال مفكرها المؤسسين، ومن كل أنواع الطيف الفكري الذي عرفته القارة. في تحديدهم للأسس التي قامت عليها نشأة المجتمع المدني أمثال هوبز، جون لوك، روسو، ميل، بنتام....

رغم هذا العمق التاريخي، فإن مفهوم المجتمع المدني لم يحظ بالاهتمام المستحق طيلة حقبة طويلة من تاريخ الفكر السياسي الغربي وإلى غاية الثمانينيات من القرن الماضي حيث بدأ استحضاره من جديد وبقوة ملفتة للنظر، موازاة مع التحولات التي بدأت تعيشها مجتمعات ودول وسط وشرق أوروبا الاشتراكية سابقا، وما ميز هذه العودة الأخيرة لمفهوم المجتمع المدني، أنها تمت بدعم واضح من قبل المؤسسات السياسية والمالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي كانت وراء تسويق المفهوم دوليا هذه المرة وبالإشكال التنظيمية التي عرفها، بعد أن منحته العولمة أبعادا كونية، ليقرن المفهوم بعمليات التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق والتعددية السياسية التي عاشتها بلدان شرق أوروبا والكثير من بلدان العالم الثالث، بدءا من ثمانينيات القرن الماضي، ومع ذلك بقي المفهوم غامضا وظل يستعمل في حالات شتى كربطه في بعض الأحيان بالحركات الاجتماعية ؛ مما زاد في طابعه الوصفي والمعياري على حساب دقته المفاهيمية المطروحة كقضية معرفية منذ ظهوره. (عبد الناصر جابي، 2007).

وقبل التطرق الي هذه السيرورة التاريخية في نشأة وتطوره وخصائصه وأدواره الاجتماعية، لابد من الإشارة الي ان تجسيد تأسيس للمجتمع المدني لم تكن وليدة الصدفة ، بل هي امتداد تاريخي وثقافي وحضاري شهدته المجتمعات الانسانية منذ القدم ، ومنه تبرز أهمية هذا الفصل في ابراز المعالم الفكرية لبروز التنظيمات الاجتماعية في الفكر الفلسفي القديم والحديث ، وكذا بيان أهمية العمل الجمعي المنظم والمؤسس على ضوابط ومعايير تتفق عليها الانسانية وتحافظ على وجودها واستمرارها، وكذا وظيفة ودور مؤسسات المجتمع المدني في بناء الحضارة الانسانية والمحافظة على مكتسباتها المادية والمعنوية ووقاية أفرادها من الأخطار التي تهدد أمن أفرادها وتؤمن له السلم والأمن، وهذا ما يحاول الباحث في هذا الفصل توضيحه دون نسيان السياق التاريخي للمجتمع المدني في الجزائر.

### أولا: تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني

#### 1 - قراءة حول هوية المجتمع المدني:

المجتمع هو الاطار العام الذي يحدد العلاقات التي تنشأ بين الأفراد الذين يعيشون داخل نطاقه في هيئة وحدات وجماعات، وهذه العلاقات يجب أن تكون مستقرة ومنظمة وقائمة بصفة مباشرة، أما المجتمع المحلي فهو عبارة عن مجموعة من الافراد يعيشون في منطقة أو بيئة محدودة النطاق والمعالم كمجتمع أهل القرية أو القبيلة، ويسعون الي هدف مشترك ويكونون في صلة دائمة. (العادلي فاروق، 1415هـ، ص4-8)

والمدينة مفهوم واسع إلا أن أكثر محدداته دقة ما يرتبط بجانبين: معنوي فكري وهو التمدن في الاخلاق والعادات والآداب والاعتناء بالنفس وتهذيبها وحثها على التخلق بالأخلاق المرضية والكمالات الادبية، والجانب الثاني مادي وهو التقدم في المنافع العمومية ومناحي الحياة. (عارف محمد، 1401هـ، ص42)

ودخل المجتمع المدني ك فكرة الي الفلسفة السياسية كعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة، وتبلور مفهومه في سياق نظرية التعاقد الاجتماعي، حيث اعتبر مفهوم المجتمع المؤسسي رديفا للمجتمع السياسي بناء على التعاقد الاجتماعي، ومصطلح المجتمع المدني استعمل في الفكر الغربي من عصر النهضة الي القرن الثامن عشر للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة، والتي تأسست على عقد اجتماعي وحد بين الافراد وافرز الدولة وهو يضم المجتمع والدولة معا، ولا يوجد تعريف عالمي موحد للمفهوم.



## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

فقد اختفى استعمال المصطلح منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثم ظهر من جديد مع بوادر هزيمة الثورة الاشتراكية في أوروبا الغربية أواخر العشرينات من القرن العشرين، حيث ظهرت تطبيقات كثيرة تحمل في مضمونها دلالات تختلف عن المفاهيم الكلاسيكية، وقد اختلف علماء الاجتماع في تحديد تعريف قاطع للمجتمع المدني ودوره وطبيعته (أحمد شكرالصحي، 2000، ص 18-20) حيث يعتبر مفهوم "المجتمع المدني" واحداً من أكثر المفاهيم الفكرية الحديثة جدلية، حيث احتل هذا المفهوم حيزاً كبيراً في المناقشات الفكرية، وحظي باهتمام وسائل الإعلام المختلفة، وظهرت العديد من الكتب والدراسات التي تعالجه، بل أصبح يُدرّس في الجامعات والمعاهد العربية والعالمية، وخصصت مراكز بحثية مختصة للبحث فيه، لما لهذا المفهوم من معاني مختلفة وإشكالية متعددة ومعقدة في الوصول لتعريف واحد متفق عليه، وهو ما عبر عنه بعض المؤلفين، مثل بنيامين بارت Benjamin Bart عندما قال: "كلما ازداد استعمال مفهوم المجتمع المدني في السنوات الأخيرة، يقلّ فهمه". (نادية أو زاهر، 2007-11-04)

ووصف بالمفهوم "الزئبقي" أو "الضبابي" لأنه لا يوجد اتفاق حول تعريفه ومكوناته وشروطه ودوره، فعمت فوضى في معانيه، رغم أنه احتل حيزاً كبيراً في المناقشات الفكرية، وحظي باهتمام القادة والسياسيين والحكومات ووسائل الإعلام، فإنه يتضح لمن يطلع على الأدبيات الوفيرة حوله، أنه يندر وجود محاولات لسبر عمق الجدل المحيط بهذا المفهوم (نادية أو زاهر، 2007-11-04)، وعلى هذا الأساس فإن تنوع الأهداف التي يستخدمها الكتاب أو الساسة والحكومات سواء المعلنة أو غير المعلنة لخدمة أهدافهم ومشاريعهم المختلفة يؤدي إلى التباين في كيفية استخدام المفهوم، وتباين استخداماته يؤدي إلى الاختلاف حول تحديد مقومات وجوده أي الشروط التي يفترضون أنه ينبغي أو لا ينبغي توفرها لوجوده، وما هو الدور المفترض أن يقوم به باعتبار أن تحديد بداية نشأته شكلت هي الأخرى نقطة خلافية بين الكتاب.

فهناك من يرى أن المجتمع المدني ظهر مع ظهور المدينة والتمدن والمدنية، وهذا الرأي يعتبر أن المجتمع المدني المقصود به المجتمع المتمدن، وعليه يرون أنه نقيض للمجتمع التقليدي غير المتمدن، وهناك من يرجع تاريخ المفهوم إلى أفلاطون كما فعلت دراسة فيرغسون على سبيل المثال.

رغم وجود خلاف حول ظهور المجتمع المدني فإن هذا الخلاف لم يكن بنفس الدرجة التي يختلفون عليها فيما يتعلق بدوره وشروطه ومكوناته، وذلك لأنه ورغم وجود عدد من الكتاب الذين يعتقدون بأن المجتمع المدني ظهر مع ظهور المدينة، فإن الغالبية العظمى منهم تميل إلى اعتبار أنه ظهر مع فلاسفة العقد الاجتماعي. وهذا الرأي، وهو ما كشفت بوارده مع التجربة التاريخية التي مرت بها المجتمعات الأوروبية في القرنين 17 و 18 بمثابة الظهور الأول لمفهوم المجتمع المدني فكان من أهم ما تمخض عن هذه الحقبة الزمنية ظهور فلسفات مختلفة قدمت إلى حد ما مجموعة من الأفكار عن نشوء المجتمع المدني.

أما ما قدم من مفاهيم في ما سبق نجد هناك ثلاث مفاهيم أو تصورات مختلفة عن المجتمع المدني في دائرة العلوم الاجتماعية وهي: (محسن كديور، 2012-12-15)

التصور الأول: إن عبارة (المجتمع المدني) مفردة تؤخذ من جهة الثقافة، أي إنّ المجتمع المدني يؤخذ بوصفه ثقافة اجتماعية في حركة الحياة.

التصور الثاني: أن يؤخذ المجتمع المدني بوصفه أيديولوجية.

التصور الثالث: أن يؤخذ هذا المفهوم بوصفه منهجاً وأسلوباً للحياة، ولكل من هذه التصورات أو المفاهيم الثلاثة خصائص تميزها عن الأخرى لدى أصحاب الفكر والنظر.

أما المجتمع المدني بوصفه ثقافة اجتماعية فيعني أن بعض المجتمعات (الغربية بالخصوص) تعيش البقعة وأعراف معينة في علاقات الأفراد مع الآخرين ومع السلطة، وأن المجتمع المدني في هذا التصور يؤخذ كقضية خارجية وقعت في البلدان الغربية بعد عصر النهضة، وبتعبير آخر في إطار هذا التصور عن المجتمع المدني تكون الاخلاق والعلاقات الاجتماعية ناشئة من معايير عقلية وتمتد إلى الخصائص الذاتية للمجتمع المدني بحيث أنها تقع في الطرف المقابل للتدين والالتزام الديني كما هو السائد في العالم الغربي.

التصور الثاني يقترب مع المفهوم من التصور الأول مع اختلاف يسير، هو أن القائلين بهذا النمط من المجتمع المدني ينتزعون من شكل الحياة والعلاقات الاجتماعية في المجتمع الغربي أصول وقواعد يمكنها أن تتحول إلى أيديولوجية مع حذف الخصائص المحلية في الغرب، وبذلك يكون المجتمع المدني

## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

أطروحة عامة وشاملة لجميع المجتمعات البشرية حيث يمكن تطبيق هذه الأصول والمبادئ على واقع الحياة المجتمعية للأفراد في إطار الحركة السياسية. هؤلاء الأشخاص يرون أن خير الدنيا وصالح المجتمعات البشرية وسعادتها يكمن في تحقق هذه الأصول والمبادئ للمجتمع المدني.

أما التصور الثالث عن مفهوم المجتمع المدني فهو منهج علمي لإدارة المجتمع وصياغة العلاقات والروابط الاجتماعية من أجل تحويل تطلعات الإنسان إلى واقع حي منسجم مع خط الرسالة والأديان والثقافات المختلفة في المجتمعات البشرية فلا يوجد هناك تقاطع مع الأديان والثقافات والأيدولوجيات السائدة وحتى مع النظم السياسية ما عدا السلطة السياسية المستبدة، وهذا المنهج والنظام الذي يتكفل به المجتمع المدني هو الذي يكفل سعادة المجتمعات البشرية وسلامتها وتقدمها الحضاري ويساهم في توفير أجواء إنسانية أفضل وفق مستجدات الواقع.

### 2 - قراءة حول هوية الاختلاف بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي والمجتمع البدوي:

المجتمع المدني بوصفه منهجاً وأسلوباً للحياة الاجتماعية حاله حال سائر المفاهيم الاجتماعية والسياسية من حيث تأريخيته وحركته التكاملية في مسار الفكر الاجتماعي والسياسي لدى الفلاسفة وأصحاب الفكر في التاريخ البشري يطرح الكثير من المفكرين عدة مفاهيم متناقضة أحياناً حول دلالات المفهوم حيث يرى البعض أنه قبل الدخول في تفاصيل المباني والأسس التي يقوم عليها صرح المجتمع المدني يحسن بنا الإشارة إلى منشأ هذا المصطلح والفرق بينه وبين المجتمع الأهلي والمجتمع البدوي.

كما هو معلوم أنّ كلمة «المدني» مأخوذة من «المدينة» التي يقطنها جماعة كبيرة من الناس وترتبط بينهم روابط اجتماعية وأسرية وثقافية متنوعة، وهذا المعنى لا يقع في مقابل المجتمع البدوي الذي يسكن البادية، بل يقع في مقابل «المجتمع الأهلي» في المجتمعات المختلفة أو التي تعيش الحكم الاستبدادي، ومنه نجد ثلاث مصطلحات من هذا المفهوم:

1 - المجتمع البدوي يُقصد منها أن يعيش الأفراد على شكل مجموعات متناثرة وبدائية «كما هو الحال في القبائل العربية في العصر الجاهلي» من دون أن يكون لها وطن أو حكومة أو معيشة مستقرة وقانون ثابت.

2 - المجتمع الأهلي، ويراد به انضمام مجموعات بشرية في مدينة واحدة ووطن ثابت يرتبط فيه الأفراد فيما بينهم بروابط الدين والثقافة والدم واللغة وما إلى ذلك، ولكن مثل هذا المجتمع لا يعني بالضرورة أنه من مصاديق المجتمع المدني بل قد تنتظم فيه قبائل عديدة تستقر في مدينة واحدة وتخضع لنظام سياسي مستقر، ومع ذلك يفتقد مثل هذا التجمع الإنساني إلى أبسط قواعد المجتمع المدني، كأن يفتقد فيه الفرد حريته السياسية أو العقائدية ويخضع لحكومة مستبدة لا يكون له دور في تكوينها أو تغييرها أو المشاركة فيها.

كما أشار الدكتور كريم أبو حلاوة في كتابه «اشكالية مفهوم المجتمع المدني» عندما رسم معالم المجتمع الأهلي وخصائصه في مقابل المجتمع المدني، وذلك أن علاقات المجتمع الأهلي تشمل على السمات التي تميز المجتمعات التقليدية، من طائفية وعشائرية وقبلية وعائلية، كما تنطوي على التراتبات الاجتماعية الكلاسيكية والتي تنظم العلاقة بين البشر، كعلاقة السيد والعبد، الرجل والمرأة، المؤمن وغير المؤمن... الخ، وهي علاقات اجتماعية تراتبية قريبة تستند إلى القرابة والجوار، تحلّ فيه الأسرة بمعنى العائلة الممتدة دوراً مركزياً، فسكن الأسرة وروابط القرابة بينها والعلاقات المكانية «الحارة - الحية» تشكل حماية للناس في مواجهة الغرباء ورموز الدولة آنذاك. (كريم أبو حلاوة، 1998، ص 99)

كما أن العلاقات الحميمة التي كانت قائمة بالأساس على بساطة المعاش، هي التي تفسّر الحنين إلى تلك العلاقات وتعبّر في الوقت نفسه عن التضامن الاجتماعي القوي نسبياً والفعال المستند إلى مجموعة من التقاليد والأخلاقيات الاجتماعية التي تستمد فاعليتها من أصولها الدينية ومن رسوخها في حياة الجماعة، التي تعيد إنتاجها عبر عملية التربية ونقل الإرث الثقافي المخزون في الذاكرة الاجتماعية.

وليست الروابط القرابية سوى شكل من أشكال التماسك الاجتماعي إضافة إلى روابط أخرى كانت تشكل مجتمع أهل الحرف والمهن وتنظم العمل والعلاقات داخل قطاع الانتاج الحرفي الذي عرف ازدهاراً في فترات عديدة من تاريخ المدن العربية الكبرى «القاهرة، فاس، دمشق، بغداد». (كريم أبو حلاوة، 1998، ص 109)

## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

3 - المجتمع المدني: وأما بالنسبة إلى معالم المجتمع المدني ومكوناته التأسيسية فيمكن تحديدها - كما يرى «جون لوك» في كتابه «رسالة ثانية في الحكم المدني» - بمبدأ الحرية الفردية والذي ينطوي على حق الملكية أولاً، اعتماداً على مفهوم المواطن الذي يشكل اللبنة الأساسية في معمار المجتمع المدني. أما ما يشكل المبدأ الثاني المكمل لسابقه فهو «التعاقد الاجتماعي» بين مواطنين أحرار بغية تنظيم شؤون مجتمعهم، في ظل «سيادة القانون».

وسيادة القانون هو الركن الثالث، والمبدأ الذي لا غنى عنه عند الاستمرار المتقوّم بالجماعة، وأخيراً يأتي مبدأ «فصل السلطات» ليضمن عدم إساءة استخدام السلطة من قبل فرد أو أقلية، وليؤمّن المشروعية المجتمعية للسلطة القائمة على الاختيار الطوعي للجماعة لينتج عن المبادئ السابقة ما يسميه «جون لوك» الحكم المدني الصحيح. (كريم أبو حلاوة، 1998، ص117)

من هنا يتبين أن المجتمعات الإسلامية في العصور السالفة وكذلك غير الإسلامية من قبيل امبراطورية الروم والفرس، لم تكن مجتمعات مدنية رغم التطور الحضاري والإزدهار الاقتصادي والتوسع الجغرافي الذي ساد أجواء هذه المجتمعات، بل هي في حقيقتها مجتمعات أهلية تعيش مرحلة وسطية بين المجتمع البدوي والمجتمع المدني، وتمثل مفرداته: الدين، اللغة، العرق، الثقافة .. عناصر أساسية تقوم عليها دعائم هذه المجتمعات.

أما الفكرة الرئيسية التي كانت تدور حولها هذه القراءة النظرية هي كيفية انتقال المجتمعات من "حالة الطبيعية" إلى "المجتمع السياسي أو المجتمع المدني".

من خلال السابق الذكر، ان أسس مفهوم المجتمع المدني ينطوي على أربعة عناصر رئيسية هي:  
- العنصر الأول ويتمثل بفكرة (الطوعية) التي تميز تكوينات المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة تحت أي اعتبار.

- العنصر الثاني ويشير الى فكرة (المؤسسية) التي تستغرق مجمل الحياة الحضارية تقريباً، والتي تشمل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- العنصر الثالث ويتعلق بفكره (الغاية والدور) الذي تقوم به هذه التنظيمات والأهمية الكبرى (لاستقلالها) عن السلطة السياسية وعن هيمنة الدولة من حيث هي تنظيمات اجتماعية مستقلة تعمل في سياق روابط تشير الى علاقات التماسك والتضامن الاجتماعيين.

- العنصر الرابع ويكمن في ضرورة النظر الى مفهوم المجتمع المدني بوصفه جزءاً من منظومة مرتبطة به تشتمل على مفاهيم مثل: المواطنة، حقوق الإنسان والتنمية، المشاركة السياسية الشرعية.. الخ.

### ثانياً - رؤى فلسفية حول المجتمع المدني

#### 1 - المجتمع المدني في الفكر الغربي

أ - فلسفة الحق الإلهي: كانت هذه الفلسفة سائدة منذ القرون الوسطى، وتقوم هذه النظرية على فكرة الحكم المطلق والملكية المطلقة، فكانت تطرح في تلك الفترة فكرة مؤداها: هل الدولة القائمة (هي دولة الحق الإلهي المقدس) أم هي الدولة المستمدة شرعيتها من المجتمع الدنيوي؟ من المعلوم أن الحكم الديني وحتى الإقطاعي كحليف مؤازر للديني كان يرى في الدولة القائمة امتداداً إلهياً على الأرض، وبالتالي فالحكم أو الحاكم يستمد شرعيته من الله لا من الشعب، من هنا وجدنا قيصر روسيا إيفان الرهيب 1533-1584م يقول: (من يعارض السلطة إنما يعارض الرب) وفي ذات المعنى يقول لويس الخامس عشر: (إننا لم ننلق التاج إلا من الله، فسن القوانين هي من اختصاصنا) أما جيمس الأول ملك إنكلترا كان يزعم: (إننا نحن الملوك نجلس على عرش الله على أرضه)، ويقول أيضاً: "أن مركز الملكية أسمى شيء على وجه الأرض، إذ ليس الملوك فقط نواب الله على الأرض ويحملون على عرش الله، ولكن الله نفسه يدعوهم - الإله - لا يمكن أن يوجد مجتمع مدني، لأن الشعب مجرد "جسد بلا رأس" وعاجز عن وضع القانون، الذي يصدر عن الملك باعتباره المشرع لشعبه والذي أقامته العناية الإلهية." (توفيق المدني، 1997، ص44)

و عليه فإن الفلسفة الدينية في هذه المرحلة الزمنية أي خلال القرون الوسطى لم تعرف ظهور المجتمع المدني بشكل بارز وواضح، إذ كان نفوذ وسيطرة الكنيسة على جميع مجالات الحياة الاجتماعية، كما برز صراع خلال هذه المرحلة من نهاية القرون الوسطى في أوروبا وكان الصراع بين الكاثوليك والبروتستانت مما صعب من بلورة فلسفة دينية واحدة. إلا أن هذا الصراع لم يدم طويلاً بسبب ظهور

## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

إتجاه إصلاحية تنويري في الدين، حيث طالب هذا الاتجاه بالتخلي عن المعتقدات الفاسدة والطغيان وإحلال العقل والحكمة والحد من سلطة الملك، ويرى كذلك أنه لا يحق للملك أن يتصرف بأرواح رعاياه وممتلكاتهم إلا بالطرق التي يسمح بها القانون". (توفيق المدني، 1997، ص44)

**ب - نظرية العقد الإجتماعي:**

يسود الإجماع بين مختلف الباحثين في مجال الفكر السياسي، على اعتبار التجربة التاريخية التي مرت بها المجتمعات الأوروبية في القرنين 17 و18، خاصة في فرنسا وإنجلترا، وكذا الأفق الثقافي والفكري الجديد الذي ساهم فلاسفة عصر الأنوار في رسم معالمه الأساسية، بمثابة الإطار العام الذي احتضن ظهور فرضية المجتمع المدني لأول مرة، بكيفية واضحة ومتميزة. ومن المعلوم أن أهم نتيجة تمخضت عن هذه التجربة التاريخية، على المستوى الفكري، وعلى مستوى فلسفات الحكم السياسية، هو ما يعرف بنظرية التعاقد. وهي نظرية أرسى مبادئها الأولى، مفكرون أهمهم: توماس هوبز وجون لوك في إنجلترا، وجان جاك روسو في فرنسا. (John Locke. 1953.p15)

أهم ما حاولت هذه النظرية أن تقوم به، هو نقد وتجاوز نظرية الحق الإلهي للملوك (أنظر: سعيد بنسعيد العلوي، 1992، ص 44)، التي كانت تستمد مشروعيتها من حقل القداسة (الدين المسيحي والمؤسسة الكنسية). وبطبيعة الحال، فإن هذه النظرية كانت تمثل إلى حدود الفترة التي ظهرت فيها فلسفة عصر الأنوار أساس الحكم بالنسبة للدولة الأوروبية. غير أن الأطروحة الأساسية التي ستدافع عنها نظرية التعاقد، هي أن انتقال المجتمعات المتحضرة من "حالة الطبيعة"، كيفما كانت الفرضيات الفلسفية الوافدة لها، إلى "حالة المجتمع" أو "الثقافة" أو "الدولة"، تم بموجب اتفاق حر وإرادي بين الناس، من أهم نتائجه التوقف عن الاحتكام إلى قانون "الحق الطبيعي"، الذي يتأسس على مبدأي القوة والشهوة. لأنه لا يحضر على الشخص إلا الأشياء التي لا يرغب فيها، أو لا يستطيع القيام بها. فالنزوع إلى الكراهية والغضب، والخداع والنفاق، والقوة والاستبداد، أمور مبررة بحكم القواعد التي تنظم وفقها طبيعة كل فرد، بل نظام الطبيعة في حد ذاته والدعوة إلى ممارسة الحكم، على أساس الإرادة العامة أو إرادة الكل، التي يمكن أن تتجسد على شكل مجالس منتخبة، خاصة في المنظور الذي دافع عنه جون لوك.

(باروخ اسبينوزا، 1971، ص ص 378-379)

و يرى الباحثون أن هذه النظرية ظهرت على يد الفيلسوف الانجليزي "توماس هوبز" HOBBS والذي بعد دراساته المستفيضة بأن كل سلطة مدنية هي من أصل مجتمعي دنيوي باعتبارها كقوانين أساسية من قوانين الطبيعة، وينطلق هوبز في تحليله هذا، بدراسة حالة الدولة / المجتمع، انطلاقاً من أن الأفراد هم مكونو المجتمع وأن هذا الأخير لا يمكنه الاستمرار إلا بوجود دولة لتلبية حاجات الأفراد لأن رغباتهم عديدة ومتنوعة وإذا لم تجد حاجات الأفراد جهاز ينظمها فإنه ستتشب حرب بفعل الصراع لذلك يشترط وجود دولة لمنع حدوث هذه الحرب قبل حدوثها، وهذه الحالة عنده هي الحالة المدنية التي تبنى على العقل، بعكس الحالة الطبيعية التي يغيب فيها هذا العقل. (مورا بيير، فرانسوا، هوبز، 1993، ص18) فهو يعتبر أن "أصل المجتمع المدني هو ضرورة الخروج من الصراع اللامتناهي الذي يتولد عن قانون "حالة الطبيعة" أي عن حق كل شخص في أن يفعل ما يظهر له أنه مناسب لحماية نفسه (1986.p467 Dictionnaire des oeuvres politiques)، وهكذا يتبين أن دخول الأفراد تجربة المجتمع المدني، دخول طوعي هدفه الأساسي الحفاظ على حقوقهم المتساوية، التي كانوا يتمتعون بها في ظل القانون الطبيعي. على أن تتكلف سلطة قوية تتموقع فوق الجميع بحماية هذه الحقوق وتسهيل ممارستها. فيكون بذلك التزام الأفراد بطاعة هذه السلطة والخضوع لها بمثابة المقابل الضروري لنجاح السلطة (الدولة) في القيام بوظيفتها.

فلقد كان الهم الأساسي عند توماس هوبز، هو الإسراع بتجاوز حالة الطبيعة كيفما كان الحتم، خاصة وأن الشرور الناتجة عنها، تهدد السلم الاجتماعي، والاستقرار السياسي، الضروريان معاً، لكل نشاط اقتصادي وعمران بشري. أكثر من اهتمامه بمساءلة نموذج التعاقد الذي يجب أن يسعى إليه الأفراد. لذلك سيعتبر أن تنازل الإرادات الخاصة والمتعددة عن حقوقها الطبيعية إلى طرف ثالث يمثل شخص واحد أو جمع من الناس، تنتج عنه سلطة كاملة مطلقة، لا يمكن ولا يجوز الاعتراض عليها بأي شكل من الأشكال. فهو يشبه هذه السلطة تارة بالنتين، ذلك الحيوان الأسطوري الضخم، وتارة أخرى



## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

بالساعة الكبيرة التي تسعى إلى التحكم وضبط سلوك الأفراد... الخ. وهي كلها مجازات القصد منها ترسيخ الصورة الجديدة لمفهوم الدولة.

هذا في الوقت الذي حاول فيه كل من **جون لوك** و**جان جاك روسو** التركيز بالخصوص على الغايات والأهداف البعيدة لفلسفة التعاقد، وهي الحماية والمحافظة والدفاع عن الحقوق الأساسية للفرد المواطن، خاصة حق الحياة، وحق الحرية، وحق الملكية الفردية. (Dictionnaire des 1986. p470. *oeuvres politiques*, لذلك فإن السلطة السياسية للدول والحكومات الناشئة عن نظرية التعاقد، ليست سلطة مطلقة في نظر الفيلسوفين، بل هي مقيدة بشرط أساسي، وهو استخدامها من أجل خير وأمن واستقرار المجتمع الجديد، الذي لم يقبل أفرادُه التخلي عن سلطتهم الطبيعية، لطرف ثالث محايد إلا به. (بن سعيد العلوي، 1992، ص 54)

كما استخدمه **جان جاك روسو** في كتاب العقد الاجتماعي بارتباط وثيق مع مفهوم الملكية الفردية حين تحدث عن الواقعة الافتراضية التالية: "في اليوم الذي عن فيه لإنسان ما أن يسور أرضاً ويقول: هذا لي. ثم إنه وجد أناساً كانوا من السذاجة والبساطة بحيث أنهم صدقوه. في ذلك اليوم كان ذلك الإنسان هو المؤسس الفعلي للمجتمع المدني. (سعيد بنسعيد العلوي، 1992، ص 50)

يمكن إذن، أن نلخص إسهام نظرية التعاقد الاجتماعي في التأسيس لمفهوم المجتمع المدني، في ذلك التركيز على ثلاثة حدود أو قيم كبرى، حولت بكيفية جذرية أفق التفكير في مسألة السلطة وفي السياسة، وفي أنظمة الحكم التي تبنتها الدول الأوروبية. هذه القيم هي:

— قيمة الفرد المواطن: وهي قيمة عليا مطلقة، لأن حقوق الفرد في الفلسفة والمنظور التعاقدي حقوق مقدسة، خاصة حق الحياة وحرمة الجسد والملكية، وحرية التفكير.

— قيمة المجتمع المتضامن: المتميز بقدرة أفرادِه على الالتزام بالمقتضيات الأخلاقية والقانونية الضرورية لتأسيس الجماعة المدنية.

— قيمة الدولة ذات السيادة: وهي سيادة لا يتم بلوغها إلا إذا اعترف المجتمع بها، واعتبر السلط والحقوق الناتجة عنها حقوقاً مشروعة مقبولة. (عبد العزيز لبيب، 1991، ص 63)

إن توفق نظرية التعاقد مع فلاسفتها الثلاثة الكبار في رسم المعالم الأساسية لمفهوم المجتمع المدني، سيكون له الأثر العميق فيما بعد في تحول بعض المفكرين للانشغال كلية بقضايا المجتمع المدني وحقوق الإنسان. بحيث سيظهر في إسكتلندا مثلاً، سنة 1767 كتاب مقال في تاريخ المجتمع المدني **لآدم فريجسون**. (Adam, Ferguson.1992.p35) تتلخص أطروحته الرئيسية في اعتقاد صاحبه بأن كل المجتمعات البشرية مرت بمسار حضاري طبيعي، يتجلى في ذلك الانتقال التدريجي من الأشكال الخشنة للحياة الوحشية البربرية إلى مجتمع متحضر متمدن. أهم علامات تحضره، انتشار المبادلات التجارية، وتطبيق مبدأ تقسيم العمل، وظهور التكتلات الصناعية الحرفية واليدوية... كما سيظهر في نفس السياق، كتاب **توماس** بين حقوق الإنسان *Rights of Man* سنة 1791، حاملاً لدعوة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني، الذي يحب أن يدير بنفسه شؤونه الذاتية. مدافعاً في نفس الوقت، عن مبدأ حكومة بسيطة غير مكلفة، ولا تقتضي فرض ضرائب كثيرة، تصبح فيما بعد سبباً في تفجير ثورات وحروب غير مجدية (عبد القادر الزغل، 1992، ص ص 48-49)

إلا أن المثير للانتباه في هذا الصدد، هو أن كل المجهود التنظيري الضخم الذي بذله فلاسفة عصر الأنوار، لن يجد له صدًى في التفكير السياسي الهيجلي والماركسي، خاصة ما يتعلق منه بفرضية المجتمع المدني. ففي كتاب مبادئ فلسفة الحق، يعتبر **هيجل** أن مفهوم المجتمع المدني في صياغته التعاقدية قاصر على تحقيق أمن الأفراد وعلى حماية مصالحهم الخاصة، فضلاً عن المصالح العامة للدولة. ولعل السبب في ذلك يرجع حسب **هيجل** إلى ما تتميز به مكونات هذا المجتمع من تمزق شديد، وتناقض في المصالح المادية والطبقية، وتصارع في الرؤى والغايات. بحيث يستحيل الوصول إلى استقرار سياسي ضروري لتحقيق التقدم والتطور الحضاري اعتماداً على هذا المجتمع. (Dictionnaire des 1986.p316. *oeuvres politiques*)

يقول الفيلسوف "الالمانى G.W. HEGEL في تعريفه للمجتمع المدني ما يلي: «... : يتموقع المجتمع المدني في الفرق الموجود بين الأسرة والدولة، إن تكونه يأتي في فترة لاحقة عن الدولة التي تسبقه كواقع مستقل حتى يتمكن من البقاء وعلاوة على ذلك فإن إنشاء المجتمع المدني يرجع إلى العالم الحديث،



## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

فهو وحده الذي اعترف له بالحق في الوجود بكل ما يحمله هذا التحديد من معنى...» (L.1990.p183) (HEGE) ويقول أيضا «... إن إنشاء المجتمع المدني هو انتصار للمجتمع الحديث...» (HEGEL.1990.p339).

نجد هيجل أنه جعل المؤسسات المدنية تحتل موقعا وسطا بين مؤسسة العائلة من جهة أولى، ومؤسسة الدولة من جهة ثانية. تتركز وظيفتها الرئيسية في الإنتاج الاقتصادي وإشباع الحاجيات المادية وتبادل الخيرات والمنافع. على أن تتحمل ذلك طبقة بورجوازية صاعدة، يجب تشجيعها باستمرار. ولم يفت هيجل أن يلاحظ ما يمكن أن ينتج عن هذا التوجه الليبرالي من آثار سلبية، كإنتاج التراتيبات الطبقية، والتهميش الاجتماعي والفقر.

لذلك سيلح على دور الدولة في مراقبة وضبط جموح المجتمع المدني، في نفس الوقت الذي يجب عليها أن تساعد على خلق تكتلات واتحادات وطوائف تعمل دائما على مقاومة هذه النتائج السلبية، وذلك بتقديمها لخدمات اجتماعية في مجال التعليم والصحة والعمل. (مصطفى كامل السيد، ص 644) بحيث نعود هكذا إلى أطروحة الدولة المطلقة، الدولة المثل الأعلى، ذلك الثابت الروحي والعقلاني، الراعي للنظام والانسجام، والمحافظ عليه. وعليه فالأسرة والمجتمع المدني في نظر "هيجل" هما قسمان من الدولة، فالدولة السياسية لا توجد بدون الأساس الطبيعي "الأسرة" والأساس الإصطناعي "المجتمع المدني"، ففي داخل الدولة تتطور الأسر إلى مجتمع مدني، ويتطور بدوره لكي يكون الأساس الإصطناعي للدولة السياسية، فلا دولة سياسية بدون مجتمع مدني ولا مجتمع بدون أسرة. أو ان هذا المجتمع على حد تعبير هيجل يمثل "الحيز الاجتماعي والاخلاقي الواقع بين العائلة والدولة". (عزمي بشارة، 1998، ص 12)

أما بالنسبة لماركس، فقد استعمل هذا المفهوم لأول مرة سنة 1843 في مؤلفات الشباب، وذلك بمعنى قريب من المعنى الذي استعمله به هيجل.، وذلك راجع لتأثر ماركس الشديد في هذه الفترة بهذا الفيلسوف. على أن الموقع الأخير لهذا المفهوم في المنظور الماركسي الناضج، لن يتحدد إلا بعد تمكن ماركس من بناء نسقه النظري بكيفية تامة مع كتاب رأس المال. ففي هذا الكتاب، وفي ذلك التمييز الكلاسيكي بين البنية التحتية والبنية الفوقية، يعتبر المجتمع المدني مكونا أساسيا من مكونات البنية الأولى، وذلك لأنه يمثل القاعدة المادية للدولة خاصة على المستوى الاقتصادي والإنتاجي. ومن ثمة فدوره حاسم في تحديد طبيعة البنية الثانية بما فيها من نظم وحضارة ومعتقدات وأنظمة حكم. (مصطفى كامل السيد، 1992، ص 645) هذا فضلا على أنه يمثل إحدى أهم مستويات وتمظهرات الصراع الطبقي الذي تحدث عنه ماركس طويلا، وذلك بسبب التناقضات التي تميز المصالح المادية لمكونات هذا المجتمع عادة.

إن الشائع بالنسبة للدراسات والأبحاث التي حاولت تقييم الإسهام الماركسي بخصوص فرضية المجتمع المدني، هو التركيز على ضعف هذا الإسهام وتواضعه. ولعل هذا الحكم صحيح إلى حد ما، إذا ما استحضرننا الآفاق الفكرية والإشكالات الفلسفية والسياسية التي كانت توجه التفكير الماركسي. ففكرة المجتمع المدني، في نهاية الأمر، فكرة تطورت في حضان الفلسفة السياسية الليبرالية. وماركس نفسه فضل استعمال مفاهيم أخرى، ارتأى أنها أقدر على تحليل المجتمع وفهم آليات ومنطق اشتغاله. غير أن هذا التوجه لم يمنع مع ذلك مفكرين آخرين تبينوا التحليل الماركسي جملة وتفصيلا من إعادة الاعتبار لهذا المفهوم، بل ومن إعطائه أبعادا جديدة ودلالات مغايرة. وهذا بالضبط ما سيقوم به الفيلسوف والمفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي، ابتداء من سنة 1920.<sup>2</sup>

### ج - غرامشي والفكر الإصلاحي:

لقد أعطى Antonio GRAMSCI "الذي كان ينتمي إلى الحزب الشيوعي الإيطالي، والذي سجن إبان الحقبة الفاشية من حكم إيطاليا دفعا قويا بدراساته حول مفاهيم: المجتمع المدني، المثقف العضوي، الهيمنة الثقافية والإيديولوجية.... الخ وهو بهذا كان يهدف إلى تجاوز التناقضات التي ظهرت في ممارسات اليساريين الشيوعيين، وقد انطلق في دراساته هذه بنقد الحزب الشيوعي الحاكم في روسيا والتي كانت تمثل القلب النابض للاتحاد السوفياتي آنذاك، لأن الفكرة السائدة عند الشيوعيين الروس كانت تتمثل في استعمال العنف الثوري من أجل الوصول إلى حكم الدولة باعتبار أن هذه الفكرة لا يمكن تطبيقها في الدول الغربية الديمقراطية كإيطاليا مثلا، وهو في ذلك يبنى رأيه حول المرونة في الممارسة السياسية الغربية بفضل

<sup>2</sup>توصف الفترة الممتدة بين سنة 1850 و1920، من طرف أغلب الباحثين، بفترة توقف مفاجئ في استعمال وتداول مفهوم المجتمع المدني.

## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

الديموقراطية وطريقة الانتخابات التي تمكن المعارضة من التغيير السلمي والوصول إلى السلطة بطريقة شرعية غير انقلابية كما هي العادة في دول المعسكر الاشتراكي، وهذا التغيير السلمي يرجعه غرامشي إلى بنية تنظيمات المجتمع المدني التي تكون رقبيا ومنظما للتنافس بين الأفراد والجماعات في تقاسم المجال العام للمجتمع (Gobetti. Turin, Einaudi, 1977 p607).

يقول غرامشي: يعود سبب انتصار الثورة في روسيا سنة 1917 إلى أن الدولة كانت تمثل كل شيء هناك تقريبا، مقابل هلامية وضعف المجتمع المدني. ومن ثمة كانت السيطرة على الدولة تقتضي السيطرة على المجتمع السياسي فقط (ما يسميه غرامشي بحرب الحركة *Guerre de mouvement*). بينما نجد الدولة في الغرب متلاحمة مع المجتمع المدني، الذي يقوم بمراقبتها وحمايتها في نفس الوقت. وهذا يعني أن استراتيجية تحقيق الثورة والوصول إلى السلطة، ينبغي تطويرها وتغييرها بما ينسجم والأوضاع الجديدة للدولة الأوروبية الرأسمالية. بحيث ستقوم هذه الاستراتيجية أساسا على الهيمنة الإيديولوجية على مكونات المجتمع المدني بواسطة استخدام المثقف العضوي أو الجمعي لإنتاج رأسمال رمزي مضاد، مستعينا في ذلك بمؤسسة النقابة والحزب والمدرسة والكنيسة والإعلام.. (ما يسميه غرامشي بحرب المواقع - *Guerre de positions*). هذه الهيمنة، إذا ما كتبت لها النجاح، فإنها ستسهل السيطرة على المجتمع السياسي، وبالتالي على الدولة. (كمال عبد اللطيف، 1992، ص 217)

وهكذا فإن تنظيمات المجتمع المدني بفضل مثقفها العضويين ستخوض معارك طاحنة من أجل الهيمنة الثقافية على الجماهير بتبني أمالها وطروحاتها، وهكذا يتم تحول وتبني هؤلاء المثقفين العضويين وبهذا سيتحولون إلى مركب من مركبات هويتها الثقافية هذا ما يؤدي في النهاية إلى نوع من التوازن بين سيطرة الدولة والهيمنة الثقافية للنخبة التي تتبنى الثقافة الشعبية لهؤلاء الجماهير وهكذا سيتم تجاوز السيطرة الحديدية لجهاز السلطة. من طرف المثقفين الذين يمكن اعتبارهم كناطقين باسم المجتمع المدني. (GALLISSOT René. 1991.p07)

إن غرامشي بفضل تناوله الجديد لمفهوم المجتمع المدني استطاع أن يتجاوز تحليل كل من هيغل وماركس، بحيث اعتبره بالإضافة إلى كونه جزءا من البنية التحتية كمجال للتنافس الاقتصادي أيضا جزءا من البنية الفوقية كمجال للتنافس السياسي والإيديولوجي.

وهذا ما يفسر اهتمام غرامشي الواسع بقضايا الثقافة، واهتمامه الخاص بمفهوم المثقف والمثقفين عبر التفرقة الشهيرة التي قام بها بين المثقف التقليدي والمثقف العضوي ودور الأخير في الهيمنة. إن المجتمع المدني عند غرامشي يمثل المرحلة النهائية في تنظيم المصالح المختلفة، المتقدمة في القاعدة (البناء التحتي) كمرحلة انتقالية باتجاه الدولة. وهنا فإن المجتمع المدني هو وجود خاص خارج نطاق الدولة رغم كونه على علاقة جوهرية بالدولة أنه الوسيط بين التشكيلة الاقتصادية والدولة وكلها تخص مرحلة محددة تاريخياً. وعند غرامشي يشكل المجتمع المدني مع الدولة ما يعرف بالمنظومة السياسية في المجتمع. ويسمى غرامشي ذاته **بالدولة الموسعة** أي منظومة سياسية بشقيها المدني والسياسي. وبهذا المعنى يقول غرامشي: "إن الدولة هي المجتمع السياسي زائد المجتمع المدني"

إن خلاصة ما طرحه "غرامشي" عن مفهوم المجتمع المدني هو ارتباطه العضوي بمجموع التنظيمات الخاصة بوظيفة الهيمنة، وإنتماؤه أو تداخله مع البناء الفوقي باعتباره حيزا للصراع الإيديولوجي لا للتنافس الإقتصادي كما عبر عنه ماركس.

### 2 - المجتمع المدني في الفكر العربي:

إن المتمعن للتاريخ الإسلامي منذ عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، يلاحظ أن المجتمع بلغ مستوى عالياً من النضج الاجتماعي والسياسي، وبرزت قواعد التنظيم الاجتماعي بمعناه الدقيق والواضح، يوازن بين متطلبات الحياة الاجتماعية للفرد وحاجاته اليومية، مستمدة ضوابطها من القرآن الكريم وتعاليم الرسول عليه الصلاة والسلام أي "الكتاب والسنة"، حيث تكونت معالم بناء المجتمع المدني مناهما في تسيير وتنظيم الحياة الاجتماعية، حيث يقول المستشرق "برنارد لويس" في كتابه "اللغة السياسية في الإسلام" أنها فكرة أساسية في الذهنية الإسلامية أن تكون الحكومة محدودة الصلاحية ومن حيث المبدأ النظرية كان الحاكم المسلم مقيدا وله حدود أكثر من ملك النصارى. (توفيق المديني، 1997، ص 805)

وينطلق الفكر الإسلامي في تأسيس الحياة السياسية والمجتمع المدني من مرتكزات معرفية أساسية يمكن تلخيصها بأن الفطرة البشرية التي فطر الناس عليها هي فطرة خيرة، قوله تعالى: " فطرة

## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله، ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون " (سورة الروم 30).

"كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه"، وبما أن الإنسان ترتكز فيه غريزة حب الاجتماع، وهو بحاجة إلى الجماعة لحاجته إلى تبادل المصالح والمنافع، فقله تعالى: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم " (الحجرات، 13) وفي قوله تعالى: "ورفعنا بعضكم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا " (الزخرف، 32) يمكن القول أن الذات البشرية تحمل في أعماقها هذا التكوين الطبيعي ويتجسد في الحياة الاجتماعية ويندفع لتأسيس حياة سياسية مستقلة "مجتمع مدني"، وبالتالي كانت هذه هي مرتكزات قيام مفهوم المجتمع المدني في بداية ظهور الدين الإسلامي.

غير أنه لم يكن هذا الاسم متداولاً في تلك المرحلة "المجتمع المدني" وبعدها. إلا أنه ظهرت معاني تحمل في مضمونها له، وهذا ما نجده عند "ابن خلدون" عندما تحدث عن العمران البشري والسياسة المدنية والسياسية الشرعية.

ومن رواد الفكر العربي الحديث الذين تحدثوا عن المجتمع المدني نجد رفاة الطهطاوي وخير الدين التونسي وعبد الرحمان الكواكبي ومحمد عبده وجمال الدين الأفغاني وغيرهم ممن اهتموا بقضايا مجتمعاتهم وسير نظم الحياة الاجتماعية، حيث يذهب رفاة الطهطاوي وفق رؤيته للمجتمع المدني من خلال تمجيده للحضارة المصرية باعتبار مصر بلداً متميزاً في مدنيته وتاريخه القديم، واهتم أيضاً بمستقبله حيث يرى أن مصر القديمة ما بلغت هذا المجد وهذه المدينة إلا بواسطتين هما:

تهذيب الأخلاق بالآداب الدينية والفضائل الإنسانية...، والثانية هي المنافع العمومية التي تعود بالثروة والغنى وتحسين الحال وتنعيم البال على عموم الجمعية (يقصد المجتمع) وتبعدها عن الحالة الأولية الطبيعية (يقصد البدائية وحياة الفطرة)، ويركز في تحليله على أن الوطنية هي قمة الفضائل، وأن حب الوطن ركن من أركان الدين، وأن دليل الوطنية هو الرغبة في تمدين الوطن والعمل على تجديد شبابه بالعمران. ("توفيق المدني، 1997 ص 811)

و نستخلص من ما سبق أن رفاة الطهطاوي أعطى بعداً حضاري، مفاده الأخذ بالعلوم الحديثة وتكييفها مع الشريعة الإسلامية أو التراث والأصالة بهدف النهوض بالمجتمع.

كما يذهب "خير الدين التونسي" إلى القول أن تقدم الدولة والعمران مرتبط ببناء الدولة العمرانية الشورية التي تتطلب تعاوناً وثيقاً بين فريقين، فريق السياسيين وفريق العلماء، الذين لا يجوز أن يظلوا عالمين بأحكام الشورى وأحوالها، وإنما يجب عليهم الانخراط في الحياة النبوية. ("توفيق المدني، 1997، ص 815).

و يقصد بذلك القيام بالمشاركة السياسية عن طريق بناء وتشكيل التنظيمات والتجمعات التي تقيد حسب رأيه سلطة الدولة، وتكشف الظلم والفساد، كما تعتبر وسيلة إصلاحية تعبر عن الوعي والتقدم وإقامة العمران، وفي هذا يقول: "... وجب علينا أن نجزم بأن مشاركة أهل الحل والعقد للملوك في كليات السياسة، مع جعل المسؤولية في إدارة المملكة على الوزراء المباشرين لها بمقتضى قوانين مضبوطة، مراعي فيها حال المملكة، وأجلب لخيرها وأحفظ لها. ("توفيق المدني، 1997، ص 817)

أما "عبد الرحمان الكواكبي" فقد كان يحمل فكرة عن معالم المجتمع المدني من خلال محاربة الاستبداد والاحتلال التي كانت تعاني منها الدول العربية في عصره، حيث صاغ نظريته عن الاستبداد من مبادئ إيديولوجية الثورة الفرنسية محاولاً تكييفها بما يتماشى مع الإحتياجات الضرورية لتخليص المجتمعات العربية من الاحتلال، ولعل أبرز العناصر الفكرية في نظرية عبد الرحمان الكواكبي تتلخص فيما يلي:

عروبة الدولة سواء كانت خلافة أو ملكاً، أو دولة ديمقراطية حديثة، من خلال تركيزه على مصالح العرب الخاصة وتعبيره عن طموح العرب إلى التحرر وعروبة الثقافة المنفتحة على العالم وعلى معطيات العصر الحديث. والتركيز على مفهوم الشعب. ("توفيق المدني، 1997 ص 819)

و يمكن القول أن "الكواكبي" قد عمل على تغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية السائدة، مستمداً فكره من دينه وعروبيته وقوميته، فهو يعد نموذجاً في الفكر العربي الحديث الذي أعطى لأبناء عصره ما يلزمهم بالنهوض لبناء دولة يحكمها مبدأ العقل والدين والعروبة.

و نخلص من خلال عرض أهم رواد الفكر العربي الإسلامي في العصر الحديث، أن مفهوم المجتمع المدني بهذه التسمية لم يتم ذكره أو حتى الإشارة له من طرف الباحثين والمفكرين، حيث يقول الدكتور "عبد الله الحامد" " إن عدم شيوع المفهوم ولا تحديد عناصره وعدم ظهور تكتلاته في أنماط راسخة في الأعراف الاجتماعية، لا يعني أن الإسلام لم يبين مبادئ المفهوم، فضلا عن أن يتصور أن المفهوم لا ينسجم مع العقيدة الإسلامية، ، فيقيم المجتمع المدني كحقوق الإنسان والديمقراطية...، مجموعة مفاهيم أنتجها الغرب، ولكنها مفاهيم إنسانية موجودة الجذور في أي ثقافة ذات حضارة...، بحيث يمكن أن نستدخل هذه المصطلحات ضمن منظوماتها وأن نعدل أو نزيد فيها حتى تتناسب مع خصوصيتها"(وائل فؤاد، 2006www.waelabumansour.com)

ولعل من المفارقات ان هذا الفكر العربي لم يتعرف على مفهوم المجتمع المدني بحد ذاته، بل جاء هذا التعرف عبر الاهتمام المتزايد الذي لاقته مؤلفات غرامشي في المنطقة العربية بعد السبعينات. لكن الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني بدأ يتسرب الى الفكر العربي المعاصر بدءاً من ثمانينيات القرن العشرين خصوصاً في اقطار المغرب العربي، حيث نوقش هذا المفهوم بغرض التفكير في ظروف التحول من الحزب الواحد الى التعددية الحزبية لاسيما في تونس والجزائر.(كريم ابو حلاوة، 1992، ص100) ولعل اوضح استخدام لمفهوم المجتمع المدني بالمعنى الغرامشي، يمكن رصده في فصول كتاب "الفلسفة الاجتماعية" للدكتور غانم هنا الذي يركز فيه الاهتمام على تقصي الفرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وحدد فيه مكونات المجتمع المدني وخصوصية الفهم الغرامشي له من منظور الفلسفة النقدية. هذا بالإضافة الى الندوة التي عقدت في تونس حول المجتمع المدني، ثم توالى الاهتمام بالمفهوم، عربياً، لينتقل الى حقل التداول الواسع على صفحات الصحف والمجلات، وفي عقد الندوات كما حدث في ندوة القاهرة عام 1990، وندوة بيروت عام 1992 وغيرها..(عبد الفتاح اسماعيل، 1992، ص292) والحقيقة ان شيوع استخدام مصطلح "المجتمع المدني" قد زاد من تشوشه واضطرابه، وحجب ضرورات التفكير في تأصيله النظري، وغيب الى حد بعيد امكانية تناوله النقدي. فالمجتمع المدني يعرف على نحو اجرائي بانه «جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق اغراض متعددة منها، اغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومثل ذلك الاحزاب. ومنها اغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، ومنها اغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للارتقاء بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح اعضائها. ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف الى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات اعضاء كل جمعية. ومنها اغراض اجتماعية للاسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية. وبالتالي يمكن القول ان الامثلة البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي: الاحزاب السياسية، النقابات العمالية، النقابات المهنية، الجمعيات الاجتماعية والثقافية.»(عبد الفتاح اسماعيل، 1992، ص293)

### ثالثاً - مراحل تطور مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي:

مما لا شك فيه أن دراسة تطور ظهور المجتمع المدني في الوطن العربي يدفعنا إلى التتبع الزمني التاريخي، باعتبار أن معظم الدول العربية كانت تحت وطأة الاستعمار والبعض منها تحت الوصاية، وعليه يمكن تقسيم التطور المجتمع المدني إلى ثلاث مراحل هي:

#### 1.- المرحلة الاستعمارية (ما قبل الحرب العالمية الثانية).

شكلت الحقبة الاستعمارية لبعض الدول العربية الكثير من الملامح في ظهور بعض مؤسسات المجتمع المدني على شكل أحزاب ونقابات تعمل وتتاضل من أجل الحصول على الحقوق المسلوبة للشعوب والعمل على التطور بالاستقلال، واتخذت النضال السياسي سبيلاً لذلك، في حين انتهجت البعض من هذه الحركات والمؤسسات الكفاح المسلح لاسترجاع الحرية والاستقلال، ومن المعروف أيضاً أن الحكم الاستعماري لبعض الدول العربية "لم يكن في حقيقته قوة ضبط اجتماعي تهدف إلى تنظيم الأفراد والمجتمعات، وإنما كان أداة قهر وإكراه للشعوب المستعمرة."(سامي حسن، 2006-02-28)

ولقد أفضى الاستعمار في هذه المرحلة إلى تعطيل كافة أشكال المشاركة الشعبية في الحكم، وإعطاء التمثيل الوظيفي في الإدارة وممارسة الاقتصاد السياسي والعمل على التقسيم الاجتماعي للشعوب، ومن جهة أخرى عملت الأنظمة الاستعمارية على تكوين جماعات مدنية تتشكل من المستوطنين والمستعمرين أنفسهم مثل التنظيمات الفلاحية والجمعيات النسائية والنوادي الاجتماعية وغيرها.



## 2 - مرحلة ما بعد الاستقلال (ما بعد الحرب العالمية الثانية):

يعتبر الاستقلال الوطني للدول العربية تنويجا للنضال الشعبي الذي ظهر منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد شهدت هذه المرحلة ظهور تنظيمات مدنية مختلفة تتراوح ما بين الاتحادات العمالية والجمعيات القروية والتنظيمات الشبابية والنقابات المهنية والمؤسسات الكنسية، حيث اندمجت كلها في إطار الحركة الوطنية أو الحزب الوطني الواحد، وكانت هذه المرحلة فرصة لظهور المجتمع المدني وتطوره. ولكن سرعان ما تحقق الاستقلال السياسي وتعثر تطور هذه المؤسسات والتنظيمات، وذلك لتحول الأنظمة العربية في أيدي نخبة محدودة قامت بتهميش التشكيلات الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني. (سامي حسن، 2006-02-28)

مما نتج عنه ظهور العديد من التنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني أكثر استقلالية وحرية في مواجهة الدولة، وما ميز هذه التنظيمات أن قادتها أصبحوا أكثر ثباتا في مواجهة النخب الحكومية، ولم يعد بالإمكان تهميشهم بسهولة، كما تعاظم دورها في تغيير اتجاهات الشعوب والتأثير على الحكومات والمساهمة في تحقيق قيم الديمقراطية وممارسة الدور المنوط بها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بالإضافة إلى بروز تكامل وظيفي بين مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تقوم بالدفاع عن الحقوق ذات المصالح القومية العامة مثل اتحاد المحامين العرب، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان وغيرها من التنظيمات المهنية والنقابية في الوطن العربي.

## 3 - ما هي الاعتبارات التي أدت إلى ظهور المجتمع المدني في الوطن العربي؟

يعتبر ظهور المجتمع المدني في الوطن العربي حادثة جديدة إذ بدأ يحتل جانبا من العقل النقابي العربي، وأخذ طابع الجدل الفكري والسياسي من جانب المدافعين عنه والمبشرين به أو المشككين فيه، وارتبط ظهوره بشكل كبير في الدول ذات التحول الديمقراطي بمختلف اتجاهات الرأسمالية والاشتراكية وأهم الاعتبارات التي ساعدت على ظهور المجتمع المدني في الوقت الحالي هي:

3-1. تراجع دور الدولة: عرفت الدولة العربية تراجعاً في دورها التنموي في نهاية التسعينات فقد كانت الدولة تقوم بدور محوري ومركزي وفقاً لمفهوم الدولة وتحقيق التنمية خلال الخمسينات والستينات، بيد أن التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى الداخلي والخارجي أظهرت تراجع الدولة العربية عن العديد من الوظائف التي كانت تقوم بها من قبل مما دفع إلى ظهور مؤسسات وتنظيمات جديدة تقوم بأدوار ووظائف معينة لملء الفراغ الذي تركته الدولة.

ويرى الدكتور "عبد الرحمان محسن" أن هذا الظهور للمجتمع المدني ارتبط بالمطالبة بإضعاف الدولة تحت شعار: "دولة أقل من مجتمع أقوى" (سامي حسن، 2006-02-28)

3-2. المؤثرات الدولية: ثمة مجموعة من التطورات على الصعيد العالمي أسهمت في بروز قوى المجتمع المدني، فالتغيرات السياسية والاقتصادية التي عصفت بمعظم دول العالم وأدت إلى تبني صيغ ليبرالية جديدة دفعت ببعض الدارسين إلى وصف هذه العملية بأنها "عولمة الديمقراطية". ومن بين هذه التغيرات الدولية سقوط الأنظمة الشيوعية، والضعف الذي تمارسه الدول الليبرالية الديمقراطية على الدول العربية بهدف تدعيم وتقوية مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني.

بالإضافة إلى ذلك ساعدت المؤتمرات الدولية الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة مثل مؤتمر الأرض عام 1990 في ريو، ومؤتمر حقوق الإنسان في فيينا سنة 1993، ومؤتمر السكان في القاهرة 1994، ومؤتمر المرأة في بكين 1995، أسهمت هذه المؤتمرات في إفصاح المجال أمام منظمات المجتمع المدني، مما أسهم في بروز تنظيمات جديدة وبات الآن الحديث عن المجتمع المدني العالمي والمجتمع المدني العربي. (Diamond, 1993p56.)

3-3. دوافع تحليلية وأكاديمية: يرى مجموعة من الباحثين والمفكرين العرب المناهضين للدول الامبريالية والعولمة أن مفهوم المجتمع المدني سوف يسمح بدراسة قضايا علمية وموضوعات جديدة بعد أن كان الاهتمام منصبا على الدولة فقط، وبالتالي سوف يسمح بظهور المجتمع المدني كإطار معرفي لدراسة تحليلية حول علاقته بالدولة وما يحققه من نهضة على كافة المستويات، وبالتالي تصبح الحالة



## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

الجديدة هي " دولة قوية ومجتمع قوي " « more state more society » فالدولة والمجتمع المدني يصبحان مكملين بعضهما البعض ويعترف كل منهما بشرعية الآخر. (عبد الله حنا، 2002، ص 17)

### 4- أزمة تفعيل مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني في الوطن العربي:

ثمة مجموعة من الإشكاليات تعترض طريق تفعيل كل من المجتمع المدني في الوطن العربي يحددها لنا الدكتور "عبد الرحمان حسن" فيما يلي:

3-1- شخصانته نظام الحكم: أي أن الحاكم سواء كان رئيس دولة أو زعيم للثورة الشعبية هو محور النظام السياسي الذي يمتلك اليد الطولى في هذا النظام وفقا للإطار الدستوري والقانوني، إذ أوضحت قضية التداول على السلطة أو الخلافة السياسية من الطابوهات التي لا يستطيع أحد أن يتفاوض فيها.

3-2- عسكرة السياسة: تخضع بعض الأنظمة العربية لسيطرة المؤسسة العسكرية وممارسة الضغوط في توجيه السياسات والتأثير على القرارات، فكثيرا ما يستخدم النظام سيطرته على مصادر الإكراه المادي لديه، لاستيعاب واحتواء أي تهديد يواجهه من القوى الاجتماعية المطالبة بالتغيير. ومن أمثلة ذلك: تدخل الجيش في الجزائر لإلغاء انتخابات 1991 والتي فازت في جولتها الأولى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فمن بين الأخطار التي تهدد دور مؤسسات المجتمع المدني ومستقبله، تدخل الجيش العسكري في أمور السياسة ويعد معوقا للتطور الديمقراطي في الوطن العربي.

3-3- القيود البيروقراطية: على الرغم من التوسع الذي شهدته حركة المجتمع المدني في معظم دول الوطن العربي إلا أنها لا تزال مكبلة بعدد من القيود القانونية، وعلى سبيل المثال فإن المنظمة العربية لحقوق الإنسان ومقرها القاهرة لا تحظى باعتراف رسمي من قبل السلطات المصرية، وفي الجزائر تدخلت السلطة لتسيطر على المرصد الوطني لحقوق الإنسان ولتجعل منه مؤسسة حكومية.

3-4- حركات الإسلام السياسي: تدرج التنظيمات ومؤسسات الإسلام السياسي في إطار تعريف المجتمع المدني وتمثل تحديا لتطور المجتمع المدني، وظهور التيارات الإيديولوجية الإسلامية الرافضة لشرعية الدولة وفقا لرؤيتها الخاصة، والداعية إلى تطبيق نظام إسلامي، وهذا ما يجعلها في صدام مباشر مع النظام الحاكم وفي صراع قد يتحول إلى مواجهة عسكرية بين الفريقين " الدولة، الحركات الإسلامية " مما يهدد مستقبل تنظيمات المجتمع المدني والحركات الإسلامية المعتدلة، ومثال ذلك جماعة الإخوان المسلمين في مصر.

3-5- المعوقات الاقتصادية: إن استقلال منظمات المجتمع المدني يقتضي توافر موارد مالية تدعم استمرارها ونشاطها، في حين أن واقع مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني في الوطن العربي يعاني من توفر قاعدة مالية ومادية تسمح لها بالنشاط الحر والفعال، وهو الأمر الذي يجعلها عرضة للاستغلال إما من طرف الدولة أو من طرف أطراف خارجية، وهنا تبرز قضيتان هامتان أولاها دور القطاع الخاص في توفير الدعم المالي المطلوب لمؤسسات المجتمع المدني، ومن ثم ضمان استقلالها عن الدولة، وثانيهما التمويل الأجنبي لبعض منظمات المجتمع المدني ولاسيما التي تدافع عن حقوق الشعوب. (عبد الله حنا، 2002، ص 17)

و يضيف الباحث "نضال العبود" بعض العراقيل لتطور المجتمع المدني والقيام بدوره في الوطن العربي ومن ذلك غياب الديمقراطية، فهو يرى بأن المواضيع التي تضطلع بها في قضايا الإصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي، وأن الحكومات العربية المستبدة تتحدث عن الإصلاح وترفعه شعارا لها، وهي عندما تتحدث عنه تعترف ضمنا بأن هناك فساد نتيجة حكمها الطويل، وقد تقوم ببعض الإصلاحات ذات طابع شكلي للالتفاف حول الضغوط الخارجية ولكنها في واقع الأمر غير متوافقة مع مصالح الشعوب العربية. (نضال العبود، 2006)

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المجتمع المدني في الوطن العربي وغيره من الدول لا بد وأن يحظى بالندعيم والاستقلال المادي واحترام حقوق المواطن المشروعة. ويجب على منظمات المجتمع المدني نشر الوعي لدى المواطن العربي وتعريفه بحقوقه الأساسية ونشر الثقافة الديمقراطية، كما أن من واجب الدول والحكومات العربية التقليل من الضغوط والعراقيل التي تحد من تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني للقيام بالتغيير والإصلاح في مجتمعاتها.

## 5 - تطور مؤسسات المجتمع المدني في ظل العولمة:

لاشك في أن العولمة الرأسمالية هي أهم الظواهر العالمية المعاصرة وأهمها تأثيراً في حياة الشعوب ومستقبلها. ومن أبرز مظاهر العولمة إعادة هيكلة الرأسمالية المعاصرة بإدماج اقتصاديات مختلف بلدان العالم في الاقتصاد الرأسمالي بالشروط التي وضعتها رأسمالية المراكز المتقدمة على أساس إعلاء شأن السوق وآلياته وفرض حرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات والسلع والخدمات دون قيود أو عقبات تطبيقاً لأفكار الليبرالية الجديدة التي تشكل العنصر الأيديولوجي المسيطر والمركزي في عملية إعادة الهيكلة هذه التي تجرى على امتداد العالم، وقد عانت دول الجنوب ومن ضمنها الأقطار العربية من مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة نتيجة تطبيق السياسات التي أوصلت بها المؤسسات الرأسمالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهي السياسات المعروفة بالتكيف الهيكلي. (حامد خليل، 2000، ص 12) ولتخفيف حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي حرصت قوى العولمة على توظيف مؤسسات المجتمع المدني ليكون بديلاً للدولة الوطنية التي تتسحب من أدوارها التقليدية ومسئولياتها في دعم الفئات الفقيرة وتوزيع الدخل لصالح الطبقات العاملة والكادحة والفئات الضعيفة، وتهدف قوى العولمة من دعمها للمجتمع المدني أن يقوم بدور البديل للدولة في مجال دعم الفئات الفقيرة وتستخدم كملطف لحدة المشاكل الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي مثل الفقر والبطالة والتهميش فيكون إطاراً يعبئ شرائح وقوى اجتماعية تتحمل عبء مواجهة هذه المشاكل وسيكون ذلك بالقطع على حساب دوره في دعم التطور الديمقراطي للبلاد (الحبيب الجحاني، 1999، ص 32).

تؤكد التقارير السنوية للبنك الدولي هذه النظرة حيث يشير في تقرير 1995 إلى المجتمع المدني كظاهرة اقتصادية باعتباره القوة المحركة بالنسبة لنشاطات ونمو القطاع الخاص، من هنا تأتي أهميته لأهداف التكيف الهيكلي فيما يتعلق بتقلص دور الدولة، وخصخصة الخيرات العامة والسلع الاجتماعية، ونمو القطاع الخاص الذي تعرض للتهقير في مراحل سابقة، ويؤكد البنك الدولي أنه من المأمول مع الانفتاح السياسي أن تحدث نقلة من مرحلة التسامح مع القطاع الخاص إلى مرحلة التمسك له، بوصفه محرك النمو والمحدد الرئيسي لمستقبل البلاد، ويشير البنك في تقرير 1998 أن القطاع المستقل عن الدولة أو غير الحكومي والذي يضم أنواعاً مختلفة من المنظمات غير الحكومية عليه دور حاسم في التصدي للمظاهر التي تحول دون تطور القطاع الخاص. (أحمد ثابت، 1999، ص 20)

وينظر البنك الدولي إلى المجتمع المدني لما يستطيع أن يقوم به من مساعدة في تعبئة الموارد بالطرق التي تعجز الدولة عن القيام بها وباعتباره "دولة الظل" التي تقوم بوظائف تقليدية للدولة مثل إنشاء وإدارة المدارس ومراكز الرعاية الصحية ومشروعات الأشغال العامة كشق الطرق والترع (مصطفى كامل السيد، 1997، ص 03) بل إن تعريف البنك للمنظمات الأهلية يؤكد إصراره على دورها كملطف لحدة المشاكل وليس باعتبارها الوسيط بين المجتمع والدولة أو باعتبارها إطاراً مناسباً للمساهمة في التحول الديمقراطي للمجتمع أو لإمكانية قيامها بدور تغييري تنموي شامل، يتضح ذلك من تعريف البنك الدولي لها بأنها مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمامات مستقلة كلياً أو جزئياً عن الحكومات، وتتسم بالعمل الإنساني والتعاون وليس لديها أهداف تجارية ويساعد على تحقيق أهداف المؤسسات الرأسمالية الدولية في توظيف مؤسسات المجتمع المدني لخدمة سياساتها بناء منظمات غير حكومية عابرة للقوميات ترتبط بشبكات عالمية تساهم في تمويل أنشطة المنظمات الأهلية وغير الحكومية الوطنية وفق أجندة الرأسمالية العالمية بدلاً من أن تكون أولوياتها طبقاً لاحتياجات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. (مصطفى كامل السيد، 1997، ص 04)

وقد أدت العولمة إلى إدخال تغييرات على خريطة المجتمع المدني بالعديد من الأقطار العربية، حيث نلاحظ أن أساس هذه الخريطة في المجتمعات العربية حتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين كان منظمات شعبية تعبر عن مصالح فئات اجتماعية معينة كالنقابات العمالية والمهنية والاتحادات الطلابية والمنظمات النسائية والشبابية، أو منظمات غير حكومية دفاعية، أو جمعيات أهلية خيرية وثقافية واجتماعية تقدم لأعضائها خدمات متنوعة كما تقدم خدماتها للفئات الضعيفة في المجتمع، أو أندية رياضية وثقافية واجتماعية تشبع احتياجات أعضائها لأنشطة متطورة في هذه المجالات، وكذلك الجمعيات التعاونية. لكن العولمة جاءت معها بقضايا جديدة ومشاكل جديدة مثل حماية البيئة من التلوث، والفقر، والهجرة واللاجئين وضحايا العنف والسكان الأصليين والمخدرات والإرهاب وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفولة وحقوق الأقليات الدينية والعرقية، ولأن منطق العولمة يستبعد قيام الدولة بدور أساسي في

## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

مواجهة هذه المشكلات فإنها شجعت على قيام منظمات غير حكومية للتعامل معها، كما أن نشاط المجتمع المدني سارعوا في كثير من الأقطار لتكوين منظمات غير حكومية لمواجهة هذه المشكلات والتخفيف من حدتها. وسواء كان المشجع على قيام هذه المنظمات الجديدة هو العامل الخارجي أو الأوضاع الداخلية إلا أن النتيجة واحدة هي قيام مئات الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الجديدة التي تنشط حول أهداف مفتتة وقضايا جزئية دون ارتباط بالأسباب المشتركة لهذه المشاكل الجزئية، ودون وضوح حول إمكانية التنسيق والتعاون بينها لمواجهة هذه الأسباب التي تعود بالأساس إلى العولمة الرأسمالية وسياساتها. (أحمد ثابت، 1999، ص25)

وهذا التغيير في خريطة المجتمع المدني يهدد مؤسسات المجتمع المدني بالتحول عن دورها الأساسي كجزء من المجتمع الديمقراطي إلى ملطف ومخفف لحدة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الناجمة عن سياسات العولمة وتأثيراتها على مجتمعاتنا وهي تركز في نفس الوقت الحكم الاستبدادي. يطرح هذا التطور في بنية المجتمع المدني في دول الجنوب والأقطار العربية قضية الحركات الاجتماعية كمكون أساسي من مكونات المجتمع المدني، وكعنصر هام من عناصر التطور الديمقراطي وتحولات المستقبل الاجتماعية. ووجه الأهمية هنا في طرح قضية الحركات الاجتماعية أننا مع هذا التغيير في بنية المجتمع المدني أمام حركات اجتماعية جديدة تختلف عن الحركات الاجتماعية التقليدية سواء من حيث الأهداف أو الأدوار، فالحركات التقليدية كالحركة العمالية والحركة الفلاحية والحركة الطلابية والحركة النسائية كانت جزءاً من الصراع الطبقي في المجتمع هدفها حماية مصالح فئات اجتماعية واسعة أو طبقات اجتماعية في مواجهة الاستغلال والفقر الذي تمارسه فئات أخرى.

ورغم أنها لم تكن تمارس نشاطاً حزبياً مباشراً، إلا أنها أدت في بعض الأحيان إلى تأسيس أحزاب سياسية لهذه الفئات الاجتماعية، وقد نجحت هذه الحركات الاجتماعية القديمة أن توحد نضالها حول أهداف عامة تجمع كل المنتمين إلى تلك الفئة الاجتماعية كالطفولة مثلاً أو العمال، وقد لعبت دوراً هاماً في تعديل موازين القوى الطبقيّة في المجتمع في كثير من الأقطار في فترات مختلفة، ولكننا نلاحظ أن نفوذ هذه الحركات وتأثيرها يضعف باستمرار نتيجة لنجاح السلطة في استعابها واحتواء حركتها، أو لتغير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغياب طرح فكرى مناسب لهذه التطورات، أو لانصراف أعضائها عن نشاطها، وفي نفس الوقت تنشأ حركات اجتماعية جديدة حول قضايا وأهداف جزئية في مجالات حقوق الإنسان والبيئة والعاطلين والأمومة والطفولة والأقليات. الخ.

(الحبيب الجناحي، 1999، ص42)

حيث نلاحظ قيام تنظيمات متعددة لا صلة بينها داخل المجال الواحد للتعامل مع جانب واحد فقط من القضية، كما هو الحال مثلاً في مجال حقوق الإنسان حيث توجد تنظيمات منفصلة للمساعدة القانونية وتنظيمات أخرى لنشر ثقافة حقوق الإنسان، وتنظيمات ثالثة لرصد الانتهاكات.. الخ. وهكذا فإننا نجد أنفسنا أمام انفجار في الحركات الاجتماعية والتنظيمات الجديدة التي تنشأ حول أهداف محدودة للغاية دون أن يربط بينها رابط مشترك لتنسيق الجهود، أو إدراك واضح للارتباط الضروري بينها مما يهدد المجتمع المدني بالانحراف عن دوره الحقيقي في دعم التطور الديمقراطي نتيجة لغياب الرؤية المشتركة والتنسيق المشترك بين هذه المنظمات والحركات الاجتماعية واكتفائها بالنشاط حول الهدف الخاص بكل منها.

كما لا يمكن أن نتجاهل أن أحد أسباب التسارع في تأسيس هذه الحركات هو تزايد وعى الناس بأن الدولة ومؤسساتها، وكذلك الأحزاب السياسية عاجزة عن مواجهة الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن ظاهرة العولمة وما ترتب عليها من مشاكل اجتماعية، واستجابة من الناس لهذه الأوضاع فإنهم ينشئون حركاتهم الاجتماعية الخاصة، أو ينضمون إلى حركات اجتماعية قائمة، أو منظمات دفاعية تقوم على أسس دينية أو عرقية أو قومية أو جنسية أو بيئية أو سلامية أو محلية أو على أساس أي قضية منفردة، وتقوم معظم هذه الحركات بالتعبئة والتنظيم باستقلال عن الدولة ومؤسساتها والأحزاب السياسية لأنها لا تراها قادرة على مواجهة هذه القضايا أو المشاكل بفاعلية. (الحبيب الجناحي، 1999، ص43)

من هذا العرض للمجتمع المدني ومقوماته الأساسية ومكوناته ومالحق به من تطورات نتيجة للأوضاع العالمية المستجدة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية يمكن القول أننا أمام نوعين من المجتمع المدني إن صح التعبير في الأقطار العربية:

-مجتمع مدني شعبي.

-مجتمع مدني نخبوى.

تكتفي القوى الرأسمالية والفئات الحاكمة بوجود مؤسسات للمجتمع المدني في إطار نخبوى تقوم بدورها في تلطيف حدة المشاكل الناجمة عن سياسات التكيف الهيكلي والتحول إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وفق الشروط التي تضعها المراكز الرأسمالية المتقدمة، وينحصر دور هذه المنظمات من وجهة نظر الفئات الحاكمة والقوى الرأسمالية في تقديم الرعاية للفقراء والمحتاجين، وإشباع حاجات خدمية لفئات اجتماعية معينة، بما لا يؤدي إلى تغيير الأوضاع بل يعيد إنتاج الأوضاع القائمة بما فيها من فقر وبطالة وتهميش وافتقار العدالة وفي هذه الحالة فإن مؤسسات المجتمع المدني النخبوية لن تزعج الفئات الحاكمة ولن تلعب دوراً في تغيير الأوضاع القائمة من خلال المساهمة الفعالة بدور ديمقراطي في المجتمع. وعلى العكس، من هذا فإن القوى الديمقراطية والتقدمية يجب أن تدفع في اتجاه اكتساب مؤسسات المجتمع المدني طابعاً شعبياً يساعدها على القيام بدور تعبوي تغييرى تحتاجة مجتمعاتنا تتمكن مؤسسات المجتمع المدني من خلاله من المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع. والمشاركة بشكل جماعي (كمؤسسات) في صياغة السياسات العامة والضغط من أجل تعديلها بما يحقق مصالح الأغلبية ويكفل مشاركتها السياسية تدعيماً للديمقراطية (شهادة الباز، 2000، ص20) يتطلب دعم الطابع الشعبي للمجتمع المدني الاهتمام أكثر بالمنظمات الشعبية ذات الجذور العميقة في المجتمع التي تهملها حالياً المنظمات غير الحكومية المنشأة حديثاً وتشمل المنظمات الشعبية تحديداً النقابات المهنية والعمالية، والمنظمات الفلاحية، والتعاونيات، واتحادات الطلاب، ومنظمات الحرفيين والمنظمات المهنية وتنظيمات الخدمة الاجتماعية، ويوفر هذا التنسيق استفادة المنظمات غير الحكومية وسائر مكونات المجتمع المدني من التراث الطويل والخبرات الواسعة للحركة النقابية في مجالات التعبئة وحشد القوى، ولديها الوسائل والكوادر المدربة على ذلك، ولها خبرات هامة في المجال المطلبى، وتتوفر لدى المنظمات الأخرى التعاونية والاجتماعية والطلابية والفلاحية خبرات متنوعة وإمكانات بشرية تطوعية يمكن أن تستفيد منها المنظمات الأخرى حديثة النشأة لاكتساب القدرة على التأثير والاستناد إلى قاعدة اجتماعية واسعة وامتلاك خبرات جديدة في مختلف المجالات، وسوف يساعدها ذلك على تجاوز وضعها الحالي كمنظمات منعزلة عن بعضها تعمل في إطار أهداف جزئية بحيث تتجه إلى إقامة تحالفات مع المنظمات الأخرى العاملة في نفس المجال مثل حقوق الإنسان والمرأة والبيئة والتنمية.. الخ، وتجاوز وضعها النخبوى إلى آفاق جماهيرية وشعبية أوسع تساعدها على تفعيل نشاطها واكتساب المقومات الضرورية لتحويلها إلى حركات اجتماعية لها عمق شعبي كاف .

بهذا التوجه يمكن أن يقوم المجتمع المدني بدوره المأمول في بناء الديمقراطية. التي يلتقي معها في إطار نسق مشترك من القيم. (شهادة الباز، 2000، ص21).

### 6- صعوبات تمويل مؤسسات المجتمع المدني:

يعتبر تمويل مؤسسات المجتمع المدني من القضايا الهامة التي تساهم في نجاح عملها وتفعيل دورها وتحقيق أهدافها، فعدم قدرة هذه المؤسسات الحصول على الدعم المالي سيؤثر بالضرورة على أداء وظيفتها وتطورها، فأى دور وظيفي تقوم به لأي مشروع اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أو سياسي لابد من اعتماد مالي معتبر لتحقيقه وانجازه، وتتنوع مصادر تمويل مؤسسات المجتمع المدني فقد تكون مصادر التمويل ذاتية (تبرعات الأعضاء والأصدقاء، هبات، مشاريع استثمارية....).

وقد تكون مصادر التمويل خارجية (وزارة، هيئة رسمية، حكومات...) وهنا تتباين المواقف حول المؤيدين للتمويل الخارجي والمعارضين له، ولكل فريق حججه وبراهينه التي تقبل أو ترفض التمويل الخارجي.

ومن بين المواقف التي يستند إليها هذا الاتجاه المؤيد للتمويل الخارجي، حيث ينطلق من دوافع ذاتية ومصلحة شخصية وكفرصة لانجاز مشروع استثماري شخصي، فلا يهتم إن كان له فائدة للمجتمع أم لا، ولا الجهة الممولة بل ما يهتمهم هو الحصول على اعتمادات مالية تحقق أهدافهم وأعمالهم، وفي هذا يصف الباحث "سامي حسن" هذا النمط من المؤسسات بـ: "مقفى السلطة الذين يدفعهم سعيهم للمال



## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

والامتيازات والترويج لها والدفاع عنها مهما بلغت درجة استبداديتها ولا عدالتها إتجاه مجتمعا " (سامي حسن، 28-02-2006)

وهناك من يبرر قبول التمويل على أساس أن الغاية تبرر الوسيلة من أجل تحقيق هدف نبيل، ولذلك يمكن تقديم بعض التنازلات للجهة الممولة وتقديم خدمات لها مقابل انجاز أعمال ومشاريع تخدم أهدافها وتطورها ويشير الباحث "سامي حسن" إلى وصف هذا النوع من المؤسسات بأنه يناضل في بلد ما من أجل الديمقراطية ويقبل الدعم المالي من نظام استبدادي يقمع شعبه في بلد آخر، وتقبل مؤسسة أهلية تنشط في مجال حقوق الإنسان التمويل من الإدارة الأمريكية الملطخة يديها بدماء الشعوب ".

"(سامي حسن، 28-02-2006)"

وهناك فئة من المؤيدين لشروط تمويل الخارجي كأن لا تفرض الجهة الممولة أي شروط أو املاءات وهي بذلك تدعي الاستقلالية والحرية في انجاز أعمالها وأهدافها.

إن التمويل الخارجي لمؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني يجعلها عرضة للاستغلال من طرف الجهة الممولة وتسيير أهداف ومخططات ومشاريع الغير، وبالتالي يكون بناؤها الوظيفي وعملها الاستراتيجي خدمة لمصالح الجهات الممولة لا لخدمة الشعوب ومصالحها، وكان من نتائج هذا التمويل الخارجي سببا في ظهور الصراع فيما بينهما وانتشار الفساد في المؤسسات نفسها والمجتمع.

إن عدم محاربة هذه الظاهرة وعدم تحويل رفض التمويل الخارجي إلى قيمة اجتماعية أدى إلى تشجيع انتشار هذه الظاهرة في المجتمعات بشكل كبير، وقد ساعدت في استغلال العديد من المؤسسات خاصة التي تقوم بأعمال تتعارض مع القيم الاجتماعية واحتياجات المجتمع، مما أدى إلى صعودها وتطورها على حساب المؤسسات ذات البرامج التي تخدم مصالح واحتياجات المجتمع، وبالتالي أصبح دور المؤسسات الصاعدة في منع حصول التغيير في أوضاع الشعوب نحو الأفضل.

في حين يعتبر التمويل الذاتي لمؤسسات المجتمع المدني من خلال التبرعات يتيح لها العمل على تحقيق أهدافها، والتفاعل الإيجابي مع حاجيات المجتمع والتفاعل مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كشريك وسيط وفعال في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات، وفي هذا يقول الفيلسوف الأمريكي البراغماتي "جون ديوي" أن أسس انطلاقة التطور الاجتماعي تعتمد على الحرية لبناء المساواة والتسامح إتجاه الأفكار المختلفة، والتعددية الثقافية وحرية التعبير والرغبة في التعاون في إطار من القيم والمثل المشتركة.

### رابعا: المجتمع المدني والدولة "علاقة بناء وتكامل"

#### 1 - المجتمع المدني والدولة:

عرف "ماكس فيبر" الدولة بأنها " مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي، تطالب قيادته في تطبيقها الناجح للأنظمة، باحتكار الإكراه البدني المشروع "(وجيه قانصو، 2006) وهذا لا يعني أن الدولة تمارس الاحتكار بشكل تسلطي منفصل عن حركة المجتمع أو انتزاع مكوناته الفاعلة في المجتمع، فالدولة هي منظور أعلى مستويات التنظيم الحديث وهي المجتمع نفسه ومرجعياته ووجوده، ولا شك فيه أن وجود مؤسسات المجتمع المدني كحيز يمتاز بالاستقلالية عن الدولة، والذي تتشكل فيه جميع الأجهزة والأنظمة الاجتماعية، يعطي لها دور في إعطاء توازن داخل المجتمع وبنائته الأساسية.

و العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هي علاقة تكاملية، ليست نفي وانفصال، وهي كما يرى " مونتيكيو ": "وليدة قوة الدولة التي توازن بها قوتها وتحدد بها صلاحيتها فالمجتمع المدني ليس أي دولة، وإنما هو شرط وجود الدولة، مثلما أن الدولة هي شرط وجوده أيضا ". (وجيه قانصو، 2006) إذ لا يمكن أن ينهض المجتمع المدني ويؤدي دوره في التنمية والتقدم دون دولة قوية تقوم على مؤسسات دستورية، وتعمل على فرض القانون.

و يرى "كود" أستاذ القانون في جامعة شيكاغو الأمريكية في كتابه "قواعد عامة لمجتمع حر" أنه يمكن التوفيق بين الحرية الفردية والمصلحة العامة بمراعاة بعض الفروق.

غير أن هذه العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية تنسم بالتوافق تارة وبالتصادم تارة أخرى، وتتحد وتتشابه الآراء ووجهات النظر بينهما في العديد من قضايا المجتمع، ولذلك



## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

يجب أن ندرك أن العلاقة المفترضة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في أي مكان في العالم ليست علاقة صراع، بل علاقة بناء وتكامل بينهما لأن دور كلا الطرفين مكمل للآخر. (وجيه قانصو، 2006)

كما أن الأسس التنموية التي بني عليها كلا الطرفين أفكاره وأهدافه تصب في خدمة وتنمية المجتمع، بالإضافة إلى تنمية مهارات الأفراد وإعدادهم للقيام بأدوار ووظائف إجتماعية تساعد على تحقيق التقدم والتطور، بل إن الكثير من الحكومات والأنظمة تقدم الدعم لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني، وإشراكها في برامجها ومخططاتها التنموية التي تصب في خدمة ومصلحة المواطنين، وتخصص لها ميزانية مالية معتبرة، وأذكر على سبيل المثال البرنامج التنموي الذي يهدف للقضاء على الأمية في الجزائر 2008، حيث قامت بتنفيذه باشتراك منظمات ومؤسسات المجتمع المدني للقيام والإشراف على تنفيذ هذا المشروع جمعيات ومنظمات (جمعيات الإرشاد، الكشافة الإسلامية، جمعية إقرأ...).

### 2 - دور المجتمع المدني في بناء الدولة:

سنحاول في هذا العنصر إبراز بعض الأدوار التي يضطلع بها المجتمع المدني في بناء الدولة، حددتها الباحثة "فهيمة خليل" في مجموعة من الأدوار أذكرها فيما يلي:

2-1. يمنع المجتمع المدني الدولة من التمدد خارجة دائرة الدستور لأنه يعتمد على الاستقلالية التي تحول دون وقوع هيئاته تحت سيطرة السلطة، يتكون بذلك وسيط بين المجتمع والدولة وله قوانين ولوائح منظمة لأعماله التي تضعف الدولة، وإنما تمنعها من التمدد خارج دائرة الدستور والصلاحيات القانونية، وبذلك يقضي على الظواهر الاستبدادية للدولة ويمنح الفرد دورا حقيقيا في المجتمع.

2-2. يدعم ثقافة السلم والتسامح في الدولة لأن ركيزة الصراع السلمي من أسس المجتمع المدني، فأى صراع بين تلك الهيئات يجب أن يدار بالأساليب السلمية، ويتجنب أساليب العنف والإرهاب.

2-3. تدعيم مبدأ المواطنة لأن من شروط العضوية في مؤسسات وهيئات المجتمع المدني المواطنة، حيث لا بد أن تصب إيجابيات العمل والنشاطات في الصالح العام ووجود الشعور بالانتماء إلى الوطن ويعزز من تطور المجتمعات ورفي الدولة، فمفهوم المواطنة ينص على أن يعيش الإنسان مجتمعه تعايشا إيجابيا في أي موقع أو مكان فيه (فهيمة خليل، 2006، ص18)

و عليه فالمواطنة في حقيقتها تعني معرفة الفرد حقوقه الاجتماعية كاملة بعد أن يعرفها ويمارسها وعدم التنازل عنها.

2-4. ينمي قدرة الفرد على المشاركة في المستويين المحلي والوطني، من خلال ممارسة مهام، وأنشطة متعددة في شبكة العلاقات والتفاعلات، يتعلم منها الحوار والتفكير واكتساب مهارات سلوكية ومهنية تجعلهم أكثر انسجاما مع مجتمعهم واعتمادا على أنفسهم إلى جانب اكتساب معارف جديدة، كما يعمل المجتمع المدني على إيجاد رأي عام قادر على تحمل العديد من المسؤوليات الاجتماعية إلى جانب المؤسسات الحكومية. (فهيمة خليل، 2006، ص19)

2-5. يعتبر وجوده مقياس لنجاح الدولة: يعد وجود المجتمع المدني من عناصر نجاح الديمقراطية في الدولة، من خلال تفاعل وتضامن مؤسساته التي تتجمع معا لتكريس مصداقية الدولة، وكذلك تنصدي لكل الممارسات التسلطية في المجتمع والكشف عنها، كما أن توعية أفراد المجتمع بحقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، تعزز من الحفاظ على كرامة وحرية الأفراد وتعتبر في مضمونها عن جوهر العمل الإنمائي الهادف وتحقيق رفاهية الإنسان وحماية حقوقه.

وعليه يقاس نجاح عمل أي حكومة أو دولة إتجاه شعبها بما تحققة من إنجازات وما تقدمه من خدمات وما تنتجه من حريات وخيارات يمارس الأفراد في إطارها كل أنشطتهم وعلاقاتهم وأيضا يستفيد صاحب القرار السياسي سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية حيث يضع ردة فعل هذه الجمعيات ضمن حساباته السياسية، بل أصبح يؤخذ توجهات هذه الجماعات واستطلاع رأيها خطوة أساسية لمعرفة مدى نجاح أي قرار سياسي أو اقتصادي. (فهيمة خليل، 2006، ص20)

2-6. تدل مشاركتها في العمل السياسي على شرعية النظام ومؤشر صحي للعلاقة بين الدولة والمجتمع و تعتبر المشاركة السياسية جوهر العملية الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات، ووفقا لذلك يرى بعض الباحثين أن الدولة الحديثة تتميز عن الدولة التقليدية بالمدى الواسع الذي يشارك بمقتضاه الأفراد

## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

والجماعات في العمل السياسي، وكلما تزايد حجم المشاركة في العمل السياسي كلما دل على شرعية النظام ويعتبر مؤشرا إيجابيا عن صحة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهي فرصة تعمل على إتساع حجم مشاركة أفراد المجتمع في مجالات التنمية الشاملة، بل وحجم تمثيلهم سياسيا واجتماعيا.

(فهيمة خليل، 2006، ص20)

2-7. الدفاع عن كيان المجتمع بعد الدولة: بمجرد غياب سيطرة الدولة لازمة ما، يحتل المجتمع المدني موقعه ويصبح خط الدفاع الأول المسؤول عن تماسك المجتمع، ويكفي لفهم ذلك الاستعانة ببعض النماذج، ففي الجزائر مثلاً شكلت مؤسسات المجتمع المدني خط دفاع أما المستعمر الفرنسي طيلة 132 سنة للحفاظ على تماسك الأسرة الجزائرية، فوجد جمعية العلماء المسلمين منذ تأسيسها سنة 1936 بمجموعة من المصلحين وعلى رأسهم العلامة ابن باديس قامت بنشر التعليم والوعي وتحفيظ القرآن والقيام بأعمال خيرية.

وفي لبنان (1980) قامت مؤسسات المجتمع المدني في ملئ الفراغ المترتب عن غياب الدولة، حيث وجهت ما يقرب من 30 % من تلك المنظمات جهودها إلى أعمال الإغاثة وتسكين المتشردين، وتشكيل اللجان الشعبية لسد الحاجات اليومية للسكان كتأمين توفير خدمات الغذاء والصحة والنظافة والماء، كما اتخذت المساجد مقرات لتقديم المساعدات للمحتاجين..... (فهيمة خليل، 2006، ص21)

2-8. إحياء مبادئ ثقافة السلام: إن بناء الفكر المدني ما هو إلا إحياء لثقافة السلام واللاعنف من خلال التزام المجتمعات والأفراد بالقيم والتقاليد والعادات والتصرفات التي تستند إلى احترام الحياة والشخص البشري وحقوقه ونبذ العنف وتحقيق المساواة بين كافة أبناء البشر، واحترام حقوق الإنسان والعدل والتضامن والتصدي للتمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين، وقبول الاختلاف وتحقيق التفاهم بين الأمم والدول والمجموعات العرقية والدينية والثقافية.

و ثقافة السلم هي السبيل الوحيد لمعالجة التهميش واللامبالاة والكرهية، والعدالة في المجتمع تمكننا من معرفتنا بالآخرين واحترامهم ووقف الانتهاك واستخدام العنف.(فهيمة خليل، 2006، ص22)

2-9. تساند اقتصاد السوق: تقوم مؤسسات المجتمع المدني بتقديم خدمات معينة من خلال إخفاق الدولة في عدم تلبية جميع الخدمات التي يرغب فيها المواطن الحصول عليها، فالأشخاص والجماعات التي تلعب دورا في ضمان توفير الخدمات والسلع العامة التي من أجلها يبدأ الأفراد استعدادا لتكريس مواردهم الخاصة.

فمنظمات المجتمع المدني تقدم مساندة غير مباشرة لنجاح ونمو اقتصاديات السوق، من خلال ضمان الاستقرار الاجتماعي والثقة العامة في المؤسسات واحترام سيادة القانون، وهذه القيم تعززها القوانين الخاصة بالمنظمات الغير حكومية.

وهذا ما استنتجه "روبرت بوتنام" Robert Putnam من مجموعة من البحوث التي أجراها في شمال وجنوب إيطاليا على مدى 20 سنة إذ يرى أن "أفضل مؤشر للتنبؤ بالنمو الاقتصادي المتوقع في المستقبل هو وجود تقاليد مدنية قوية للتعاون والشبكات الاجتماعية والثقة والالتزام بالصالح الاجتماعي، وهي مجموعة مترابطة من الأوضاع يشار إليها باسم رأس المال الاجتماعي".(فهيمة خليل، 2006، ص22)

### 3 - عناصر تكوين المجتمع المدني:

من الممكن أن نجد تعاريف عديدة للمجتمع المدني إلا أنها لا تخرج عن توافر أربعة عناصر أساسية: يمثل العنصر الأول بفكرة "الطوعية" أو بكلمة أخرى المشاركة الطوعية التي هي بالأساس الفعل الإداري الحر أو الطوعي، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار.

العنصر الثاني هو أن المجتمع المدني منظم: وهو بهذا يختلف عن المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي. حيث يشير هذا الركن إلى فكرة "المؤسسية" التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا، والتي تشمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. العنصر الثالث يتعلق "بالغاية" و"الدور" إلى تقوم به هذه التنظيمات، والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة. من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعي.

## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

حيث أن المجتمع المدني هو مجتمع أخلاقي وسلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مدنية تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني وبينها، وبين الدولة بالوسائل السلمية، وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي. آخر هذه العناصر يكمن في ضرورة النظر إلى **مفهومية المجتمع المدني** باعتباره جزءاً من منظومة مفاهيمه أوسع تشمل على مفاهيم مثل: الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، والشرعية الدستورية... الخ ويعتبر أي مجتمع بمثابة نسق اجتماعي شامل يتكون من وحدات مترابطة فيما بينها ترابطاً وظيفياً، وكل وحدة من هذا النسق تقوم بدورها في إطار النسق (النظام) الاجتماعي الشامل، أي أن أي مجتمع هو مجموعة من الأفراد تتواجد في تنظيمات ومؤسسات مختلفة للقيام بأعمال مختلفة لتحقيق أهداف محددة، وبالتالي فإن المجتمع المدني هو مجموعة من الأفراد المكونين لتنظيمات ومنظمات مدنية تعمل كل منها لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف التي أنشئت من أجلها .

المجتمع المدني يتكون من مجموعة من المكونات هي:..

(1) **البيئة الطبيعية:** وهي كل ما يتعلق بالمنطقة التي يشغلها المجتمع من حيث التكوين والموقع والتضاريس وما يحيط بها من ظروف طبيعية ومناخية .

(2) **البيئة الاجتماعية:** وهي المناخ الاجتماعي الذي يعيش في ظله أفراد المجتمع ويرجع الفضل للبيئة الاجتماعية في نقل التراث الاجتماعي والثقافي، وهي بدورها تتكون من مجموعة من العناصر هي: اللغة، والعادات والتقاليد، والعرف، والتراث الثقافي والحضاري.

(3) **السكان:** وهم مجموعة من الأفراد الذين يشكلون الطاقة البشرية في المجتمع.

(4) **العلاقات الاجتماعية:** وهي العمليات والتفاعلات الناجمة عن تفاعل الأفراد في البيئتين الطبيعية والاجتماعية، وهي من أهم ضرورات الحياة.

**شروط وعناصر إنشاء المنظمة الفعالة**

• **الثبات أو الاستقرار Stability:** وهو قدرة المنظمة على الحفاظ على وظائفها أو زيادتها.

• **التكامل Integration:** وهو قياس قدرة المنظمة على زيادة معدل التفاعل بين مختلف وظائفها وإداراتها والتحكم في الصراعات الداخلية وزيادة الاتصالات فيما بينها.

• **الطوعية Voluntarism:** وتعني قدرة التنظيم على تحقيق رضا الأعضاء وإثارة الرغبة لديهم في الاستمرار والبقاء بالمنظمة.

• **الإنجاز Achievement:** ويعني النتيجة النهائية لنشاط التنظيم وهو محصلة العناصر الثلاث السابقة. وهناك عناصر كثيرة يجب توافرها في أي منظمة وأهم هذه العناصر:

• **الأفراد هم العنصر الجوهري في المنظمة** وهم الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض ويصنعون المنظمة من خلال هذا التفاعل كما أنهم يمثلون الموارد البشرية التي لها تأثيرها الكبير على المنظمة من خلال القدرة على الفعل والتأثير في الآخرين .

• **تمثل الإدارة العقل الذي تسيّر بمقتضاه المنظمة** فهي التي تصدر القرارات وترسم الخطط، وتنظم وتحكم علاقات الأفراد، وتوجه الطاقات والقدرات لبلوغ الأهداف والغايات المنشودة وتتابع سير العمل وتقيم النتائج وكل ذلك من خلال قوة الإدارة وتأثيرها في أعضاء المنظمة.

• **المسؤولية والمحاسبة** بحيث عن طريقهم يمكن فرض لوائح وقواعد المنظمة بهدف التزام الفرد للتقاليد وأنماط السلوك الجماعية ذات الأهمية لأداء المنظمة لوظيفتها على نحو مستقر.

• **الاتصال** أحد العناصر الفعالة في المنظمة، فلا تستطيع المنظمة تحقيق شيء بدون عنصر الاتصال باعتباره العملية التي يتم من خلالها انتقال المعلومات والقرارات والتوجهات بين أعضاء المنظمة.

• **الأدوات والتكنولوجيا** وهي الوسائل التي تستخدمها المنظمة في أداء عملها وذلك حسب مجال وطبيعة نشاطها وتخصصها.

وتعتبر منظمات التنمية الريفية في الريف من الأشكال الهامة لرأس المال الاجتماعي الريفي والذي يمكن من خلالها القيام بأعمال الجهود الذاتية الجماعية وتحقيق التنمية الريفية، ويهدف صغار المنتجين وعمال الريف الذين يعانون من نقص المداخلات، وخدمات الأسواق والخدمات الحكومية إلى العمل بصورة أكثر كفاءة من خلال منظماتهم على تحسين سبل معيشتهم والقيام بأعمال أخرى بالجهود الذاتية

## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

لتحسين مجتمعاتهم المحلية. كما تصل هذه المنظمات غير الحكومية إلى عدد أكبر من السكان وتسليم الخدمات بقدر أكبر من الفعالية، إلا أن هناك مزايا اجتماعية سياسية أيضا، فمن خلال هذه المجموعات يمكن أن ينتخب سكان الريف قاداتهم ويقومون بتعبئة مواردهم الخاصة لتحسين سبل معيشتهم ومجتمعاتهم المحلية وبذلك يتعلمون قيمة التعاون والمشاركة والتعدد، ويؤدي ذلك إلى التوازن الاجتماعي والسياسي ويساهم في تحسين نجاح خطط الدولة التنموية ويطور المؤسسات الأكثر استقراراً وديمقراطية التي من شأنها أن تخدم مصالح سكان الريف.

### 4- أدوار المجتمع المدني:

لقد أضحت مؤسسات المجتمع المدني في الوقت الراهن عدة أدوارا متنوعة بحسب اهتمامها والغرض التي أنشئت من أجله، وبدرجة وعي الأفراد الدور الذي تقوم به والأهداف والبرامج التي تصب في خدمة المصالح الاجتماعية، ولعل أهم الأدوار التي تضطلع بها هذه المؤسسات هي:

**4.1. التنشئة الاجتماعية:** يقصد بالتنشئة الاجتماعية " هي عملية إجتماعية تشمل حياة الإنسان كلها منذ بداية تخلقه، ويتم خلالها تنمية إستعدادات الفرد الفطرية وتدريبه على تلبية حاجاته وتأهيله للحياة الاجتماعية في ظل ثقافة مجتمع ما. (زعيمي مراد، 2006، ص12)

تشكل مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني حلقة وصل بين كافة المؤسسات التنشئة الاجتماعية وبين الدولة في حد ذاتها، والحرية المسموح لها وفق التنظيم الاجتماعي السائد، فإن دور المؤسسات للمجتمع المدني المساهمة في التنشئة الاجتماعية للأفراد بمختلف أبعادها التربوية والتعليمية والسياسية والمهنية والثقافية والدينية.

و كل هذا يهدف في تنشئة الأفراد وتكوينهم من أجل أن يكونوا أفراد صالحين في المجتمع، قادرين على أداء أدوارهم المتوقعة وفق التكوين الذي حصلوا عليه في مراحلهم العمرية.

**4.2. التمثيل:** يقصد بالتمثيل توسط مؤسسات المجتمع المدني بكل أشكالها بين الفرد والدولة، حيث لا يمكن للمواطن مواجهة الدولة ككيان تنظيمي هيكلي، والحصول على كافة متطلباته أو التعبير عن آراءه وأفكاره.

وبالتالي الوساطة التي تمكنه من بلوغ مبتغاه هي مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني المختلفة سواء كانت سياسية أو إجتماعية أو ثقافية، فهي المخولة في الوقت الحالي على الأقل أن تلعب دور التمثيل لكل فئات المجتمع والتعبير عن آمالهم وأفكارهم والدفاع عن حقوقهم "و تعتبر الصفة التمثيلية لمؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني مؤشرا أساسيا لقياس مدى قوة أي منظمة ونجاعتها. (فليب برو، 1998، ص286)

**4.3. الضبط:** يعرفه "إدوارد روس" بأنه السيطرة الاجتماعية المقصورة والهادفة " (سامية محمد جابر، 1984 ص34)، بمعنى أن من بين أهم الأدوار التي تقوم بها مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني هي ممارسة عملية الضبط، وهذا لا يعني التقليل من الحريات أو كبح جماعها بل على العكس، فالضبط هنا ينحصر فيما يقوم به المجتمع من تصرفات تحدث خلل في النسق الاجتماعي، أو اضطرابات تعيق التنظيم العام للمجتمع، مثل أعمال الشغب والتخريب والاحتجاجات غير المشروعة، ودور مؤسسات المجتمع المدني ممارسة الضبط على الأفراد بطريقة مقصودة ذات أبعاد تهدف إلى تحقيق النظام العام وبناء التنظيم الاجتماعي.

إلى جانب هذه الأدوار الأساسية لمؤسسات المجتمع المدني هناك بعض الأدوار الثانوية بها مثل النقيوم، والرقابة، معالجة النزاعات، المشاركة في إتخاذ القرارات وبناء الإتجاهات للأفراد، وكذلك الإهتمام بالتنمية الشاملة، والحفاظ على إستقرار المجتمع، وغيرها من الأدوار التي يتوقع القيام بها، كونها تعبر عن مدى وعي أفرادها وتأكيدا على تحمل المسؤولية اتجاه المجتمع التي تتواجد فيه.

### 5 - وظائف المجتمع المدني:

المجتمع المدني من وجهة نظرا لطبقات الحاكمة هو وسيلتها لاستكمال سيطرتها على المجتمع من خلال آلية الهيمنة الأيدلوجية الثقافية حيث لا تسعفها آلية القمع باستخدام أجهزة الدولة في ضمان السيطرة الكاملة على المجتمع، ولكن المجتمع المدني من وجهة نظر الطبقات المحكومة هو ساحة للصراع تستطيع من خلاله أن ترسي أساسا هيمنة مضادة تمكنها من توسيع نطاق تأثيرها في المجتمع والدفع في اتجاه توسيع الهامش المتاح لها للحركة والتأثير وبلورة آليات ديمقراطية تسمح بتسوية المنازعات سلميا، وتعمق



## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

عملية التطور الديمقراطي للمجتمع ويتبلورت في هذا الإطار خمس وظائف تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هذا الدور هي:

(1) وظيفة تجميع المصالح: حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضائها وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية.

(2) وظيفة حسم وحل الصراعات: حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية وبذلك فإن معظم مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضائها المشقة وتوفر عليهم الجهود والوقت وتسهم بذلك في توفير وتقوية أسس التضامن الجماعي فيما بينهم .

(3) زيادة الثروة وتحسين الأوضاع: بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل المشروعات التي تنفذها الجمعيات التعاونية الإنتاجية، والنشاط الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة والمدرسة للدخل التي تقوم بين الجمعيات الأهلية ومشروعات التدريب المهني التي تقوم بها النقابات مما يمكنهم من شروط عملهم وزيادة مدخلهم وعلى العكس من ذلك فإن سوء الأحوال الاقتصادية يشغل الناس في البحث عن لقمة العيش فلا يتوفر لهم الوقت الكافي للمشاركة السياسية ما يعطل التطور الديمقراطي للمجتمع لانصراف الناس عن الاهتمام بقضايا المجتمع العامة والمشاركة في حلها..

(4) إفراز القيادة الجديدة: بتطور المجتمع وتنظيم حركته بقدر ما يتوفر له من قيادات مؤهلة للسير به إلى الأمام باستمرار ولكي يواصل المجتمع تقدمه فإنه في حاجة دائمة لإعداد قيادات جديدة من الأجيال المتتالية وتكوين القيادة الجديدة بهذا المفهوم يبدأ داخل مؤسسات المجتمع المدني في النقابات والجمعيات والمنظمات الشبابية والنسائية حيث تعتبر المجتمع لمديني في الحقيقة المعين الذي لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدر متجدد لإمداد المجتمع بمضامين تجتذب المواطنين إلى عضويتها وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي وتوفر لهم سبل ممارسة القيادة من خلال المسؤوليات الموكلة إليهم .

(5) إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية: من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والصراع السلمي مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية وما يترتب على هذا كله من تأكيد المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات وهذه القيم في مجملها قيم الديمقراطية.

### 6 - المجتمع المدني ومعالم تكريس الديمقراطية:

يخطأ البعض باتخاذهم موقفا سلبيا من الدعوة إلى تقوية المجتمع المدني لأنهم تصوروا انه يقتصر على تلك المنظمات غير الحكومية التي تأسست حديثا في سياق العولمة ونشطت في بداية تأسيسها وفق أجندة خارجية حددت موضوعاتها مؤسسات التمويل الدولية الرأسمالية ومنظمات غير حكومية في البلدان الرأسمالية المتقدمة وغاب عن هؤلاء أن المجتمع المدني يضم العديد من المنظمات الشعبية والجهاهيرية وهي قائمة في المجتمعات العربية منذ أكثر من مائة سنة مع تأسيس الجمعيات الأهلية في القرن التاسع عشر والنقابات العمالية والمهنية في بداية القرن العشرين وكذلك الجمعيات التعاونية إلى آخر هذه المنظمات لتي تدخل في إطار المجتمع المدني.

والمجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية والعمل التطوعي من أجل خدمة المصلحة العامة والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، وترداد أهمية المجتمع المدني وتنضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم. وأيضا في مواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من افتقارهم. هذا بالإضافة إلى دوره في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات وثقافة الإعلاء من شأن الوطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكرًا على النخب الحاكمة.



## 7 - خصائص المجتمع المدني:

تتباين مؤسسات المجتمع المدني فيما بينها من حيث درجة الفعالية والبرامج والأنشطة التي تقوم بها، ويحدد الباحث "أحمد شكري" خصائص مؤسسات المجتمع المدني في مجموعة من العناصر هي: (أحمد شكري، 2000، ص32)

**7-1. القدرة على التكيف:** ويقصد بها قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات الدولية والمحلية، فكلما استطاعت المؤسسة التكيف مع الوضع كلما أدى ذلك إلى تحقيق الفعالية، لأن جمودها يؤدي إلى زوالها والقضاء عليها وهذا التكيف يتمحور في ثلاث مستويات هي:

أ- **التكيف الزمني:** ويعني به استمرارية المؤسسة لمدة زمنية طويلة غير محدودة بفترة معينة.

ب- **التكيف الجيلي:** ويعني به تواصل المؤسسة مع الأجيال المتعاقبة وإنتاج مؤسسات ونخب متجددة ومتنوعة تعمل على الاستمرار والانتشار.

ج- **التكيف الوظيفي:** ويعني به قدرة المؤسسة إحداث تعديلات على مستوى أنشطتها وفقا للسلم الوظيفي الذي تشغله هذه المؤسسة.

**7-2. الاستقلالية:** ويقصد به عدم خضوع مؤسسات المجتمع المدني لضغوط أو تبعية لأي جهة تمارس عليها املاءات وشروط تعثر من فعاليتها وتحقيق أهدافها، ويحدد الدكتور "أحمد شكر" درجة الاستقلالية مؤسسات المجتمع المدني من خلال بعدين أساسيين:

أ- **نشأة مؤسسات المجتمع المدني:** حيث لا بد من أن تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بقسط من الحرية والاستقلالية عن الدولة.

ب- **الاستقلالية المالية لمؤسسات المجتمع المدني:** ويتضح ذلك من خلال مصادر التمويل، فهذه المؤسسات قد تعتمد جزئيا على الدعم الحكومي، أو بعض الجهات الخارجية أو تعتمد على التمويل الذاتي خاصة من طرف أعضائها أو تبرعات المتطوعين أو القطاع الخاص....

**7-3. الاستقلالية الإدارية والتنظيمية:** وتتحدد استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من حيث إدارة شؤونها الإدارية والتنظيمية في عدم تدخل الدولة أو أي جهة خارجية في التشكيل الوظيفي والتنظيمي للمؤسسة، وكذا اختيار أعضائها وفقا للمعايير التي تحددها، وفي وضع إستراتيجية داخلية للعمل وممارسة وظائفها بكل حرية واستقلالية تصب في صالح وخدمة المجتمع.

**7-4. التعقيد:** ويقصد به تعدد المستويات التنظيمية داخل المؤسسة وكذا انتشارها الجغرافي داخل المجتمع ككل، وكلما زاد عددها زاد حجم عضويتها وتطورها، وبالتالي استمرار نشاطها.

**7-5. التجانس:** ويقصد به عدم جود نزاعات داخل المؤسسة، فكلما كانت طرق حل هذه النزاعات، كلما أدى ذلك إلى التجانس والتعاون داخل المؤسسة، وبالتالي يحدث الاستقرار داخل النسق الفرعي للمؤسسة.

## 8 - بنية وأشكال مؤسسات المجتمع المدني:

كانت الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 حول المجتمع المدني التي أقرت جملة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، وكذا أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية. (محمد زاهي المغيري، 2008/01/12)

ومن خلال مفهوم المجتمع المدني يمكننا تحديد أشكال وتنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني. ويقسمها الباحث "عبد المالك البكاي" إلى منظمات رسمية وغير رسمية مثل:

- جماعات اقتصادية (اتحادات وشبكات منتجة وتجارية).
- جماعات ثقافية (مؤسسات واتحادات دينية وأندية ومجتمعية وغيرها تدافع عن القيم والمعتقدات والرموز الجماعية).

## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

- جماعات قائمة على أساس المصالح (مصممة للدفاع عن المصالح الوظيفية والمادية المشتركة).
- جماعات تنموية (منظمات تجمع الموارد الفردية لتحسين البنى التحتية للمجتمع).
- جماعات الدفاع عن القضايا (حركات لحماية البيئة من التلوث وحقوق المرأة وإصلاح الأراضي وحماية المستهلك).

- جماعات أهلية (تسعى إلى تحسين النظام السياسي وجعله أكثر ديمقراطية من خلال مراقبة الحقوق المدنية وتوعية الناخبين وتعبئتهم وجهود محاربة الفساد).

- إضافة إلى ذلك يضم المجتمع المدني ما يمكن تسميته " الساحة الإيديولوجية " والتي تضم الإعلام المستقل والمؤسسات المرتبطة بمجال الثقافة والجامعات التي تعني بالشأن الفكري ومراكز البحوث ودور النشر والمسارح وشركات إنتاج الأفلام والشبكات الفنية. (عبد المالك البكاي، 2006)

و يذهب الدكتور "أحمد شكر الصبحي" إلى إعطاء شكل آخر للمجتمع المدني وتقسيمه إلى نوعين من المؤسسات ويبرر خصائص ودور كل منهما نذكرهما فيما يلي:

**1- المؤسسات التقليدية:** إذ يعتبر هذه المؤسسات ركن أساسي في تركيبة المجتمع المدني كونها تعني الفرد والجماعة من جهة، ومن جهة ثانية الدور الهام الذي تلعبه النظم الطائفية والعشائرية في مسألة تقدم قطاعات واسعة، وعليه لم يعد أمام الفرد مهرب سوى البنى الاجتماعية التقليدية التي يحمي بها من بطش السلطة ويجد في فضاءات هذه البنية الألفة وحتى الفضيلة والطمأنينة. (أحمد شكر، 2000، ص 92)

و في ضوء هذا الحديث نجد أن المجتمع المدني التقليدي يحقق أهداف مؤسسات المجتمع المدني الحديثة باعتبار أن المجتمع العشائري يعزز تقاليد سامية مثل الكرم والمروءة والشهامة، ويضاف إلى ذلك التماسك المجتمعي والحضانة التي يمتاز بها.

و يضيف "أحمد شكر" عن دور المؤسسات التقليدية أنها جزء لا يمكن الاستغناء عنه في بناء المجتمع، ويحدد أشكال هذه المؤسسات فيما يلي:

أ- **العشائرية والقبلية:** ويعني بها الانتساب لعشيرة اجتماعية معينة، وتشكل وحدة أساسية في تنظيم المجتمعات البدائية والريفية، وتعتمد على روابط القرابة والدم ونمط الإنتاج والتوزيع، وأسلوب المعيشة والقيم ومعايير السلوك المشترك.

ب- **الطائفية:** وتحمل في طياتها معنيين هما:

- تعتمد على قاعدة الكوتا التي تقتضي بتخصيص مقاعد محددة في المجلس النيابي والحكومي والإدارة للمجموعات.

- تطبيق الدين لإذكاء الصراعات. (أحمد شكر، 2000، ص 92)

و بالتالي تعمل الطائفية على استخدام الدين لأغراض طائفية، ويكون دورها في بناء المجتمع المدني سلبي يعمل على تأخير عملية التغير الاجتماعي، وذلك من خلال الخصائص التي يتميز بها المجتمع العشائري من التعصب والنزاع.

هذا ما وصفه "إبن خلدون" حين قال: " إن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلما تستحكم فيها الدولة، والسبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء، وأن كل رأي منها هو عصبية تمنع دونها، فيكثر الانتفاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت " (ابن خلدون، 1981، ص 164).

**2- المؤسسات الحديثة:**

تشكل المؤسسات الحديثة إحدى أعمدة بناء المجتمع المدني ومعلم من معالم تطور المجتمعات الإنسانية، وذلك من خلال تفاعلها مع الحياة الاجتماعية ومساهمتها في بناء قواعد الدولة العصرية وتعاملها مع مختلف الأوساط الشعبية. وتتميز هذه المؤسسات بالأساس الإنتاجي المهني حيث أن مواقع الفرد في المجتمع الحديث يتحدد على أساس موقعه في العملية الإنتاجية الحديثة، والتي تعتمد على تقسيم العمل والتخصص وترشيد الإدارة، أو على أساس موقعه المهني الذي يعتمد على دوره المتعلق بكفاءته وتدريبه وخلفيته التعليمية ويحدد الدكتور "أحمد شكر" أشكال هذه المؤسسات فيما يلي: (أحمد شكر، 2000، ص 98)

**1-2. الأحزاب:** تعتبر الأحزاب السياسية ضرورة لتنمية الرأي العام والتعبير عن رؤى الأفراد والجماعات في القضايا الرئيسية لتنظيم شؤون المجتمع، فهي جزء لا يتجزأ من عملية التسارع التي مست

## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

المجتمع المدني، وذلك لكونها أكثر نفوذا وتأثيرا على المجتمع، وكذلك لأن معظمها بادر بتأسيس مؤسسات المجتمع المدني الأخرى.

2-2. النقابات: تشكل النقابات إحدى البنى الهامة في تشكيل النسق الكلي للمجتمع المدني، باعتبارها الفضاء الخارج عن الدولة مقارنة بالأحزاب السياسية، والتي استطاعت في بعض المواقف الضغط على الدولة خاصة في المشاريع الاقتصادية كما تمكنت من تغيير اتجاهات الرأي العام والدفاع عن حقوق الجماهير والمساهمة في العملية التنموية مثل نقابات المحامين، الصحفيين، المهندسين....

2-3. الجمعيات والاتحادات: تعتبر الجمعيات والاتحادات إحدى التشكيلات الهامة في بناء وتماسك المجتمع وذلك لتنوع أهدافها ونشاطاتها التطوعية والخيرية والإنسانية التي تهدف إلى حماية المجتمع من التفكك والانحلال، وتقديم المساندة الوظيفية والمهنية والنفسية لخدمة الشعوب ومصالحها.

(أحمد شكر، 2000، ص101)

ونجد تصنيف آخر لمؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني وفقا للأدوار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمهنية يحددها " جابر عوض وأبو الحسن " في الشكل التالي:

- تصنيف Blau and Scott: هناك أشكال متعددة لهذا الصنف وهي:

أ- منظمات متعددة المنافع مثل: جمعيات تعاونية للسكان، النقابات، الحزب السياسي.

ب- منظمات العمل: منظمات حسب اهتمامات المالكين مثل: البنوك، مؤسسات الرائد.

ج- منظمات الخدمات: مثل مؤسسة رعاية الأحداث، الجامعة، المستشفى الخاص، المدرسة الخاصة.

د- منظمات المصلحة العامة مثل: المطارات، المستشفى الحكومي، مكتب البريد.

2-تصنيف Etziteni على أساس نوع القوة:

أ- المنظمات الإجبارية مثل: مستشفى الولاية، مدرسة الولاية.

ب- منظمات المنفعة أو الربح مثل: البنك، شركة التأمين، شرفة التسويق.

ج- المنظمات المعيارية: مثل الجامعة، منظمة الحقوق المدنية الإنسانية، اتحاد الفلاحين.

3- تصنيف " تالكوت بارسونز " للمنظمات على أساس نوع الوظيفة التي تقوم بها المنظمة حيث يحدد أربعة أنماط من المنظمات هي:

-النمط الاقتصادي، النمط السياسي، النمط التكاملي، نمط المحافظة أو الدفاع أو العدالة.

و يقصد بالنمط التكاملي: بأنه النمط المسؤول عن تهيئة جو التعاون بين المنظمات وأيضا المسؤول عن عملية الصراع بينها.

و يقصد بنمط المحافظة بأنها تلك المنظمات الدينية والتعليمية والثقافية التي عن طريقها يمكن الحفاظ على الجنس البشري والمسؤولة عن عمليات التنشئة الاجتماعية.

4- تصنيف حسب المستوى الجغرافي الذي تعمل فيه: منظمات دولية، منظمات إقليمية، منظمات قومية، منظمات محلية.

5- تصنيف المنظمات حسب وحدة العمل: منظمات تخدم الأفراد، منظمات تخدم جماعات، منظمات تخدم مجتمعات، منظمات تخدم مزيج من الوحدات الإنسانية.

6- تصنيف حسب نوع العملاء منظمات لرعاية الأطفال، منظمات لرعاية الشباب، منظمات لرعاية المتخلفين عقليا، منظمات لرعاية المسنين. (جابر عوض وأبو الحسن، 2004، صص 61-63)

9- وسائل تدعيم مؤسسات المجتمع المدني:

يتحدد استمرار وتطور المجتمع المدني ومختلف تنظيماته ومؤسساته البنائية من خلال توفير مجموعة من الوسائل والميكانيزمات التي تدعم استمراره وتطوره، وتضبط سيره وتمكنه من أداء وظيفته في المجتمع بشكل أحسن، وتتمثل هذه الوسائل في ما يلي:

6-1. الإطار القانوني: يشكل القانون إحدى الأطر التنظيمية التي تضمن سير ونشاط أي مؤسسة أو تنظيم رسمي داخل الدولة، ويعتبر السند القانوني الذي يحافظ على تسيير مؤسسات المجتمع المدني، ويعطي صلاحيات محددة لمزاولة أي نشاط رسمي تقوم به هذه المؤسسات والذي يضمن بدوره حقوق

## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

- وواجبات كل أفرادها، ولضمان تطور وإستقرار مؤسسات المجتمع المدني يحدد الدكتور "أحمد شكر" مجموعة من المبادئ والقواعد تتضمن ما يلي: (جابر عوض وأبو الحسن، 2004 ص 218)
- احترام القواعد القانونية التي تنظم وتحكم مؤسسات المجتمع المدني المختلفة.
  - احترام النظام القضائي واستقلاليتة.
  - المشاركة الشعبية في صناعة القرارات على المستويات المختلفة.
  - أن تضبط هذه القوانين للمحافظة على الحريات.

6-2. الإطار الاجتماعي: يشكل الإطار الاجتماعي إحدى الدعائم الهامة في نجاح وتطور مؤسسات المجتمع المدني واستقراره، فكلما كانت أهداف ومبادئ هذه التنظيمات والمؤسسات تقوم بخدمة مصالح المجتمع والمساهمة في حل مشاكله، كلما عزز من الالتفاف الجماهيري حولها وزيادة الانخراط فيها وتدعيمها معنويا وماديا والمشاركة في نشاطها، وكلما كان نشاطها محصورا حول خدمة مصالحها الذاتية كلما تقلص دورها الاجتماعي ويعثر من تطورها واستمرارها. (جابر عوض وأبو الحسن، 2004، ص 219)

6-3. الإطار الاقتصادي: يشكل الاقتصاد عمودا لتطور الشعوب والمجتمعات وتقدمها، وبالتالي يتحدد تطور وتماسك مؤسسات المجتمع المدني في وجود إقتصاد وطني قوي يدعم إستمرارها من خلال الإعانات المادية لمزاولة النشاطات الاجتماعية التي تصب في خدمة مصالح المجتمع، وفي هذا المجال يرى "روجي غارودي" أن بين متطلبات النمو الاقتصادي والتقني والمتطلبات الديمقراطية والتنمية الإنسانية تسير في إتجاه واحد لأن التفتح الكامل هو ذو طابع إنساني في الإنسان، أي القدرة على الإبداع تصبح الشرط الأساسي أكثر فأكثر للنمو الاقتصادي والتقني.

(روجي غارودي، تر، اللجمي ومالي، 1970، ص38)

وعليه فالنمو الاقتصادي مرتبط بتدعيم مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني التي تساهم في العملية الإنمائية للمجتمع.

6-4. الإطار الثقافي: تدعم الثقافة المحلية للمجتمع في بناء قواعد وأسس مؤسساته التنظيمية والأهلية، إذ يعتبر نقل الثقافة من جيل إلى جيل من بين أهم الأدوار الأساسية التي تضطلع بها مؤسسات المجتمع المدني، وذلك من خلال نشر الوعي الثقافي والحضاري لدى أفراد الشعب الواحد، ويعد الترابط بين المنتجات الثقافية والوظيفة الاجتماعية لمؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني إحدى ميزات وسمات المجتمع الحالية، لأن هذه المؤسسات في حد ذاتها تنشأ في وسط إجتماعي وحضاري معين ولا يمكنها تأدية وظائفها إلا إذا تلاهمت مع عقلية الفرد والجماعات. (صادق الأسود، 1991، ص282) وبالتالي تقوم الثقافة المحلية على تدعيم وتماسك المجتمع وتنظيماته والعكس صحيح.

### 10 - مؤسسات المجتمع الأهلي (المدني) في المغرب العربي:

تعددت المقاربات المتتوالدة لمسألة "المجتمعات المدنية" ودورها في تعزيز عناصر الديمقراطية وبناء المؤسسات والأنظمة في أدبيات التنمية السياسية ودراسات التحول الديمقراطي المعاصر. وتكاد التنظيرات السياسية تجمع على أن حركات المجتمع المدني هي مجموعة من التنظيمات الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وهي تشمل الجماعات المهنية والاتحادات العمالية والمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية والمنظمات القاعدية الشعبية والصحافة الحرة وغيرها. ويمكن الإشارة للملاحظات الأولية التالية:

1. إن الجمعيات في دول المغرب العربي وتحديداً في الدول الأكثر استقراراً والأغنى تحربة، ونقصد هنا: "المغرب+الجزائر+تونس"، التي أصبحت تمتلك خزاناً حركياً في فضاء الحياة الجمعوية لا يمكن إنكاره؛ ففي الجزائر يتجاوز عدد الجمعيات (120.000 جمعية بين وطنية ومحلية)، وفي المملكة المغربية أكثر من (70.000 جمعية)، وفي الحالة التونسية هناك مجتمع يتميز بقدرة تأطيرية كبيرة مقارنة بسابقه رغم أن تعداده أقل (حوالي 9000 جمعية) (Rabéa Naciri.2009.p05).

2. تستند الجمعيات في الدول الثلاث سالف الذكر إلى منظومة قانونية توجب التعاطي معها ككيانات قانونية واجتماعية متنوعة. ويتجلى ذلك في قوانين الجمعيات للدول الثلاث والتي ارتبط بعضها بما عرفته الجزائر (القوانين الإصلاحية)، والمغرب (دستور 2011)، وتونس (قانون الجمعيات 2011).



## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

3. من المؤسف أن تعداد المؤسسات ذات البعد الاجتماعي والمشتغلة على الشأن المغربي والتي تسمى نفسها بالمغربية على غرار (اتحاد المغرب العربي للاقتصاديين، اتحاد المصارف المغربية، اتحاد شباب وطلاب المغرب العربي، جمعية التعاون والوحدة المغربية... وغيرها) ظلت في حالتها الراكدة غير واعية بحجم أعبائها الاستراتيجية فتحوّلت مع مرور الزمن إلى هياكل بيروقراطية، تتبع هوى الساسة أينما تحركت أهواؤهم، ولم تستطع أن تحرك ساكنًا في تقديم البدائل المغربية في الفضاء التجمعي الإقليمي رغم أن تعدادها تجاوز السبعين هيكلًا ومؤسسة. ويمكن الاستئناس بمقولة الأستاذ **عبد الله حمودي**، أستاذ الأنثروبولوجيا المغربي في جامعة برنستون بأميركا: "إن جهد التغيير يجب أن ينصبّ أولاً على تفكيك التبعية في المستوى العملي والأيدولوجي؛ ذلك أن أي تفكير في إقامة مجتمع خلاق، لابد أن يمر مبدئيًا عبر هذا الجهد؛ إذ إن التبعية تغلّغت في القوالب الفكرية كما تغلّغت في مجمل النسيج الاجتماعي والسياسي والنقابي بحكم تراجع الفكر الإصلاحي الذي يرمي إلى استقرار التراث وأركانه(عبد الله حمودي، 1998، ص78)

إن الممارسة الديمقراطية تتم عبر مؤسسات المجتمع المدني، وقيام هذه المؤسسات جزء من الديمقراطية نفسها؛ فبممارسة الحقوق الديمقراطية وحرية التعبير وحرية إنشاء الجمعيات والأحزاب والنقابات والشركات والتعاونيات، والحق في الملكية، والحق في العمل، والحق في المساواة وتكافؤ الفرص، تنشأ مؤسسات المجتمع المدني، وتغلّغلها في جسم المجتمع تتعمق الممارسة الديمقراطية بدورها . (محمد عابد الجابري، 1993، ص14)

يقدم الباحثون في مجال التنمية السياسية مقارباتهم الحديثة بشكل يربط بين بناء المؤسسات ودرجة الاستقرار السياسي ومسألة الإسهام المجتمعي والشاركة الاجتماعية في بناء النخب وتكوين الإطارات وإرساء ثقافة سياسية وديمقراطية(عياض بن عاشور، 1998، ص48) وثمة علاقة بين إقامة الحكامة كمنظومة قانونية تشريعية وتنظيمية، وأحد دعائم هذه الحكامة المتمثل في المجتمع المدني الحيوي الفاعل والحركي. (<http://www.icpc.ma2009>)

يتعاطم دور المجتمع المدني حاليًا في ترسيخ قيم الحكامة الجيدة بالقطاع العام وتعزيز الشفافية في الحياة السياسية، وتخليق العمل الحزبي، وكذا النهوض بالنزاهة في تدبير الشؤون المالية والصفقات العمومية .(نصر محمد عارف، 2006، ص40) في الوقت الذي تتنازع فيه المجتمع العربي قوتان أساسيتان، هما: الدولة ذات الطموحات والامتيازات الخاصة، والأسرة والعشيرة التي تكرّس الولاء الضيق؛ فإن الشبكة المدنية توفر طريقًا للاتصال والتواصل الدائم بين الشعوب العربية، وبشكل خاص الأعضاء في المؤسسات المدنية، وذلك بعد أن تكلّست الحدود القطرية وأصبحت خطوط الاتصال والتواصل هزيلة ومنقطعة.

### خامسًا: هوية المجتمع المدني الجزائري في السياق التاريخي القديم والحديث

يبتعد مفهوم الأهلي كثيرا عن هذا المدلول، بل هو مصطلح استعمله المستعمر ليعبر به عن المجتمع المحلي تمييزا له عن مجتمع "الكولون" ، لذلك فمفهوم المجتمع الأهلي، ليس هو ذلك الذي يميّز به الاجتماعيون مرحلة تاريخية من مراحل تطوّر المجتمع العربي في المشرق. فهذا المفهوم في حالة المجتمع الجزائري لا يعطي المعنى نفسه، وعليه فهذه التسمية تقودنا بالضرورة إلى مناقشة بعض المفاهيم التي توظف في مجال الدراسات السوسيولوجية المتعلقة بالحركة الجموعية، دون الأخذ بعين الاعتبار ظروف نشأتها التاريخية ومدلولاتها الحضارية، وإمكانات نقلها من مجتمع إلى آخر كأداة للتفسير، فإذا كان هذا التفسير يصدق على مجتمعات المشرق العربي واعتبار ذلك من صميم التراث الاجتماعي، ففي حالة المجتمعات المغربية والمجتمع الجزائري خاصة، فإن طبيعة وظروف الهيمنة "الكولونيالية" التي مرّ بها نشأتها إشكالا جديا، يأخذ في الكثير من الأحيان عدة مستويات ذات طابع تاريخي، سوسيولوجي ونفسي على الخصوص، هذه المستويات الثلاث يمكن تفرّيعها كالتالي:

#### 1- مسار المستوى التاريخي:

في هذا المستوى يعني مفهوم "الأهلي في المجتمع الجزائري الانتقال من القيمة الإنسانية للفرد، وهو ما يعطي التفوق لمجموعة غازية مدعّمة بالقوة العسكرية، يؤرخ لبداية تشكّلها وهيمنتها من سنة 1832 ويطلق عليها لفظ "المعمرّون"، حيث رفع من شأنها ومكانتها قانون 1885 ، الذي جعلها تتصرف في البلاد والعباد، فالأهلي يشمل العرب والأمازيغ، وهم السكان الأصليون الذين اخضعوا للهيمنة الكولونيالية، إلى



## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

جانب تحطيم قوتهم الاجتماعية، وأركان بنيتهم السياسية والثقافية الأساسية نتيجة الممارسات العسكرية والسياسية للسلطة المستعمرة، وعلى الأخص مجموعات المعمرين التي أصبحت تدافع عن مصالحها المكتسبة بأنانية وعنف، وصل إلى حد الإبادة الجماعية.

وأطلقت على "الأهلي" ألفاظ عديدة مشحونة بالعنصرية والاحتقار لمجمل مكوناته الوجدانية والثقافية والمؤسسية. حيث يقول مؤرخ الاستعمار "غابر يا هانوتو" الذي تبنى خطابا عنصريا من البداية، حول مميزات العرب والأمازيغ المعتنقين للدين الإسلامي، بأنهم غير قادرين على التمدن إلا بالقدر الذي يمكن أن يحققه التلقين المبني على منهج القهر الجسدي. (عروس الزبير وآخرون، 2005، ص31)

شرح لهذا الوضع بداية بالقانون "المسمى" السناتوس كنسلت "Senatus Consulte" المؤرخ في 14 جويلية سنة 1865 والذي نصت مواده بجعل العربي والأمازيغي في آن معا، حالة منقوصة الخصائص الإنسانية، لذلك لا يستفيد من الحقوق والحريات المكفولة للمواطن والإنسان، التي ضمنتها الدساتير الفرنسية، ومبادئ ثورتها المعبرة عن روح قوانين حقوق الإنسان عامة.

هكذا إذن أصبح الأهلي لا حق له في المواطنة الكاملة حسب خطاب وأيديولوجية الأقلية الكولونيالية، المطبقة من طرف الإدارة الفرنسية التي تعاملت مع الأهلي بصفة عدم المساواة التي يعبر عنها "قانون" الوضع الخاص بالأنديجان. "الذي رفع كم الواجبات إلى درجة العبيد في عدة ميادين مثل الخدمة العسكرية، الضرائب، مع منع حقوق العمل في ميدان القضاء وعدم المساواة في القضايا المتعلقة بالنقاضي، كالتمييز في العقوبة على الفعل بين الجهاز القضائي الموجه للأوروبي والجهاز القضائي الموجه للأهلي. (عروس الزبير وآخرون، 2005، ص32)

لقد وضعت قوانين قمعية خاصة لمعاملة الأهلي، ليس لها علاقة مع أبسط قواعد قوانين العقوبات، فالعقوبة تسلط على "الأهلي" من طرف السلطات التي ليس لها حق إصدار الأحكام القضائية. والذي أعطى الحق لضباط الجيش الفرنسي في الممارسات بدأت مع مرسوم بيجو Bugeau المعاقبة بقسوة لضمان عملية التوسع الاستعماري، ولم ينتهي العمل بقوانين الانديجان إلا سنة 1919 لكنه استمر من ناحية الذهنيات إلى غاية استقلال الجزائر لأن قانون الأهالي ومراسيمه التطبيقية، ترك بصمات ظاهرة لما وصلت إليه عملية التعسف التي كانت تعتبر مجموعة من المخالفات لا يعاقب عليها المعمر في نظر هذا القانون وتعد جنحة وجرا إذا ارتكبت من طرف الأهالي، فعقوبة السجن.

كان الفرد من الأهالي لا يعاقب بها، لأنها تعتبر مكافأة له وتحميه من عوارض الطبيعة بل يمثل السجن عنده رغبة للعيش في سكينه وراحة. (عروس الزبير وآخرون، 2005، ص32)

لذلك فتسمية الأهلي المعبر بها عن التنظيمات التقليدية في المشرق العربي، يقابلها تنظيمات "تاجمعت" في المجتمع الجزائري التي تستجيب وتتلاءم مع مختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية للجماعة التي تتميز بكونها مؤسسات طبيعية يولد الفرد منتما إليها مندمجا فيها (محمد عابد الجابري، 2000)

هذه البنية الاجتماعية عملت السلطات الفرنسية على تحطيمها بكل الوسائل، لأنها عامل من عوامل المحافظة على البنية التقليدية التي عطلت كل أشكال المسخ والتغريب التي قامت بها السلطات الفرنسية آنذاك، كالتمسيح والاحتواء بمختلف وسائل الإغراء، بعد أن رأت أشكال الفعل الاجتماعي القائم على الممارسة والمشاركة الجماعية لمختلف التنظيمات التي كانت تشرف عليها لجنة تتكون من رجال "الحكمة والمعرفة بالتقاليد والقيم"، كما يسهررون على تنفيذ وتطبيق أحكام جلسات التنظيم والنظام التي كانت تعقد في المساجد والمؤسسات التقليدية المشابهة من حيث الاسم والوظيفة، مثل جمعيات "الحلقة" التي كان يرأسها عادة رجال الدين الذين لهم معرفة بأحكام الفقه المختلفة وهكذا ارتبط لفظ الأهلي في المغرب العربي بمأساة هذه المجتمعات خلال مراحل تاريخها الحديث في صراعاها التحرري مع المستعمر، لذلك لا يظهر في تسميات هذه التنظيمات الاجتماعية كما هو الحال في المشرق العربي. (أحمد بوكابوس، 2007، ص52)

## 2 - هوية المجتمع المدني أثناء الاحتلال:

عمل الفرنسيون منذ اليوم الأول للاحتلال على تفكيك البنية التنظيمية للمؤسسات التي كانت تدار بها شؤون المجتمع، سواء تعلق الأمر بالأحوال الشخصية أو بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية وغيرها، وكوتوا في اليوم الموالي للاحتلال تنظيمات بديلة لتحل محل ما كان موجودا، لكن مهام هذه

## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

التنظيمات الجديدة لم تكن واضحة الأهداف والغايات بالنسبة للجزائريين، لكنها كانت محسوبة بدقة بالنسبة للمحتلين حيث شكلوا لجننتين خاصتين، الأولى سميت بلجنة الحكومة: التي وضعوا لها أهدافا تلخصت في دراسة إمكانيات البلد، وتقدير إحتياجاته اللوجستية، إلى جانب تقدير مدى ملائمة البنية التنظيمية للإدارة والاقتصاد في الوضع الجديد "تحت الإحتلال"، لكن حقيقة الأمر هي وضع نواة لإدارة شؤون المستعمرين الذين سيحلون محل المواطنين الجزائريين، بعد نزع ملكياتهم، وتحييدهم إلى الهامش الاجتماعي والاقتصادي... الخ.

أما اللجنة الثانية: فهي عبارة عن مجلس بلدي: تضم ممثلين، عن المنظمات الاجتماعية والخيرية الهامة، التي كانت موجودة في المدينة والتي يتكون أعضاؤها في أغلبهم من حضر مدينة الجزائر. 237. وأضاف القائد العام للحملة، لجنة ثالثة: كلفها بالجوانب المالية والدينية وأوكل إليها تسيير ممتلكات الأوقاف، وكانت اللجنة البلدية والخيرية تحت رئاسة اللجنة الأولى، لكن هذه الأخيرة مارست تحت غطاءها ما رغبت في الوصول إليه. بعد أن أنشأ "بورمون" هذه اللجنة، ذهب يوم 8 جويلية لزيارة "الداي حسين" وطالبه باختيار مكان منفاه، حتى يتسنى له القضاء على ما بقي من رموز الدولة الجزائرية، وكان هذا الأخير قد زار "بورمون" قائد جيش الإحتلال، وطلب منه إسترجاع أمواله التي أخذها منه الجيش الفرنسي والمقدرة ب 30000 قطعة من الذهب (سعد الله أبو القاسم، 1982، ص 60)

وبعدما فرضت فرنسا نفوذها حذفت دولة الجزائر ككيان سياسي من الساحة الدولية بشكل رسمي، وأصدرت بعد ذلك مجموعة من التشريعات، والقوانين التي أعدت خصيصا لتفكيك البنية الاجتماعية والتنظيمية للمجتمع الجزائري كقانون الأنديجينا، وقانون تقسيم أراضي الشمل. (مصطفى الاشرف، 1983، ص 14)

وما ترتب عن هذه التشريعات من مآسي المجاعات والأوبئة والتهجير القسري، وأول نتائج هذه القوانين والتشريعات خروج أصحاب الحرف والتجار والوجهاء من المدن، وبخروجهم خرج رأس المال المحلي، وتوقفت الأنشطة الصناعية والحرفية بها، فأثر ذلك على الفئات الغنية، وحرمت المدن من مواردها الأساسية، وفتح المجال أمام التجار الأوروبيين واليهود، الذين عملوا على إزاحة كل من يقف في طريقهم من الأهالي، سواء بشكل فردي أو جماعي، كالتنظيمات الحرفية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وبقدر ما كان يتناقص عدد سكان المدن من الأهالي، كان يزداد عدد الأوروبيين، وبدأ التخطيط لإقامة المدن، على الشكل الأوروبي، إلى جانب الورش والمخازن، والمصانع التي تتطلبها عملية الإستيطان، وإقامة الإدارات والهيئات التي ترعى مصالح المعمرين، وعلى الأخص الأحياء التي تشبه الأحياء السكنية في أوروبا، وبدأت سياسة الفصل بين الأحياء (عربي، فرنسي).

لقد لاحظ الكاتب "بوجولا" عند زيارته لمدينة الجزائر سنة 1844 وجود قبائل عربية تسكن أكواخا كالحيوانات، تحيط بها الروائح الكريهة، بينما شيدت مباني ومرافق كبيرة تحمل أسماء، "كمقهى النهضة، ومطعم أبولو" وهي خاصة بالأوروبيين القادمين من وراء البحر، وإلى جانبها ورشات العمل والنشاط الصناعي والتجاري، وهو ما يوحي بوجود مجتمعين متناقضين. (مصطفى الاشرف، 1983، ص 251)

حيث يقول "ليون فيكس": "لقد كان السكان الجزائريون منقسمون إلى قبائل، ويعيشون من الزراعة وتربية المواشي، وكانت المبادلات التجارية بينهم تجري، في الأسواق الريفية والإقليمية، ولم تكن توجد ثمة علاقات إقتصادية وإجتماعية واضحة بين سكان الريف" (ليون فيكس، د ت، ص 27)

وتتشكل التركيبة الجديدة للمجتمع وفق المنظور الفرنسي من الأصناف التالية:

- أ. مسلمون: يمتنعون التجارة ويتقنون مختلف الحرف والوظائف ومن بينهم الأثرياء والعلماء ورجال الدين.
- ب. يهود: يتعاطون التجارة ومختلف صنوف المعاملات المالية.
- ج. أوروبيون: وصلوا منذ اليوم الأول للاحتلال، وجلبوا معهم مختلف المهن والحرف إلى جانب ممارسة الأعمال التجارية والمالية، وبدأت تظهر الجاليات التي كانوا يؤسسون لها لإقامة المجتمع الجزائري الجديد أو الأمة الجزائرية الجديدة، ولا تكتمل في نظرهم إلا بإضافة من جاء إلى هذه الأرض من اليونانيين والمالطيين والإسبانيين ولايطاليين والفرنسيين (دiniz بولم، 1978، ص 32) لم يشر هؤلاء المنظرون إلى التركيبة الاجتماعية والإتنية التي يتكون منها هذا القسم من السكان، بل إكتفوا بالوصف الديني لهم، بينما

## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

صنّفوا بقية الأقوام الوافدة على الجزائر بأصولها الإثنية، وكل ذلك من أجل تسهيل عملية ممارسة التفرقة على مستوى التشريع الذي أوجده فيما بعد.

وبعد قرن من الزمن قال: "موريس توريز"، الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1939 إن ثمة أمة جزائرية أخذت في التكوّن، هي أيضا في إنصهار أجناس مختلفة " كما تشير نفس الكتابات الى وجود جالية ذات أصول تركية يطلق عليها اسم " الكراغلة " وقيمون في العاصمة، والمدينة وتلمسان وقسنطينة كما يتواجد بعضهم في عنابة والبليدة وشرشال ومستغانم. إلا أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمدن والقرى الجزائرية، انقلب انقلابا جذريا بعد إلحاق الجزائر بفرنسا بموجب مرسوم 1834 الذي أباح الأرض والعرض ومهد لإبادة شعب من الوجود بمختلف الوسائل. (دنيز بولم، 1978، ص252)

### 3 - تنظيمات المجتمع المدني أثناء الاحتلال:

عرف المجتمع الجزائري تنظيمات مهنية وفنية وجمعيات، ساهمت في إدارة شؤون المدينة ومحيطها الحضري، وهي صفة أعطيت فيما بعد في المراحل اللاحقة لهذه التنظيمات، واعتبرتها الدراسات الحديثة على أنها ظاهرة مدنية، ولقد إختفت هذه التنظيمات، ذات الطابع الخاص، في العشرية الأولى من استعمار الجزائر وسط الأهالي بينما ظهرت في الميدان الفلاحي وسط المعمرين سنة 1840 بعد ستون سنة من هذا التاريخ، ظهر القانون المعروف بقانون أول جويلية 1901 في فرنسا. (محمد عابد الجابري، 2000، ص08)

وطبق نص هذا القانون في الجزائر المستعمرة، إلى جانب مجموعة من النصوص، التي تتناول مختلف جوانب النشاطات المهنية والنقابية، والإتية والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والرياضية وغيرها، كالقانون المؤرخ في 4 ديسمبر 1902، والقانون المؤرخ في 17 جويلية 1903، والقانون المؤرخ في 7 جويلية 1904، والى جانب هذه القوانين، هناك مجموعة من المراسيم التنفيذية الصادرة في نفس الفترة من أجل التخصيص والتعميم (داخل فرنسا، والمحميات، والمستعمرات) وعلى ضوء ذلك، يمكن تصنيف الجمعيات التي أنشئت على مستوى عمالة الجزائر التي توجد بها المدينة التي وقع عليها وبدأ منها الاحتلال، وتحمل اسم البلد. ومن خلال أرشيفها الذي لا يزال شاهدا وحافظا للأثر، وهذا من سنة 1900 إلى 1962

لكن الذي يستقرأ من عملية التنظيم في حد ذاتها، هو أن المستعمر بعد أن خرب البنية التنظيمية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، أقام بدلا عنها بنية خاصة تلائم أشتات المجموعات الإثنية من مختلف الجنسيات، مهينا بذلك الظروف من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية كل الظروف لتلائم مع السياسة الإستيطانية، وحتى تشعر هذه المجموعات بأنها متآلفة ومتراطة فيما بينها من جهة، وتواكب ما يحدث في المجتمعات التي جاءت منها، لذلك أنشئت التنظيمات بشكل يكاد يختلف عن مثيلاتها في المجتمع الأوروبي ذاته، وهو ما تظهره الجداول التالية:

الجدول رقم 01 يوضح نوعية وطبيعة التنظيمات من 1900-1962 (Omar HACHI.2000. p61)

نوعية النشاط	العدد	النسبة
تنظيم له طابع إداري سياسي	268	06.82
تنظيمات اقتصادية	167	04.26
تنظيمات اجتماعية	1572	40.06
تنظيمات ثقافية	778	19.83
تنظيمات رياضية	999	25.46
تنظيمات دينية وفلسفية	140	3.57
المجموع	3924	100

يلاحظ من الجدول أن هناك تنظيمات تحمل طابع إداري، وتخصّ التجمعات الأوروبية، التي تعمل على تنظيم نفسها على شاكلة المجتمع الأوروبي، فيما يخصّ الطوائف والمذاهب الدينية، ومجمل السلوكات الاحتفالية المرتبطة بها. ويمكن أن ندرج تحتها المؤسسات التبشيرية، أما بقية التنظيمات الأخرى فكانت أنشطتها موجهة كلية إلى الجاليات الوافدة من أجل توفير شروط العمل والسكن والصحة والدراسة والترفيه وربط العلاقات بينها، وإظهار الهدف الذي جاءت من أجله، وتوحيد جهودها للمحافظة على الامتيازات التي وفرتها لها القوانين التمييزية، بين الأهالي والأوروبيين.

سادسا: مؤسسات المجتمع المدني قبل وأثناء الثورة التحريرية وواقعها بعدا لاستقلال.

#### 1 - الحركة الجمعوية قبل الثورة الجزائرية والاستقلال:

إن دراسة مؤسسات المجتمع المدني خلال الفترة الإستعمارية يدعوا إلى توخي الموضوعية، والتثبت من الحقائق التاريخية، وكذا اعطاء صور تاريخية عن مجمل الاحداق التي شهدتها الحركات والتنظيمات الاجتماعية في الجزائر، ويمكن ان نسردها باختصار على عدة وجوه، حيث اتخذت هذه الحركية ثلاث مستويات، أو ثلاث مسارات للانتشار.

1. المسار الأول: في الثكنات والمدارس العسكرية.

2. المسار الثاني: في التنظيمات الرياضية وسط الكولون.

3. المسار الثالث: نشاط حركة الشباب الفرنسي وسط التنظيمات الاجتماعية والثقافية

الموجهة لشباب الأهالي.

#### أ- في الثكنات والمدارس العسكرية:

كان مطبقا في المدرسة الوطنية للبلدية المعروفة باسم " Ecole nationale de Joinville " مجموعة من القوانين الداخلية الصّارمة ومن بينها " نظام التربية البدنية " الذي كان يطبق على المجندين لخدمة العلم الفرنسي في هذه المدرسة، وكان من ضمن هؤلاء مجندون من الأهالي الذين كوّنت منهم السلطات الفرنسية فيلقين خاصين، سميّ الفيلق الأول " بالفيلق الصّحراوي وسميّ الثاني " بالفيلق الزواوي"، وكانوا يمثلون القوة الصّاربة بين قوات الجيش الفرنسي.

كما كانوا يستعملون كرأس حربة لقمع أيّ مقاومة أو عصيان يقوم به الأهالي، وهذه الميزة إستغلّتها القوّات الفرنسية في بسط سيطرتها على المناطق والأراضي التي إستعصت على الجيش الفرنسي، نظرا لما يتمتع به هؤلاء من قوّة وشجاعة. (مريم بلعابد، 1990، ص96)

#### ب- التنظيمات الرياضية وسط " الكولون ":

كان المعمّرون رغم قلة عددهم بالمقارنة مع الأهالي، ينشئون ويؤسّسون النوادي والجمعيات الرياضية، لمسايرة ما كان يجري في المجتمع الفرنسي، حيث كان يبلغ عدد التنظيمات سنة 1913 أكثر من 40تنظيما على مستوى القطر الجزائري، وكانت موزعة حسب كثافة المعمّرين، ومكان تواجد نشاط العسكريين من الأهالي، ففي الجزائر العاصمة كان يوجد 15تنظيما، بينما تتوزّع باقي التنظيمات على المدن الداخلية الكبرى، إلى جانب وجود بعض النوادي الصغيرة في المدن الداخلية، التي لم تكن تذكر في الصحافة، ولم تكن مصنّفة في الإحصائيات آنذاك. (أحمد بوكابوس، 2007، ص180)

#### ت- التنظيمات الرياضية وسط الأهالي:

تضاعف عدد التنظيمات الجمعوية، وساهم ذلك في مضاعفة عدد المنخرطين من شباب الأهالي، خاصّة بعض الفئات التي لم يكن لها شأن من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، هذه التنظيمات التي شرع في تأسيسها ابتداء من سنة 1914، تعد ظاهرة إحيائية للمخزون التنظيمي للمجتمع، كما خرج مدلول التنظيم الاجتماعي عن نطاق فعل الخير والدعوة إليه تحت مسميات تقليدية " كالتجمّع والانتظام حول ضريح لوليّ صالح أو زاوية خدومة للمعمر " إلى تنظيم علنيّ صريح ومجاهر بأهدافه إلى حد ما، وحاملا لرسالة إجتماعية تربوية، وثقافية ودينية، بإستخدام وسائل وطرق معاصرة مضمونة النتائج ميدانيا. والجدولين التاليين يبينان تنوّع هذه التنظيمات وتوزّع نشاطها على العديد من الأنشطة التي كانت مطلوبة وتقديم خدمة لفائدة الفرد المسلم الجزائري.

الجدول رقم 02 يوضح بعض التنظيمات الاجتماعية أثناء الحقبة الاستعمارية ما بين 1914-1937.

اسم الجمعية	أهدافها	التأسيس
التوفيقية	خيرية	1914
جمعية طلبة مسلمي شمال إفريقيا	ثقافية	1919
لجنة مساعدة أهالي الجزائر خيرية	خيرية	1919
فيدالية المنتخبين المسلمين الجزائريين	مهنية	1927

## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

1928	تربوية	جمعية التهذيبية
1929	تربوية	جمعية السلام
1929	تربوية	جمعية الوداد للتعاقد والتربية الاجتماعية
1930	دينية	جمعية الصفاء
1931	دينية	الجمعية البخارية
1931	خيرية	جمعية الزكاة الدينية
1932	مهنية دينية	جمعية علماء السنة الجزائريون
1932	تربوية دينية	جمعية الهداية
1933	تربوي ديني	نادي التقدم
1934	خيرية	جمعية التعاقد الخيرية
1934	ثقافية دينية	نادي الإصلاح
1935	ثقافية فنية	جمعية التسلية
1936	ثقافية دينية	جمعية النصيحة
1936	ثقافية فنية	جمعية التهذيبية
1937	خيرية	جمعية الجبالية لمساعدة المساكين

الجدول رقم 03 يظهر التنظيمات الجمعوية الرياضية، والخيرية والترفيهية أثناء الحقبة الاستعمارية ما بين 1939-1962.

أسم الجمعية	أهدافها	التأسيس
الجمعية الرياضية الإسلامية للدراجات	رياضية	1939
جمعية الإقبال	ثقافية	1940
جمعية السنة	دينية	1944
جمعية التهذيب والتعليم	تربوية	1945
الأمال الرياضي لمسلمي الجزائر العاصمة	رياضي	1946
جمعية الفتح	تربوية	1947
جمعية سريع ألعاب القوى الإسلامية	رياضية	1947
جمعية الحافظون	دينية	1947
الوداد الرياضي بلكور	رياضية	1948
جمعية الإصلاح التحفظي	تربوية	1948
نادي النجاح	تربوية، ثقافية	1948
النادي الإسلامي للرياضة	رياضية	1948
ودادية الجزائر العاصمة لأولاد بني أغلي	اجتماعية	1949
جمعية القضاة والموتقين	مهنية	1949
جمعية التربية والتعليم	تربوية، ثقافية	1949
جمعية الوداد الرياضي للقصبة	رياضية	1950
جمعية المحسنة	خيرية	1951
جمعية طلبة المدارس الفرائد الإسلامية	مهنية	1952
نادي شريف سعدان	رياضية	1953
جمعية التمثيل	فنية	1955
جمعية الإحسان	خيرية	1955
جمعية الدفاع عن مصالح الأحياء	خيرية	1956
الدوان الجزائري لمخيمات أطفال الأهالي	ترفيهية	1957
جمعية أولياء التلاميذ للمدارس الفرائد	تربوية	1959
جمعية مدرسة الباهية	تربوية	1960
جمعية مدرسة ديار الجماعة	دينية، تربوية	1962

المصدر: (أحمد بوكابوس، 2007، ص 183-184)



يلاحظ على الجدول 2 و3، أن تسميات هذه الجمعيات منتقاة من ثقافة المجتمع التقليدية إلى جانب ارتباطها بالتراث الإسلامي، فصفة الإسلامية مرتبطة حتى بالتنظيمات التي تمارس السياسة ضمن المسار أو السياق الكولونيالي مثل فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين تمييزاً لهم ولخصوصيتهم الثقافية والدينية عن خصوصية المعمّر، وهذا دون إثارة، على عكس تسميات التنظيمات الجموعية الخاصة بالمعمرين التي أطلقوا عليها تسميات "تحدي وإحتقار"، وأن الجمعيات المنشأة في مطلع الأربعينيات قد غيّرت من تسميات تنظيماتها مع إبقاء لفظة إسلامية تمييزاً لها عن تنظيمات الكولون، وحتى بعض الجمعيات المختلطة التي تأسست من أولياء التلاميذ الذين يتابعون دراستهم في المدارس الفرنسية، نجد لفظ إسلامية كتمييز لأبنائهم عن جمعيات أولياء التلاميذ الخاصة بالكولون للتفريق ما بين ما هو إسلامي ومسيحي، كما يعني أيضاً إبعاد شبهة التصير عن أبنائهم ويمكن تأكيد هذا المنحى في تسمية جمعية طلبة المدارس الفرانكو إسلامية. أما التنظيمات الرياضية الخاصة بالأهالي فقد أضيفت لها كلمة إسلامية، حتى لا يختلط أسمها مع اسماء التنظيمات الخاصة بالكولون.

### ث - حركة الشباب الفرنسي والتنظيمات الاجتماعية والثقافية وسط شباب الأهالي:

كان المعمّرون يضيّقون على تأسيس الجمعيات الاجتماعية والثقافية وغيرها، خاصة الموجهة لتنظيم وتربية وتنقيف الشباب من الأهالي. لذلك وجّهت السلطات الإستعمارية جلّ إهتمامها إلى البحث والعمل على إيجاد أفكار ومبادئ تقام عليها أسس الحركة الشبانية، من أجل تجنيدها وإعدادها لتحمل المهام الجديدة التي استدعتها الحرب الكونية الثانية، والإستعداد للتحوّل المرتقب على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بعد إنتهاء الحرب.

وبسبب هذه الأوضاع التي كانت تعيشها فرنسا، عقد أول إجتماع لمجلس الشباب الفرنسي في الجزائر المستعمرة سنة 1943 حيث نوقشت فيه جملة من المبادئ والأفكار، وكذا شروط الإعتماد وإجراءاته، ومن ضمن ما عرض من أفكار في تلك الأثناء، "هو أن الدولة لا تستطيع أن تتعامل بصفة مباشرة مع مختلف فئات الشباب، إذ لابد من وجود تنظيم يضمّ كلّ التنظيمات، وتكون معتمدة من طرف الجهات المخولة حسب الطرق المعمول بها، أو تعتمد حسب أساليب وطرق تتناسب مع الظروف والمهام التي تضعها هذه التنظيمات في مسار نشاطها".

كما نوقشت شروط تأسيس وتكوين تنظيمات للحركات الشبانية، وكانت الأفكار المطروحة تشير إلى ضرورة الإلتزام بالمؤسسات القائمة المنقّحة، التي تستجيب وتتجاوب مع المطالب الجديدة للتعبئة والتشديد للحركات الشبانية، وأخذ في هذا الإجتماع بفكرتين أساسيتين:

الأولى "لفريدريك كاكلان" إذ قال: "إن الحركة الشبانية تتطلب أولاً انخراطاً حراً والقليل من التنظيم

الداخلي، مما يؤدي إلى تراتب تنظيمي في المناصب والهدف هو تربية الشباب."

أما الفكرة الثانية: فجسدها ودافع عنها "روبير باردو" مستشار الشبيبة وممثل حركة المقاومة الفرنسية " فقال: إن الحركة هي تجمع شباني، "يتمتع بمبادرة حقيقية، للتنظيم والتفاعل، حسب أهداف وغايات فكرية، من أجل تكوين الشباب إنسانياً والوصول إلى توحيد أفكاره من أجل الحصول على المطالب المرغوبة (Françoise Tétard.1996.pp134-135)

وفي هذا الاجتماع تم اعتماد رؤية وأفكار "فريدريك كاك لان"، وكانت الحركات الشبانية في هذه الفترة هي التي تشرع وتنفذ في نفس الوقت، فقد جند لهذا الغرض أموال ومؤسسات ومؤ طرين يتمتعون بالخبرة والمعرفة العلمية، لتكوين قياديين ومؤ طرين من الأهالي لممارسة مختلف الأنشطة التي تخصّ التنشيط الاجتماعي والثقافي والترفيهي الموجه إلى شباب الحركة.

وفي سنة 1941 أنشئت مدارس متخصصة لتكوين مؤطري الحركة الشبانية في الجزائر، وكانت تابعة لوزارة الداخلية، "وهذا حتى تكون تحت أعين أجهزة الأمن، أما إحداث المراكز التي تتم فيها عملية التنشيط الاجتماعي والثقافي والترفيهي للشباب، فقد تأخرت إلى غاية 1944 حيث صدر في 22 نوفمبر 1944 منشورا وزاريا، يعيّن ويحدّد صفة وأهداف هذه المراكز، ومن أجل إعطاء الصفة التربوية لنشاطاتها وضعت تحت وصاية المديرية العامة لوزارة التربية. (أحمد بوكابوس، 2007، ص188)

## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

وهكذا بدأت الحركة الشبانية المختلطة في الجزائر، في مد خيوطها كتنظيم يعمل على إعادة تشكيل المجتمع من جهة، ومجال لرعاية المبدأ اللائكي من جهة ثانية. لقد وضع تحت تصرف الحركة الشبانية مجموعة من المراكز التي اختيرت أمكنتها بعناية في المدن والمناطق التي يمكن إستقطاب الشباب إليها، وأول هذه المراكز مركز "سيدي المدني" حيث أنشئ سنة 1945 في نزل كبير في مدخل مضيق "الشفة" على بعد 15 كلم من مدينة البليدة، وكان يتوفر على كل المستلزمات الضرورية للقيام بالأنشطة والتربصات التي تتطلبها الحركة لتنفيذ البرامج والمشاريع التي تعمل على إدخالها إلى التنظيمات الشبانية المنخرطة في صفوفها، وفي سنة 1946 أسست ملحقة تيكجدة على سفوح جبال جرجرة.

ومن ضمن أهدافها إقامة أنشطة التزلج وتسلق الجبال، كما كان يقدم فيها تكوينا إضافيا لتعويد الشباب على المغامرة والحياة الجماعية، وكذا قدرة التحمل البدني والفكري، "وكان هذا المركز مقاما في بناية تابعة للسكك الحديدية وضعت تحت تصرف الحركة"، وفي فصل الصيف كان المركز يتحول الى مخيم صيفي كبير، يضم مجموعة من الشباب الوافدين من فرنسا، ومن مختلف عمالات الجزائر، من أجل فتح مجال الإتصال أمام شباب الأهالي، والشباب الفرنسي القادم من وراء البحر.

أما المعقل الأساسي للحركة فكان مقاما في مركز "الرياض" الذي يوجد على بعد 12 كلم من الجزائر العاصمة في ملكية تابعة للحركة الشبانية والتربية الشعبية، وكان هذا المركز في السابق مدرسة لتكوين مؤطري الحركة، وأجريت عليه إصلاحات للاستجابة لكل المتطلبات التي تحتاجها الحركة، وظروف التكوين 300. وانتشرت هذه المراكز فيما بعد في مختلف أنحاء الوطن تستقبل الشباب من الجنسين، وتقدم لهم الأنشطة الترفيهية، وتنظم لفائدتهم الرحلات ومعسكرات التخيم في الجبال والشواطئ، كما كانت تقدم للفتيات مبادئ الرعاية الصحية والتربية المنزلية، مع تحضيرهم لتعلم مبادئ الخياطة والحياسة الى جانب تعليم مبادئ القراءة والكتابة لمن فاتهم التمدن العادي. (أحمد بوكابوس، 2007، ص189)

وهذه المراكز تحولت بعد الإستقلال إلى وصاية وزارة الشباب والرياضة منذ اليوم الأول للاستقلال وبقيت تمارس نفس المهمة إلى يومنا هذا. بينما غيرت مهام هذه المؤسسات، وكذا الأنشطة التي تنوجه بها إلى مختلف فئات الشباب حتى في فرنسا.

تعد هذه الحركة الوجه الآخر للإستعمار، وعلى الخصوص على مستوى الأفكار التي تروج لها وسط شباب الأهالي، الذي كان بحاجة إلى التاطير والتكفل، لكن الحركة الوطنية كانت تراقب هذا العمل، وترد عليه بتكوين وتنظيم الشباب في جمعيات موازية لبعث الروح الوطنية، فأنشأت العديد من التنظيمات الشبانية المهمة بمختلف الأنشطة الشبانية "كالكشافة، والتنظيمات الفنية الثقافية" كما كان رجال الإصلاح ينشطون في هذا الميدان لمواجهة امتداد نشاط التنظيمات الشبانية الفرنسية وسط الأهالي، بإستعمال نفس أساليب المستعمر في التنظيم والتكوين وسط الشباب (أحمد بوكابوس، 2007، ص191)

### ج- حركة شباب الأهالي في المؤسسات التعليمية والجامعات:

أما على مستوى حركة شباب الأهالي في المؤسسات التعليمية فقد استلهم مبادئ حركته من احتكاكه بالواقع الاجتماعي والثقافي للحركات السياسية، ومن أجل التميز عن حركة الشباب الفرنسي، اختار منذ البداية، خصوصية التسمية والهدف، فنشأت حركة ودادية الطلبة المسلمين الجزائريين سنة 1920 والتي وصل إلى رئاستها فيما بعد المناضل "فرحات عباس" سنة 1926، وتحول هذا التنظيم فيما بعد إلى جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين.<sup>3</sup> لقد لعبت حركة الطلبة الجزائريين دورا بارزا في نضالها ومواجهتها للإحتلال، وناقشت في جل مؤتمراتها قضايا التعليم، وقضايا التاريخ الوطني، وقضايا المرأة، إلى جانب التأكيد على عروبة وإسلامية الشخصية الجزائرية (أحمد بوكابوس، 2007، ص192)

أسس الطلبة الجزائريون في جامعة الجزائر تنظيم الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين سنة 1955 والمعروف UGEMA، ومن أهداف هذا التنظيم توحيد الطلاب وربط مصيرهم كمتقنين بمصير شعبهم، متجاوزين بذلك التقاليد الفرنسية، التي كانت تعمل على جعل الشباب المثقف، (يحيى بوعزيز، ص ص 116-117)، وفي مؤتمر باريس 1956 اتخذ التنظيم اجراءات وقرارات هامة من ضمنها مساندة الثورة

<sup>3</sup> كان يوجد بمركز "الرياض" كم معتبر من الأشرطة والأفلام التي كانت تستعملها الحركة، وكذا آلات العرض، لكنها أُلغيت عند نقلها من مركز الرياض إلى مدرسة تكوين اطارات الشباب بقصر ابن.

## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

والمطالبة باستقلال الجزائر، مع دعوة الحكومة الفرنسية الى التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، فقامت السلطات الفرنسية بملاحقة اعضاء التنظيم في فرنسا والجزائر، لكن ذلك الموقف دفع بقياديي التنظيم الى تحريك آليات المقاومة الى اقصاها عن طريق اتخاذ قرار مقاطعة الدروس والامتحانات في كل من الجزائر وفرنسا بشكل عام وغير محدود، وشرع في تنفيذ القرار يوم 19 ماي 1956 .

### 2 - جمعيات الشباب غداة الاستقلال وواقع اعادة التنظيم

شهدت التنظيمات التي كانت تنشط في الميدان الاجتماعي والثقافي والرياضي خاصة المختلطة " أهالي معمرين " ، بعد قيام الثورة وانتشارها وسط مختلف فئات المجتمع، التي كان بعضها يقوم بدور المخبر عن الأعضاء من الأهالي، كانت بمثابة محاضن لتخريج المؤطرين والمنظمين الذين أعدوا وساهموا في عملية التوعية بضرورة التوضيح في سبيل الوطن، وكانت المناسبات الثقافية واللقاءات الرياضية والاجتماعات والاحتفالات، فرصة للإتصال والتعارف بين مختلف الفئات الاجتماعية .

لقد ولد هذا التواصل والتلاحم وضعاً اجتماعياً وسياسياً لم يكن في السابق ممكناً، نظراً للحصار المضروب على الثورة من طرف أجهزة القمع الاستعمارية، لكن طبيعة الأنشطة التي تقوم بها هذه التنظيمات، تقتضي التجمع والتجمهر في قاعات السينما والمسارح والساحات العمومية والملاعب، حيث تردّد الشعارات والهتافات بين الحاضرين من الشباب وعامة المواطنين الذين يقصدون الملاعب أو قاعات العروض المسرحية والموسيقية، وكان يمكن لأي شخص في تلك الأثناء، أن يصيح في الشارع بكلمة " تحيا الجزائر " ليردّد وراءه المارة كما قال: "أحمد توفيق المدني" دون أن يكونوا في قاعة خاصة أو ملعب، أو مهيكلين في تنظيم .(أحمد توفيق المدني، 1988، ص395)

أما بعد الاستقلال فقد أصبح هذا التنظيم الكبير "المجتمع " أو التنظيمات الجمعوية " التقليدية "تمثل مشكلة للدولة، حيث لم يخرج المجتمع الجزائري من مأزق بنود اتفاقية أفيان " ولو شكليا " الا بعد أن دفع ثمن ذلك مضاعفا ولازال، سواء من الناحية الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية، فالخلافات التي حدثت بعد الاستقلال بين القيادات العسكرية والسياسية، أحدثت اضطرابات لم تترك مجالا لقيام تنمية أو بناء مؤسسات، وبقيت الأمور تراوح مكانها، وأعيد تنشيط المؤسسات التربوية والاجتماعية والإدارية، بكيفية لا توحى بوجود رؤيا واضحة للمستقبل.

### 1.2. وضع الشباب وتنظيماته بعد الاستقلال:

لقد أبقت الدولة الجزائرية على نفس السياسة التي كانت معتمدة في ميدان الشباب والتنظيمات الشبانية مطبقة، وتواصل العمل ببرامج الترفيه والتربية الشعبية التي كانت مطبقة قبل الاستقلال، فأُنشئت وزارة الشباب والرياضة على خلفية المديرية المكلفة بالشباب والرياضة قبل الاستقلال، وظهرت الوزارة المكلفة بالشباب والرياضة، غداة الاستقلال مع الحاق السياحة بها. ثم بعد ذلك حوّلت إلى كتابة الدولة للشباب والرياضة ملحقة بوزارة التوجيه الوطني، ثم من جديد وزارة الشباب والرياضة.

كما سبقت الإشارة الى ذلك، فلم تبدأ الوزارة في مباشرة مهامها المتمثلة في التكفل بقضايا الشباب إلا بعد 1965 بمقتضى المرسوم الصادر في 10 جويلية 1965 ، فتحرّكت بعض الهياكل الموروثة لاستقبال الشباب " والتي بقيت تحمل نفس تسمية فترة الاستعمار "مراكز التربية الشعبية " وكانت تقوم بعملية محو الأمية، والاستدراك المدرسي للشباب والتكوين ما قبل المهني، وتحضير الشباب الى مسابقات مراكز التكوين المهني، والمشاركة في إمتحان الشهادة الابتدائية للكبار .لكن الاحتياجات المتزايدة على الهياكل والأقسام لاستقبال الأطفال في سن التمدريس للسنة الدراسية 1965 / 1966 جعل الوزارة المعنية تتنازل على بعض المرافق لتستعمل كأقسام دراسية لفائدة الطفولة، رغم محدوديتها.

وفي سنة 1975 تم تفكيك منظومة الجمعيات الوطنية التقليدية، كالشافة الإسلامية الجزائرية، وتنظيمات الشباب والطلبة، ليحلّ الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، محلّ كلّ التنظيمات التاريخية، المشهود لها بالقدرة على التنظيم والتجنيد للفئات الشبانية لأكثر قدرة على العطاء والبذل، في الميدان العلمي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي وبكل ما يخدم المجتمع.(وزارة الاعلام والثقافة، 1976، ص50)

## 2.2. الاطر التنظيمية للتنظيمات الجموعية:

من أجل اشراك الجمعيات الشبانية في اعداد وتفعيل السياسة الشبانية، اعتبرت الوزارة الجمعيات الشبانية قوة اقتراح، من خلال فضاءات التعبير التي تنظم على المستوى الوطني والولائي والبلدي، مما يمثل هيئة استشارية لدى الوزارة المعنية، وتتمثل مهام هذه الفضاءات في: اقتراح وصياغة تقارير سنوية عن اهتمامات وقضايا الشباب، وتوجه إلى الوزارة المعنية، وتنش كل هذه الفضاءات من:

ممثلي التنظيمات في مختلف الفضاءات الاستشارية المخصصة لها بمعية خبراء وشخصيات لها علاقة بميدان الشباب. وتنموق هذه الهيئات كالتالي: ( MINISTERE DE LA JEUNESSE ET DES SPORTS 1994/1999).

### أ. على المستوى البلدي:

يتشكل الفضاء الانتشاري من رؤساء الجمعيات أو ممثلين عنهم، ورؤساء لجان الأحياء المعتمدين من طرف البلدية مقر الإقامة، ورؤساء الفروع الجموعية الولائية، أو الوطنية المتواجدة على مستوى البلدية، وممثل المجلس الشعبي البلدي المكلف بالرياضة والشباب.

### ب. على المستوى الولائي:

يتكون الفضاء الاستشاري على مستوى الولاية من رؤساء الجمعيات الولائية المعتمدة من طرف الولاية، أو ممثلين عنهم ومن رؤساء الفروع الجموعية الوطنية، أو ممثلين عنهم الى جانب ممثل عن كل فضاء استشاري من البلديات التي تتكون منها الولاية.

### ج. على المستوى الوطني:

يتكون الفضاء الاستشاري من رؤساء الجمعيات الوطنية المعتمدة من طرف وزارة الداخلية، أو ممثلين عنهم ومن رؤساء الفضاءات الاستشارية الولائية.

## 3.2. سير وعمل جهاز الوساطة:

-تنظم هذه الفضاءات الاستشارية أشغالها في جلسات عامة، وتناقش مواضيع اشغالها في أفواج عمل متخصصة.

-تجتمع هذه الهيئة كل 6 " ستة " أشهر وعند الحاجة بطلب من رئيسها.

-يشترط في أعضاء هذه الهيئة الاستشارية أن يتراوح سنهم ما بين 18 35 سنة ويعيّنون لعضوية الهيئة لمدة سنتين، تجدد مرة واحدة فقط.

-أمانة هذه الهيئة الاستشارية تقوم بها مصالح وزارة الشباب والرياضة.

## 4.2. إشراك الجمعيات في تسيير المؤسسات الشبانية:

أما الجمعيات النشطة فتشارك في تنظيم الأنشطة الموجهة للشباب، وفي تسيير المؤسسات التابعة للقطاع، وهذا الوضع يسمح بتعويض النقص المسجل في تأطير الشباب على مستوى مؤسسات تنشيط الشباب، حيث) نسبة التأطير لا تزيد عن 1.98 % لكل مؤسسة، أو ما يعادل مؤطر واحد لكل 5782 شاب ( وهذا النقص يعني إعاقة عملية السير العادي وفق المعايير المحددة.

وهذا النوع من التسيير المشترك يوصلنا الى تنويع الأنشطة في هذه المؤسسات، وتجديد أكبر عدد من الشباب للوصول الى الأهداف المبتغاه. أما دور المراقبة والمراقبة للمؤسسات، فيتم بتعيين مدير لها، وهو المسير والمطبق لسياسة الوزارة الموجهة للشباب.

### 1.4.1. شروط ممارسة التسيير المشترك:

. تتجسد عملية التسيير وفق دفتر شروط تعدده المصالح المركزية للوزارة تحدد فيه الحقوق والواجبات المترتبة على كل طرف.

يجب على مؤسسات الشباب في إطار الاتفاقية مع الجمعيات، تنظيم أنشطتها في كل الأحوال والظروف في شكل نوادي على النحو التالي:

نوادي مخصصة للحوار والتعبير.

نوادي المخصصة لأعلام الشباب.

نوادي بها نقاط استماع، وحماية صحة الشباب.

نوادي الأنشطة العلمية، المساحات الحرة مقهى الشباب.

تخضع كل مؤسسات الشباب عبر الوطن، الى هذا النمط التنظيمي، ومن أجل تحفيز وترقية النشاطات وتطويرها، توضع مبادرات لتشجيع ودعم الأعمال التي تفوز خلال المعارض والمسابقات على المستوى المحلي والوطني والدولي، وترتبط كل النشاطات بالسياسة الموكولة الى الوزارة المعنية.

### 2.4.2. مجلس تسيير المؤسسة:

كل المؤسسات تسيّر بواسطة مجلس تسيير يرأسه المدير، ويتكوّن من ممثلي الجمعيات وممثلي الجماعات المحلية وممثلي القطاعات المعنية في اطار برنامج مابين القطاعات.

### 3.4.2. تجميع التنظيمات:

يفضّل قطاع الشباب والرياضة الشراكة مع الجمعيات التي تطوّر مشاريع مشتركة في المجالات التي تعتبر ذات أولوية في سياسة القطاع لتجنّب تجزئة الجهود والإمكانيات وتمثّل هذه المحاور في:

-النشاطات الثقافية.

-النشاطات العلمية، الموجهة للشباب.

-النشاطات الموجهة للفتاة.

-نشاطات الاتصال، والتقنيات الحديثة للإعلام.

-نشاطات الوساطة الاجتماعية.

-النشاطات الموجهة للأطفال.

-نشاطات ادماج الشباب

### 4.4.2. الدعم المالي للجمعيات:

تقوم علاقات الشراكة مع الجمعيات على علاقة التعاقد لتمويل المشاريع الجمعوية. أما مصادر التمويل فهي الخزينة العمومية، أي ميزانية الدولة، ومن الصندوق الوطني لترقية مبادرات الشباب، والممارسات الرياضية. والصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية.

أ. هذه التعاقدات السنوية تشمل نواحي التمويل التالية:

-مصاريف التسيير.

-مصاريف التكوين الموجه الى المؤطرين والمتطوعين الشباب.

-مصاريف التجهيز والتهيئة.

-مصاريف خاصة بالمشاريع التنشيطية الإستثنائية.

### 5.4.2. كفاءات واساليب التمويل:

في كل الحالات، تتجسّد الشراكة عن طريق برنامج تعاقدى حسب النصوص القانونية المعمول بها، ولا يمكن تمويل جميع المشاريع التي تقدّمها التنظيمات الشبابية، بل هناك شروط ومعايير لاختيار المشاريع القابلة للتمويل من المصادر المالية المذكورة اعلاه وتحدد بقرار وزاري لاحق. تنشأ على المستوى الوطني والمحلي لجنة تمويل مشاريع الجمعيات ومبادرات الشباب، ويحدّد ذلك بقرار من وزير الشباب والرياضة.

## 3 - مسار عودة المجتمع المدني في الجزائر "المسألة الإحصائية والواقع المفروض"

يعد مسار بروز الحركة الجمعوية في الجزائر بعد وفاة الرئيس اتلجرائي هواري بومدين ، فمن 1980 سنة إلى 1990 بدأت تظهر في هذه المرحلة تغييرات أيديولوجية تمثلت في القيام بإدخال إصلاحات اقتصادية كالتخلي عن المركزية في التسيير، وانسحبت الدولة تدريجيا من بعض الميادين ومن الاستثمار،



## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

خاصة بعد الأزمة الاقتصادية أواسط الثمانينات . كما انفتحت السلطة نوعا ما على الجمعيات والعمل التطوعي، و سمحت لها بالقيام ببعض الأعباء، وذلك بعد تبني الميثاق الوطني 1987 الذي شجع 87 / 07 بتاريخ / 21 لعام 1986 ثم صدور القانون 15 المواطنين على تأسيس جمعيات أهلية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية والرياضية و المهنية ... فاستجابت بذلك السلطة لمطالب وضغوط الحركات الاجتماعية ( أحداث قسنطينة 1986 مثلا ) بالتخفيف من القيود التي كانت مفروضة على العمل الجماعي و التطوع، وفي هذا السياق ظهرت أول منظمة لحقوق الإنسان سنة 1985 وهي الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان والتي تم الاعتراف بها سنة 1987 ، إضافة إلى الجمعيات الثقافية الامازيغية التي أصبحت لها قوة كبيرة في التنظيم و التأطير خاصة في أواسط الشباب، كما ظهرت الجمعيات العلمية والمهنية وغيرها حتى بلغ عددها حسب جريدة المجاهد 1988/05/12 حوالي 11 ألف جمعية.

( بوحنيفة قوى، 2011/03/05، <http://bohothe.blogspot.com/> )

وعليه فقد أصبحت الحركات الاجتماعية في أواخر عقد الثمانينات ذات قوة وفعالية كبيرة في تحريك الشارع ضد التهميش والإقصاء و سوء توزيع الثروة أو تقاسم أعباء الأزمة، خاصة لدى النخب الجامعية المثقفة التي اتخذت رد فعل قوي اتجاه قمع السلطات للحريات و الوصاية التي فرضتها على المجتمع منذ الاستقلال.

وفي سنة 1987 وبعد سنة على أحداث قسنطينة أظهرت السلطات الجزائرية بعض التفتح والتسامح اتجاه العمل الجماعي كفضاء يتطلع من خلاله المجتمع نحو تصور ذاتي لمستقبله، فنشأت حينها عدة جمعيات بلغت حسب جريدة المجاهد ( 1988/05/12 حوالي 11 ألف جمعية، لكن مع هذا لم تتمتع بكامل الحرية والاستقلالية حتى جاءت أحداث أكتوبر 1988 أو ثورة الشباب و المهمشين بسبب فشل سياسات التنمية، والتي قابلها النظام الجزائري بتغييرات سياسية جذرية وإصلاحات اقتصادية غيرت من بنائه ككل، فحركات هذه الأحداث الجمود الذي عرفه المجتمع الجزائري، وانفتح على عوالم جديدة.

د - من 1990 إلى : 2008 تميزت بالتعددية الحزبية وحرية التجمع والتنظيم وحرية التعبير التي بلغت مستويات قصوى عبر الصحافة المستقلة، الفتية، واندفعت النخب المثقفة وخاصة أصحاب السوابق النضالية في الحرب الواحد ومنظماتهم وغيرهم في تأسيس الجمعيات في شتى الميادين الرياضية والاجتماعية والثقافية والصحية والبيئية وحقوق الإنسان وغيرها، مما يدل على درجة الكبت التي كانت كامنة في نفوس الجزائريين ومدى حاجتهم للتعبير الحر عن آمالهم، ورغبتهم في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهمهم، وقد اعتبر المؤرخ بن يامين سطورا هذه المرحلة التاريخ الافتتاحي والفعلية للحركة الجمعوية في الجزائر، لهذا فهي حديثة العهد مثل بقية البلدان العربية والعالم الثالث مقارنة مع الدول الغربية .

لقد تأسست معظم الجمعيات الجزائرية سنة 1990 مع صدور القانون الجديد 31-90 الذي فتح أمام الحركة الجمعوية آفاقا واسعة للعمل والنشاط والتطوع وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والمساهمة في التنمية ... وبذلك حصلت على مكاسب كبيرة من ناحية تحسين المناخ القانوني، خاصة في بداية التسعينات أي قبل دخول الجزائر دوامة الفوضى والعنف والإرهاب الذي هدد كيان الدولة والمجتمع معا بالانهيار، لو لا صمود قوى اجتماعية ومهنية ومنها المجتمع المدني والحركة الجمعوية، وقد عرفت بعدها الحركة الجمعوية اتجاهين رئيسيين من حيث نموها وتطورها.

( بوحنيفة قوى، 2011/03/05، <http://bohothe.blogspot.com/> )

1 - من 1990 إلى 1994 : ظهرت آلاف الجمعيات الوطنية والمحلية بشكل حماسي وفي سباق لاكتساح وكسب ساحة العمل الجماعي وبالتالي ربح مصداقية الممولين والداعمين لها سواء كانت الدولة أو الأفراد.

2 - من 2005 إلى 2008 : انخفضت على العموم حيوية ونشاط الحركة الجمعوية، ورغبتها في لعب دور أساسي في تأطير المجتمع، بسبب العنف والمصاعب الأمنية من جهة، ومحاولات الاختراق من طرف الحكومة والأحزاب كذلك، مما أفقدها المصداقية الشعبية التي اكتسبها في المرحلة السابقة.

كما كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 التي ضربت قلب الولايات المتحدة الأمريكية وغيرت في مجرى التاريخ الحديث بشكل كبير دورا في تغيير النظرة إلى العمل الجماعي والتطوعي وفعل الخير، فأصبحت هذه الأنشطة في كثير من الحالات مرادفة للإلهاب، سواء في العالم العربي أو في أوروبا وغيرها، وفرضت قيودا كبيرة على تمويل الجمعيات، مما أفقدها الكثير من المصادر الحيوية واللازمة لنشاطها، وخير مثال على ذلك هو قرار ولاية الجزائر حل الجمعية الإسلامية الخيرية بعد مقاضاتها بتهمة جمع الأموال دون ترخيص، والمرسوم الرئاسي الذي وقعه رئيس الجمهورية يوم 23 نوفمبر 2001 والذي يمنع فيه الأعمال الخيرية خارج الإطار الحكومي، وفي هذا نوع من الاحتكار الجديد للعمل التطوعي الخيري من طرق الدولة مع أن دورها كان من المفروض أن يكون تنظيمه وتسهيل الوصول إلى المحتاجين.

إذا بعد التحول إلى النهج الديمقراطي والتعددية التي كفلها دستور 1989 الذي تغيرت بفضلها الواجهة السياسية للبلاد وبدأت رحلة الإصلاحات المتسارعة، وظهر الانفجار الجماعي على غرار الأحزاب السياسية، فدخل المجتمع في ديناميكية جديدة من الحياة الديمقراطية بأوجهها المختلفة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا... وإذا حاولنا تقدير العدد الحقيقي للجمعيات فإن ذلك من الأمور الصعبة، نظرا لعدم مصداقية وموضوعية الإحصائيات في الجزائر، فالتقديرات الرسمية لوزارة الداخلية بصفتها الوصاية الأولى على الحركة الجمعوية تشير إلى أن عدد الجمعيات الجزائرية كبير جدا؛ حيث تطور من 30 ألف جمعية سنة 1992 إلى 48 ألف سنة 1997، ثم إلى 53 ألف سنة 2000، لينقل سنة 2001 إلى حوالي 75 ألف جمعية، منها نحو 830 جمعية وطنية تنشط أو بالأحرى مسجلة في جميع المجالات، وعلى رأسها الجمعيات المهنية "جمعيات أطباء، محامين، تجار، مقاولين... الخ" ب 200 جمعية ثم الجمعيات الرياضية والثقافية ب 80 جمعية وطنية، و 73 جمعية وطنية في المجال الطبي والصحي، وهناك 50 جمعية في الميدان العلمي والتكنولوجي، و 19 جمعية خاصة بالمرأة، و 15 جمعية تهتم بالبيئة والمحيط الطبيعي، وفي المجال السياحي والترفيهي توجد 16 جمعية وطنية، إلى جانب الجمعيات الوطنية الخاصة بالفئات الاجتماعية المحرومة كالمعوقين قبل أنواع الإعاقة والأطفال المسعفين المسنين... حيث هناك 15 جمعية وطنية، وكذلك الجمعيات الدينية بعدد 10 جمعيات و 07 جمعيات حول حقوق الإنسان، وإضافة إلى هذه الأرقام هناك تقديرات أخرى متفاوتة أوصلت عدد الجمعيات إلى حوالي 57 ألف، وأخرى تتحدث عن 60 ألف... الخ، لهذا تبقى هذه الأرقام تقريبية فقط، لأنه من الصعب التأكد من حقيقة وجود بعض الجمعيات سواء الوطنية أو المحلية، أي ما إذا كانت لا تزال تنشط أم أنها متوقفة أو انقرضت تماما، فالكثير منها تعمل في المناسبات أو برغبة من الإدارة حتى وإن لم تجدد عقد جمعيتها العامة. لكن هذه الأرقام تدل على أن الجزائر قفرت قفزة كبيرة في التطور الاجتماعي والتحديث على الأقل من حيث عدد الجمعيات، أما عن الفعالية ونوعية الأداء ونجاعته في تحقيق الأهداف المنتظرة، فإنها المشكلة الجوهرية في الجزائر وفي كل البلدان العربية.

( بوحيفة قوى، 2011/03/05، <http://bohothe.blogspot.com/> )

إن الحديث عن غياب الفعالية عن أداء الحركة الجمعوية ونقص كفاءة إطاراتها المسيرة، رغم الوجود الرسمي أدى إلى قول كثير من الباحثين والمهتمين بصعوبة وجود مجتمع مدني حقيقي يمثل قطاعات المجتمع المختلفة ويحمل همومها، إضافة إلى عامل آخر وهو غياب شرط الاستقلالية عن الدولة والإدارة والأحزاب، وهو من أهم شروط ومقومات الوجود والمصداقية للحقل الجماعي في المجتمع الديمقراطي، فمن خلال التقارير الرسمية التي تنشر حول الحركة الجمعوية تبين أنه من بين حوالي 75 ألف جمعية معتمدة في الجزائر هناك 05 آلاف جمعية فقط موجودة فعليا وتنشط في الميدان، بل إن معظمها يعرف تجاوزات وانحرافات خطيرة عن الأهداف المسطرة والمحددة قانونا، والتي أدت في بعض الحالات إلى تجاهل أدنى العناصر التنظيمية في مجال التسيير المالي والمحاسبية وسلامة قواعد الميزانية (صالح زيان، 2006، ص 8-12)، وهذا راجع إلى تدني المستوى التنظيمي والتسيير لدى أغلب مؤطري وقادة الحركة الجمعوية، ويظهر ذلك جليا في عدم قدرتهم على إعداد ملفات سليمة تتضمن التقدير الدقيق لتكاليف إنجاز المشاريع والتقدم بها لطلب التمويل والمساعدة من طرف الدولة أو الخواص أو الممولين الأجانب.

## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

وقد ساهم في زيادة ضعف أداء الجمعيات أيضا غياب آلية الرقابة والمحاسبة والعمل الشفاف سواء كان ذلك داخل الجمعيات نفسها أو من طرف الدولة باعتبارها المنظم والساخر على القوانين وتطبيقها وكذا الممول الأول للحركة الجمعوية، لهذا فكلما تم التطرق لقضية الحركة الجمعوية فالكمل غير راض عن أدائها سواء كانوا من السلطات العمومية أو المنخرطين أو المهتمين من باحثين ومواطنين، فالجميع يؤكد على إخفاقها وتخطيها وفقدانها للتوازن، وأنها تعيش حالة من البطالة والانتهازية غير المبررة في ظل أوضاع اجتماعية متأزمة، وحتى إذا قامت ببعض الأنشطة فإن ذلك يتم بطريقة موسمية وفي مناسبات معينة وتبعا لطلبات وليس برغبة طوعية وذاتية تحددها حاجات المجتمع. ولهذا فهي بعيدة عن الأوساط الشعبية وبالتالي فهي لا تمثلها بل يسعى معظم قادتها للارتقاء الاجتماعي والتسلق بهدف الحصول على المناصب والمكاسب الشخصية.

إضافة إلى ما سبق فإن بؤرة اهتمام الجمعيات الناشطة ليست هي المشاريع ذات الفائدة التنموية أو الوقائية أو العلاجية للأمراض المختلفة والآفات التي يعاني منها المجتمع بل هي المشاريع السهلة كالرحلات والمعارض، فقد بينت حصيلة المشاريع التي مولتها الدولة لفائدة الحركة الجمعوية، بين سنتي 1994 و 1999 في عز الأزمة الاقتصادية والأمنية وإعادة الجدولة، أن نسبة كبيرة منها عبارة عن أنشطة ترفيهية ومعارض فنية و إلى حد ما ثقافية، أي أنها أنشطة استعراضية "إعلانية -إشهارية" حيث بلغت 44 مشروعا من بين 120 مشروعا، بنسبة % 36,7 أما مجال تكوين مؤطري الحركة الجمعوية فقد مولت الدولة 14 مشروعا بنسبة % 11,7 ، وفي مجال التوعية بمخاطر الآفات الاجتماعية كالمخدرات والسيدا... فبلغت المشاريع الممولة 04 مشاريع أي بنسبة % 3,3 ، وفي مجال الأعمال الخيرية مولت الدولة 06 مشاريع بنسبة % 05 ، والأسباب تعود سهولة إنجاز البرامج الترفيهية (رحلات، حفلات فنية، معارض... وتقدير تكاليفها، وعدم وجود معايير ملموسة لقياس مخرجاتها ونتائجها ودرجة تأثيرها على المستفيدين منها. ( بوحنيفة قوي، 2011/03/05، <http://bohothe.blogspot.com/> ) وبالتالي تكون عملية إعداد التقارير الأدبية والمالية حولها، إن وجدت بسيطة وتكون عملية المحاسبة سهلة كذلك من طرف الممولين.

هذا الأداء الهزيل وغير المؤثر للمجتمع المدني وللحركة الجمعوية في الجزائر يعود لتراكمات متشابهة ومعوقات كثيرة موضوعية وذاتية عملت وتعمل على كبحها وإضعاف دورهما.

### 4- مؤسسات المجتمع المدني الجزائري: بين الواقع والطموح

بعد تولي الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" الرئاسة عام 1999 قامت الحكومة بتقديم قانون الوثام الوطني الذي أعطى حصانه سياسية للإسلاميين الذين أعلنوا رفضهم للعنف، وقد جرم ذلك القانون نشاط الجناح العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

أما في ما يتعلق التعريفات التشريعية عرفت تطورات متعددة اختلفت باختلاف المرحلة السياسية التي شهدتها الجزائر، ففي الفترة الانتقالية التي أعقبت الاستقلال تم العمل بالقوانين الفرنسية، إلا ما يتعارض والسيادة والوطنية وذلك وفقا للقانون 60/157 المؤرخ في 31 ديسمبر/كانون الأول 1962. وبناءً عليه استمر العمل بقانون الجمعيات الفرنسي الصادر في 5 يوليو/تموز 1901؛ حيث عُرِفَت الجمعية في المادة الأولى منه بأنها "اتفاقية يضع شخصان أو عدة أشخاص بصفة مشتركة ودورية كل معارفهم وأنشطتهم في غرض لا يدر ربحاً".

أما في الأمر 71/79 الصادر بتاريخ 3 ديسمبر/كانون الأول 1971 فقد عُرِفَت المادة الأولى منه الجمعية بأنها "الاتفاق الذي يقدم بمقتضاه عدة أشخاص وبصفة دائمة وعلى وجه المشاركة معارفهم ونشاطاتهم ووسائلهم المادية للعمل من غاية محددة الأثر، ولا تدر ربحاً". وجاء هذا التعريف ليصب في سياق التوجه الأيديولوجي الذي صاحب صدور أول قانون جمعيات جزائري؛ حيث كانت موجة التشبع بالأفكار والتوجهات الاشتراكية.

أما في المرحلة التي أعقبت الانفتاح السياسي الذي شهدته البلاد بعد إقرار دستور عام 1989 فقد تم إصدار قانون الجمعيات 31/90 المؤرخ في 4 ديسمبر/كانون الأول 1990 والذي عُرِفَت الجمعية في

## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

أحكام المادة الثانية بكونها "اتفاقية" تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون ومعنويون على أساس تعاقدية ولغرض غير مربح. كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة، من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي على الخصوص. واتساقاً مع ما عرفته الدول العربية من تحول سياسي؛ فقد عرفت الجزائر حزمة إصلاحية، أهمها: قانون الجمعيات، وهو القانون العضوي 6/12 المؤرخ في 15 يناير/كانون الثاني 2012 المتعلق بالجمعيات، وعرفت المادة الثانية منه الجمعية بكونها تجمع أشخاصاً طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة زمنية محددة أو غير محددة، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعاً ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني.

ومن خلال جملة التعريفات التي أوردها المشرع في مختلف قوانين الجمعيات نلاحظ أن المشرع قد سعى دوماً إلى تقديم تعريف للجمعية يتميزها عن باقي الفاعلين الاجتماعيين الآخرين. (بوطيب بن ناصر، 2012) والملاحظ أن القانون 6/12 الصادر سنة 2012، ومن خلال استقراء التعريف الذي قدمه للجمعية، أن المشرع قد وسّع من مجال نشاط الجمعية ليشمل العمل الخيري والمحافظة على البيئة وحماية حقوق الإنسان والمجال العلمي والتربوي والثقافي.

والمستخلص من خلال التعريفات المختلفة للجمعيات في الجزائر أنها تجمع أشخاصاً على أسس تعاقدية لمدة زمنية محددة أو غير محددة المدة بغية تسخير معارفهم وقدراتهم لأغراض لا تهدف لتحقيق الربح، من أجل ترقية الأنشطة الثقافية والمهنية والدينية والاجتماعية والعلمية والتربوية والبيئية بما يسهم في رفاهية المجتمع. هذا من الوجهة القانونية، لكن التتبع التاريخي لواقع علاقات النظام السياسي الجزائري بالحركات الجمعوية يفيد أن المجموعة المحورية الحاكمة الجديدة للنظام هدفت في تعاملها مع هذا الملف إلى تحقيق هدفين أساسيين:

1. امتصاص تدمير المواطنين من ضنك الحياة، التي تعاظمت في الشق الاجتماعي.
2. تقوية قبضتها حتى تتمكن من خلق تجانس في هرم السلطة كما كان سابقاً عبر وضع استراتيجية تمكّنها من التخلص من هيمنة الحزب الواحد والجماعات الضاغطة التي تستخدمه.

لقد عرفت الساحة السياسية الجزائرية مؤسسات المجتمع المدني في النصف الثاني من القرن العشرين لتأخذ تطبيقاته منحنيات وخصائص اللحظة التاريخية التي ظهر فيها بشكل تشعباتها السوسيولوجية والفكرية، ولم يكن غريباً أن تتلقف بعض القوى الاجتماعية والسياسية أكثر من غيرها هذا المفهوم وتتبنى أطره التنظيمية الجديدة وخطابه الفكري بعد إقرار التعددية السياسية والحزبية، خصوصاً بعد دستور 23 فبراير/شباط 1989 (أول دستور جزائري بعد التعددية السياسية). ويشير الفصل الرابع المتعلق بالحريات والحقوق في مادته 33 إلى الحق في الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان، وعلى أن الحريات الفردية والجماعية مضمونة، وتتضح هذه الحقوق أكثر في نص المادة 41 التي تنص على أن حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن، كما يدرج الدستور مادة خاصة للتمييز بين الجمعية والحزب وتحديداً المادة 42 المتصلة بالحق في إنشاء أحزاب؛ حيث تنص على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون (عبد الناصر جابي، 2007)

غير أن نشاط الجمعيات في الجزائر تأثر بالوضع الأمني الذي عاشته البلاد خلال سنوات الارهاب؛ مما جعل أداءها لصيقاً بالأداء الحزبي، بحيث ظهر نشاطها كرجع صدى للأداء الحزبي الجزائري الهزيل؛ إذ رغم العدد الضخم الذي يتنازل سنوياً لتعداد الجمعيات إلا أن أدائها ظل مشوباً بعلاقة حذرة. أما علاقة هذه الجمعيات والأحزاب فهي علاقة تداخل وتجاذب للمصالح والأدوار.

وعن طبيعة العلاقات المصلحية "من ينتج من؟" في توصيف العلاقة بين النخبة السياسية وحركات المجتمع المدني، فإن وزارة الداخلية في الجزائر تحضر لحل ستة آلاف جمعية؛ إذ طالب مديرو المراكز والمعاهد الجامعية عبر كامل التراب الوطني من مجموع التنظيمات النقابية والطلابية، وكذا مختلف الجمعيات ذات الطابع الثقافي والرياضي، التي تنشط على مستوى المؤسسات الجامعية المذكورة، بتقديم ملفات كاملة عن حصيلة نشاطاتها في أجل زمنية محددة، وإلا تم حلها في حالة تخلفها عن ذلك.



## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

لقد استندت مراسلات مديري الجامعات إلى تعليمات وزارة الداخلية التي باشرت عملية واسعة لتطهير النسيج الجمعي الوطني من تلك الجمعيات، وتواجه الجمعيات التي تتخلف عن تقديم الوثائق المطلوبة منها عقوبات إدارية تصل إلى الحل النهائي، بعد إحالة ملفها إلى العدالة، ويصل عدد الجمعيات المعتمدة لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى 120 ألف جمعية بين وطنية ومحلية (بوحنية قوي، 2011، ص52)

وجاء في إحدى هذه التعليمات التي أرسلتها إدارة جامعة الجزائر تحت رقم 8/13، موجهة إلى ممثلي التنظيمات النقابية والطلابية والجمعيات الثقافية والرياضية النشطة في مختلف المعاهد والكليات والأقسام، أنهم مدعوون لتقديم ملف يضم أربع وثائق ذكرتها التعليمات، وهي: قرار الاعتماد، وقائمة المنخرطين، وأسماء الفروع والمجالس المصادق عليها من طرف الإدارة. وفي نفس الاتجاه تحرك مسؤولو المؤسسات الثقافية والشبابية والاجتماعية التي توجد بها مقرات لجمعيات معتمدة بدعوتها لتقديم ملفات مماثلة. وأكد ذلك أن الأمر يتعلق بما يشبه عملية تطهير كبرى غير مسبوقة.

كما أوكلت وزارة الداخلية إلى مديري التنظيم والشؤون العامة عبر مختلف الولايات مهمة متابعة هذا الملف، بحيث قام هؤلاء فعلاً، حتى الآن بإحالة ملفات نحو 6 آلاف جمعية من شتى المجالات إلى العدالة، ومعها طلبات رسمية بالحل لمخالفتها الشروط المنصوص عليها قانوناً، وعلى رأسها -كما ورد في أغلب العرائض القانونية المرفوعة إلى القضاء- عدم تجديد مكاتبها وتغيير مقراتها دون إشعار بذلك، إضافة إلى عدم تقديم حساباتها المالية مؤشراً عليها من محافظ الحسابات، ولا الحصيلة السنوية لنشاطاتها. (بوحنية قوي، 2011، ص52)

### 5 - علاقة الأحزاب السياسية بالجمعيات في الجزائر:

تتسم العلاقات بين الأحزاب والجمعيات بعلاقة الدمج والاستيعاب والتبني، ويظهر ذلك في المؤشرات التالية: (بوحنية قوي، 2011، ص52)

- أدمجت هذه الجمعيات التي جاوزت 120 ألف جمعية في أحيان كثيرة في السياق العام للخطاب السياسي غير المؤسس الذي يتبنى أطروحات السلطة ولا يقدم خطاباً مبنياً على البرامج؛ وهو ما أدى إلى استيعاب كثير منها من طرف الأحزاب وجعلها أبقاً للتسويق السياسي والتعبئة السياسية في مناسبات عديدة.
- استراتيجية التبني، وهي تلك السياسة القائمة على تبني الجمعيات كلية من طرف الأحزاب الفاعلة سياسياً.

إن هذه الجمعيات والمنظمات الجماهيرية التي كانت تشكل المدارس الأولى لتكوين الإطارات وتخريج الكوادر لم تعد تلعب ذات الدور في المرحلة الأخيرة، كونها أصبحت مجرد أدوات تستخدم في الاستحقاقات السياسية. والتساؤل المخرج للسلطة السياسية في الجزائر: هل نحن أمام مجتمع مدني أم مجتمع سلطة مُهيمن عليه؟

وبهذا الصدد، يرى **رشيد مغلاوي** أحد المسؤولين النقابيين في الجزائر أن السلطة خلقت مجتمعاً مدنياً بمؤسسات وهيئات وأحزاب ونقابات موازية للمجتمع المدني الحقيقي، وهذا المجتمع أضحي غير قادر على تنفيذ ما تسعى إليه السلطة، وهو ما أبرز نقابات موازية، مثل: هيئة ما بين النقابات التي فتح رئيسها النار على رئيس النقابة الوطنية للعمال الجزائريين، واعتبر أن هذه الهيئة الجديدة تسعى لإصدار ميثاق أخلاقي تمضي عليه جميع النقابات المنضوية تحت لوائها حتى لا تخرج هذه النقابات مستقبلاً عما يتم تبنيه من سياسات أو احتجاجات مهدداً بالعمل على رحيل السلطة (لكونها حسب رأيه تقوم على القمع) (رشيد مغلاوي، 2008، ص04)

وتشير إحدى الدراسات المغاربية المقارنة إلى نوعية الصعوبات ونقاط الضعف التي تتعرض لها الجمعيات المغاربية بما فيها الجزائرية وفق المحاور التالية: (عبد الناصر جابي، 2007، ص152)

- العلاقات بين الجهات الرسمية والجمعيات ليست شفافة بالقدر الكافي.
- الجمعيات غير معترف بها فعلياً كمحاور وشريك من قبل المؤسسات والجهات الرسمية.
- استفادة الجمعيات من المساعدات المالية الرسمية ليست شفافة بالقدر الكافي.
- لا توجد قنوات وإجراءات معروفة بهدف الحصول على مقرات دائمة للجمعيات.



## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

- الجمعيات لا تملك حرية في استقبال الهبات والمساعدات من الخارج.
- ما زالت الجمعيات تخضع لكثير من إجراءات الجمركة والعديد من الضرائب عند حصولها على مساعدات أو هبات من الخارج.

إن حراك الجمعيات هو رجع صدى للحراك الحزبي، وبما أن الحراك الحزبي منمّط ومنمّج ويعبّر عن صيغة إقصائية لوجود أية طبقة سياسية معارضة بالمعنى الحقيقي، فإن الحراك الجمعياتي لن يحقق مساهمة حقيقية في بناء مشروع المجتمع إذا بقي رهان الجمعيات على الأحزاب والعكس بالعكس. وثمة ملمح آخر من ملامح الاختلال والفساد في أداء الأحزاب السياسية والجمعيات، وهو التداخل الذي يمكن التعبير عنه بتنائية الجمعيات السياسية الحزبية والأحزاب الجموعية؛ حيث العلاقة الزبائنية قائمة على المصلحة بين من يدفع مالياً ومن ينتفع سياسياً ومن يحترف إعلامياً. وتُعدّ الزبائنية السياسية إحدى الظواهر السلبية التي تبرز كمعطى أنثروبولوجي وسياسي عالمي يتجلى في الموصفات التالية:

- تبادل الخبرات.
- العلاقات الأسرية.
- تبادل رمزي بدافع أيديولوجي.
- الحياة السياسية المحلية.

إن الزبائنية شكل من أشكال الفساد السياسي والاجتماعي الذي ينخر جسم الديمقراطية الصاعدة، وهي تبرز كنمط علاني يظهر في مؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية الجزائرية؛ حيث تم الاستحواذ على المجتمع المدني وترويضه، بمعنى دولنته، من طرف الدولة بجعله متغيراً تابعاً للعمل الحكومي السلطوي؛ وهو الأخطر في مسار الشرعية. (فضيل دليو، 2007، ص 171-174) وما يُلاحظ بهذا الصدد أن كثيراً من أرباب النقابات وجماعات رؤوس الأموال ورؤساء الجمعيات تحولوا إلى جسور موسمية انتقالية لتحقيق الثراء والثروة والسلطة؛ وهو ما أدى إلى تنامي ظاهرة الفساد. إن نقشي هذه الظاهرة من خلال الزبونات المتعددة وغيرها من العوامل يجمع بينها عقد تقليدي يقوم على المصالح المتبادلة وضعف الوازع الأخلاقي. وفي الواجهة المقابلة يمكن الحديث عن وجود نقاط مضيئة في التجربة الجموعية الجزائرية تظهر في ما يلي: (بوحنية قوي، 2011، ص 55)

- الدور البارز الذي يحتله الشباب والمرأة داخل الجمعيات.
- الدور الخاص الذي تحتله الفئات المؤهلة والنخب العلمية في قيادات جمعيات المجتمع المدني.
- استمرارية قيم العمل التطوعي بين أعضاء الجمعيات والمنتسبين إليها، ولكن تبدو عملية تطوير العلاقة بين الجمعيات والبرلمان، المشكلة على قاعدة التنافس الحزبي، مسألة أكثر من مهمة.

– المجتمع المدني وحرية التنظيم: يكفل الدستور الجزائري حرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات ولكن قانون الطوارئ لازال يفرض العديد من القيود على المجتمع المدني وحرية التجمع، وتخضع حرية التنظيم في الجزائر لأحكام الأمر التشريعي الخاص بسن قانون عضوي ينظم عمل الأحزاب السياسية، ولقانون الاتحادات العمالية لعام 1990 ولقانون الطوارئ لسنة 1992 الذي يحرم على النقابات والاتحادات الاتصال بالأحزاب السياسية ولقانون الوئام المدني لعام 1999، ويتمتع العمال بحرية إنشاء اتحادات عمالية وبحرية الإضراب وذلك بالرغم من أن الحكومة تستطيع سحب ترخيصهم إذا ما تعارضت أهدافهم من النظام العام.

- تضم الاتحادات المهنية الجزائرية الرئيسية: جمعية كبار الموظفين الإداريين، الاتحاد العام للناشطين اقتصادياً، والاتحاد الجزائري لرجال الأعمال، ومن الجماعات الاقتصادية الأخرى غرفة التجارة والصناعة الجزائرية وغرفة التجارة والصناعة الفرنسية في الجزائر، كما أسست في الخارج عدة جمعيات وهيئات جزائرية. يضم الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وهو الاتحاد العمالي الأم، عددا من النقابات الوطنية المنظمة حسب القطاعات الاقتصادية. ويوجد أيضا بعض النقابات المستقلة، مثل نقابة طياري الخطوط الجوية الجزائرية، ونقابة فنيي المطارات، ونقابة المعلمين، وتقدم "اتحاد النقابات المستقلة" بطلب ترخيص إلى وزارة العمل. (برنامج إدارة الحكم في الدول العربي [www.pagar.org/ar](http://www.pagar.org/ar))

## الفصل الثاني: المداخل المعرفية والاتجاهات النظرية للدراسة المجتمع المدني

• - حرية التعبير واستقلال الإعلام: حرية الرأي والتعبير محدودة نوعاً ما في الجزائر وذلك نظراً لسيطرة الحكومة على أجهزة الإعلام وتتولى وزارة الإعلام والثقافة تنظيم حرية الصحافة. وينص قانون صدر سنة 1990 على أن حرية التعبير يجب أن تكون في إطار احترام "الكرامة الفردية، وضرورات السياسة الخارجية والدفاع الوطني"، وأصدرت الحكومة سنة 1994 مرسوماً يسمح للصحف المستقلة بنشر المعلومات الأمنية المنقولة فقط عن البيانات الحكومية الرسمية التي تبثها "وكالة الصحافة الجزائرية" التابعة للحكومة، وتتباين درجة التزام الصحف المستقلة بهذا الأمر الرسمي، وعلى الرغم من التعديلات التي أدخلت على القانون الجزائري سنة 2001 والتي تهدد الصحفيين بغرامات كبيرة وبالسجن حتى 24 شهراً إذا "أهانوا" الشخصيات الحكومية أو شوهوا سمعتها، فإن الصحافة الجزائرية حرة نسبياً (برنامج إدارة الحكم في الدول العربي. [www.pagar.org/ar](http://www.pagar.org/ar))

• - حقوق المرأة: تعيش المرأة الجزائرية بين قالبين، الأول تلتزم فيه بدورها التقليدي داخل المنزل وآخر تسعى فيه إلى الحصول على مزيد من الحرية، وبالرغم من مشاركة المرأة في كافة مجالات الحياة، إلا أن المجتمع ما زال يرفض أن يمنحها كل حقوقها.

• ويورد لنا "سمير فاضل إبراهيم" عن حقوق المرأة في الجزائر أن دراسة حديثة أجريت في الجزائر أن نسبة العزوبة بين فتيات الجزائر تصل إلى 31% فيما تبلغ نسبة المطلقات 36% بينما كانت نسبة المتزوجات 29% وكلهن يتعرضن للضرب من قبل أزواجهن، وأوضحت الدراسة التي أجريت الاشتراك بين خبراء من منظمة التنمية التابعة للأمم المتحدة وباحثون جزائريون أن 77% من السيدات محل الدراسة تعرضن للضرب وتم نقلهن للمستشفيات، وأن 76% من بينهن مازلن محتفظات بآثار هذا التعدي.

• وبيّنت الدراسة أن المرأة الجزائرية تعامل معاملة سيئة من قبل الرجل سواء كان الأب أو الزوج أو الأخ وقد أرجع 64% من السيدات محل الدراسة سبب العنف الرجال تجاه المرأة إلى أنهم عاطلات فيما أرجع 4% ذلك إلى مفهوم الرجولة حيث يعتقد الرجل الجزائري أن إهانة الزوجة تمثل الرجولة والغيرة، بينما أرجعت 11% السبب إلى المشاكل الاجتماعية كالفقر والمرض كما أرجعت الدراسة أن السيدات المتعلّمات اللاتي يتقلدن مناصب مسئولة في الدولة يسعين إلى التحرر من سيطرة الرجل والحصول على استقلالهن، وعلى النقيض فإن غير المتعلّمات اللاتي بلغ عددهن نحو 18% من السيدات محل الدراسة ارتضين هذه المعاملة قائلين "أن الأب والأخ هما المسؤولان عن الفتاة من سن العشرين وحتى الزواج حيث تنتقل السيطرة إلى يد الزوج". (فاضل إبراهيم، 2006، ص 83)

• وبالنسبة لعمل المرأة تمثل العمالة النسائية في هذين المجالين "الصحة والتعليم" نحو 80 بالمائة من نسبة العاملين. نسبة النساء العاملات تقدر بنحو 8 بالمائة من إجمالي القوى العاملة بالجزائر حسب الإحصاءات، لكن هناك الكثير ممن يعملن من غير المسجلات لدى الحكومة، خاصة في مصانع النسيج وفي قطاع الخدمات، الذي يعتمد بشكل كبير على النساء، وفي الشوارع الجزائرية يمكن رؤية سيدات الشرطة وهن ينظمن المرور، كما أن هناك أيضاً وزيرات يمثلن الصوت النسائي في السياسة، لكن الوصول إلى هذه المناصب وشغل كافة الأعمال لا يعني أن المرأة الجزائرية قد حصلت على المساواة الحقيقية. (سمير كرم، 19-04-2006 [www.dw-world.de/2006-04-19](http://www.dw-world.de/2006-04-19))

• الحرية الدينية: ينص الدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي للبلاد ولكنه يرفض التمييز بين الأديان، ويمثل المسلمون نسبة 99% من إجمالي عدد السكان البالغ 33 مليون نسمة، ويقدر عدد المسيحيين في الجزائر بأحد عشر ألفاً من جميع الطوائف، حسب وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية، ورغم ضالة العدد مقارنة بعدد سكان الجزائر البالغ نحو أربعة وثلاثين مليون نسمة هناك تخوف من تشكيل أقلية مسيحية في الجزائر تكون ذريعة لتدخل خارجي بحجة حماية الأقليات الدينية.

• كما ذكر الباحث الجزائري "جلال موسى" في دراسة أعدها حول ظاهرة التنصير في الجزائر. وقال في الدراسة " إن المسيحية البروتستانتية تنامت القناعة لديها بضرورة التسويق للطروحات الاستعمارية، بما يجعل من النشاط التنصيري الحاصل خطرا جسيما على مستقبل ووحدة وكيونة الجزائر". (أمينة أحمد، 2008-03-12، [www.bbcarabiccom](http://www.bbcarabiccom)).

### 6 – المجتمع المدني الجزائري في ظل أزمة ثورة الربيع العربي.

تشير الدراسات التتبعية إلى تزايد حجم التظاهرات والتجمعات الاجتماعية في الجزائر؛ حيث رشّح تقرير الشركة البريطانية للأبحاث والتحليلات "إيكونميسيت إنتلجس بونيت" حول مخاطر الاضطرابات الاجتماعية خلال العام القادم، إلى جانب المغرب وتونس وإسبانيا، أن سبب عجز الحكومة عن التجاوب مع مطالب المواطنين من ذوي الفئات الهشة يخص بالدرجة الأولى السكن والشغل والزيادة في الأجور (كريم كالي، 2013، ص 05)، ومن بين 150 دولة التي شملها التقرير، الذي يبحث في احتمال اندلاع الاضطرابات الاجتماعية، كانت 65 دولة مرشحة بقوة، أي: ما يمثل 43 بالمائة، فيما كان هنالك دول مرشحة بدرجة قصوى لتشهد اضطراباً اجتماعياً، من بينها: مصر والعراق ولبنان وليبيا واليمن وسوريا والبحرين، وكذا الأرجنتين واليونان وبنغلاديش ودول أخرى.

وأرجع التقرير تفاقم المخاطر بالنسبة إلى الدول المعرضة بقوة للاضطرابات الاجتماعية، إلى بطء إجراء الإصلاحات. وكان جُلّ دول الربيع العربي في خانة الدول المعرضة بدرجة قصوى للاضطرابات كمصر واليمن وسوريا التي أضحت أرضاً خصبة للحروب الأهلية، إلى جانب لبنان الذي تأثر أيضاً بالوضع السوري، إثر انقسام طوائف لبنانية حيال أطراف الصراع في سوريا؛ ما جعل علو صوت الحرب كفيلاً بتأجيج الوضع والدفع به نحو الاضطراب. (كريم كالي، 2013، ص 05)

وبناء على ما سبق، فإن أمام المجتمع المدني الجزائري مهاماً جسيمة تتمثل في القدرة على احتواء ظاهرة الاحتجاجات الاجتماعية التي تحولت إلى "رياضة شبه يومية"، كما يتزايد دورها في المستقبل في الانتقال إلى خطاب اجتماعي يحقق بدائل تنموية واقتصادية تساهم في خلق فرص عمل وتخلص الشعب الجزائري من قيم الاعتماد على الدولة الريعية وممارسة نقد العمل الحزبي والسلطوي بروح إيجابية.



wondershare™

PDF Editor

يعد تجذّر التنظيمات الاجتماعية الثقافية في البنية التقليدية للمجتمع الجزائري حقيقة أساسية من حقائق وجود المجتمع في حدّ ذاته، فإذا كانت فترة الحكم التركي لم تدعّمها وتقوّيها فإنّها على الأقلّ لم تعارض وجودها، بل إستمّالت إلى جانبها كلّ جماعة منظمة سواء كانت إنتية أو دينية أو إجتماعية وهذا لخدمة مصالحها المختلفة. أما الفترة الإستعمارية فقد تمّ فيها تفكيك القاعدة الاجتماعية والإقتصادية لكلّ تنظيم تلتئم حوله جماعة اجتماعية تقدّم خدمة سواء كانت ثقافية أو تربوية أو دينية، مع محاولة نفي الإمتداد الأنثروبولوجي والأنطولوجي لكلّ ما يقام حوله تنظيم أو يذكره الجزائريون بخصوصية. هذه العنصرية والعداية كلّ متأصل في عمق المجتمع طبعت إمتداد فترة الحكم الإستعماري للجزائر، لكنه وبحكم ما حصل من تطوّر على مستوى بنية التنظيمات الجمعية في العالم، فإن المجتمع الجزائري أخذ بها من المستعمر ذاته، وكونّ لنفسه تنظيمات خاصّة به أدّت أدواراً رائدة في مطلع تاريخه الحديث.

ويمكن القول أن فعالية تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني في الجزائر أو غيرها من المجتمعات، تستمد قوتها من كل الأطراف الموجودة في المجتمع، سواءاً من الدولة ومؤسساتها الرسمية أو المجتمع بمختلف تشكيلاته، ولإحداث تغيير في الممارسات التنموية في المجتمع يتطلب من الأفراد الساهرين على هذه التنظيمات تجسيد روح المسؤولية والاعتماد على النفس وترسيخ المبادئ والقيم في أفرادها، والعمل أكثر على نشر الوعي الثقافي والحضاري لدى أفرادها من أجل التغيير وحل المشكلات الاجتماعية. وخاصة التي تهدد الامن الاجتماعي والاستقرار في البنى الاجتماعية للنسيج الاجتماعي، وكذلك لابد من مجابهة كل الاخطار التي تواجه الفرد والمجتمع كالانحراف والجريمة والارهاب وكافة المشكلات الاجتماعية في الوقت الراهن او الاخطار المستقبلية التي قد تهدد أمنه.



wondershare™

# PDF Editor

## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

### تمهيد

أولاً: إنحراف الأحداث ،عوامله ،نظرياته،مقارباته النظرية

- 1- تعريف الحدث
- 2 - جنوح الأحداث
- 3- انحراف الأحداث
- 4- قراءة في تطور المفهوم عبر الدراسات العلمية
- 5- تصنيفات الأحداث

- أ - تصنيفات الأحداث من المنظور الاجتماعي
  - ب - تصنيف الأحداث من المنظور السيكولوجي
  - ت - تصنيف الأحداث المنحرفون من وجهة نظر القانون
- ثانياً:العوامل المؤثرة في الانحراف

- أ- العوامل الذاتية
  - ب- العوامل الخارجية
- السلوك الجانح وهاجس المراهقة
- ثالثاً: النظريات المفسرة لظاهرة الانحراف

- 1- النظريات الاجتماعية
  - 2- النظرية البيولوجية
  - 3- النظريات النفسية
- رابعاً : المقاربات الفكرية المعاصرة لظاهرة الانحراف

- 1 - الجنوح خروج عن القواعد الاجتماعية
  - 2 - خلفية أن الجنوح اضطراب مرضي يمس السلوك
- خامساً : ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر

- 1- الواقع السوسيوولوجي لانحراف الأحداث في الجزائر
- أ- جنوح الأحداث قبل الاستقلال
- ب- جنوح الأحداث بعد الاستقلال
- 2 - الحاجة إلى دراسات أعمق؟

- 3 - الوقاية من الجنوح و التكفل بالأحداث الجانحين



wondershare

TM خلاصة

# PDF Editor



### تمهيد:

إن الحديث عن أي برنامج تربوي لا بد وأن يتضمن أهدافاً و خطة مدروسة ، توفر أطراً علمية و إرادة قوية لتحقيق نجاح أي برنامج تربوي بمختلف مضامينه التعليمية و الثقافية و الفنية و الروحية ، و ما يفرضه من خصائص للأشخاص المعنيين بتنفيذ هذا البرنامج و الجهة التي تستقبل أو يطبق عليها هذا البرنامج، فمن خلال هذا الفصل سنتطرق فيه إلى المعالم الفكرية النظرية والتطبيقية لظاهرة الانحراف من خلال التصورات البحثية لتفسير الظاهرة، وكيف تم مواهجة العوامل المتحكمة فيها والآثار المترتبة عنها ، بالإضافة الى التعرف على بعض التجارب لمعالجة الظاهرة والتكلم فيها قبل وقوعها وخاصة عند فئة الاطفال التي تكون عرضة للخطر في المجتمع، و طرق وقتهم من الانحراف والجريمة أملاً أن تتحقق إفادة علمية تضع القارئ في الصورة التي تحقق أهداف البحث .حيث ان من المعلوم في سياقات المعرفة السوسولوجية الاشارة الى مجمل الابعاد الظاهرة وتحليل الأجزاء الميكرو سوسولوجية و الماكرو سوسولوجية لظاهرة الانحراف والجريمة ، وهذا ما يحاول الباحث توضيحه في هذا الفصل وكذا تقديم صورة حقيقية عن ظاهرة الانحراف في المجتمع الجزائري وخاصة الأطفال منهم.

### أولاً: انحراف الأحداث، عوامله، نظرياته، مقارباته النظرية

#### 1- تعريف الحدث:

الحدث لغة الفتى السن، ورجل حدث أي شاب ( ابن منظور الإفريقي، 1995، ص132)، وحسب تعريف علماء النفس والاجتماع للحدث فإنه هو " الصغير منذ ولادته حتى يتم له النضج الاجتماعي، وتكامل له عناصر الرشد" (حسن غفاجي، 1977، ص86)، ويختلف تعريف سن الحدث من بلد إلى آخر، فنجد أن غالبية الدول العربية إعتمدت سن 18 كأقصى حد للحدث، في حين شددت كل من الدول: البحرين، تونس، والمغرب حيث أنقصتها إلى 15-16 سنة، في حين رفعتها كل من قطر والسودان إلى 20 عام. (مصطفى العوجي، 1986، ص32)

و حسب تعريف علماء القانون هو "إنسان في طور النمو يتميز بمجموع الظواهر الحيوية والجسمانية والنفسية التي ينتقل بها شخصه من طور التكوين والنمو الجسمي والنفسي الخاص بالوليد إلى طور التكوين والنمو النفسي والجنسي الخاص بالبالغ".

و قامت الأمم المتحدة بدراسة عن الوقاية من جنوح الأحداث عام 1963، وحددت مجموعة من التعريفات لعل من أبرزها هو: " أن الحدث الذي يرتكب ما يعتبره القانون الجنائي في بلده " جريمة " إذا ارتكبه الشخص الراشد" (ميثاق الأمم المتحدة، 1983)

ولا يعتد في تقدير سن الطفل بغير وثيقة رسمية كشهادة الميلاد أو جواز السفر نفاذاً ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير، ولقد ميز المشرع بين نوعين من الاطفال المنحرفين، المعرضون للانحراف والمعرضون للخطر.

أما التشريع الجزائري فقد حدد سن الحادثة كحد أقصى بسن 18 سنة، حيث جاء في المادة 442 من قانون الإجراءات الجنائية أن الحدث هو صغير السن الذي يقل عن الثامنة عشرة عاماً، وبوصول الصغير إلى هذه السن يكون قد بلغ سن الرشد الجنائي. (خليفة ياسين، 2006، ص14)

**الحدث من المنظور الاجتماعي:** انه ضحية ظروف سيئة اجتماعية كانت أم اقتصادية أو صحية أو ثقافية أو حضارية.

**الحدث من المنظور النفسي:** انه الشخص الذي يرتكب فعلاً يخالف أنماط السلوك المتفق عليه للأسوياء في مثل سنه وفي البيئة نتيجة معاناته صراعاً نفسياً لا شعورياً ثابتاً نسبياً يدفعه لا ارادياً لارتكاب هذا الفعل الشاذ كالسرقة أو العدوان أو الكذب... الخ (احمد وهذان وآخرون، 1999، ص56)

و يمكن القول من خلال هذه التعاريف أن الحدث هو كل شخص الذي لم يبلغ السن الثامن عشر، وإرتكب أفعالا منافية لقيم وعادات وقوانين المجتمع.

## 2 - جنوح الأحداث:

يعرفه البعض بأنه غير متوافق مع السلوك الاجتماعي السوي أو المخالف للقيم، والأعراف المعتادة المقبولة (علي بن سليمان، 2006، ص20)، وجنوح الأحداث ظاهرة اجتماعية لا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات وهو في حد ذاته سلوك يقوم به بعض الأشخاص، وهذا السلوك يكون منافيا للقيم الاجتماعية التي تنظم حياة الأفراد، فالحدث المنحرف اليوم هو مجرم الغد وإذا لم يتم التكفل به بوضع برامج وقائية وعلاجية والعمل على تعديل سلوكه وإتجاهاته، فالأحداث الجانحون يشكلون مصدرا أصلي للجريمة، حيث أن جرائم الكبار هي إمتداد لانحراف الصغار، ويتفاوت حجم هذه الظاهرة وكيفية التعامل معها.

## 3 - انحراف الأحداث:

الانحراف لغة يعني الميل، ويختلف علماء القانون والاجتماع والنفوس في تعريف هذا المصطلح، فكل واحد ينظر له من زاوية تخصصه، حيث أن هذه الدراسة ذات طابع اجتماعي، فسيكون التركيز على التعريف الاجتماعي وعليه " فالانحراف هو كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة، أو كل فعل يقدم الشخص على ارتكابه بدوافع فردية خالصة تقلق حياة الجماعة، وتتعارض مع المستوى السائد لديها في لحظة معينة من الزمن، أو هو كل إنتهاك لأي قاعدة من قواعد السلوك مهما تكن هذه القاعدة. " (محمد سيد فهمي، 2000، ص37)

و يعرفه " مصطفى العوجي " بأنه كل خروج على ما هو مألوف من السلوك الاجتماعي " (مصطفى العوجي، 1406 هـ، ص24) في حين عرفه كل من " جيبونز وجونز " بأنه سلوك يخالف المعايير المجتمعة. " (عبد الله السدحان، 1419 هـ، ص4)

و بناءا على هذه التعاريف نخلص إلى أن الانحراف هو كل "سلوك خارج عن القانون، والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع " و بالتالي يمكن القول أن انحراف الأحداث هو " نمط من السلوك الاجتماعي يرتكبه الأطفال والمراهقون خارج عن القانون والمعايير الاجتماعية الخاصة بكل مجتمع وتختلف درجة خطورة هذا السلوك حسب القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع".

## 4 - قراءة في تطور المفهوم عبر الدراسات العلمية:

لقد تطور استعمال المفهوم بتطور الدراسات والمقاربات النظرية قبل وصوله لما عليه اليوم. فظهرت تسميات مختلف له كالتالي:

\* **الشخصية السيكوباتية:** استعملت هذه التسمية منذ أكثر من 200 سنة خلت، حيث وصف النفساني الفرنسي " بنيل Penel " حالة غير معروفة في ذلك الوقت لا يمكن وصفها تحت أي فئة تشخيصية من الاضطرابات العقلية المعروفة آن ذلك وأطلق عليها " جنون تشويش Madness confusion " وتمثل هذه الحالة مجموعة من المرضى لا يظهر عليهم أي اضطراب في قدراتهم العقلية، ولكن سلوكهم يصل في سوء توافقه إلى ما يصل إليه سلوك كثير من الأشخاص المضطربين عقليا، فهؤلاء المرضى ليسوا ذهانيين ولا عصابيين، كما أنهم ليسوا من نوع مرضى الاستجابات النفس جسمية على الإطلاق، وفي أن واحد يشتركون في صفة واحدة هي أنهم يبدوا عليهم اختلال الخلق. (محمد شحاته وآخرون، 1994، ص 235) وقد تطورت بعد ذلك الدراسات في هذا المجال، ووضع هؤلاء الأفراد على مر التاريخ في عدة أصناف مختلفة مثل النقص السيكوباتي التكويني، الاختلال الخلق، الضعف العقلي الخلق، السسيوباتية... كما أطلق عليها "كوش Koch 1891 " مصطلح الانحطاط السيكوباتي، ثم شاع بعد ذلك مصطلح الشخصية السيكوباتية كفئة سايكاترية خلال النصف الأول من القرن العشرين، كما استعرض " بارترديج Partridge 1930 " ما كتب عن السيكوباتية وأبرز التعارض في الأداء حول هذه الفئة إذ أوجد هذه الفئة تضم أفرادا متنوعا تنوعا كبيرا، ويدخل فيها في كثير من الأحيان بعض من يعانون التخلف العقلي ومصابي العصاب، وكوي الذهن الكامل. (World Health Organisation, 1981, P31)

واستعمل " سينور Sinor " مصطلح "Asocial" لكي يشير إلى الجانح، وأن المخالفة بمعناه التربوي شيء أكثر من تجاوز القانون. عن (Rosello vincent, 1952, P30)

كما اقترح " هايير Heuyer " مصطلح "Anti - social" الذي به يصف مركبات العدوان. أما " لافاش Lavache " اقترح مصطلح " Pseudo-social " ليؤكد فيه على التكيف الناقص. عن (Heuyer, 1952, P110) كما استعمل " الكسندار Alescander " مصطلح الشخصية " ذات الخلق العصابي " وهو وصف يستعمله المحللون النفسانيون، للإشارة إلى الشخصية السيكوباتية. وبذلك أصبح

## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

هذا المصطلح من لغة الطب النفسي، وعلم النفس الإكلينيكي، ثم استعملته فيما بعد الجمعية الأمريكية للطب النفسي كفتة تشخيصية. (W.H.O, 1981, P51)

وقد عبر عنها فيما بعد الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات العقلية الأول 1952 "D.S.M.I" بمصطلح "السيكوباتية" بدلا من الشخصية السيكوباتية، كما استعمل كذلك مصطلح الشخصية السسيوباتية. حيث وصف هؤلاء الأفراد بأنهم لا يلتزمون بقوانين المجتمع والبيئة الثقافية السائدة. عن (عبد المجيد منصور، 1989، ص ص 75-76)

\* الشخصية السسيوباتية: وهي عبارة عن فئة واسعة تضم نوعية مختلفة من الاضطرابات، تشمل الانحرافات الجنسية، وإدمان الكحول والمخدرات، بالإضافة إلى السلوك المضاد للمجتمع، والسلوك للاجتماعي، وهو أكثر اقترابا من المفهوم التقليدي للشخصية السيكوباتية.

كما أطلق عليه "كروننجر (Croninger, 1987)" تسمية "السلوك المضاد للمجتمع" باعتباره يميز أولئك الأفراد الذين يعانون من متاعب دائمة، ولا يستفيدون من الخبرة، ولا يفيد معهم العقاب، ولا يشعرون بالولاء لأي فرد، أو جماعة، أو عرف، أو قيم، ويتصفون بالقسوة، وتبدوا عليهم علامات عدم النضج الانفعالي، ونقص في الإحساس بالمسؤولية واضطراب الحكم، كما لديهم قدرة فريدة على تبرير سلوكهم حتى يبدوا معقولا ومقتنا. (Croninger, 1987, P 573-588)

غير أن إطلاق تسمية السسيوباتية تغير فيما بعد بتغير دليل التشخيص (D.S.M.II)، وأصبح يطلق عليه فيما بعد مصطلح "الشخصية المضادة للمجتمع" في دليل التشخيص (D.S.M.III.R) وهي واحدة من عدة اضطرابات تصيب الشخصية. حيث يشير هذا الدليل الثالث المعاد إلى أن الشخصية المضادة للمجتمع تشخيص مخصص للأفراد غير المتطبعين اجتماعيا بشكل أساسي، والذين تؤدي بهم أنماطهم السلوكية إلى صراع مع المجتمع بشكل متكرر. كما أنهم عاجزون على الانتماء الحقيقي للأفراد والجماعات، أو القيم الاجتماعية، وهم أنانيون وغلاظ القلوب، ولا يتحملون المسؤولية، وعدوا نيون، وعاجزون عن الشعور بالذنب، أو التعلم من الخبرة والعقاب، ولا يتحملون الإحباط، ويلقون اللوم على الآخرين، ويظهرون تبريرات مقبولة لسلوكهم. (Croninger, 1987, P 573-588)

بينما ظهرت نفس التسمية "الشخصية المضادة للمجتمع La Personnalité anti-social"، في المجموعة "ب B" من محور اضطرابات الشخصية في الدليل التشخيصي الأمريكي الرابع (D.S.M.IV) الصادر في سنة 1994 عن الجمعية الأمريكية للطب النفسي.

وعلى ذكر مصطلح اضطرابات الشخصية يتحتم التطرق إليه، ذلك أن مصطلح "الشخصية المضادة للمجتمع" يعتبر أحد الاضطرابات الذي يدخل تحت العنوان العام "لاضطرابات الشخصية". حيث عرفه بالأخص الدليل التشخيصي الأمريكي الرابع بأنه "حالة دائمة من التصرفات والتجارب المعيشة التي تتحرف بصاحبها عن ما يمكن أدائه في ثقافته، وتوصف هذه الحالة بأنها شاملة وثابتة وتظهر في المراهقة أو في بداية الرشد لتكون مصدر ألم، أو على شكل اضطراب في الوظائف". (Gielfi, 1996, P739) وقد جمع الدليل التشخيصي الرابع اضطرابات الشخصية في 10 اضطرابات فرعية كالتالي:

اضطراب الشخصية الذهانية Paranoïaques وتمتاز بحذر اتجاه الآخرين...

\* شبه الفصامية Schizoid وتمتاز بعدم ربط العلاقات الاجتماعية

\* الفصامي Schizotypique وتمتاز بنقص في المعارف وخاصة اتجاه الأقارب، مع انحراف معرفي إدراكي وتصرفات أنانية....

اضطراب الشخصية المضادة للمجتمع Antisocial وتمتاز بكراهية وتجاوز حقوق الآخرين...

\* الهستيرية Histrionique وتمتاز باستجابات انفعالية متتالية، وانبناء حاد....

\* النرجسية Narcissique وتمتاز بالاحتياج الجارف إلى أن تكون موضوع حب مع إظهارها لنقص في مودة الآخرين....

- اضطراب الشخصية الحدية Bordline وتمتاز بقلّة الدافعية الظاهرة، مع عدم استقرار في تصور الذات والعلاقات...

- اضطراب الشخصية الانسحابية Evitante وتمتاز بنقص في الدافعية الاجتماعية، وبالشعور بعدم القدرة على بلوغ النجاح، وحساسية عالية نحو النقد السلبي من الآخرين....

- اضطراب الشخصية الاعتمادية Dépendante وتمتاز بسلوك تبعية يرجع إلى الحاجة إلى التكفل...

## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

- اضطراب الشخصية الوسواسي القهري compulsive - Obsessionnelle وتمتاز باهتمامها بالنظام والإنجاز العالي، والمراقبة....

- اضطرابات الشخصية غير المحددة Le trouble de la personnalité non spécifier: وهي فئة مهيأة لكي تشمل نوعين من الوضعيات:

1- نوع من الشخصية الذي تتوفر فيه الصفات العامة لاضطرابات الشخصية، وبعض الصفات الأخرى من الاضطرابات التي تختلف عن اضطرابات الشخصية المعروفة.

2- نوع من الشخصية تتوفر به الصفات العامة لاضطراب الشخصية ما عدى الاضطرابات الأساسية. ولا تتوفر معاييرها ولا يوجد في هذا الدليل مثل (الشخصية السلبية / العدوانية). (Gielfi I D, et al, 1996, P739)

وضمن اضطرابات الشخصية عرف (D.S.M.VI) الشخصية المضادة للمجتمع كالتالي:

" حالة عامة Mode général من الكراهية واعتداء على حق الآخرين، ويظهر ذلك ابتداء من العمر 15 سنة، ويجب أن يتمظهر على الأقل في ثلاثة مظاهر من الحالات التالية:

أ- 1- عدم المقدرة على مسايرة المعايير الاجتماعية التي تضبط السلوك الشرعي، كما يظهر تكرار هذا السلوك.

- اتجاه نحو مغالطة الآخرين من أجل المصلحة الشخصية، أو جلب المتعة، مستعملا في ذلك الأكاذيب المتكررة، التسميات المستعارة، والنصب، الاحتيال.

- عدم المقدرة، أو عدم الدافعية للتخطيط الذاتي.

- حساسية أو عدوانية تظهرها المشاجرات، والاعتداءات المتكررة على الآخرين.

- استهانة واضحة بالسلامة الذاتية، وسلامة الآخرين.

- عدم تحمل المسؤولية الواضح الذي يظهر على شكل عدم المقدرة على أداء وظيفة قارة، أو تسديد التزامات مالية.

- غياب التأنيب الذاتي الذي يظهر عادة على شكل عدم اهتمام أو استعمال مبالغ فيه للتبريرات.

ب - لا يمكن أن يتجاوز أو يساوي عمره 18 سنة.

ج- يجب أن يظهر اضطراب في تصرفاته قبل عمر 15 سنة.

د - لا يجب الأخذ بعين الاعتبار السلوكيات المضادة للمجتمع التي يمكن أن تظهر بمناسبة تطور فصامي، أو نتيجة حلقة هوس". (Gielfi I D, et al, 1996, PP283-284)

إلا أن هناك العديد من اضطرابات الشخصية الأخرى التي تتداخل مع اضطرابات الشخصية المضادة للمجتمع في بعض الجوانب، وهذا ما أشار إليه كذلك الدليل التشخيصي الرابع، ومنها:

1- الشخصية غير الناضجة: وهو اضطراب في الشخصية يتميز باستجابات نزوعية وانفعالية توحى بوجود فشل أو تأخر في الارتقاء السيكولوجي.

2- الشخصية السلبية - العدوانية: وهو اضطراب في الشخصية يتميز بنمط من المشاعر العدوانية يعبر عنها صراحة بصورة مختلفة من السلبيات مثل العناد والتجهم والمماطلة أو السلوك غير الفعال.

الشخصية المتسببة: وهو اضطراب في الشخصية يتميز بنقص الكلف والسيطرة على

الشهوات والرغبات والاندفاعات، ويتجلى ذلك في الجانب الأخلاقي بوجه عام. (Croninger, et al, 1988, PP494-505)

وعلى ذلك يتحتم قبل إطلاق التسمية على أحدهم، يجب تحري الحيطة العلمية وإلا سنسمه من " الوسم" بصفة تضر بمستقبل حياته. كذلك الملاحظ على هذه التسميات المختلفة (سيكوباتي، سيوباتي، مضاد للمجتمع... الخ)، التي أطلقت على الشخصية الجانحة، أنها تتفق إلى حد كبير في عملية التشخيص، على أن الإصابة هو اضطراب في الشخصية لكن ليس بالاضطراب لا العصبي ولا الذهاني، وإنما عبارة عن علة خلقية قد تكون مؤقتة أو دائمة تؤدي إلى انتهاك معايير وقوانين المجتمع.

\* أوصاف أخرى: أما بالنسبة للتصنيفات النظرية (علم النفس، علم الاجتماع، الدراسات القانونية، دراسات علم الإجرام... الخ). قد أطلقت تسميات مختلفة على الشخصية المضادة للمجتمع، كمصطلح " الجنوح" بالنسبة لعلم النفس والدراسات القانونية، ومصطلح " الانحراف" بالنسبة كذلك لعلم النفس وعلم الاجتماع، ومصطلح " الشخصية المجرمة" التي يقول بها القانونيون وعلماء الإجرام. وطبعا كل علم



## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

استعمل المصطلح الخاص به من زاوية اهتمامه بالموضوع والوسائل المنهجية المستعملة في البحث فيه، والمجال الذي يتم فيه السلوك الجانح...الخ.

- فعلم الاجتماع يستعمل مصطلح " انحراف " أي انحراف عن المعايير والقيم التي تحكم الجماعة التي يعيش فيها الجانح ومن ثم فهو خروج عن الجماعة والضرر بها مما يلزم معاقبة المنحرف عن ذلك.

- وعلم القانون يستعمل مصطلح " الحدث الجانح " ويقصد به الميل والخروج عن القوانين في سن محددة، فإذا تم ذلك تحتم تطبيق القانون واستعمال القوة الجبرية التي يسمح بها القانون في مكان معين وزمن معين.

- أما علم الإجرام فيستعمل مصطلح " الشخصية المجرمة " ويبحث في الخلفية التي تؤدي بأحدهم إلى القيام بالجريمة، وكيفية التقليل منها.

في حين أن المجلد للانتباه وفي كل هذا، نجد أن علم النفس يستعمل معظم هذه المصطلحات للتعبير بها عن ظاهرة واحدة هي "ظاهرة الجنوح"، مما يجعله يسقط في عدم الضبط الجيد للمصطلح الشيء الذي ينجر عنه اضطراب في التصورات وفي الإستراتيجيات وحتى في المناهج المستعملة.

**5- تصنيفات الأحداث:** لقد تعددت التصنيفات التي حددها المختصون الاجتماعيون والنفسانيون والقانونيون، ولكل تخصص تصنيف بني على مجال اهتمام كل فرع من تلك الفروع من الحقل المعرفين وفيما يلي يمكن أن نضع بعض التصنيفات التي حددها عبد الموجود ابراهيم في كتابه ديناميات الانحراف والجريمة: (عبد الموجود ابراهيم، 2007، ص ص 100-104)

أ- **تصنيفات الأحداث من المنظور الاجتماعي:**

1- **أحداث مشكلون:** ومن أمثلة ذلك حالات الكذب والعناد والتحطيم والهروب من المدرسة أو العمل وما إليها.

2- **أحداث يعانون من اضطرابات في التركيب النفسي:** بما يؤدي الي ظهور حالات غير سوية من أمثلتها حالات الشذوذ الجنسي وما إليها.

3- **أحداث مهملون:** يساء معاملتهم بسبب ضعف رقابة الاباء أو بسبب تفكك الاسرة أو تحطيمها نتيجة للطلاق أو وفاة أحد الوالدين أو كليهما، مما يؤدي الي الانحلال الخلقي أز الي تشرد الحدث أو الي انطوائه تحت لواء العصابات التي يجد في ظلها أسباب التعبير عن الذات واشباع حاجته الي العطف والتقدير الذي يفقداهما في محيط أسرته أو جماعة العمل أو المدرسة وهؤلاء قد لا يرتكبون أفعالا يمكن اعتبارها جرائم مع ذلك فانهم يمرون في مرحلة التخصيب للجريمة وهي المرحلة التي يحتمل أن يتحول فيها الحدث الي ارتكاب الجريمة.

4- **انحراف الأحداث:** وهم الذين يرتكبون جرائم تقع تحت طائلة العقاب أو يرتكبون أفعالا فيها اعتداء على القانون والنظام العام.

5- **الأحداث المذنبون:** هم الذين يتميزون بالجساسة والجرأة، وهم أولئك الذين لفظهم المجتمع ولم يعودوا يقيمون وزنا للقانون أو الانسانية ويرجع انحرافهم في الغالب الي الطفولة المضطربة.

6- **الأحداث الخطرون:** وهم الذين تربوا في أحضان الجريمة ودفعهم إليها آباءهم أو المجرمون المحترفون كأصحاب مدارس النشل وعصابات إفساد الاخلاق.

7- **الأحداث الذين لم تكن لديهم ميول إجرامية:** ولكن الاهمال الآثم الذي بدا من والديهم، وافتقاد الشعور الديني والتأثير الادبي والحاجة اليه داخل المنزل يقودهم بالتدريج الي الانحراف.

8- **الأحداث الذين قادهم الفقر والعوز الي الانحراف:** ولم تكف قوانين مساعدة الفقراء في اشباع حاجاتهم الاقتصادية بسبب قصور المساعدة أو الاهمال السلطات لمشاكلهم.

9- **الأحداث الذين يعيشون هم وذويهم في فقر ملقح:** ومع ذلك فان لهم موارد مشروعة للعيشة ولو أنها موارد تافهة.

ب- **تصنيف الأحداث من المنظور السيكولوجي:**

- فئة الأحداث المرضى في عقولهم.

- فئة الأحداث المعيبين ذكاء أو شعورا أو عاطفة.

- فئة الأحداث المجرمين بالتكوين.

- فئة الأحداث المجرمين بالصدفة.

- فئة الأحداث المحتمل إجرامهم.



## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

ت- تصنيف الأحداث المنحرفون من وجهة نظر القانون:

1- **الاطفال المنحرفون:** تمتنع المسؤولية الجنائية على الطفل الذي لم يبلغ من العمر سبع سنين ميلادية كاملة. ويعد الطفل منحرفا اذا ارتكب فعلا معاقيا عليه بقانون العقوبات أو في أحد القوانين الجنائية الخاصة.

2- **الاطفال المعرضون للانحراف:** يعد الطفل الذي لم يبلغ الثامن عشر معرضا للانحراف متى وجد في ظروف تنذر بخطر على المجتمع أو الغير وذلك في أي من الحالات الآتية:  
\* اذا وجد متسولا أو مارس جمع أعقاب السجائر أو غيرها من الفضلات، أو قام بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو المخدرات أو نحوها.  
\* اذا خالط المعرضين للانحراف أو اعتاد على الهروب من التعليم أو كان سيء السلوك ولم تكن لديه وسيلة مشروعة للعيش ولا عائل مؤتمن.

3- **الاطفال المعرضون للخطر:** يعد الطفل معرضا للخطر اذا وجد في حالة تهدد سلامة التنشئة الواجب توافرها له.

ويذهب الباحثان " محمد سيد ونورهان منير " تصنيف المنحرفين إلى أربعة أصناف نوجزها فيما يلي:  
(محمد سيد فهمي، نورهان منير حسن، 2000، ص37)

أ- **الانحراف الإيجابي والانحراف السلبي للحدث:**

• **الانحراف الإيجابي:** هو الذي تبدو مظاهره في الأفعال والتصرفات الإيجابية التي تصدر عن الحدث، والصورة البارزة لهذا الانحراف هو قدرة الحدث على ارتكاب جريمة من الجرائم كالسرقة أو الضرب أو التلغ أو إشعال النار عمدا.

و يوجد وجه آخر للانحراف الإيجابي وهو يتصل بمظاهر السلوك الإيجابي للحدث، كالأعوجاج الخلقي، والسلوك غير المتوافق والاعتقاد على الهروب من المدرسة أو المبيت خارج المنزل، ففي هذه الصورة يكون انحراف الحدث إيجابيا لأنه يرتبط بأفعال إيجابية تصدر عن الحدث وتعد من مظاهر انحرافه.

• **الانحراف السلبي:** ويشمل كافة الصور التي تعتبرها التشريعات الحديثة إنحرافا، رغم أن الحدث يقف فيها مجردا من السلوك الاجتماعي الشاذ، وهي ليست إلا حالات إجتماعية يتواجد فيها الحدث رغم إرادته ويعتبر بسببها منحرفا في نظر القانون.

ب- **الانحراف الجنائي والانحراف المدني:**

• **الانحراف الجنائي:** هو حالات الانحراف الناشئة عن ارتكاب جرائم.  
• **الانحراف المدني:** وهو حالات الانحراف التي تتصل بالحالة المدنية للحدث وهي بذاتها حالات الانحراف السلبي.

ج- **الانحراف القانوني والانحراف المرضي:**

• **الانحراف المرضي:** وهو الانحراف الذي تهدف تشريعات الأحداث إلى علاجه وشفاء الحدث من إدانته.

• **الانحراف القانوني:** وهو الحالات التي تتناولها تشريعات الأحداث بالتنظيم سواء كانت الحالات الناشئة عن ارتكاب الجرائم أو فقد الرعاية الأسرية له.

د- **انحراف الجرائم وانحراف التشدد:**

• **انحراف الجرائم:** وهو الذي يستند عن تواجد الحدث إلى ارتكاب الجرائم كالقتل أو الضرب أو السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة.

• **انحراف التشدد:** هو الذي ينشأ عن تواجد الحدث في ظروف إجتماعية أو عن ارتكابه عملا من الأعمال غير المتوافقة والتي لا تصل إلى مرتبة الإحرام.

كما نجد أن هناك تصنيف ثالث للانحراف يحدده لنا " محمد عاطف غيث " على النحو التالي: (عاطف غيث، 1990، ص ص 423-424)

1- **انحراف فردي:** وهو الذي يرتبط بخصائص فردية للشخص ذاته، ويرجع هذا الانحراف إلى العامل البيولوجي والوراثي للحدث، وقد يرجع إلى المؤثرات الاجتماعية والثقافية وتفاعلها مع الخصائص الوراثية للشخص وتؤدي كلها للانحراف.

## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

2- **الانحراف بسبب موقف:** الانحراف هنا يمكن إعتباره نتيجة التفاعل مع الموقف الخارجي عن الفرد، أو الموقف الذي فيه الفرد جزءا متكاملًا، وبعض المواقف قد تشكل قوة قاهرة ويمكن أن تدفع الفرد إلى الاعتداء على القواعد الموضوعية للسلوك.

3- **الانحراف المنظم:** وهو الذي يظهر كثافة فرعية أو كنسق سلوكي مصحوب بتنظيم اجتماعي خاص، له أدوار ومراكز وأخلاقيات متميزة عن طابع الثقافة الكبرى. والتنظيم الاجتماعي الانحرافي في داخل الثقافة يظهر تلقائيا في بعض المجتمعات الرأسمالية ويظهر كذلك في الجماعات التي تمارس حياة إنحرافية تامة.

و خلاصة القول أن الانحراف بمختلف أشكاله وأصنافه ودرجة خطورته يعد من بين المعضلات التي تعاني منها المجتمعات الإنسانية، وتشكل إنتهاكا للقيم والمعايير الاجتماعية، وكما يقول " كلينارد " أن الانحرافات تختلف من حيث درجة إنتباه الناس لها في المجتمع، وهناك حدود لها في المجتمع فبعض الجرائم مثل إنتباه الناس لها في المجتمع، وهناك حدود لها في المجتمع فبعض الجرائم مثل الخطف وهناك العرض بالقوة والقتل والسرقة المسلحة تعتبر من الجرائم الواضحة التي تخلق شعورا قويا في المجتمع، وهناك مخالفات أخرى مثل الإجهاض والجنس والسرقات البسيطة أقل وضوحا من الناحية الاجتماعية. و لهذا فمن أجل أن يثير الانحراف رد فعل في المجتمع يجب أن يكون له حد أدنى من الوضوح، أي يجب أن يكون واضحا للآخرين وأن يوصف بأنه انحراف. (محمد سيد، نورهان منير، 2000، ص35)

### ثانيا: العوامل المؤثرة في الانحراف:

لا يمكن دراسة السلوك الجانح كمتغير قائم بذاته إلا إذا كان في علاقة تفاعلية مع البيئة التي تواجد فيها. ذلك أن البيئة متغير يحيط بشخصية الجانح وتمده بكثير من معالمها، فكثيرا من الأحيان تعطيه الوجهة التي هو عليها.

وتعد الأسرة باعتبارها قاعدة بناء شخصية الحدث الجانح وغير الجانح على السواء. من خلالها يشارك الأولياء بقدر كبير من إرساء القواعد الأساسية التي توضع عليها عناصر شخصية الطفل. وذلك من خلال الممارسات اليومية التي يقومون بها عن قصد أو غير قصد. حيث تظهر هذه الممارسات على شكل معاملات والدية يكون الطفل وهو ينمو في حاجة ماسة لها، ذلك أنها تزوده في مستقبل أيامه بطريقة تفسيره للمحيط، وكيفية بناء إستراتيجيته، وطريقة استجابته للمثيرات البيئية المحيطة والوسائل المعرفية التي يجب أن يستعملها في ذلك.

بهذا المعنى يعتبر الجانح خريج البيئة التي يعيش فيها. مما يحتم الاهتمام بالظاهرة في إطارها العام، وليس كفعل أورد فعل أو كفرد منفصل عن محيطه ويعيش صراعات داخلية فقط. ومن هنا يظهر تعقد موضوع الجنوح، ذلك لأنه يمس الفرد (الذات) في سن تحولي وخرج، ومن خلاله يمس الجماعة التي ينتمي إليها. ومتعدد الأسباب، فهو إما اضطراب يصيب السلوك، وإما انحراف عن المعايير الاجتماعية، وإما خروج وهدر للقانون، ومن ثم يحتم الاهتمام به. ولذلك ظهرت تفسيرات كثيرة حاولت تحليله وإرجاعه إما:

لأنه خروج عن قيم الجماعة وثقافتها، لأن الفرد في الأخير ما هو إلا معطى ثقافي اجتماعي يتأثر بمحيطه، وأن دراسة السلوك المنحرف يرتبط بدراسة طبيعة الجماعة التي يعيش فيها.

أو بأن له جذور بيولوجية فيزيولوجية ومتأثر بالعوامل البيئية، وفي هذا الإطار بدأ النقاش يتطور - بعد ما كان موغلا في الجوانب الوراثية - نحو الجمع ما بين هذه الجوانب العصبية والبيئية الاجتماعية. أو بأنه اضطرابا يرجع أصلا في نشأته إلى الصراع الذي يقوم بين القوى الغريزية (الغرائز الأولية). وينشأ هذا الصراع عن كبت هذه الغرائز، الشيء الذي يجعل إشباعها يتم بصورة رمزية مقنعة. كما تتكون هذه الصراعات محصلة تنشئة اجتماعية بيئية. بحيث تضعف قدرة التحكم على ضبط مثل هذه الدوافع المتناقضة. أو أن السلوك الجانح ما هو إلا نتاج إفرازات الأسرة، فكل أفراد الأسرة وما يدور بينهم من علاقات وارتباطات وتناقضات تحدها القواعد الداخلية التي تحكم الأسرة وليس احتياجات الأفراد أو دوافعهم أو سمات شخصياتهم. لذلك تصبح العملية الجنوحية عملية جماعية، يدخل فيها كل أفراد الأسرة وليس أحد أفرادها فقط كما تنظر بعض التتاولات الأخرى.

وهذا يظهر أن ظاهرة الجنوح متعددة الجوانب، وللاإحاطة بها سيكون تناولها أكثر موضوعية في إطار أكثر من جوانب مختلفة، حيث نجد الكثير من المهتمين حاول تصنيف عوامل الجنوح. ومن هؤلاء (سيرل بيرت، سيلوس، سعد المغربي، طه أبو الخير، رزق سند إبراهيم،... الخ).

## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

وعليه يمكن تصنيف عوامل الجنوح حسب رزق سند إبراهيم (1990) إلى مجموعة من العوامل تظهر في شكل ثلاثة متغيرات أساسية:

1 - عامل فردي يضم العمر، الجنس، الحالة الزوجية، المهنة، السكن، الطبقة الاجتماعية، التعليم، التنشئة، البناء النفسي.

2- عامل فيزيقي يضم السلالة، المناخ، خصوبة التربة وطبيعتها، الطول النسبي للنهار والليل، الفصول، الظروف الجوية.

3- عامل اجتماعي يضم الكثافة السكانية، الهجرة، الرأي العام، العادات والتقاليد، الديانة، الوضع الاجتماعي، الظروف الاقتصادية والصناعية. (رزق سند إبراهيم ليلة، 1990، ص 28)

كما يؤكد " سيرل بيرت Cyril Burt " من أنه "...لا يمكن عزو الجريمة إلى مصدر واحد أو مصدرين أو ثلاثة، بل تتحدد الجريمة من تشكيلة واسعة وفيرة من التأثيرات المتعاقبة والمتضاربة. إن طبيعة هذه العوامل واتحادها تختلف إلى حد كبير من فرد إلى آخر..." في (Irène Larauche, 1998, P20)

وحاول "بيرت" تحديد الجريمة ضمن أربع درجات من العوامل بحيث يمكن ضبطها في أي حالة خاصة بالجريمة والتي يمكن تحديدها حسب أهميتها من حيث الشدة، هذه العوامل هي: التأثير الرئيسي البروز، إن وجد. العامل أو العوامل الرئيسية المساعدة. الظروف الثانوية المهيأة والتي تساعد على تفاقم الحالة. عوامل حاضرة ولكنها لا تعمل بشكل ظاهر. (Irène Larauche, 1998, P22)

وقام محمد جبل (2000) بتصنيف العوامل المؤدية إلى الجنوح، حيث حددها في عاملين أساسيين وهما:

أ - عوامل بيئية: وتنفرع إلى:  
- عوامل حيوية (تأخر النضج، التشوهات الخلقية، الأمراض المزمنة... الخ)  
- عوامل أسرية (الفقر، ازدحام المنزل، انهيار الجو الأسري، أسلوب التربية، الحالة الأخلاقية للأسرة... الخ).

- عوامل بيئية خارج المنزل (مثل قلة المراقبة الأسرية للطفل خارج المنزل، عدم متابعة دراسة الطفل، مشاكل أو قلة الفراغ، المشاكل الناجمة عن عدم إقامة أنشطة وهوايات في المدرسة... الخ)

ب - عوامل نفسية: وترجع إلى عدم الإشباع للحاجات النفسية مما يؤدي إلى العجز عن التكيف النفسي الاجتماعي السوي، فينجر عنه "...صراع نفسي أو نوع من انعدام الأمن الداخلي، لا يلبث أن يستفحل حتى يصير الجانب الغالب في تكوين الناحية النفسية للطفل..." (فوزي محمد جبل، 2000، ص 417)

كما قام سعد المغربي بحصر عوامل الجنوح في عاملين أساسيين، وذلك كما يلي:  
- عوامل خارجية وحصرها في جوانب اقتصادية، أو صحية، أو ثقافية حضارية.  
- عوامل نفسية، ورأى أنها ناتجة عن انعكاس العوامل الخارجية مضاف إليها الجانب الوراثي أو الاضطرابات العقلية.

حيث يعتقد سعد المغربي «...أن نسبة كبيرة من الأطفال والمراهقين الذين قدموا لمحاكم الأحداث لا يعانون من شذوذ أو اضطرابات نفسية جوهرية تكون سببا في انحرافهم أو إجرامهم، وإنما هم ضحايا لظروف خارجية مختلفة تتسم بعدم الأمن أو الطمأنينة الاجتماعية أو لأسباب تتعلق بالانخفاض الشديد لمستوى المعيشة الذي يعيشون في ظله، أو هم ضحايا لمزيج من هذا أو ذاك...» (سعد المغربي، 1960، ص 30)

يرى " المغربي "... أن العوامل الخارجية المتسببة في الجنوح ليست بمفردها بالضرورة تؤدي إلى الجنوح، وإنما إذا استمرت هذه العوامل طويلا يزداد ضغطها. " مما يفسح في نفسية الحدث مجالا لكي تنتشط بعض العمليات النفسية المنحرفة لتظهر بعد ذلك على شكل سلوك انحرافي...." (سعد المغربي، 1960، ص 31)

وهذا ما أشار إليه الباحث "سلوس" Sellosse, (1961) " من أن العوز المادي ليس دائما كافيا بمفرده لتفسير انحراف الأحداث، بل هناك متغيرات خمسة تميز عائلات الأحداث الجانحين بالمقارنة بعائلات غيرهم من الأحداث وهي: غياب الأب، سوء تفاهم الوالدين، البطالة وعدم الاستقرار المهني، الإدمان الكحولي في الأسرة، الماضي الجانح لأحد الوالدين. " (Selosse, 1961, P125)

وهو نفسه ما ذهب إليه "سيرل بيرت" من " أن الفقر وحده لا ينتج الجريمة، فإذا كان أغلبية الجانحين من المحتاجين فإن معظم المحتاجين ليسوا من الجانحين. " (خيرى خليل الجميلي، 1998، ص 230)

## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

غير أنه ليس هناك دليل قاطع يوضح أن الفقر هو العامل الوحيد الذي يسبب دائما انحراف الأحداث. بدليل أننا قد نجد في الأسرة ذات الدخل المتواضع، أطفالا قد يكونوا كلهم أسوياء، كما قد نجد في أسر أخرى فقيرة يمس الجنوح أحد أو بعض أطفالها فقط. وعلى هذا فالفقر هو عامل مساعد ومهيا للانحراف. لأن الطفل يتأثر بظروف الأسرة الاقتصادية المنخفضة، أكان ذلك عارضا أو غير عارض.

أما " طه أبو الخير " فقد رأى أن عوامل الجنوح متفاعلة ولخصها وصنفها كالتالي:

1- عوامل متعلقة بسن الأحداث الجانحين.

2- عوامل متعلقة برفاق الأحداث الجانحين

عوامل متعلقة بالمستوى التعليمي للأحداث الجانحين وذويهم

عوامل متعلقة بمهن الأحداث الجانحين وذويهم

عوامل متعلقة بأسر الأحداث الجانحين

عوامل متعلقة بسكن الأحداث الجانحين. (أحمد مصطفى أبو الخير، 2008، ص198)

من خلال ما سبق نجد ان هناك اختلاف بين الباحثين في تصنيف العوامل المسببة للانحراف، حيث لا يوجد سبب مباشر دون اخر في حدوثه، غير اننا سنقوم بوضع مجموعة من العوامل التي قد يكون لها دور مباشر أو غير مباشر في وقوع الانحراف من خلال الدراسات العلمية التي اجريت عن محددات الانحراف.

### أ- العوامل الذاتية:

يقصد بها مجموعة العوامل الخاصة بالفرد ذاته والتي تؤدي بالوقوع في السلوك الإجرامي، وأهمها الوراثة، العمر، الذكاء، الأمراض النفسية والأمراض العقلية (محمد حنتول، 1425هـ، ص 34).

1- الوراثة: تعتبر الوراثة من العوامل الذاتية لارتكاب السلوك الانحرافي، حيث أكدت الدراسات التي أجراها " أشلي منتاجو *Ashley Montago* " تكونت من 104 زوج من التوائم المتماثلة و 112 زوج من التوائم غير المتماثلة، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسات أن 70 زوج أي بنسبة 67 % من مجموع التوائم المتماثلة على درجة كبيرة من التطابق في السلوك الإجرامي، بينما ظهر التطابق في السلوك الإجرامي في مجموعة التوائم غير المتماثلة في 37 زوج أي بنسبة 33 %، وهذا يدل على دور الوراثة في السلوك الإجرامي.

وهذا ما أكدته الدراسة التي قام بها " كي، دي، كريستانس *K.D.Krusteaise* في دراسته على 6000 من التوائم حيث ظهر في 66.7 % السلوك الإجرامي بالنسبة للتوائم من نفس الجنس، مقابل 30.4 % بالنسبة للتوائم من الجنسين، كما يدل ذلك أن نسبة وراثة السلوك الإجرامي بين التوائم من جنس واحد أكثر منها عند الجنسين، كما يمكن أن يظهر أثر الوراثة أيضا في شذوذ الكروموزومات، حيث يمتلك الذكر السليم كروموزوم من نوع XY والأنثى السليم XX، وقد وجد أن بعض المجرمين يحملون كروموزوما إضافيا من نوع Y وبذلك يكون XYY، وفي ذلك أجرى " جاكوبس *Jacobs* " عام 1995 دراسة تناول فيها 197 من السجناء وبالفحص وجد أن أكثرهم من حملة كروموزوم XYY، ووضع أن الذكر حامل الكروموزوم من نوع XYY أكثر ميلا للقتل وجرائم الشذوذ الجنسي. (محمد حنتول، 2004، ص 34-35)

1- العمر: يرى العديد من الباحثين أن العمر دور في ارتكاب السلوك الانحرافي والإجرامي، حيث أكدت بعض الدراسات العلمية على أن الجريمة ترتفع نسبتها في عمر الشباب ما بين العمر 14 و 24 يمثلون نسبته 21% من السكان وأنهم يمثلون ما نسبته 58 % ممن قبض عليهم في تلك الفترة. ويرجع الباحثون سبب ارتفاع نسب الجريمة في مرحلة الشباب إلى عدة أسباب منها أن الإنسان في هذه المرحلة يتمتع بالقدرة الطبيعية والقوى البدنية، حيث يبلغ العمر أقصى قوته وطاقته، كما أن الأفراد في هذه المرحلة يتصفون بالاندفاع والتسرع مما يدفعهم إلى الانحراف والوقوع في أعمال إجرامية متنوعة. (محمد حنتول، 2004، ص 35)

2- الذكاء: يرى الباحث البريطاني « *Gong* » أن هناك ارتباطا عاليا بين ضعف الذكاء والوقوع في الجريمة، حيث يقول " أن سبب الجريمة هو الضعف العقلي أو القصور في الإدراك وتوصل " جونج " إلى أن معظم المجرمين من ضعاف العقول، وبذلك يعد متوسط درجات الذكاء بين المجرمين أقل منها لدى غير المجرمين.



## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

يرى كل من " لوران Loren " و " جودارد Gwodard " أن الضعف العقلي هو سبب الجريمة، وفسرا ذلك بأن ضعف العقل عاجز عن إدراك مضمون القواعد التي تنظم المجتمع، كما أنه عاجز عن فهم طبيعة أفعاله وإدراك نتائجها وأضرارها وهو حتى لو أدركها فإن إرادته الضعيفة لن تمكنه من الحد من رغباته ومنعه من الأقدام على الأفعال الإجرامية، مما يسهل لهذه الشخصية الوقوع في الجريمة أو جعل صاحبها يستخدم كوسيلة لارتكاب جرائم من قبل الآخرين الذين يفوتونه ذكاء. (محمد حنتول، 2004، ص36)

3- **الغرائز:** تلعب الغرائز دوراً رئيسياً في وقوع الفرد في السلوك الإجرامي، حيث تعد " الهو " مركز الغرائز الفطرية كالجنس والعدوان بينما " الأنا الأعلى " التي لا تقبل خروج هذه الغرائز إلا ضمن أطر سلوكية يفرضها المجتمع، فإذا فشل الفرد في مقاومة غرائزه وفي توجيهها نحو أنماط سلوكية مقبولة اجتماعياً كالزواج لإشباع الجنس أو العمل لكسب المال ف، إنها قد تخرج على هيئة سلوكيات مباشرة كالسرقة والقتل والاعتصاب، وأحياناً يأخذ هذا السلوك شكلاً رمزياً غير مباشر كأن يسرق الفرد رغبة في إيذاء المسروق وليس بحاجة المال. (محمد حنتول، 2004، ص36)

4- **الأمراض النفسية:** تعد الأمراض النفسية من العوامل المؤدية للوقوع في السلوك الإجرامي عند الحدث، حيث يظهر المرض النفسي في صورة اضطراب يمس الجانب الانفعالي لدى الفرد ويظهر على شكل أعراض جسدية ونفسية مختلفة دون أن يفقد المريض إدراكه لحالته المرضية وإتصاله مع الواقع، مثل الهستيريا والقلق والخوف.

و قد ترجع أسباب هذه الأمراض إلى أحداث مؤلمة أو صدمات تعرض لها الفرد أثناء مرحلة الطفولة، أو إلى صراعات مستمرة بين رغبات الفرد والعوائق التي يضعها المجتمع أمامه والتي تؤدي إلى الإحباط. الأمر الذي يجعل الفرد يسعى للبحث عن وسائل تخلصه من أمراضه وآلامه، كما قد تؤدي إلى تغيير واضح في سلوك الفرد كسرعة التهيج وسرعة الغضب والعجز عن ضبط انفعالات النفس والقلق، وقد تؤدي إلى الإسراف في عادات معينة مثل التدخين، المخدرات، وبعض هذه الأمراض قد تدفع الفرد إلى الانحراف وإرتكاب الجريمة.

على هذا يقول كوليمان (1980) Coleman أجرى كل من " روتر وجراهام Rutter & Graham 1977، مقارنة بين المشكلات السلوكية لدى كل من الأطفال والمراهقين، حيث وجد أن المراهقين يظهر لديهم أكثر مشكلات من نوع الاكتئاب، القلق وبالأخص الاضطرابات العاطفية. كما إن عدد الذكور من الأطفال الذين يقبلون على المصحات السلوكية أكثر من الإناث، إلا أن هذه المعادلة تزول في فترة المراهقة. كما لاحظ كذلك أنه يظهر لدى المراهقين بالأخص الاضطرابات المرضية المبكرة من نوع انفصام الشخصية والحالات القسرية والحصرية، ومحاولات الانتحار. (Coleman J, 1980, P240)

5- **الأمراض العقلية:** إن الأمراض العقلية تشبه الأمراض النفسية في كونها من العوامل المؤدية للسلوك الإجرامي، حيث يعد المرض العقلي إضطراباً يشمل جميع جوانب الشخصية، فيشل الإرادة والتفكير ويفقد المريض القدرة على إدراك الواقع ومن تدبير شؤونه وعن التوافق الاجتماعي، ومن الأمراض العقلية نجد الفصام، ذهان المرح، الاكتئاب....، والأمراض العقلية يمكن أن تدفع بالفرد إلى الانحراف وإرتكاب الجريمة. (محمد حنتول، 2004، ص37)

ب- **العوامل الخارجية:** ويقصد بها مجموعة العوامل البيئية التي تؤثر على الفرد بشكل من الأشكال وقد يكون هذا الشكل متمثلاً في السلوك الانحرافي الإجرامي، ومن أهم هذه العوامل:

1- **العوامل الاجتماعية:** تؤدي العوامل الاجتماعية دوراً هاماً في انحراف الأفراد، نظراً لكون الفرد كائن اجتماعي لا يمكنه العيش بمعزل عن الآخرين، وبالتالي فهو جزء من الكيان الاجتماعي للمجتمع. وباعتبار أن المجتمع هو بناء متكامل مختلف التشكلات والتنظيمات الاجتماعية، ولذلك سوف نذكر أهم هذه التنظيمات التي قد تكون من بين العوامل المؤثرة مباشرة على انحراف الأحداث وبروز الجريمة في المجتمع.

أ- **الأسرة:** تعتبر الأسرة النواة الرئيسية لبناء المجتمع وهي الجماعة الأولى في حياة الفرد، فمن خلال نموه يكتسب مجموعة من المظاهر السلوكية والمعايير الأخلاقية التي تمارسها الأسرة، فالطفل الذي ينشأ في أسرة منحلّة قد يقلد بعض السلوكات السيئة وقد يفقد احترام والديه، كما قد تكون الأسرة تعيش تفكك نتيجة طلاق الوالدين أو هجرة أو وفاة أو سجن أحدهما بسبب ممارسته سلوكاً منحرفاً كإدمان المخدرات أو الخمر أو الشذوذ الجنسي، مما قد يؤدي بأفراد الأسرة للانحراف والوقوع في الجريمة.



## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

وقد أثبتت الدراسة العلمية التي قام بها الباحث " وليام هيلي William Healy " بدراسة على 1000 طفل جانح ووجد أن نسبة 46% من هؤلاء الأطفال جاؤوا من أسرة متصدعة، وكذلك أكدت دراسة الباحثين " ألينومر Alumer " و"كلوك Cluck " حول دور الأسرة في جنوح الأحداث، حيث خرجا بنتائج مشابهة لنتائج هيلي. (محمد حنتول، 2004، ص38)

ب- المدرسة: تعتبر المدرسة الوسط الثاني بعد الأسرة الذي يبدأ فيه الفرد بتوسيع علاقاته الاجتماعية، فقد ينحرف الطفل إذا انضم إلى أصدقاء منحرفين داخل المدرسة أو قد تكون المدرسة في حد ذاتها هي السبب في إنحراف الطفل، حيث استعمال القسوة الزائدة من قبل المعلمين أو صعوبة الدراسة وقلة رغبة التلاميذ في التعلم من الأسباب التي تدفع بهم إلى التغيب، وبالتالي يحدث التسرب المدرسي والالتحاق برفقاء السوء مما يؤدي إلى الانحراف مبكراً والإجرام في المستقبل.

ج- جماعة الرفاق: وهم مجموعة من الأفراد المقربين للإنسان في عمره وإتجاهاته ومنزلته الاجتماعية، وتؤثر جماعة الرفاق إلى حد ما في حياة الفرد وسلوكاته، فإن كان هؤلاء الرفاق أفراداً أسوياء يتوقع أن يكون سلوك الفرد سوياً، وإذا كان العكس أي جماعة الرفاق منحرفين، سينتقل الفرد إلى الانحراف والامتنال لسلوك الجماعة، ففي دراسة قام بها " عبد الله السدحان " أظهرت أن نسبة 58.5 % من الأحداث العائدين قد ارتكبوا جنحتهم الأولى بمشاركة الآخرين، (عبد الله السدحان، 1419 هـ - Inter) وعليه يمكن القول أن جماعة الرفاق تأثير في إنحراف الفرد وارتكاب جرائم والعكس.

2- العوامل الثقافية: تساهم العوامل الثقافية بدور معتبر في انحراف سلوك الأفراد، نظراً لقوة التأثير الذي تملكه على نفسيات الأفراد داخل المجتمع وهذه العوامل هي:

أ- التعليم: يعتبر تدني المستوى التعليمي للأفراد من الأسباب التي قد تؤدي إلى الانحراف والإجرام، فالأفراد الأميون قد يكون من السهل إنقيادهم والتأثير عليهم، وقد أكدت الدراسة التي قام بها " كولي Cooley " على مجموعة من المجرمين وجد أن جرائم العنف والعُدوان كالقتل والجرائم الجنسية والحرق العمدية يقوم بها مجرمون ترتفع فيهم نسبة الأمية قياساً بالمجرمين الذين يرتكبون جرائم أقل عنفاً كالسرقة والاحتيال والتزوير، والذين تقل بينهم نسبة الأمية. (محمد حنتول، 2004، ص40)

و في دراسة قام بها "فاروق عبد السلام " عن العود للجريمة من منظور نفسي اجتماعي في ثلاث دول عربية " الصومال، الأردن، السعودية " على عينة حجمها 297 سجين حيث وجد أن نسبة 67 % من المجرمين العائدين لم يتجاوز تعليمهم المرحلة الابتدائية، وتلثهم سبق لهم الرسوب في إحدى المراحل التعليمية، و 40 % قد تركوا المدارس دون إكمال الدراسة، (عبد الله السدحان، 1419 هـ - Inter) وهذا ما أكدته الدراسة التي قام بها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أن نسبة 83 % من المجرمين العائدين هم من الأميين.

ب- وسائل الإعلام: تساهم وسائل الإعلام بمختلف أنواعها في تشكيل شخصية الأفراد واتجاهاتهم وخاصة السمعية البصرية وذلك من خلال ما تبثه من برامج تؤثر على سلوك الأفراد وتدفعهم إلى الانحراف والوقوع في الجريمة، وعرضها لأفلام العنف والجريمة مما يدفع بالأفراد وخاصة الأطفال منهم إلى تقليد سلوك المجرمين والشخصيات الإجرامية المؤثرة من خلال مقاومتها وتقوفاً على الأجهزة الأمنية، كما أن هذه الأفلام قد تدافع عن المجرمين بعرضها للحياة الصعبة التي يعيشون فيها من النواحي الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، مما يولد تعاطفاً جماعياً معهم داخل المجتمع. (محمد حنتول، 2004، ص 40)

في دراسة أجريت بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1999 على 110 من نزلاء المؤسسة العقابية تبين أن 49 % من هذه المجموعة أعطتهم السينما الرغبة في حمل السلاح، 21 % أعطتهم الرغبة في السرقة ومقاتلة الشرطة، ومن خلال دراسة أجريت بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1998 على 252 فتاة منحرفة بين سن 14-18 سنة تبين أن نسبة 25 % منهن مارسن العلاقات الجنسية نتيجة مشاهدة مثيرة في السينما، و 41 % منهن قادتتهن المشاهد إلى الحفلات الصاخبة والمسارح الليلية و 54 % منهن هربن من المدرسة لمشاهدة الأفلام، و 17 % تركن المنزل لخلاف مع الأهل حول ذهابهن إلى السينما. (محمد ضو، 2002، Inter)

3- العوامل الاقتصادية: تساهم الظروف الاقتصادية بنسب متفاوتة في الانحراف والسلوك الإجرامي سواء للفرد أو المجتمع ككل، وعليه يمكن تقسيم العوامل الاقتصادية إلى قسمين الوضع الاقتصادي للفرد والوضع الاقتصادي للدولة.

## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

أ. **الوضع الاقتصادي للفرد:** يساهم الوضع الاقتصادي للفرد في دفعه للانحراف، حيث يرى **أفلاطون** أن السبب الأول والمهم في السلوك الإجرامي هو حب الثروة والجشع المادي، فقد يكون الغنى أحد الأسباب المؤدية لانحراف الأحداث وذلك ما يسببه من انحرافات أخلاقية مثل الخمر والمخدرات... وقد يكون العكس، فالفقر يلعب دوراً كبيراً في بروز ظاهرة الانحراف.

فالحديث الشاب له احتياجات ومتطلبات يلجأ إلى تلبيتها وعندما لا يستطيع تحقيقها أو تعجز الأسرة عن تلبيتها فإنه يلجأ إلى الأساليب غير المشروعة للحصول على المال، ففي دراسة قام بها الباحث **"محمد ضو"** وجد أن السرقة احتلت المرتبة الأولى في دخول الأحداث إلى السجن وخاصة منهم الذكور وذلك بنسبة 46 % وبلغت نسبة التسول 12 % عند الإناث، وحالات التشرد بسبب الفقر 42 % عند الإناث وشكلت نسبة الحالة الاقتصادية السيئة لأسر الأحداث 51 % عند الذكور و 72 % عند الإناث (**محمد ضو، 2002 Inter**)

ب. **الوضع الاقتصادي للدولة:** قد يؤدي الوضع الاقتصادي للدولة إلى دفع بعض الأفراد والأسر إلى الانحراف نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة، حيث قدم **"رينمام Reinmam"** بحثاً عن الحالة الاقتصادية في مجتمع فيلادلفيا خلال الفترة 1930-1935، حيث كان هناك أزمة اقتصادية عنيفة فوجد أن نسبة المنحرفين في المدينة عالية خلال تلك الفترة.

وفي دراسة أخرى أجريت في لبنان لمقارنة عدد السيارات المسروقة في إحدى السنوات قبل الحرب في إحدى السنوات من الحرب والأزمة الاقتصادية فكانت السنة قبل الحرب هي عام 1972 حيث كان عدد السيارات المسروقة 1170 سيارة، بينما في إحدى سنتي الحرب والأزمة الاقتصادية عام 1987 كان عدد السيارات المسروقة يقدر بـ 30 ألف سيارة وهذا الفارق بين العاملين يبين أثر الأزمات الاقتصادية في انحراف الأحداث ووقوع الجريمة. (**محمد حنتول، 2004، ص41**)

ج. **الشارع:** ويقصد به المنطقة الجغرافية (العمرانية) التي تقطنها أسرة الحدث بجوار العديد من الأسر وتتشارك فيها العلاقات بين تلك الأسر وأفرادها، لذا فالحي يساهم في إكساب الفرد بعض القيم والمواقف والاتجاهات والعادات والمعايير السلوكية التي يتضمنها الإطار الثقافي والذي يميز البيئة الاجتماعية. فالشارع قد يكون دوره مكملًا لدور الأسرة في توجيه الطفل ويؤثر كل واحد منهم في الآخر، وقد ربطت بعض الدراسات بين طبيعة الحي وتأثيره على سلوك سكانه، وأبرزها الدراسة التي قام بها الباحث الأمريكي **"كليفورد شو"** على خمسة من الأشقاء عرفوا بتاريخهم الإجرامي الطويل حيث كان للحي أثر كبير في تكوين الجنوح لديهم، كما جاءت دراسة **"فريدريك Fredrik"** لتؤكد على دور الحي في الانحراف حيث وجد عصابات الأطفال في عدد من المدن الأمريكية وخرج بنتيجة وهي أن جميع العصابات تعيش في مناطق جناح. (**محمد ضو، 2002 Inter**)

كما بينت دراسة **"عبد الله السدحان"** أن أحداث العائدين تزيد نسبتهم في الأحياء الشعبية عن 38.2 % والأحياء المتوسطة بنسبة 25.2 % وقد أثر هذا على نوعية المنازل، إذ تكثر نسبة المنازل الشعبية التي يقطنها الأحداث فمنهم 52.9 % يقطنون منازل شعبية ثم منازل فخمة بنسبة 34.1 % ثم الشقق بنسبة 13 %، كما اتضح أن المنازل التي يقطنها الأحداث تمتاز بالقلّة فيوجد 62.6 % منهم عدد الغرف يتراوح ما بين (1-6 غرف) و 27.6 % عدد الغرف يتراوح بين (7-10 غرف).

ومن خلال هذه النتائج يمكن القول أن منازل الأحداث العائدين تمتاز بالاكتضاض والازدحام، هذا بالإضافة إذا قارنا عدد الغرف بعدد إخوة الأحداث نجد أن نسبة 54.5 % عدد إخوانهم الذين يسكنون معهم تحت سقف واحد يتراوح بين (6-10 أخوة) و 31.7 % يزيد عدد إخوانهم عن 10. وبالتالي يمكن استخلاص أن الحي الذي يقطنه الحدث والمنزل لهما أثر كبير في انحراف الأفراد ووقوع الجريمة. (**عبد الله السدحان، 1419 هـ Inter**)

### •تقييم:

إن الملاحظ عموماً على هذه التصنيفات أنها تتقارب كثيراً، من حيث أنها جعلت عوامل الجنوح منها ما هو أسبابه داخلي في الأسرة، ومنها ما هو أسبابه خارجية عن الأسرة. أما البعض الآخر فجعلها أسباب خارجية وأخرى نفسية. إلا أن هذه المحددات نسيت أن تشير إلى الفروق الفردية التي يمتاز بها كل حدث سواء كان داخل أسرته أو خارجها. وأن الحدث ليس وهو في أسرته نفسه وهو خارج الأسرة. كما أن هذه التصنيفات لم تشر أصلاً إلى كيفية إدراك الجاني للبيئة والمحيط الذي يعيش فيه. مما يجعلها تظهر أنها لا تقي بكل الحقيقة.

## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

كما قامت تصنيفات عوامل الجنوح أعلاه على الفصل بين العملية الجناحية (القيام بالفعل) ومكوناتها (شخصية الجانح، المحيط، العلاقة بينهما) من جهة، وبين مكونات العملية الجناحية في حد ذاتها. مما جعل العملية تصبح كأنها تركيب آلي لوحاداتها. فبمجرد توفر ذلك ستعطينا حدثاً جانحاً بالضرورة. إن معظم العوامل سواء كانت تدور داخل الأسرة أو خارجها، وبحكم أن الحدث قانونياً في الأصل لا يسأل وإنما يسلم إلى والديه، أو من ينوب منابهما في حالة اقتراف الجريمة. فإن هؤلاء بالضرورة هم المسؤولون عنه سواء أكانت مسؤولية مادية أو معنوية، ومن ثم فإن متغير عمر الجانح، أو جنسه، أو مزالته لأصدقاء السوء، أو مهنة أوليائه، أو دخل الأسرة، أو مستواهما التعليمي، أو مكان سكنهم، أو أصلهم،... فهو لا دخل له في كل ذلك. وإنما الأسرة أو من ينوب منابها، هي التي تتحمل مسؤولية ذلك، ومن خلالها فقط يتأثر سلوك الجانح.

يظهر أنه من الصعوبة بمكان الإمام بكل هذه العوامل مجتمعة في بحث بهذا المستوى، كما أن جهد فرد واحد لا نظنه كاف للإحاطة بالموضوع. وذلك لإمداداته وتفرعات في اختصاصات كثيرة.

### 3- السلوك الجانح وهاجس المراهقة

إذا كانت فترة الجنوح فترة محددة قانونياً ما بين 13 - 18 سنة حسب معظم القوانين، فإن هذه الفترة كذلك تعتبر مرحلة من مراحل النمو الصاخبة من وجهة نظر الحقائق النفسية. بل فترة أساسية في النمو النفسي، رغم أن هذا النمو يتأثر بالمرحلة السابقة عليه (الطفولة) والتي تحدد بدورها كيفية التكيف المقبل للفرد.

ولفظ مراحل يشير إلى تتبع نمو الإنسان وشخصيته ابتداء من الولادة حتى الكبر "... والطفل يمر عبر سلسلة من المراحل المحددة تكوينياً، فإذا لم يتعرض إلى تدخل ظروف شاذة أو معوقة فمن المتوقع له أن يسير على نحو طبيعي..." (سيد محمد غنيم، 1972، ص 553)

وعليه فالمصطلح الحالي " المراهقة " كما يرى " رودريغز طومي -Rodreguez (1983) Tomé "، " أصبح يحمل معنى أوسع من أنها فترة صخب ومشكلات، بل إنها فترة تواؤم Ajustement أو مطابقة لمختلف مهام النمو التي تعني في النهاية تحديد المستقبل الذي يأخذ بعين الاعتبار كل الوظائف النفسية، أي التكيف مع التحولات الجسمية، وبناء الهوية، والتفاعلات، والتمكين الاجتماعي، والتطور المعرفي..." (Rodriguez - Tomé , et al , 1987 , P93)

بينما يذهب " هنري لوهاال (1995) Henri Lehalle " إلى أن فترة المراهقة تكون أساساً مرحلة استقلال ذاتي جديد مقارنة مع الاستقلال في المراحل السابقة، ويظهر ذلك في المجال المعرفي، حيث يتخلص الفرد من البنيات المعرفية الجاهزة، وفي المجال العاطفي حيث يستقل الطفل عن والديه ليبحث عن ربط علاقات بمواضيع أخرى. وفي المجال الاجتماعي تطبع المراهقة بالبحث عن الاستقلال الاقتصادي في المجتمع الواسع..." (Henri Lehalle, 1995, PP12-13)

كما استعمل " بيار مال 1982 Pierre Mâle " مصطلح " أزمة الحدث Crise Juvénile " وقصد به أهمية القوى والاهتمامات، والصراعات، ومظاهرها التي تصدر من قبل المراهق وقسمها إلى ما أسماه أزمة الحدث الحادة، وأزمة الحدث العادية. (Mâle P, 1982, P25)

وأشارت إليه كذلك مختلف نظريات التحليل النفسي في إطارها الدينامي التحولي كـ: "أنا فريد، Anna Freud، أفلين كستينبرغ Evelyne Kestenberg، دوموس لوفر De moses Laufer " حيث اعتبروا على العموم المراهقة فترة إعادة تنظيم نفسي، تبدأ بالبلوغ الذي يتأثر به الجهاز النفسي، مما يؤدي إلى الشعور بالاكنتاب الذي يبقى لمدة طويلة، ليظهر على شكل تساؤلات حول الهوية والجنسية... الخ. إنها فعلاً أزمة كما يرى المحللون. تشمل إعادة التنظيم والتغيرات والتناقضات، وصراعات مفتوحة قد تؤدي إلى فقدان الأمل المستمر، أو عكس ذلك إلى استرجاع تدريجي للذات. وتحلل الأسرة والأولياء خصوصاً زيادة التأثير والتوجيه لهذه المراحل المختلفة لنمو طفولة المراهق. مما يجعلها النموذج الأول والقاعدي في تعلم إدراك الطفل الأول، ومنه إدراك ذاته ككيان مستقل عن الآخرين، ولكنه في حاجة كذلك إليهم. وفي أدراك بيئته واستجابته لها.

### ثالثاً: النظريات المفسرة لظاهرة الانحراف

إن تعقد ظاهرة الانحراف وتعدد متغيراتها، والمرحلة العمرية التي تظهر فيها والآثار التي تتركها في الفرد نفسه وعلى الآخرين، وعلى الممتلكات. جعلت الكثير من النظريات تحاول تفسير الظاهرة من مختلف جوانبها، وللإحاطة بذلك سنحاول تفسيرها من منظور علم الاجتماع باعتبارها تظهر في وسط الجماعة وتؤثر سلباً على المجتمع، وعلى الجماعة نفسها التي تظهر فيها، وفي بعدها المرضي

## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

باعتبارها اضطراب في الوظائف المعرفية والسلوكية، وفي جانبها النفسي باعتبارها تداخل وعدم تكيف يصيب شخصية الحدث الجانح فتتغير سلوكياته نحو الأسوأ.

### 1- النظريات الاجتماعية:

تركز النظريات ذات التفسير الاجتماعي من خلال العوامل الاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية كأسباب بيئية مسئولة عن حدوث حالات الانحراف السلوكي لدى بعض من الأفراد، كما عنيت بعض التصورات السوسيولوجية بأثر القيم الثقافية والمعايير في إنتشار بعض حالات التشرد والانحراف، وقد ظهرت التصورات في التفسير السوسيولوجي للسلوك الانحرافي على يد بعض علماء الاجتماع الفرنسيين، ومن أهم هذه التصورات:

#### 1-1- منظور علماء الاجتماع:

حاول كل من " لوهال. هـ (Lehall L, 1995)، روبير لاسكوم (Robert Lascome, 1974)، ميكيلي. ل (Muccheilli L, 1994) " وغيرهم. جمع نظريات علم الاجتماع التي تناولت ظاهرة الجنوح في فئات كبرى.

حيث ركز البعض منهم على التناول الثقافي والصراع، وأرجعوا عامل التفاعل الثقافي هو السبب في توليد الجنوح من أمثال "وليام طوما W. Tomson 1910، فلوريان زنانيكى F. Znaniki، ثورستين سيلين 1938، T. sillin، ايدوين سوندرلاند E. Sutherlind، " وغيرهم.

بينما ركز البعض الآخر منهم على مبدأ الطبقة الاجتماعية مثل " أ. ك كوهين، كلوارد أوهلين " الذين يرون أن السبب يرجع إلى انعدام تساوي وسائل توزيع النجاح الاجتماعي، أو عدم تساوي ظروف المعيشة.

كما ركز البعض على ظاهرة الشباب مثل " بلوش Bloch. K، نيدرهورف Neederhoffer " من زاوية الاختلافات الاجتماعية المرتبطة بالفئات العمرية والظواهر الاجتماعية العامة والعمليات الاجتماعية، وكيفية الولوج في عالم الكبار.

وهكذا يلاحظ من خلال هذه النظريات المختلفة أنه يمكن تصنيفها إلى تناولين كبيرين وهما:

#### 1-2-2- منظور الثقافي للانحراف والمنظور ألامساواة الاجتماعية:

##### 1-2-1- منظور الثقافي للانحراف:

ويضم هذا المنظور نظرية الاضطراب الاجتماعي، ونظرية الصراع الثقافي، ونظرية الترابط الثقافي...، وهي نظريات كما نرى تتخذ التفاعل الثقافي سببا في توليد الجنوح. ولا غرابة في ذلك حيث ظهرت هذه النظريات في الولايات المتحدة ذات الأجناس والثقافات المختلفة، ومن ثم الثقافات المتنوعة والمتناقضة أحيانا. ومن بين هذه النظريات سنحاول تلخيص:

#### 1-2-2-2- منظور الاضطراب الاجتماعي:

حيث ظهرت بظهور المرجع الأساسي لكل من " وليام توماس وفلوريان زنانيكى Thomson, 1910 W. F. Znaniki " فحسب هؤلاء، إن قدوم المهاجرين للولايات المتحدة الأمريكية، وتجمعهم بالأحياء الفقيرة، يحتم عليهم التعايش فيها كجماعات متناقضة، مما نتج عنه صراع ثقافي بين ثقافات هذه الجماعات الواردة فيما بينها، وبين ثقافة المجتمع الأمريكي الأصلي. أنجر عنه تراضي في المعايير، وهذا ما خلق تناقضا وجدانيا واهتزازا في الأخلاق الشيء الذي شجع انتهاك المعايير. مما أدى إلى ضعف عملية التثاقف أليا، نتج عنه أفراد بدون مراجع ثقافية. (Muccheilli L, 1994, P14).

#### 1-2-3- منظور الصراع الثقافي للجنوح:

على غرار النظريات السابقة تقول هذه النظريات بتساكن الثقافات مع بعضها البعض. إلا أنها عكس النظرية الاضطراب الاجتماعي، أعطت تفسيراً آخر لهذا التساكن من حيث أنه صراع بين الثقافات في أحياء المدن الأمريكية.

يذهب في ذلك " ثورستين سيلين 1938 T. Sillin " إلى أن الصراع يظهر نتيجة لتعايش ثقافتين أحدهما تسمح بسلوك ما وأخرى تمنعه. ذلك إن معدلات الجريمة والانحراف في التجمعات البشرية ما هي إلا انعكاس للتباين الثقافي بين الجماعات الأولية التي ينتمي إليها أفراد تلك التجمعات البشرية. أي أن كل فرد يرتبط بمجموعة من الوحدات تقوم بمعايير سلوكية يلزم الفرد بها مقابل انتمائه لتلك الوحدة (الأسرة، جماعة المدرسة، جماعة العمل، جماعة اللهو). وكلما تعددت الجماعات التي ينتمي إليها الفرد ازدادت المعايير التي يطالب بالالتزام بها وتعددت فرص انعدام الانسجام بين المعايير السلوكية



## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

لذلك الجماعات مما يؤدي إلى داخلي لدى الفرد قد يؤدي به إلى التخلي عن بعض تلك المعايير مما يؤدي به إلى الانحراف في نظر الجماعة التي تخلى عن معاييرها.. (ناجي محمد هلال، 2002، ع33، ص ص261-262)

غير أن هذه النظرية تبقى ضيقة في تفسير الظاهرة، مما جعل " البير كوهين Kohehin.A 1950 " يقترح توسيع هذه النظرية بإضافة ليس فقط المعايير القديمة النابعة من الأسرة، بل كذلك معايير المراهقين النابعة من الجماعات العمرية المتقاربة والمناقضة للسيطرة الأبوية، وهكذا ترى هذه النظرية أن المراهق إذا انتهك معايير الكبار فلأنه مدعم بثقافة المراهقين. وهذا ما يشجع على ظهور الجنوح. تذهب هذه النظرية التي طورها " كوهين " فيما بعد إلى القول بالصراع الثقافي بين الأجيال. غير أنه إذا صح هذا في المجتمعات الغربية التي تبني كل أفكارها على الصراع. فإن الثقافة الإسلامية لا بذور لصراع الأجيال بها مثل ما هو عند الغرب، بل تتكامل الأجيال فيما بينها أكثر من أن تتصارع. (هذا الكلام يحتاج إلى تحقيق علمي في الثقافة الإسلامية). ولذلك تظهر هذه النظرية عجزاً، الشيء الذي يجعل تعميمها على كل الثقافات أمر قد يشوبه الخطأ.

### 1-2-4. منظور الترابط الثقافي:

ظهرت هذه النظرية في الثلاثينيات ضمن كتاب بقي مرجعاً في علم الجريمة لمدة طويلة لصاحبه " ايدوين سوزرلاند E. Sutherland ". فبالنسبة إليه لا يرجع الانحراف لا لصراع ثقافي، ولا لنقص في الإمكانيات، وإنما يرجع إلى عملية التعلم.

ذلك في رأيه أن السلوك الإجرامي متعلم بواسطة التفاعل مع الآخرين، وذلك بواسطة عملية التواصل. جزء من هذا السلوك يتعلم خصيصاً بين الجماعات الضيقة (الأسرة والأنداد) عن طريق القدوة والمثال. ويشمل هذا التعلم التدريب على الانحراف، كيفية تعلم تقنيات ارتكاب الجنح، وقد تكون هذه التقنيات مبسطة أو معقدة، وكذلك كيفية توجيه الدوافع والميول والتفكير والاتجاهات نحو الانحراف. يذهب " سوزرلاند " إلى أن انخراط الشخص في السلوك الإجرامي يتم من خلال عمليات ذات مراحل متتابعة حيث تقضي كل مرحلة إلى المرحلة التي تليها وهي:

- إن تعلم السلوك الإجرامي يتم خاصة داخل جماعة صغيرة يربط بين أفرادها روابط شخصية متينة.
- السلوك الإجرامي يتم تعلمه وهذا يعني نفي وراثته السلوك الإجرامي.
- إن عملية تعلم الإجرامي تتكون من عنصرين الأول فن ارتكاب الجريمة، والثاني توجيه الميول وتبرير التصرفات الخاصة بهذا السلوك.
- يصبح الشخص مجرماً عندما تتغلب عوامل مخالفة النصوص القانونية على عوامل احترام هذه النصوص.

إن المراحل السابقة كما يذهب إلى ذلك " سوزرلاند " يمر بها كل أفراد المجتمع مجرمين وغير مجرمين. فالشخص يصبح مجرماً حينما يكون على اتصال بنماذج إجرامية وفي نفس الوقت غياب النماذج السوية وبعبارة أخرى كل فرد يتشبع بثقافة الوسط المحيط... وعلى ضوء هذه المراحل السالفة الذكر يقرر " سوزرلاند " أن الجريمة متأصلة في التنظيم الاجتماعي وهي تعبير عن طبيعة هذا التنظيم... (ناجي محمد هلال، 2002، ع33، ص ص 271-272)

خلاصة هذه النظرية أن الانحراف ينتج في نهاية الأمر حسب "سوزرلاند" عندما " يتعرض الشخص لمعايير جماعة جانحة، تجذبه بشكل تتغلب فيه على معايير الجماعة المتكيفة. ويتدرب من خلال الاتصال الشخصي على فنون الانحراف. ويتمثل نمط الوجود الجانح السائد في تلك الجماعة حتى يتبناه بشكل نهائي. " (مصطفى حجازي، 1981، ص 83)

رغم أهمية هذه المساهمة في الكشف عن الثقافات الفرعية وما تحتويه من قيم وقواعد سلوكية تؤدي إلى الانحراف والجريمة، إلا أنه يظهر أن الانحراف ليس استجابة آلية لعوامل مولدة للجريمة. بل نهاية تطور حياتي، يؤدي إلى تغيير كلي في موقع الشخص، وطبيعة إصابته، من خلال تغيير جوهري في الانتماء الجماعي. إلا أن هذا لا يمس كل الأفراد بنفس الدرجات حتى ولو عاشوا هؤلاء في محيط جانح. ذلك أن المعطى الشخصي وهو عملية التمييز وإدراك ما يجري في الخارج الذي ينتج عنه توجيه السلوك كأنها انعدمت (عملية التمييز والإدراك) هنا لدى الفرد، حسب "سوزرلاند". أي عدم اهتمام هذا المنظور بالكشف عن الأسباب المؤدية إلى جنوح البعض وعدم جنوح الآخرين ممن لديهم نفس الخواص والمواصفات وممن يعيشون داخل نفس البيئة الاجتماعية وينتمون إلى نفس الثقافات الفرعية.



## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

يظهر كذلك أن هذا المنظور يعاني من عدم قدرته على تفسير كل صور السلوك الجانح ذلك أن متعاطي المخدرات والمصابين بالشذوذ في سلوكهم لا ينتمون بالضرورة إلى ثقافة فرعية، بل قد تنتمي الغالبية منهم إلى ثقافة سائدة.

كما أن هذا المنظور لم يعط الوسائل والطرق الكفيلة بقياس كمية السلوك الإجرامي المكتسب عن طريق الاختلاط بالجماعات المختلفة. مما يدعونا إلى عدم التسرع في تعميم هذه النظرية.

### 2 — منظور اللامساواة الاجتماعية:

ظهرت هذه الفكرة في بداية الثلاثينيات على يد علماء الاجتماع الأمريكيين، حيث بدأ الاهتمام بعدم المساواة الاجتماعي، واضعين بذلك فكرة الصراع الثقافي في الدرجة الثانية. ومن بين هؤلاء العلماء الذين ظهروا بقوة وتركوا أثرا كبيرا في هذا المجال العالم " روبرت ك. ميرتون Rober K. Merton " الذي قال بأهمية الفارق ما بين الأمل في النجاح الاجتماعي الذي تنتجه الأيديولوجية الفردية للمجتمعات الحديثة. وحقيقة ألاتساوي الاجتماعي والجنسي، الذي لا يسمح بمد وسائل النجاح لكل فرد. وهو منظور كما هو ملاحظ يقع تحت مفهوم اللامعيارية الذي قال به "دوركايم"، فالمجتمع في رأي "مورتن" يمارس ضغوطا دائمة على أفراداه لرفع مستوى طموحهم كما أنه يؤكد في نفس الوقت على خطأ وعيب التخلي عن هذا الطموح، وكيف يؤدي ذلك إلى ضروب من السلوك غير المتكيف.

بناء على ذلك يرى "مورتن" أن لكل بنية اجتماعية، عنصرين أساسيين تحددان الأهداف والمعايير. وتظهر الأهداف في الآمال المشروعة التي يحددها المجتمع لأفراده. أما المعايير فهي مجموعة القواعد التي تحكم السلوك، وتضبط وسائل الوصول إلى الأهداف من خلال قنوات عديدة. ولذلك هناك طرق مثلى، كما أن هناك طرق مستحسنة، وأخرى مقبولة وغيرها ممنوعة.

فإذا أعطى المجتمع وزنا مبالغا فيه للأهداف على حساب المعايير، تزداد الطرق المؤيدة إلى تلك الغايات، وتتبع الطرق الفعالة لكن على حساب السبل المشروعة. وينتج عن ذلك انتشار النشاطات الجانحة للوصول إلى الهدف باستعمال أي وسيلة حتى ولو كانت تتعارض مع المعايير.

يستنتج "مورتن" نماذج التكيف الفردي الممكن ردا على التناقض الذي وضعت البيئة الاجتماعية. حيث حصر هذه النماذج في خمسة، وهي كما يلاحظ أنماط تكيفيه لا تتعلق بشخصية الفرد عموما، بل بأدواره في الوضعيات المختلفة، كما أنها وضعيات متغيرة تبعا لدور الشخص في الوضعية.

إن الذي نستنتجه من نظرية "ألا مساواة الاجتماعية" أن تناقض المجتمع بين الأهداف التي يدعو إليها من جهة، وبين عدم توفر الوسائل المشروعة من جهة أخرى لبلوغ تلك الأهداف يؤدي إلى حالة صراع شديد خصوصا إذا ازدادت الضغوط نحو الأهداف. مما ينتج عنه الخروج عن المعايير الاجتماعية إلى الدخول في السلوك المنحرف.

#### شكل رقم (1) أنماط التكيف المختلفة حسب "مورتن"

أنماط التكيف	الأهداف الوسائل
- الامتثالي	+
- المجدد	+
- الطقوسي	-
- الهروبي	-
- المتمرد	+

أنماط التكيف المختلفة حسب "مورتن" من خلال الأدوار التي يقوم بها الفرد. ونعني إشارة (+) الموافقة، أما (-) فتعني الرفض أما إشارة (+/-) تعني الرفض ومحاولة التعبير في آن واحد. (حجازي، 1981، ص ص 86-87)

بمعنى أن البناء الاجتماعي في المجتمع الكبير يمارس ضغوطا على بعض الأشخاص تدفعهم إلى السلوك غير السوي، وأن السلوك الجانح ما هو إلا نتيجة للتناقض بين الأهداف المحددة ثقافيا وبين الوسائل التي تقرها النظم الاجتماعية لتحقيق تلك الأهداف. يقول روبرت ميرتون (Merton, 1957: "إن المجتمع الأمريكي مثلا يضع النجاح كهدف لكل فرد، ويركز بشكل أكبر على الهدف وليس على الوسائل المشروعة لتحقيقه، وبالتالي فإن الكثير من الناس غير القادرين على تحقيق أهداف النجاح المادي

## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

عن طريق الوسائل المشروعة يلجأون إلى وسائل أخرى انحرافية لتحقيق تلك المكاسب، وينطبق ذلك بصفة خاصة على ذوي الدخل المحدود المزودين ثقافيا بتطلعات النجاح بينما هم محرومون من الفرص المتساوية لتحقيق تلك التطلعات...." (Robert Merton, 1957 ; PP141-153).

فالسلك المنحرف عند "مورتون" إذا هو وليد الوضعية الاجتماعية المتناقضة التي تدعو من جهة إلى المبادرة واستغلال الفرص السانحة، ومن جهة أخرى لا توفر الوسائل الكافية للجميع بنفس المستوى لتحقيق الآمال المشروعة خاصة الشيء الذي يجعل الفرد يحس حيال هذه الازدواجية المتناقضة بصراع وعدم توازن. مما يسقطه في الانحراف.

وهكذا يلاحظ أن "مورتون" قال باضطراب البنية الاجتماعية التي تعرض التناقض على أفرادها، مما يدفع بهم إلى السقوط في الصراعات النفسية، المفضية إلى الانحراف الذي يمكن أن يفسر كمخرج ممكن لذلك الصراع. بمعنى أن السلوك المنحرف لا ينشأ عند "مورتون" إلا نتيجة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشأته وتطوره.

وعلى غرار ذلك ظهر من نادى بهذه الفكرة بالأخص كل من "ريتشارد كلوارد Clouard Richard، ليود أوهيلان Lyold Ohelin" حيث ذهبوا إلى أن شعور الجانح بالا عدل هو الذي يؤدي إلى قيام انتهاك المعايير الاجتماعية من خلال كتابتهما المعنون بـ "الجنوح والفرص" حيث أشارا إلى العقبات التي يطرحها المجتمع الأمريكي في طريق أفراد الطبقة الوسطى المريدين لتحقيق أهدافهم ذلك أن المجتمع ينكر لهم فرص تحقيق النجاح.

وتشمل هذه العقبات الفروق الثقافية واللغوية والعجز المادي، وعدم وجود فرصة للاقترب من المصادر الحيوية لحركة الصعود والتقدم إلى أعلى. كما يلاحظ أن الازدحام في المدن الكبيرة يجعل الفروق الطبقة أكثر وضوحا سواء في امتلاك السيارات أو المساكن أو غير ذلك.

وحينما تواجه الأساليب أو الطرق الشرعية لإنجاز الأهداف ببعض العقبات، فإنه ينتج عن ذلك إحباط شديد يجعل الأشخاص معرضين لضغوط قهرية للجوء إلى الطرق غير الشرعية، ومن ثم تظهر الجرائم، وجرائم الشباب من خلال العصابات أحد مظاهر المسالك غير الشرعية لتحقيق الأهداف. (Masters ,R & Robinson, c 1990,P191)

في غير أن المآخذ الأساسي كما يقول "حجازي" الذي يمكن أن يؤخذ على "مورتون" وغيره "... هو تجاهله المقصود للبعد الشخصي في مشكلة الانحراف. فهو مصيب في رفضه إرجاع السلوك الجانح إلى عوامل نفسية مرضية محضة، وهو مصيب كذلك في تأكيد على البعد الاجتماعي لذلك السلوك. وهو مصيب في المقام الثالث في حديثه عن سلوك جانح سوي نفسيا. ولكن رغم ذلك كله لا يمكننا فهم هذه الظاهرة من خلال بعدها الاجتماعي وحده..." (مصطفى حجازي، 1981، ص 92)

إن التناقض الاجتماعي كما يرى "حجازي" لا يمارس تأثيره بنفس المستوى على جميع أفراد المجتمع، كما أن الأفراد لا يتعرضون إلى نفس الضغوط، ولا بنفس الدرجة، ولا يردون عليها بنفس الفعل. فبعض الأفراد قد يعانون اضطرابات داخلية تتضخم وتتفجر نتيجة التناقض الاجتماعي. هذه التناقضات بحد ذاتها هي بدورها نتاج مآزق علائقية (أسرية، مدرسية...) يدركها الطفل على أنها مهددة، لتصبح معطى فكريا داخليا يتصرف الطفل على ضوءه كلما توفرت الظروف السانحة لذلك.

### 3 – نظرية التقليد الاجتماعي:

"نظرية التقليد" أنشأها "جبرائيل تارد" (1843-1904) *Gabriel tarde*، وعينت هذه النظرية بتفسير العوامل الاجتماعية وأثرها في تفهم عناصر السلوك بصفة عامة، والسلوك الإجرامي بصفة خاصة، وعارضت فكرة أن المجرم يولد مجرما بالفطرة، وأرجعت أسباب الانحراف إلى البيئة الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية والمعتقدات الثقافية ومحاكاة الآخرين.

وبذلك اعتبرت نظرية "تارد" الجريمة نمطا سلوكيا عاديا يتم تعلمه وانتقاله من شخص إلى آخر من خلال التقليد والمحاكاة، ونظرا لما اشتملت عليه هذه النظرية من تبسيط انتقال السلوك الانحرافي، إلا أنها لم تلق الاهتمام الكبير في تفسير السلوك الانحرافي، غير أنها استطاعت أن تشكل تصورا أساسيا لبعض النظريات الحديثة في تفسير السلوك الانحرافي، وخاصة ما ظهر من أفكار في كتابات عالم الاجتماع "دون سذرلاند" ونظريته عن المخالطة الفارقة. (محمد مبارك ال شافي، 2006، ص 48)

ويذهب المفكر الإيطالي "انريكو فيري" (Enrico Ferri، 1856-1929) إلى تفسير السلوك الانحرافي بتداخل البيئة الاجتماعية بمختلف عواملها وقسمها إلى قسمين هما:

## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

العوامل المحيطة " الاجتماعية" وتشمل البيئة الجغرافية، البيئة الأسرية، البيئة السياسية والاقتصادية والتعليمية والسكانية، وحركة التغير الاجتماعي.

عوامل البناء الاجتماعي والثقافي وتشمل البناء الأخلاقي والوظيفي، التفاعل الاجتماعي، الضبط الاجتماعي، الثقافة والمعايير السائدة، الدخل، المنافسة، نظام التدرج الاجتماعي.

ويذهب أنصار نظرية المخالطة الفارقة أو كما تعرف أيضا " الاختلاط التفاضلي"، التي تأسست على يد " ادون سذرلاند"، (Edwin Sutherland.1883-1950) واعتمدت في تفسيره على مفهوم التفاعل والتأثير الرمزي المتبادل، حيث تري أن عمليات التأثير والتفاعل المتبادل بين الأفراد تتركز على الرموز خلال المراحل الأولى للتنشئة الاجتماعية، وإعتمدت في صياغتها على مجموعة من الدراسات التطبيقية على الأحداث الجانحين والأطفال المتشردين في منطقة قريبة من لوس انجلوس، وقد حاول " ادون سذرلاند" تفسير انخراط الأفراد في السلوك الإجرامي على أساس عدة اعتبارات هي:

— أن السلوك الإجرامي ليس فطريا، ويكتسب عن طريق التعلم، من خلال عمليات اتصال مباشر لفظية في معظم جوانبها، بالإضافة إلى ارتباطها بالإشارات.

— يتم تعليم السلوك الإجرامي داخل جماعات يرتبط أعضاؤها بعلاقات شخصية قائمة على المودة.

— تتضمن عملية السلوك الإجرامي محورين أساسيين هما: الوسائل الفنية لارتكاب الجريمة، وتوجيه محدد للدوافع والحوافز والمبررات والاتجاهات.

— يصبح الشخص منحرفا بسبب توصله بمجموعة محددات أو تعريفات تجعل مخالفة القوانين مسألة ملائمة، وبذلك يصبح الشخص مجرما حين يخالف النماذج الإجرامية.

— أن السلوك الإجرامي يتم من خلال مخالطة نماذج إجرامية وغير إجرامية، وعليه فالسلوك الإجرامي لا يقتصر فقط على التقليد.

— أن تفسير السلوك الإجرامي عن طريق اللجوء إلى الدوافع والقيم الاجتماعية والمبادئ الشائعة كمبدأ الرفاهية والحصول على المكانة الاجتماعية ودوافع الحصول على المال، هي تفسيرات خاطئة لا معنى لها طالما أنها تفسر السلوك القانوني بنفس الأسلوب الذي يفسر السلوك الإجرامي باعتباره يمثل تعبيرا عن حاجات وقيم عامة. (جابر سامية، 2004، ص 210)

إن ما يميز هذا التفسير هو التركيز على مبدأ التعلم وعلاقته بالمحيط الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، إلا أنه يؤخذ عليها إهمالها الجوانب الفردية والإرادة الحرة، إذ أن اختلاط الحدث المنحرف بعدد من المنحرفين لا يؤدي بالضرورة إلى تطابق ذاته مع الآخرين المنحرفين.

### 4- نظرية التفكك الاجتماعي

يعتبر عالم الاجتماع الأمريكي ثورستن سيلين رائد هذه النظرية، فقد استوحى سيلين نظريته من واقع المجتمع الأمريكي الذي عاصره، ومن واقع المجتمعات التي عاصرها ولم يعايشها، بل طرقت مسامعه الظواهر الإجرامية فيها وقارنها بالمجتمعات الريفية التي وجد فيها انخفاضاً في حجم الظواهر الإجرامية قياساً إلى حجم تلك الظواهر في المجتمعات المتحضرة، مما شجعه على إجراء مقارنة عددية كان نتيجتها ارتفاع حجم الظاهرة الإجرامية ارتفاعاً كبيراً في المجتمعات المتحضرة وإنخفاض حجم هذه الظاهرة انخفاضاً كبيراً في المجتمعات الريفية، لهذه العلة أرجع الظاهرة الإجرامية إلى التفكك الاجتماعي. (محمد العاني، علي حسن، 1998، ص ص 87-87)

تتميز هذه النظرية بدعوتها إلى تشبه المجتمع المتحضر بالمجتمع الريفي في حرصه الحفاظ على الروابط الأسرية والاجتماعية، كما تدعو إلى تربية الطفل وتنشئته نشأة ريفية تسودها القيم، والمثل العليا علاوة على ذلك تستنكر النظرية مسألة فساد الضمير الإنساني وتفككه نتيجة إغراقه بمظاهر الحياة الحضارية المنفلتة، وترى صلاح الضمير بالتعاون والترابط الاجتماعي.

إن هذه الميزات التي تميزت بها النظرية جعلتها مقبولة بدرجة كبيرة بالنسبة لبعض علماء الإجرام، والبعض الآخر يتفق مع منطق هذه النظرية بالنظر لما تمليه تربية الضمير من معان سامية تدفع الإنسان لتمثل سلوك وطريق الخير والرشاد، وحبه لأبناء مجتمعه.

وعلى الرغم من المزايا التي تميزت بها هذه النظرية حيث كانت تحمل بين طياتها دعوة إلى التحلي بالقيم والمثل العليا لمكان أثرها الإيجابي في التخفيف من ظاهرة الجريمة، إلا أنها لم تسلم من الانتقادات، فمن هذه الانتقادات نورد:

## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

— على الرغم من اتسام الغالبية العظمى من أفراد المجتمع المتحضر، إن لم نقل الكل بسمات التفكك وضعف الروابط الاجتماعية، فمن يقترب الجريمة من هؤلاء هو البعض وليس الجميع ممن يتسم بالتفكك، ولو صح إرجاع السلوك الإجرامي إلى التفكك الاجتماعي للزم أن يكون كل من يتسم بالتفكك من المجرمين وليس البعض فقط.

— سبق أن قلنا بأن ثورستن سيلين - صاحب هذه النظرية - كان قد استوحى نظريته من واقع المجتمع الأمريكي، وما يتميز به من ظروف خاصة به. فعلى تقدير التسليم بصحة ودقة نتائج هذه النظرية فإن مجال تطبيقها هو المجتمع الذي نشأت وفق ظروفه لا غير. أي أنها لا تصلح للتطبيق إلا في المجتمع الأمريكي، وذلك لأن غيره من المجتمعات قد لا يتسم بهذه السمات لذا لا يمكن قياسها على المجتمع الأمريكي الذي أجريت هذه الدراسة عليه.. (محمد العاني، علي حسن، 1998، ص 90)

### 5. - نظرية العوامل الاقتصادية:

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى تفسير الظاهرة الإجرامية من خلال الربط بين الأوضاع الاقتصادية السائدة وبين السلوك الإجرامي. (محمد العاني، علي حسن، 1998، ص 92)

لقد تبنى كارل ماركس *K. Marx* وأصحابه هذه النظرية واستعانوا بها في طرح مذهبهم المناهض للرأسمالية الغربية التي رأوا فيها بأنها تجسد الطبقة بين أبناء المجتمع مما يدفع الفئة المقهورة لاتخاذ المنهج المنحرف في سلوكها، وعليه فقد طرحوا نظريتهم بمثابة المنقذ وهي النظرية الاشتراكية. وهذا ما عبر عنه كارل ماركس بقوله "أن القضاء على المشكلات الاجتماعية ومنها ظاهرة الجريمة، إنما يتم بإصلاح النظام الاقتصادي" (يسري أنور وآمال عبد الرحيم، 1970، ص 13)

ووفقاً لمفهوم هذه المدرسة فإن الظاهرة الإجرامية ظاهرة شاذة في المجتمع، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الرأسمالي بل إنها ثمرة من ثمراته، فتركيبية هذا النظام وطبيعة العلاقات السائدة فيه تقضي حتماً إلى الظلم الاجتماعي، لأنه نظام لا يتوخى العدالة والمساواة، فتقع الجريمة نتيجة لهذا الظلم، أما في ظل المجتمع الاشتراكي فإن مظاهر الجريمة تكاد تختفي تماماً، وإن وقوع بعض الجرائم الضارة برفاهية هذا المجتمع لا يغير من هذا الاتجاه، وإنما يدل على نقشي أمراض معينة في أفراد. (محمد شلال العاني، علي حسن طوالبه، 1998، ص 93)

وكغيرها من النظريات تعرضت نظرية العوامل الاقتصادية لمجموعة من الانتقادات منها:

— إن هذه النظرية وقعت في ما أخذ على غيرها من نظريات تفسير الظاهرة الإجرامية، وهو التركيز على العامل الواحد في تفسير ظاهرة السلوك الإجرامي وإنكار أو إهمال دور غيره من العوامل الأخرى الذاتية منها وغيرها.

— اعتماد أصحابها في دعم رأيهم على جرائم معينة كالسرقة مثلاً، أو الكسب غير المشروع كما عند بونجيه، ومن ثم تعميم هذه النتائج الجزئية على جميع مظاهر السلوك الإجرامي الأخرى، "ولكن إذا كانت هذه النظرية تصلح لتفسير جرائم المال، فإنها لا تصلح لتفسير باقي الجرائم كجرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم العرض، فهذه لا تتأثر إلا قليلاً بالتقلبات الاقتصادية." (فوزية عبد الستار، 1985، ص 58)

— إن هذه النظرية تؤكد أن العوامل الاقتصادية السيئة تمثل عاملاً أساسياً مباشراً في دفع الأفراد إلى السلوك الإجرامي. كما أنها إعتبرت الفقر ممثلاً لهذه الظروف باعتباره ظرفاً اقتصادياً سيئاً، حيث أكدت أن الفقر الذي يصيب الفرد يكون سبباً مباشراً في دفعه نحو اقتراف الجريمة، وهذا يعني أن هذه النظرية ربطت ربطاً مباشراً بين السلوك الإجرامي وبين الفقر. وإن هذا الربط لا يمكن قبوله لسببين:

الأول: إن الفقر حالة نسبية تختلف باختلاف الأشخاص تبعاً لاتساع حاجاتهم وتنوعها ووسائل إشباعها لذا يصعب تحديد الحالة التي يكون عليها الفرد لأنه لا توجد وسائل ثابتة يمكن بموجبها اعتبار شخص ما فقيراً، أو اختلاف الأسس والمقاييس بين الأفراد والمجتمعات في تحديد مفهوم الفقر". (محمد شلال العاني، علي حسن طوالبه، 1998، ص 97 - 98)

الثاني: لقد أثبتت الدراسات في مجال علم الإجرام، للتأكد من صحة الترابط بين الفقر والسلوك الإجرامي، بأن الجريمة كما تقترب من الفقراء يمكن أن تقترب أيضاً من غير الفقراء، ومن أشخاص ينتمون إلى الطبقة العليا في المجتمع ويشغلون المراكز المحترمة وهم رجال الأعمال، وكبار التجار، وأصحاب المشاريع التجارية الضخمة، والمستثمرون.

لقد أثبت أحد أصحاب هذه الدراسات سذرنلاند معللاً بكون الوضع المالي الممتاز لمن سبق ذكرهم من الأغنياء، وما يتمتعون به من المزايا، وما يمارسونه من سلطات ونفوذ لا يمنحهم بنظر سذرنلاند من



## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

إقتراف الجرائم بل على العكس، ربما تكون عاملاً مساعداً لانحرافهم حيث يشعرون بأن هذه المزايا تحقق لهم الحماية المرجوة فيعمدون إلى إستغلال هذه الظروف لتحقيق منافع شخصية ذاتية. (محمد شلال العاني، علي حسن طوالبه، 1998، ص 99)

### 6- نظرية الوصم الاجتماعي:

يرجع أصل هذه النظرية إلى ما كتبه تالينيوم عام 1938 عن أن ما يؤدي إلى الجرم هو الكيفية التي يعامل به الآخرون، حيث أشار إلى أن الكيفية وما يصاحبها من عمليات مرحلية بما يلزمها من تأثير وتأثير متبادل أنما تؤدي إلى تأكيد الشر والإثم والمبالغة في تصويرهما، حيث يرى أن عملية صنع المجرم تحتوي على عناصر تشمل وضع علامات وألقاب وفعل وشرح تقوم الجماعة بإصاقها على الأفراد، وتؤدي عملية الوصم هذه إلى خدمة غرض الجماعة وتحقيق البعض من أهدافها حيث أنها تساعد على بلورة نقمة الجمهور ضد الشخص المخالف، أيضاً تأكيد نقمة الفرد الموصوم على نفسه. ويعتبر أصحاب هذه النظرية السلوك الجانح أن الحكم الصادر من المجتمع على السلوك هو الذي يحدد إذا ما كان سلوكاً سوياً أو جانحاً، حيث ويقول "بيكر" *Becker* أحد روادها بأن "المجتمع يصنع القواعد والمعايير الاجتماعية، ثم يعتبر الانحراف هو النتيجة المحددة لخرق تلك القواعد والمعايير ومخالفتها." (محمد غباري، 2005، ص 116)

وفهم من هذا الكلام أن المجتمع هو الذي يوصم الأشخاص الخارجين عن القوانين والمعايير الاجتماعية، فالانحراف هو نتيجة لما يطبقه الآخرون عليه من قوانين. بالإضافة إلى ذلك نرى أن أصحاب هذه النظرية لا يحذون مؤسسات الضبط الاجتماعي، وكذلك المؤسسات الإصلاحية ووظائفها، حيث يرون أن تلك المؤسسات تلعب دوراً في عملية قطع الطريق على الشخص المنحرف للعودة إلى المجتمع كإنسان سوياً نتيجة لما توصم من الوصمات المتلاحقة التي تحول دون إصلاحه. (عبد الله السدحان، 1419هـ-Inter)

ومن خلال هذه النظرية يمكننا إعتبار أن الوصم يشكل بدرجة معتبرة إحدى المشاكل التي تواجه الأحداث بعد الإفراج عنهم، ومن بين العوائق التي تواجه المشرفين على إعادة الإدماج الاجتماعي، من عاملين وإداريين داخل مراكز الأحداث. ولابد من الأخذ في الاعتبار البعد النفسي للحدث قبل الدخول وأثناءه وقبل خروجه، إذ تعتبر هذه الوصمة قد تساهم في عودتهم إلى الانحراف مجدداً، وذلك للمعاملة السيئة التي واجهوها في المراكز وإعتبارهم أفراداً منبوذين في المجتمع، فلا بد من تجاوز هذا العامل بإشعار الحدث أن لكل خطيئة توبة وكل توبة بداية حياة جديدة.

### - مناقشة منظور علماء الاجتماع

تظهر هذه التناولات جميعها توجهها نحو تفسير السلوك الجانح على أن أصله اجتماعي ثقافي. وأن الفرد بذلك ما هو إلا معطى ثقافي اجتماعي، يتأثر بمحيطه، وأن دراسة هذا السلوك المنحرف يرتبط بدراسة طبيعة الجماعة التي يعيش فيها.

ووفق هذا المعنى يعتبر الجنوح ظاهرة سلوكية تنشأ من خلال التفاعل الاجتماعي بين الفرد وبين الآخرين (أيدوين سودرلاند)، أو بين الفرد والمنظمات والمؤسسات الاجتماعية التي يخضع لها الفرد (ثورستين، سيلين، كوهين...). أو بين الفرد وبين التركيب الاجتماعي (مورتون، كلوارد، أو هلان...). بمعنى آخر وحسب علماء الاجتماع إن حتمية المحيط (الاجتماعي والثقافي) مسلمة يخضع لها الفرد دون غيرها. كما يلاحظ تركيز هذه التناولات المختلفة على دور العوامل أو القوى الخارجية (المجتمع، الثقافة، الصراع بين البنيات...) في نشأة الجريمة أو الجنوح، دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل المعرفية والدينامية الداخلية. حيث تفترض أن السلوك الإجرامي لا يختلف في طبيعة تكوينه عن مجموع السلوك الاجتماعي العام للفرد. ذلك أن كلا من هذين النوعين من السلوك يخضع في طبيعته إلى عمليات اجتماعية واحدة. ومن ثم فهم يستجيبون لهذه العمليات والعوامل الاجتماعية استجابات ميكانيكية وبشكل واحد ومتشابه، وفي هذا السياق يؤكد " نايترز (Nitzel, M.T) 1979 " على ثلاثة عوامل أساسية: " الخصائص الخارجية المشتركة بين كل منتهكي القانون. الأسباب التي سبقت السلوك الإجرامي. الاستجابات التي برزت من التكوين البيئي، الذي يؤثر في جماعة كبيرة من الأشخاص، بما في ذلك الطبقة الاجتماعية والاعتبارات السياسية والجغرافية. " (Nitzel M.T, 1979, P122)



## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

وبهذا تكون مقارنة علماء الاجتماع قد أهملت أسس العوامل الداخلية في تفسير السلوك الإجرامي إهمالا واضحا ماعدا نظرية "سوذرلاند" (الترابط الثقافي). والواقع أن الفصل بين الظروف الاجتماعية والعوامل الداخلية للفرد، هو أمر مخالف لواقع التفاعل الاجتماعي، بين الفرد والمجتمع الذي يعيش فيه. فليس هناك شك في أهمية الظروف والعوامل الاجتماعية والثقافية وتأثيرها في سلوك الفرد، ولكن الفرد ذاته يؤثر في البيئة الاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها. ولا يمضي التأثير في اتجاه واحد فقط كما أقرت النظريات الاجتماعية السالفة الذكر.

بل ذهبت هذه النظريات إلى التأكيد على العوامل المشتركة أو العامة التي تؤثر في المجرمين، أكثر من التأكيد على بعض العوامل التي تفسر سلوك أحد المجرمين. وهذا ما دعا إليه "نايتزل" بإجبارية إهمال الفروق الفردية ذلك أنها ليس لها تأثير يذكر في ظهور الجريمة.

كما نظرت مجموع النظريات الاجتماعية إلى السلوك المنحرف من جانب واحد، ألا وهو الجانب الاجتماعي. واعتبار أن هذا الجانب العامل الوحيد المسؤول عن حدوث السلوك الإجرامي.

"...غير أنه من المعروف أن الظاهرة الإجرامية ليست بسيطة بالدرجة التي تبحث عن تفسيرها في محيط الظروف الاجتماعية وحدها، حيث هذه قبل أن تكون تعبيرا عن ظاهرة عامة فهي تعبير عن سلوك فردي ومن مجموع السلوك الفردي تأخذ الظاهرة صفة العمومية." (محمد شحاته وآخرون، 1995، ص105) إن التفسير الأحادي لظاهرة الجنوح من خلال حتمية المحيط من جهة وإلغاء دور العوامل المعرفية والدافعية لدى الفرد من جهة أخرى، وعدم القول بتفاعل هذه العوامل من جهة ثالثة، يجعلنا بالضرورة نلتجئ إلى مقاربات أخرى اهتمت بالظاهرة قيد الدراسة.

ومما لا شك فيه أن النظريات الاجتماعية تنظر إلى الوقاية الأساسية على أنها أفضل أساليب الوقاية؛ لأن الجهود الوقائية فيها موجهة صوب الحيلولة دون تشكل الإرادة أو الشخصية الإجرامية لدى الأسوياء، على أن مبدأ الوقاية الوقائية وارد بقدر أكبر ضمن إجراءات المكافحة، من أجل تصعيب الفرصة على الأفراد الذين تشكلت لديهم الإرادة الإجرامية، وكذلك إضعاف المقدرة على اقتراف الفعل الإجرامي.

إن تغليب جانب الوقاية الأساسية هنا نابع من القناعة بأن نجاح المجتمع في الحيلولة دون تشكل الإرادة الإجرامية لدى الأسوياء يقلل من الحاجة إلى الوقاية الوقائية التي تنصب على الفرصة والمقدرة، يضاف إلى ذلك أن الوقاية الاجتماعية الأساسية التي تنصب على منع تشكل الإرادة تتوفر لها فرص كثيرة وكبيرة للنجاح، تفوق ما يتوفر للوقاية الوقائية وبرنامج الإصلاح، فاحتمال الفشل في تعديل سلوك الفرد بعد أن يصبح جانحا أمر وارد جدا، والواقع يثبت ذلك، كما أن النجاح في الحد من الفرصة والمقدرة قد لا يكون مضمونا؛ لأن الجناة أصبحوا يوظفون وسائل التقنية والعلم الحديث لتنفيذ أعمالهم وبدرجة قد تفوق توظيف الأجهزة الأمنية والمجتمعية للتقنية الحديثة المحققة للوقاية الوقائية وإعمال التدابير الاحترازية.

## 2- النظرية البيولوجية:

يرجع ظهور هذه النظرية إلى العالم الإيطالي "سيزر لمبروزو 1877 Cesare lombrose"، ويذهب في تفسيره الجريمة على دراسة شخصية المجرم ذاته، حيث يرى مؤيدو هذا التصور أن العوامل البيولوجية للفرد تشكل العنصر الهام في تحديد السلوك، ومن ثم يرجعون الانحرافات السلوكية إلى الاختلال في التكوين البيولوجي أو عوامل الوراثة أو لإضطرابات عصبية تكوينية في المقام الأول.

و يرى أصحاب هذه النظرية أن الإنسان المجرم يختلف عن الإنسان العادي في التكوين الجسماني والوظيفي، وهذا النقص في التكوين يؤثر بدوره في التكوين النفسي الذي يجعل الفرد يأتي بالأفعال الإجرامية لأسباب ترجع إلى وجود ذلك النقص فيه، وبذلك اعتبروا أن الإجرام مسألة فطرية يستحيل معها التهذيب أو الإصلاح، وقد طور فريق من الباحثين هذه النظرية حيث قام والتر walter بتفسير الانحراف على أساس الميل الوراثي للإجرام، وإستند إلى ظهور الجريمة بين أسر بعينها تنتقل بينها من جيل إلى جيل.

كما قام لبرمان سميث berman smith بالربط بين بعض حالات السلوك الإجرامي واضطرابات الغدد الصماء التي تؤدي إلى تركيبات جسمية شاذة أو إلى تركيبات مزاجية غير سوية تؤدي إلى اضطراب الشخصية ومن ثم تساعد على الوقوع في تيارات الانحراف.

## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

و قد قامت دراسات علمية تناولت بعض فرضيات "المبروزو" ومدرسته، من بينها الدراسة التي قام بها معهد بحوث الأحداث، ففي دراسة أجريت على أربعة آلاف من الأحداث الجانحين الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة والسادسة عشر والذين يعيشون في منطقتين من مناطق الجناح بمدينة شيكاغو الأمريكية، وقد أظهرت هذه الدراسة أن معدل ما يتميز به الطفل الجانح من سمات إنحطاطية يكاد يقل في نسبته عما يتميز به الطفل غير الجانح بوجه عام. (محمد غباري، 2005، ص 87)

و قد أشار "المبروزو" وبعض أنصاره إلى العلاقة بين بعض الأمراض والسمات الباثولوجية وبين الجريمة، حيث وجد "سلايستر" في دراسة تناول فيها 1521 سجين في ولاية "وسكونس" أن غالبية هؤلاء المجرمين عرضة لأمراض الصدر بشكل واضح، وأن ثلثهم كانوا يعانون من قصر النظر بشكل كبير، وفي دراسة أخرى قام بها "وليام هيلي Healy" تناولت 823 طفل جانح، إتضح أن 28% منهم يعانون من اضطرابات وشذوذ في نموهم الجنسي، وقد اعتبر "هيلي" مثل هذا العامل سببا في تكوين السلوك الجانح.

أما دراسة "هيلي" التي إشتراك فيها مع "برونر Baronner" فقد وجد أن نسبة الشذوذ في النمو الجسمي قد تصل إلى 64% بين الجانحين العائدين، ونسبة 3% من الجانحات في مدينة "شيكاغو" ويفسر هيلي سبب الجنوح بين البنات بوجه خاص إلى بلوغهن المبكر، وإلى نمو أجسامهن بصورة مفرطة، بحيث يؤدي إلى إرهابهن النفسي الشديد، وهذا يعتبر عاملا من عوامل الجنوح. (محمد غباري، 2005، ص 94-95)

و في دراسة أخرى قام بها "ميشيل Michel" تناول فيها 249 من المجرمين الذين ارتكبوا جرائم خطيرة أن 177 منهم كانوا قد ولدوا لأباء يعانون من أمراض عصبية وعقلية أو كانوا أنفسهم من المجرمين، ويرى زميله "إيزنستات Aisencitat" في دراسة قام بها على 1680 طفل جانح أن 1400 منهم يتميزون بسمات وصفات شاذة كما وجد في عينة مكونة من 50 حالة من الأطفال، هذه الفئة الشاذة كان آباءهم يعانون من إنحطاطية تكوينية. (محمد غباري، 2005، ص 88-89)

و يقول علماء الغدد الصماء أن الجناح قد يرجع إلى إرتباك عمل هذه الغدد مما يؤثر على الاتزان الانفعالي للفرد، ويجعله أكثر استعدادا للانحراف، حيث أجرت "جرميرج" دراسة على 500 طفل من الجانحين قرر على أثرها أن انحرافهم في انفعالاتهم يسبب اختلال في إفرازات الغدد الصماء، أما علماء الأعصاب فيرجعون الانحراف إلى عيب في الجهاز العصبي بما في ذلك المخ، وعلماء الوراثة يعتبرون الوراثة محددا أساسيا للسلوك. (محمد غباري، 2005، ص 89)

ومن الانتقادات التي يمكن أن توجه لهذا الاتجاه، أنها تركز على العامل الوراثي أكثر، وأهملت بقية العوامل التي تساهم بشكل أو بآخر في ظهور السلوك الانحرافي، كما أنه تنطلق من تعميم بعض الحالات الشاذة على بقية أفراد المجتمع بمختلف فئاته، إلى جانب إلغاء مبدأ حرية الاختيار، من خلال إستنادها على المبدأ القائل بحتمية السلوك الانحرافي وإلا كيف يمكن معاقبة المجرم على جريمة ارتكبتها نتيجة لما ورثه من والديه. كما يرفض العلم الحديث تفسير الانحراف على أساس التمايز البيولوجي.

### 3- النظريات النفسية:

ترجع النظريات النفسية السلوك المنحرف إلى أسباب خاصة بالتكوين النفسي للفرد، حيث ترجع نظريات التحليل النفسي السلوك المنحرف إلى الصراع القائم بين مكونات الشخصية "الهو والأنا والأنا الأعلى" الذي ينتهي بخضوع الأنا والأنا العليا لرغبات الهو.

و كان أول من إهتم بالدراسة العلمية للجناح من الناحية النفسية هو "وليام هيلي" الذي ركز إهتمامه في دراسة حالات الأحداث الجانحين في تفريد العلاج، وفي الطابع الكمي للفروق القائمة بين الطفل السوي من ناحية وبين الطفل العصبي والطفل الجانح من ناحية أخرى، كما ألح على أهمية العلاج المبكر للجناح وعلى دراسة أسباب جنوحه، ببئية كانت هذه الأسباب أم نفسية، ولا تقنع بمجرد دراسة الأعراض والمظاهر. كما أكدت على أهمية دراسة التاريخ الأسري في مختلف مراحل، وعلى أهمية الحياة الإنفعالية للطفولة المبكرة ومالها من دلالة في سلوك الطفل، وقد ألح "هيلي" على أهمية العوامل المسببة للجناح. (محمد غباري، 2005 ص 97)

و قد أجريت العديد من الدراسات العلمية تناولت العوامل النفسية المسببة للانحراف والمرتبطة بالأحداث، من بينها دراسة "سيرلي بيرت Cgril Burt" حيث أشار إلى وجود بعض العلاقة بين الطفل

## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

وبين أبويه، وأن لمثل هذه العلاقة أهميتها في ظهور الإضطرابات الإنفعالية، حيث كشف أن 85% من الأطفال الجانحين الذين درسهم كانوا يعانون من مشكلات انفعالية أو عاطفية. (محمد غباري، 2005، ص 99) وتوصل "وليام هيلي وبرونر" في دراستهما المقارنة التي أجريت على مجموعتين من الأطفال الجانحين وغير الجانحين بلغت 105 طفل، وأن ما لا يقل عن 90% منهم يعانون من مشكلات عاطفية إنفعالية نتيجة لتعرضهم لعقبات معينة أو بعض خبرات سابقة.

و يذهب أصحاب هذه النظرية إلى تفسير آخر للانحراف يدور حول صراع مكونات النفس، ينشأ بين الهو، والذات العليا، وذلك على حساب "الأنا" ولكي يتخلص الفرد من حدة الصراع تسعى "الأنا" إلى طلب العقاب تكفيرا لشعورها بالذنب، ولا بد لتحقيق هذا المطلب أن يتورط الفرد في ارتكاب جريمة لكي ينال عنها العقاب، وعليه يلجأ الفرد إلى ارتكاب الجريمة لينال العقاب المقرر لهما بالقانون.

و في هذا المعنى يقول "جورج فولد" "... فالمجرم بمقتضى هذا التفسير يرتكب جريمته لينال العقاب عنها وهو لأجل ذلك قد يترك بصورة لا شعورية الكثير من الأخطاء أثناء ارتكابه جريمته، لتكون أدلة إثبات تقود إلى كشف الجريمة وإلى القبض عليه وإلى إدانته وعقابه." (محمد غباري، 2005، ص 106)

و بعد ذلك توالت تفسيرات أطباء التحليل النفسي وظهرت تفسيرات جديدة، كانت غالبيتها تقليدا لـ **لفرويد** ونظريته عن اللاشعور، ومجملها يفيد أن السلوك الإجرامي الظاهر هو حصيلة صراعات لا شعورية خفية يعاني منها المجرم فترة طويلة، وقد تعرض بعضهم لتأثير البيئة في تكوين بعض هذه الصراعات، وكونها تساعد بنسبة معينة في تكوين السلوك الإنحرافي.

وأرجع البعض الآخر أن جناح الأحداث يساعد تشجيع الآباء على قيام مثل هذا الجنوح، وذلك إشباعا لرغبات مكبوتة لدى الآباء ولم يجدوا سبيلا إلى إشباعها إلا عن طريق جنوح صغارهم، بينما فسر البعض الآخر علاقة الحدث بأمه في مراحل عمره الأولى كسبب من أسباب إضطراب الشخصية، وبالتالي يحصل تكوين انحرافه في المستقبل، وهنا يرى "فيد إبراهيمسن" أنه من الممكن الرجوع بجنوح الأحداث إلى علاقته العاطفية بأمه في أولى فترات حياته. (محمد غباري، 2005، ص 106-107)

وما يمكن قوله بعد إستعراضنا للإتجاه النفسي في تفسير السلوك الانحرافي، هو تجاهله للعوامل الاجتماعية وتأثيرها في تشكيل السلوك الإنساني، وتأثيرها أيضا على شخصية الفرد، حيث أن معظم السلوكات الإنسانية تتشكل خلال مراحل التنشئة الاجتماعية التي يخضع لها الفرد في حياته، وهي تختلف من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى، وهذا ما يفسر وجود أنماط سلوكية مقبولة اجتماعيا في بعض المجتمعات في حين تكون مرفوضة ومحرمة لدى البعض الآخر.

وفي كل هذه الأحوال فإن الإتجاه النفسي، بجميع مدارسه، يعطي للوقاية أهمية بالغة في حماية الأفراد من الأمراض النفسية، فالوقاية في نظر علماء النفس خير من العلاج، أما المرضى فيرى النفسيون أنه لا بد من إعادة تأهيلهم (Rehabilitation) بدنيا ونفسيا من خلال العلاج المناسب، وكذلك تأمين الشروط والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بهم، بعد إعادة التأهيل.

كما أن النفسيين يؤمنون بأن الوقاية (Prevention) خير من العلاج (Treatment) في مجال الأمراض النفسية، فإنهم يؤمنون بذلك أيضا في مجال الجريمة والعقوبة، إذ بقدر ما نحتاج إلى العلاج في مجال الأمراض النفسية وما ينتج عنها من اضطراب سلوكي نحتاج إلى الوقاية، على أنه من المسلم به أن الجهود الوقائية تقلل من كلفة الجريمة سواء من حيث الخسائر التي تسببها أو المصروفات التي تحتاجها برامج الإصلاح الموجهة للجناة (Rehabilitation) فضلا عن كونها تحول دون الآلام النفسية والبدنية التي تصيب الضحايا.

## رابعا: المقاربات الفكرية المعاصرة لظاهرة الانحراف

أهتمت المقاربات الفكرية الحديثة لظاهرة الانحراف وبالأخص دراسة علاقة الأسرة بظاهرة الانحراف ونظر إليها على أنها مجموعة من الأنساق والعلاقات المترابطة تتم عن طريق التواصل. وإن كان يرجع هذا التناول إلى النظرية العامة للأنساق لـ " ليدوينج فان بيرتالونفي Ludwig von Bertalanfy, 1973 ". الذي اهتم بالأخص بالأنساق المفتوحة للتوازن. حيث أكد على مصطلح "الضبط بواسطة التغذية العكسية la régulation par feed back" الذي كانوا قد أطلقوا عليه في ميدان البيولوجية تسمية "ذاتية الانضباط Homostase".

قام "دون. د. جاكسون Don, D. Jackson" من سنة 1957 مؤسس مدرسة "بالو التو Palo Alto"، بتقديم فرضية مفادها "...أن مرض المصاب يمكن أن يفهم كآلية ضبط ذاتي وظيفته إرجاع

## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

توازن النسق الأسري الذي يعيش في خطر التغيير...". (Elkaim.M,1997,P443) هذه الوسائل النظرية سمحت فيما بعد بتفسير الوظيفة الدافعية إلى المرور إلى الفعل الجانح، وذلك من أجل الإبقاء على توازن النسق الأسري الاجتماعي.

وهكذا أعطى هذا المنظور اهتماما بالغا لفهم الفعل الإجرامي الجانح بالأخص داخل النسق الأسري مساعداً بذلك على كشف وفهم الأفعال التي تظهر أنها غير مفهومة لكنها متكيفة، قد تكون مناسبة في إطار تجعل القائم بها يكررها في وضعيات مختلفة أطلق عليها " ج. باتسون 1985 Batison.G " الإكراه المزدوج Double contrainte " أو المطالب المتضاربة. كما يطلق عليها " علاء الدين كفاي ". ويتخلل هذا المنظور النسقي عدة نظريات، حاولت كل منها تفسير الفعل الجانح ضمن النسق الأسري، وذلك من خلال التركيز على التفاعلات التي تتم بين أفراد الأسرة ضمن خلفيتين: أحدهما تنطلق من أن الجنوح انحراف عن القواعد الاجتماعية، وهو بالتالي انعكاس لتخلي الأسرة عن دورها نتيجة لظروف اقتصادية، اجتماعية وعاطفية، والثانية تنطلق من أن الجنوح اضطراب يمس سلوك الجانح، وهو بالتالي انعكاس للاضطرابات المرضية التي تتواجد في الأسرة نفسها.

### 1 - الجنوح خروج عن القواعد الاجتماعية:

ويمثل هذا المنطلق كل من " الزوج لاوبير، وفريشات، ولوبلان، وفرانقتون Leober 1986, Frechte & Leblanc 1987, Farrington 1986 "، وفي هذا الإطار ظهرت أعمال علمية حديثة حاولت تفسير الفعل الجانح. مثل العمل الذي قام به الزوج " لاوبير ولاوبير 1986، وفريشات ولوبلون 1987... وغيرهم ".

#### أ - تصنيف الزوج لاوبير لأسر الجانحين:

يرى الزوج لاوبير بأن أسلوب المعاملة الوالدية - الذي أول ما ظهر كعامل مثير للانتباه العلمي كان في أعمال " ماكوبي ومارتن (Maccoby & Martin 1983) - حيث يقترح الزوج لاوبير أن نفرق بين أربعة " نماذج Paradigms للمعاملات الأسرية لفهم المشاكل المقترنة بالفعل الجانح وهي كالتالي:

**1- النموذج المبني على عدم الاهتمام الوالدي Neglect paradigm:** وهو نموذج مقترح كإطار لتحليل الأسرة، بموجبه لا يقوم الوالدان بتخصيص وقت كاف لأطفالهم فيما يخص التفاعلات الإيجابية، ولا يهتمهم التجاوزات التي يقوم بها أطفالهم، كالسرقة الأولى مثلاً. كما لا يعيرون الانتباه إلى مطالب أبنائهم ولا لتطبيقهم للنظام داخل البيت... الخ. كما لا يهتمهم اهتمامات أبنائهم، ولا لكيفية تمرير وقتهم، ومن هم زملاؤهم. الأمر الذي يجعل الأطفال يلتجأون إلى حل مشكلاتهم باعتمادهم على أنفسهم، وذلك حسب ما تمليه عليهم معرفتهم البسيطة. وهذا ما يجعلهم لا يهتمون بما يفكر فيه أولياؤهم، وهو مجرد رد فعل على عدم اهتمام آبائهم بهم. (Loeber Stouthamer. 1986, PP 41-42)

أما الشيء الملاحظ عبر هذا النموذج أنه يشير إلى عاملين أساسيين يتحملهما الوالدان ألا وهما عدم تدخل الوالدين، مما يؤدي إلى قلة ونقص الإشراف، الشيء الذي يجعل الطفل يعتمد على تجربته البسيطة في التكيف مع المحيط.

**2- النموذج المبني على الصراع الأسري Conflict paradigm:** وهو النموذج المقترح لتحليل الأسرة التي أفرادها (الأب، الأم، الأبناء) يعيشون الصراعات الدائمة. فالصراع هنا إما ينطلق من الوالدين، أو يكون نتاج سلوكيات الأطفال، وهذه ميزة الأسرة التي لا تعرف كيف تضبط الحدود وتفرض قدراً من النظام. فهي إما تفرض نظاماً قاسياً على الأولاد، أو أنها تتخلى كلياً عنه، أو أنها لا تستطيع أن تتعامل مع المشاكل حين طرحها، قبل استقرارها في وسط الأسرة. مما ينتج عنه كما يرى "الزوج لاوبير" تكون أفكار سيئة لدى أفراد الأسرة فيما بينهم، وبذلك يلاحظ أن الباحثين يؤكدان من خلال طرحهما على احترام النظام من جهة، والكراهية المتبادلة بين أفراد الأسرة. هذان العاملان يمكن أن يقاسلا داخل الأسرة حسب "الزوج لاوبير" بما يلي:

أولاً بالنسبة لمتغير احترام النظام ويتم قياسه كالتالي:

- اللجوء إلى العقاب الجسمي والمنع للذين يؤيدان أحياناً إلى ما يسمى بالمعاملة السيئة. وهي كما عرفنا سابقاً أنها أحد عناصر التنبؤ بالجنوح.
- المضايقة والقمع المستمر.
- خطأ المنطق المتعامل به.
- نقص الحب.



## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

- انضباط مبالغ فيه أو عدم نجاعة النظام داخل الأسرة.  
- العقاب المبالغ فيه والذي يدرك من قبل الطفل على أنه غير عادل.  
ثانياً بالنسبة لمتغير الكراهية ويرى " الزوج لاوبير " إما أنه ينطلق من الأبوين أو أحدهما نحو طفلها أو أطفالهما. أو من الأطفال تجاه الأبوين أو أحدهما.  
وفي كلتا الحالتين (الأولى والثانية) يظهر هذا العمل الهوية الياقة والتعلق بالوالدين.

**3- نموذج الأسرة ذات القيم المنحرفة** Deviant behaviors values paradigm، وهو إطار مقترح لتحليل الأسرة التي فيها الوالدان أنفسهما يحملان قيما وسلوكيات منحرفة أو جانحة. مما يؤدي بهم إلى السماح بل تشجيع أبنائهم على ممارستها. (Loeber,1986,P44) وهذا ما أشار إليه " ادوين سودرلاند E. Sutherland " في نظرية الترابط الفارقي التي مرت معنا، والتي في إطارها يبين كيفية تعلم الجنوح من المحيط، وحسب هذا النموذج يلاحظ أن الوالدين يدافعان عن أبنائهما في حالة تدخل المؤسسات الاجتماعية من أجل إصلاحهم (Muccheilli, Ibid,P51)

**4 - نموذج الأسرة المضطربة** Disruption paradigm: وهو مقترح لتحليل الأسرة التي تتعرض إلى أحداث عويصة تتسبب فيها اضطراب علاقة أفرادها. وبالأخص علاقة الزوجين (الأبوين) إلى درجة تعرض تماسك الأسرة أحيانا إلى التفكك. وهنا يظهر القلق الذي قد يكون من أسبابه العوامل الاقتصادية الاجتماعية، أو العلاقة الزوجية التي تدفع إلى الحساسية والعدوانية في السلوك مما ينجر عنه الأضرار بالعلاقات وبالأطفال، ومن ثم إنقاص ثقة التواصل والتبادل بين أفراد الأسرة، كما يمكن أن يقلل من فعالية الإشراف الوالدي عن طريق إما جعل ممارسته متشددة أو متميعة. إلا أن هذا الاضطراب قد يكون مؤقتا، وهنا إما أن ينتهي أو يؤدي إلى الانفصال، أو يبقى مستمرا، وفي هذه الحالة ندخل في نموذج الصراع الأسري. وقد حاول الباحثان " لاوبير " تفسير ذلك على أن اضطراب الأسرة يتم بالطرق التالية:

" 1 - الاضطراب بين الوالدين وهو عادة أكبر مؤشر للجنوح.

ب - ضياع أحد أو كلا الأبوين إما بالانفصال أو الموت.

ج - صحة الأبوين الجسمية والعقلية. مما يحتم تحديد الآثار النفسية لهذه الحالة على الأطفال. " Loeber

Muccheilli, Ibid,P P 72-79)

تلك هي النماذج الأربعة التي اقترحتها الزوج " لاوبير " من خلال التناول النسقي للأسرة. إلا أن هذا كما يقول " ميكيلي (2000)، Mucchielli " أن " الزوج لاوبير " لم يقل بالضبط ما هو النموذج الأسري الذي يمكن أن يتمشى أكثر مع نوع وطبيعة الجنوح. إلا أنهما اقترحا فيما بعد من خلال تدخلاتهما المختلفة في المؤتمرات الدولية، بأن عامل " الإهمال " يؤدي أكثر إلى الاعتداء على الأشخاص. غير أن ذلك لم يؤكد ببحوث علمية... " (Mucchielli,2000.P51)

**ب - تصنيف " فريشات ولوبلون " لأسر الجانحين**

تأثرا بالتصنيف السابق الذي قدمه الزوج " لاوبير " قام كل من " م. فريشات، لوبلون (M.fréchette (1987, Leblanc " ببحث على عينة من المراهقين الساكنين في مدينة " كيبيك الكندية"، حيث وصل الباحثان إلى اقتراح نمطين من الأسر المهيأة للجنوح وهما:

**1- الأسرة ذات المنحى المتصارع** La famille conflictuelle: وفيها تظهر كل أنواع المشكلات (الاجتماعية، الاقتصادية، العاطفية القانونية...الخ) والتي تخلق صراعا خطيرا بين أفرادها.

**2 - الأسرة المنعدمة (الغير موجودة)** La famille Inexistante: وهي الأسرة التي لا تمنح لأطفالها لا الحب الحقيقي، ولا التأطير الجيد، مما يجعل الأطفال مستسلمين لأنفسهم. M Leblanc, Fréchette (1987,PP149-150)

وهكذا يلاحظ مدى تأثير تصنيف (فريشات / لوبلون) بنتائج تصنيف "الزوج لاوبير" بالأخص فيما يخص نمذجي الأسرة المتصارعة، والأسرة المبنية على عدم الاهتمام الوالدي لدى لاوبير.

**ج - تصنيف " لوبلان " لأسر الجانحين**

اهتم " لوبلان Leblanc " أكثر بتصنيف أسر الجانحين، مما دفعه إلى إجراء بحث في سنة 1990. مستعملا في ذلك استبياناً مكوناً من 113 سؤالاً، طبقه على عينة مكونة من (4400 مراهق من بينهم 500 جانح مكفولين من قبل العدالة). الشيء الذي نتج عنه إيجاد خمسة نماذج أسرية تتقارب كثيراً مع نماذج الزوج لاوبير التي أشرنا إليها سابقاً وهي:



## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

**1- نموذج الأسرة المناسبة أو الملائمة La famille éduquée:** وتوجد عند 45% من المراهقين ذكورا وإناثا. وتمتاز هذه الأسر بأنها: ليس لها مشكلات اقتصادية خاصة، ثبات بنيتها (كل أفراد الأسرة يعيشون معا)، الأم غير عاملة، أو تعمل نصف الوقت، الارتباط بين الوالدين والأبناء قوي، الوالدان غير منحرفين، إشراف قوي وعقاب قليل، نقص الأطفال المكفولين من قبل العدالة.

**2- نموذج الأسرة المتنازعة La famille conflictuelle:** وتتصف هذه الأسرة بأنها سليمة وتتواجد لدى 18% من الذكور، و22% من الإناث المراهقات. وبنسبة 16% بين الإناث والذكور المكفولين من قبل العدالة.

تمتاز هذه الأسر بـ: كحولية متداولة لدى الوالدين، يتفوق لديها العقاب على الإشراف الوالدي، يظل الأب غائبا غيابة نفسيا حتى ولو لم يتم الانفصال، الاتصال بين الأب والأبناء جد مضطرب.

**3- نموذج الأسرة الخرقاء La famille malhabile:** وتتواجد لدى 16% من المراهقين الذكور و22% من الإناث، وبنسبة 39% لدى الجانحين الذكور تحت كفالة العدالة، و41% لدى الإناث من نفس الحالة. يمتاز هذا النمط من الأسر بـ: أن الوالدين فيه غير متفرغين، لاوجود به لمفهوم الأسرة، تتصف الأسر فيه بكثرة التنقل من مدينة إلى أخرى، تعتبر الأم مصدر العيش في كثير من الأحيان. أما لدى الأحداث المكفولين من قبل العدالة فتمتاز أسرهم بـ الفقر المدقع، ضعف الارتباط، قلة المراقبة والإشراف.

**4- نموذج الأسرة المنحرفة La famille déviante:** وتتواجد بنسبة 16% عند الذكور، و12% عند الإناث، وبنسبة 11% لدى الجانحين الذكور المكفولين من قبل العدالة، وبنسبة ضئيلة لدى الإناث. تمتاز هذه الأسر بالفقر المدقع، تناول المخدرات، تعتبر الأم متغيبية في كثير من الأحيان.

**5- نموذج الأسرة العقابية punitive La famille:** وتتواجد بنسبة 4% لدى الذكور و15% لدى الإناث من العينة العامة. أما لدى الجانحين المكفولين من قبل العدالة فتتواجد بنسبة 8% عند الذكور، وبنسبة ضئيلة لدى الإناث.

تمتاز هذه الأسر بأن الارتباط بين أفرادها ضعيف مقارنة بالأسرة الملائمة، كما ظهر أن هناك فارقا ما بين إشراف غير ممارس وعقاب قوي، ويظهر أن التعلق قليل لدى المراهقين مقارنة بالأسرة الملائمة، كما يظهر الفقر المدقع بالأخص لدى الأسر التي لها أطفال تحت كفالة العدالة، وهكذا يلاحظ مما فات أن التنظيم الأسري الأكثر خطورة في توليد جنوح الأحداث، يظهر حسب الأهمية التنازلية لترتيبه كما يلي:

الأسر الخرقاء، الأسر العقابية، الأسر الصراعية، الأسر المنحرفة، وأخيرا الأسر الملائمة. حيث بني هذا الترتيب التنازلي على المقارنة بين العينة الكلية والعينة المكفولة لدى العدالة. إلا أن الملاحظ أن الأسر الأكثر توليدا للجنوح تمتاز أكثر من غيرها بانحطاط كبير في الجانب الاقتصادي وتناول أقل للكحول.

### 2 - خلفية أن الجنوح اضطراب مرضي يمس السلوك

لم ينطلق هذا المنظور أصلا من الجنوح كانهرف عن المعايير الاجتماعية التي يعيشها الفرد ضمن جماعته، وإنما من كون الجنوح اضطرابا مرضيا مثل بقية الاضطرابات الأخرى يصيب الجانح في سلوكه مما يجعله يأتي بأفعال تعكس الاضطراب السلوكي الذي يعيشه الأبوان والذي سيجد له متنفسا في أحد أطفالهما ليتخذاه وسيلة للتعبير عن حاجتهما النفسية غير المشبعة عن طريق عمليات تفاعلية لا سوية يكون أبطالها كل أفراد الأسرة.

وفي ذلك ظهرت عدة نماذج تحاول تفسير تلك التفاعلات ألا سوية مثل " التعمية لـ ر. لينغ (1956) R. Laing، والتبادلية الكاذبة لـ ليمان واين (1958) Lyman Whyne، والمثلث غير السوي لـ بوين (1994) Bown، وكبش الفداء لـ أكرمان (1967) Ackerman،... الخ.

**1- نموذج التعمية Mystification واستعمله " لينغ "** للتعبير عن الصورة المرضية للأسرة، ويتضمن المروغة، والإنكار، ولبس القناع. وهنا عادة ما يكون الآباء مستغلين والأبناء مستغلين، وبموجب مفهوم التعمية يحس الطفل بأنه سعيد مثلا بينما هو غير ذلك، وعندما تختلف خبرته الشخصية عن الآخرين فإنه يحس بالقلق والحيرة والتشويش مما يجعله يعتمد على الآخرين في وصف وتفسير الواقع المحيط به، وبالتالي فهو يقيم حياته على ما يراه الآخرون صوابا أو خطأ.

وبذلك يستدخل الطفل مرض الأسرة وانحرافها، ويصبح جزءا من الحلقة النشطة العاملة في الحفاظ على انغلاق الأسرة. (علاء الدين كفاي 1998، ص 150-158)

## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

**2- نموذج التبادلية الكاذبة Pseudomutuality** ويقول بها "ليمان واين" وبموجب ذلك تتم الألفة بين الطرفين، لكنها ألفة كاذبة، حيث تتم على حساب النمو الشخصي لأعضاء الأسرة وعلى حساب هويتهم المستقلة مما يعطي نمطا أسريا متعلقا. وهذا ما يطلق عليه ما يسمى "أسطورة الأسرة Family myth". فبالرغم من غياب الأب الطويل. تظل الأم تصر على أن زوجها يكرس نفسه لخدمة أسرته بل ويتقانى في ذلك. وتحاول أن تركز ذلك في نفوس أبنائها وإقناعهم بأنهم سعداء.

وعن هذا أشارت "سيبرج Seiburg 1985" إلى أنها عندما ركزت العلاج على الأب بحضور بقية أفراد الأسرة. فثارت ثائرة الأسرة كلها تدافع على سعادة الوالد، ذلك أن الوالد كان فارضا عليهم أن يكونوا سعداء. رغم أن الأسرة ككل كانت تعاني من مظاهر خلل عديدة. ولم تعد من ساعتها إلى العلاج. (علاء الدين كفاي، 1998، ص ص 148-150)

**3- نموذج المثلث غير السوي Pervers triangle:** ويتكون هذا المثلث حسب "بوين" من أحد الوالدين مع الطفل ضد الطرف الأول (الأب أو الأم). وتمتاز العلاقة بين الزوجين بالبرودة بل أقرب إلى العلاقة التنافسية العدائية.

كما يكون الأبوان غير ناضجين لكنهما لا يعترفان بعدم النضج، ويدعيان التوافق ويبالغ كل منهما في ذلك خاصة الأم فهي التي تحرص على ادعاء التوافق أكثر مما يؤدي بالأب إلى ترك المجال للأم للسيطرة على الأسرة لتشبع حاجتها للسيطرة وهذا ما يطلق عليه "بوين 1994" تسمية "الطلاق العاطفي Emotion divorce". ويتم بموجب ذلك أن الأم المسيطرة تظل تترقب وصول المولود الذي ينتمي إليها ويحتاج إلى مساعدتها. وما أن تشعر بالمولود القادم حتى تتمركز عاطفيا نحو الطفل الذي لم يولد بعد، بدلا من الزوج الذي تكون معه في حالة طلاق عاطفي بالفعل. ويزداد هذا التمرکز حول الطفل، وتنسى مسؤولياتها الأخرى نحو الأسرة بدعوة حماية الوليد الضعيف، مما يزيد لها قلقا وهما زائدا. وهذا في الحقيقة تعبير على عدم توافقها أصلا.

وإن لم يوجد حل لهذا الوضع يرى "بوين" أن الأم قد تتخذ ميكانيزمات ذات طابع عصابي، مما ينمي لديها شخصية عصابية، وإذا استمر ذلك فيتحول إلى أعراض سيكوسوماتية، أو أعراض هستيرية، أو الارتداء في أحضان الإدمان والجنوح.

**4- نموذج كبش الفداء Seapegoating:** ويقصد به استغلال الطفل لصالح توترات الوالدين لتوفير حل للمشكلات الوالدية المستعصية، وإن كان حلا غير سوي.

فعندما يصبح التوتر شديدا بين الوالدين ينبغي أن يحدث تفريغ لهذه المشاعر والانفعالات. ولما كان الوالدان لا يستطيعان التعبير عن مشاعرهما مباشرة كل منهما نحو الآخر - لأن هذا من شأنه أن يزيد التوتر بينهما ويلهب الصراع إلى الحد الذي قد لا يتحملانه - فإن وجود طفل يقدم الحل الذي يتمثل في توفر الهدف الذي تتجه إليه الانتقادات والمشاعر السلبية لكل والد نحو الآخر. بعد أن يحولها أو يزيحها إلى هذا الهدف النبيل. (جابر عبد الحميد، علاء الدين كفاي، 1988، ص 415)

ويعتبر علاء الدين كفاي (1999) أن اتخاذ وضعية كبش الفداء من أكثر العمليات المرضية انتشارا وشيوعا في الأسر المضطربة، لأنه من أكثر الميكانيزمات فائدة وصيانة للنسق الأسري.

وفي رأيه يختار الطفل كبش فداء بصورة تكاد تكون لاشعورية، ولكنها رمزية. ففي حالة فشل الزواج مثلا، سوف يكون كبش فداء الزوجين الطفل الفاشل في دراسته بسبب أنه يرمز للفشل، كما يمكن أن يختار الطفل كبش الفداء حسب جنسه، أو ترتيبه الميلادي، أو بحسب بعض العيوب كانهما الذكاء، أو إصابته بمرض جسدي أو عاهة أو لديه انقياد وسلبية وخضوع وقابلية للانسحاب... (علاء الدين كفاي، 1998، ص ص 154-155)

أما الديناميات وراء لعب هذا الدور، فإن الطفل يتدرب على أن يكون حساسا للتوترات الناشئة في النسق الأسري، وعليه أن يجذب الانتباه إليه بسلوك معين يجعل الجميع يحول انتباههم إليه، وقد يؤنبونه أو يعاقبونه، وبهذا ينخفض التوتر الأصلي في النسق ويعود إلى حالة الاتزان. ذلك أن الطفل الذي يقبل بهذا الدور يستدخل توقعات والديه، ويستمر في الاستجابة إلى الحاجات الوالدية بشكل شعوري أو بشكل لا شعوري. ومن هنا فإن الطفل الممزق سوف يستمر ممزقا ما دام سلوكه يجد التدعيم، والطفل المضطرب سوف يبقى مضطربا لنفس السبب، ما دام دوره أساسيا في الحفاظ على التوازن وفي استعادته إذا اهتز. (علاء الدين كفاي، 1998، ص 155)

كما أن هناك بعض الاضطرابات السلوكية الأخرى قد أشار إليها "ليدز 1960" تحدث عادة في الأسر المولدة للمرض وهي الانقسامات ما بين أفراد الأسرة الواحدة، انحراف الأسرة، العزلة

## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

الاجتماعية والثقافية للأسرة، الفشل في تعليم الأبناء وتسهيل تحررهم من الأسرة، إعادة التمييز الجنسي والهوية الجنسية... عن.(علاء الدين كفاي، 1998، ص ص 156 - 158)

ومن الذين اهتموا بالمناخ الوجداني غير السوي في الأسرة ضمن التناول النسقي الباحث " أكرمان Ackerman 1958 " الذي يرى أن في مثل هذه الأسر نوع من التناقض بين ما يبدو على السطح وما يحدث في الداخل. فما يبدو على السطح يوحي بالهدوء لا يقوم على أسس قوية داخل الأسرة وعلى نوعية العلاقات بين أفرادها، وعليه ينتشر في جو الأسرة نوع أسماه أكرمان " الموت الوجداني Affective Deadnes " وهو جو يصيب المعاملات بين أفراد الأسرة بصبغة اكتئابية تتسم بالحد الأدنى من التلقائية والحيوية والحركة الحرة.

غير أن هذا الهدوء المصطنع يحدث أحيانا أن تمزقه بعض الثورات الانفعالية العنيفة التي تنطلق من حادث صغير تافه لينقلب بسرعة إلى إثارة غامرة وذعر شديد ليفتقد الاستقرار والأمن. غير أن الثورة التي هبت فجأة تنطفئ كذلك فجأة وكان شيئا لم يكن، وهكذا يرى "أكرمان" أن المنزل يتحول إلى مكان موحش وفارغ من العلاقات الإنسانية الدافئة. وكأنما يفقد كل شيء معناه في هذه الأسر.

لذلك يشعر أبناء هذه الأسر بالقلق والذنب وتسري العدوة بسهولة من واحد لآخر. وفي هذا الجو الكئيب يخاف عضو الأسرة دائما من أن يلام وأن يسب وأن يعاقب، وكدفاع ضد هذا الخوف تنمو لدى عضو الأسرة الحاجة إلى كبش فداء وإلى إصاق التهم بالآخرين ودمغهم بأوجه النقص.

وهنا يرى أكرمان أن الدافع الجنسي يرتبط بالدافع العدواني على نحو وثيق لدى أفراد هذه الأسرة ولكن الدافعين يعانين الكبت الشديد فيسقط الفرد مشاعره السلبية والإحباطية على العالم الخارجي ويدركه عالما قاسيا غير ودي. وعلى أفراد الأسرة لكي يواجهوا هذا العالم المعادي أن يؤكدوا مبادئ الولاء المتبادل. فكل منهم يرى من واجبه أن يشجع الآخرين ويدعمهم لأنه بدون هذا التشجيع والدعم يشعر الجميع بأنهم مهددون بالهلاك. عن(علاء الدين كفاي، 1998، ص ص 160-161)

بل يصل الحال بالأبوين أو أحدهما إلى حد إسقاط الطفل في ما أسماه " كفاي " لا انسنة Dehaminisation " أو ما أطلق عليه " التشبئية chosification " وهي علاقة كما يرى "كفاي"، "... غير إنسانية أو مشبئية التي بموجبها يدرك فيها أحد الأطراف الطرف الآخر كشيء أو كوسيلة لتحقيق غاية وليس غاية في حد ذاته. وكثيرا ما يكون التملك وراء هذا التوجه في العلاقة، فالشخص غاية في حد ذاته، وكثيرا ما يكون التملك وراء هذا التوجه في العلاقة، فالشخص الذي ينظر إلى شخص آخر نظرة مشبئية ينظر إليه كشيء يمتلكه، وهو الاتجاه الذي يحكم نظرة كثير من الرجال نحو النساء، أو الأزواج نحو الزوجات، ونظرة الآباء نحو الأبناء.(علاء الدين كفاي، 1998، ص 137)

وهكذا يلاحظ كأن هذه الأسر المولدة للاضطراب تبني شرنقة لأطفالها لا يمكن الخلاص منها رغم التعفن الداخلي الذي يمس كل أفراد الأسرة وتواصلهم مع بعضهم البعض. مما يجعل الأبناء يبحثون خارج هذه الشرنقة الأسرية المتصدعة التواصل، عن تواصل مع بديل آخر أكثر تفهما وحبا وتقديرا في نظر هؤلاء، وهذا المكان قد يكون الزملاء وكل المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وقد يكون غول الشارع وما فيه من مثيرات قد تلتهم هذا الباحث عن مصدر آخر أكثر حبا وتقديرا.

إلا أن الذي لم يشر إليه في هذه النماذج المختلفة، أن أفراد الأسرة وبالأخص (الأم والأب) وما يتخلل علاقاتهما من صراعات شعورية أو لا شعورية، متعلقة إما باضطراب شخصية أحد منهما أو كليهما قبل الزواج واضطراب شخصيتهما بعد تجربة الزواج. هذا الاضطراب المرضي ينعكس مباشرة على أحد أطفالهما.

هو طبيعة المناخ الوجداني السائد في الأسرة على أساس أن العلاقة بين الطفل بوالديه تكون في البداية اعتمادية تظهر على شكلين: شكل بيولوجي وشكل عاطفي، فإذا تناقص مع مرور الزمن الشكل البيولوجي بعد ذلك، إلا أن الشكل العاطفي من العلاقة يبقى مستمرا لمدة أطول. أي أن عملية التواصل تبقى دائما مستمرة، رغم تغير أشكال العلاقات.

وهكذا يلاحظ أن التناول النسقي للأسرة أعطى اهتماما كبيرا لصيغة التواصل داخل الأسرة والذي جعل منه سبب كل الأسباب المؤدية إلى اضطراب كل أفراد الأسرة وبالأخص ما يصيب الطفل (نموذج الرابطة المزدوجة لـ باتسون، ونموذج التعمية لـ لينغ، نموذج التبادلية الكاذبة لـ ويني... الخ. فالجناح في هذه الحالة هو أصلا خريج نسق اتصالي تفاعلي يعاني من مرض معين ولا مجال لثنيه عن ذلك إلا بإصلاح هذا النسق، ومن خلاله إرجاع عملية التواصل والتفاعل إلى حالتها الطبيعية، أي الاهتمام

## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

بكل أفراد الأسرة ومن بينهم الجانح كنسق غير منفصل عن النسق الفوقي وفي تفاعل مع الأنساق الفرعية المكونة لها.

### خامسا: ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر

#### 1- الواقع السوسيولوجي لانحراف الأحداث في الجزائر:

##### أ- جنوح الأحداث قبل الاستقلال:

تختلف ظاهرة انحراف الأحداث من مجتمع إلى آخر، فقد يكون سلوك الفرد مقبولا في مجمع ما وفي مجتمع آخر سلوك غير مقبول ويعد انحرافا، وعليه فإن الانحراف في المجتمع الجزائري قبل الاستقلال كان معناه الخروج عن القوانين التي تحددها الإدارة المستعمرة الفرنسية، فكل مواطن يمثل للقوانين الفرنسية وتطبيقها يعد مواطنا صالحا، ومن تمرد على هذه القوانين فهو مجرم. فالمجاهد مثلا يعتبر مجرما من وجهة نظر المستعمر، لماذا؟ لأنه كان يطالب بحقوقه المسلوبة منه والمتمثلة في الاستقلال والحرية.

ولذلك فإن ظاهرة انحراف الأحداث، "لم تكن معروفة بشكل رسمي نظرا لأن هذا الأخير كان يعتبر الشباب الجزائري سواءا البالغين منهم أو غير البالغين منحرفين وخارجين عن نظام الطاعة المفروضة عليهم، ما داموا لم يتعاملوا معه وماداموا يتمردون على قوانينه" (فيروز زرارقة، 2007، ص 82) وبالتالي لم تكن لهذه الظاهرة في المجتمع الجزائري معالم واضحة، باعتبار أن الإدارة الفرنسية تضع معايير الجنوح وفقا لمصالحها الخاصة، فكانت تخرج في السجون كل من يخرج عن بيت الطاعة والمعارض لسياستها في الجزائر، ناهيك عن المحاكم التي يتعرض لها المواطن الجزائري سواءا منهم الذكور أو الإناث، الصغار والكبار، فلم يكن مراعاة خصائص وظروف كل فئة، وكان يوضع في السجون ومعتقلات التعذيب ويعزلون في غرف مظلمة تفتقد أدنى الشروط الإنسانية، والبعض منهم يودعون في قاعات مكتظة تفوق العدد المخصص لها، هذا كان وضع جنوح الأحداث خلال فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر.

##### ب- جنوح الأحداث بعد الاستقلال:

قبل أن نتحدث عن جنوح الأحداث في المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، لا بد أن نذكر بمخلفات الاستعمار، وظروف المجتمع الجزائري من كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، فكان انتشار الأمراض والأوبئة والأمية إلى جانب الفقر والتشرد كانت عوامل رئيسية لتفشي الجريمة والانحراف، "ففي العشرية الأولى من الاستقلال أي ما بين سنة 1963 و1972 حكمت المحكمة على 35420 حدث أي بمعدل سنوي قدر ب 3500 جانح.

أما في العشرية الثانية 1972-1981 فقد حكم على 82756 حدث أي بمعدل 8200 حدث سنويا، وفي سنة 1970 كان عدد الجانحين 174.000 حدث تتراوح أعمارهم ما بين 14 و17 سنة أما في سنة 1980 فقد قدر عددهم 1.789.000 حدث وبهذا فقد قدر الارتفاع خلال العشر السنوات بـ 53%، أما فيما يخص مراكز إعادة التربية فإنه وبعد عام 1962 تأسست مديرية فرعية لحماية الطفولة والمراهقة، وهي مديرية مستقلة تعمل بالتنسيق مع وزارتي العدل والداخلية، وكان نطاق عملها محدود فهي تعني فقط بالأحداث المنحرفين لكل الأطفال الجزائريين الذين أشتهد أبائهم في حرب التحرير وليس لهم من يتكفل بهم، وقد بلغ عدد مؤسسات إعادة التربية 12 مؤسسة سنة 1966، بعد أن كان 26 مؤسسة تم إغلاقها نظرا لعدم توفر المربين والإطارات المتخصصة، وبعدها وضعت وزارة الشبيبة والرياضة مخطط للإنشاء 19 مؤسسة لحماية الطفولة والمراهقة من الانحراف، ومع بداية السبعينات أصبح عدد هذه المؤسسات 31 مؤسسة لتتسع لـ 3720 حدث. (فاروق، 2003، ص 374، ع 12-13)

و في السنوات الأخيرة من القرن الماضي استقبلت ظاهرة الانحراف في الوجود وأصبحت أكثر انتشارا وتنوعا في المجتمع، ولم تتمكن الدولة من الحد من انتشارها، وهذا يعود لعدة عوامل اجتماعية واقتصادية وأمنية شهدتها الجزائر، "فمن سنة 1998 إلى نهاية 2002 قفز عدد الأحداث الموقوفون لارتكاب جنح أو جرائم من 8077 إلى 12645 أي بارتفاع 56%.

كما تعد ظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع الجزائري من الظواهر الاجتماعية المستجدة المتجددة التي تعرف هي أيضا العديد التحولات من حيث نمط وشكل الصور الانحرافية، كذلك من حيث تنامي عدد الحالات المسجلة، حيث كانت في بادئ الأمر تتخذ البعض من الصور التي يمكن أن نطلق عليها اسم



## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

"البسيطة" كالسرقة، الاعتداء بالضرب، غير أن ما نلمسه هو دخول تصنيفات وصور جديدة تتمثل في تعاطي المخدرات، القتل، الاعتداء على الأصول، وغيرها من الصور التي تعكس في البعض من نواحيها تصدع النسق الأسري والأخلاقي والتي يمكن أن نطلق عليها اسم "الإجرامية" والأكثر من ذلك هو ارتفاع عدد الأحداث الجانحين مع بروز تذبذب واضطراب في عددهم سنويا.

إن المتمعن في مختلف المعطيات، ظاهرة الانحراف في ارتفاع ملحوظ، لتعد سنة 2002 نقطة التحول والارتفاع، إذ إنه بداية من ذات السنة المذكورة تبين ظهور صورة جديدة لانحراف السلوك لدى الأحداث وهي تعاطي المخدرات، إلى أن عدد الأحداث المتورطين في مختلف الجنح والمخالفات سنة 2002 هو (12645 حدثا، مقابل ما تم تسجيله سنة 1998 المقدّر بـ (8077 حدثا أي بارتفاع بلغ 56%، ومنه يمكن القول أنه هناك تنامي في السلوك الانحراف لدى الأحداث، كما أنه تم تورط 10856 حدثا على المستوى الوطني في السنة الموالية (2003) لنسجل انخفاضا مقارنة بالسنة السابقة بما يقدر بـ (1789 حدثا.

إن الشريحة الأكثر تورطا في ارتكاب مختلف الجنح والمخالفات سنة 2003 هي (13- 18 سنة) بعدد (92 حدثا، ثم تليها الفئة العمرية (10-13) سنة بحيث قدرت بـ (9720 حدثا، في حين أنه سجل ما عدده (207) حدثا ما دون سن العاشرة.

إن أكثر الجنح والمخالفات ارتكبا من قبل الأحداث لسنة 2003 هي السرقة، حيث ثبت بشأنها تورط (5509) حدثا، يليها الضرب والجرح العمدي بـ (2574 حدثا، أما في المرتبة الثالثة نجد تخريب أملاك الغير بـ (499) حدثا، لتأتي في المرتبة الرابعة جنح الآداب العامة والمساس بالعائلة، حيث تم تسجيل تورط (400) حدثا، أما المرتبة الخامسة فتمثلت في تكوين مجموعة أشرار (396) حدثا، لنجد في المرتبة السادسة تعاطي واستهلاك المخدرات والمواد السامة (194) حدثا، أما في المرتبة الموالية نجد جنحة الاعتداء على الأصول أين تم تسجيل تورط (62) حدثا، إلا أن الملفت للانتباه هو تسجيل تورط (23) حدثا في جرائم القتل العمدي، أضف إليهم (14) حدثا مارسوا الضرب العمدي على ضحاياهم المؤدي إلى الموت. (مات ق) لقد خضع هؤلاء الأحداث إلى العديد من المتابعات القضائية التي تتوافق وطبيعة المخالفة أو الجنحة المرتكبة، حيث أنه تم إيداع (1158) حدثا الحبس الاحتياطي، أما (7476) حدثا استفادوا من الإفراج المؤقت، في المقابل تم إيداع (563) حدثا المراكز المختصة لإعادة التربية المتواجدة على المستوى الوطني، في حين تم إخلاء سبيل (1659) حدثا آخرين.

لقد أوضحت العديد من التقارير التي تصدر عن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها، أن أكثر من نصف مليون شاب مدمن على المخدرات في الجزائر، معنى ذلك أنه تم تسجيل ارتفاع في عدد المستهلكين لها، فبعد أن كان سن الاستهلاك قبل سنوات لا يقل عن (25 سنة سجلنا في السنوات الماضية أقل من ذلك، حيث أنه هناك حالات لا يقل سنها 13 سنة خاصة في الأوساط المدرسية، وفي هذا الصدد أفادت دراسة شملت (14) ثانوية بالجزائر العاصمة واستجوبت 450 تلميذا أن 14% منهم اعترفوا بتعاطيهم المخدرات بانتظام وأن 20% منهم يتعاطاها في المناسبات، كما تجدر الإشارة أن ما يقارب 7.73% تمثل نسبة التسرب المدرسي المسجلة بالنسبة لتلاميذ السنة السادسة، لتصل 8% بالنسبة لتلاميذ مختلف أقسام التعليم المتوسط، لتبلغ حدود 23% في نهاية هذا الطور، أي ما يعادل وبصورة كلية 700 ألف حالة سنويا، بالإضافة إلى ذلك أحصى الديوان إيقاف 511 مراهقا (يقل عمرهم عن 18) سنة في قضايا المتاجرة واستهلاك المخدرات.

كما كشف تقرير أمني رسمي أن سنة 2013 شهدت ارتفاعا نسبيا في مستويات تورط الأطفال والقصر في الجرائم والاعتداءات في الجزائر. أفاد التقرير الذي نشرته المديرية العامة للأمن الوطني بأن 5729 قاصرا، بينهم 244 قفاة، تورطوا في أكثر من أربعة آلاف قضية، بين جنح وجرائم واعتداءات منذ شهر يناير الماضي. وقالت رئيسة مكتب حماية الطفولة والمرأة في هيئة الشرطة القضائية، العميد خيرة مسعودان لدى تقديمها التقرير إن "جنوح الأحداث (الأطفال) في الجزائر عرف ارتفاعا طفيفا بنسبة 3% خلال الـ 10 أشهر الأولى من السنة الحالية". وذكر التقرير أن 35% من جرائم الأطفال تتصل بالسرقة، إضافة إلى تكوين جمعيات أشرار، فيما تورط قصر في 363 قضية تتعلق بجرائم المساس بالعائلة والآداب العامة. وكشف نفس التقرير أن 12 قاصرا تورطوا في 12 قضية قتل عمدي، وأربع حالات في جرائم الضرب العمدي المفضي إلى



## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

الوفاة. وأشار التقرير إلى أن مصالح الشرطة أوقفت 2281 طفلا خلال نفس الفترة، تم تسليم 1753 منهم لذويهم، فيما تم تقديم 422 طفلا لقضاة التحقيق الذين أمروا بوضعهم في مراكز خاصة.

### 2 - الحاجة إلى دراسات أعمق؟

هل القيام والاهتمام بالدراسات السوسيوولوجية والدراسات المعمقة وقف المنظورات المعرفية المختلفة والمرتبطة بدراسة الظاهرة، كفيل بحل المشكلة المدروسة؟ على الأقل نعتد عليها في معالجة الواقع الاجتماعي وفق افرازات المنظومة الثقافية والحضارية، وفي هذا السياق اعتبر الباحث في علم الاجتماع ناصر جابي، أن هذا التقرير لا يعطي صورة واضحة عما إذا كان العنف والقضايا المرتبطة بالأطفال والمرأة قد زاد فعلا في الجزائر.

واعتبر جابي أن "الإحصائيات لا تبين إن كان العنف قد زاد فعلا، مقارنة بالسنة الماضية أو السنوات التي قبلها.. حتى نقول إن العنف قد زاد فعلا لابد لنا من إحصائيات طويلة المدى تمتد لخمس أو 10 سنوات على سبيل المثال."

وأضاف: "يجب أن نحتاط بما فيه الكفاية للمتغيرات الأخرى المرتبطة بالظاهرة وكل التحولات التي يعرفها المجتمع الجزائري حتى لا نسقط في التهويل"، إلا أنه اعتبر أن "التهويل قد يكون جزء منه على الأقل ضروري حتى يتم لفت انتباه المجتمع ومؤسسات الدولة للظاهرة للتكفل بالموضوع." (www.north-africa/algeria/2013/12/04)

نستنتج من المعطيات السابقة وجود ارتفاع وتذبذب واضطراب في معدلات الأحداث الجانحين الذين تم إيداعهم بالمراكز المختصة لإعادة التربية المتواجدة على مستوى التراب الوطني، لتجدر الإشارة إلى أن مختلف المعطيات الإحصائية لا تبرز في الحقيقة واقع الأحداث الجانحين بالجزائر، لتعكس هذه المعطيات فقط الفئات التي تم إصدار حكم في حقها ليتم إيداعها بالمراكز، لنستدل على ذلك من الواقع الاجتماعي المعاش من ناحية ومن ناحية أخرى مختلف الإحصائيات التي تزودنا بها البعض من الجمعيات والدواوين كديوان مكافحة المخدرات وإدماها، حيث أكد استفحال ظاهرة تعاطي المخدرات في الجزائر لتتأثر حتى الأطفال والتلاميذ.

لقد أنشئت المراكز المختصة لإعادة التربية بهدف إدماج وإعادة إدماج الأحداث، موفرة لذلك مختلف آليات التوافق الشخصي والاجتماعي من هياكل وموارد مادية وبشرية، وضعت جملة من القواعد والقوانين التنظيمية التي تسعى من خلالها إلى تحقيق الأهداف المسطرة.

### 3 - الوقاية من الجنوح والتكفل بالأحداث الجانحين:

أظهرت الدراسات العديدة لمشكلات الجنوح أنه ظاهرة يتعرض لها الكثير من الأطفال والمراهقين، قد يصعب علاجها والتخلص منها في حالة استفحالها واستقرارها عميق في نفس الحدث، ويجمع أكثر المعنيين بالموضوع بضرورة الاهتمام بالوقاية أولا وأخيرا بدل اللجوء إلى عملية العقاب.

### 3 - 1 الوقاية من الجنوح

تبنى الخطط الوقائية على تعديل وتصليح الاتجاهات النفسية الفردية الجماعية، بحيث تصبح سوية وسليمة، وإذا أريد للبرامج الوقائية النجاح فلا بد من أن تقوم قبل كل شيء على تآزر جهود القائمين عليها من المواطنين في البيئات المحلية والجمعيات والمؤسسات، وتقديم خبرات فنية تمثل الخطوات الأولى في تأسيس البرامج الوقائية ومن أهم هذه البرامج:

أ- تشكيل جمعيات عديدة تتألف من أفراد محترمين وموثقين وناصحين ومؤتمنين تكون مهماتها: دراسة الظروف الاجتماعية والمشاكل العامة والفردية والاختلافات العائلية وحلها بالطرق المقبولة لدى الأكثرية.

ب- دراسة الطرق المؤدية لسهولة الحصول على المواد الغذائية في الأزمات دون تعطيل الأفراد عن أعمالهم لهذه الغاية، ودون توقفهم طويلا أمام المتاجر الغذائية أو المخازن، فلقد لوحظ أن كثيرا من الجرائم كانت تحدث بسبب ذلك التوقف الذي يؤدي للاضطراب والقلق وتوارث الغضب لدى البالغين وكما يؤثر على الأحداث بسوء الأخلاق واضطراب السلوك.

ج- دراسة طرق استغلال القوى العاطلة عن العمل وتأمين أعمال مناسبة لكل عاطل وتأمين أعمال إضافية لكل قادر.

د- استغلال حيوية ونشاط المراهقين والاستفادة من أوقات فراغهم الزائدة عن الدراسة بتشكيل الفرق الرياضية والفرق الكشفية والبنزلات الجماعية وقت إشراف الموثوق بهم من مدرسين ومربين.

## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

- حماية الأحداث من قراء السوء، والفاستين من المراهقين المنحرفين ويستعان على ذلك برجال الأمن، بالإضافة للجمعيات المحلية والمدرسين ورجال الدين.

- وضع الأحداث المنحرفين في إصلاحيات خاصة كل حسب انحرافه، ويقوم مشرفون اجتماعيون مختصون بالإصلاح والتدريب.

ب- ومن أجل الوقاية أيضا يجب أن تتجه التربية في المدارس الابتدائية ودور الحضانة إلى تعليم النظام والانضباط والقيم الأخلاقية السامية وتحمل المسؤولية وفي المدارس المتوسطة والثانوية تعطى أهمية بالغة لدراسات سلوك التلاميذ وبيئاتهم واستعدادهم للوقوع في الانحراف.

كما يقع على عاتق الصحافة مسؤولية بالغة، إذ ثبت أثر الإعلانات البارزة وتحريكها لدوافع الانحراف لمن يمتلكون الاستعداد لذلك مثل:

- قفزة سريعة إلى الموت من الدور الرابع بسبب الإخفاق في مادة الرياضيات.

- تقطيع طفلين بالسكين بعد ذبحهما لغسل العار. (موفق الحلبي هاشم صقر، 2000، ص 440\_445)

- قتل ثلاثة أطفال بصورة بشعة للتخلص من مسؤولية الإنفاق عليهم.

- طالب يطلق الرصاص على نفسه لصعوبة البرامج الدراسية.

- الخوف من التوبيخ يدفع فتاة في العاشرة من عمرها للاختفاء مدة أسبوعين.

- تلاميذ أحد المدارس يشكلون عصابة للقتل وابتزاز الأموال.

- جريمة مراهق لفضله في الحصول على حب فتاة.

- إعلانات من هذا النوع يجب أن لا يسمح لها في الظهور على صفحات الجرائد والمجلات.

- يجب أن تراقب الأفلام السينمائية مراقبة شديدة وخاصة أفلام المغامرات البوليسية والغرامية لما لها من تأثير على سلوك الأحداث والمراهقين، وعلى إدارة مؤسسات الإذاعة والتلفزيون مسؤولية كبيرة في الوقاية والانحراف الأحداث

### 3-2 التكفل بالأحداث الجانحين:

إذا كشف السبب الفعلي للانحراف عند الحدث أمكن علاجه بأحد الوسائل العلاجية الآتية:

- العلاج النفسي الفردي أو الجماعي ومحاولة تصحيح السلوك الجانح وتعديل مفهوم الذات عن طريق العلاج النفسي المتمركز حول العميل، مع الاهتمام بعلاج الشخصية أو السمات المرتبطة بالجنوح، وحل الصراعات، ومقابلة عوامل الإحباط، ودوافع العدوان ومحاولة التغلب عليها وإشباع الحاجات النفسية غير المشبعة خاصة الحاجة إلى الأمن وإبدال السلوك العدواني بسلوك بناء سوي، والعلاج بالعمل والاهتمام بالتربية الجنسية.

- الإرشاد العلاجي والتربوي والمهني للحدث الجانح في جو نفسي ملائم يتسم بالصبر والفهم والمساندة والتوجه السليم نحو سلوك فعال مقبول، ومساعدة الحدث الجانح على رسم فلسفة جديدة لحياته.

إرشاد الوالدين وتحميلهما مسؤولية العمل على تجنب المراهق التعرض للأزمات الانفعالية بتصحيح مواقف المعاملة الوالدية المضطربة وأساليب التربية الخاطئة وآثارها البيئية، والاعتراف بشخصية الأولاد وعدم التفرقة بينهم في المعاملة.

- العلاج البيئي وتعديل العوامل البيئية العامة داخل المنزل وخارجه وعلاج الأسباب النفسية، وشغل وقت الفراغ والترفيه المناسب والرياضة والنشاطات الاجتماعية توفير الرعاية الاجتماعية للحدث الجانح في الأسرة والمدرسة أو المؤسسة واستخدام كافة إمكانيات الخدمة الاجتماعية المتيسرة في المجتمع.

الإيداع في مؤسسات للتأهيل النفسي والتربوي والمهني، وإعادة التطبيع الاجتماعي وتعديل الدوافع والاتجاهات في ضوء الدراسات وخطط علاجية مدروسة والعمل مع الجانحين على أساس من الفهم والرعاية بهدف الإصلاح والتأهيل وليس العقاب.

- إنشاء المزيد من العيادات النفسية المتخصصة لعلاج جنوح الأحداث فمن دون الكشف عن الأسباب العميقة للجنوح لا يكون سوى علاج عارض سطحي.

إن للمؤسسات الإصلاحية دور في تهذيب وإصلاح سلوك الحدث وتدريبه على اكتساب مهارة في إحدى المهن التي يستطيع بها في مستقبل حياته كسب قوته، بالإضافة لتعليمه بعض الأمور العامة، فالمؤسسة تتألف من مبنى يحوي عدة غرف منها غرف أو قاعة كبيرة للنوم، وصالة للطعام، وغرف أخرى للتوجيه والإصلاح، وأماكن خاصة للتدريب المهني بالإضافة إلى أماكن مخصصة للإدارة والمربين والمطبخ وعدد من الحمامات وقاعة محاضرات وموقع للعبادة والصلاة، (موفق الحلبي، 2000 ص 453) وهذا ما برز

## الفصل الثالث: الدلالات المعرفية والنظرية للانحراف ووقاية الأطفال من الانحراف

بالأخص بالمركزين المختصين لإعادة التربية محل الدراسة، حيث اتضح أن أغلبية الأحداث المودعين به مسجلين إما بإحدى المستويات الدراسية المعدة والمتوفرة على مستواه أو أن يكون مسجلا بإحدى الفروع التكوينية المهنية، والأكثر من ذلك هو إتاحة فرصة أخرى للاستفادة من التكوين خارج المركز في البعض من الحالات، وبالتالي فإن محاولة إكساب الحدث مختلف المعايير والثقافة المجتمعية هي المسعى الذي يهدف إلى تحقيقه.

### خلاصة:

لقد عرف المجتمع الجزائري العديد من التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و التربوية ،التي كان لها الكثير من الانعكاسات و الآثار على البنية الاجتماعية الكلية، والتي من أهمها ارتفاع معدلات انحراف الأحداث في المجتمع الجزائري و التي تعرف أيضا تذبذبا و اضطرابا، كما أنه قد برزت صور سلوكية انحرافية جديدة تدل على وجود نوع من الانحراف الاجتماعي ، لذا تم وضع استراتيجيات وقائية و علاجية للتخفيف و الوقاية من الجنوح من ناحية و التكفل بفئة الجانحين من ناحية أخرى.

وحسب المدير العام لإدارة السجون وإعادة التربية "مختار فليون" أن آخر الإحصائيات المعدة بخصوص عدد الأحداث عبر كامل التراب الوطني يقدر بـ 697 طفلا إلى غاية سبتمبر 2006.

ويفسر إرتفاع معدلات الانحراف في الآونة الأخيرة بوجود عوامل متعددة من بينها تردي المستوى المعيشي للمجتمع ، و بروز الطبقة بين أوساط المجتمع ، فالفقير يزيد فقرا والغني يزيد غنا، ناهيك عن الظروف الاقتصادية للمجتمع كغلاء المواد الأساسية للاستهلاك وضعف القدرة الشرائية للمواطن، بالإضافة إلى البطالة والتسرب المدرسي وظهور الآفات المجتمعية كالمخدرات والسرقه والقتل وغيرها، وكذلك يعتبر تقصير الأجهزة الأمنية في محاربة الظاهرة والتقليل من نسبتها .وهو ما يمكن إرجاعه إلى الظروف الأمنية التي تمر بها الجزائر ، حيث إنصب الاهتمام إلى توفير الأمن ومكافحة الإرهاب .

هذه الظروف وغيرها كانت سببا في تفاقم ظاهرة الانحراف والجريمة في المجتمع الجزائري، وظهور سلوكيات إنحرافية جديدة أو ما يعرف بالجريمة المنظمة، و أصبحت الجريمة اليوم ترتكب بأساليب ووسائل تقنية أكثر خطورة وحرفية يصعب على الأجهزة الأمنية الكشف عنها ، مما يتطلب من رجال الأمن والشرطة اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك ، وكذلك أصبح المجرمون اليوم يقومون بتحالفات مع مجرمون آخرون بهدف التمكن من تحقيق أهدافهم . وقد بينا من خلال هذا السياق المعرفي للفصل جوانب وأبعاد الظاهرة الاجرامية من خلال الأطر التنظيرية والمعرفية في الحقل التجريبي والفلسفي ، كما أكد كل هذه الأطر التنظيرية على أن الظاهرة محل الدراسة تشترك فيها الكثير من العوامل والظروف ، ولا يمكن ردها فقط لعامل واحد واغفال عامل آخر ، وهذا ما نستشف به في التأكيد على أن الاطفال هم أكثر عرضة في وقوعهم للانحراف.



wondershare™

# PDF Editor

## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

تمهيد

أولا : الأسس الفكرية والتطبيقية للوقاية من الانحراف

1 – السياسة الوقائية بين مفهومي الإنحراف والظاهرة الإجرامية

2 – العلاقة بين الوقاية من الجريمة وعوامل الضبط الاجتماعي

3 – درجات الوقاية

ثانيا : الوقاية من الجريمة كهدف اجتماعي

1 – الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة

2- الوقاية من الجريمة مسؤولية من ؟

3- الإسهامات الفلسفية للوقاية من الجريمة

4 – نظريات الوقاية من الانحراف والجريمة

1-4 نظرية المحيط الآمن

2-4 نظرية النشاط الرتيب

3-4 نظرية الاختيار العقلاني

4-4 نظرية أسلوب الحياة

ثالثا : الإجراءات العملية في تطبيق الوقاية من الانحراف

رابعا : مراحل و إجراءات أسلوب الوقاية من الانحراف والجريمة

1- العلاقة بين العوامل السوسيو اقتصادية والانحراف كأساس لبناء منهج وقائي

2 – الدوافع النفسية والوقاية من الانحراف

3 – وسائل الوقاية من الجريمة

خامسا : المنهج التكاملي للوقاية من الانحراف والجريمة

1 – أهمية المنهج التكاملي للوقاية من الانحراف

2 – نماذج تجريبية لتطبيق المنهج التكاملي للوقاية من الانحراف والجريمة

1-2 التجربة الكندية للوقاية من الجريمة ضمن المنهج التكاملي

2-2 التجربة الهولندية في مجال معالجة التسرب المدرسي

3-2 التجربة الفنلندية للوقاية من الانحراف بواسطة المؤسسات التربوية

4-2 خدمات الوقاية الأولية للأطفال والشباب في بعض مدارس الولايات المتحدة الأمريكية.

3 – أمثلة عربية على برامج ومشروعات في الخدمة الاجتماعية الوقائية

1-3 برنامج الوقاية من التدخين في مدارس السعودية

2-3 برامج خدمة اجتماعية ذات صبغة وقائية في بعض مدارس الإمارات

3 – 4 مشروع اشتراك المواطنين في الطب الوقائي في مخيمات الفلسطينيين في لبنان

3-5 مشروع الأسر المنتجة بمصر

– 4 دراسات تطبيقية عن الوقاية الأطفال من الانحراف

1-4 مشروع التدخل على أساس فردي لوليام هيلي

2-4 مشروع التدخل الاجتماعي لمدينة شيكاغو

3-4 أسلوب العلاج داخل الجماعة Provo

4- تجربة بوسكوفيل Boscoville الكندية

4-5 مشروع الإدماج العائلي لجوليان أكير

خلاصة



wondershare™

PDF Editor

### تمهيد:

يحظى الطفل في عالمنا اليوم باهتمام متزايد، وما وضع العديد من الاتفاقيات التي تعمل على حماية حقوقه والمؤتمرات والبحوث العلمية التي تعنى بقضاياهم وتجند الدول لتجسيد مختلف حقوقه على أرض الواقع في مجالات الهوية، التعليم، الصحة، الأمن والحماية من كل استغلال، إلا مؤشرات دالة على المكانة المميزة التي تشغلها الطفولة في مجتمعاتنا المعاصرة.

ولعل التغيرات الاجتماعية في العصر الحديث أفرزت للواقع الاجتماعي العديد من المشكلات والأزمات بفعل التحولات التي تعيشها المجتمعات فإن الواقع المعيش يبرز وينذر بوجود مشاكل وأزمات اجتماعية يعاني منها الأطفال "سوء التغذية، سوء المعاملة، العنف، التشرد، التسول، العمالة، القتل، الاستغلال الجنسي، المخدرات، التسرب المدرسي، سوء التكيف الاجتماعي والنفسي، الحرمان من الترفيه"، لذلك يتناول هذا الفصل من الدراسة جملة من التصورات والدراسات العلمية التي قدمت مقترحات وإسهامات لمواجهة الخطر الذي يهدد الأطفال وانتشار الانحراف في المجتمع، من خلال التطرق إلى الأسس الفكرية لمسألة الوقاية من الجريمة، وبعض الإسهامات الفلسفية والتطبيقية لتطوير الفكر الوقائي للجريمة، وأهم الآليات والإجراءات المتبعة من طرف الجهات المعنية بالعمل الوقائي لمواجهة انتشار ظاهرة الانحراف في المجتمع. وفي مواجهة تطور وتزايد معدلات الجريمة بشتى صورها — وهو ما تثبته الدراسات الاستراتيجية محلياً وإقليمياً ودولياً — كان من المتعين على أجهزة الشرطة أن تتطور وتتقدم بالقدر الذي يسمح لها بالمواجهة، وقد انتهت تلك الدراسات إلى نتيجة مؤداها " أن الحد من الجريمة لا يمكن أن يركز فقط على عمل الشرطة وأجهزة العدالة الجنائية الأخرى، بل يجب أن يعتمد على سياسة وقائية فعالة تتضمن الاعتراف بالمسؤولية الشخصية والمجتمعية نحو الجريمة "، (أحمد ضياء الدين محمد خليل، العدد 12، 1997، ص 62)

ومن هنا تعد الجريمة والانحراف قضية تعنى كل أفراد المجتمع ومؤسساته ، وأصبح من الضروري أن يقف المجتمع كله في مواجهتها ، كما إن إجراءات الوقاية من الجريمة لا تقف عند حد الإجراءات التقليدية التي تضطلع بها أجهزة الشرطة والعدالة، بل أن الأمر يقتضى وجود أساليب أخرى مدعمة وفاعلة ، تسير بالتوازي مع إجراءات الوقاية التقليدية. لذا سيتناول الباحث في سياق البحث إبراز أهمية العمل الوقائي من حدوث الانحراف والوقوع في الجريمة وتقديم أهم الإسهامات العلمية في هذا المجال، وكذا التجارب الميدانية التي قامت بها العديد من المجتمعات للوقاية من الجريمة وبناء مؤسساتها الاجتماعية.

### أولاً: الأسس الفكرية والتطبيقية للوقاية من الانحراف

#### 1 — السياسة الوقائية بين مفهومي الانحراف والظاهرة الإجرامية:

يعتبر الكشف عن العامل السببي في بداية تطوره أهم الأساليب التي تعتمد عليها الأنظمة الوقائية التي تستهدف القضاء على ظاهرة معينة توصف بالانحراف أو بأنها ظاهرة مرضية أو سلبية، والفرق بين تشخيص العلة في الطب والكشف عن بوادئها في علم السياسة الجنائية التي تستهدف الوقاية من خطر الجريمة هو أن تشخيص المرض العضوي أو النفسي يكون بناءاً على معاينة حالة فردية ما دام أن المرض معروف وغير معد، بينما تعتمد السياسة الوقائية على عناصر موضوعية توصف بأنها شمولية وعناصر فردية لبناء توقعات توحى بتطور ظاهرة اجتماعية رامية معينة.

يقصد بتفسير الظاهرة الإجرامية محاولة التعرف على أسباب حدوثها أو علة حدوثها والظروف التي ساهمت في تحفيز نشاطها في مجتمع معين، فعلم الوقاية من الجريمة يدرس مختلف الظواهر الإجرامية التي وقعت في الماضي ويكشف عن أسبابها الخاصة والعامة، بغرض التوقع للمستقبل والعمل على القضاء على مسببات ومنبهات الإجرام. (عبد الرحمان محمد العيسوي، 2004، ص 13)

يتمثل الهدف الأول والأخير من سياسة الوقاية من الجريمة في اعتماد نظام وقائي يهدف إلى منع الخطأ الخلقي قبل وقوعه، أي سد الذرائع وغلق الأبواب التي من شأنها التأثير على النظام الاجتماعي والنظام الأخلاقي للفرد أو مجموعة من الأفراد، مما يترتب عنه الإخلال بالنظام ووقوع الجريمة.



### 2 - العلاقة بين الوقاية من الجريمة وعوامل الضبط الاجتماعي:

يقوم التنظيم الاجتماعي على مجموعة من الأسس والنظم التي تضمن استقرار واستمرار الحياة الاجتماعية، طبقاً لنمط معين يمكن على أساسه تحديد هوية المجتمع وتحديد درجة التطور التي وصل إليها، ولا يمكن أن يخلو أي مجتمع من الجريمة، ولكن لاحظ العلماء أن للتنظيم الاجتماعي علاقة بالجريمة سواء بالزيادة أو النقصان، ولهذا يمكن الاعتماد عليه للوقاية من الجريمة.

أوضح علماء الإجرام أن أعلى نسبة للجريمة تسجل في المناطق الشعبية القذرة، والتميزة بعدم التنظيم نظراً لغياب عنصر الثقافة والوعي الحضاري، وتقل نسبة الجريمة كلما ابتعدنا عن مركز المدينة، فأقل النسب توجد في المناطق السكنية الطرفية، "فريكس" RIKLEX يعتبر أن سوء أو انعدام التنظيم الاجتماعي وعدم توزيع السكان توزيعاً عادلاً، والتحضر والمناطق الشعبية القذرة لا تسبب الجريمة، ولكنها بطريقة غير مباشرة تشجعها عن طريق زيادة الفرص المؤدية للسلوك المضاد للمجتمع بسبب تفاعل مجموعة من العوامل السلبية. (عبد الرحمن محمد العيسوي، 2004، ص 52)

إذا دققنا في المسألة نجد المشكلة أكثر تشعباً، ولها علاقة بالمستوى الاقتصادي، والذكاء الذي يميز فرداً عن آخر، فالفئة التي تكون مشكلة وخطورة اجتماعية تضم أفراداً لا ينجحون في الحياة ويكسبون قليلاً، وتجذبهم الزوايا الوضيعة في المدينة، ويتميزون بأنهم يعيشون في أسوأ المنازل والظروف الاجتماعية، مع أضيق قدر من الوسائل التي تضمن الراحة والكرامة الإنسانية، مثل الأدوات الصحية، ومسخن الماء، والوسائل الثقافية والحدائق، وهذا النوع من الأحياء يتواجد بها أكبر عدد من الحانات، ودور السينما، وبيوت القمار والبيوت السرية، ويقل فيها مؤسسات الثقافة والتربية والتوعية، وبيوت الصلاة والملاعب الرياضية، مما لا يهيئ الفرصة لتنظيم هذه الجماعات، وتأهيل أفرادها للقيام بدور أكثر فاعلية في المجتمع، نظراً لنقص في ثقافتهم ومستواهم العلمي والصحي. (عبد الرحمن محمد العيسوي، سيكولوجية الإجرام، ص 53)

كما أن المجتمع يحمل داخله فئة من التنظيمات الاجتماعية لا تخضع للضبط الاجتماعي كبقية الفئات الاجتماعية الأخرى، والطبقة التي تسود المجتمع خير دليل على ذلك ولهذا طالبت المدرسة الاشتراكية بإلغاء نظام الطبقة داخل المجتمع بإلغاء نظام الملكية الخاصة، لأن النظام الرأسمالي يترتب عنه فقر الطبقة العاملة، فالإحصاءات تؤيد هذا الطرح فمعدل الجريمة منتشر بين فئة الطبقة الكادحة مقارنة مع أبناء الفئة المتوسطة والغنية. (فتوح عبد الله الشاذلي، 2006، ص 276)

ثبت في فرنسا من خلال دراسة أجريت اعتماداً على أحكام الإدانة الصادرة في مواد الجنايات والجنح والمخالفات الصادرة عن القضاء الفرنسي سنة 1976 أن أقل فئات المجتمع تعرضاً لأحكام الإدانة تشمل فئة المزارعين تليها فئة الموظفين والمستخدمين، وتأتي فئة التجار والحرفيين والعمال في المراتب الأولى من حيث أحكام الإدانة التي صدرت، ولكن ملاحظة تطور معدلات الجريمة في الفترة التي تمتد بين سنة 1968 إلى سنة 1976 أكدت أن الفارق بين الطبقات الاجتماعية من حيث نسبة الجريمة شهد تناقصاً تدريجياً، وأن فئة الموظفين الكبار وأصحاب المهن الحرة قد شهدت نمواً في نسبة أحكام الإدانة التي صدرت في مواجهة مختلف الطبقات الاجتماعية. (فتوح عبد الله الشاذلي، 2006، ص 277)

تثبت مختلف الدراسات التي أجريت على الطبقات الاجتماعية أن الجريمة مرض يلزم مختلف الطبقات في المجتمع، فلا محل للجزم بوجود تفاعل إيجابي بين معدل الجريمة وبين فئة اجتماعية معينة، ولكن الأفراد الذين ينتمون إلى الفئة المثقفة والعليا والغنية يرتكبون جرائمهم مع أخذ جميع الاحتياطات الضرورية لمنع اكتشاف الجريمة من طرف السلطات، وفي حالة اكتشاف الجريمة يتلقون معاملة متميزة توصف بأنها متساهلة ما دام أن الجريمة ليست على قدر كبير من الخطورة، بينما أثبتت الدراسات أنه توجد علاقة بين الجسامة المادية للجريمة والطبقة الاجتماعية، فالجرائم الخطيرة يرتكبها أفراد ينتمون إلى الطبقة الفقيرة والمتوسطة.

هذا بدوره يعكس خلافاً في التنظيم الاجتماعي، الذي يتميز بالطبقة العليا من المجتمع التي تتميز بالذكاء والثراء والثقافة، تقل لديها جرائم العنف والسرقعة، وتكثر لديهم جرائم النصب والاحتيال، بينما تكثر لدى الطبقات الدنيا جرائم العنف والضرب والجرح والسرقعة بإكراه، نظراً للشذوذ النفسي الذي تخلقه الظروف السيئة لدى الطبقات الاجتماعية الدنيا، فضيق الدرع بالظروف السيئة، والخلل في ملكة النقد وعدم القدرة على استجماع الأفكار وإعادة ترتيبها، والحدق على الطبقة العليا، كل هذا يهيئ الظروف الملائمة

## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

للانفجار، وإيقاظ الميل إلى العنف والتعدي، وهذا يعود بالأفراد إلى الصور البدائية للإجرام التي تؤثر إلى القصور الذاتي نظراً لخلل في التنظيم الاجتماعي. (رؤوف عبيد، 1989، ص 163)

### 3 – درجات الوقاية:

للووقاية من المشكلات والانحراف سواء كانت جسمية أو اجتماعية أو نفسية أو اقتصادية يمكن تصنيف درجات الوقاية إلى ثلاث درجات، هي:

#### أ – درجات الوقاية من الإعاقة:

**1 – الوقاية الأولية Primary Prevention:** أي الوقاية من الدرجة الأولى، ويقصد بها الجهود التي تبذل في رعاية الأجنة في بطون أمهاتها، بهدف تنمية هذه الأجنة، وتقليل إنجاب أطفال معاقين عقلياً، وذلك برعاية الأم الحامل وتغذيتها وحمايتها، وعلاج الأمراض التي قد تتعرض لها. يضاف إلى هذه الجهود التي تبذل في الإرشاد الوراثي، وفحص الشباب الراغبين في الزواج، وتشجيع الاغتراب في الزواج خاصة في الأسر التي تكثر فيها أمراض وراثية، ورعاية الأطفال الرضع والأطفال في الروضة والابتدائي.

**2 – الوقاية الثانوية Secondary Prevention:** أي الوقاية من الدرجة الثانية ويقصد بها الجهود التي تبذل في تحديد الظروف البيئية، التي لها علاقة بالإعاقة العقلية، وعلاجها قبل أن تؤدي إلى إعاقة النمو العقلي عند الأطفال، وتتضمن إجراء التحليل أثناء الحمل وبعد الولادة مباشرة، بهدف الكشف عن أسباب الإعاقة العقلية وعلاجها قبل أن تؤدي إليها، كما في حالات التسمم بالرصاص، وأمراض التمثيل الغذائي، وخلل الكروموزومات وغيرها. يضاف إلى هذا تقديم الرعاية لأطفال الأسر المعاقة ثقافياً واقتصادياً في سن مبكرة، لحمايتهم من لحرمان الثقافي، وتوفير الخبرات التي تسهم في سير نموهم العقلي في مساراته الطبيعية.

#### 3 – الوقاية الثلاثية Tertairy Prevention

أي الوقاية من الدرجة الثالثة، ويقصد بها الجهود التي تبذل في رعاية المعاقين عقلياً وتعليمهم وتأهيلهم وتشغيلهم في أعمال مفيدة لهم ولمجتمعهم.

وفي ضوء هذا التحديد لمفهوم الوقاية من الإعاقة العقلية يتضح لنا إمكانية الوقاية من هذه المشكلة بالجهود التي تبذل في تنمية الأطفال وحمايتهم من التعرض للإعاقة العقلية، ورعاية الأطفال المعاقين عقلياً في سنوات الطفولة المبكرة، وهو ما يهدف إليه التدخل المبكر.

**ب – الوقاية من الاضطرابات النفسية:** وتتركز الخطوط العريضة للوقاية من الاضطرابات النفسية فيما يلي:

**1 – الإجراءات الوقائية الحيوية:** وتتضمن الاهتمام بالصحة العامة والنواحي التناسلية.

**2 – الإجراءات الوقائية النفسية:** وتتضمن رعاية النمو النفسي السوي، ونمو المهارات الأساسية والتوافق الزوجي، والتوافق الأسري، والتوافق المهني، والمساندة أثناء الفترات الحرجة، والتنشئة الاجتماعية السليمة.

**3 – الإجراءات الوقائية الاجتماعية:** وتتضمن إجراء الدراسات والأبحاث العلمية وعمليات التقييم والمتابعة والتخطيط العلمي للإجراءات الوقائية. (The city kids foundation, 2006)

**ج – الوقاية من المشكلات الاجتماعية:** وتتضمن درجات الوقاية من المشكلات فيما يلي:

**1 – الوقاية الأولية:** وتتمثل في تقديم برامج تنمية المجتمع، وإنشاء مراكز الترويح، وبرامج التأمين الاجتماعي وأنشطة الجمعيات الاجتماعية التي تساعد في تنشئة وتعليم الناس المهارات، وبالتالي يمكن أن يتجنبوا المشكلات وتقوى فرصهم في الحياة.

**2 – الوقاية الثانوية:** تتمثل في الجهود التي تبذل لتقييد وجود المشكلات أو تقليل حدتها خاصة في مراحلها الأولى، وهذا يتطلب القيام بعمليات الاكتشاف المبكر لهذه المشكلات من خلال الدراسات والبحوث العلمية ومن خلال الزيارات الميدانية والأسرية. التي تتيح التدخل المبكر لمساعدة الناس على مواجهة هذه المشكلات في بدايتها، وهذا يؤدي إلى عزل المشكلة حتى لا يتأثر بها أناس آخرون، ومعها من أن تتحول من مشكلة بسيطة إلى مشكلة مركبة أو معقدة، بل إن علاج المشكلة في أول الأمر، يؤدي إلى عدم تولد مشكلات أخرى عنها.

**3 – الوقاية من الدرجة الثالثة:** تتمثل في الجهود العلاجية والتأهيلية لمساعدة العملاء الذين لديهم لديهم بالفعل خبرة المشكلة وذلك لمساعدتهم على مواجهة هذه المشكلات أيضا تتضمن الوقاية من الدرجة الثالثة الجهود المبذولة لتنمية مناطق القوة لدى هؤلاء العملاء حتى لا يقعوا مرة أخرى فريسة لهذه المشكلات أو أية مشكلات أخرى. (Martin Bloom, 1987, PP, 303-310).

**4 – أنواع الوقاية من الجريمة:** هناك ثلاثة أنواع من الوقاية من الانحراف والجريمة وهي:

**أ – الوقاية الميكانيكية:** يقصد بها اتخاذ جميع الإجراءات المادية ووضعها أمام المجرم لمنع اتيانه الفعل. مثل زيادة الحراس ونشر رجال الشرطة بشكل مكثف وتحصين البنايات المهمة كالدوائر الحكومية والمصارف والطرق المهمة – والتأكيد على المواطنين من عدم وضع المواد التابعة لهم في أماكن الرؤية السهلة وعدم ترك منازلهم فارغة وكل ما يدخل ضمن هذا الإطار.

**ب – الوقاية العقابية:** هي تشريع القوانين وإصدار القرارات والتعليمات التي تحد من الجريمة أي إصدار قوانين صارمة بحق المجرمين والمخالفين ومتابعة تنفيذ تلك القوانين وعدم السماح لأي شخص من اختراقها.

**ت – الوقاية الإصلاحية:** والمقصود بها جميع التدابير والإجراءات التي تحمي الفرد من الوقوع بمهاوي الجريمة والانحراف منذ ولادته ولحين انتهاء حياته. أي الاعتناء بالأسرة والبيئة المحلية والمدرسية والترويحية والنفسية.. وكل ما يتعلق بحياة الفرد الاجتماعية والنفسية والاقتصادية\* . وتعتبر الوقاية الإصلاحية من أهم أنواع الوقاية من الجريمة في حياة الفرد لأنها تعني (إصلاح بيئة الفرد) التي تكون سبباً في تكوين سلوك الفرد.

### ثانياً: الوقاية من الجريمة كهدف اجتماعي

شهدت البشرية خلال القرن الأخير تطورات هائلة في جميع مناحي الحياة كان مبعثها ومفجرها الثورة الإلكترونية الشاملة في الاتصالات والمواصلات، الأمر الذي انعكس على كافة الأنشطة الإنسانية، ولم تكن الجريمة كظاهرة اجتماعية بمنأى عن هذا التطور، بل كان لها نصيب واضح ومؤثر على المجتمع الإنساني بأسره.

وفي مواجهة تطور وتزايد معدلات الجريمة بشتى صورها – وهو ما تثبتته الدراسات الاستراتيجية محلياً وإقليمياً ودولياً – كان من المتعين على أجهزة الشرطة أن تتطور وتتقدم بالقدر الذي يسمح لها بالمواجهة، وقد انتهت تلك الدراسات إلى نتيجة مؤداها " أن الحد من الجريمة لا يمكن أن يركز فقط على عمل الشرطة وأجهزة العدالة الجنائية الأخرى، بل يجب أن يعتمد على سياسة وقائية فعالة تتضمن الاعتراف بالمسؤولية الشخصية والمجتمعية نحو الجريمة "، (أحمد ضياء الدين محمد خليل، العدد 12، 1997، ص62)

ومن هنا تعد الجريمة والانحراف قضية تعنى كل أفراد المجتمع ومؤسساته، وأصبح من الضروري أن يقف المجتمع كله في مواجهتها، كما إن إجراءات الوقاية من الجريمة لا تقف عند حد الإجراءات التقليدية التي تضطلع بها أجهزة الشرطة والعدالة الجنائية، بل أن الأمر يقتضى وجود أساليب أخرى مدعمة وفاعلة، تسير بالتوازي مع إجراءات الوقاية التقليدية.

وقد أكدت الدراسات العلمية الحديثة، أن فلسفة الوقاية من الجريمة تقوم على مبدأ المسؤولية الشخصية والمجتمعية تجاه الجريمة، وأن المؤسسات المجتمعية دوراً في غاية الأهمية في التوقي من الجريمة لا يقل أهمية عن إجراءات الشرطة التقليدية. (رمضان الألفي، العدد 12، 1997، ص87)

ولابد أن يعي المجتمع خطورة وضرورة اعتبار الوقاية من الجريمة هدفاً قومياً تركز له الجهود وتنشأ له المنظمات والهيئات الكفيلة بتحقيقه، وأيضاً وضع الخطط التي يتم رسمها لهذا الهدف والتي ينبغي ألا تقل أهمية عن الخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة، خاصة وأن عدم الوقاية من الجريمة بشكل فعال ومجد يمكن أن يسفر عنه عرقلة وتعثر لجهود التنمية بكافة أشكالها، وإذا تم التعامل مع منع الجريمة كمشكلة اجتماعية أو كهدف يحقق اغراض عديدة، فإنه يمكن ابتداع وابتكار صور وطرق جديدة لمنع الجريمة، ولاشك أن التكاثر والشاركة المجتمعية للهيئات المحلية والمنظمات السياسية والاجتماعية على مختلف أشكالها في منع وقوع الجريمة يحتل أولوية أولى للمجتمع بهدف اعطاء طابع من الاستتار الجماعي للجريمة والمجرم، وعلى سبيل المثال فإنه إذا روعي عند وضع خطط الإسكان ضرورة إنشاء نواد اجتماعية وملاعب رياضية لخدمة الشباب والأحداث، فإن ذلك من شأنه منح هؤلاء الشباب مجالات

## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

متعددة يصرفون فيها طاقاتهم المتعددة، والتي قد تتبدد في طريق الجريمة والانحراف إذا لم تجد الإرشاد الكافي والمنفذ السليم. (طارق علي، 2005، ص144)

ولقد شهدت نهايات القرن العشرين تحولاً واضحاً في فكر الباحثين وجهود المنظمات الدولية حول مفهوم الوقاية من الجريمة، حيث ذكرت العديد من الدراسات والبحوث النظرية والميدانية عدم كفاية أساليب وجهود الوقاية التقليدية، ولذلك اقترح وضع سياسة لهذا التحول يقوم على عدد من الأسباب وتشمل: (مأمون محمد سلامة، العدد 12، 1997، ص160)

أ – أن التحليل الصحيح للجريمة يشير إلى أنها محصلة إيجابية لعاملين أساسيين هما:

1 – السلوك الإجرامي المنحرف للجاني.

2 – دور المجني عليه السلبي المساعد في وقوع الجريمة.

ب – عدم فعالية نظرية الردع في منع الجريمة، لأنه على الرغم من الاتجاه نحو تغليظ العقوبات لعدد من الجرائم، فقد استمر معدل ارتفاع هذه الجرائم.

ج – التقدم السريع في تكنولوجيا النقل والمواصلات وانعكاساته على كل من كم ونوع الجريمة وأساليب مكافحتها.

هـ – ارتفاع تكلفة الوقاية من الجريمة وأساليب مكافحتها من النواحي المالية والاجتماعية.

و نتيجة للعوامل السابقة انتهى الأمر إلى أهمية البحث عن أساليب أخرى بديلة أو معاونة لجهود الوقاية من الجريمة تتناسب مع ما طرأ على أساليب ومعدلات ارتكاب الجريمة في العصر الحديث.

### 1 – الاتجاهات الفكرية للوقاية من الجريمة

أظهرت نتائج البحوث التي أجريت في السنوات الأخيرة في العديد من دول العالم مدى محدودية أثر العمل الشرطي التقليدي في الحد من تزايد معدلات الجريمة، كما أكدت الدراسات الإحصائية فشل سياسة الردع العقابي في تحقيق الأهداف المطلوبة منها وهي منع الجريمة أو الوقاية منها، وترتيباً على ذلك لم تعد أجهزة الشرطة والعدالة الجنائية في أي مجتمع من المجتمعات قادرة – مهما أتيح لها من إمكانيات – على الوقاية من الجريمة ومواجهة تيارها الجارف الآخذ في النمو والتحول النوعي نحو العنف، والاستخدام الذكي والسريع لمعطيات العصر التقنية والمادية.

وقد استخلص بعض الباحثين عدة اتجاهات حديثة للوقاية من الجريمة، وهذه الاتجاهات ليست منفصلة، بل هي مترابطة ومتسقة ويجب أن تنفذ في آن واحد. (نادرة وهدان، العدد 20، 2001، ص212)

#### الاتجاه الأول:

يهدف إلى الوقاية من الجريمة من خلال تصميم البيئة وتغييرها تغييراً من شأنه تقليل فرص ارتكابها لتنشيط عزم المجرمين المحتملين.

ولتحقيق هدف الوقاية من الجريمة من خلال هذا الاتجاه، يرى البعض أن ارتكاب الجريمة ليس مرتبطاً فقط بالسمات البيولوجية والنفسية للمجرم، ولا العوامل الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع بل يركز أيضاً على العوامل الموقفية التي تؤثر على ارتكاب الجريمة.

والوقاية من الجريمة – وفقاً لهذا الاتجاه – تتحقق من خلال إعادة النظر في أساليب تخطيط المدن والتصميمات المعمارية على نحو يصعب ارتكاب الجرائم أو يقلل فرص ارتكابها.

#### الاتجاه الثاني:

ويهدف هذا الاتجاه إلى اتخاذ تدابير وقائية فعالة لحماية ضحايا الجريمة المحتملين، حيث أظهرت الدراسات والبحوث أهمية دور المجني عليه في ارتكاب الجريمة، فالمجني عليه في كثير من الأحيان يخلق بسلوكه وأفعاله هذه المغريات، وهذه المنبهات التي ستحث المجرم الكامن على التحرك وستدفعه إلى الانقضاض على فريسته.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن من الواجب اتخاذ تدابير وقائية فعالة لحماية ضحايا الجريمة المحتملين بشتى الطرق مثل استخدام وسائل الإعلام والتوعية والتعليم بهدف تغيير سلوكهم أو حثهم على أخذ الاحتياطات الواجبة لحماية أنفسهم وأموالهم ضد الاعتداء.



### الاتجاه الثالث

يهدف الاتجاه الثالث إلى العمل على إجراء تغييرات اجتماعية جذرية فقد ثبت من خلال التجارب التاريخية أن الجريمة الناتجة عن المشاكل الاجتماعية لا يمكن حلها بقانون العقوبات، حيث أن هناك بالفعل جرائم (كالنار والإدمان المخدرات) لم تفلح القوانين والعقوبات الشديدة القسوة في القضاء عليها أو الحد منها، ويتطلب علاج مثل هذه المشكلات حلولاً اجتماعية تعالج الجذور، وتسعى إلى منع الأسباب والظروف التي تخلق الدوافع لارتكاب الجرائم.

والسبيل إلى هذه التغييرات إنما يكون عن طريق مشاركة الجماهير والمؤسسات في تنمية المجتمعات المحلية اقتصادياً واجتماعياً، ومن الضروري أن تتكون قناعة كاملة لدى جميع أفراد المجتمع مؤداها أن كثيراً من مشكلات مجتمعهم حلها في أيديهم، وبجهودهم الشخصية، وأن مجرد إزاحتها عن كاهلهم ووضعها على كاهل الحكومات إنما هو هروب لن يحل هذه المشكلات. (طارق علي، 2005، ص147)

### 2- الوقاية من الجريمة مسؤولية من؟

إذا كان الهدف من الوقاية من الجريمة هو الحيلولة دون ظهور وانتشار الظروف والشروط المواتية للجريمة والجروح، والحيلولة دون بروز الشخصية الإجرامية، فمن يقوم بذلك؟ هل هو الدولة، المجتمع، أم المؤسسات والمنظمات والجمعيات المجتمع المدني، أم الأفراد المجتمع العاديون؟

كان الاعتقاد في السابق أن الدولة هي الأساس، وهي القادرة على فعل كل شيء، وهي المصدر لكل شيء، وما على المواطن إلا الانصياع للقوانين والنظم وعدم مخالفتها. لكن الحقيقة غير ذلك، لأن المجتمع ككل هو المسؤول عن العوامل والظروف والشروط الملائمة لظهور الجريمة، أو المؤدية إليها. وعليه فإن المجتمع ككل أيضاً مسؤول عن القيام بمهام الوقاية من الجريمة، وإنما لا يعني أبداً أن الدولة تتسحب وتترك المجتمع في مواجهة الجريمة، والعمل على الوقاية منها، بل الذي نعنيه هو المشاركة الفعالة من أطراف المجتمع برمته في جهود الوقاية من الجريمة، سواء كانوا أفراداً أو جماعات، أو مؤسسات على اختلاف أنواعها.

إن المسؤولية الوقائية للمجتمع تعني المساهمة والمشاركة الفعلية والمباشرة في العمل الوقائي لكل المؤسسات داخل المجتمع بدون استثناء، رغم أن المؤسسات الاجتماعية المتخصصة وبخاصة الرسمية منها يقع على كاهلها العبء الأكبر في هذا الميدان. والمقصود أيضاً بالمساهمة المجتمعية ليس أن يتدخل الأفراد أو المؤسسات الأهلية المعنية في العمل الوقائي بدلاً عن الدولة، وأن تكمل المؤسسات والمنظمات المجتمع المدني والمواطنون بمساهماتهم في الجهود تكاملية تعاونية للدفاع عن المجتمع، وللوقوف بالمرصاد لتتامي الجريمة والسلوكات المنحرفة في المجتمع، وذلك في عمل وقائي جماعي، منظم، ومحترف، ببرامج وتدابير وقائية ميدانية للتعامل (معالجة) مع الظروف والشروط المواتية للجريمة أو المؤدية إليها، أو المواتية لظهور و بروز الشخصية الإجرامية، للحيلولة دون حدوث الفعل الإجرامي والانحراف، كل واحد حسب اختصاصه وحسب قدرته. كل مجموعة، كل منظمة، كل مؤسسة، وكل جهاز اجتماعي وكل مواطن، تعتبر مساهمته ضرورية في الجهود الرامية إلى الوقاية من الجريمة كممثل ضرورة مساهمتهم في مواجهة الأخطار التي يتعرض لها المجتمع أو التي يمكن أن يتعرض لها. (طالب أحسن، 1998، ص98)

أصبحت النظرة الحديثة للعمل الوقائي من الجريمة إلى ضرورة تدخل المجتمع بكامل قطاعاته من أجل مواجهة حقيقة لشروط وعوامل الانحراف، ومحاولة درئها أو التقليل منها، بحيث اتضح للشك أن عوامل مثل: الإدمان على المخدرات، والدعارة، والتسول، والبطالة، والعوز المادي، والتسرب المدرسي، والتسكع، والتشرد، وغيرها من العوامل المشابهة، هي التي تؤدي إلى الجريمة والانحراف. ولذلك فإن المجتمع في جهوده الوقائية لا يحمي المنحرفين، من نتائج أفعالهم فقط، بقدر ما يقوم بحماية نفسه، وعليه فإن من مصلحة المجتمع والفرد، على انتهاج سياسة وقائية محترفة وفعالة على أساس برامج أو نماذج احترافية أو تطبيقية، تكون مناسبة لظروف وخصوصيات كل فئة مقصودة وكل مجتمع بعينه.

### 3- الإسهامات الفلسفية للوقاية من الجريمة:

تهدف النظرية في مجال الوقاية من الجريمة إلى الاستفادة من المعارف الفلسفية والنظريات المفسرة للجريمة والجروح للوصول إلى اتخاذ تدابير، أو وضع وتصميم برامج وقائية. وهي بذلك تنطلق أصلاً من صلب طبيعة الفعل الإجرامي، أو من النظريات التي تفسر الجريمة والانحراف، مع فرق مهم،



## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

ألا وهو أن نظريات الإجرام تهدف إلى فهم سلوك الإجرام ككل، أي السلوك الإجرامي أو الانحرافي بالمفهوم الشامل، لأن ومكان. أما النظرية في مجال الوقاية من الجريمة فتهدف إلى المساهمة في الوصول إلى اتخاذ إعداد نماذج أو برامج تطبيقية للحيلولة دون حدوث الفعل الإجرامي من أصله (بقدر الإمكان)، أو الوصول إلى التحكم في معدلات الجريمة، عن طريق التحكم في الظروف أو الشروط أو العوامل التي تؤدي، أو قد تؤدي إلى الجريمة والانحراف، أو على الأقل التخفيف من تأثير هذه الظروف والشروط والعوامل (الأسباب) بقدر الإمكان، ومن ثم الحيلولة دون بروز الشخصية الإجرامية أو ظهور الفعل الإجرامي الانحرافي بقدر الإمكان. ولهذا نستطيع القول إن النظريات في علم الجريمة ليست صالحة كلها لتكون النظرية في ميدان الوقاية من الجريمة مثلما هو التنظير السببي في العلوم الطبيعية، أو المداخل المتأثر به في العلوم الاجتماعية أو في علم الجريمة.

ويذكر ساذرلاند مثال آخر حيث يذكر أن العقوبة البدنية كانت مستخدمة بكثرة في المدارس (ولمدة طويلة من الزمن)، لكنها لم تقض على الفوضى واعتلال النظام، أو الشعب في الصفوف والمدارس. ثم تحسن النظام والانضباط داخل الصفوف والمدارس تدريجياً، ولم يكن فقط ذلك بسبب العقوبة (أو الردع الناتج عنها)، أو بسبب الزيادة في تطبيق العقوبة أو التشدد فيها، بل كان نتيجة لعوامل أخرى، مثل التحسن الذي حصل في البرامج الدراسية والمناهج التربوية، وبخاصة كان نتيجة لتطوير سلوك منضبط ومنظم، ونتيجة لتعزيز السلوك السوي داخل الصفوف والمدارس، وهي كلها في الجوهر تدابير وبرامج وقائية، وليست ردعية. (Edwin Sutherland.1960 p 646)

أما تعديل السلوك (انطلاقاً فقط من نظريات علم النفس السلوكي المعرفي) والمعتمد عليه بكثرة في مجال البرامج والتدابير الإصلاحية، المعدة خصيصاً للمذنبين والمجرمين والجانحين، فهو الآخر يعاني من قصور في مجال الوقاية من الجريمة، لأنها في الأساس موجهة إلى معالجة نتائج الجريمة، وليس لمعالجة الجريمة ذاتها، والتي هي محط الإهتمام الأول للوقاية من الجريمة والجنوح. في هذا الإطار تساءل الباحث الأمريكي جوزيف روجرز (Joseph Rogers 1997) "كيف نطلب من المواطن الذي يملأ بيان الضرائب (بيان المداخل والممتلكات) أن يكون أميناً (في إعلان دخله وممتلكاته لمصلحة الضرائب)، حين يلاحظ أن البيانات الزائفة هي السائدة في المجتمع؟ إننا في هذه الحالة لا نحتاج إلى تعديل سلوك هذا المواطن (مثلته في ذلك مثل تعديل المجرم المبتدئ) بقدر ما نحتاج تعديل إلى الوضع (الموقف) فيما يتعلق بالترتيب وخيانة الأمانة.... لكي يصبح المواطن أميناً في ملء بيان الدخل". (Joseph. W. Rogers 1977. pp115.117)

هذا ما أدى إلى الكثير من المفكرين المتخصصين إلى إيجاد حلول ناجعة تكون أكثر ملائمة لأهداف الوقاية من الجريمة، وتصلح لتكون مرجعاً نظرياً لتدابير وقائية، أو برامج ونماذج تطبيقية لسبل وطرق الوقاية من الجريمة. ولعل أهم ما تم ذكره في المراجع المتاحة في هذا التخصص المعرفي ما يلي:

### أ- إسهامات سيزاري لمبروزو الوقائية:

يعد سيزاري لمبروزو Ceasare Lambroso (1835-1909 م)، ومن أوائل الذين تطرقوا لموضوع الوقاية من الجريمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. حيث رفض العقوبة من أجل العقوبة، أي العقوبة التي لا تؤدي إلى فائدة، حيث يؤمن لمبروزو «بالحتمية البيولوجية» في السلوك الإجرامي، في مقابل الإرادة وحرية الاختيار التي اعتمدتها المدرسة التقليدية. ونظراً "للحتمية البيولوجية" فإن العقوبة بالنسبة للفرد الجاني "المتأصل في الإجرام" لا تسفر عن أي شيء. فالمطلوب إذن هو علاج الجاني وليس معاقبته فقط. الهدف الأساسي للعقوبة إذن حسب لمبروزو هو حماية المجتمع كما تشير له كاترين وليامس. (Katherine Williams, textbook on Criminology, 1997. p 147.)

كما نقل لمبروزو الإهتمام من الجريمة إلى المجرم نفسه، لأنه كان يعتقد أن الطريقة الصحيحة لفهم الجريمة هي فهم المجرم نفسه، وذلك لاعتماده على الدراسة الميدانية الحقلية [التي يشكل المجرم فيها وحدة الدراسة] وليس على الدراسة التجريبية التي لا فائدة ترجى منها، نظراً لبعدها عن الواقع حسب رأيه. كان منهج لمبروزو العلمي يهدف إلى دراسة المجرم تكويناً وتقويماً، أي ليس فقط البحث عن أسباب الجريمة لديه بل أيضاً البحث عن كيفية الوقاية منها عن طريق التدخل العلاجي المناسب، وهذا وقائي واضح، أدخله لمبروزو على دراسة الجريمة.

ب- إسهامات أنريكو فيري:

أنريكو فيري (1856-1929)، المعروف بابي علم الإجرام متعدد العوامل Multi-factorielle. حيث طالب فيري المجتمع ككل بمعالجة الظروف والعوامل الاجتماعية المؤدية أو المفرزة للجريمة، أو التي يمكن أن تؤدي إليها، لأنه كان يشك في تأثير المفعول الردعي للجزاءات القانونية على المجرمين أو المذنبين "أي في إصلاح وعلاج المجرمين". (Roger Dufour-Compers, 1992, p.165.) ومن منظور وقائي أيضا، عارض فيري عقوبة الإعدام، حيث يذهب إلى أنها لا تقدم فائدة تذكر (للفرد والمجتمع)، وهي أساسا لا أخلاقية، بمعنى المجتمع هو الذي يفرز الجريمة. إذن على المجتمع نفسه إيجاد السبل، والطرق، للوقاية منها. وهذا يعني ضرورة تدخل المجتمع ككل للوقاية من الجريمة. (Roger Dufour-Compers, 1992, p.165.)

ت- إسهامات رفائيل غاروفالو:

يعد رفائيل غاروفالو (1852-1934) Rafael Garofalo هو الآخر عارض العقوبة غير الهادفة، لكنه اعترف بمفعولها الردعي على المذنبين والجناة، أي أنه كان من رواد الردع الخاص. (رئيس بنهام، 1983، ص ص 48-49) وفيما يتعلق بالبعد الوقائي في أفكاره، يطالب المجتمع بالتدخل (وقائيا)، ذلك بعزل أو التخلص من "العناصر غير القادرة" (على التأقلم مع المجتمع والقانون)، أي التدخل لتقويم وعلاج المجرمين المتاصلين. والتدخل الذي يطالب به غاروفالو هو الذي يشبه التدخل الانتقائي الحكيم الذي تقوم به الطبيعة. والذي يهنا هنا من الوجهة الوقائية، هو مطالبة غاروفالو المجتمع والدولة بالتدخل الوقائي القبلي في مواجهة الجريمة، بغض النظر عن الوسيلة أو الأسلوب الذي اقترحه، والذي هو مثار للجدل.

4- النظريات الحديثة للوقاية من الجريمة

4-1 نظرية المحيط الآمن:

ترجع في الأصل إلى كل من الباحثين جين جاكوس (Jane Jacobs 1961)، وأوسكار نيومان (Oscar Newman). حيث توصلا إلى إعادة بعث الروح في بعض الأبعاد النظرية في علم الإجرام التقليدي بعد تنقيحها، ومحاولة المزاجية بين الأبعاد التجريدية والأبعاد التجريبية فيه.

حيث طالبت ضرورة أن تشمل الهندسية العمرانية المعتمدة في النسيج الحضري معايير وقائية واضحة، وطالبت بضرورة مساهمة أفراد المجتمع ومؤسساته في مجهودات الوقاية من الجريمة، ومساهمة التخطيط العمراني والهندسة المعمارية، بتوفير مخططات عمرانية ونماذج هندسية تتضمن معايير الوقاية من الجريمة، وضرورة وضع أو إعداد تدابير لتوفير الأمن للمستخدمين وللمساكن، والعمارات، والأبنية الحكومية أو الأهلية على حد سواء، أي توفير ما يعرف الآن "بالقضاء المحمي" defensible space، الذي طرحه أوسكار نيومان بهذا المسمى فيما بعد، أو على الأقل هو من ينسب إليه هذا المصطلح.

كما أن الباحث نيومان، مثله جاكوس، بدأ الاعتراض على أنماط التخطيط العمراني الحديث وأنماط الهندسة المعمارية، المعتمدة في النسيج الحضري، من حيث إنها "تعيق الضبط الاجتماعي"، ومن ثم تفسح المجال أكثر لحدوث الأفعال الإجرامية، وكان ذلك إشارة واضحة إلى اعتراضه على الأنماط الهندسية الجديدة المعتمدة في البنايات السكنية، في النسيج الحضري، والمكونة أصلا من العمارات الشاهقة، وأشباه ناطحات السحاب، والتي أصبحت ميزة من مميزات المدن الكبرى في الغرب الصناعي. (Dufour-Copers p.171.) ومع مرور الوقت، حسب رأي نيومان اتضح أن تلك البنايات السكنية المكونة من عدة طوابق، والتي يقطنها العديد من العوائل في العمارة الواحدة، تشكل في الحقيقة إضعافا للضبط الاجتماعي، وتصبح في النهاية مراكز احتمالية للجريمة والجروح. يذكر نيومان أن هذه البنايات المعمارية العالية، وبهندستها الغبية، تشمل مجموعة من النقائص والاختلالات، في مجال الضبط الاجتماعي والوقاية من الجريمة، حيث أن العمارة الواحدة تشمل أعدادا هائلة من السكان بدون وجود إمكانية لبناء روابط حقيقية فيما بينهم، وهذا ما يفضي إلى إضعاف التفاعل الاجتماعي، ومن ثم إضعاف الضبط الاجتماعي. (Oscar Newman 1973 pp54-49.)

## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

كل هذه العوامل، حسب رأي نيومان، إلى إضعاف الضبط الاجتماعي، وتنمي الفردية، ولا تشجع على التعاون والتفاعل. وكلها عوامل من شأنها أن تضعف الضبط الاجتماعي، وقد تدفع إلى الجريمة والجروح.

### 2-4 نظرية النشاط الرتيب:

ترجع هذه النظرية إلى الباحث ماركوس فيلسون Marcus Felson تنطلق هذه النظرية في الأساس من المجتمع الأمريكي، حيث يتناول فيها تطور الأوضاع الاجتماعية (ومنها الإجرامي) في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، لكي يخلصا في النهاية إلى النظرية "النشاط الروتيني". عمدت نظرية فيلسون إذن إلى محاولة تفسير هذا الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية من زاوية مختلفة، وأرجعت النظرية إلى ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع الأمريكي (بخلاف تلك التي اعتمدتها النظرية البنائية في تفسير الجريمة، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية) إلى التغير الاجتماعي الذي حصل بعد الحرب العالمية الثانية والذي انبثقت عنه أنماط جديدة من النشاط الروتيني (اليومي) لحياة الفرد في المجتمع الأمريكي، كنتيجة للتحسن الذي حصل في الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للفرد. بالنسبة لفيلسون، الروتين اليومي للحياة يعني مجمل النشاطات اليومية التي يقوم بها الفرد (في المجتمع المعاصر، أو المتقدم صناعياً) بشكل رتيب (روتيني)، دون أن يحسب حساباً لما قد ينتج عنها من عواقب وبخاصة في مجال الجريمة والانحراف. وهذه النشاطات الروتينية (الرتيبة) هي بدورها كانت نتيجة للتغير الاجتماعي الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية كما ذكرنا. ومؤشرات هذا التغير يمكن حصرها في النقاط التالية:

- أ- تركز الحياة اليومية (النشاط اليومي) للفرد الأمريكي خارج البيت.
- ب- الزيادة في عدد الأسر، المشكلة من ولي أمر واحد (المقصود هنا هي الزوجة أو الأم بدون زوج أو أب للأطفال).
- ج- الزيادة في أعداد النساء العاملات خارج البيت.
- د- الزيادة في عدد الطلاب (مع وجود مسؤولية عائلية لديهم).
- هـ- الزيادة في فضاء الفراغ خارج البيت.
- و- الزيادة في المقتنيات لدى العائلة الأمريكية، وفي "الكماليات" الثمنية والصغيرة الحجم والغالية الثمن في البيوت الأمريكية.

كل هذه المؤشرات، قد تصبح (أو هي فعلاً) عوامل (دوافع) لزيادة الجريمة والجروح، وبخاصة منها جرائم السلب والنهب والسرقة. (Marcus Felson/ L.Cohen, 1979, p 44.)

وعليه، يمكن فهم هذه النظرية على النحو التالي: بما أن أنماط الحياة الروتينية اليومية، في جوهرها، تبعد الكثير من الناس عن بيوتهم وعن ممتلكاتهم، وعن أسرهم، فإن المجرم، (صاحب الإرادة الإجرامية)، سوف تتوفر له الضحية (الموقف، الفرصة) المناسبة، والبيوت والممتلكات غير المحروسة جيداً، وبذلك تدفع هذه المواقف (العوامل) إلى "تشجيع" الأفعال الإجرامية. وكل هذه العوامل مجتمعية أدت إلى إضعاف الروابط الاجتماعية، وإضعاف الضبط الاجتماعي، وزيادة الاهتمام بالكسب المادي أو "اللّهث" وراء الماديات، مما أدى في النهاية إلى ظهور عوامل وشروط دافعة (مشجعة) على ارتكاب الجريمة. (Ken Pease p.966.)

وخلاصة القول إن فيلسون يريد أن يبين بنظرية النشاط الرتيب أن الوقاية من الجريمة الفعلية هي تلك التي يجب أن يقوم بها الفرد نفسه وليس المجتمع، وليس الدولة. أما المجتمع، فما عليه إلا أن يعمل للوصول إلى نمط من الحياة الروتينية اليومية يأخذ بعين الاعتبار التكفل أو السيطرة على عوامل وشروط الجريمة والانحراف.

### 3-4 نظرية الاختيار العقلاني:

عماد نظرية "الاختيار العقلاني" هو توافر الفرصة أي توافر الفرصة المناسبة للقيام بالفعل الإجرامي وهذا بعكس نظرية فيلسون التي تركز أولاً على توافر الإرادة الإجرامية، إن العوامل التي قد تدفع للفعل الإجرامي، حسب نظرية الاختيار العقلاني، هي:

- أ- وجود حراسة فعالة من عدمه.
- ب- مقدار المردود النفعي، أي المنفعة الناتجة عن الفعل الإجرامي.

## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

إن الفرصة المناسبة للفعل الإجرامي تنشأ من عدم وجود حراسة فعالة، وهي بذلك تصبح العامل الرئيسي في عملية اختيار الضحية أو الموقف الإجرامي المناسب. وعملية الاختيار هذه لا تحدث بدون توافر مردود نفعي أي الفائدة أو الانتفاع من الفعل الإجرامي. وعليه، ليس الاختيار العقلاني هو الذي يحكم حدوث الفعل الإجرامي من عدمه، فالذي يحدده ويحكمه هو توافر الفرصة المناسبة، وتوافر الفائدة من الفعل الإجرامي، وبذلك فإن العقلانية أو التفكير العقلاني قد يوضع جانبا في المواقف الإجرامية، والدليل على ذلك أن الكثير من المجرمين أو الجناة تنقصهم المعلومات الكافية عن الضحية أو الموقف الإجرامي، وتعرضهم عقبات موضوعية، مثل ضيق الوقت، والمقدرة، أو المهارة اللازمة للقيام بفعل إجرامي معين. إلا أنهم يقدمون على اغتنام الفرصة المتاحة للقيام بأفعال إجرامية، بدون تفكير عقلائي مناسب، وذلك بسبب تطلعهم للحصول على المنفعة أو الفائدة، أو لإشباع بعض حاجاتهم البدائية، ولعل هذا ما يفسر اختلاف الظروف التي يقوم المجرمون بأفعالهم في ظلها واختلاف المواقف التي تتم فيها نفس الأنماط الإجرامية.

ومن الوجهة الوقائية، ومن حيث جوهر نظرية الاختيار العقلاني، ما على الفرد والمجتمع إلا العمل على تقليل المردود والمنفعة الاحتمالية، والعمل على عدم توفير الفرصة المناسبة للحيلولة دون حدوث الفعل الإجرامي من أصله أو على الأقل تضيق أو حصر المردود والمنفعة الاحتمالية، وتضييق وحصر الفرص المناسبة للفعل الإجرامي. وقد واجهت هذه النظرية عدة انتقادات، من أهمها أنها لا تصلح لتفسير الأفعال الإجرامية كلها، بل تقتصر على الأفعال الإجرامية النفعية، مع العلم أن الجرائم لا تكون كلها بهدف المنفعة فقط، بل قد يكون وراءها أسباب وعوامل أخرى غير المنافع المادية.

### 4-4 نظرية أسلوب الحياة:

نظرية أسلوب الحياة ترجع إلى ثلاثة باحثين هم هندلانغ M.J. Hindelang، غوتفردسون N.Gottfredson، غاروفالو J.Garofalo، وهم الذين قدموا هذه النظرية في شكلها الأول، سنة 1978م.

(M.J.Hindelang, N. Gottfredson, & J. Garofalo 1978)

وتتطلب هذه النظرية من احتمالات وقوع الفرد ضحية للجريمة مردها إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي:

- 1- أسلوب الحياة الذي يتبعه الفرد.
- 2- الأشخاص الذين يختلط بعضهم ببعض
- 3- الأشخاص الذين يكون الفرد معرضا لهم.

وتم الوصول إلى أن الأفراد يكونون معرضين للوقوع ضحايا الجريمة، تبعا لأسلوب الحياة الذي يسلكونه، وتبعا لنوعية الأفراد الذين يختلطون بهم، أو يكونون معرضين لهم.

وهو ما يعني أن الفرد الذي يختار أسلوبا معيناً في الحياة يختار أيضاً ضمناً مع هذا الأسلوب، درجة احتمال وقوعه ضحية للجريمة. وهذا يعني أن الفرد نفسه له دخل في احتمالية وقوعه ضحية للجريمة تبعا لأسلوب الحياة الذي يتبعه والمكان الذي يختاره للعيش فيه، أو الأفراد الذين يختلط بهم أو يكون عرضة لهم، ثم عدلت هذه النظرية من طرف الباحث غاروفالو (J.Garofalo. 1987)، حيث أضاف إليها ثلاثة متغيرات أخرى وهي:

- 1- ردة الفعل تجاه الفعل الإجرامي.
- 2- جاذبية الهدف (مدى جاذبية الضحية المستهدفة للفعل الإجرامي).
- 3- الاختلافات الفردية.

هذه المتغيرات الثلاثة أضافها غاروفالو كمحددات للفعل الإجرامي. وبذلك يكون غاروفالو بإضافته هذه المتغيرات الثلاثة، قد أضاف بعد البناء الاجتماعي إلى هذه النظرية، حيث ذهب إلى أن بعض أنماط الحياة تفرض عليهم فرضاً، ومن ثم يفرض عليهم أسلوب الحياة السائدة فيها من دون رغبة مسبقة منهم في اتباع هذا الأسلوب من الحياة، وأن الأفراد نظراً لاختلافاتهم الفردية تكون لهم ردود أفعال مختلفة تجاه الأفعال الإجرامية. ويظهر مجال الوقاية من الجريمة على المستوى الفردي، حسب هذه النظرية: فالفرد ذاته هو الذي يخفض أو يرفع احتمالات وقوعه ضحية للجريمة، تبعا لأسلوب الحياة الذي يرتضيه ومكان الحياة الذي يختاره، وتبعا لدرجة المجهود الوقائي الذي يقوم به وتبعا لشخصيته.

(Pease p.967Ken)



### ثالثاً: الإجراءات العملية في تطبيق الوقاية من الانحراف:

لا توجد طريقة مثلى واحدة لتطبيق سياسة واحدة للوقاية من الانحراف والجريمة نجد أن لكل مجتمع خصوصياته وظروفه الخاصة، وهو ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند اعتماد أو تطبيق أية سياسة أو أي برنامج أو أسلوب وقائي. لكن هناك إطار عام، وتوجهات أساسية يمكن أن تكون المنطلق المناسب لغالبية المجتمعات في العمل الوقائي الميداني. هذه التوجهات والمنطلقات هي حصيلة تجارب سابقة مرت بها المجتمعات والشعوب التي كانت لها الأسبقية في هذا الميدان، والتوجهات الأساسية هذه يمكن تلخيصها على الشكل التالي:

### الخطوة الأولى: تشكيل لجان الوقاية من الانحراف:

لا يمكن بأي حال من الأحوال تطبيق سياسة وقائية ميدانية جادة بدون تشكيل لجنة تشرف على هذه العملية، أو مجالس مختصة لهذا الغرض. المنطلق الأول في التطبيق الفعلي الميداني للوقاية من الجريمة إذن هو تشكيل لجنة أو لجان، للوقاية من الانحراف، على المستوى الوطني أو المحلي. والأسلم هو تشكيل لجنة وطنية أو مجلس وطني للوقاية من الجريمة يكون بمثابة المظلة، أو المشرف أو الموجه العام، أو الواضع للسياسة الوطنية الشاملة في ميدان الوقاية من أعضاء من ذوي الاختصاص أو العلاقة، يتولى مهمة تخطيط ووضع السياسة الوقائية المعتمدة في المجتمع، في ميدان الوقاية من الجريمة، سواء كان من أساليب الوقاية الموقفية.

يتكون المجلس الوطني للوقاية من الجريمة عادة من المؤسسات ذات العلاقة مثل الوزارات المعنية، وهي وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة التربية الوطنية، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الشؤون الدينية، وزارة الصحة، ويمكن إضافة بعض الوزارات الأخرى مثل وزارة الاقتصاد والتجارة. وهناك من يشكل لجان متعددة، أو لجنة ما بين الوزارات، مثل المنظمات المهنية والاجتماعية على اختلاف أنواعها: نوادي الشباب، النوادي الرياضية، منظمات الجمعيات الخدمائية في الميدان الاجتماعي، منظمة الأطباء النفسيين، منظمة أرباب العمل، منظمات تشغيل الشباب، المؤسسات الإصلاحية، منظمات ومصالح علاج المدمنين على المخدرات والمسكرات، المنظمات التربوية بجميع أنواعها، دور العبادة، دور الثقافة، المنظمات النسوية وغيرها.

أما الأفراد، أعضاء اللجان الوطنية، أو المجالس الوطنية للوقاية من الجريمة، أو حتى المجالس المحلية فهم على درجة كبيرة من الأهمية، ويجب أن يكونوا من ذوي الاختصاصات التي لها علاقة بميدان الوقاية من الجريمة، مثل علماء الإجرام، علماء الاجتماع، ومختصي الخدمة الاجتماعية، والمختصين في علم النفس والأطباء النفسيين، والأطباء المختصين أو الاستشاريين، رجال القانون، رجال الدين، رجال التربية، المرشدين الاجتماعيين، المؤهلين الاجتماعيين، المعلمين المختصين في مدارس الإصلاحيات والسجون، والمعلمين المختصين في ما يعرف بالصفوف الخاصة، أي صفوف المتأخرين دراسياً، وضباط الشرطة، وضباط رجال الأمن ذوي العلاقة بمكافحة الجريمة والتصدي لها، وضباط السجون والقائمين عليها.

### الخطوة الثانية: وضع وتصميم البرامج والخطط والأساليب الوقائية:

الخطوة الثانية في مجال الوقاية من الجريمة (بالمفهوم التطبيقي)، هي إعداد أو تصميم ووضع المشاريع والبرامج والخطط ذات الطابع التطبيقي الميداني سواء كان ذلك عن طريق اعتماد مشاريع وطنية، أو محلية، أي مشاريع ذات طابع وقائي شمولي، وهي التي تكون عادة على المستوى الوطني العام، أو مشاريع وقائية إجرائية موقفية، وهي التي تعالج موقف إجرائي أو مشكلة إجرائية أو وضع معين بذاته، أو وضع وإعداد المشاريع هذه، قد يكون مصدرها اللجان المحلية، أو قد يكون مصدرها اللجان الفرعية التابعة للمجلس أو اللجنة الوطنية، أو قد يكون مصدرها لجان متخصصة شكلت لذلك الغرض، أي بغرض وضع المشاريع والخطط الوقائية ذات الطابع التطبيقي الميداني، أو قد يتم وضع المشاريع والخطط عن طريق اختيار بعض الأساليب والتقنيات الجاهزة، أو التي تثبت نجاعتها لدى مجتمعات وشعوب أخرى مع إجراء بعض التعديلات عليها إن تطلب الأمر لكي تتناسب حاجة وظروف وخصوصية المجتمع المعني.



### الخطوة الثالثة: البحث عن التمويل:

الخطوة المتعلقة بالبحث عن تمويل المشاريع الوقائية الميدانية ليست سهلة وبخاصة في البداية أوفي المجتمعات التي ليس لها تجربة في هذا الميدان. فالمشاريع والخطط والبرامج المدروسة جيدا، والمعدة بطريقة علمية وبعناية تستطيع فرض نفسها وتستطيع الحصول على التمويل الضروري والمطلوب إذا ما أحسن تقديمها وعرضها.

إن تمويل المشاريع الوقائية التطبيقية، لا يكون عادة من مصدر واحد فقط، بل تكون في مصادر متعددة، فزيادة على الدعم المادي الذي تتلقاها الخطط والمشاريع الوقائية من اللجان والمجالس الوقائية الوطنية المختصة نفسها تتحصل المشاريع والخطط الوقائية على الدعم المالي من عدة جهات معنية.

### الخطوة الرابعة: تطبيق المخططات والبرامج والأساليب الوقائية الميدانية:

يذهب الباحثان بول ولسون وسوزان جيسون، (Paul Wilson/ Susann Geason/ 1984) إلى القول إن "الإجراءات الوقائية الناجحة هي التي تكون مصاغة على المقياس لتتناسب الظروف الخاصة المصاغة من أجلها"، فلا توجد طريقة مثلى صالحة لكيفية تطبيق المشاريع والخطط الوقائية، أو لكيفية وضع الخطط والبرامج وإجراءات التنفيذ. وهذا يرجع لطبيعة الخطط والبرامج نفسها، ويرجع أيضا لطبيعة وخصوصية وظروف المجتمع المعني نفسه، كما يرجع لنوعية واختصاص المعدين والمنفذين للبرامج والخطط أنفسهم. ولكن هناك بعض الخطوات الإجرائية الأساسية التي يمكن اعتمادها كإطار عام عند التنفيذ والتطبيق الميداني للخطط الوقائية، ويمكن تلخيصها على الشكل التالي: (Paul Wilson/ Susann Geason, 1984, p.16).

- 1- اختيار المسئول المناسب عن الفريق ككل والبرنامج وتحديد مسؤولياته وصلاحياته بدقة.
- 2- اختيار المسئول عن التطبيق بعناية كبيرة (عادة المسئول عن الفريق هو الذي يقوم بذلك، أو له دور كبير في ذلك).
- 3- تحديد مسؤوليات بدقة لأفراد الفريق.
- 4- تحديد الخطوات التنفيذية، واحدة تلو الأخرى، حتى نهاية الخطة أو البرنامج.
- 5- تحديد المدة الزمنية لكل خطوة، والمدة الزمنية للخطة أو المشروع ككل.
- 6- ترك المجال للتغيرات الاحتمالية، أو التغيرات التكتيكية وهو ما يعني عدم التجرر والجمود في التنفيذ.
- 7- ضرورة توفير تقارير دورية عن سير الأمور تنفيذيا، ومعالجة الوضع عند الضرورة، أو كلما تطلب الأمر ذلك.

### الخطوة الخامسة: التقييم (التقويم):

بعد الشروع في تطبيق خطط ومشاريع الوقاية الميدانية أن نعرف مجريات الأمور أثناء وبعد تنفيذ الخطة أو المشروع، لنقف على جوانب القوة والضعف للخطة أو المشروع، ولنعرف ما هي الأمور والقضايا التي تم تنفيذها وما هي الأمور والقضايا التي تعذر تنفيذها، أو الأمور والجوانب التي نجحت في التطبيق الميداني الإجرائي والأمور والجوانب التي فشلت على المحك الميداني التطبيقي. وهو ما نحصل عليه من خلال عملية التقييم (التقويم) الدوري، والنهائي لكل مشروع أو خطة أو برنامج. (Jim. C. Hackler, 1988, p.321).

### رابعا: مراحل وإجراءات أسلوب الوقاية من الانحراف والجريمة:

تتطلب عملية الوقاية من الانحراف استخدام كل الأساليب العلمية والقابلة للتطبيق لاي برنامج يهدف إلى وقاية الفرد من الوقوع في الانحراف، حيث ترتبط السياسات الخاصة بالتعامل مع المنحرفين على أساس علاجي، وفي هذا تأكيد واضح على فهم العوامل الفردية في حدوث الجريمة، وفهم العوامل الاجتماعية أيضا، فعلى سبيل المثال نجد العلماء عندما يعدون السلوك الإجرامي ناتجا عن جناح مراهقة كامن، فإنهم يعيدون ذلك إلى فشل اعتري عملية التنشئة الاجتماعية (Socialization) وبالتالي لا بد أن ينطوي رد الفعل إزاء جريمة تعود إلى هذا العامل، بالإضافة إلى العوامل النفسية والعقلية الأخرى، على

## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

تدخلات تشتمل على ثلاث عمليات رئيسة تتبلور من خلال "الوقاية، والعلاج، وإعادة التأهيل".<sup>4</sup> توجه الأولى من هذه العمليات إلى كافة أفراد المجتمع، وتوجه العمليتان الثانية والثالثة إلى الكبار والصغار من الجانحين والجناء في مختلف المؤسسات التي يوجدون بها، وهذه العمليات الثلاث متآزرة تماما فعملية إعادة التأهيل تدعم نتائج عملية العلاج، كما أن عملية الوقاية هي (الفلتر) أو (المرشح) الذي يحجز وراءه الكثير من الحالات السلوكية التي كان يمكن أن تصبح حالات مرضية وإجرامية تتطلب برامج علاجية وتأهيلية مكلفة، وفيما يلي توضيح هذه العمليات الثلاث:

### العملية الأولى - الوقاية (Prevention):

أ- **الوقاية من الدرجة الأولى:** يمكن تعريف الوقاية بصورة مبسطة بأنها كل عمل مخطط يقصد به الإعاقة الكاملة أو الجزئية لظهور مشكلة متوقعة صحية كانت أم اجتماعية، وتنقسم الوقاية وفق هذا المفهوم إلى ثلاثة أنواع هي:

النوع الأول - التوعية العلمية المباشرة وغير المباشرة بأنماط السلوك السيئ وعواقبه على الفرد والمجتمع.

النوع الثاني - تحديد الجماعات الأكثر تعرضا للإصابة (Risk groups) في ضوء عدد من المؤشرات مثل وجود تاريخ مرضي أو إجرامي سابق للأسرة، والتفكك الأسري، وضعف أساليب التنشئة الاجتماعية، وصعوبة الظروف الاقتصادية، والاختلاط برفاق من المضطربين والمنحرفين سلوكيا، وظهور علامات المرض ذات الصلة بالسلوك الإجرامي كالإدمان على الكحول والمخدرات، والاندفاعية والسلوك العدواني، وتتركز الجهود هنا على الحيلولة دون حدوث إصابات لمن هم أصحاب نفسيا وبدنيا وسلوكيا، والحيلولة كذلك دون تطور هذه المشكلات إلى حد الانغماس في السلوك الإجرامي.

النوع الثالث - الاكتشاف المبكر للحالات تحت الإكلينيكية (Sub clinical cases) والعناية بها.

ب- **الوقاية من الدرجة الثانية (Secondary Prevention):** وتتركز على التدخل العلاجي المبكر بعد الكشف عن الحالات المهيأة للسلوك الإجرامي، وهذه الوقاية تعتمد على تدريب المحتاجين لها على كيفية الوصول إليها، وأن تكون في متناول كل من يحتاجها، ومن قبيل ذلك حديثو العهد بتعاطي المخدرات إذ إن من المؤكد أن الأشخاص الذين لا يزالون في مرحلة التجريب والاكتشاف هم أكثر استعدادا للتوقف عن التعاطي.

ج - **الوقاية من الدرجة الثالثة (Tertiary Prevention):** وهذا النوع من الوقاية يهدف إلى منع تحول المرض النفسي والسلوك الإجرامي إلى حالة مزمنة (Chronicity) وتقوم الأنشطة هنا على العلاج وإعادة التأهيل، والاستيعاب الاجتماعي للمفرج عنهم بخاصة، ولا شك أن التأهيل الاجتماعي في هذه المرحلة من الوقاية مهم جدا لأن بقاء المريض أو الجاني في المستشفى أو السجن أو المؤسسة الإصلاحية يفقده كثيرا من المهارات الاجتماعية (Social skills) ويجعله عرضة للنز من الأسرة والأقارب الذين كانوا يشكلون شبكة علاقاته الاجتماعية، وهنا يظهر التداخل بين العلاج والوقاية، فالحل هنا يقصد به وقاية المريض أو الجاني من الانتكاسة والتردي بدنيا ونفسيا وأخلاقيا.

وهناك أساليب وإجراءات تصلح للاستخدام في جميع هذه الدرجات الثلاث من الوقاية، وهي:

1- **العقوبة (Punishment) كوسيلة وقائية:** وليس المقصود أن تكون العقوبة قاسية وإنما المقصود الخوف من العقوبة لدفع الفرد إلى تجنبها بالإحجام عن اقتراف الجريمة، ومن المهم جدا أن يعرف الفرد السلوك الذي سيعاقب عليه إذا فعله.

2- **التحويل (Diversion) كوسيلة وقائية:** فمن المعتقد أن عدد الجانحين الكبار يقل كلما أبعد الصغار الجانحون عن المحاكم، وحتى لو كان هذا الاعتقاد بحاجة إلى التقييم (Evaluation) فمما لا شك فيه أن هناك علاقة موجبة وطردية بين قسوة العقوبة وشدها غير المبررة وبين ارتفاع معدلات الجريمة خاصة

<sup>4</sup> استخدمت معظم الدراسات والبحوث التي أطلع عليها الباحث مصطلح (التأهيل) أما هذه الدراسة فتفضل استخدام مصطلح (إعادة التأهيل) على اعتبار أن الجاني قد تلقى تأهila ما قبل اقتراف السلوك الإجرامي لكنه كان تأهila فاشلا، لذلك يعاد تأهيله في المؤسسات المعنية بعد اقترافه للسلوك الإجرامي.  
<sup>5</sup> هناك تداخل كبير بين هذه العمليات الثلاث فمن العلاج ما هو وقاية ومنه ما هو إعادة تأهيل، وفي كل الأحوال فإن العمليتين الثانية والثالثة (العلاج وإعادة التأهيل) تشكلان في مجملهما الجزء الرئيسي من برنامج الإصلاح.

## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

جرائم العود (Recidivism) كما أن هناك فروق دالة على أهمية التحويل بالنسبة للمبتدئين وصغار السن.

3- البرامج الوقائية كوسيلة وقائية: فقد أظهرت الدراسات أن الجناة الذين خضعوا لبرامج إرشادية كانوا أقل اقترافا للجرائم من حيث العدد والفضاعة من مجموعة ضابطة لم تتلق مثل هذا الإرشاد، فبعض أفراد العينة الضابطة تحولوا إلى مجرمين خطرين وفصامين (Schizophrenics) ومرضى هوس واكتئاب (Manic-Depressives) أو مدمني خمر (Alcoholics).

4- المعالجة البيئية (Environmental Manipulation): فقد تم في إحدى التجارب تصميم برنامج للتعامل مع البيئة التعليمية لعدد من المراهقين بهدف تحسين مستوى تقدير الذات (Self esteem) على مدى ثلاثة أعوام فجاءت النتائج مؤكدة على أن أفراد المجموعة التجريبية أكثر تعاوناً وشعوراً بالراحة، وأقل ميلاً للجناح، وفي تجربة أخرى على مجموعتين الأولى من غير الجانحين والثانية ممن لديهم جنوح مضاد للمجتمع (Anti Social behavior) جاءت النتائج لتؤكد على أن سلوك المراهقين الأسوياء الذين تلقوا إشرافاً وإرشاداً من قبل خبراء لم يتجه للانحراف رغم اختلاطهم بمراهقين منحرفين.

### العملية الثانية- العلاج (Treatment):

يقصد بالعلاج جميع إجراءات التدخل الطبي، والنفسي، والنفسي الاجتماعي، ومهما اختلفت أساليب العلاج فإن له ثلاثة أهداف رئيسية هي:

1- الشفاء التام لكل الحالات إن أمكن.

2- تخفيف الأعراض بالنسبة للحالات التي لم تشف تماماً.

3- تحقيق التوافق الاجتماعي.

وهناك نوعان من العلاج هما: العلاج الطبي والعلاج النفسي، وتفصيلهما على النحو الآتي:

1- العلاج الطبي (Medical Treatment): يغطي هذا النوع من العلاج السجنين خلال فترة إقامته في المؤسسة العقابية ويمتد إلى ما بعد انقضاء فترة العقوبة، ويشمل العلاج الطبي البدني (Physical) والعلاج الطبي النفسي (Psychiatric) والذي يشمل العلاج بالعقاقير أو الأدوية النفسية (Psychotropic) وكذلك العلاج الكهربائي والعلاج الجراحي.

2- العلاج النفسي (Psychotherapy): يهتم العلاج النفسي في المؤسسات العقابية بالسجناء من مرضى العصاب والذهان وذوي المشكلات الانفعالية الحادة مع التركيز على اللا شعور في حالة العلاج وفق نظرية التحليل النفسي بخاصة. وبصورة عامة فالعلاج تستخدم فيه الطرق النفسية لعلاج الاضطرابات والأمراض ذات الصبغة الانفعالية والتي يعاني منها المريض وتؤثر في سلوكه، ويتم هذا العلاج بهدف إعادة تنظيم مكونات شخصية المريض.

ويتضمن العلاج النفسي أربعة أساليب رئيسية هي: (العلاج السلوكي المعرفي - العلاج العقلاني الانفعالي السلوكي - العلاج الجمعي - العلاج وفق نظرية التحليل النفسي):

الأسلوب الأول - أسلوب العلاج السلوكي المعرفي: ويشمل هذا النوع من العلاج مجموعة من المبادئ والإجراءات مؤداها أن العمليات المعرفية تؤثر على السلوك، وأن هذه العمليات تتغير من خلال الفنيات السلوكية والمعرفية، وينطوي هذا الأسلوب على افتراضين رئيسيين هما:

أ- أن العوامل المعرفية الرئيسية (التفكير - الصور الذهنية - الذكريات - التخيلات) تشكل أساس العلاقة بالسلوك المختل وظيفياً.

ب- يمثل تعديل هذه العوامل محورا مهما لإحداث التغير في السلوك، وهذا يتطلب إنجاز المهام الآتية من قبل المعالج والمريض:

1- تحديد الأفكار والتحليلات ذات العلاقة بالخبرات المؤلمة وتقويمها.

2- تصحيح التشوهات المعرفية حتى تصبح معارف موضوعية.

3- تدريب المريض على استراتيجيات سلوكية ومعرفية واقعية.

إن العلاج السلوكي المعرفي يستند على أساس نظري موضوعي مفاده أن الطريقة التي يحدد بها الأفراد بنية خبراتهم تحدد كيف يشعرون وكيف يسلكون، ومن قبيل ذلك أنهم إذا فسروا موقفاً على أنه خطر فإنهم

## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

يشعرون بالقلق والرغبة في الهروب حتى وإن كانت حقيقة هذا الموقف لا تمثل خطراً عليهم، ومن هنا فإنه ينبغي التركيز في العلاج السلوكي المعرفي على المعارف الآنية (الحالية) أكثر من التركيز على الماضي كسبب للاضطرابات الحالية، ويعد العلاج السلوكي المعرفي ناجحاً بقدر ما حققه من تعديل للسلوك المستهدف بما في ذلك الأفكار والمعتقدات من خلال المهام الثلاث السابقة.

### الأسلوب الثاني - أسلوب العلاج العقلاني الانفعالي السلوكي (Rational-Emotive Behavior):

يعرف هذا النوع من العلاج بأنه أسلوب من أساليب العلاج النفسي يستند على نموذج فلسفي أكثر منه على نموذج نفسي. (Ellis, A. 1993P 08)

يقوم هذا الأسلوب العلاجي على مبدأ مؤداه أنه بالرغم من أن العميل يستبصر بالأحداث التي مرت به في طفولته ويفهمها ويربط بينها وبين اضطراباته الانفعالية الحالية فإنه نادراً ما يتخلص من الأعراض التي يشكو منها، وإذا ما حدث أن تخلص منها فإنه يبدأ في المعاناة من ظهور أعراض أخرى جديدة، ويرى (أليس) أن السبب في ذلك يعود إلى أن الفرد قد نشأ على أفكار لا عقلانية من جانب، ومن جانب آخر يعيد غرس هذه الأفكار اللاعقلانية في نفسه.

إن المهمة الأساسية للمعالج بأسلوب العلاج العقلاني الانفعالي السلوكي مع الحدث هي الحوار وبيان الجوانب الخاطئة في تفكيره، ودفعه إلى استنتاج الطرق الصحيحة في الحياة وتطبيقها، ويتم ذلك من خلال الفنيات العلاجية الآتية:

1- العلاج الموجه الفعال (Active directive therapy): وفي هذه الفنية العلاجية يكون العلاج موجهاً بشكل إيجابي نحو تخلص الطفل من قهر الذات الانهزامية التي اكتسبها منذ الطفولة.

2- الجدل والإقناع (Disputing and persuasion): وهنا يعمل المعالج على توضيح كيف أن بعض معتقدات الطفل غير عقلانية وأن التمسك بها هو مصدر آلامه وأن التخلي عنها هو الخطوة الأولى نحو السواء، ولتحقيق هذا الهدف لا بد أن يتمتع المعالج النفسي بالقدرة على الدحض والإثبات.

3- الواجبات المنزلية (Home work): إذ يتم توجيه الطفل إلى تنفيذ برنامج من التمرينات والتدريبات المرتبطة بالتفكير والتخيل والتصور، وتكرار بعض المعلومات وحل بعض التمرينات الهادفة إلى تنمية القدرة على التفكير العقلاني.

4- الإهانة أو القصد (Insult or Intent): وهنا تتم مساعدة الطفل على ألا يأخذ إهانات الآخرين بجدية مبالغ فيها، فمن الثابت أن إدراك بعض الأفراد لنوايا الآخرين بأنها تقصد إيذاءهم أو الحط من قدرهم تؤثر فيهم أكثر من القدر الحقيقي للأذى الذي سببه لهم الآخرون.

5- تفريغ الانفعالات المختلفة وظيفيا (Abreaction of dysfunctional emotions): إذ ينبغي أن يعمل المعالج على مساعدة الطفل على تفريغ انفعالاته وتنقيتها ومن ثم الرفع من قدرته على ضبط الغضب والتحكم في الذات وإحلال أفكار أكثر عقلانية تجاه الذات والآخرين، الأمر الذي سيساعد على تحسين الصحة النفسية لديه وبالتالي خفض درجة غضبه وعدوانه.

6- اختيار الطرق الإيجابية لتعديل السلوك (choose of behavioral changes): إذ يعمل المعالج العقلاني على تنمية مهارات انتقاء السلوك المقبول اجتماعياً من خلال تدريب الطفل على توجيه الرغبة والإرادة وتحويلها من شبه الجبرية إلى الضبط والاختيار.

7- ضبط النفس (Self control): وفي هذا الجانب يعمل المعالج على مساعدة الطفل على التحكم في الذات بدلاً من سيطرة الآخرين عليه، لأن هذا التحكم يتيح له قدراً أكبر من فرص تعديل الانفعالات والسلوك.

8- تنمية مهارات التعامل مع مصادر التآزم والتهديد (distress and threat): يزود المعالج الطفل بتكنيكات توكيدية للذات ويكسبه مهارات فعالة للمواجهة العقلانية، الأمر الذي يعدل من عدوانيته التي كانت تسيطر على سلوكه عندما يقابل بمصادر تهديد، وهي عدوانية ناتجة عن اعتقاده بأنه لا يستطيع المواجهة، وهو اعتقاد مشوه في الغالب.

9- تحويل الفكر أو تشتيته (Diversion or Distraction): فالفرد بصفة عامة يميل إلى تركيز فكره على شيء واحد وفي وقت واحد كالفشل والإحباط والخوف، ومهمة المعالج النفسي هنا هي تزويد الطفل



## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

بمهارات التحويل المعرفي أو تشتيت هذا الفكر المسيطر إلى معارف غير مسببة لاضطراب السلوك كالاسترخاء وتذكر المناسبات السارة.

10- **التعليم والمعلومات (Education and information):** من مهام المعالج العقلاني أن يزود الطفل بمهارات الاستبصار بما فعله لإزعاج نفسه وإزعاج الآخرين حتى يتمكن من تجنب الاضطرابات السلوكية الناجمة عن كل ذلك.

11- **الإيحاء والإيحاء المنوم (Suggestion and hypnotic Suggestion):** يعاني بعض الأفراد بصورة عامة من القابلية للاستثارة من خلال إيحاءات الآخرين مما يؤثر على سلوكهم وانفعالاتهم، ومهمة المعالج العقلاني أن يخفض من مستوى هذه القابلية لدى الطفل من خلال تدريبيه على اكتساب قدر أكبر من التأثير بفكره هو على أساس واقعي وعقلاني أكثر من تأثيره بإيحاءات الآخرين.

12- **صياغة النموذج والتقليد (Modeling and imitation):** من المعلوم أن لدى الناس استعدادا فطريا ومكتسبا لتقليد الآخرين ومحاكاتهم في أفكارهم وانفعالاتهم وتصرفاتهم، ومن هنا تكون مهمة المعالج النفسي في مجال الجريمة والعقوبة هي تدريب الطفل على انتقاء السلوكيات الإيجابية وتقليدها، ونبذ انتقاء السلوكيات السيئة.

13- **حل المشكلات (Problems solving):** إن الإنسان بطبعه يميل إلى حل المشكلات، فإذا لم يكن يمتلك المنحى المعرفي المناسب فإنه يصاب بالاضطرابات الانفعالية واختلال السلوك وظيفيا، ومن ثم العجز عن حل ما يعترضه من مشكلات وبالتالي اللجوء إلى السلوك المنحرف، ومهمة المعالج النفسي العقلاني أن يزود الطفل بالمهارات والأساليب الصحيحة لحل المشكلات لأن ذلك سيخفف من توتره وانفعاله ويحسن من أدائه بما يحد من وقوعه في الانحرافات السلوكية.

14- **لعب الدور والإلقاء السلوكي (Role playing and behavioral rehearsal):** يستطيع المعالج النفسي أن يحلل كثيرا من المشاعر المثارة في أثناء تمثيل الدور ومن ثم مساعدة الطفل على اكتساب خبرات ومشاعر إيجابية عن تلك الأدوار، وهذه الفنية العلاجية مفيدة جدا للمراهقين وغيرهم ممن لا يستطيعون التعبير عن مشاعرهم بالكلام، يضاف إلى ذلك أن لعب الدور يعمل على تنفيس الطاقة الزائدة عند النزول، وهو أيضا تدريب وتهذيب للغرائز، وفي كل الأحوال فإن لعب الدور يمثل مخرجا وعلاجاً لمواقف الإحباط في الحياة اليومية التي مر ويمر بها النزول، كما أنه ينمي قدرته على المشاركة والتفاعل مع الآخرين.

### الأسلوب الثالث - أسلوب العلاج الجمعي أو الجماعي (Group Therapy):

يقوم هذا الأسلوب الجماعي على إجراء لقاءات جماعية للجناة مع المعالج الذي يقوم بدور المناقشة، لأن سماع الحدث لمشكلات الآخرين وكيف يقومون بحلها يؤدي إلى تصريف انفعالاته وعلاج اضطرابه السلوكي، فالأحداث، بوصفهم مرضى، يساعد بعضهم البعض على إخراج مصاعبهم الدفينة إلى سطح الحياة.

وخلال العلاج الجماعي يستطيع الحدث أن يعبر عن صراعاته ويحصل على التقبل من أمثاله ويشعر بالانتماء، وهذا يؤدي إلى زيادة احترامه لنفسه وشعوره بأنه ليس الوحيد في معاناته، بل إن هناك من يشاركه في آلامه ومساقيه للتغلب عليها.

بالإضافة إلى مزايا العلاج الجمعي هذه يوجد ثلاث ميزات رئيسة أخرى لهذا الأسلوب العلاجي هي:

- 1- يتميز بالاعتقاد في الوقت المطلوب للعلاج، فالمعالج يستطيع مساعدة عدد من المضطربين في آن واحد.
- 2- ينمي العلاقات الاجتماعية ويبني مهارات العمل ضمن الجماعة ويحسن التوافق الاجتماعي.
- 3- توفر الجماعة خبرات الاتصال والتفاعل مع الآخرين وهذا ما يفتقر إليه الحدث، ويخلو منه أسلوب العلاج الفردي.

### 1 - العلاقة بين العوامل السوسيو اقتصادية والانحراف كأساس لبناء منهج وقائي:

سبق الإشارة أنه يمكن الاعتماد على الافتراض القانوني لصياغة نظام جنائي وقائي، وهذا الافتراض يعني ترتيبا للأمور على نحو منهجي، وإقامة العلاقة بين مسائل تتمثل في الجانب الاقتصادي والجريمة، وهذا في إطار الوضع الاجتماعي والاقتصادي العام السائد في المجتمع، من أجل الخروج بأحسن



## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

الصيغ للوقاية من الجريمة التي قد تقع نتيجة دوافع اقتصادية، وعلاج الأوضاع السيئة، وهو في حد ذاته تجنب للفوضى والتعقيد الذي تفرزه الجريمة داخل الجماعة. (عثمانية لخميسي، 2006، ص100)

يقتضي ذلك الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع السائدة في مناطق معينة تعتبر أكثر حرمانا، وأشخاصا يحتاجون إلى الدعم المادي، أما العلاقة بين الحالة المادية السيئة والانحراف فتبدو واضحة، فالفقر يدفع إلى جرائم الاعتداء على الأموال مثل السرقة، وخيانة الأمانة، وهذا نتيجة عدم إشباع الحاجات الضرورية المتمثلة في الغذاء والسكن، والتي تعد حقا من حقوق الإنسان.

ترداد المسألة تعقيدا إذا كانت الأسرة في حالة من الفقر، فهذا ينعكس على تصرفات الوالدين، فقد تسوء العلاقات مع الأبناء، ويمتنع الزوج عن الإنفاق على أسرته، ويهجر أحد الزوجين مقر البيت الزوجي، بناء على ذلك ينشأ الأبناء مختلين نظرا لفقدان التوازن الذي من المفترض أن تضمنه الأسرة لشخصية الطفل كي يسهل عليه الاندماج في النظام الاجتماعي. (رؤوف عبيد، 1989، ص176)

تلعب التربية الدور الأكبر في تهذيب غرائز الفرد وصهرها ضمن القالب الاجتماعي، فالتاريخ أثبت أن المتفوقين في مختلف الفنون والعلوم ينتمون إلى طبقات فقيرة، وصياغة سياسة ذات أبعاد شمولية يقتضي عدم التطرق مباشرة إلى الحالات الفردية، وإنما معالجة أوضاع الطبقة المحرومة من خلال برامج تهدف إلى تنمية روح التضامن الاجتماعي، ومن خلال تقسيم مستويات المعيشة إلى مستوى بائس، ومستوى فقير، ومستوى طبيعي، ومستوى ميسور ومستوى غني، أي معالجة عامل الحرمان الذي قد يفضي إلى الانحراف من خلال سياسة يتم اعتمادها على صعيد اجتماعي، وذلك بغرض القضاء على البؤس والحرمان.

(عبد الرحمان محمد العيسوي، سيكلوجية الاجرام، ص73)

وبالتالي تلعب الناحية الثقافية الدور الأساسي في تحديد مساهمة الدافع الاقتصادي بمختلف الظواهر الإجرامية لدى الأفراد في المجتمع، فتقافة الضبط الاجتماعي السائدة في المجتمعات الريفية تؤثر على سلوكيات الأفراد التي لا تميل إلى الجنوح رغم الفقر وغياب وسائل الترفيه السائد في المجتمعات الريفية. أما التمدن في الدول النامية أدى إلى ظهور نوع من ثقافة الفقر لدى بعض الفئات الاجتماعية بسبب متطلبات الحياة العصرية ونمو ثقافة الاستهلاك والتقليد في عصر العولمة، مما أدى إلى تضاعف جرائم الأموال فالتغير الاجتماعي يعد العامل الأساسي في تحريك الدافع الاقتصادي، وبالتالي ينبغي إيجاد وسائل للتحكم في التغير الاجتماعي وضبطه على نحو سليم حتى لا يحيد عن جادة الصواب بغرض الوقاية من مختلف الظواهر الإجرامية، ومن أهم هذه الوسائل الضبط القانوني.

### 2 - الدوافع النفسية والوقاية من الانحراف:

للقاية من الانحراف لا بد من البحث عن الاختلالات النفسية التي يعاني منها الأفراد خاصة لدى فئة الأحداث التي تعتبر أكثر قابلية للإصلاح والتوجيه من فئة الراشدين، وفي هذا الصدد أجريت في مصر دراسة ميدانية شملت مئة وعشرين حدثا من الذكور والإناث تتراوح أعمارهم بين سبع وتسعة عشر عاما سنة 1984 وخصت الأحداث المحكوم عليهم بالإيداع في مؤسسات رعاية الأحداث وثبت، من خلال معاينة تلك الحالات أنها تعاني من أمراض نفسية مثل القلق والضيق والمخاوف الشاذة.

(عبد الرحمان محمد العيسوي، دوافع الجريمة، ص237)

ينصرف مفهوم الوقاية إلى ضرورة البحث في مجال السببية الإجرامية، فقد ثبت أن الدوافع ذات الطابع النفسي تحتل مكانة معتبرة من حيث أنها تعد سببا لكثير من الجرائم، كجرائم هتك العرض والاعتصاب، وجرائم الزنا وجرائم اللواط والسحاق، والفواحش التي تقع بين المحارم، وكذا الجرائم التي يرتكبها الأطفال الصغار نظرا لتأثرهم بالعوامل الخارجية ونقص الإرادة لديهم، فلا يستطيعون السيطرة على أنفسهم كالأشخاص البالغين (عبد الرحمان محمد العيسوي، دوافع الجريمة، ص216)

### 3 - وسائل الوقاية من الجريمة:

ينبغي الإشارة إلى أنه مهما بلغت إجراءات المؤسسات الضبطية من حيث الدقة والموضوعية فوقوع الجريمة يعبر عن خلل يسود النظام الاجتماعي، ولهذا من الأفضل اتخاذ الإجراءات الوقائية التي تحول دون وقوع الجريمة، تكون الأولوية لفئة المراهقين والشباب التي تعد أشد تعرضا للخطأ والانحراف، بسبب اللامبالاة العاطفية للأسرة، أو الانتماء إلى جماعات تتبنى أفكار منحرفة أو متطرفة، والإصابة بمختلف

## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

الأمراض النفسية والعصبية الناجمة عن تعاطي الكحول والمخدرات، والتعرض للعنف والتضليل أو التهديد بهذه الفئة من المجتمع، وتتمثل هذه الوسائل فيما يلي:

### أ- تنمية النزعة القانونية لدى الأفراد:

تعني هذه العملية تحويل الإنسان من كائن بيولوجي يتميز بالبدائية والحيوانية إلى كائن إنساني اجتماعي يؤمن بالقيم والمثل والعادات والتقاليد والأعراف ويتمسك بالقانون والشرع، ولا يتأني ذلك إلا من خلال إحكام نظام يوجه عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية والروحية والأخلاقية والدينية والفكرية والعقائدية والعلمية للمواطن منذ الصغر، فالإيمان بالقانون واحترامه عملية نفسية وتربوية في المقام الأول، وهذه العملية يجب أن تكون مستمرة تصاحب الفرد من المهد إلى اللحد.

يتم تفعيل هذه العملية المعقدة التي تنسم بالتفاعل والأخذ والعطاء والتأثير والتأثر أو التأثير المتبادل بين الفرد والمؤثرات التي تسقط على ذهنه وحسه ووجدانه عن طريق مؤسسات متخصصة، تتمثل في المسجد والمدرسة والمكتبة والجامعة وتنظيم المنقبات العلمية، كما أن الأجهزة الأمنية خاصة جهاز الشرطة وكذلك السلطة القضائية بحكم تخصصها تلعب دورا مهما في هذه العملية، التي تستهدف تنمية الوعي القانوني والإحساس أو الشعور بالعدالة.

ذلك بحد ذاته يفعل عملية التضامن والتفاعل الإيجابي بين أفراد المجتمع ويفتح المجال واسعا أمام تطور الفكر القانوني باعتبار أن القانون يعتبر أساس التنظيم الاجتماعي، وهذا ما يفعل أيضا عملية التفاعل بين النظام القانوني وأفراد المجتمع، فالفكر القانوني يتأثر بالثقافة السائدة داخل الجماعة.

(محمد العيسوي، دوافع الجريمة، ص 196)

يقابل تنمية النزعة القانونية لدى الفرد تأهيله كي يقوم بتأدية دور الوقاية الخاصة بما يساهم في الحفاظ على التنظيم الاجتماعي، ويقلل من خطر تعرضه لارتكاب جريمة تستهدف نفسه أو ماله، بالعمل على تجنب الأسباب والفرص التي يمكن أن تعرضه للإعتداء، فقد تم ملاحظة تعرض الفتيات في الولايات المتحدة الأمريكية لحادث الإغتصاب ضمن المسافة التي تفصل السكن عن المدرسة وعلى الخصوص الفتيات التي يسرن في الشارع بمفردهن.

أمام زيادة معدل الجريمة وانكفاء الأخلاق الفردية أصبح لزاما أن يتم تحميل الأفراد جزء من مسؤولية الحفاظ على الأمن والنظام العام في حالة غياب السلطات العامة أو تعذر الإتصال برجال الأمن، فذلك يعتبر ضروريا وأسلوبا غير مباشر يستهدف كفاح الجريمة، فلا بد من تأهيل الأفراد وتربيتهم وتوعيتهم كي لا يصبحوا في وضع الضحية أو الجاني عليه بتجنب العوامل والأسباب المؤدية لذلك.

(علي محمد جعفر، 2003، ص 222)

### ب- محاولة إيجاد تنظيم اجتماعي على أسس حضارية:

يجب أن يكون الغرض من تنقيف فئات المجتمع تحقيق أهداف اجتماعية، وهذا بأسلوب منسق ومنظم، فالتنظيم الاجتماعي يقصد به "كل مجموعة من الأفراد أو الزمر يتبنون مذهب معينة، ويلتفون حول أهداف معينة، ويسعون لتحقيقها من خلال نسق الحقوق والالتزامات أو الواجبات التي تربط بينهم"، وهذا بغرض تقادي الفوضوية التي كثيرا ما تصاحب النشاطات الفردية.

تفتح الفوضى المجال للانحراف أو لإنشاء مجموعات الأشرار، ولتقادي عمليات غسيل المخ التي تعتبر عملية نفسية الغرض منها إزالة قيم الفرد السابقة، وتكريس مجموعة من الأفكار قد تكون مخالفة لقيم الجماعة، وتتم هذه العملية باستعمال أساليب شتى منها عزل الفرد أو تعريضه للجماعة أو بالتعذيب والقسوة، مع الوعد بنيل الجزاء الحسن والمكافآت في حالة الإذعان. (محمد العيسوي، 2007، ص 227)

تتعدد المظاهر التي تميز السياسة الوقائية في المجتمع، فأسباب الجريمة داخل الجماعة متعددة ومتنوعة لا يمكن حصرها في أي حال من الأحوال، مما يعني ضرورة استعمال وسائل غير مباشرة كاعتماد برامج تعمل على تأديب النفوس، والحد من الميول والرغبات المنحرفة خاصة لدى فئات الأحداث والشباب. (علي محمد جعفر، 2003، ص 206)

يتمثل الغرض من استحداث تنظيم اجتماعي معين في التصدي للخطط التي تصدرها بعض الدول والهيئات والمؤسسات الأجنبية التي تستغل نقاط الضعف في المجتمع من فقر وبطالة وفراغ ونقص في

## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

التوعية لإحداث تغيير في القيم، وما يصاحب ذلك من استهداف لأسس المجتمع، وانتشار للميل إلى الانحراف على نطاق واسع لأن تعزيز القيم الوطنية يضعف أو ينعدم مما ينشأ لدى الفرد روح الإقدام.

لذلك أكدت المؤتمرات الدولية على وجوب القضاء على عوامل متعددة بغرض إحداث تغيير نوعي فيما يتعلق بالأوضاع والظروف الاجتماعية، بعلاج مشكلة الفقر والمرض والجهل والامية وسوء الأوضاع الصحية والمعيشية، والتوزيع الغير العادل للثروات ومعالجة مشكلة الهجرة والنزاعات الداخلية، فقد أكدت خطة عمل ميلانو لسنة 1985 لتؤكد على ذلك بهدف إعادة التوازن للأوضاع المختلفة.

(علي محمد جعفر، 2003، ص 205)

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على محاولة إيجاد أسس مهنية وعملية لإيجاد نوع من الخدمة الاجتماعية بغرض ضمان أسس سليمة للتنظيم الاجتماعي، وبذلك تكونت "الجمعية الأمريكية لدراسة تنظيم المجتمع"، فالتنظيم الاجتماعي طبقا لهذا التصور يتمثل في مجموعة الدراسات والعمليات التي بمقتضاها يتعرف المجتمع على احتياجاته الأساسية لتلبية مختلف أهدافه وتطلعاته، (محمد غباري، 1998، ص 270)

### ت- الاعتماد على ثقافة المجتمع كأساس لاعتماد وسائل وقائية:

لا يمكن لسياسة الوقاية من الجريمة أن تنجح ما لم يتم تحديد المصالح الأولى بالحماية تحديدا دقيقا، ويضاف إلى ذلك أنه يجب ربط السياسة الجنائية بالأنظمة والدين والعادات السائدة داخل المجتمع، والتي تختلف من مجتمع لآخر، فالوقاية من الجريمة لا تقوم على اعتبارات نظرية فحسب، فالدقة في صياغة نصوص التجريم التي يفترض أنها تعبر عن ثقافة وقيم المجتمع يمهّد الطريق لإيضاح المجال الذي تتحرك ضمنه سياسة الوقاية من الجريمة انطلاقا من الواقع الاجتماعي وشعور الأفراد بعدالة النصوص الجزائية التي تخاطبهم بالنهي أو الأمر، والتي تنمي روح التضامن لديهم من خلال ربطها بالثقافة والواقع الاجتماعي. كما أن ضرورة حماية المصالح قد يدفع الشارع إلى تبني سياسة التجريم الوقائي، ويقصد به أنه لتفادي المساس بالمصالح الضرورية يقوم الشارع بتجريم أفعال ليس لذاتها، وإنما لما قد تقضي إليه من عدوان على مصلحة معينة بسبب التماهي في القيام بفعل ينطوي على خطورة، نظرا لأنه يؤدي إلى تفجير الطاقة والميول الغريزية للأفراد الذين لا تتوافر لديهم قدرة السيطرة على أنفسهم، وهو ما يعرف في الشريعة الإسلامية بنظام سد الذرائع، مثل تجريم الشريعة الإسلامية للتبرج الذي قد يؤدي إلى ارتكاب جريمة الزنا، وشرب الخمر الذي قد يقضي إلى جريمة القتل أو الجرح أو القذف، فتقافة المجتمع قد تساعد في الوقاية من شر الجريمة.

يمكن أن يعتمد القانون الوضعي على الشريعة الإسلامية لوضع نظام متناسق ومتكامل يهدف باستخدام سياسة التجريم إلى تنظيم المجتمع وتقادي وقوع جرائم خطيرة، لأن الواقع أثبت ولا يزال يثبت أن شرب الخمر يتسبب في الكثير من جرائم الاعتداء على حياة الأشخاص وسلامتهم الجسدية، كما أن اللباس الفاضح للعورة يتسبب في وقوع جرائم الاعتداء على العرض ونقشي الجرائم الأخلاقية التي شوهدت كثيرا لوجه الحضاري للشعوب الإسلامية.

### ث- تطوير الأنظمة الوقائية والرقابية:

قد تساهم الظروف في حرمان بعض أفراد أو فئات المجتمع من تطوير عقلية تمثل مبادئ وقيم المجتمع المتحضر، فازدياد معدل الجريمة أصبح يقلق الدول والأفراد، لأن الدول أهملت تطوير أنظمتها الرقابية من جهة، ومن ناحية أخرى اهتمت المجتمعات بمحاربة الجرائم الأشد خطورة مثل الجرائم السياسية والعنف الإرهابي، والحال أن الجريمة ظاهرة تشبه العدوى المعدية، ويزداد خطرها كلما زادت في الانتشار، فمهما بدت عليه الجريمة من البساطة والهوان لا بد من إدراك ودراسة آثارها على المدى البعيد في المستقبل، وما ستؤدي إليه من مساس بالمصالح الاجتماعية، أو تهئية المجال لأشكال حديثة من الانحراف يهدد بقلب الأمور رأسا على عقب نظرا لتفشي ظاهرة سلبية بين الأفراد على نطاق واسع.

أكد المؤتمر الثامن للأمم المتحدة الذي انعقد في هافانا سنة 1990 لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، على ضرورة القيام بأبحاث بغرض إعداد برامج وقائية في مجال الجريمة المنظمة، مع إجراء دراسات لتحديد أسباب الجريمة وآثارها لاعتماد خطة أو استراتيجية في البرامج التنموية، لاعتماد وفرض تدابير وقائية وعلاجية في مرحلة التخطيط للسياسة العامة للدولة. (علي محمد جعفر، 2003، ص 205)

## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

يؤكد مؤتمر كاراكاس لسنة 1980 وإعلان خطة ميلانو لسنة 1985 على وجوب اعتماد سياسة وقائية شاملة، والتحول نحو التخطيط والبرمجة بإدخال الخطط الوقائية ضمن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والوظيفية، باعتبار أن الوقاية من الجرائم والتصدي لها لا يشكّلان عملاً منفرداً أو منعزلاً عن السياسة الاجتماعية العامة والشاملة بل يعتبران مكملين لها باعتبارها تمثل جهوداً إضافية.

(محمد علي جعفر، 2003، ص 201)

بما أن الوقاية خير من العلاج لا بد من بسط الرقابة على جميع الهيئات العامة والموظفين، ومراقبة النشاطات التي يقوم بها الأفراد والهيئات المعنية الخاصة مثل الجمعيات والشركات الخاصة، وذلك بخلق أجهزة حكومية وخاصة مستقلة تقوم بمهمة الرقابة مع مراعاة جانب التخصص في القيام بهذه المهمة، مع اتخاذ الإجراءات لمواجهة الحالات التي تمثل خطورة من الناحية الاجتماعية قبل أن تتطور لتصبح تشكل خطورة إجرامية، من شأن ذلك الحد من الكثير من الجرائم خاصة جرائم الرشوة والفساد والاختلاس واستغلال السلطة والمنصب والصفة لأغراض شخصية.

كما أنه يمكن صياغة الرقابة في شكل برامج وقائية منظمة تنفذها السلطات بالاشتراك مع الفئات الاجتماعية المختلفة، ففي ولاية فلوريدا وبالضبط في مدينة ميامي الأمريكية أنشأ مشروع وقائي يستهدف كفاح الجرائم التي يرتكبها الأحداث تحت عنوان "ملاحظة جرائم الشباب"، فوفقاً لهذا المشروع يتولى مجموعة طلبة المدارس المشتركين فيه بالتنسيق مع إدارة المدرسة وجهاز الشرطة وبعلم من أولياء أمورهم مراقبة سلوك زملائهم، والإبلاغ عن السلوكات المنحرفة والاختلاط الذي يكون مع المجموعات الإجرامية الخطيرة، تهدف التنبيه المبكر إلى السلوك المنحرف أو الشخصية غير السوية التي تشكل خطورة إجرامية في المستقبل، وهذا يمكن من معالجة الوضع بالأسلوب المناسب الذي قد يكون بأسلوب تربوي أو أمني متى وصلت الأمور إلى حد خطير. (عبد الرحمان محمد العيسوي، دوافع الجريمة، ص 209)

بما أن الجزائر تعيش عدة تطورات وتحولات على المستوى الداخلي والدولي وما لذلك من أثر على الأمن الداخلي، تؤكد وزارة الداخلية على ضرورة نشر ثقافة الأمن في المؤسسات التربوية والتعليمية كأفضل أساس تعتمد عليه السياسة الجنائية الوقائية في الجزائر، تهدف توفير الإستقرار الداخلي، والتحرر من التبعية بكافة أشكالها، وإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، وعدم التأثير السلبي بالمحيط الذي ينشر ثقافة العولمة. (خضر دهمي، 2012، ص 4-5)

كما لجأت السلطات الأمنية مؤخراً إلى نشر آلات تصوير متطورة في الأماكن العامة والأسواق والطرق، بغرض تسجيل وإثبات الحوادث الإجرامية التي قد تقع والكشف عنها وعن مرتكبيها في حالة وقوعها، وذلك يؤكد أنه في ظل الخطر المتنامي لثقافة الجريمة أصبحت ثقافة الوقاية تعلق على ثقافة الحياة الخصوصية للأفراد وسبب ذلك اختلال الأوضاع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

### خامساً: المنهج التكاملي للوقاية من الانحراف والجريمة Partnership Strategy

على الرغم من الاعتقاد بأن الوقاية من الجريمة تقع على عاتق الشرطة، إلا أن الواقع والمنطق غير ذلك، فالأجهزة الأمنية عموماً والشرطة على وجه الخصوص ليست المسؤولة الوحيدة عن ذلك، كما أنها لا تستطيع أن تؤدي ذلك الدور كاملاً بمفردها، حيث أن مسؤوليات هذا الدور تتقاسمها مع أجهزة أخرى والتي تعمل في ساحات متقاربة، وهناك تداخل في المهام إلى حدود معينة وأهدافاً مشتركة، يسعى إليها القائمون في تلك الأجهزة.

ولقد ثبت من التجربة أن السياسة الوقائية عملية معقدة ومتعددة الفروع والمهام. فهي تحتاج إلى هيئة متخصصة تتولى التنسيق بين مختلف القطاعات المتصلة بالعملية الوقائية بطرق مباشرة أو غير مباشرة. فالعمل الوقائي ينصب على عوامل وميادين مختلفة متداخلة تقع عادة ضمن مسؤوليات الفرد ومؤسسات الدولة والهيئات الخاصة. فالعمل على محاربة الفقر والجهل والنشنت الثقافي والاجتماعي وتقصي الحالات الانحرافية، والتربية والتوجيه الوقائي وتعزيز الرقابة الاجتماعية والأمنية الفاعلة، كل هذا يتطلب تعبئة مدروسة وعلمية للإمكانيات المتوفرة وإيجاد وسائل مستحدثة تلبي الحاجات وتحقق الأهداف.



### 1 - أهمية المنهج التكاملي للوقاية من الانحراف

إذا كان تكامل الجهود الحكومية والأهلية يعد أمراً ضرورياً في معظم مناشط الحياة الاجتماعية في المجتمع، فإنه يصبح أكثر ضرورة عند ما يتعلق الأمر بتحقيق الأمن والوقاية من الجريمة. فالجهود الحكومية مهما بلغت في مستواها من الناحيتين البشرية والتقنية، تظل عاجزة عن تحقيق مستوى مقبول من الأمن والوقاية من الجريمة، ما لم تعززها جهود فردية وأهلية تدعم فاعليتها وكفاءتها. من المعلوم أن الجرائم تختلف اليوم من حيث حجمها ونوعها ودوافعها ومرتكبيها ووقت ووسائل وتكرار وأماكن ارتكابها، الأمر الذي يجعلها أكثر تعقيداً من ذي قبل عند محاولة الوقاية منها وتتبعها والتحكم والسيطرة عليها. من هنا يتبين مدى الأهمية القصوى للمنهج التكاملي. (الفوزان، عبدالله، 1998، ص147)

لكي يتحقق التكامل بين جهود تلك الأجهزة والهيئات في مجال الوقاية، فلا بد أن تكون — الوقاية — هما مشتركا فيما بين تلك الأجهزة والهيئات، وأن تتوحد الوسائل والبرامج والأنشطة تحت مظلة الوقاية من الجريمة كهدف عام مشترك، وإن أي تهاون أو تساهل سوف يؤدي إلى نتائج خطيرة على الواقع الأمني في المجتمع.

ولقد تنبّهت كثير من حكومات دول العالم، وبالأخص الغربي منها، فعمدت إلى تشجيع هذا الاتجاه بين المواطنين والأسرة وبقية مؤسسات المجتمع.

فالمفهوم التكاملي للوقاية من الجريمة يتضمن عدداً مختلفاً من الهيئات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية والتي تحمل أهدافاً مشتركة هي تقليل الخوف من الجريمة وكذلك السلوك الانحرافي والإجرامي وبالتالي خفض معدلات الجريمة وتقديم خدمات ومنافع وقائية أو علاجية للضحية أو الجاني وللقطاع الخاص أو القطاع الحكومي.

### 2 - نماذج تجريبية لتطبيق المنهج التكاملي للوقاية من الانحراف والجريمة

#### 2-1 التجربة الكندية للوقاية من الجريمة ضمن المنهج التكاملي:

بداية يجب الإشارة إلى أن سبب اختيار التجربة الكندية في مجال الوقاية من الجريمة من خلال توظيف المنهج التكاملي الوقائي وكونها بدأت في تطبيق هذه التجربة في منتصف الثمانينات، ويلاحظ أن برامج التجربة الكندية تولي عناية خاصة بالأحداث والشباب ومردّه — كما يذكر **Graham and Bowling** (1995) أن معدل الجريمة يزداد بين الفئات العمرية ويبلغ مدها غالباً عند سن الثامنة عشرة مع الإشارة إلى أن هذا المعيار قد يختلف من بلد إلى آخر، ولكن تبرز عناصر الحيوية والنشاط مع ضعف المؤثرات الروحية والاجتماعية لإمكانية أن تكون سبباً دافعاً لارتكاب الجريمة وازديادها خلال هذه المرحلة العمرية إضافة إلى أنه خلال هذه الفترة تبدأ تبرز مظاهر الشخصية والرغبة في الاستقلالية بعيداً عن الرقابة الاجتماعية والتربوية مما قد يلقي بظلاله على الانزلاق في السلوك الإجرامي.

يشير مركز الدراسات الجنائية في كندا 1998م إلى أن معدل الجريمة في كندا لعام 1994م ازداد بنسبة 8% خلال الفترة من 1984-1994م. معدل جرائم العنف يزداد سنوياً بمعدل 4% من عام 1978-1993م جرائم العنف بين الشباب تزداد بمعدل الضعف وأخيراً أن فرداً من بين كل أربعة أفراد في كندا يكون ضحية للجريمة كل عام. (المركز الوطني للوقاية من الجريمة، 1996م)

في هذا الشأن يركز وزير المالية الكندي في التقرير السنوي لميزانية الحكومة الكندية بأنه يجب علينا أن نوقف الدعم أو على أقل تقدير تقليل نفقاته ونركز الجهود والدعم المادي والمعنوي على ما يثمر وينتج موضحاً بأن ما يحتاج إليه في مجال الإنفاق الأمني هو المعالجة الجذرية للعوامل التي من شأنها أن تزج بالأطفال والشباب على الأخص إلى السجلات الإجرامية.

ولذلك بدأت كندا في توجيه جل نفقاتها نحو استراتيجية شاملة للوقاية من الجريمة من خلال المنهج التكاملي للوقاية من الجريمة عبر استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الاجتماعي بمفهومه الواسع مثلما حدث في معظم دول أوروبا وأمريكا. (Hughes, Hope, 1998, P 2000)

تتضمن هذه الاستراتيجية إلى منظومة عمل توظف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بكافة جهودها وقدراتها واختصاصها وميزانياتها من أجل الوقاية من الجريمة. يركز المنهج التكاملي جهودهم وبرامجهم على المراحل الأولية للفرد حتى سن 18 سنة. من المعلوم أن الفرد وبالأخص خلال فترة



## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

المراقبة يشهد تغيرات كثيرة متعددة الجوانب، تبقى آثارها وترسباتها إلى ما بعد مرحلة النضج والرجولة، هذه التغيرات تشمل الجسم، العواطف، التفكير والمهارات المعرفية .

يشير مركز الدراسات الاجتماعية بكندا (1995) إلى أن العوامل التي تشكل خطراً على الفرد وتفضي إلى ارتكابه السلوك الإجرامي هي عوامل متداخلة ومتشابكة، وتتطوي عوامل الخطر تلك على الأشياء أو الخبرات في حياة الأفراد والتي من شأنها أن تجعل الفرد عرضة ليكون ضحية لأحدى الجرائم أو يرتكب هو نفسه الجريمة. عوامل الخطر قد تكون في البيئة الأسرية، المدرسة، جماعة الرفاق أو المجتمع. (Council of Canada, 1997, p 12 Nation Crime Prevention)

وانطلاقاً من هذه الرؤية فقد تم تبني الاستراتيجية التكاملية للوقاية من الجريمة في كندا بعلاج جذور وأسباب الجريمة من خلال ما يسمى بعوامل الحماية أو الوقاية وهي تلك العوامل التي من شأنها تقليل تأثير عوامل الخطر والتي تنمّر في انحسار فرص الشباب للانخراط في السلوك الإجرامي، أو أن يصبحوا أحد ضحايا الجريمة من أمثلة تلك العوامل: (Council of Canada, 1997, p 12 Nation Crime Prevention)

1- توافر المقومات والمهارات اللازمة لحل المشاكل وضغوط الحياة وتحسين وسائل الاتصال وتكوين العلاقات مع الآخرين.

2- تنمية مهارات الشخصية الاجتماعية والشخصية المترنة.

3- تنمية روح الانتماء الأسري والاجتماعي.

4- تنمية علاقات الصداقة الإيجابية.

5- تنمية الانضباط والرقابة الذاتية والثقة في النفس.

من جهة أخرى يركز هذا المنهج التكاملي في كندا على الأفراد من حين الولادة بل أحياناً قبل الولادة (وحتى سن 18) (سن). تشير الإحصائيات الرسمية الكندية إلى أن الأعمار من (12-17) ارتكبت 22% من معدل الجرائم التي ارتكبت في كندا 80% منهم ذكور، علماً أن هذه المرحلة العمرية لا تمثل سوى 10% من معدل السكان. (Nation Crime Prevention Council of Canada, 2000, PP3-16)

يشير Crawford (1998) إلى أن برامج التعليم قبل سن الدراسة تعد رافداً هاماً للوقاية من الجريمة ويستدل بذلك على نتائج مشروع Perry Preschool Project الذي توصل إلى أن الأطفال الذين التحقوا بالبرنامج قد استفادوا من التعليم المبكر لما قبل سن الدراسة. فقد تبين من خلال الدراسة:

(1) أن أولئك الأطفال كانوا أقل بخمسة أضعاف في ارتكاب السلوك الإجرامي مقارنة بالأطفال الذين لم يلتحقوا بتلك المدارس.

(2) تبين أن الأطفال الملتحقين بالتعليم المبكر أقل اعتماداً على المساعدات الاجتماعية.

(3) أن معدل إمكانية تلك الفئة في امتلاك منازل ثلاثة أضعاف مقارنة بغيرهم.

(4) أن معدل إمكانية حصولهم على وظائف ذات دخل جيد أربعة أضعاف بالمقارنة بالطلبة الذين لم يلتحقوا بالبرنامج.

يضيف Schweinhart et al (1993) إن التعليم يجب أن يبدأ في مرحلة مبكرة عند سن الثالثة أو الرابعة، مبرراً ذلك بأن الطاقة والاستيعاب العقلي تزداد من سن الثالثة وحتى سن العاشرة وهذا هو الوقت المجدي والفاعل للتعليم. ولذلك فإن تلك الفترة تمثل المدة الزمنية الهامة للأطفال وأسراً لتلقي برامج الدعم والمساندة. (Nation Crime Prevention Council of Canada, 2000, p 14)

من الواضح أن التدخل المبكر يعد واحداً من أهم الوسائل الفاعلة لمنع الجنوح والسلوك الإجرامي من الظهور أو تقليده. تتمثل تلك الوسائل في تعزيز ودعم الرعاية الصحية للطفل خلال المراحل الأولية وتزويده بالسلوك الاجتماعي المناسب إضافة إلى الأنشطة الاجتماعية الموجهة للأسر والأحياء الذين أبنائهم وقاطنوها عرضة للجنوح والانحراف. تؤكد هذه الرؤية عدد من الدراسات (Sharman et al, 1997; The Canadian Institute for Advance Research, 1999).

في هذا الصدد يشير Trembly 1995 إلى أن الإجراءات الوقائية خلال الثلاث سنوات الأولى للطفل، وبالأخص ممن هم عرضة للخطر، تقلل ظهور السلوك الإجرامي موضحاً بأن المبالغ التي تستثمر

## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

في الجهود الوقائية المبكرة المخطط لها تكون عوائدها فاعلة ومؤثرة أكثر من الجهود الوقائية المبذولة في مراحل عمرية لاحقة.

كما يتضح من مستوى وأهداف ووسائل المرحلة الثانية التأكيد على مساهمة أكثر من جهة، على سبيل المثال، الأسرة والأصدقاء، المدرسة، المجتمع مما يثمر في تكاتف الجهود وتلاقح الأفكار وتعدد المصادر والوسائل والتي بدورها تفضي إلى علاج أسباب جذور الجريمة، كما تعزز هذه الاستراتيجية الروابط الاجتماعية والدور الفاعل لمؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية بشكل شامل متكامل.

كما برزت الرؤية الحديثة للوقاية من الجريمة سواء في كندا أو غيرها من دول أوروبا والأخص بريطانيا وفرنسا في تبني ذلك المفهوم القائم على توظيف مستويات متعددة من مؤسسات المجتمع بتباين مصادرها وهيكلها التنظيمية واتفاقها وأهدافها بالوقاية من الجريمة في مراحلها الأولى والقضاء عليها في مهدها من مرحلة الطفولة بل وقبل الولادة كما تبين من المرحلة الأولى المشار إليها أنفاً (Crawford,1998 ,P25)

### المرحلة الثالثة: من سن الثانية عشرة وحتى الثامنة عشرة:

خلال هذه المرحلة يتم التركيز على المنهج التكاملي الشامل بصورة أوسع وأعمق والذي يبرز أهمية الاحتياجات الروحية والعنصرية والعاطفية والعقلية لأفراد المجتمع. كما يهدف في نفس الوقت إلى تقوية وتدعيم مؤسسات المجتمع من أجل تقوية الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع وضمان توفير أفضل السبل والظروف من أجل تنشئة الشباب ليكونوا صالحين ومنتجين.

(Nation Crime Prevention Council of Canada, 2000,PP47-52)

يلاحظ من خلال المستويات والأهداف والوسائل السالف ذكرها:

أ. أن هناك تركيزاً على الأطفال وأسرهم ممن يعيشون في ظروف قد تكون مسببة للجريمة، وينبع هذا الترسيخ من مبدأ أن الأطفال الذين يعيشون في ظروف تساعد على ارتكاب الجريمة داخل أسرهم يمثل مؤشراً قوياً لاحتمال ارتكابهم للجريمة أو أن يكونوا ضحايا لها. ومن هذا المنطلق فإن دعم ومساعدة تلك الأسر والأحياء التي يعيشون فيها تساعد على إيجاد الحلول الجذرية لمسببات الجريمة لدى الأطفال والتي قد تمتد إلى مرحلة المراهقة والبلوغ.

ب. يلاحظ إدراك الاختلاف والتنوع بين الأطفال وأسرهم ومجتمعاتهم. حيث يؤخذ بعين الاعتبار الاختلافات التي توجد بين الأطفال وأسرهم وأيضاً أحيائهم ومجتمعاتهم سواء من حيث العمر، الطبقة الاجتماعية، الثقافة، اللغة والمستوى الاقتصادي. مما يتطلب مرونة في الإعداد مصحوبة بإدراك اختلاف المجتمع الواحد خلال مراحل متعددة زمنياً أو مكانياً.

ج. تبرز أهمية إشراك الأطفال وأسرهم ممن هم في خطر في إجراءات ومنهجية الاستراتيجية. مما يخلق التزاماً من الأطراف المشاركة والمنفذة للاستراتيجية، وهذا يتم من خلال دعوتهم للمشاركة وخلق روح الانتماء لهذا البرنامج والذي يعزز روح العمل التعاوني بين المشاركين والقائمين والمستفيدين من البرنامج.

وأخيراً تعد توعية الرأي العام والتعليم ضرورية لضمان تقدير المجتمع للأهمية والمنفعة والفوائد الجمة الناتجة من المراحل العمرية الأولية. حيث تساعد توعية الرأي العام والتعليم في بناء المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات المجتمع وأفراده حول تهيئة البيئة الصحية والاجتماعية والاقتصادية المناسبة لتنشئة الأفراد ممن هم عرضة لارتكاب الجريمة، بل وتكريس قيم ومبادئ صالحة في أفكارهم وسلوكهم في مرحلة عمرية مبكرة من خلال الجهود المتواصلة لتوعية الرأي العام والتعليم المستمر، وذلك بالربط بين العوامل الخطرة المسببة للانحراف والجريمة وبين الوسائل الوقائية عبر الأسرة الصالحة والتعليم المخطط له من خلال المناهج الهادفة، والأنشطة المتعددة، وغير الدعم الاجتماعي والاقتصادي والصحي أيضاً.

من جهة أخرى يهدف رفع مستوى الوعي العام والتعليم إلى تنفيذ وتقليل الآثار السلبية لبعض الأفكار والرؤى حول التأثير الحتمي للفقر والعنف الأسري وسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية كأسباب للوقوع في الرذيلة والانحراف السلوكي إضافة إلى خلق الشعور بالثقة والتفاهل في سائر نواحي الحياة.

## بعض البرامج المطبقة في كندا: <sup>6</sup>

(1) برامج دعم الشباب مخالفين القانون أو الذين يعانون الصراع مع أسرهم

يمثل هذا البرنامج صورة للبرامج قصيرة المدة والذي صمم للشباب من سن (12-18) ذكورا وإناثا لمخالفين القانون أو أن هناك دلالات ليكونوا في وضع خطر من ارتكاب الجريمة.

يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة الشباب لتعلم مهارات التغلب على المشاكل والصراع والضغوط النفسية والاجتماعية إضافة إلى بناء الثقة والمنافسة الشريفة وخلق رابطة صداقة قوية ومتينة، يتعلم الشباب والشابات من خلال هذا البرنامج فهم القضايا والمشاكل التي تؤثر على سلوكياتهم وجنوحهم والسعي إلى تغيير مسببات الانحراف السلوكي كما يسعى القائمون على ذلك البرنامج إلى مساعدة تلك الفئة للتعامل الإيجابي مع مشاكل الأسرة، بناء العلاقات الحسنة، الضغوط، الاستقلالية والثقة في النفس، أو أي سلوك ينم عن خطورة مخالفة القانون.

من جهة أخرى يعد تعليم الوالدين أحد مقومات هذا البرنامج من خلال تزويد الوالدين بمبادئ وأصول التعامل والتربية مع الأبناء والبنات خلال مرحلة المراهقة، إضافة إلى أسباب انزلاق الأبناء إلى مهاوي الجنوح والجريمة، الإجراءات الأمنية والنظام القانوني والتربية الحسنة من خلال دروس عمل يشرف عليها اختصاصيون في مجال التربية والقانون.

## (2) برامج الوقاية من جرائم السرقة والنشل

في عام 1995 قامت جمعية خيارات الشباب بإعداد برنامج يدعى برنامج النشل بهدف إيجاد الحلول الناجعة وعلاج الأفراد خلال مرحلة الشباب ممن سبق أن ارتكبوا جرائم سرقة أو نشل لمبالغ أقل من 5000 دولار.

يوظف البرنامج المنهج التعليمي لتقديم التدخل والعلاج المبكر لتلك الفئة. ويعد هذا البرنامج بديلا للمقاضاة ويدعى أولئك الأفراد إلى الالتحاق بالبرنامج من خلال تطوير ودعم تأثير الرفقة وتقديم المساعدة لمنع تلك الفئة من معاودة ارتكاب جرائم في المستقبل Recidivism أو مخالفة القانون في المستقبل. يشارك الشباب في مجموعات نقاش تضم بعض المتعاونين من ضحايا السرقات والنشل إضافة إلى ممثلين عن الشرطة ومن القائمين على تلك الجمعية.

يشجع المشاركون على صياغة أهداف أولئك الأفراد والتي من شأنها إعادة دمجهم ليصبحوا أعضاء فاعلين في المجتمع. بانتهاء البرنامج وتقييم المشاركين، يعد التماس إلى المحكمة والادعاء العام بإسقاط المحاكمة أو العقوبة المتوقعة على أولئك الأفراد، وفي حالة اقتناع المحكمة تسقط محاكمته مع إشعاره بأنه في حالة ارتكاب جريمة أخرى سوف يحاكم على المخالفتين.

## (3) برنامج معلومات العدالة الجنائية

يحتوي هذا البرنامج 20 عشرين كتيباً ومنسقا من جمعية المعلومات القانونية. بدأ البرنامج في عام 1993م من خلال منهجين يقوم الأول منهما على التعليم والآخر تقديم الاستشارة لفئتي الأفراد (الذكور والإناث) ممن هم في خطر من ارتكاب الجريمة.

يتولى القائمون على هذا البرنامج إيضاح نظام العدالة للشباب والقانون الجنائي كمحورين هامين، حيث تبرز حاجة تلك الفئة إلى معرفة المزيد من المعلومات القضائية والقانون. ولقد شجع هذا البرنامج وزارة الصحة الكندية إلى دعم برنامج مماثل يركز على أحكام القانون في جرائم الكحول والمخدرات للشباب تضمن البرنامج الأخير ثلة من القبايين في مكافحة المخدرات والمتخصصين النفسيين، وركز البرنامج على تزويد الشباب بخطورة معاودة الكحول وتعاطي المخدرات والإجراءات الوقائية والمهارات اللازمة للإقلاع عنها.

<sup>6</sup> (نظر National Crime Prevention Council of Canada: 1996; National Crime Prevention Council of Canada: 1997; National Crime Prevention Centre of Canada: 1997; National Crime Prevention Centre of Canada: 2000)

### 4) برنامج مساعدة الطلبة الأقل إنجازاً في التحصيل الدراسي

في إحدى المدارس المتوسطة (Cure Labelle Secondary School) تم إعداد برنامج للطلبة من سن (13-16) سنة يهدف إلى مساعدة الطلبة الأقل في التحصيل الدراسي والذين ليس لديهم الرغبة في مواصلة الدراسة.

تضمن البرنامج مجموعة من مقدمي الدعم والمساعدة بمن فيهم بعض المعلمين الاختصاصيين، ومتخصصون نفسيون وذلك للعمل بشكل جماعي لإيجاد العلاج المتكامل لأولئك الطلبة الذين يعانون من مشكلات شخصية واجتماعية أفضت إلى تدني تحصيلهم العلمي. يتمثل الجانب الأكاديمي للبرنامج في خلق الرغبة في التعلم وتزويد المشاركين بالمهارات اللازمة للتعليم وتيسير المتطلبات الضرورية لرفع مستوى التحصيل الدراسي. كما يتم تزويد الطالب بمهارات التدريب المهني والحرفي.

يسعى البرنامج أيضاً إلى تعليم المشاركين المسؤولية الفردية وإيجاد العلاقات المساعدة بين الطلبة أنفسهم وبين المدرسين المساعدين في البرنامج، كما تقوم آلية العمل على أن يتضمن البرنامج ست مجموعات، كل مجموعة تتشكل من اثني عشر عضواً. كما يسطع القائمون على البرنامج بمقابلة أولياء أمور الطلبة عند بداية البرنامج وتشجيعهم على المشاركة في البرنامج. إجمالاً جميع الإجراءات والجهود تتخذ من أجل إيجاد البيئة التعليمية المناسبة والتي تستجيب إلى احتياجات الطلبة المشاركين.

### 5) برنامج فريق العمل الشبابي

يمثل هذا البرنامج مجموعة من الشباب الذين يحققون مفهوم الأمن المجتمعي في صورته الواقعية. يتبنى هذا البرنامج بناء علاقات الصداقة، حلول الصراع والخلاف والعنف وغرس مفهوم القيادة والمسؤولية الاجتماعية. يسعى كل فريق إلى المساعدة في الوقاية من الجريمة داخل الأحياء من خلال تطبيق برامج الجوار والشباب والأنشطة. يتم تنمية وتطبيق مهام هذا الفريق عبر المدارس، الشرطة وهيئات خدمات الشباب.

تتضمن أنشطة كل فريق برامج الوقاية من العنف، نظافة منطقة الجوار، الدوريات الراجلة داخل الحي. استناداً إلى تقرير النيابة العامة الكندية (2001) يوجد في كندا أكثر من 65 فريق عمل من الشباب وقد انضم إليه أكثر من 700 شاب.

### 6- لجنة الوقاية من الجريمة:

تتضمن هذه الصورة من البرامج تشكيل لجنة للوقاية من الجريمة والتي أنشئت استناداً إلى وثائق المجلس الوطني الكندي للوقاية من الجريمة عام 1989م (National Crime Prevention Council of Canada، 1996، p11).

شكلت هذه اللجنة لمساعدة الأفراد في البداية في مدينة Nail ذلك لإشباع حاجاتهم الاجتماعية من خلال بناء جسور الاتصال بين الأفراد قاطني المدينة والمؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية في شتى النشاطات والتخصصات.

تتكون كل لجنة من (10-12) عضواً والتي تجتمع لمرة واحدة على الأقل في الشهر. تتألف كل لجنة من عدد من البالغين، خدمات رعاية الشباب، رجال الأعمال، الشباب، والتي تركز على احتياجات مواطني المدينة والرقى بالمستوى النوعي للحياة والإجراءات الضرورية للوقاية من الجريمة ودعم البرامج الاجتماعية الأخرى والعمل على تعليم الأفراد القضايا التي تهمهم.

تتولى اللجنة دعم أنشطة الحي، تقديم المشورة للحكومة، توزيع الأدوات والوسائل التعليمية حول الوقاية من الجريمة والقيام بالدوريات الراجلة في الحي.

### • تأثير المنهج التكاملي على معدل الجريمة في كندا

من المعلوم أن برامج المنهج الاجتماعي والتكاملي تعد استراتيجية ذات مدى وأثر طويل الأجل وتحتاج إلى فترة زمنية قد تستغرق سنوات حتى تؤتي أكلها. لذا فإن من الملاحظ أن بعض صانعي القرار في بعض الدول قد يلجأون إلى المنهج الظرفي عوضاً عن المنهج الاجتماعي أو التكاملي والهدف من ذلك أن أدوات وأساليب المنهج الظرفي ذات تأثير عاجل ولكن ضمن نطاق زمني ومكاني مقيد.



## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

تؤكد دراسات المركز الكندي الوطني للوقاية من الجريمة أن برامج دعم ومساعدة العوائل المحتاجة وبرامج تدريب الوالدين والتدخل المبكر قلصت إساءة معاملة الأطفال إلى 50% بالإضافة إلى ما ترتب على ذلك من رفع للمستوى الصحي والتعليمي للمشاركين في تلك البرامج. كما أن برامج الزيارة المنزلية Home Visiting أشارت إلى أنه 6% فقط من الخاضعين لبرامج الرعاية والمساعدة في المنزل قد خالفوا القانون وسجلت عليهم سابقة مقارنه ب22% من المجموعة الضابطة التي لم تخضع لتلك البرامج. في أوتوا تشير برامج تقييم تعلم المهارات للشباب أن تلك الأنشطة قد أسهمت بدور فاعل في تقليص جرائم تخريب ممتلكات الآخرين ووفرت جهد ووقت رجال الشرطة وتكاليف الإطفاء بصورة لا تقارن.

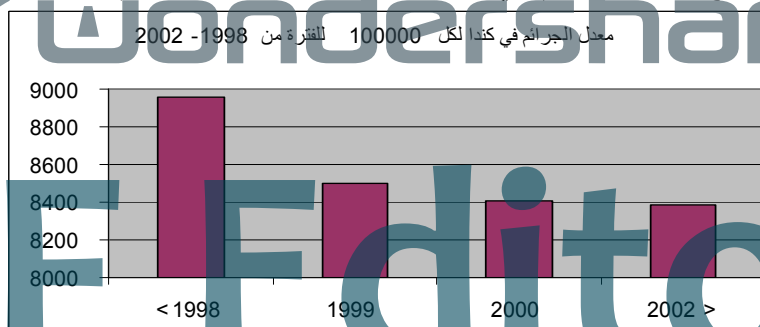
تشير الإحصاءات المتاحة إلى أنه في عام 1999م وصل معدل الجريمة في كندا إلى أقل معدل له خلال عشرين عاماً استناداً إلى المركز الكندي لإحصاءات العدالة الجنائية (CCJS,2000) حيث واصل المعدل على المستوى الوطني انخفاضه بمعدل 5% رغم زيادة المعدل السكاني في كندا وزيادة عدد المهاجرين إليها، حيث وصل عدد السكان بحسب ما يشير إليه مركز الإحصاءات في كندا إلى ما يزيد على ثلاثين مليوناً وثلاثمائة ألف نسمة. ويفيد التقرير الإحصائي لذات العام إلى أن معدل الجريمة انخفض في تسع مدن رئيسية في (كندا) بما فيها العاصمة.

ومن المعلوم أن نسبة الجرائم عادة ما ترتفع في المدن الكبرى نتيجة لزيادة عدد السكان من فئات وأصول متعددة إضافة إلى التأثير المادي للحياة وطغيانه على تفكير وتصرفات الكثير من قاطنيها في ظل ضعف أو انعدام الضوابط الروحية والاجتماعية والتي عادة ما تكون هشة أو ضعيفة على أقل تقدير للعنصر الثاني (الاجتماعي) في المدن الكبرى. في ذات العام تشير الإحصائيات إلى أن جرائم الشباب للعمر من 12-17 في كندا قد انخفضت بمعدل 7.2 في ذات العام. وتمثل هذه النسبة انخفاضاً بمعدل 21% مقارنه بالعشر سنوات السابقة وهذا قد يعد مؤشراً لمدى تأثير البرامج الموظفة ضمن الاستراتيجية التكاملية والموجهة لفئة الشباب. تشير الإحصائيات أيضاً إلى أن معدل جرائم سرقة المنازل في عام 1999م قد انخفضت بنسبة 6.4% وأن معدل الانخفاض مقارنة بجرائم سرقة المنازل لعام 1991م هو 50% إضافة إلى أن معدل جرائم الدخول عنوة للمنازل قد انخفض بنسبة 10.1% مقارنة بالعام الذي قبله.

يورد المركز الكندي للإحصاء (1999) أن ذلك الانخفاض يعزى إلى الاستراتيجية الجديدة للوقاية من الجريمة وعلاجها والتي بدورها أسهمت في إنعاش الاقتصاد الكندي وزيادة الترابط الاجتماعي.

وبإلقاء نظرة على الجرائم المقيدة للأعوام 1998-2002م نجد أن هناك انخفاضاً ملموساً على مدى السنوات المنوه عنها. يشير المركز الكندي للإحصاء الجنائي 2003م إلى أن معدل الجريمة في كندا للعام 2002م وهو آخر تقرير إحصائي في هذا الحقل قد انخفض بمعدل 27% مقارنة بعام 1991م والذي يمثل أعلى معدل وصلت إليه الجريمة في كندا خلال العقد الماضي. تعكس صورة الإحصاءات أن جرائم السرقات خلال ذات العام انخفضت بمعدل 3% مقارنة بالعام 2002م. كما يشير المركز الكندي للإحصاء الجنائي 2002 إلى أن هذا المعدل يعتبر الأقل خلال العقود الثلاثة الماضية، كما أن نسبة سرقة السيارات قد انخفضت بمعدل 5%. فيما يتعلق بجرائم الأحداث والشباب حتى سن 18 يوضح التقرير أن جرائم تلك الفئة قد انخفضت بمعدل 5% وأن نسبة جرائم الشباب من العام 2002 أقل بمعدل 33% مقارنة بالعام 1992

\*الشكل رقم 02 يوضح معدل الجرائم في كندا للفترة من 1998-2002م





## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

المصدر (المركز الكندي للإحصاء الجنائي، 2003، ص ص 76-73)

نلخص من خلال التجربة الكندية في معالجة مشكلة الانحراف الي مجموعة من المسائل الاساسية في تطبيق أنموذج تجريبي للوقاية من الانحراف في مايلي:

أولاً: تصبح الأنشطة التربوية ضرورية لبقاء الفرد، وهي مقسمة موزعة على الأفراد والمؤسسات المجتمعية، كل يؤدي دوراً وربما أكثر من دور لتحقيق الأهداف التي رسمها المجتمع، وهذه الأدوار - في حقيقة الأمر - مترابطة متجانسة، بينها علاقة تأثيرية متبادلة ويؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به شكلاً وأداء ونتيجة.

ثانياً: أن المنهج التكاملي للوقاية من الجريمة يسعى إلى علاج جذور الجريمة بتحديد مسببات ارتكابها والتدخل المبكر بعلاجها.

ثالثاً: أنها تمثل منظومة تكاملية شاملة للوقاية من الجريمة في وقت مبكر وبالتالي تقليل فرص ارتكابها لاحقاً.

رابعاً: تمثل هذه الاستراتيجية ذات بعد تأهيلي وذلك من خلال تكريس الرقابة الذاتية والدافع الذاتي بالبعد عن ارتكاب الجريمة من خلال نشاطات وإجراءات المؤسسات المجتمعية من أسرة ومدرسة وأصدقاء وغيرها.

خامساً: تمثل هذه الاستراتيجية منهاجاً متواصلاً مستمراً مع الفرد منذ ولادته، بل قبل ولادته مروراً بالتنشئة الأولية في أحضان الأسرة والتعليم الأولي، وتتواصل من خلال الأوساط الأخرى في مراحل عمرية لاحقة، وبالأخص خلال فترة المراهقة وبداية البلوغ والنضج مما يشكل حصناً منيعاً من الانزلاق في وحل الجريمة.

سادساً: أن التجربة الكندية جديرة بالعناية والاستئناس بها من حيث منهجيتها، وأساليبها، والنتائج المتوخاة حال تبني استراتيجية وطنية للوقاية من الجريمة، عبر توظيف واستثمار المؤسسات المجتمعية ضمن إطار محدد الهدف، متعدد الوسائل والبرامج، كل مؤسسة وهيئة اجتماعية بحسب دورها ومهامها وأساليبها في جهودها للوقاية من الجريمة.

### 2-2 التجربة الهولندية في مجال معالجة التسرب المدرسي:

أظهرت الدراسات الخاصة بالتسرب الدراسي **drop out** والانقطاع عن المدرسة أهمية البيئة المدرسية بالنسبة للأحداث، فإلى جانب الهدف التعليمي الذي يقدمه فإنها تلعب دوراً بالغ شأن في مساعدة الحدث لكي يستعلم كيف يتفاعل ويتعامل مع الناس وكيف يتقبل الواجبات، وتتكون لديه من خلال تعامله مع الجماعة مجموعة من القيم، وإذا فشلت المدرسة في تحقيق هذه الغايات فإن ذلك قد يؤدي بالحدث إلى الانحراف. ففشل الأطفال في الدراسة نتيجة لتقصير عقلي أو عوائق جسمية معينة تعرضهم لتوبيخ المعلم والأهل وسخرية زملاء الدراسة، مما قد يدفع بهم إلى الشعور بالنقمة والهروب من المدرسة والانضمام إلى رفاق السوء والسير في طريق الانحراف بشكل أو بآخر.

وقد أوضحت أغلب الدراسات أن الفشل في الدراسة يظهر واضحاً عند المنحرفين في سن مبكرة، حيث أفادت إحدى الدراسات التي أجريت على نزلاء دور الأحداث في أمستردام أن 35٪ منهم كانوا غير منظمين في الدراسة وأن المدرسة بسبب فشلهم الدراسي وعدم رغبتهم في الدراسة.

فالفشل الدراسي كان السبب وراء ترك المدرسة للعديد من الأحداث الجانحين الذين لم تتكون لديهم بعد مقومات ثابتة لمواجهة أمور الحياة ومشاكلها بحيث أصبحوا معرضين للسير في طريق الانحراف لعدم اكتمال نضجهم العقلي والعاطفي والاجتماعي الذي يؤهلهم للعمل. وباختصار فإن أغلب الدراسات قد كشفت عن دور التخلف الدراسي والغياب عن المدرسة في تكوين الاتجاهات المضادة للمجتمع والسلوكيات التي تؤدي إلى الانحراف.

ولعلاج التسرب المدرسي تم اعداد برنامج حاسب بمراقبة الحضور والغياب في ثلاث مدارس اعدادية للتعليم المهني نظراً لارتفاع معدلات التسرب الدراسي في هذه المدارس، وذلك بإحضار الأهل عند غياب أبنائهم في اليوم الذي تغيبون فيه عن المدرسة، كإجراء وقائي يهدف إلى العناية بالطلبة المنقطعين عن المدرسة أو الذين يتغيبون دون علم الأهل، كما تم تخصيص أخصائي اجتماعي مسؤول عن الطلبة الذين لديهم مشاكل تتعلق بالغياب عن المدرسة لفترات طويلة، حيث يقوم بمتابعة هؤلاء الطلبة

## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

بالتنسيق مع المدرسة والأهل للعمل على عودتهم إلى المدرسة وتقديم توصيات علاجية مناسبة تهدف إلى إعادة الأطفال لمواصلة تعليمهم وتوجيههم إلى صفوف ذات تقوية خاصة تنظم لهم بالتعاون مع مدرسين مختصين في دروس التقوية ومع رواد الفصول والتنسيق مع الأهل. وقد تم تحديد مدة البرامج بحيث لا تزيد عن ثلاثة أشهر على الأكثر بهدف إعادة تأهيل الطالب نفسيا وعمليا للاندماج مرة أخرى في المدرسة ومواصلة تعليمه بصورة طبيعية.

وقد انخفضت نسبة التسرب الدراسي والانقطاع عن المدرسة بصورة ملحوظة بعد تطبيق نظام مراقبة الحضور والغياب في المدارس الهولندية، مما جعل وزارة التربية والتعليم تضم نظام مراقبة انتظام الطلبة الدراسي في المدارس في الآونة الأخيرة بإتباع قواعد جديدة لمراقبة التسرب المدرسي وذلك بتطوير أساليب جديدة لعلاج هذه الظاهرة.

ونتيجة لهذا المشروع قامت وزارة التربية بإعطاء أهمية لغياب بعض المدرسين، فعمدت إلى شغل أوقات المدرسين الذين يأخذون إجازات مرضية بأساتذة مدربين على المناوبة لفترات قصيرة لئلا ينعكس غياب المدرسين على تسرب الطلبة من المدارس، كما تم تخصيص مبالغ مالية لمدارس التعليم الثانوي، خاصة بتمويل هذه الإجراءات والوقائية نظرا لما حققه من نتائج إيجابية.

### 2-3 التجربة الفنلندية للوقاية من الانحراف بواسطة المؤسسات التربوية:

قامت فنلندا منذ مدة طويلة باعتماد سياسة الوقاية من الجريمة كأسلوب إجرائي ميداني للمكافحة والسيطرة على الجريمة والسلوكيات المنحرفة، اعتمدت في ذلك على مؤسسات اجتماعية على اختلاف أنواعها ومراكز التوجيه والإصلاح، والمراكز والمنظمات الرياضية، والمؤسسات الصحية، والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، ومؤسسات اجتماعية أخرى انشئت لهذا الغرض. لكن أهم مؤسسة ساهمت في العمل الميداني والفعل للوقاية من الجريمة والسلوك المنحرف، كانت المدارس والمؤسسات التربوية المختلفة.

لقد اعتمدت فنلندا إدخال مادة الوقاية من الجريمة كمادة أو كمفردة في المناهج الدراسية في المدارس ومؤسسات التربية وهذا منذ مدة طويلة، بحيث يقوم شرطي بالزي الرسمي يساعده أستاذ بتدريس المادة على التلاميذ داخل الفصول المدرسية.

إن الهدف الأساسي من ذلك هو أولا توضيح الدور الحقيقي للشرطة في المجتمع باعتبارها حامية للأفراد وممتلكاتهم ومنفذة للقوانين وحامية لها. ثانيا توضيح العلاقة بين الشرطة والمواطن، بتوضيح دور المواطن ودور الشرطة والدور المشترك لكل منهما في الحفاظ على أمن وسلامة المجتمع.

وقد أتت هذه التجربة ثمارها، بحيث تعد فنلندا من الدول القليلة في العالم التي استطاعت تقليص وتخفيض معدل الجريمة في السنوات الأخيرة، حيث نلاحظ -مثلا- أن معدل جرائم القتل قد تنخفض.

كذلك فإن جرائم الاعتداء (وهي من الأعمال المنحرفة لدى الشباب عادة في فنلندا خاصة عند اقترانها بتناول الكحول) قد بدأت هي الأخرى في الانخفاض الملحوظ منذ سنة 1980م.

ونفس الشيء بالنسبة لجرائم السرقة الموصوفة (باستعمال العنف أو التهديد باستعماله) بدأت في الانخفاض هي الأخرى منذ عام 1980م، أما السطو على البنوك ومراكز البريد (باستعمال السلاح) فأصبحت في السنوات الأخيرة قليلة جدا في فنلندا، وهذا رغم تزايدها في البلدان الأوروبية والمجتمعات الصناعية الأخرى، ومن المعروف أن السطو على البنوك ومراكز البريد في المجتمعات الغربية على وجه الخصوص، وفنلندا واحدة منها، كانت نتيجة لدخول المخدرات للساحة الإجرامية، وخاصة كانت نتيجة دخول المخدرات للمؤسسات التربوية، وشيوع استعمالها لدى الأوساط الشبابية.

لقد وجد أيضا أن فنلندا لديها أعلى معدل في دول أوروبا الشمالية في نسبة القضايا الإجرامية التي وجد لها حلا. بحيث أن أكثر من 50 بالمائة جميع القضايا الإجرامية المبلغ عنها للشرطة أكثر من 90 بالمائة من قضايا فنلندي أي جرائم العنف تجد لها حلا، وهذا لم يكن من الممكن بدون الحملات المنظمة للوقاية من الجريمة والسلوك المنحرف، التي اعتمدها المجتمع الفنلندي، وجعل المؤسسات التربوية المنطلق والبداية لها.

### 2-4 خدمات الوقاية الأولية للأطفال والشباب في بعض مدارس الولايات المتحدة الأمريكية:

وضعت ليوين جلتشرست Lewayne Gilchrist وزملاؤها نموذجا للوقاية الأولية للأطفال والشباب. واشتمل هذا النموذج على أربعة مكونات أو مراحل هي:

## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

1 نشر أو نثر المعلومات Information Dissemination

1- جعل المعلومات شخصية Personalization Information

2- اكتساب المهارات Skills Acquisition

3- تقويم النتائج Results Evaluation

لقد قامت ليون وزملائها بتطبيق هذا النموذج في مجالي هما:

(أ) مساعدة المراهقين على وقاية أنفسهم من المشكلات الجنسية.

(ب) مساعدة الأطفال والشباب على وقاية أنفسهم من تدخين السجائر.

وتم تطبيق هذا النموذج على مجموعات تدريبية وأخرى ضابطة من تلاميذ وطلاب المدارس الإعدادية والثانوية في واشنطن، ووجدان النموذج حقق نجاحا واضحا في وقاية معظم المستهدفين من المشكلات السابق ذكرها.

- مركز مدارس ومجتمعات خالية من المخدرات في مدينة بورتلاند بالولايات المتحدة الأمريكية:

شكلت في مدينة بورتلاند بولاية أرجون مركز مدارس ومجتمعات خالية من المخدرات sender for drug free schools and communities ويهدف هذا المركز إلى حماية ووقاية الأسرة من تناول الكحوليات وتعاطي المخدرات.

ويقوم المركز بالعديد من الأنشطة الوقائية لتحقيق أهدافه نذكر منها:

1- تدريب وتعليم المدرسين على تقديم معلومات وسلوكيات تدور حول وقاية التلاميذ والطلاب من شرب الكحوليات وتعاطي المخدرات.

2- تقديم المعلومات وعقد ورش العمل للأسر عن مشكلة شرب الكحوليات وتعاطي المخدرات.

3- إرشاد العاطلين عن العمل إلى المؤسسات التي تساعد في الحصول على العمل.

4- مساعدة الأطفال والشباب على الشعور تجاه أنفسهم واتجاه أسرهم بمشاعر طيبة بما يجعل العلاقات بين هؤلاء الأطفال والشباب من ناحية أخرى متبادلة وإيجابية وصريحة.

5- تدريب الأطفال والشباب على مواقف الاختيار من بين البدائل (اتخاذ القرارات) في حياتهم اليومية.

6- تطبيق هذا التدريب في مجال اتخاذ القرار بعدم شرب الكحوليات أو تعاطي المخدرات.

7- وكان من ضمن فريق العمل في هذا المركز أخصائيون ومرشدون في مجال العمل مع الأسرة.

وفي إحدى تقارير تقييم أنشطة المركز وجد أن معدلات شرب الكحوليات وتعاطي المخدرات في المدينة قد قلت عما قبل، وأن أسرا جديدة اهتمت بالاتصال بالمركز وزيارته رغبة منها في وقاية أبنائها من مشكلة شرب الكحوليات وتعاطي المخدرات. ولقد اهتمت - أيضا - كثير من مؤسسات المجتمع بمساعدة المركز على تحقيق أهدافه، اقتناعا منها بشعار المركز نحو المدارس ومجتمعات خالية من المخدرات.

### 3 - أمثلة عربية على برامج ومشروعات في الخدمة الاجتماعية الوقائية.

#### 3-1 برنامج الوقاية من التدخين في مدارس السعودية.

هذا البرنامج يتم تنفيذه في جميع المدارس الإعدادية والثانوية بالمملكة العربية السعودية. ولقد جاء التفكير فيه من منطلق أن الوقاية من التدخين أفضل من علاج المدخنين، أيضا نظرا لزيادة الظاهرة بين التلاميذ وطلاب المدرسة.

لذا كان من الضروري عمل برنامج إرشادي وقائي لمنع انتشار هذه العادة السيئة، ويتضمن هذا البرنامج:

أ- الوسائل الإرشادية التي يمكن من خلالها قيام المرشد الطلابي في المدارس بمكافحة عادة التدخين والتوعية بأخطاره ومساوئه بين الطلاب.

ب- الخطوات التي يستخدمها المرشد مع الطلاب المدخنين للإقلاع عن هذه الظاهرة غير الصحية.

ويتم تطبيق هذا البرنامج بصفة مستمرة في كل عام دراسي وعلى مدار العام ضمن خطة زمنية مناسبة، وفي ضوء هذا يحاول برنامج التوعية بمضار التدخين الأهداف التالية:

**هدف وقائي:** يحاول حماية من لم يدخن من اكتساب هذه العادة انطلاقا من حقيقة مؤداها أن درهم وقاية خير من قنطار علاج.

## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

**هدف علاجي:** يحاول مساعدة الطلاب المدخنين على الإقلاع عن هذه العادة مع أهمية أن يقلع المديرون والمدرسون عن التدخين وأن لا يدخلوا أمام التلاميذ نظرا لأهمية القدوة الحسنة وتأثيرها المستمر في السلوك.

ويتضمن البرنامج أخطر السموم التي اكتشفها الإنسان، فيكفي ميلليغرام واحد من لقتل الإنسان إذا أخذه بالوريد.

من الأمراض التي ثبت علميا أنها تصيب المدخنين سرطان الرئة والحنجرة والشفة والفم والبلعوم والالتهاب الشعبي المزمن وجلطات الدم وموت الفجأة...الخ.

### 3-2 برامج خدمة اجتماعية ذات صبغة وقائية في بعض مدارس الإمارات:

أ- مشروع الحقيبة المدرسية:

لاحظ الأخصائيون الاجتماعيون وأطباء الصحة المدرسية بالمدارس، أن طريقة حمل الحقيبة بطريقة غير صحيحة يؤثر على قوام الطلبة، يسبب تشوهات في العمود الفقري. كما لاحظوا أيضا أن السبب في ذلك لا يعود فقط إلى طلبة المرحلة التأسيسية (أول وثاني وثالث ابتدائي).

فتضافرت الجهود في عدة محاور للتعامل مع هذه المشكلة، وكان من بين تلك الجهود:

(أ) تنظيم برامج الإرشاد والتوجيه الجمعي للطلبة، لتوضيح الطريقة الصحيحة لحمل الحقيبة المدرسية، على الظهر وليس على أحد الكتفين.

(ب) نصح الطلبة وأولياء أمورهم وإرشادهم إلى عدم تحميل الحقيبة المدرسية أغراضا لا لزوم لها تتسبب في زيادة وزن الحقيبة.

(ج) التنسيق مع إدارة المناهج والكتب المدرسية بالوزارة، من أجل إصدار الكتب المدرسية طلبة المرحلة التأسيسية، مطبوعة في جزأين، يخصص جزء للفصل الدراسي الأول، ويخصص الآخر للفصل الثاني.

(د) إقناع المعلمين بضرورة التحديد المسبق للكتب أو الدفاتر أو الأدوات المطلوب من التلميذ إحضارها للمدرسة، بدلا من اضطراره لإحضار كل كتبه ودفاتره وأدواته لاحتمال طلبها من المعلم.

### ب- مشروع وجبة الإفطار:

شعر الكثير من التربويين (إداريون أخصائيون اجتماعيون معلمون)، وكذا أطباء وممرضو الصحة المدرسية، بأن بعض المظاهر الصحية السلبية، بدأت تنتشر بين الطلبة، منها على سبيل المثال، حالات إماء (خاصة بين الطالبات)، حالات إعياء، حالات خمول وعدم نشاط، حالات عدم تركيز ذهني، حالات فقر الدم (أنيميا)، وغير ذلك من أعراض، كان نرجعها بعد الدراسة إلى إهمال الطالب تناول وجبة الإفطار في منزلة قبل المغادرة للمدرسة، كما أرجعت الدراسات ذلك إلى نوعية الوجبات التي يتناولها الطلبة، والتي يغلب عليها أنها مواد غير غنية من الناحية الغذائية.

فتم تنظيم برنامج إرشادي لتوجيه الطلاب والطالبات بالمدارس إلى أهمية تناول وجبة إفطار يوميا قبل الحضور إلى المدرسة، مع الاهتمام بنوعية الطعام الذي يتم تناوله في هذه الوجبة.

و كان الاهتمام بهذا المشروع ملموسا، إن بعض المدارس قد تعاقدت مع شركات متخصصة لإدارة كافيتيرا داخل المدرسة لتقديم الوجبات السريعة والمطهية والساخنة للطلبة، بشكل نظيف وصحي.

### ت- مشروع التربية السلوكية:

لتنفيذ هذا المشروع تم عقد عدة لقاءات مع إدارات بعض المدارس التابعة لمنطقة العين التعليمية وجهاز الخدمة الاجتماعية بها وكذلك الخدمة الاجتماعية بها وكذلك جهاز الخدمة النفسية. واشتمل المشروع على مرحلتين أساسيتين:

الأولى: عقد ندوات ولقاءات ومحاضرات لكل من الطالبات وأولياء الأمور، والمعلمات، كل على حده، وشرح أنواع المشكلات السلوكية التي قد تصادف الطالبات في كل مرحلة عمرية، ثم مناقشة أساليب تجنب هذه المشكلات.

أما المرحلة الثانية فركزت على: التواصل الأسري، يهدف توعية أولياء الأمور بضرورة الاهتمام بالتربية السليمة الصحية، وأن ما يبذل من جهد اليوم سوف يكون حصاده جيدا في المستقبل، وذلك تحت شعار "



## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

غرس الحاضر، حصاد المستقبل"، وقد كان هناك تجاوب واضح من كثير من الأسر وأولياء الطالبات مع هذا المشروع.

### ج - برنامج التربية الأمنية ونشر الثقافة القانونية والأمنية في الإمارات:

طبقت شرطة دبي برنامج التربية الأمنية بهدف نشر الوعي الأمني والثقافة القانونية والأمنية بين طلاب المدارس عن طريق المحاضرات الأمنية والتدريب العسكري الميداني، لتحقيق الانضباط السلوكي والمعرفي للطلاب.

وبرامج التربية الأمنية هو مشروع وطني توعوي يهدف إلى توحيد الجهود الوطنية في سبيل التنشئة المناسبة لجيل الطلاب، ويهدف البرنامج إلى تحقيق عدد من الأهداف التربوية، والأهداف الأمنية.

ويشمل المحتوى التدريبي على جانبين، هما: الجانب الميداني، والجانب النظري التوعوي:

1- الجانب الميداني: يشمل على التدريب العسكري.

2- الجانب النظري: ويشمل على ما يلي:

أ- جانب تعريفي: ويتضمن تعريف الطلبة بالأخبار التي تحيط بهم وتهدد حياتهم ومستقبلهم، مثل: المخدرات، ومشكلات التدخين، إضافة إلى شرح بعض الظواهر الإجرامية، مثل: التطرف الفكري والغلو.

ب- جانب وقائي: ويشمل إرشاد الطالب إلى الوسائل التي تساعد على عدم الوقوع في الخطأ، وكيفية التغلب على ذلك مثل: عدم التأثر برفقاء السوء، وتعلم كيفية رفض المغريات، والتعامل مع المشاكل والحالات الطارئة.

ج- الجانب التقويمي: ويشمل إرشاد الطالب إلى الوسائل التي تعينه على تقويم السلوكيات الخاطئة لديه، مثل الغضب السريع، وعدم تقبل الرأي الآخر، والتعامل السليم مع ضغوط الإعلام، والتعامل الإيجابي مع السلوكيات الصحية.

د- الجانب التحفيزي: ويقصد به تحفيز الطالب على السلوكيات الإيجابية التي تخدم بلده، مثل: الاعتماد على النفس، مهارات الإبداع والمبادرة الإيجابية، واتخاذ القرارات المناسبة، مع عرض نماذج مجتمعية إيجابية خدمت الدولة وأصبحت من البارزين فيها (القدوة الحسنة).

### 3-4 مشروع اشتراك المواطنين في الطب الوقائي في مخيمات الفلسطينيين في لبنان:

إن التركيز على ممارسة الطب العلاجي فقط، خاصة في بيئة كالمخيم، هو كالعامل في دائرة مغلقة والطبيب سيشعر بعد فترة زمنية أن عمله الأساسي ينحصر في معالجة حالات مرضية متكررة يوميا ويوم بعد يوم خاصة عند النساء والأطفال. وهذا يعني أن الطبيب سيجد نفسه بعد أعوام بأنه لا يزال يوزع نفس الأدوية على نفس الأمراض، وهذا أشبه بنوع من الحصار للطبيب، وعليه أن يجد المخرج لذلك. هذا المخرج لن يكون إلا إذا اقتنع الطبيب بضرورة الرجوع لتحليل الظروف والعوامل المسببة لهذه الحالات المرضية العديدة واليومية، ومن ثم محاولته التأثير على تلك الظروف بالتعاون مع الأجهزة الأخرى.

### 3-5 مشروع الأسر المنتجة بمصر:

يعتبر مشروع الأسر المنتجة في مصر مشروعا اجتماعيا وقائيا ذا صبغة اقتصادية يهدف إلى استثمار جهود الأسر ويوظف طاقاتها العاطلة من خلال التعليم والتدريب الأفراد الأسر لزيارة دخولهم والعمل على رفع المستوى المعيشي للأسر، وقد بدأ هذا المشروع عام 1964.

ويتم تنفيذ هذا المشروع عن طريق الجمعيات الأهلية المشهورة في ظل القانون 32 لسنة 1964 بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة (الأهلية) في كافة المحافظات، وتقوم الوحدات الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية بالإشراف الفني والإداري على أنشطة هذه الجمعيات وتدعيمها ماديا وفنيا.

### 3-5-1 أندية الدفاع الاجتماعي بمصر:

الدفاع الاجتماعي Social Defence حركة إصلاحية، تهدف إلى وقاية المجتمع من الانحراف وعلاج المنحرفين، مع العناية بشخص المنحرف، وحسن معاملته وإعادة تأهيله، بما يعود بالنفع عليه وعلى المجتمع، ونقع مسؤولية تحقيق ذلك على جميع الأفراد ربما فيهم المنحرفين. والأسرة والجماعات والمؤسسات الحكومية والأهلية في المجتمع، بالإضافة إلى الجهود الإقليمية والدولية.



## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

والنادي له دور وقائي أيضا في مجالات التوعية والإرشاد للوقاية من الإدمان، وله دور فعال في الاكتشاف المبكر والتدخل المبكر للحالات المبتدئة.

ويقدم النادي بجانب الخدمات الوقائية والعلاجية، خدمات ثقافية ودينية وعلمية ورياضية مثل إقامة الندوات الدينية وإقامة الحفلات في المناسبات الدينية والوطنية وممارسة الأنشطة الرياضية المحببة للأعضاء... ويتشكل فريق عمل النادي غالبا من مدير ناد، وأخصائي اجتماعي، وأخصائي نفسي، وطبيب يفضل أن يكون نفسيا، وسكرتير.

### 3-5-2 الطفل وحقه في الانتماء:

لقد أكدت جميع المواثيق الأمم المتحدة الخاصة بالطفل (مثل: إعلان جنيف لحقوق الطفل لعام 1924، وإعلان حقوق الطفل لعام 1959، واتفاقية حقوق الطفل لعام 1989...) على حقوق عديدة للطفل منها حقه في الانتماء. فعلى سبيل المثال كل طفل له الحق في الانتماء إلى اسم ووطن وجنسية ودين وأسرة... وعلى نفس المنوال أكد قانون الطفل في مصر لعام 1996 على نفس الحقوق.

من المسئول عن تدعيم الانتماء للطفل؟

- في مرحلة الطفولة يمكن تحديد الفئات كجماعات مسئولة عن تدعيم الانتماء لدى الطفل:
- 1- أولياء الأمور.
  - 2- مشرفات دور الحضانة ورياض الأطفال.
  - 3- المعلمون والمعلمات في المدرسة الابتدائية والإعدادية.
  - 4- بعض وسائل الإعلام الجماهيرية مثل: أفلام الكارتون، ومجلات الأطفال وبرامج الأطفال في التلفزيون والراديو...

ومن أمثلة الجهود المصرية التي تساهم في تدعيم الانتماء لدى الطفل المصري نذكر:

- 1- المشروع الكبير الخاص بالقراءة للجميع.
- 2- المشروع الكبير الذي يحمل شعار مكتبة الأسرة.
- 3- الأنشطة التي تقدمها قصور ثقافة الطفل التابعة لوزارة الثقافة، وخاصة قسم مسرح الطفل.
- 4- حرص وزارة التربية والتعليم على مراجعة المناهج الدراسية لتدعيم القيم الإيجابية لدى الطفل والتلاميذ والطلاب ومنها قيمة الولاء والانتماء.

### 4 - دراسات تطبيقية عن الوقاية الأطفال من الانحراف

مما لا شك أن التجارب الرامية بخصوص تأهيل وإدماج الأحداث الجانحين متنوعة بتنوع المدارس والخلفيات النظرية التي تؤطرها، لكنها تتفق في مجموعها على هدف واحد يتمثل في العمل على تغيير سلوك الأحداث نحو الأفضل، وإعادة تكيفهم الاجتماعي، حيث أن الطرق والأساليب تختلف من مجتمع إلى آخر، ويبقى الهدف العام هو تغيير سلوك الحدث والوقاية من الانحراف. وأهم هذه التجارب نذكر ما يلي:

### 4-1 مشروع التدخل على أساس فردي لوليام هيلي:

يعتبر هيلي مشكلة الجنوح مسألة فردية ترتبط بالشخص الجانح وحده، وذلك اعتمادا على نتائج دراسته الطويلة والتي شملت أكثر من ألف حدث جانح بمدينة شيكاغو الأمريكية، وهو بذلك يتفق مع عدد من النظريات النفسية في تفسير الجنوح. ويعتبر هيلي أنه من الضروري الكشف مبكرا عن المشكلات النفسية العويصة لدى هؤلاء الأحداث للتمكن من وضع برامج علاجية ملائمة لطبيعة الانحراف، ومعبرة عن المشاكل الحقيقية لهذه الشريحة.

ومن الأمثلة الميدانية التي تدعم هذا الاتجاه هناك مشروع Cambridge Somerville الذي تأسس على خلفية علاجية نفسية في نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي (1937)، حيث طرح عملية توجيه الأحداث نحو برامج علاجية مؤطرة من طرف مرشدين كبار يتولون تقديم مساعدات فردية تعمل على تطوير مهاراتهم النفسية والاجتماعية، وقدراتهم الفكرية والبدنية والتي تؤهلهم للإدماج الاجتماعي، وتضمن عدم عودتهم إلى الجريمة والجنوح.

وبالرغم من كون هذا المشروع قد توقف في نهاية الحرب العالمية الثانية إثر المتغيرات التي أفرزتها الحرب في الولايات المتحدة، فإنه قد منح للباحثين فرصة حقيقية لتقييم هذه التجربة التي دامت حوالي 8 سنوات، وذلك للوقوف على مواطن القوة والضعف. ولعل أبرز مساهمة في هذا الباب سجلت

## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

سنة 1955 من طرف الباحثين *William et Joan McCord* اللذان اعتبرا أن هذا المشروع باعتماده على أسلوب التدخل العلاجي الفردي لم يصل في الحقيقة إلى الغايات التي رسمها لنفسه، كما أنه ساهم في خلق نوع من الاضطراب لمجموعة من الأحداث الذين استفادوا منه، مما طرح محدودية هذا المشروع وعجزه على تغيير سلوك الأحداث الجانحين نحو الأفضل.

### 4-2 مشروع التدخل الاجتماعي لمدينة شيكاغو:

يعد مشروع التدخل الاجتماعي لمدينة شيكاغو الأكثر شهرة في العديد من أنحاء العالم، هذا المشروع الذي انطلق في أربعينيات القرن الماضي، وتأثر كثيرا بالأفكار الاجتماعية لمدرسة شيكاغو، وخاصة أفكار *Clifford show* المرتكزة على أهمية إعادة تنظيم الأحياء داخل المدينة، إنطلاقا من الدراسة الهامة التي أنجزها بمعينة *Henry McKay* سنة 1942، والتي دعا من خلالها إلى إحداث تغييرات ليس فقط على مستوى سلوك الأحداث الجانحين، بل لابد أن تستهدف هذه التغييرات الشروط الاجتماعية التي دفعت بهم إلى عالم الجنوح والجريمة، ملحا على ضرورة تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأحياء والمناطق التي تعرف ارتفاعا في نسبة الجنوح.

ولقد ركز التدخل الاجتماعي لمدينة شيكاغو على خلق لجان مشتركة للتدخل والحد من مشاكل الأحياء، ووضع برامج ناجحة في مجال استثمار الوقت الحر، وكذا التدخل الصحي والوقائي بتوظيف فرق للتدخل والعمل في الشارع. وإذا كان هذا المشروع قد أعطى أهمية قصوى للعمل في الوسط الطبيعي، ولاسيما داخل الأحياء المهمشة والفقيرة، فإنه مع ذلك لم يستثن العمل المؤسساتي، بل أسهم بشكل ملحوظ في تطوير برامج المؤسسات الإصلاحية، سواء في مجال التكوين المهني أو التعليم أو فيما يتعلق بالخدمات الموجهة لعائلات الأحداث الجانحين.

### 4-3 أسلوب العلاج داخل الجماعة: *Provo*

في ستينات القرن الماضي برزت عدة محاولات لخلق برامج جديدة مرتكزة على النظريات السوسيولوجية الحديثة، والتي تعتبر الجنوح بصفة عامة وجنوح الأحداث على وجه الخصوص مظهرا من مظاهر التفاعل الاجتماعي "نظرية المخالفة الفارقة"، ومن هذه المحاولات هناك تجربة *Provo* التي تعد إحدى التجارب النموذجية التي إنطلقت في أمريكا لتشمل كندا ثم بعد ذلك بعض البلدان الأوروبية.

ويمكن اعتبار تجربة *Provo* التي تعتمد في علاج الأحداث الجانحين على عدم إحداث قطيعة مع نشاطهم السابق، فالأحداث الذين كانوا في المدرسة يستمرون في التعلم والتحصيل، لكنهم جميعا ملزمون بحضور اجتماعات الجماعة. وتتخلص فكرة هذا البرنامج في جعل أسلوب دينامية الجماعة وسيلة للتغيير الإيجابي، حيث إذا كانت بعض النظريات السوسيولوجية للجنوح تعطي أهمية قصوى لجماعة الرفاق، فإن ذلك ما دفع *Emqey* إلى التفكير في أهمية التأثير المتبادل في تحقيق تغيير للقيم داخل الجماعة، من خلال استثمار العلاقات التي تنشأ بين الأصدقاء لدفعهم بالتدرج إلى تبني نفس السلوكات المرغوب فيها اجتماعيا.

وفي هذا الإطار يعتبر *Hollin* أن الأحداث الجانحين يشكلون في واقع الأمر فئة أو جماعة مقاومة للتغيير بشدة، الأمر الذي يزيد من صعوبة العمل على إدماجهم وتكيفهم، فالجانحون من هذا المنظور يناهضون فكرة التغيير في سلوكهم، مما يجعلهم مرتاحين أكثر بالحفاظ على "جنوحيتهم". ومن ثم يقترح *Hollin* ضرورة العمل على كسر هذه المقاومة التي نجدها لدى هذه الشريحة الاجتماعية. وبالتالي فمهما كان الإعداد المهني جيدا ومناسبا.

TM ومهما توفرت فرص التحصيل الدراسي، حسب *Hollin* لا يمكن التنبؤ إطلافاً بقابلية هذه الفئة من الجانحين ما لم يتم العمل بالموازاة على وضع برامج للتدريب طويلة الأمد تمكنهم من التحكم في النفس والتسيير والتكوين الذاتي والتحكم في الغضب، وتقبل لعب أدوار أخرى إضافة إلى تنمية التفكير المنطقي الأخلاقي.

### 4-4 تجربة بوسكوفيل *Boscoville* الكندية:

لقد شكلت المدرسة الكندية في رعاية وإدماج الأحداث الجانحين (*Boscoville*) تجربة غنية بكل المقاييس، ألهمت العديد من الباحثين والدارسين من مختلف بقاع العالم، فامتدادات هذه التجربة التي ظهرت منذ ستينات القرن الماضي لا تزال إلى اليوم مؤثرة وفاعلة وقادرة على الابتكار والتجديد.

## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

وتشمل هذه التجربة مختلف الاتجاهات النظرية في مجموعها كل التدخلات التربوية والنفسية للفرد والجماعة معاً، المبنية على خطوات نظرية المراحل الأربع التي قدمتها الباحثة *Guindon Jeanine*، والتي يمكن إيجازها كما يلي:.

أ- مرحلة التأقلم: يتحدد الهدف الأساسي لهذه المرحلة في تعريف الحدث بكل الوسائل المتاحة داخل المؤسسة، وكذا برامجها وأساليب عملها وأشغالها، ثم قبول وجوده بها لحاجته إلى المساعدة.

ب- مرحلة الضبط: يتم من خلالها إكساب الحدث الوسائل التي تمكنه من احترام الوسط الذي يتواجد به، والاندماج داخل الجماعة من خلال اكتساب المعايير المحددة لسلوك الفرد داخل المؤسسة.

ج- مرحلة الإنتاج: يكتسب الحدث خلال هذه المرحلة منهجية محددة للعمل، حيث يستعمل الإمكانيات والوسائل المتاحة لديه داخل المؤسسة لتحقيق نتائج ملموسة وذلك بالاعتماد على مؤهلاته وعلى رؤيته لمستقبله ومشروعه في الحياة..

د- مرحلة الشخصية: يصبح من خلالها الحدث واعياً بطبيعة التحولات التي وقعت عليه، وبالتالي لم يعد هو نفسه الذي ولج المؤسسة من قبل، حيث بات قادراً على الاختيار والتخطيط والابتكار بناءً على المكتسبات المحققة لديه.

وتقترح *Boscoville* علاوة على كل ذلك برنامجاً غنياً ومتكاملاً للأحداث الجانحين، فبالإضافة إلى النشاط التعليمي والترفيهي، هناك أنشطة رياضية وفنية وورشات مهنية متعددة وتكوين مهني متعدد التخصصات يوظفه مختصون، لكن أهم ما يميز هذه التجربة إرتكازها على تكوين المربين العاملين بالمؤسسة والذين يتم إنتقاؤهم بعناية من المؤسسات الجامعية المتخصصة في علم النفس والاجتماع والتربية، ويتلقون تكويناً مستمراً في المؤسسة الإصلاحية، مما يؤهلهم أكثر للقيام بالمهام المنوطة بهم.

#### 4-5 مشروع الإدماج العائلي لجوليان أكير:

يعتبر الهولندي *Juliaan van Acker* أن علاج الأحداث داخل المؤسسات الإصلاحية لا يؤهلهم إطلاقاً للإدماج الاجتماعي، فكل البرامج التي يخضعون لها لا تحدث في الواقع التغييرات المنشودة سواء على مستوى شخصية الحدث أو وسطه العائلي هذا ما دفعه إلى البحث عن مشاريع بديلة لإدماج الأحداث الجانحين دون إيداعهم بالمؤسسات الإصلاحية.

لقد انطلق هذا المشروع في مدينة *Arnhem* الهولندية سنة 1997، وذلك بالنظر لما يميز هذه المدينة من إرتفاع ملحوظ في جنوح الأحداث، ويركز مشروع الإدماج العائلي للأحداث الجانحين على ضرورة فهم العلاقة التي تربط هؤلاء بأبائهم، فهي المدخل الحقيقي لعلاجهم وتأهيلهم وإدماجهم اجتماعياً من الفكرة الأساسية التي تقود مشروع *Acker* تتلخص في: "

لا يمكن أن نربي أطفالنا دون أن نحبههم ودون أن نؤثر فيهم ونصل إلى قلوبهم، ولا يمكن إحداث أي تغيير حقيقي في سلوكهم ما لم نستطع التأثير فيهم"، ذلك أن تغيير في سلوك الأحداث هو إختيار حر من قبلهم ولا يمكن أن يكون مفروضاً عليهم من أي شخص كيفما كانت الرابطة التي تربطهم به . ويوصي مشروع *Acker* بالخطوات والإجراءات التالية:

1- تحديد جماعة الأحداث الجانحين ذات السلوك الإجرامي، وذلك من خلال التمييز بين المرتكبين لأفعال جانحة وبين أولئك الذين يتميزون بسلوك جانح، وفي حاجة إلى هذا البرنامج للتدخل والعلاج وإعادة الإدماج.

2- توطيد الصلة بأسرة الحدث لمعرفة عوامل الخطر العائلية باعتبارها مسؤولة عن سلوك الجنوح أو لكونها مساهماً أساسياً في تفاقم هذا السلوك لدى الحدث.

3- إعادة النظر في أساليب وطرق معاملة الآباء والمدرسين لهؤلاء الأحداث باعتبارها الكفيلة بعلاجهم وإدماجهم، مما يفسر حسب *Acker* فشل طرق العلاج المتمركزة حول الحدث وحده والتي تهمل وسطه الطبيعي والمعتمدة داخل المؤسسات الإصلاحية.

4- عدم الأخذ باتجاه نفسي علاجي محدد كما هو سائد في العديد من المؤسسات الإصلاحية للأحداث، بل لابد من الاستفادة من كل الاتجاهات النفسية والاجتماعية وتكييفها مع كل حالة على حدة، من هنا ضرورة إيجاد أسلوب تدخل جديد لكل حدث ولكل عائلة يستند على التجربة والمصاحبة للعائلة.

5- تحفيز الأحداث وآبائهم على إحداث التغييرات المطلوبة في سلوكهم، وذلك من خلال تشجيعهم على اتخاذ القرارات ذات الطابع الإيجابي للطرفين معاً، فعندما يحاول الحدث تغيير سلوكه العنيف مثلاً، لا بد

## الفصل الرابع: الأطر النظرية والتطبيقية لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

من مساعدته على اتخاذ هذا القرار باعتبار أن ذلك لا يعد بالعملية السهلة واليسيرة كما قد يعتقد بعض الآباء والمربين، لذا من الضروري أن يحدث هناك تعاون بين المعالجين أو المتدخلين والآباء لإحداث نظام للحوافز تبعاً للسلوكيات المرغوب في تغييرها، ويلخص *Acker* خطوات التدخل الإدماجي العائلي فيما يلي:

- \* القيام بزيارات مسترسلة للأسرة من قبل المتدخلين.
- \* تلقين الآباء بالطرق والأساليب التربوية المطلوبة.
- \* تشجيع ومساندة الآباء وإشراكهم في مقارنة علاجية تكاملية لصالح أطفالهم.
- \* تخصيص حصص للأحداث من أجل تقوية جوانب معينة في شخصية الحدث من قبيل خفض التوترات الزائدة، تصريف الميولات العنيفة، تنمية العلاقات الاجتماعية....
- \* تحسين علاقة الآباء بالمدرسة.
- \* دعم وإرشاد المدرسين.



wondershare™

# PDF Editor

### خلاصة:

تناول هذا الفصل توضيح مدلول الوقاية من الانحراف ومختلف الاتجاهات النظرية والتجريبية في هذا المجال، بالإضافة إلى تقديم الرعاية لأسرهم وما تساعد في مواجهة الجريمة والحد منها.

ولقد أثبتت العديد من الدراسات العلمية على أهمية الوقاية من الانحراف وخاصة للأفراد الذين هم في خطر الوقوع في الجريمة عند الأطفال الذين يعانون من مشكلات اجتماعية، نفسية، ثقافية، وبيئت التجارب الميدانية عن مدى فعالية البرامج الوقائية عن تكرار الجريمة وانتشارها، من خلال تقديم مساعدات وعلاج وتأهيل لازم يمكن من التكيف الاجتماعي لهؤلاء الأفراد، وبالتالي تعتبر البرامج والخطط التي تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة تحققها أثر في مواجهة الجريمة والوقاية منها، ولذلك يتعين على الحكومات والأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني المساهمة في علاج الظواهر المرضية في المجتمع، من خلال وضع برامج متكاملة ومنسجمة مع الواقع الاجتماعي، إضافة إلى التركيز على إسهامات الباحثين ذوي الاختصاص، والاستفادة من التجارب الميدانية لمجتمعات أخرى لعلاج الظاهرة ومحاولة تطبيق ما يناسب خصوصية البيئة الاجتماعية والثقافية والجغرافية، وأيضاً نوعية الوسائل المادية والبشرية المتاحة، كل ذلك قد يقلل من انتشار الظاهرة ويحد من درجة خطورتها في المجتمع.

ومن هنا تعد الجريمة والانحراف قضية تعنى كل أفراد المجتمع ومؤسساته ، وأصبح من الضروري أن يقف المجتمع كله في مواجهتها ، كما إن إجراءات الوقاية من الجريمة لا تقف عند حد الإجراءات التقليدية التي تضطلع بها أجهزة الشرطة والعدالة، بل أن الأمر يقتضى وجود أساليب أخرى مدعمة وفاعلة ، تسير بالتوازي مع إجراءات الوقاية التقليدية. لذا سيتناول الباحث في سياق البحث إبراز أهمية العمل الوقائي من حدوث الانحراف والوقوع في الجريمة وتقديم أهم الإسهامات العلمية في هذا المجال، وكذا التجارب الميدانية التي قامت بها العديد من المجتمعات للوقاية من الجريمة وبناء مؤسساتها الاجتماعية.



wondershare™

# PDF Editor



## الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية

### تمهيد

1- أولا : أهمية الاهتمام بالطفولة

ثانيا : بعض مشكلات الطفولة

ثالثا: بعض مظاهر وخصائص مراحل نمو الطفل

1- مرحلة ما قبل الميلاد

2- مرحلة الرضاعة

3- مرحلة الطفولة المبكرة

4- مرحلة الطفولة الوسطى

5 - مرحلة الطفولة المتأخرة

6 - مرحلة المراهقة

رابعا : بعض أهم حاجات مرحلة الطفولة

الحاجات البيولوجية

الحاجات النفسية

الحاجات الاجتماعية

الحاجات المعرفية والإدراكية

الحاجة إلى اللعب والترويح

الحاجة إلى التعبير عن ذاته وتوكيدها

خامسا : حقوق الطفل

1-اتفاقية حقوق الطفل

2-تاريخ نشأة وتطور حقوق الطفل

3-نظرة تحليلية لواقع حقوق الطفل عربياً ومحلياً

4-تحديات تطبيق حقوق الطفل في العالم العربي

سادسا : الحماية القانونية والاجتماعية للأطفال المهمشين

1-حقوق الطفل في الظروف العادية

2-حقوق الطفل في الظروف الصعبة

3-أسباب تزايد ظاهرة الأطفال المهمشين والمحرومين

سابعا : سبل الحد من تداعيات التعدي على حقوق الأطفال

ثامنا : المخدرات ظاهرة مبرمجة يجب التصدي لها

تاسعا:التنشئة الأسرية والانحراف

1 - تأثير التنشئة الأسرية على تربية الطفل

2- تأثير أساليب المعاملة الوالدية على التنشئة الاجتماعية للأبناء

3- أساليب التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الانحرافي

4-الآثار المترتبة على التهميش

5-الوقاية من آثار الحرمان من الوالدين

خلاصة



Wondershare PDF Editor

PDF Editor

### تمهيد:

تعد مرحلة الطفولة المرحلة الأهم والأساس لكامل حياة الإنسان، وبقدر ما يحظى الطفل بالرعاية والعناية والتربية الحسنة بقدر ما تكون حياته طبيعية، ولما كانت الطفولة هي أولى مراحل الإنسان في الحياة، من هنا يأتي هذا الفصل محاولة يتم فيها تسليط الضوء على الأطر المعرفية والتطبيقية حول الطفولة وكل الجوانب المرتبطة بها، خاصة التي ترتبط بظاهرة الانحراف والجريمة وقد تكون من مسبباتها ظاهرة التهميش في المجتمع، قد أثبتت التجارب قصوراً واضحاً على الصعيد العالمي في التغيير من واقع الطفولة وحمايتها رغم الجهود المضنية التي بذلت في هذا الاتجاه، الأمر الذي جعل هذا المطلب أكثر إلحاحاً لتمكين الأطفال المحرومين وخصوصاً الذين عايشوا المشكلات الاجتماعية والتهميش بكافة أشكاله ومظاهره، من التمتع بحقوقهم أسوة بجميع الأطفال في العالم.

حيث يعيش ملايين من أطفال العالم في ظل الأزمات المجتمعية ظروف صعبة للغاية مما يجعلها عرضة لانتهاكات خطيرة منهم الأيتام وأولاد الشوارع واللاجئون والمشردون، والأطفال ضمن مجموعة المحرومة اجتماعياً وضحايا الحروب والكوارث الطبيعية وغيرها.

يحتاج هؤلاء الأطفال إلى حماية خاصة لاسيما في حالات النزاع المسلح، حيث يتعرض عدد لا يحصى من الأطفال في مختلف أنحاء العالم يومياً إلى مخاطر تعيق نمائهم وتنمية قدراتهم وتشتت معاناتهم بسبب الحروب أو الأزمات وما يصاحبها من أعمال العنف بسبب التمييز والفصل العنصري والعدوان والاحتلال الأجنبي لبلادهم والتشرد والنزوح واضطرارهم للتخلي بشكل قسري عن جذورهم.

مما سبق يتناول هذا الفصل مجموعة من العناصر التي تلم بالطفولة كسياق معرفي متعددة الأجزاء فيه يتحدد أقسام ومراحل الطفولة وخصائصها، وأيضاً حقوق الطفل في المواثيق الدولية والمحلية، وكذا حقوق الطفل في الظروف الغير العادية وما يتطلبه من إجراءات عملية للاهتمام بالطفولة.

### أولاً: أهمية الاهتمام بالطفولة:

تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل في حياة الفرد، لأن الإنسان يعيش أطول فترة طفولة بين الكائنات الحية الأخرى نظراً لطول الفترة التي يحتاجها للوصول إلى مرحلة النضج أو الرشد فهو يكتسب فيها كثير من المعلومات والمهارات وقيمه واتجاهاته. (تأيفة قطامي، محمد برهوم، 2004، ص ص 18-19) وبالتالي فهو في أمس الحاجة إلى العناية والرعاية في هذه الفترة، فالطفل ضعيف من حيث قدرته على الاعتماد على نفسه وهو من ناحية أخرى بطيء من حيث النمو، فعندما يولد الطفل يعتمد على غيره في كل شيء سواء في الأكل أو الشرب أو الملابس أو غيرها من الحاجات الأخرى ويكون فقط عند الولادة مزود بالقدرة للتغير وبالقدرة على التعلم وبالأستعداد أو الانتفاع بالخبرات التي يمر بها وتعديل سلوكه وتطويره على ضوءها كما يكون قادراً على الملاءمة ما بين نفسه من ناحية وبين ما تتطلبه مواقف الحياة في البيئة التي ينشأ فيها من ناحية أخرى، ولا هذه القدرة التي يولد مزوداً بها لوقف الرقي الاجتماعي والتطور الحضاري.

لذا فإن العناية بالطفل والطفولة منذ عهد مبكر جداً يعتبر في الحقيقة الركيزة الصلبة التي يُشاد عليها صرح النهضة الشاملة لكل مجتمع ينشد التقدم والتطور والرقي في هذه الحياة، ومن هنا يمكن القول بأن كل مجتمع يحاول الخروج من دائرة التخلف يجب عليه أن يضع قضية العناية بالطفولة في المقام الأول من اهتماماته ويوليها عناية كبيرة، ذلك برعاية الأطفال رعاية شاملة وتهيتهم لكي يكونوا أجيالاً صالحة في المجتمع. (رابح تركي، 1981، ص ص 102-103)

### ثانياً: بعض مشكلات الطفولة:

يتضح من خلال الإطلاع على الأدبيات المختلفة لتطور الطفل والمشكلات التي يعاني منها، تتضح أهمية تفهم خصائص وسمات الطفولة واحتياجات كل مرحلة من مراحلها، حيث أشارت هذه الأدبيات إلى وجود عدد من المشكلات التي يعاني منها الأطفال، والتي منها، مشكلات سوء التغذية، حيث تعد مشكلة نقص الموارد الغذائية وسوء التغذية والأمن الغذائي من المشكلات الرئيسية التي تواجه العديد من دول العالم. وفي مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الدولية F.A.O. الذي عقد عام 1979م اتفق على اعتبار يوم السادس عشر من أكتوبر من كل عام يوماً عالمياً للأغذية، ويهدف الاحتفال في ذلك اليوم إلى زيادة الوعي العام بطبيعة مشكلة الغذاء في العالم وأبعادها المختلفة، وتطوير الشعور بضرورة التضامن على الصعيدين الوطني والدولي بشأن الكفاح ضد الجوع والفقر وسوء التغذية، كذلك إن نقص معرفة الأفراد للمعلومات والمعارف وأنماط السلوك الصحيحة المتعلقة بالغذاء والتغذية يعد من أهم أسباب الكثير من

## الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية

مشكلات وأمراض سوء التغذية. فعلى الرغم من التحسن الطارئ في نسبة الوحدات الحرارية للأطفال إلا أن سوء التغذية يعد سبباً رئيساً لأمراضهم ووفياتهم. (مركز الحوار العالمي، 1999)

وتعد قضية تشغيل الأطفال من القضايا التي تعوق عجلة تقدم المجتمع وارتقائه، نظراً لاستنفادها لطاقتهم. ففي نوفمبر سنة (1989م) عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أول معاهدة شاملة وعادلة حول حقوق الأطفال، وقد صادقت عليها 191 دولة حتى وقتنا الراهن باستثناء الولايات المتحدة ورواندا. وفي سنة (2005م) صدر تقرير اليونسيف بعنوان "وضع الأطفال في العالم" الذي أشار إلى أنه يوجد أكثر من 180 مليون طفل في العالم منخرطون في أسوأ أشكال عمل الأطفال. (اليونسيف "أ"، 2005، ص 26)

ولمواجهة مثل هذه المسألة أجرى المجلس العربي للطفولة والتنمية بالتعاون مع منظمة العمل الدولي برئاسة الأمير طلال بن عبد العزيز، دراسة مسحية تحليلية شاملة لظاهرة عمالة الأطفال في تسع بلدان عربية، هي: مصر، المغرب، الأردن، تونس، فلسطين، سورية، البحرين، السودان، ولبنان، وذلك لتعرف حجم الظاهرة ومدى انتشارها. أظهرت نتائجها أنه يوجد في الدول العربية 10 ملايين طفل يعملون ممن تتراوح أعمارهم بين 6-14 سنة، منهم 6 ملايين صبي و4 ملايين فتاة، وأن معدل مشاركة الأطفال في الأنشطة الاقتصادية أعلى بكثير في الريف عنه في الحضر، ولاسيما بين الإناث. وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها (فرجاني، 1998):

1. التحاق الأطفال بالتعليم يقلل بدرجة كبيرة من احتمالية التحاقهم بالعمل.
2. تدهور المستوى التعليمي للأسرة يزيد من احتمالية عمل الطفل.
3. عدم فاعلية التشريعات والإجراءات التي تحظر عمالة الأطفال.

كما أوصت الدراسة بضرورة حفز ودعم حركة مجتمعية ثلاثية الأبعاد تضم الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص لمكافحة عمل الأطفال، في إطار جهد تنموي يحارب الفقر ويطور نسق التعليم. وفي عام (1999م) نظم مركز الحوار العالمي بالتعاون مع "اليونسيف" و"صندوق الطفولة" التابع للأمم المتحدة مؤتمر قبرص حول "حقوق الأطفال ومظالمهم"، وقد شارك فيه العديد من الهيئات العالمية والجمعيات الخيرية والعاملون في مجال رعاية الطفولة في بلدان كثيرة، كما شارك فيه أيضاً مئات من الأطفال العاملين الذين جاءوا بصحبة ذويهم. وتضمنت فعاليات المؤتمر عرضاً لنماذج كثيرة من التجارب المريرة التي رواها الأطفال بأنفسهم، حيث بينوا معاناتهم المأساوية وسوء استغلالهم تجارياً وجنسياً، وإجبارهم على القيام بأعمال شاقة لا تتناسب مع أعمارهم الصغيرة. وأشارت التقارير النهائية للمؤتمر إلى أنه يوجد ما يقرب من 250 مليون طفل من أطفال العالم يعملون في ظروف غير إنسانية، وأن 130 مليون طفل منهم محرومون من التعليم، وأن أكثر من 100 مليون طفل منهم يكسبون في أعمال تهدد صحتهم مثل: أعمال التعدين في المناجم وقطع الأشجار والزراعة ونقل البضائع والبيع والتسول.

(مركز الحوار العالمي، 1999)

وأشار "الحري، 2001" إلى عدم وجود إحصاءات دقيقة لعمالة الأطفال في البلدان العربية، ولاسيما دول الخليج ومنها المملكة العربية السعودية. وأن هذه الظاهرة تتفاوت داخل البلد الواحد، من حين إلى آخر تبعاً لظروف البلاد. وأن دول الخليج العربية قد تقترب فيها نسبة هذه الظاهرة من الصفر، إلا أنه يوجد ثمة مؤشرات ملموسة لها مثل التسول والسرقعة وتنظيف السيارات وغيرها. وأن لهذه الظاهرة انعكاسات أخلاقية حتى لو بلغت نسبتها 1% فقط، الأمر الذي يفرض علينا ضرورة الاستعداد لتلافي مخاطرها. كما تطرق بإيجاز إلى بعض الموضوعات الخاصة بعمالة الأطفال مثل: تاريخها، وحجمها، وأسبابها، وآثارها الاجتماعية والنفسية، والجهود العربية لمواجهتها، وخلص إلى بعض النتائج والتوصيات بشأنها. (مطوع، 2004، ص 112)

أيضاً من مشكلات الطفولة، تلك المشكلات الناتجة عن قصور في أدوار المؤسسات التعليمية وذلك لوجود سلبيات في المناهج التعليمية مثل: (كثافتها — افتقارها للأنشطة المناسبة — اهتمامها بالتحصيل) ووجود سلبيات في أدوار المعلمين نحوهم مثل: (إهمالهم — إحباطهم — معاقبتهم — قلة توجيههم — الملل منهم...). وكذلك عدم توفير الإمكانيات المكانية والمادية المناسبة لممارستهم للأنشطة مثل: (كثافة الفصول — صغر حجرات الأنشطة وغيابها — عدم توافر الوسائل...).

وأشارت (آل سعود) إلى أن المناخ الأسري من أهم العوامل المؤثرة في النمو النفسي والاجتماعي للطفل. حيث يسهل تحقيق النمو النفسي السوي للأطفال في الأسرة التي تتوفر فيها عوامل التفاعل الإيجابي بين الوالدين والطفل المتمثلة في سلوكيات ومشاعر الحب والمودة والعطاء والاستقرار. وقد لا

## الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية

تقوم الأسرة بالأدوار المنوطة بها، لوجود معوقات تمنعها عن أداء وظائفها مثل كثرة المشكلات الأسرية والعنف الأسري الذي يترتب عليه إيذاء الأطفال.

نستخلص مما سبق أن تنمية الطفولة تحتاج إلى صحة وغذاء وتعليم ومياه صالحة للشرب وبيئة ثقافية صالحة تشبع الحاجات الفكرية والروحية والمهارية للطفل، وكل ذلك لا يكون إلا من خلال تفهم واضح الحاجات الطفولة وتطبيق سليم لحقوقهم التي نصّ عليها التشريع السماوي أولاً، ثم ما اتفق معه من نصوص في اتفاقيات ومعاهدات حقوق الطفل.

### ثالثاً: بعض مظاهر وخصائص مراحل نمو الطفل:

تعدّ حياة الإنسان ونموه وحدة متصلة ومتداخلة الحلقات وتقسيمها إلى مراحل عمرية من الأمور الإجرائية الاصطلاحية، إذ لا ينتقل الإنسان من مرحلة نمو إلى مرحلة أخرى انتقالاً مفاجئاً، فالطفل لا يصير مراهقاً بين يوم وآخر، ولكنه ينتقل بالتدريج من مرحلة عمرية إلى أخرى، أي أن كل مرحلة من مراحل نموه تمثل اتصالاً واستمراراً لخصائص مرحلة النمو السابقة لها. وبناءً على هذا فإنه ليس من السهل بمكان وضع حدود عمرية أو جسمية دقيقة لكل مرحلة من مراحل الطفولة، فهناك العديد من الاعتبارات والظروف الجسمية والنفسية والعقلية والاجتماعية التي تؤثر في نمو الطفل.

(الدويبي، 1992، ص 11).

لذا فإنه يمكن تحديد مراحل نمو الطفل وفقاً لما تتميز به كل مرحلة من سمات وخصائص تجعلها مختلفة إلى حد ما عن المرحلة التي تليها، حيث يمكن تقسيمها كما يلي (خزاعلة، 1998، ص 16):

1. مرحلة ما قبل الولادة.
2. مرحلة الرضاعة.
3. مرحلة الطفولة المبكرة.
4. مرحلة الطفولة المتوسطة.
5. مرحلة الطفولة المتأخرة.
6. مرحلة المراهقة.

وتحدد مرحلة الطفولة بالمدة التي يعتمد فيها الصغار على الكبار في مأكلمهم ومشربهم، ومأواهم، والدفاع عنهم، وتدريبهم على مواجهة مطالب الحياة. وتتميز مرحلة الطفولة بأنها مرحلة نمو سريع، جسمانياً وعقلياً ووجدانياً، وهي أسرع مراحل النمو الإنساني على الإطلاق، فضلاً عن ذلك فهي المرحلة الوحيدة التي تتميز بالحد الأدنى من القدرة على مقاومة المدخلات والمؤثرات الخارجية من البيئة الاجتماعية. (إبراهيم، 1988، ص 38-39) وبناءً على هذا التحديد لمراحل النمو، فإنه يمكن تناول أبرز مظاهر النمو في كل مرحلة من مراحل الطفولة:

#### 1. مرحلة ما قبل الميلاد:

إن مرحلة ما قبل الميلاد وإن كانت قصيرة مقارنة بمراحل النمو الأخرى، إلا أنها تعدّ من أهم مراحل العمر في حياة الفرد فهي مرحلة وضع الأساس الحيوي للنمو النفسي. فالتغيرات التي تحدث فيها في مدة بضعة أشهر هي تغيرات سريعة وحاسمة ومؤثرة في حياة الفرد. فما يحدث للطفل قبل الميلاد له أهمية كبيرة في تحديد مسار نموه الفسيولوجي. وتبدأ هذه المرحلة بعملية إخصاب البويضة وتنتهي بميلاد الطفل، وتقدر هذه المرحلة بـ حوالي 280 يوماً أي تسعة أشهر شمسية. (معوض، 1994، ص 138)

ونظراً لما للحمل من أهمية، وما لصحة الأم الحامل من تأثير على حملها، فقد نادى المنظمات المحلية والدولية، وكل المهتمين بشؤون الأمومة والطفولة بضرورة حماية الحامل والعناية بها، ذلك أن مضاعفات الحمل والولادة تسفر عن وفاة أكثر من نصف مليون امرأة في العالم سنوياً، فيتركز أكثر من مليون طفل بلا أم. (بونيسيف، 1999، ص 18) وبما أن رحلة الإنسان تبدأ مع الحياة قبل مولده، فإن هناك مجموعة من العوامل المختلفة التي تؤثر في هذه المرحلة وتحدد الوضع العضوي والنفسي والعقلي الذي يولد به الطفل، وهي كما يلي (معوض، 1994، ص 139):

- **العوامل الوراثية:** وهي تؤثر في مراحل النمو التالية لهذه المرحلة بحيث توضع بذورها في هذه المرحلة الجينية. ومن العوامل التي تبدو واضحة وتحدد بالوراثة شكل وحجم الجسم، ومظهر الوجه، ولون العينين، ولون الشعر... إلخ. وكذلك توجد بعض الأمراض التي ثبت انتقالها بالوراثة مثل مرض السكر، وبعض أنماط الضعف العقلي.



## الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية

ولقد أشارت إحصاءات منظمة الصحة العالمية إلى وجود نسبة كبيرة من الأمراض الوراثية في مجتمعاتنا الحديثة، وقدر وجود طفل واحد بين كل 250 طفلاً يحمل أحد مظاهر الأمراض الوراثية منذ ولادته، كما أن ربع إجهاض النساء يعود إلى أسباب وراثية. (الطبي، 1999، ص 5)

• **العوامل البيئية:** تشكل الأم العنصر الأساسي فيها، فنوعية الغذاء وأسلوب الاهتمام بالصحة، والوعي بالمتابعة أثناء فترة الحمل يلعب دوراً مهماً في النمو الصحي للجنين، فسوء التغذية في فترة الحمل يكون له مجموعة من الأضرار والمخاطر والتي يتعاطم خطرها في المراحل الأخيرة من الحمل فخلال هذه الفترة يكتسب الجنين النمو الجسمي الذي يؤهله لأن يكون قريباً من وزنه عند الولادة، وكذلك تنمو خلايا المخ في هذه المرحلة المهمة. ولقد أثبتت الدراسات العلمية في علم الأجنة، وعلم الوراثة، وعلم النفس، أثر العوامل البيئية المحيطة بالجنين، وأن كثيراً من أعراض الخلل العقلي أو النفسي أو الجسمي قد يكون مرده إلى مشكلات تعرضت لها الأم الحامل، وأول تلك العوامل غذاء الأم، لأن حاجة الجنين للغذاء تزداد يوماً بعد يوم، والأم التي تعيش في ظروف اقتصادية صعبة وتعاني من الحرمان المادي الذي لا يسمح لها بتغذية صحية واهتمام متكامل وشامل أثناء الحمل، قد تكون سبباً في ولادة طفل يعاني من مشكلات. (صالح، ب ت، ص 94)

كما أن حالة الأم النفسية وما تتعرض له الأم الحامل من انفعالات مختلفة كالغضب والخوف والقلق ونحوه قد يؤثر على صحة الجنين. كما تمتد العوامل البيئية لتشمل الخدمات الصحية والطبية المقدمة للأم الحامل أثناء الولادة، وما تتطلبه من إجراءات إسعافية خاصة في حالة تعسر الولادة، حيث إن افتقاد هذه الإمكانيات قد يسبب حدوث مشكلات للطفل كالاختناق، وانقطاع الأوكسجين الذي يعرض مخ الطفل للتلف، وتأثر المناطق التي تحكم النشاط الحركي في المخ.

### 2. مرحلة الرضاعة:

تبدأ منذ الولادة وحتى بلوغ الطفل الشهر الرابع والعشرين من عمره (نهاية السنة الثانية) ويطلق عليها أحياناً مرحلة المهد، ويرى العلماء أن هذه المرحلة تعدّ من المراحل المهمة في حياة الطفل واستمرارية وجوده. (الدويبي، 1988، ص 15) وفي هذه المرحلة نلاحظ أن النمو الانفعالي للطفل تتمايز فيه الانفعالات، وتتركز استجابات الرضيع الانفعالية في أمرين هما راحته الجسدية وتغذيته الجسمية. كما أن انفعالاته تكون قصيرة المدى، وسريعة، وكثيرة، ومتحولة المظهر، ومتذبذبة. وفي هذه المرحلة يوضع أساس الأمن الانفعالي الذي هو محور الأمن النفسي. (Schaefer, 2000, P114)

أما بالنسبة لمظاهر النمو الاجتماعي في هذه المرحلة، فإن الطفل يكون اجتماعياً في حدود طاقاته المحدودة، بحيث يبدأ في النصف الأول من العام الأول في الاستجابة الاجتماعية للمحيطين به ويظهر اهتمامه بما يجري حوله، كما أنه في نهاية السنة الأولى يكون علاقات اجتماعية مع الكبار، ويبدأ الاتصال الاجتماعي بالأم ثم الأب ثم الآخرين الموجودين في البيت، وفي السنة الثانية يزداد اتساع البيئة الاجتماعية، وتبدأ العلاقات الاجتماعية مع الأطفال، ويكون اللعب فردياً غير تعاوني.

(زهران، 1994، ص 67).

ويرى العالم "هادفيلد Hadfield" أن هذه المرحلة والمرحلة التي تليها مباشرة، هي المرحلة التي يوضع فيها أساس الشخصية، فإذا كانت عوامل النمو سليمة ومواتية كان نمو الشخصية سوياً، ولتحقيق التنشئة السوية في هذه المرحلة يجب توفير الراحة الجسمية والتغذية الكافية للرضيع، والإقبال عليه وإدراك أهمية الحب، وتعويدته على إقامة علاقات إيجابية مع الآخرين. (أبوجادو، 2002، ص ص 61-63)

### 3. مرحلة الطفولة المبكرة:

يطلق عليها البعض اسم مرحلة ما قبل المدرسة، وهي تمتد من نهاية السنة الثانية حتى سن الست سنوات، ومن أهم خصائصها من ناحية النمو الانفعالي، تمايز الاستجابات الانفعالية، وخاصة الاستجابات الانفعالية اللفظية لتحل تدريجياً محل الاستجابات الانفعالية الجسمية، ويتركز حب الطفل في هذه المرحلة حول الوالدين، كما تظهر الانفعالات المتمركزة حول الذات مثل الخجل والإحساس بالذنب ومشاعر الثقة بالنفس والشعور بالنقص ولوم الذات والاتجاهات المختلفة نحو الذات، وفي نهاية هذه المرحلة يميل الطفل نحو الاستقرار الانفعالي. (Schaefer, 2000, P125)

كما أنه في هذه المرحلة تظهر ألعاب الطفل تطوراً اجتماعياً واضحاً، وتكرر المشاجرات بين الأطفال لعدم قدرتهم على التعاون، وتميل جماعات الطفل إلى أن تكون صغيرة، وتفتقر إلى التنظيم الجيد، ويميل الطفل إلى التوافق مع ظروف البيئة الاجتماعية، وتقبل المعاني التي يحددها الكبار، كما يحرص



## الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية

على المكانة الاجتماعية، ويهتم بجذب انتباه الآخرين، وينمو الضمير الذي يتضمن منظومة التعاليم الدينية والقيم الأخلاقية والمعايير الاجتماعية ومبادئ السلوك السوي. (زهران، 1994، ص 71)

أما المطالب التربوية لعملية التنشئة الاجتماعية المرتبطة بالنمو الاجتماعي ومظاهره فتؤكد ضرورة توجيه الطفل في هذه المرحلة ليدرك معنى المجتمع وتقوية الميل الاجتماعي عنده وتعليمه المعايير الاجتماعية السليمة، وبالتالي لابد من وجود القدوة الصالحة والموارد الاجتماعية والثقافية الملائمة التي تنقل صوراً إيجابية للطفل في هذه السن، فتتكون لديه سلوكيات اجتماعية سوية، فحرمان الطفل من تلك الموارد الاجتماعية والثقافية نتيجة للظروف الاقتصادية الضعيفة قد يساهم في نمو نفسي واجتماعي غير سوي للطفل. (أبوجادو، 2002، ص 66)

### 4. مرحلة الطفولة الوسطى:

وهي ما بين سن السادسة و سن التاسعة، وفيها يحقق الطفل نمواً جسمياً وعقلياً سريعاً ويتعرف على الكثير من الأمور الاجتماعية ويتحصل على الكثير من المعلومات والمهارات ويكون أكثر قدرة على تكوين علاقات مع الغير. (معوض، 1994، ص 137) ويدخل الطفل في مرحلة الطفولة الوسطى المدرسة الابتدائية، وتتميز هذه المرحلة بشكل عام باتساع الأفق المعرفية والأكاديمية، وتعلم المهارات الجسمية اللازمة للألعاب وألوان النشاط العادية مع وضوح فردية الطفل، واتساع بيئته الاجتماعية، واطراد عملية التنشئة الاجتماعية، ومن أهم خصائص النمو الانفعالي لهذه المرحلة، أن الانفعالات تنهذب نسبياً عن ذي قبل، لكن الطفل لا يصل فيها إلى النضج الانفعالي، فهو قابل للاستثارة الانفعالية ويكون لديه شيء من الغيرة والعناد والتحدي.

أما على مستوى النمو الاجتماعي فإن الطفل في مرحلة الطفولة الوسطى، يصبح أكثر تخيراً وانتقاءً لأصدقائه، ويبدأ الأولاد والبنات بإظهار ميول مختلفة في عملهم المدرسي وفي لعبهم، وتتسع دائرة الاتصال الاجتماعي، ويكون الطفل في هذه المرحلة مستمعاً جيداً، كما يزداد نمو الضمير ومفاهيم الصدق والأمانة، والوعي الاجتماعي واضطراب السلوك إذا حدث صراع أو معاملة خاطئة من جانب الكبار، ولذا فإن المطالب التربوية في هذه المرحلة تركز على إتاحة فرص التنفيس والتعبير الانفعالي، والإلمام بالمشاعر الكامنة تحت الاستجابات الانفعالية السطحية، وخطورة اتباع النظام الصارم في التربية.

(أبو جادو، 2002، ص 68)

ولعل ذلك يتفق مع ما نصت عليه المادة "13" في "اتفاقية حقوق الطفل" التي أشارت إلى أن لكل طفل الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها، بأي وسيلة يختارها الطفل. (مناع، 2006، ص 103)

### 5 - مرحلة الطفولة المتأخرة:

تمتد ما بين نهاية سن التاسعة إلى نهاية سن الثانية عشرة تقريباً، ويطلق على هذه المرحلة عدّة مسميات، منها "مرحلة قبيل المراهقة" كما يطلق عليها أيضاً "مرحلة الطفولة الهادئة"، فالسلوك هنا يصبح بصفة عامة أكثر جدية، وتتميز هذه المرحلة ببطء معدل النمو بالنسبة لسرعته في المرحلة السابقة، والمرحلة اللاحقة، ويزداد التمايز بين الجنسين بشكل واضح، وفيها يتم تعلم المهارات اللازمة لشؤون الحياة، وتعلم المعايير الأخلاقية والقيم وتكوين الاتجاهات والاستعداد لتحمل المسؤولية وضبط الانفعالات، وتعدّ هذه المرحلة من وجهة نظر النمو أنسب المراحل العمرية لعملية التطبيع الاجتماعي، وفي هذه المرحلة يبدأ تأثير النمط الثقافي العام. (زهران، 1994، ص 73)

ولعل من أهم مطالب التنشئة الاجتماعية في هذه المرحلة مساعدة الطفل في السيطرة على انفعالاته وضبطها والتحكم في نفسه، وفهم وتقبل مشاعر الطفل نحو نفسه ونحو العالم المحيط به، والتأكيد على أهمية إشباع الحاجات النفسية، خاصة الحاجة إلى الحب والشعور بالأمن والتقدير والانتماء، وأهمية الهوايات وتنميتها، وأهمية التوافق الانفعالي ومساعدة الطفل على حل صراعاته بنفسه من خلال تشجيع الاستقلال عنه، وحمايته من العمل في مهنة تعوق تعليمه أو تؤذي صحته ونموه. (أبو جادو، 2002، ص 70)

ونتيجة لتلك المطالب، فإن اتفاقية حقوق الطفل نصت في مادتها "32" على حق الطفل في الحصول على الحماية من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يُرجح أن يكون خطيراً، أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل. (مناع، 2006، ص 123)

## 6 - مرحلة المراهقة:

إن مرحلة الطفولة بناءً على تعريف اتفاقية حقوق الطفل لها لا تنتهي بمجرد دخول الطفل لمرحلة المراهقة، حيث الطفل هو كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك، بموجب القانون المنطبق عليه، (مئاع، 2006، ص 95) وبالتالي فإن مرحلة المراهقة هي المرحلة التي تلي مرحلة الطفولة المتأخرة، حيث تمتد بين سن الثالثة عشرة إلى سن الحادية والعشرين، ولقد اختلف علماء النفس في تحديد هذه المرحلة بدقة، فنجد أن هناك من اتجه إلى التوسع في تحديدها حيث يرون أن فترة المراهقة يمكن أن يُضم إليها الفترة التي تسبق البلوغ، وهم بذلك يعتبرونها بين العاشرة والحادية والعشرين، بينما يحصرها بعض العلماء في الفترة بين الثالثة عشرة والتاسعة عشرة، إن بداية المراهقة تختلف من فرد لآخر، فبعض الأفراد يكون بلوغهم مبكراً في سن الثانية عشرة، وبعضهم قد يتأخر بلوغه حتى سن السابعة عشرة، كما أنها تختلف من مجتمع لآخر باختلاف ثقافة المجتمع (معوض، 1994، ص 230) وما يميز مرحلة المراهقة أنها تلك المرحلة التي يحدث فيها الانتقال التدريجي نحو النضج البدني والجنسي والعقلي والنفسي، التي قد تتخذ أشكالاً مختلفة حسب الظروف الاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها المراهق، وعلى ذلك فهناك أشكال مختلفة للمراهقة منها: (أبو جادو، 2002، ص ص 72-73)

- مراقبة سوية خالية من المشكلات والصعوبات.
- مراقبة انسحابية حيث ينسحب المراهق من مجتمع الأسرة، ومن مجتمع الأقران ويفضل الانعزال والانفراد بنفسه.
- مراقبة عدوانية، حيث يتسم سلوك المراهق بالعدوان على نفسه وعلى غيره.

وتتعدد مظاهر النمو الانفعالي والاجتماعي في هذه المرحلة، حيث تتضح الفروق بين الجنسين، ويكاد النمو الانفعالي في هذه المرحلة يؤثر على سائر مظاهر النمو وفي كل جوانب الشخصية، كما تتضح في نهاية هذه المرحلة مظاهر التطور نحو النضج الانفعالي، كما أن عملية التطبيع الاجتماعي تستمر حيث يتعلم المراهق القيم والمعايير الاجتماعية والتطبيع الاجتماعي في سلوك المراهق. في عملية التنشئة الاجتماعية والتطبيع الاجتماعي في سلوك المراهق.

## رابعا: بعض أهم حاجات مرحلة الطفولة:

تتطلب الطفولة في مراحل نموها المختلفة إشباع مجموعة من الحاجات، ولضمان الحصول على طفولة سعيدة وسوية، فإن هذا يتطلب توفير أفضل الخدمات الصحية والتغذية المناسبة والتعليم المبكر، والمأوى الملائم، وكذلك حمايتهم من العنف والإيذاء والحرمان والتمييز والاستغلال. ويقصد هنا بمفهوم الحاجات، أنها تلك الأشياء الضرورية للنمو والتطور والتقدم، التي يفقدها تنشأ مشكلات وتوترات وعقبات في نمو وتطور الطفل، وهي حاجات تتراوح بين الحاجات المادية والمعنوية، وفي ذات الوقت ضرورية لجميع الأطفال دون تمييز، كما أنها شرط أساسي في بناء قدرات ومهارات الأطفال، ومن واجب الأهل والمربين التعرف عليها وفهمها، والقيام بأدوار تتلاءم مع حاجات أطفالهم، حسب أعمارهم، ويمكن عرض هذه الحاجات من خلال المحاور التالية:

1- **الحاجات البيولوجية:** وهي تتمثل في الحاجة إلى الغذاء المناسب لعمر الطفل، والحاجة إلى الراحة والنوم بطريقة سليمة وصحية. والحاجة إلى عملية الإخراج وما يرتبط بها من أسلوب نظافة واهتمام ورعاية. وهذه الحاجات البيولوجية تبدأ مع الطفل منذ كان جنيناً وتنمو معه في كل مراحل النمو المختلفة. ويعد أي نقص في إحدى تلك الحاجات البيولوجية سبباً رئيساً للإصابة بكثير من الأمراض، فسوء التغذية مثلاً قد يؤدي إلى تأخر النمو والتبلد وعدم قدرة الطفل على النشاط. (معوض، 1994، ص 55) رغم ذلك فإن الإحصاءات المتوفرة عن أطفال العالم تشير إلى أن هناك نسبة كبيرة من الأطفال الذين يعانون من نقص إشباع تلك الحاجات، فهناك أكثر من 16% من الأطفال دون سن الخامسة في العالم النامي مصابون بسوء التغذية الشديد، والعديد من هؤلاء الأطفال مصابون بفقر الدم، وأجسامهم ضعيفة وعرضة للمرض، وقد عانى معظمهم من انخفاض في الوزن عند الولادة، كذلك هناك طفل واحد من بين كل ثلاثة أطفال في العالم النامي لا تتوفر له إمكانية الوصول إلى مرافق صحية، وهنا تظهر مخاطر إصابة الطفل بأمراض عديدة كعدوى الديدان المعوية. (اليونسيف "أ"، 2005، ص 20)

### 2- الحاجات النفسية:

يمثل إشباع الحاجات النفسية أساساً مهماً في تشكيل شخصية الطفل واستقراره النفسي والاجتماعي، إذ منذ البدايات الأولى لنموه، يحتاج إلى الشعور بالحب، والشعور بالأمن، والشعور بالاهتمام والتقدير من قبل أفراد أسرته، ومن ثم يتجه نحو الشعور بالرغبة بالاستقلالية والاعتماد على الذات وتحمل المسؤولية. وتتطور هذه الاحتياجات بتطور نمو الطفل، فحاجته للحب والأمن في مرحلة الرضاعة تختلف في مظاهرها عن مرحلة الطفولة المبكرة مثلاً. كما أن عدم إشباع تلك الحاجات بشكل سليم، يؤثر على نمو الطفل وتوافقه النفسي والعاطفي والاجتماعي والسلوكي، ومثل هذه التأثيرات قد تكون قصيرة أو طويلة الأجل. (Davison & Nicol, 1997.P 54)

كما أثبت العديد من الدراسات الأثر السلبي للمعاملة القاسية والعنف التي تتسم بحرمان الطفل من الرعاية النفسية حيث تؤدي إلى انسحاب الطفل من المواقف الاجتماعية، وتوليد مشاعر النقص، والشعور بالذنب، وتوتر العلاقة الوالدية وما إلى ذلك من مظاهر اضطراب. (الشربيني وصادق، 1996، ص 225)

ففي دراسة "الخطيب، 2005" عن التباين الطبقي وأساليب التنشئة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، اتضح فيها أن الطبقات الدنيا ذات الدخل المنخفض يتعرض أبنائها للعنف بشكل متكرر، وذلك يرجع بناءً على رأي العينة، إلى صعوبة الظروف المادية التي يمر بها الأهالي مما يدفعهم إلى معاملة أطفالهم بشكل عنيف يفقدهم الشعور بالأمن والاحتواء. (الخطيب، 2005، ص 193)

### 3- الحاجات الاجتماعية:

تتمثل الحاجات الاجتماعية في مرحلة الطفولة بكافة مستوياتها في الحاجة إلى تعلم التفاعل الاجتماعي وتكوين العلاقات الاجتماعية مع الأصدقاء ورفاق السن والاتصال بالآخرين، والتوافق الاجتماعي، وتكوين الضمير، وتعلم التمييز بين الصواب والخطأ والخير والشر، ومعايير الأخلاق والقيم، والتوحد مع أفراد الجنس، وتعلم متطلبات الأدوار الاجتماعية التي يعيشها الطفل في مختلف مراحل نموه. (أبو جادو، 2002، ص 71)

وتلعب الأسرة دوراً كبيراً في إشباع هذه الحاجات الاجتماعية من خلال ما يعرف بعملية التنشئة الاجتماعية. فالأسرة هي التي تهئ للطفل الجو الصالح منذ ولادته، وبيئة الأسرة تساعد الأطفال في الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى، إلى أن يصل الفرد إلى مرحلة الرشد، فكلما ازدادت الموارد والقدرات المادية والمعرفية لدى الوالدين كلما ساهم ذلك في توفير المناخ الاجتماعي المناسب لرعاية أبنائهم. وتشارك مع الأسرة جماعات أخرى داخل المجتمع تساهم في إشباع الحاجات الاجتماعية للطفل، كالمدرسة وجماعة الرفاق ووسائل الإعلام وما إلى ذلك، كما أن الثقافة العامة للمجتمع بما تحويه من معتقدات وقيم وأخلاق وعادات وتقاليد، تؤثر بشكل كبير في عملية التنشئة الاجتماعية وتمنح الفرد بعداً خاصاً ومميزاً له، وقد تختلف بناءً على الطبقة الاجتماعية التي ينتمي لها الطفل. ولذا من المهم عند العمل على إشباع تلك الحاجة التعرف على كافة الأبعاد الاجتماعية المرتبطة بالطفل، حتى لا تتم معالجة تلك الحاجة من خلال منظور ثقافي مخالف أو معارض لثقافة الطفل وبيئته الاجتماعية، حيث قد يتسبب ذلك في توليد مشاعر متناقضة لدى الطفل ومفاهيم غامضة قد لا يستطيع مجاراتها وتسبب له مشكلات في علاقاته الاجتماعية.

### 4- الحاجات المعرفية والإدراكية:

هي الحاجة إلى تنمية القدرات الذهنية والعقلية عند الطفل، بحيث تتناسب خطوات إشباعها مع مراحل النمو المختلفة، وتبدأ عملية التنمية المعرفية والإدراكية من اللحظات الأولى لولادة الطفل، وتتطور بشكل متوازن بحيث تتناسب مع القدرات العقلية والإدراكية للطفل. ولقد اهتم العديد من النظريات بتفسير تكوين القدرات التعلم والإدراك، ومن أشهر علماء نظريات الإدراك هو "بياجي" Piaget، الذي ذهب إلى أن الناس يمرون بمراحل مختلفة من عمليات التعلم والتفكير من مرحلة الرضاعة إلى الشباب، ولكل مرحلة خصائصها المتميزة في التفكير والتعلم. (الصافي "ب"، 1996، ص 76)

وتلعب الأسرة والبيئة التي يعيشها الطفل دوراً مهماً في نوعية المعرفة التي يتلقاها، فالأسرة التي تعي أهمية إلحاق الطفل بالمدرسة تساهم في توسيع مداركه وقدراته التعليمية، وكذلك فإن البيئة التي تكفل لأطفالها أنواعاً متعددة من وسائل نقل المعلومات كالتلفزيون والإنترنت مثلاً، تساهم في نمو وتطور الجانب الإدراكي والمعرفي عند الطفل. وللأسف الشديد فرغم أهمية إشباع ذلك للاحتياج، إلا أن إحصاءات "منظمة اليونسيف" لعام 2005م، أشارت إلى أن هناك أكثر من 140 مليون طفل في الدول

## الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية

النامية لم يلتحقوا أبداً بالمدرسة، كذلك هناك أكثر من 300 مليون طفل في الدول النامية محرومون من المعلومات، حيث لا تتوافر لهم إمكانية الوصول إلى التلفزيون أو الراديو أو الهاتف أو الصحف. (اليونيسف "أ"، 2005، ص 22)

### 5- الحاجة إلى اللعب والترويح:

يعدّ اللعب من أقوى الميول الفطرية لدى الطفل وأكبرها قيمة، وهو سلوك تلقائي صادر عن رغبة، وهو استغلال لطاقة الجسم الحركية لحصول الفرد على متعة نفسية، ويمثل اللعب ضرورة بيولوجية تساعد على التطور والنمو عند الطفل، حيث تشير الدراسات والبحوث أن اللعب عنصر مهم وله دلالة عميقة في نمو شخصية الفرد، كما يمثل اللعب علاجاً للمواقف الإحباطية عند الطفل، كما أنه يمارس في جميع مراحل العمر لدى الطفل بأشكال مختلفة، وبحسب ما توفره البيئة الاجتماعية والمستوى الاقتصادي للطفل. (معوض، 1994، ص 61)

### 6- الحاجة إلى التعبير عن ذاته وتوكيدها:

إن تشجيع الآباء لأطفالهم في التعبير عن ذواتهم والإفصاح عن شخصياتهم وتوكيدها، أمر مهم جداً، حيث يؤدي إلى تنمية تلك الشخصيات الصغيرة وبالتالي يساهم في النمو السوي لهم. وبالمثل فإن إعاقة هذه الحاجة في الصغر قد تؤثر في الكبر، وتجعل الفرد غير قادر على الدخول في المنافسة مع الآخرين في المواقف المتعددة في مجال الدراسة أو مجال العمل، وقد تجعل الفرد متوانياً في الحصول على حقوقه المشروعة، ويعتمد على الآخرين في حل مشكلاته وقضاء حاجاته. (معوض، 1994، ص 95)

وتلعب الثقافة الاجتماعية دوراً كبيراً في تحقيق وإشباع تلك الحاجة، ورغم أنه ليس هناك إحصاءات دقيقة حول هذا الأمر في مجتمعنا الجزائري، إلا أن ملاحظات جميع العاملين في مجال الصحة النفسية أشارت إلى أن مجتمعنا تعاني فيه نسبة كبيرة من اضطراب "الرهاب الاجتماعي"، حيث يمثل أكثر الاضطرابات النفسية انتشاراً بين الشباب والبالغين في مستقبل العمر، وقد أرجعت أحد مسبباته إلى قهر السلطة الوالدية التي لا تشجع الابن على التعبير عن مشاعره وأحاسيسه، بل إن بعض الثقافات المحلية تعتبر أن تجرؤ الابن الصغير على الحديث أمام الكبار يعتبر نوعاً من إساءة الأدب، فضلاً عن القمع والقسوة في التعامل، والإهانة التي يتعمد بعض الآباء إيقاعها على الأبناء. (الخضير، 2006، ص 27)

لذا فإنه من المهم تشجيع الأطفال الصغار على الجرأة والكلام حتى وإن كان كلاماً غير نافع أو به أخطاء فهذا لا يضرهم، بل يجب ترسيخ مفهوم أن الخطأ وارد في كل شيء وليس عيباً أن يُخطئ المرء ولكن العيب أن يتجنب الحديث مع الآخرين وعدم التعامل معهم.

يتضح مما سبق تعدد حاجات الطفولة وتداخلها، فهي تشكل حلقة أو سلسلة مترابطة الأطراف، فكل عنصر في أحدها يؤثر ويتأثر بالعناصر الأخرى، وعدم إشباع إحدى تلك الحاجات يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى حدوث خلل في درجة إشباع الحاجات الأخرى، مما قد يتسبب في حدوث مشكلات لدى الطفل. كما يتضح كذلك الدور الذي يلعبه المستوى الاقتصادي لدخل الأسرة، فمن الطبيعي أن انخفاض الدخل قد يساهم في صعوبة إشباع بعض احتياجات الطفولة، خاصة المادية منها.

## خامساً: حقوق الطفل:

### 1- اتفاقية حقوق الطفل:

هي اتفاقية دولية تم إقرارها من قبل الأمم المتحدة في العشرين من نوفمبر عام 1989م، حيث صادق عليها في البداية حوالي عشرين دولة، وبذلك دخلت حيز التنفيذ وفق ما نصت عليه الفقرة (1) من المادة (49) من الاتفاقية، وبنهاية عام 1995م، صادق على الاتفاقية (185) دولة، ثم بلغت الدول الأعضاء في الاتفاقية حالياً (192) دولة. (خزاعة، 1998، ص 45)

هدفت هذه الاتفاقية للتأكيد على كرامة الطفل وإنسانيته، فيما أن الطفل، بسبب عدم نضجه البدني والعقلي، يحتاج إلى إجراءات وقاية ورعاية خاصة، بما في ذلك حماية قانونية مناسبة، قبل الولادة وبعدها. وقد أشارت إلى أهمية إعداد الطفل إعداداً كاملاً ليحيا حياة فردية في المجتمع وتربيته بروح المثل العليا المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، وخصوصاً بروح السلم والكرامة والتسامح والحرية والمساواة والإخاء، وقد تشكلت هذه الاتفاقية من ثلاثة أجزاء، ضمّ الجزء الأول 41 مادة خاصة بحقوق الطفل، وضمّ الجزء الثاني أربع مواد خاصة بتدابير تنفيذ الاتفاقية، والجزء الثالث خُصص لتدابير التصديق على الوثيقة وإجراء التعديلات (بيبي وصقيلي، 1995، ص ص 37-38)



## 2- تاريخ نشأة وتطور حقوق الطفل:

لاحظ البشر منذ آلاف السنين، وفق ما توفر من معطيات عن تلك الحقب الزمنية الماضية، حاجة الطفل إلى الطمأنينة والحماية والحب واللعب، لكن العديد من تلك المجتمعات حطمت هذه الاحتياجات من خلال ضعف أو سوء إشباعها أو عدم تقبلهم للطفولة بكل ما تحويه من الحاجات والحقوق، ومن أبرز مظاهر سوء الإشباع وعدم التقبل ما كان يعرف بـ"ظاهرة وأد البنات" بهدف الحفاظ على كرامة الجماعة أو القبيلة كما وضحها القرآن الكريم في قوله تعالى: (وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ \* يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ). (سورة النحل: الآيتان 58 و59)

وعلى النقيض تماماً هناك بعض النصوص التاريخية التي دلت على مكانة الطفل في بعض الثقافات الشرقية قبل الإسلامية في مصر والرافدين وسورية ولبنان وفلسطين. وعليه فقد حرص أكثر من مجتمع قديم على توفير الأساسيات الاكتفائية للطفل، وضمان احتضانه في جماعة إنسانية، وكان ذلك في ظل غياب لمفهوم الحق للطفل. (مناع، 2006، ص ص 8-10)

ولعل أولى أشكال الحقوق أو بالأحرى الالتزامات تجاه الأطفال، تلك النابعة إما من منظومة قريبي كإعطاء الطفل الحق في الميراث أو توريثه أعباء الالتزام العائلي، أو عن طريق منظومة قيم كمنحه العطف والعلم والرعاية والحماية من عنف البالغين. (داغر، 2002، ص 14)

كما أن من الثورات الكبيرة في حقوق الأطفال تحريم اعتقادات التضحية بالطفولة كجزء من منظومات اعتقادية تسعى لدفع قوى الشرِّ بإعطائها أعلى ما عند الإنسان. ونجد من النصوص القريبة العهد بالإسلام، أو المخضرمة، ثمة أقوال مهمة في حماية الطفولة، منها ما يُنسب إلى الأحنف بن قيس كقوله: (هم ثمار قلوبنا وعماد ظهورنا، ونحن لهم أرض ذليلة، وسماء ظليلة، فإن طلبوا أعطهم، وإن غضبوا فأرضهم، فإنهم يمنحونك ودّهم، ويحبونك جهدهم، ولا تكن عليهم ثقيلاً، فيملوا حياتك، ويتمنوا وفاتك).

(مناع، 1996، ص 25)

حيث يمكن القول هنا: إن من أولى حقوق الطفل عند تلك الشعوب كان حق الطفل في الحياة وحمايته من كل ما يمكن أن يكون سبباً في تعرضه لحكم يحرمه من الحياة أو يعرضه للقتل في السلم أو الحرب، وببزوغ فجر الدين الإسلامي، الذي كرّم الإنسان، ولم يُفرق في هذا التكريم بين طفل وكهل، فعزّز فكرة مساواة الأطفال بغض النظر عن الجنس أو العمر، فاستنكر الاستقبال الرديء للإناث عند العرب، وتطور هذا الاهتمام خلال فترات الخلافة الإسلامية الأولى على الأقل لتمنح الأطفال نوعاً من العطاء الذي يشمل الحماية الصحية والاقتصادية خاصة في فترات الازدهار، ومن أعلى أشكال التضامن تخصيص فرض لكل مولود مسلم في دار الإسلام منذ الفطام، كما نجد في الكتابات العربية في القرون الوسطى حيزاً مهماً لحق الرعاية للطفل عند الأطباء والفلاسفة وعدد من الفقهاء. (مناع، 2003، ص 394)

يمكن أن نلاحظ أن الثقافة العربية الإسلامية بمكوناتها المختلفة، قد وضعت الأساس لاعتبار الطفل كشخص، وبالتالي تجاوزت مفهوم الملكية العائلية أو القبلية للطفل وسبقت بذلك المجتمعات الصناعية الحديثة في التوصل لفكرة حقوق الطفل بما يتناسب مع طبيعة تلك العصور ومكانها وزمانها.

أما بالنسبة للحضارة الغربية فقد كانت أولى بصمات حقوق الطفل ناجمة عن الثورة الصناعية والضرورات الأساسية للثورة التعليمية في الغرب، الأمر الذي لا يلغي من الأدب والتاريخ الأوروبي القديم وجود لفئات رائعة لطفولة تنعم بحقوق أساسية في مجتمع فاضل، ففي عام 1792م تعرض الدستور الفرنسي لقانون الأحوال الشخصية يطالب الأهل بضمان الحماية والإشراف على الطفولة، وفي عام 1833م منع الأطفال تحت سن التاسعة من العمل في المصانع وحُظر دخولهم إلى المناجم عام 1842م، وفي عام 1896م أدخل في القانون المدني الألماني عقوبات بحق الأهل الذين يسيئون معاملة أطفالهم. (مناع، 2006، ص ص 67-69)

بنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، انتقل الاهتمام بحقوق الطفل من المحلي إلى العالمي، حيث أصبح يُطرح موضوع حقوق الطفل بشكل علني ومنفصل عن حقوق الإنسان، حيث إنه بمطلع القرن العشرين، تمّ الاتفاق على فصل جمهورية البالغين عن جمهورية الأطفال، ولأول مرة يتفق البشر على اختلاف انتماءاتهم وأصولهم وظروف معيشتهم على حقوق أساسية لكل طفل في كل مكان ومهما كانت صفته القانونية أو الاعتبارية، ولقد كانت بداية انبثاق اتفاقية حقوق الطفل من وثائق ونصوص تصدر عن منظمات غير حكومية، وبالتالي كان لأشخاص مثل الإنجليز "إعلانين جب



## الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية

1876-1928 "Eglantyne Jebb"م، والطبيب البولوني "جانيس كورزاك" 1880-1928 Janus Korczak  
1942م، دورهم المهم في هذه المسيرة. ففي عام 1913م ولدت الجمعية الدولية لحماية الطفولة، وفي عام  
1919 انبثق عن عصبة الأمم المتحدة "لجنة حماية الطفولة"، حيث قامت "جب" بتأسيس المنظمة  
البريطانية غير الحكومية بمسمى "نجدة الطفل" التي صاغت فيها نص إعلان بسيط وقابل للتبني وذلك عام  
1923م، ليكون الأساس الأول لإعلان عالمي لحقوق الطفل، وفي عام 1924م تبنت عصبة الأمم المتحدة  
النص كإعلان لحقوق الطفل عُرف "بإعلان جنيف"، وفي عام 1946م أسست "اليونيسف" كصندوق خاص  
للطفولة وحماية الحقوق الإنسانية، (مناع، 2006، ص ص 70-71)

أما في عام 1959 تبنت الأمم المتحدة إعلاناً عالمياً خاصاً بحقوق الطفل، تضمن العديد من  
الحقوق والضمانات في مجال حماية الطفل ومنها (سليم، 2001، ص 92):

- ضرورة تمتع الطفل بحماية خاصة، مع منحه الفرص اللازمة لنموه الجسدي والعقلي والخلقي والروحي والاجتماعي، نمواً طبيعياً سليماً في جو من الحرية والكرامة.
  - حق الطفل في الاسم والجنسية.
  - حق الطفل في الغذاء والدواء والمأوى والضمان الاجتماعي.
  - الحق في الحماية والإغاثة.
  - الحق في الحماية من الإهمال والقسوة والاستغلال وحظر الاتجار بالأطفال.
  - الحق في التعليم الإلزامي المجاني والتربية الصحيحة ورعاية والديه.
  - الحق في عدم التعرض للتمييز العنصري أو الديني أو غير ذلك من أشكال التمييز.
- ثم توالت بعد ذلك المواثيق والاتفاقيات، ففي عام 1966م صدر العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية  
الذي حظيت الطفولة فيه باهتمام ورعاية واضحين من خلال العديد من الأمور، ومنها:
- حظر تطبيق عقوبة الإعدام على الأطفال.
  - مراعاة سن الأطفال والرغبة في إعادة تأهيلهم عند اتخاذ الإجراءات التي تطبق عليهم في حالة جنوحهم.
  - ضرورة حماية الأطفال في حالة الطلاق وانفصال الأبوين.

وتزامن معه صدور العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966م، حيث  
ركز على حقوق الطفل في المجال الاقتصادي والاجتماعي. إلا أن كلا الإعلانين بشأن حقوق الطفل لم  
يكونا ملزمين لحكومات العالم، حيث كانا تعبيرين عن مبادئ ذات مغزى لا أكثر من ذلك، وهنا انبثقت  
فكرة وضع مشروع معاهدة بين الحكومات لحقوق الطفل. (بيبي وصيقلتي، 1995، ص 14)

بناءً عليه تزايد اهتمام المجتمع الدولي في العقود الأخيرة من القرن العشرين بتعزيز حقوق الطفل  
وحمايتها، فمنذ إعلان حقوق الطفل عام 1959م، تسارعت الخطوات وبذلت الجهود الجبارة لإيجاد معايير  
دولية ملزمة، واستمر الأمر في مداولات بين الفريق المشكل لمشروع "اتفاقية حقوق الطفل" لمدة عشر  
سنوات من عام 1979م إلى عام 1989م، حيث كانت هناك اعتراضات من أبرزها أن الأطفال يغطيهم  
عدد من مواثيق حقوق الإنسان، وقد جادل بعض الناس بأنه سيكون في غير مصلحة الأطفال أن تفرد  
حقوقهم في اتفاقية خاصة، فالمعالجة الخاصة قد ينتج عنها أحياناً نوع من التمييز، إلا أنه كان من الواضح  
أن مبادئ حقوق الإنسان الحالية غير كافية للإيفاء بحاجات الأطفال الخاصة، حيث كانت هناك تقارير عن  
معاناة الأطفال من ظلم فادح ووفيات الأطفال في تزايد مستمر، ووجود مظاهر لنقص الرعاية الصحية  
للأطفال، ومحدودية فرص التعليم الأساسي، كما أن هناك تقارير مروعة عن كيفية استغلال الأطفال في  
البغاء أو في أعمال ضارة، بالإضافة إلى أن هناك تطوراً في الوعي بحاجات الطفل النفسية، علاوة على  
أن حاجات واهتمامات الأطفال لم تكن بالضرورة مماثلة لحاجات البالغين. (بيبي والصيقلتي، 1995، ص 16)

كما قررت لجنة حقوق الإنسان إحالة المشروع عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى  
الجمعية العامة، واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة بجلستها رقم 61 قرارها الذي تمخض عن إقرار  
"اتفاقية حقوق الطفل" في 20 نوفمبر 1989م. وبعد أقل من عام على إقرار الاتفاقية صادقت أكثر من  
عشرين دولة عليها، ودخلت بذلك حيز التنفيذ، وبنهاية عام 1995م صادق على الاتفاقية 185 دولة، ثم  
بلغت الدول الأعضاء في الاتفاقية حالياً 192 دولة، وكونها اعتمدت كقانون دولي، فهي تلزم الدول التي

## الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية

وقعت عليها وصدقته بالالتزام بتطبيقها من خلال تشريعاتها الوطنية، كما أنها تحاسبها إن أخلت بالتزاماتها عبر اللجنة الخاصة بحقوق الطفل. (الخطيب، 2005، ص 183)

كما أكدت هدفت هذه الاتفاقية على كرامة الطفل وإنسانيته، فالطفل بسبب عدم نضجه البدني والعقلي، يحتاج إلى إجراءات وقاية ورعاية خاصة، بما في ذلك حماية قانونية مناسبة، قبل الولادة وبعدها. وقد أشارت إلى أهمية إعداد الطفل إعداداً كاملاً ليحيا حياة فردية في المجتمع وتربيته بروح المثل العليا المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، وخصوصاً بروح السلم والكرامة والتسامح والحرية والمساواة والإخاء، وقد تشكلت هذه الاتفاقية من ثلاثة أجزاء، حيث ضمّ الجزء الأول 41 مادة خاصة بحقوق الطفل، وضمّ الجزء الثاني أربع مواد خاصة بتدابير تنفيذ الاتفاقية، والجزء الثالث خُصص لتدابير التصديق على الوثيقة وإجراء التعديلات. (بيبي وصقيلي، 1995، ص ص 37-38)

واستمر الاهتمام بقضايا الطفولة حتى بعد إصدار "اتفاقية حقوق الطفل" حيث استمرت معاناة أطفال العالم في الساحتين الدولية والمحلية على السواء، من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعليه قرر رؤساء الدول والحكومات في العالم أن يتعاونوا معاً للخروج بصيغة تكفل وضع حدّ لهذه المأساة، فبرزت فكرة القمة العالمية من أجل الأطفال وتمّ انعقادها بمقر الأمم المتحدة في نيويورك بحضور 71 رئيس دولة وحكومة، وتمّ إصدار "الإعلان العالمي بشأن بقاء الطفل وحمايته ونمائه" عام 1990م، وقد ألزم الدول الأعضاء بإعطاء أولوية خاصة لحقوق الطفل وبقائه وحمايته ونمائه بهدف الإسهام في رخاء المجتمع. وفي عام 2000م اشتملت أهداف التنمية الألفية الصادرة عن الأمم المتحدة على غايات تتعلق بالأطفال، بما في ذلك خفض المعدل العالمي لوفيات الأطفال دون سنّ الخامسة بمقدار الثلثين، وتحقيق هدف التعليم الابتدائي خلال المدة من 1990 إلى 2015م.

أما في عام 2002 فقد عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة خاصة حول الأطفال، وتمثّل الدورة الاجتماع الأول من نوعه لمناقشة قضايا الأطفال على وجه التحديد، وقد شارك مئات الأطفال كأعضاء في الوفود الرسمية، وألزم قادة العالم أنفسهم ببناء "عالم جدير بالأطفال"، وأكدوا من جديد أنّ الأسرة تتحمل المسؤولية الأولى عن حماية الأطفال وتنشئتهم ونموهم وتطورهم، وأنها تستحق الحماية والدعم الشاملين. (اليونيسف "أ"، 2005، ص 2)

ولقد صادقت الجزائر على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة في 20 نوفمبر 1989، واهتم التشريع الجزائري بالطفولة وحقوقها سواء في القوانين أو الأوامر أو المراسيم، فقد صادقت عليها الجزائر ضمن المرسوم الرئاسي رقم 92 461 مؤرخ في 19 ديسمبر 1992، مع تصريحات تفسيرية لبعض المواد. (الجريدة الرسمية، العدد 23 ديسمبر 1992م، ص 91) وبالتالي تعتبر الاتفاقية جزء من التشريع والدولة الجزائرية ملزمة بما فيها.

هذا ونتطرق فيما يلي لأهم القوانين التي تناولت حماية الأطفال:

1- في الدستور: (الجريدة الرسمية، العدد 76، 07 ديسمبر 1996، ص 07)

1 عدم التمييز: تنص المادة 29 على أنه: "كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي."

2 (احترام كرامة الطفل وحرمة: حيث تنص المادة 34 على أنه: "تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان، ويحضر أي عنف بدني أو معنوي، أو أي مساس بالكرامة."

3 (احترام معتقد الطفل ورأيه: حيث تنص المادة 36 على أنه: "لا مساس بحرية المعتقد حرمة حرية الرأي"

4 ضمان حق التعليم ومجانيته: حيث تنص المادة 53 على أنه: "الحق في التعليم مضمون ومجاني، والتعليم الأساسي إجباري، وتسهر الدولة على التساوي في الالتحاق بالتعليم والتكوين المهني."

5 ضمان الرعاية الصحية للطفل: حيث تنص المادة 54 على أنه: "الرعاية الصحية حق للمواطنين."

6 حماية الأسرة: حيث تنص المادة 58 على أنه: "تحظى الأسرة بحماية الدولة والمجتمع."

7 كفالة التأمين الاجتماعي للطفل: حيث تنص المادة 59 على أنه: "ظروف معيشة المواطنين الذين لم يبلغوا سن العمل والذين لا يستطيعون القيام به والذين عجزوا عنها مضمونة."

## الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية

من خلال الاستعراض السابق لتاريخ نشأة وتطور حقوق الطفل، فإنه يمكن أن نلاحظ أن ما تمّ التوصل إليه من اتفاقيات وبنود عمل ما هو إلا تراكمات لعملية تاريخية طويلة شاركت فيها مختلف الحضارات، تمخض عنها المفهوم المعاصر لحقوق الطفل، والذي أكدّ على فكرة جوهرية هي أن على المجتمع الالتزام بتلبية حاجات الطفل الأساسية، واتخاذ التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير اللازمة لإعمال هذه الحقوق.

### 3- نظرة تحليلية لواقع حقوق الطفل عربياً ومحلياً:

اهتمت بعض الدول العربية بإصدار التشريعات الخاصة بحماية الطفل والتأكيد على حقوقه، حيث ظهر الاهتمام العربي بحقوق الطفل بشكل واضح أثناء مشاركة الدول العربية في إطار هيئة الأمم المتحدة لإنجاز نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك من خلال المواثيق التي تبنيتها بعد حوالي عشرين عاماً، كما تجلّى أيضاً الاهتمام بهذه التشريعات في إطار إسهامات الدول العربية، حيث أقيم العديد من الأنشطة والفعاليات في عدد من هذه الدول، وكذلك من خلال متابعة فريق العمل المشكّل من لجنة حقوق الإنسان فيما يخص حقوق الطفل، وشهدت جامعة الدول العربية أنشطة متعددة في هذا الشأن قادتها الإدارة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية.

فقد انعقد في تونس عام 1980م مؤتمر الطفل العربي لتحديد الاحتياجات الأساسية لتنمية الطفل العربي ومنه دراسة إمكانية قيام منظمة عربية للطفولة حول مدى تنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الطفل شارك فيه عدد من الدول العربية ومنها الجزائر، واتفق على صياغة ميثاق عربي لحقوق الطفل وهو ما تم إنجازه وإقراره في مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب بدورته الرابعة التي عقدت في تونس في ديسمبر 1983. ويعدّ ميثاق حقوق الطفل العربي أساساً قوياً للعمل من أجل الأطفال من الجنسين والأسرة في البلدان العربية، ويعكس اهتمام العقل العربي بهذه القوى التنموية والرغبة في استثمارها لصالح خير الأمة في المستقبل. ولقد استمر الاهتمام بالطفولة من خلال حرص العديد من الهيئات والمؤسسات المعنية بالطفولة في الوطن العربي على تدارس قضاياها ومشكلاتها، وأكد ذلك ما أعلنته جامعة الدول العربية في

يوليو 2001م أن عام 2002م هو عام الطفل في الوطن العربي. (مطاوع، 2003، ص 23)  
أيضاً تمت المصادقة على "عهد حقوق الطفل في الإسلام" الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي في الاجتماع الثاني والثلاثين لوزراء الخارجية المنعقد في صنعاء خلال المدة من 21 - 23 جمادى الاولى 1426هـ - 2004م. (منظمة المؤتمر الإسلامي، 2004، ص14)

أما على الصعيد المحلي، فإن الاهتمام بالطفولة في الجزائر جزء من التشريع الدولة الجزائرية وهذا فيما يلي لأهم القوانين التي تناولت حماية الأطفال:

**1 - الحماية الجنائية لحق الطفل في الحياة والسلامة البدنية:** حيث هناك عدة مواد في قانون العقوبات تعاقب على الاعتداء على الحمل بالإجهاض أو على الطفل سواء بالقتل أو أي: نوع من أنواع الإيذاء البدني، فالإجهاض تناولته المواد من 304 إلى 310، فتنص المادة 304 "كل من أجهض امرأة حاملاً أو مفترض حملها بإعطائها مأكولات أو مشروبات أو أدوية أو باستعمال طرق أو أعمال عنف أو بأية وسيلة أخرى سواء وافقت على ذلك أو لم توافق أو شرع في ذلك يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات"، أما فيما يخص الاعتداء على الأطفال فتنص المادة 259: "قتل الأطفال هو إزهاق روح طفل حديث عهد بالولادة"، وتنص المادة 261: "يعاقب بالإعدام كل من ارتكب جريمة القتل أو قتل الأصول أو التسميم. ومع ذلك تعاقب الأم سواء كانت فاعلة أصلية أو شريكة في قتل ابنها حديث العهد بالولادة بالسجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة". وتنص المادة 269: كل من جرح أو ضرب عمداً قاصراً لا تتجاوز سنه السادسة عشرة أو منع عنه عمداً الطعام أو العناية إلى الحد الذي يعرض صحته للضرر، أو ارتكب ضده عمداً أي عمل آخر من أعمال العنف أو التعدي فيما عدا الإيذاء الخفيف يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات".

**2 - الحماية الجنائية لصحة الطفل ونفسيته:** تناول قانون العقوبات هذا الجانب في مواد من 314 إلى 332 وشملت أربع حالات: أولاً: ترك الأطفال وتعريضهم للخطر، فنصت المادة 314: "كل من ترك طفلاً أو عاجزاً غير قادر على حماية نفسه بسبب حالته البدنية أو العقلية أو عرضه للخطر في مكان خال من الناس أو حمل الغير على ذلك يعاقب لمجرد هذا الفعل من سنة إلى ثلاث سنوات"، ثانياً: الجنايات والجنح التي من شأنها الحيلولة دون التحقق من شخصية الطفل، فنصت المادة 321: "يعاقب بالسجن من خمس سنوات إلى عشر سنوات كل من نقل عمداً طفلاً أو أخفاه أو استبدل طفلاً آخر به أو أقدمه على أنه ولد لامرأة

## الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية

لم تضع وذلك في ظروف من شأنها أن يتعذر التحقق من شخصيته"، ثالثاً: خطف القصر وعدم تسليمهم، فنصت المادة 326: "كل من خطف أو أبعد قاصراً لم يكمل الثامنة عشرة وذلك بغير عنف أو تهديد أو تحايل أو شرع في ذلك فيعاقب بالحبس لمدة من سنة إلى خمس سنوات..."، ورابعاً: ترك الأسرة فنصت المادة 330: "يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنة وبغرامة من 500 إلى 5000 دينار: -أحد الوالدين الذي يترك مقر أسرته لمدة تجاوز شهرين ويتخلّى عن كافة التزاماته المادية أو الأدبية المترتبة على السلطة الأبوية أو الوصاية القانونية وذلك بغير سبب جدي، ولا يتقطع -مدة الشهرين إلا بالعودة إلى مقر الأسرة على وضع ينبئ عن الرغبة في استئناف الحياة العائلية بصفة نهائية، - الزوج الذي يتخلّى عمداً ولمدة تجاوز الشهرين عن زوجته مع علمه بأنها حامل وذلك لغير سبب جدي، -أحد الوالدين الذي يعرض صحة أولاده أو واحد أو أكثر منهم أو يعرض أمنهم أو خلقهم لخطر جسيم بأن يسيء معاملتهم أو يكون مثلاً سيئاً لهم للاعتياد على السكر أو السلوك السيئ أو بأن يهمل رعايتهم أو لا يقوم بالإشراف الضروري عليهم وذلك سواء كان قد قضى بإسقاط سلطته الأبوية عليهم أو لم يقض بإسقاطها." (وزارة العدل، قانون العقوبات، 2002)

3 - **الحماية الجنائية لعرض الطفل وأخلاقه:** تناول قانون العقوبات هذا الجانب في قسمين: الأول: في انتهاك الآداب، فنصت المادة 334: "يعاقب بالحبس من خمس سنوات إلى عشر سنوات كل من ارتكب فعلاً مخلاً بالحياء ضد قاصر لم يكمل السادسة عشرة ذكراً كان أو أنثى بغير عنف أو شرع في ذلك، ويعاقب بالسجن المؤقت من خمس سنوات إلى عشر سنوات أحد الأصول الذي يرتكب فعلاً مخلاً بالحياء ضد قاصر ولو تجاوز السادسة عشرة من عمره ولم يصبح بعد راشداً بالزواج"، والثاني في تحريض القصر على الفسق والدعارة، فنصت المادة 342: "كل من حرض قاصراً لم يكملوا التاسعة عشرة ذكراً أو أنثاً على الفسق أو فساد الأخلاق أو تشجيعهم عليه أو تسهيله لهم وكل من ارتكب ذلك بصفة عرضية بالنسبة لقصر لم يكملوا السادسة عشرة يعاقب بالحبس من خمس سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من 500 إلى 25000 دينار."

4 - **إثبات الحقوق المدنية للجنين:** نصت المادة 26 على أنه: "تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته حياً وتنتهي بموته، على أن الجنين يتمتع بالحقوق المدنية بشرط أن يولد حياً."

5 (إثبات الموطن: نصت المادة 38 على أنه: "موطن القاصر والمحجور عليه والمفقود والغائب هو موطن من ينوب عن هؤلاء قانوناً." (وزارة العدل، القانون المدني، 1998)

6 (تحديد الأهلية: نصت المادة 48 على أنه: "لا يكون أهلاً لمباشرة حقوقه المدنية من كان فاقده التمييز لصغر في السن أو عته أو جنون، ويعتبر غير مميز من لم يبلغ السادسة عشرة سنة."

7 (تحديد المسؤولية: نصت المادة 125 على أنه: "يكون فاقده الأهلية مسؤولاً عن أعماله الضارة متى صدرت منه وهو مميز غير أنه إذا وقع الضرر من شخص غير مميز ولم يكن هناك من هو مسؤول عنه أو تعذر الحصول على تعويض من المسؤول جاز للقاضي أن يحكم على من وقع منه الضرر بتعويض عادل مراعيًا في ذلك مركز الخصوم."

كما نصت المادة 135 على أنه: "يكون الأب وبعد وفاته الأم مسؤولان عن الضرر الذي يسببه أولادهما القاصرون الساكنون معهما، كما أن المعلمين والمربين وأرباب الحرف مسؤولون عن الضرر الذي يسببه تلامذتهم والمتمرنون الذين يكونون فيه تحت رقابتهم غير أن مسؤولية الدولة تحل محل مسؤولية المعلمين والمربين."

8 - **ثبوت نسب الطفل:** لقد اهتم قانون الأسرة الجزائري هذا الجانب في مواده من (40 إلى 45، فنصت المادة 40 على أنه: "يثبت النسب بالزواج الصحيح وبالإقرار وبالبينة وبكناح الشبهة وبكل نكاح تم فسخه بعد الدخول".، وتنص المادة 41: "ينسب الولد لأبيه متى كان الزواج شرعياً وأمكن الاتصال ولم ينقذ بالطرق المشروعة"، وتنص المادة 43: "ينسب الولد لأبيه إذا وضع الحمل خلال عشرة أشهر من تاريخ الانفصال أو الوفاة"، وتنص المادة 44: "يثبت النسب بالإقرار بالبنوة أو الأبوة أو الأمومة لمجهول النسب ولو في مرض الموت متى صدقه العقل والعادة"، وتنص المادة 45: "الإقرار بالنسب في غير البنوة أو الأبوة أو الأمومة لا يسري على غير المقر إلا بتصديقه." (الجريدة الرسمية، العدد 10، 8 ديسمبر 1970، ص 151)

- **منع التبني:** باعتبار أن قانون الأسرة الجزائري مستمد من الشريعة الإسلامية فإنه يمنع التبني وفقاً للمادة 46 التي تنص على أنه: "يمنع التبني شرعاً وقانوناً."



## الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية

(- حق الحضانة والتربية: نصت المادة 62 على أنه: "الحضانة هي رعاية الولد وتعليمه والقيام بتربيته على دين أبيه والسهر على حمايته وحفظه صحة وخلقا." (الجريدة الرسمية، العدد 24، 12 جوان 1984، ص 912) وتعّد آلية متابعة مدى التزام الدول المصدقة على الاتفاقية بتنفيذ بنودها، إحدى وسائل هذا التقييم، الذي من خلاله يمكن أن نصل إلى ما تمّ تحقيقه وما ينبغي معالجته، حيث تقوم لجنة خبراء مستقلين ترشحهم الدول الأطراف وتنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة لمدة أربع سنوات، وعددهم 18 عضواً، بعقد ثلاث دورات سنوية إلى جانب الدورات التمهيدية. وتتخصص مهام اللجنة في تلقي تقارير الدول الأطراف عن التدابير المتخذة لإنفاذ الاتفاقية في غضون سنتين من بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة للدولة الطرف وبعد ذلك مرة كل خمس سنوات (المادة 44). كما تصدر ملاحظات عامة بشأن مواضيع تتعلق بتفسير الاتفاقية أو تشكل أهمية خاصة في تطبيق الاتفاقية. (مناخ، 2006، ص ص 137-139)

وبناءً على مجموعة من تقارير الدول العربية، قام (علي، 2005) بدراسة استطاع فيها تقييم أداء الدول العربية في مجال حقوق الطفل، وكانت من أهم نتائجها ما يلي (عوض وآخرون، 2005، ص ص 110-115): أظهرت الملاحظات للجنة الدولية لحقوق الطفل على التقارير الدورية لسبع عشرة دولة هي: "الجزائر، البحرين، مصر، الإمارات، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تونس، اليمن"، وكانت أهم الجوانب الإيجابية:

- تعديل عدد من القوانين انسجاماً مع مقتضيات الاتفاقية.
- تصديق أغلب الدول المعنية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية رقم 138 لمنظمة العمل الدولية بشأن السن الأدنى للالتحاق بالعمل والاتفاقية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال.

- تصديق عدد من الدول المعنية على البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وبيع الأطفال، واستغلالهم الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وكذلك الاتفاقية رقم 182 لمنظمة العمل الدولية بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال.

- إنشاء مؤسسات جديدة تعنى بقضايا الأطفال.
- تشكيل لجان/ مجالس وطنية عليا للتنسيق في شؤون الطفولة.
- إشادة ببعض التجارب بخصوص إحداث مندوب حماية الطفولة وبرلمان للأطفال في بعض الدول.

### 4- تحديات تطبيق حقوق الطفل في العالم العربي:

يذكر تقرير "وضع الأطفال في العالم" لليونسيف عام 1999: "أن التعليم هو جوهر التنمية البشرية ودون التعليم لا يمكن توسيع قاعدة التنمية وضمان استمراريتها". لذا فإننا نركز على مشكلات التعليم كما رصدتها تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003: "فما زال التوسع الكمي في التعليم منقوصاً بسبب ارتفاع معدلات الأمية، خاصة في بعض البلدان العربية الأقل تطوراً وبين الإناث، واستمرار حرمان بعض الأطفال من حقهم في التعليم الأساسي، وتدني نسب الالتحاق بالمراحل الأعلى من التعليم النظامي مقارنة بالدول المتقدمة، وتناقص الإنفاق على التعليم خاصة منذ عام 1985.

غير أن أخطر مشكلات التعليم في البلدان العربية تتمثل في تدرج نوعية التعليم..." بشكل عام، إن المناهج في البلدان النامية، بدءاً من المرحلة الابتدائية، أو حتى ما قبلها، تبدو تجسيدا لمفهوم يعتبر عملية التعليم كما لو أنها عملية إنتاج صناعي تلعب فيها المناهج وتقريعاتها والمضامين المشتقة منها دور القوالب المفترض أن تصب فيها عقول الناشئة". ويذهب التقرير إلى أبعد من ذلك ولكن بشكل متحفظ وعلى لسان بعض الباحثين "إن المناهج الدراسية العربية تبدو وكأنها تكرر الخضوع والطاعة والتبعية، ولا تشجع التفكير النقدي الحر، فمحتوى المناهج يتجنب تحفيز التلاميذ على نقد المسلمات الاجتماعية أو السياسية، ويقتل فيهم النزعة الاستقلالية والإبداع. (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2003)

مشكلات تتعلق بالرؤية والسياسات كعدم تبني التوجه والخطاب الحقوقي وضعف الاستراتيجيات الوقائية في مجالات الحماية وغياب التعامل مع الأسباب الجذرية للمشكلات كخطط محددة لمكافحة الفقر مثلاً.

- ضعف الأطر المؤسسية لتطبيق حقوق الطفل مشكلة تعوق التقدم في التطبيق حيث تتوزع المسؤوليات في بعض المجالات كاللّعليم والصحة لدينا في كل الدول العربية وزارات تتولى هذه المسؤولية، وفي مجالات الحماية توزعت المسؤوليات بشكل عشوائي وغير منطقي ما بين الشرطة



## الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية

وزارات التنمية الاجتماعية والقوى العاملة على سبيل المثال. بالتوازي مع القصور في التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية المختلفة. والملاحظ في مجالات التعليم والصحة في معظم الدول العربية هو ضعف أو فقر نوعية الخدمات وفي عدد محدود من الدول العربية الأشد فقراً كاليمن مازالت إتاحة التعليم والصحة هي المشكلة.

- غياب منظور الأطفال في الحوار في العقدين السابقين، بدءاً من المفاهيم الشائعة عن عجز الطفل وتجاهل قدراته إلى سيادة النمط التسلسلي في التنشئة الاجتماعية في المجتمعات العربية، مع غلبة التوجه السلبي وعدم المبالاة وضعف روح المبادرة والتحدى لدى فئات واسعة في المجتمعات.
- الوضعية الاقتصادية الاجتماعية للطفل وأسرته، حيث تتضاءل فرص المشاركة للفئات المهمشة والأكثر فقراً، وبالتالي يجب مضاعفة الجهود لتحرير أصوات الأطفال الفقراء وإيصال هذه الأصوات لصانعي القرار. كذلك اتساع نطاق الفئات الأكثر فقراً في المجتمع وتساقطت الأسر تحت وطأة الإصلاحات الهيكلية في ظل غياب آلية منظمة لضمان الاحتياجات الأساسية للبقاء وانتشرت ظاهرة النساء الفقيرات المعيلات لأسرهن وتضخمت ظاهرة عمل الأطفال (13 مليون طفل عربي عامل، ثلثا هؤلاء الأطفال في قطاع الزراعة)، وتجسد المادة (32) من الاتفاقية الموقف من عمل الأطفال: وهو أي عمل يبرح أن يكون خطيراً (وقد فصلت اتفاقية منظمة العمل الدولية 182 الخاصة بأسوأ أشكال عمل الأطفال أوجه الخطر، بما يشكل نموذج اتفاقية حقوق الطفل مع الاتفاقيات الأخرى)، يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي) ونمت بشكل سريع ظاهرة أطفال الشوارع (عازر، 1995، ص 67)
- كما أن الصمت في بعض المجتمعات، تجاه انتشار العنف والإساءة بكافة الأشكال ضد الأطفال، بل وتبنى الضرب كإحدى وسائل تنشئة الأطفال في البيت والمدرسة والمجتمع. فاليانينات شديدة القصور، والقوانين لا تحمي، إذا وجدت، وعدم وجود برامج تأهيل للأطفال الضحايا.

(عوض وآخرون، 2005، ص 130)

نستخلص من خلال تحليل النقاط السابقة، أن المجتمعات العربية رغم ما تسعى إليه من تحقيق لخطوات متقدمة في تطبيق حقوق الطفل، إلا أن الواقع المَعطى من خلال الدراسات والبحوث ما زال يؤكد وجود بعض العقبات التي لا بد من تداركها لتحقيق النمو المتكامل، وذلك من خلال تصميم سياسات اجتماعية واقتصادية ذات جودة وفاعلية عالية، تشمل كافة طبقات المجتمع، وتضع الأطفال على رأس أولوياتها.

### سادساً: الحماية القانونية والاجتماعية للأطفال المهمشين:

تتعدد الحماية القانونية والاجتماعية للأطفال سواء في الظروف العادية، أو في الحالات الغير عادية، التي تكون سبباً لحرمانه من كافة حقوقه وتهميشه وعدم اندماجه في مجتمعه. لذلك فيما يلي أهم الحقوق القانونية والاجتماعية للأطفال في الظروف العادية وفي حالات الحرمان والتهميش:

#### 1- حقوق الطفل في الظروف العادية:

الحق في الحياة والمجىء إليها يحق لأي فرد أن يتواجد في الحياة لأن الشرع والقانون يحميان الطفل حتى وهو جنين، وهذه الحماية تتمثل في تجريم الإجهاض، فأحرى القتل.

حق الطفل في الحرية: حصل إجماع من القانون المقارن والأوراق الدولية اتفاقية 1989 بشأن حقوق الطفل، اتفاقية 1926 بشأن الاسترقاق، اتفاقية 1949 بشأن مناهضة الرق واستغلال الناس للدعارة، على تجريم كل اعتقال للأطفال أو حدٍّ من حرياتهم لأي سبب كان ولو في زمن الحرب.

تنظيم الوضعية القانونية للطفل: تتمثل في المكونات الأساسية للهوية القانونية للطفل وتتمثل في الاسم والنسب والجنسية. وقد ألزمت جل القوانين الأبوين بتسجيل هوية الطفل في سجل رسمي، معتبرة كل تحريف في الهوية فعلاً مجرماً.

الحق في الهوية الثقافية والعائلية: إن اتفاقية 1989 بشأن حقوق الطفل تعتبر عهداً جديداً، لحرصها على حماية حقوق الطفل عندما تختلف هويته العائلية وثقافته عن ثقافة الدولة المضيفة أو عن عقيدة والدين أو أحدهما، خصوصاً عند انفصالهما. هنا بالذات حاولت إيجاد حلول توفيقية، كي لا تضيق حقوق الطفل بسبب الخلافات.

## الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية

حقوق الطفل على الأسرة: الحق في الانتساب لأسرة لا يتوقف مداه عند حمل اسمها، وإنما يتعداه إلى مجموعة حقوق يكتسبها الطفل بمجرد ولادته ويتحملها الأبوان، وعلى رأسها حقه في الأبوة والأمومة . وحسب جل التشريعات الوضعية تثبت بنوة الطفل متى كان ثمة زواج شرعي صحيح. إنما إنصافا للطفل يثبت النسب أيضا بالإقرار أو الاعتراف، مع تفاوت وتباين بين القوانين في طرق الاعتراف وحدوده.

كما أن حق الأسرة في حضانة الطفل يعد واجبا ومسؤولية أكثر منه حقا أو امتيازاً. مسؤولية تشمل واجبات الرعاية والحضانة والتربية والإنفاق والتدريس والتحسيس بالأمان والدفع، لغاية ضمان نفسية سوية للطفل. حقوق الطفل على الدولة: في ظل المتغيرات وانكماش الأسرة "أسرة نووية" وتضاؤل التكافل الاجتماعي، أضحي دور الحكومات أكثر فعالية من السابق. فبدأ يترسخ في الأذهان وسياسات بعض الدول أنه: قبل أن تكون للدولة حقوق على مواطنيها وقبل أن تأمل في أن يكون لها مواطنون صالحون، تلزم بتوفير الظروف الكفيلة بإعداد أطفال أسوياء ورجال غدٍ مقتدرين. من ثم أقرت غالبية الدول حق الطفل في التربية والتعليم، في الصحة، في إغنائه عن العمل، وإذا ما اقتضى الحال أن يشتغل، فيلزم ضمان ظروف عمل تلائم نعومته.

### 2- حقوق الطفل في الظروف الصعبة

عدم التكيف أو التهميش يأخذ شكل حرمان من الطفولة ومن مباحيها، من التربية والتدريس أو حرمان من أبسط مقومات الحياة الكريمة، ثم يأخذ عدم التكيف عدة أبعاد تختلف بحسب السن والجنس. إذ قد يترجم إلى عزوف عن الدراسة أو رسوب، أو هروب من المدرسة لينتهي الأمر في جل الحالات إلى انقطاع تام عنها؛ وقد يأخذ شكل عصيان لأوامر الأسرة أو الأشخاص المسؤولين عن الطفل، ويصل التمرد مداه عندما يوجه نحو النفس أو نحو المجتمع بكامله، في صورة تعاطٍ للمخدرات، أو عنف ضد الأطفال الآخرين، أو سطو وانضمام لعصابات إجرامية، أو ممارسة الدعارة، ومع التقدم في السن يتقن الطفل عددا من وسائل الإجرام فيرشح لأن يصبح جانحا محترفا، إذا لم رعاية واهتماما في أي مرحلة من المراحل الصعبة التي يجتازها.

من ثم، فالأطفال المحرومون هم فئات مختلفة، وعدم الاندماج في المجتمع بعاداته وقيمه وضوابطه المتعارف عليها. إنما هم يصنفون إلى عدة فئات تبعا لأسباب عدم التكيف، ونجلها في: الأطفال المتخلى عنهم، الفقراء، المعوقون، غير المتدربين، المشردون، اللاجئون، الممزقون عائليا، الأطفال غير الشرعيين... الخ. وكل فئة تفتقد جزءا من المقومات، ولتحقيق احتياجاتها يجب تمكين كل منها من حقها المفقد. على أن عوامل التهميش مهما اختلفت تؤدي عادة لنفس النتائج: الحرمان من النسب أو الهوية أو الأسرة أو العائل، التمدد، التربية الاستقرار، حق المواطنة ... لذلك سنحاول تركيز ما يحتاجه الطفل غير المتكيف المهمش من حقوق إضافية كالتالي:

2-1 حق الطفل غير الشرعي في النسب: إقرار الشرع والقانون بالنسب الشرعي وحده، ليس المقصود منه أن يعيش الطفل غير الشرعي بدون هوية. فالذي سعى القانون والشرع هو محاربة اختلاط الأنساب وزواج المحارم وشيوع الفاحشة واستئراء الزنا، أي استئصال الشر من جذوره.

ومن خلال اجتهادات الفقهاء والعلماء يلاحظ مدى حرصهم على إلحاق الابن بنسب الزوج متى وجدت قرينة على الإلحاق. ومن أجل ذلك توسعوا في وسائل إثبات النسب، وتضييق فرص إنكاره، فكل طفل ولد على فراش الزوجية يعدُّ ابنا شرعيا ما لم يثبت العكس بحكم قضائي نهائي.

2-2 الحق في أسرة بديلة: منع الشرع للتبني لا يقصد به حرمان الطفل من الانتساب لأسرة بديلة أو إدماجه فيها، وإنما القصد منع اختلاط الأنساب. وتوفيقا بين الأمرين ابتدع الشرع الرضاع والتنزيل منزلة الولد؛ والأطفال غير الشرعيين الذين يولدون رغم التدابير الاحترازية، ليس من العدل أن يؤدوا وحدهم ثمن استئراء الرذيلة أو اللامسؤولية.

إنما يلاحظ أن قوانين جل الدول العربية، سكنت عن حقوق الأطفال غير الشرعيين، خصوصا ما يتعلق بحضانتهم أو التكفل بهم، أو بيان حقوقهم على الدولة في التكفل والنفقة، أو تشجيع الأسر على احتضانهم، وذلك ربما لتحرجها من ظاهرة الأطفال غير الشرعيين. فكانت النتيجة أن تزايدت، في صمت، أعداد الأطفال المحرومين من الأسرة، (un tabou) ومع ذلك فالموضوع يبقى مسكوتا عنه، تابوه هذا في حين تعامل معهم الشرع برحمة وتفهّم لوضعهم.

2-3 حق الطفل في مورد للعيش: لما جاء الإسلام واجه تباينا طبقيًا مقلقا. فسعى، لا إلى اجتثاث الغنى وإنما لمحاربة الفقر. حاثا الناس على العمل والسعي والمواظبة، ونبذ الاتكال والخنوع جاعلا من الخدمة على

## الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية

العيال واجب ا وصدقة وحسنة تقدّم كل أعمال الخير، معتبرا اليد العليا خيراً من اليد السفلى. كما حارب البخل وكنز الأموال، وأقام قواعد متراسة تكفل تداول الثروات بين الناس وعدالة التوزيع.

2-4 الحق في التربية والتعليم: عوامل الحرمان السالف سردها تجتمع في نهاية المطاف لتحرم الطفل من التمدن، والحرمان من التعليم لوحده يعتبر كافيًا للعيش على هامش الحياة. لأن مستقبل الشعوب هو العلم، والموارد البشرية هي الثروة الأساسية في عصر المعرفة. من ثم تبقى الأمية من أكبر عوائق الاندماج والتقدم. وهيئة الأمم، في إطار اتفاقية 1989، حضت الدول على تفعيل الوسائل لضمان حق المواطنين في التعليم، وتكييف البرامج مع الأوساط الاجتماعية ومع المعتقدات الدينية، خاصة على استعمال كل السبل لمحاربة الأمية.

2-5 ضمان الاستقرار للطفل: كثير من حالات عدم التكيف مرجعها انعدام الاستقرار بسبب النزوح واللجوء والتشرد والافتقار لأسرة حاضنة والافتقار للجنسية، سواء في ظروف السلم أو الحرب، وهيئة الأمم المتحدة في اتفاقية 1989 توقفت عند هذه الحالات بالذات، وحضت الدول الأطراف على احترام الأقليات، ومنح الطفل اللاجئ كل ما يحتاجه من مساعدات وتمتعه بكافة الحقوق كباقي الأطفال.

2-6 إدماج الطفل المعاق: ان دمج المعاقين في المجتمع واستيعابهم في جميع المراحل العمرية مسألة غاية من الأهمية، لسنوات ساد الاعتقاد بأن عزلهم في مدارس خاصة بهم أفضل لهم، ويؤهلهم أكثر لمواجهة المجتمع، اتضح أن ذلك خطأ، إذ أنهم واجهوا مشكلات حقيقية في التوافق معه، لكن قبل أن تتم عملية الدمج يجب هيئة الأسرة والمجتمع وتغيير النظرة السلبية اتجاه المعاق، نحن نعلم أن الأسرة قد تشعر بالحزن والصدمة لوجود معاق بين أفرادها، ثم تبدأ في نسيان الموضوع بالتدرج وتقبله.

إذا لمسنا المجتمع فهناك الكثير من الأمثلة السلبية والنتائج العكسية لمحاولة الدمج، فالرفاق يشيرون إلى الطفل المعاق ساخرين أو مستهجنين، والمعلمون عاجزون عن اختيار الأسلوب المناسب في التعامل مع المعاق، لذلك فالمطلوب البدء في تغيير هذه النظرة وتغيير اتجاه المجتمع، وهذا لا يتم إلا من خلال بث معلومات صحيحة ودقيقة عن المعاق بواسطة برامج شقيقة بعيدا عن الأسلوب الجاف.

2-7 حماية خاصة للأطفال المعرضين للاستغلال والاعتداء: إن جميع الأطفال لهم الحق في الحماية من العنف والاستغلال والإيذاء. إلا أن ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم من كافة الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والفئات العمرية والأديان والثقافات يعانون يوميا من العنف والاستغلال والإيذاء. وهناك ملايين آخرين معرضون للمخاطر.

ويتعرض بعض الفتيات والفتيان لأخطار خاصة بسبب نوع الجنس أو العرق أو الأصل الإثني أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي. وغالبا ما ترتبط مستويات التعرض للمخاطر العالية بالأطفال ذوي الإعاقة والأيتام ومن جماعات السكان الأصليين والأقليات العرقية وغيرهم من الجماعات المهمشة.

وهناك مخاطر أخرى على الأطفال مرتبطة بالعيش والعمل في الشوارع، والعيش في مؤسسات الرعاية والاحتجاز والعيش في مجتمعات بها تركيزات عالية من عدم المساواة والبطالة والفقر. كما أن الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة والنزوح قد تعرض الأطفال لمخاطر إضافية. ومن القطاعات المثيرة للقلق أيضاً الأطفال اللاجئون والأطفال النازحون داخليا والأطفال المهاجرون الغير مصحوبين.

كما يرتبط التعرض للمخاطر أيضاً بالعمر؛ فالأطفال الأصغر سناً يكونون أكثر عرضة لأنواع معينة من العنف وتختلف المخاطر بتقدمهم في السن، وكثيراً ما يمارس العنف والاستغلال والإيذاء من قبل شخص معروف للطفل، بما في ذلك الآباء والأمهات وغيرهم من أفراد الأسرة والمربون والمعلمون وأرباب العمل وسلطات إنفاذ القانون والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية والأطفال الآخرون. ونسبة صغيرة فقط من أعمال العنف والاستغلال والإيذاء يتم الإبلاغ عنها والتحقيق فيها، ويتعرض عدد قليل من الجناة للمساءلة.

ويتعرض العديد من الأطفال لأشكال مختلفة من العنف والاستغلال والإيذاء، بما في ذلك الاعتداء والاستغلال الجنسي والعنف المسلح والاتجار بالأطفال وعمالة الأطفال والعنف القائم على نوع الجنس، والترهيب (اليونسيف، 2010)، والترهيب على الانترنت، وعنف العصابات، وختان الاناث وزواج الأطفال، والممارسات التأديبية المصحوبة بالعنف الجسدي أو العاطفي، وغير ذلك من الممارسات الضارة الأخرى.

## الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية

وهناك أدلة كثيرة على أن العنف والاستغلال والإيذاء يمكن أن تؤثر على صحة الأطفال الجسدية والنفسية على المدى القصير والطويل، مما يضعف قدرتهم على التعلم والاندماج في المجتمع، ويؤثر على انتقالهم إلى مرحلة البلوغ مع آثار سلبية لاحقاً في الحياة.

لذلك أضحى من واجب الدولة ومؤسسات المجتمع المدني التدخل على أكثر من مستوى سواء بوضع البرامج والآليات القانونية والمادية والبشرية، والعمل على تطبيقها ومتابعتها، أو بتكثيف الدراسات العلمية في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية حول مجال الطفولة والانحراف.

2-8 حق الطفل الجانح في إعادة تأهيله: كان مصير الطفل الجانح في مضي العقاب والنبد أي تعميق الجنوح في سلوكه، ومع البحث ثبت أنه من الظلم مساءلة شخص لا يتمتع بالإدراك والإرادة. آنذاك فقط بدأ الحديث عن وسائل أخرى لتقويمه، إنما إذا كانت قوانين تتركس جزءاً كبيراً من هذه الحماية، وكانت ظاهرة التهميش واللاتكثيف لا تزيد إلا تفاحشا، فمعناه أن فشل الحماية يعود لأسباب أخرى ربما غير تشريعية، قد تعود الي التغيير القيمي في المجتمع أو التوسع العمراني غير الممنهج أحد اخطر عوامل تهميش الأطفال.

### 3- أسباب تزايد ظاهرة الأطفال المهمشين:

أ- قصور البرامج الصحية وتداعياتها على الأطفال: لعل من أخطر هذه التداعيات وفاة الآباء وبقاء الأطفال بدون عائل أو بدون حاضن في مجتمعات افتقد فيها التكافل وتوارت صورة الأسرة الممتدة، باتجاه الأسرة النووية الضيقة، كنتيجة للتحويلات الاجتماعية العميقة، التي اقتضاها التحضر واتساع المدن، وما رافق ذلك من نزوح وضياح لمبادئ التواصل والتعارف بين أعضاء التجمعات السكانية.

و الواقع أن اليتيم ليس ظاهرة جديدة، إنما الجديد فيه انضمام عوامل حديثة لأخرى تقليدية والجديد في تداعياتها بقاء الكثير من الأطفال بدون عائل أو حاضن أو اضطرابهم للإقامة في ملاجئ.

هذا إلى جانب عوامل أخرى استحدثت مع تبدل أنماط الإنتاج وتركز الساكنة في مدن لم تصمم بداية لاستقبال الأعداد الهائلة للنازحين كالعيش في الأحياء الهامشية المفتقدة لأبسط الشروط الصحية، وما يترتب ضرورة عن ذلك من تفشي الأمراض المزمنة والمعدية. إضافة لعدم كفاية الطب، ضُفُف البنيات الصحية، وما يقابل ذلك من جهل وأمّية، انعدام الوعي الصحي، استمرار الاعتقاد في الخرافة والشعوذة، انتشار الطب الشعبي غير المقنّن.

ب- استحكام الأمّية وفشل برامج تعميم التمدرس: مما لا شك فيه أن الأمّية تعد من أخطر عوامل اللاتكثيف، في عصر ثورة المعلومات، ومن المؤسف أن نعرف أن المجتمعات العربية وهي تشكل خمس البشرية وثلث العالم الثالث، تتموقع في مركز مقلق، إذ تعتبر الأقل تعليماً، فالأمّية تتجاوز 80 % بعدد من الأقطار.

أفاد الباحث حسين طاهر بالمركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالسكان والتنمية أن نسبة الأمّية في الجزائر ستخفّض إلى حدود 12 بالمائة خلال الإحصاء السكاني العام الذي سيجري سنة 2018 حسب توقعات دراسة أجراها المركز، وأوضح أن هذه النسبة التي قدرت في آخر إحصاء سكاني عام سنة 2008 بـ 22 بالمائة هي أقل من مثيلتها في العالم الثالث في نفس السنة حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) (26 المائة) وكذلك في العالم العربي (35 بالمائة) وتقترب من المعدل العالمي الذي يقدر بنسبة 20 بالمائة.

و في سرد تاريخي لواقع الأمّية في الجزائر تعد نسبة الأمّية في الجزائر قبل الاستعمار لم تكن تتعدى 14 بالمائة مشيراً إلى أن سياسة التجهيل التي اتبعتها المستعمر الفرنسي بعد دخوله مباشرة إلى الجزائر رفعتها إلى أكثر من 94 بالمائة سنة 1948، ونظراً لهذه الوضعية الكارثية لمستوى انتشار الأمّية في الجزائر فقد دقت جمعية العلماء المسلمين آنذاك ناقوس الخطر لإنقاذ هوية ولغة الجزائريين لتراجع بذلك نسبة الأمّية في أوساط الجزائريين إلى 85 بالمائة قبل سنة 1962 بفضل جهود الجمعية في الزوايا والكتاتيب (<http://www.djazair50.dz>).

ت- الفقر كسبب للحرمان والجنوح: يعد شبّح الفقر من أكثر المشكلات التي باتت تؤرق سكان المعمورة، وقد تضافرت جملة من الأسباب والعوامل على المستويين المحلي والعالمي في توسع دائرة الفقر على الصعيد العالمي، وفي الجزائر تعرض النسيج الاجتماعي إلى ما يشبه الصدمة العنيفة لأسباب في العشرية السوداء، وتبرز آثار هذه الصدمة من خلال تفاقم حجم الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي. ويتجه الرأي حالياً إلى أن القضاء على الفقر يتطلب تركيز الجهد على تحقيق التنمية



## الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية

الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد خدمات الأمان الاجتماعي للنهوض بأوضاع أشد قطاعات السكان ضعفاً. لأن مسألة محاصرة الفقر ومعالجة مسبباته والتخفيف من آثاره المدمرة ليست فقط حاجة إنسانية ملحة بل صمام أمان اجتماعي.

مع أن التعاون الاقليمي والدولي يحتلان أهمية كبرى في محاربة (مكافحة) الفقر في البلدان النامية، إلا أن التركيز والاعتماد على النفس يبقى الطريقة الأنجع في هذا. ولن يتحقق النجاح في هذا المجال رغم الحصول على المعونات والدعم الأجنبي، إلا بالاعتماد على إستراتيجية وسياسة متكاملة وفعالة تشرك وتجمع الفقراء في تصور مصيرهم وتطوير وتحسين ظروفهم. كما نجد جزءاً من الجواب في تنامي الأحياء الهامشية كطوق من المخاطر يحيط بجبل المدن الكبرى، إلى جانب تهيمش البادية وما ترتب عنه من نزوح جماعي باتجاه مدن لم تهيا لاقبالت تلك الأفول من النازحين. فهذا كله زاد من تعميق مظاهر وتداعيات الفقر ورفع مقدار مخاطره المهددة للأمن وللتوازن الاجتماعيين.

ث- تنامي ظاهرة التخلي عن الأطفال: إن عوامل ترك الأطفال والتشرد لا حصر لها وهي متداخلة فيما بينها. بمعنى أننا لو حاولنا تعدادها سنسقط حتماً في فخ التكرار، فعلى مستوى الجزائر يقدر عدد الأطفال الموليد من علاقة غير شرعية بـ 54 ألف طفل سنوياً، فيما تقدم وزارة التضامن الوطني عدد 03 آلاف طفل سنوياً، معترفة في الوقت نفسه بأنه رقم مستقى من مصالح المستشفيات وعيادات التوليد العمومية وتدخلات مصالح الأمن. كما طالبت ناشطات في مجال حماية حقوق الطفولة المسعفة بالجزائر السلطات العليا للتدخل، بالإشراف شخصياً على ملف هذه الفئة وتمكينها من حقوقها، وبضرورة إعادة النظر في كيفية تسجيل الطفل المسعف على شهادة ميلاده، وإدراج عبارة "مكفول" بين قوسين على نفس الوثيقة عوض "ابن مجهول".

وفي هذا الصدد، تؤكد السيدة وهيبة تامر، إحدى هذه الناشطات، على اعتماد اختبار الحمض النووي لتمكين الأطفال المسعفين من التعرف على آبائهم، خاصة أنه تبيّنت فعاليته في إثبات النسب بنسبة 99 بالمائة، داعية السلطات العمومية إلى إجبار الأم العازبة على تدوين معلوماتها الشخصية على دفتر التخلي النهائي عن المولود، لأنه من شأن ذلك مساعدة الطفل مستقبلاً على الوصول إلى والدته إن أراد ذلك، مضيفة بأنه يتوجب على الأم تحمل مسؤولية فعلتها وألا تتخلى عن صغيرها.

وعن نظرة المجتمع لهذه الفئة البريئة، تقول تامر إنه يتحمل مسؤولية في هذا الجانب، وذلك بتغيير نظرته تجاه هؤلاء الأطفال، والتي لا يتوانى الكثير عن وصفهم بـ "أولاد الحرام". وبشأن حقوق الأطفال المسعفين، توضح تامر بأنها "ضائعة في بلادنا"، متسائلة: "لماذا يبقى الطفل المسعف في مركز الرعاية دون تعليم أو إشراف تربوي، رغم حقهم في التمدن مثل بقية أطفال الجزائر؟". مشيرة إلى أن كل الصغار الذين ينتمون إلى هذه الشريحة، ما عدا أولئك الذين كفلتهم العائلات، لم يحققوا أي نجاح دراسي. ولا يتوقف ضياع الحقوق على الدراسة والتكوين فقط، بل إن المشكلة تكبر مع أفراد هذه الفئة إلى غاية بلوغهم سن الرشد ويصيروا شباباً وكهولاً، إذ يتم - حسب نفس المصدر - تهيمشهم من الاستفادة من السكن رغم "جزائريتهم"، والسبب وراء ذلك الصفة التي التصقت بهم على أنهم "أطفال غير شرعيين، والأحرى أن يكون هذا الوصف من نصيب الآباء والأمهات الذين اقترفوا هذا الخطأ، لأنهم تعمّدوه، وليس ذريتهم".

وحسب السيدة تامر، ثمة مشكلة أخرى تتمثل في المعاناة الكبيرة التي يعيشها الطفل المسعف بعد بلوغه السن القانونية، 18 سنة، مؤكدة أن مراكز الاستقبال تتخلى عن كل شاب وشابة يبلغون هذه السن، ويطلب منهم مغادرتها إلى الشارع، وهو ما يحولهم إلى فريسة سهلة لمختلف أنواع العنف الذي يميز يوميات شوارعنا، لتعيد الكرة نفسها من جديد. (<http://www.elkhabar.com/ar/nas/282993>) بالموازاة مع ذلك، تفيد إحصائيات وزارة التضامن الوطني أن مصالح هذه الأخيرة تحصي سنوياً ولادة ما يقارب 3000 طفل سنوياً، هم نتاج علاقة "حميمية" غير شرعية. وحسب نفس الإحصائيات، تكفلت الدولة خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2007 بحوالي 27400 طفل مسعف، عبر مختلف ولايات الوطن.



## الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية

وعن كيفية رصد هذه الأرقام، يقول عباس نوري، مدير الإعلام بالوزارة، إنها تمثل الولادات غير الشرعية التي تتم على مستوى المستشفيات، إلى جانب الذين ترصدهم مصالح الأمن، بعد العثور عليهم من طرف مواطنين في الشوارع وأقضية العمارات.

وعن رأيها حول هذه القضية التي باتت تزدهم بها أروقة المحاكم وأعمدة الجرائد، تؤكد المحامية فاطمة الزهراء بن براهيم أن أرقام الوزارة ترجع إلى 10 سنوات مضت، وأن العدد الحقيقي في تزايد متواصل، قائلة إنه تم إحصاء أكثر من 45 ألف حالة جديدة سنويا للأطفال المسعفين، وأن أغلبية هؤلاء يولدون خارج المستشفيات، مشيرة إلى وجود شبكات تنشط للمتاجرة بعدد كبير من هؤلاء الأطفال. وتضيف ذات المحامية أنها لا تتفق مع هذه التسمية "طفولة مسعفة"، حيث أن "المسعف" - حسبها - شخص استفاد من مساعدة الآخرين له، بينما حال هذه الشريحة في مجتمعنا تؤكد العكس، مبيّنة "أنهم صغار تخلق عنهم الجميع" ونقصد هنا القانون، الدولة، رجال القضاء المجتمع المدني... وغيرهم.

(<http://www.elkhabar.com/ar/nas/282993>).

ج- **الانعكاسات الخطيرة للتشرد:** باستقراء الواقع يتأكد أن جل المُقترفين لأعمال مُعاقبة ينتمون للفئات غير الميسورة. ومع أن الفقر لم يكن أبدا مرادفا للانحراف، إلا أن مظاهر الحرمان تتفاقم أكثر في الأوساط غير المحظوظة "الأحياء الهامشية بخاصة"، فتقود الطفل المحروم من الأسرة أو العائل أو الحاضن للجنوح. وهو أمر سهل الإثبات، فبمجرد إلقاء نظرة على لوائح الأحداث الذين يساقون يوميا للمحاكم يتبين أنهم يقترفون أفعالهم إما للحصول على القوت.

فأسباب التشرد كثيرة، على رأسها تفكك الأسر وتضاؤل التكافل الاجتماعي، أمية الوالدين وجهلهم بأصول التربية، عدم وعيهم بخطورة ترك الأطفال في الشارع، ارتفاع عدد أفراد الأسرة وضيق المسكن، ومنها إهمال الأسرة، وعموما انعدام العائل أو الحاضن، التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها الدول النامية، النزوح، اللجوء.

كما كشف رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث 'فورام' أن عدد الأطفال المتشردين في الجزائر بلغ حسب آخر إحصائيات للهيئة أكثر من 15 ألف طفل بولاية الجزائر. وأبرز المتحدث في لقاء نظمته هيئة 'فورام' بمناسبة إحياء اليوم العالمي لحقوق الطفل أن هذه الإحصائيات تبقى غير دقيقة عن وضعية الأطفال المتشردين في الجزائر سواء الذين ليست لديهم عائلات أو أولئك الذين تخلوا عن عائلاتهم - حيث أصبحت الظاهرة وصمة عار لاسيما وأن شوارع العاصمة وأزقتها أضحت مرتعا لهؤلاء الأطفال الذين "يجدون الظروف المناسبة للانحراف".

كما أن هذه الوضعية تعكس "المعاناة الحقيقية" لهذه الفئة من المجتمع التي بالرغم من أنها عرفت بعض المكتسبات غير أنها لا زالت تعاني من مشاكل عدة، وأضاف في هذا المجال قائلا: "كيف لا ولا زلنا نسجل سنويا ما يفوق 3000 حالة من ظاهرة الأطفال غير الشرعيين" هذا في الوقت التي تتعدم فيه سياسة وطنية لردع هذه الظواهر، وأبرز المتحدث أنه في الوقت الذي نحتفل فيه باليوم العالمي للطفولة لا زال أطفال يتعرضون لانتهاكات لحرمتهم في حين تسجل مختلف مصالح الأمن والدرك الوطنيين 87 حالة خطف خلال سنة 2007.

أما عن عمالة الأطفال فذكر المتحدث أنه من "الملفات الشائكة" في الجزائر لاسيما وأنه "لا توجد إحصائيات دقيقة منذ الاستقلال" عن عدد الأطفال الذين يعملون دون السن القانونية، مشيرا إلى أن الإحصائيات المتوفرة تبرز أن "هناك 300 ألف طفل يستغلون في السوق السوداء وهو رقم يتضاعف خلال العطل"، وإزاء هذه الوضعية أرجع أسبابها إلى انعدام القوانين إلى تتصل الأولياء من دورهم في تربية وتوعية أولادهم من جهة، ومتابعة كل خطواتهم من جهة أخرى. كما كان هذا اللقاء الذي حضره مدراء مؤسسات تربوية وممثلون عن بعض الوزارات والسفارات المعتمدة في الجزائر فرصة لعرض البرنامج التوعوي حول حقوق الطفولة الذي شرعت فيه الهيئة بتمويل من السفارة الهولندية لفائدة 6000 طفل في المرحلة الأولى ليشمل في مرحلة مقبلة 3000 طفل جديد.

(<http://www.djazairress.com/elayem/101940>)

ح- ارتفاع نسب الإيجاب في المناطق الفقيرة الهامشية: قد يرتبط الانفجار الديموغرافي بعوامل متعددة منها الفقر والأمية وانتشار الخرافة والجهل بأبسط المعلومات عن الإنجاب وموانعه وأصول التربية

## الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية

السليمة. وللرمز للظاهرة يكفي التذكير بأن خطط تنظيم النسل شرعت في السبعينيات لكنها لم تعط أية نتائج في الأوساط الأمية الفقيرة، بل إنها أعطت نتائج عكسية لما كان مأمولا منها تماما.

ما من شك في أن العوامل المعددة تتكاثف فيما بينها لتجعل ظروف العيش غاية في البؤس وتجعل الأسرة المفتقرة لكل شيء كثيرة الأفراد، فيعجز المسكن "المتواضع الصغير أو البئيس" عن استيعابهم جميعا. مما يضطر الأطفال للجوء للشارع، حيث يجدون مرتعا للتسلية وقضاء الوقت الضائع، وما أكثره لديهم. ومع الأيام يتعود الطفل على الإقامة بالشارع، وبه يتعلم تعاظم المخدرات واحتراف الجريمة والتمرد على المجتمع، والانضمام للمنحرفين وإعلان إجرامه. مؤلم أكثر تنامي ظاهرة الطفلات المشردات بعد أن كان التشرد حكرا على الذكور. وبديهي أن الخطر على الطفلة أكبر. لأنها بالنظر لأصول التربية المتبعة بجل المجتمعات المسلمة، تنربى مخلوقا ضعيفا، مما يجعلها مستعدة للاستسلام ومعرضة للانجذاب للرذيلة وبالتحديد للدعارة.

علما أن الأبعاد لا تخصصها وحدها، ما دامت معرضة في كل حين للحمل المبكر. وقد أثبتنا أن الحمل من سفاح من أخطر عوامل التخلي عن الأطفال وتهمشيهم وتشردهم. كما بينا أعلاه أن نسبة الحمل من سفاح تزيد لدى الفتيات الصغيرات الأميات الجاهلات غير الملمات بأية أبجديات عن التربية الفيزيولوجية.

### خ- النزوح والهجرة باتجاه المدن وآثارهما على الطفولة:

في واقع الأمر سبب ونتيجة لعدد من مؤشرات السابق إثارتها. فظروف العيش المزرية ترتبط، من جهة أخرى، بمشاكل النزوح التي تعرفها، بتوسع، المجتمعات العربية، وفي غياب دراسات مستقبلية وآليات الاستشراف والافتقار لأدوات قياس الظواهر وارتقاب تناميها، وبسبب غياب سياسات تتصدى للظواهر الاجتماعية، غرقت المراكز الحضرية بالأحياء العشوائية. وترجم ذلك إلى أزمة سكن خانقة وسكن غير لائق، إلى كثرة أفراد الأسرة، انخفاض الدخل، البطالة، عدم التمدد، سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والتربوية، تلوث البيئة، الافتقار لمقومات الحياة الكريمة، وبذلك تعمق الجهل والأمية وانتقلا بدون مشقة للأجيال اللاحقة، حاملين معها كل عوامل التفكك الأسري والتهشم والتشرد، فبقيت المجتمعات النامية تدور في نفس الحلقة المفرغة، حيث العوامل تتداخل فيما بينها وتتضخم وتتعدد، وصناع القرار لا يحسنون الربط بينها ولا تحديد أيها أسبق للوجود وأيها أفرز الثاني، وأيها أكثر أولوية وأكثر مدعاة للاستعجال.

### سابعا: سبل الحد من تداعيات التعدي على حقوق الأطفال:

1- **التكفل الآتي والمستعجل بالأطفال المحرومين:** من خلال دراسة وضعية الأطفال المحرومين تقتضي الاستعجال، وكل دقيقة تأخير، تزيد تلقائيا من تكلفة العلاج. ومن بين الأولويات الملحة للتكفل بالأطفال المحرومين والمهمشين، كالتالي:

1- رفع الميزانيات المخصصة لرعاية الطفولة

2- ضمان التكفل بالأطفال المتخلي عنهم

3- دعوة المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني التي تهتم بالطفولة للمساهمة في الرعاية وتقديم العلاج.

4- فرض إجبارية التعليم وتعليم البنات بالخصوص.

### 2- تدابير للتصدي لأسباب التهميش:

يتطلب أي تدابير علاج الأعراض يهدف لمعالجة أوضاع موجودة، أي الوقاية واجتثاث العوامل المؤدية للتكيف والجنوح من جذورها، ولضيق المجال نختزل هذه التدابير في التالي:

### 3- التصدي للمخاطر التي تتهدد الطفل غير المتكيف:

تجمع الدراسات الاجتماعية المنجزة في ظل المنظمات الدولية المكلفة بالطفولة، على أن نوعا جديدا من الاسترقاق شاع في العالم بأسره، والجديد فيه أنه لا يأخذ شكلا محددا واضح المعالم يمكن من خلاله التعرف على وجوده أو انعدامه، بل يأخذ أشكالا مختلفة يصعب حصرها والتصدي لها. ويرجع السبب إلى كونه غير معلن عنه، ويمارس عادة في الخفاء وتحت عدة أسماء وألوان. الشيء الذي يحول دون إعطاء أية أرقام عن استرقاق الأطفال في العالم. وإن كانت عديد من المؤشرات وبعض الأرقام تفصح عن الوجود الفعلي لواقع مرير يعيشه الأطفال البؤساء، ليس في العالم الثالث فحسب وإنما أيضا بعدد من الدول المتقدمة. بل لعل أكبر مستفيد من استرقاق الصغار هي الدول الأخيرة.

## الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية

وقد بينت الأبحاث أن الأطفال المستعبدين يخضعون لعدة ممارسات غير إنسانية، لخصتها دراسة أعدتها هيئة الأمم المتحدة في:

\*الرق التقليدي \* تهريب الأطفال.

\*تشغيلهم وإخضاعهم لأعمال عنيفة تفوق طاقتهم \* بيع الأطفال.

استغلالهم للبقاء والزنا والصور الخليعة \* المتاجرة في الأعضاء.

\*استعمال الأطفال في النزاعات المسلحة \* إخضاعهم لنظم الميز العنصري.

وهذه الظواهر تعتبر في الواقع أعراضا وأسبابا في نفس الآن. والقضاء عليها له آثار مزدوجة، من بينها حماية الأطفال الذين يتعرضون فعلا لهذه الممارسات، ثم التصدي لشبكات تقتنص الأطفال وتمارس عليهم كافة أنواع الاستغلال. (اليونسكو، 2002، ص 25)

### 4- حماية الأطفال في حالات التصدع الاسري:

المؤسف أن الأصول والتدابير الوقائية التي أقامها الشرع نادرا ما توظف. مما يفسر ارتفاع وتيرة الطلاق، حيث كشف عبد الرحمان عرار، رئيس الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل "ندى"، أن أسباب الانحراف 80 بالمائة من الأطفال الذين اتصلوا بالشبكة سواء بشكل مباشر أو عن طريق الخط المجاني، يعود بالدرجة الأولى إلى خلافات عائلية وتفكك أسري وصل إلى حد الطلاق، أما 20 بالمائة المتبقية فقد أرجع أسباب انحرافها إلى مشاكل أخرى خارجية.

(<http://www.djazairiess.com/elhiwar/30735>)

كما نظمت الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل "ندى" بمناسبة اليوم العالمي للطفولة ندوة حول حماية الأطفال ضحايا الطلاق والخلافات العائلية الحادة، حيث تم خلال هذه الندوة التأكيد على أن العنف الأسري والتفكك ساهم في خلق العديد من المشاكل الأسرية التي أثرت سلبا على نشأة الأطفال وتربيتهم وسلوكهم داخل البيت وخارجه. وضرورة أن تتحمل الأسرة الجزائرية مسؤوليتها وأن تخلق جوا من الحوار والتواصل بين أفرادها بطريقة تمكن كل فرد من الأسرة من إبداء رأيه والاستماع إلى غيره لتجاوز الكثير من المشاكل التي تبدأ صغيرة وتنتهي بما لا يحمد عقباه في الكثير من الأحيان.

بالإضافة إلى ذلك فقد أكد مسؤول بلدية سيدي محمد مختار بورويينة أن التجمعات الشعبية وتواجد أكثر من عائلة في شقة صغيرة، كما هو حاصل حاليا في مختلف الأحياء الشعبية بالعاصمة، أنتج الكثير من المشاكل الاجتماعية التي كان من الممكن تجاوزها لو تم حل مشكل الإسكان. فخروج الأطفال إلى الشارع ساعد على توغلهم في آفات اجتماعية خطيرة كالتدخين والمخدرات وحتى اشتراكهم في جرائم قتل. وأغلب الذين اشتركوا في هذه الجرائم من المراهقين كانوا ضحايا التفكك الأسري وطلاق الوالدين.

كما نبه السيد بورويينة إلى ضرورة أن تكون هناك مرافق بديلة للشارع مثل المركبات الرياضية التي يمكنها امتصاص طاقة الأطفال والمراهقين وتوجيهها إلى المكان الصحيح، ودعا في ذات السياق الأسر إلى التفكير الموضوعي في حالة الأطفال ومستقبلهم خاصة أن الطلاق وتفكك الأسرة سيؤزم مستقبلهم بشكل كبير ويجعلهم عرضة للكثير من المشاكل الاجتماعية والنفسية، ويؤثر سلبا على سلوكهم.

(<http://www.djazairiess.com/elhiwar/30735>)

### 5- ضمان نفقة أطفال الخلافات الزوجية:

معلوم أن إجراءات الطلاق القضائي أصبحت طويلة جدا بعدد من الدول، حتى أن مشروع الانفصام قد يدوم لفترة طويلة، تتحول إلى جحيم. وبذلك أضحي تدخل القضاء في أمور الأسرة عرقلة كبرى ذهبت بالمقصود منه، لذلك نجد ضرورة ضمان نفقة الأطفال خلال فترة الخلافات الزوجية وعدم التخاذل في الانفاق عليهم سواء حدث الطلاق أم لم يحدث، وبالتالي لوقاية الأطفال من الوقوع في الانحراف والجروح لا بد من وضع آلية مجدية تضمن على الأقل حقوق الطفل في النفقة عليهم، وإن كان الطلاق حاصلا يتطلب من المشرع تطبيق بصرامة حق الانفاق على الأطفال وزيادته من فترة لأخرى حسب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تملئها الحاجات الضرورية للأطفال.

### 6- ضبط هوية الأطفال غير الشرعيين بما يحمي كرامتهم:

قد لا تنفع الوسائل الوقائية في اجتناب ظاهرة الأطفال غير الشرعيين، لذلك يجب التعامل معها بحذر وإنسانية وجرأة، ولضمان عدم اختلاط الأنساب نحبذ أن يقيّد بسجل الحالة المدنية، إلى جانب الاسم العائلي المفترض، إما الاسم الشخصي الحقيقي لوالدي الطفل إن عرفا أو من عرف منهما. ولحمايته من الحرج، يمكن تقييد أسماء مفترضة للمجهول من والديه، ولفس الغاية وحفظا لكرامته، نحبذ إحداث سجل خاص،

## الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية

شرط أن يكون غاية في السرية، تدوّن فيه حقيقة الطفل، وكل الوقائع والمعلومات المتعلقة بالظروف التي عثر عليه فيها كتحديد "مكان اللقطة، العلامات الدالة". فمثل هذه المعلومات قد تسهل مستقبلا، جمع شمله بأسرته الحقيقية.

### 7- تعامل أفضل مع الأحداث الجانحين:

مما لا شك فيه ضرورة أن يحظى كل حدث جانح بالإصلاح الملائم لانحرافه، وذلك عن طريق المؤسسة الإصلاحية المعنية، كما أن الدراسات والبحوث في معظم دول العالم أثبتت أن الجانح اليوم هو ذاته مجرم الغد إن لم نتدارك إصلاحه وتهذيبه، ولا شك أن فئة الأحداث بحاجة إلى الرعاية والإصلاح، أكثر من حاجتها إلى الردع والتتكيل، وهذا هو الدور الذي من المفروض أن يقوم به مؤسسات إصلاح الأحداث، ولكن السؤال هل فعلا تقوم مؤسسات رعاية الأحداث في بلادنا بهذا الدور ولماذا رغم توفر هذه المراكز والمؤسسات في عدد من الولايات إلا أننا نجد العديد من الأطفال المنحرفين والمتسولين منتشرين في الشوارع ومنهم من يدخل إلى المركز وعند خروجه يعود مرة أخرى إلى الشارع؟ فإذا كانت مراكز ادماج الأحداث موجودة من أجل إصلاح الأطفال المنحرفين والذين ارتكبوا جريمة فلماذا أغلبهم يعود لما كان عليه قبل دخوله إلى المؤسسة؟

غير أن إدماج الحدث المعاد تأهيله، لا يمكن أن يتم إذا لم توفر له وسائل للعيش تغنيه عن الارتزاق من الجريمة. لذلك يلزم توفير مناصب للشغل للأحداث ذوي السوابق، بعد مغادرتهم مؤسسات إعادة التربية والتأهيل، وتتبع حالاتهم والأخذ بيدهم إلى أن يجتازوا مرحلة الخطر، ومساعدتهم على العثور على الشغل وتحقيق استقرار أسري. فقد أثبتت العديد من الدراسات العلمية أنه إذا انحرف الحدث وأودع السجن، ثم أعيد لنفس وسطه، دون أن يدمج في مجتمعه، فإنه لا يلبث أن يتمرّد على المجتمع الذي رفضه وظلمه. بالتالي يتعذر عليه التكيف مع المجتمع، مما يحوله إلى محترف للجريمة لا ينفع معه علاج. هنا أيضا مساعدة الإدارة المحلية والقطاع غير الحكومي والمجتمع المدني شيء ضروري ويخفف العبء عن الحكومات.

### ثامنا: المخدرات ظاهرة مبرمجة يجب التصدي لها:

تنتشر ظاهرة المخدرات في بلدنا الجزائر بطريقة غير مسبوق، وبعمل مبرمج ومنتظم، بحيث انه أصبح بإمكانك ان تشتري المخدرات بمجرد اتصال تلفوني الى باعها لتصلك حتى البيت، وهناك مفسدون يأتون لبيع المخدرات لطلاب المدارس وهناك أكثر من حاله تم كشفها بالآونة الأخيرة، حيث تشهد الجزائر حربا إحصائية حول انتشار المخدرات وسط الشباب، فالأرقام الرسمية التي أعلن عنها الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، تحدثت عن 300 ألف مدمن ومستهلك للمخدرات في الجزائر، كذبتها العديد من الجمعيات التي أحصت 350 ألف مدمن حسب عبد الكريم عبيدات، رئيس المنظمة الوطنية لرعاية الشباب، في حين قدرت الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث "الفورام" وجود مليون مدمن ومستهلك للمخدرات في الجزائر، في حين أحصى المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاص بالسكان والتنمية 180 ألف مدمن على المخدرات و300 ألف مستهلك لها .

وفي هذا السياق، أكد البروفسور مصطفى خياطي لـ"الشروق" أن الأرقام الرسمية لانتشار المخدرات وسط الشباب بعيدة جدا عن الواقع، و"تغطي الشمس بالغربال"، فرقم 300 ألف مستهلك ومدمن التي أعلن عنها ديوان مكافحة المخدرات، قديم وتجاوزته الزمن حسب المتحدث، الذي كشف أن انتشار المخدرات في المدارس والجامعات والأحياء الشعبية تعرف وتيرة متسارعة تتطلب قوانين وإجراءات لإنقاذ مليون شاب جزائري من المخدرات، حيث قدر خياطي عدد مستهلكي المخدرات في الجزائر بمليون شاب تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة.

وكشف المتحدث عن دراسة جديدة بيّنت وجود 25 ألف شاب جزائري في السجون بسبب المخدرات، ما يعكس الخطر الحقيقي لهذه المادة وسط الشباب، في ظل غياب الوازع الديني، رافة البطالة والفراغ التي تعتبر الدافع الأكبر للشباب نحو استهلاك المخدرات، ومع انطلاق التحقيق الثاني لواقع انتشار المخدرات في المدارس سنة 2014، يعود الجدل حول نسبة مستهلكي المخدرات في الجزائر التي تجاور أكبر بلد في العالم لتصدير المخدرات، وهذا ما يعكس الخطر الكبير الذي يهدد شباب الجزائر، حيث تحولت المتاجرة في المخدرات إلى وسيلة ربح سريعة تستقطب المزيد من التجار والشبكات التي توزع السموم وسط الجزائريين. (بلقاسم حواء، <http://www.echoroukonline.com> 2013/12/19)



## الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية

فلا يعقل أن يكون الفساد في عكر دارنا!! ونبقى مكفوفي الأيدي فعلينا جميعاً أن نأخذ على عاتقنا جزء من المسؤولية، لكي نحمي بلدنا من الانزلاق إلى الهاوية، ومن أجل حد هذه الظاهرة المتفشية في بلدنا والمجتمعات عامة، علينا أن نقوم بمحاربه هذه الظاهرة بشتى السبل المشروعه من أجل استئصال هذا المرض الذي يشكل خطراً حقيقياً على مستقبل بلدنا وأبنائها، ولا يكفي أن نقصر ثقل الحمل على الأجهزة الخاصة لمكافحه هذا الظواهر، فما سمعناه لاحقاً حول ظاهره المخدرات في ولايات الغرب الجزائري والحدود المغربية الجزائرية، اذ تبين أن هناك شخصيات بارزه "بارونات" تقوم بتوصيل المخدرات إلى المنطقة بطريقتها الخاصة لتعزيز انتشار الفساد وطمس الشباب، مما جعلني أجزم أن المخدرات ظاهره مبرمجة يجب التصدي لها بحزم.

لذلك يجب أن نكون نحن بمثابة المسؤول الأول عن حد هذه الظاهرة، بتأسيس لجان من كافه شرائح المجتمع من منظمات وجمعيات لمحاربه هذه الظاهرة الخطرة ويتوجب على كل فرد منا أن يقوم بتوعية كل من حوله وإرشادهم لتجنب مخاطر المخدرات.

كما دلت الاحصاءات التي اجريت في أمريكا على انتشار الادمان بين مراهقين تتراوح أعمارهم بين 12 و 17 سنة وأن حوالي 93% من جميع الافراد في هذه المرحلة من العمر قد تناول الخمر من بينهم 1,2 مليون مدمن للخمر. وتدل الاحصاءات ايضاً على أن أكثر من 13 مليوناً من الشباب يتعاطون الماريجوانا يومياً، بينما أكثر من 4 ملايين يتعاطون الكوكايين. مما لا شك فيه أن هذه الأرقام تعكس الاثر الاجتماعي الخطير للمخدرات في ملايين الشباب في المراحل التعليمية وما يترتب عليه من تخلفهم في التحصيل العلمي والثقافي والتربوي. (زيد بن محمد الرماني: <http://www.alukah.net> 14/2/2010)

### تاسعا: التنشئة الأسرية والانحراف

#### 1 - تأثير التنشئة الأسرية على تربية الطفل

إن مسؤولية تربية الأبناء وتنشئتهم التنشئة الصحيحة تقع على كاهل الأب والأم معاً، ومن بعد ذلك تأتي باقي المؤسسات التربوية التي تهتم بهذا الشأن. والأسرة تلعب دوراً كبيراً في عملية التنشئة الاجتماعية، وخاصة في سن الطفولة المبكرة، وتقوم بذلك من خلال عمليات التعزيز، وإعطاء المكافآت، والعقاب، وتوفير المثال، والقذوة.

كما تقوم في تعليمها للطفل تكريس القيم والمعايير السائدة في المجتمع، حتى تعده لأن يعيش حياة اجتماعية ناجحة بين أفراد الجماعة، وفشل الطفل في امتصاص معايير الجماعة وقيمتها يعرضه لخطر العقاب الذي تفرضه الثقافة على الخارجين عليها، وفي الوقت نفسه يزداد قبوله الاجتماعي كلما ازداد التماثل بين معايير ومعايير البيئة الاجتماعية، وامتصاص أسلوب حياة الجماعة يبدأ من وقت مبكر؛ مما يدل على أهمية تأثير الأسرة في تكوين شخصية الطفل، بمعنى أن تأثير الخبرات الأولية في حياة الطفل يشكل الأساس الأول لسلوكه فيما بعد؛ وذلك لقوة تأثيرها فيه.

كما أن للأسرة دوراً كبيراً في تنشئة أطفالها؛ حيث إنها تقوم بتوفير الحماية اللازمة لهم، كذلك فإنها تعمل على تطبيع القيم الشخصية وقيم المجتمع، والتي تريد الأسرة غرسها في نفوس الأطفال، كما أنها تنقل التراث بما يشتمل عليه من عادات وتقاليد لهم، كما أن الآباء يعملون على إكساب أطفالهم السلوكيات الإيجابية المرغوب فيها، والتي تساعد على تنمية وصقل شخصية أطفالهم، وترجع أهمية الأسرة ودورها المؤثر في تنشئة الأبناء إلى:

• أن الأسرة - وما تشتمل عليه من أفراد - هي المكان الأول الذي يتم فيه باكورة الاتصال الاجتماعي، الذي يمارسه الطفل في بداية سنوات حياته، الذي ينعكس على نموه الاجتماعي فيما بعد، ويعتبر الآباء فيها نموذجاً للقذوة، والمثل الذي يجب على أطفالهم الاقتداء به.

• كذلك، فإن الأسرة تعتبر الجماعة المرجعية التي يعتمد الطفل على قيمها ومعاييرها وطرق عملها عند تقويمه لسلوكه، ويتضمن ذلك أن الطفل يثبت شخصيته مع أسرته كجماعة، لدرجة أن طرقها تصبح جزءاً من نفسه.

والجدير بالذكر أنه كما يؤثر الوالدان في تنشئة الطفل وتطبيعها؛ يؤثر الطفل أيضاً في تطبيع الوالدين، فالطفل الصغير الذي يستيقظ ليلاً، بالرغم من محاولة والديه المتكررة لتركه يبكي فترة ثم يصمت، ولكنه يصبر على ذلك - ينجح في تحقيق هدفه، وكذلك الطفل الذي يجبر والديه على تحقيق مطالبه وحاجاته الزائدة يعتبر نوعاً من التطبيع للوالدين، والتفاعل الاجتماعي داخل الأسرة أثناء عملية



## الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية

التنشئة الاجتماعية لا يحدث فقط بين الوالدين والطفل، بل يحدث بين كل أفراد الأسرة بعضهم وبعض، وتتأثر الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال بمجموعة من العوامل؛ فهي لا تحب في فراغ، بل توجد في مجتمع أكبر منها ويؤثر فيها؛ بالفقر، والمجاعات، والاضطراب الاجتماعي، والأمراض الجسمية والنفسية؛ تؤثر على وظائف الأسرة بطرق مختلفة، تلك الوظائف التي تقف على رأسها عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال.

هذا لا يعني أن تقتصر وظيفة الأسرة على عملية التنشئة الاجتماعية فقط، بل تعد المصدر الأساسي في نمو الطفل السوي والنمو اللاسوي، حيث توجد الأسرة السوية المستقرة التي تعمل على إشباع حاجات الصغار بكفاية واتزان، وحيث يتسم سلوك أفرادها بالتعاطف، ويسود الأمن النفسي لأفرادها، ويشعر صغار هذه الأسرة بالسعادة، وهناك على طرف آخر توجد الأسرة المريضة المضطربة، التي من سماتها الخلافات والاضطرابات، والتي تكون مصدراً لتعاسة أطفالها، واضطراب وانحراف سلوكهم، ومن هنا يتضح لنا أن الأسرة تعتبر مصدراً أساسياً في بنية الشخصية السوية أو المضطربة؛ أي: إنها مسؤولة عن إكساب أبنائها سمات شخصية يدخل فيها عنصراً التدريب والتعلم؛ كالاتكالية، أو الاعتماد على الغير، والعدوانية، والانيساطية الانطوائية، وغيرها من السمات السلوكية المختلفة.

### 2- تأثير أساليب المعاملة الوالدية على التنشئة الاجتماعية للأبناء:

تتم عملية التنشئة الاجتماعية التي يقوم بها الآباء لأبنائهم من خلال مجموعة من الاتجاهات والأساليب الوالدية، التي تتنوع وتختلف طبقاً لمجموعة من العوامل والمحاكاة التي تحدّد هذه الأساليب. وقد تتمثل هذه العوامل والمحاكاة في عدم الثقة، ونقص الخبرة، ونقص المعلومات، وعدم وجود التعزيز والمساندة المناسبة، وكلها تعتبر من العوامل والمحاكاة الأساسية التي تحدّد أساليب المعاملة الوالدية، فتربية الأطفال وتنشئتهم ليست بالمهمة السهلة أو اليسيرة؛ لذا يجب على الآباء أن يحاولوا تقديم كل إمكانياتهم وخبراتهم للإسهام في تشكيل نموذج مثالي للتنشئة السليمة لأطفالهم.

وأساليب المعاملة الوالدية تختلف من وجهة نظر الأبناء عنها من وجهة نظر الآباء؛ حيث إنها من وجهة نظر الأبناء تتمثل في آراء الأبناء، وتعبيرهم عن نوع الخبرة التي يتلقون من خلالها معاملة والديهم، وهو ما يتمثل في الرأي الذي يحمله الابن في ذهنه، ويدركه في شعوره عن معاملة أبيه وأمه له. ورغم أن معاملة الوالدين كما يتمثلها الأبناء هي أكثر ارتباطاً بنمو الأبناء النفسي والاجتماعي من ارتباطها بالسلوك الفعلي للوالدين؛ حيث من الممكن أن يشعر الطفل برفض والده له، رغم أن والده يحبه حباً حقيقياً، ولكن قد يكون اعتقاد الأب أن على الآباء عدم إظهار عواطفهم لأبنائهم، وأن التربية الصارمة ضرورية لنمو الطفل أخلاقياً، ومن منظور الطفل قد يدرك أنه غير جدير بالحب، وإدراكه هذا قد يؤدي إلى مظاهر سلبية في التفاعل.

### 3- أساليب التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الانحرافي:

إن عملية التنشئة الاجتماعية من أهم العمليات تأثيراً على الأبناء في مختلف مراحلهم العمرية، لما لها من دور أساسي في تشكيل شخصياتهم وتكاملها، وهي تعد إحدى عمليات التعلم التي عن طريقها يكتسب الأبناء العادات والتقاليد والاتجاهات والقيم السائدة في بيئتهم الاجتماعية التي يعيشون فيها، وعملية التنشئة الاجتماعية تتم من خلال وسائط متعددة، وتعد الأسرة أهم هذه الوسائط، فالأبناء يتلقون عنها مختلف المهارات والمعارف الأولية كما أنها تعد بمثابة الرقيب على وسائط التنشئة الأخرى، ويبرز دورها - الأسرة - في توجيه وإرشاد الأبناء من خلال عدة أساليب تتبعها في تنشئة الأبناء، وهذه الأساليب قد تكون سوية أو غير ذلك وكلاهما ينعكس على شخصية الأبناء وسلوكهم سواء بالإيجاب أو السلب.

وإذا كانت الأسرة من خلال دورها، كأهم وسيط من وسائط التنشئة تسهم في تشكيل سلوك الأبناء، فإنه لا يمكن أنكار دور الميكانيزم الاجتماعي الذي تعيش فيه الأسرة سواء أكان مجتمعاً محلياً أو مجاًراً سكنية وما يتسم به من بعض الصفات والخصائص والثقافة الفرعية التي تميزه عن غيره من سائر المجتمعات، والتي يكون لها - في اعتقاد الباحث - تأثير لا يقل أهمية عن دور الأسرة على أفرادها بمعنى: أن المناخ الاجتماعي يسهم بما لا يدعوا للشك في تبني أساليب معينة في التنشئة الاجتماعية تختلف من مكان لآخر باختلاف الثقافة الفرعية للمجتمع إلى جانب المستوى التعليمي وثقافة الوالدين داخل الأسرة.

وعليه فإن سكان المناطق العشوائية أو الهامشية وإن كانوا خليطاً غير متجانس إلا أنهم يتسمون ببعض الخصائص التي لا تتواجد في مجتمعات أخرى، وقد أدى ذلك إلى اتسامها بالعديد من الثقافات،

## الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية

الأمر الذي قد ينتج عنه ظهور العديد من أساليب التنشئة الاجتماعية التي تتبعها الأسرة في تنشئة الأبناء في تلك المناطق، يضاف إلى ذلك أن هذه المناطق تعتبر مناخاً جيداً لتنامي البؤر الإجرامية والانحرافات بمختلف أشكالها، بما يؤثر بطريقة أو بأخرى على سكان تلك المناطق بصفة عامة والنشء بصفة خاصة، هذا من ناحية، وتبنى الأسر لأساليب تتواءم مع مختلف الثقافات الوافدة إلى تلك المناطق - في اعتقاد الباحث - بما يعكس طبيعة أسرهم، مما يؤدي بالبعض من الأبناء إلى الانخراط في تلك البؤر الإجرامية كنتيجة لبعض الأساليب الخاطئة في التنشئة، ويعد ذلك اهداراً للثروة البشرية التي يجب استثمارها لتقدم وازدهار المجتمع، وهناك العديد من الدراسات التي تناولت المناطق الهامشية بالبحث والدراسة، إلا أنه رغم ثراء وغزارة تلك الدراسات التي أجريت حول المناطق الهامشية، فإنها تخلو من الأبحاث التي تتناول أثر أساليب التنشئة الاجتماعية في تلك المناطق على انحراف الأبناء.

ولما كانت المناطق الهامشية تمثل خليطاً من شرائح اجتماعية مختلفة في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتعليمي لكل منها، فإن ذلك يتبعه اختلاف في أساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة في تنشئة الأبناء، ولما كانت المناطق الهامشية يقطنها معظم الطبقات الدنيا - في اعتقاد الباحث، فهي تقتصر إلى أساليب القويمة أو الرعاية المتكاملة حيث تنصف بالإهمال وعدم الاهتمام بترسيخ بعض القيم الإيجابية، نتيجة انخفاض الوعي بهذه الأساليب.

لذا فإن السلوكيات المنحرفة التي تصدر عن بعض الأبناء تعد نتاجاً للقصور في التنشئة السوية للأبناء، إلى جانب الظروف المعيشية القاسية التي يعاني منها معظم سكان المنطق الهامشية وقد أوضحت الدراسات العملية أن هناك علاقة بين أساليب التنشئة الاجتماعية والسلوكيات المنحرفة التي تصدر عن الأبناء .

### 4- الآثار المترتبة على التهميش:

قد يتعرض الأطفال للتهميش من الأب أو الأم أو من الأبوين معا أو المجتمع سواء كان الحرمان بالانفصال " الطلاق " أو بالموت فيقلب الجو الأسري الذي يعيش الطفل في كنفه إلى جو اجتماعي غير مستقر، أو غياب الاندماج مع الجماعة التي تحيط بالطفل، وقد ثبت لدى علماء النفس أن الخبرات المؤلمة في الطفولة تكتسب مواقف يدرك فيها الطفل عدم تقبله، مما يشعره بعدم الطمأنينة والتعاسة وكلها خبرات تنمي فيه الاستعداد للقلق وتكوين مفهوم سلبي عن الذات مما يؤثر على توافقه في مراحل حياته التالية كما يشير **فاروق جبريل** إلى أن الحرمان من الرعاية الوالدية هو أول الأسباب المؤدية إلى الاضطراب في شخصية الأبناء، وتحدد درجة الضرر من الحرمان بمدى العلاقة بين الطفل ووالديه " أو أي منهما " قبل الحرمان وبالنسبة التي يتم عندها الحرمان، وتختلف باختلاف نوع الرعاية البديلة وحالة الطفل الصحية والظروف والملابس المحيطة وقت الحرمان وتشير الدراسات إلى أن التهميش يؤدي إلى نتائج صعبة على الطفل، منها:

### 4-1. تعطيل النمو الجسمي والذهني والاجتماعي:

تشير معظم الدراسات إلى أن الحرمان من الوالدين في الطفولة المبكر تؤثر على بناء الطفل من النواحي الجسمية والذهنية والاجتماعية. وتكاد البحوث تتفق على أن مستويات النمو تهبط هبوطاً كبيراً في نهاية السنة الأولى من العمر وذلك في حالة الحرمان من رعاية الأم وخاصة عندما ينشأ الطفل في مؤسسة اجتماعية، وأن مثل هذا التأخر يلاحظ أيضاً في السنة الثانية حتى الرابعة، وكلما طال بقاء الطفل في المؤسسة أي بعيداً عن البيئة زاد الهبوط في مستويات النمو.

وأشار كل من **"جولد فارب وبولبي"** إلى أهمية دور الأم في عملية تطبيع وليدها، وأنه عندما يعتني بالحاجات الفسيولوجية الأساسية للأطفال ولكن دون أن يلقوا علاقة مناسبة مع الشخصية التي تقوم محل الأم، فإننا نلاحظ تأخيراً في نموهم غالباً ما يحدث بصورة عامة، وأن حرمان الطفل لفترة طويلة من عناية الأم قد يكون له آثار خطيرة على خصائصه وشخصيته وبالتالي على مستقبل حياته. (أحمد مطر، 1987، ص 96)

### 4-2. اضطراب النمو النفسي (اضطراب تكوين الأنا والآنا الأعلى):

يعتبر النمو النفسي للطفل أحد نتائج الحياة الأسرية السليمة التي يحياها الطفل مع أبويه، ويشير **المليجي** إلى أن النمو النفسي رهن بظهور عاطفة الحب لأمه وأبيه فبعد أن كانت بينه وبين أمه رابطة فسيولوجية محضة، تصبح رابطة عاطفية مستقلة عن الحاجات الفسيولوجية والمطالب النفعية.

(المليجي، 1971، ص 221)

## الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية

كما أكد " فهمي " إلى أنه خلال العامين الثاني والثالث تتكون الذات الشعورية للطفل، ويرجع الفضل في تكوين هذه الذات إلى المربية الأولى وهي الأم، والذي يحدث أن الأم تهتم فتعطف عليه وتشبع حاجاته الجسمية والنفسية فهي التي تحمله وتعطيه الثدي وتضمه بين ذراعيها ويمر تكوين ذات الطفل في مراحل: **المرحلة الأولى:** وتخضع فيها الذات لمبدأ اللذة، فنجد الطفل يقوم بكل سلوك يحقق له اللذة ويبعد عنه الألم، هذا هو المبدأ الذي يسيطر على سلوك الطفل في العام الأول وجزء من الثاني.

**المرحلة الثانية:** نجد فيها الأم بالقيام بتوجيهات نتيجة عدم رضاها عن سلوك الطفل الذي يسعى به وراء مبدأ اللذة فهي تعاقبه إذا قام بسلوك لا يرضيها، فنجد الطفل يعدل من سلوكه وهذا هو التكوين الطبيعي للأنثى اللاشعورية. (فهمي، 1997، ص 92)

ولم يقتصر الناتج عن الحرمان على ما سبق بل يؤكد الباحث أن للحرمان آثارا سلوكية في نوعية السلوك وتباين في حدة تلك المشكلات، حيث يعتبر الباحث أن تلك المشكلات السلوكية ليست أمراضا بل هي أعراض لخبرات واضطرابات سابقة يظهرها الطفل وتؤثر في حياته النفسية والاجتماعية، وتؤثر دراسيا عليه كما يمكن أن تظهر آثار بعيدة المدى لمشكلات نوعية لدى الأطفال.

### - نظرة إلى بعض الآثار:

يرى علماء النفس أن السنين الأولى من عمر الإنسان تمثل مرحلة مصيرية تحدد آفاق المستقبل للإنسان، وأن أكثر الأطفال الذين خطوا في سني الحياة الأولى بالمحبة والثناء بلغوا فيما بعد مراحل ودرجات عالية في الحياة، وعلى العكس منهم فالذين لم يتم إشباعهم بالمحبة في هذه المرحلة أخذوا يشعرون في السنين التالية من العمر بالوحدة والانعزال وأن أكثر محبة يتقبلها الطفل هي محبة والديه وأن عدم وجود ذلك يؤذيه ويؤلمه. (القائمي، 1994، ص 187)

كما نجد دراسة **سكيلس Skells** توضح أثر الحرمان البيئي الشديد لأطفال عاشوا في مؤسسات ذات مستوى منخفض من التنبيه والإثارة إلى أن بلغ متوسط أعمارهم 18 شهرا، ثم تم تحويل بعضهم إلى دار حضانة تتوافر فيها رعاية واهتمام وانتقلوا بعد ذلك إلى بيوت ضيافية ورعاية، وعند تتبع هذه المجموعة بعد مرور 25 عاماً تبين أن هذه المجموعة المحولة إلى دار الحضانة أصبحت سوية بينما المجموعة الأخرى التي ظلت بالمؤسسة أصبحوا من المتأخرين، وشغل بعضهم أعمالاً ذات مستوى منخفض جداً، (نخبة، 1995، ص 340) وأن حرمان الطفل من رعاية الأسرة له آثار سلبية منها تعطيل النمو الجسمي والعقلي والاجتماعي للطفل، ولقد أثبتت الأبحاث أن جفاف العناية بالطفل في أسابعه وأشهره الأولى بعد الولادة تسبب في مظاهر انتكاسية بنموه، فيشحب لونه، ويتجمد جلده، ويقل نشاطه الحركي، ويكف عن البكاء أو يتمادى فيه ثم يتقيأ طعمه باستمرار أو يصاب بالإسهال المزمن، وكل هذه الأعراض تعنى في النهاية الإبطاء في النمو الجسمي والعقلي وإذا استمرت أشهر طويلة فإنها تؤدي إلى وفاة الطفل. (الزبادي والخطيب، 1990، ص 27)

وقد قام **سبيتز Spitz** بأبحاث في أمريكا درس فيها الأطفال اللقطاء وقسم المجموعات إلى قسمين: الأولى تحتوي أطفالاً لا يقطنون دور حضانة خاصة تراودها الأمهات البيولوجيات للأطفال يقمن برعايتهم طوال أوقات وجودهن بالحضانة، أما القسم الثاني يدرس لقطاء لا يعرف لهم أي من الأبوين تقوم على خدمتهم ممرضة أثناء عملها في الملجأ، وجاءت نتائج أبحاثه بأن عدد الوفيات كان صفراً في الحضانات و % 27 في الملجأ في السنتين الأولين بعد الولادة، كذلك استطاع أطفال الحضانات الوصول إلى مستويات مقبولة من النضج الجسمي والانفعالي، بينما أوضحت مظاهر التخلف أو ما سماه المجاعة النفسية على من عاش في الملجأ فلم يكن في مقدورهم إلى نهاية العام الثاني من العمر المشي والاعتماد على النفس في المأكل وظهر عليهم جميعاً أعراض التأخر العقلي وتبنوا سلوكاً غير. (حقي، 1983، ص 139)

وبناءً على نتائج عدة دراسات اعتنت بتأثير غياب الأسرة على الأطفال ثم التخلص من معظم هذه المؤسسات بالنسبة للأطفال الأصحاء في مختلف البلدان، وتم إيجاد بلدان تتبنى الأطفال الذين يفترون للأباء الطبيعيين، وسواء أكان الافتقار إلى رعاية الأسرة أو إلى المثيرات الخارجية أو كليهما، فإن الأطفال الذين يجدون أنفسهم في مواضع كثيفة من المؤسسات يصابون بأضرار عاطفية وعقلية غير موجودة في الأطفال التي يوضعون في رعاية الأسر التي تتبناهم، ونؤكد على دور الأم في تنشئة الابن، وأن دورها خطير للغاية في تكوين شخصية الطفل واتجاهات الأساسية في الحياة وأن أي بديلة عنها لا تؤدي دورها وذلك لأن بديلات الأمهات لا يشعرون بإحساسات الأمهات الحقيقيات قبالة فلذات أكبادهن (أسعد، 1984، ص 108).

كما أن الطفل الذي ينشأ في مؤسسة خاصة بعيدة عن أمه أو تتغيب الأم عنه لانشغالها بعملها أو يتكرر انفصالها يكون قد تعرض لصدمات لها أثر سيئ على شخصيته، مما سيؤدي إلى ظهور مشكلات

## الفصل الخامس: الطفولة الجانحة حقيقة اجتماعية بين الحاجة والحماية

سلوكية مختلفة لديه في عهد الصغر، كالمخاوف الشاذة واضطراب النمو والتبول اللاإرادي ونوبات الغضب مما يمهّد الطريق لاضطراب اشد خطورة، وأيضاً نشير إلى بحث بيرت Bert الذي درس الأحداث الجانحين دراسة نفسية مستفيضة إذ يقول: "أشيع العوامل في جناح الأحداث وأكثرها اضطراباً وتدميراً هي العوامل التي تدور حول حياة الأسرة في الطفولة" وهو يعني بذلك البيوت التي حطمها الطلاق أو الشقاق أو موت احد الوالدين أو كليهما.

### 5-الوقاية من آثار الحرمان من الوالدين:

- عند فقدان الوالدين بسبب الموت أو الطلاق أو المرض يجب رعاية الطفل من قبل أم بديلة قادرة على أن تقدم له كل الرعاية والاهتمام والحب.
  - عدم تكرار ما عاناه الوالدان من حرمان في طفولتهم مع أبنائهم، بل يجب عليهم منح الأطفال الرعاية والحب والاهتمام حتى لا تعود القصة من جديد.
  - ضرورة تفاعل الأسرة مع الأقارب حتى يتمكن الأطفال من الحصول على العطف من أقاربهم إذا عجزت الأسرة عن تقديم هذا العطف في بعض الأحيان.
  - إشعار الطفل بأنه مقبول ومرغوب فيه من قبل الوالدين وترجمة هذا التقبل إلى عمل.
  - يجب على المجتمع تقديم الرعاية الكافية للأطفال المحرومين من الحياة الأسرية السوية من خلال إقامة المؤسسات الاجتماعية كقرى الأطفال التي تعيق تمتع الأطفال بالرعاية في أحضان والديهما وهي:
  - وفاة أحد الأبوين أو كليهما: تؤكد كثير من الدراسات التي أجريت حول تأثير موت الأم وغيابها المفاجئ الأبدي على رعاية الطفل وعلى حقيقة التأثير السلبي على برنامج وإبعاد وطبيعة رعاية الطفل، وتترك بصماتها على شخصيته وعلاقاته المستقبلية.
  - عجز أو مرض احد الأبوين أو كليهما: يعتبر عجز الوالدين أما لإعاقة أو مرض من الأمور التي يكون لها أثرها في حرمان الطفل من الرعاية الطبيعية بشكل كلي أو جزئي تبعاً لوع الإعاقة أو المرض أو العجز.
- (سمارة، 1989، ص70)

### خلاصة:

الطفل هو رجل الغد وهو ثروة بشرية تحرص عليها دول العالم المختلفة، وتضع الخطط والبرامج التي تكفل الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية لهؤلاء الأطفال حتى تضمن قيامهم بالأعباء لبناء المجتمع في شتي المجالات، ولمرحلة الطفولة خصائص معينة ينبغي للمربين والأمهات والآباء معرفتها والإلمام بها حتى يستطيعوا تنشئة أطفالهم التنشئة السليمة ويستثمروا إبداعاتهم وابتكاراتهم ليخرج منهم العلماء والمخترعين الذين يحافظون على هويتهم وحضارتهم.

غير أن غياب الوعي الثقافي في المجتمع وتخليه عن واجباته ومسؤولياته اتجاه العناية بالأطفال خاصة قد يهدد الأمن الاجتماعي، وجعل من التنمية البشرية والتنمية المستدامة تسير في انحراف وتتأزم الحياة الاجتماعية من بينها انتشار الجريمة عند الأطفال وخاصة المحرومين من الرعاية الاجتماعية والعديد من المشكلات الاجتماعية، لذا يتطلب وضع كل العلاجات الوقائية والتي تكون ذات طابع دائم لكل الأجيال والفئات الاجتماعية كمناعة وقائية علاجية لكل الأمراض التي تهدد أمن وسلامة الفرد والمجتمع. وقد تم توضيح وضعية الأطفال في العديد من المجتمعات ومجل الحقوق القانونية والمواثيق الدولية التي تحفظ كرامة الأطفال وتحفظهم من الرحمان والتهميش وهذا ما أكدته الكثير من الدول في مواثيقها ودساتيرها أن الأطفال العاديين أو الذين يعيشون ظروف اجتماعية صعبة أو يعانون من التهميش لهم الحق في العيش والتمتع بكل الحقوق التي تمس الأطفال العاديين، وهذا ما يجعلنا القول أن الأطفال المهمشين يجب العناية بهم وتقبلهم في المجتمع وادماجهم كأفراد أسوياء لهم نفس الحقوق والواجبات، وكذا رعايتهم وحمايتهم من الوقوع في الانحراف مبكراً، ومنه يمكن القول أن الحضارة الإنسانية في العصر الحديث أعادت بناء منظوماتها الاجتماعية كنسق متكامل الأنظمة والأبنية للحفاظ على وجودها واستمرارها في المستقبل.



## الفصل السادس: الأطفال المهمشون بين الحرمان و خطر الانحراف

تمهيد

أولا / الفرق بين الهامشية والجنوح

1- أشكال الهامشية

2- الخصائص الأساسية للهامشية

3- أنواع الهامشية

4- أصناف التهميش

5- دوافع الهامشية

6- العوامل المساهمة في التهميش

ثانيا: بعض مظاهر التهميش عن الطفولة في المجتمع

ثالثا: التهميش واتفاقية حقوق الطفل

رابعا: مؤشرات وأساليب قياس تهميش الأطفال

خامسا: الأبعاد الخفية في تهميش الأطفال

سادسا / برامج وسياسات الرعاية الاجتماعية المناسبة للوقاية من انحراف الأطفال المهمشين

1- التعليم الأساسي

1-2 لرعاية الصحية الأولية

3- التغذية

4- الماء والصرف الصحي

5- الحماية الخاصة

6- السياسات الدفاعية

سابعا / أصناف الأطفال المهمشون

ثامنا: الاتجاهات النظرية المفسرة للظاهرة الهامشية في المجتمع

تاسعا / الحماية القانونية للأطفال المهمشين

1- حقوق الطفل المهمش في المساواة مع الطفل العادي

1-1 حق الطفل غير الشرعي في النسب

1-2 حق الطفل المحروم من الأسرة في أسرة بديلة

1-3 حق الطفل المحروم من النفقة في مورد للعيش

1-4 حق الطفل المهمش في التربية والتعليم

1-5 حماية إضافية للطفل المحروم من الاستقرار

1-6 حق الطفل المعاق في التغلب على الإعاقة

1-7 حماية خاصة للأطفال المعرضين للاستغلال والاعتداء

1-8 حقوق الطفل الجانح في إعادة تأهيله

2- حقوق الطفل عامة في المواثيق الدولية

3- حقوق الطفل في الظروف العادية

4- حماية حقوق الطفل في التشريعات الجزائرية

عاشرا - عوامل مرتبطة بظاهرة تهميش الأطفال في الجزائر

خلاصة



## تمهيد:

يعد مصطلح الهامشية حديث النشأة في الحقل المعرفي السوسيولوجي، وأصبح يعتمد عليه في فهم العلاقات الاجتماعية وتفاعل الافراد مع بعضهم، كما أن التغيرات والتحولات التي عرفت البشرية في الآونة الأخيرة كالثروة الصناعية والتطور التكنولوجي والنزوح الريفي والإقبال على التعلم والتعليم، أدى كله الى ضعف الروابط الاجتماعية وتقلص دور الأسرة وتحرر الافراد من الضوابط الاجتماعية والتحكم على القيم الموروثة، وتفتت الكثير من الامراض الاجتماعية كالانحراف وأطفال الشوارع والمخدرات والعنف وغيرها من الامراض الاجتماعية الاخرى مثل الفقر والتهميش والامية والبطالة.....الخ، لذا يركز هذا الفصل على جملة من القراءات الفكرية والتنظيرية للظاهرة المدروسة، تم الاعتماد من خلال المصادر والمراجع المتعلقة بظاهرة التهميش والانحراف والأطفال، وذلك بهدف تبسيطها وتوضيحها والاستفادة مما كتبه ودونه الباحثون لشرح معالم الظاهرة في بعدها الفكري والفلسفي معتمداً في ذلك على التجارب الميدانية التي تكشف الواقع المستور، وتعد هذه المحاولة امتداداً لما سبقونا من الباحثون في مختلف المعارف الفكرية.

## أولاً / الفرق بين الهامشية والجنوح:

كثر بشكل كبير في الحقل المعرفي للعلوم الانسانية اهتماما بالغاً بالانحراف أكثر من الهامشية، حيث أن المفهوم الاول مطروح منذ القدم أما مفهوم الهامشية يشتركان في بعض الخصائص مثل ضعف الاندماج في المجتمع، فانه توجد فروقا دقيقة بينهما: فإذا كان كل جانح هامشياً فليس كل هامشي جانحاً، والجانح بارتكابه أعمالاً مضرّة بالمجتمع فانه يخرج عن حضرته، اما الهامشي فيمكن ان يسلك طريقاً يبعده عن المجتمع دون الاضرار به.

### 1- أشكال الهامشية:

قلما نجد انساناً لم يعيش مرحلة في حياته من الهامشية سواء لظرف اجتماعي أو نفسي أو مادي أو ما شابه ذلك، وبعد فترة معينة يحاول الاندماج مع واقعه والانتقال من واقع معين الى واقع منشود، لذلك لا بد من أن نفرق بين شكلين من الهامشية، الاولى ظرفية ترتبط بالظروف الراهنة وما تحمله من مستجدات طارئة، والاخرى مزمنة قد تدوم سنوات وأعوام.

### 1-1 الهامشية الظرفية:

إذا حدث أن مال الانسان عن القيم الاجتماعية التي تعتبر عادية أو طبيعية تحت ضغط ما أو نتيجة لظرف ما فقد يسقط في الهامشية لذلك فهي تحدد بالمسافة التي تفصل الفرد عن القيمة المتبعة، وتتسامح المجتمعات مع الانحرافات البسيطة لكن لا تتسامح مع الانحرافات الخطيرة التي تهدد الامن الاجتماعي، وتحدث خلل في البناء الاجتماعي للمجتمع، وتحدث الهامشية الظرفية تحت تأثير ضغوط طارئة لكنها تزول اما لان الضغوط خفت بصفة موضوعية، أو لان الفرد طور آليات دفاع جعلته يتكيف معها، أو لان ظروفه جديدة دخلت على حياته فزادت من تماسكها مثل ايجاد عمل أو الزواج، فقد ينحرف شخص عن القيم نتيجة بطالة طويلة، لكنه يعود الى الاندماج من جديد في المجتمع بعد حصوله على عمل كان ينتظره منذ فترة طويلة (مصطفى النصاروي، 2009، ص 106).

كما أن الكثير من الافراد الذين كانوا منحرفين قبل الزواج ولكن بعدما أصبحوا آباء صاروا واعين بمسؤولياتهم وواجباتهم، لذلك ترتبط الهامشية الظرفية بطبيعة ونوع الظروف التي تواجه حياة الانسان من متغيرات جديدة أو طارئة الي حد ما، وقد أثبتت الوقائع الاجتماعية أن الفرد تزيد هامشيته حسب الظروف التي يتعرض لها في المجتمع، فمثلاً نجد أن شرب الخمر في شهر رمضان في المجتمعات العربية الاسلامية ينخفض بنسبة كبيرة جداً، وأن نسبة المتعاطين للمخدرات تنخفض بالمقارنة مع غيرها من الأشهر.

ومن بين مظاهر الهامشية الظرفية الدراسة التي قدمها "أيسنك Eysenck" التي تدل على كثرة الناس الذين يعيشون في فترات مختلفة من وجودهم أزمات نفسية مرتبطة بعوامل خارجية، وأحياناً بعوامل داخلية محضة لا تستند الى مبررات خارجية كما تقيم الدليل على ان الهامشية في معنى الخروج عن الحياة النفسية والاجتماعية العادية، ولو لفترة وجيزة ليست بالظاهرة النادرة ولا بالاستثنائية بل يمكن ان تحصل لأي إنسان. (مصطفى النصاروي، 2009، ص 110)

## 1-2 الهامشية المزمنة:

تظهر هذه الهامشية عند افراد وجماعات لا يمكنهم الاندماج في المجتمع بصفة مرضية، ربما لأنهم لا يرغبون في ذلك أو نتيجة وضعية فرضت عليهم من قبل فئات مهيمنة ومسيطر أو يمكن اعتبار ضعف الاندماج كخاصية أولى لها. أما الخاصية الثانية في كونها تتواصل عبر الزمن رغم أنها تنقلص نسبيا في بعض الفترات ومثال ذلك انخفاض الادمان على الكحول لكن لفترة وجيزة ثم يعود السلوك الهامش الي ما كان عليه سابقا ومن اهم مكوناتها هي العود "الانتكاس".

أما الخاصية الثالثة للهامشية التصلب النفسي لأصحابها لأنهم لا يقدرّون الخروج من حالاتهم الخاصة الي الحالة المغايرة إلا بصعوبة كبيرة وكثيرا منهم من يعود الي أوضاعه الأولى، ومن خلال عدم الرغبة في الرجوع الي حياة عادية وبعد ان اصبحت الهامشية هويتهم ومقوما جوهريا بالوجود ولب كينونتهم، مثل بعض المرضى الذين يعانون من اعراض نفسية شفوا من أمراضهم بعد اخضاعهم لعلاج طويل وجدوا صعوبة في التأقلم مع الحياة والتكيف مع الواقع الاجتماعي. وتبرز الخاصية الرابعة في ان هذه الفئة في تماثلها للقيم الاجتماعية السائدة والتي تعود عليها المجتمع مثل الوفاء والإخلاص لها معاني مخالفة لدى الهامشين فالمجرم يتستر على المجرم المتواطئ معه حتى ولو ارتكب أفضع الجرائم. كما تتميز هذه الفئة من الهامشين بانجذاب مع بعضهم البعض لان الهامشي يعطي صورة تتجاوب مع نفسه ويقدم لأمثاله صورة مباشرة أو غير مباشرة للاقتداء بسلوكه والسير في طريقه.

## 2- الخصائص الأساسية للهامشية:

رغم الاختلاف بين الفئات التي نود تحديد أهم الملامح الضرورية للمهمشين في السمات النفسية والاجتماعية، فإنها تعاني من ضعف في العلاقات الاجتماعية ويشتركون في ضعف اتصالهم بالمجتمع، وأيضا تنصف هذه الفئات بخروجها عن القيم الاجتماعية وتمرداها عن جل ما يؤمن به المجتمع من قيم ومثل، فقد يكون القيم لا تتماشى مع تطلعاتهم أو قد لا تتوافق مع ميولاتهم أو غير قادرين على اتباعها كذلك يتصف المهمشون في عدم قيامهم بالأدوار المنوطة بهم داخل المجتمع، فاذا ترك شاب أسرته في بؤسها وفقرها وهو ميسور الحال فانه يدفع به الي التهميش الاجتماعي، وقد يحدث أحيانا عدم توافق أو تناقض بين الأدوار التي ينتظرها المجتمع المسيطر من الافراد والمجموعات وبين الأدوار التي تراها هذه الاخيرة جذيرة بها فينتج الصراع والتمرد، ومن بين الخصائص التي تظهر عند الهامشين قلة النفع الاجتماعي، أي أنهم لا يقدمون أية فائدة للمجتمع.

## 3- أنواع الهامشية:

**3-1 الهامشية الاجتماعية:** تتمثل الهامشية الاجتماعية في انسحاب الفرد من جميع مجالات وشؤون المجتمع وقضاياه واهتماماته دون احداث أية ضرر مباشر للمجتمع، إما نتيجة لاختيار شخصي أو بسبب ظروف صحية أو اجتماعية أو أخرى... الخ، ففجد مثلا رجل السياسة يحمل جملة من الافكار والتصورات التي يناضل ويدافع عنها بكل الوسائل والطرق السلمية من أجل تغيير نمط مجتمعه لكنه قد يسجن أو تفرض عليه الإقامة الجبرية من أجل أفكاره.

**3-2 الهامشية المضادة للمجتمع:** ترتبط الهامشية المضادة للمجتمع بالخط الاجتماعي أي تهديد الناس في حياتهم وأملاتهم وكراماتهم، إما عن وعي أو بغير وعي، فالشخص الذي ينفي حق غيره في الحياة أو الذي يجعل من السرقة وسيلة لعيشه. يرتبطون كلهم بعلاقات مضادة للمجتمع تهدد أمنه وسلامته لذلك ظهرت بجانب وسائل الضبط الاجتماعي ومؤسسات الدفاع الاجتماعي مثل الشرطة والمؤسسات العقابية ومستشفيات الأمراض العقلية. (مصطفى النصراوي، 2009، ص ص 77-78)

كما ينبغي الاعتقاد أن أكثر الهامشين المضادين للمجتمع مجرمون أو مرضى مصابون بأمراض عقلية، بل توجد تيارات عقائدية وسياسية معادية لكل النظم الاجتماعية، وتسعى الي تقويض بنية المجتمع الاولية مثل المناداة بالحرية الجنسية، فالقوضويون les anarchistes مثلا يناضلون لإزالة الأديان وسلطة الدولة وسلطة الأسرة وقيم التربية والمتطرفون منهم لا يتورعون في قتل من يمثل واحد من هذه السلطة، كما ظهر أخيرا الي ما يسمى بالقوضي الخلاقة le chaos créateur بمعنى تحطيم كل البنى الاجتماعية والاقتصادية لبلد ما حتى تظهر بلى جديدة، وهي نظرية تبين أن تطبيقها وتداعياتها خطيرة ومدمرة مثل ما حدث في أفغانستان والعراق وسوريا.

### 4- أصناف التهميش:

قد تصبح الهامشية كوضعية ناتجة عن اختيار شخصي تكمن وراءه فلسفة شخصية أو نظرة خاصة للوجود أدت بصاحبها الي وضع مسار حياته يعزله عن الواقع المعاش، أو قد يكون نتيجة لممارسات تمييزية أو فوارق اجتماعية تحدد المكانة الاجتماعية للأفراد وتجعل الهامشية منطق اجتماعي تميزها بالكثير من الخصائص عن الطبقات الأخرى، ومنه يمكن أن نصنف الهامشية الي ما يلي:

**4- 1 الهامشية الارادية:** ويقصد بها خروج الفرد عن نمط العيش المتداول لدى مجموعته الأصلية، واختيار نمط عيش خاص به، أو التماهي مع مجموعة غير مندمجة في المجتمع الكبير، وترتبط الهامشية الارادية بالتخلي عن الهوية الأصلية وتبني هوية جديدة مثل اعتناق دين جديد أو نمط عيش جديد وهذا ما عبر عنه "بارك" Park عن الهامشية الارادية أن الفشل يحدث عند الانتقال الافراد من مجتمع أصلي الي مجتمع مغترب ويصعب الاندماج فيه، وهي وضعية شهدتها الكثير من المهاجرين المغاربية والجزائريين والتونسيين الذين لم يندمجوا بشكل كبير في المجتمعات التي هاجروا اليها، وأيضا لم يستطيعوا أن يرجعوا الي مجتمعاتهم الأصلية والتمسك بالمعايير والقيم الاجتماعية الاصلية، كما أن التخلي عن القيم الاجتماعية الأصلية وتبني قيم أخرى يمثل آلية للتهميش الاجتماعي للفرد، فلا يصح أن يتبنى الفرد عادات وسلوكات وتقاليدها في مجتمعه الذي تحكمه قيم وعادات أصيلة. فلا يمكنه أن يندمج ويتعايش بأسلوب سليم وصحيح وينعم بالاندماج الحقيقي في المجتمع. (مصطفى النصراوي، 2009، ص11)

**4- 2 الهامشية المسلطة:** تعني الهامشية المسلطة من قبل فئة قوية ومهيمنة على فئات أخرى، ولا يمكن أن نتحدث عنها إلا عند وجود ثنائية تمييزية تركز أفضلية مجموعة عرقية أو جنسية أو ثقافية معينة على مجموعة أو مجموعات أخرى...، ويمكن أن يأخذ هذا التمييز ثلاث أشكال. حيث يتجسد الأول في شيطنة الآخر فهو مصدر الشر والبلاء والمصائب والعدو اللدود ويتمثل الشكل الثاني في تبخيس الاختلاف لصالح المتباهي (صفاتنا أفضل من صفاتهم). أما الشكل الثالث فيظهر في نفي القيمة عن الآخر اي القيمة مقابل عدمها. (مصطفى النصراوي، 2009، ص22)

كما لا تقتصر الهامشية المسلطة على العلاقات البشرية مثل العلاقات المهنية أو الثقافية بل تتعداها الي الحيز المكاني، أي فضاء العيش ويمكن أن نذكر بالمعلقات التي كانت توضع في التجمعات السكانية الامريكية والتي تمنع ارتياد السود للأماكن العمومية (للبيض فقط) مثلما ظهرت التفرقة العنصرية الاجبارية في المستشفيات والمسارح والمكتبات والقطارات والمصاعد والكنايس والمقابر كما منع الزواج المختلط والممارسات الجنسية المختلطة خارج اطار الزواج بدعوى أن اختلاف الاعراق يؤدي الي التدهور السلالي.

كما عرفت الهامشية رواجا كبيرا في علاقة المستعمر بالأهالي من خلال التمييز بين السكان الاصليين والمستعمرين فأطلقت كلمة الاهالي عليهم للتعبير عن الاحتقار ونشير كذلك الي ما فعله المستعمر الفرنسي في الجزائر للتمييز بين الاوروبيين المعمرين والاهالي الجزائريين حيث وضعت العديد من القوانين التي لا تسوي بينهم، وكذلك الابادة التي وقعت بعد الحرب العالمية الثانية في أحداث 08 ماي 1945 بسطيف وخرابة وقالمة.

" تعتمد الهامشية المسلطة على ذرائع كثيرة قد لا يعيها المرء دائما لكنها تستند كلها الي أفكار مسبقة ترسخت نتيجة عوامل اجتماعية مثل اختلاف المذاهب والاديان واللغات وعوامل تاريخية مثل رواسب الحروب وانعكاساتها على المجتمعات وعوامل سياسية كاختلاف التوجهات والخيارات وعوامل اقتصادية واجتماعية.

### 5- دوافع الهامشية:

**5- 1 دوافع ذاتية:** يركز بعض الهامشين سلوكهم على بعض الجوانب الذاتية، أي أنه لا يرى سببا وجيها للامتثال الي الضغوط الخارجية ما دامت له رغبة في القيام بسلوك ما حتى ولو كان هذا السلوك منافيا للقيم، فغياب القيم الأصلية في المجتمع تقابله القيم المضادة للمجتمع، وبالتالي انهيار بعض القيم الاساسية أمام طغيان العوامل الذاتية، فالنفس اللوامة لا تصمد أما النفس الأمارة إلا في حالات قليلة.

## الفصل السادس: الأطفال المهمشون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

### 5 - 2 عمومية السلوك الهامشي:

يوجد الكثير من الهامشين الذين يبررون سلوكهم بانتشاره كسلوك عام يمارسه الآخرون ان كانوا منحرفين فلأنهم ضبطوا أما غيرهم من المنحرفين لم يتم ضبطهم أمام السلطات الضبطية، فنسمع مثلا أحد المنحرفين يقول لست الوحيد الذي أسرق فكل الناس يسرقون.

### 5 - 3 دوافع مادية:

يستخدم الهامشيون مبررات تتعلق بالحاجة الي العيش والحصول على مصادر الرزق مهما كان نوع وطبيعة العمل الذي يحصل عليه الفرد للارتزاق حتى وان كان خارجا عن المعايير والقيم الاجتماعية، فمثلا الفتاة التي تمارس البغاء تستخدمه من أجل الاسترزاق وتعتبر عنه بكلمة "أنا أعمل" بدل أن تقول " أنا أبيع جسدي" فالهامشيون الحاجة المادية تدفعهم لاكتساب الرزق مهما كان نوعها دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية العمل ومدى خطورته في المجتمع.

### 5 - 4 الحروب والمنازعات الأهلية:

يذكر التاريخ في تجريده للوقائع والأحداث أن معظم الذين يقومون بإثارة الحروب والثروات الاجتماعية كانوا هامشين، ولا تندلع الثورة إلا متى توافرت ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية معينة، وقلما تكون الثورات غير مصحوبة باقصاءات عند انطلاقها، ولكن اذا فشلت فإنها تتعرض الي قمع يجعلها تندثر أحيانا بغير رجعة، مثلما حصل في أحداث الثورات العربية الأخيرة، وتداعياتها السياسية والاقتصادية، فعندما نعرض ما واجهته الدول العربية من مشكلات البطالة وانتشار الفساد في مؤسسات الدولة، وإتباع سياسات معادية للفقير، وتوزيع غير متوازن للقوى السياسية وتخصيص غير عادل لموارد وثروات الدولة، مع اتساع الفجوة ما بين أصحاب القرارات "السياسة" وأصحاب الأموال والثروات، دفعت بالكثير من أفراد المجتمع " الطبقة الهامشية " الي القيام بالرفض القاطع لهذه الممارسات، وتشكيل جبهة واحدة شعاراتها كلها ضد ما يعبر عنه " الشعب يريد اسقاط النظام" في بعض الدول، كان بعضها بطريقة سلمية والبعض الآخر جاء بأسلوب عدائي وعنيف، ويرى الباحث " زايري بلقاسم" من جامعة وهران - الجزائر- أن التهميش الاجتماعي يحدث نتيجة اختلالات سوق العمل وارتبط باتساع التفاوت وتزايد ضغوط الفقر، كان محفزا لإثارة السخط على الانظمة القائمة، وأضاف أيضا ان المشكلة لم تتوقف على عدم توفر العمل، بل أن كثيرا من الفرص التي تتيح لشباب في سوق العمل غير لائقة بالمؤهل العلمي. (عزه على 2014/04/03 www.ahram.org)

### 6 - العوامل المساهمة في التهميش:

#### أ - العوامل البيولوجية:

ترتبط العوامل البيولوجية للإنسان وخاصة المهمشين في المجتمع بالأمراض، والصعوبات المعيقة للاندماج الاجتماعي، وقد تكون عوامل وراثية لها دور في ابراز مظاهر التهميش، وهذا ما أكدته بعض الدراسات العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية التي أكدت أن مرض الفصام من أصعب الأمراض النفسية علاجا وأكثر غموضا مرتبطا بعوامل وراثية. كما أنه قد يعيش الإنسان في ظروف صعبة تكون نتيجة سلوكياته وأفعاله مثل الادمان على الخمر الذي يتسبب في 25 بالمائة من حوادث المرور بفرنسا، ويتسبب الادمان على الكحول والمخدرات في ظهور أعراض مرضية اهمها ذهان "كرساكوف" المتجسد في ضعف الذاكرة وعدم الانتباه وضعف الادراك والتخريف. (مصطفى النصراوي، 2009، ص 119)

كما أن التصورات الاجتماعية دور هام في قبول المرضى أو رفضهم وبالتالي تهميشهم، فمثلا كانت الامراض العقلية ترتبط في أذهان الناس بحلول أرواح شريرة أو تملكهم من قبل الشياطين، ولكن مع انتشار الوعي وبروز نظريات علمية أصبحت هذه الامراض تفسر بمنظور علمي وعضوي وأنها عبارة عن اعتلالات تصيب عقل الإنسان، وبعد مرض الايدز "فقدان المناعة المكتسبة" ان صاحب المرض يواجه الكثير من المظاهر الهامشية في المجتمع، فاعتقاد الناس أن المصاب بالسيدا يجب اجتنابه والبعد عنه، فتجدهم يفرون منه ولا يلمسونه ولا يأكلون بجانبه ولا يستعملون الأواني التي يستعملها... وانعكس ذلك في المستشفيات عند المرضى والممرضات فبعضهم يرفضون حقه ولا يقدمون الطعام له إلا من بعيد... لذلك كانت العزلة والاجتناب المفروضة على المصاب بالسيدا أكثر وقعا من المرض العضوي ذاته، ولذلك نجد العديد من المصابين بالمرض يحبذون الموت على الحياة المفروضة عليهم، وهناك فئة لا تقل أهمية عن المصابين بالسيدا، المرضى ذوي العاهات أو ما يسمى بفئة المعاقين التي تعاني من التهميش والعزل الاجتماعي نظرا للصعوبات أو العاهات التي يحملونها مما يجعلهم يواجهون



## الفصل السادس: الأطفال المهمشون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

رفضاً من قبل المجتمع وصعوبات مختلفة في الاندماج وممارسة مختلف الوظائف الاجتماعية ولكن هذه النظرة تختلف من مجتمع لآخر حسب درجة الوعي الاجتماعي والثقافي والقيم السائدة.

### ب- العوامل النفسية:

ترتبط مظاهر التهميش بالكثير من الجوانب النفسية للإنسان وحددها علماء النفس إلى أربعة أشكال تخص آثار الصدمات والتعصب وإثبات الذات والتفاعل داخل الجماعات، حيث نجد أن آثار الصدمات تترك آثار قوية واضطرابات مختلفة لا تزول من شخصية الإنسان مثل الصدمات التي تحدث نتيجة الحروب أو الزلازل أو نتيجة التعذيب أو الاغتصاب أو موت أحد الأقارب، وتؤدي آثار هذه المواقف إلى انعكاسات واضطرابات في العلاقات الاجتماعية مع الآخرين وتؤدي إلى عزلة اجتماعية، بالإضافة إلى الآثار العضوية والنفسية التي تظهر عند الإنسان مثل النوم المشوش والأحلام المفزعة وارتفاع الضغط الدموي والسكري...، وبقدر ما تحدث الصدمة في فترة الطفولة وخاصة في المرحلة العمرية 3-7 سنوات بقدر ما تترك آثار دائمة في شخصية الإنسان تستمر في مراحل نموه وتكون لها انعكاسات سلبية في استقرار شخصية الفرد مستقبلاً، مما قد يساهم في تهميش الفرد في الكثير من الجوانب الاجتماعية والتفاعل مع المحيط الذي ينتمي إليه.

أما المظهر الثاني للجوانب النفسية وهو التعصب الذي يقترن بالافراط ويرتبط عادة التعصب في الكتابات السوسيولوجية بالنزعة القبلية للشعوب والمجتمعات التي تكثر فيها النزعة الدينية والطائفية العرقية، غير أن اعتناق مذهب ديني أو سياسي لا يؤدي في حد ذاته إلى التهميش الاجتماعي، بل يمكن أن يكون وسيلة مميزة لتزكية النفس والسمو بها إلى قيم نبيلة وإسعاد الناس وخدمة المجتمع. (مصطفى النصاروي، 2009، ص126)

كما يمكن أن يتحول الاعتقاد إلى تعصب برفض الآخر المختلف ويعتبره عدواً، وبالتالي يقع في منطق الإقصاء، وهذا ما يؤدي إلى تشكل جماعة متعصبة دائماً تبحث عن الأعداء والخصوم وتمارس ضدهم مختلف أشكال الاعتداء منها السعي إلى تهميش الطرف الآخر وإقصائه وتضييق الخناق عليه، وقد يصل تأثير التعصب الديني إلى حد التضحية بالنفس والانتحار مثلاً حدث لمتبعي مذهب المعبد الذهبي في الصين حينما قرروا الانتحار جميعاً لأنهم أرادوا أن يستبقوا فناء العالم القادم بسرعة. فالتعصب من هذا المنطلق يؤدي بنا إلى نتيجة واقعية وهي أن الإنسان بقدر ما يمارس التهميش ضد غيره بقدر ما يكون نفسه مهماً أمام الآخرين، ومحاصراً أمام أفكاره ومعتقداته المتصلة والرافضة للتعايش مع الآخرين.

بالإضافة إلى هذه الواقعية لا تقل مظاهر إثبات الذات والشعور بالاعتزاز النفسي والرضى الاجتماعي أهمية عن العاملين السابقين في جعل الإنسان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة يمارس عدة أشكال من التهميش الاجتماعي والانغلاق على الذات، ويفرق الباحثون في علم النفس بين رؤية الشخص لذاته Inside ورؤية الآخرين outsider، فقد يرى البعض منا مثلاً أن هذا الشخص عاش حياته أعزب تعيساً وحزيناً على ذاته، ولكنه قد يكون سعيداً بعزوبيته، ويفرق الباحث الاجتماعي جفمان Goffman بين الهوية الاجتماعية الافتراضية أي التي يتخيلها الناس عن شخص ما والهوية الاجتماعية الحقيقية، بمعنى إدراك الفرد لذاته.

أما التفاعل داخل الجماعات وما يرتبط في هذا المجال من مظاهر التهميش داخل الجماعة، حيث بينت الدراسات العلمية أن سلوك الأفراد داخل الجماعة يختلف عن سلوكه بمفرده، إذ تنقلص تحت تأثير الجماعة الخصائص الذاتية للفرد والجماعة معاً، فالكثير من الأعمال التي يقوم بها الفرد تكون تحت لواء الجماعة، فنجد مثلاً أفراد يقومون بارتكاب جرائم لا لدواعي ذاتية، وإنما للارتباط الجماعي الذي يحكم مطلق الجماعة المعروفة بالتضامن والتعاون، وبالتالي للجماعة دور كبير في اكتساب الفرد المبادئ والقيم والسلوك ولها دور في ادماج الفرد داخل المجتمع، وقد يكون لها دور سلبي في إخراج الفرد عن القيم والمبادئ التي تحكم المجتمع وإكسابه مظاهر الانحراف والإجرام، وبالتالي يكون سبباً في تهميشه وعزله عن المجتمع.

### ت- العوامل الاجتماعية:

تختلف الظروف الاجتماعية التي تساهم بدرجة متفاوتة في التهميش من مجتمع إلى آخر حسب درجة التماسك الاجتماعي وحسب تشكل طبقات المجتمع ودرجة التمايز بين الأفراد والجماعات ونمط العيش والتخلف والفقر والوعي وغيرها من المظاهر الاجتماعية، وكذلك نجد كل المجتمعات تعاني من



## الفصل السادس: الأطفال المهملون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

ظاهرة الانحراف التي تهدد البناء الاجتماعي والاستقرار وتعيق المؤسسات الاجتماعية في أداء دورها المنوط بها، وتبرز لنا الكثير من مظاهر التهميش، ومن هنا تبرز لنا ان عوامل التهميش من المنظور الاجتماعي تتمظهر في العديد من الجوانب ولعل اهمها ما يلي:

- **ضعف التنشئة المجتمعية:** فالتنشئة كعملية أساسية تقوم بها وكلاء يشرفون على بناء المجتمع واستقراره واستمراره، والتخلي عن هذا الدور يجعل من المجتمع يفقد المناعة التي تحميه من الامراض والأخطار التي تهدد المجتمع.

- **غياب آليات الدفاع الاجتماعي:** فغياب مؤسسات المجتمع المدني عن القيام بالدور المنوط بها، وضعف المنظومة القانونية الردعية وغياب آليات الوقاية من الانحراف يساعد على التهميش والعزل الاجتماعي.

- **ضعف الضبط الاجتماعي:** يرتبط الضبط الاجتماعي عادة بالقيم والمبادئ والعادات والتقاليد والأعراف التي تنظم العلاقات الانسانية بين الافراد في المجتمع ويساهم بدور كبير في تماسك المجتمع واندماج الافراد داخل المنظومة الاجتماعية، فانعدام او ضعف الضبط الاجتماعي يؤدي الي حدوث فوضى اجتماعية وتضارب المصالح وبروز الصراع ومظاهر الانحراف والتهميش بين المنظومات الاجتماعية.

### ثانياً: بعض مظاهر التهميش عن الطفولة في المجتمع

تعدّ السنوات الأولى في حياة الطفل من السنوات الحرجة والمهمة، فعندما يحصل الطفل على التنشئة والرعاية الجيدة في سنوات الطفولة الأولى ويحصل على الرعاية الصحية الفاعلة، والفرص التعليمية المناسبة التي تساهم في نموه الفكري والاجتماعي والنفسي، ويتوفر له السكن والبيئة الملائمة، فمن المتوقع أن يصبح عنصراً فاعلاً ومبدعاً في مجتمعه عندما يكبر.

إن من حق الطفل أن يحصل على كل فرصة تساعد على النمو والتطور، ولكن للأسف، فإن مرحلة الطفولة اعتادت في الماضي الحصول على أقل قدر من الاهتمام والاستثمار فيها من قبل الحكومات والهيئات المرتبطة بها، حيث تشير إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف" "UNICEF"، إلى أنه بحلول عام 2005م، أصبح عدد الأطفال في العالم حوالي 2.2 مليار، وعدد الأطفال الذين يعيشون في الدول النامية حوالي 1.9 مليار، وعدد الأطفال الذين يعيشون في حالة فقر حوالي مليار طفل، أي بمعدل طفل من كل طفلين. كما أن هناك حوالي 640 مليون طفل في الدول النامية يعيشون دون مأوى ملائم، أي بمعدل طفل من كل خمسة أطفال، وهناك أكثر من 121 مليون طفل في سنّ المدرسة الابتدائية غير ملتحقين بالمدارس وغالبية من الفتيات. (اليونيسف "أ"، 2005، ص 17)

تنبه هذه الإحصاءات إلى خطورة الوضع الحالي للأطفال المهمشين والمحرومين، حيث ترتفع مثلاً نسبة الأطفال الفقراء في كثير من دول العالم، وخاصة الدول النامية. مما دفع العديد من الدول في كثير من أنحاء العالم إلى البدء في تصميم سياسات رعاية اجتماعية واقتصادية تساهم في التركيز على وضع هؤلاء الأطفال، والعمل على الحد من مشكلة فقر الأطفال. ففي عام 1997م قامت حكومة "أيرلندا" بتبني إستراتيجية عامة ضد الفقر وقد شكل فقر الأطفال أحد أهم التحديات التي سعت الحكومة لمواجهتها، وفي عام 1999م وعدت الحكومة البريطانية بالعمل على إنهاء فقر الأطفال بحلول عام 2020م. وكذلك الحال في بلجيكا حيث أن الإحصاءات تشير إلى أن نسبة الفقر فيها تعدّ الأقل بين الدول الصناعية بفضل وعدها بالعمل على الحدّ من أبعاد هذه القضية. (Vleminckx & Smeeding, 2001, P 529)

أما الولايات المتحدة الأمريكية فإن وضع الأطفال الفقراء فيها دعا الحكومة منذ عام 1988م إلى إصدار قانون دعم الأسرة، حيث اشتمل على اتفاق عام على أن الحياة الكريمة للأطفال لا تتوقف فقط عند الدعم المادي بل تتضمن قدرة الوالدين على تحقيق الاكتفاء الذاتي لهم ولأطفالهم.

(Lansdal & Gunn, 1997, P 33)

وبالانتقال إلى العالم العربي، فإن إحصاءات الأمم المتحدة وتقاريرها عن التنمية البشرية الصادرة عام 2000م، أشارت إلى أنه في عدد من الدول العربية كالجرائر والمملكة العربية السعودية، وعمان، ودولة الإمارات العربية، وتونس، وإيران، قد انخفضت بشكل واضح نسبة الوفيات من الأطفال دون سن الخامسة مقارنة بين عام 1970 وعام 1995م، إلا أنّ الوضع العام للتنمية البشرية في دول العالم العربي لم يكن على نفس المستوى من التحسن، حيث أشار تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في عام 2000م، إلى أن حوالي 68% من الأطفال في دولة جيبوتي، وحوالي 38%-39% في الكويت والسعودية، و28%-29% في عمان و20% في قطر من الأطفال متسربين من مرحلة التعليم المتوسط.

## الفصل السادس: الأطفال المهملون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

كما أن حوالي 45 مليون فرد يفتقدون مياه الشرب الصحية، كذلك حوالي 29 مليون فرد تنقصهم الرعاية الصحية الملائمة، وحوالي 50 مليون فرد ينتفسون الهواء الملوث. (UNDP, 2000, PP 8-9)

وبناءً عليه فقد قامت مجموعة من الدول العربية بمحاولة لرسم الخطط الإستراتيجية لمواجهة الكثير من المشكلات، وقد أشار ذات التقرير إلى أنه من مجموع 15 دولة عربية، كانت هناك أربع دول فقط صممت خطة فعلية لمواجهة مشكلات الطفولة، بينما ست دول ما زالت تطور في خطتها، ودولتان لا توجد لديهما أي خطة ولكن هدف تقليص المشكلات يوجد ضمن خططها الوطنية. (UNDP, 2000, P 27)

وعليه يمكن القول أن هناك الكثير من التهميش يعاني منه الأطفال لم تتضح صورته بشكل دقيق من خلال الدراسات والبحوث المتوفرة، لذا يجب تسليط الضوء وإطلاق إشارة تنبيه إلى أهمية هذا الموضوع، حيث يمثل الأطفال الاستثمار الأفضل لمستقبل مشرق للمجتمع، فهناك العديد من الدراسات والبحوث التي أكدت أن هناك علاقة ما بين طبيعة ومستوى الأوضاع المعيشية للطفل والمخرجات المتوقعة لحياته المستقبلية، فهناك عدداً من النظريات التي أوضحت لماذا يؤثر مستوى الحياة المعيشية للأسر على تطور حياة الطفل ومستقبله، فنظريات "الاستثمار" مثلاً تشير إلى أن هناك تأثيراً للدخل المادي للأسرة في استهلاك الأطفال من السلع التجارية اللازمة لنموهم مما يؤثر على مخرجاتهم المستقبلية. (Bradbury, 2003, P 8)

وكخطوة نحو تعزيز استراتيجيات خفض الفقر فقد اقترح تقرير وضع الأطفال في العالم 2005م، التعريف العملي التالي للأطفال الذين يعيشون حالة الفقر: "يعاني الأطفال الذين يعيشون حالة الفقر، الحرمان من الموارد المادية والروحية والعاطفية اللازمة لهم للبقاء والنماء والتزعرع، تاركة إياهم عاجزين عن التمتع بحقوقهم، وتحقيق كامل طاقاتهم وإمكاناتهم، أو المشاركة كأعضاء كاملي العضوية ومتساوين مع غيرهم في المجتمع". (اليونيسيف "أ"، 2005، ص 18)

ويوحي هذا التعريف بتشابه جوانب الفقر الذي يعيشه الأطفال بأيديهم وعقولهم وقلوبهم. فالفقر المادي \_ كبدء اليوم مثلاً دون وجبة طعام مغذية أو الاضطرار للانخراط في عمل محفوف بالمخاطر \_ يعوق القدرة المعرفية، إلى جانب إعاقة النمو الجسدي. ومن ناحية أخرى، فإن العيش في بيئة لا توفر للأطفال إلا القليل من الحوافز أو التشجيع المعنوي، يمكن أن يقضي على معظم الأثر الإيجابي للنمو في أسرة غنية من الناحية المادية. وعن طريق التمييز بحق مشاركة الأطفال الفقراء في المجتمع وكبح طاقاتهم وإمكاناتهم، فإن الفقر لا يتسبب في معاناة الأطفال فحسب، بل إنه يدمر سبل تمكينهم أيضاً.

وكحل وسط يوفق بين الاعتبارات النظرية والتقنيات العملية، فلقد قُدمت "اليونيسيف" مجموعة من الطرائق الملموسة لتعريف الحرمان الشديد بالنسبة للأطفال، في الدراسة التي أجرتها جامعة "برستول" و"كلية لندن للاقتصاد"، حيث تم تقسيم درجة الحرمان إلى مستويات متعددة، تبدأ بالحرمان البسيط mild deprivation، فالحرمان المعتدل moderate deprivation، فالحرمان الشديد severe deprivation، فالحرمان القاسي أو الشديد جداً severe deprivation.

والأطفال الذين يعانون من مستوى الحرمان القاسي أو الشديد جداً، فإنهم في الغالب هم أطفال يعيشون فقراً مطلقاً، لأنهم يفنقرون إلى إشباع احتياجاتهم الأساسية بشكل كبير وشديد.

(Gordon & others "a", 2003, p8).

### ثالثاً: التهميش واتفاقية حقوق الطفل:

خلال القرن الماضي كانت هناك جهود عديدة لإيجاد العلاقة بين الحقوق والتنمية الإنسانية، فعلى سبيل المثال، نجد في أعمال كل من "اليونيسيف" و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" التزاماً نحو تعزيز مفاهيم الحرية، والكرامة، والرفاهية، وجودة الحياة، لكل الأفراد في مختلف المجتمعات، بحيث أصبحت أعمالهم متميزة وكل منهم يكمل عمل الآخر.

ونجد أن بعض حقوق الإنسان المتخصصة، ذهبت إلى أبعد مما أبدعته وابتكرته المنظمات الدولية "كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، أيضاً إن العجز في تطبيق حقوق الإنسان يعدّ عائقاً لكل استراتيجيات الحد من التهميش. (Chinkin, 2002, PP 552-557)

ولقد تلا تبني المجتمع الدولي "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، قرار للموافقة على إصدار اتفاقية مكملة لحقوق الإنسان، لكنها خاصة بالطفولة، فكانت "اتفاقية حقوق الطفل" عام 1989م، التي تعدّ نقطة تحول تاريخية، حيث تمثل هذه الاتفاقية نتوجاً لعملية الاعتراف بحقوق الطفل، والوضع الخاص بالطفولة التي اكتسبت زخماً مهماً على مرّ سنوات القرن العشرين. وباعتبار أنها معاهدة لحقوق الإنسان التي

## الفصل السادس: الأطفال المهملون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

حظيت بأوسع نطاق من الإقرار والتصديق عرفه التاريخ، فإنها تمثل بفاعلية توافقاً عالمياً في الآراء حول معايير الطفولة. (يونيسيف "أ"، 2005، ص 6)

تقر "اتفاقية حقوق الطفل" أن لجميع الأطفال حقوقاً بصرف النظر عن ظروفهم، ولأن هذه الحقوق تتناط بشخص الطفل ذاته، فإن الطفل يجب أن لا يكون سبيلاً للصدقة والإحسان، بل عليه أن يصبح كياناً فاعلاً متمكناً من نمائه وتطوره. كما أن للطفل الحق في أن ينمو في بيئة تحميه، فالحماية الناجحة تزيد فرص الأطفال في النمو والتنشئة الصحية السليمة، وفي زيادة الثقة بالنفس واحترام الذات، ونقل من احتمالات قيامهم بالإساءة للآخرين. وترتبط حماية الطفل أيضاً ارتباطاً وثيقاً بالأوجه الأخرى من حماية الطفل، فالحق في الصحة لا يتمتع به طفل محصن ضد الأمراض يتعرض للضرب باستمرار.

ورغم هذا التوجه نحو حماية الطفولة، إلا أن الواقع يشير إلى أن الطفولة ما زالت تتعرض للخطر، فالرؤية القوية لحقوق الطفل التي حددتها "اتفاقية حقوق الطفل" وعززتها وثيقة "عالم جدير بالأطفال" عام 2002م، تتباين تبايناً صارخاً مع الطفولة التي يعيشها معظم أطفال العالم على أرض الواقع، والتي اتضحت من خلال تقرير "اليونيسيف" عن وضع الأطفال في العالم لعام 2005م، حيث حددت ثلاثة عوامل أساسية تهدد الطفولة، وهي الفقر، والنزاعات المسلحة، ووباء نقص المناعة/ الإيدز، تلك العوامل التي ينتج عنها تأثيرات سلبية مختلفة ومتعددة على حياة الأطفال. (اليونيسيف "أ"، 2005، ص 10) وهنا تثار قضية العلاقة بين الحرمان للأطفال وحقوقهم، وكيف يمكن أن يؤثر عدم التمتع بالحقوق كاملة على وضع الأطفال؟ أيضاً، كيف يمكن تطوير مؤشرات الحرمان والتهميش للأطفال من خلال ربطها بالمادة 27 من "اتفاقية حقوق الطفل": التي تشير إلى أن لكل طفل الحق في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي؟ والمادة 26، التي تشير إلى: أن لكل طفل الحق في الانتفاع من الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمين الاجتماعي، وكل الخدمات التي تضمن له تسهيلات وخدمات اجتماعية أساسية.

لقد منحت هذه الاتفاقية الأطفال الحق للنجاة، والنمو، والمشاركة، والحماية. وكما يبدو في الفقرة السابقة، فإن هناك مواد في الاتفاقية وفي الإعلان العالمي لحقوق الطفل، قد أشارت وحددت بدقة الحصول على مستويات معيشية ملائمة وخدمات الضمان الاجتماعي، كحقوق أساسية. وهناك مواد أخرى ضمن الاتفاقية تغطي الحق في الحرية والحماية من الحرمان المادي والاجتماعي. فهي بذلك وجهت الاهتمام نحو فئات معينة من الأطفال الذين يعيشون أوضاعاً خاصة يكونون فيها أكثر قابلية للتعرض للأخطار. وعلى كل حال، فإنه على الرغم من أنها لامست العديد من اهتمامات الطفولة واحتياجاتها التي ترتبط بشكل مباشر بالفقر والحرمان، إلا أنها لم تحدد تعريفات واضحة ودقيقة لكيفية قياس تلك الأوضاع. تغطي البنود الأربعة والخمسون للاتفاقية، مجموعة كبيرة ومتنوعة من قضايا الطفولة وكيفية مراقبة تنفيذها، إلا أنها رغم ذلك، لم يتضمن أحد بنودها إشارة صريحة وواضحة ومباشرة للحرية من الفقر. (Pemberton, 2003, P 51)

حيث نجد أن المادة الأولى من الاتفاقية تضع تعريفاً محدداً للطفل، وهو أنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه. ونجد المادة الثانية من الاتفاقية تؤكد حق الأطفال في عدم التمييز والعنصرية، والمادة الرابعة من الاتفاقية تضمن للأطفال حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بينما المادة السادسة تتضمن مبادئ مهمة كالحق في الحياة والنجاة.

هذه الحقوق يمكن رؤيتها على أساس أنها قطعية، وتغطي كافة مناحي الحياة. وهي في ذات الوقت تضع مسؤوليات غير كاملة على الحكومات، فليس من الممكن أن تضمن الحكومات الحق في الحياة بشكل كامل للجميع، كذلك لن تستطيع أن تجعل الحياة خالية تماماً من التمييز للجميع، لكن في المقابل تكمن مهمتها في واجبها لتبني عددًا من المقاييس التي تزيد فرص الحياة والنجاة وعدم التمييز للأطفال. (Redmond, 2006, P3)

كما تقدم الاتفاقية بعض المفاهيم الخاصة بالأطفال، منها "مصالح الطفل الفضلى" في المادة الثالثة، وفي المادة الخامسة من الاتفاقية تعترف بمسؤوليات وحقوق وواجبات الوالدين أو، عند الاقتضاء، أعضاء الأسرة الموسعة أو الجماعة حسبما ينص عليه العرف المحلي، أو الأوصياء أو غيرهم من الأشخاص المسؤولين قانوناً عن الطفل، في أن يوفرُوا بطريقة تتفق مع قدرات الطفل المتطورة، التوجيه والإرشاد الملائمين عند ممارسة الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية. وهاتان المادتان لعلها تعدان من المواد الأكثر أهمية في "اتفاقية حقوق الطفل"، وذلك لأنهما تعكسان بعض جوانب الوضع الاستثنائي

## الفصل السادس: الأطفال المهمشون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

للطفولة داخل المجتمع، الذي يتمثل في اعتماديتهم على البالغين، بحيث تتراوح هذه الاعتمادية بين الاعتماد المطلق في سن الطفولة المبكرة، إلى الاعتماد القليل في سنوات الطفولة المتأخرة، ودور الأهالي في تقديم الرعاية والتوجيه والتعليم لهم أثناء تلك المرحلة، مما يؤكد حقيقة مهمة هي أن حقوقهم ترتبط بظروفهم الحالية وفرصهم المستقبلية بشكل أساسي أكثر من الكبار. (Pemberton, 2003, P 112)

أما الجزء الأكبر من مواد الاتفاقية (المادة 7 إلى المادة 40) فإنها حقوق تفصيلية لأوضاع الأطفال المختلفة، ويمكن تلخيصها من خلال النقاط التالية: (مناع، 2006، ص ص 95-133)

- الهوية، والاسم، والجنسية (المادة 7 و8).
- الرعاية الوالدية (المادة 9، و10، و18).
- حرية التعبير عن الرأي والأفكار، والديانة، والحصول على مصادر للمعلومات (المادة 12، و17، و30).
- الحرية من العنف والإيذاء (المادة 19).
- في حالة الضرورة، الرعاية من قبل الدولة، وتتضمن اللجوء، والتبني أو ما يقابلها من نظام الكفالة بالإسلام، وتلقي الرعاية المناسبة والعلاج (المادة 20 و21 و22 و25).
- تمتع الأطفال المعاقين بحياة كريمة وكاملة (المادة 23).
- التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه (المادة 24).
- الضمان الاجتماعي (المادة 26).
- مستوى معيشي ملائم لنمو الطفل البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي (المادة 27).
- التعليم (المادة 28 و29).
- الراحة ووقت الفراغ، ومزاولة الألعاب وأنشطة الاستجمام (المادة 31).
- الحماية من الاستغلال الاقتصادي أو الجنسي أو سائر أشكال الاستغلال الضارة بأي جانب من جوانب رفاه الطفل، ومكافحة نقل الأطفال إلى الخارج وعدم عودتهم بصورة غير مشروعة (المادة 11 و32 إلى 36).
- الحماية من التعذيب أو أي من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الغير إنسانية أو المهينة (المادة 37 إلى 40).

نلاحظ من النقاط السابقة، أن مواد الاتفاقية تدعم كلاً من الحقوق الإيجابية (الدولة تكون مجبرة على السعي لتنفيذها)، والحقوق السلبية (الدولة يجب أن تحول دون حدوثها). كما أن بعض موادها خصصت لأوضاع وظروف غير اعتيادية لبعض الأطفال، كما جاء في المادة 19 (الحماية من العنف والإيذاء)، والمادة 22 (الحماية في حالة اللجوء والتنقل)، المادة 39 و40 (الحماية من الاستغلال الاقتصادي أو الجنسي أو القانوني). بينما باقي مواد الاتفاقية وجهت إلى نسبة أكبر من الأطفال، أو بالأصح لكل الأطفال، فمثلاً المادة 14 (حرية التعبير عن الرأي، والديانة)، والمادة 23 (حقوق المعاقين)، والمادة 24 (الرعاية الصحية)، والمادة 26 (الضمان الاجتماعي)، والمادتان 28 و29 (التعليم)، والمادة 27 (مستوى معيشي ملائم).

إن الهدف الذي تسعى هذه المادة إلى تحقيقه، يتمثل في تطور الطفل من خلال مجموعة مؤشرات، فعبارة "مستوى معيشي ملائم" تم استخدامها في العديد من المعاهدات والاتفاقيات، إذ تم استخدامها في المادة 25 من "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، وفي المادة 11 "للاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكنها لم تحدد بوضوح، إلا أنه من الواضح أنها ترتبط بشكل كبير بمفهوم الفقر. حيث يرى كل من "Hodgkin & Newell, 2002"، أن كل اللجان العالمية والمحلية منها اقترحت بناءً على المادة 27 من "اتفاقية حقوق الطفل" أن تتكفل الدول - الغنية والفقيرة - بإعداد دراسات تحليلية شمولية على نطاق واسع يشمل النماذج المختلفة لحرمان الأطفال. فالفقر يجب أن يخطط لاقتلاعه وتحدد أسبابه. (Redmond, 2006, p 6)

### رابعاً: مؤشرات وأساليب قياس تهميش الأطفال:

بدخولنا القرن الحادي العشرين أصبح من السهل الحصول على المعلومات الإحصائية خاصة مع تطور الإنترنت، تلك المعلومات التي تميز القرن الماضي بثورته في إنتاجها على شكل بيانات إحصائية عالية الجودة خاصة ما يخص الأطفال والأسر، حيث ظهرت مجموعة من المقاييس المطبقة من خلال



## الفصل السادس: الأطفال المهملون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

البحوث، كمقياس معايير الحياة (LSMS)، ومقياس السمات الديموجرافية والصحية (DHS)، ورغم ذلك فإن ما خُصص لدراسة معايير الحياة والرفاهية لدى الأطفال، كان قليلاً خاصة في كثير من الدول النامية، فمعظم الإحصاءات المتوفرة عن الأطفال مستمدة من مقاييس متعلقة بالأسرة ككل، حيث عادةً ما يعدّ الأطفال كجزء من الأسرة يُفترض أن يشتركوا بشكل متساوٍ في اقتسام الثروة المتوفرة مع باقي أفراد الأسرة. (Gordon & Others "a", 2003, P 23)

وبتحليل واقع العديد من دول العالم نلاحظ قلة التقارير والبيانات الإحصائية الدورية حول الأطفال، فنجد مثلاً حكومة اليابان تصدر بشكل دوري في اليوم العالمي للطفل "5 مايو" تقريراً عن وضع الأطفال ورفاهيتهم"، ولكن يعد نموذج اليابان لا يشكل القاعدة بل هو الاستثناء، فكثير من دول العالم لا تصدر بشكل دوري تقارير مفصلة عن وضع أطفالها وظروفهم الحياتية. (Barnes, 2001, PP 215-236) كما نجد أن "اليونيسيف" في عام 1979م مهدت الطريق لمراقبة وضع الأطفال بشكل عالمي حينما جمعت وأصدرت عدداً من المؤشرات عن رعاية الأطفال في تقريرها الأول عن وضع الأطفال في العالم، ومنذ ذلك الحين استمر إصدارها لتقاريرها السنوية التي أصبحت تعدّ مصدراً مهماً للمعلومات عن الأطفال وأسره. (Black, 1996, PP 112-123)

كذلك رعت "اليونيسيف" مجموعة من الدراسات المقارنة في التسعينيات والتي كانت لمراقبة وضع الأطفال في الدول الصناعية (Black, 1996, PP 112-123)

وفي عام 1989م أصدرت الأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل التي تعدّ علامة فاصلة، ليس على مستوى حقوق الطفل فقط، بل لقدرتها على جمع وإنتاج مؤشرات وافية عن رفاهية الطفل، فمن الصعب تنفيذ بنود اتفاقية الطفل دون أن يكون هناك مؤشرات إحصائية واضحة عن الأطفال، كما أن التقارير التي تُطالب بها اتفاقية حقوق الطفل الدول المنضمة لها، ما هي إلا وسيلة فاعلة لجمع أكبر كمية من المعلومات والبيانات عن واقع الطفولة.

ففي فترة التسعينيات شجعت اتفاقية حقوق الطفل على قيام عدد من الدراسات الواقعية عن الطفولة، فمثلاً في عام 1995م، "منظمة مراقبة حقوق الطفل" بدأت بتطوير رئيسي لدراسة عن مؤشرات حقوق الطفل باستخدام أسلوب دراسة الحالة وذلك في كل من "السنغال" و"فيتنام" و"نيكاراجوا"، وبالمثل قامت كل من "لجنة المراقبة الأوروبية للسياسات الوطنية الخاصة بالأسر" و"المركز الأوروبي لبحوث وسياسات الرعاية الاجتماعية" بتطوير مجموعة من الدراسات المقارنة على المستوى الدولي لمراقبة وضع الأطفال في الدول الصناعية خلال التسعينيات. (Gordon & Others "b", 2003, P 24) ولقد كان من أهم النتائج التي ظهرت لتلك البحوث والدراسات، تطوير معايير مثالية لمجموعة من المؤشرات الاجتماعية لقياس رفاهية الأطفال:

- المؤشرات يجب أن تقيس رفاه الأطفال من خلال مخرجات سلوكية وعملية واسعة النطاق.
- مؤشرات العمر يجب أن تمتد منذ الولادة مروراً بمرحلة المراهقة وتغطي التحول إلى مرحلة الرشد أو النضج.
- يجب أن تحدد مؤشرات رفاه الأطفال الفترة الزمنية التي يقضيها الطفل ضمن حالة معينة يكون فيها معرضاً للخطر.
- يجب أن تتسم تلك المؤشرات بالبساطة وسهولة القراءة والاستيعاب من قبل الأفراد العاديين.
- يجب أن تقيس تلك المؤشرات كلا الوضعين للرفاهية الاجتماعية للأطفال، السلبي والإيجابي منها.
- يجب أن تحمل تلك المؤشرات معاني متفقاً عليها، بحيث يتم فهمها في كل جماعات المجتمع على اختلاف ثقافتهم.
- يجب أن تحمل تلك المؤشرات معاني واحدة لا تتغير باختلاف الوقت أو الزمن.
- يجب أن تعطي المؤشرات نتائج يمكن من خلالها استشراف المستقبل.
- يجب أن تتم تغطية مجتمع الدراسة بشكل كبير، وعملية جمع البيانات يجب أن تكون دقيقة جداً ولا تختلف من وقت لآخر.
- يجب أن تساعد تلك المؤشرات في التعرف على التقدم الذي يحدث عند مقابلة الأهداف الاجتماعية لرفاه الأطفال على المستوى المحلي والدولي.



## الفصل السادس: الأطفال المهمشون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

إن هذه المعايير يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في حال دراسة وضع رفاهية الأطفال في العالم، وقد طبقت تلك المعايير "منظمة اليونيسيف"، وسيوضح ذلك لاحقاً. (Barnes, 2001, P 233)

ولقد رأى كل من "Nobel Laureate" و "Amartya Sen" إن أفضل قياس للتمييز والحرمان الأطفال في الدول النامية يكون من خلال قياس مؤشرات معايير الحياة، بدلاً من استخدام مقياس الدخل، ولذا تمّ تحديد تلك المعايير كالآتي (Gordon, 2002, PP 53-80):

■ **الحرمان الشديد من الغذاء:** ويتمثل في الأطفال الذين تكون أوزانهم وأطوالهم لعمرهم أقل بـ "3" من الانحراف المعياري للمتوسط العام بحسب المرجعية العالمية للسكان، بمعنى أنهم يعانون من أعراض توقف النمو أو انخفاض الوزن الشديد أو الهزال الشديد. لقد تعددت الدراسات حول موضوع سوء التغذية للأطفال وأسبابه، في مراحل الطفولة المختلفة، إلا أن هناك تقريباً ثلاثة مؤشرات رئيسية عادةً ما يتمّ من خلالها قياس الحرمان من الغذاء، وهي: (Gordon, 2002, P35)

- الطول يكون أقل من العمر.
- الوزن يكون أقل من الطول.
- انخفاض الوزن بالنسبة للعمر.

ولقد أشارت دراسة Bailey, 1998 & Pelletier, 1993 أن حوالي أكثر من نصف الـ 12 مليون وفاة للأطفال تحت سن الخامسة في دول العالم النامي كانت بسبب سوء التغذية، كذلك أشار تقرير وضع الأطفال لعام 2005م أن النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص معتدل وحاد في الوزن: في إفريقيا جنوب الصحراء 12%، وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 14%، وفي وسط وشرق أوروبا 6%.(اليونيسيف "أ"، 2005، ص17)

أمّا بالنسبة للمجتمع السعودي، فقد أظهر تقرير التنمية البشرية لعام 2006م أن نسبة السكان ناقصي التغذية حوالي 4% من إجمالي السكان، بينما نسبة الأطفال دون سن الخامسة وأوزانهم دون مستوى الوزن الطبيعي بالنسبة لأعمارهم حوالي 14% من مجموع الأطفال، أما الأطفال دون مستوى الطول الطبيعي بالنسبة لأعمارهم حوالي 16% من إجمالي الأطفال دون سن الخامسة، كذلك كانت نسبة الأطفال ذوي الوزن المتدني عند الولادة حوالي 11%.(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006، ص306)

\***الحرمان الشديد من الماء الصحي:** ويتمثل في الأطفال الذين لا يملكون مصدراً لماء الشرب سوى الماء المتوفر في الطبيعة كماء الأنهار مثلاً، أو أن يسكن الطفل في مسكن يكون أقرب مصدر للحصول على الماء النقي يبعد 15 دقيقة عن مسكنه (وهذا المؤشر يشمل الناحية الكمية للمياه أو نوعيتها).

وفي عام 2000م أظهر التقدير العالمي للمياه والصرف الصحي، أن هناك حوالي 1.1 بليون شخص في العالم ليس لديهم وسيلة للحصول على مياه نظيفة، وفي تقرير "اليونيسيف" لوضع الأطفال في العالم لعام 2005م أوضح أن إمكانية الحصول على مياه مأمونة لا تتوافر لحوالي 400 مليون طفل، أي بمعدل طفل واحد لكل خمسة أطفال في الدول النامية. كما أن الحرمان الشديد من المياه أعلى بقدر كبير في المناطق الريفية (27%) منها في المناطق الحضرية (7%).(اليونيسيف "أ"، 2005، ص 22)

إن تأثير نوعية وجودة الصرف الصحي تمتد لتشمل أطفال الأسرة، حيث أنهم من أكثر أفراد الأسرة عرضة للتأثر بسوء أحوال الصرف الصحي، فإنه نتيجة لصغر سنهم وضعف مناعتهم، واحتمالية لعبهم بقرب هذه الأماكن الموبوءة، فهم أكثر عرضة للمرض وما ينتج عنه من انخفاض احتمالية استفادتهم الكاملة من التعليم المدرسي، حيث أشار تقرير "اليونيسيف" لعام 2005م، أن هناك ملايين الأطفال في سنّ المدرسة مصابون بعدوى الديدان المعوية، الأمر الذي اوضح أنه ينعكس قدرتهم على التعلم، كما أن هناك طفلاً واحداً من بين كل ثلاثة أطفال في العالم النامي — وهم أكثر من 500 مليون طفل — لا تتوافر له أيّ إمكانية للوصول إلى مرافق الصرف الصحي. وبالتالي فإن مخاطر إصابة الأطفال بالأمراض ترتفع ارتفاعاً مدهشاً.(اليونيسيف "أ"، 2005، ص 22)

■ **الحرمان الشديد من الرعاية الصحية:** وهم الأطفال الذين لم يسبق لهم الحصول على أيّ من التطعيمات ضد الأمراض، أو الأطفال الذين أصيبوا بأمراض مختلفة ولم يحصلوا على أدنى رعاية صحية وعلاجية.

## الفصل السادس: الأطفال المهملون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

ففي عام 1995م أكدت منظمة الصحة العالمية من بين كل عشرة أطفال متوفيين سبعة أطفال يمكن إرجاع سبب وفاتهم إلى خمسة أمراض، وهي: الالتهاب الرئوي، والإسهال، والملاريا، والحصبة، وسوء التغذية. وعلى مستوى العالم فإن كل 3 أطفال فقراء من بين 4 أطفال يتم معالجتهم من قبل الأطباء يتم تشخيصهم بواحد من تلك الأمراض السابق ذكرها. (Gordon & Others "a", 2003, P 38)

أما تقرير اليونسيف لوضع الأطفال في العالم لعام 2005م، يتضح أن هناك حوالي 270 مليون طفل أو أكثر بقليل لا يتمكنون من الحصول على خدمات الرعاية الصحية. (اليونسيف "أ"، 2005، ص 22)

■ **الحرمان الشديد من المسكن الملائم:** ويتمثل في الأطفال الذين يعيشون مع أكثر من خمسة أشخاص في غرفة واحدة، أو الذين يعيشون في مساكن تفقر إلى الأرضيات الملائمة " كمنازل الطين مثلاً".

تشير الدراسات والبحوث عن تأثير المساكن السيئة، اتضح أنها تؤثر على كل من النواحي النفسية والعقلية للأفراد، وتلك الآثار تختلف باختلاف المراحل العمرية للأشخاص، فأنواع معينة من المساكن الرديئة تؤثر على تطور النمو عند الأطفال بصورة أكبر من تأثيرها على صحة البالغين. (Lansdal & Gunn, 1997, P 75)

إن الأطفال في الدول النامية الذين يعيشون في منازل مزدحمة وذات نوعية رديئة مع افتقار للخدمات الأساسية، فإنهم معرضون للأمراض، كالأضرار الصدرية، والحصبة، والملاريا، الكوليرا، وحمى الضنك. كما أن الأطفال الذين يعيشون في المدن هم أيضاً معرضون للأمراض بسبب التلوث وارتفاع احتمالية تعرضهم للحوادث. ولقد أشار " Bruce, 2000" إلى أن التلوث الداخلي لهواء المسكن، يزيد من خطر الإصابة بالالتهابات الرئوية المزمنة، كما أن هناك تقديرات تشير إلى أن أدخنة النار الناتجة عن عملية الطبخ تقتل حوالي نصف مليون امرأة وطفل في الهند كل عام. (Payne, Ruby K, 2003, P 89)

إن قياس درجة الحرمان من المسكن الملائم، اختلفت من الماضي إلى الوقت الحاضر، حيث كان التركيز على الأبعاد الصحية في المسكن، أما الدراسات الحالية فإن تعريفها للحرمان من المسكن الملائم، يقوم على أساس تقييم النواحي المادية للمسكن، ومن أمثلتها مدى تنظيم وتنسيق البناء وهل هو بناء ثابت؟ كذلك هناك تقدير على أساس المساحة المخصصة لكل فرد داخل المنزل، وعدد الأفراد في الغرفة الواحدة، وكلاهما يقيسان نسبة الازدحام داخل المنزل. (Tiple & Speak, 2000, P 85)

حددت هذه الدراسة اعتبار الأطفال الذين يشتركون مع أكثر من 5 أفراد في غرفة واحدة هم من الأطفال الذين يعانون من الحرمان من المسكن الملائم، كذلك الأطفال الذين يعيشون في منازل من الطين أو العشب.

■ **الحرمان الشديد من التعليم:** ويتمثل في الأطفال من عمر سبع سنوات إلى ثماني عشرة سنة والذين لم يسبق لهم الذهاب للمدرسة ولم يحصلوا على أي نوع من التعليم الرسمي. وتؤثر معظم حكومات العالم بأهمية التعليم، وأهمية التحاق الأطفال بالمدارس من عمر سبع أو ست سنوات. فالطفل الذي لم يتحصل على تعليم رسمي فإنه بالتأكيد سيصبح أمياً ولن يستطيع مواكبة التقدم المطرد للحياة في القرن الواحد والعشرين.

كما يلعب تعليم الأهالي دوراً مهماً في تطور الطفل، خاصة الأمهات، حيث أشار " Filmer, 1999" في دراسته المتعلقة بتأثير التفاوت الاجتماعي على التعليم، بأن تعليم الأمهات يلعب دوراً ملحوظاً في نسبة التحاق الأطفال بالمدارس. كذلك هناك دراسات أشارت إلى أن تعليم الأمهات يقلل من نسبة وفيات الأطفال، نتيجة وعي الأمهات بمعلومات الصحة. (HM Treasury, 2001, p 63)

على الرغم من هذه الأهمية للتعليم، فإن تقرير "اليونسيف" لوضع الأطفال في العالم لعام 2005م يشير إلى أن هناك أكثر من 140 مليون طفل في الدول النامية — 13% منهم في الفئة العمرية 7 إلى 18 سنة — لم يلتحقوا أبداً بالتعليم، كما أن حوالي 33% من الأطفال الريفيين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يفقدون فرصة التعليم، وترتفع نسبة الإناث في ذلك عن الذكور. (اليونسيف "أ"، 2005، ص 22)

أما بالنسبة لقياس درجة الحرمان من التعليم، فإن هناك عدداً من الأساليب لهذا القياس، إلا أنه في دول العالم النامي يصعب قياس هذا المحور، بسبب ندرة البيانات والمعلومات الدقيقة عن التعليم في تلك الدول. وعلى كل حال فإن من أكثر المقاييس استخداماً هو نسبة الالتحاق بالتعليم الرسمي.

## الفصل السادس: الأطفال المهملون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

■ **الحرمان الشديد من مصادر المعلومات:** ويتمثل في الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث سنوات وعمر ثمانية عشر عاماً، ولا يتوفر لهم أي وسيلة للحصول على المعلومات كالراديو، أو التلفزيون، أو التلفون، أو الصحف في المنزل، بينما الأطفال الأقل من ثلاث سنوات من غير المستحب احتسابهم كمحرومين من مصادر المعلومات في حال لم تتوفر لهم هذه الوسائل.

يعدّ حصول الأطفال على المعلومات من مصادرها المختلفة حقاً أساسياً من حقوقهم، ومطلباً رئيسياً لنموهم وتطورهم. فالأطفال بحاجة إلى الحصول على المعلومات والمعارف بهدف فهم العالم الذي قد يختلف عن نطاق مجتمعهم. ورغم ذلك فإن تقرير "اليونيسيف" لوضع الأطفال في العالم لعام 2005م، يشير إلى أن هناك أكثر من 300 مليون طفل في الدول النامية، محرومون من المعلومات، حيث لا تتوافر لهم إمكانية الوصول إلى التلفزيون، أو الراديو، أو الهاتف، أو الصحف. ودون الوصول إلى المعلومات، فإن الأطفال يُحرمون من التعليم بمعناه الأكثر اتساعاً، بما في ذلك الحرمان من الآليات التي تمكنهم من معرفة حقوقهم وفرصهم، ومعرفة مقدرتهم على المشاركة الفاعلة في المجتمع، كذلك يحرمهم ذلك من الحصول على المعلومات التي ترفع من وعيهم الصحي، خاصة فيما يتعلق بالثقافة الجنسية في زمن ابتلي بمرض الإيدز.

ولعل من أهم موارد أو مصادر المعلومات، هي الصحف، والتلفزيون، والراديو، والهاتف، كذلك في العصر الحالي يمثل "الإنترنت" وسيلة مهمة جداً للحصول على المعلومات، إلا أنه نتيجة لوجود عقبات عديدة قد تعوق الأسر الفقيرة عن توفير هذه الخدمة لأطفالها، فإنه لن يحتسب ضمن معايير الحرمان الشديد من الحصول على مصادر المعلومات في هذه الدراسة.

■ **الحرمان الشديد من الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية:** ويتمثل في الأطفال الذين يعيشون على بعد 20 كيلو متراً أو أكثر من أي مدرسة أو 50 كيلو متراً أو أكثر من أي مركز صحي.

إن الأطفال الذين يعانون من مؤشرات الحرمان الشديد تلك، من المتوقع جداً أن يعيشوا في فقر مطلق. وفي هذه الدراسة سيتم تقييمهم بأنهم يعانون من الحرمان الشديد إذا كانوا يعانون من أكثر من مؤشر واحد، والسبب في ذلك أن هناك بعض الحالات التي تعاني من الحرمان في أحد الأبعاد السابقة الذكر، فمثلاً الحرمان الشديد من التعليم، قد يكون بسبب التمييز العنصري بين الذكور والإناث أكثر من كونه بسبب الافتقار إلى المعلمين أو المدارس العامة أو الموارد المالية. وفي المقابل نجد من النادر أن يجتمع مؤشران أو أكثر للحرمان الشديد ولا يكون الفقر وقلة الموارد هي السبب.

### خامساً: الأبعاد الخفية في تهملش الأطفال:

يتخذ التهميش العديد من المظاهر والكثير من الأبعاد. فإنه يهدد جميع نواحي الطفولة بحرمانه الأطفال من القدرات التي يحتاجونها للبقاء والنمو والترعرع، كما أنه يرسخ أو يوسع نطاق حالات التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والفوارق بين الجنسين التي تحول دون تمتع الأطفال بتكافؤ الفرص، ويقوض الفقر البيئات الأسرية والمجتمعية التي توفر الحماية. (اليونيسيف "أ"، 2005، ص 15)

كما يعرض الأطفال إلى مخاطر عدّة، كالاستغلال والعنف والإيذاء، والعمل المبكر، والانحرافات السلوكية، ومخاطر التسول، والتسرب الدراسي والأمية، والعديد من المشكلات الصحية. ولا تقف آثار تهملش الأطفال عند حدود حياة الطفل بل يتعدى تأثيره هذا النطاق، ليشمل المجتمع بأكمله، خاصة ما يتعلق بسياسات الرعاية الاجتماعية والخطط الاستراتيجية التي تنتهجها الحكومات لمواجهة بكافة أشكاله، فعلى سبيل المثال، أشارت إحدى الدراسات على الأطفال الفقراء في المجتمع الأمريكي إلى أنه في حال السماح لأكثر من 12 مليون طفل أمريكي أن يعيشوا في ظروف معيشية فقيرة، فإن ذلك سيكلف الحكومة

حوالي 130 بليون دولار سنوياً مما يترك أثره على مستقبل المخرجات الاقتصادية للدولة، حيث إن الأطفال سيكبرون ليكونوا أعضاء قنلي الإنتاجية والفاعلية في المجتمع. (Sherman, 1997, P 134)

كما أثبت العديد من الدراسات في العالم العربي، أن حرمان الأطفال له آثاره السلبية المتعددة سواءً على الأسرة ككل أو على أطفال الأسرة، وبالتالي يؤثر على تقدم المجتمع وتنمية البلاد، وهناك مؤشرات متعددة على ضعف أطفال الأسر الفقيرة من حيث معدلات وفيات الرضع والأطفال وسوء التغذية وتزايد عدد الأطفال المعاقين، كما أشار تقرير اليونيسيف مؤخراً إلى أن هناك طفلاً واحداً من بين كل ستة أطفال يولدون في الدول الأقل نمواً، يتوفى دون سن الخامسة، بالمقارنة مع طفل واحد يتوفى من بين كل 167 طفلاً يولدون في الدول الغنية. (اليونيسيف "أ"، 2005، ص 17)

## الفصل السادس: الأطفال المهملون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

وعادةً ما تكون مشكلة تسرب الأطفال من الدراسة، أو عدم التحاقهم بالتعليم أساساً، سبباً أو نتيجة لعدد من المشكلات التي من أهمها، ممارسة الأطفال لأعمال لا تتناسب مع قدراتهم ولا تتفق مع أعمارهم وتكون محفوفة بالمخاطر، مما يعرضهم للاستغلال الجسدي والنفسي والاقتصادي، حيث إن انخفاض المستوى الاقتصادي في الأسرة يؤدي إلى نشوء ضغوط على رب الأسرة فيدفع أطفاله إلى العمل في سن مبكرة الأمر الذي يحرم الطفل من التعليم والحياة الاجتماعية، ويعرضه للانحراف. (علي، 1999، ص 112) جاء في أول دراسة تحليلية متكاملة، يتم القيام بها لتكاليف وفوائد القضاء على عمالة الأطفال في شتى أنحاء العالم التي قامت بها "منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة" عام 2004، بعنوان: "الاستثمار في كل طفل" دراسة اقتصادية للتكاليف والفوائد المترتبة على القضاء على عمالة الأطفال، أن مزايا القضاء على عمالة الأطفال في العالم تقابل زهاء سبعة أضعاف التكاليف التي تترتب على إنهاء هذه الممارسات، وقالت الدراسة إن عمالة الأطفال يمكن أن يتم القضاء عليها واستبدالها بالتعليم العام بحلول عام 2020 بتكلفة مقدارها 760 ألف مليون دولار. وقالت إن من شأن توسيع التعليم إلى سن الرابعة عشرة أن يؤدي إلى ارتفاع إضافي في الدخل المستقبلية السنوية بنسبة 11%، وإن الفوائد الكلية من القضاء على عمالة الأطفال تقدر بمبلغ 5.1 تريليون دولار. (Chafel, 1993, P 47)

وذكرت الدراسة أن معدل التكاليف السنوية لمجهودات القضاء على عمالة الأطفال سيكون أقل بكثير من تكاليف القوات المسلحة أو تسديد فوائد الديون المستحقة. وقد قدرت منظمة العمل الدولية أن هناك حوالي مائتين وخمسة وأربعين مليون طفل يعملون حول العالم. وقالت إن واحداً من كل ثمانية من هؤلاء الأطفال يعملون في ظروف تعرضهم للخطر الجسدي والعقلي والأخلاقي. (Wahba, 2004, P 65) وهنا لابد من الإشارة إلى أن المنظمة اختارت تخصيص يوم عالمي ضد عمالة الأطفال هو يوم 12/يونيو "حزيران" من كل عام World Day Against Child Labour حيث تقام فعاليات ونشاطات بهذه المناسبة في جنيف وقد وضعت برامج خاصة بهدف القضاء على عمالة الأطفال في العالم. أيضاً هناك ظاهرة "أطفال الشوارع"، كأحد الآثار الواضحة للفقر، حيث ينتج عن تلك الظاهرة مشاكل كثيرة تؤثر في حرمان شريحة كبيرة من الأطفال لإشباع حاجاتهم النفسية والاجتماعية. ونظراً لأهمية هذه القضية فقد أولت هيئة الأمم المتحدة اهتماماً بالغاً بها مما أعطاها بُعداً دولياً، ولقد أثبتت الإحصاءات العالمية أن هناك من 100 - 150 مليون طفل يهيمنون في الشوارع، وفي إحصائية صدرت عن المجلس العربي للطفولة والتنمية عن حجم هذه الظاهرة في العالم العربي بيّنت أن عددهم يتراوح بين 7 إلى 10 ملايين طفل عربي في الشارع. (الشوربجي، 2006، ص 65)

بينما كشفت دراسة (اليوسف، 2004) عن حجم الظاهرة في السعودية حيث وصل إلى حوالي 83 ألف طفل، أما في عمان والبحرين فيقدر عدد أطفال الشوارع بحوالي 12 ألفاً لكل منهما، فيما يصل عددهم في الإمارات إلى 4 آلاف طفل، وقد أوضحت الدراسة أن من العوامل المؤدية إلى نشوء حالة أطفال الشوارع، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالأسرة، والتي منها شعور الأطفال بعجز الأسرة عن دفع تكاليف التعليم، ما يدفعهم إلى ترك الدراسة والتوجه إلى العمل، إضافة إلى الأزمات المالية التي يتعرض لها معيل الأسرة وانخفاض دخل الأسرة.

وقد وجدت هذه الدراسات أن عدد لا يستهان به من هؤلاء الأطفال لا تتجاوز أعمارهم التسع سنوات أي في سن الدراسة تنتهك طفولتهم، وهم معرضون لمخاطر صحية ونفسية واجتماعية كثيرة. فمن الناحية النفسية والانفعالية هذه الفئة عادة ما تكون مصابة بالقلق إلى جانب الحقد على المجتمع والعصبية والحرمان من أبسط حقوقهم مثل اللعب، مع شعورهم بعدم الأمان والظلم. ومن الناحية الجسدية فهؤلاء الأطفال معرضون لحوادث السيارات أو الأمراض الصدرية والتحرشات الجنسية أو حتى تعلم عادات سيئة. كما أنهم للأسف الشديد يتعرضون لسخرية واستغلال بعض ضعفاء النفوس من المارة. ويلاحظ عليهم أيضاً مشكلات سلوكية أخرى كالكذب والسرقة والتحايل لعدم توفر الرقابة الأسرية، ويندنى لديهم مستوى الطموح، لينحصر في توفير لقمة العيش.

يتضح من الطرح السابق مدى تأثير أن يعيش الأطفال في ظروف اقتصادية وبيئية غير ملائمة، حيث يشمل الأثر السلبي لذلك كافة جوانب حياة الطفل، فالأطفال الذين لا يستطيعون الحصول على الرعاية الصحية الملائمة وفرص التعليم المناسبة والشعور بالأمن الاجتماعي والنفسي هم أطفال يفتقرون إلى القدرة على المساهمة بشكل إيجابي سواء داخل أسرهم أو في محيط مجتمعهم.



## الفصل السادس: الأطفال المهملون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

### سادسا/برامج وسياسات الرعاية الاجتماعية المناسبة للوقاية من انحراف الأطفال المهملين:

تُقدم الأدلة الإحصائية حول الأطفال الذين يعيشون حالة حرمان وانعزال صورة كئيبة، إذ تواجهنا بمعدلات مخيفة من حرمان الأطفال الشديد التي من شأنها أن تعوق الكثير من الجهود الدولية والمحلية الرامية للقضاء على الانحراف بكافة صوره. حيث تظهر الإحصاءات معدلات آخذة في الارتفاع للحرمان النسبي، وتترجم على أرض الواقع إلى أطفال أقل حظاً لم يكسبوا شيئاً يذكر من زيادة معدلات دخول الأسرة، وتحسين الخدمات العامة. كما تبيّن بوضوح المدى الذي يعمل فيه الافتقار إلى البيئة التي توفر الحماية للأطفال من الانحراف، على تعريض الأطفال للمخاطر والاستغلال والإساءة والعنف.

كما أن الأبعاد المتعددة لانحراف الأطفال تتطلب تصميم استراتيجية شراكة تمتد بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وأهالي الأطفال، فالشراكة تعدّ الحل الأمثل للحدّ من انحراف الأطفال، بحيث لا تتوقف هذه الشراكة عند حدود القضاء على مشكلات الأطفال بل تمتد لتشمل خلق فرص نمو جديدة. مع الأخذ بعين الاعتبار مدى الاتساع والتشابك بين المسؤوليات المختلفة للجهات المشاركة في بناء وتنفيذ هذه الاستراتيجية، بحيث تتم حماية الأطفال وأسره من الوقوع في الفجوات النظامية والقانونية، وتقديم الدعم المستمر لهم.

ولقد استهدفت الخطة الاستراتيجية "اليونيسيف" للحدّ من انحراف الأطفال التركيز على كل من التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، والتغذية، والماء والصرف الصحي، والحماية البيئية، وسياسات الدفاع الاجتماعي، وفيما يلي ملخص يوضح جوانب الاهتمام تلك، مع بعض الأمثلة التي توضح صلتها أو علاقتها بمواجهة الانحراف: (Pemberton, 2003, PP 112-120)

#### 01- التعليم الأساسي:

تركز "اليونيسيف" في دعمها لمراحل التعليم الأساسي، على التطور المعرفي والنفسي والاجتماعي لمرحلة الطفولة المبكرة، فهي تسعى إلى تحقيق نوعية جيدة من التعليم من خلال مناخ تعليمي صحي وفعال. مع التركيز على أهمية مشاركة الأهالي والمجتمع المحلي في دعم هذا الجانب. إن جهود وحوافز الإصلاح أو التقويم، تركز بشكل أساسي على تطوير تعليم الإناث، من خلال المناداة بحق الإناث كافة بالتعليم، وقد طوّرت "اليونيسيف" إطار عمل يناهض التفرقة والتمييز بين الإناث والذكور. وقد خصصت "اليونيسيف" تقريرها السنوي لعام 2007م عن وضع الأطفال في العالم، حول هذا الموضوع، حيث أشار عنوان التقرير إلى "النساء والأطفال، العائد المزدوج للمساواة"، مما يؤكد أهمية هذا الجانب. (اليونيسيف، 2007)

أيضاً من القضايا التي ساهمت في دعمها، قضية "التسرب الدراسي" أو "عدم الالتحاق بالتعليم الأساسي"، حيث أشار تقريرها إلى أن هناك العديد من الأطفال في سن المدرسة لم يلتحقوا بها، والسبب في ذلك يعود لعدم تسجيلهم في الوثائق الرسمية، مما يخلق مشكلة نفسية واجتماعية للطفل ومن ثم ما يترتب عليها من مشكلات أمية وبطالة مستقبلية. لذا دعت "اليونيسيف" لإيجاد آلية لمواجهة هذه القضية من خلال إجبار الأهالي على تسجيل أبنائهم في السجلات الرسمية.

#### 02- الرعاية الصحية الأولية:

من الأهداف الأكثر أهمية لدى "اليونيسيف" الحدّ من نسبة وفيات الأطفال ومرضهم، فالنمو الصحي ليس مهماً فقط لزيادة مستوى الدخل والإنتاجية، بل هو بالأساس لتحسين نوعية الحياة التي يعيشها الأطفال والنساء على وجه الخصوص. فإن التخلص من الأمراض هو عنصر أساسي في التقليل من الانحراف، واليونيسيف في توجهها هذا تركز على الطفل وأسرته، حيث تسعى البرامج المصممة نحو تقوية ودعم الأسر والمجتمعات المحلية لاتخاذ قرارات صحية نافعة ومفيدة والعمل على تطبيقها. فضمن جهودها للحدّ من تأثير الأمراض على الأطفال وأسره، تقدم اليونيسيف دعماً لبرامج التحصين والتطعيمات، والرضاعة الطبيعية، والتغذية الصحية، والاستخدامات السليمة للصرف الصحي والنظافة الشخصية. كما تساهم في دعم وتقوية القدرات والطاقت التكنيكية للعاملين في مجال الرعاية الصحية من خلال زيادة مهاراتهم في تشخيص الأمراض وعلاجها، واكتشاف الأمراض المعدية مبكراً حتى يمكن مواجهتها، كذلك تقدم الدعم للتأكد من توفر الأدوية بشكل واسع وبأسعار في متناول الجميع. كما ركزت اليونيسيف عملها على الفئات الأكثر عرضة للخطر التي يصعب وصول خدمات الرعاية الصحية إليها. كذلك كافحت اليونيسيف للتقليل من التكلفة المادية للرعاية الصحية من خلال تعبئة



## الفصل السادس: الأطفال المهملون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

الموارد وتصميم الاستراتيجيات الاقتصادية المناسبة، فمن ذلك، ما حققته في "بوليفيا"، حيث كان نصف السكان لا يتمتعون بخدمات الرعاية الصحية الأساسية، و60% من الولادات تتم في المنزل، وذلك بسبب عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المادية لتلك الخدمات، وبالتالي قامت اليونيسيف بدعم برنامج التأمين الوطني لمرحلة الحمل والطفولة، بهدف تخليصه من العبء الاقتصادي عند ارتباطه بخدمات الرعاية الصحية. وفي خلال سنتين، ازداد عدد المستفيدين من الأهالي لخدمات البرنامج حوالي 63%، كذلك ارتفعت نسبة الولادات بطرق طبية إلى الثلث، وأصبح حوالي 200.000 طفل وامرأة يستفيدون من هذا البرنامج. (UNICEF, 2000, P23)

أيضاً على مستوى العالم العربي دعمت اليونيسيف عدداً من البرامج الصحية، ومن أبرزها برامج القضاء على شلل الأطفال، حيث تشير نتائج الدراسات أنه رغم أن المنطقة العربية لم تستكمل القضاء على شلل الأطفال كلياً، إلا أن حالات الإصابة به على نطاق العالم العربي انخفضت بنسبة 99% منذ طرح مبادرة القضاء على شلل الأطفال.

### 03- التغذية:

إن سوء التغذية يظهر عادةً على المستوى الفردي، إلا أن أسبابه الأساسية تمتد لتشمل الأسرة والمجتمع المحلي لتصل إلى المستوى الإقليمي والدولي، ولقد استوعبت اليونيسيف ذلك، حيث أكدت أن القضاء على سوء التغذية يتطلب جهوداً مترابطة لكل مسبباته الأساسية، فسوء التغذية لا يرتبط فقط بعدم توفر الغذاء الصحي، بل يرتبط كذلك بمدى القدرة في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، ونوعية الرعاية المنزلية التي يتلقاها الأطفال، وأساليب إرضاع وتغذية الرضع، ونسبة انتشار الأمراض، وما إلى ذلك من أسباب. (UNICEF, 2000, P24)

ومن أمثلة ما قامت به اليونيسيف في هذا المجال، تجربتها في مملكة الأردن، ففي عام 1993م، ساندت اليونيسيف الحكومة في قيادة دراسة عن مدى انتشار مرض تضخم الغدة الدرقية لدى الأطفال من سن 8 سنوات إلى 11 سنة، وقد أوضحت الدراسة أن هناك انتشاراً لهذا المرض بنسبة 38% بين الأطفال، مما قاد إلى جهود مشتركة بين الحكومة ومصانع الملح لجعل "ملح اليود" متوفراً وموجوداً في عام 1995، ذلك المنتج الذي يساهم في التقليل من حدة هذا المرض. ونتيجة لذلك زاد استهلاك "اليود" من 5% إلى 75% خلال ثلاث سنوات. كما قدمت اليونيسيف دعمها لمصانع الملح من خلال توفير "يود البوتاسيوم" وتقديم الدعم والمساعدة التقنية في عملية إنتاج "ملح اليود". وبمثل نجاح هذه التجربة كانت هناك تجارب عديدة في دول أخرى. (UNICEF, 2000, P25)

### 04- الماء والصرف الصحي:

إن نقص موارد المياه الصحية والصرف الصحي غير الملائم ضمن العوامل المسببة لسوء التغذية، والأمراض، والوفيات لدى الأطفال. ومنذ عام 1960م، دعمت اليونيسيف العديد من البرامج الخاصة بتوفير المياه النقية لآلاف القرى والمناطق شبه الحضرية، وكذلك العديد من البرامج التعليمية والتدريبية لتطوير وسائل الصرف الصحي، وتحسين طرق استخدام تلك الوسائل.

ويعدّ تحسين موارد المياه والصرف الصحي، أحد أهداف الألفية التي تسعى اليونيسيف بالشراكة مع الكثير من الدول إلى تحقيقها، وذلك من خلال تركيزها على بناء الطاقات والقدرات للمجتمعات المحلية لتتمكن من إدارة مواردها المائية وأنظمة صرفها الصحي، وتقليل تأثير التكلفة المادية للحصول على موارد المياه النقية خاصة للفقراء.

ومن أمثلة ما قامت به اليونيسيف دعم مشروعها في "الهند"، حيث عانت الهند في عام 1967م من قحط شديد كان له أثره البعيد المدى على الأجندة المحلية لتوفير المياه للمناطق الريفية أو القروية، وقد ساهمت اليونيسيف في تطوير تكنولوجيا لتوفير المياه بطريقة سهلة من الآبار، وقد عرفت باسم "Mark II handpump"، وهي عبارة عن مضخة مياه لديها القدرة على سحب المياه من عمق 8 إلى 90 متراً، ويمكنها استخراج حوالي 1500 لتر من الماء في الساعة، وأصبحت لاحقاً إحدى الوسائل الفعالة لاستخراج المياه في كثير من دول العالم النامية. وبحلول عام 1990م استطاعت "الهند" أن تغطي حوالي 80% من احتياجات الماء لسكان المناطق الريفية وشبه الحضرية.

## الفصل السادس: الأطفال المهمشون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

### 05- الحماية الخاصة:

يُمنل تقديم الدعم للأطفال من ذوي الفئات الخاصة أحد أهم اهتمامات اليونيسيف، حيث أن كثيراً من الأطفال يعيشون أوضاعاً اجتماعية أو اقتصادية أو صحية أو نفسية يكونون فيها ضحايا لهذه الأوضاع، كالأطفال المعاقين، أو المعرضين للإيذاء الجنسي، أو الأطفال الذين يعملون في أعمال خطيرة، أو أطفال الشوارع، أو الأطفال والمراهقين المعرضين للعدوى بمرض "نقص المناعة المكتسبة، الإيدز"، أو أطفال الحروب والنزاعات المحلية، ولعل معظم هذه الأوضاع يرتبط بالفقر كسبب له أو كنتيجة. وعليه فقد كان تركيز جهود اليونيسيف على توفير الحماية، وتغيير القوانين التشريعية، وممارسة الدفاع الاجتماعي لتعديل بعض القيم الاجتماعية البالية. (Blake, 1996, P143)

ومن أمثلة البرامج التي دعمتها اليونيسيف في هذا المجال، ما قامت به عام 2006م في "جمهورية كوريا"، حيث وفرت المواد المدرسية لـ 400.000 طفل في المدارس الابتدائية ورياض الأطفال في جميع أنحاء البلاد، كما قامت بإعادة تأهيل شاملة لخمس مدارس/ رياض أطفال على الأقل، مما عاد بالفائدة على 10.000 طفل، وكذلك درّبت حوالي 50 من مسؤولي وزارة التربية على المستوى القومي والمحلي على نظام معلومات الإدارة التعليمية "EMIS"، وتقييم التعلم، والتعليم الذي يقوم على المهارات الحياتية. (اليونيسيف "ب"، 2006، ص 28)

### 06- السياسات الدفاعية:

تعدّ السياسات الاقتصادية والاجتماعية أحد أهم العوامل الداعمة لتحقيق التطور المستمر والثابت لحياة الأطفال والنساء، ولذا أكدت اليونيسيف أهمية إصلاح وتقويم السياسات الخاصة بالرعاية الاجتماعية. فاستخدام نهج التنمية المستند إلى حقوق الإنسان في رسم السياسات لمواجهة المشكلات الاجتماعية، يجب أن لا تركز فقط على عنصر التمييز في القوانين والأنظمة بل تتعداه لتشمل التمييز على مستوى إعداد وتنظيم السياسات الاجتماعية والاقتصادية. (UNICEF, 2000, P30)

وتحدد اليونيسيف خمسة مبادئ للسياسات الاجتماعية، يمكن استخلاصها من تجارب الدول التي استطاعت أن تقلل وتحدّ من نسبة الانحراف وتهميش الأطفال لديها بأسلوب سريع ومستمر، وتمثلت تلك المبادئ في: (UNICEF, 2000, P30)

أولاً: تحديد وتوحيد اقتصاديات الدولة والسياسات والحقوق الاجتماعية فيها، كذلك عدم إعطاء الأولوية لتحقيق الثبات للاقتصاد القومي أو النمو الاقتصادي على حساب غياب النمو الاجتماعي.

ثانياً: الإنفاق بشكل أكبر على الخدمات الاجتماعية وحماية الطفولة.

ثالثاً: توزيع الموارد المالية بشكل متكامل، ومنصف، وفعال.

رابعاً: أثناء الأزمات الاقتصادية وأوضاع النقش، العمل للمحافظة على مستوى الدعم المالي المقدم للخدمات الاجتماعية الأساسية وحماية حقوق الأطفال.

خامساً: دعم مشاركة المجتمع المدني من خلال إدارة وتنظيم تقديم برامج متكاملة للخدمات الاجتماعية والحماية للفئات الخاصة من الأطفال المعرضين للخطر.

وعليه يجب أن تستند السياسات والبرامج الخاصة بالأطفال بشكل عام والأطفال المهمشين بشكل خاص، على مبدأ "الشمولية"، الذي يعدّ أساس جميع معاهدات حقوق الإنسان، وكذلك المبدأ المرتبط به وهو "عدم التمييز"، كما تمّ التعبير عنهما في المادة الثانية من حقوق الطفل. إلا أنه لتحقيق هذين المبدأين يجب أن نعرف كيف يتسنى الوصول إلى الأطفال الأكثر تعرضاً للمخاطر لضمان شمولهم في الخدمات الأساسية وحمايتهم من الأذى، والاستغلال، والإساءة، والإهمال، وكيف يتمّ التأكد من معرفة ما يكفي عنهم حتى يتمّ ضمان حقوقهم؟

في الواقع إن تفهم ما يُعاني منه هؤلاء الأطفال المهمشون والعوامل التي ساهمت في معاناتهم، ومن ثم توجيه مبادرات نحوهم، يجب أن يُشكّل جزأين رئيسيين أساسيين من الاستراتيجيات الوطنية حول حقوق الطفل وتنميته ورفاهه، وكذلك من الاستراتيجيات المتعلقة بالوصول إلى أهداف أجندة الألفية. وإن تصنيف المؤشرات وفقاً للعمر، والجنس، ودخل الأسرة، والمنطقة الجغرافية والعوامل الأخرى التي سبق تحديدها، تتيح المجال لتقييم التمييز وعدم المساواة، وهي من ثمّ ضرورية لصياغة السياسات والبرامج التي يمكنها الوصول إلى الأطفال الأقل حظاً. (اليونيسيف "أ"، 2006، ص 59)

بناءً على ما سبق يمكن أن نؤكد أهمية التزام جميع عناصر المجتمع بمسؤوليتها تجاه الأطفال، بما في ذلك إيجاد بيئة حماية قوية، وأن تتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية للوصول إلى الأطفال الذين

## الفصل السادس: الأطفال المهمشون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

يعانون من ظروف صعبة، والأطفال المهمشين والبعيدين عن الأنظار، وعليها أن تُصعد جهودها في أربعة مجالات أساسية، تتمثل في: (Bradbury, 2003, P 215)

07- **البحوث:** فالبحوث القوية ضرورية للبرمجة الفعّالة، ولذا يجب أن تكون المعلومات المتوفرة التي تعتمد عليها تلك البحوث متوفرة وواقعية.

08- **التشريعات:** يجب أن تطابق التشريعات الوطنية الالتزامات العالمية للأطفال، والتشريعات التي ترسخ التمييز أو عدم المساواة يجب إلزائها.

09- **التمويل وبناء القدرات:** إن سنّ التشريعات وإجراء البحوث حول الأطفال الذين يعانون من الفقر وظروف اجتماعية أو اقتصادية أو صحية أو تعليمية صعبة يجب أن تستكمل بموازنات مالية تركز على هؤلاء الأطفال وبناء المؤسسات.

10- **البرامج:** إن إصلاح الخدمات لإزالة عوائق النفاذ للخدمات الأساسية للأطفال من ذوي الظروف الخاصة أمر مطلوب بصورة ملّحة في العديد من الدول والمجتمعات المحلية، وإن تجميع الخدمات في صورة برامج موحدة ومتكاملة يمكن أن يزيد من إمكانية الوصول عليها، كما أن استخدام البرامج والخدمات الجوّالة أو المتنقلة يمكن أن يزيد من إمكانية الوصول للأطفال في المواقع النائية أو المحرومة. وفي مقابل المسؤولية الحكومية، فإن هناك مسؤولية المجتمع المدني الذي يجب أن يكون جزءاً من الحلّ من خلال إقراره مبدئياً بمسؤوليته تجاه هؤلاء الأطفال.

وكذلك على القطاع الخاص أن يتبنّى ممارسات أخلاقية في أعمال شركاته، تضمن أن لا يُستغل الأطفال بأيّ حال. كذلك تلعب وسائل الإعلام دوراً من خلال نشر الوعي بالحقوق ونقل صور واقعية لهؤلاء الأطفال مما يساهم في لفت انتباه السياسيين والباحثين تجاههم، وأخيراً يمكن أن تلعب أسر هؤلاء الأطفال دوراً مهماً ورئيساً في انتشار هؤلاء الأطفال من واقعهم.

### سابعا / أصناف الأطفال المهمشون:

#### أولاً: الأطفال الأيتام

نقصد بالطفل اليتيم كل طفل فقدَ أحد والديه أو كليهما، ومن المؤكد أن الطفل اليتيم يجد السند عادة في أفراد عائلته. أما مع تحولات الحياة الاجتماعية، فحصل تضيق للأسرة وتباعد بين الأقارب، حتى أصبح مستحيلاً تخيل وجود متكفل بالأيتام من بين أولئك.

ومع أن المراكز والمؤسسات الاجتماعية تحاول التخفيف من حجم الأزمة إلا أنها لا تستوعب جميع الأيتام ولا تشبع كل حاجاتهم، كما أنها لا تغطي كافة المناطق. بهذه الطريقة أصبح مصير اليتيم مهّداً، بحيث لا يجد في حالات كثيرة عائلاً، أو لا يجد مأوى سوى الشارع، بكل ما يرافقه من مخاطر. من ثم أصبح اليتيم أحد عوامل التهميش والإهمال وربما التشرّد.

#### ثانياً: الأطفال الفقراء

يشير تعبير فقر الأطفال إلى ظاهرة الأطفال الذين يعانون من الفقر. وهو ينطبق على الأطفال الذين ينحدرون من أسر فقيرة، أو الأيتام الذين يعيشون على موارد الدولة المحدودة أو التي يمكن وصفها في بعض الحالات بالمعدومة. كما يصف الأطفال غير القادرين على تحقيق الحد الأدنى من المستوى المعيشي الذي تحدده الأمة التي يعيشون فيها. ينخفض هذه المستوى، في البلاد النامية، عن بقية الدول، وعندما يُقرن بعدد الأطفال الأيتام المتزايد تصير النتائج كارثية.

وفقاً للتعريف القانوني في معظم الدول، الأطفال هم "الأشخاص تحت سن الثامنة عشر، إلا أن الانتقال من الطفولة إلى البلوغ، بيولوجياً، يحدث عند بداية البلوغ. ثقافياً، يزداد الأمر تعقيداً عند محاولة تحديد نهاية سن الطفولة، ويراعى عوامل مثل البدء في العمل، ونهاية التعليم المدرسي، والزواج، علاوة على الطبقة، والنوع، والعرق، وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، الأطفال الذين يعيشون في فقر هم من يعانون من الحرمان من الموارد المادية، والروحية، والعاطفية اللازمة للنجاة، وللتنمية، والازدهار؛ مما يجعلهم غير قادرين على التمتع بحقوقهم، أو تحقيق إمكاناتهم كاملة، أو المشاركة بشكل كامل ومتساوي بصفاتهم أعضاء في المجتمع (Jump up.2010).

أظهر تقرير صادر عن الأمم المتحدة أن أكثر من 2.2 مليار شخص يعانون الفقر أم أنهم على شفير الفقر في العالم، وهو عدد مرشح للزيادة بفعل الازمات المالية والكوارث الطبيعية.

## الفصل السادس: الأطفال المهمشون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

وأشار التقرير الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) للعام 2014 ونشره في طوكيو إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والنزاعات العنيفة تمثل أسباباً لتفاقم آفة الفقر في العالم. وعلى الرغم من تراجع الفقر على مستوى العالم، إلا أن المنظمة الدولية حذرت من اللادالة المتزايدة في توزيع الثروات إضافة إلى "مكامن ضعف بنيوية" تمثل بحسب هذه الوكالة الأممية "تهديدات جدية" في مكافحة آفة الفقر. ولفتت المنظمة الدولية المتخصصة في تقريرها الصادر بعنوان "التقدم البشري المستدام: تقليص مكامن الضعف وبناء المقاومة"، إلى أن "القضاء على الفقر المدقع ليس فقط في الوصول إلى مستوى معيشتهم (المعدلات الفقر)، بل يجب المحافظة على هذا المستوى". وقالت مديرة برنامج الأمم المتحدة للتنمية **هيلين كلارك** خلال تقديم التقرير "إنها المرة الأولى التي يتم فيها جمع هذه المفاهيم وفق منظار يتعلق بالتنمية".

وأوضح تقرير الأمم المتحدة أن "توفير حماية اجتماعية أساسية لفقرى العالم أجمع يكلف أقل من 2 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي". وشدد التقرير على أن توفير "حماية اجتماعية أساسية أمر ممكن بحال قيام البلدان ذات المداخل الضعيفة بإعادة توزيع الأصول وزيادة مواردها الداخلية، وذلك بدعم من مجموعة المانحين الدوليين"، مشيراً إلى أن حوالي 1.2 مليار شخص يعيشون مع ما يوازي 1.25 دولار أو أقل في اليوم. واعتبر التقرير أن حوالي 1.5 مليار شخص يعيشون في الفقر، يتوزعون على 91 بلداً نامياً، و800 مليون آخرين باتوا على شفير الفقر.

كذلك أكد تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن البطالة غالباً ما تترافق مع ازدياد معدلات الجريمة والعنف وتعاطي المخدرات والانتحار. وكتبت **هيلين كلارك** في مقدمة التقرير أنه "من خلال معالجة مكامن الضعف هذه، سيتمكن العالم أجمع من تشارك التقدم وستصبح التنمية أكثر عدالة واستدامة".

1- وذكر رئيس الوزراء الياباني شينزو ابي من ناحيته بأن موعد انتهاء مهلة تحقيق "أهداف الألفية للتنمية" يقترب سريعاً. وهذه الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة سنة 2000 ترمي إلى تقليص مستويات الفقر والجوع في العالم إلى النصف بحلول نهاية 2015. كما تتناول أهداف الألفية التقدم المحرز على صعيد مكافحة الإيدز ووفيات الأمهات والأطفال بالإضافة إلى مستويات حصول السكان على المياه والمساواة بين الجنسين والتربية. (<http://www.alhurra.com>. 24-07-2014)

2- كما شمل البيان أن أكثر المتضررين من الفقر هم الأطفال، الذين يحرمون بسببه من أبسط الحقوق والحماية. فيضطرون عادة إما لمغادرة المدارس مبكراً أو لعدم ولوجها من الأساس. كما يضطرون لبدء العمل وهم في سن اللعب وعودهم ما يزال غصاً طرياً، أو يضطرون للتسول والتشرد والجوع. ولعل هذا يكفي لبيان الأبعاد الاجتماعية - الاقتصادية للفقر. ومن الثابت أن معظم الأطفال المحالين على العدالة ينتمون للفئات الاجتماعية الأقل حظاً، وأن الأفعال المرتكبة من قبلهم هي في الغالب أعمال سطو أو سرقات، الغاية منها الحصول على مصدر للعيش، بدافع الفاقة.

### ثالثاً: الأطفال المعاقون

جاء في دستور التأهيل المهني للمعوقين الصادر عن منظمة العمل الدولية أن مصطلح معوق يعني "كل فرد نقصت إمكانياته للحصول على عمل مناسب والاستقرار فيه نقصاً فعلياً نتيجة لعاهة جسمية أو عقلية". (حمزة مصطفى، 1993، ص4)

عرفت منظمة الصحة العالمية الإعاقة (سنة 1976) بأنها تعني "وجود صعوبة في القيام بعمل يعتبر أساسياً بالنسبة لنشاط الشخص اليومي، كالاعتناء بالنفس أو القيام بنشاط اقتصادي أو اجتماعي يتناسب مع العمر والجنس والدور الوظيفي في المجتمع" وجاء في تعريف منظمة اليونسكو (سنة 1977) أن المعاق هو ذلك "الإنسان الذي ينحرف عن المجموعة التي ينتمي إليها من ناحية أو أكثر من النواحي الجسدية أو العقلية أو الاجتماعية بطريقة ينتج عنها مشكلة خاصة بالنسبة لتربيته أو نموه أو سلوكه. (رمضان السيد، 1990، ص 180)

فالإعاقة قد تكون عقلية أو جسدية أو حسية كما تكون ولادية أو مكتسبة، ولكل منها أسبابها، والنتيجة أن الإعاقة تحد كثيراً من طاقات الطفل وتحول دون اكتمال خلقته أو اكتمال تكوينه الجسدي أو العقلي أو النفسي. فينتهي به المطاف للتمييز والحرمان من حظوظ الطفل السوي المتمتع بالظروف الطبيعية للنمو والرفاه والاندماج والإنتاج.... الخ.



## الفصل السادس: الأطفال المهملون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

- 1- **أطفال الشوارع:** عرفته منظمة الصحة العالمية 2004م الأطفال الذين يعيشون بمفردهم أو مع أسرهم أو تركوا أهلهم وسكنوا الشارع أو الفنادق أو الأماكن المهجورة أو دور الاواء وهم بذلك معرضون للخطر ويمتازون بعلاقات ضعيفة أو مقطوعة مع أسرهم. (محمد سيد احمد فهمي، 2001، ص11)
  - 2- **عمالة الأطفال:** تشمل هذه الفئة الأطفال الذين يعملون في الشارع ولديهم القليل أو الكثير من الارتباط مع أسرهم ويعودون ليلا إلى منازلهم عند نهاية عملهم اليومي. (محمد سيد احمد فهمي، 2001، ص11)
  - 3- **الطفل المهجور:** هذه الفئة كالأولى تختلف عنها بأن الطفل يقطع كل صلاته العائلية والاجتماعية ويعيش تماما بمفرده. (محمد سيد احمد فهمي، 2001، ص11)
  - 4- **الأطفال المتسولون:** هم الأطفال الذين نشاهددهم في الأماكن المختلفة يستخدمون عبارات أو أساليب أخرى لغرض استعطاف الآخرين حتى يتصدقوا عليهم بالمال. (محمد سيد احمد فهمي، 2001، ص11)
- رابعا: الأطفال غير المتمدرسين**

مما يؤسف له أن العديد من الأطفال البالغين سن التمدرس لا يلجون المدارس من الأساس أو يغادرونها بعد وقت وجيز جدا، خاصة بالبوادي والمناطق النائية، ولاسيما الإناث. وإذا كان الكل يتفق على أن المجتمعات الحالية هي بصدد الانتقال من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة العلم والتكنولوجيا، فالنتيجة الحتمية أن كل شخص لم يتسلح بالعلم مآله أن يعيش على هامش الحياة طوال عمره. ومعلوم كذلك أن الطفل المتمدرس يقضي جل أوقاته محروسا داخل المدرسة، مما يحصنه ضد الارتقاء في أحضان الشوارع بكل ما يكتنفها من مخاطر.

ومن المؤكد أيضا أن المدرسة تؤمن للطفل نصيبا من التربية والتعليم يمكنه من الفهم والإدراك والاندماج ومواجهة المستقبل، ويحميانه من الانحراف نسبيا. كما أن برامج التعليم عادة ما تُرفق بأنشطة موازية يُفرغ فيها الطفل طاقاته المشحونة، فيتخلص بهذه الوسيلة من شرور الكبت والضغط النفسي الناتج عن رفض عديد من النواميس أو عن صراع الأجيال.

كما أشادت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونيسكو" في تقريرها العالمي الأخير حول التربية، بالمجهودات المبذولة من طرف بعض الأوساط التربوية، خلال اجتماع عُقد مؤخرا بنيويورك، في إطار دعم المبادرة العالمية "التعليم قبل كل شيء"؛ حيث صُنفت الجزائر ضمن البلدان المتوسطة، مشيرة إلى أن عدد الأطفال غير المتمدرسين بها قد انخفض من 82 ألفا في 2010 إلى 71 ألفا سنة 2011، أي بنسبة 13 بالمائة. (نور الهدى /14/06/2013)

### خامسا: الأطفال المشردون

التشرد ظاهرة حديثة أفرزها التقدم الصناعي وما رافقه من تحولات اجتماعية وتمركز في المدن الكبرى ونشوء أحياء عشوائية وبيئات غير سليمة، ومن أزمات اقتصادية، كالبطالة وانخفاض الدخل، ويعرف قانون رعاية الأحداث لعام 1983 م المشرد بأنه الحدث المعرض للانحراف، ولم يتجاوز عمره ثمانية عشر عاماً، بلا مأوى، غير قادر على تحديد مكان سكنه، وغير قادر على إرشاد الشرطة إلى من يتولى أمره، أو لا يستطيع إعطاء معلومات عن نفسه، ولا يمارس عملاً يعيشه أو هو من يبيت بالطرقات بلا سكن يأويه، يكون مارقاً عن سلطة أبويه أو من يتولى أمره، يخالط المشبوهين والمنحرفين والمجرمين وقد يتعاطى المخدرات أو الكحول أو يستنشق البنزين، ويكون عاطلاً وليس له عائل.

كما أن هناك فرق بين الحدث المنحرف الذي يرتكب الجنح، وبين الحدث المشرد الذي لم يرتكب جنحة، وإنما أتى بأعمال مخالفة لما يفعله أقرانه في نفس عمره، مثل مخالطة الأشرار أو غير ذلك من حالات التشرد. كما يمكن تعريفه أنه: (الحدث المعرض للانحراف، والذي تقع سنه بين سبع سنوات وثمانية عشر عاماً، يعيش خارج أسرته الطبيعية نتيجة لظروف قاهرة خارجة عن إرادته، ويعتمد في عيشه على نفسه عن طريق القيام بأعمال هامشية أو أنشطة غير مشروعة، وأطفال الشوارع يختلفون بصفة عامة عن الأيتام والمعوقين، ولقد جاء تسميتهم في معظم دول العالم بمسميات تعكس صفاتهم الأساسية ونشاطاتهم، مثل صغر السن، والحركة الدائمة، وسرعة التنقل، وعدم المأوى، حيث يطلقون على المشرد اسم العصفور، كما تطلق عليه صفات الاحتقار وسوء السلوك مثل (الصبي الرديء) وقد يشار إليه في بلاد أخرى بكلمات فظيعة مثل البعوضة والفوضوي والمنحرف وغيرها، وفي ذلك دلالة على تبرم المجتمع من سلوكهم.

## الفصل السادس: الأطفال المهملون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

تعتبر ظاهرة التشرد من إفرازات الحضارة الحديثة في المقام الأول، كما أنها ظاهرة عالمية ملازمة لنمو المدن والتوسع الحضري، تستفحل في دول العالم الثالث لارتباطها بتدني الاقتصاد والفقر، ففي دراسة اليونسيف عام 1985م كان عدد المشردين من الأطفال في العالم 30 مليون طفل، وفي مدينة مكسيكيو وحدها 200.000 مشرد، وفي الأرجنتين 300.000 طفل مشرد، وفي أفريقيا يعد 45% من الأطفال البالغ عمرهم 14 عاماً مشردين. (وزارة التخطيط الاجتماعي، 1990)

ويقدر مكتب اليونسيف لبرنامج الطوارئ أن 20 مليون طفل مشردون حالياً من جراء الصراعات المسلحة أو انتهاكات حقوق الإنسان. وثلاثهم مشردون داخلياً ضمن حدود بلادهم. وهؤلاء الأطفال يضطرون إلى الفرار من ديارهم، بحيث كثيراً ما يقطعون مسافات كبيرة هرباً من نيران العدو، ويصبحون الأكثر تعرضاً للعنف والمرض وسوء التغذية والموت. وفي خضم فوضى الهروب، قد يفصل الأطفال عن والديهم وأسرهم. ويتعرضون لخطر واستغلال أكبر كثيراً، يشمل تجنيدهم قسراً، أو اختطافهم، أو الاتجار بهم، أو استغلالهم جنسياً. ويحتاج الأطفال المشردون إلى المساعدة والحماية على وجه السرعة (2000.unicef.)

وللتشرد مردود اجتماعي سالب لا تكفي في حقه عبارات "مهمل أو مهمش أو غير سوي أو غير متكيف"، لأن وضعه في الواقع أخطر من ذلك بكثير. فهو يشكل في البداية خطراً على نفسه ومستقبله، وعندما يزداد إتقانه للجنوح والإجرام يتحول إلى خطر على المجتمع ككل. ومعلوم أن التشرد يرافقه عادة التمرد على الضوابط الاجتماعية والقانونية. وهو يقترن في الأذهان بالتسول وتعاطي المخدرات والانحراف وتعلم وسائل الإجرام المحترَف.

### سادساً: الأطفال النازحون

إن التشرد قد يكون من نتائج النزوح أيضاً، إنما هذا الأخير له آثار أخرى بنفس الخطورة، لذلك يجب إفراد حيز له. والنزوح أو الهجرة قد يكون داخلياً، انطلاقاً من نقطة معينة، في اتجاه نقطة أخرى بحثاً عن الاستقرار والطمأنينة ومصدر الرزق، وقد يكون من دولة لأخرى. وأسبابه مختلفة قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، فالمثال التقليدي للأسباب الاقتصادية — الاجتماعية، الهجرة من القرى في اتجاه المدن. وهي الظاهرة التي لا تسلم منها نقطة في العالم، إنما خطرها يزداد حدة في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة. ومن المعلوم أن الطفل يعاني أكثر من غيره عند تغيير محيطه الاجتماعي.

وتأخذ مظاهر عدم التكيف شكل عدم الاندماج في الوسط الحضري، أو صورة انهيار أو رفض نمط الحياة الجديد أو صعوبة تقبل ثقافة المنطقة المضيفة. ويقترن النزوح عادة بالعجز المادي، بسوء المسكن وبيؤس العيش. لذلك يبدو أن مختلف أسباب ومظاهر اللاتكيف تتضافر هنا. مثال آخر للنزوح ويتمثل في الهجرة نحو الدول المصنعة، بحثاً عن العمل. وغني عن البيان أن الاختلاف العقائدي والثقافي والاختلاف في نمط الحياة كثيراً ما يخلق لدى الطفل تمزقاً في تكوينه. فهو عادة لا يحتفظ بهويته الثقافية الأصلية، ولا هو يستسلم بالكامل للثقافة الأجنبية، مما يمزق هويته الثقافية والعقائدية، ويعرضه للتمييز.

أما العوامل السياسية فتتلخص عادة في الحروب والتطاحنات الداخلية أو المتعددة الأطراف. ولن نحتاج لتمحيص كبير كي نستخلص أن الحروب والنزوح العرقية التي عرفها العالم في السنوات الأخيرة كان معظمها بالجنوب، وجزء كبير منها بالدول الإسلامية أو بها أطراف مسلمة. ويكفي التمثيل بقضية فلسطين، جنوب لبنان، أزمة الجزائر، الصومال، أفغانستان، البوسنة والهرسك، أزمة ألبانيا، أزمة إقليم كشمير الهندي، إقليم كاراباخ. إلى جانب حرب الخليج التي ما زالت آثارها باقية للعيان. وقد نقلت لنا وسائل الإعلام صوراً مفجعة عن نزوح ملايين الأبرياء من الأطفال والعاجزين، بحثاً عن الأمن أو وسيلة للعيش. ناهيك عما خلفته وتخلفه من الأيتام والمشردين والمعاقين.

وفي جميع الحالات وأياً كان سبب الهجرة أو النزوح الجماعي، فالذي يؤدي أكبر الشتم هو الطفل. يؤديه على شكل اقتلاع له من وسطه المألوف وحرمان من الاستقرار وحمله نحو اللاتكيف مع الثقافة الجديدة. ويؤديه أيضاً في صورة حرمان من القوت والاستقرار، ومن الدراسة.

### سابعاً: الأطفال اللاجئين

هناك معاناة مشتركة بين هذه الفئة والسابقة، وهي الحرمان من الاستقرار. إنما الذي يميز هذه الحرمان حتى من حق المواطنة. بحيث في ظل ظروف سياسية بالمقام الأول، واجتماعية، تضطر فئات كبيرة من سكان دول الجنوب للنزوح عن موطنهم الأصلي ومغادرة أوطانهم بحثاً عن مكان آمن، وفراراً

## الفصل السادس: الأطفال المهملون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

من حروب عرقية أو أهلية أو نزاعات داخلية، أو إجلاء لهم لطوارئ محتملة، وغير ذلك من الأسباب والعوامل التي تجبر المواطنين على اللجوء إلى الدول المجاورة أو الدول الأخرى. ومعلوم أن العالم يعج بملايين اللاجئين، جلهم من الجنوب. ومعلوم هنا أيضا أن أكبر المتضررين من اللجوء السياسي أو غيره هم الأطفال، الذين — بحكم تغيير الإقامة — يجدون أنفسهم فجأة في حضن ثقافة غريبة عنهم يصعب عليهم التعايش معها. كما أن ظروف اللجوء عادة ما تكون مزرية، غير موفرة لأبسط شروط الحياة الكريمة. فكيف يمكن لطفولة مثل هذه ألا تكون محرومة اقتصاديا، لامتكيفة اجتماعيا، غير مؤهلة للمواطنة الصالحة مستقبلا.

### ثامنا: الأطفال الممزقون عائليا

تمزق العلاقات الأسرية قد يكون نتيجة وفاة أحد الأبوين أو كليهما، أو نتيجة انفصام الزوجية بسبب طلاق أو بسبب الهجر والإيلاء أو استحكام الخلاف بين الزوجين. وفي جميع الحالات فالظروف المعيشية تتحول غالبا إلى جحيم تذوب فيه علاقات المودة والتعاطف والتكامل والاستقرار التي من أجلها شرع الزواج. وبالتالي فحياة الطفل التي ميزتها الطبيعية بالبراءة والصفاء تتحول إلى عذاب، إلى حرمان من أبسط الحقوق، لتنتهي رحلة العذاب هذه عادة إلى أزمات نفسية واجتماعية..

فمعلوم أن نسب الطلاق والانفصال والخلافات أخذت في التزايد في المجتمعات، نظرا للتحويلات الاجتماعية — الاقتصادية، وما يرافقها من صراع بين الثقافات، صراع يزداد حدة في الزيجات المختلطة. والطفل في الماضي كان يجد السند والدعم لدى أفراد أسرته ولدى المحسنين في المجتمع، أما مع تعقد الحياة الاجتماعية وضيق العيش، وتغلب الحياة المادية على الحياة الروحية، فأضحى الطفل الممزق عائليا لا يجد له من ملاذ سوى الشارع، يحتضنه، يتكفل به ليتعلم في ثناياه كل السلوكيات الخطيرة والمهددة لطفولته البريئة ولمستقبله، والمهددة للمجتمع، عندما ينتقل الطفل من براءة الطفولة إلى الجنوح والتشرد.

### تاسعا: الأطفال غير الشرعيين

إن مصطلح (مجهولي الأبوين) يراد به الأطفال اللقطاء، واللقيط هو مولود نبذه أهله لخوف أو فرار من تهمة الزنا، ولكن الحق الإسلام بالأيتام لأن المصيبة عليه أعظم؛ فهو بلا هوية ولا أهل ولا أقرباء؛ وبالتالي لا حقوق نسب ولا حقوق نفقة ولا ميراث، ولذلك قرر العلماء أن اليتيم ليس من فقد أباه فقط؛ لكنه أيضا كل لقيط وكل من فقد العلم بنسبه.

هذه الظاهرة ليست جديدة، إنما الجديد فيها تفاحشها المهور ببعض المجتمعات، فأسبابها التقليدية ما زالت قائمة، وانضافت لها أسباب أخرى حديثة، مردّها الانفتاح اللامحدود الذي يصل أحيانا حد الانحلال، وتزايد جرائم العرض والاعتصاب. وزاد الأمر حدة مع الأزمات الاقتصادية وتفاحش المادية، عندما اضطرت عديد من الفتيات لبيع أعراضهن إما لكسب لقمة العيش أو للبحث عن الثراء والرفاهية. فالطفل غير الشرعي يأتي للدنيا محروما حتى من هذا الحق، محروما من أب شرعي يمنحه نسبه، ومن العائل وربما أيضا من الحاضن. فعادة ترك هؤلاء الأطفال بالأماكن العمومية، أو المستشفيات معروف لدى الجميع بما يغنيها عن الإثبات.

إنما النتيجة الحتمية، مهما اختلفت الظروف، أن الطفل غير الشرعي ينمو عادة عاجزا عن التكيف مع المجتمع، بسبب ما يعانيه من أزمات نفسية — اجتماعية ومادية، أزمات تتعكس على حقه في التعليم والاستقرار. وفي النهاية قد لا يجد له من مأوى سوى الشارع، يتعلم فيه كيف يتمرد على المجتمع. فيترجم كل ذلك إلى سلوك منافٍ للقيم المتعارف عليها. ويلتحق بالآلاف الأطفال الذين تجمعهم ظروف واحدة، هي الإهمال من طرف مجتمعهم.

### عاشرا: الأطفال المتكفل بهم (المتبنون)

إن لائحة الأطفال المنددة أعلاه قد يجمعها أحيانا قاسم مشترك وهو الإبعاد عن الأسرة الحقيقية. والمحظوظون منهم قد يجدون أسرة أخرى تتكفل بهم، كما أن عديدا من الأطفال المتبنين أو المتزكّنين أو المتكفل بهم يتعرضون بدورهم لأصناف من المعاناة. ذلك أن الطفل المتبنى عادة لا يحمل اسم الأسرة التي تكفلت به، وعندما يبدأ في إدراك بعض الأمور لا يلبث أن يطلع على واقعه المرّ، فيعرف أنه ليس ابنا حقيقيا للأسرة التي ينتسب لها، ولا يخفي مقدار ما يشيره ذلك من صدمات، تهدد مستقبل الطفل المتبنى. ناهيك عن معاناته من نظرة الاحتقار التي ينظر بها المجتمع للطفل المتبنى عموما، معتبرا إياه دائما ابن زنى، مع أنه قد لا يكون كذلك.

## الفصل السادس: الأطفال المهمشون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

### حادي عشر: الأطفال المستولدون من تخصيب تقني (أطفال الأنابيب)

معلوم أن الدعم الطبي للإنجاب ليس محرماً شرعاً، لكن بشرط ألا يؤدي إلى حشر طفل غريب في أسرة ليست له، وبالتالي خلط الأنساب. فكثيراً ما يكون أحد الزوجين عاجزاً عن إفراز النطف اللازمة للإنجاب فيُستجَد بنطف مانح أجنبي، والطفل المستولد من نطف مانح أجنبي يُلْحَق بالطفل غير الشرعي. وسواء أنكرته الأسرة التي تحتضنه أم لا، فإنه معرض لمعرفة نسبه الحقيقي. وهو أمر لا يخلو من أزمات لا تختلف في شيء عن أزمات الطفل غير الشرعي. حيث يصعب التنبؤ بنوعية ردات فعله عند معرفته الحقيقة، ولا طبيعة تمرده المحتمل.

طبيعي جداً، بعد الذي أوردناه، أن نستخلص أن كل حرمان يتعرض له الطفل يعرضه للتهميش، سواء كان حرماناً من الحقوق المادية أو المعنوية: فالحرمان من الحاضن يهدده، والحرمان من الطاقات الجسدية والعقلية والحسية أيضاً يهمشه، وكذلك الشأن بالنسبة للحرمان من الهوية أو النسب أو الأسرة أو الاستقرار أو الموطن.

### ثامناً: الاتجاهات النظرية المفسرة للظاهرة الهامشية في المجتمع:

لفهم طبيعة الأطفال المهمشين والسمات والخصائص المتعلقة به، والظروف التي ينشأ عنها، فإنه من المهم الانطلاق من مجموعة من النظريات التي تساهم في توضيح النظرة لهذه الظاهرة والمساعدة في تكوين رؤية بعيدة المدى لواقع ومستقبل الأطفال، كما أنها على مستوى التدخل المهني تساهم في توجيهه وتحديد خطواته، سواءً للأخصائي الاجتماعي الذي يعمل على مستوى الفرد أو المنظم الاجتماعي الذي يصمم وينفذ السياسات الاجتماعية المتعلقة بانحراف الأطفال بشكل خاص والتهميش بشكل عام، فالاعتماد على هذه النظريات يجعل الممارس متأكداً إلى حد كبير، من نتائج وفاعلية عمله، كما تحدد له أهداف هذا العمل وخطواته ووسائله. (عبدالخالق، 1998، ص 31)

لذا في هذه الدراسة سيتم الاستعانة بكل من نظرية الأنساق الإيكولوجية، ونظرية ماسلو للاحتياجات، والاستفادة من معطيات النظريات المفسرة للتهميش بشكل عام بهدف توجيهه وقيادة الممارسة المهنية.

#### 1. نظرية الأنساق الإيكولوجية:

تشكل ظاهرة انحراف الأطفال المهمشين أحد أنماط التغير الذي يحدث في المجتمع نتيجة لتفاعل وترابط مجموعة من الظروف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي يتفاعل معها الفرد بشكل إيجابي أو سلبي مما يولد نوعاً من عدم التوازن في حالة عدم القدرة على التكيف مع هذه التغيرات، وبالتالي تنشأ علاقة ذات أبعاد متعددة بين الفرد وبيئته، بحيث تستدعي البحث عن علاج لتحقيق التوازن والتكيف المطلوب لهذه العلاقة.

ولعل نظرية الأنساق الإيكولوجية تقدم تصوراً جيداً عن كيفية تأثير كل من الفرد والبيئة في بعضهما البعض، كما أنها بما تحويه من مفاهيم حول التغير والتكيف قد ساهمت بشكل طبيعي في ظهور نموذج للممارسة المهنية يمكن استخدامه في معالجة قضية انحراف الأطفال المهمشين. (Turner, 1996, P 619)

تتبنى نظرية الأنساق الإيكولوجية فرضية عامة هي أن الأفراد يستطيعون التكيف مع بيئاتهم التي يعيشون فيها لتحقيق التوازن في حياتهم بما يعني أن المهمشين يستطيعون أن يكونوا نوعاً من التكيف مع بيئاتهم التي يعيشون فيها. وتحدد هذه النظرية أربعة مستويات للأنساق الإيكولوجية بحيث تتفاعل بشكل دائم مع بعضها البعض وأي تغير في أحد هذه العناصر فإنه يؤثر في البقية. وهذه المستويات تترتب بشكل متدرج ابتداءً من الفرد وانتهاءً بالعالم وهي كما يلي: (سليمان وآخرون، 2005، ص ص 64-65)

▪ نسق المايكرو microsystem: وهو أصغر نسق، وعادةً يضم الفرد وأسرته ومدرسته أم عمله. ويكون هناك تأثيرات متبادلة داخل النسق وبينه وبين الأنساق الأخرى. وهنا يمكن اعتبار الطفل المهمش هو وحدة المايكرو.

▪ نسق الميزو misosystem: وهو يضم التفاعلات بين الوحدات الموجودة في نسق المايكرو، كالطفل المهمش مثلاً، وبين أسرته ومدرسته، وهكذا.

▪ نسق الإكسو exosystem: وهو هنا يشير إلى الأنساق الاجتماعية الأكبر التي قد لا يتفاعل معها الفرد بشكل مباشر. والتي قد تتمثل في ثقافة المجتمع والعادات الاجتماعية..إلخ. ومن خلال فهم هذا المستوى من النسق فإنه يمكن تحديد مجموعة من الأنساق الاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في الطفل المهمش.



## الفصل السادس: الأطفال المهمشون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

▪ نسق الماكرو macrosystem: وهو المستوى الأكبر وقد يضم القيم والأعراف والسياسات والقوانين العالمية. ولهذا المستوى دوره في فهم وتوضيح طبيعة وواقع الأطفال المهمشين، فمن خلال استيعاب وتحليل هذا المستوى النسقي فإنه يولد نوعاً من الفهم العميق والشامل لطبيعة وواقع الاطفال المهمشين.

وبناء على هذا التبادل في العلاقات والتفاعلات بين هذه المستويات المختلفة للأنساق، فإنه يمكن تحديد أهم فرضية تخدم الظاهرة المدروسة من بين مجموعة من الفرضيات المنطقية من هذا المنظور، وهي (Whittaker & Tracy, 1989, PP 49-51):

▪ يتشكل التطور الإنساني بناءً على اختلاف خبرات الأفراد والأسر الناتجة عن اختلاف البيئات التي يتفاعلون معها.

▪ يتوفر في كل بيئة عوامل الحماية والمخاطر، التي قد تساعد أو تعوق عملية التطور والنمو الإنساني.

وبتطبيق فرضية هذه النظرية على موضوع الدراسة الراهنة، فإنه يمكن من خلالها تقديم تفسير لعملية التفاعل والتبادل التي تحدث في حياة الطفل المهمش والأبعاد التي تؤثر في تكوين واقع التهميش، كما توضح طبيعة الأنساق المهمة والمؤثرة في حياة الطفل المهمش وأسرته التي يجب التركيز عليها لمساعدته على إشباع احتياجاته، وبالتالي تحقيق التكيف والتوازن المطلوب في حياته.

### 2. — نظرية ماسلو "هرمية الاحتياجات":

طور إبراهيم ماسلو Abraham Maslow نظريته في التسلسل الهرمي للاحتياجات الإنسانية في أواسط القرن العشرين بين 1954م و1971م، حيث افترض أن الأفعال والإنجازات للأفراد تتحقق عن طريق إشباع مجموعة من الاحتياجات المختلفة. وبغض النظر عن كون الفرد طفلاً أو ناضجاً فإن تلك الاحتياجات تتواجد لدى الجميع.

ولعل أفضل الاستخدامات لهذه النظرية يكون مع الأطفال والأسر الذين يواجهون تحديات أو صعوبات تعوق تكيفهم واستقرارهم في المجتمع، إذ تقدم إستراتيجية تشرح من خلالها الأساس الفيزيولوجي لإشباع الاحتياجات وما يتحقق عليه من إشباع لاحتياجات أخرى تحقق في النهاية التكيف والرضا النفسي والاجتماعي، ولقد حدد ماسلو هرم الاحتياجات الإنسانية وفق خمسة مستويات، كالآتي: (الصافي "أ"، 1998، ص 53)

أ- الحاجات الفسيولوجية: وهي الحاجات البيولوجية الأساسية المهمة للبقاء، كالهواء والماء والطعام والنوم...إلخ. وفي حالة عدم إشباع تلك الحاجات فإن الفرد يشعر بالمرض والألم والاضطراب وغيرها من مشاعر عدم الراحة. والمشاعر الناتجة عن عدم الإشباع تدفع بالفرد للسعي إلى إشباعها بطرق غير مشروعة حتى يتسنى له الانتقال إلى إشباع المستوى الثاني من الاحتياجات.

ب- الحاجة إلى الأمن: وهي الحاجة للحماية ضد الخطر، والشعور بالأمن داخل الأسرة والمنزل. وفي حالة وجود الطفل داخل أسرة غير آمنة، كوجود العنف مثلاً قد يؤدي إلى عدم القدرة على الانتقال إلى المستوى التالي من الاحتياجات، مما يتسبب في شعوره بعدم الاستقرار والاضطراب.

ت- الحاجة إلى الحب والانتماء: لدى الفرد رغبة طبيعية للشعور بالانتماء للجماعة، سواء كانت الأسرة أو العمل أو جماعة الأصدقاء أو الأقارب...إلخ. وكذلك لدى الفرد رغبة في أن يشعر بأنه محبوب ومقبول من قبل الآخرين.

ث- الحاجة إلى التقدير: هناك نوعان من التقدير، الأول: هو تقدير الذات الذي يتحقق من خلال مجموعة من الوسائل والأساليب التربوية والاجتماعية. والثاني: هو الاحترام والاهتمام الذي يحصل عليه الفرد من قبل الآخرين، الذي يرتبط بشكل كبير بالنوع الأول وهو تقدير الذات.

ج- الحاجة للإنجاز: وتعني أن الفرد يستطيع القيام بما يرغب القيام به، بحيث تتولد لديه الدافعية للإنجاز، فمن خلال إشباع المستويات السابقة للحاجات الإنسانية تزداد قدرة الفرد على إيجاد الفرص المختلفة لتحقيق ما يرغب في تحقيقه.

وأفاد ماسلو أنه في كل مرحلة من تلك المراحل، لا بد أن يتم إشباع الحاجات فيها قبل الانتقال إلى المرحلة التي تليها، كما أنه لم يحدد فئة عمرية لكل مرحلة ولذلك يمكن القول، إن تحقيق الذات يمكن أن يحدث خلال جميع مراحل العمر، وإذا طبقنا هرم الحاجات على تقسيمات العمر المتعارف عليها، نجد أن الأطفال في مرحلة الرضاعة يعتمدون على الحاجات الفسيولوجية، وفي مرحلة لاحقة من النمو ينتقلون

## الفصل السادس: الأطفال المهمشون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

إلى مرحلة الشعور بالحاجة إلى السلامة والأمن، ثم مرحلة الانتماء والحب، إلى أن يصلوا إلى مرحلة تحقيق الذات وهي في نظر ماسلو تتمثل في مرحلة وسط العمر لما تتسم به من سعة في المعرفة والخبرة وتحقيق الطموحات والأحلام، وقد تعترض الإنسان خلال هذه المراحل بعض الأزمات، كالمرض أو البطالة أو الفقر أو الانحراف مما يؤدي إلى التراجع إلى مرحلة سابقة.

وبتطبيق هذه النظرية على واقع الأطفال المهمشين، فإنها تفسر أهمية إشباع كل حاجة من هذه الحاجات، فالطفل الذي ينمو في بيئة تكفل له إشباع كافة احتياجاته، بحيث لا يقلق من عدم توفر طعام أو مكان مناسب للنوم أو افتقاد الشعور بالانتماء والحب، فيمكن أن نتوقع لهذا الطفل إمكانية تحقيق قدر من الدافعية للإنجاز مستقبلاً، وبالتالي اتساع الفرص أمامه للنمو والتطور بشكل سليم يكفل له حياة أفضل. كما أنه في مقابل عدم إشباع هذه الحاجات بشكل سليم قد يؤثر على استقرار الطفل وقدرته على العطاء والإنجاز. وبالتالي فإن هذه النظرية تساعد في إدراك الأبعاد التي يجب تحديدها لتحقيق الفهم العميق والدقيق لحاجات الأطفال المهمشين، وكيفية تأثير عدم إشباع تلك الحاجات على قدراتهم الحالية والمستقبلية، وكيفية العمل لتصميم السياسات والبرامج المناسبة لوقايتهم من الانحراف.

### 3. - الاتجاهات النظرية المفسرة للتهميش:

بناءً على ما سبق، نجد أن الدراسات التي تناولت التهميش اختلفت في تحديدها لأسبابه، فمنها من أرجعه إلى الأفراد أنفسهم وبذلك يكون المنظور الفردي هو المدخل لتفسير أسباب التهميش، ومنهم من أرجعه إلى منظور اجتماعي بنائي بحيث فسّر التهميش بأنه نتيجة لعدم العدالة الاجتماعية، وهناك أيضاً من تبني المنظور التكاملي الذي جمع بين تعدد الأسباب. (العلمي عبد القادر، 2002، ص 65)

ونظراً لهذا التنوع الكبير في تفسير التهميش، تم تقديم أهم المقاربات الفكرية والاتجاهات المفسرة للظاهرة المدروسة مأخوذة من تيارات فكرية تشترك في تفسيرها للواقع الاجتماعي، والتي ترتبط بشكل مباشر بأهداف الدراسة، حيث سيتم تناول المنظور الفردي لتفسير الهامشية، وما يرتبط به من مفاهيم، وأيضاً المنظور الاجتماعي البنائي، والمنظور الإسلامي، والمنظور التكاملي.

### 3-1 المنظور الفردي لتفسير التهميش:

تبلور هذا الاتجاه في تفسير التهميش بمنظور فردي، في أفكار بعض فلاسفة وعلماء الغرب، وأثر بالتالي على نظم الرعاية الاجتماعية الغربية، ولعل البداية الحقيقية لهذه الأفكار تتمثل في الاتجاهات نحو العمل التي يشار إليها عادةً باسم الأخلاق البروتستانتية، والتي انتشرت إلى معظم البلدان الغربية نتيجة لدعم العديد من علماء الاقتصاد والسكان والوراثة والتحليل النفسي، أمثال "آدم سميث A. Smith" و"توماس مالتس T. Malthus" و"تشارلس داروين C. Darwin" و"هربرت سبنسر H. Spencer" و"سيجموند فرويد S. Freud". ولقد ركزت تلك الأفكار على الاعتقاد بأن الناجحين والأثرياء هم من اختارهم الرب لمكافأتهم في الأرض نظراً لصلاحهم، كما أن المهمشين إنما يلقون جزاءهم العادل من الله ولا حاجة لمساعدتهم أو الإفراط في الإحسان إليهم. وبناءً على ذلك فقد تم التعامل معهم عن العمل كآثمين عديمي الأخلاق، والتمييز بالتالي بين من يستحق الرعاية. (زيتون أحمد، 1995، ص ص 145-147)

وهذا الاتجاه الفردي لتفسير التهميش رغم قدمه إلا أنه ما زال سائداً حتى اليوم، ولكنه يتجه نحو الازمحلال، ومن أسباب نمو هذا المنظور تأثره بالأوضاع السياسية التي تحكم الدول، ففي بريطانيا في عهد "مارجريت تاتشر" وحزب المحافظين، كان الاتجاه السائد هو فكرة أن تقديم المنفعة الاجتماعية أو الرعاية الاجتماعية سيساهم في نمو وبناء ثقافة الإنكالية، وبذلك يكون "لويس" أوضح أن التهميش ليس مجرد نقص وحرمان وسوء تنظيم، وإنما هو طريقة في الحياة حيث تظهر في فترات التغير السريع والتحضر والحروب، لذا فهو لم يبلغ العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية التي تتضمنها ثقافة المهمشين، التي تنتج عن جهود الفئة الدنيا في التغلب على المشكلات والشعور باليأس والناجم عن عدم قدرة هذه الفئة أن تحقق النجاح في إطار قيم المجتمع الأكبر وأهدافه. (حسين علي، 1999، ص 342)

ورغم انتشار وتوسع هذا الاتجاه في تفسير التهميش إلا أنه تعرض للكثير من الانتقادات، فهناك مجموعة من الدراسات لم تثبت صحة هذا التفسير، ومن أمثلتها دراسة "كينيث ليتل Kenneth Little" عن المجتمعات الحضرية في غرب أفريقيا، والتي أظهرت أن المهمشين يشاركون في العديد من الأعمال التطوعية في الجمعيات والاتحادات المجتمعية. وكذلك هناك دراسة أخرى مشابهة بعنوان (Peruvian Barrideas) للعالم "وليام مانجين William Mangin" عن مجتمع "البيرو" استنتجت أن أفراد مجتمع "الشانتي" لديهم مستوى عالٍ من المشاركة السياسية والاجتماعية، كما أن لديهم قدراً جيداً من المساعدة

## الفصل السادس: الأطفال المهملون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

الذاتية لأنفسهم. وكذلك كشفت دراسة العالم "ج. شوارتز J.Schwartz" التي طبقتها على المناطق الفقيرة في "فنزويلا" أن الفقراء هناك لديهم مستوى قليل من الاستسلام والخمول والبلادة. كما أن الناس يتحملون من ينحرف وهو في جوهره غير مختلف عنهم لأن هناك دائماً فرصاً لعدوله عن الانحراف من خلال التعليم أو أي وسائل إصلاح أخرى، بينما إذا كان في جوهره مختلفاً فسوف يواجه بالتعصب والعنصرية وما يتبعها من وسائل هدم. ويفضل "رايت" الافتراض بأن الوجود الاجتماعي والهوية هما وجهان لعملة واحدة، فاختلاف الخلفية الاجتماعية سينتج طبيعة بشرية مختلفة أو نماذج مختلفة من البشر، ويعتقد أن ذلك أفضل من الافتراض بوجود طبيعة بشرية عامة، فعدم الأخذ بالحسابان بتعريفات الجماعات والأفراد حسب مصطلحاتهم يؤدي إلى تشويه هائل للحقائق. (Wright, 1971, P315)

### 3-2 منظور ما دون الطبقة أو الطبقة الدنيا:

ظهر مفهوم "ما دون الطبقة أو الطبقة الدنيا the underclass" لأول مرة لدى العالم الأمريكي "شارلز مري Charles Murray" عندما زار بريطانيا عام 1989م، حيث نجد في كتاباته يقول: "عندما استخدم كلمة ما دون الطبقة underclass، فانا في الواقع أركز على بعض أنواع الأفراد الفقراء الذين لا يصنفون وفقاً لظروفهم، بل بناءً على سلوكياتهم تجاه ظروفهم، كعدم رغبتهم في الحصول على عمل أو سلوكياتهم الإجرامية أو وجود أطفال غير شرعيين. (Murray, 1996, PP 24-26)

إذن كون الإنسان عضواً في ما دون الطبقة الاجتماعية أو الطبقة الاجتماعية الدنيا، فهذا يعني أن لديه ثقافة فرعية يائسة مرتبطة بعدم الرغبة بالعمل. و"مري" يرجع سبب وجود هذه الطبقة بشكل أساسي إلى وجود الأطفال غير الشرعيين. ففي عام 1979م كانت نسبة الأطفال غير الشرعيين في بريطانيا 10.6% ولكن في عام 1988م ارتفعت النسبة إلى 25.6%. وهو يرى أن الأطفال غير الشرعيين يولدون بشكل أكبر للأمهات من الطبقات الاجتماعية الأقل. وهو يرى أن هؤلاء الأطفال يفتقدون النموذج الأبوي father role-models، ويشكلون شخصيات عدائية، وبالتالي فإن أفراد ما دون الطبقة مسئولون عن ارتفاع نسب الجرائم والعنف، وهذا يجعل المجتمع مجتمعا معطوباً. وأرجع "مري" أحد أسباب وجود الأطفال غير الشرعيين إلى وجود نظام الإعانة، فهو يعطي مثلاً لذلك، حيث يرى أن قيمة الإعانات المقدمة للفقراء قد ارتفعت وكذلك حركة إيواء المشردين في بريطانيا قد جعلت من أولوياتها الأمهات المشرديات. وكذلك الوصمة المرتبطة بكون الأم غير متزوجة قد زالت، وبالتالي زالت العقبات المرتبطة بحدوث هذا الأمر. (Brown, 1996, P 63)

كما يرى الباحثين، "آلان ولكر Alan Walker" و"جون إيرميش John Ermish" الذين أثبتت دراساتهم على الأمهات ذوات الأطفال غير الشرعيين، التي قاموا بها في الثمانينيات من القرن العشرين أن معظمهن لا يبقون دون زواج، كما أن متوسط نسبة الأمهات المطلقات اللاتي يقضين وقتاً أطول في المطالبة بالإعانة أكثر من الأمهات ذوات الأطفال غير الشرعيين. كما أثبتت دراساتهم أن من ينتمون لتلك الطبقة من الأفراد لديهم رغبة في الحصول على العمل وعلاقات اجتماعية مستقرة، كما تم التوصل إلى أنه ليس هناك فرق معنوي بين الموظفين وأفراد ما دون الطبقة تجاه العمل والزواج. وبناءً على ما سبق يتضح أن مفهوم "ما دون الطبقة" أو "الطبقة الاجتماعية الدنيا" أثر بشكل كبير على تفسير التهميش وفق تصنيف فئات المجتمع إلى طبقات متميزة، إلا أنه في مضمونه تعرض لعدد من الانتقادات، التي انطلقت من وجهات نظر تبنت المنظور الاجتماعي للتهميش.

### 3-3 المنظور البنائي الاجتماعي لتفسير التهميش:

هذا الاتجاه يصور التهميش على أنه نتيجة لتحيز سياسات الحكومات بشكل كلي أو جزئي تجاه أصحاب النفوذ والمكانة الاجتماعية العالية، بل إن المجتمع نفسه وما فيه من خلل وضعف في فعاليتها وأنشطته التنموية والاجتماعية والسياسية هي التي تقيم أو تتركس الفوارق بين الأفراد وبين المناطق. ويرجع علماء الاجتماع والوظيفيون التهميش إلى أنه خلل في التوازن، ناتج عن عدم أداء النظام الاجتماعي والاقتصادي لوظيفته بطريقة سوية، حيث يرون أن النظام الرأسمالي الصناعي قد أفرز إمكانية الاستغناء عن العمال، فالنظام التقني يتطلب مهارات عالية مما يساهم في تحول العمال غير المهرة إلى مستخدمين لا يحصلون على أجر كافٍ فيهيئ مستوى معيشتهم. كما أن النظام الاقتصادي الرأسمالي ساهم في إيجاد نوع من النظم البيروقراطية التي نادى بتخفيض مخصصات الرعاية الاجتماعية، وهنا يرى

## الفصل السادس: الأطفال المهمشون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

هؤلاء العلماء ضرورة مساعدة الفقراء من خلال إكسابهم مهارات مهنية تساهم في بلورة الشعور الذاتي بأنهم مرتبطون بالمجتمع وأنهم يخدمون الاقتصاد، بالإضافة إلى أن الآخرين سيفقدون عملهم لأهميته للمجتمع ككل (عمرمعن، 1998، ص 191)

ففي إطار النظريات البنائية الوظيفية يستخدم مفهوم عدم المساواة inequality في سياق تحليل التدرج الاجتماعي social stratification، حيث ينظر للتفاوت في الثروة والقوة والمكانة بصفته إحدى الحقائق الأساسية في تاريخ المجتمع البشري، حتى المراحل البدائية منه، فعدم المساواة جزء من النظام الطبيعي. (محمد عاطف، 1997، ص 80)

كما يرى أنصار هذه النظرية أن التهميش يحدث بسبب خلل في البناء الاجتماعي، فوجود الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع هي من العوامل الرئيسية التي تساهم في إحداث. وضع "بيران" ثلاثة مستويات لتحليل ظاهرة التهميش، أولها مستوى تحليل الوحدات الصغرى "microscopic" كدراسة الأسرة والأحداث الشخصية، ومن خلال هذا المستوى فقط لا يمكن تفسير الخلفية والعوامل المسؤولة عن ظهور "الحدث event"، ويرى أنه لكي نصل إلى تفسير وافٍ، يجب الأخذ بالحسبان دراسة العمليات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والأنظمة والمنظمات في المجتمع، وهذا هو مستوى التحليل الثاني، ويطلق عليه مستوى تحليل النظم "messoscopic"، أما المستوى الثالث فهو مستوى تحليل الوحدات الكبرى "macroscopic"، الذي يدرس البناء الاجتماعي لنفس المجتمع وأبعاده التاريخية. (Piran, 2002, PP 14- 17)

نستنتج مما سبق أن المنظور البنائي الاجتماعي لتفسير التهميش يرجع إلى عدة عوامل كل بحسب تخصصه، إلا أنهم يشتركون بشكل واحد في النظرة البنائية يرون أهمية تدخل الدولة لرعاية أفرادها وتقديم المساعدات المناسبة لهم. ولعل هذا التوجه يتناسب بشكل كبير مع النظرة الإسلامية للناس حيث لا بد من تقديم الرعاية الاجتماعية للمحتاجين في المجتمع لضمان تحقق كل من مبدأ التكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص.

### 3-4 المنظور التكاملي في تفسير التهميش:

يقدم هذا المنظور رؤية متكاملة حول تفسير الظاهرة، حيث يعتقد ان التهميش في المجتمع يرجع الي عدة أسباب متداخلة فيما بينها، لا يمكن اختزال تلك العوامل وقوفاً عند أي مستوى من مستويات الحياة الاجتماعية "الفرد، الأسرة، المجتمع المحلي، النظم الاجتماعية"، وفي الوقت الراهن نلاحظ أن كثيراً من المنظمات الدولية تلتزم باستخدام المنهج التكاملي في دراسة أسباب التهميش والانحراف وفي وضع استراتيجيات معالجته، ولقد توصلت الدراسات التي عُنيّت بتحليل العوامل المرتبطة بالتهميش والانحراف، التي أجريت في بعض أنحاء العالم إلى أن التهميش والانحراف يرتبط بالعوامل التالية: (محمد عاطف، 1997، ص 65)

1. عوامل بنائية مجتمعية: تشمل: انخفاض الأجور، والبطالة المزمنة، وتدني مستوى التعليم، وتدني مستوى الإسكان، والتفكك الاجتماعي.

2. عوامل وسيطة: تشمل عدة مستويات:

أ- على مستوى المجتمع المحلي: مثل البعد عن المراكز الإدارية، والبعد عن الطرق الممهدة، والبعد عن الأسواق الكبيرة، وعدم توافر المدارس، ونقص الخدمات الصحية.

ب- على مستوى الأسرة: مثل حجم الأسرة، ونسبة الإعالة، والتفكك الأسري، وجنس رئيس الأسرة، ومشاركة رئيس الأسرة في قوة العمل، والحالة الصحية لأفراد الأسرة، ودرجة استخدام الخدمات الصحية، ومستوى تعليم أفراد الأسرة، ودرجة استخدام الخدمات التعليمية.

ج- عوامل تتصل بالأفراد: مثل المرض، والإعاقة، وسوء التصرف في الدخل، وثقافة الفقر، والسلوكيات الانحرافية.

غير أن العلاقات بين التهميش والانحراف وبين هذه المجموعات من العوامل ليست من نوع العلاقة البسيطة ذات الاتجاه الواحد، بل هي علاقات تفاعلية، بمعنى أن هذه العوامل قد تكون سبباً للتهميش والانحراف من جهة، وقد تكون نتيجة له من جهة أخرى، فالعلاقة هنا علاقة تبادلية أو علاقات ذات اتجاهين، وهنا تبرز أهمية كسر حلقة التهميش هذه، فمثل تلك الطبيعية الدائرية للعلاقات تزيد من صعوبة تحليل وتحديد الأسباب المؤدية للتهميش والانحراف.



## الفصل السادس: الأطفال المهمشون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

وبناءً على ما سبق يمكن القول: إن القاعدة المعرفية والعلمية الواسعة التي تكونت عبر السنوات الماضية، قد ساهمت في وجود قاعدة معرفية واسعة يمكن للمشغل في مجال معالجة الجريمة ووقاية المهمشين من الانحراف أن يختار فيما بينها بحسب ما يتناسب مع طبيعة المجتمع الذي يعمل به، إلا أنها في ذات الوقت لم تستطع أن تكون نظرية علمية واحدة يتفق عليها الجميع لتفسير ظاهرة التهميش، لذا من الصعب الاختيار بين إحداها والقول بمناسبتها لحالة التهميش والانحراف في المجتمع الجزائري، لذا فالتكامل فيما بينها يكون هو الأفضل وفقاً لما يتناسب مع الواقع وما تمليه من قواعد وقيم تتبع من خصوصيات المجتمع وتراثه الثقافي والقيمي.

### تاسعا / الحماية القانونية للأطفال المهمشين:

لعل ما توليه الدولة من اهتمام لهذا الموضوع وما تبذله مختلف الأطراف الفاعلة لخير دليل على أن الطفل هو المستقبل وأن حمايته وتربيته الحسنة هو لب الاستثمار في مجال التنمية البشرية. فحق الطفل ليس فقط حق من حقوق الإنسان بقدر ما هو قرار اقتصادي ومفتاح لباب التنمية الاقتصادية الشاملة ببعدها الإنساني. ولهذا تم الاهتمام بهذا الموضوع على مستوى جملة من الأصعدة، نذكر منها حماية حقوق الطفل على المستوى الدولي وتجسيد تلك المبادئ الدولية على الصعيد الداخلي.

كما إن المقارنة بين حقوق الطفل في الظروف العادية والغير عادية لها ما يبررها وسوف نُعَدُّ حقوق الطفل المهمش وما يفتقده، وما إذا كانت وضعيته تقتضي أن تفرد له حماية إضافية، بعدها التعرف على حقوق الطفل عامة:

#### 01- حقوق الطفل المهمش في المساواة مع الطفل العادي

إن القاسم المشترك بين جميع الأطفال المهمشين هو صعوبة الاندماج الاجتماعي. ومعنى هذا أن لوائح الحقوق المعددة أعلاه غير كافية للإجابة على احتياجاتهم وقضاياهم. من ثم افترضنا سلفاً أن اندماجهم يقتضي دراسة خاصة لوضعية كل فئة، إن أردنا فعلاً التعرف على مصادر الحرمان، وترجمتها إلى حق يلزم التكفل به.

فما من شك في أن الاستثمار في ميدان الطفولة ذو مردودية عالية على المدى المتوسط والبعيد، لذلك يجب على الدول تبني برامج جريئة في الميدان. إنما ولكون الخطط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تحتاج في نهاية المطاف للدعم والتطبيق. فالعماد الأساسي هو الآلة التشريعية، أي تكريس حقوق الطفل من قبل المشرع. بمعنى أن أول خطوة هي ضرورة تكيف لوائح الحقوق مع وضعية الطفل في الظروف غير العادية، من أجل تقريبه من الطفل العادي، وتحقيق تكيفه مع ضوابط المجتمع.

فلتحقيق احتياجها يجب الاعتراف لكل منها بحقها فيما ينقصها. على أن عوامل التهميش مهما اختلفت فهي تؤدي في الغالب إلى نفس النتائج: الحرمان من النسب أو الهوية أو الأسرة أو العائل، من التمدن، من الاستقرار، من حق المواطنة. لذلك سنحاول تركيز على ما يحتاجه الطفل المهمش من حقوق إضافية فيما يلي:

#### 1-1 حق الطفل غير الشرعي في النسب

الاعتراف بالنسب الشرعي وحده، ليس المقصود منه أن يعيش الطفل غير الشرعي بدون اسم ولاهوية. ولضمان عدم اختلاط الأنساب من المستحسن أن يقيّد إلى جانب الاسم العائلي المفترض، الاسم الشخصي الحقيقي لأحد والدي الطفل إن عُرفا. ولحمايته من اكتشاف حقيقته مبكراً، يمكن تسجيل أسماء مفترضة لوالديه. ولنفس الغاية وحفظاً لكرامته، نحبذ إحداث سجل خاص، بشرط أن يكون غاية في السرية، تدوّن فيه حقيقة الطفل، وكل الوقائع والمعلومات المتعلقة بالظروف التي عثر عليه فيها (كتحديد مكان اللقطة، وما كان يحمله من ملابس...). فمثل هذه المعلومات، من جهة أخرى، تسهل عليه مستقبلاً، العثور على أسرته الحقيقية، وتسهيل على الوالدين الحقيقيين العثور عليه في أية لحظة استيقظ فيها ضميرهما وعواطفهما.

ومعلوم أن عديداً من القوانين المقارنة تسمح بمنح الطفل المتبني نفس اسم العائلة التي تتبناه، إلا أن الاتجاه الحالي يميل نحو التحرز حيال التبني والتضييق من منح الأطفال أسماء المتبنين، لحفظ هوية الطفل الحقيقية، وحماية له من أن يُسحب منه هذا الاسم مستقبلاً. من ذلك مثلاً قانون فرنسي حديث أدخل مجموعة مترابطة من القواعد الكفيلة بحماية الطفل في مختلف الأوضاع، خصوصاً بعد أن تدخل سلطان المال وحاد بالتبني عن أهدافه النبيلة.

## الفصل السادس: الأطفال المهملون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

### 1-2 حق الطفل المحروم من الأسرة في أسرة بديلة

إن هيئة الأمم المتحدة (اتفاقية 1989م) وهي بصدد تعداد لائحة الحقوق حاولت تكييفها مع الظروف الثقافية والعائلية لكل دولة. فبعد أن أقرت حق الطفل في التبني، تحدثت عن حقه في التكفل به — أو تنزله منزلة الولد — كما هو في الشريعة الإسلامية — حضت الحكومات على الاحتفاظ بحق التدخل والمراقبة للتأكد مما إذا كان الطفل يحظى بالرعاية والتربية... ثم تولت اتفاقية لاهاي (29 ماي 1993) تنظيم التبني خارج الوطن. وحماية لهويته الثقافية وعقيدته تحت على أن يحصل التبني من قبل مواطني الدولة التي ينتمي إليها الطفل... ولا يُلجأ للتبني خارج الوطن إلا في الظروف القاهرة. وفي هذه الحالة حثت على إنشاء لجنة اجتماعية تمر عبرها كل طلبات التبني خارج الحدود، معتبرة كل تبني مباشر وبدون استشارتها غير مشروع.

### 1-3 حق الطفل المحروم من النفقة في مورد للعيش

فاتفاقية 1989م بشأن حقوق الطفل كرست حق الطفل في النفقة والإسكان. حيث أوصت أن الدول الأطراف تحفظ حق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي، ويتحمل الوالدان أو أحدهما أو الأشخاص الآخرون المسؤولون عن الطفل، وبتأمين ظروف عيش ملائمة لنموه، وتتخذ الدول الأطراف التدابير الملائمة لمساعدة الوالدين.

### 1-4 حق الطفل المهمش في التربية والتعليم

عوامل التهميش السالف سردها تجتمع في نهاية المطاف لتحرم الطفل من التمدرس. والحرمان من التعليم لوحده يعتبر كافيا للتهميش. لأن مستقبل الشعوب هو العلم، والموارد البشرية هي الثروة الأساسية في عصر المعرفة. من ثم تبقى الأمية من أكبر عوائق الاندماج والتقدم.

من ثم — لإصلاح الطفل غير المتكيف وإعادة تأهيله وإدماجه — يجب ضمان حقه في التعليم وتوفيره له بوسائل عملية ملموسة وإيجابية. كما يلزم الاستعجال في فرض تعليمه وإعادة تأهيله، إنفاذاً له ولزربيته. وإذا كان لنا أن نعود لروح الإسلام، فلن نفاجأ بوجود تعاليم حرصت على أن ينال كل طفل نصيبه من التربية السليمة والتعليم والاندماج في الأسرة والمجتمع.

وهيئة الأمم المتحدة، في إطار اتفاقية 1989م، حضت الدول على تفعيل الوسائل لضمان حق المواطنين في التعليم، وتكييف برامجهم مع الأوساط الاجتماعية ومع المعتقدات الدينية. حاضرة على استعمال كل السبل لمحاربة ترك الدراسة، وعلى التعاون الجهوي المشترك لتبادل الخبرات ومحاربة الأمية.

### 1-5 حماية إضافية للطفل المحروم من الاستقرار

كثير من حالات عدم التكيف ترجع لانعدام الاستقرار بسبب النزوح واللجوء والتشرد والافتقار لأسرة حاضنة والافتقار للجنسية، سواء في ظروف السلم أو الحرب.

وهيئة الأمم المتحدة في اتفاقية 1989م توقفت عند هذه الحالات بالذات، حاضرة الدول الأطراف على احترام الأقليات، ومنح الطفل اللاجئ كل ما يحتاجه من مساعدات وتمتيعه بكافة الحقوق كباقي الأطفال.

### 1-6 حق الطفل المعاق في التغلب على الإعاقة

نال المعاق كثيراً من اهتمام هيئة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة. فبجانب إعلان 1959م واتفاقية 1989م، حيث احتل الطفل المعاق حيزاً هاماً، صدرت مجموعة أوفاق خاصة به، كإعلان 1969م بشأن الطفل المعاق، تصريح 1971م الخاص بالمعاق ذهنياً، إعلان 1975م بشأن الأشخاص المعاقين.

### 1-7 حماية خاصة للأطفال المعرضين للاستغلال والاعتداء:

إن أسباب استغلال الطفل لا حدود لها، بسبب كونه أضعف مخلوق. والاستغلال قد يأتي من أقرب الأقرباء، كما قد يأتي من المشغل، أو من أي شخص أو عصابات إجرامية، وبذلك أضحي من واجب الدولة التدخل لرفع الحيف عن الطفل ليس من الغرباء فحسب، بل حتى من ذويه: أ- حق الطفل في التخلص من الأسرة متى كان وجوده معها مضراً به

## الفصل السادس: الأطفال المهملون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

أشكال الضرر تختلف، فقد يكون الأب أو الأم غير صالحين فينعكس سلوكهما على تربية الطفل، وقد يمارسان عليه أشكالاً من التعذيب الجسدي أو النفسي، وقد يحرم من النفقة، أو يفصل الزوجان ويقيم الطفل مع أحد أبويه المتزوج بالغير، وفي جميع الحالات فضرر الطفل بين ومستقبله مهدد. ويتوجه القانون المقارن والأوراق الدولية نحو تمكين الدولة من حق التدخل لرفع الحيف عن الطفل الضحية. إذ حاولت التشريعات تصور الأوضاع غير السليمة وإيجاد حلول لها. وبذلك فرضت النفقة على العائل وأوجدت طرقاً لإلزامه بصرفها، وحددت الحاضن فيمن يُقترَض أنه يحرص على الطفل أكثر، ثم منحت الطفل، - متى وصل سناً معينة -، حق اختيار مع من يريد أن يقيم من أبويه أو من ذويه وأجازت سحب الحضانة من الأسرة، متى كان الأب عنيفاً مثلاً، أو اقترف اعتداءات جسدية أو جنسية ضد الأطفال.

### ب- الحماية من الاستغلال في الشغل

الواقع أن تشغيل الأطفال في سن اللعب والتسلية والتدريس، ظلم اجتماعي رهيب وخرق لأبسط الحقوق. إنما ونظراً لانتشار الظاهرة وفشل السياسات المنتهجة حتى الآن في القضاء عليها، لم يبقَ من مجال أمام القوانين المقارنة سوى محاولة احتوائها لخفض المخاطر التي تعترض الطفل. لذلك نجد جلها يقلص ساعات العمل إلى الحد الذي لا يضره، ويمنع تشغيله في أماكن وأعمال معينة تهدد صحته أو نفسيته وأخلاقه. ووعياً من اتفاقية 1989م بعدم فعالية القوانين الداخلية في الحد من ظاهرة تشغيل الأطفال، حضت على حمايتهم مما يتعرضون له من استغلال وإهانات، بالبلدان النامية بالخصوص.

### ت- الحماية من الاعتداءات

الأطفال أكبر ضحايا العنف. وإذا كانت الاعتداءات الجسدية تبدو عادية ببعض المجتمعات، فإنها غالباً ما تكون خطيرة، لما لها من عواقب على نفسية الطفل. والعنف الجسدي يمارس على الطفل بالعالم الثالث من قبل الأسرة، المدرسة، المشغل، عامة الناس... نظراً لانتشار العنف به. والأخطر منه العنف الجنسي، لما له من عواقب نفسية واجتماعية تعصف عادة بمستقبل الطفل كلبية. هذا العنف بالذات في تزايد مستمر بالنظر للتحويلات التي تعيشها المجتمعات المعاصرة، وما صاحبها من تفسخ خلقي وتشرد الأطفال، واستغلالهم للدعارة وإقبال الكبار على ممارسة الجنس على الصغار، بسبب عقد وحشية وطغيان المال، وبسبب ما تمارسه وسائل الإعلام وغيرها من انتهاك للآداب العامة وتحريض على الدعارة. وإن هيئة الأمم المتحدة من جهتها، حضت، في اتفاقية 1989م على اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية فعالة لمحاربة خطف الأطفال والاتجار بهم، وحمايتهم من العنف والاستغلال الجسدي أو الجنسي.

### 1-8 حقوق الطفل الجانح في إعادة تأهيله

ان اتفاقية 1989م نبهت لعدم فعالية التدابير التي تبنتها الدول، ولا سيما الدول النامية، في الحد من ظاهرة الجنوح. فبادرت للحث على الاهتمام بها أكثر: "تتخذ الدول كل التدابير لتشجيع التأهيل البدني والنفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي للطفل، ويجري هذا التأهيل عادة في بيئة تعزز صحته".

### 2 - حقوق الطفل عامة في المواثيق الدولية

حظيت حقوق الطفل باهتمام مبكر من المجتمع الدولي بل يمكن القول أنها سبقت اهتمامه بحقوق الإنسان العامة، ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى، استشعر المجتمع الدولي خطورة الفظائع التي جرت خلال الحرب، وأدرك أن السبيل لتجنب تكرارها هو تنشئة مجتمعات أقل استعداداً للانخراط في أعمال عنف وصراعات وحروب تمثل هذه الصراوة بإيلاء الاهتمام والعناية الأكبر للأطفال.

### • الأطر القانونية لحماية حقوق الطفل:

يمكن تقسيم حقوق الطفل إلى نوعين:  
- حقوق الطفل في الظروف العادية. - حقوق الطفل في الظروف الاستثنائية.

### 3- حقوق الطفل في الظروف العادية:

#### 3-1- الحق في الحياة والمجيء إليها.

3-2 حق الطفل في الحرية: هناك إجماع سواء في القانون المقارن أو في الاتفاقيات الدولية (اتفاقية 1989 بشأن حقوق الطفل، اتفاقية 1926 بشأن الاسترقاق، اتفاقية 1949 بشأن مناهضة الرق واستغلال

## الفصل السادس: الأطفال المهمشون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

الناس للدعارة) على تجريم كل اعتقال للأطفال أو الحد من حرياتهم لأي سبب ولو كان ذلك في زمن الحرب

**3-3 الحق في تنظيم الوضعية القانونية للطفل:** وهي تتمثل في تسجيل هوية الطفل من اسم ونسب وجنسية وكل تحريف في الهوية يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون.

**3-4 حقوق الطفل على الأسرة:** الحق في الانتساب لأسرة لا يتوقف مداه عند حمل اسمها بل يتعداه إلى مجموعة حقوق أخرى يكتسبها الطفل منذ ولادته قبل الأبوة والأخوة والحضانة والرعاية والتربية.

**3-5 حقوق الطفل على الدولة:** نعتمد انه قبل أن تكون للدولة حقوق على مواطنيها، وقبل أن تأمل أن يكون لها مواطنون صالحون تلتزم بتوفير الظروف الكفيلة بإعداد أطفال أسوياء ورجال الغد، وذلك من خلال توفير التربية والتعليم والرعاية الصحية اللازمة وظروف الحياة الملائمة في سلم واطمئنان. أما عن المواثيق والعهود الدولية المنظمة لحقوق الطفل فيمكن تقسيمها تاريخياً إلى ثلاثة أجيال وهي كالتالي:

### v الجيل الأول: من العام 1923-1959 م.

إعلان اتحاد غوث الأطفال لحقوق الطفل (1923) م.

الاتفاقية الخاصة بالرق (1926) م.

إعلان جنيف لحقوق الطفل (1924) م.

اتفاقية السخرة (1930) م.

اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (1948) م.

إعلان الاتحاد الدولي لرعاية الأطفال (1948) م.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) م.

الاتفاقية الخاصة بوضع الأشخاص العديمي الجنسية (1954) م.

الاتفاقية التكميلية للقضاء على الرق وتجارة الرقيق (1956) م.

### v الجيل الثاني: من العام 1959-1979 م.

إعلان الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1959) م.

الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية (1966) م.

الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) م.

الاتفاقية 138 - السن الدنيا للتشغيل (1973) م.

الإعلان الخاص بحماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة (1978) م.

### v الجيل الثالث: من العام 1979م حتى يومنا هذا .

السنة الدولية للطفل (1979) م.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979) م.

الاتفاقية الخاصة بالأوجه المدنية لخطف الأطفال على المستوى الدولي (1980) م.

القواعد النموذجية الدنيا لإدارة قضاء الأحداث - (قواعد بكين) (1985) م.

اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989) م.

الإعلان العالمي حول التربية للجميع (1990) م.

الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل (1990) م.

مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث (1990) م.

إعلان مكافحة الاستغلال القائم على الاتجار الجنسي بالأطفال وخطة العمل (1996) م.

اتفاقية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها (1999) م.

و يبقى في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولة هناك مجموعة من الاتفاقيات الدولية التي

تشكل ما يسمى بأنظمة حقوق الإنسان وهي سبع معاهدات دولية صادقت الجزائر عليها وهي:

"العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

"اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري".

"اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة".



## الفصل السادس: الأطفال المهملون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

"اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو ألا إنسانية أو المهينة".  
"اتفاقية حقوق الطفل".

"اتفاقية حماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم"

كما صادقت الجزائر على "البروتوكول الاختياري الأول" الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (1989).

صادقت الجزائر كذلك على: اتفاقيات منظمة العمل الدولية الثماني المعنية بحقوق الإنسان:

"الاتفاقيتان المرقمتان (87) و(98) المعنيتان بحرية التجمع والمفاوضة الجماعية"،

"الاتفاقيتان المرقمتان (29) و(105) المعنيتان بالقضاء على السخرة والعمل الإجباري"،

"الاتفاقيتان المرقمتان (100) و(111) المعنيتان بمنع التمييز في العمل وشغل الوظائف"،

"الاتفاقيتان المرقمتان (138) و(182) المعنيتان بمنع استخدام الأطفال والقاصرين".

أما على الصعيد الإقليمي فنذكر مصادقة الجزائر:

الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل وصحته ورفاهيته لسنة 1990، لمنظمة الوحدة الأفريقية والذي صدقت عليه الجزائر في سنة 2003، الاتفاقية رقم 18 لمنظمة العمل العربية المتعلقة بتشغيل الأحداث.

### 4- حماية حقوق الطفل في التشريعات الجزائرية

نجد حماية حقوق الطفل في التشريع الجزائري موزعة عبر العديد من النصوص يصعب على الإنسان جمعها في وثيقة واحدة مثلما هي حقوق الطفل موزعة كذلك عبر العديد من الاتفاقيات الدولية.

٧ الدستور: لقد تناول الدستور الجزائري الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان في الباب الرابع تحت عنوان الحقوق والحريات، حماية الطفل في التشريعات الجزائرية المختلفة:

٧ قانون العقوبات: أن المتصف لقانون العقوبات الجزائري يجد أن الحماية الجنائية للطفل تنصب على أمرين:

أولاً: الحماية الجنائية للطفل قبل الميلاد: وقد تناول المشرع موضوع الإجهاض في المواد من 304 إلى 313 واعتبر الإجهاض جريمة يعاقب عليها القانون إلا ما كان ضرورة لحماية حياة الأم حيث نصت المادة 308 على أنه " لا عقوبة على الإجهاض إذا استوجبت ضرورة إنقاذ حياة الأم من الخطر متى أجراه طبيب أو جراح في غير إخفاء وبعد إبلاغ السلطة الإدارية"

### ثانياً: الحماية الجنائية للطفل بعد الولادة

1. قتل الام لطفلها حديث الولادة: تنص المادة 259 على أن: " قتل الاطفال هو زهق روح طفل حديث عهد بالولادة " وتعاقب الام من 10 الى 20 سنة سجن سواء اكانت فاعلة اصلية أم شريكة.

2. الحماية الجنائية لصحة الطفل: تنص المادة 269 من قانون العقوبات على أن: " كل جرح أو ضرب عمدا قاصرا لا يتجاوز 16 سنة أو منع عنه عمدا الطعام أو العناية الى الحد الذي يعرض صحته للضرر، أو ارتكاب ضده عمدا أي عمل آخر من أعمال العنف أو التعدي فيما عدا الاذاء الخفيف، يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وبغرامة مالية.

3. تجريم الاهمال والترك.

4- تجريم استعمال العنف ضد الطفل.

5- تجريم تشغيل الاطفال في الاعمال الخطيرة.

6- تجريم خطف الأطفال.

7- تجريم حرمان الطفل من التعليم.

وهناك العديد من القوانين هنا وهناك في التشريع الجزائري تحمي حقوق الطفل على مختلف المستويات، واعتبار الاتفاقيات الدولية جزء من التشريع الداخلي لا يتم إلا من خلال نشر الاتفاقية في الجريدة الرسمية، الدستور الجزائري في المادة 132 اهل شرط النشر في حين نصت المادة على أن: " الاتفاقيات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور تسمو على القانون" إلا ان الالتزام بنشر هذه الاتفاقيات وان كان الزاماً غير دستوري إلا ان الامر يتعلق بمبدأين:

الاول: المرسوم الرئاسي رقم 90 - 395 المؤرخ في 10 نوفمبر 1990 والمتعلق باختصاصات وزير الخارجية حيث نصت المادة 10 منه على أن: " يسعى وزير الخارجية إلى المصادقة على لاتفاقات

## الفصل السادس: الأطفال المهمشون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

والاتفاقيات والبروتوكولات واللوائح الدولية التي توقعها الجزائر أو التي تلتزم بها، كما يسعى إلى نشرها وكذا الأمر فيما يخص تجديد هذه الاتفاقيات أو الانسحاب منها".  
الثاني: المادة 4 من القانون المدني التي تنص على أن: "تطبق القوانين في تراب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ابتداء من يوم نشرها في الجريدة الرسمية"  
بالإضافة إلى تأكيد المجلس الدستوري بما لا يدع مجالا للشك وذلك في قراره الصادر في 20 أوت 1989 فمن بين ما تضمنه هذا القرار أن: "... اية اتفاقية بعد المصادقة عليها ونشرها تدرج في القانون الوطني ... وتكتسب سلطة اسما من القوانين....".

لكن الملاحظة التي أريد إبداءها هي أنه قلما يلجأ الدفاع إلى التحجج بالاتفاقيات الدولية المصادق عليها والمشورة في الجريدة الرسمية، صحيح أن المصادقة على الاتفاقية يعني الالتزام بها دوليا لكن بعد نشرها في الجريدة الرسمية تصبح اسما من القانون الأمر الذي يستوجب تنفيذها على الصعيد الداخلي هذا ما يجب أن يكون لإعطاء دفعا لاحترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

### عاشرا - عوامل مرتبطة بظاهرة تهमيش الأطفال في الجزائر

شهدت ظاهرت التهमيش في الحرمان في المجتمع الجزائري انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة، فالمسألة الاجتماعية في المجتمع الجزائري تزيده تعقيدا وتآزما مع تزايد التغيرات الاجتماعية المتسارعة والمتفاقمة مثل أزمة السكن والفقر والبطالة عند الشباب وخاصة المتخرجين من الجامعة، وارتفاع معدلات الجريمة وغيرها من الأزمات الحقيقية، إذ تؤكد الشواهد الواقعية أنه بسبب نقص مداخل النفط وتناقص الاستثمارات وتعرض الاقتصاد الجزائري لاختلالات هيكلية، انعكست سلبا على التركيبة الاجتماعية كون التحول كان سريعا ومفاجئا، من اقتصاد اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق. وتؤكد الإحصاءات الرسمية، أن 14 مليون جزائري بحاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد عملية رفع الدعم على المواد الأساسية ابتداء من نيسان (ابريل) 1992. أن الوضعية التي عرفت تدهورا كبيرا، طالت المجال الصحي والاجتماعي والاقتصادي.

لهذا سنحاول إبراز أسباب التزايد المستمر لأعداد الأطفال المهمشين في المجتمع الجزائري، لذلك يلزم التوقف عند أهمها:

#### 1. ارتفاع معدلات الأيتام:

اليتيم ليس ظاهرة جديدة، إنما الجديد فيه انضمام عوامل حديثة لأخرى تقليدية. فمن الأسباب التقليدية للوفاة للصيقة بالتخلف، الحمل والوضع، الذي تموت بسببه الكثير من النساء. وفي هذا السياق يجدر التنبيه للرقم الذي صاغته منظمة الصحة العالمية سنة 1996م، حيث يصل مؤشر الوفيات بسبب الوضع في العالم الثالث إلى 1600 من كل 100 ألف امرأة.

وتشير الإحصائيات أن عدد اليتامى في الجزائر أكثر من مئتي ألف طفل يتيم في سنة 2013 بحاجة إلى رعاية وكفالة وسط أغلبهم يحيون حياة صعبة بسبب فقدان الأبوين، ما دفع بمئات الجمعيات الخيرية إلى تخصيص مشاريع كبرى للتكفل بهذه الفئة من الأطفال ماديا ومعنويا، وتسعى هذه الجمعيات إلى تقديم إعانات مادية للعائلات الكافلة لليتامى في حين تكتفي جمعيات أخرى بتوزيع بعض المواد الغذائية والألبسة عليهم. وهو أيضا ما كانت تفعله الدولة قبل عقود حيث كان اليتيم يحظى مع نهاية السنة الدراسية بحذاء وبعض اللباس.

وتنشط اليوم في المجال الخيري أكثر من 5 آلاف جمعية محلية وولائية وجهوية ووطنية وهيئات فاعلة في مجال كفالة اليتيم لإعطاء الدعم لهذه الفئة الحساسة من الأطفال الذين فقدوا خاصة الأبوين أو فقدوا الأب الكافل. وتعرف تجربة التكفل باليتامى عن بُعد نجاحا اجتماعيا ونفسيا وحقت الكثير من الاستقرار وسط الأسرة الكافلة من خلال منحها دعما ماليا شهريا لكل يتيم بما يعادل المستوى الذي تمنحه الجمعيات الأوروبية أي ما يعادل 1 أورو يوميا لكل طفل، وبدأ المشروع الذي تتبناه الهيئة الوطنية لترقية وتطوير البحث "فورام" برئاسة الدكتور مصطفى خياطي سنة 2003 مع أيتام مجزرة بن طلحة للتكفل بـ 400 طفل يتيم بلغوا اليوم سن الرشد ودخلوا في مجال الشغل وحصلوا على شهادات جامعية وأصبح البعض منهم إطارات.

كما استمرت التجربة التي نجحت مع أطفال يتامى الأزمة الأمنية، ليتم تعميمها على باقي يتامى الجزائر الذين فقدوا كلا الأبوين أو فقدوا الأب الكافل للتكفل بهم عن بعد داخل أسرهم وعائلاتهم الحقيقية

## الفصل السادس: الأطفال المهمشون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

التي تربطهم بهم صلة دم وقرابة حتى يتزرع الطفل اليتيم في حضن العائلة، وقد توسّع مشروع "فورام" حاليا على 15 ولاية حيث يتمّ التكفل بـ7 آلاف يتيم في انتظار رفع العدد قريبا بـ2000 طفل إضافي تمت دراسة ملفاتهم من طرف الهيئة التي ستعرضهم قريبا على المحسنين للتكفل بهم بصفة دائمة إلى غاية بلوغ سن 18 عاما. وفي حال نجاح هؤلاء الأطفال في دراستهم، تستمر كفالتهم المادية إلى غاية سن 21 عاما، وحسب الدكتور خياطي، فإن الهدف المسطر من مشروع "كافل اليتيم عن بُعد" هو الوصول إلى التكفل بـ15 ألف يتيم بصفة دائمة، وتشترط الهيئة أن لا تقل الإعانات المالية عن 3 آلاف دينار شهريا وبصفة دائمة يلتزم بها المحسنون الذين يشكلون هيئات عمومية اهتمت بالمبادرة وساندتها بشكل كبير كالنادي السياحي الجزائري والمؤسسات العمومية الكبيرة ومنها كوسيدار وبنك البركة ومؤسسات خاصة تجارية واقتصادية معروفة في السوق.

(إيلي مصلوب، 2013، ع166436، [www.echoroukonline.com](http://www.echoroukonline.com))

حقيقة أنه مهما كانت المحاولات، لن يقضى على اليتيم بشكل مطلق لذلك يلزم على الأقل تقليص حالاته بالحد من الأسباب والحوادث المقدور عليها. آنذاك فإن مشاكل اليتيم لن تطرح بنفس الحدة التي تطرح به حاليا، وبالتالي ف أعداد كبيرة من الأطفال سيجنبون مشاكل التهميش بسبب اليتيم وفقد العائل أو الحاضن والافتقاد للاستقرار العائلي.

### 2. مشكلة الأمية

تعد ظاهرة الأمية من أخطر عوامل التهميش، في عصر ثورة المعلومات. ومعلوم أن معدلات الأمية تزيد عند المرأة، وتتوقع الجزائر القضاء على ظاهرة الأمية مع نهاية 2016 بالاعتماد على "مناهج مدروسة" وضعت في إطار استراتيجية لمحو الأمية التي دخلت عامها السابع من التنفيذ. وأوضح بيان للديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار أنه بعد ست سنوات من تنفيذ هذا البرنامج الوطني فقد سجلت الجزائر --التي تحتفل يوم الأحد 8 سبتمبر على غرار بقية بلدان العالم باليوم العالمي لمحو الأمية-- "انخفاضا في نسبة هذه الظاهرة حسب آخر إحصاء عام 2013 للسكان والمساكن للديوان الوطني للإحصاء إلى 22ر1 % للفئة العمرية من 10 سنوات فما فوق". وأضاف المصدر نفسه أنه "تم تحقيق نسبة تدرس تفوق 98 % بفضل جهود الدولة لتجفيف منابع الأمية وتوفيرها للإحتياجات الوقائية في مجال مكافحة التسربات المدرسية المبكرة والتي تعد السبب الرئيسي للإرتداد إلى الأمية". وأبرز في ذات السياق أن نشاط محو الأمية "تعزيز بمساهمة القطاعات الحكومية ذات العلاقة وذلك في إطار إتفاقيات تعاون أو في إطار تعليمات وزارية مشتركة". كما أشار البيان في هذا الصدد إلى "تسجيل أكثر من 2.702.969 مواطنا تحرر منهم 1.821.914 من أميته" مبرزا "انخفاض" نسبة الأمية حسب تقديرات مصلحة الإحصاء والوثائق للديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار إلى 17 42 % للفئة العمرية 15 سنة فما فوق". وبخصوص السنة الدراسية 2013 - 2014 يتوقع - حسب ذات المصدر - "تسجيل 1.192.957 مواطنا في المستوى الأول وإعادة تسجيل 427.043 مواطنا في المستوى الثاني بمجموع 1.620.000 مواطنا".

وأكد الديوان أنه من بين مستجدات هذه السنة "الشروع في تجسيد وتنفيذ تعليمات وزير التربية الوطنية القاضي بتقييم الإستراتيجية بعد ستة سنوات من التنفيذ وإدخال التحسينات والتعديلات الضرورية إن وجدت ابتداء من هذا الموسم الدراسي". وذكر بأن تجسيد هذا الهدف يمر عبر "التفكير في إيجاد آليات إضافية ناجعة والعمل على وضع منظومة قانونية مكملة لتجفيف منابع الأمية عبر ترقية وسائل وأدوات تحفيز وتشجيع الأميين لاسيما المتسربين من الدراسة قبل إنتهاء الطور الابتدائي أو أولئك الذين لم يلتحقوا بالمدسة للتجسس بفصول محو الأمية". من جهة أخرى أشارت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة أن نسبة الأمية في العالم قد "تراجعت بفضل الجهود المبذولة على الصعيد الدولي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حيث يعرف ما يقارب 84 % من سكان العالم اليوم القراءة والكتابة مقابل 6 % في عام 1990 "مبرزة أنه "على مدى عشرين عاما إنخفض عدد الأميين في العالم بمقدار يفوق 100 مليون أمي". غير أن المنظمة أكدت بالمقابل -- مثلما جاء في بيان الديوان الوطني لمحو الأمية-- أن هذا الانخفاض "غير كاف" مبرزا أن هذه الأرقام "تخفي أوجه متفاوتة خطيرة لا تزال قائمة إذ تشكل النساء ثلثي الأميين في العالم البالغ عددهم 774 مليون نسمة كما تمثل الفتيات الغالبية من الأطفال والمراهقين غير الملحقين بالمدارس.

## الفصل السادس: الأطفال المهملون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

### 3. الإعاقة:

"إذا كانت وثائق الأمم المتحدة تشير إلى أن عدد المعوقين في كل مجتمع يتراوح ما بين 10 إلى 15% من الجملة عدد سكان، فإن عددهم في الجزائر ربما يفوق هذه النسبة وذلك بسبب حرب التحرير الطويلة (1945-1962) التي خاضها الشعب الجزائري بجميع فئاته الاجتماعية ونتج عنها ضحايا كثيرون ما بين معطوبين ومكفوفين، وأصماء، أو مصابين بأمراض عقلية ونفسية أو هما معا، من هنا وجدت الجزائر نفسها بعد الاستقلال تواجه مشاكل اجتماعية، ونفسية صحية عصبية بالنسبة لعدد كبير من المواطنين حيث قدر عدد المعوقين في الجزائر حوالي 540.000 ألف معوق موزعين كما يلي: 80.000 أصم والبكم/ 80.000 مكفوفين/ 18.000 متخلف ذهني/ 20.000 معوق بدني، وهم يمثلون 3% من جملة مجموع الشعب الجزائري، ويلاحظ أن هذا العدد لا يدخل فيه المعوقين الآخرون من ذوي العاهات مثل المقعدين، الأفراد الذين بترت أطرافهم وغيرهم فإذا أضفنا إلى العدد المذكور أولئك المعوقين فإن النسبة العامة سوف ترتفع إلى 10% أو 15% كما تؤكد ذلك التقديرات الدولية للأمم المتحدة. (رابح تركي، 1982، ص ص 116-120)

أما في الجزائر فإن الإحصاء العام للسكان والسكن (جوان 1998م) "يشير إلى أن عددهم يصل إلى 1.590.466 معوق<sup>(13)</sup> في حين يشير البعض إلى أن العدد الفعلي يصل إلى حوالي ثلاث ملايين معاق، كما كشف جمال ولد عباس، وزير التشغيل والتضامن الوطني أن الجزائر ستحصى مع مطلع سنة 2009 ما يقارب 1.9 مليون معاق؛ في حين يقدر عدد هذه الشريحة حاليا بـ 1.7 مليون شخص. فيما قررت الحكومة رفع منحة المعوق إلى 6 آلاف دينار، ودخول أربعة مراسيم تنفيذية حيز التطبيق لصالح فئة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. (Office National des statistiques 1998)

كما تتعدد مظاهر مشكلة الإعاقة لأسباب تقليدية سببها الجهل والتخلف، وأخرى حديثة متصلة بالتنمية. فمن أسباب الإعاقات الولادية أو الخلقية مثلا العوز كسبب لنقص تغذية الأم والطفل، الولادة في سن متأخرة أو مبكرة جدا، كثرة الولادات، تقارب فترات الحمل، ظروف التوليد غير الصحية، غياب الوعي بعدد من مسببات تشوه الأجنة، الإصابات والحوادث التي تصيب عادة الأعضاء الحساسة، عدم الوعي بالمخاطر وعدم الاحتياط ضدها. وبالتالي تكون الإعاقة من بين الأسباب التي تجعل هذه فئة تعاني من صعوبة في الاندماج الاجتماعي والعزلة الاجتماعية والتمييز.

### 4. تزايد معدل الفقر:

حققت البشرية في العقود الأخيرة من القرن 20 قفزة هائلة في مجال الاقتصاد والإنتاج بالموازاة مع الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة، لكن على الرغم من كل هذا التقدم فإن العديد من المشاكل الاجتماعية الخطيرة المعرقة لعملية التنمية تفاقمت وزادت حدتها، ويظل الفقر من اعقد وابرز هذه المشاكل بحيث تتزايد معدلاته في العالم يوم بعد يوم إلى أن أصبح أكثر من 2.8 مليار نسمة يعيشون على اقل من دولارين في اليوم، و 1.2 مليار نسمة يعيشون على اقل من دولار واحد في اليوم (أي يعيشون في فقر مدقع)، كما ارتفع عدد الفقراء في آسيا الوسطى وبعض الدول الأوروبية بما يزيد على 20 ضعفا خلال الفترة 1987-1998 ليس هذا فقط بل هناك 35000 إنسان يموتون جوعا يوميا، و 826 مليون شخص يعانون من نقص التغذية في العالم، ويعيش 8 من كل 100 رضيع حتى عامهم الخامس في الدول الأكثر فقرا، ويموت طفل واحد من بين كل 5 أطفال قبل أن يبلغ الخامسة من عمره.

و عليه فالفقراء يعانون على جبهات كثيرة: اعتلال الصحة، الحرمان من التغذية، المأوى التعليم البطالة العزلة التأثير وبشدة بالكوارث الطبيعية والاضطرابات الاقتصادية تدني السلم الاجتماعي الخوف من المستقبل؛ في ظل هذه الأوضاع السيئة اتجه المجتمع الدولي إلى القضاء على الفقر أو على الأقل محاولة التخفيف منه.

أما في الجزائر كشف تقرير للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان، بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على الفقر والذي حددته الأمم المتحدة يوم 17 أكتوبر من كل عام أن 10 ملايين جزائري يعيشون تحت خط الفقر، حيث صرح هواري قنور الأمين الوطني المكلف بالملفات المختصة ناقوس الخطر مؤكدا من خلال دراسة قام بها أن نسبة الفقر قد ازدادت بشكل ملحوظ في الجزائر، بالرغم من أنها سادس مصدر للغاز الطبيعي في العالم، وثاني منتج للنفط بإفريقيا بعد نيجيريا، مؤكدا أن سنة 2014 سجلت 1932000 أسرة فقيرة مع زيادة بـ 340 ألف أسرة فقيرة مقارنة بالسنة الماضية 2013 التي كانت



## الفصل السادس: الأطفال المهملون بين الحرمان وخطر الانحراف وحق العيش

1.628.000 أسر فقيرة. وأضاف أن الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان ترى بأن مظاهر الفقر في المجتمع الجزائري تتجلى من خلال تدهور المستوى المعيشي وسوء الخدمات الصحية والبطالة وتزايد الراغبين في الهجرة بأي ثمن وانتشار ظاهرة التسول وأطفال الشوارع والدعارة وتشغيل الأطفال وانتشار الأحياء الفوضوية على شكل الأكواخ القصديرية.

(كلمات دلالية، 2014، ع219553 [www.tassialgerie.com](http://www.tassialgerie.com))

وعلى هذه المعطيات نجد أهم العوامل التي تدفع الطفل إلى التهميش وضعه داخل الأسرة الفقيرة التي تحمله عبأ تكفل مصاريفه الخاصة في أحسن الأحوال، وقد نجد الطفل يتحمل مسؤولية عائلة لعوزها أو لوفاة الأب، مما يشعره أنه يتحمل مسؤولية تفوق سنه، وغالبا ما نجد أن الأعمال التي يقوم بها هذا الطفل تيسر له طرق الانحراف وبالتالي الهروب من البيت بحثا عن فضاء حر.

### 5. الإهمال:

نظرا لكثرة المسؤوليات لدى الأم ولظروف عمل الأب بحثا عن الرزق، يجد الابن نفسه مهممل يعيش بدون رعاية ولا رقابة لتصرفاته التي لا يعرف هل هي محل انتقاد أم لا، ليفاجأ بالمحيطين به خارج العش الأسري يوجهون اللوم له ولانحرافاته ويلحقونه باستمرار مما يشكل سببا من أسباب هروبه إلى مكان يعتقد أنه آمن.

### 6. الطرد المباشر من طرف الأسرة:

إما بسبب الفقر أو التسلط والقسوة أو عدم الرغبة في تحمل أخطاء الابن المتكررة، تلجأ الأسرة إلى طرد ابنها ظنا منهم أنه لن يقدر على مغادرة البيت لكونه يعتمد عليهم في إعالتهم وظنا منهم أيضا أن الطرد من بين أساليب التربية فتهدده بذلك بين الفينة والأخرى، لتفاجأ الأسرة بهروب الابن من البيت والانخراط بشكل تلقائي ضمن سلك المشردين.

### 7. الطلاق:

يعتبر سببا رئيسيا في انتشار هذه المشكلة، وخاصة طلاق الأسر الفقيرة، حيث يتعرض الأبناء لمشاكل الطلاق والآثار السلبية الناجمة عنه، وانتشرت هذه الظاهر بشكل واسع في المجتمع الجزائري حيث ذكرت الإحصاءات الحديثة أن حالة طلاق كل 10 دقائق في الجزائر، حيث تشير أرقام الطلاق في الجزائر إلى مؤشرات لانهايار اجتماعي وشيك، يهدد الخلية الأولى لبناء المجتمع "الأسرة" بالاندثار، فينتج عن ذلك أكثر من 100 ألف طفل ضحية لحالات طلاق قدرتها وزارة العدل بـ60 ألف حالة سنويا، محذرة من انتشار ظاهرة الطلاق السريع الذي لا يستمر أحيانا شهرا أو شهرين، حيث تحول الزواج إلى أشبه بلعبة تنتهي برجوع كلي الزوجين إلى حياته السابقة والضحية هم الأطفال..

كشفت رئيسة المرصد الجزائري للمرأة **شائعة جعفري** عن تسجيل 60 ألف حالة طلاق في الجزائر منذ بداية السنة الجارية، بمعدل 166 حالة في اليوم و06 حالات في الساعة وحالة لكل عشرة دقائق، وهذا ما يجعل الطلاق "حسبها" يتحول إلى ظاهرة مخيفة تتجر عنها مشاكل اجتماعية خطيرة، تتطلب دراسة معمقة لمعرفة الأسباب الحقيقية وراء تفشي هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري بشكل غير

مسبوق. (بلقاسم حواء، 2014، ع221202 [www.algerianpress.com](http://www.algerianpress.com))

### 8. الانحلال الخلقي:

الانحلال الأخلاقي ظاهرة اجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات تعمل على تهديم كل القيم النبيلة والجميلة فيه، كما أنه ظاهرة تتنافى تماما مبادئ الجزائريين، وهو راجع بالدرجة الأولى إلى غياب الوازع الديني لدى الفرد من جهة، وإلى الغزو الثقافي الغربي من جهة أخرى فقد غدا الكثير من الجزائريين اليوم متطلعون على الكثير من ثقافات العالم، مما جعلهم ينصهرون فيها مع أن العديد منها تنافي قيم ديننا الحنيف، وبما أن كل شخص مسؤول على نفسه وتصرفاته وجب عليه أن يربي نفسه قبل أن يقبض عليها يوم يتوفى، خصوصا إذا ما توفي وهو في حالة معصية، فحتى يترقى المجتمع يجب أن يترقى الإنسان بنفسه أولا، ولكن هذا لا يعني أن المجتمع الجزائري ينزل إلى السلبية فقط، فمجتمعنا يسير إلى الأحسن أيضا وهو ما نلمسه جليا في ارتفاع عدد الشباب الذين يتخرجون من الجامعات كل سنة، وهذا يعني أن شبابنا يقدر العلم مثله مثل باقي الأمم الأخرى، وما يزيدنا فخرا أن أعظم الدكاترة الذين يتواجدون في أغلب الجامعات العالمية يحملون الجنسية الجزائرية، فالقضاء على ظاهرة الانحلال الأخلاقي في المجتمع الجزائري يبدأ من تقويم الفرد لنفسه وتربيتها على تعاليم الدين الإسلامي.

### خلاصة:

ارتبط مفهوم التهميش في الكتابات السوسيولوجية بمسألة كثيرة ارتبطت بخصوصية الظاهرة المدروسة، ولعل القراءة التي قدمها الباحث في هذا الفصل هي محاولة لاضافة الجوانب التي لم تقدم في دراسات علمية سابقة، كما حاول الباحث ان يلم بخصوصية الظاهرة المدروسة في جانبها الخاص بمرحلة الطفولة، لاعتقاد ان من بين مسببات الانحراف والجريمة في المجتمع قد يعود الي انتشار العزل او الاقصاء أو التهميش في المجتمع، من حيث فقدان الحق في الوجود الاجتماعي، وحق الانتماء الي جماعة له الحق ان يتواجد فيها ويتفاعل مع أعضائها ويشارج كمنتج فعال في المجتمع الذي ينتمي اليه.

ومن هذا الرأي قد نتفق حول مبدأ عام وهو ان للهامشية في المجتمع دور كبير في جلب المشكلات الاجتماعية، وتسبب أزمات كثيرة للفرد والمجتمع، غير انه قد لا نتفق حول ان للهامشية في المجتمع ليس لها مزايا لبعض الفئات التي تدفع بيهم للبروز والابداع والموهبة، وقد يغيرون الواقع الاجتماعي من واقع سيء الي واقع ايجابي، ولنا الامثلة التاريخية الكثيرة التي تدلل على ذلك منها الثورة التحريرية الجزائرية، الحرب الفيتنامية، ابداع المعاقين في مجالات مختلفة.....الخ، وغيرها من الامثلة التي تبرر ما للتهميش أثار تدفع بصاحبها الي تغيير واقعه ومجتمعه.



wondershare™

PDF Editor

## الفصل السابع: مؤسسات المجتمع المدني ودورها في وقاية الأطفال المهمشون من الانحراف وإندماجهم في المجتمع.

أولا /الأطفال المعرضون للخطر

- 1- مفهومية الإطار المعرفي
  - 2- عوامل الخطر وعوامل الحماية
  - 3- أنواع الأطفال المعرضين للخطر
  - 4- البرامج الوقائية المختصة بالفئات المعرضة للخطر
  - 5- الوساطة كأسلوب للوقاية من الجريمة
- ثانيا: المقاربات الفكرية للاندماج الاجتماعي للأطفال كآلية للوقاية من الانحراف

- 1- مفهوم الاندماج الاجتماعي
  - 2- خصائص الاندماج الاجتماعي
  - 2-2-6 اندماج مسألة نسبية
  - 2-2-7 الاندماج عملية تفاوضية
  - 2-2-8 الاندماج مستويات متفاوتة
  - 2-3-9 أوجه الاندماج الاجتماعي
  - 10- 1-3 المقاربات التي تؤسس للاندماج الاجتماعي
  - 11- 2-3 المقاربات التي تؤكد على الإقصاء والتصادم
  - 12- 4- نظريات الاندماج الاجتماعي
  - 13- 1-4 النظريات الكلاسيكية
  - 14- 2-4 نظرية الهوية الاجتماعية
  - 15- 3-4 نظرية التصنيف الذاتي
  - 4-4 بناء أمة ونظرية الاندماج الاجتماعي
  - 5- عوامل تحقيق الاندماج الاجتماعي للأطفال المهمش
- ثالثا: نماذج لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف وإدماجهم في المجتمع
- 1- المدن الصديقة للطفل في الغرب
  - 2- تجربة اليونيسيف مع الخليج العربي
  - 3- تجربة الجزائر في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف وإندماجهم في المجتمع
- أ - مشروع كفالة اليتيم
- ب - جمعيات خيرية في وقاية الأطفال اليتامى والمعوزين من التهميش
- ج - مشروع الأسرة المنتجة
- د - جمعية الإخلاص للرعاية الطبية والنفسية الجزائرية وإدماج ضحايا الإرهاب
- هـ - مشروع إدماج الأطفال المعاقين
- ح - مشروع صناعة الحياة
- خ - جمعية الغيث" نموذج يتطلب الاهتمام و الاقتداء به من طرف كل الجمعيات بالبر
- ج - مشروع صندوق المطلقات
- ت - مشروع منحة المطلقات الحاضنات
- ع - مشروع إعادة إدماج الأحداث المنحرفين



Wondershare PDF Editor

PDF Editor

\* خلاصة

## تمهيد:

الكثير هي المقاربات الفكرية التي فسردت الإجرامية، البعض منها أرجعها إلى الظروف الاجتماعية والبعض الآخر إلى الظروف الاقتصادية والبعض الآخر أرجعها إلى العوامل الثقافية، وغيرها من التفسيرات الفكرية للعديد من الباحثين والمفكرين من مختلف التخصصات المعرفية، ولعل الجانب الغائب والذي لم يطرح كمسألة علاجية للظاهرة هو الحلول الممكنة لمعالجة انتشار الظاهرة، رغم أن الكثير من الدراسات العلمية تقترح حلولاً وتوصيات في إعداد البحوث الأكاديمية والجامعية، وتوضع في رفوف المكتبات.

فعلاج الظاهرة (الانحراف) لا يحتاج إلى دراسات تفسر لنا أهمية معرفة العوامل التي تتحكم في الظاهرة رغم أهمية معرفة ذلك، ويقدر ما تكون هذه الدراسات محل التطبيق والتنفيذ لدى المؤسسات الرسمية التي تحمي المجتمع من أخطارها. فلانحراف عند الأطفال لا يحتاج إلى كتابة النظريات والدراسات العلمية التي تناولت جنوح الأطفال بقدر ما تحتاج إلى حلول قابلة للتطبيق والعلاج، فلو مثلاً ذهبت إلى طبيب تشكوا من مرض ما، فيقوم هذا الطبيب بتشخيص المريض ووصف أعراضه، ثم يقدم لك توجيهات لعلاج المرض من خلال وصفة طبية، وهذا هو المنطق بعينه، ولو أخطأ الطبيب في تشخيص المرض وأخطأ في الوصفة الطبية فقد تموت وينتهي الأمر، أما بالنسبة للأمراض الاجتماعية لو أخطأ الباحث في علاجها وتشخيصها فانه سيقول المجتمع والجيل من الإنسانية والبشرية .

لذا سيتم عرض في هذا الفصل أهم الآليات الناجمة لوقاية الأطفال من الانحراف وكذا مساهمة المجتمع المدني في حماية المجتمع والأطفال المهمشين من الوقوع في خطر الانحراف. ليتم توضيح صورة عن واقع العمل الجماعي في الجزائر وأهم التجارب في الحقل الوقائي من الانحراف والجريمة.

## أولاً /الأطفال المعرضون للخطر

تعتبر فئة الأطفال والمعروفة باسم الأطفال المعرضين للخطر مظهراً للتمييز وعدم المساواة والفقر والاستبعاد، بالإضافة إلى الكثير من النتائج المترتبة على الجريمة والعنف المنتشر في كل إقليم من أقاليم العالم وبذلك تتسبب هذه الفئة في أن تكبد نفسها وذويها والمجتمع بأسره تكاليف ضخمة.

## 1- مفهومية الإطار المعرفي

يمكن تعريف الطفل المعرض للخطر على أنه الفرد الذي يندرج في الفئة العمرية بين 12-24 والذي يواجه "ظروفاً بيئية، واجتماعية، وأسرية تعوق نموه الشخصي واندماجه الناجح في المجتمع حتى يصبح مواطناً منتجاً". ومن مظاهر هذه الفئة أنها تتعرض لسلوكات خطيرة تؤدي إلى الوقوع في الجريمة وتتسم هذه الفئة، التغيب عن الدراسة والسلوكيات الجنسية الخطرة والانحراف والعنف وتعاطي وإدمان المخدرات وغيرها. ويترتب على هذه الممارسات عواقب تشدد خطورتها من الناحية المادية والمعنوية حسب نوعيتها والعمر التي يكون فيها الطفل المعرض للخطر، وتشمل هذه العواقب السلبية التسرب من المدرسة والبطالة والحمل أثناء فترة المراهقة والإصابة بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وإدمان المخدرات والسجن والإقصاء عن المجتمع. (كاتينجهام، ويندي وماريا كوريا، 2003)

## 2- عوامل الخطر وعوامل الحماية

يقصد بعوامل الخطر على أنها العوامل التي تزيد من احتمالات تعرض الطفل إلى النتائج السلبية إزاء الفعل الذي يواجهه أو يكون عرضة له. أما **عوامل الحماية** تعرف على أنها العوامل المرتبطة بخفض النتائج السلبية أو التي تزيد من احتمالات نجاح الطفل في الانتقال الإيجابي نحو مرحلة البلوغ واندماجه كلياً في المجتمع ليكون فراد صالحاً.

ويتكون السلوك المنطوي على الخطر من التصرفات التي تعوق تطور ونمو إمكانيات الشخص الطفل، ذكراً أو أنثى، وقدراته البشرية علاوة على عرقلة اندماجه في المجتمع بنجاح. نذكر فيما يلي بعض السلوكيات المنطوية على الخطر: عدم الانتظام في المدرسة وضعف الأداء الأكاديمي والعمل في بيئة ضارة بنمو الطفل (وهذا يشمل دخول سوق العمل في سن مبكرة أو الإكراه على العمل في أنشطة غير قانونية) وممارسة الجنس غير الآمن والاشتراك في الأنشطة الإجرامية أو العنيفة وتجارة المخدرات وتعاطي وإدمان المخدرات والخمور. (بلوم آر ديليو، 1998، صص 368-375)

كما يؤدي السلوك المنطوي على الخطر إلى تعرض العناصر المهمشة من هذه الفئة إلى النتائج السلبية مثل التسرب من الدراسة والحمل أثناء فترة المراهقة وإدمان المخدرات أو الخمر أو السجن.



ويترتب على هذه النتائج تكبد الفرد والمجتمع لتكاليف باهظة ولذلك فهي تشكل محل اهتمام المسؤولين عن رسم السياسات والتدخل العاجل لفرض قانون الحماية لهذه الفئة. ولكن تجدر الإشارة إلى أنه بوقوع هذه النتائج السلبية تصبح عودة الطفل إلى الطريق الإيجابي للنمو مكلفاً للغاية أيضاً. ولذلك يكون الأفيدي للطفل والأكثر فاعلية للمجتمعات من ناحية التكلفة في المعتاد هو تشجيع نمو الطفل الصحي من خلال الحد من تعرضهم إلى الخطر وإعدادهم وتأهيلهم بالمهارات وآليات التأقلم اللازمة حتى يتمكن الطفل من مقاومة الانخراط في هذه السلوكيات المنطوية على الخطر. (ريسنيك إم وآخرون، 1997، ص423)

### 3- أنواع الأطفال المعرضين للخطر

تصبح فئة الأطفال المهمشين والمحرومين أكثر عرضة للأضرار المرتبطة بالعوامل البيئية والاجتماعية وغيرها من العوامل وهذا يضعهم تحت فئة "المعرضين للخطر". ولذلك من الأهمية بمكان التمييز بين مستويات الخطر التي يواجهها الأطفال في المراحل المختلفة للنمو حتى يتسنى وضع آليات التدخل المناسبة طبقاً للواقع. ويمكن تصنيف فئات الأطفال المعرضين للخطر إلى ثلاثة أنواع كما يلي: (بلوم أروام أيرلاند، 2004، ص35)

• **النوع الأول:** الطفل الذي يواجه عوامل الخطر في الحياة ولكنه لم ينخرط بعد في السلوك المنطوي على الخطر (مثل الطفل الذي يعيش في ظل ظروف صعبة تجعله عرضة للتسرب من المدرسة أو عدم الحصول على فرصة عمل).

• **النوع الثاني:** الطفل المنخرط في السلوك المنطوي على الخطر ولكنه لم يبدأ في المعاناة من العواقب السلبية الشديدة (مثل الطفل كثير التغيب عن المدرسة ولكنه لم يتسرب بعد أو الطفل الذي يمارس السلوك الجنسي الخطر ولكنه لم يُصَبْ بعد بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي أو الطفل الذي يمارس الأنشطة المنحرفة ولكنه لم يتعرض بعد للقبض عليه).

• **النوع الثالث:** الطفل الذي يعاني العواقب السلبية نتيجة لممارسة السلوكيات المنطوية على الخطر (مثل الطفل الذي تسرب من المدرسة أو الذي مر بتجربة الحمل غير المتوقع أو الذي أصيب بمرض نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز أو الطفل المسجون أو الطفل المدمن على تعاطي المخدرات أو الخمر).

### 4- البرامج الوقائية المختصة بالفئات المعرضة للخطر:

أن اهتمام أجهزة الوقاية من الجريمة ينصب، في جملة ما ينصب عليه، على الفئات المعرضة للخطر، وذلك بإعداد برامج علمية مناسبة لمساعدة مثل هذه الفئات، وللحيلولة دون وقوعها في براثن الجريمة والانحراف. ومن أمثلة هذا البرنامج، **البرنامج الأمريكي** المعروف باسم: "الأطفال المعرضون للخطر"، الذي بدأ أصلاً في مدينة أوستن بولاية تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية.

و هذا البرنامج هو تعديل لبرنامج سابق، كان يسمى "التدخل الاستراتيجي لحماية الشباب المعرضين للخطر العالي"، والذي عدل ليتناسب مع الأوضاع والمواقف الجديدة التي يتواجد فيها الشباب والأحداث المعرضون للخطر في بعض المدن الأمريكية ومنها مدينة أوستن. (Eugene E. Herbert.1993p.4)

### 5- الوساطة كأسلوب للوقاية من الجريمة

دخل مفهوم الوساطة، كمفهوم حديث للوقاية من الجريمة، دخل ميدان الأساليب الحديثة المستعملة كتقنية عملية ميدانية للوقاية من الجريمة وفض النزاعات من طرف المؤسسات، والإدارة الحكومية، ومن طرف المؤسسات والجمعيات الأهلية في ميدان مواجهة الجريمة والوقاية منها.

هذا رغم أن الوساطة كأسلوب (وليس كتدبير وقائي، أو كيفية وقائية رسمية) لفض النزاعات وحلها، بدأ استعمالها في السبعينات في أمريكا الشمالية، وذلك بهدف إيجاد حلول مناسبة وسريعة لبعض المشاكل والقضايا، التي تبرز هنا وهناك بين أفراد وبين الأفراد والجماعات، أو لدى الجماعات فيما بينها، بغية الحيلولة دون تطور هذه المشاكل والنزاعات وتجنب وصولها إلى المحاكم، أو نظام العدالة الجنائية، التركيز هنا يكون على المشاكل الاجتماعية قليلة الخطورة، مثل المشاكل والنزاعات العائلية، المشاجرة بين الأزواج، وما ينتج عنها من خصومات والنزاعات بين الملاك والمستأجرين، وغيرها من الخصومات من هذا النوع. لكن الوساطة تهدف أيضاً وبالدرجة الأولى إلى التركيز على المشاكل الفردية، أي تلك التي تخص الأفراد مثل الأفراد المعرضين للانحراف أو الأفراد الذين يمرون بأوضاع خاصة، والتي يمكن أن تؤدي بهم إلى اقتراف جرائم أو ممارسة سلوكيات انحرافية تدخل تحت طائلة القانون.

كذلك توجه الوساطة اهتمامها إلى الشباب والأطفال في محيطها الاجتماعي وفي المدارس، وإلى المشاكل الناتجة عن المنظومة التربوية، وبالأخص لدى الأطفال الذين يواجهون صعوبات دراسية، أو مشاكل في الدراسة، أو مشاكل مع إدارة المدرسة، ومشاكل جنوح الأحداث بصورة عامة. (marie-Pierre de Liège.1994.p4)

هنا، تتدخل الوساطة لإيجاد حلول لمشاكل هذه الفئة من الطلاب وذلك بالتوسط بينهم وبين أولياء أمورهم من جهة، وبينهم وبين إدارة المدرسة من جهة أخرى بغية تطويق المشاكل والنزاعات بصفة ودية وبعيدا عن الطرق الرسمية والشكليات القانونية.

هذه الاستراتيجية تدخل في الواقع ضمن ما يعرف بالتدابير الأولية الإستراتيجية الوقائية من الجريمة، حيث يقول بول ولسون P. Wilso "هناك عدة تدابير وقائية التي يمكن استعمالها ومنها التدابير الأولية للوقاية من الجريمة"، وهذه التدابير، حسب ولسون، تهدف إلى معرفة وحصر الأسباب والعوامل النفسية، الاجتماعية، الفردية المؤدية أو المناسبة لظهور السلوكيات الشاذة أو الانحرافية ومحاولة تغييرها، ومحاولة معالجة الجناة بهدف عدم تكرارهم للأفعال الإجرامية، وفرض المشاكل والنزاعات بعيدا عن المحاكم ونظام العدالة الجنائية ككل. (Paul Wilson, 1994, p.3.)

ويؤكد هذا التوجه، النيوزيلندي ماكلارن K. Maclaren 1993، الذي يذهب إلى أن السبب العود للجرمة لدى الكثيرين من المذنبين، هو عدم وجود برامج وقائية معدة خصيصا للفئات المعرضة للوقوع في الإجرام. ثم بدأت هذه الوسيلة أو التقنية تأخذ طريقها إلى أوروبا على أساس التطبيق الفعلي الميداني، بعدما كانت على المستوى النظري فحسب، بحيث تبنتها الكثير من المنظمات والجمعيات الأهلية على ضوء الإيجابية التي حققتها في فض النزاعات ميدانيا.

وأخيرا، تبنى تقنية وأسلوب الوساطة المجلس الأوروبي عن طريق التجمع الأوروبي للمدن الحضرية، وشجع على استعمالها محليا ودوليا (Forum Européen 1993.pp.155-157)

وحتى الأمم المتحدة هي الأخرى احتضنت الفكرة والأسلوب، وشجعت على اعتمادها بين أعضائها. مع العلم أن فكرة الوساطة لفض النزاعات بين الأمم والشعوب، ليست بجديدة على الأمم المتحدة، أو حتى عصابة الأمم السابقة، بحيث جاء مثلا في البند الثالث والثلاثين من ميثاق الأمم المتحدة أن واحدا من الأساليب المهمة في حل النزاعات سلميا بين الأمم والشعوب هو الوساطة. بل نستطيع القول إن "الفلسفة الجديدة" التي يتبنّاها بعض أطراف الأمم المتحدة، والمتعلقة "بالحق في التدخل باسم الإنسانية وحقوق الإنسان"، مبنية أساسا على مبدأ وأسلوب الوساطة بين الأطراف المتنازعة.

### ثانيا: المقاربات الفكرية للاندماج الاجتماعي للأطفال كآلية للوقاية من الانحراف

عادة ما يرتبط "الاندماج الاجتماعي" كمفهوم بالمجالات الثقافية، لذا نجده من صميم اهتمام علماء الاجتماع والأنثربولوجين، فحينما يُنظر إلى الثقافة أو المجتمع باعتبارها كليات يتم التعرض إلى عمليات اندماج الأجزاء فيها، لذلك نجد له استعمالات واستخدامات مختلفة باختلاف السياق العلمي الذي ورد فيه، وأيضاً باختلاف التوجه الفكري للمشتغلين في الحقل الاجتماعي والنفسى والسياسي.

فالاندماج الاجتماعي يهدف عامة إلى تحقيق قدر من الانسجام الداخلي القائم على التوحد والانصهار، على هذا نحو يترجم الاندماج إلى صيرورة يقع من خلالها تحويل عناصر متنافرة إلى كتلة موحدة على شكل مجموعة متجانسة ذات نظام ووحدة معينة، مما يجعل عناصرها مؤهلة لكي تتداخل فيما بينها فيقع تقبل أفرادها كعناصر شرعيين.

فرغم الأهمية العلمية والعملية البالغة لدراسة الاندماج الاجتماعي إلا أنه لم يأخذ النصيب الكافي من الدراسة والبحث خاصة في المجتمع الجزائري، وجل الدراسات التي أجريت في هذا الإطار نجدها تستعمل مفهوم التكيف الاجتماعي أو التوافق والتفاهم والمشاركة الاجتماعية أو مقابل مفاهيم كالإقصاء والتهيمش والعزل الاجتماعي مكان الاندماج الاجتماعي رغم الاختلاف الموجود بينها من جهة، ومن جهة أخرى ترتبط بالمسائل النفسية للأفراد في مجالات الخدمة الاجتماعية أكثر منها الاجتماعية.

أيضا نجد قلة من المختصين في علم الاجتماع بصفة عامة تناولوا مسألة الاندماج الاجتماعي بطريقة مباشرة، وفيما يأتي محاولة لجمع ما كتب حول هذا المفهوم من خلال تحديد بعض المفاهيم والتعريفات اللازمة والتي تصب في الدراسة الراهنة، وكذا أهم الجهود والمحاولات النظرية التي بذلت لفهم هذه الظاهرة أهميتها بالنسبة للأطفال المهمشين والمحرومين من الرعاية الاجتماعية وتقديم بعض العوامل التي تساعد في تحقيق الاندماج الاجتماعي كآلية لإيجاد مختلف الحلول الممكنة للوقاية من ظاهرة

الفصل السابع: مؤسسات المجتمع المدني ودورها في وقاية الأطفال المهدمون من الانحراف وإندماجهم في المجتمع الانحراف خاصة في بداية ظهوره للأطفال الذين قد تعرض طريقهم مشكلات أو صعوبات في الاندماج الاجتماعي.

## 1- مفهوم الاندماج الاجتماعي:

في المعاجم اللغوية العربية، يقصد بمفهوم الاندماج التكامل وهو "العملية التي تسعى إلى تجميع الأجزاء المنفصلة وإضافتها لبعضها البعض لتشكل في النهاية كلاً متكاملًا". (المعجم العربي، 1990، ص 541) أما اصطلاحاً، فيشير مبارك فتحي يوسف إلى الاندماج بكونه: " العملية التي تؤدي إلى توحيد الوحدات المنفصلة في الكل المتناسك يختلف بعض الشيء عن أجزاءه، كما أنه تمثيل متكامل لعناصر ثقافية متنوعة، بحيث ينتج عن ذلك ثقافة متجانسة ذات صفات متناسقة مع بعضها البعض " (مبارك فتحي يوسف، 1986، ص 8)

من الناحية السوسولوجية فقد " اخذ مفهوم الاندماج من اللاتينية integrare، ويقصد به التجديد في معنى أول، وجعله كاملاً في معنى ثان، فهو يمثل عملية اندماج أو إدخال الجزء في الكل: إدراج فرد ما أو مجموعة ما في إطار مجموعة أكبر منها أو في إطار المجتمع الكلي أو تقاسم القيم الاجتماعية، مما يؤكد وجود الأدوار والمشاركة الاجتماعية للأفراد مع الجماعات الرسمية والغير الرسمية".

ويقول مانويل بوشي Manuel Boucher فيفي هذا الصدد: " بالنسبة لعلماء الاجتماع يعني الاندماج الاجتماعي دمج الفرد أو المجموعة في إطار مجموعة أكبر منها"، كما يرى نجيب بوطالب أن الاندماج كمفهوم يتضمن معاني: " التوحيد والانصهار التي تتناقض معاني العزلة والتمهيش والصراع والانقسام وتناقض، وسواء كان الاندماج بما يعنيه من حضور الذات الفاعلة الداخلية والخارجية، فإن المهم هو حضور دلالة الانسجام الداخلي وتجمع الأجزاء مع بعضها بما يمثل كتلة موحدة نقول عنها أنها مندمجة " ( Tribalat M, 1995 , p94 )

وإجمالاً، يهدف هذا المفهوم في ميدان العلوم الاجتماعية عامة وبالنسبة للسوسولوجيا والانثربولوجيا خاصة إلى " حل إشكالية تداخل الثقافي بين الأقليات وبين المجتمع في كليته لبلوغ مرحلة التناغم والانسجام الاجتماعي (Spencer.Durkheim) سبنسر ودوركايم أو لتقاسم القيم المشتركة والغير متضاربة الموجودة في النظام الثقافي (Parsons برسونز) " (Boucher Manuel. 2000. p37).

بينما ترى ميشال تريبالا Michèle Tribalat أن الاندماج يعني بلوغ حالة التوازن النظام الاجتماعي، وتؤكد "أنه يعني أن يستمد الفرد مرجعه من المجتمع الذي ينتزل فيه ". ( Tribalat M, 1996, p.56 )

وفي سياق آخر، يعتبر بيار اندريه تاجيف Pierre André Taguieff أن الاندماج: " صيرورة متواصلة ودائمة في حالة بناء وإعادة بناء، وبالتالي فهي صيرورة غير مكتملة ونابعة عن تعددية الأفعال الشخصية الناجحة والغير الناجحة: فهو علاقة داخلية تجمع بين الفاعلين والمجتمع ديناميكية تبادلية، أي المساهمة الفاعلة والمشاركة في مجموعة أنشطة المجتمع والانخراط في قواعده وقيمه. " ( Taguieff Pierre André p 14.1996 ) ونلاحظ أن المشاركة الاجتماعية (مؤسسات المجتمع المدني) ليست إلا وجهاً من أوجه الاندماج الاجتماعي فهي تمثل المحرك الأساسي لمختلف عمليات الاندماج الاجتماعي.

وإجمالاً، يدعم مفهوم الاندماج مفاهيم الترابط، الانسجام، باعتماد مبدأ التساند الوظيفي على اعتبار الحياة الاجتماعية تشكل كلاً متكاملًا ويتم هذا التكامل عبر الترابط بين مختلف مستويات الأجزاء، على ضوء هذا يمكن اعتبار أن مؤسسات المجتمع المدني وجمعيات الأطفال المرحومين عامة تمثل انساقاً فرعية.

## 2- خصائص الاندماج الاجتماعي:

تتميز عملية الاندماج الاجتماعي عن غيرها من العمليات الاجتماعية القريبة منها بخصائص حددها الدكتور "مصطفى النصاروي" في دراسته عن الهامشية فيما يلي: (مصطفى النصاروي، 2009، ص 215-221)

### 1-2 الاندماج الاجتماعي عملية متواصلة:

إن عملية الاندماج الاجتماعي لا تتوقف أبداً فكلما اعتقد الفرد أنه مندمج اعترضته صعوبات وتحديات جديدة عليه تجاوزها، فدخل عناصر جديدة وأحياناً مفاجئة في الحياة اليومية للإنسان يفسر الجهد المتواصل الذي ما فتئ يقوم به منذ أن بدأ يناضل من أجل البقاء حتى في أكثر الظروف خطراً وأشدّها مراساً.

## الفصل السابع: مؤسسات المجتمع المدني ودورها في وقاية الأطفال المهدشون من الانحراف وإندماجهم في المجتمع

تطور الحياة في الأزمنة السابقة كان بطيئاً والقيم أكثر ثباتاً والأجيال أكثر ترابطاً أما اليوم فأصبحت التحولات سريعة والتغيرات كثيرة في الحياة اليومية زاد من خطر التهميش، فزادت الهوة بين طبقات المجتمع وحل التنافس والصراع محل التكامل وضعف النسيج الاجتماعي والروابط وتقلصت الثقافات التي يطمئن إليها الفرد وظهرت ثقافات عالمية تغذيها وسائل إعلام عملاقة في المجال الثقافي.

### 2-2 الاندماج مسألة نسبية:

لا يوجد فرد مندمج تماماً خاصة في وقتنا الحاضر المتمسك بتعدد البنى وسرعة التغيير، يضاف إلى ذلك طبيعة كل فرد ككائن متفرد ومتميز إذ لا يوجد تشابه مطلق بين كائنين اثنين حتى ولو كانا توأمين وبما أن ظروف الحياة متغيرة منذ القدم، فإنها تحتم على الفرد تغيير سلوكه ولو نسبياً وتدفعه إلى التأقلم مع الأوضاع المستجدة فتصرفه في وقت الشدة يختلف عن تصرفه في الوقت الرخاء وسلوكه في الكوارث يختلف عن سلوكه في الأيام العادية وتوجد خطط للبقاء على قيد الحياة تبررها الضرورة الملحة لكن تزول بزوال الحاجة. فكل إنسان يحتاج إلى جملة من القيم والمبادئ التي توجه حياته وتثبت هويته لكن لا نعتقد أن الاندماج ممكن عندما يتحجر سلوك الإنسان إلى درجة أنه لا يتغير لا في الزمان ولا في المكان.

### 2-3 الاندماج عملية تفاوضية:

نظراً لكون الاندماج الاجتماعي التام عملية صعبة المنال بالنسبة إلى كل الأفراد وبما أن بعض القيم تكبت الأفراد وتصددهم عن تحقيق ما يصبون إليه فإنهم يلتجئون إلى "التفاوض" معها فيستغلون أفضل ما فيها وقد يحرفونها بطريقة واعية أو لا واعية عن التمتع بحقوقه ويتهاون في أداء واجباته، ونرى أيضاً من يستغل قيم التضامن أكثر من قيم العدل والمساواة ونجد من يضمن القرابة أكثر من القنوات المنطقية للتأثير على غيره، يوجد أباء تهاونوا في تربية أطفالهم إلى حد الإهمال لكن لا يتورعون عن المطالبة بحقوقهم منهم عند تقدّمهم في السن محذرين إياهم من العقوق.

وفي المجال الانحراف نفسه نلاحظ بين المنحرفين من يحصل على تقدير عامة الناس وخاصة الفقراء منهم بدعوى أنه لا يعتدي على فقير وعلى ضعيف إنما يأخذ من أموال الأغنياء وأصحاب الجاه، وكل هذه الأساليب تمثل ما يمكن تسميته بقنوات الاندماج التي لا تكون متماثلة أو متجانسة لدى كل الأفراد.

### 2-4 الاندماج مستويات متفاوتة:

لا يوجد إنسان مندمج تماماً خاصة في الأزمة المعاصرة التي تتسم بالتغير السريع وكلما اعتقد الإنسان أنه اندمج إلا واجهته تحديات أخرى، كما نعرف أن السلوك يخضع إلى ملابسات الواقع لذلك وجدت ظروف استثنائية تتيح التخفيف أو حتى الخروج الوقيتي عن القاعدة، كما أن طباع الناس وظروف تنشئتهم تجعلهم لا يمتثلون بنفس الدرجة إلى القيم. ففي كل الديانات مثلاً نجد من هو أكثر حرصاً من ذلك إلى درجة الزهد لكن نجد في المقابل من هو مؤمن لكنه متهاون في التطبيق، وبالرجوع إلى مجال الأخلاقي نلاحظ من يدعي الاستقامة في سلوك اليومي ويعتبر الأخلاق أساس الحياة لكن يضعف أحياناً أمام إغراء المال أو الجمال أو الجاه مثلاً نلاحظ من يعتز بوطنه لكن يماطل في القيام بواجباته إزاءه.

### 3-أوجه الاندماج الاجتماعي:

فيما يتعلق بأوجه الاندماج الاجتماعي فإنه عادة ما يتم الفصل بين مقاربتين أساسيتين كل واحدة منها على نقيض الأخرى إحداها تؤسس للاندماج الاجتماعي مركزة على الاستقرار والتطابق والأخرى تركز على الإقصاء والتصادم: (سوسن بن الحاج بالقاسم، 2011، ص ص 189-192)

#### 3-1 المقاربات التي تؤسس للاندماج الاجتماعي:

تقوم على الاستقرار والتطابق مع القيم ومعايير وهي على علاقة وثيقة بمفهوم التضامن الاجتماعي الذي يربط بين الأفراد في المجتمع، وهنا نميز ثلاثة أنواع من الروابط الاجتماعية:

\* **علاقات السوق:** التي حللها "A. Smith" من خلال استعارة مفهوم "اليد الخفية" في مجال تقسيم العمل واعتبار أن التضامن الاجتماعي وهو حصيلة التخصص وعمليات التبادل المرحلية.

\* **التضامن:** كما فسره دوركايم الذي يعتبر أن التضامن الاجتماعي يتحدد من خلال المعطى الاجتماعي والضمير الجمعي واستبطان القيم الاجتماعية من قبل الأفراد.

\* **العلاقات السياسية:** كما حللها فيبر الذي يؤكد على علاقات الهيمنة وممارسة السلطة وعلى أهمية الدولة في تحقيق التضامن الاجتماعي.



### 3-2 المقاربات التي تؤكد على الإقصاء والتصادم:

تقوم هذه المقاربات على عدم الامتثال للقيم والمعايير السائدة، " فموضوع التهميش والإقصاء أصبح في السنوات الأخيرة قطبا مهما في الفكر الاجتماعي الحديث، ويعتبر الأشخاص الهاشميون من ضحايا خطأ الاندماج الذي يمكن أن يحدث بفعل هشاشة العلاقات الأسرية والبطالة والفقر وضعف الرعاية الاجتماعية... الخ وبالمقابل لابد من توخي الحذر في استعمال مصطلح الإقصاء".

(Paugam(S), 1996, p 23.)

هكذا إذا نجد بشكل عام - لمفهوم الاندماج الاجتماعي في القراءات السوسيولوجية معينين:

أ- من جهة يعبر الاندماج عن حالة النظام الاجتماعي، فأفراد المجتمع يعدون مندمجين إذا ارتفعت درجة التضامن الاجتماعي بينهم، وبالنسبة لـ "إميل دوركايم" تتغير الانتحار بشكل عكسي حسب درجة اندماج الفرد للمجموعات التي ينتمي إليها، فالاندماج على هذا النحو يتناقض مع مظاهر الأنوميا والفوضى الاجتماعية.

ب- من جهة ثانية، "يعبر الاندماج عن وضعية الفرد أو المجموعة من خلال تفاعله مع الأشخاص أو المجموعات الأخرى التي يتقاسم معها قيم ومعايير المجتمع الذي ينتمي إليه. بهذا تندثر مظاهر التهميش والإقصاء والانحراف". (Constant (F), 2000, p 97)

وفي كلتا المعنيين نجد أن الاندماج يأخذ في اعتبار الفرد والمجموعة والمجتمع كما يشمل العناصر التالية: (Khéllil(K).1997.p 97)

\* الأسرة: باعتبارها مهد التنشئة الاجتماعية وحاملة لثقافة المجتمع.

\* العمل: المعطى أكثر أهمية في عملية الإنتاج وذلك في إطار المجتمع الوظيفي والمجتمع الكلي الذي يحدد وضعية الفاعلين.

\* العلاقات الاجتماعية: التي تربط الفرد بغيره من الأشخاص وبالمجتمع ككل وتسمح بظهور التضامن الاجتماعي.

\* وجود الإقصاء والتهميش والاستبعاد: داخل النسق الاجتماعي كمظهر أنومي في المجتمع.

### 4- نظريات الاندماج الاجتماعي:

نظرا لقلة المراجع التي تناولت موضوع الاندماج الاجتماعي من الناحية السوسيولوجية حسب اطلاع الباحث فقد تم الاعتماد على دراسة حميد غافل بعنوان الجاليات العربية وإشكالية الاندماج الاجتماعي في البلدان الغربية التي تناولت طرحا فكريا يحدد فيه جملة من النظريات والمقاربات الفكرية لمسألة الاندماج الاجتماعي، ومن خلال ما تمكنا من الحصول عليه يمكن التمييز بين أربع اتجاهات نظرية تناولت موضوع الاندماج الاجتماعي بطريقة ما-مباشرة أو غير مباشرة- وهي: (حميد غافل مهوس، 2006، ص 113).

### 4-1 النظريات الكلاسيكية:

أثار كل من دوركايم وغلمان وماركس جدلا عميقا حول عملية الاندماج في كثير من سجلاتهم المباشرة حول صلب المشكلات الاجتماعية في مجتمعات العالم الحديث، حيث اهتم كل من ماركس وغلمان بصورة خاصة بكيفية تنظيم المجتمع وتخصيصه لأناس متحققين ليؤدوا ضمنيا الأدوار المطلوبة وهذه فئات إجمالية من الناس لديها الخبرة في ربط تأثير الاندماج الاجتماعي على مدى أجيال.

لقد انتقد "كارل ماركس" مسألة وجود التشطير الطبقي للمجتمع في مجموعتين هما مالكي رأس مال ومن لا يمتلكه، الذي يؤدي إلى ظهور التمايز الطبقي ومن ثمة العزلة الاجتماعية (عدم الاندماج) من خلال العلاقات الاجتماعية التي تربط أفراد المجتمع: إننا نسلم جدلا هنا بصورة خاصة بفصل العمل، ورأس المال، والبلد، والأجور، وهو ما جسّدته بحوثه عن العلاقات السببية بين هذه المفاهيم الجوهرية. (نيقولا تيماشيف، 1980، ص 85-88)

وقد عرض ماركس أيضا أثر الاغتراب في العزلة أو عدم الاندماج، فيعتبر الانحراف مفهوما أساسيا في معالجته للاغتراب ويعني به -الانحراف- الإشارة إلى انفصال الإنسان بعض الشيء عن إنتاجه الخاص به، سواء كان هذا المنتج أشياء مادية أو أفكاره، وتصبح أكثر أهمية من ذلك الذي ابتكرها أو من الإنسان نفسه، وتصل في النهاية إلى حد السيطرة عليه، وهكذا فإن هذه الأشياء يرفضها الإنسان وتصبح مغتربة عنه وتصل إلى حد السيطرة عليه، ويرى ماركس أيضا أن الاغتراب قد أدام عدم الاندماج الاجتماعي وذلك بفعل تجاهل مطالب العمال في حل معاناتهم، كما يرى أن اغتراب الغرور

الفصل السابع: مؤسسات المجتمع المدني ودورها في وقاية الأطفال المهمشون من الانحراف وإندماجهم في المجتمع

الديني يستغرق وعي العمال "الدين هو أفيون الشعوب"، ويقول ماركس: "إن نقد الدين هو مقدمة منطقية لكل أنواع النقد". (جلبي علي عبد الرزاق، 1991، ص115)

\* أما إسهامات "إميل دوركايم" في موضوع الاندماج الاجتماعي فكانت كبيرة بل هو أول من اهتم بميزة الاندماج في مجتمع محافظ، وفسر عملية الانتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي في المجتمع الأوروبي أين تسببت الثورة الصناعية في طفرة سكانية هائلة وزيادة الاتصال الاجتماعي وأعظم اندماج اجتماعي نراه ماثلاً في الوقت الحالي.

كما وصل دوركايم إلى أن مشكلة اللامعيارية هي حتمية المجتمع، وميز الاندماج عن التمثيل assimilation من خلال الإقرار بتنوع وتعددية المجتمع العضوي زاعماً بأن اللامعيارية حاضرة في تحرر المجتمع الحديث من الآلة وبنائها الرحب للعلم.

إن هذا التصور مبني كما هو واضح على أساس استخدام ثنائية التضامن العضوي والتضامن الآلي، والتي استخدمها مقارنتها ليدل على الاندماج الاجتماعي وطبيعته التي تهتز من خلال تغلغل القيم الوافدة والأمراض الاجتماعية الجديدة، مثل اللامعيارية، والاعترا ب وغيرها.

#### 4-2 نظرية الهوية الاجتماعية:

نظرية الهوية الاجتماعية طورت من قبل "هنري تاجفل Henri Tajfel" و"جون ترنر John Napier Turner" في عام 1979م، لقد ميزت هذه النظرية نفسها عن مدرسة علم النفس الاجتماعي الأمريكية (التي اهتمت بالمجموعات الأولية الصغيرة) بتركيزها على انتماء الأفراد للمجموعات الاجتماعية الكبرى وعلاقة القوة والصراع بينها، ومفهوم المجموعة هنا يختلف عن مفهوم "الفئات الاجتماعية" بتميزه العلاقة النفسية المشتركة بين أعضاء المجموعة والوعي لدى أفرادها بأن لهم هوية جماعية مشتركة ومصيراً جماعياً مشتركاً، بكلمات أخرى الوعي الجماعي والشعور المشترك بالانتماء للمجموعة وهو الذي يشكل العامل النفسي الأهم في تعريف أي تكتل بشري أو فئة اجتماعية كمجموعة لها هوية مشتركة بالمعنى النفسي لمفهوم الهوية الجماعية.

ويقول تاجفل أن "أي مجتمع يحتوي على تمايزات في القوة والمكانة والهيبة الاجتماعية، وأن المجتمعات كلها هكذا، ويتموضع كل منا في فئات اجتماعية تتحول إلى جزء غير منفصل من تعريفه الذاتي"، وبناءاً على ذلك تُعرف الهوية الجماعية على أنها: ذلك الجزء من مفهوم الذاتي للفرد، النابع من وعيه لكونه عضواً في الجماعة (أو جماعات) مضافة إليه الاعتبارات القيمية والعاطفية التي تحال إلى تلك العلاقة.

وتطرح أيضاً هذه النظرية في سياق أفكارها المرتبطة بالتهميش والاندماج علاقة القوة بين المجموعات هو مفهوم الحرمان النسبي والذي شغل محور المعالجات والأبحاث في مجالات الأكاديمية المتنوعة، ففي كتابه الرائد يعرف "تيد غور Gurr" مفهوم الحرمان النسبي من وجهة نظر العلوم السياسية على أنه "إدراك الأشخاص لوجود حالة تضارب بين توقعاتهم القيمية وقدراتهم القيمية على تحقيق هذه التوقعات" ونتيجة لذلك، "يتمرد الناس ضد ظروفهم ليس عندما يكونون محرومين ليس بالمفهوم المطلق للحرمان، ولكن عندما يشعرون أنهم محرومون بالنسبة إلى أشخاص أو جماعات خارجية" (Gurr Ted. 1970. p24)، إذن العامل الأساسي في مفهوم الحرمان النسبي هو المقارنة مع الآخر والقناعة بأن ذلك حق شرعي في الحصول على نفس الحق والامتيازات التي يتمتع بها الآخر سواء كان فرداً أو جماعة. (مكاوي إبراهيم، 30.11.2002، Internet)

#### 4-3 نظرية التصنيف الذاتي:

وهي نظرية نفسية اجتماعية لـ "جون ترنر John Turner" وزملائه، تفترض هذه النظرية أن الميول التي ندرکها في أوقات كأفراد وحدين وفي أوقات أخرى كأعضاء في جماعات هما احتماليان يعبران على حد سواء عن الذات. ذلك أن هويتنا الاجتماعية (اشتقاق من المجموعات التي ندرک بانفسنا أننا أعضاء فيها) كحقيقة وأساس للنفس كهوية الشخصية (مشتقة من وجهة نظر شخص ما كفرد وحيد)، ونعرف أنفسنا من خلاله، إما المستوى الشخصي والمستوى الاجتماعي فكلهما مرن وعدائي من الناحية العملية. لذا فإن على سبيل المثال، إذ عرفنا أنفسنا في حدود عضوية الجماعة، (ذكوراً) أو (إناثاً) مثلاً في مواقف محددة فإنه يعني في ذات الوقت أن نعي أنفسنا بدرجة أقل كأفراد وحديين.

بناءً على نظرية الهوية الاجتماعية ونظرية التصنيف الذاتي فإن الهويات الاجتماعية معرفة على أنها جوانب من تصنيف الذات النابعة عن الوعي الإنساني وميله لأن تكون له عدة انتماءات (قومية،

دينية، طبقية... الخ) بالإضافة للانتماء لمجموعة ذات مكانة مرموقة وهو أمر مرغوب أيضا بسبب مردوه الايجابي على الهوية الاجتماعية للفرد، وتقترض أيضا نظرية الهوية الاجتماعية أن أفراد الأقلية يتبنون استراتيجيات متنوعة لتفادي الشعور بالذات المتدنية، وأحيانا نجدهم راغبين في قطع الصلة مع مجموعتهم ذات المكانة المرموقة، وهناك استراتيجيات أخرى يمكن أن تتنابها أية أقلية تسمى "الإبداع الاجتماعي" حيث أن أفرادها قد يحاولون تحقيق التميز الايجابي لمجموعتهم بواسطة إعادة تعريف إبعاد المقارنة بين مجموعتهم والمجموعة الخارجية بالإضافة إلى أن أفراد المجموعة ذات المكانة المتدنية قد يختارون خوض غمار المنافسة المباشرة مع المجموعة الخارجية بواسطة تحريك المجموعة كجماعة واحدة وتحدي الوضع القائم.

#### 4-4 بناء أمة ونظرية الاندماج الاجتماعي:

هذه النظرية أخرى تتناول جانبا مهما من عملية الاندماج الاجتماعي، ذلك الدمج الاجتماعي المتعلق بالأقليات (الأصلية) أي تلك التي تعيش أصلا وتتشارك مع مجتمعات أوسع في البلدان مغايرة أثنية، وقد طبقة هذه النظرية في البلدان الغربية خاصة أوروبا الغربية.

غالبا ما نميز في الأدبيات التقليدية بين نوعين من الوجهات النظر المتشعبة التي سادت في القرن التاسع عشر والمتعلقة بالاندماج الوطني والذي قد يبرز اعتباره خط للفكر المهيمن والمرتبط بالحل الثقافي واللغوي للأقليات في (الثقافات العالية) كما أنه ليس فقط حتمية تاريخية، بل بشكل مفيد غير قابل للجدل بالنسبة للأقليات نفسها، وقد اعتبرت هذه العملية في أغلب الأحيان تمثلا (assimilation) أو عملية التثاقف (acculturation) أو دمج (integration)، ولكن لا توجد هناك فوارق واضحة بين هذه المفاهيم.

تركز أيضا هذه النظرية على جانب هام وفردى، هو تخلي أقلية معينة عن الكثير من سماتها الثقافية ذلك لأنها تجد فيها تخلفا وتتعلم حضارة وثقافة الأقلية أو الأمة المتفوقة والتي تتعايش معها، وبهذا يحدث التحول والاندماج بالنسبة لها، وهذا جانب مهما يفيد في دراسة موضوع الاندماج الاجتماعي للأقليات خاصة المهاجرة من بلدان العالم النامي إلى بلدان العالم الصناعي وخاصة أوروبا الغربية. أين يمكن أن يتخلى أفراد والجماعات عن الكثير من سماتهم الثقافية لأنهم يجدون فيها (تخلفا) عما هو موجود لدى هذه المجتمعات الصناعية أو (الأكثر تقدما).

وبهذا فإن النظرية تختلف في مجال وميدان تطبيقها ومادة دراستها من جانب ومن جانب آخر عن النظرية الهوية الاجتماعية التي طبقت وتطبق أصلا في حالة الأقليات التي تعيش (مستلبة) وتشعر بالغبن أو محاولات محو الهوية وتعيش نوعا من الصراع المسلح أو السلمي من أجل إثبات هويتها.

#### 5- عوامل تحقيق الاندماج الاجتماعي للأطفال المهمش:

من الصعب جدا تقديم وصفة جاهزة لتحقيق عملية الاندماج الاجتماعي على اعتبارها مسألة نسبية، وفيما يلي يتم عرض سبعة عوامل رئيسية تساعد على تحقيق الاندماج الاجتماعي وفق تصنيف مصطفى النصاروي في دراسته عن الانعزال الاجتماعي: (مصطفى النصاروي، 1999، ص ص 221-226)

يتمثل العامل الأول في التأكيد على نواحي القدرة لا على نواحي العجز أي الاعتماد على فلسفة تفاؤلية تُؤمن ما هو إيجابي ومفيد وتغض النظر عما هو سلبي. إن هذه النظرة في حد ذاتها مفيدة لأنها تدفع إلى البحث عما هو فاعل وكفيل بتغيير واقع الشخص الذي يشكو صعوبات وتهمل ما هو ضعيف فيه. فلو تم النظر إلى شخص فاقد للبصر فقد يرى فيه البعض عجزا تاما لكن البعض الآخر ينظر إلى ما يمكن أن تكتنزه شخصيته من قدرات لم تطمسها الإعاقة مثل القدرة على تحمل المسؤولية والعمل والإبداع الفكري أو الفني. وإضافة إلى ما سبق فلو تم تصور جانبا من الجانبين لأمكن أن يُرى فيه وجهين مختلفين: وجه يختصر شخصيته في الجnoch ويحكم عليه بعدم الصلاحية الاجتماعية ووجه ثان يركز على الجانب الإيجابي فيه الذي يمكن الاعتماد عليه لإدماجه في حظيرة المجتمع.

وفي جل الحالات ومهما كان العامل الدافع إلى التهميش فإنه بالإمكان اكتشاف نقطة قوة للانطلاق منها لتطبيع علاقة الفرد بالمجتمع، وهو ما يمثلته العامل الثاني التمكين إذا تبين أن نواحي القدرة محدودة ولا تسمح باندماج كاف فإنه العمل بالإمكان تطوير الاستعدادات المتوفرة عن طريق التعليم وإزالة الحواجز التي لا تساعد على الانطلاق علما وأن هذه الحواجز يمكن أن تكون داخلية مثل ضعف القدرات والخوف والتردد وتوجس الفشل هذه التغييرات التي تدخل على الفرد أو على محيطه (وعادة الاثنان معا)

## الفصل السابع: مؤسسات المجتمع المدني ودورها في وقاية الأطفال المهمشون من الانحراف وإندماجهم في المجتمع

لزيادة في حظوظ اندماجه بالتمكين كالتعليم والتكوين وتحسين القدرات البدنية والنفسية وإيجاد فرص العمل وهو السبيل ذو الأهمية الكبيرة في مقاومة التهميش.

ويتبعه مباشرة عامل ثالث يتمثل في تيسير المشاركة فلا اندماج بدون مشاركة في الحياة المجتمع علما وأن مستويات المشاركة ودرجاتها تختلف حسب قدرات الفرد وحسب طبيعة الموقف لكنها تبقى في كل الأحوال ضرورية أولا لإعادة الاعتبار للشخص الذي ربما نعت بالعجز والقصور فيستعد شعوره بالكرامة وثقته بنفسه وثانيا للمحافظة على سلامته البدنية والنفسية فلا يوجد أخطر من الانزواء والعزوف عن كل نشاط وثالثا لجعله قدوة لغيره الذي يقاسمه نفس الصعوبات وبذلك يكون تأثير على من يشابهه أنجع من ألف خطاب. فلا تنحصر المشاركة في تعاطي نشاط اقتصادي فيمكن أن تكون في شكل عمل تطوعي أو ممارسة هوية أو القيام بأدوار رمزية مثل التي يقوم بها المسنون كالوساطة والتحكيم وغيرها.

أما العامل الرابع للاندماج فهو التأكيد على طبيعته التفاعلية أي العمل في اتجاهين متكاملين: تقريب الفرد من المجتمع وتقريب المجتمع من الفرد، فمن الخطأ وأحيانا من غير الممكن أن ندعو الأفراد ذوي الحاجيات الخاصة إلى الاستجابة إلى متطلبات المجتمع دون أن يحرك هذا الأخير ساكنا للاقترب منهم، بل لابد من العمل في اتجاهين متكاملين إذ يظهر هذا جليا في التحويلات المعمارية مثلا كالمعابر الخاصة بحاملي الإعاقة وصنع سيارات مجهزة ببعض الآلات التي تجعلها سهلة القيادة، لكن هذه التحويلات لن تغنيهم عن تعلم مهارات السياقة ومعرفة قوانين المرور وأحكام السير؛ ونفس الشيء يقال بالنسبة إلى المسنين حينما يحتاجون إلى مساكن محمية وسهلة الاستعمال ومع ذلك من المفيد أن تكتمل هذه المرافق بالحركة والمشى كوقاية من العجز؛ كما يجب أيضا اعتماد نفس المسعى مع الجانحين إذا لا تكفي إعادة ترتيبهم وتنمية مهاراتهم المهنية إذا كان الوشم يلاحقهم والناس يضيقون الخناق حولهم لذلك فإن اندماجهم يبقى دائما عملية تفاعلية لعنصرين: تأهيل ذاتي في معنى تفعيل قدرات التعامل الإيجابي مع الغير وتفعيل خارجي في معنى إعداد المجتمع لتقبلهم بتسامح ويسر.

ويرتبط العامل الخامس بعدم المبالغة في تقنين الحياة "L'hyper normativité" أي إعطاء مجال رحب للحرية في سلوك الناس وتصرفاتهم وعدم تقييدها بقيود صارمة مجحفة إلى حد إلغاء الأساليب الفردية للتعامل، فعندما تكون القاعدة الإباحة والمنع استثناء يسهل عملية الاندماج، لكن تفادي الإفراط في تقنين السلوك لا يعني اللامعيارية التي تؤدي إلى الفوضى وبالتالي تصدع المجتمع، ولكن في نفس الوقت لا ينبغي الاعتقاد أن المبالغة في تقنين الحياة تقتصر على التخفيف من ضغط القوانين بل تتجاوزها إلى أنماط كثيرة بما في ذلك المعايير الاجتماعية الظاهرة والخفية مثل معيار النجاح، فلو حصر المجتمع النجاح في الحياة الدراسية مثلا وأهمل المجالات الأخرى مثل النجاح في الحياة المهنية والنجاح في الحياة العائلية والنجاح في الحياة الاجتماعية ومجالات إبداعية أخرى (رياضة، فنون...) لما أمكن خلق توازن لدى الأفراد الذين لم يتمكنوا لسبب أو لآخر من مواصلة دراستهم على الوجه الأمثل ولما أمكن للمجتمع أن يتكامل.

أما العامل السادس الذي ينبغي إبرازه فهو التسوية "a normalisation" أي أن يتم الإعداد للاندماج مع الأسوياء وفي ظروف الأسوياء إلا إذا تعذر ذلك ومعنى التسوية التخلي قدر الإمكان عن المؤسسات العازلة، ومع هذا نعلم جيدا أن بعض الفئات من ذوي الاحتياجات الخصوصية تحتاج إلى مؤسسات مختصة تلبي حاجيات كالتعلم أو التدريب بطريقة ملائمة، لكن كثيرا من المؤسسات قابلة للتعويض مثل إيجاد أسر حاضنة لأطفال مهملين أو لمسنين بدون سند عائلي عوضا عن مؤسسات الإيواء التي يمكن أن توفر كل شيء إلا دفء العلاقات العاطفية.

فإذا أمكن إدماج بعض الفئات من حاملي الإعاقة في المدارس العادية والاستغناء عن المراكز الخاصة فلماذا التردد؟ وإذا أتاحت بدائل للسجن فلماذا لا نُعتمد؟ فكم من مصاب بأمراض عقلية كانوا يحبسون مدى الحياة داخل "مستشفيات" لا لسبب إلا لأنهم يهزون أو يتخيلون أشياء غير موجودة فلربما موجودة فعلا، دون أن يمثلون خطرا حقيقيا على المجتمع. إذا كان لا بد من الالتجاء إلى المؤسسات الخاصة لطبيعة المستهدفين ولضرورة الاعتماد على وسائل معينة لا يمكن توفيرها أو استعمالها خارج هذا المحيط فينبغي لهذه المؤسسات أن تبقى منفتحة على الوسط الطبيعي وتخلق أكثر ما يمكن من المعابر معه لتيسير الانتقال المرن والتدريج إليه.

والعامل السابع والأخير فهو متصل بالتمييز الإيجابي "a discrimination positive" أي تخصيص بعض السكان ذوي الحاجيات الخصوصية أو الإمكانات المحدودة ببعض الامتيازات، فلا يمكن مثلا أن يفتح باب المنافسة على الانتدابات على مصراعيه أمام طالبي الشغل الأسوياء وحاملي الإعاقة



## الفصل السابع: مؤسسات المجتمع المدني ودورها في وقاية الأطفال المهمشون من الانحراف وإندماجهم في المجتمع

دون اعتبار أن الأوائل لهم إمكانيات أكبر وفرص للعمل أكثر في قطاعات متعددة؛ كما لا يمكن لبعض الفئات الفقيرة والمعزولة جغرافيا في مناطق صحراوية أو جبلية نائية أن تنطلق بنفس حظوظ النجاح التي يتمتع بها سكان المناطق السياحية أو الأقطاب الحضرية التي تنشط فيها الحياة الاقتصادية، ويأخذ التمييز الإيجابي أشكالا عديدة على نظام الحصص في العمل وإعطاء مساعدات خاصة لسكان الجهات الفقيرة والمعزولة.

### تعقيب:

ركزت المحاولات النظرية التي تم عرضها سواء في علم الاجتماع الكلاسيكي أو المعاصر على طبيعة وسمات الاندماج الاجتماعي بالنسبة لجماعات فردية أو هويات متصارعة داخل مجتمع واحد في الغالب، فهي تتناول عملية الصراع الذي ينجم عن عملية التعايش والتصادم الذي ينشأ بين هذه الجماعات، مثل الصراع الطبقي أو النوعي.

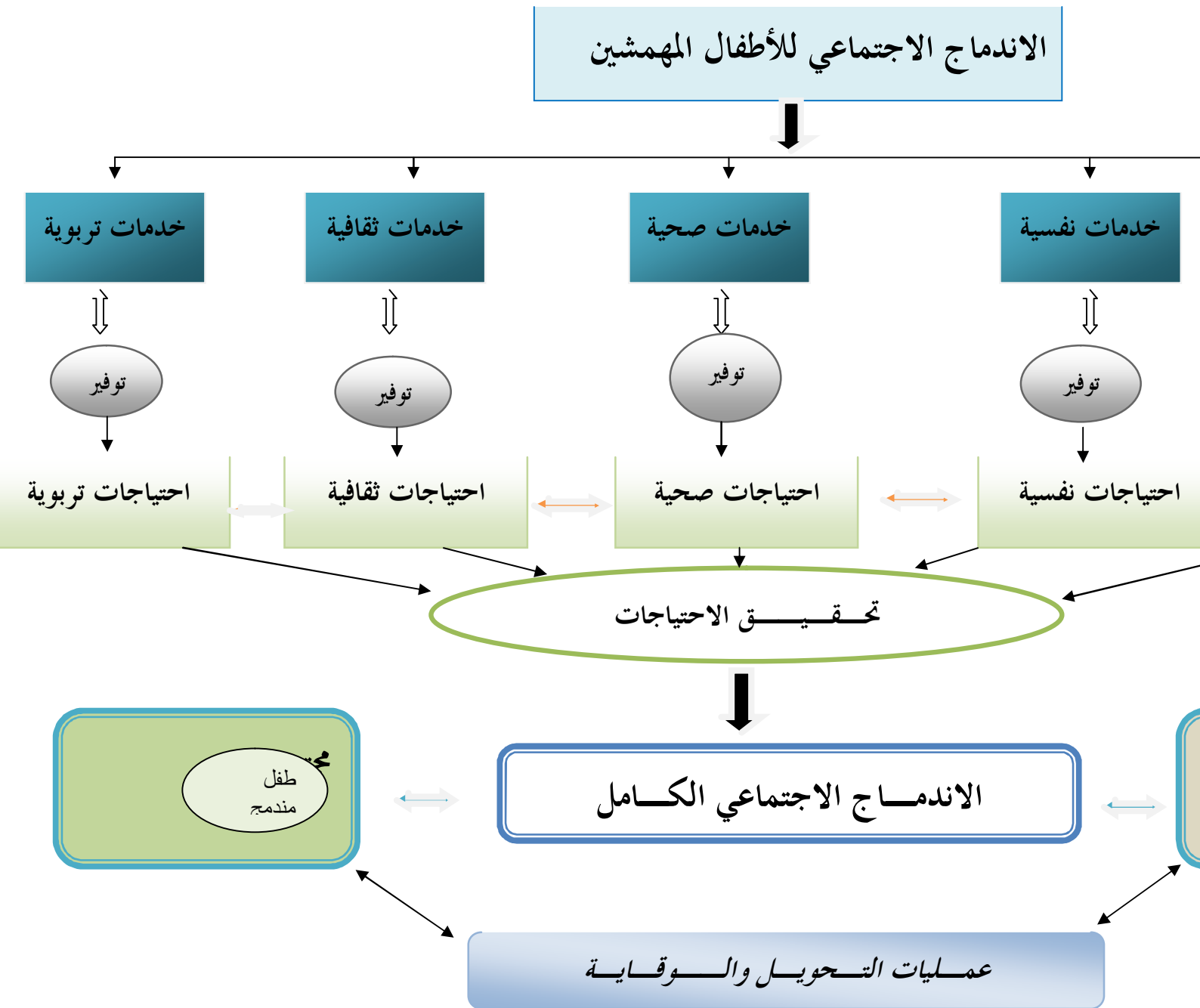
ويمكن القول أن عملية اندماج الأطفال المهمشين في المجتمع ووقايتهم من الانحراف يرتبط بالمحيط الذي تقيم فيه، باعتبار هذا الأخير يمثل (كليات) بينما يمثل الأفراد (جزئيات)، وأن اندماج الجزئيات في الكليات يعد تكاملا، وبالإمكان أيضا الاستفادة من طرح كارل ماركس في أثر العزلة في الاغتراب أو عدم الاندماج من خلال العلاقات الإنسانية وتغلل القيم الوافدة والأمراض الاجتماعية سببا للاغتراب واللامعيارية كمقاربة ما، فهناك حاجة نفسية للثقافة وهو ما يعبر عنه في النظرية الهوية الاجتماعية بـ "الحاجة النفسية الداخلية للشعور الإيجابي تجاه جماعة الانتماء"، وهي ثقافة الأم والتي مثلت مراحل الطفولة والصبا والمراهقة حتى سن البلوغ، والتي تكون شخصيته قد تبلورت وفقها وهذا هو مفترق الطرق في الأعم الأغلب في تكوين شخصيته وهوية الفرد الثقافية، وأما حالات الخروج عن هذا التكوين الثقافي فانه لا يعدو أن يكون (متمردا). (Tajfel (H), 1981, p182)

وينجم هذا التمرد عن رغبة في كسر الكثير من القيود والمحرمات التي تفرضها عليه ثقافة الأم أو ثقافة التهميش، أو نتيجة لشعوره بـ (تختلف ثقافة)، مقارنة بالثقافة الحاضرة ويساعد على ذلك ابتعاده عين أعين ورقابة مجتمعه المحلي الذي نشأ فيه، أو بناء ثقافته بصورة عامة، أي أن جو المجهولية التي يعيش في كنفها في المجتمع، ويساعده على هذا التمرد.



wondershare™

PDF Editor



wondershare™

PDF Editor

## ثالثاً: نماذج لوقاية الأطفال المهمشين من الانحراف وإدماجهم في المجتمع:

### 1- المدن الصديقة للطفل:

إن مبادرة "المدن صديقة الطفل" التي دعمتها منظمة "اليونيسيف"، والتي تعدّ كمحاولة من جانب المؤسسات الدولية في العالم لإنشاء مساحات حضرية لتوفير أمثل الظروف لمشاركة الطفل، يتزايد الإقبال عليها كفكرة، حيث إن مزيداً من السلطات المحلية والمخططين يسعون إلى تطبيق حقوق الطفل على المستوى المحلي وإلى جعل البيئات الحضرية أصحّ للأطفال.

ففي إيطاليا، تتولى وزارة البيئة تنسيق مبادرات "المدن صديقة الطفل"، فقد شارك نحو 200 مدينة في هذه الحركة بحلول عام 2001، ويجري تبادل الأفكار الجديدة في اجتماعات سنوية وتمنح الجوائز للمدن التي حققت أفضل أداء في النواحي المختلفة، كالتخطيط الحضري الموجه للطفل، على سبيل المثال (Corsi, 2002, pp 74-77).

وكذلك في الفلبين، حققت الحركة بعداً قومياً، من خلال برنامج يطمح إلى تنمية مبادئ حقوق الطفل على كافة المستويات، من الأسرة إلى الحي إلى المدينة أو المنطقة (اليونيسيف، 2003، ص 48).

وحتى في مناطق النزاع والحروب، مثل الأرض الفلسطينية المحتلة، هناك نماذج لمبادرات المدن الصديقة للطفل، فقد تمّ إنشاء 15 مركزاً لأنشطة الطفل لتنمية مشاركة المجتمع في تطبيق حقوق الطفل، وتركز هذه المراكز على الأطفال الصغار، خاصة البنات ومن هم في حاجة إلى حماية خاصة، واليافعين منهم يتلقون تدريبات لكي يتمكنوا من المساعدة في عمل المركز. (اليونيسيف، 2003، ص 48)

أما في "كالكتا" بالهند، يقوم برنامج عمل على مستوى المدينة بتجميع الوكالات الكبرى الملزمة بحماية وتوفير الخدمات الأساسية لأطفال الحضر المحرومين بما في ذلك الأطفال العاملون أو المشردون. وقد تمّ من خلال مسح لمشروع طموح، تحديد كل طفل غير ملتحق بالمدرسة، ونظراً لعدم وجود مدارس كافية لاستيعاب كل هؤلاء الأطفال، فقد عمدت المدينة إلى تأسيس 700 مركز للتعليم الابتدائي تتولى إدارتها المنظمات غير الحكومية، ويقوم بالعمل فيها يافعون تلقوا تدريباً خاصاً لينخرطوا في صفوف ما يعرف باسم "المدرسين الحفاة". (اليونيسيف، 2003، ص 48)

كذلك نجحت "كالكتا" في تطبيق مبادرة "الشرطة الصديقة للطفل"، التي بدأت منذ عام 1998م، حيث عملت مع حوالي 42 مركز شرطة بالمدينة، بحيث يواظب ضباط الشرطة على حضور دورات دراسية تستهدف صقل حساسيتهم إزاء حقوق الأطفال المحرومين والأحداث الجانحين وتنمية الروابط مع أجهزة الرعاية والحماية الاجتماعية، وتستضيف الشرطة عيادات صحية في مراكزها كل يوم أحد. كذلك هناك مبادرة مماثلة في "بنجالور" جنوب الهند، قدّمت بدعم من "اليونيسيف"، وتقضي هذه المبادرة بالجمع بين الشرطة وأطفال الشوارع في دورات تدريبية تتناول حقوق الطفل وكيفية التصدي للظروف الصعبة، وقد تمّ حتى عام 2003م تدريب حوالي 1700 ضابط، وحصلت خمسة مراكز شرطة على وسام صداقة الطفل. (اليونيسيف، 2003، ص 47)

في عام 2001م اتخذ مرصد "الإكوادور" لحقوق الأطفال واليافعين الخطوات الناجحة الأولى نحو وضع مؤشر حقوق الطفل، الذي يقيس درجة الوفاء بحقوق البقاء، والصحة، والتغذية الكافية، والتعليم خلال مرحلة من مراحل حياة الأطفال واليافعين، وقام المرصد بقيادة جهد لاستصدار التزام من السلطات المحلية المنتخبة بتطبيق الأعمال التي يمكن أن ترفع مؤشر حقوق الطفل في مجتمعاتهم المحلية. (اليونيسيف "ب"، 2006، ص 70)

وفي "المكسيك" كان المجلس الاستشاري لليونيسيف في هذه الدولة، المشكل من مجتمع قطاع الأعمال والمؤسسات الأكاديمية والهيئات السياسية والعاملين في مجال الترفيه، جهة فاعلة أساسية في التوعية بقضية حقوق الطفل وفي حشد المجتمع حولها، وبصورة خاصة من خلال بناء ونشر مؤشر حقوق الطفل، حيث تمّ تأسيس المؤشر في عام 2004م. (اليونيسيف "ب"، 2006، ص 70)

إن التحديات التي يواجهها الأطفال في نموهم الجسدي والعاطفي والفكري تتغير مع تغير أعمارهم، فإن المؤشرين "المكسيكي والإكوادوري" يراعيان المراحل التنموية للأطفال، ولكي يتمكن المؤشران من التعامل مع الأولويات المتغيرة في عملية الوفاء بحقوق الطفل، فقد جرى حسابهما لثلاث مراحل تنموية "الطفولة المبكرة من الولادة إلى خمس سنوات، والأطفال في سن المدرسة من ست إلى اثنتي عشرة سنة، واليافعين من ثلاث عشرة إلى ثمان عشرة سنة". ويقيس المؤشران المدى الذي وصلت إليه الدولة في الوفاء بحقوق الأطفال واليافعين في البقاء، والتعليم، والصحة، كما يساعدان على الكشف

عن المجالات التي تحول فيها الحواجز الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية دون ممارسة الأطفال لحقوقهم، كما يقيسان أوجه رفاه الأطفال التي تتأثر بالتغيرات في الإنفاق والمدخلات الاجتماعية. فهما يلخصان كميات كبيرة من المعلومات في تدبير واحد لتوفير نظرة شمولية للوضع. وبعد تجميع البيانات من مصادر مختلفة، يقوم المؤشران بتحويل جميع الإحصاءات إلى مقياس يتدرج من صفر إلى عشرة، بحيث يمثل الصفر أسوأ القيم في المؤشرات، ويمثل الرقم عشرة أن ممارسة الحق تتم بصورة تامة من قبل جميع الأطفال، ومن ثم يحسب معدل بسيط لكل حق جرى النظر فيه، والنتيجة النهائية هي معدل الأرقام الناتجة. (اليونيسيف "ب"، 2006، ص 70)

وكنتيجة لتطبيق هذا المؤشر، فقد تعرفت الحكومة على مناطق الخل، وبالتالي ارتفع المؤشر بعد القيام ببعض البرامج والمساعدات على النطاق المحلي، إذ في "الإكوادور" مثلاً انخفضت نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وازدادت نسبة الالتحاق بالصف الأول في مرحلة التعليم الأساسي، وكان من المفترض أن يتوقف البرنامج المحلي ولكن بفضل التأثير الإيجابي الذي تركه على وضع الأطفال والتدخل الذي تم في الوقت الملائم من قبل "المرصد"، قررت الحكومة منح هذا النوع من المبادرات موازنة دائمة. (اليونيسيف "ب"، 2006، ص 70)

## 2- تجربة اليونيسيف مع الخليج العربي:

تم التوقيع على اتفاقية التعاون الأساسية بين المملكة العربية السعودية واليونيسيف عام 1961م، ومع دولة الإمارات العربية المتحدة 1972م. وفي عام 1975م افتتحت اليونيسيف مكتب ارتباط في الرياض وتم ترفيعه إلى مكتب قطري عام 1981م ثم إلى مكتب خليجي عام 1987م ليغطي برامج في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والبحرين. (اليونيسيف "ب"، 2007، ص 4)

وخلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة تحولت شراكة "اليونيسيف" مع بلدان الخليج من الدعم المباشر في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى الدعوة للسياسات وتنمية القدرات ورصد حقوق الطفل. وخلال السنتين الماضيتين نشأت طرائق للتعاون تجمع بين الجهود المجددة والتعاون في مجالات البرنامج وبين تعبئة الموارد، مما أدى إلى ارتفاع كبير لدور بلدان الخليج في دعم جهود اليونيسيف على نطاق العالم، وإلى زيادة التمويل عشرين ضعفاً. ويمكن تلخيص أوجه التعاون من خلال ما يلي: (اليونيسيف، 2007 "ب"، ص ص 5-7)

■ في عام 2004م نظمت اليونيسيف بالاشتراك مع اللجنة الوطنية السعودية للطفولة، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، أول اجتماع استشاري عن الاعتداء على الأطفال، وأدى ذلك إلى صدور مرسوم ملكي يأمر بوضع استراتيجية وطنية لحماية الطفل. وأصبحت حكومات الخليج أكثر تجاوباً مع الحاجة لحماية الأطفال من العنف والاستغلال والاعتداء، وقامت خلال السنتين الماضيتين، بالاشتراك مع اليونيسيف، بإدراج الأطفال غير المواطنين في تلك الجهود، حيث بدأت بالأطفال ضحايا الاتجار في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

■ أجرت اليونيسيف تقييماً سريعاً بشأن الأطفال المشتركين في البيع والتسول بالشوارع في مكة المكرمة وجدة والرياض، والكثير من هؤلاء الأطفال ضحايا الاتجار من 18 دولة تقريباً، وبعد ذلك بدأ العمل في مشروع نموذجي، بتمويل خاص من مقر اليونيسيف، حيث تقوم "جمعية البر" بجدة بتوفير خدمات للأطفال الذين أبعادوا من الأنشطة الاستغلالية بالشوارع. كما جرى إشراك مسئولين وموظفين من قنصليات بلدان المنشأ لمنع الاتجار مستقبلاً ولضمان إعادة الأطفال إلى أوطانهم حسب الأصول. كذلك استضافت "جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية" بالرياض، بالشراكة مع اليونيسيف، حلقة عمل إقليمية رئيسة تعنى بالاتجار بالأطفال، وقد اختتمت بدعوة لجميع البلدان بالمنطقة لوضع خطط عمل وطنية ضد الاتجار بالأطفال. كما عقدت اليونيسيف أيضاً أول اجتماع تشاوري بين المملكة العربية السعودية واليمن بشأن الاتجار بالأطفال.

■ اشتركت اليونيسيف في زيادة الوعي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، ففي البحرين، بدأ مكتب الخليج حلقة عمل متعددة القطاعات وشاملة لمنطقة الخليج بكاملها، شارك في رعايتها المكتب الإقليمي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، والمجلس التنفيذي لمجلس وزراء صحة الخليج، ووزارة الصحة بدولة البحرين، فقد زادت من الوعي بأهمية مكافحة التهديد الذي يمثلته انتشار هذا المرض. وقد أصدر الاجتماع توصيات أقرها فيما بعد وزراء صحة الخليج، الذين أعلنوا أن مكافحة هذا المرض هي



## الفصل السابع: مؤسسات المجتمع المدني ودورها في وقاية الأطفال المهمشون من الانحراف وإندماجهم في المجتمع

أولوية بالنسبة للمنطقة الإقليمية. وفي الكويت دعمت اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مراجعة تمت عام 2005م للتشريعات والسياسات والفقهاء القضائي، بغرض الحماية القانونية للأطفال المصابين أو المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وفي الإمارات العربية المتحدة أطلقت شرطة دبي، بالاشتراك مع اليونيسيف، حملة بعنوان "اتحدوا من أجل الأطفال، اتحدوا ضد الإيدز"، وشملت تلك الحملة خطوة مبتكرة تتمثل في وضع شعار الحملة ورقم الخط الهاتفي المباشر على سيارات شرطة دبي.

■ بناء على النسبة العالية للوفيات والإعاقات بين الأطفال التي تتسبب فيها الإصابات، دخلت اليونيسيف عام 2005م في شراكة مع جمعية الهلال الأحمر السعودي للتركيز على منع إصابات الأطفال، وعقدت بصفة مشتركة أول مشاورات متعددة القطاعات في هذا الموضوع، وتشمل الخطوات التالية التي اتفق عليها إجراء دراسة استقصائية لتوفير المعلومات المطلوبة بغرض تصميم التدخلات، ووضع استراتيجية عامة للاتصال والتثقيف يتم ربطها بالأنشطة المتمثلة في تحقيق والدية أفضل، والإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة، وتشجيع أساليب حياة صحية بين المراهقين.

■ صاغت اليونيسيف وثيقة تعاون مع دول الخليج للفترة من 2007م إلى 2009م، بحيث يتمثل الهدف العام لبرنامج التعاون في دعم بلدان منطقة الخليج العربي في كفاءة تمتع الأطفال والشباب، بما في ذلك أكثرهم ضعفاً واستبعاداً، بحقوقهم بالكامل. وإن أوجه الشبه بين بلدان الخليج والأولويات الوطنية المشتركة لتلك البلدان والتوصيات التي أسفرت عنها تحليلات الحالات تؤيد استخدام الاستراتيجيات البرنامجية ووضع وتبادل السياسات على نطاق منطقة الخليج بأسرها. وستكون هناك ثلاث برامج رئيسية ثلاثة هي، أ: الدعوة والسياسات والشراكات في مجال حقوق الطفل، ب: الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ج: حماية الطفل. وستشمل النتائج الاستراتيجية الإجمالية المتوقع تحقيقها بنهاية عام 2009م، ما يلي: أ: أن يؤثر الأطفال والشباب في القوانين والسياسات المحسنة المبنية على اتفاقية حقوق الطفل ويستفيدوا منها، ب: أن يحصل الأطفال والشباب على نوعية عالية من فرص الرعاية والتعليم لكي يتمكنوا من تطوير قدراتهم الكامنة بالكامل، ج: أن تتم حماية الأطفال، لا سيما أكثرهم ضعفاً واستبعاداً، بطريقة أفضل من العنف والاستغلال والاعتداء. وستواصل اليونيسيف بناء الشراكات مع الحكومات وصناديق التنمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بغرض زيادة الموارد للأطفال.

### 4- تجربة الجزائر في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف:

يرى الكثير من الخبراء والباحثين الاجتماعيين أن انسحاب الدولة الجزائرية عن الدور الذي كانت تؤديه للمواطن بدعم المواد ذات الاستهلاك الواسع وعدم التفكير على ما يمكن أن ينجم من اضطرابات في المستوى المعيشي لشرائح واسعة من المجتمع. أدى إلى انتشار الفقر والطبقة والانحراف في كل الجزائر في المدن والأرياف يقدر عددهم بـ 10.000.000 بعشرة ملايين فقير، ونسبي الفقير في ثقافتنا الشعبية "الزوالي" و "القليل" لعدم قدرته على التكفل بحاجياته الضرورية لامتلاكه القليل من السوائل المادية وتعيش عائلات في مجتمعنا في فقر مرعب. فالفقر في الجزائر يمس المدينة والريف، بينما انحدرت الطبقة المتوسطة هي الأخرى نحو الفقر، ليتفاقم عدد الفقراء غير القادرين على تلبية حاجياتهم، فالأسر التي على رأسها امرأة والبطالون وذوي الأجور الزهيدة، والأجراء الذين يساوي دخلهم أو ينقل على الأجر الوطني الأدنى 6000 دج والمهاجرون الحضريون ضحايا الإرهاب والأشخاص المسنون والمعوقون دون موارد، والعائلات ذات الدخل الضعيف أو عديمة الدخل كما يدرج ضمن هؤلاء الموظفون ذوو المستوى المتوسط أو البسيط العاملون لدى الدولة. (نجيب بوليامين، 2008، ص ص 118-119)

كما أن الحديث عن أشكال التهميش الاجتماعي التي برزت بقوة في السنوات الأخيرة، كنتيجة موضوعية للخيارات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة، التي تمس مباشرة الكثير من القوى الاجتماعية، وعلى رأسها ما يسمى عادة بالفئات الوسطى دون إهمال المواقف السياسية للفئات الاجتماعية الشعبية الأخرى التي بدأت في التعبير السياسي من خلال الحركات الاجتماعية الشعبية ذات الغطاء الديني أو الثقافي العرقي، والعنف المرتبط بانقراضات جماعية عرفتها الكثير من مدن العالم الثالث، مما كانت له نتائج كبيرة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للكثير من الدول التي فقدت أدوارها التقليدية المعروفة بديلا عن المعطيات الأوسع وعلى رأسها المعطى الوطني الذي كانت الاقتصاديات الوطنية والمنظومة الإدارية الموحدة مثلها مثل المنظومة التعليمية أرضية موضوعية له قبل أن تبدأ في التآكل تحت ضربات السياسة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة المتبناة من قبل النخب السياسية الحاكمة.

هذا الوضع الذي يحيلنا مباشرة إلى مسألة الفئات المهمشة للأهمية الخاصة التي تحتلها ضمن مؤسسات المجتمع المدني كقوة تسيير وتأطير وإنتاج فكري وعلمي مما يحولها مباشرة إلى قوة دعم أساسية داخل البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فالإطار هو الذي يسيّر المصنع والمركب والأستاذ هو الذي يقوم بالبحث والتدريس المثقف هو الذي ينتج للأمة أطرها الفكرية والجمالية، والقاضي هو الذي يحكم بين الناس حتى من دون عدل... إلخ في حين نجد أن هذه السياسات الاقتصادية قامت بعملية تهميش واسعة لهذه الفئات الأخيرة التي فقدت الكثير من حضورها الاجتماعي الرمزي داخل المجتمع الذي بدأ في التشكيك في كل القيم المرتبطة بهذه الفئات.

و نجد أن هذه الفئات هي التي تؤطر الحزب والجمعية والجريدة كمؤسسات والانتخابات والديمقراطية وحرية الإعلام كسيرورات اجتماعية وسلوكات، مما يهدد بجدية كل هذه المكاسب الفتية في مجتمعاتنا الحديثة، وهو فعلا ما بدأت بوادره في البروز جزائريا، فقد بدأ المعلم في الاتجاه نحو الأحزاب المعارضة كمرشح وناخب، وهو الذي كان لوقت قريب الدعامة الأساسية للنظام السياسي والدولة، نفس الشيء بدأ في الظهور كسلوكات لدى الكثير من القوى الاجتماعية التي تصنف عادة ضمن الفئات الوسطى، والتي بدت عليها علامات عدم الإكثار بالحدث السياسي الذي كان يكون معلما رئيسيا لديها، فقد تقل نسبة الانخراط في الأحزاب والجمعيات وحتى المشاركة في الانتخابات التي يشكو منها الكثير من المدن عندنا أين نقيم هذه القوى الاجتماعية بكثافة.

لقد ظهرت عدة مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني بشكل كبير في الجزائر بعد مرحلة التعددية الحزبية، في مختلف الميادين الاجتماعية ومنها مجال الطفولة والرعاية الاجتماعية للفئات المهمشة في المجتمع.

حيث كان لهذه المؤسسات دور كبير في تقديم الكثير من الخدمات للكثير من الفئات الخاصة في المجتمع، حيث وضعت برنامجها على أرض الواقع رافعة شعارات مختلفة وهدفها الأساسي " خدمة وتنمية المجتمع" والوقوف إلى جانب الفئات التي تشرف عليهم وتحتويهم بالجانب الذي يقدم أكثر وانفع الخدمات فكان لها أيضاً وضع برنامج وقاية الفرد من الانحراف والجريمة. حيث تنقسم موانع الجريمة إلى نوعين (الوسائل العامة والوسائل الخاصة) فالعامة تتناول الحياة الاجتماعية بأسرها وتهدف الى تطوير المجتمع وتحسين أسباب المعيشة ورفع المستوى الاقتصادي والصحي والأخلاقي وتهيئة أسباب العمل المنتج للجميع مدارس مهنية خاصة، وتأمين حد أدنى للدخل الفردي يمكنه من الاكتفاء الذاتي دون اللجوء إلى وسائل ملتوية للحصول على متطلباته اليومية والقضاء على البطالة. أما الوسائل الخاصة فتتناول بصورة مباشرة وضع الأشخاص المهددين بخطر الانحراف، فتعمل على تنقية المحيط الذي يعيشون فيه وعلى تحسين أوضاعهم الخاصة والتأثير مباشرة على الأسباب التي تشكل خطراً على السلوك الفردي أو الجماعي وعلى توجيه مختلف النشاطات نحو أعمال مفيدة بعيدة عن المؤثرات المؤذية أو الخطيرة، ومن هنا تتحدد واجبات هذه المنظمات تجاه الفرد والمجتمع فيما يخص وقاية المجتمع من الجريمة. حيث أن عدم مساهمة المواطن مع السلطة في تقصي آثار المجرمين وعدم الدلالة عليهم أو الإخبار عنهم يساعد كثيراً في التسبب في استفحال خطرهم. لأنه يجب ان يكون هناك تعاون بين السلطة والمواطن من أجل الوصول إلى الحل والهدف المنشود.

أ- مشروع كفالة اليتيم: قامت العديد من الجمعيات والمنظمات الإنسانية في الجزائري على مدى ظهور التعددية الحزبية في نهاية الثمانينات إلى العمل التطوعي الإنساني والخيري، خاصة رعاية الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية، والأطفال الأيتام سواء فقد احد أوليائهم أو كلاهما معا، حيث تعمل هذه الجمعيات والتي غالبا تسمى بجمعيات اليتيم أو كافل اليتيم على رعايته والتكفل الشامل لتلبية احتياجاته المادية والنفسية والتربوية، وتعمل على اندماجه في المجتمع.

إضافة إلى ذلك تعمل هذه الجمعيات على تسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية في تسيير برامجها وأنشطتها التطوعية، حيث لا تكتفي هذه الجمعيات على تلبية احتياجات الأطفال فقط، وإنما تقوم بتعليمهم وتكوينهم وإشراكهم في مختلف الأنشطة التربوية والثقافية والرياضية على مدار السنة، حيث نجد مثلا جمعية كافل اليتيم الوطنية بالجزائر تقوم برعاية الأطفال في العديد من الولايات الجزائرية وتنسق مع الفروع المنتسبة إليها بإعداد برامج اجتماعية وتربوية وثقافية لفائدة الأيتام من بينها تنظيم مخيمات صيفية على شاطئ البحر، وإعداد الحقيبة المدرسية للدخول المدرسي في كل سنة، التكفل بكسوة العيد الفطر وتقديم أضحية العيد للعائلات وجمع لحوم العيد، وكذا المساهمة في جمع الألبسة والأغذية الشتوية للأطفال والعائلات الفقيرة، ناهيك عن الاحتفالات بالأعياد الوطنية والدينية.

كما تعمل هذه الجمعيات على التواصل مع الأهالي والقرى الريفية والمعزولة لتقديم كافة المساعدات والاحتياجات المادية للأسر المعوزة والتكفل بها من خلال تقديم الأطعمة والألبسة والأدوية، حيث يذكر السيد عبد القادر سماري رئيس جمعية كافل اليتيم بسطيف في مقابلة معه<sup>7</sup>، " أن الجمعية تتواصل مع الأيتام من خلال الفروع المتواجدة في 60 بلدية، وتقدم لنا حصيلة شهرية عن عدد الأطفال الأيتام في كل بلدية وقرية ومدينة، إضافة إلى تجريد أسمائهم وطبيعة الاحتياجات التي تتناسب مع قدراتهم، حيث تم مؤخرا حسب قوله، أن كرمت الجمعية 10 أطفال أيتام في مسابقة حفظ القرآن الكريم على مستوى ولاية سطيف، وقامت بإرسالهم إلى دول عربية مثل السعودية وتركيا والأردن كتشجيع لهم على حفظ القرآن الكريم....، ويضيف أيضا أن العمل التطوعي التي تقوم به الجمعية يتجاوز رعاية الطفل اليتيم فقط، وإنما رعاية أسرته أيضا والاهتمام بها من كافة النواحي"، ومن خلال الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث لهذه الجمعية، تبين لنا أن جمعية كافل اليتيم بسطيف تقوم بجملته من النشاطات ذات الطابع الاجتماعي والتربوي والثقافي للمجتمع حيث قامت الجمعية بتنظيم مخيم للأطفال الأيتام في مدينة بومرداس يضم حوالي 200 طفل في سنة 2014.

كما نظمت جمعية كافل اليتيم لولاية العلية في إطار برنامج الرحلات للعطلة الربيعية برنامجا ترفيهيا وتربويا ثريا على مستوى جميع الفروع التابعة لها، حيث تمت زيارة مناطق سياحية عديدة على غرار بجاية، وجبال جيجل من أجل التمتع بالمناظر الطبيعية الخلابة، إضافة إلى الاستفادة من دورات تربوية وتكوينية.

أكد مروان محمد الصادق المكلفة بالإعلام لدى جمعية كافل اليتيم في مقابلة معه<sup>8</sup>، أن الجمعية نظمت رحلات ترفيهية ودورات تربوية وتكوينية لصالح الأطفال اليتامى خلال العطلة الربيعية من سنة 2014، حيث يخصص الأسبوع الأول للترفيه والتسلية، فيما يشمل الأسبوع الثاني على التربية والتكوين. وتعتبر الأماكن التي قامت فروع كافل اليتيم بزيارتها مناطق سياحية تتمتع بمناظر طبيعية جميلة وخلابة، ولعل أهمها بجاية وجبال جيجل والجزائر العاصمة، كما تفاوت عدد الأطفال اليتامى المستفيدين من الرحلات من فرع إلى آخر، فمن 40 إلى 150 طفل، حسب عدد المسجلين في كل فرع.

وأشار مروان محمد الصادق إلى أن فرع العلية نظم رحلة ترفيهية لصالح الأيتام واصطحبهم إلى مدينة جيجل، أين كان لهم موعد مع المرح واللعب والاستمتاع بجمال الطبيعة، فيما نظم فرع مفتاح لكافل اليتيم رحلة إلى حديقة التسلية بمدينة جيجل لفائدة 41 طفل يتيم ویتيمة، حيث تضمنت الرحلة عدة نشاطات ترفيهية وبدنية كما تم تنظيم مسابقتين الأولى فكرية ودينية شارك فيها جميع الأطفال رفقة المتطوعين على شكل مجموعات، أما المسابقة الثانية فكانت مخصصة للمقبلين على اجتياز امتحانات شهادة التعليم الابتدائي وفي الأخير تم تكريم الفائزين بهدايا تشجيعية وتم تقديم ألعاب بالنسبة للأطفال الصغار. وفي إطار البرنامج التربوي نظمت جمعية كافل اليتيم دورة تدريبية حول الصلاة لفائدة 20 طفلا يتيما ویتيمة ولاقت هذه الدورة استحسان الأطفال وإعجابهم خاصة مع نيلهم شهادات تقديرية، كما تم توزيع كتاب مختصر حول الصلاة والوضوء إضافة إلى استثمار "شجرة الصلاة الشهرية" من أجل الحرص على متابعة المحافظة على الصلاة.

كما أشرفت الجمعية الوطنية لترقية التكوين المهني والأسر المنتجة التي تشرف عليها السيدة فاطمة عبروس في إطار نشاطاتها الاجتماعية على عملية ختان 180 طفلا يتيما على مراحل عبر ثمانية بلديات ولاية الشلف من سنة 2013. وقد تم اقتناء الألبسة التقليدية والألعاب وغيرها من الهدايا القيمة لهؤلاء الأطفال بمناسبة ختانهم. ومن ضمن البلديات التي استفادت من العملية 30 طفلا ببلدية الشلف، 30 طفلا بالظهرة، 20 طفلا بالزبوجة، 20 طفلا بكل من بني راشد وأولاد عباس و15 طفلا بكل من بوزغاية والشطية.

وفي نفس الإطار نظمت الجمعية الولائية "إشراق لتنمية المجتمع وتوعية المرأة بالشلف" حفل ختان جماعي لفائدة 30 طفلا من أبناء العائلات المعوزة واليتامى على ثلاث مراحل ب3 بلديات، أولا دعباس، الشلف وبني بوعتاب، حيث قامت ذات الجمعية بالتنسيق مع المؤسسة الاستشفائية أولاد محمد على إنجاز العملية وختان 30 طفلا يتيما، من أبناء الفقراء والمعوزين، ومن ضمن ما عرفته العمليات

<sup>7</sup> مقابلة مع عبد القادر سماري، بتاريخ 2014/02/12، بمقر الجمعية الكائن بحي بوراس، الساعة 16.00-17.30.

<sup>8</sup> مقابلة مع مروان محمد الصادق، بتاريخ 2014/03/07، بمقر الجمعية الكائن بحي 230 مسكن، الساعة 11.00-12.30.

الختانية الجماعية بالمناطق النائية، ما قامت به الجمعية بعدة بلديات نائية، منها بلدية أولاد عباس، بني بوعتاب والشلف، حيث تقوم الجمعية بكسوة الختان وتقديم الهدايا والألعاب للأطفال وأيضا التكفل بمراسيم الحفل الختان وتقديم ملابس العيد للأيتام والفقراء إلى عشية عيد الفطر المبارك.

### ب - جمعيات خيرية في وقاية الأطفال اليتامى والمعوزين من التهميش

تبنّت العديد من الجمعيات الخيرية، وكذا المتطوعين الشباب، مع الدخول المدرسي 2013-2014، عدة مبادرات خيرية تهدف إلى مساعدة أطفال العائلات المحرومة والمهمشة ممن هم في سن التمدريس، حيث سطرت هذه الأخيرة جملة من المشاريع للتخفيف من وطأة المصاريف التي يعرفها الدخول الاجتماعي من كل سنة في الجزائر، وذلك بتوفير الحقيبة والكتاب المدرسيين لتمكين هؤلاء من إكمال مسيرتهم التعليمية مثلهم مثل باقي الأطفال الآخرين. حيث قامت مجموعة من المبادرات الخيرية التي تمثلت في جمع وتوزيع الحقيبة المدرسية وكذا الكتب، في خطوة خيرية تهدف إلى إدخال الفرح والسرور في قلوب المحتاجين والفقراء وتعود بالفائدة على الأفراد والمجتمع ككل، خاصة تجاه الفئات الاجتماعية الهشة التي تعيقها الظروف الاجتماعية والاقتصادية من مواجهة تكاليف الدخول المدرسي وبالتالي حرمان أبنائهم من إكمال مشوارهم الدراسي.

فجند جمعية "ناس الخير" الوطنية عبر مختلف الولايات وضعت برنامجا حرصت من خلاله حسب ما أكده رئيسها إلياس فيلالي على الوقوف إلى جانب اليتامى بدرجة أكبر كونهم الأكثر حاجة للعون والمساعدة في مثل هذه المناسبات، مضيفا أنه تم إطلاق حملة وطنية خاصة بجمع اللوازم المدرسية من محافظ تحوي جميع الأدوات المدرسية والمآزر، وذلك بغية التخفيف من مصاريف هذه المناسبة والسماح لهم بقضائها في ظروف جيدة، خصوصا وأن أسعار تلك المستلزمات مرتفعة جدا وليست في متناول العائلات الفقيرة، وجاءت هذه الحملة يقول محدثنا - تحت شعار « محفظة + أدوات مدرسية = ابتسامة طفل » والتي سيوزع بواسطتها ما بين 500 و 1000 محفظة مدرسية مزودة بجميع الضروريات موجهة لليتامى، حيث ستكون سندا للعائلات المعوزة والتي من شأنها أن تساعد في استكمال مشوار تعليم أبنائهم، بالإضافة إلى زرع بذرة أمل في نفوس التلاميذ لتحقيق آمالهم في النجاح ودعم معنوي كبير. أما جمعية قدماء الكشافة الإسلامية الجزائرية بادرت من جهتها وتزامنا والدخول الاجتماعي 2013-2014 الجديد لإطلاق مشروع جديد يخص الكتاب المدرسي حمل المشروع اسم «حفظ نعمة الكتاب» والذي يندرج في إطار سياسة التكافل الاجتماعي والتعاون بين أفراد المجتمع.

ويقوم هذا المشروع على فكرة بسيطة مفادها أن يقوم كل طالب على المستوى المتوسطة والثانوية بالحضور إلى الأفواج الكشفية الموزعة عبر مختلف ربوع الوطن لتسليم كتبهم والحصول في المقابل على الكتب التي يحتاجون إليها للأطوار التعليمية التي انتقل إليها، بالإضافة إلى جمع تبرعات المحسنين من أدوات مدرسية وتوزيعها على الأطفال المعوزين حيث سيساهم المشروع، في تخفيف معاناة الآلاف من الأسر المحتاجة وميسورة الحال والأيتام والعمال البسطاء، كما سيزيد من الوعي العام بأهمية التعاطف مع معاناة الفئات المحرومة في المجتمع.

وعن طريقة العمل الذي تتكفل به الأفواج الكشفية والمحافظات الولائية، ويكون الكشفيين الصغار هم العنصر الرئيسي في هذه المبادرة حيث يتصلون بزملائهم في الدراسة لإعلامهم بطريقة الحصول على الكتب واستبدالها بتلك التي يحتاجون إليها، ونشر إعلانات عبر المؤسسات التعليمية عند الدخول المدرسي. وأيضا يتم جمع الكتب للأطفال المحرومين وإن كانت ممزقة يتم إعادة إلصاقها وتغليفها حتى تكون جاهزة للاستبدال.

كما قامت جمعية كافل اليتيم بالبلدية في مساعدة 3800 يتيم مع كل دخول مدرسي سطرت الجمعية بالمناسبة برنامجا خاصا للتكفل بمستلزمات التمدريس لـ 3800 يتيم متمدرس في مختلف الأطوار التربوية ليعيش هذا الأخير معززا مكرما ولا يشعر أنه دون الفئات الأخرى من أطفال المجتمع، وعليه تحاول الجمعية القضاء على مشكلة عدم توفر الأدوات المدرسية والسماح لهؤلاء بمزاولة تعليمهم في أحسن الظروف.

كما أن أربعة فروع الجمعية قامت بتوزيع تلك الأدوات وهي فرع البلدية، بوعرفة، الشفة والعفرون، على أن تتواصل العملية عبر مختلف الفروع المتبقية مع مرور الوقت، خاصة وأن العملية أصبحت منذ سنوات عادة تحرص الجمعية على القيام بها على أكمل وتوفر لها جميع الوسائل اللازمة، ذلك بدعم من المحسنين الذين لا يتوانون على مد يد العون للوقوف بجانب إخوانهم المحتاجين، مشيرة إلى



الفصل السابع: مؤسسات المجتمع المدني ودورها في وقاية الأطفال المهمشون من الانحراف وإندماجهم في المجتمع

أن هذه المبادرة تلقى استحسانا كبيرا من طرف عائلات اليتامى الذين هم في أمس الحاجة إلى مثل هذه العمليات الخيرية التي ترفع عنهم الغبن وتخفف من معاناتهم في كل مناسبة تحتاج إلى مصاريف في ظل الغلاء الذي تعرفه مختلف متطلبات الحياة بما في ذلك أسعار الأدوات المدرسية

### ج - مشروع الأسرة المنتجة:

في الغالب ينتج الفقر عن عدم قدرة رب الأسرة، أو أفرادها على العمل والكسب؛ ما يؤدي إلى انقطاع دخل الأسرة، وبالتالي عدم قدرتها على مواجهة أعباء الحياة ومتطلبات العيش الكريم. أصبحت المرأة جزءا رئيسا من منظومة الدخل الأسري، بل ربما تجاوزت في كثير من الأحيان على الرجل في كسب الأموال. وهذا لا ينطبق على المرأة المتعلمة فحسب، بل ينطبق أيضا على غير المتعلّقات، اللاتي يشقن من أجل تربية الأبناء والإنفاق عليهم في غياب الأب.

مشروع الأسر المنتجة شكل الهدف الرئيس لبعض الجهات التنموية التي رأت فيها نواة الدعم الأسري، القائم على الإنتاج والعمل من وجهة، وتقليص وتيرة الأسر الفقيرة والمحرومة والتي تعاني من التهميش والعزل الاجتماعي من جهة ثانية، وبالتالي يكون هذا المشروع عمل وقائي للوقوع في خطر الانحراف والتهميش.

وبرغم المعوقات المتنوعة، إلا أن إصرار تلك الجهات على تبني مشروع تنمية الأسرة، وزيادة مواردها المالية، ساهم في تجسيد فكرة العمل الوقائي والدفاع عن حقوق الإنسان وحفظ كرامته، وتقليص الفوارق الطبقية في المجتمع الجزائري.

يهدف هذا المشروع إلى تعليم وتدريب أفراد الأسرة «الحرف اليدوية» الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من أنشطة الأسر المنتجة وتزويدهم بالوسائل والمعدات اللازمة للعمل، وهذا ما ساهم في تطوير قدرات الحرفيين والحرفيات ومساعدتهم على الإنتاج النوعي وإيجاد الدعم والتمويل ومنافذ التوزيع الداعمة للإنتاج.

كما يحقق البرنامج عوضا عن أهدافه الاقتصادية والتنموية، هدف الاهتمام بالموروث الحضاري، وقطاع الحرف والصناعات اليدوية على وجه الخصوص.

« وفي مقابلة مع رئيس جمعية "أصالة" السيد الخير بن خلاف تحدث عن المشروع بقوله "سيسهم في توفير الفرص الوظيفية، والاستثمارية، ونشر ثقافة الإنتاج اليدوي، وسيساعد على توظيف قطاع الحرف والصناعات اليدوية اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا. الحرفة من أهم أدوات مكافحة الفقر، وهي مفتاح المشروعات الصغيرة القادرة على الصمود والنمو ودعم اقتصاد الأسرة والمجتمع".

كما نجد جمعية «جمعية حرفة» ببلدية بني ورثيلان شمال شرق ولاية سطيف، التي كان لها دور بارز في إدماج الشباب وخاصة الاهتمام بالحرف اليدوية النسائية، ونقل المعرفة من جيل إلى جيل من خلال برامج متخصصة ودعم شامل. وأثبتت تجربة «جمعية حرفة» الداعمة للأسر المنتجة، وتطوير الحرف اليدوية أنها قادرة على معالجة مسببات الفقر، وتوفير الدخل الكريم للأسر وفق نظام مجتمعي متكامل يجنب الأفراد والأطفال والأسر مظاهر التهميش والفقر وتساعد الأسر على المشاركة في التنمية الاجتماعية وتبعد أبنائها الوقوع في الانحراف.

كما تطرق رئيس جمعية «جمعية حرفة» في حديث مع الباحث في مقابلة أجريت بتاريخ 12 ماي 2014 عن طبيعة عمل الجمعية وأهم النشاطات التي تقدمها للمجتمع يقول السيد "سمير قرقوري"<sup>9</sup>: أن مصطلح "الأسر المنتجة" تحول إلى «الأسر العاملة» في منطقة بني ورثيلان خاصة مع تطور عمليات الإنتاج المنزلي ودخول التقنيات الحديثة التي أسهمت في تمكين أفراد الأسرة من إدارة تجارتهم من خلال عمليات التوعية والتشجيع ومساهمة التجار الحرفيين في نجاح المشروع، والي دفع بالكثير من الفتيات الماكثات بالبيت الإقبال على الجمعية وتعلم العديد من المهارات والحرف مثل الخياطة والطبخ ساهم حسب تعبيره إلى رواج الحرف التقليدية وتقديم خدمات مهنية مختلفة، حيث تم تعليم حوالي 32 فتاة مهارات الخياطة والطبخ والحيكة والنسيج مثل خياطة الزربية القبائلية، والفستان القبائلي....، وتعمل الجمعية إلى توسيع نشاطها التكويني وترويج منتجاتها الحرفية إلى مناطق واسعة من الولاية من خلال تنظيم تظاهرات سياحية ومهرجانات واحتفالات وطنية ودينية، وأشار رئيس الجمعية عن المشكلات والصعوبات التي توجه سير نشاط الجمعية، من بينها نقص الوسائل اللازمة لتعليم الشباب المهن والحرف

<sup>9</sup> مقابلة مع سمير قرقوري، بتاريخ 2014/05/12، بمقر الجمعية الكائن بحي 50 مسكن، الساعة 11.00-10.00.

## الفصل السابع: مؤسسات المجتمع المدني ودورها في وقاية الأطفال المهدشون من الانحراف وإندماجهم في المجتمع

التقليدية، ونقص التمويل من طرف الدولة، وكذا العراقيل البيروقراطية في مراقبة عمل الجمعية من طرف المصالح الإدارية والبلدية.

كما تعتبر الجمعية الوطنية لترقية التكوين المهني والأسر المنتجة من بين الجمعيات الوطنية التي تعمل في مجال القضاء على البطالة والفقر والتهميش، كما تعمل من خلال البرامج والأنشطة التي تطبقها منذ تأسيسها إلى مكافحة التهميش في المجتمع ومساعدة الأسر المعوزة وأبنائها على الاندماج في المجتمع والمشاركة في التنمية الاقتصادية، ففي حديث رئيسة الجمعية السيدة فاطمة عبروس لجريدة صوت الأحرار يوم 17 - 02 - 2013 طالبت رئيس الجمعية بضرورة تخصيص على الأقل محل واحد على مستوى كل بلدية للأسر المنتجة قصد المساهمة في حل مشكل تسويق منتوجها المكس في البيوت والمخازن بعد رفض تجار الأسواق والمساحات الكبرى التعامل مع المنتج المحلي وتفضيلهم السلع السورية أو التركية رغم جودة الأولى بكثير. (الهامع، 17-02-2013، ع254633)

وتساهم جمعية (كافل اليتيم) لولاية مسيلة ببلدية برهوم، في تحقيق الكفالة الذاتية للأرملة واليتيم من خلال إسهام الجمعية في تنظيم هذه التظاهرات والمعارض قصد التحفيز والاحتكاك مع الآخرين في مجال الإنتاج والحرف والصناعة التقليدية وتعلم حرفة وصناعة من خلالها يكسبون رزقهم وقوتهم اليومي وعدم الاتكال على الآخرين ومساعدتهم في اختصاصات ومجالات متنوعة جلاها تصب في الصناعة التقليدية والحرفية والموروث الثقافي التقليدي للمنطقة، وتقوم الجمعية على تطبيق برامج مختلفة من بينها وضع أنشطة ترفيهية وألعاب للأطفال الأيتام وأجنحة خاصة بأعمالهم ترفيهية بمناسبة العطلة الربيعية. كما استطاعت في ظرف وجيز من إحصاء عائلات الأيتام والتكفل بهم من جميع النواحي والجوانب، بل تعدى نشاط الجمعية من الجانب الخيري إلى الجانب الثقافي، حيث أن أكثر من 270 أسرة منتجة و20 حرفياً، أتيحت لهم الجمعية فرصاً حقيقية لتقديم منتوجهم من خلال تنظيم "مهرجان التراث والأسر المنتجة" الذي نظم بتاريخ 23 مارس إلى غاية 01 أبريل 2015 كما تعمل الجمعية من خلال جملة من البرامج الاجتماعية على استقطاب عدد كبير من الأسر المحرومة والأيتام بقدر المساهمة في تحقيق التكافل والتضامن الاجتماعي، وإعطاء فرص للعديد من الفئات الاجتماعية المحرومة للانندماج في المجتمع.

كما نجد جمعية الإرشاد والإصلاح الوطنية من بين النسيج الجمعوي الذي يحمل مشروع الأسرة المنتجة، حيث تقوم بمساعدة المرأة الماكثة في البيت على العمل والحصول على مدخول يمنع عنها الحاجة دون خروجها للبحث عن عمل أو الحصول على بطريقة غير مشروعة لتلبية احتياجاتها المادية، وتقوم جمعية الإصلاح والإرشاد بتوفير مناصب شغل للنساء الماكثات في البيوت من أجل رفع حاجة السؤال عنهن، وفي مقابلة مع رئيسة جمعية الإصلاح والإرشاد لبلدية سطيف السيد "رفيق دواودي"<sup>10</sup> عن هذا المشروع قال "أن المنخرطات في الجمعية يفضلن العمل الذي يحفظ كرامتهن أفضل من التسول" ويضيف أيضاً في اطر عمل الجمعية "أن التبرعات التي يتم جمعها لا تكفي جميع المعوزين، الشيء الذي جعلنا نفكر في مشروع المرأة المنتجة من أجل دعمها على التكفل بنفسها وعائلتها وعدم انتظار المساعدة من أحد حتى ولو كانت مأكثة في البيت"، وأضاف أيضاً "أن الجمعية قد شرعت في توزيع الاستثمارات على النساء المعنويات لتحديد ما يستطعن ممارسته من مهنة، فهذه تجيد الخياطة وتلك الحياكة والأخرى لها خبرة في تربية الأطفال، وبعدها تقوم الجمعية بتوفير المادة الأولية لهن أو مساعدتهن حسب ما تقتضيه طبيعة عمل كل واحدة، هذا وتقوم المنخرطات بزيارات ميدانية للأسر المعوزة للوقوف على معاناتها وتخصيص مبلغ مالي لكل أسرة محتاجة.

كما تجدر الإشارة إلى أن جمعية الإصلاح والإرشاد تهتم في نشاطاتها بالجانب التربوي من خلال إقامة أقسام لمحو الأمية وأقسام للتحصيري وتحفيظ القرآن، إضافة إلى اهتمامها بالجانب الاجتماعي من خلال مشروع «نساء الخير» والذي تحاول من خلاله تغطية نفقات المحتاجين في المناسبات الدينية كحفلة رمضان وملابس العيد، كما هو الحال هذه السنة 2014، أما مؤخراً فالجمعية عاكفة على توفير الأدوات المدرسية للمعوزين بعد أن وفرت ما تطلبته قائمة أدوات 500 يتيم، وتبقى الإمكانيات المتوفرة لدى فرع هذه الجمعية محدودة حسب ما أكدته رئيسة الجمعية أمام تزايد طلبات المساعدة.

تعد جمعية "الإرشاد والإصلاح"، استجابة إنسانية طبيعية للعمل الخيري في الميدان الاجتماعي والإغاثة الذي من شأنه أن ينتشل العائلات الفقيرة والشباب من برائن الفقر والبطالة والتهميش، ويسد حاجاتهم ويحسن ظروفهم المعيشية، ويؤمن لهم حياة كريمة وذلك ضمن برامج تسيطرها الجمعية ذاتها

<sup>10</sup> مقابلة مع رفيق دواودي، بتاريخ 10/09/2014، بمقر الجمعية الكائن بحي صامو، الساعة 12.30-09.00.

## الفصل السابع: مؤسسات المجتمع المدني ودورها في وقاية الأطفال المهمشون من الانحراف وإندماجهم في المجتمع

بدعم من المحسنين أهمها: توفير الحاجيات الرئيسية للأسر الفقيرة، وتقديم المساعدات العينية، والتعليمية والتربوية، ورعاية الأيتام والأطفال والأسر المحرومة رعاية شاملة، وتحقيق التكافل الاجتماعي وذلك بمساعدة من المحسنين.

وتتوزع مكاتب جمعية الإرشاد والإصلاح البلدية على 48 ولاية، هي جمعية وطنية تأسست سنة 1988م على يد الشيخ أبو سليمان والشيخ باديس الذي اغتيل على يد الجماعات المسلحة بالإضافة إلى محفوظ نحاح رحمه الله، حيث يعتبر هؤلاء من أبرز الذين تولوا قيادة الجمعية، ويمتد نطاق عمل الجمعية على امتداد ولايات الوطن، حيث لهذه الأخيرة مكاتب ولائية عبر 48 ولاية ولديها مكتبين وطنيين بـ"تلملي"، وبئر خادم"، كما أنها تتوزع عبر مكاتب بلدية، ومن أبرزها المكتب البلدي لجمعية "الإرشاد والإصلاح"، بسطيف، ذات الطابع الاجتماعي الخيري، وهي غير ممولة من قبل الدولة، بل من قبل بعض المحسنين وكذلك أعضاء الجمعية أنفسهم والذين يمارسون مهنا أخرى لكنهم أبوا إلا أن يكونوا فاعلين في العمل الخيري، والوقوف جنبا إلى جنب مع الفقير والمحتاج، فمنهم أستاذة وصيادلة وكذلك باحثين رفعوا شعار "يدا بيد لفعل الخير"، وحملوا على عاتقهم مسؤولية الأسر والأطفال والشباب أيضا، يعتمدون في تحقيق أهداف الجمعية على مبادرات يقترحونها بأنفسهم، وينفذونها بأسلوب مهني وإداري متميز يتسم بالنظام والمرونة.

بحسب ما ذكره رئيس الجمعية لبلدية سطيف السيد "رفيق دواودي": أن عمل التنمية الاجتماعية بصفة عامة والأسرية بصفة خاصة هو هدف الجمعية، حيث يركز نشاطها على الطابع الخيري الاجتماعي بهدف إحداث تغيير نوعي في مفاهيم وسلوكيات وقيم مرتبطة بأسلوب المجتمع المعيشي، إذ تشمل خدماتها الجانب الصحي والاجتماعي والتربوي. وأشار المتحدث ذاته إلى أن الجمعية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها المساهمة في حماية الطفل جسديا ومعنويا، والعمل على توفير وسائل الوقاية من الانحراف والحماية والترفيه إذ تتوفر الجمعية على نواد ورياض أطفال، وعلاوة على ذلك فإن الجمعية ذاتها تهتم بالشباب من خلال البرامج التربوية والصحية بغية تفعيل دورهم في المجتمع والوطن أضف إلى ذلك فإن المكتب البلدي لجمعية "الإرشاد والإصلاح"، بسطيف، يركز على حماية المجتمع من الانحرافات السلوكية خلال حملات تحسيسية (خاصة بالانحراف، التربية، الصحة، البيئة... الخ).

هذه، وتشرف الجمعية على بعض من المشاريع أهمها مشروع كفالة اليتيم، وكفالة الأسرة المحتاجة، مرافقة الشباب والطالب، وكذلك دعم الأسرة المنتجة من خلال مساعدة ربات البيوت اللواتي يمارسن بعض الحرف التقليدية من خلال تزويدهم بالآلات وإقامة معرض خاص بالإنتاج الأسري. وقد أطلقت الجمعية مبادرات خيرية عديدة منها: سلات الخير المتعلقة باللوازم المدرسية والتي لا تزال متواصلة، أضف إلى ذلك سلات المواد الغذائية المتواجدة على مستوى المتاجر، وقد استطاعت الجمعية أن توفر دروس الدعم لفائدة الأطفال المحتاجين واليتامى بكل الأطوار التعليمية وفي كل المواد، وتستعد الجمعية إلى إطلاق حملة تضامنية أخرى متعلقة بأضحية العيد. والجدير بالذكر أن جمعية "الإصلاح والإرشاد"، لا تخص مبادراتها الخيرية أرض الوطن فقط بل امتد نشاطها خارجه ومن أبرز عملياتها الخيرية بناء مستشفى ومسجد بغزة (فلسطين)، وتولي عملية حفر الآبار بالصومال.

### د - جمعية الإخلاص للرعاية الطبية والنفسية الجزائرية وإدماج ضحايا الإرهاب:

لما كان عدد الأطفال الخارجين من سنوات الإرهاب بخسائر جسيمة وبشرية كبيرة ومؤلمة، كان لزاما على الجمعيات الاجتماعية أن تأخذ خطوة تساهم فيها في تخفيف ألم ومعاناة هؤلاء الذين لم يواجهوا اليتيم فحسب، بل تعرضوا لأقسى أنواع الصدمات النفسية ومختلف الآثار المادية والاجتماعية للمتضررين من الأزمة، فوجد مثلا جمعية الطفولة السعيدة، كانت من بين الجمعيات التي تسعى للتخفيف من معاناة هؤلاء الصغار من خلال التكفل النفسي بالأطفال المتضررين من العشرية السوداء، بتجنيد الحيد من المختصين النفسيين في علاج الصدمات والتعامل معها، وكذا تنظيم عدة أنشطة على غرار التظاهرات الثقافية للأطفال كخلق مراكز المطالعة والترفيه والتربية المدنية للأطفال، تأطير المتدربين منهم ومتابعتهم عبر كل الأطوار إلى غاية نيلهم شهادة البكالوريا، مستعنيين في ذلك بأساتذة ومستشارين في التربية، إضافة إلى تنظيم قوافل تحسيسية لمكافحة المخدرات عبر العديد من ولايات الوطن. كما تلعب جمعية جزائرينا، دورا كذلك من هذه الناحية لاسيما من خلال تحقيق مشروع "دار الحرية" الذي يتضمن نشاطات توعوية تستهدف الأطفال وأمهاتهم، تتعلق أساسا بحماية حقوقهم ومحاربة العنف ضدهم، وكذا الوقاية من مرض الإيدز وإعادة الدمج الاجتماعي والمهني للصغار الصغار المهمشين

نموذج آخر هو جمعية الإخلاص للرعاية الطبية والنفسية، حيث تعد هذه الجمعية من بين النسيج الجماعي في الجزائر التي تهتم بإدماج ضحايا الإرهاب من أطفال ونساء وشباب، حيث أثبتت الدراسات النفسية والاجتماعية أن هذه الفئة تعاني من صدمات نفسية حادة واجتماعية نتيجة لتعرضها لممارسات عنيفة، وتوصي الدراسات العلمية إلى ضرورة التكفل النفسي والاجتماعي للعناية بضحايا الإرهاب الممارس ضدهم، وخاصة مؤسسات المجتمع المدني، وتعد جمعية الإخلاص للرعاية الطبية والنفسية من أبرز الجمعيات التي تنشط في هذا المجال وترأسها السيدة خديجة بوزيان ومقرها الجزائر العاصمة تم تأسيسها سنة 1999 واعتمدت من طرف وزارة الداخلية عام 2004، وهي جمعية ذات طابع اجتماعي تطوعي تعتمد على الجهد الذاتي لأفراد الجمعية، فلا يوجد أي جهة خارجية تدعم الجمعية حتى الآن بصفة رسمية بسبب إجراءات البيروقراطية، وتهدف إلى مد يد العون والمساعدة لكل محتاج وخاصة ممن تعرضوا للمأساة الوطنية في العشرية السوداء "أرامل، أيتام، معاقين.... الخ، حيث تقوم الجمعية رفقة طاقمها المكون من أطباء ومختصين نفسانيين واجتماعيين بتقديم الدعم النفسي لنزلاء المستشفيات في جناح العجز الكلوي والجهاز الهضمي، وذلك لشعور هؤلاء المرضى بانتهاء حياتهم فيكتئبون ويبأسون وينظرون إلى الدنيا من حولهم نظرة تشاؤمية تدعو معظمهم إلى الانتحار، فتعتمد الجمعية إلى استخدام العلاج الديني وتنمية الجانب الروحي في نفسيات المرضى، كما تشعر الجمعية المرضى بأنها معهم دائما وتظهر لهم أهمية الحياة بحث المريض على النظر لمن هو أدنى منه صحة ومالاً.. الخ، فالحياة ليست كلها صحة ولا كلها مال وكل ذلك لإبعادهم عن فكرة الانتحار، والمساهمة في شفائهم. كذلك تقوم الجمعية بدمج الأطفال المعاقين في المراكز والتعامل معهم، من خلال شراء الملابس والهدايا للأطفال، وتعمل بتنظيم دورات تدريبية خاصة للمربيين المتخصصات في هذا المركز لإعانتهم على الأداء الفعال مع الأطفال المعاقين ذهنياً.

ومن بين الأعمال التي تقوم بها الجمعية رعاية الأطفال ضحايا الإرهاب والأيتام وأطفال الشوارع، وخصوصاً الأطفال اللقطاء الذين يعانون حرماناً عاطفياً شديداً قد يؤدي بكثير منهم إلى الإعاقة الذهنية أو الانطواء الاجتماعي أو الانحراف، وذلك بزيارتهم في المراكز إعادة التربية أو دور الحضنة أو مراكز الطفولة المسعفة.

كما تعمل الجمعية إلى استخدام جميع الوسائل لمحاربة آفة المخدرات، فعمدت إلى استخدام الإعلام عن طريق إذاعة الجزائر، وساهمت في توعية وإيضاح مساوئ المخدرات من جميع جوانبها الصحية والنفسية والاجتماعية وحتى العقلية على مدار عدد لا بأس به من الحلقات، وحصدت من خلالها تجاوباً كبيراً من المستمعين، وهناك أهداف أخرى كثيرة تسعى الجمعية إلى تحقيقها في المستقبل.

#### هـ - مشروع إدماج الأطفال المعاقين:

رغم التقصير الكبير الذي تعانيه فئة الطفولة في الجزائر من قبل المسؤولين والمعنيين بتحسين الظروف المعيشية وتطبيق القوانين التي من شأنها النهوض بواقع الطفل، غير أن جمعيات المجتمع المدني تساهم في تغطية هذا الفراغ أخذة على عاتقها مهمة الدفاع عن حقوق الطفل والنهوض بواقعه من خلال العديد من النشاطات التي تطمح من خلالها إلى إرضاء الأطفال، خاصة المهمشين أو الذين يعانون من مشاكل صحية جسدية أو نفسية.

وتعمل 65 جمعية بصفة منتظمة لمساعدة الأطفال المعاقين حركياً وذهنياً، وكذا المصابين ببعض الأمراض المزمنة، على غرار جمعية الصم والبكم، جمعية المرضى المصابين بصدمة النخاع الشوكي، وكذا جمعية الأمراض الوراثية، وغيرها من الجمعيات التي تعمل على تفادي تهميش هذه الفئة، وتسخير جميع الإمكانيات المادية والمعنوية لتوفير المناخ الملائم لتعليمها. فجمعية الرعاية الصحية بولاية سطيف التي يرأسها "بعكاز زكرياء" هي أحد النماذج في مجال حماية الطفل المعاق، فهي تعمل على دمجهم في مراكز خاصة والتعامل معهم من خلال دورات تدريبية خاصة للمربيين لإعانتهم على الأداء الفعال مع الأطفال المعاقين ذهنياً خاصة.

كما عملت هذه الجمعية على العناية بدور الأيتام والحضنة، للتكفل بالأطفال المسعفين الذين يعانون حرماناً عاطفياً تسبب للكثير منهم إلى الإعاقة الذهنية أو الانطواء الاجتماعي. كما تهتم جمعية الوفاء بولاية سطيف التي يرأسها السيد نصر الدين منصوري للرعاية الطبية كذلك بظاهرة الرسوب والتسرب المدرسيين، بالتعاون مع المختصين في علم النفس التربوي التابع لوزارة التربية والتعليم،



واتجهت جهودها كذلك الجمعية إلى لمحاربة أفة المخدرات من خلال توعية النشء في توعية وإيضاح مساوئ المخدرات من جميع جوانبها الصحية، النفسية والاجتماعية

هذا وتعنى العديد من الجمعيات الخيرية في الجزائر بمساعدة الأطفال المعاقين خاصة أمام غياب التكفل النفسي والاجتماعي الذي حرم منه الكثير من هؤلاء الأطفال ومنعهم من الانخراط في الوسط الاجتماعي، ولعل من بين هذه الجمعيات السبيل لمساعدة الأطفال المعاقين حركيا بولاية جيجل، تحصلت هذه الأخيرة على الجائزة العالمية للمتطوعين في مجال الخدمات الطبية والإنسانية بدولة الإمارات العربية المتحدة في سنة 2012 برعاية سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، وترأسها السيدة فوزية بولخير وهي ذات طابع خيرى إنساني تأسست في 21 نوفمبر 1998 وتحصلت على الاعتماد في ذات التاريخ تهدف هذه الجمعية إلى تقليص معاناة المعاقين حركيا مقرها بولاد عيسى بولاية جيجل تهتم بالأطفال المعاقين حركيا.

أما النشاطات التي تقوم بها هي في مجملها لفائدة الأطفال المعاقين حركيا، حيث تقدم مساعدات اجتماعية مثل الأدوية والعلاج والحفاظات والكراسي المتحركة وكذلك تقوم بعمليات التحسيس من خلال الملتقيات والندوات وغيرها وهذا من أجل إرشاد وتوعية مختلف شرائح المجتمع بإحتياجات هذه الفئة، وتعمل على التواصل بين الجمعية وهذه الفئة من خلال التنقل إلى منازل المعاقين من أجل إدماجهم في الوسط الاجتماعي لأن هناك بعض العائلات لا تعلم بأن هذه الفئة لها حقوق بالخصوص في المناطق الجبلية، وتقوم بتنظيم احتفالات رسمية للمعاقين لتشجيعهم وتحفيزهم على الدراسة وهذا بتقديم بعض الهدايا من أجل الدفع بهم إلى الأمام وننظم أيضا رحلات ترفيهية في المساحات الخضراء.

كما تقوم الجمعية بمشروع التكفل والتحصير المبكر لهؤلاء الأطفال قصد الإدماج الاجتماعي والمدرسي لفئة ذوي الإعاقة هذا المشروع بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث تعمل على تقديم خدمات في العلاج الحركي وهذا على غرار التكفل الارطفوني والنفسي وهذا بإدماج الأطفال المعاقين مع الأطفال العاديين قبل الدخول المدرسي من أجل تحضير هذا المعاق تربويا والمساهمة في علاجه حركيا بما أننا نتوفر على مربين ينكفون بتأهيل المعاق والتكفل النفسي للطفل المعاق لأن هناك بعض الأطفال يدخلون إلى المدارس فيصطدمون بالمعاملة، فيجد المعاق نفسه أمام إعاقة نفسية ونحن من خلال هذا الإدماج المبكر نخلق جواً أخوياً بين هؤلاء الأطفال، وبالتالي نتمكن من تغيير نظرة الأطفال العاديين لهذه الفئة من الأطفال.

كما تسعى إلى تحسين ظروف التكفل بالمعاقين بصفة عامة خاصة وأن الجمعية معتمدة على هذا المشروع بنسبة كبيرة بالخصوص أنه الوحيد على مستوى العالم العربي والذي يتطلب إمكانيات مادية وبشرية كبيرة لتحسين خدمات الطفل المعاق الذي يعاني من تهميش كبير خاصة وأن هذا الطفل مرفوض في الوسط المدرسي لأنه على كرسي متحرك بالرغم من وجود نصوص تشريعية تنص على حق الطفل في التعلم، والتكفل بهذه الفئة المهمشة. (http://www.alseyassi-dz.com2014-01-09)

### ح - مشروع صناع الحياة:

يعرف مشروع صناع الحياة في الجزائر رواجاً كبيراً في أوساط الجمعيات الخيرية، والمنظمات الإنسانية، بعد الظروف الاجتماعية الصعبة التي شهدتها الجزائر خلال العشرية السوداء وما خلفتها من آثار سلبية في المجتمع الجزائري، كانتشار الجريمة والانحراف والبطالة والهجرة والفقر والتهميش، برزت العديد من الجمعيات لإعادة الاعتبار للفرد الجزائري والأسرة الجزائرية من خلال جملة من المشاريع الإنسانية والتضامنية مع الفئات التي تعاني من الفقر والتهميش ولعل الكثير من الأعمال تعذر على الباحث تدوينها ما عدا التي استطعنا الوصول إليها والتحدث مع أعضائها، فمثلاً في مدينة سطيف قامت جمعية خيرية بقافلة "طبية إنسانية تضامنية" بواد البارد، حيث استفاد أكثر من ألف مواطن من سكان بلدية واد البارد النائية والواقعة أقصى شمال ولاية سطيف من قافلة طبية إنسانية، نظمتها يوم الجمعة 01 فيفري 2014 أكثر من 15 جمعية خيرية منضوية تحت لواء تنسيقية الجمعيات الخيرية لولاية سطيف بمشاركة السلطات المحلية للبلدية، التي لقيت إقبالا كبيرا جداً، حيث نمتوسطة حطاطاش إبراهيم، التي احتضنت النشاط، اكتظت بهم منذ الساعات الأولى للقافلة التي كانت مرفوقة بـ 15 طبيباً من مختلف التخصصات منهم أطباء بدرجة بروفيسور، أشرفوا على إجراء فحوصات طبية مجانية لفائدة أكثر من 1000 مواطن منهم (250) فرداً استفادوا أيضاً من الدواء المجاني من الصيدلية المتنقلة التابعة للقافلة،

كما استفاد 130 طفلا من هدايا متنوعة، إلى جانب توزيع كميات معتبرة من الألبسة لفائدة الأيتام والعائلات الفقيرة والمعوزة، وبالتزامن مع نشاط القافلة الطبية قام نشطاء الجمعيات وموظفي وكالة التنمية الاجتماعية ممثلين في أعضاء "الخلايا الجوارية للتضامن صالح باي وعين الكبيرة" مختلف قرى ومدائر البلدية، أين شاركوا في توزيع قفف تحتوي على إعانات غذائية على بعض العائلات المعوزة ووقفوا على الوضعيات الاجتماعية التي تعيشها هذه العائلات في هذه المنطقة المحرومة جدا، من جهة أخرى حرص منظمو القافلة على إحصاء وضبط قوائم اسمية تتضمن الحالات الاجتماعية الصعبة التي تتطلب متابعة متواصلة من خلال التكفل بإجراء عمليات جراحية وتحاليل طبية مجانية حسب توجيهات الأطباء المختصين، كما تم تخصيص جناح خاص للمتابعات النفسية والاجتماعية من طرف أخصائيين نفسانيين ووسطاء اجتماعيين.

كما أن مواطني البلدية والسلطات المحلية أبدوا تفاعلا كبيرا مع منظمي ومنشطي القافلة تجلى في حسن الاستقبال وكرم الضيافة من خلال تقديم أكالات تقليدية وشعبية تشتهر بها المنطقة وخاصة ما يعرف بـ"الغرايف بزيت الزيتون وعسل النحل".

إضافة إلى هذا نجد جمعيات خيرية تعوض غياب وزارة الصحة وتتكفل بمهامها ما عجزت عنه أو تجاهلته وزارة الصحة تبنته جمعيات خيرية معتمدة وغير معتمدة، وأصبحت تقوم بدورها في رعاية المرضى والتخفيف من الأهمم التي يعيشونها بشكل يومي ونابت هاته الجمعيات بعملها الكبير في مساعدة مرضى السرطان، خصوصا في تقديم المساعدات المالية والمعنوية، بعد أن غاب دور الطبيب والهيئات المسؤولة وأصبح المريض يعيش الإهمال الطبي، وهذا مكان خلال الزيارة الميدانية التي قادت الباحث مع أفراد جمعية صديق المريض لبلدية سطيف في قسم علاج مرضى السرطان بمستشفى "سعادنة عبد النور" بتاريخ 24 جانفي 2013، وكان نشاط أعضاء الجمعية الذين أصبحوا يقدمون مساعدات إنسانية مادية ومعنوية للمرضى للتخفيف من الأهمم والام الإهمال.

كما عرف النشاط التطوعي لدى الشباب الجزائري، في السنوات الأخيرة، حركة تفاعلية إيجابية، ساهمت فيه شبكات التواصل الاجتماعية، وعلى رأسها الفاييسوك، بشكل كبير في ازدياد وتيرتها، بين الشباب، الذين جعلوا من العالم الافتراضي فضاء لتلاقي أفكارهم، والعالم الواقعي ميدانا لتجسيد هذه الأفكار، وتعد جمعية النور بسطيف نموذج للعمل الخيري وتملك في مساعدة المرضى وأهاليهم سواء من حيث توفير الدواء أو توفير الإيواء للمرضى وأهاليهم، جمعية النور بسطيف نموذج للعمل الجماعي حيث صرح الأستاذ فراحية رشيد مسير دار الصبر لتكفل بمرضى السرطان في مقابلة معه أجراها الباحث بتاريخ 12-05-2013 إن المركز يقوم بإيواء المرضى القادمين من مختلف ربوع الوطن في ظل تواصل معاناتهم التي لا تنتهي خاصة في ظل نقص الأدوية والإمكانيات بمستشفى سطيف حيث يضطر المرضى القادمين من ولايات عديدة إلى المبيت في الفنادق والحمامات من حضور المواعيد الطبية، لأن المركز الطبي بسطيف لا يتسع للعدد الهائل من المرضى، ويمكن لدار الصبر أن تتكفل بـ 70 مريضا يوميا، كما تم تجهيز مركز سطيف بجهاز العلاج الكيماوي الذي يتكفل بـ 80 مريضا يوميا، يكن أن يحد من بعض المشاكل اليومية التي يعانيها المرضى في صمت الجهات المعنية. ودون نسيان عدة جمعيات خيرية تنشط في مختلف ربوع الوطن تقوم بالاهتمام بالمرضى ومرافقيهم وتوفير لهم الإيواء والأكل.

### خ - جمعية الغيث" نموذج يتطلب الاهتمام والاقتداء به من طرف كل الجمعيات بالبرج

تحولت الجمعية إلى مثال يتطلب الاهتمام والاقتداء به من طرف كل الجمعيات الخيرية والاجتماعية ذات الطابع التنموي حيث دخلت الجمعية منذ سنة 2004 في تجربة رائدة تعد الوحيدة على مستوى الولاية، وقليلة على المستوى الوطني، ألا وهي انجاز مشاريع تنموية للصالح العام من تمويل لهيئات دولية كالاتحاد الأوربي والسفارات الأوربية والعالمية المعتمدة بالجزائر وكذا البنك العالمي، وكانت بدايات هذه التجربة عندما حلت بالبرج ممثلة عن الاتحاد الأوربي والتي وجهت من طرف مديرية النشاط الاجتماعي في 2004 إلى جمعية الغيث كونها الجمعية رقم واحد من حيث النشاط وتم خلال اللقاء عرض برنامج الاتحاد الأوربي الذي يتمثل في دعم للجمعيات ذات الطابع الخيري والتنموي، وكانت الانطلاقة بأول مشروع تمثل في ورشة للخياطة شيدت بقرية قمر وفتحت الأبواب أمام الجمعية التي في رصيدها الآن 07 مشاريع آخرها مول بمبلغ 01 مليار سنتيم من طرف الاتحاد الأوربي والمتمثل في روضة لذوي الاحتياجات الخاصة، كون طاقم الجمعية المتمثل في إطارات كفؤة وكفاءات اكتسبوا خبرة واستفادوا من عدد من الدورات التكوينية من طرف الاتحاد الأوربي ووزارة التضامن حول تسيير هذا

## الفصل السابع: مؤسسات المجتمع المدني ودورها في وقاية الأطفال المهمشون من الانحراف وإندماجهم في المجتمع

النوع من المشاريع ونذكر منهم على سبيل المثال ازروغن عبد الرحيم الإطار بمديرية الثقافة، بلوهرى حورية الإطار بمديرية الفلاحة، شليحي حفصة صيدلية، بلحو فارس المتخصص في تسيير الموارد البشرية ومجموعة أخرى من الشباب المتطوع

كما حصلت جمعية الغيث على جائزة الشارقة لأحسن عمل تطوعي لعام 2007، وهذا على المستوى العربي بعد ان تنافست في هذا الترتيب أكثر من 12 دولة عربية وما يقارب 15 جمعية من الجزائر، واهم المشاريع التي جسدتها الجمعية في فترة لم تتجاوز 04 سنوات ومست عددا من البلديات خاصة النائية كون مسيري الجمعية يعطون دائما الأفضلية لسكان الأرياف والناطق النائية اللذين يعانون في كثير من الأحيان من التهميش والفقر:

- ورشة خياطة بقمور من تمويل الاتحاد الأوربي: الذي اعتبرها أحسن مشروع وكان أول مشروع أنجزته الجمعية هو ورشة للخياطة بقرية قمور بلدية العناصر والذي مول من طرف الاتحاد الأوربي بمبلغ 500 مليون وكانت مساهمة الجمعية فيه ب20 بالمائة ومساعدة من الولاية ب50 مليون سنتيم، هذه الورشة التي كان من المقرر أن تتجز بحسناوة لكن عدم توفر المقر دفع تحويلها إلى قرية قمور، وتضم هذه الورشة حاليا 24 عاملا 20 منهم من النساء المطلقات والأرامل ومنعدي الدخل، وهذا في مناصب عمل دائمة بعدما كان من المقرر أن لا تستقبل أكثر من 14 فقط، هذا بالإضافة إلى رئيس الورشة، محاسب، واثنين من الحراس وتعود مداخيل هذه الورشة إلى العمال أنفسهم وهو نفس الشيء بالنسبة للتسيير وتضمن المبلغ الممنوح للهيئة المقر الممنوح من طرف البلدية وكذا التجهيز. وللاشارة تم اختيار هذا المشروع كأحسن مشروع من طرف الجهة الممولة وهذا بعد عملية تقييمه شملت كل المشاريع التي منحت في العالم في نفس الإطار.

2- ورشة نسيج تقليدي بالعناصر من تمويل سفارة كندا: وكان المشروع الثاني في سنة 2005 هو انجاز ورشة للنسيج التقليدي ببلدية قمور كذلك، من تمويل سفارة كندا بالجزائر والذي جسد بمبلغ 200 مليون سنتيم ساهمت الجمعية فيه بمبلغ 50 مليون سنتيم منها 20 من طرف الولاية، وتشغل هذه الورشة الآن 14 امرأة في مناصب شغل دائمة، كما توفر هذه الورشة كذلك تكوينا يستفيد منه عدد من الشباب لحماية هذه الصناعة من الاندثار والزوال.

ت- روضة أطفال بقمور من تمويل سفارة كندا: وكان ثالث مشروع جسده الجمعية هو روضة أطفال بقرية قمور بالعناصر سنة 2006 بمبلغ 121 مليون سنتيم من طرف سفارة كندا بالجزائر، هذه الروضة التي استقبلت 50 طفلا مقسمين إلى فئتين، الفئة الأولى من 03 إلى 04 سنوات والفئة الثانية من 04 إلى 05 سنوات واغلب هؤلاء الأطفال من أبناء النساء اللاتي يشتغلن في ورشتي الخياطة والنسيج واغلبهم أيتام، ويؤطر هذه الروضة حاليا أخصائي نفسي، أخصائي اجتماعي وأخصائي في علم النطق كما تشغل الروضة 04 شباب اثنين في إطار عقود ما قبل التشغيل و02 في إطار الشبكة الاجتماعية.

ث- خلايا إعلام وتحسيس بأربعة بلديات من تمويل البنك العالمي: وكان رابع مشروع أنجزته الجمعية هو خلايا إعلام وتحسيس للوقاية من أخطار الآفات الاجتماعية للشباب، وهو مشروع موله البنك العالمي بمبلغ 64 مليون سنتيم وأضافته إليه الجمعية مبلغ 40 مليون سنتيم، ويتمثل هذا المشروع الذي مس 07 ثانويات موزعة على بلديات العناصر، حسناوة، البرج والياشير في أيام وندوات تحسيسية للوقاية من أخطار السيدا، المخدرات، العنف في الملاعب والمدارس والشارع بالإضافة لدروس في المواطنة الحقيقية قدمها أساتذة ودكاترة نذكر منهم الدكتور لشهب من جامعة سطيف، الدكتور زرواطي من جامعة المسيلة، والدكتورة باجيس من جامعة قسنطينة.

ج- روضة أطفال بحسناوة من تمويل سفارة هولندا: وكان المشروع الخامس الذي أنجزته الجمعية سنة 2007 هو روضة للأطفال بطاقة استيعاب تتجاوز 50 طفل وموجهة هي الأخرى لأبناء المعوزين والفقراء، والتي مولتها سفارة هولندا بالجزائر بمبلغ 119 مليون سنتيم، وأنجزت هذه الأخيرة ببلدية حسناوة التي تعاني من نسبة كبيرة من محدودي الدخل والعائلات المحرومة.

جمعية الغيث تصدر تجربتها في دورة تكوينية مولها الاتحاد الأوربي وتستفيد منها 50 جمعية ولعل أهم مشروع استفادت منه الجمعية سنة 2007 والذي تقوم به حاليا هو الدورة التكوينية التي تجري منذ 03 من جانفي وستستمر إلى غاية 12 من شهر فيفري بمقر الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وهذا المشروع عبارة عن دورة تكوينية ممولة من طرف الاتحاد الأوربي بمبلغ 123 مليون سنتيم 24 منها

مساهمة من طرف الجمعية، وأدرجت فيها 50 جمعية ذات طابع تنموي واجتماعي أغلبها متواجدة بالأرياف والمناطق النائية، وقسمت هذه الجمعيات إلى 25 ذات طابع نسوي والأخرى ذات طابع عادي.

ح- مدرسة الفرصة الثانية لدروس الدعم من تمويل الاتحاد الأوروبي: ويعد آخر مشروع استفادت به الجمعية إلى غاية الآن هو مدرسة الدروس التدميمية والتي أطلق عليها اسم " مدرسة الفرصة الثانية" والتي مولها الاتحاد الأوروبي بمبلغ 600 مليون ستساهم الجمعية فيه بـ 120 مليون في انتظار وعود السلطات المحلية بمساعدة مالية كون المشروع سينجز قريباً، وحسب رئيس الجمعية فإن تجسيد المشروع مرتبط برّد مديرية التربية لمنح مقر في القريب العاجل كون المشروع استوفى كل الشروط والإجراءات المالية من طرف الاتحاد الأوروبي، وستسمح هذه المدرسة لتلاميذ السنة النهائية في الابتدائي، المتوسط والثانوي في الاستفادة من دروس دعم في مواد العلوم الطبيعية، الرياضيات، الفيزياء، العربية، الفرنسية، والانجليزية وبالتالي تشغيل 07 أساتذة وحارسين مع إمكانية توسيع المشروع ليشمل كذلك روضة جديدة للأطفال.

كما تعمل الجمعية على تجسيد مشروع يتمثل في روضة خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة وهو مشروع ممول من طرف الاتحاد الأوروبي يعد هذا المشروع ضخماً ويحوي بالإضافة إلى الروضة حافلة لنقل المعاقين، وتطمح جمعية الغيث إلى تعميم مشروع ورشة الخياطة وروضات الأطفال على كل بلديات الولاية. (بوقطاية، 14 فبراير، 2009)

### ج - مشروع صندوق المطلقات:

باتت الجزائر بلد رقماً قياسياً للمطلقات، مما يخولهن لتأسيس جمعية حقوقية خاصة بهن، وبأولادهن وبناتهن بعد أن اتضح استعجال الرجل الجزائري في تهشيم بيته بيده، وقدرته على رمي ذريته في أحضان أسرة زوجته، من دون الالتزام تجاههم بمسؤوليات تربية أو مالية. تكاثرت وتشابهت مآسي المطلقات، وتشابه الإشكالات يعني السعي لإيجاد منظومة قوانين حامية وضامنة لحقوق النفقة، رد اعتبار نفسي ناتج من إهانات لفظية أو عنف جسدي تعرضن له، كذلك أولويات قصوى للتوظيف، ارتكناً إلى تورطهن برعاية أطفال، وهو ما يستوجب وجود مظلة حقوقية تحمي المطلقات من مخاطر قبل الطلاق أو بعده.

وشهدت ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة تنامياً رهيباً، خاصة بعد إقرار حق الخلع واستحداث صندوق دعم المطلقات، وهي عوامل كلها شجعت العديد من النساء إلى اختيار طريق الحرية والعيش بمفردهن، خصوصاً اللواتي يتمكن مرتباً محترماً. وقد عززت الحكومة الجزائرية من حقوق المرأة، في مشاريع قوانين جديدة، خصصت جزءاً أساسياً منها للنساء المطلقات، في مبادرة تهدف إلى رفع الظلم، عن شريحة واسعة من النساء الجزائريات، كما صادق مجلس الوزراء الجزائري، على عدد من مشاريع نصوص القوانين المتعلقة، بالطفل والعمل. وترتبط ثلاثة مشاريع قوانين صادق عليها المجلس، بالنساء، أهمها مشروع إنشاء صندوق المرأة المطلقة. ومن خلال الإعلان عن تأسيس صندوق وطني للمطلقات، لاقى استحسان معظم الجمعيات النسائية، والناشطين في مجال حقوق الإنسان، وستستفيد من هذا القانون 50 ألف مطلقة، على مستوى البلاد يعاني الكثير منهن من التشرد، بحسب تقرير أرسله المجلس الوطني للأسرة وقضايا المرأة، وساهم في تعجيل استصدار هذا القانون. ويتضمن مشروع القانون، في جانب آخر منه، تعديل قانون العقوبات، من أجل تعزيز مكافحة العنف ضد النساء، ومحاربة العنف والتحرش الجنسي ضد المرأة، وإقرار عقوبات تجرم العنف الممارس ضد الزوجة. كما يدرس المشروع إقرار عقوبات ضد الرجل، الذي يهمل زوجته، بتجريدته من ممتلكاته، كما صادقت الحكومة على مشروع قانون يتضمن إنشاء صندوق النفقة الغذائية، ويهدف الصندوق إلى ملاحقة الأب، أو الزوج السابق، قضائياً، في حال إخلاله بدفع النفقة الغذائية الممنوحة للأطفال، أو المرأة المطلقة، وأوضح المجلس أن الخزينة العمومية تتكفل بأن تحصل من الأب أو الزوج السابق على مبالغ النفقة الغذائية المقدمة من قبل الصندوق المشار إليه أعلاه كما يتم تسليط عقوبات على المخالفين أو الذين يدلون بتصريحات كاذبة.

هذا وقد عرفت نسبة الطلاق في الجزائر ارتفاعاً كبيراً حيث وصلت إلى 65 ألف حالة طلاق نهاية السنة 2013، وأهم أسبابها هي الخيانة الزوجية الراجعة إلى عدم التوافق العاطفي والجنسي بين الزوجين والعامل الرئيسي في الطلاق بين الزوجيين، الذين عقدوا القران عن طريق العائلة أو من دون تجربة خاصة بين الشباب وحسب رأي بعض القانونيين.



فأمام ارتفاع حالات الطلاق التي أرجعها الدكاترة والمحامون إلى سهولة إجراءات الخلع، توجد بالمقابل جمعيات تعمل على زرع التوعية وتوفير الحماية القانونية للمطلقين خاصة السيدات، وتعد هذه الأرقام مؤشرا صغيرا عن حجم ظاهرة الخلع ولجوء المرأة إلى التخلي عن زوجها واختيار العزف المنفرد، فأحيانا تكون على حق وهي أدري بظروفها، لكن حجم تداعيات فك العلاقة الزوجية، سيكون كارثيا على المدى البعيد، لكون الأبناء هم دائما من يدفع فاتورة الطلاق، فيما يختار الزوجان الاستمتاع بحياتهم ولو على مشارف الخمسينيات. وحاليا، ظاهرة الخلع مرشحة للارتفاع أكثر من السابق، لكون استحداث الحكومة الجزائرية لصندوق دعم المطلقات، سيشجع حتما استعمال ورقة "الخلع" لـ "التمرد" والعيش في حرية مطلقة، مادامت السلطات العمومية وفرت أجرة محترمة لكل مطلقة، ولو لم تكن ضحية، والخلع اختلفت الآراء حوله، ولم يعد ذلك الطابوا الذي تهابه المرأة والأسر، ولم تعد نظرة المجتمع تهم كثيرا، لان التغيرات العميقة التي عرفها المجتمع الجزائري أنتجت تمردا، لان القيم المجتمعية لم تكن دائما رحيمة. ولكن في المقابل، فيعتقد الكثير، أن ما يحدث باسم الحرية وحقوق المرأة، أنتج تفككا قيميا وضحايا من كل الفئات والأعمار، فإذا كانت التقاليد المجتمعية قد فرضت قيودا وحواجز حافظت على تماسك الأسرة الجزائرية، إلا أن الحداثة وتقنين الحقوق والواجبات الأسرية، وتحت شعار الحرية بلا حدود، أضحي للمرأة خيارات تجعلها تعيش وفق تصورها وقناعاتها.

### ت - مشروع منحة المطلقات الحاضنات:

إضافة إلى مشروع صندوق المطلقات الذي لقي استحسانا من طرف بعض هيئات المجتمع المدني، قررت الدول الجزائرية وضع منحة خاصة بالمطلقات الحاضنات كعمل وقائي من خطر الوقوع في الانحراف والجريمة، وقد ثمن هذا المشروع بعض الحقوقيين ووصفوه بـ "الإنساني والعقلاني" لانتشار شريحة واسعة من المطلقات من أحضان الرذيلة. كما أكد المختصون في علم الاجتماع أن تأسيس صندوق للمطلقات الحاضنات لأطفال قصر والذي جاء باقتراح من المجلس الوطني للأسرة وقضايا المرأة، يعد إجراء وقائي يقلل من الخطر الانحراف والتهميش، خاصة وأن العديد من الدراسات السوسيولوجية في الجزائر تؤكد أن العديد من الأمهات ربات البيوت كثيرات هن عرضة للعنف الأسري، والحرمان العاطفي والمادي، ومجبورات على تحمل أوضاعهن المعيشية خوفا من التشرد والضياع رفقة أطفالهم، وأن عدم التزام الأزواج بدفع النفقات بعد الطلاق والظروف المعيشية الصعبة تجبر عدد كبير من النساء على التفكير قبل الإقدام على اتخاذ قرار الطلاق خوفا من التشرد واللجوء إلى الرذيلة لإطعام أولادهن خاصة وأن أكثر من 50 ألف مطلقة تعيش حياة التشرد، وقد ارتفع العدد في سنة 2012 إلى 55 ألف حالة طلاق خلال العام، بالإضافة إلى 20 ألف حالة خلع وهي أرقام مخيفة مقارنة بالأرقام المسجلة بباقي الدول العربية، بالإضافة إلى أن واقع المجتمع الجزائري أضحي يستدعي دراسة جدية لمحاولة الحد من ظاهرة الطلاق.

كما أن عددا كبيرا من النساء الأرامل في الجزائر يعانين ظروفًا صعبة في القرى والمداشر والمناطق النائية، وأغلبهن يعتمدن على التسول وانتظار مساعدة المحسنين، لعدم استفادتهن من أي منحة بعد وفاة أزواجهن. وخاصة إذا كان الأرامل اللواتي كان أزواجهن يعانون من البطالة أو يشتغلون فيهمهن حرة وعدم اشتراكهم في الصندوق الوطني للعمال غير الأجراء "كاسنوس"، وهو الأمر الذي تعاني منه أغلب النساء القاطنات في المناطق الريفية، ما يستدعي استحداث آلية مستعجلة لمساعدة هذه الشريحة، خاصة وأن أغلب النساء الأرامل هن أمهات لأطفال بحاجة إلى المأكل والملبس والدراسة والمداواة. فالهدف الأساسي من وضع منحة للمطلقات والأرامل هو مساعدة الأطفال وحمايتهم من الانحراف، وهذا ما يستلزم توسيع هذه الآلية إلى حل الكثير من المشكلات الاجتماعية التي قد تساهم في انحراف الأفراد وتعمل على حماية الأطفال المحرومين من الانحراف واستغلالهم في التسول والدعارة.

ونجد في إطار العمل الجماعي النسوي العديد من الجمعيات التي تهتم بالفئة النساء المطلقات والأرامل "الجمعية الجزائرية للتكفل بالشباب والمرأة" التي ترأسها السيدة نادية غمراني، حيث تقوم الجمعية بالتكفل بالمطلقات والأرامل واللاتي تعيش ظروف اقتصادية ضاغطة وتقوم بتخصيص كل المستلزمات الضرورية للعيش بما فيها الألبسة والأطعمة وكذا منح مساعدات مالية معتبرة خلال المناسبات، وكذا التكفل بتعليم أبناء الأرامل من الجوانب النفسية والتربوية والترفيهية. وأهم النشاطات التي قامت بها الجمعية منذ تأسيسها: إحياء الأيام الوطنية والعالمية لفئة المعاقين والأشخاص المسنين وكذا مكافحة العنف ضد المرأة والمخدرات، التكفل النفسي والترفيهي للأطفال المعوزين المنفوقين في دراستهم،

الفصل السابع: مؤسسات المجتمع المدني ودورها في وقاية الأطفال المهمشون من الانحراف وإندماجهم في المجتمع

التضامن المدرسي وهذا بالتكفل بالعائلات التي لديها أطفال معوزين متمدرسين بمنحهم أدوات مدرسية ومآزر مع مساعدة فئة المعوزين والتكفل بانشغالات فئة المعاقين بكل أصنافها " الطفولة"، "الشباب"، " المرأة الريفية"، " وذوي الأمراض المزمنة ".

## ع - مشروع إعادة إدماج الأحداث المنحرفين:

المشروع هو عملية تعنى بالعمل التنشيطي داخل السجون وخارجها من أجل تحسيس المساجين بفاعليتهم في المجتمع كمواطنين صالحين ونافعين لأنفسهم أولاً ولمحيطهم ثانياً. كذلك يعمل المشروع على إعادة إدماجهم في المجتمع عن طريق اتفاق شراكة وتعاون مع وزارة العدل والمديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج مع مؤسسات المجتمع المدني ومن بينها الكشافة الإسلامية الجزائرية. يهدف المشروع إلى المساهمة في تحقيق الأمن الاجتماعي، وكذلك مكافحة الآفات الاجتماعية ومسبباتها، وخدمة وتنمية المجتمع والتضامن.

ويقوم المشروع على منطلقات أساسية تتمثل في التوعية والتحسيس من الآفات الاجتماعية المسببة للجريمة، والمساهمة في التنشيط العلمي والرياضي والثقافي داخل السجون وأيضاً مساعدة ومتابعة المساجين المفرج عنهم من أجل إعادة إدماجهم.

كما تم لإنجاح المشروع في إطاره التنظيمي والقانوني من طرف المؤسسات الدولة وإشراك هيئات المجتمع المدني الفاعلة إلى إبرام اتفاقية تعاون وشراكة في 2003/07/09 خاصة بثلاث جمعيات (جمعية اقرأ لمحو الأمية، جمعية أطباء النفسانيين، جمعية الوعي وتوعية الشباب) في 3 ولايات (خاصة بالأحداث فقط). وإبرام اتفاقية تعاون وشراكة في 29/07/2007 شملت توسيع العمل إلى كل ولايات التراب الوطني تشمل الشباب أقل من 35 سنة والنساء، وإبرام اتفاقية شراكة مع الـ UNDP والـ UNICEF. وكذلك الكشافة الإسلامية الجزائرية من خلالها تم تنظيم 03 ورشات وطنية لتأهيل وتكوين القادة الكشفيين من أجل التعامل مع المساجين بالتنسيق مع المديرية العامة لإدارة السجون.

حيث قامت هذه الأخيرة بتنظيم خمس مخيمات صيفية على الطريقة الكشفية لحوالي 200 حدث. وتأسس 08 مراكز تقع خارج السجون يسيروها قادة كشفيون من أجل استقبال ومساعدة وتوجيه ومتابعة المساجين بعد الإفراج عنهم وأيضاً المساهمة في إدماج 133 مفرج عنه (أحداث، شباب، نساء) في الحياة الاجتماعية.

كما اعتمدت الكشافة الإسلامية في الجزائر مشروع إعادة إدماج الأحداث بعد الإفراج عنهم في المجتمع مرة ثانية من خلال تعميم مراكز خاصة بإدماج المساجين الأحداث عبر التراب الوطني أثناء فترة الحبس وبعد انقضائها، وقد انطلق المشروع قبل سنين في إطار الاتفاقية التي أبرمتها الكشافة الإسلامية الجزائرية مع مديرية السجون قبل 12 سنة والتي حققت نتائج جيدة ظهرت على الصعيد العملي، وتحولت لتجربة رائدة عربياً. حيث سيتم توسيع مشروع مراكز الأحداث وتعميمه على المستوى الوطني إذ بلغ عدد المراكز على المستوى الوطني 9 مراكز في عدد من الولايات كخطوة لإعادة إدماج المساجين الأحداث وفصلهم عن المساجين الآخرين كون هذه الشريحة تحتاج إلى طريقة خاصة في التعامل خاصة في سن المراهقة، وتجربة إدماج المساجين انطلقت بعد إبرام اتفاقية شراكة وتعاون بين القيادة العامة للكشافة والمديرية العامة لإدارة السجون سنة 2003، هذه الاتفاقية حددت مجالات العمل، وتم اختيار ثلاث مؤسسات للعمل والنشاط كمؤسسات نموذجية وتجريبية، وهي وهران، الجزائر، وسطيف، ونظراً للنتائج الإيجابية التي حققت من خلال التجارب الكبير من طرف المساجين الأحداث تم الاتفاق على تعميم هذه العملية على المستوى الوطني، ليستفيد منها جميع الأحداث، كما أضيفت أنشطة وبرامج خاصة بفئة النساء المحبوسات والشباب الأقل من 35 سنة، وذلك بهدف إحداث نوع من الاحتكاك والتواصل بين شباب وقادة الكشافة والأحداث والشباب المحبوسين، من خلال تأهيل أكبر عدد من القادة عن طريق ورشات تكوينية سنوية تمكنهم من تقوية قدراتهم القانونية والنفسية والطرق العلمية والبيداغوجية للتعامل مع هذه الفئة، وهذه الورشات يشرف عليها قضاة ومدراء السجون وخبراء في هذا المجال، كما قامت الكشافة بالتنسيق مع المديرية العامة لإدارة السجون بفتح مراكز تقع خارج السجون مهمتها استقبال ومتابعة وتوجيه ومساعدة المساجين المفرج عنهم على الاندماج في المجتمع، من خلال إعادة تسجيلهم في الدراسة والتعليم وتوجيههم إلى مراكز التكوين المهني والتمهين من أجل إعلامهم بالآليات التي سخرتها الدولة في مجال التشغيل على غرار القرض المصغر وعقود ما قبل التشغيل

الفصل السابع: مؤسسات المجتمع المدني ودورها في وقاية الأطفال المهمشون من الانحراف وإندماجهم في المجتمع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف والفنون التقليدية، وذلك بالتنسيق مع المصالح الخارجية التابعة لوزارة العدل.

هذا وتقوم الكشافة الإسلامية الجزائرية بعدة نشاطات خلال السنة من بينها المخيمات الصيفية التي تضم عدد من المساجين يتراوح بين 20 و30 مسجون في كل ولاية، حيث نظمت أول مخيم صيفي للمحبوسين 2003 والذي نظم بولاية جيجل وفيما يخص النتائج المحققة أنه إضافة إلى إدماج أكثر من 2000 سجين حدث وشاب في الحياة الاجتماعية منهم أقل من 18 سنة والبقية شباب، استفادوا من برامج تربوية ورياضية وترفيهية الهدف منها تقوية قدراتهم الفكرية والبدنية وإبقائهم بصلة دائمة مع محيطهم الخارجي لتسهيل عملية إدماجهم في المجتمع، كما إنهم انخرطوا في أفواج كشفية وأصبحوا فاعلين في المجتمع وإيجابيين مع أسرهم ومحيطهم.(آسيا بن عزيزة، 23-08-2015، <http://www.alseyassi-dz.com/a>) وقد أظهرت هذه التجربة الرائدة في العالم العربي قدرة وكفاءة الإطارات الكشفية وقوة برامجها. الكشافة الإسلامية الجزائرية هي جمعية وطنية تربوية تطوعية مستقلة شبه عسكرية ذات منفعة عامة، تهدف إلى المساهمة في تنمية قدرات الأطفال والفتية والشبان روحيا وفكريا وبدنيا واجتماعيا ليكونوا مواطنين صالحين لمجتمعهم، كما تساهم في خدمة وتنمية المجتمع في كل الأحوال والظروف، وغرس المبادئ الإسلامية والقيم الوطنية ومفهوم المسؤولية، وشحذ الحس المدني لدى الفتية والشباب. أما المجهودات التي تبذلها الكشافة الإسلامية التي قدمت ومازالت تقدم في مجال إعادة إدماج المحبوسين، قام الباحث بإجراء مقابلة مع مسؤول فوج إدماج الأحداث الكشفية بمدينة سطيف السيد "بوصهول نور الدين" بتاريخ 12-04-2013<sup>11</sup> تم التطرق إلى العمل الكشفية في المؤسسات العقابية، حيث تحدث هذا الأخير أن "المؤسسة العقابية تعنى بتلبية احتياجات النزير بالتنسيق مع الكشافة الإسلامية الجزائرية وعدة فروع وهياكل أخرى، خاصة أن النزير يحتاج أثناء تواجده داخل المؤسسة العقابية إلى جملة من العوامل النفسية والمادية، منها على سبيل المثال لا الحصر -أولا الإصغاء، إذ يعد عاملا ضروريا للإتصال مع النزير، حيث يرى علماء النفس أن الإصغاء وفهم الآخر وقبوله على ما هو عليه أهم الطرق لاكتشاف الشخصية والتعرف عليها، كما يساعد النزير على إخراج المكبوتات المتراكمة لديه. ثانيا: النصيح والتوجيه، إذ يحتاج النزير كذلك إلى إرشاده وتحسيسه بمخاطر بعض الجرائم والآفات الاجتماعية بطرق مختلفة، مثل الحملات التحسيسية والأساليب الإعلامية..إلخ. ثالثا: العلاج، حيث تحتاج فئة من النزلاء الذين توبعوا على أساس بعض الجرائم إلى علاج مركز وخاص، كالشواذ جنسيا والمدمنين على المخدرات.

رابعاً: التكوين والتأهيل، فقد عزز القانون الجديد الفرص للنزلاء ومكنهم من تطوير قدراتهم ومؤهلاتهم العلمية باعتبارها من الإحتياجات الرئيسية التي تمكنه من الإستفادة من فترة السجن. خامساً: الترفيه والترويح عن النفس، حيث يعاب على نظام البيئة المغلقة أنه يضع النزير في حالة من الإكتئاب والخمول الناتج عن الفراغ الرهيب الذي يعيشه داخل القاعة، الشيء الذي يدفع البعض منهم إلى ارتكاب سلوكات غريبة وغير أخلاقية مثل الوشم على الجلد.. إلخ، لذا فإن فتح المجال للمجتمع المدني وتقديم البرامج يخفف عن النزلاء ويقضي على ذلك الفراغ، الشيء الذي لمسه من خلال تجاوب نسبة كبيرة جدا مع النشاطات الكشفية."

أما الدور الأساسي للكشافة الإسلامية في إعادة إدماج الأحداث أجاب المسؤول " أن رعاية المحبوس مهمة منوطة بالكل من دولة ومجتمع مدني، وهي جزء من قيمنا الدينية والوطنية وصورة من صور التضامن الذي يتسم به المواطن الجزائري. أما الدور الذي تؤديه الكشافة الإسلامية في إعادة إدماج المساجين والتي تعني بمتابعة النزلاء "المحبوسين" أثناء فترة التكوين الذي يتلقونه وإعادة تأهيلهم نفسيا وتربويا وتحضيرهم إلى فترة ما بعد السجن أو الإفراج."

كما أن "عملية إعادة الإدماج لا تتوقف على انتظار النزير أمام باب المؤسسة العقابية أثناء الإفراج عنه، وإنما تدعو إلى تحضيره قبل الإفراج، وذلك يكون أثناء فترة نفاذ العقوبة داخل السجن، أين تقوم الكشافة في هذه المرحلة بلفت انتباه النزير وربط علاقات تضامنية وأخوية من خلال نقل المبادئ والنشاطات الكشفية التي تعرض إلى الفتية في الأفواج، والتعريف بالمنظمة وتاريخها والأسس التي تقوم عليها، كل هذا مع مراعاة النظام الداخلي للمؤسسة، حيث تسمح الشراكة في هذا المجال للعناصر الكشفية

<sup>11</sup> مقابلة مفتوحة مع السيد بوصهول نور الدين بتاريخ 12-04-2013، بمقر الكشافة الإسلامية الولائي، من الساعة 10.00-12.00

## الفصل السابع: مؤسسات المجتمع المدني ودورها في وقاية الأطفال المهمشون من الانحراف وإندماجهم في المجتمع

بالدخول إلى المؤسسات العقابية من أجل تطبيق برامج ترمي إلى محاربة الجريمة عن طريق التحسيس والتوعية الروحية لدى النزلاء، على أن ترافق العناصر الكشفية أثناء النشاطات بعون إدارة السجون أو أكثر من أجل التوجيه والحفاظ على النظام." هذا وتعتمد الكشافة الإسلامية في المساهمة في إعادة إدماج النزلاء جملة البرامج والنشاطات، وهي كالتالي:

### • نشاطات داخل المؤسسة العقابية:

- 1- نشاطات دائمة: وهي تلك النشاطات التي يشارك فيها القادة الكشفيين أو الفتية طيلة أيام السنة، كدروس محو الأمية والأشغال اليدوية والدورات الرياضية والدروس التحسيسية.. إلخ.
  - 2- نشاطات تتعلق بالمناسبات: وهي تلك النشاطات المنفق عليها بين الكشافة الإسلامية الجزائرية والمديرية العامة لإدارة السجون والمحددة في الرزنامة الخاصة بالأعياد الدينية والوطنية، أين تقوم الأفواج الكشفية بزيارات داخل المؤسسات تقدم من خلالها برامج تتعلق بتلك المناسبات، كما تمس الجانب المعنوي "نشاطات فكاهية" وجانب التوعية "نشاطات تتعلق بالآفات الاجتماعية الخطيرة مثل السرقة، المخدرات، الإدمان، العنف والأمراض المنتقلة جنسيا.... إلخ.
- كل هذا من شأنه المساهمة في التخلص من تلك الآفات التي غرست في مجتمعنا والقضاء على الفراغ الرهيب الذي يعيشه النزير داخل المؤسسة أثناء فترة السجن. كما يمكن للمنظمة الكشفية تجسيد البرامج النوعية الهادفة مثل: المعارض، المسرح، الأناشيد، فطور جماعي، نظام منظم، عرض أفلام هادفة، مسابقات في الطرز والخياطة..

### • نشاطات خارج المؤسسة العقابية:

تسمح الإتفاقية بتنظيم نشاطات خارج المؤسسة العقابية تحت رقابة قاضي تطبيق العقوبات أوقاضي الأحداث يشارك فيها النزلاء قبل الإفراج عنهم، حسبما تنص المادة 07 من الإتفاقية التي ذكرت البعض منها على سبيل المثال، كالدورات الرياضية مع الكشافيين والمخيمات الصيفية وحملات التشجير والحملات التحسيسية والرحلات الخلوية والعلمية. وتنص الإتفاقية في هذا الشأن على أنه يتولى القادة الكشفيون وممثلو المنظمة إعداد البرامج والتكفل والتأطير خلال النشاطات، على أن تتكفل إدارة المؤسسة العقابية أو من يمثل المديرية العامة لإدارة السجون بتوفير الوسائل من نقل وإيواء وإطعام.. إلخ، كما تتولى مهمة الحراسة للنزلاء وتعزيز الجانب الأمني.

والمخطط التالي يبين مراحل إعادة الإدماج الاجتماعي للأحداث وفق المجهودات التي تقدمها الكشافة الإسلامية الجزائرية.



wondershare™

PDF Editor



مرحلة الكشف داخل المؤسسات العقابية      مرحلة النشاطات والبرامج (العلاج)      مرحلة المتابعة بعد الإفراج

الكشف من خلال الزيارة المشتركة

المشرفون على إعادة الإدماج للأحداث (المربون)

والافواج الكشفية (القادة والكشافون)

(اللقاء التشاوري مع القادة الكشافين والمسؤولين في المركز: العمل، التربية، الإدماج)

التنمية: زيارة الأسرة للتحقق من الوضع الاقتصادي والاجتماعي

التربية: الأنشطة الترفيهية التربوية الثقافية      التواصل مع أسرة الحدث

المتابعة بعد الإفراج لإيجاد آليات التكيف مع المجتمع

التنسيق مع المربين والمختصين النفسيين والاجتماعيين بالمؤسسة العقابية

العمل: "التنسيق والتوثيق للحالة"

العمل: الإجراء بحق الحدث (التعرف على المشكلة)

\*\*\*المصدر: إعداد شخصي\*\*\*

الشكل رقم 04 يوضح عمليات الإدماج الاجتماعي للأحداث قبل وبعد الإفراج

## ● تجسيد فكرة المخيمات الصيفية:

تمكنت الكشفة الإسلامية في إطار تنفيذ الإتفاقية من تحقيق خطوة مهمة، وهي فكرة المخيمات الصيفية الخاصة بالنزلاء الأحداث، حيث تعمل لجان إعادة التربية، حسبما ورد في المادة 13 من الإتفاقية على اختيار المشاركين بناء على الشروط المتعلقة بحسن السيرة والسلوك داخل المؤسسة وفترة العقوبة المتبقية. كما تقوم المديرية العامة لإدارة السجون، ممثلة في مديرية البحث، بتوفير كافة الوسائل والإمكانات المادية من نقل وخيم وكل متطلبات المخيم الكشفي المثالي.

وتسعى المنظمة الكشفية إلى إعداد برنامج يقدم للنزلاء الأحداث بطريقة كشفية "حياة الخلاء، نظام الطلائع، نظام الشارات.."، مع التأكيد على التحلي بالروح الكشفية التي تتجسد في السمر الكشفي والصيحات والنظام المنظم.

وتسهر على صحة ونظافة الأحداث الموضوعين في المخيم، على أن يلتزم الأحداث المشاركون بالزي الكشفي وفق التقاليد المعروفة لدى المنظمة. أما فيما يخص النشاطات التي تشرف عليها الكشفة الإسلامية الجزائرية بعد فترة السجن فتعتبر مرحلة مهمة في إعادة الإدماج الاجتماعي للحدث، حيث بعد تحضير النزيل نفسيا وفكريا وعلميا تأتي مرحلة الإفراج، وفي هذا الصدد تنص الإتفاقية في المادة الـ 21 على استقبال ومتابعة وتوجيه المفرج عنهم بالتنسيق مع المصالح الخارجية لإعادة الإدماج. كما نصت في المادة 22 على إمكانية متابعة المفرج عنهم من طرف المنظمة الكشفية دون اللجوء إلى المصالح الخارجية لإعادة الإدماج، وذلك عن طريق التنسيق مباشرة مع القطاعات الوزارية والهيئات المتخصصة في المجالات التي لها علاقة بإعادة الإدماج كالتشغيل والتكوين المهني.. إلخ، ومكنت الإتفاقية المنظمة الكشفية من إبرام اتفاقية شراكة مع هذه القطاعات لتسهيل العملية وتخفيف الضغط على المصالح الخارجية لإعادة الإدماج. (انظر الملحق رقم 05 بنود الاتفاقية)

كما تقوم الكشفة الإسلامية بخلق جسور اتصال بين المفرج عنهم والمجتمع، حيث تساعده على إعادة التأقلم وتجنب اليأس والنظرة السلبية ضده من طرف المحيط الخارجي، حيث أن تقبل المفرج عنه بعد فترة السجن من طرف المجتمع هو القاعدة الأساسية للتخلص من النزعة الإجرامية. حيث أن ربط الصلة مع المفرج عنه تجعل المجتمع يثق فيه ويعطيه فرصة أخرى ويساعده على تبييض صورته في الوسط المحيط به.

## خلاصة:

ما يمكن أن نخلص في الأخير هو أن وقاية الأطفال من خطر الانحراف أصبح نوعا ما ذا طابع إنساني، بحيث يجنب المجتمع أفرادهم من الخطر، ويحقق الأمن الاجتماعي ويدعم البناء المجتمعي، كما يجب التنويه إلى أنه يجب على مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة أن تستفيد من التجارب الأجنبية وحتى العربية في مجال الوقاية من الجريمة والانحراف، ذلك أن بعض من الدول العربية اتجه من طور آليات جديدة للدفاع الاجتماعي إلى حالة من التطور، والنقد، وقدموا مشاريع نموذجية في هذا المجال.

وفي واقعنا الاجتماعي الجزائري تقوم الجمعيات والمنظمات الإنسانية في مساعدة أفراد المجتمع وخاصة الفئات الهشة والتي تعاني ظروف اجتماعية صعبة، غير أننا لو قدما قراءة رقمية لعدد الجمعيات والمنظمات المعتمدة من طرف وزارة الداخلية مع عدد الجمعيات الناشطة والفاعلة لقلنا أن المجتمع المدني في الجزائر محصور في رقم ضئيل جدا وفعالته محدودة، وقد نعبر بكلمات أكثر تعبيراً عن غياب المجتمع المدني في الجزائر، وحتى لا نبخس الدور الذي تقوم به جمعيات ومنظمات رعاية الطفولة الفاعلة سنؤمن هذا الدور ونشجعه حتى ينمو ويتطور ويكون قدوة يحتذى بها في مجال الوقاية والحماية والرعاية الاجتماعية.

الباب الثاني:  
الجانب الميداني  
للدراسة



wondershare™

PDF Editor

## الفصل الثامن : الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد

- 1- المناهج.
  - 2 - مجالات الدراسة .
  - 3- مجتمع الدراسة.
  - 4 - عينة الدراسة.
  - 5- خصائص و مواصفات عينة الدراسة .
  - 6 - أدوات جمع البيانات.
  - أ - الملاحظة .
  - ب - المقابلة .
  - ت - الاستمارة.
  - 7 - أساليب المعالجة الإحصائية
  - 8- أسلوب التحليل والتفسير
- خلاصة



# PDF Editor



### تمهيد:

لما كانت الدراسة النظرية وحدها غير كافية للكشف عن الحقائق المتعلقة بالموضوع المدروس كان من الضروري إجراء دراسة ميدانية تعتمد على جمع البيانات والمعطيات من الواقع، عن طريق النزول للمجتمع من أجل رصد آراء ومواقف المواطنين المعبرة عن واقعهم الاجتماعي وتحويلها إلى ما هو سوسيولوجي من شأنه الوصول إلى الحلول المناسبة لمختلف مشكلاتهم، ولا يتسنى ذلك إلا باتباع طريقة منهجية واضحة المعالم توصله إلى الهدف المنشود طبقا لمشكلة البحث.

إذا لا يمكن لأي دراسة تحقيق أهدافها إلا إذا اتبع الباحث مجموعة من الإجراءات المنهجية التي تمكنه من الوصول إلى المعطيات اللازمة للدراسة الميدانية، والممثلة أساسا في اختيار المناهج المتبعة في معالجة الدراسة الميدانية، ومجالات الدراسة الذي يساعد في معالجة وفهم الموضوع من حيث موقعه الجغرافي وتركيبته البشرية والمدة الزمنية المناسبة وتحديد عينة البحث من حيث النوع والحجم وطريقة السحب، ومن ثم بناء الأدوات التي يتم من خلالها جمع البيانات والحقائق من الميدان، وتوضيح الطريقة التي عُولج بها البيانات الميدانية ثم التعريف بخصائص أفراد عينة البحث التي تساعد في فهم وتفسير البيانات الخاصة بفرضيات الدراسة.

### 1-مناهج الدراسة:

المنهج هو عبارة عن أسس عملية مبتكرة لرصد الوقائع والتحقق من الروايات والأخبار ( زمام نور الدين، ع12، نوفمبر، ص147، 2007)، ويعتبر من العناصر الأساسية التي ينبغي توفرها في أي دراسة علمية لأهميته العلمية في توجيه الباحث نحو الوصول إلى أهدافه العامة وللتحقق من الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة، كما "أن المناهج العلمية تختلف باختلاف طبيعة المواضيع المدروسة، ويعتمد الباحث على المنهج من أجل جمع المعلومات ومعرفة أسباب وعوامل حدوث الظاهرة الاجتماعية والإحاطة بكل تفاصيلها وتختلف المناهج الاجتماعية باختلاف مواضيع الدراسة وميول واتجاهات الباحث وكذلك باختلاف المكان والزمان الذي تجرى فيه الدراسة". (إحسان محمد الحسن، 1992، ص04)

#### أ - المنهج الوصفي :

و اعتبارا من أن موضوع البحث هو الذي يفرض نوع المنهج و أدواته ،فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في دراسة موضوع " دور المجتمع المدني في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف" كون الدراسة تدرج ضمن الدراسات الوصفية التي تهتم بالكشف عن الحقائق الواقعة والمرتبطة بجماعة معينة من الأفراد، فهو من بين المناهج الأكثر انتشارا واستخداما في العلوم الاجتماعية، وذلك لاهتمامه بوصف الظواهر وصفا دقيقا ويعبر عنها كميا وكيفيا وتحليلها وتفسيرها بطريقة علمية، بهدف الوصول إلى استنتاجات موضوعية وعلمية تساهم في التعرف على الحقائق الغامضة . ولهذا فإن الظاهرة المدروسة تطلب من الباحث معالجة بياناتها النظرية والتطبيقية بواسطة استعمال أدوات منهجية " الاستمارة" والمقابلة والملاحظة" لجمع البيانات ميدانيا، إذن يمكن القول بأن المنهج الذي اتبعناه في هذه الدراسة هو المنهج الكمي والذي يعرف "... بأنه يظهر من خلال جمع المعطيات والبيانات بالاستمارة، وتقريغها في جداول إحصائية تساعدنا على التفسير والتحليل أكثر، وتضمن بذلك جزءا ولو يسيرا من الفصل المنهجي والقطيعة الإستمولوجية بين الأنا والموضوع ..."

( Raymond ; BOUDON, 1988 , p 31 .)

بينما يرى مورييس أنجرز ... " بأنه يهدف إلى قياس الظاهرة موضوع الدراسة وقد تكون هذه الدراسة من الطراز الترنبي مثل " أكثر أو أقل من " أو عديدة باستعمال الحساب، وكذلك حينما يتم استعمال المؤشرات، النسب، المتوسطات، أو الأدوات التي يوفرها الإحصاء بصفة عامة ... "

( ANGERS ; Maurice 1997 , p 60 .)

أما فيما يخص الجانب النظري بصفة عامة فقد استعنا بأسلوب التحليل الوصفي لكل من ظاهرتي المجتمع المدني والأطفال المهمشين وهو "... ذلك المنهج الذي يساهم في الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر المشكلة، أو ظاهرة قائمة للوصول إلى فهم أفضل وأدق،

## الفصل الثامن: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

ويهدف هذا المنهج إلى توفير البيانات، والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها..." (حسين الرفاعي، 1996، ص122)

وفي الدراسة الحالية فإن الباحث وحسب هذه التعريفات يحاول جمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بطبيعة وبوضع الأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات والغير المنخرطين حقل الدراسة، وبظروف رعايتهم وتكوينهم به، وبالأحداث المرتبطة بذلك، وبنظام البرامج والخدمات التي تطبق معهم ويستفيدون منها.

وبالنظر إلى إجراءات المنهج الوصفي، الذي يتضمن الملاحظة، الاستقصاء، التحليل والتفسير، فإن الباحث يجد بأنها تتوافق إلى حد كبير مع الأهداف المحددة لهذه الدراسة، التي تتناول إحدى الظواهر الاجتماعية، والتي تشغل اهتمام الراغبين في الكشف عن واقع الطفولة التي تعاني من صعوبات كثيرة وإهمال من طرف مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الجزائر، ووقوع هذه الفئة في خطر الانحراف مبكراً مما يجعل الظاهرة تتطور وتتمو بشكل كبير وخطير على الفرد والمجتمع، وتهدد الأمن والاستقرار الاجتماعي، وهذا ما يمكّن من الوصول إلى حقائق بعيدة عن الغموض، وقريبة إلى العلمية والعملية.

وبذلك يصبح من المؤكد أنه من اعتماد المنهج الوصفي لكشف الحقائق عنه، ما دام كل من الأفراد المؤثرين على الظاهرة المدروسة، من مؤثرين ومختصين والعاملين بالجمعيات والمنظمات والأطفال المنخرطين بها، يتواجدون كلهم في وسط اجتماعي تسوده تفاعلات وعلاقات اجتماعية، ويحكم سلوكهم معايير وضوابط محددة قانوناً وأخلاقاً. ومن الضروري أن تكون لديهم معارف وقدرات ومهارات في رعاية الأطفال ومعرفة مشكلاتهم. فإنه يبدو واضحاً أن استخدام المنهج الوصفي، هو ضروري لكشف ووصف تلك العوامل والظروف والخدمات، لأنه يساعد على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الظاهرة المدروسة، بالاستعانة بمختلف الأدوات العلمية الضرورية لجمع البيانات من أي طرف فاعل في العملية، وذا صلة بالموضوع.

إضافة إلى أن هذا المنهج العلمي، تتعدى الاستفادة منه إلى تشخيص ووصف تلك العوامل، وخاصة فيما يتعلق بأنواع خدمات الرعاية المتوفرة، ومدى إشباعها لحاجات المستفيدين منها من الأطفال المنخرطين، والغير منخرطين بالجمعيات ميدان الدراسة، ومدى تحقيق ذلك لأهداف سياسة وقايتهم من الوقوع في الانحراف والعمل على إدماجهم الاجتماعي بالجزائر، على أساس تحديد طبيعة العلاقات القائمة بينها باعتبارها متغيرات قابلة للتكميم، من خلال استخدام أسلوب التحليل الكمي للبيانات، بفضل عملنا على حساب التكرارات والنسب المئوية ومقارنتها، مع رسم مخططات بيانية توضيحية لبعض الجداول. والتي توضح كما وكيفا العلاقة بين مختلف المتغيرات التي نرى ضرورة توضيحها في الدراسة، وهذا ما يجعلنا نعرف مقدار توفر واكتمال مختلف أنواع خدمات الرعاية الاجتماعية، وإشباع مختلف حاجاتهم وأهداف سياسة الوقاية من الانحراف والبرامج الوقائية المحددة والمحقة. أي معرفة هل تتوفر كل الخدمات المحددة في الإشكالية، وهل تشبع مختلف كل (الحاجات المحددة)، وهل تحقق كل الأهداف، أو بعضها فقط.

ولكي يؤدي المنهج الوصفي دوره كما ينبغي، فإنه لا يجب الاكتفاء بالمعلومات والبيانات المجمعة من الميدان فحسب، وإنما لا بد من تحليلها وتفسيرها كيفياً، وربطها مع الفصل الأول موضوع الدراسة ومنهجيتها بعضها البعض، ومع ما جاء في الإطار المفاهيمي والفكري للدراسة، وكل ذلك لاستخلاص دلالتها والتعرف على جوهرها، والوصول إلى نتائج علمية واضحة، وهذا ما يسمى في منهجية البحث العلمي بأسلوب التحليل الكيفي للبيانات.

وسيتّـم وصف مجمل الأدوات التي تمارسها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني بمدينة سطيف، خاصة منهم الجمعيات التي تهتم بالطفولة، بمدينة سطيف ميدان الدراسة كما سبق ذكره، حيث تم إعداد جملة الأسئلة المحددة بدقة في استمارتي الاستبيانين، المطبقتين مع مجتمعي البحث، وهما مجتمع الأطفال المهمشين بمختلف أشكالهم المنخرطين بالجمعيات، والأطفال الغير منخرطين في تلك الاستمارتين مقسمتين إلى محاور تقابل تماماً محاور مشكلة الدراسة.

كما اعتمد الباحث في هذه الدراسة على بعض تقنيات المنهج الإحصائي، لتحليل البيانات المتعلقة بمتغير واحد وسؤال واحد في إحدى الاستمارتين، ومنها المركبة والتي تتضمن البيانات الخاصة بسؤالين

## الفصل الثامن: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

فأكثر، أو بمتغيرين فأكثر، والتي نربطها لارتباطها وتتابعها، وسيتم توضيح النسب المئوية في الجداول البيانية المتعلقة بكل مجموعة من المبحوثين الذين يبدون نفس ردود الأفعال (الإجابات). إلى جانب حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري عند الضرورة في بعض الجداول.

### ب - المنهج التاريخي :

لا يمكن دراسة أي ظاهرة اجتماعية دون البحث في تطورها التاريخي، فبمجرد محاولة الباحث للوقوف على مفهومها يجد نفسه يسأل التاريخ ويستعين به ليس في عموميته ولكن ضمن ما يقدمه كبناء فكري.

فهناك ظواهر اجتماعية على غرار الانحراف والجريمة لا يمكن فهمها وكشفها بالمنهج الكمية بل تحتاج إلى استعمال الباحث للمناهج الكيفية، والتي يندرج ضمنها المنهج التاريخي، سيما وأن "السياق" أصبح مفهوما يفسر في ضوءه كيفية حدوث الظواهر وتطورها، لذا يؤكد كل الباحثين تقريبا على استحالة دراسة أي ظاهرة بمعزل عن سياقاتها التاريخية.

إن الباحث مثلما يؤكد "رايت ميلز" من الضروري أن تكون لديه معرفة منظمة بتاريخ المجتمع وبنوعية البناء الاجتماعي لكي يستطيع أن يصوغ تساؤلات أكثر دقة ودلالة تسهم في حل مشكلاته، لكي يحلل نتائج بحثه تحليلًا دقيقًا من جهة أخرى.

مما سبق نتضح أهمية الاستعانة بالمنهج التاريخي خاصة في الجانب النظري للدراسة والمتعلق بـ:

- الوقوف على تطور ظاهرة الانحراف والجريمة في الجزائر وتطورها.
- تتبع التأريخ لفكرة تأسيس المجتمع المدني (الجمعيات) في العالم والجزائر ومعرفة واقع هذه المؤسسات والمنظمات في الوقت الراهن.
- معرفة الجهود المبذولة من طرف الدولة الرامية لوقاية الأطفال المهمشين والعاديين من الوقوع في خطر الانحراف في الجزائر.
- الوقوف على الإسهامات الوقائية من طرف مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر الرامية إلى تحقيقي الاندماج الاجتماعي للأسر المحرومة والأطفال المهمشين ووقايتهم من الانحراف.
- وذلك بالاستعانة بالتراث النظري حول هذه الظواهر والعودة إلى السجلات الإحصائية التاريخية من أجل ربط كل ظاهرة ضمن سياقاتها التاريخية التي ظهرت فيه وتطورت ضمنها، أخذا بعين الاعتبار الفارق التاريخي "historicité" بين المجتمع الجزائري والمجتمعات الغربية المختلفة باختلاف خصوصيات كل مجتمع.

**ت - المنهج المقارن :** تم استخدام الطريقة المقارنة التي تعتبر من الطرق المستخدمة في العلوم الاجتماعية وخاصة في إطار استخدامات المنهج الوصفي، ذلك أنه وفي هذه الدراسة ينبغي إجراء بعض المقارنات بين متغيرات المجموعتين الأطفال المنخرطين في الجمعيات والغير منخرطين، حتى نتمكن من الكشف عن مساهمة الجمعيات في الوقاية من الانحراف، وهما يشتركان أي العنيتين في الكثير من الخصائص التي تسهل عملية المقارنة بين مختلف المتغيرات التي تم التطرق إليها في هذه الدراسة، إذ يستخدم المتخصصون طريقة المقارنة للمقارنة بين المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل الجماعة الواحدة أو المجتمع الواحد أو بينهما وبين المجتمعات الأخرى مقارنة أو متباينة عنها.

### ث - المنهج التجريبي:

تم استخدام المنهج شبه التجريبي حتى تسهل عملية المقارنة حيث تم استخدام عينتين إحداها رئيسية متمثلة في الأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات وأخرى ثانوية متمثلة في الأطفال المهمشين الغير منخرطين في الجمعيات، لقياس الدور الذي تؤديه الجمعيات في مجال الوقاية من الانحراف وهما يشتركان أي العنيتين في الكثير من الخصائص التي تسهل عملية المقارنة بين مختلف المتغيرات التي تم التطرق إليها في هذه الدراسة ويعرف المنهج التجريبي على أنه إجراء بحثي، يقوم فيه الباحث بخلق الموقف بما يتضمنه من شروط وظروف محددة حيث يتحكم في بعض المتغيرات ويقوم بتحريك متغيرات أخرى حتى يستطيع أن يتبين تأثير هذه المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة، أو بمعنى آخر فإن المنهج التجريبي محاولة لتحديد العلاقة السببية بين متغيرات محددة. (صلاح الفوال، 1982، ص162).

### 2- مجالات الدراسة :

نظرا لأن موضوع الدراسة يبحث عن دور المجتمع المدني في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف بالجزائر، يتعدى اجراء الدراسة الميدانية في كافة مؤسسات المجتمع المدني في كل الولايات، وصعوبة وصف عدد المبحوثين من الاطفال المهمشين في المجتمع، وذلك راجع الى محدودية الامكانيات. لذلك قام الباحث بتحديد مدينة سطيف كمجال للدراسة، وأخذ عينة قصدية من مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني التي تهتم بالطفولة ورعاية الفئات التي تعاني من ظروف مختلفة صعبة منهم بالمدينة، بحيث أن هذا المجال هو ذو بعدين زمني ومكاني حدده الباحث وفق ما يخدم أهداف البحث كالآتي:

أ -المجال الجغرافي :نبذة جغرافية عن الولاية محل الدراسة (المجتمع الأصلي) .

يقع مجال الدراسة لولاية سطيف في منطقة الهضاب العليا الشرقية على ارتفاع يتراوح بين 800 م و 1300 م كما تتخللها بعض التلال الصخرية، بحيث تظهر على شكل نتوءات :جبل مقرس 1737 متر شمالا، جبل أبرو 1236 متر شرقا، متناثرة نذكر منها جبل بوطالب 1886 متر، كما تمر على المنطقة شبكة من الأودية أهمها واد بوسلام، وواد بن دباب، ويتمتع موقع مدينة سطيف بثلاث مميزات هي:

يقع مجال الدراسة لولاية سطيف في منطقة الهضاب العليا الشرقية على ارتفاع يتراوح بين 800 م و 1300 م كما تتخللها بعض التلال الصخرية، بحيث تظهر على شكل نتوءات :جبل مقرس 1737 متر شمالا، جبل أبرو 1236 متر شرقا،(1) متناثرة نذكر منها جبل بوطالب 1886 متر، كما تمر على المنطقة شبكة من الأودية أهمها واد بوسلام، وواد بن دباب، ويتمتع موقع مدينة سطيف بثلاث مميزات هي:

تبلغ مساحة ولاية سطيف حوالي :6504 كلم<sup>2</sup> أي 0.27 من مساحة التراب الوطني. تمتلك شبكة طرق واسعة طولها 3131 كلم منها 600 كلم وطنية، و 516 كلم طرق ولائية، و 2015 كلم طرق بلدية. وبصفة عامة فإن مدينة سطيف تقع في منطقة يتراوح ارتفاعها ما بين 1000 و 1100 متر، (فوق سطح البحر)، ويبلغ تعداد سكان الولاية حسب احصاء 2008 بـ 1,489,974 نسمة.

تحتل مدينة سطيف موقعا جغرافيا هاما، إذ تتوسط إقليمين مختلفين، إقليم الشمال الجزائري وإقليم الوسط كما تنتمي إلى الوحدة الإدارية المتمثلة في بلدية سطيف التي تتوسط فيه إقليم الولاية وتعد فيه مركز القرار الإداري، أي عاصمة الولاية، تحدها شمالا بلدية اورييسيا، شرقا بلدية أولاد صابر، جنوبا بلدية قجال، غربا بلديتي مزلق وعين أرانات.

تقوم على محاور تلاقي المواصلات المتمثلة في كل من الطريق رقم 09 الرابط بينها وبين ولاية بجاية شمالا، والطريق الوطني رقم 28 الرابط بينها وبين ولاية بسكرة من الجنوب الغربي والطريق الوطني رقم 75 المتجه نحو ولاية باتنة من الجنوب الشرقي، إلا أن أهمها هو الطريق الوطني رقم 05 الرابط بينها وبين العاصمة من جهة وقسنطينة من جهة أخرى، أما فيما يخص حالة الطرق فهي تحتوي على شبكة في حالة جيدة، وتعرف ازدواجية في الطريق الوطني رقم(05 جزء عين أرانات- العلمة)، وتوسيع في الطرق، بالإضافة إلى تهيئة مفترقات الطرق وازدواجية شبكة السكة الحديدية الرابطة بينها وبين ولاية برج بوعريريج وتحديد جزء سطيف- قجال.

يمكن القول أن مدينة سطيف من حيث الهياكل القاعدية تعتبر مفترق طرق للمبادلات ومركز عبور إجباري للتجارة، ما بين منطقة الهضاب العليا والمنطقة الوسطى من جهة والمنطقة الشمالية الشرقية والشمالية الغربية من جهة أخرى، وقد تدعمت هذه الوضعية فعليا بعد إنجاز مطار 08 ماي 1945 بعين أرانات على بعد 9 كم من مدينة سطيف، وإنجاز الطريق السريع شرق غرب، بالإضافة إلى دور الجزء الذي تمارسه بفعل الاستثمارات الاقتصادية الهامة.

لذلك تم اجراء الدراسة مع الجمعيات والمنظمات التي تهتم برعاية الأطفال المهمشين في المجتمع، حيث تم حصر 17 جمعية ومنظمة رسمية تهتم بهذا المجال الذي يخدم البحث يتواجدون في مناطق مختلفة من الولاية حسب الجدول التالي:



## الفصل الثامن: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

### الجدول رقم 04 يوضح الجمعيات التي تهتم برعاية الأطفال في ولاية سطيف

المنطقة	اسم الجمعيات	سنة التأسيس	طبيعة عمل الجمعية
بلدية سطيف	جمعية النور	2011	مرضى المصابين بالسرطان
بلدية سطيف	فوج الامل للكشافة	1996	مختلف الأطفال
بلدية سطيف	جمعية الأجواد	2001	التنمية الاجتماعية
بلدية عين ولمان	جمعية ترقية وإدماج الشباب	2003	اجتماعية تربوية
بلدية عين الكبيرة	جمعية الحياة للمستضعفين	2002	مرضى السكري
بلدية عين عباس	جمعية الشباب الثقافية	2007	اجتماعية ثقافية
بلدية عين أرناط	جمعية الآفاق	2005	ثقافية
بلدية سطيف	فوج الإدماج الاجتماعي للأحداث	2000	اجتماعي - تربوي
بلدية سطيف	جمعية العلماء والمسلمين	2004	تربوية
بلدية سطيف	جمعية ناس الخير	2001	اجتماعي
بلدية صالح باي	جمعية النجود	2006	اجتماعي ثقافي
بلدية سطيف	جمعية الإرشاد والتوجيه	1996	تربوي اجتماعي ثقافي
بلدية العلية	جمعية النبراس الثقافي	2011	اجتماعي ثقافي
بلدية العلية	فوج محمد بوراس	1997	تربوي اجتماعي ثقافي
بلدية بوقاعة	جمعية كافل اليتيم	2002	تربوي اجتماعي ثقافي
بلدية الاوريسيا	جمعية "اليتيم" الخيرية	2004	تربوي اجتماعي ثقافي
بلدية سطيف	جمعية صديق المريض	2008	رعاية متعاطي المخدرات من المراهقين والأطفال

### ب - المجال الزمني:

يقصد به المدة أو الفترة الزمنية التي يتم من خلالها البحث الميداني ، حيث تم القيام بعدة زيارات استطلاعية للجمعيات بتاريخ 23 مارس 2012 ، و التي من خلالها تم معاينة موقع الجمعيات بالإضافة إلى تقديم وثائق للحصول على تصريح بإجراء هذه الدراسة بها ، و قد تكررت الزيارات عدة مرات ، و التي تم من خلالها التعرف على الدور الذي تقوم به ، و التي أفادت بطبيعة الحال في الحصول على البيانات و المعلومات المتعلقة بالبحث من طرف المسؤولين عليها، وملاحظة مجمل الوقائع والأحداث كما هي في الواقع، و إجراء مقابلات وحوارات معهم، و منه دامت الدراسة الميدانية حوالي 24 شهر ابتداء من شهر سبتمبر 2012 إلى غاية شهر سبتمبر 2014 مكنت الباحث من خلالها اجراء مقابلات مع أفراد العينة، وجمع معلومات عن الظاهرة المدروسة، وملاحظتها في واقع حدوثها، وتوزيع عدد معتبر من الاستمارات على المبحوثين، و الجدول التالي يبين الزيارات الميدانية للجمعيات:

### الجدول رقم 05 يوضح وصف الزيارات الاستكشافية للجمعيات التي تهتم برعاية الأطفال في ولاية سطيف

الجمعية	تاريخ الزيارة	المناسبة	المدة الزمنية
جمعية النور	11-02-2013	محاضرة حول العنف	نصف يوم
فوج الأمل للكشافة	03-08-2014	المخيم الكشفى	04 أيام بمدينة جيجل
جمعية الوعي	16-10-2013	محاضرة حول الأخطار التدخين	03 ساعات
جمعية ترقية وإدماج الشباب	15-05-2012	احتفال تكريمي للشباب المستفيد من مشاريع	نصف يوم
جمعية الحياة للمستضعفين	17-01-2013	احتفالية المولد النبوي	02 ساعتين
جمعية الشباب الثقافية	18-03-2014	احتفال بوقف إطلاق النار - محاضرة -	03 ساعات
جمعية الآفاق	22-03-2014	تكريم الأطفال المتفوقين دراسيا	02 ساعتين
فوج الإدماج الاجتماعي للأحداث	05-07-2014	زيارة لمركز إعادة التربية - احتفال بعيد الاستقلال -	02 ساعتين
جمعية العلماء والمسلمين	16-04-2014	احتفال بيوم العلم - محاضرة + توزيع جوائز المسابقة -	03 ساعات

## الفصل الثامن: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

2014-03-21	قافلة نحو القرى لولاية سطيف وتوزيع الألبسة والأدوية والأطعمة على الفقراء	يوم كامل	جمعية ناس الخير
2013-04-16	احتفالية يوم العلم	02 ساعتين	جمعية النجود
2013-06-01	احتفال يوم الطفولة العالمي	حديقة التسلية يوم كامل	جمعية الإرشاد والتوجيه
2013-02-11	محاضرة عن خطر الجريمة في المدينة	03 ساعتين	جمعية النبراس الثقافي
2013-03-12	رحلة للأطفال لجمعية الأثرية	يوم كامل	فوج محمد بوراس
2013-09-02	الدخول الاجتماعي توزيع الحقيبة المدرسية وألبسة على الأطفال الأيتام	يوم كامل	جمعية كافل اليتيم
2012-09-01	الدخول الاجتماعي توزيع الحقيبة المدرسية وألبسة على الأطفال الأيتام	يوم كامل	جمعية "اليتيم" الخيرية
2014-03-21	محاضرة عن أخطار المخدرات	02 ساعتين	جمعية صديق المريض

### 3-مجتمع الدراسة:

يعتبر مجتمع الدراسة، المجال البشري الذي تُجرى على جزء من أفراد الدراسة أو تطبق عليهم مختلف الوسائل لجمع البيانات الموضوعية والواقعية منهم . حيث أن مجتمع الدراسة هو " مجموعة منتهية أو لا منتهية من العناصر المحددة من قبل، والتي تكون مجالا للملاحظة " ( GRAWITZ Madeleine, 1998, p 293 )

كما يشكل مجتمع الدراسة الميدانية ركيزة أساسية من ركائز البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية عموما و علم الاجتماع تحديدا، فمجتمع الدراسة يدعم و يحقق أهداف البحث، بما يحمله من مواصفات مطلوبة من الباحث، ولأن مجتمع البحث قد يكون كبيرا حيث يصعب التعامل معه ، يلجأ الباحث إلى أخذ عينة ممثلة أي نسبة جزئية مستمدة من العدد الإجمالي للمجتمع الأصلي للدراسة ، من خلال أهدافه و يجيب عن تساؤلات دراسته .

و في هذه الدراسة الحالية تم اللجوء حسب ظروف و إمكانيات الباحث إلى نوعين من أسلوب المعاينة، أي التعامل مع مجتمع الدراسة بكل أفرادها ، و أخذ عينة ممثلة من المجتمع الأصلي .

ولكي تكون الدراسة علمية وعملية، ولكي يصل الباحث إلى نتائج واقعية وموضوعية عن موضوع دور المجتمع المدني في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف، لا بد له من تحديد المجتمع الأصلي للدراسة، تحديدا دقيقا وواضحا، حيث أنه يسمح بتحديد نوع العينة المطلوبة للاختبار، ولجمع المعطيات المطلوبة من أفرادها عن طريق استخدام الوسائل والأدوات المناسبة، حيث تمثل مجتمع الدراسة في مجتمع الأطفال المهمشين الذين انخرطوا في الجمعيات ، والأطفال المهمشين الذين لم ينخرطوا في الجمعيات والمنظمات ، و مجتمع مسؤولي الجمعيات وتنظيمات المجتمع المدني ومكونين ومؤثرين متخصصين الذين تم إجراء نقاشات ومحاورات حول موضوع الدراسة.

### 3-1 معطيات حول الجمعيات و مجتمع الأطفال المهمشين بولاية سطيف.

بالرغم من نقص المرافق الاجتماعية الخاصة بالأطفال المهمشين من مصحات ومراكز متخصصة في الوقاية من الانحراف وإعادة الإدماج الاجتماعي للأطفال بالولاية، بحيث لا نجد أي مركز متخصص ماعدا مركز إعادة ادماج الأحداث الجانحين التابع لوزارة العدل، ومركز رعاية الأحداث المنحرفين التابع لوزارة التضامن الاجتماعي ، أما فيما يخص المؤسسات الاجتماعية والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني الموجهة لرعاية الأطفال والاهتمام بقضاياهم وشؤونهم فإننا نجد عدد معتبر من هذه الأخيرة حيث يبلغ عدد الجمعيات المحلية المعتمدة على مستوى تراب ولاية سطيف والتي تم تأسيسها منذ قانون الجمعيات 2071 جمعية منها 252 تم اعتمادها سنة 2011، حيث تشكل المهنية 66 والدينية 585 والرياضية والتربية البدنية 294 و الفن والثقافة 104 وأولياء التلاميذ 507 والعلوم والتكنولوجيا 7 ولجان الحي 267 والبيئة 24 والمعاقون 20 وحماية المستهلك 2 والشباب والطفولة 74 و سياحة وتسلية 12 ومتقاعدون ومسنون 1 والنسوية 13 والتضامن والأعمال الخيرية 51 والإسعافات 24 والصحية والطبية 1 و قدماء التلاميذ 19.

## الفصل الثامن: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

أما على مستوى التقسيم الجغرافي فعدد الجمعيات يبلغ 2071 جمعية موزعة على 20 دائرة كما يلي: (سطيف 381، عين أرنات 98، عين كبيرة 88، بابور 40، عموشة 75، بني عزيز 62، عين أولمان 136، قجال 79، صالح باي 107، عين أزال 115، بني ورتيلان 148، بوعنداس 77، بوقاعة 95، حمام قرقر 67، قنرات 53، ماوكلان 56، العلةمة 205، حمام السخنة 47، بير العرش 88، جميلة 54).

**\* الجدول رقم 06 يبين عدد الأفراد المنخرطين في الجمعيات على مستوى بلديات ولاية سطيف**

اسم الجمعية	عدد المؤطرين	عدد الأطفال	اسم الجمعية	عدد المؤطرين	عدد الأطفال
جمعية النور	08	60	جمعية ناس الخير	33	82
فوج الأمل للكشافة	21	84	جمعية النجود	24	45
جمعية الوعي	15	41	جمعية الإرشاد والتوجيه	36	98
جمعية ترقية وإدماج الشباب	14	22	جمعية النبراس الثقافي	28	21
جمعية الحياة للمستضعفين	17	25	فوج محمد بوراس	20	102
جمعية الشباب الثقافية	21	31	جمعية كافل اليتيم	30	126
جمعية الأفاق	16	17	جمعية "اليتيم" الخيرية	23	112
فوج الإدماج الاجتماعي للأحداث	09	11	جمعية صديق المريض	20	23
جمعية العلماء والمسلمين	30	69			

مع العلم بأن هذه الجمعيات تقوم بتقديم الرعاية الاجتماعية للأطفال وفقا لبرامج خاصة بهم لغاية اندماجهم في المجتمع بشكل كامل، وفيما يخص عدد الأطفال المهمشين وتوزيعهم على مستوى كل جمعية فقد بلغ 126 طفل يزاولون نشاطاتهم مع الجمعيات المنتسبة، وهي كالتالي:

**\* الجدول رقم 07 يبين توزيع فئة المهمشين حسب الجمعيات الولاية لشهر جانفي 2013**

الجمعيات	الأطفال المهمشين				
	أيتام	معاقين	فقراء	غير متدرسين	تفكك اسري
جمعية النور	05	00	35	20	08
فوج الأمل للكشافة	23	00	40	10	06
جمعية الوعي	09	00	26	05	03
جمعية ترقية وإدماج الشباب	05	02	11	05	02
جمعية الحياة للمستضعفين	02	00	14	06	03
جمعية الشباب الثقافية	01	00	14	11	01
جمعية الأفاق	07	00	08	02	01
فوج الإدماج الاجتماعي للأحداث	00	00	04	07	02
جمعية العلماء والمسلمين	21	00	37	11	02
جمعية ناس الخير	12	03	41	22	09
جمعية النجود	15	00	25	10	00
جمعية الإرشاد والتوجيه	16	00	66	16	07
جمعية النبراس الثقافي	06	00	10	05	00
فوج محمد بوراس	102	00	14	04	05
جمعية كافل اليتيم	126	00	36	14	10
جمعية "اليتيم" الخيرية	112	00	22	35	14
جمعية صديق المريض	03	06	12	04	00

### 4- عينة البحث وخصائصها

يعتمد البحث العلمي بحجم كبير على ما يتم جمعه من معلومات حول المواضيع المدروسة، فكلما زادت تلك المعلومات وكانت اقرب إلى الدقة كلما ساعدت في تحليل الموضوع، وتم التوصل إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية، مما يمكن استغلالها وتطبيقها وتعميمها، كما أن الطبيعة الوصفية لهذه الدراسة التي تتجسد في اهتمام الدراسة بظاهرة الأطفال المهمشين في المجتمع و في انتشار ظاهرة الانحراف بمختلف أشكاله وصوره بالمجتمع الجزائري.

وعلى هذا الأساس يتضح أن مجتمع الدراسة هو مجتمع غير محدد، لا يمكن حصره نظرا لغياب الإحصائيات الخاصة بالأطفال المهمشين بمختلف أشكالهم وصفاتهم سواء من الجهات الرسمية أو غير الرسمية التي لها علاقة مباشرة بالتعامل مع هذه الفئة، كما أن مظاهر التهميش متعددة ومتباينة قد تظهر وقد تختفي، إضافة أن ظاهرة الانحراف تعتبر من أكثر الظواهر التي لا تتوفر عليها إحصائيات دقيقة، ولا يمكن حصرها في المجتمع الجزائري، هذا من جهة ومن جهة أخرى يصعب التواصل مع هذه الفئات بالمجتمع، وخاصة عينة الدراسة المتعلقة بمتغير التهميش الممثل في الحرمان وغياب التكفل الاجتماعي والفقر.... الخ، وعلاقته بانحراف الأطفال كمسبب لانتشار الظاهرة التي تهدد الأمن الاجتماعي وتشكل خطرا على مستقبل الأطفال، باعتبارهما متغيران لا يمكن حصرهما ولا تعدادهما وهذا ما يجعل من العينة غير محدودة.

لذلك تم اللجوء إلى طريقة " العينة القصدية " التي تتوفر بها خصائص الظاهرة الراهنة والتي يعتبر البعض أن بإمكانها إعطاء نتائج جيدة تخدم أهداف البحث بطريقة أفضل من العينات الاحتمالية شرط اختيار وحداتها بشكل صحيح .

حيث توقف اختيار العينة على عاملين رئيسيين هما:  
أ- العينة الممثلة لجمعيات التي تهتم بالطفولة.

ب - العينة الممثلة للأطفال المهمشين ضمن الجمعيات المختارة وفقا لمتغيري السن والجنس كما يلي:

### 4-1 العينة المتعلقة بالجمعيات المدروسة:

بعد أن تحصلنا على قائمة بعدد الجمعيات المعتمدة رسميا لدى مكتب الجمعيات بالولاية ، والتي بلغت 17 جمعية تهتم برعاية شؤون الطفولة من بين 65 جمعية تشمل كل أهداف ووظائف كل منها ، وقد وقع الاختيار على العينة القصدية ، وهي تنتمي للعينات الغير احتمالية ، وتعرف بأنها " ...العينة التي يعتمد الباحث فيها أن تتكون من وحدات معينة اعتقادا منه أنها تمثل المجتمع الأصلي خير تمثيل ، فالباحث في هذه الحالة قد يختار مناطق محددة تتميز بخصائص ومزايا إحصائية تمثيلية للمجتمع ، وهذه تعطي نتائج . أقرب ما تكون إلى النتائج التي يمكن أن يصل إليها الباحث بمسح المجتمع كله ... " (محمد عبيدات وآخرون، 1995، ص95)

أشير بأن الجمعيات المختارة اختيرت وفق المجال الجغرافي العمراني (جمعيات ذات طابع وطني + جمعيات ذات طابع ولائي + جمعيات ومنظمات ذات إمتداد دائرة إدارية + جمعية ذات إمتداد بلدي). بمعنى جمعية تنشط على إمتداد وطني، جمعية تنشط على إمتداد الولاية وأخرى على إمتداد دائرة والأخرى تنشط على إمتداد بلدية ثم بعد ذلك قام الباحث بإجراء مقابلات فردية مع مسؤولي هذه الجمعيات بهدف جمع عدد معتبر من الإحصائيات الخاصة بالمنخرطين حسب السن والجنس، وتوزيع أدوات الدراسة المتمثلة في الاستمارة، والمشاركة في بعض البرامج والأنشطة التي تقوم بها هذه الجمعيات. حيث قدر عدد المبحوثين من رؤساء ومشرفين ومربين في الجمعيات المذكورة بـ 07 مسؤولين.

### 4-2 العينة المتعلقة بالأطفال المهمشين في كل جمعية:

بعد تصنيف المنظمات والجمعيات الرسمية، واختيار الجمعيات التي تخدم أهداف الدراسة بطريقة قصدية كما ذكرنا سالفًا، تحصلنا على 17 جمعية وفق ما تقوم به من وظائف وأنوار تهدف إلى رعاية الأطفال المهمشين ، والتي راعينا فيها تمثيلها الشامل لمجتمع الدراسة، وبعد مشاورات مع الأستاذ المشرف وقع اختيارنا لدراسة فئة الأطفال المهمشين (فقراء، أيتام، مشردين،....) داخل هذه الجمعيات للإجابة عن أسئلة



## الفصل الثامن: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

استمارة الاستبيان " الموجهة إليهم أساسا ، بحيث قام الباحث بعد التحريات و مساءلة رؤساء الجمعيات في مواصفات فئة التهميش الاجتماعي للأطفال، حيث قدر عددهم في كل جمعية ومنظمة بـ 126 موزعين على الجمعيات في الجدول التالي :

\*الجدول رقم 08 : يبين توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية لهم في الجمعيات .

الجمعيات	الأطفال المهمشين					
	أيتام	معاقين	فقراء	غير متدرسين	تفكك اسري	مجموع
جمعية النور	05	00	35	20	08	68
فوج الأمل للكشافة	23	00	40	10	06	79
جمعية الوعي	09	00	26	05	03	43
جمعية ترقية وإدماج الشباب	05	02	11	05	02	25
جمعية الحياة للمستضعفين	02	00	14	06	03	25
جمعية الشباب الثقافية	01	00	14	11	01	27
جمعية الأفاق	07	00	08	02	01	18
فوج الإدماج الاجتماعي للأحداث	00	00	04	07	02	13
جمعية العلماء والمسلمين	21	00	37	11	02	71
جمعية ناس الخير	12	03	41	22	09	87
جمعية النجود	15	00	25	10	00	50
جمعية الإرشاد والتوجيه	16	00	66	16	07	105
جمعية النبراس الثقافي	06	00	10	05	00	21
فوج محمد بوراس	102	00	14	04	05	125
جمعية كافل اليتيم	126	00	36	14	10	186
جمعية "اليتيم" الخيرية	112	00	22	35	14	183
جمعية صديق المريض	03	06	12	04	00	25

-فالمجموع الإجمالي للاستمارات الموزعة على المنخرطين في هذه الجمعيات هو : 126 استمارة.

### 4-3 خصائص العينة

تتسم عينة الدراسة بجملة من الخصائص و المميزات و التي نوردتها على النحو التالي:

- أن يكون الطفل ذكرا أو أنثى منخرطا بالجمعية أو المنظمة المختصة برعاية الأطفال والتكفل بهم أثناء إجراء الدراسة الميدانية النهائية و بالأخص أثناء تسليم الاستمارات.
- أن لا يقل سن الطفل عن ثمانية سنوات و أن لا يزيد عن تسعة عشر سنة.
- أن يكون الطفل يعيش حالة أو أكثر من أنواع التهميش المذكورة سافا.
- أن تكون الجمعيات عينة الدراسة تهتم فعلا بقضايا ومشكلات الطفولة.
- أن تكون الجمعيات المقصودة لها مؤطرين متخصصين في مجال رعاية الأطفال، ومكان تزاول فيه نشاطاتها المتخلفة.
- أن يكون الأطفال المنخرطين في الجمعيات من نفس المنطقة الجغرافية .

### 4-4 العينة المتعلقة بالأطفال المهمشين الغير منخرطين في الجمعيات:

قام الباحث باختيار عينة قصدية للأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة ومظاهر التهميش والحرمان من مدنية سطيف، حيث اعتمد الباحث على الملاحظة المباشرة في شوارع المدينة وأسواقها الشعبية ومحطات النقل والأحياء الفوضوية (الفقيرة)، من خلالها تم اختيار عينة قصدية من الأطفال المهمشين واعتمادهم كعينة محل الدراسة لمقارنتها مع الأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات، حيث تحصل الباحث على 63 طفل استجابوا كلهم للدراسة فيما يتعلق بتطبيق أداة جمع البيانات (قياس الاتجاه) ، وتتمثل حالاتهم الاجتماعية فيما يلي:

- أطفال الشوارع ( المشردون): 18 طفل

## الفصل الثامن: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

— المتجولون في شوارع المدينة : 10 طفل .

— المتسولون : 11 طفل .

— البائعون في الأسواق : 13 طفل .

— البائعون للجرائد والتبغ: 11 طفل .

المجموع : 63 طفل يتراوح عمرهم (11-18 سنة) .

### 5- الدراسات الاستطلاعية للميدان المدروس.

ما إن وضعت الفكرة المبدئية لمشروع البحث ، والتي تعتبر كفكرة انطلاقة أولية ، ثم بعد ذلك قمت بوضع الملامح الأولى لمجتمع البحث والذي تمثل في الجمعيات والمنظمات التي تهتم برعاية الأطفال والاهتمام وقضاياهم ومشكلاتهم، وكان الميدان العملي للبحث في الظاهرة هو ميدان جمعيات ولاية سطيف ، بحيث قام الباحث بعدة زيارات لهذا الميدان بغية الاستطلاع والتقصي، وقد شملت الزيارة لأفواج الكشفة الاسلامية الجزائرية بمدينة سطيف، خلال مزاولةها للأنشطة الثقافية والتربوية ، بحيث مكنتني من ملاحظة مختلف التفاعلات بين الأفراد المسؤولين والمربين مع الأطفال المنخرطين فيها، وكذلك إجراء حوارات ولقاءات معهم، مما مكنتني من جمع معلومات مستفيضة عن دور منظمة الكشفة في رعاية الأطفال وتنشئتهم وتكوينهم .

كما أن الباحث قام بالاتصال بمكاتب الجمعيات في مديرية الشؤون العامة والتنظيم بالولاية حيث تحصلت منها على قائمة الجمعيات والمنظمات المعتمدة لديها ، وهكذا بدأت رحلة البحث عن الجمعيات بحيث تم لي أخيرا مقابلة رؤسائها بحيث وجدت عندهم استعدادا تاما للتعاون في إنجاز هذا البحث ، فقد أمدوني بمعلومات جيدة، كما عبروا لي عن مدى سرورهم وسعادتهم وذلك لأن هذه الدراسة حسبهم هي الأولى من نوعها والتي تناولت مسألة الأطفال المهمشين حسب تعبيرهم .

كما قام الباحث بزيارة بعض الجمعيات التي تهتم برعاية الأطفال والشباب ومنظمات حقوق الإنسان ، حيث أجريت مقابلات مع بعض رؤساء الجمعيات والمؤطرين، من خلالها تم جمع عدد معتبر من البيانات والإحصائيات المتوفرة عن أدوار الجمعيات والبرامج والأنشطة التي تمارسها الهادفة إلي الاهتمام بتربية وتنشئة الأطفال وخاصة التي يعانون صعوبات تعيق اندماجهم في المجتمع، ووقايتهم من الوقوع في انحراف مختلفة، كما أتاحت لي فرصة المشاركة في المخيم الصيفي الذي أقامته الكشفة " فوج

الأمل عين طريق " التي يرأسه القائد عباس حسان الذي وجه لي دعوة رسمية للانضمام لهذا المخيم من 24 جويلية إلى 04 أوت 2013 بحيث تمكنت من تسجيل عدد من الملاحظات ، كما أن هذه العملية مكنتني من تطبيق تقنية " الملاحظة " والتي تعتبر تقنية من تقنيات المنهج الأنثربولوجي ، بحيث اكتسبت معلومات دقيقة حول سلوك الأطفال و نظرتهم للحياة ، وما يقدمه المؤطرين من برامج وأنشطة تربوية تهدف إلي تقديم كافة الرعاية الاجتماعية والنفسية والتربوية لهم ،..... إلخ.

### 6- الأدوات المستخدمة في البحث.

تعد أدوات جمع البيانات الطريقة الأساسية للحصول على المعلومات و الحقائق ، لذا فإن طبيعة الموضوع هي التي تفرض علينا انتقاء الأداة أو التقنية الملائمة لجمع البيانات، و الحقائق من الميدان ، ومن خلال هذه الظاهرة استعنا بثلاث تقنيات لجمع المعطيات وهي:

أ - الملاحظة:

تعتبر الملاحظة من الوسائل الأساسية في جمع البيانات خاصة التي لا يمكن جمعها عن طريق الاستمارة أو المقابلة، حيث تهدف إلى التعرف الواقعي على متغيرات الظاهرة موضوع الدراسة، و تحقيق فهم أعمق لما يدور داخل الجمعيات مجال الدراسة من نشاطات و إنفعالات وتوترات و مختلف السلوكات

## الفصل الثامن: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

و التصرفات الصادرة عن الأحداث و ردود أفعال المشرفين بالجمعيات و مختلف الأنشطة والبرامج التربوية المقدمة للأطفال الرامية إلى وقايتهم من الانحراف .

اعتمد الباحث في الدراسة على الملاحظة المعتمدة أثناء الزيارات الميدانية هي الملاحظة العلمية البسيطة المنتظمة و تسمى الملاحظة غير المباشرة و هي عادة ما يلجأ إليها الباحثون بفضل بعض خصائصها " لأنها لا تلزمهم العيش داخل الموقف ، و إنما يمكنه تسجيل ملاحظاته دون أن يضطر إلى التفاعل مع الجماعة أو الموقف المدروس " ( مسعودة كنونة في فضيل دليوو آخرون، 1999 ،ص189)

تم اعتماد الملاحظة العلمية المنتظمة ،حيث تمت عبر مراحل و فترات زمنية متباعدة ، و بفضلها تم جمع الكثير من المعطيات المتعلقة بالأطفال المنخرطين بالجمعيات ونمط العلاقات والتفاعلات داخل الجمعيات وخارجها، و التعرف على الأدوار التي تقوم بها الجمعيات الرامية الي تحقيق أهدافها،والعراقيل التي تواجههم في القيام بمختلف الادوار والمهام التي تساهم في وقاية الاطفال المهمشين من الانحراف في الوقت الراهن وحتى في المستقبل.

استعملت هذه التقنية عندما شاركت في المخيم الصيفي الذي نظم من طرف " فوج الكشفة الاسلامية الأمل حي عين طريق " والذي أقيم على مدينة جيجل من 24جويلية إلى 04 أوت 2013 بحيث تقربنا أكثر من الأطفال وذلك بالانخراط في خدمتهم مثل : نقلهم ، إطعامهم ،أخذهم إلى الشاطئ للاستجمام وبمساعدهم للإيواء إلى فراش النوم ... إلخ، وكل ذلك من أجل نيل ثقتهم ،وهكذا استطعت أن أحصل على معلومات دقيقة حول حياتهم الشخصية وحول انطباعهم عن الكشفة ومسيروها ورأيهم في المخيم ومشاركتهم في البرامج والأنشطة الثقافية والرياضية.... إلخ ، كما تمكنت من ملاحظة طبيعة العلاقة بين الأطفال ومسؤولي المخيم ، بحيث تم تسجيل الإيجابيات والنقائص الموجودة ، وتم اعتماد هذه الملاحظة كونها الأنسب والأكثر ملائمة للكشف عن الظاهرة موضوع الدراسة، وفيما يلي يوضح مجمل الملاحظات للدراسة الميدانية:

**\*الجدول رقم(09) يوضح وصف الملاحظات الخاصة بالزيارة الميدانية للجمعيات**

نوع الملاحظة	التاريخ	التوقيت	النشاط	الجمعيات	المواقف
ملاحظة علمية بسيطة	2012/07/25	9:30 إلى 11:00 سا	المخيم الصيفي	فوج الأمل للكشفة	برامج وأنشطة التخيم الثقافية والتربوية والتعليمية
م . ع . ب	09-01-2012	8.00-12.00	الدخول الاجتماعي توزيع الحقبة المدرسية واللبسة على الأطفال الأيتام	جمعية "اليتيم" الخيرية	توزيع الحقبة المدرسية واللبسة على الأطفال الأيتام حضور الأيتام رفقة أسرهم وكافليهم.
م . ع . ب	03-21-2014	13.30-14.30	محاضرة	جمعية صديق المريض	محاضرة عن أخطار المخدرات
م . ع . ب	04-16-2013	13.00-17.00	احتفالية يوم العلم	جمعية علماء المسلمين	توزيع الجوائز — أناشيد — مداخلات أساتذة
م . ع . ب	06-01-2013	9.30-17.00	احتفال يوم الطفولة العالمي	جمعية الإرشاد والتوجيه	حديقة التسلية يوم كامل — الأطفال المشاركون — المؤطرين —
م . ع . ب	02-11-2013	14.00-17.00	محاضرة	جمعية الثقافي	محاضرة عن خطر الجريمة في المدينة حضور أساتذة في القانون — محامي — أساتذة علم النفس — الضيوف .

وقد تم توظيف الملاحظات الميدانية في تفسير وتحليل أداة الاستمارة الخاصة بالأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات.

### ب - الاستثمار:

تعتبر الاستثمارة من أكثر أدوات جمع البيانات استخداما و شيوعا في البحوث الاجتماعية، و هذا راجع إلى المميزات التي تحققها هذه الأداة بالنسبة لاختصار الجهد و التكلفة أو سهولة معالجة بياناتها بالطرق الإحصائية.

كذلك اعتمد في البحث الميداني هذا بشكل رئيسي بتقنية الاستثمار والتي يرى فيها بعض الباحثين بأنها وسيلة رئيسية للاتصال بين الباحث والمبحث والتي تحتوي على مجموعة من الأسئلة ، تخص المشاكل التي يراود من الباحث معالجتها . (GRAWITZ Madeleine, 1981, p 73)

و تعرف الاستثمارة بأنها: "نموذج يضم مجموعة من الأسئلة التي توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف" و قد اشتملت استثمارة البحث مجموعة من الأسئلة موجهة للمبحوثين "الأطفال المنخرطين في الجمعيات " حيث تم تطبيقها عبر فترتين زمنيتين، الأولى بغرض تجريبيها و وزعت على مجموعة من المبحوثين قدر عددهم بـ "35 استثمارة تجريبية، حيث استفدنا من إجاباتهم في تعديل بعض أسئلة الاستثمارة.

و في ضوءها حاولنا تعديل ما أمكننا تعديله في صياغة الأسئلة، ثم تم توزيع الاستثمارة النهائية في فترة لاحقة و جمع ما أمكننا جمعه طبعا على الأطفال المنخرطين في الجمعيات. أما الأطفال الغير منخرطين فقد تم توزيع 25 استثمارة تجريبية على عينة الدراسة ولم يسجل أي تعديل في مضمون الأداة، غير أنه يجدر أن أشير بأنه طبق أداتين إثنين ، متفرعتين عن تقنية الاستثمار وهما :

استثمارة موجهة خصيصا للأطفال المنخرطين في الجمعيات من أجل معرفة ما يتم تقديمه من أساليب وقائية لمنع وقوع الانحراف لدى الأطفال الذين يعانون من مشاكل مختلفة، و " استثمارة قياس اتجاه " موجهة للأطفال المهمشين غير منخرطين بالجمعيات محل الدراسة لمعرفة انطباعاتهم و آرائهم عن واقعهم الاجتماعي ، وكان الهدف الرئيسي من استعمال هاتين الأداتين هو مقارنة أجوبة الأطفال المنخرطين في الجمعيات محل الدراسة بإجابات الأطفال العاديين عن الموضوع محل الدراسة لقياس أهمية الدور الذي تقوم به الجمعيات محل الدراسة بحيث جاء تصميم الأداتين كما يلي:

**استثمارة الاستبيان (قياس الاتجاه)** وهي تقنية وجهت للأطفال المهمشين المنخرطين بالجمعيات وقد احتوى الاستبيان على 95 عبارة وسؤال موزعة هي الأخرى على 05 محاور رئيسية وهي : المحور الأول خاص بالبيانات الشخصية للشخص المبحوث فيه ( 12 سؤال ) ، المحور الثاني مخصص للبيانات الشخصية الخاصة بالطفل وعلاقته بمظاهر التهميش داخل الأسرة فيه (24 سؤال)، المحور الثالث مخصص للبيانات الشخصية الخاصة بالطفل وعلاقته بالتهميش الاقتصادي في الأسرة وفيه ( 04 أسئلة)، المحور الرابع مخصص للبيانات الشخصية الخاصة بالطفل وعلاقته بالتهميش التعليمي وفيه ( 05 أسئلة)، أما المحور الخامس فيه تحديد رؤية أفراد مجتمع الدراسة من الأطفال المهمشين من الأساليب التي يتبعها المربون في وقايتهم من الانحراف يحتوى على ( 24 عبارة)، والمحور السادس تحديد رؤية أفراد مجتمع الدراسة من الأطفال المهمشين إزاء الأنشطة والبرامج التي توفرها الجمعيات والهادفة إلى وقايتهم من الانحراف، ويحتوي على (12 عبارة). أما المحور السابع والأخير فيه تحديد رؤية أفراد مجتمع الدراسة من الأطفال المهمشين من توافر الكفاءات والمهارات لدى المربون في الجمعيات التي تساعد في أدائهم لأدوارهم بفعالية، يحتوي على (13 عبارة). (انظر الملحق رقم 01)

أما الاستبيان الثاني مخصص للأطفال الذين يعانون من التهميش، ولم يسبق لهم الانخراط في الجمعيات عددهم (63) طفل، تم استخدام مقياس كارلسون لقياس الانحراف ومظاهر التهميش ، حيث تم تعديله وتكييفه وفق للدراسة وأهدافها، ويحتوى المقياس على (20 عبارة) وكل عبارة تضم 05 احتمالات ،

حيث وزعت على 63 طفل . (انظر الملحق رقم 02)

ويعرف قياس الاتجاه بأنه الأداة الرئيسية لتوفير البيانات المرغوبة عن هذه الاتجاهات . وله قواعد محددة كلما تم الالتزام بها كلما كانت النتائج دقيقة. قياس الاتجاهات هو بمثابة الوسيلة التي يمكن من



## الفصل الثامن: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

خلالها التعرف على اتجاهات وآراء الأفراد حيال موضوع معين أو ظاهرة معينة ويرى كثير من الباحثين ضرورة الاهتمام بالمقياس المستخدم عند تصميمه وهل هو مقياس أحادي البعد أو متعدد الأبعاد، بمعنى أن يدرك الفرد القائم على قياس الاتجاهات أن تلك الاتجاهات ربما أخذت الطابع العام الذي قد لا يعبر عن حقيقة تلك الاتجاهات، ذلك الاتجاه لاعتبارات اجتماعية كالرغبة في التواصل واللقاء الاجتماعي وخلافه ، ولذلك فإن من الأفضل لمعرفة اتجاه الفرد نحو موضوع معين ألا يُسأل عن موضوع الاتجاه بشكل عام، وإنما يتم سؤاله بشكل مفصل حسب الجزئيات التي يُحتمل أن يتركب منها موضوع الاتجاه من أجل أن يكون هناك موضوعية أكثر عند إصدار أحكام على اتجاهات الأفراد.

وقياس الاتجاهات يمد الباحثين والمهتمين بعدد من الفوائد التي من شأنها علاج المشكلات التي قد لا نكتشفها إلا بواسطة ذلك القياس، وعلى الرغم أن هناك مقاييس علمية لقياس الاتجاهات إلا أن البعض يرى أن هناك مقياس غير علمي يتمثل في قيامنا بإصدار أحكام معينة على بعض القضايا بمجرد الاعتماد على الخبرة الشخصية، وسماع الرأي اليسير عنها من قبل أشخاص ربما لا يكونون هم أصحاب تلك القضايا وهذا ما يسمى بالقياس التخميني وحيث أن لقياس الاتجاهات طرق ومساكنه فإن الاعتماد على القياس التخميني يؤدي في أغلب الأحوال إلى نتائج عكسية.

وفي هذه الدراسة استعملت المقاييس كأداة رئيسية لجمع البيانات من الميدان وذلك لطبيعة الموضوع والوصول إلى معطيات كافية تسمح بالقياس والكشف عن مدى تحقيق فرضيات الدراسة، ونظرا لكون البحث يبحث عن دور المجتمع المدني في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف فسوف يتم الاعتماد على **مقياس السلوك الإجرامي** خاص بالأطفال المهمشين الغير منخرطين في الجمعيات، من إعداد " كينيث كارلسون " باللغة الإنجليزية تمت ترجمته من طرف " صالح بن إبراهيم الصنيع " يحتوى على (50) بند في محور واحد تقيس السلوك الإجرامي، وتم تكييفه وفق طبيعة الظاهرة المدروسة وحذف العديد من البنود اعتمدت 20 عبارة فقط.

يحتوى كل بند على خمس احتمالات للإجابة تمنح له درجة حسب اتجاهه من (04) إلى (00) إذا كان البند في اتجاه البعد أي أنه يخدم الفرضية ومن (00) إلى (04) إذا كان البند عكس اتجاه البعد. فهذا **المقياس** تم اختياره في المجتمع السعودي وأثبت قدرته على قياس ما أنجز لأجله من خلال قيم ثبات وصدق وعليه يمكن تطبيقه على المجتمع الجزائري، ولكن إحتياطا من الباحث ونظرا لإختلاف بيئة وخصوصيات المجتمع السعودي مع المجتمع الجزائري تم تجريب المقياس على مجموعة من المبحوثين مكونة من (25) طفل من أجل التأكد من ثباته وصدقه في المجتمع الجزائري (باستعمال قانون ألفا كرونباخ)، فقدرة قيمة ثبات مقياس السلوك الإجرامي بـ(0.87) .

أما في الدراسة النهائية فقدرة قيمة ثبات مقياس السلوك الإجرامي بـ(0.84) وهو ثابت يمكن الاعتماد عليه في دراسات أخرى.

### ت - المقابلة:

كأداة تعتبر من أهم الوسائل اليعينية لجمع البيانات والمعلومات من الميدان والمقابلة في البحث الميداني تقنية مباشرة تستعمل لاستخلاص معلومات كيفية عن طريق معرفة عمق الأشخاص المبحوثين وسلوكهم ومواقفهم في ظروف وأوقات معينة، وكباقي الأدوات لا تخلو من السلبيات، وتعرف المقابلة على "أنها تتم عن طريق طرح الشفوي للأسئلة وتسجيل الإجابات ، وهذا يتطلب من الباحث وقتا وت دخلا أكثر "

( Maurice ; ANGERS p 148).

### أ - المقابلة غير الموجهة:

حيث أنها نوع من المقابلة التي لا يستخدم خلالها أي دليل لأسئلتها، ولا تكون موجهة ولا محددة المحاور، ولا محددة الوقت، وتجري بين الباحث وأفراد يمكن أن يفيدونه ببعض المعلومات حول دراسته. وقد

استخدمت المقابلة غير الموجهة في الدراسة عبر أربع مراحل وهي كما يلي:

- المرحلة الأولى : وخلالها قام الباحث بمقابلات مع مسؤولين في الجمعيات محل الدراسة ، وذلك من أجل ضبط هذا الأخير، والتأكد من ملائمة الدراسة الميدانية، إضافة إلى ضبط حجم المجتمعين الأصليين للدراسة "مسؤولين ، مرببين ، مؤطرين "

## الفصل الثامن: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

- المرحلة الثانية :وفيها تمت مقابلات مع مسؤولين بالجمعيات ميدان الدراسة، وبعض المربين، وذلك من أجل الحصول على المعلومات الخاصة بالجمعيات والأعضاء المنخرطين فيها، إضافة إلى تطبيق الاستمارة التجريبية مع بعض أفراد مجتمعي الدراسة، وتم تحديد تواريخ الزيارات وإجراء الدراسة النهائية.

- المرحلة الثالثة :خلالها أجرى الباحث مقابلات مع بعض المسؤولين، وبعض المربين لاستفسارهم عن البرامج، والأساليب التكوينية، والوسائل المتاحة، وخدمات الرعاية التي تقدم للأطفال، وعن ظروف النشاطات بالجمعية عموماً، مع التطرق لمواضيع متنوعة في إطار التحضير النفسي للمبحوثين، من أجل استقبال الدراسة النهائية استقبالا ايجابيا وتعاونيا.

- المرحلة الرابعة :وفيها تم تطبيق الاستمارة مع أفراد مجتمع الدراسة، ومن خلالها تحصلنا على البيانات الضرورية منهم، كما قام الباحث خلال هذه المرحلة بشرح بعض الأسئلة التي لم يتمكن بعض المبحوثين من فهمها فهما جيدا، وتوضيحها لهم، وذلك كله من أجل الحصول على بيانات صحيحة ودقيقة وموضوعية.

### ب -المقابلة الموجهة:

حيث تعتبر من أهم الأدوات المستعملة في جمع البيانات، وهي أكثر الوسائل شيوعا وفعالية في الحصول على البيانات الضرورية. وفي هذه الدراسة فقد أجرى الباحث مقابلات موجهة مع مسؤولي الجمعيات، و المؤطرين والمربين المتواجدين في الجمعيات ،

وقد تمت المقابلة الغير موجهة "مفتوحة " مع هؤلاء من خلال الالتقاء بهم والجلوس معهم، وبالتحاور والنقاش المباشر معهم .حيث تم إعلامهم بأهداف وأهمية الدراسة وبأهمية مشاركتهم فيها من أجل الوصول إلى اقتراحات عملية وكفيلة برعاية الأطفال الذين يعانون من مشكلات اجتماعية مختلفة والذين في خطر الوقوع في الانحراف وحمايتهم منه بالجزائر عموماً.

لقد لمس الباحث من خلال إجرائه للمقابلات، لدى هؤلاء المسؤولين، روحا علمية ووعيا وتحليا بروح المسؤولية، ومعرفة واسعة وعميقة ودقيقة بالظروف الاجتماعية التي تعاني منها الكثير من الحالات وبالواقع المعاش والأخطار التي تهدد الأطفال في ظل التغيرات الحاصلة والانفتاح الثقافي والحضاري وتدايعات العولمة على الواقع الاجتماعي الجزائري، وهذا ما أفادنا كثيرا في الدراسة.

لذلك كله قام الباحث بإعداد دليل المقابلة الموجهة، وهي أسئلة مشتركة بين كل هؤلاء، وذلك لأنهم مسؤولون في جمعيات تهتم بالطفولة ، وكلهم يساهمون في إعداد الأهداف والبرامج الخاصة باحتياجات الطفولة بالجزائر.

كما تم توظيف أداة المقابلة في الإطار المعرفي النظري خاصة الفصل السابع لإثراء مجمل الأدوار التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، وإبراز الانجازات الرامية لوقاية الأطفال من الوقوع في خطر الانحراف.

وقد تم استغلال المعلومات المجمعة عن طريق المقابلة ، من خلال تدعيم التحليل الخاص بالخدمات والبرامج التي تقدمها الجمعيات للطفل الجزائري والجهود المبذولة لحد من الجريمة والانحراف والوقاية منه ، والإجابة على فرضيات الدراسة ، مع تقييم كل ذلك.

### 7-الأدوات الإحصائية(أساليب المعالجة الإحصائية) :

أ-جداول التكرارات الإحصائية والنسب المئوية:وذلك لوصف خصائص أفراد عينة مجتمع الدراسة، وتحديد استجاباتهم من خلال المحاور الرئيسية التي تضمنتها أداتا الدراسة بواسطة النسب المئوية.

ب- حساب المتوسط الحسابي:وذلك لتحديد استجابات عينة أفراد الدراسة من خلال محاور الدراسة المختلفة، واستخراج متوسط الترتيب لكل عبارة من كل عبارات تلك المحاور.

ت- الانحراف المعياري :لقياس مدى التشتت في استجابات المبحوثين من خلال كل عبارة من عبارات المحاور الاستمارة .

د- معامل كاي مربع (كا<sup>2</sup>): وذلك لمعرفة مستوى الدلالة الإحصائية لاستجابات عينة أفراد الدراسة من خلال كل عبارة من عبارات محاور الدراسة، وهو من بين الاختبارات الإحصائية اللاابرامتري الخاص بالبيانات الكيفية (التكرارات) يستعمل لمعرفة مدى وجود دلالة إحصائية للفرق بين التكرارات المشاهدة

## الفصل الثامن: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

(المتحصل عليها من الدراسة الميدانية) والمتوقعة (النموذجية التي تعبر عن عدم وجود فروق) والهدف منه الاستدلال على درجة تحقق الفرضيات

ح- درجات الحرية: وتستعمل لاستخراج قيمة  $\chi^2$  الجدولة وتعطى بالعلاقة التالية:

1- في حالة الجداول البسيطة:  $DDF = (N-1)$  بمعنى = (عدد اختيارات الإجابة - 1)

2- في حالة الجداول المركبة:  $DDF = (C-1) * (R-1)$

بمعنى = (عدد الأعمدة - 1) \* (عدد الأسطر - 1)

خ- مستوى الخطأ ( $\alpha = 0.05$ ): بمعنى نقبل خمسة أخطاء من 100، لأن الدراسة في العلوم الاجتماعية.

ع - معادلة ألفا كرونباخ: يستعمل لقياس درجة ثبات المقاييس، ويُعد من المقاييس الأكثر استعمالاً في العلوم الإنسانية والاجتماعية نظراً لسهولة حسابه لأنه يتطلب فقط قياس واحد عكس المقاييس الأخرى التي تتطلب قياسين على الأقل، ويعطى بالقانون الآتي:

$$\alpha = \left( \frac{k}{k-1} \right) \left( 1 - \frac{\sum \sigma_i^2}{\sum 6_i^2 + 2 \sum \sigma_{i,j}} \right)$$

حيث أن:

$\alpha$ : ألفا كرونباخ  $K$ : عدد المتغيرات الفرعية.

$\sigma_i^2$ : تباين المتغيرات الفرعية (الخطأ العشوائي  $Ea$ ).

$E, i, J$ : التباين المشترك بين المتغير الفرعي  $i$  والمتغير الفرعي  $j$ .

### 8 - صدق أداتي الاستثمار الخاصة بالأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات :

أ-الثبات:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة قام الباحث بإعادة الاختبار بتطبيقها على عينة الدراسة من الأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات، تم حساب ثبات أداتي الدراسة باستخدام معامل (ألفا كرونباخ) والجدولين التاليين يوضحان معاملات الثبات والصدق لأداة الدراسة من خلال محاورها الرئيسية.

\* الجدول (10) يوضح معاملات الثبات لمحاور الاستثمار الخاصة بالأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات .

م	المحاور	عدد الحالات	عدد العبارات	قيمة معامل (ألفا كرونباخ)
1	تساهم الظروف الاجتماعية والثقافية للأطفال المهمشين الوقوع في الانحراف.	126	45	0.81
2	تتبع الجمعيات الجزائرية أساليب هادفة إلى وقاية الأطفال المهمشين من الوقوع في الانحراف.	126	24	0.76
3	تتبع الجمعيات الجزائرية برامج وأنشطة تساعد في وقاية الأطفال المهمشين من الوقوع في الانحراف.	126	12	0.75
4	توافر الكفاءات والمهارات لدى المربين في الجمعيات الجزائرية تساعد في أداء أدوارهم بفعالية.	126	13	0.79
	مجموع أداة الدراسة			0.77

يتضح من الجدول (10) أن النتائج تبين أن قيم الثبات للمقياس ككل قدرت بـ (0.77) وقيمته لدى كل المحاور أكبر من (0.60) وهي تدل على ثبات هذا المقياس بمعنى أن الباحثين يفهمون بنوده بنفس الطريقة وكما حددها الباحث، وبهذا يمكن استعماله لقياس ما أنجز لأجله. (انظر إلى الملاحق).

### 2-الصدق :

أ- الصدق الظاهري: تم التأكد من الصدق الظاهري للاستثمار في صورتها الأولى بعد عرضهما على عدد من المحكمين (04 محكمين بقسم علم الاجتماع جامعة سطيف 02)، حيث طلب الباحث منهم إبداء الرأي فيما يتعلق بمدى وضوح عبارات الاستثمار ، ومدى ملاءمتها مع المقياس الذي وضعت لهما،

## الفصل الثامن: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

ومدى مناسبة كل عبارة مع المحور الذي تنتمي له ،حيث تم الاتفاق من طرف جميع المحكمين على صحة و ملائمة البنود و محاور الاستمارة لما وضعت لقياس السمة المدروسة و لم تطرأ أي تعديلات على بنود و محاور الاستمارة و الملحق رقم (01) يوضح أداة الدراسة في صورتها النهائية.

ب- الصدق الذاتي: بعد التحقق من الصدق الظاهري للاستمارة، قام الباحث بتطبيق الأداة على المبحوثين الأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات، حيث وزعت 35 استمارة على الأطفال وذلك لتحديد مدى التجانس الداخلي لأداة الدراسة ، وذلك بحساب معامل الصدق الذاتي و بجذر معامل الثبات .

الجدول (11) يوضح معاملات الصدق الذاتي لمحاور الاستمارة الخاصة بالأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات

م	المحاور	عدد الحالات	عدد العبارات	معامل الصدق الذاتي
1	تساهم الظروف الاجتماعية والثقافية للأطفال المهمشين الوقوع في الانحراف.	126	45	0.93
2	تتبع الجمعيات الجزائرية أساليب هادفة إلى وقاية الأطفال المهمشين من الوقوع في الانحراف.	126	24	0.89
3	تتبع الجمعيات الجزائرية برامج وأنشطة تساعد في وقاية الأطفال المهمشين من الوقوع في الانحراف.	126	12	0.87
4	توافر الكفاءات والمهارات لدى المربين في الجمعيات الجزائرية تساعد في أداء أدوارهم بفعالية.	126	13	0.90
مجموع أداة الدراسة				0.89

يتضح من الجدول ( 11 ) أن معامل الصدق الذاتي لأداة الدراسة الخاصة بالأطفال المهمشين، قد بلغ 0.89 و هو معامل صدق مرتفع و دال إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من 0.01 مما يشير إلى التجانس الداخلي لعبارات و محاور الاستمارة و بالتالي إمكان صدق النتائج التي يمكن أن تسفر عنها أداة الدراسة عند تطبيقها .

### 8- أسلوب التحليل والتفسير لنتائج الدراسة:

تم الاعتماد في موضوع دراستنا على أسلوب التحليل و تفسير المعطيات المتعلقة ،و المتحصل عليها من الدراسة الميدانية،و إذا كان التحليل و التفسير في البحث ذو أهمية علمية فنجد أن "غريب سيد أحمد " يعتبر أن التحليل بلغة سهلة هو تصنيف مكونات الظاهرة إلى عناصرها الجزئية ، أما التفسير فهو التحليل أو تبرير كيفية وجود هذه العناصر على هذا النحو المركب " ( غريب سيد أحمد، 1995،ص404) ولهذا نجد أن أسلوب التحليل الكيفي يناسب طبيعة الدراسة موضوع البحث و الذي يقتضي تحليل و تفسير متغيرات البحث و الربط بينها ،و يميز " فضيل دليو " خصائص التحليل الكيفي فيما يلي : ( فضيل دليو،1995،ص28)

- يستعمل تقنيات جمع البيانات من النوع الكيفي مثل الملاحظة بالمشاركة ، دينامية الصناعة ، الاستجواب في العمق .....  
- لا يستعمل عادة التحاليل الإحصائية للبيانات ، بل يعتمد على تحليل الخطاب أو على التحليل الكيفي فقط.

- ليس ملزما باتباع منطق البحث العادي بتحديد الأهداف،وضع خطة ،جمع المعطيات و تحليلها ، بل إنه ما يكون عبارة عن عملية تفاعلية مستمرة.  
- لا يحاول أن يكون حاديا و لا موضوعيا، بل عادة ما يحاول دراسة الواقع من الداخل ، و مشاركة موضوع الدراسة بغية فهمه، و الواقع أن أحد أهم الاختلافات الموجودة بين النوعين تكمن في تركيز البحث الكيفي على الفهم و البحث الكمي على التفسير .و على هذا الأساس سوف نقوم بتحليل و تفسير النتائج المتحصل عليها من خلال المعلومات و البيانات المتجمعة من الدراسة للبحث .



من خلال كل ما سبق، يتضح بأن هذه الدراسة هي من نوع الدراسات الوصفية التحليلية التي تهتم بوصف الظاهرة محل الدراسة في الواقع وتحليلها إلى عناصرها التي تتفاعل فيما بينها، لتجعلها كما هي عليه في الحقيقة الراهنة.

إن الهدف النهائي من هذه الدراسة، هو الوصول إلى اقتراحات عملية، من أجل تحسين وضع الأطفال المهمشون في الجزائر، والتي ستبنى على أساس استنتاجات الدراسة، هذه الأخيرة تبنى بدورها على أساس النتائج العامة والمرتبطة بالفرضيات الفرعية، والتي تعبر عن نقاط الإيجاب والقصور في سياسة رعاية الأطفال المهمشين وإدماجهم الاجتماعي في الجزائر.

كما أن أبعاد المشكلة المحددة، هي ترتبط أساسا بأبعاد خدمات مؤسسات المجتمع المدني ذات الطابع تربوية التي تهتم بالأطفال ورعايتهم من الجوانب الصحية، النفسية، الاجتماعية والتكوينية والمهنية، وهي ترتبط كذلك بأهداف سياسة الإدماج الاجتماعي للأطفال بالجزائر، والمتمثلة في الاستقلالية الذاتية، التكيف الذاتي، التكيف النفسي، والتكيف الاجتماعي.

وسيتم الكشف عن واقع كل ذلك في ميدان الدراسة، والذي يعتبر ملائما إلى حد بعيد لها، حيث يمكننا من تحقيق الأهداف المحددة، ذلك لأنه يتوفر على عدة أصناف من المهمشين، ويوفر مختلف أنواع خدمات الوقاية من الانحراف، وهذا ما تهدف دراستنا الكشف عنه.



wondershare™

# PDF Editor

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

تمهيد

1 – عرض وتحليل البيانات الخاصة بالاستمارة.

أ – عرض وتحليل البيانات الخاصة بالاستمارة الموجهة إلى الأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات

ب – عرض وتحليل البيانات الخاصة بالاستمارة الموجهة إلى الأطفال المهمشين الغير منخرطين في الجمعيات .

2 – نتائج الدراسة و مناقشتها .

أ- نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

ب- نتائج الدراسة في ضوء الاتجاهات النظرية

ث- نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات

النتائج العامة

الاقتراحات و التوصيات

خاتمة

المراجع

الملاحق



wondershare™

# PDF Editor

### تمهيد:

إن البحوث العلمية لا تستوفى أهميتها العلمية إلا بعد التأكد من نتائجها ميدانياً، وهذا من خلال جمع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة من الوسط الاجتماعي بواسطة الأدوات المنهجية المناسبة للظاهرة المدروسة، حيث تمكن الربط من خلالها بين الإطار النظري والإطار الميداني .

وفي هذا الفصل سنحاول التعرف على نتائج أهم الأدوات العلمية المعتمدة والتي تمت الإشارة إليها آنفاً في الفصل السابق ، والتي تمكن الباحث من الوصول إلى النتائج العامة للإجابة على تساؤلات الدراسة . دون أن ننسى الدعم النظري الكبير الذي قدمته الدراسات السابقة لهذا الموضوع من معلومات وأفكار سواء كانت معلومات عامة حول الظاهرة أو إجراءات منهجية، لنعرض فيه أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، الاقتراحات والتوصيات التي قد تساعد الكثير من الجمعيات والمسؤولين على سبل وقاية الأطفال من الوقوع في خطر الانحراف.



wondershare™

# PDF Editor

**المحور الأول : يوضح البيانات الشخصية للأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات.**  
**الجدول رقم 12 يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة من الأطفال وفقاً للجنس والعمر**

العمر	الجنس		ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
10-08	20	15.8	04	03.1	24	19		
13-11	27	21.4	08	06.3	35	27.7		
16-14	23	18.2	18	14.2	41	32.5		
19-17	22	14.6	04	03.1	26	20.6		
المجموع	92	73	34	27	126	100		

يتضح من خلال الجدول أعلاه الذي يبين جنس المبحوثين من الأطفال المهمشين ومستوى أعمارهم ، واتضح أن أكثر نسبة من الأطفال المهمشين من عينة الدراسة تقع في الفئة العمرية 14 و 16 سنة وبنسبة متقاربة في المرحلة العمرية (11-13) حوالي 27.7 % ثم تنخفض بشكل قليل في المرحلة العمرية ما بين (17-19) سنة ، أما النسبة القليلة من العينة المدروسة من الأطفال المهمشين محصورة ما بين (08-10) سنوات وقدرت بـ 19% من مجموع الكلي للعينة، وفي عموم النتائج نجد أن النسب متقاربة إلى حد ما ولا يوجد تفاوت كبير بين الفئات العمرية بين المبحوثين سواء بالنسبة للذكور باعتبار أن التماثل النسبي للمبحوثين على مستوى النسب متقارب إلى درجة كبيرة، وهذا ما تبينه النتائج الجزئية بالنسبة لعينة الذكور حيث اتضح أن نسبة كبيرة قدرت بـ 73% من المبحوثين ذكور يتوزعون بنسبة متقاربة في الفئات العمرية خاصة ما بين العمر (11-13) بنسبة 21.4% والفئة العمرية (14-16) أي بنسبة 18.2% ، كما نجد أيضاً تقارباً نسبياً ما بين الفئة العمرية (08-10) بنسبة مقدرة بـ 15.8% وحوالي 14.6% ما بين الفئة العمرية (17-19) سنة .

أما بالنسبة للمبحوثين من الإناث تبين من النتائج المتحصل عليها أن نسبة 27% موزعين بنسب متقاربة جداً في الفئات العمرية وخاصة الفئة (08-10) و (17-19) حيث قدرت نسبتهم بـ 03.1% وبنسبة متقاربة بقليل في الفئة العمرية (11-13) سنة قدرت حوالي 06.3% في حين سجلت أعلى نسبة من المبحوثين الإناث والتي قدرت بـ 14.2% في الفئة العمرية (14-16) سنة.

وإذا قارنا الدراسة الراهنة مع ما توصلت إليه الدراسات العلمية التي حددت بؤادر السلوك الانحرافي ، نجد أن العديد من الباحثين يعتقدون بأن العمر دور في ارتكاب السلوك الانحرافي و الإجرامي ،حيث أكدت بعض الدراسات العلمية على أن الجريمة ترتفع نسبتها في عمر المراهقة ما بين العمر 14 و 24 يمثلون نسبته 21% من السكان و أنهم يمثلون ما نسبته 58 % ممن قبض عليهم في تلك الفترة .

أكدت دراسات علمية أخرى عن انحراف الأحداث وأعمارهم التي ارتكبوا فيها انحرافات مختلفة ، نجد أن معظمهم يقع في الفئة العمرية (13-19) سنة وهذا مؤشر على أن الانحراف له مرحلة مرتبطة بمرحلة النمو الطفل ، خاصة مرحلة المراهقة (Adolescence)، وهي أخطر مرحلة من مراحل الحياة التي يمر بها الإنسان، هي لكونها النقطة الدقيقة لعنفوان الطفل، فهي نقطة انطلاق الفرد النامي بيولوجياً أو فسيولوجياً ونفسياً وفكرياً واجتماعياً.. والتي يحددها كثير من المختصين بالفترة التي تبدأ من نهاية الطفولة وتنتهي لبداية سن الرشد، والتي يتوق الفرد في مرحلتها إلى الحرية وتكوين شخصية مستقلة عن أسرته، هذا بالنسبة إلى الذكر، أما الأنثى فتبدأ بالمراهقة بظهور الطمث، وأيضاً بالنسبة للمراهق معايير كغلظ الصوت وبذلك قد تتجدد فترة المراهقة بين الثالثة عشر ونهاية الثامنة عشر، وقد تسبق أو ربما تمتد المدة في حالات معينة. وقد دلت الدراسات العلمية بأن الانحراف وارتكاب الجرائم المختلفة ترتفع نسبتها في مرحلة المراهقة، وهو ما يدل على خطورة هذه المرحلة، وما يتطلبه من تظافر الجهود المبذولة وتعاونها، والمتمثلة بالأسرة والمجتمع والدولة، بما فيها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والاعتناء بجانب الوعي من خلال أفضل الأساليب إقناعاً للمراهق كفرد وكجماعات، والحيلولة دون وصولها إلى جماعات عنوانية تضر بالمجتمع والدولة.



## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

ففي دراسة حول الأحداث المنحرفون التي أجراها في فرنسا عام 2002 تبين أن عدد الأحداث المنحرفين الذين مثلوا أمام محاكم الأحداث بشكل ملفت للنظر يتراوح أعمارهم ما بين (13-18) سنة، حيث أن السرقة هي أكثر الجرائم انتشاراً بينهم، ثم تحطيم الممتلكات واستعمال العنف الجسدي ضد الأشخاص، ثم الهروب من المنزل، وتتنوع فئات الأعمار في هذه الانحرافات كالتالي: 25.9% (13سنة-16سنة) و 56.6% (16سنة-18سنة)، من مجموع الأحداث المحولون إلى المحاكم"، أما نسب المخالفات فقد وزعت كما يلي سنة 2002: نسبة 81.7% مخالفات التعدي على الممتلكات ، ونسبة 31% سرقة السيارات، ونسبة 42% استعمال العنف والتعدي. (learte Jacque;2003p 36)

و هناك فرق كبير بين الأرقام الإحصائية المسجلة وما يقع فعلاً، لأن معظم الأولياء لا يبلغون عن أطفالهم، خاصة فيما يتعلق بالانحرافات داخل الأسرة أو المدرسة، "أما في بريطانيا فقد تضاعف عدد المنحرفين في الفترة الممتدة ما بين سنة 1991 إلى 2000 سبعة عشرة 17 مرة، مما دفع بالجهات المعنية إلى وضع الأحداث في سجون الكبار.

وهذا ما تطابقت معه نتائج الدراسات العلمية في الجزائر حيث في دراسة جعفر عبد الأمير الياسين تبين أن أكبر نسبة من الأحداث تقع في فئة 16 و 18 سنة وذلك بنسبة 53.33 % ، ونفس النتيجة توصلت إليها دراسة محي الدين مختار التي بينت أن معظم المنحرفين تتراوح أعمارهم بين 16-18 سنة، وفي دراسة حليلة بوخروبة تبين أن الانحراف يظهر في مرحلة المراهقة ما بين 11-18 سنة.

ولابد من الإشارة إلى أن مرحلة المراهقة مثلاً هي خطرة ولها سلبيات وقد تتفاقم إلى قوة تدميرية، لكن لها إيجابياتها الكبيرة، من خلال استثمار طاقاتها وفق خطط مرسومة، كفيلة في احتواء هذه الطاقات وبرمتجتها وتحويلها إلى وسيلة بناء وإبداع، يرى المراهق صورة التي يتمناه فيها، وحضوره الفاعل في المجتمع، فيكون عضو نافع في المجتمع ، قد يوصله إلى تقديم أفضل الابتكارات والاختراع، على أقل تقدير، بالمقارنة مع أقرانه الشباب، مما يخلق عامل تنافسي مبدع بين جماعات الشباب، والشعور بالانتماء الجماعي، والانتماء إلى مجتمعه ووطنه، واستثمار هذا الجانب خصوصاً في فترات العطل الربيعية والصيفية، التي تنظمها الجمعيات والمنظمات المجتمع المدني المهمة بشؤون وقضايا الطفولة، والإشادة أمام صفوف أقران المراهق أو الشاب، وهذا ما يسع دراستنا هذه.

و يرجع الباحثون سبب ارتفاع نسب الجريمة في مرحلة المراهقة إلى عدة أسباب منها أن الإنسان في هذه المرحلة يتمتع بالقدرة الطبيعية و القوى البدنية ، حيث يبلغ العمر أقصى قوته و طاقته ، كما أن الأفراد في هذه المرحلة يتصفون بالاندفاع و التسرع مما يدفعهم إلى الانحراف و الوقوع في أعمال إجرامية متنوعة (محمد حنتول، 2004، ص35).

ومن هذا المنطلق يجب الأخذ بعين الاعتبار مراحل النمو للطفل وخاصة التي تلي مرحلة المراهقة نظراً للجوانب التي تطرأ في شخصية الطفل، فإذا كانت فترة الجنوح فترة محددة قانونياً ما بين 13 - 18 سنة حسب معظم القوانين ، فإن هذه الفترة كذلك تعتبر مرحلة من مراحل النمو الصاخبة من وجهة نظر الحقائق النفسية. بل فترة أساسية في النمو النفسي، رغم أن هذا النمو يتأثر بالمرحلة السابقة عليه (الطفولة) والتي تحدد بدورها كيفية التكيف المقبل للفرد، و إذا كانت المراهقة مرحلة أزمة، أزمة تمس كل كيان المراهق في علاقته مع بيئته. فبال شك ستتخللها اضطرابات مختلفة تمس شخصية المراهق في علاقته مع نفسه ومع بيئته التي يعيش فيها. فما بالك إذا كان هذا المراهق جانحاً ؟ .



wondershare™

PDF Editor

### الجدول رقم 13 يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة من الأطفال وفقاً للجنس والأصل الجغرافي

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ريفي	19	15.1	03	02.4	22	17.4
شبه حضري	27	21.5	09	07.1	36	28.5
حضري	46	36.5	22	17.5	68	54
المجموع	92	73	34	27	126	100

يتضح من خلال هذا الجدول توزيع الأطفال وفقاً للعمر والأصل الجغرافي، حيث تبين أن الأطفال الذين ينحدرون من أصول حضرية يشكلون نسبة مرتفعة تقدر بـ 54%، حيث يشكل الذكور منهم نسبة 36.5% من مجموع أفراد العينة، أما الإناث فتشكل نسبتهم 17.5% من مجموع أفراد العينة.

في حين تبين أن نسبة الأطفال الذين ينحدرون من أصول شبه حضرية يشكلون نسبة معتبرة تقدر بـ 28.5%، حيث يشكل الذكور نسبة 21.5% من مجموع أفراد العينة، في حين نجد نسبة الإناث قليلة بالمقارنة مع الذكور وقدرت نسبتهم حوالي 7.1% من مجموع أفراد العينة. أما الأطفال الذين ينحدرون من أصول ريفية تقدر نسبتهم قليلة قدرت بـ 17.4% حيث تمثل نسبة الذكور 15.1% من مجموع أفراد العينة، أما الإناث نسبتهم ضئيلة جداً قدرت بحوالي 2.4% من مجموع أفراد العينة.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن معظم الأطفال مجال الدراسة يعيشون في مناطق حضرية والتي عادة تشهد توفر الأمن والمراكز الأمنية التي تحافظ على الاستقرار الأمني، ولا تعيش مشكلات تهددها فهي عن مأمّن منها أمام تفشي ظاهرة الانحراف والجريمة التي يمكن أن تستهدف أي فرد في الوسط الحضري.

غير أن السلوك الإجرامي بوجه عام كما دلت معظم الدراسات العلمية أكثر انتشاراً في المناطق الحضرية عنه في المناطق الريفية، فهناك أنواعاً معينة من الجرائم تنتشر في الحضر أكثر من انتشارها في الريف خاصة الجرائم ضد الممتلكات السطو والسرقه وسرقه السيارات وذلك لكون الممتلكات في الوسط الحضري عادة ما تكون فرصة سرقتها أكثر منها في الريف.

حيث سجلت مصالح الدرك الوطني سنة 2012م حوالي 73000 قضية- بظاهرة التحضر ناتج أساساً عن اختلاف أسلوب الحياة في المناطق الحضرية التي تعرف حراك اجتماعي وصناعي وتجاري مرتفع عن المناطق الريفية، فالحياة في هذه المناطق تتصف بالحراك الدائم والعلاقات غير الشخصية والقيم المضادة يحكمها منطق الواقع المستجد، وعدم التجانس الثقافي والاجتماعي وعدم الشعور بالأمن والاطمئنان وتفكك الروابط الأسرية، كل هذا يجعل الأفراد أكثر انفلاتاً من وسائل الضبط الاجتماعي التقليدية التي تمنعهم من الانحراف.

وهذا ما يدعونا إلى القول أن الكثير من المخالفات والانحرافات قد تكون داخل المناطق الحضرية ومن الأبناء الذين يقطنون بها، وهذا قد يرجع إلى تفكك واتساع شبكة العلاقات الاجتماعية داخل المناطق الحضرية، وضعف وهشاشة الروابط والصواب الاجتماعية نتيجة لفتح الأسرة على المحيط الخارجي، وخروج الأم للعمل أو اهتمامها بأعمال أخرى قد تلهيها عن متابعة ومراقبة أبنائها. أما المناطق شبه حضرية والمناطق الريفية لا تزال الأسر والعائلات متماسكة ومتضامنة بينها.

وعلى عكس ما توصلت إليه الدراسة الحالية تبين من خلال دراسة محي الدين مختار أن أغلب حالات الانحراف هي من أصل ريفي. كما أن مظاهر التهميش التي تحدث ترتفع في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية وهذا يرجع إلى التمايز في الخدمات النوعية في المناطق الحضرية، وبين المناطق شبه الحضرية والريفية، حيث يفقر سكان الريف إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية الكافية لأنه ليس لهم

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

صوت مسموع في القضايا السياسية، فضلاً عن أن المناطق الريفية لا تحظى إلا بأولوية منخفضة على المستوى الوطني. وأظهرت بعض الدراسات العلمية إلى وجود فوارق جوهرية بين المناطق الريفية والحضرية أظهرت أن الفروق الريفية الحضرية مازالت موجودة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية غير أنها تختلف من بلد لآخر حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذا المجتمع ، وهذا يرجع لوجود تفاوت واضح بين الدول النامية في مجال التصنيع وتحديث الأساليب الزراعية وانتشار التعليم وتطور أساليب الاتصال وعدم انتشار الثقافة بصورة عادلة بين سكان الحضر والريف في بعض هذه المجتمعات.

أضف إلى ذلك النمو الحضري الذي تشهده بعض الدول النامية بسبب الهجرة الداخلية والذي أدى إلى ما يسمى بالتحضر المفرط حيث يلاحظ تركز الجامعات والمصانع والإدارات الحكومية أو الشعبية ودور الثقافة وتوفر فرص العمل في المدن الكبيرة دون غيرها. وبذلك أصبحت مركزاً لاستقطاب المهاجرين من الريف إلى المدينة، وقد أدى هذا إلى ما يعرف بترييف المدينة وتحضر القرية بسبب عملية الاتصال المزدوجة بين القرية والمدينة، وخاصة في الدول النامية.

وبذلك فإن الفروق الريفية الحضرية في الدول النامية تعتبر موجودة بالفعل، وسوف تستمر كذلك فترة زمنية طويلة. وذلك على الرغم من التطور والنقد العلمي وتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بسبب الثقافة الموروثة في هذه المجتمعات وعدم انتقال خطط التنمية إلى المناطق الريفية في تلك الدول . مما يجعل من التهميش بين المناطق المختلفة في الجزائر يدفع بالكثير من الشباب والأطفال إلى القيام ببعض السلوكات التي قد تكون سبباً في الانحراف . بمعنى أن البناء الاجتماعي في المجتمع الكبير يمارس ضغوطاً على بعض الأشخاص تدفعهم إلى السلوك غير السوي، وأن السلوك الجانح ما هو إلا نتيجة للتناقض بين الأهداف المحددة ثقافياً وبين الوسائل التي تقرها النظم الاجتماعية لتحقيق تلك الأهداف. يقول روبيرت ميرتون (Merton.R (1957: "إن المجتمع الأمريكي مثلاً يضع النجاح كهدف لكل فرد ، ويركز بشكل أكبر على الهدف وليس على الوسائل المشروعة لتحقيقه، وبالتالي فإن الكثير من الناس غير القادرين على تحقيق أهداف النجاح المادي عن طريق الوسائل المشروعة يلجأون إلى وسائل أخرى انحرافية لتحقيق تلك المكاسب، وينطبق ذلك بصفة خاصة على ذوي الدخل المحدود المزودين ثقافياً بتطلعات النجاح بينما هم محرومون من الفرص المتساوية لتحقيق تلك التطلعات....".

( Robert Merton, 1957 ;PP141-153 )

فالتهميش إذاً هو وليد الوضعية الاجتماعية المتناقضة التي تدعو من جهة إلى المبادرة واستغلال الفرص السانحة ، ومن جهة أخرى لا توفر الوسائل الكافية للجميع بنفس المستوى لتحقيق الآمال المشروعة خاصة . الشيء الذي يجعل الفرد يحس حياء هذه الازدواجية المتناقضة بصراع وعدم توازن. مما يسقطه في التهميش والانحراف، ومما يدفع بهم إلى السقوط في الصراعات النفسية ، المفضية إلى الانحراف الذي يمكن أن يفسر كمخرج ممكن لذلك الصراع. معنى أن السلوك المنحرف لا ينشأ إلا نتيجة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشأته وتطوره.



wondershare™

PDF Editor

الجدول رقم 14 يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة من الأطفال وفقاً للجنس والمستوى التعليمي.

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
المستوى التعليمي						
لم يلتحق بالدراسة	08	06.3	02	01.5	10	07.9
ابتدائي	14	11.1	06	04.7	20	15.8
متوسط	54	42.8	16	12.7	70	55.5
ثانوي	16	12.7	10	07.9	26	20.6
المجموع	92	73	34	27	126	100

من خلال الجدول الذي يوضح توزيع أفراد عينة البحث من الأطفال وفقاً للجنس والمستوى التعليمي، بحيث تفيد البيانات أعلاه أن أكثر من نصف المبحوثين لهم مستوى تعليمي متوسط وقدرت نسبتهم حوالي 55.5% حيث تمثل نسبة الذكور حوالي 42.8% من مجموع أفراد عينة البحث، في حين تمثل نسبة قليلة من الإناث قدرت بـ 12.7% من مجموع أفراد العينة.

في حين تقاربت المستويات التعليمية للمبحوثين بنسب قليلة حيث تبين أن المستوى التعليمي الابتدائي قدرت نسبة المتحقين به بـ 15.8% بحيث يمثل الذكور فيها نسبة 11.1% من مجموع أفراد العينة، أما الإناث فيشكلون نسبة 4.7% من مجموع العينة.

أما المستوى التعليمي الثانوي قدرت نسبة المتحقين بهذا الطور بـ 20.6% بحيث يشكل الذكور فيها نسبة 12.7% من مجموع أفراد عينة البحث، في حين نجد الإناث يمثلون نسبة 7.9% من مجموع أفراد البحث. أما الذين لم يلتحقوا بالدراسة فكانت نسبتهم ضئيلة جداً تقدر بـ 7.9% حيث نجد نسبة الذكور فيها تمثل 06.3% من مجموع أفراد العينة، أما الإناث فيشكلون نسبة 1.5% من مجموع أفراد عينة البحث، وهذه الفئة من الأطفال الذين لديهم مستوى تعليمي ثانوي واكمالي تقابلها مرحلة المراهقة حيث تعتبر أوج مراحل المراهقة وأصعبها، والتي يتعرض فيها المراهق لتغيرات فيزيولوجية ونفسية سريعة وتصبح لديه الرغبة في التمرد على سلطة الوالدين أو إبراز الذات، لذلك سمى الكثير من الباحثين هذه المرحلة بمرحلة الخطيئة والإجرام، كما اعتبرها البعض المرحلة التي يحدث خلالها السلوك الجانح، كما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معظم وحدات العينة ينحصر مستوى تعليمهم بين الإكمالي والثانوي وهذا يدل على أن أغلب الأطفال يزاولون تعليمهم، وعلى عكس ما توصلت إليه دراسة حليلة بوخروبة التي تبين أن نسبة 92.5% من الأحداث لهم مستوى ابتدائي.

وفي دراسة جعفر عبد الأمير الياسين تبين أن أكبر نسبة من الأحداث مستوى تعليمهم ما بين الإكمالي والثانوي وذلك بنسبة 53.33%، ونفس النتيجة توصلت إليها دراسة محي الدين مختار التي بينت أن معظم الأحداث مستوى تعليمهم ما بين الابتدائي والإكمالي، وبالتالي المدرسة تعد المتعلم اجتماعياً ومعرفياً للقيام بأدواره الاجتماعية المتوقعة منه فبالإضافة إلى الخبرات المعرفية والمهارات التي يكتسبها المتعلم من المدرسة يتعلم أيضاً مجموعة من القيم والاتجاهات والأنماط السلوكية وأساليب تحقيق الأهداف المشروعة اجتماعياً والتي تساعد على النجاح في الحياة، وتساهم في وقايتهم من الانحراف والتهميش، وفشل المدرسة في أداء هذا الدور يؤدي بالمتعلم إلى الفشل الذي يؤدي بدوره إلى الإحباط والقلق وعدم القدرة على التحصيل وتحقيق الأهداف بالأساليب مما يعرض الشاب للانحرافات السلوكية والجنوح نحو الإجرام.

أما الذين لم يلتحقوا بالدراسة فكانت نسبتهم ضئيلة جداً تقدر بـ 7.9% حيث نجد نسبة الذكور فيها تمثل 06.3% من مجموع أفراد العينة، أما الإناث فيشكلون نسبة 1.5% من مجموع أفراد عينة البحث. وهذه الفئة تكون أكثر عرضة لمظاهر التهميش والانحراف كونها لم تلتحق بالتعليم أو انقطعت عنه لظروف اجتماعية مختلفة، مما يستدعي من الجمعيات والمنظمات الاهتمام بهم ورعايتهم ووقايتهم من التهميش

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

والانحراف ، كما يتطلب منهم أن يشجعوهم على الالتحاق بالتعليم والدراسة في المدارس أو المراكز التعليمية الخاصة لكي لا يتعرضوا بشكل مباشر للانحراف والتهميش ويمكنوا من الاندماج في المجتمع. ولقد أثبتت الكثير من الدراسات أن هروب الطالب المتكرر من المدرسة يعدّ من أهم أعراض سوء التكيف، والتهميش ، الذي يعتبر من علامات الجنوح، ولقد أثبتت دراسة **السدحان** أن 99% من الأحداث الجانحين يعيشون مرحلة المراهقة ، وأن أكثر من ثلث الأحداث المنحرفين كانوا منقطعين عن الدراسة عند ارتكابهم الجنحة، ونسبة غياب الأحداث عن الدراسة أكثر من نسبتها من الأحداث الأسوياء ، وتميز الأحداث المنحرفين بانخفاض مستوياتهم التعليمي قياسا بعمرهم الزمني.

فمن خلال الجدول ندرك أن التعليم بصفة عامة و المدرسة بصفة خاصة باعتبارها المؤسسة الثانية بعد الأسرة في التنشئة الاجتماعية تؤدي مجموعة من الأدوار والوظائف المستمدة من فلسفة المجتمع وأهدافه، فإذا كان هدف التربية الأساسي في المجتمع هو أنسنة الإنسان أي جعله مخلوق إنساني يعيش ضمن إطار اجتماعي يحتوى على تقاليد ونظم وقيم ومعايير وأفكار خاصة، فإن المدرسة هي المؤسسة والوسيلة وهي الوسيلة لتحقيق ذلك الهدف وبلوغ تلك الغاية، فالمدرسة إذن هي تلك المؤسسة الوكيله على المجتمع الذي أنشأها لتحقيق وظائفها وأدوارها.

وتتمثل هذه الوظائف والأدوار أساسا على ثلاث مستويات التعليمي من خلال إكساب التلاميذ والطلاب الأسلوب العلمي في التفكير والبحث والدراسة وتزويدهم بالمعارف العلمية الصحية والحديثة؛ والمستوى الاجتماعي من خلال العمل على تعريف الطلاب بالمجتمع تعريفا واضحا يشمل تكوينه ونظمه وقوانينه والمشكلات والعوامل التي تؤثر فيه، إضافة إلى ذلك فهي تسهر على تدريبهم على كيفية فهم الحياة الاجتماعية وذلك بالممارسة والمواجهة لجميع المشكلات التي تحيط بهم.

أما المستوى الثالث فيمثل الوظيفة الاقتصادية للمؤسسات التعليمية وهي من الوظائف الهامة التي تقوم بها تجاه المجتمع والطلاب على وجه الخصوص، فهي تقتصد الوقت والجهد والمال من خلال العملية التربوية والتعليمية التي تقوم بها، فيحصل الطلاب من خلالها على شهادات تعكس مستواهم التعليمي والمهاري الذي يسمح لهم بالالتحاق بسوق العمل، فمخرجات هذه المؤسسات تعتبر مداخلات لباقي المؤسسات الأخرى في المجتمع، فبدونها لا يمكن تصور مجتمع متكامل متطورا ومزدهرا.

لذا تعتبر المؤسسات التربوية والتعليمية ثاني أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية بعد الأسرة التي تساهم في تربية الجيل الناشئ وتلقينه مبادئ المواطنة حتى يستطيع الاندماج أكثر في المجتمع ويصبح فردا صالحا إيجابيا في المجتمع يحافظ على استقراره ويساهم في تنميته وتطويره وفي نفس الوقت يحافظ على عاداته وتقاليد.

وقد تكون المدرسة عاملا يبدأ منه اكتساب الانحراف، حيث ينحرف الطفل إذا انضم إلى أصدقاء منحرفين داخل المدرسة أو قد تكون المدرسة في حد ذاتها هي السبب في إنحراف الطفل ، حيث استعمال القسوة الزائدة من قبل المعلمين أو صعوبة الدراسة و قلة رغبة التلاميذ في التعلم من الأسباب التي تدفع بهم إلى التغيب ،و بالتالي يحدث التسرب المدرسي و الالتحاق برفقاء السوء مما يؤدي إلى الانحراف مبكرا و الإجرام في المستقبل .

إذا نستنتج أن بالتقريب كل الأطفال المتدربين استطاعوا مزاولة تعليمهم في مؤسساتهم التعليمية ما عدا البعض منهم فقط قد تكون أسباب عدم استمرارهم أو انقطاعهم عن التعليم لأسباب متعددة قد تساهم في تهيمشهم وانعزالهم عن المجتمع وقد يكون سبب في انحرافهم ووقوعهم في الجريمة، يشكل ذلك صعوبة في اندماجهم في المجتمع خاصة في الحصول على وظيفة أو عمل يحقق من خلاله احتياجاته الضرورية. حيث يعتبر تدني المستوى التعليمي للأفراد من الأسباب التي قد تؤدي إلى الانحراف و الإجرام، فالأفراد الأميون قد يكون من السهل إغياهم و التأثير عليهم ، و قد أكدت الدراسة التي قام بها "كولي Cooley" على مجموعة من المجرمين وجد أن جرائم العنف و العدوان كالقتل و الجرائم الجنسية و الحرق العمدي يقوم بها مجرمون ترتفع فيهم نسبة الأمية قياسا بالمجرمين الذين يرتكبون جرائم أقل عنفا كالسرقة و الاحتيال و التزوير، و الذين تقل بينهم نسبة الأمية (محمد حنتول، 2004، ص40).

وفي دراسة قام بها "فاروق عبد السلام" عن العود للجريمة من منظور نفسي اجتماعي في ثلاث دول عربية " الصومال ، الأردن ، السعودية " على عينة حجمها 297 سجين حيث وجد أن نسبة 67 % من



## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

المجرمين العائدين لم يتجاوز تعليمهم المرحلة الابتدائية ، وثلاثهم سبق لهم الرسوب في إحدى المراحل التعليمية ، و 40 % قد تركوا المدارس دون إكمال الدراسة ( عبد الله السدحان، 1419هـ Inter)، وهذا ما أكدته الدراسة التي قام بها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أن نسبة 83 % من المجرمين العائدين هم من الأميين .

ومنه كنتيجة يمكن اعتبار التعليم من العوامل التي تقلل من تهيش الفرد داخل الجماعة ، وتساهم في الوقاية من الانحراف خاصة إذا كان ما يتلقاه الطفل من برامج تربوية مناسبة تدعم نموه الفكري والأخلاقي وتعبده عن الانعزال والتطرف في مراحل نموه خاصة مرحلة المراهقة، على اعتبار أن التعليم الهادف هو الذي يقوى القيم الاجتماعية ويعزز الولاء للفرد لمجتمعه. وعليه يرى الباحث أن التعليم ضروريا للطفل وضمان استمراره يقلل إلى حد ما الوقوع في الانحراف والتهيش ، فلا بد من الجهات المعنية سواء المؤسسات الرسمية أو الغير الرسمية من المدرسة والمدرسون إلى الأسرة ووسائل الإعلام والجمعيات والمنظمات ضرورة تحقيق التكامل والتعاون للحفاظ على تعليم الأطفال ومجابهة التسرب المدرسي بكل أشكاله وتوفير الوسائل اللازمة لذلك للوقاية من الانحراف وأشكال التهيش.



wondershare™

PDF Editor

الجدول رقم 15 يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة من الأطفال حول مدة انخراطهم في الجمعية وفق الجنس

الجنس		ذكور		إناث		المجموع	
السنوات		ك	%	ك	%	ك	%
أقل من عام		20	15.8	11	08.7	31	24.6
من سنة إلى ثلاث سنوات		45	35.7	17	13.4	57	49.1
أربع سنوات فأكثر		27	21.5	06	04.7	28	26.2
المجموع		92	73	34	27	126	100

يتضح من خلال الجدول الذي يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة من الأطفال حول مدة انخراطهم في الجمعية حيث تبين أن نصف الأطفال تقريبا مدة انخراطهم في الجمعية لمدة زمنية تتراوح ما بين سنة واحدة إلى ثلاث سنوات قدرت نسبتهم بـ 49.1% وهي أعلى نسبة تعكس أطول مدة انخراط الأطفال في الجمعية ، بحيث يشكل الذكور فيها نسبة 35.7% من مجموع أفراد العينة في حين تمثل الإناث نسبة قليلة قدرت بـ 13.4% من مجموع أفراد العينة.

أما الأطفال الذين تفوق مدة انضمامهم للجمعية أربع سنوات فتقدر نسبتهم بـ: 26.2% حيث يشكل الذكور منهم نسبة 21.5% من مجموع أفراد العينة، في حين تمثل الإناث نسبة 04.7% من مجموع أفراد العينة. وبنسبة متقاربة جدا بالنسبة للأطفال الذين تقل مدة انخراطهم عن سنة فتقدر نسبتهم بـ 24.6% حيث يمثل الذكور فيها نسبة 15.8% من مجموع أفراد العينة، في حين تمثل الإناث نسبة 08.7% من مجموع أفراد العينة.

ومنه يمكن القول أن الجمعيات استطاعت أن تحافظ على انخراط الأطفال ومتابعة انتمائهم وولائهم لها لمدة زمنية طويلة تجوزت أكثر من رابع سنوات خاصة عند الذكور بالمقارنة مع الإناث، وهو مؤشر إيجابي يجعل من المؤطرين والمربين في الجمعيات والمنظمات على مراقبة سلوكيات الأطفال وممارسة الضبط على كل سلوكيات خاطئة أو انحراف عن القيم والمعايير الاجتماعية ، كما يعزز الاستمرار في مزاولة النشاطات والبرامج التربوية والثقافية التي تشرف عليها هذه الجمعيات تحقيق الوجود الاجتماعي للطفل وتحقيق مكانة اجتماعية محترمة تبعده عن الانعزال والتهميش في المجتمع وتقلل من وقوعه في الانحرافات المختلفة. وتمكنهم من إقامة علاقات اجتماعية ذات روابط وصداقة أخوية بين أفرادها تعزز من تماسك الجماعة والحفاظ على استمرارها وجودها.

فكلما كانت مدة انخراط الأطفال في الجمعيات والمنظمات طويلة ومستمرة كلما ساعد على وقايتهم من الانحراف والتهميش، ولعل النتائج المتوصل إليها تبين أن أكثر من نصف المبحوثين تراوحت مدة انضمامهم في الجمعيات والمنظمات ما بين سنتين إلى أربع سنوات وأكثر وهذا ما يساعد المربين والمشرفين على الاهتمام بالأطفال ومراقبة سلوكهم وتوجيههم في المستقبل، كون عملية الضبط تكون أكثر بكثير من غيرها من المؤسسات الاجتماعية الأخرى، ويساعد انخراط الأطفال في الجمعيات والمنظمات لفترة زمنية طويلة في معرفة سلوكيات الأطفال وضبطها مع المعايير والقيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع، وتوجيه وضبط كل سلوك منحرف، ومنه يضمن إلي حد ما شعور الطفل بالانتماء والاعتزاز للجماعة التي تحويه وترعى شؤونته وتهتم بقضاياها وتبعده عن مظاهر التهميش والانحراف.

الجدول رقم 16 يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة من الأطفال و توجيههم للانخراط في الجمعية وفق للجنس

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
بمفردي	12	09.5	02	01.6	14	11.1
الوالدين	05	03.9	06	04.7	11	08.7
الأصدقاء	75	59.5	26	20.6	101	80.1
المجموع	92	73	34	27	126	100

توضح نتائج الجدول أعلاه الذي يمثل من قام بتوجيه الأطفال للانخراط في الجمعية، حيث تبين أن نسبة عالية من المبحوثين يرجع إلى توجيه الأصدقاء لهم للانخراط والانضمام في الجمعيات والمنظمات و قدرت نسبتهم بـ 80.1% من عينة البحث، بحيث يشكل الذكور فيها نسبة مرتفعة قدرت بـ 59.5% من مجموع أفراد العينة، أما الإناث اتضح ان نسبة قليلة من المبحوثين تم توجيههم من الأصدقاء حيث قدرت نسبتهم حوالي 20.6% من مجموع أفراد العينة.

أما الأطفال الذين تم توجيههم من قبل الوالدين فكانت نسبتهم قليلة جدا قدرت بـ 8.7% حيث يمثل الذكور فيها نسبة 3.9% من مجموع أفراد العينة، في حين تمثل الإناث نسبة 4.7% من مجموع أفراد العينة. كما اتضح أيضا أن المبحوثين الذين انخرطوا في الجمعيات والمنظمات من تلقاء ذاتهم وبمفردهم نسبة قليلة جدا قدرت بـ 11.1% من المبحوثين منهم 9.5% من الذكور و 1.6% من الإناث.

يمكن القول أن توجيه الأطفال إلى الجمعيات والمنظمات من طرف الوالدين لم يكن بقدر كبير بالمقارنة مع توجيه الأصدقاء وقد يكون السبب في ذلك إلى عدم معرفة الوالدين بهتة الجمعيات والدور التي تقوم به أو لعدم الوثوق بها، كما نجد أيضا نسبة قليلة جدا من الأطفال من انخرطوا في الجمعيات من تلقاء ذاتهم دون توجيه أحد .

غير أن معظم المبحوثين انخرطوا في الجمعيات والمنظمات بتوجيه أصدقائهم وزملائهم ، وعلى الرغم من الأهمية التي تحتلها الأصدقاء في حياتنا في كل الأعمار ، إلا أن هذه الأهمية تزداد في مرحلة المراهقة على وجه الخصوص، حيث يوفر الأصدقاء الدعم الانفعالي الذي يتجه إليه المراهقين في مشكلاتهم وانتصاراتهم وأسرارهم. وعلى نطاق واسع يعتبر الأصدقاء أحد عوامل التنشئة التي توجه المراهقين نحو أدوار جديدة باتجاه أدوار الراشدين وتعتبر جماعة الرفاق بمثابة المرجعية للمراهقين ، فكثيرا ما يتغلب المراهقين على الاختلافات بين أنفسهم وبين جماعة الرفاق بتغيير سلوكياتهم لتتقرب أو تتشابه مع معايير الجماعة، فجماعة الرفاق يمكن أن تؤثر في المراهقين المعرضين لهذا التأثير أي الأكثر حساسية للتأثر بالرفاق ، و إما بممارسة السلوك السيئ أو تجنبه .

وعلى وجه العموم فقد تبين أن جماعة الرفاق أقل احتمالا لأن تشجع السلوك السيئ بالمقارنة مع الأنواع الأخرى من السلوك . مع وجود بعض الاستثناءات في قضية الامتثال لمعايير الجماعة ، حيث يتعلم المراهقين من أصدقائهم ورفاق عمرهم أنواع السلوك المقبولة اجتماعيا والأدوار الأنسب لحاجاتهم . فالتمتع بالكفاية الاجتماعية يعتبر عنصرا هاما لتمكين المراهق من اتخاذ أصدقاء جدد، والمحافظة على الصداقات القديمة.

يبدو أن تأثير جماعة الرفاق على الطفل ظاهرة منتشرة عبر العالم يجتمع المراهقين في كل ثقافة تقرينا من أجل الصلبة والمغامرة . وتختلف نظرة المجتمع إلى جماعة الرفاق في مرحلة المراهقة من ثقافة لأخرى إلى حد ما ، وهذا ما بينته الدراسة الحالية في الانخراط الي الجمعيات والمنظمات بنسبة عالية، وتبين من دراسة مقارنة أن المراهقين يستمدون السلوك والرأي من أصدقائهم في قضايا ومجالات

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

حيوية مؤثرة ، تتعلق بأنماط السلوك والملبس والبرنامج اليومي والهوايات ، وكل هذه قضايا خطيرة ومتجددة تحدث تراكمياً عبر الزمن ، تتأسس عليها شخصية المراهق وسماته وطبائعه.

ويفترض كولمان أن للأصدقاء والأصحاب والأقران على وجه العموم دوراً خاصاً في نمو اليافع خلال مرحلة المراهقة . ويطرح الأسباب التالية لهذا الافتراض : (عادل عز الدين، 1982، ص56)

\* تؤدي عملية التحرر من الوالدين ومن الوضع الأسري (تلك العملية التي تعتبر من الملامح الأساسية لمرحلة المراهقة). إلى إحداث فجوة لا بد من أن تملأ وفي الغالبية العظمى من الحالات فإن اليافع يتجه نحو جماعة الرفاق من أجل الحصول على الدعم خلال هذه الفترة الانتقالية.

\* تعمل الخبرة المشتركة لدى المراهقين على إيجاد روابط مشتركة بينهم، وهكذا فإن اعتماد المراهق على الأصدقاء يقوي بسبب الصراعات والقلق والصعوبات التي يواجهها في المنزل، مما يؤدي به إلى أن يشرك الآخرين بها، وغالباً ما تحل بهذه الطريقة كنتيجة للتعاطف والفهم المتبادل بينهم.

\* يتصل السبب الثالث بالعلاقة القوية بين المراهقين بسبب الحساسية المرتفعة لديهم عند تفاعلهم مع الآخرين في محيطهم خلال هذه الفترة من الحياة. حيث تنخفض الثقة بالذات لدى الفرد في هذه المرحلة، ويكون غير واثق من قدراته ، وعليه أن يتكيف مع التغيرات الرئيسية التي تحدث لديه. ففي هذه الفترة بالذات يكون المراهق بحاجة ماسة إلى الدعم، وبما أن أقل الفترات التي يتجه فيها المراهق إلى والديه، فليس مستغرباً إذن أن يحتل الرفاق هذه المكانة الرئيسية.



wondershare™

PDF Editor

الجدول رقم 17 يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة من الأطفال حول قرب أو بعد مقر الجمعية بعيد عن منزلك وفق للجنس

الجنس		ذكور		إناث		المجموع	
الاحتمالات		%	ك	%	ك	%	ك
بعيد		23.8	30	07.3	10	31.7	40
قريب		49.2	62	19	24	68.2	86
المجموع		73	90	27	34	100	126

يوضح الجدول أعلاه مدى قرب أو بعد مسكن الأطفال عن مقر الجمعية التي ينشطون فيها، حيث يتضح من خلال البيانات أن نسبة الأطفال المنخرطين في الجمعية والذين يقطنون بالقرب منها يمثلون أعلى نسبة والتي قدرت بـ 68.2%، حيث يمثل الذكور نسبة 49.2% من مجموع أفراد العينة، أما نسبة الإناث فقدت بـ 19% من مجموع أفراد العينة.

في حين نجد أن الأطفال الذين يقطنون بعيدا عن الجمعية فيمثلون نسبة 31.7% من مجموع أفراد العينة. وقد تكون هذه الفئة من الأطفال مكان إقامتهم بعيد نسبيا من مكان الجمعية ويتطلب من الأطفال ينتقلون عن طريق وسائل النقل أو بواسطة أهلهم أو أقاربهم.

وهذا ما يعكس أن للموقع الجغرافي أثر في انضمام الأطفال إلى الجمعية من حيث بعدهم و قربهم، إذا كلما كان مقر سكن الأطفال قريب من الجمعية زاد عدد انضمامهم إليها، وكلما كان مقر الجمعية عن التجمعات السكانية كلما صعب الالتحاق بها.

بالإضافة أن مدينة سطيف تعرف مؤخرا حراك اجتماعي كبيرا في مجال تزايد الجمعيات والمنظمات التي برزت في الكثير من المجالات الاجتماعية والثقافية من حيث انتشارها في العديد من الأحياء والشوارع المدينة، حيث بلغ عددها مؤخرا 2071 حسب إحصائيات 2013 وهذا ما يدل على أن العمل الجمعوي في مجال الاهتمام بالأطفال والقضايا الاجتماعية يلقي صدى كبير في المجتمع، فعلى سبيل المثال نجد منظمة الكشافة الإسلامية الجزائرية في مدينة سطيف تتواجد في كل أحياء مدينة سطيف وتستقطب سنويا عددا كبيرا من الأطفال، وهذا ما صرح به محافظ الكشافة لمقاطعة بلدية سطيف السيد بورحلة سهيل أن عدد الأطفال المنخرطين في الأفواج الكشفية على مجال بلدية سطيف بلغ ما يقارب 1265 طفل موزعين على تسعة أفواج كشفية، كما أن العديد من الجمعيات والمنظمات في مدينة سطيف برزت في مجال رعاية الأطفال المهمشين مثل جمعية كافل اليتيم وجمعية الطفولة المسعفة وغيرها من الجمعيات المهتمة بالطفولة.



الجدول رقم 18 يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة من الأطفال حول وجود إخوة آخرين في الجمعية

النسبة %	تكرار	الجنس الاحتمالات
20.6	26	نعم
79.3	100	لا
100	126	المجموع الكلي
50	13	01
30.7	08	02
19.3	05	03 فأكثر
100	26	المجموع الجزئي

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أعلاه الذي يوضح عدد الأطفال الذين لديهم إخوة آخرين في الجمعية بأن نسبة عالية من المبحوثين ليس لديهم إخوة منخرطين في الجمعيات والمنظمات التي ينشطون فيها، حيث قدرت نسبتهم حوالي 79.3 % ، أما الأطفال الذين لديهم إخوة منخرطون في الجمعيات والمنظمات قدرت نسبتهم بـ 20.6% حيث توزعت هذه النسبة على من لديه أخ واحد منخرط وذلك بنسبة معتبرة قدرت بـ 50%، في حين أن الذي لديه أخوين كانت نسبتهم قليلة قدرت بـ 30.7%، أما الفئة التي لها أكثر من ثلاث إخوة فكانت نسبتها 19.3% من مجموع النسب التي لها إخوة منخرطين في الجمعيات والمنظمات ، وعليه يمكن القول أن المبحوثين لا يملكون إخوة لهم منخرطين في الجمعيات والمنظمات إلا القليل منهم وهذا ربما يعود إلي وجود تنافر بين الإخوة في ممارسة النشاطات الثقافية والتربوية بينهم، أو راجع إلي كون المبحوثين لا يملكون أشقاء في الأسر التي ينتمون إليها أو ربما لاختلاف رغبات والدوافع عند الأشقاء في اختيار الجمعية أو المنظمة التي تهتم برعايته وتلبي احتياجاته، ولعل الواقع الاجتماعي يوحى بمؤشرات سلبية عن الإقبال على النوادي الرياضية والجمعيات الموسيقية بالمقارنة مع المنظمات والجمعيات التربوية والاجتماعية التي تقوم ببناء المجتمع والحفاظ على القيم الأخلاقية والتربوية وتماسك البناء الاجتماعي والحفاظ على التراث الثقافي للمجتمع، حيث نجد أن الإقبال عليها من طرف الأطفال إلا القليل منهم، حيث يذكر المحافظ الولائي للكشافة الإسلامية لولاية سطيف أن الإقبال على الجمعيات والمنظمات ومن بينهم الكشافة الإسلامية يكون عادة محصور على الفئات الاجتماعية المحرومة والفقيرة، وذلك بغية تقديم الدعم المادي لأبنائهم كونهم أبناء الفقراء والكشافة هي منظمة تطوعية تربوية اجتماعية تقوم بتقديم خدمات اجتماعية للأطفال المنخرطين فيها في جميع النواحي الاجتماعية وخاصة المساعدات الغذائية والألبسة والحقائب المدرسية وإعانات مالية في جميع المواسم الاجتماعي مثل الدخول الاجتماعي والاحتفالات الدينية مثل عيد الفطر وعيد الأضحى وغيرها من الخدمات التي تقدمها هذه المنظمة. ومنه يمكن اعتبار أن الفئات التي تتخبط بكثرة في المنظمات رعاية الأطفال المهمشين ينحدرون من فئات محرومة تعاني من العديد من الاحتياجات المادية والاجتماعية.

الجدول رقم 19 يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة من الأطفال حول مكان الإقامة

الجنس		ذكور		إناث		المجموع	
الاحتمالات		ك	%	ك	%	ك	%
أقيم مع أسرتي الأصلية		56	44.4	55	43.65	111	88
أقيم مع الأقارب		06	4.7	02	1.5	08	6.3
أقيم مع أسرة أصدقائي		05	3.9	-	-	05	3.9
أقيم في الشارع		02	1.5	-	-	02	1.5
المجموع		69	54.7	57	45.2	126	100

يبين هذا الجدول مكان إقامة المبحوثين من الأطفال المنخرطين في الجمعيات والمنظمات، حيث نجد أن نسبة عالية جدا من الأطفال يقيمون مع أسرهم الأصلية وذلك بنسبة 88%، إذ نجد أن نسبة معتبرة من الذكور قدرت بـ 44.4%، وهي نسبة مقاربة مع نسبة الإناث التي تمثل 43.65% من مجموع أفراد العينة، وهذا يدل على أن الأسرة لازالت متمسكة وتقوم بدورها الرئيسي وهو الرعاية الأولى للطفل وتربيتهم وتنشئته، وهو مؤشر ايجابي يساعد على وقاية الطفل من الانحراف ويضمن إلي حد ما السلطة الأسرية من طرف الوالدين في توجيه سلوك أبنائهم والحفاظ على سلامة تربيتهم، كذلك قد يكون منطلق لمراقبة سلوكيات الأبناء وجعلها تتماشى مع المعايير الاجتماعية، ومعالجة المشكلات التي قد يتعرض لها الأبناء خارج الوعاء الأسري، ويعتبر من الضروريات التي يجب تلبيتها باعتباره المكان الوحيد الذي يجتمع فيه أعضاء الأسرة، ولما يحققه من مكانة في التطبيع الاجتماعي للأجيال وما يلعب من دور في تماسك الأسرة ليتمكنها من العيش في رفاة واطمئنان، فهو بذلك يبعث الأمل والاستقرار في النفوس. وهذا يدل على أن الأسرة الجزائرية لازالت متمسكة وتقوم بدورها الرئيسي وهو الرعاية الأولى للطفل وتربيتهم وتنشئته، وهو مؤشر ايجابي يساعد على وقاية الطفل من الانحراف ويضمن إلي حد ما السلطة الأسرية من طرف الوالدين في توجيه سلوك أبنائهم والحفاظ على سلامة تربيتهم، كذلك قد يكون منطلق لمراقبة سلوكيات الأبناء وجعلها تتماشى مع المعايير الاجتماعية، ومعالجة المشكلات التي قد يتعرض لها الأبناء خارج الوعاء الأسري حيث دلت الدراسات العلمية على أن الإهمال من طرف الوالدين دور في الانحراف، وهذا ما توصلت إليه دراسة ماري كاربنتر حول أصناف المنحرفين، وقد قامت الباحثة بتصنيف المنحرفين الي عدة أصناف، وذلك حسب درجة انحرافهم وخطورتهم على المجتمع، وبينت الدراسة في نتائجها أن أحداث خطرهم نشأوا في وسط اجتماعي منحرف، كأن يكون آبائهم منحرفون أو محترفون كأصحاب مدارس السرقة وترويج المخدرات وغيرها، وأحداث انصرفوا بسبب إهمال أوليائهم لهم وعدم الاهتمام بهم. (Internet www.cesdip.msh-paris.fr)

كما دلت الدراسات العلمية التي قام بها " لوبلان Leblanc "أيضا بتصنيف أسر الجانحين، في بحثه سنة 1990. مستعملا في ذلك استبياننا مكونا من 113 سؤالا، طبقه على عينة مكونة من (4400) مراقبين منهم 500 جانح مكفولين من قبل العدالة). الشيء الذي نتج عنه إيجاد خمسة نماذج أسرية منها أن الأسرة المناسبة أو الملائمة La famille éduquée توجد عند 45% من المراقبين ذكورا وإناثا. وتمتاز هذه الأسر بأنها ليس لها مشكلات اقتصادية خاصة، ثبات بنيتها ( كل أفراد الأسرة يعيشون معا )، الأم غير عاملة، أو تعمل نصف الوقت، الارتباط بين الوالدين والأبناء قوي، الوالدان غير منحرفين، إشراف قوي وعقاب قليل، نقص الأطفال المكفولين من قبل العدالة. أما بالنسبة للأطفال الذين يقيمون خارج الأسرة والتي تعتبر المكان الطبيعي الذي يتواجد فيه الطفل فإن نسبهم قليلة جدا ما إذا قورنت بسابقتها، حيث نجد أن نسبة 6.3% من الأطفال الذين يقيمون مع

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

الأقارب ، حيث قدرت نسبة الذكور فيها تمثل حوالي 4.7% في حين نجد نسبة الإناث تقدر بـ 1.5% من مجموع أفراد العينة، وهذا قد يعود إلى بعض الحالات التي قد يكون الطفل فاقد أحد الأبوين أو كلاهما ، أو نجد أن الأسرة تعاني من مظاهر الانشقاق والتفكك الأسري، وبالتالي نجد أن الطفل يلجأ إلى الإقامة في مسكن أحد الأقارب له، أما الأطفال الذين يقيمون مع أسر أصدقائهم فقدت نسبتهم بحوالي 3.9% ، و الأطفال الذين يقيمون في الشارع وذلك بنسبة 1.5% وهذه النسبة من المبحوثين تعد قليلة وضئيلة جدا ولكن هي مؤشر سلبي يهدد تربية الطفل ويفقده الرعاية الأبوية وكل ما يحتاجه الطفل من احتياجات نفسية بالدرجة الأولى من الوالدين في مرحلة الطفولة واحتياجات مادية ومعنوية تعزز نموه الطبيعي في المراحل العمرية الأخرى، لأن الطفل دائما في مراحل نموه الأولى يحتاج إلى الكثير من الاحتياجات الضرورية من الوالدين أساسا وخاصة إذا كان الطفل يعاني من مظاهر التهميش كالإعاقة مثلا أو اليتيم أو يعاني من قصور في الوظائف العقلية أو الفيزيولوجية أو النفسية، مما قد يضع الطفل في مسار التهميش والانحراف مستقبلا، والعديد من الدراسات في مجال التربية وعلم النفس تشير إلى مرحلة الطفولة من أهم المراحل في حياة الإنسان ففيها تنمو قدرات الطفل وتفتح مواهبه ويكون قابلا للتأثير والتوجيه والتشكيل و الأسرة هي الأداة الوحيدة التي تعمل على تشكيل الطفل كما أن الطفل بحاجة إلى أن ينمو في كنف أسرة مستقرة وكذلك حاجته إلى أخوة ينمون معه ويشاركونه حياته الأسرية فالأم تحتضن الطفل في مرحلة المهد ومنها يستمد شعوره بالأمن ، وعن طريق الأب يمكن للطفل أن يشبع الكثير من حاجاته ورغباته وأن ينال منه أيضا العطف والتقدير والمحبة.

حيث تعتبر الأسرة نسقا اجتماعيا يتكون من أجزاء بينها تكامل وتساند وظيفي وتتفاعل هذه الأجزاء فيما بينها وهذا النسق للأسرة يعتبر مؤدياً لوظيفة النسق الكلي للمجتمع أو معوقاً له، حيث يكون مؤدياً لوظيفته داخل النسق الكلي في حالة تحقيقه عملية التوازن في المجتمع والتي تحقق في حالة توافر عدد من العمليات منها اتفاق أعضاء الأسرة على عدد من المعايير والقواعد الأخلاقية التي تسعى الأسرة فيما بعد إلى ترسيخها وتأكيدتها بواسطة عمليتي التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي، وفي حالة تحقيق ذلك تصبح الأسرة بناءً تتوقف سلامته على مدى قيام أعضائه بالوفاء بأدوارهم، أما إذا ظهر خلاف ذلك ولم يلتزم أي عضو من أعضاء الأسرة بالدور المنوط به فإن البناء الأسري يصيبه الخلل وتبرز من خلاله مشكلات الانحراف والجريمة وهذا ما يؤثر سلباً على تنشئة الطفل عندما يكون مكان إقامتهم الذي يعد الوعاء الحقيقي لوقايتهم من الانحراف والتهميش.

كما يذهب بوسبسي (1978) إلى " أن تربية الطفل خارج محيطه الأسري يكون سببا لاضطرابات نفس مرضية متنوعة... ويرجع سببه إلى الحرمان من رعاية الأم في علاقاته بالدرجة الأولى بسن الانفصال ومدته وشدته .." ( Boucebeci M, 1978, P ).

وبالمقارنة مع الواقع الاجتماعي في الجزائر أمام هذه النسب نجد أن الطفل الجزائري كأي طفل في أي نقطة من العالم هو زائد للمجتمع، فإن لقي الرعاية النفسية و المادي والاجتماعية فلن يكون في المستقبل سوى فردا صالحا واعيا بمسؤولياته مؤديا لواجباته قائما على حقوقه .. ولكن إذا وجد هذا الطفل أيادي الحرمان تضمنه إلى أحضان الإهمال والتهميش، فإنه حتما سيكون معول هدم للمجتمع وهذا يظهر جليا فيما تضمنه شوارعنا من أطفال ، التي وجدت الأمراض الطريق معبدا لأجسادهم الضعيفة وعقولهم الصغيرة التي صورت لهم الانحراف طوق نجاة واثبات الوجود بتعاطيهم المخدرات والكحول وغيرها من السموم القاتلة.

كما أظهرت إحصائيات أكدت آخر الدراسات - حسب الدكتور عبد الناصر جابي - أن الأطفال الذين جعلوا من شوارع العاصمة بيوتا لهم أغلبهم قدموا من خارج العاصمة ليجدوا في أرصفتها مسكنا ومصدرا للرزق بامتھانهم لأشطة تعرضهم للخطر مباشرة، أن لم يشكوا هم الخطر باعتداءات عشوائية و استغلالهم من قبل عصابات منظمة في أعمال سرقة ومتاجرة جنسية، في حين يفضل البعض مد اليد

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

متباكين متوسلين أمام المارة، و أن الشارع هو المصنع الأول للانحراف بجميع أشكاله خاصة تعاطي المخدرات، لاسيما بعد أن تحولت الجزائر العاصمة من منطقة عبور للمخدرات إلى منطقة مستهدفة كمطقة استهلاك تتوسع شيئاً فشيئاً

كما أكد مصطفى خياطي العضو النشط في المرصد الوطني لحقوق الطفل ورئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة أن أزيد من 15 ألف طفل يعيشون في شوارع المدن الكبرى، حيث يقتات 70 بالمائة منهم على الصدقة أو السرقة، كما يواجه أكثر من 12 ألف طفل سنويا تُهما متعدّدة أمام المحاكم . و يضيف "حيث يفوق العدد الإجمالي لعمالة الأطفال حاليا وفق الإحصائيات التي بلغت مرصد حقوق الطفل أزيد من 300 ألف طفل ويتضاعف الرقم المذكور مع حلول موسم العطل المدرسية، خاصة الصيفية وإن اختفت بعض المظاهر غير المشرّقة، والسبب الرئيسي يعود إلى ظاهرة الفقر التي تواجه بعض العائلات، إلى جانب وجود سبب غير أخلاقي.

حيث يدفع الأولياء أبناءهم إلى العمل في سنّ متقدّمة جدّا، وهو الأمر الذي لا تسمح به قوانين الجمهورية والاتفاقيات الموقعة. والأخطر من ذلك يقول الدكتور خياطي "وجود أكثر من 15 ألف طفل يعيشون في أزقة الشوارع، يقتات 70 بالمائة على الصدقة أو السرقة وآخرون يعيشون في البغاء، حيث تشير الإحصائيات السنوية إلى إحالة أكثر من 12 ألف طفل دون 18 سنة على العدالة بتهمة متعدّدة، تأتي في مقدّمتها الاعتداءات على أملاك المواطنين وأشكال غير حميدة. ولعلّ الدراسة الميدانية التي قام بها مرصد حقوق الطفل في سنة 2005 تكشف أن ظاهرة تشردّ الأطفال تعود إلى التراكمات العشرية الماضية التي أدّت إلى تفكّك عديد الأسر جرّاء الطلاق أو وفاة أحد الوالدين ودخول البعض الآخر إلى السجون وغيرها من المشاكل والتراكمات التي وقعت، إلى جانب ذلك التّزوح الرّيفي الذي شهدته المناطق المعزولة واستقرار العائلات في المدن دون الانتباه إلى الخطر المحدق بأبنائهم الذين تأثروا بالعادات السلبية الموجودة في المدن.

مما سبق نخلص من الأرقام الإحصائية في الجدول أعلاه إلى أن معظم المبحوثين أنهم يقيمون في حضن أسرهم ، حيث لم نسجل سوى خمسة عشر حالات تفتقد الحضن الأبوي وهذا يدعونا إلى القول أن معظم الأطفال لا يعانون من مشكل المسكن، مما يجعلنا نقول أنه هناك عوامل أخرى غير المسكن هي التي قد تدفع بالأطفال إلى الانحراف. قد تؤدي بالضرورة إلى جنوح الأحداث وانحرافهم إلا بمقدار ما تعوق هذه العوامل الأسرة عن أداء وظيفتها كنظام اجتماعي داخل البناء الاجتماعي.



wondershare™

PDF Editor

الجدول رقم 20 يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة من الأطفال حول قضاء أوقاتك في اليوم وفق للجنس

الجنس	ذكور		إناث		المجموع	
	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
في الشارع	16.6	21	2.4	03	19	24
في المنزل	03.9	05	19.8	25	23.8	30
في الجمعية	31.7	40	11.9	15	43.6	55
مع أصدقائك	09.5	12	3.9	05	14.5	17
المجموع	61.9	78	38.1	48	100	126

الجدول المبين أعلاه يوضح مكان قضاء الأطفال لأوقاتهم خلال اليوم، حيث اتضح من إجابات المبحوثين الاهتمام الفعلي الموجود لدى المنخرطين بالجمعية وذلك من خلال قضاء أكبر وقت ممكن في الجمعية وذلك بنسبة 43.6% إذ يشكل الذكور نسبة 31.7% من مجموع أفراد العينة، في حين نجد أن الإناث يمثلون نسبة 11.9% فقط من مجموع أفراد العينة، حيث نجد أن المنظمات والجمعيات التي ينخرط فيها الأطفال تحتوي على وسائل ترفيهية وتعليمية وتنشيطية تمكن من استدراج الأطفال لتمضية أوقات فراغهم من الدراسة فيها، وهذا مؤشر إيجابي قد يبعد الأطفال الذهاب إلى أماكن غير ملائمة لتربيتهم وتنشئتهم السليمة وقد يكونوا عرضة للانحراف، ثم تليها نسبة 23.8% والتي تمثل قضاء الوقت في المنزل حيث نجد أن نسبة الذكور فيها هي 3.9% فقط، أما الإناث فيمثلون نسبة 19.8% من مجموع أفراد العينة، إذ معظم الفتيات تحبزن المكوث في المنزل مع أمهاتهن في غالب الأحيان، ثم تليها نسبة 19% والتي تمثل قضاء الوقت في الشارع حيث نجد نسبة الذكور فيها مرتفعة إذ تمثل 16.6% في حين أن نسبة الإناث تمثل 2.4% من مجموع أفراد العينة، وفي الأخير نسبة 14.5% والتي تشكل قضاء الوقت مع الأصدقاء.

وقد دلت الدراسات العلمية على أن الانحراف يرجع أساسا إلى قلة المراقبة الأسرية للطفل خارج المنزل، عدم متابعة دراسة الطفل، وأيضا مشاكل أو قلة الفراغ الناجمة عن عدم إقامة أنشطة وهوايات في المدرسة. أو المؤسسات التنشئة الاجتماعية، حيث يرى "المغربي" أن «... نسبة كبيرة من الأطفال والمراهقين الذين قدموا لمحاكم الأحداث لا يعانون من شذوذ أو اضطرابات نفسية جوهرية تكون سببا في انحرافهم أو إجرامهم، وإنما هم ضحايا لظروف خارجية مختلفة تنسم بعدم الأمن أو الطمأنينة الاجتماعية أو لأسباب تتعلق بالانخفاض الشديد لمستوى المعيشة الذي يعيشون في ظلّه، أو هم ضحايا لمزيج من هذا أو ذاك ...» (سعد المغربي، 1960، ص 30).

ومن منظور نظرية الترابط الثقافي ترى أن السلوك الإجرامي يتعلم بواسطة التفاعل مع الآخرين، وذلك بواسطة عملية التواصل. جزء من هذا السلوك يتعلم خصيصا بين الجماعات الضيقة (الأسرة و الأنداد) عن طريق القدوة والمثال. ويشمل هذا التعلم التدريب على الانحراف، كيفية تعلم تقنيات ارتكاب الجناح، وقد تكون هذه التقنيات مبسطة أو معقدة، وكذلك كيفية توجيه الدوافع والميول والتفكير والاتجاهات نحو الانحراف.

حيث يذهب "سوذرلاند" إلى أن انخراط الشخص في السلوك الإجرامي يتم من خلال عمليات ذات مراحل متتابعة حيث تقضي كل مرحلة إلى المرحلة التي تليها وهي أن تعلم السلوك الإجرامي يتم خاصة داخل جماعة صغيرة يربط بين أفرادها روابط شخصية متينة. كما أن السلوك الإجرامي يتم تعلمه



## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

عن طريق جماعة الرفاق و تتم عملية تعلم الإجرامي تتكون من عنصرين الأول فن ارتكاب الجريمة ، والثاني توجيه الميول وتبرير التصرفات الخاصة بهذا السلوك.

حيث يصبح الشخص منحرفا عندما تتغلب عوامل مخالفة النصوص القانونية على عوامل احترام هذه النصوص.

وعموما يمكن إجمال المقصود بهذا التفسير أن الأماكن التي يقضيها الطفل سواء في الأسرة او الشارع لا يخرج عن كون الأسرة أو رفاق الشارع، و الأصدقاء، أو الجمعيات، لا يمكن أن يعني سوى المجتمع، يجب حمايته من كل الأخطار التي تهدد نموه وتحدد له طريقا صالحا في المستقبل وتنتقل له القيم والمعايير التي يتبناها المجتمع كموروث ثقافي وحضاري .

لان الطفل يتعلم في كنف الآخر، كيف يقيم علاقاته مع الغير، وكيف يؤدي مهامه اليومية، و كيف يكون صورة عن نفسه وسط الآخرين، وبكلمة واحدة كيف يتأقلم مع العالم من حوله. وهذا الآخر الأقرب من الطفل هم كل أفراد الأسرة وبالأخص الوالدين، حيث من هناك ينطق " التعلم القاعدي، فهو يشاهد والديه وإخوته وكل أفراد المكونين لمحيطه، ويقلدهم ويخضع لأسلوب الثواب والعقاب. حتى يكتسب السلوك والعادات والاتجاهات والمهارات المعرفية .

بذلك تبقى الأسرة، هي الفاعل الأساسي أو القاعدي، في تكوين معالم صورة شخصية الطفل، ووقايته من الوقوع في الانحراف .



wondershare™

PDF Editor

الجدول رقم 21 يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حول لجوء الطفل عند تعرضه لمشكلة معينة

الجنس		ذكور		إناث		المجموع	
الاحتمالات		النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار
ألجا إلى الجمعية		15	19	03.9	05	19.04	24
ألجا إلى أصدقائي في الشارع		23.8	30	03.9	05	27.7	35
ألجا إلى الأسرة		04.7	06	23	29	27.7	35
ألجا إلى الشرطة		02.3	03	/	/	02.3	03
أعتمد على نفسي		16.6	21	06.3	08	23	29
المجموع		62.7	79	37.3	47	100	126

من خلال هذا الجدول يتبين أن كل أفراد مجتمع الدراسة من الأطفال المنخرطين في الجمعيات طريته في معالجة المشاكل التي تعترضه وذلك إما باللجوء إلى جهة معينة وإما الاعتماد على النفس، بحيث نجد أن منهم فئتين متماثلتين في جهة لجوئها لحل المشاكل وهي الفئة التي تلجأ إلى الأسرة في حل مشاكلها وذلك بنسبة 27.7% وهي نسبة مساوية للفئة التي تلجأ في حل مشاكلها إلى الأصدقاء، لكن هناك إختلاف من حيث الجنس فنجد في الأولى أن نسبة الذكور فيها هي 4.7% في حين أن نسبة الإناث تفوقها بكثير فهن يمثلن نسبة 23%، أما في الثانية فهي عكس الأولى بحيث نجد أن نسبة الذكور مرتفعة وذلك بقدر 23.8% في حين أن الإناث لا تتجاوز 3.9%.

ثم تليها نسبة الأطفال الذين يعتمدون على أنفسهم في حل المشاكل وذلك بنسبة 23%، إذ نجد أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث حيث قدرت بـ: 16.6%، أما نسبة الإناث فهي 6.3% فقط.

أما الأطفال الذين يلجئون إلى الجمعية يمثلون نسبة 19.04%، إذ نجد نسبة الذكور فيها تشكل 15% في حين أن نسبة الإناث تمثل 03.9% من مجموع أفراد العينة.

أما فيما يخص الأطفال الذين يلجئون إلى الشرطة لحل مشاكلهم فيمثلون نسبة 2.3% فقط بحيث نجدها نسبة تعكس فقط اتجاه الذكور فعنصر الإناث غير موجود في هذه الفئة.

مما سبق ذكره يمكن القول ان مرحلة الطفولة كما عبر عنها الباحثون أنها مرحلة تظهر فيها الكثير من المشكلات وخاصة مرحلة المراهقة فهي تعتبر مرحلة فترة تخوف وقلق شديد يستحوذ على المراهق، فيجعله يعيش في عالم غير عالم الراشدين، والتخوف والقلق يسيطران على مختلف جوانب التفكير وسائر الحياة الوجدانية له، مما يسبب له عددا من المشكلات من بينها كثرة الشجارات ، التدخين، عدم العودة المبكرة للمنزل، السرقة ، تناول المخدرات.... الخ ، ومن خلال النتائج المسجلة في الجدول أن النسب متقاربة وقليلة لكل احتمال من البدائل المقدمة، و تدلنا على قلة الحوار داخل الأسرة، بدليل أن الذكور لا يلجئون لحل مشاكلهم للأسرة، أي لا يوجد أي نوع من الاتصال والعلاقة بين الطفل وأسرته، وهذا قد يرجع إلى عدم محاولة فهم الوالدين أو الإخوة لحاجات واحتياجات الابن أو الأخ أو لفقدان أبويه، وهو يمر بهذه المرحلة الحرجة من السن، وهي مرحلة المراهقة، التي تتطلب الاهتمام الزائد والمتابعة المستمرة من طرف الوالدين، وما لجوء الطفل إلى الأصدقاء إلا دليل على ذلك حيث سجلت نسبة متماثلة مع اختيار الأسرة بالمقارنة مع فئة الإناث التي تفضل التحاور مع الأسرة لحل مشكلاتها بدل الأصدقاء وهذا عكس ما يفضلهُ الذكور منهم ، كما إن انسداد شبكة العلاقات الاجتماعية، وخاصة داخل الأسرة، قد يكون دافعا أساسيا نحو لجوء الابن إلى الشارع ومصاحبة رفقاء السوء والانحراف، الذي يتعلم منهم كل ما يضر

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

بنفسه ومستقبله، وذلك في غياب شبه كلي للدور التحسيبي والمتابعة الدائمة للوالدين، في مقابل ذلك نجد أن نسبة قليلة من الإناث تفضل التحدث مع والديها، وهذا قد يدلنا على تفهم الأولياء لأبنائهم ومحاولة الاستماع لانشغالاتهم واهتماماتهم

أما المبحوثين الذين يلجأون إلى الجمعية كملاذ لحل مشكلاتهم فهي قليلة أيضا وخاصة عند الإناث وهذا قد يعود إلى ضعف التواصل بين المربين و المؤطرين والأطفال أو لعدم الإفصاح من طرف الأطفال عن مشكلاتهم لهم.



# PDF Editor

## المحور الثاني : البيانات الشخصية بالطفل وعلاقتها بمظاهر التهميش داخل الأسرة

### الجدول رقم 22 يوضح هل والداك على قيد الحياة

الوالدين	الأب	الأم	المجموع	كا <sup>2</sup>	مستوى الدلالة	القرار
وضعية الوالدين	التردد	النسبة %	التردد	النسبة %		
متوفي	28	22.2	19	15.07	47	18.6
على قيد الحياة	98	77.7	107	84.9	205	81.4
المجموع	126	100	126	100	252	100

\*ملاحظة: هناك 09 حالات من الأولياء وفاة معا \* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05).

يوضح هذا الجدول إذا ما كان واليدين الطفل على قيد الحياة، حيث تبين من خلال إجابات المبحوثين أن نسبة عالية منهم يقرون بأن واليهم على قيد الحياة وقدرت نسبتهم ب 81.4%، في حين اتضح أن نسبة 18.6 % من المبحوثين فقدوا واليهم. أما بالنسبة للأطفال الذين فقدوا أحد الوالدين اتضح أن نسبة قليلة من الأطفال ممن فقدوا الأب فقط وهذا قدر بنسبة 22.2 % أما الذين فقدوا الأم نسبة قليلة أيضا حيث قدرت بنسبة 15.07 % أما بقية المبحوثين فقد تبين أن واليهم على قيد الحياة.

وعموما يمكن القول أنه بالتقريب ثلاثة أرباع من أولياء الأطفال المهمشين على قيد الحياة ، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ(99.06) والدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (01) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن معظم الأطفال المهمشين أبائهم على قيد الحياة .

فمن خلال الأرقام المبينة يمكن القول أن أكثر المبحوثين غير محرومين من الرعاية الأبوية، وهذا يساعد على توفير كل الاحتياجات التي يحتاجها الطفل وخاصة في مرحلة الطفولة وتقلل من الوقوع في خطر الحرمان والتهميش والانحراف، حيث أكدت العديد من الدراسات أن الطفل حرمان من الرعاية النفسية والعاطفية خصوصا والمادية يؤثر على بناء شخصية متوازنة في الطفل مستقبلا ، كما أثبتت الدراسات العلمية والاجتماعية أن أطفال البيئات المحرومة ينشئون في ظروف صعبة ماديا ومعنويا نظرا لتدني مستوى أسرهم الاقتصادي والاجتماعي مما يحرم هؤلاء الأطفال من أسباب النمو الجسمي والعقلي السليمين وبما يؤثر سلبا على أدائهم وتحصيلهم الدراسي، وقد يؤدي إلى انقطاعهم أو تسربهم من المدرسة أما للأسباب المالية المذكورة أو معايشة قرناء السوء الذين هم إفران للبيئة الحرمانية ذاتها .

وفي دراسة ميدانية بعنوان "أطفال بلا أسر" وتهدف هذه الدراسة إلى مقارنة الأطفال المحرومين من الوالدين بالأطفال الذين ينتمون إلى أسر طبيعية وتعرضهما للرعاية البديلة ، حيث توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها وجود فروق جوهرية بين المجموعات الفرعية في العينة لصالح أطفال الأسر الطبيعية. حيث تزداد الاضطرابات السلوكية بين الأطفال المحرومين عامة سواء كانوا من المودعين بالمؤسسة أو ينتمون إلى أسر بديلة وعلى الجملة فإن الاضطرابات السلوكية تقل في الأسر الطبيعية في مقابل نمو مفهوم الذات بينهما.

كما توصلت دراسة رباب إبراهيم الجدي (2003) التي تمحورت مشكلة الدراسة في محاولة وضع تصور مستقبلي لمؤسسات تربوية لأطفال الشوارع في المجتمع المصري حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها أن الأطفال المحرومين من الوالدين يكونون عرضة للتهميش والاضطهاد ، كما أنها تتعرض للنظرة الدونية من قبل المجتمع مما ينمي لديهم مشاعر الحقد والنقمة والرغبة في الانتقام فضلا عن نظرتهم الدونية لأنفسهم وعدم ثقتهم في أنفسهم أو في الآخرين.

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

كما نجد دراسة "مري" عن الأطفال الغير الشرعيين في بريطانيا تؤكد نفس النتائج التي توصلت إليها البحوث العلمية ذات الصلة حيث توصلت الدراسة إلي أن الانحراف عند الأطفال الغير شرعيين بنسبة كبيرة عند الأطفال الذين يفتقدون النموذج الأبوي ويشكلون شخصيات عدائية ، وكذلك الوصمة المرتبطة بكون الأم غير متزوجة ، وبالتالي زالت العقوبات المرتبطة بحدوث هذا الأمر (Brown, 1996,P 63).

وعليه مما سبق يرى الباحث انه يتطلب من مؤسسات المجتمع المدني أن تأخذ في الحسبان أن غياب الوالدين أو احدهما يؤثر في تربية الطفل وتنشئته تنشئة سليمة قد تقلل من وقوعه في الانحراف والتهميش ، كما يجب أن تعمل على تعويضهم جوانب الحرمان من الوالدين قدر الإمكان كي لا يتعرضون للخطر في المستقبل وكي لا يؤثر على نموهم الطبيعي والرحمان العاطفي ومختلف الجوانب التي قد تعرضهم للخطر مستقبلا.



wondershare™

PDF Editor



الجدول رقم 23 يوضح مدة الحرمان من الوالدين

السنوات	التكرار	النسبة %	ك <sup>2</sup>	مستوى الدلالة	القرار
ستة أشهر	10	14.5	6.58	0.16	غير دال (معا)
سنة	14	20.3			
سنتين	21	30.4			
ثلاث سنوات	15	21.7			
أكثر من خمسة سنوات	09	13			
المجموع	69	100			

\*ملاحظة: حالات الحرمان في الجدول هي : الوفاة(47) الطلاق(15) سجن الوالدين (07) \* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (04) ومستوى الخطأ (0.05).

يبين الجدول أعلاه مدة حرمان الأطفال المنخرطين بالجمعية من والديهم حيث تشير أعلى نسبة وهي 30.4% إلى الأطفال الذين فقدوا أبويهم منذ سنتان، وهي نسبة متقاربة مع نسبة 21.7% والتي تمثل مدة اليتيم منذ ثلاث سنوات، ثم تليها نسبة 20.3% والتي تشكل نسبة الأطفال الذين فقدوا أبويهم منذ سنة، ثم نسبة 14.5% والتي تمثل الأطفال الذين حرموا من أبويهم منذ ستة أشهر وبنسبة 13 ممن حرموا من الوالدين أكثر من خمس سنوات.

يمكن القول أن مدة الحرمان من الوالدين تتقارب بين الأطفال المهمشين فيما بينهم ، وما يؤكد ذلك هي قيمة ك<sup>2</sup> المقدرة بـ(6.58) والغير دالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (04) بمستوى دلالة قدره (0.16) وهذا يعني أن لا يوجد تباين في مدة الحرمان من الوالدين للأطفال المهمشين .

إن قيام الوالدين بالابتعاد عن الطفل ينمي العدوانية لدى الطفل والرغبة في الانتقام وعدم الشعور بالانتماء للأسرة . وتعتبر رعاية الطفل من قبل أبويه قاعدة طبيعية بداية من مرحلة الحمل وحتى اعتماده على نفسه في مستقبل حياته وتتصل أهمية رعاية الطفل من جانب والديه بعلاقات الأبوة بالرغم من أهمية الأسرة الطبيعية ودورها في رعاية أطفالها وإعدادهم للحياة وتنشئتهم تنشئة صالحة تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم والقيام بدور ايجابي في مجتمعهم إلا إن بعض الأسر قد يحدث بها اضطراب مما يؤدي إلى حدوث خلل في رعايتها لأبنائها ويكون الطفل تبعاً لذلك عرضة للحرمان من الرعاية الطبيعية داخل هذه الأسرة ، ومن هنا نجد إن المفهوم العام للطفل المحروم هو كل طفل يرفض أو يهمل من قبل أبويه أو احدهما أو كلاهما حيث لا يحصل على الرعاية والعناية المناسبة والذي قد يتعرض لمظاهر متعددة من إساءة المعاملة الجسمية والنفسية والاجتماعية ، فان حرمان الطفل من الأب أو غيابه يؤثر سلباً في تنشئة الطفل لان الأب هو السلطة في المنزل فهو يلعب دوراً رئيساً في تكوين الذات العليا والضمير الخلقي لأبنائه عن القدوة الحسنة والمثل الصالح الذي يضربه لطفله يقلده بطريقة شعورية وغير شعورية حيث أن الطفل أثناء اتصاله بالعالم الخارجي تكون الأنا لديه متصلة شعورياً بمصادر السلطة الثابتة وأهمها سلطة الأب التي توجه السلوك.

كما أن حرمان الطفل من عطف الأم له خطورة كبيرة لا سيما إذا علمنا أن أساس الصحة النفسية للطفل يكون مستمداً من علاقته الوثيقة بأمه نظراً للارتباط الكبير بينهما في المراحل الأولى من عمره، وتتمثل الآثار المترتبة على حرمان الطفل من الرعاية الطبيعية داخل الأسرة تعطيل النمو الجسدي والذهني والاجتماعي حيث يمكن أن يعطل نموه في النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية مما قد يؤدي إلى العديد من الاضطرابات النفسية مثل نوبات القلق والحزن العميق بالإضافة إلى رفض الطفل لمشاركة الآخرين من حوله في الأنشطة الاجتماعية المختلفة..

إن الحرمان بصوره المختلفة له خطورته الشديدة على حياة الطفل وأمنه النفسي وتكيفه مع المجتمع فان ما يعانيه الطفل من ضروب الحرمان المختلفة له دور كبير وهام في اضطراب شخصيته وخلق حالة

من عدم الاتزان الوجداني لديه بل إن الطفل الذي يعاني من الحرمان يحاول الإفلات من حالة عدم الاتزان الانفعالي والوجداني لديه ولا يجد شعورياً أو لا شعورياً إلا أحد طريقين إما الجناح أو الاضطراب النفسي.

ولقد أفادت الدراسات العلمية بأن الطفل في البيئة المحرومة ينصرف الأبنوان أحدهما أو كلاهما إلى السعي الحثيث للعمل المضني والطويل لتأمين قوتهم اليومي والذي في غالب الأحيان لا يكون كافياً لتغطية المتطلبات الأساسية للحياة وبالتالي النقص الحاد في شروط الالتحاق بالمنظم بالمدرسة وما يترتب عليه من نشاط عقلي وذهني للطفل فطفل لم يتناول وجبة فطور مناسبة أو حتى لم يتناولها أصلاً كيف يستطيع الجلوس على مقعد الدرس بذهن صاف ونفسية شهية على التعليم وكيف سيستوعب وبطنه خاو من الطعام.

وتشير بعض الدراسات أجريت على عينات نادرة من أطفال البيئة المحرومة تأثرت إيجابياً بهذا الحرمان فقد وجد أطفال محرومون أتقنوا بكفاءة حالات من التفكير الابتكاري والإبداع العقلي بتصنيع بعض الألعاب حسبما أوحى لهم خيالهم استناداً إلى قاعدة المقولة أن الحاجة أم الاختراع وبالرغم من أن بعض علماء الاجتماع أيدوا هذه النظرية إلا أن جل العلماء يقولون علينا الأخذ بالحالة العامة وليس بالحالات النادرة فالقياس العلمي إنما يبنى على الأكثرية وليس على الندرة أو الأقلية. ويبقى القول بأن الشبكة المحرومة تبدأ في قصر ذات اليد في المنزل مروراً بانعكاس ذلك على الطفل في المدرسة ثم النتائج التي يؤول إليها هذا الطفل المحروم فإن المحصلة ستكون طفلاً فشل في مدرسته وتسرب منها والتحق بجماعة السوء وهكذا وسيكون الحرمان سبباً كبيراً من أسباب إنتاج أطفال ليسوا على سوية اجتماعية وأخلاقية سليمة وستتخفف بالضرورة نسبة وإعداد المتعلمين في البيئة المحرومة.



wondershare™

PDF Editor

## الجدول رقم 24 يوضح المستوى التعليمي للوالدين

القرار	مستوى الدلالة	كا2	الأم		الأب		الوالدين المستوى التعليمي
			النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	
دال (أمي)	0.00	55.14	47.6	60	19	24	أمي
			25.4	32	17.5	22	ابتدائي
			08.7	12	31.7	40	متوسط
			16.7	20	25.4	32	ثانوي
			1.6	02	6.3	08	جامعي
			100	126	100	126	المجموع

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (04) ومستوى الخطأ (0.05).

يوضح الجدول أعلاه المستوى التعليمي للوالدين، بحيث توضح البيانات التباين الموجود في النسب بين المستوى التعليمي للأب والأم، إذ يتضح لنا أن المستوى التعليمي قد يكون له علاقة مباشرة بالانضمام الأطفال إلى الجمعية، وقد يكون له علاقة بتربية الطفل أو المساهمة في حرمانه وتهميشه في جوانب معينة، حيث "يتعلم الطفل عناصر الثقافة الاجتماعية أثناء نموه الاجتماعي من تفاعله في المواقف مع الأفراد والكبار الذين نشأوا وهم أطفال وتطبعوا وهم مرهقين واندمجوا اجتماعيا وهم راشدين"، وبالتالي فإن الوالدين هم المسؤولين عن توريث عناصر الثقافة المجتمعية وذلك يتوقف على مستواهم الثقافي والتعليمي ومدى وعيها بأساليب التربية الحديثة. كما يلعب المستوى الثقافي والتعليمي للوالدين دورا كبيرا في تحديد أساليب التربية والتنشئة الاجتماعية للأبناء، حيث أظهرت بيانات هذه الدراسة أن أغلب أولياء لديها مستوى تعليمي محدود. بحيث نجد أن نسبة الأمهات الأميات تمثل نسبة 47.6%، في حين نجد أن الآباء الأميين يمثلون نسبة 19%، أما الذين لم يتجاوز مستواهم التعليمي مرحلة الابتدائي فإن نسبة الأمهات تقدر بـ: 25.4%، أما نسبة الآباء فيمثلون 17.5%، أما الذين مستواهم الدراسي متوسط فإن نسبة الأمهات هي 8.7% في حين الآباء نسبتهم تمثل 31.7%. أما التعليم الثانوي فإن نسبة الأمهات تقدر بـ: 16.7% في حين نسبة الآباء هي 25.4%. أما فيما يخص التعليم الجامعي فإن كلا نسبتيه انخفضت بحيث قدرت بـ 1.6% عند الأمهات في حين قدرت بـ 6.3% عند الآباء.

عموما يتضح أن المستوى التعليمي للوالدين متباين من مستوى تعليمي إلى آخر، حيث يرتفع في المستوى الابتدائي للأمهات، وينخفض بالنسبة للآباء، وينخفض في المستوى المتوسط والثانوي والجامعي للأمهات، ويرتفع قليلا بالنسبة للآباء، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (55.14) والدالة عند مستوى الخطأ (0.05)، ودرجات الحرية (04) بمستوى دلالة قدره (0.00)، وهذا يعني أن المستوى التعليمي للأمهات أقل من الآباء.

ما يلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول هو ارتفاع نسبة الأمية فيما يخص الأمهات، بالمقارنة مع الآباء، غير أنها لا تعدوا النسب المتبقية بمستويات معتبرة حيث سجلت اعلي نسبة بالنسبة للآباء في المستوى التعليمي المتوسط بحوالي 31.7%، فقد يكون للمستوى التعليمي لأولياء دور كبير في التعرف والعمل بالطرق والأساليب التربوية الصحيحة، ومتابعة الأبناء دراسيا واجتماعيا وإن كان هذا ليس العامل الوحيد (المستوى التعليمي). لأن إدراك حاجيات الطفل وإمكانياته يستدعي درجة من الوعي من الأبوين يشارك فيها المستوى العلمي لكلا الوالدين بقسط كبير، حيث أثبتت الدراسات (نجاة خضر 1973، عبد المنعم حسين وغيرهم) أن المستوى العلمي للوالدين يؤثر في معاملة أطفالهم إيجابا وسلبا. فهؤلاء الآباء كما يقول "برتروند راسل" لا ينقصهما حسن النية، ولا الرغبة الصادقة في تقديم أفضل رعاية لأطفالهما، ولكنهما بسبب عدم إلمامهما بهذه الأمور فإنهما قد لا يقومان بواجبات الرعاية على الوجه المطلوب (علي الحوات وآخرون، 1989، ص 75).

كما توصلت بعض الدراسات و الأبحاث العلمية، أن الوالدين في المستوى التعليمي المنخفض، و المترافق بانخفاض المستوى الإقتصادي، غالبا ما يتميزون بعدم النضج الإنفعالي، و العجز عن إقامة علاقات طيبة أساسها الحوار و التواصل مع الأبناء بشكل فعال و تجاهل مشاعرهم .و الإطار المرجعي لتفكيرهم هو أن أسلوب القسوة هو أفضل الأساليب لتقويم الطفل.( حمزة جمال مختار، 2001 ، ص130 ) و بينت نتائج إحدى الدراسات الميدانية أن الأم المتعلمة تعليما عاليا تعتمد أساليب تربوية مع أبنائها، أعمدتها الحوار، و تفهم سلوكهم، و النصيح و الإرشاد بعيدا عن إستخدام الأسلوب التسلطي، بخلاف الأم غير المتعلمة التي تعتمد أسلوب التسلط و الجبر و الإكراه في التعامل مع أبنائها، و تحرم عليهم الكثير من الأنماط السلوكية التي لا يجوز تحريمها، فضلا عن تدخلها في كل كبيرة و صغيرة (عبد الباقي زيدان، 1980 ، ص ص191 -190)

كذلك أظهرت دراسة **آمنة غباش**، أن المستوى التعليمي للوالدين يرتبط ارتباطا موجبا بالإتجاهات السوية في معاملة الأبناء، حيث تزيد الإتجاهات السوية للوالدين، كلما ارتفع مستوى تعليمهم. ( آمنة غباش ، 1990 ، ص39 ) كما أن المستوى التعليمي للوالدين يترك أثرا في سلوك الأبناء و توافقه . فالأمهات الأعلى تعليما هن أكثر ميلا إلى توفير الإستقلال لأبنائهن، و أكثر تعاونا، و أكثر ميلا إلى المساواة بين أبنائهن، في حين أن الأمهات الأقل تعليما و الأدنى من حيث المستوى الثقافي كن أكثر ميلا إلى إستخدام أسلوب الضبط و العقاب في تنشئة أبنائهن، مما ينتج عنه سوء توافق الأبناء.( الزعبي أحمد محمد، 1994 ، ص24 )، هذا و تشير دراسة فايز قنطار 1992 ، إلى أن الآباء ذوي التعليم العالي يدركون أن أسلوب التفاهم و الحوار و المناقشة أحد أساليب المثلي في التنشئة و المعاملة الوالدية، لذلك فهم يعتمدون على الحوار و الإقناع بدلا من أسلوب السيطرة و الإلتزام في المواقف المختلفة مع الأبناء، في حين يبالغ الآباء منخفضوا التعليم في اللجوء إلى القسوة و العنف كي يملوا إرادتهم على أفراد الأسرة كافة، و تبقى صورتهم أمام أبنائهم قوية و مثلا يتحدى به( قنطار فايز، 1992 ، ص226 ) و عليه فإن المستوى التعليمي للوالدين يؤثر في إتجاهاتهم و أساليبهم في معاملة أبنائهم، كما يؤثر في القيام بأدوارهم بشكل متوازن، و مستوى كفاءتهم لمواجهة متطلبات تربية الأبناء و تنشئتهم. كما يساهم في توعية الأبناء وإبعادهم على ارتكاب أخطاء وسولكات تنافي قيم المجتمع ومبادئه وثقافته.

## الجدول رقم 25 يوضح وظيفة الوالدين

نوع الوظيفة	الوالدين		الأب		الأم		مستوى الخطأ	القرار
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %		
بطل	34	27	71	56.3	91.88	0.00	دال (بطل)	
موظف في قطاع العمومي	32	25.3	23	18.2				
موظف في قطاع الخاص	21	16.6	07	05.5				
عامل حر	11	08.7	06	04.7				
متقاعد	28	22.2	19	15				
المجموع	126	100	126	100				

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (04) ومستوى الخطأ (0.05).

يوضح الجدول طبيعة العمل الذي يمارسه آباء وأمهات الأطفال عينة الدراسة حيث تباينت نتائجها من وظيفة لأخرى ، وبطبيعة الحال القصد الذي نرجوه من معرفة طبيعة العمل هو إذا ما كان هذا الجانب يؤثر على انحراف الأطفال من الناحية المادية والمعيشية للأسرة ، حيث تبين أن نسبة كبيرة من الآباء يشتغلون في قطاعات مهنية خاصة وعمومية ومنهم من يمارس أعمال حرة ومنهم من هو متقاعد، أما نسبة معتبرة منهم يعيشون شبح البطالة وقدرت نسبتهم بـ 27% وبالمقابل نسبة مرتفعة من الأمهات لا تمارس أي وظيفة حيث قدرت نسبتهم بـ 56.3% وهي نسب تعكس الوالدين العاطلين عن العمل أي البطالين، ثم تليها نسب متقاربة بالنسبة للآباء العاملين في القطاع العمومي بحيث أن نسبة الآباء فيها هي 25.3%، أما نسبة الأمهات فتتمثل بـ 18.2%. ثم تليها نسبة المتقاعدين إذ أن نسبة الآباء تمثل 22.2%، أما نسبة الأمهات فتتمثل بـ 15%، أما فيما يخص موظفي الأعمال الحرة وموظفي القطاع الخاص فنسبهم ضئيلة مقارنة بسابقتها.

مما سبق يمكن القول أن وظيفة أولياء الأطفال المهشين تختلف من أسرة إلى أخرى ، ونجد أن أكثر من نصف الأمهات لا يمارسن أي وظيفة على خلاف الآباء الذين يمارسون وظائف متعددة، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (91.88) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (04) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن أولياء الأطفال المهشين خاصة الرجال يشتغلون في وظائف مختلفة .

وما يمكن ملاحظته إن ممارسة أي وظيفة تحفظ كرامة الإنسان و قد يكون عاملا مهما في تحقيق مكانة اجتماعية مرموقة، إذا كان الوالد صاحب تجارة ورأس مال مهيم، قد يكون سببا في أن يكون الأبناء عرضة لخطر الوقوع في المفاصد خاصة تعاطي أو المتاجرة بالمخدرات والممنوعات، في حين أن أكثر من يمارس هذه المهنة يكون دخله منخفضا ولا يحقق له كل متطلبات الحياة الاجتماعية، مما قد يدفع بالأبناء للبحث عن مصادر أخرى للحصول على المال.

وقد تبين ومن خلال بيانات الجدول أن خروج المرأة للعمل لا يؤدي في معظم الأحيان إلى انحراف الأبناء. كما يشير العديد من مفكري الجريمة والعلوم الاجتماعية الذين قاموا بتقديم تصورات نظرية مختلفة للعلاقات المحتملة بين التغيرات (المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ) وعلى رأسها البطالة، وبين السلوك الإجرامي، وأن هذه التصورات النظرية – وإن تعددت بتعدد المداخل والظروف السائدة المحيطة، فإنها قد تركزت في عوامل اقتصادية وعوامل اجتماعية وعوامل نفسية.

من الناحية المادية للأسرة افترض كتيلييه أن هناك ارتباطاً بين السلوك الانحرافي والظروف الاقتصادية المختلفة وضمنها البطالة والفقر، إضافة إلى خروج صغار السن والأمهات العمل، حيث يجعل هذا المجتمع يقوم بفرض قوانين تحفظ النظام الاقتصادي وتوقيع العقوبات على مخالفيها، وهذا يؤدي إلى ظهور جرائم جديدة.

ففي نفس الإطار يأتي ودسون ليربط بين الوضع الاقتصادي والبطالة وبين الجريمة، ويرى أنه حيث تكون معدلات الجريمة مرتفعة يكون البناء الاقتصادي ضعيفاً. ذلك الضعف الذي يتمثل في إهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية، ونمو البطالة، وتزايد معدلات الخراب والتدمير الفيزيقي بسبب الافتقار إلى الخدمات العامة.



## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

فالمتفق عليه في الفكر الاقتصادي والاجتماعي على السواء هو أن البطالة عادة ما ترتبط بانخفاض الدخل (أو حتى انعدامه كما سبق القول)، الأمر الذي يوقع الشخص العاطل (وأسرته أيضاً معه) في براثن الفقر والحرمان وعدم التمكن من إشباع الحاجات الأساسية، الأمر الذي قد يؤدي بالعاطل وأسرته إلى السلوك الانحرافي والإجرامي.

أما سبب ذلك التلازم بين الفقر والتهميش والجريمة، فإنه يأتي من اعتبار أن الفقر ينتج عنه الحرمان وعدم توفير المتطلبات الضرورية للفرد وللأسرة، وكذلك صعوبة الحصول على الخدمات بأنواعها (الصحية والتعليمية والترويحية)، فيشب هؤلاء محرومين جهلاء لا يقدرّون على التمييز بين النافع والضار والخير والشر، ويكونون لقمة سائغة لتتار الانحراف والجنوح.

وفي ذات مجال الانحراف والجنوح يأتي سلامة ليؤكد على وجود علاقة بين البطالة والفقر وبين الفقر وأنواع بعينها من الجرائم، وذلك حين أوضح أن الجريمة في ارتباطها بالفقر تظهر من اتجاه الفقراء الذكور نحو العدوان على المال أو الجرائم التي توصل إلى الحصول عليه. فيما لو طالمت مدة البطالة (وتمكن من بعدها الفقر)، وإذا طالمت آثار البطالة الإناث – أو من يعولهم الرجال، اتجه الإجرام في كثير من الحالات إلى الدعارة، أو القوادة، أو التحريض على الفسق والفجور. وبالنسبة للصغار (الأحداث) فإنهم في مثل هذه الظروف يتجهون إلى التشرد والتسول.

فإذا عدنا الآن إلى العوامل الاجتماعية، المرتبطة بالبطالة أساساً، وتسببها في ارتكاب السلوك الإجرامي، نجد أن البطالة تؤدي في الغالب إلى نوع من العزلة الاجتماعية للعاطل، ومن ثم تضعف علاقاته الاجتماعية وتتضاءل قدرته على التضامن مع المجتمع الذي يعيش فيه، فيصاب الشخص بالاغتراب، ويتخلّى عن التزامه بالمعايير والقيم الاجتماعية السائدة. وانهيار هذه القيم والمعايير لديه قد يؤدي إلى اللجوء إلى قيم ومعايير أخرى توائم ظروفه الجديدة، تصبح مبرراً كافياً للسلوك الانحرافي والإجرامي.

وفي هذا الصدد يذكر عوجة أن سذرلاند قد أشار إلى مقولة عدم الالتزام بالقيم والمعايير حين تأكّده فيما عرف بنظرية الاختلاط التفاضلي (Differential Association Theory) على أن الفعل الإجرامي يقع عندما يتوافر له الموقف المناسب، وهو هنا أن يجد الشخص نفسه عاطلاً عن العمل رغم قدرته عليه ورغبته فيه، مما يحفز على الاختلاط بغيره من العاطلين (الناقمين)، فيكون اتجاههم للانتقام والتعويض، من المجتمع والناس، بالسلوك الانحرافي.

ويرتبط بهذا النوع من الاغتراب ما أوضحه دوركايم من ظهور حالة الأنومي عند العاطل، تفقده الثقة بالمعايير والقيم الاجتماعية السائدة، وتحله من الالتزام بها وتقلل من احترامه لها، فيرتكب الجريمة، كما قد يتجه إلى ارتكاب جريمة الانتحار – خلاصاً من مشاكله، وانتقاماً أيضاً من المجتمع الذي وضعه في أتون المعاناة من البطالة.

جانب اجتماعي آخر من جوانب الارتباط بين البطالة والجريمة يمكن أن يتمثل في العلاقة بين الفراغ والجريمة، فالبطالة تفرز في العادة فراغاً، والفراغ قد يقود بدوره إلى الجريمة والانحراف. فالفراغ عندما يتراكم يصبح عبئاً على الفرد، ولا يتمكن من توظيفه أو استثماره، يكون نقمة بدلاً من أن يكون نعمة، وينقلب على صاحبه ابتداء وعلى المجتمع انتهاء.



wondershare™

PDF Editor

## الجدول رقم 26 يوضح إحساس الطفل اتجاه أسرته

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	كا	مستوى الخطأ	القرار
الحب	92	73	26.69	0.00	دال (الحب)
الكراهية	34	27			
المجموع	126	100			

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05).

يوضح هذا الجدول إحساس الطفل اتجاه أسرته بحيث تفيد البيانات بمدى ترابط العلاقة بين الطفو أسرته وهذا ما تعكسه نسبة 73% والتي تمثل إحساس الطفل بالحب تجاه أسرته، في حين نجد أن نسبة 27% فقط تعكس إجابات المبحوثين باحتمال الكراهية.

وبالتالي يمكن القول أنه بالتقريب ثلاثة أرباع من الأطفال يشعرون بالحب تجاه أفراد أسرته، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا المقدرة بـ (26.69) والدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (01) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الأطفال المهمشين يحبون أفراد أسرته.

وعموماً يمكن القول أن طبيعة العلاقة التي تربط الأب بالأم وتأثيرها في ما يقدمه الأولياء من سلوكيات أمام أبنائهم كنماذج سلوكية، مضاف إليه ما يقدمه كل منهما منفرداً في علاقاته بالطفل، هو تأثير نوعي وحاسم، باعتبار أن العلاقة الثنائية بين الأم والأب هي أهم عنصر حي مجسد وواقعي من أنماط العلاقات التي يخضع لها الطفل لتأثيرها". (مبارك ربيع، 1991، ص 68)

وفي ذكرنا للعلاقات الأسرية سيتبادر إلى ذهننا مباشرة الخلافات الزوجية التي عادة ما تؤدي إلى مناخ وجداني مضطرب يظهر على شكل عدوانية كل منهما للآخر سرعان ما يتأثر به الطفل. وقد تتجه هذه العدوانية نحو الطفل ذاته، وفي هذه الحالة يعاني منها على صورة قسوة أو حماية مبالغ فيها.

حيث تعتبر الأسرة السبيل الوحيد الذي يتعلم فيه الطفل كيف يحب الآخرين، وكيف يكون محبوباً من طرفهم، كما أن الأنماط الأخرى السلبية كالعدوان، ما هي إلا انعكاسات استجابية متعلمة يكون الطفل قد تعلمها من البيئة الأسرية التي نشأ فيها، وذلك نتيجة لضعف التماسك العاطفي بين أفرادها وخاصة منها ما يتمثل في كثرة الخصام والشجار بين الوالدين، حيث تحدث كثرة الشجارات والخصومات آثاراً سلبية على حياة الأبناء الاجتماعية والنفسية، ذلك "أن الأسرة التي يسودها اختلاف بين الوالدين تترك أثر نفسي غير سليم على نمو الطفل لشعوره بما يوجد بين والديه من انعدام الحب والتعاطف، وما تتضمنه من خلاف، فالطفل عادة ما يحب والديه ويتخذهم قدوة، ويعجب بكل منهما ويقلد بعض سلوكياتهم، ويستمد من قيمهما وعاداتهما ومعاييرهما، فخلاف الوالدين يمثل للطفل صراعاً نفسياً وقلقاً وخوفاً وانهياراً للقوة" (السيد أحمد إسماعيل، 1998، ص 52)

ونتيجة لكثرة الخصومات والمشكلات داخل الأسرة بين الوالدين وبينهم وبين الأبناء يشعر الابن بنوع من التوتر والقلق والكره والعدوانية يكون بالأساس نتيجة للصراع النفسي الذي يعيشه داخل الأسرة، فالطفل إن استطاع استبعاد نفسه جسمانياً عن مشاكل والديه، فإنه لا يستطيع أن يهرب من الآثار النفسية القاسية لهذه الخلافات والتي قد تؤثر على إحساسه بالحب والأمن النفسي، مما يؤدي به إلى سلوك منحرف، انتقاماً من الجو المضطرب في أسرته ومن والديه على وجه الخصوص.

وفي دراسة **جعفر عبد الأمير الياسين** تبين "أن الخصام بين الوالدين في المجموعة التجريبية أكثر منه في المجموعة الضابطة وذلك بنسبة 36.67%، مقابل 13.33%"، أما في دراسة عبد الرحمان العيسوي فقد توصلت إلى أن العلاقة بين الأب والأم أكثر سوءاً عند جماعة الأحداث منها عند الأمهات.

كما توصلت دراسة **شوكي وليدو** 1994 Choquet et Ledoux إلى أن السلوكيات العدوانية مرتبطة ارتباطاً طردياً مع فساد الجو الأسري، أي أن المنزل الذي يعيش في صراع وتوتر دائم يكون أبنائه أكثر عرضة للانحراف.

وعدم إشباع حاجات الطفل الأساسية في الأسرة، كالحاجة إلى الأمن والتقدير والانتماء إلى جماعة تحبه يؤدي إلى تهميش وحرمان الطفل من توفير العطف والحنان والطمأنينة منذ البداية كما يقول عنه نبيه الغيرة (1978) "يجعل (الطفل) غير قادر على محبة الآخرين أو تلقيه المحبة منهم فيما بعد...". (نبيه الغيرة، 1978، ص 65).

الجدول رقم 27 يوضح هل يعيش والداك معاً

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	كا <sup>2</sup>	مستوى الخطأ	القرار
نعم	66	52.4	0.28	0.59	غير دال (معا)
لا	60	47.6			
المجموع الكلي	126	100			
احتمالات	مطلقان	15	25.90	0.00	دال (الوفاة)
	وفاة	38			
	سجن أحد الوالدين أو كلاهما	07			
	المجموع الجزئي	60			

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (01) بالنسبة للمجموع الكلي و(02) بالنسبة للمجموع الجزئي ومستوى الخطأ (0.05).

هذا الجدول يوضح العلاقة الزوجية للوالدين بحيث يتبين من خلال البيانات أن أكثر من نصف إجابات أفراد العينة أنهم يعيشون رفقة أولياءهم في حالة اجتماعية مستقرة حيث قدرت نسبتهم بـ 52.4%، أما فيما يخص المبحوثين الذين لا يعيشون حالة أسرية عادية بسبب غياب أحد الوالدين سواء لوفاة الوالدين معا أو أحدهما ، أو بسبب حالات الطلاق أو بسبب سجن أحد الوالدين أو كلاهما ، حيث قدرت نسبتهم بحوالي 47.6% .

إذا وضعية أولياء الأطفال المهمشين متباينة بين من يعيش والديه معا ومن لا يعيشان معا، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ (0.28) وغير الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (01) بمستوى دلالة قدره (0.59) وهذا يعني أن نصف أولياء الأطفال المهمشين يعيشان معا والنصف الآخر لا يعيشان معا.

أما عن سبب عدم عيش أولياء الأطفال معا فيعود لعدة أسباب منها وفاة أحد الوالدين بنسبة 63.33%، أو حالة طلاق بحيث كانت نسبتهم قليلة قدرت بـ 25%، أما فيما يخص حالة سجن أحد الوالدين فكانت نسبتهم ضعيفة جدا قدرت بـ 11.66% وهي نسبة ضئيلة ما إذا قورنت بالنسب الأخرى.

ومن هنا نستنتج أنه بالتقريب ثلثي حالات عدم عيش الأولياء معا سببها الوفاة، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ (25.90) والدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الوفاة هي سبب عدم عيش أولياء الأطفال المهمشين معا.

ويعد الاستقرار الأسري أحد العوامل التي تساعد على الحفاظ في تماسك البناء الأسري والاجتماعي ، ويحافظ على اندماج البناء في الوسط الاجتماعي ويسهل بناء شخصية متوازنة في نمو الطفل ، ويقلل من خطر التهميش والوقوع في خطر الانحراف، غير أن هذا الأخير يحدث عادة حينما يحصل شرخ داخل الأسرة بفقدان عائلها أو حرمانه من أحد الوالدين ، ويحدث لتفكك الأسري انهيار في الوحدة الأسرية وتحلل أو تمزق نسيج الأدوار الاجتماعية، وتتعدد جوانبه كما في حالات الطلاق وتعدد الزواج، وغياب أو مرض أو وفاة أحد الوالدين أو كليهما، فإذا فقد الطفل والديه بسبب الحالات السابقة الذكر، فقد يتعرض إلى توترات نفسية واجتماعية، نتيجة لتوتر العلاقات الاجتماعية الأسرية، وضعف الإشراف العائلي والرقابة على سلوكيات الأبناء، مما قد يدفعهم للقيام ببعض التصرفات الخارجة عن القيم والضوابط المجتمعية، وبالتالي التعرض أو الوقوع في خطر الانحراف.

والطلاق في حد ذاته ليس مشكلة اجتماعية، بقدر ما هو حل لها، فبدلاً من ذلك الجو الأسري المشحون بالتوترات والخصام الدائم بين الزوجين، الذي قد يؤدي بدوره إلى التأثير على شخصية الأبناء، الأحسن والأفضل أن يفصل الزوجان، فقد يتخلص الطفل من التوتر والقلق الدائمين في الأسرة بانفصال

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

الوالدين، "وقد أثبتت الكثير من الدراسات أن تأثير الانفصال بين الوالدين أقل بكثير من وجودهما في حالة جدال وخصام"

و يتضح من خلال الدراسات العلمية التي توصلت إلى نتائج تؤكد على خطورة التفكك الأسري وخاصة الطلاق انه سبب في وقوع الأطفال في الانحراف والضياع والتهميش، ففي دراسة جعفر الأمير الياسين توصلت الدراسة إلى أن الطلاق يكثر عند أسر الأحداث بنسبة 44.45% ، أما دراسة مارتان .س Martin.c 1997 حول العلاقات الاجتماعية ما بعد الطلاق، فقد توصلت إلى أن الأم في السنوات الأولى من الطلاق تكون صارمة وقاسية في معاملتها لأبنائها الشيء الذي قد يؤدي إلى انحراف الأبناء.

وفي دراسة زهرة البشير إبراهيم طنيس حول أثر الطلاق في انحراف الأحداث، أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة الأحداث المنحرفين الذين والديهم منفصلين تساوي نسبة الأحداث المنحرفين الذين يعيشون مع والديهم بنسبة (50%) بالنسبة للمبحوثين. كما أسفرت هذه الدراسة إلى وجود عدة عوامل اجتماعية أدت إلى انحراف سلوك الأحداث أهمها اضطراب العلاقة بين الوالدين نتيجة للخلافات المستمرة بينهما ، و غياب أحد الوالدين أو كليهما عن المنزل بشكل دائم ، و انفصال الوالدين بالطلاق.

وعموما يمكن القول أن غياب أحد ركائز الأسرة سواء الأب أو الأم قد يسبب عزل الأطفال وتهميشهم في المجتمع وقد يكون أكثر الفئات عرضة للانحراف من غيرهم .



wondershare™

PDF Editor

الجدول رقم 28 يوضح فيما أعاد والداك الزواج من آخر

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	كا <sup>2</sup>	مستوى الدلالة	القرار
لا	111	88.1	73.14	0.00	دال (عدم إعادة الزواج)
نعم	15	11.9			
المجموع الكلي	126	100			
الأب	23	54.76	9.57	0.00	دال (إعادة الزواج الأب)
الأم	12	28.57			
كلاهما	07	16.66			
المجموع الجزئي	42	100			

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (01) بالنسبة للمجموع الكلي و(02) بالنسبة للمجموع الجزئي ومستوى الخطأ (0.05).

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن الأسر التي وقع فيها تفكك أسري أو أعاد أحد الوالدين الزواج مرة أخرى، فإنها تبقى على حالها ولا تعيد إعادة تشكيل أسرة جديدة وهذا ما تؤكد إجابات أفراد مجتمع الدراسة من المبحوثين حيث تبين أن نسبة كبيرة من الأولياء لم يقوموا بإعادة الزواج مرة ثانية رغم الانشقاق والتفكك الذي حصل داخل الأسرة سواء كان طلاق أو موت احد من الزوجين وبلغت نسبتهم بـ 88.1%، في حين نجد أن الذين قاموا بإعادة الزواج مرة ثانية من الأب والأم اتضح نسبة معتبرة منهم قاموا بذلك وأعادوا بناء أسرة جديدة وبلغت نسبتهم بـ 11.9%.

إذا وضعية أولياء الأطفال المهمشين الذين أعادوا الزواج مرة ثانية متباينة بين من أعاد الزواج وممن لم يرقم بذلك ، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ(73.14) الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (01) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن ثلثي أولياء الأطفال المهمشين لم يقوموا بإعادة الزواج مرة ثانية .

أما عن أولياء الأطفال المهمشين الذين أعادوا الزواج تبين أن أكثر من نصف الآباء أعادوا الزواج حيث قدرت نسبتهم بـ(54.76%)، في حين نجد أن نسبة معتبرة من الأمهات التي عاودن الزواج مرة ثانية حيث قدرت نسبتهم بـ (28.57)، بينما نجد نسبة معتبرة ممن أعادوا الزواج معا بالنسبة للأطفال المهمشين حيث قدرت نسبتهم بحوالي (16.66%) .

أما عن ومنها نستنتج أنه أولياء الأطفال المهمشين الذين أعادوا الزواج بالنسبة للآباء والأمهات ، نجد أن أكثر من نصف الآباء من أعادوا الزواج مقارنة بالأمهات ، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ(9.57) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الآباء أكثر ممن أعادوا الزواج مرة أخرى مقارنة بالأمهات.

يمثل تعدد الزواج تكرار الزواج مرة أخرى من الأب و الأم، وتزول مقومات الأسرة ويصبح الأبناء متفرقون في الحياة، فقد يعيشون مع الأب أو مع الأب وزوجة الأب إذا تزوج مرة أخرى، وقد يعيشون مع الأم، أو مع الأم وزوجها إذا تزوجت مرة أخرى، وقد يعيشون مع أحد القارب، و من نتائج زواج الأب من امرأة أخرى أو زواج الأم من رجل آخر حرمان الطفل من الرعاية الوالدية المشتركة، وقد تضطرب حياة الطفل نتيجة وجوده مع طرف آخر، ويعيش أشكالا متعددة من التهميش والحرمان، قد ينبذه أو لا يعطيه ما يستحقه من الحب والرعاية، الشيء الذي قد يؤثر على نمط شخصيته التي قد تظهر في شكل نزاعات عدوانية أو سلوكيات انحرافية كشراب الخمر والسجائر وتعاطي المخدرات والسرقة والاعتداء على الآخرين...الخ.



وهذا ما أشارت إليه عدة دراسات (روتر Rotter، فرانقتن Faringhton, 1978) بـ "أن الجنوح يتحدد بالخبرات المحيطة المؤلمة التي يتعرض لها الطفل في حياته وبالأخص الوسط الأسري المتسم بالمعاملة العقابية القاسية، ونقص العاطفة، وعدم الانسجام بين الوالدين، والتصدع الأسري" (Rosenham and sligman, 1984, P102).

كما يذهب بوسبسي (1978) إلى " أن تربية الطفل خارج محيطه الأسري يكون سببا لاضطرابات نفسية مرضية متنوعة... ويرجع سببه إلى الحرمان من رعاية الأم في علاقاته بالدرجة الأولى بسن الانفصال ومدته وشدته... ". ( Boucebei M, 1978, Psychatrie, societe, developpement . en Algerie, SNED, P )

"...إلا أن حرمان الطفل المبكر من الرعاية الوالدية، وعدم الاهتمام بهم، وعزلهم مع أقرانهم في المؤسسات الاجتماعية خارج الأسرة، يجعلهم يشعرون بالنبذ والرفض وغالبا ما يصبحون جانحين وهذا الحرمان بدوره يؤثر تأثيرا سيئا على جوانب شخصياتهم المختلفة..." ( حامد عبد السلام زهران ، 1977، ص 285 ).

من هنا يظهر خصوصا دور الأم والأب، وتبرز الوظيفة الوالدية في وضع الأسس القاعدية والأولية لسلوكيات الطفل. ثم يقل معدل سرعة عملية التطبيع الاجتماعي، عندما ينمو الطفل ويتكون لديه رصيد كاف من الخبرة، والمهارة تؤهله لكي يؤدي أنشطة أكثر فعالية. وهنا تبرز مؤسسات اجتماعية أخرى (المدرسة، الرفقة، دور الثقافة، المسجد... الخ) إلى جانب الأسرة لتتولى بدورها المشاركة في عملية التطبيع الاجتماعي، وفي وقاية الأطفال من الوقوع في الانحراف والجريمة.



wondershare™

PDF Editor

### الجدول رقم 29 يوضح علاقة الطفل بزوجة أبيه في حالة أعاد الزواج

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	كا <sup>2</sup>	مستوى الدلالة	القرار
عادية	07	23.3	15.80	0.00	دال (توتر)
متوترة	20	66.6			
جيدة	03	10			
المجموع	30	100			

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05).

يوضح الجدول أعلاه العلاقة التي تربط الطفل بزوجة أبيه في حالة إعادة الزواج ، بحيث أوضحت إجابات المبحوثين أن نسبة مرتفعة قدرت بـ 66.66% تكون علاقتهم متوترة مع زوجات أبيهم، في حين أكدت نسبة قليلة من المبحوثين أن نوعية علاقتهم بزوجة أبيهم تسودها ظروف عادية خالية من المشاكل أو أي نوع من الشحاء حيث قدرت بنسبة 23.33% فقط ، أما من يعتقدون أن علاقتهم جيدة مع زوجات أبيهم نسبة ضعيفة قدرت بنسبة 10%.

وعموما يمكن القول أنه بالتقريب أكثر من نصف الأطفال علاقتهم بزوجة أبيهم متوترة عموما، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ (15.80) والدالة عند مستوى الخطأ (0.05)، ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) ، وهذا يعني أن الأطفال المهمشين غير مرتاحين مع زوجة آبائهم.

نلاحظ من خلال الجدول أن العلاقات السائدة في الأسر تسودها جوانب متعددة من التوتر والشحاء بين الأطفال وزوجات آبائهم، وهذا يؤثر سلبا بطبيعة الحال على نمو الطفل وقد يقوده إلى ارتكاب العديد من الأخطاء والمشكلات، لأنه عادة تضم البنية الأسرية عادة بالإضافة إلى الوالدين الأخوة الأخوات وفي كثير من الحالات الجدة والجد... الخ وبالأخص في مجتمعنا العربي الإسلامي. غير أن هذه البنية كنسق تواصل اجتماعي قد تتعرض إلى تعطل على غرار كثير من الأنساق الاجتماعية الأخرى. مما يعرض أنماط التواصل إلى الانقطاع، أو التهديد بالانقطاع، الشيء الذي يجعل هذه العلاقات الدائرة تنكمش أو تنقطع، مما يعرض أفراد الأسرة الواحدة إلى الضياع أو التهديد به.

غير أنه وفي وضعيات معينة مثل الحرمان الأمومي تتعطل هذه البنية في تقديم وإيصال النموذج المثالي للطفل وذلك بسبب الحرمان من العطف والحب ، وإعادة زواج الأب مرة ثانية، وهذه أحد العوامل الأساسية المساعدة في دخول الأطفال في عالم التهميش والحرمان ، ولذلك نجد الباحثة "هيثر جيبى Heather Juby 1970" في بحثها لنيل الدكتوراه على عينة من المراهقين في عمر 15 سنة، بينت أن الأطفال الذين تربوا في أسرة أحادية ( الأم فقط) يمثلون نسبة من الجنوح تتشابه بالأطفال الذين تربوا في أسر كاملة أي بنسبة 24% إلى 21%، أما نسبة الجانحين بدون أب فهي 7% عندما يرجع غيابه إلى وفاته. مما يفسر - في ذلك الوقت - أنه يتحتم على الأطفال في حينه الدخول مبكرا لإعالة بقية أفراد الأسرة.

أما عندما يكون الغياب بسبب الانفصال، فترتفع نسبة الجنوح إلى 33% ، في حين إذا حل رجل آخر مكان الأب فترفع هذه النسبة إلى 38%. بينما نجد الأطفال الذين تتخلى عنهم مهم ويعيشون مع أبيهم

يسجلون أكبر عدد من الجنوح وذلك بـ 3 مرات أكثر من الأطفال الذين يعيشون مع أمهم فقط. (P52, Daniel Baril, 2001).

كما يظهر أن انتشار الجنوح في الأسر المفككة يختلف باختلاف المشرف على الرعاية بعد انفصال الأسرة (أم أو أب) وذلك يرجع إلى كيفية الرعاية والإشراف وكثافتها وفي أي عمر يتمان مضاف إليهما العوامل الاقتصادية الاجتماعية والثقافية المحيطة.

كما ظهر كذلك أن بنية الأسرة ليس لها تأثير كبير على نوعية الجنوح نفسه، فلم تظهر مخالفات كثيرة مثل (السرقه، السلوكيات العنيفة )، بينما ارتفعت نسبيا فيما يخص تناول المخدرات، في حين

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

ظهرت بصورة أكثر حدة فيما يخص السلوكيات المشككة (الهروب من الدراسة، التغيب، مشكلات النظام داخل القسم...الخ).

وهذا يعني أن هناك عوامل متعددة - بغض النظر عن غياب (الأم / الأب) - لها تأثير أكثر من غياب أحد الأبوين على انتشار ظاهرة الجنوح في هذه الأسر. مما يجعلنا نقول مع " أبيي Aebi " إن بنية الأسرة ليست هي السبب المباشر - وإنما لها تأثير على ذلك بلا شك - مما يجعلنا نهتم أكثر بفكرة نوعية العلاقات الفردية ما بين أفراد الأسرة الواحدة.

"...إلا أن حرمان الطفل المبكر من الرعاية الوالدية، وعدم الاهتمام بهم، وعزلهم مع أقرانهم في المؤسسات الاجتماعية خارج الأسرة، يجعلهم يشعرون بالنبذ والرفض وغالبا ما يصبحون جانحين وهذا الحرمان بدوره يؤثر تأثيرا سيئا على جوانب شخصياتهم المختلفة..." ( حامد عبد السلام زهران ، 1977 ، ص 285 ).

وحيث ظهر من دراسة عماد الدين إسماعيل وآخرين (1974) ، أن الأبناء الجانحين الذين نشأوا في جو من الخلافات والمشاحنات الأسرية لا يشعرون بالحب والأمن والاحترام المتبادل "... ( محمد عماد الدين إسماعيل ، نجيب اسكندر ، رشدي فام ، 1974 ، ص 264 ) .

وإذا أصيب الطفل بعطب " نقص الحنان الأمومي " انعكس ذلك على شكل اضطرابات سلوكية يرى سوين رتشارد (1988) أن أعراض هذا الاضطراب السلوكي "... تتوزع في فئتين : أعراض ترجع إلى نزعة عدوانية، وأعراض ترجع إلى ضعف الشعور بالخطيئة. وتنشأ الأعراض العدوانية بصفة خاصة نتيجة الحرمان الأمومي، وعدم اشباع حاجات الطفل الأساسية، كالحاجة إلى الأمن والتقدير والانتماء إلى جماعة تحبه ... والطفل إذ يقوم بهذا السلوك فإنما ليعبر عما لحقه من أذى وإساءة ، ولعله بذلك يستطيع أن يسبب الألم لوالديه ... " ( ريتشارد سويم ، 1988 ، ص ص 252-253 ).

وفي بحث أجراه " جون باولبي " على عينة من الجانحين اكتشف أن اضطراب كثير من المراهقين الجانحين يرجع أساسا إلى العلاقات المضطربة التي تكونت بسبب انفصال الأطفال في سني حياتهم المبكرة عن أمهاتهم، وأن هناك علاقة نوعية بين الانفصال الطويل عن الأم، والانحرافات السلوكية المختلفة.

نخلص مما سبق أن الأم الثانية إن صح التعبير قد تساعد في تربية الطفل وتلبية قدر المستطاع احتياجاته النفسية من عطف ورحب ومعاملة حسنة مثل باقي الأبناء ، إن الأم مهما كانت إمكاناتها النفسية والتربوية تقوم بمهمة صعبة جدا فهي تقوم بوظيفة الأم ولا يتدرج الأمر في حياتها بصورة طبيعية مثل الأم الطبيعية لذلك قد يصعب عليها القيام بواجبها كما ينبغي وفي هذا المناخ ينمو الأطفال ولديهم نقص في الشعور بالأمان والحنان لأنهم يشعرون أنهم مختلفون عن الآخرين ويزداد هذا الشعور مع أول احتكاك مع المجتمع ، ومن جانبها تري د. سامية خضر "أستاذة علم الاجتماع" أنه يجب علي الأم الثانية أن تكون شخصية معطاءة مليئة بالحب والحنان مثل الأم الحقيقية .



wondershare™

PDF Editor

الجدول رقم 30 يوضح حدوث شجار مع زوجة الأب وأسبابه.

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	كا <sup>2</sup>	مستوى الخطأ	القرار
نعم	23	76.6	8.53	0.00	دال (شجار)
لا	07	23.3			
المجموع الكلي	30	100			
نعم	10	43.47	4.26	0.11	غير دال (معا)
عدم منحك المصروف	10	43.47			
مضايقة إخوتك	03	13.04			
عدم مراجعة دروسك	23	100			
المجموع الجزئي					

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (01) بالنسبة للمجموع الكلي و(02) بالنسبة للمجموع الجزئي ومستوى الخطأ (0.05).

يبين الجدول أسباب حدوث شجار الطفل مع زوجة الأب، بحيث تبين أن نسبة عالية من المبحوثين حدثت لهم شجارات وخصومات مع زوجة أبيهم وأنهم يتعرضون لمضايقات متكررة منهم، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يؤكدون تعرضهم لمشاحنات وشجارات بحوالي 76.6% في حين يرى يؤكد نسبة معتبرة من المبحوثين أنهم لا يتعرضون لأي مشاكل أو مشاحنات من طرف زوجات آبائهم حيث قدرت نسبتهم بـ 23.3% .

إذا يتضح أن تقريبا ثلثي الأطفال يؤكدون وقوع الشجار بينهم وبين زوجة أبيهم ، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ (8.53) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (01) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن ثلثي الأطفال يؤكدون وقوع الشجار بينهم وبين زوجة أبيهم. كما تبين من خلال إجابات المبحوثين الذين يؤكدون حدوث مشاكل وشجار مع زوجات آبائهم حول أسباب حدوث هذه المشاحنات فكانت إجاباتهم توضح أنها تتمثل في حرمانهم من اخذ المصروف اليومي لقضاء احتياجاتهم ومتطلباتهم المختلفة حيث قدرت نسبة معتبرة من المبحوثين الذين يرون ذلك بحوالي 43.47% في حين يعتقد من المبحوثين أن سبب الخلافات التي تحدث سببها مضايقتهم لأخوتهم في المنزل وقدرت نسبتهم بحوالي 43.47% أما الأطفال الذين يحدث لهم خلافات مع أزواج آبائهم كان بسبب عدم مراجعتهم لدروسهم والقيام بواجباتهم الدراسية في المنزل حيث قدرت نسبتهم بحوالي 13.04%.

ومنه نستنتج حدوث مشاكل وشجار مع زوجات آبائهم وترتبط أسباب حدوث هذه المشاحنات فكانت إجاباتهم توضح أنها تتمثل في حرمانهم من أخذ المصروف اليومي لقضاء احتياجاتهم ومتطلباتهم المختلفة، وأيضا مضايقتهم لأخوتهم، وكذا عدم مراجعهم لدروسهم، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ (4.26) وغير الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.11). وهذا يعني أن كل الأسباب المذكورة سبب في حدوث الشجار بين الأطفال وزوجات آبائهم.

ومن خلال ما سبق يمكن اعتبار أن الخصومات والشجارات التي تكثر في الوسط الأسري بين الأبناء أو الوالدين وأبنائهم يثر سلبا على تكوينهم النفسي ويكرس العدائية بينهم، لأن العلاقات والروابط التي تجمع بين أفراد الأسرة تحكمها قيم الاحترام والسلوك الحسن ، لأن الأسرة تعتبر السبيل الوحيد الذي يتعلم فيه الطفل كيف يحب الآخرين، وكيف يكون محبوبا من طرفهم، كما أن الأنماط الأخرى السلبية كالعدوان، ما هي إلا انعكاسات استجابية متعلمة يكون الطفل قد تعلمها من البيئة الأسرية التي نشأ فيها، وذلك نتيجة لضعف التماسك العاطفي بين أفرادها وخاصة منها ما يتمثل في كثرة الخصام والشجار بين الوالدين، حيث تحدث كثرة الشجارات والخصومات أثرا سلبية على حياة الأبناء الاجتماعية والنفسية، ذلك أن الأسرة التي يسودها اختلاف بين الوالدين تترك أثر نفسي غير سليم على نمو الطفل لشعوره بما يوجد

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

بين والديه من انعدام الحب والتعاطف، وما تتضمنه من خلاف، فالطفل عادة ما يحب والديه ويتخذهم قدوة، ويعجب بكل منهما ويقلد بعض سلوكياتهم، ويستمد من قيمهما وعاداتهما ومعاييرهما، فخلاف الوالدين يمثل للطفل صراعا نفسيا وقلقا وخوفا وانهيارا للقدوة.

كما يمكن تفسير نسبة المشاجرات التي تحدث بين الابن وزوجة أبيه مرتفعة وهذا قد يعود إلى عدم تقبل الطفل من طرف زوجة الأم كونها ليس ابنها الحقيقي وبالتالي يولد لديها معاملة مغايرة عن أبنائها الحقيقيين ويصبح بنظرها طفل غير مرغوب فيه داخل العائلة وبالتالي تظهر بعض مظاهر التهميش والحرمان منذ الصغر وقد تزداد حدتها في الكبر، وتؤثر هذه الحالة أو الوضعية على الطفل خاصة إذا كان أفراد الأسرة يذكرونه باستمرار بأنه لم يكن مرغوب فيها وانه ابن فلانة، حيث يحس الطفل في هذه الحالة بأنه زائد ولا مكان له في أسرته، مما يدفعه إلى البحث عن الرعاية والحب والاهتمام والأمان في بيئة خارجية، وقد تؤدي به إلى سلوك بعض الطرق غير المشروعة انتقاما من أسرته ومن نفسه، نتيجة إحساسه الدائم بالتهميش والتمييز " حيث يشعر الطفل أنه بائس و لا يدري سبب شقائه، بل يعرف فقط أنه تألم ويدفعه هذا الإحساس إلى الرغبة في إيذاء الآخرين، لأنه يحس أنه غير مرغوب فيه، لذلك يقوم بأفعال مميزة لأنها تجذب الناس ويهتمون به و بشجاعته في القيام بهذه الأفعال، ويقوم بهذه الأفعال ليقضي على الجفاء الذي يجده في الدنيا التي تحرمه من العطف والحنان والود في فهم الناس الصحيح له.

كما أن تفضيل زوجة الأب الطفل على أحد الأبناء في معاملته وتفضيل عن الآخرين، قد يؤدي إلى حدوث مشاكل بين الإخوة، وبينهم وبين الطفل المفضل وبين الآباء، فضلا عن أن تفضيل أحد الأبناء عن الآخرين قد يحدث بعض المشاكل النفسية بين الإخوة ومنها خاصة الغيرة. وبالتالي يمكن اعتبار أن تهميش الأطفال من خلال المعاملة التي يتلقاها الطفل داخل الأسرة وخاصة من الوالدين في إدراك الأبعاد التي يجب تحديدها لتحقيق الفهم العميق والدقيق لحاجات الأطفال ، وكيفية تأثير عدم إشباع تلك الحاجات على قدراتهم الحالية والمستقبلية خاصة إذا وقعوا في الانحراف.



wondershare™

PDF Editor



### الجدول رقم 31 يوضح موقف الأب من الشجار الذي يحدث بين الطفل وزوجة أبيه

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	كا <sup>2</sup>	مستوى الدلالة	القرار
اللامبالاة	09	22.5	7.91	0.01	غير دال (معا)
الضرب	07	17.5			
السب و الشتم	14	35			
التهديد بالطرد من المنزل	06	15			
التهديد بالحرمان من المصروف	04	10			
المجموع	40	100			

ملاحظة: المجموع أكثر من 23 إجابة لأن المبحوثين أجابوا بأكثر من احتمال \* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (04) ومستوى الخطأ (0.05).

يتناول هذا الجدول مختلف المواقف والتصرفات التي يتخذها الأب الطفل بعد حدوث الشجار والخصومات بين الطفل وزوجته، حيث تبين التصرفات والمواقف التي يبديها الأب إزاء كل شجار يحدث بين الطفل وزوجة أبيه بين السب والشتم واللامبالاة والضرب وغيرها من التصرفات التي يبديها الأب، كما اتضح من خلال النسب المبينة في الجدول أنها متقاربة إلى حد ما رغم أنه يوجد اختلافات في النسب، حيث يؤكد المبحوثين أن ردة فعل الأب إزاء الشجار الذي يحدث بينه وبين زوجة أبيه عادة تكون بالسب والشتم وقدرت بنسبة 35 % ثم يليها تصرف اللامبالاة وعدم الاكتراث والتدخل لفك الشجار وذلك بنسبة 22.5 % في حين أكد نسبة معتبرة منهم أنهم يتعرضون للضرب من طرف آبائهم وهذا بنسبة 17.5 % في حين نجد نسبة قليلة من المبحوثين تعرضوا للتهديد بالطرد من المنزل قدرت بـ 15 % وبنسبة أقل تعرضوا بالحرمان من المصروف وهذا بحوالي 10% من المبحوثين.

وعموماً يمكن القول أنه موقف الأب من الشجار الذي يحدث بين الطفل وزوجة أبيه يختلف من أب لأخر، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ (7.91) والغير دالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (04) بمستوى دلالة قدره (0.01) وهذا يعني أن موقف الأب من الشجار الذي يحدث بين الطفل وزوجة أبيه يختلف من أب لأخر، ويتمثل مجمل ردود الأفعال والمواقف في السب والشتم والضرب والتهديد بالطرد من المنزل والحرمان من المصروف وكذا اللامبالاة.

نخلص مما سبق أن الأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة من طرف زوجة الأب وكان هناك موقف إزاء الشجار والخصومات التي حدثت بمختلف الأشكال والتي تعبر عن بعض مظاهر التهميش والإقصاء والحرمان، أنهم تعرضوا لمختلف أشكال القسوة والعنف والتهميش أيضاً من طرف الآباء، وهذا ما قد يجعلهم في خانة المهمشين والمحرومين من الرعاية الأسرية، وخاصة إذا اعتبرنا أن فئة منهم تعرضت لمختلف التصرفات كالإهانة والسب والشتم واللامبالاة والضرب وغيرها من التصرفات التي تجعل من الطفل يشعر بأنه غير مرغوب فيه ويفتقد لكافة الحقوق والاحتياجات الأساسية وهي الدفء والعطف والحب الذي يكون من طرف الوالدين حيث تبين لنا من خلال الجدول أن العديد من المبحوثين أجابوا بأكثر من احتمال، وهذا يؤكد أن الأطفال يتعرضون إلى مختلف الممارسات والسلوكيات التي تزيد من معاناتهم وقد تولد في نفوسهم الانتقام والحقد الدفين والذي يؤدي إلى الانحراف وارتكاب أخطاء يعاقب عليها القانون.

قد لا يتمكن الطفل من تجاوز خسارة الأم أو الأب أو العائلة. ولكن لا تستطيع زوجة الأب فعل أي شيء حيال شعوره سوى تقبل وضعه، وتجنب الدخول معه في نزاعات حول الموضوع. عليها أن تحدد قوانينها منذ البداية، وأن تجلس مع ابن أو بنت الزوج، وأن توضح له أو لها ما هو مطلوب منه، وأن تقول له مثلاً: "ليس مطلوباً منك أن تتدبني ماما، ولكن عليك أن تحترمني وأن تتبع توجيهاتي". من الطبيعي أن تستاء زوجة الأب إذا لم يحترمها أبناء الزوج، أو إذا عاملوها بخشونة أو فظاظة،

أو إذا قالوا لها كلاماً مثل: "أنت لست أُمي. لن أنفذ أوامرك". في هذه الحالة، على زوجة الأب أن تكون حذرة جداً، لأنه إذا تكررت هذه التصرفات ولم تتم معالجتها من الأب والزوجة أيضاً، فمن الصعب جداً وضع حد لها. فالطفل يتصرف بفضاظة ليحمي نفسه، ولـ"تدرب" زوجة الأب على ما يمكن أن تطلب منه وما لا يمكن، وما لا يجب أن تتوقع منه. في هذه الحالة، على الأب أن يقرر طريقة كلام وتعامل الطفل مع زوجة الأب. وعلى زوجة الأب وضع القوانين بالاتفاق مع الأب، وأن تثبت عليها. مثلاً، إذا قال لها ابن الزوج: "لست أُمي، ولست مرغماً على تنفيذ ما طالبت به". يمكنها القول: "حقاً أنا لست أُمك، ولكن يجب عليك أن تؤدي واجبك المدرسي". أو "نحن لا نبحث في موضوع إن كنت أُمك أو لا، نحن نتحدث بشأن واجبك المدرسي".

إن نتائج هذا النوع من التصرف يجب أن تكون سريعة وواضحة. مثلاً، يجب أن يعرف الطفل أنه إذا لم يحترم زوجة الأب، سيخسر بعضاً من امتيازاته، مثل مشاهدة التلفزيون، استخدام الكمبيوتر، الذهاب لزيارة صديق... إلخ. بمعنى آخر، على زوجة الأب ألا تتحمل كل تصرفات ابن الزوج. فهي التي تتحمل عبء الاهتمام به وبالعائلة، وهي التي تبذل الجهد لتأمين احتياجاته، وهي التي تضحي من أجله. لذا، على ابن الزوج أن يعاملها باحترام. ليس مفروضاً أن يناديها "ماما" إلا إذا كان راغباً في ذلك، ولكن من المفروض أن يحترمها.

على زوجة الأب ألا تحاول قراءة ما في ذهن الطفل، فهي لا تستطيع فعل ذلك. مثلاً، إذا لم يحب الطفل أن تأمره زوجة الأب بفعل شيء ما، لكنه يفعله كيفما اتفق، عليها ألا تعترض على ذلك وتحاول تفسير مغزى تصرفه. وعليها ألا تنزعج إذا نظر إليها بطريقة معينة عند الطلب منه تأدية واجبه. يكفي أن يؤديه سواء رغب في ذلك أم لم يرغب. لذا عليها ألا تحاول قراءة أفكار الطفل لتقرر ما إذا كان لا يريد فعل الشيء أو لا يرغب في فعله. عليها أن تدع الأمور حتى تسير إلى أن يتوصل كل طرف إلى معرفة الطرف الآخر وفهمه، وبالتالي نيل احترامه.



wondershare™

# PDF Editor

## الجدول رقم 32 يوضح علاقة الطفل بزواج أمه في حالة إعادة الزواج

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	كا <sup>2</sup>	مستوى الدلالة	القرار
عادية	05	26.3	1.68	0.43	غير دال (معا)
متوترة	09	47.3			
جيدة	05	26.3			
المجموع	19	100			

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05).

يوضح الجدول علاقة الطفل بزواج أمه في حالة أعادت أمه الزواج بعد الانفصال عن زوجها الأول أو موته ، حيث اتضح من خلال الجدول السابق رقم 19 الذي يوضح علاقة الطفل بزوجه أبيه أن المبحوثين بنسبة عالية كانت علاقتهم متوترة ومشحونة بالتوتر والقلق والخصومات ، أما من خلال الجدول هذا لا نجد اختلاف في النسب وآراء المبحوثين حول العلاقة بين الطفل وزوج أمه ، حيث تفيد البيانات أن العلاقة السائدة هي العلاقة المتوترة وذلك بنسبة 47.3%، كما تبين أن نسبة معتبرة من المبحوثين يعتقدون أن علاقتهم بزواج أبيه هي علاقة عادية وبنسبة مماثلة يعتقدون أنها علاقة جيدة تجمعهم في الوسط الأسري حيث قدرت نسبتهم حوالي 26.3 %.

وعموما يمكن القول أنه علاقة الطفل بزواج أمه في حالة إعادة الزواج متقاربة بين الأطفال المهمشين في نوعيتها، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ(1.68) والغير دالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.43) وهذا يعني أن علاقة الأطفال بأزواج أمهم في حالة إعادة الزواج متقاربة بين الأطفال المهمشين في نوعيتها تتباين بين العلاقة العادية والمتوترة والجيدة ونلاحظ من خلال ما سبق أن المعاملة ضد الأطفال من أب آخر، أن عدد كبير منهم كانوا يعانون من المعاملة السيئة من طرف زوج الأم، الأمر الذي قد يتيح لهم فرص اللجوء إلى الشارع دون معاتبة أو مراقبة من طرف الأم، التي قد تعاني من تسلط الزوج الثاني، والخوف الدائم من الغضب عليها وعلى أبنائها مما يدفعها إلى السماح للأبناء من قضاء أطول وقت ممكن خارج المنزل، وقد ينتج عنه حرمان الطفل من الرعاية الأسرية وقد يقع الطفل في جماعات أشرار تعلمه السلوك الخاطئ ويمتثل لأوامرهم وينفذ خططهم المنحرفة ومن جهة أخرى تعد المعاملة السيئة من طرف الوالدين وخاصة إذا كان الأب هو زوج أمه مظهر من مظاهر تهमيش الأطفال في الأسرة ويحرمه من المعاملة الحسنة واللائقة به. أما الأب فإنه لا يأبه لأولاده و يبحث عن الراحة في البيت ومع الزوجة الثانية، التي ترفض إقامة أبنائه معها، أو لا تسمح لهم بالمشاركة العاطفية في الجو الأسري الخاص بها.

ومن المعروف أن معظم الأطفال لا يحبون بحث أمورهم الخاصة مع الأهل. لذا، فهم في حاجة إلى الوثوق بشخص ناضج ليتكلموا معه. على الأب أن يحاول أن يكون محل ثقة ابن الزوجة، وأن يشعره بأن في إمكانه التحدث إليه من دون أن يحكم عليه أو ينتقده. ولكن عليه ألا يخفي الأسرار التي يمكن أن تؤثر سلباً في حياة الطفل أو الأب. فإذا شعر بأن هناك حاجة إلى إطلاع الأب على أمر ما، عليه أن يخبر الطفل قبل الإقدام على هذه الخطوة حتى لا يشعر، عند بحث الأم الموضوع معه، بأنه كان مغفلاً وبأنه تعرض للخيانة، وحتى لا تفقد زوج أمه ثقة الطفل به. إن الخطأ الكبير الذي ترتكبه أغلب أزواج الأمهات، هو محاولة أخذ دور الأب، فيحاول إجبار الأطفال على اعتباره "الأب الجديد"، بمعنى آخر يحاول الحلول مكان الأب الحقيقي. وقد يتسبب مثل هذا التصرف في شعور الطفل بالاستياء كثيراً، لأنه يشعر بأن الزوج يحاول إبعاد الأب الحقيقي للحلول محله. على زوج أم الطفل ألا يحاول إقامة علاقة بالقوة مع ابن الزوجة. بل عليه أن يكون صديقه، ومحل ثقة واحترام، والباقي يأتي مع مرور الوقت.

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

وقد بينت الدراسات العلمية أثر في الوقوع في الانحراف والتهميش حيث نجد "هيثر جوبي 1970 Heather Juby " في بحثها على عينة من المراهقين في عمر 15 سنة، بينت أن الأطفال الذين تربوا في أسرة أحادية ( الأم فقط) يمثلون نسبة من الجنوح تتشابه بالأطفال الذين تربوا في أسر كاملة أي بنسبة 24% إلى 21%، أما نسبة الجانحين بدون أب فهي 7% عندما يرجع غيابه إلى وفاته. مما يفسر - في ذلك الوقت - أنه يتحتم على الأطفال في حينه الدخول مبكرا لإعالة بقية أفراد الأسرة. أما عندما يكون الغياب بسبب الانفصال، فترتفع نسبة الجنوح إلى 33% ، في حين إذا حل رجل آخر مكان الأب فترفع هذه النسبة إلى 38%. بينما نجد الأطفال الذين تتخلّى عنهم أيهم ويعيشون مع أبيهم يسجلون أكبر عدد من الجنوح وذلك بـ 3 مرات أكثر من الأطفال الذين يعيشون مع أمهم فقط. (P52, Daniel Baril, 2001).

وهذا يعني أن هناك عوامل متعددة - بغض النظر عن غياب (الأم / الأب) - لها تأثير أكثر من غياب أحد الأبوين على انتشار ظاهرة الجنوح في هذه الأسر. مما يجعلنا نقول مع " أيبى Aebi " إن بنية الأسرة ليست هي السبب المباشر - وإنما لها تأثير على ذلك بلا شك - مما يجعلنا نهتم أكثر بفكرة نوعية العلاقات الفردية ما بين أفراد الأسرة الواحدة. "...إلا أن حرمان الطفل المبكر من الرعاية الوالدية، وعدم الاهتمام بهم، وعزلهم مع أقرانهم في المؤسسات الاجتماعية خارج الأسرة، يجعلهم يشعرون بالنبذ والرفض وغالبا ما يصبحون جانحين وهذا الحرمان بدوره يؤثر تأثيرا سيئا على جوانب شخصياتهم المختلفة..." (حامد عبد السلام زهران، 1977، ص 285).

وحيث ظهر من دراسة عماد الدين إسماعيل وآخرين (1974) ، أن الأبناء الجانحين الذين نشأوا في جو من الخلافات والمشاحنات الأسرية لا يشعرون بالحب والأمن والاحترام المتبادل "... ( محمد عماد الدين ، نجيب، رشدي، 1974، ص 264 ).



wondershare™

PDF Editor

الجدول رقم 33 يوضح حدوث شجار الطفل مع زوج الأم وأسبابه.

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	كا <sup>2</sup>	مستوى الدلالة	القرار
نعم	10	52.6	0.05	0.81	غير دال (معا)
لا	09	47.3			
المجموع الكلي	19	100			
نعم	06	60	3.20	0.20	غير دال (معا)
عدم منحك المصروف	02	20			
مضايقة إخوتك	02	20			
عدم مراجعة دروسك	10	100			
المجموع الجزئي					

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (01) بالنسبة للمجموع الكلي و(02) بالنسبة للمجموع الجزئي ومستوى الخطأ (0.05).

يوضح الجدول أعلاه إذا كان يحدث شجار بين الطفل وزوج أمه وأسباب حدوث هذا الشجار أن وقع بينها، حيث أكد أكثر من نصف المبحوثين أنه يحدث خصومات وشجارات بينهم وبين أزاج أمهاتهم حيث قدرت نسبتهم بحوالي 52.6% في حين يرى الآخرون منهم أنه لا توجد شجارات دائماً بين زوج الأب والأطفال حيث بلغت نسبتهم بـ 47.3%.

إذا يؤكد أكثر من نصف الأطفال حدوث شجار مع زوج أمهاتهم، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ (0.05) وغير الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (01) بمستوى دلالة قدره (0.81) وهذا يعني أن أكثر نصف الأطفال يؤكدون حدوث شجار مع زوج أمهاتهم، والبعض الآخر قريب من نصف المبحوثين ينفون حدوث شجار مع زوج أمهم.

كما يعود سبب حدوث الشجار بين زوج الأم وأطفالها إلى أسباب مختلفة ولعل أهم سبب في حدوث الخصومات والشجارات هو عدم منع الطفل حقه في المصروف لقضاء احتياجاته وتلبية متطلباته وإشباعها حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يؤكدون عدم منهم المصروف بـ 60% بينما يرى باقي المبحوثين أن سبب حدوث المشكلات بينهم إلى مضايقة أخوته الآخرين وعدم مراجعتهم للدروس وحل الواجبات المدرسية حيث بلغت نسبتهم بنفس القدر حيث بلغت بـ 20%.

ومنها نستنتج أنه بالتقريب حالات حدوث الشجار بين زوج الأم تعود إلى أسباب مختلفة، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ (3.20) وغير الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.20) وهذا يعني أن الأسباب المؤدية للشجار وحدث الخصومات والشجارات تتمثل في عدم منع الطفل حقه في المصروف لقضاء احتياجاته وتلبية متطلباته وإشباعها، مضايقة أخوته الآخرين وعدم مراجعتهم للدروس وحل الواجبات المدرسية.

نلاحظ من خلال الجدول أن النتائج المتوصل إليها تؤكد على أن العلاقات الأسرية بين المبحوثين من الأطفال وأبائهم هي علاقة غير طبيعية تشوبها الكثير من الخلافات والخلافات سواء كان زوج الأب هو السبب أو زوجة الأب، حيث تبين من خلال الجدول رقم 20 أن نسبة عالية من المبحوثين يواجهون مشكلات مع زوجه أبيهم كما تأكد أيضاً أن سبب المشكلات بالمقارنة مع نتائج الجدول الراهن هو عدم منهم المصروف وهو نفس السبب الذي كان في هذا الجدول، وهو عامل قد يساهم في حرمان الطفل من حقوقه وتجعله يشعر بالعزلة والتمييز داخل الأسرة، وقد يضطر إلى الحصول على المصروف من أماكن أخرى بطريقة غير مشروعة قد تعرضه للخطر والانحراف.



كما أشارت العديد من الدراسات العلمية أن هناك علاقات متداخلة معقدة بين العلاقات الزوجية وعلاقات الطفل والوالدين ، فطبيعة هذه العلاقة تتغير مع مرور الوقت نتيجة لانهايار الزواج وإعادة الزواج ، وأفضل عرض لها بأنها علاقة ثنائية الاتجاه وديناميكية ومتطورة مع مرور الوقت ، وتتأثر بمجموعة من العوامل السياقية. إن الطبيعة الخاصة للرابطة بين علاقة الزوجين وخبرات الأبوة والأمومة تعتمد على مجموعة من العوامل البعيدة والقريبة، التي تتضمن عوامل الطفل (مثل عمر الطفل، والمستوى النمائي ، والمزاج، والخصائص السلوكية والصحية)، والعوامل الوالدية الفردية ( مثل وجهة نظر الوالدين حول تربية الأطفال، والتوقعات حول أدوار الوالدين، والمعرفة و مهارات الأبوة والأمومة و حالة الصحة النفسية للوالدين) ، وعوامل متعلقة بالزوجين (على سبيل المثال كيف للأزواج أن يديروا الصراع في علاقاتهم، و الخبرات الوالدية المنمذجة، و تاريخ طلاق الوالدين) ، والعوامل الاجتماعية الخارجية التي تؤثر على الزواج، مثل توافر الدعم الاجتماعي، والعلاقات المستمرة للزوجين مع آبائهم وأمهاتهم ووالدي أحد الزوجين والوضع الاقتصادي والاجتماعي للزوجين .

و هذه المشاكل قد تأخذ شكل مشكلات خارجية (على سبيل المثال مشكلات المعارضة أو مشكلات السلوك) أو مشاكل داخلية (مثل القلق والاكتئاب والشكاوى الجسمية) ، و الأهم من ذلك، إن التخفيضات يتعرض في مستويات الصراع لدى الأطفال تتعرض لأن تؤدي إلى تحسين التكيف . إن الأطفال القادمون من المنازل التي يكون فيها الانفصال بين الوالدين ينتج عن التعرض المنخفض للصراع يميلوا إلى أن يحققوا نتائج أفضل من الأطفال الذين لا يزالون في منازل سليمة عالية الصراع . كما أن الخلافات بين الوالدين في حد ذاته لا يبدو أنه يؤثر على تكيف الطفل، شريطة أن الخلافات لا تؤدي إلى العدوانية أو العداء، فإن الوالدين يمكن أن يجروا وجهات نظر مختلفة تماما عن بعضها البعض مع عدم وجود آثار سلبية على الأطفال.

و هناك أدلة من دراسات علمية التي تربط التحولات الأسرية (طلاق الوالدين وإعادة الزواج) مع تكيف ضعيف للطفل . مقارنة مع أقرانهم من الأسر السليمة، فإن الأطفال من أسر مطلقة ومن زوج آخر لديهم معدلات مرتفعة من اضطرابات السلوك الداخلية والخارجية، و مشكلات في الانضباط والإنجاز المدرسي وصعوبات في علاقة الأقران ، والصحة الجسدية أكثر ضعفا . وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن زواج الوالدين يرتبط مع انسحاب المراهقين من الأسرة، وزيادة المخاطر، والتسرب المبكر من التعليم الرسمي . ظاهريا فإن المشاكل التي يعاني منها الأطفال من زواج آخر يظهروا مشكلات مشابهة لتلك التي يظهرواها الأطفال من أسر مطلقة وأب واحد . ومع ذلك، فإن الأطفال من زواج آخر يميلوا إلى إظهار مزيد من المشاكل السلوكية أكثر من الأطفال من الأسر ذات العائل الواحد، وخاصة بالنسبة للفتيات في المراحل الأولى من الزواج الجديد .

و قد تكون التحولات العائلية لها تأثير تراكمي على الأطفال. فمقارنة مع أقرانهم من الأسر المستقرة، فإن الأطفال الذين يعانون من تغيرات الحياة الأكثر تكرار و تحولات الأسرة يكون حالهم أكثر سوءا في مجموعة متنوعة من المجالات، ومع ذلك يمكن أن يكون هناك اختلاف فردي في التكيف مع تحولات الأسرة . ويرتبط أيضا تكيف الطفل في علاقات الآباء بجنس الطفل، حيث أن المستويات عالية من الصراع الوالدي لدى الفتيان والفتيات يظهر بأنهم يستجيبوا له بطريقة مماثلة، مع زيادة خطر المشاكل الداخلية والخارجية . بينما معظم الأطفال يعيشون مع أمهاتهم بعد الطلاق، فإن هذا يرتبط مع زيادة خطر المشاكل السلوكية لدى الأولاد للبنين، ويتم عرقلة التفاعل مع الذكور بالنسبة للفتيات . ومن ناحية أخرى تشير بعض الأبحاث إلى أن الأولاد يميلون إلى الاستفادة من الزواج مرة

أخرى بعد الطلاق بينما الفتيات تعاني من ذلك، فقد يظهر الأولاد بعض التدهور قصيرة الأجل في السلوك، ولكن على المدى الطويل، فإن الأولاد من الأسر المستقرة والتي تتكون من زوجة أب أو زوج أم لديهم مشكلات سلوكية أقل من الأولاد في الأسر من أم واحدة . إن الفتيات من الأسر ذات زوجة الأب أو

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

زوجة الأم لديهن معدلات أعلى من المشكلات السلوكية من الفتيات من الأسر السليمة أو ذات الأب الواحد ، بغض النظر عن مدة الزواج .

وهناك بعض الأدلة على أن الأسر ذات زوجة الأب أو زوج الأم تواجه مشاكل يومية أكثر تعقيدا ومستمرة أكثر من العائلات الأخرى . إن مستوى صراع العلاقة الذي يتعرض له الأطفال في الأسر المتزوجة من جديد يؤثر على تكيفهم في الأسرة . وتشير الأبحاث إلى أن ارتفاع معدلات الصراع (بين الزوجين السابقين أو بين الزوجين الجدد) مرتبط مع مشاكل سلوكية هامة إكلينيكية متعلقة بالطفل . وبالتالي، فإن تحولات العائلة مثل إعادة الأبوة repartnering قد تدل على الوقت الذي يحتاجه (الزوجين المطلقين أو الشريكين الجدد في إعادة الأبوة ) للوساطة أو لعلاج العلاقة للمساعدة في التفاوض على خطط الأبوة والأمومة، وحل المشاكل الأسرية والحد من الصراع. بالإضافة إلى النزاع الذي يرافق تحولات الأسرة، فإن الأطفال والبالغين يختبرون عدد من التغييرات المجهدة يحتمل أن بيئتهم الأسرية. من وجهة نظر الطفل قد تشمل هذه التغييرات على تركيبة بيت الأسرة : مثل فقدان أحد الوالدين أو كسب والد من زوج آخر أو أشقاء من زوج الأب أو زوج الأم . إن علاقة الطفل مع الوالد الحاضن ستتغير، وكثيرا ما إلى الأسوأ، وإن قدرة أحد الوالدين لقضاء بعض الوقت مع طفله يمكن أن تتخفض بعد الطلاق بسبب الضغوط الناجمة عن محاولة لدعم الأسرة وحدها، وبعد الزواج من جديد من خلال مطالب العلاقة المتطورة للشريك مع شريكه الجديد . كما أن بعد الطلاق فإن الأطفال يفترضوا بشكل عام أدوار ومسؤوليات أكبر في جميع أنحاء المنزل . وبعد الزواج الجديد - حيث يحدث المزيد من التغييرات - ، والتغيرات تحدث كذلك، فإن زوج الأم أو زوج الأب والأخوة غير الأشقاء من المرجح أن يتولوا بعض الأدوار التي كان يقوم بها الطفل ، والطفل قد يواجه نقصا في مركزه في الأسرة. فالأولاد الذين يعيشوا ضمن أسرة مكونة فقط من الأم أكثر عرضة للخطر مقارنة بمعاناة الفتيات من الأبوة والأمومة القسرية، و يمكن حل هذه المشكلة عن طريق إعادة الأبوة repartnering ، حيث أن إضافة زوج أم إلى الأسرة يعتبر مضاد للممارسات الوالدية الضعيفة للأم العزباء التي تعيش مع أبنائها الذكور . ومع ذلك، يبدو أن الفتيات يسجلن نتائج سيئة نسبيا مع زواج الوالدين، ربما نتيجة استيلاء زوجة الأب أو زوج الأم على مكانة وعلاقة الابنة التي تشكلت مسبقا مع الوالد المنفصل .

الأبوة والأمومة في الأسرة المكونة من زوج أم أو زوجة أب معقدة ومحفوفة المخاطر. وإن قدرة الزوجين على إدارة آثار الأبوة والأمومة التعاونية على كل من تكيف الطفل ونوعية العلاقة بين الشريكين . كما أن تكيف الطفل في الأسرة المكونة من زوج أم أو زوجة أب يرتبط بمستوى مشاركة زوج الأم أو زوجة الأب في تربية الأطفال، وإلى أي مدى كان الوالد البيولوجي يوفر الدعم لزوج الأم ، ومدة علاقة الزواج الجديد .



wondershare™

PDF Editor

الجدول رقم 34 يوضح حدوث حوار الطفل مع الوالدين

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	كا2	مستوى الدلالة	القرار
نعم	23	19.6	13.0 0	0.00	دال (لا يوجد حوار)
أحيانا	45	38.5			
لا	49	41.9			
المجموع الكلي	117	100			
محاولة فرض رأيهما عليك	08	16.3	17.42	0.00	دال (لا يسمحون بالحوار)
لا يسمحون بفتح الحوار	30	61.2			
لأنها تنتهي بالشجارات	11	22.4			
المجموع الجزئي	49	100			

\*ملاحظة: المجموع أقل من العينة لأن هناك 09 حالات وفاة للوالدين معا. \* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (02) بالنسبة للمجموع الكلي و(02) بالنسبة للمجموع الجزئي ومستوى الخطأ (0.05).

يوضح هذا الجدول حدوث حوار بين الطفل ووالديهم بحيث إذا كانت لغة الحوار بين الآباء والأطفال قائمة على الاحترام المقرون بالحب فإن هذا الأمر سينعكس على شخصية الطفل في معاملة الوالدين والآخرين. كما أن الحوار والمناقشة بين الآباء والأطفال يبنيان جسرا من الثقة بين الطرفين، ويدعمان شخصية الطفل بأسس الثقة بالنفس والقدرة على الحوار مع الآخرين، ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه غياب الحوار بين الأبناء والآباء بدرجة كبيرة في الوسط الأسري، حيث تبين أن نسبة معتبرة من المبحوثين يرون غياب الحوار بين الوالدين بصفة مطلقة حيث قدرت نسبتهم بحوالي 41.9% في حين تبين أن نسبة قريبة من هذه النسبة ترى أن الحوار بين الوالدين والأبناء يكون أحيانا وليس دائما حيث قدرت نسبتهم بحوالي 38.5 %، كما تبين أن نسبة قليلة من المبحوثين يعتقدون انه يوجد حوار بين الآباء والأبناء بصفة دائمة ومستمرة حيث قدرت نسبتهم حوالي 19.6 % فقط.

إذا ثقافة الحوار في الأسرة بالنسبة للأطفال المهمشين قليل بالمقارنة مع الأسس التربوية التي يجب توافرها في البيئة الأسرية ، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ(13.00) والدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن تقريبا من نصف الأطفال المهمشين لا يجدون ثقافة الحوار في بيئتهم الأسرية ، والبعض منهم بنسبة لا تقل عن الأولى تري انه يحدث أحيانا، بينما البعض يرون أن الحوار موجود في الأسرة .

كما بينت نتائج الدراسة أن من بين أسباب غياب الحوار بين الآباء والأبناء يعود لأسباب مختلفة ومن بينها خصوصا أن الآباء يرفضون فتح النقاش مع أبنائهم ولا يسمحون لأبنائهم بالكلام وإبداء آرائهم المختلفة والتعبير عن تطلعاتهم واحتياجاتهم حيث قدرت نسبة المبحوثين الذين يؤكدون ذلك بنسبة عالية قدرت بـ 61.2 % في حين تبين أن هناك من يعتقد غياب الحوار في الأسرة بسبب كثرة المشاجرات والمشاحنات والخلافات بين أفراد الأسرة حيث قدرت نسبة المبحوثين بحوالي 22.4 % كما تبين أن نسبة قليلة من المبحوثين يعتقدون أن أبائهم يحاولون دائما فرض رأيهم حول المسائل التي يتحدثون فيها ولا يقبلون محاورتهم وإبداء رأيهم فيها حيث بلغت نسبتهم بـ 16.3 % منهم.

ومنه نستنتج أنه بالتقريب ثلثي حالات عدم توفر الحوار في الأسرة يعود إلي عدم السماح للأطفال التحدث وإبداء الرأي، بينما أقل من ثلث الأطفال يعتقدون أن سبب غياب الحوار يعود إلي محاولة فرض الأولياء رأيهما على الأطفال، وعادة تنتهي الحوارات بالشجارات ، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ(17.42) والدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن أسباب غياب الحوار في الأسرة يعود بالدرجة الأولى إلي عدم السماح للأطفال الحوار والنقاش في الأسرة والبعض الآخر يرى أن الأولياء يفرضون رأيهم على الأبناء دون مناقشة أو إبداء الرأي، وكذا معظم الحوارات تنتهي بشجارات بينهم.

وعموما مما سبق نرى أن الممارسات الخاطئة في تربية الأطفال وتغليبهم عن المشاركة الحوارية وفرض الديمقراطية وحرية التعبير كمنطلق للحوار وإبداء الرأي بالنسبة للطفل في مراحله الأولى ، يعزز من انتمائه للأسرة ويكرس في شخصيته المبادأة الحوارية وينعكس إيجابا على سلوكه

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

مستقبلاً، أما إذا مورست أساليب خاطئة في تربية الأبناء كالقسوة في المعاملة وكبح صوت أفراد الأسرة ، قد يؤدي إلى ردود أفعال عدوانية تأخذ أشكالاً من السلوك غير الاجتماعي، وقسوة أحد الوالدين في معاملة الطفل تلجأ إلى الميل إلى الطرف الآخر، كما أن التناقض في المعاملة فيما بين الوالدين يؤدي إلى عدم مقدرة الطفل في تحديد المعايير السلوكية المرغوب فيها وهذا يؤدي بدوره إلى إضعاف قيمة العليا.

فقد يرى بعض الآباء أن اتخاذ الأسلوب التسلطي في معاملة الأبناء هو الأسلوب الأنسب في تربيته، فيغالي في تطبيق أسلوب الطاعة والأدب والخضوع، ولا يقبل الحوار والمناقشة مع أبنائه حتى في المواضيع التي تخصهم وعدم السماح لهم باختيار الأصدقاء أو قضاء وقت الفراغ خارج البيت، مما يفقد الثقة بالنفس ويشعرهم بالعجز والقصور.

إن هذا الأسلوب قد ينعكس سلباً على أنماط الطفل السلوكية وتضطرب شخصيته تهتز مشاعره، مما يؤثر على تكيفه وتوافقه خاصة في مرحلة المراهقة التي تعتبر من أخطر وأهم المراحل التي يمر بها الإنسان، حيث لوحظ أن المراهق نتيجة عدم ثبات أسلوب معاملة والديه وقسوتهما المفرطة يلجأ إلى الانتقام منهما ومن نفسه، باتباع بعض السلوكات غير المقبولة اجتماعياً والتي غالباً ما تجرفه نحو الانحراف.

لذلك على الأسرة الجزائرية أن تكون على علم ودراية بأساليب الرعاية والتنشئة الاجتماعية السليمة والصحيحة، لأن ذلك يساهم بفعالية في خلق وتكوين جيل من الأبناء الصالحين الحاملين للقيم والمبادئ الاجتماعية والأخلاقية السامية، وباعتبار أن من أهم وظائف الأسرة كمؤسسة هامة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، نحاول التعرف على كيفية تعاملها مع مختلف القضايا والمشاكل التي قد تواجهها من حين لآخر، ويمكن أن تؤديها في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية.

وفي هذا المنوال يرى بعض الباحثين أن انشغال الآباء طيلة اليوم بأعمالهم والتحاقهم بالمنزل في وقت متأخر من الليل وقد أضناهم التعب ومعاونة المواصلات، بحيث قد لا يجد الوالدان في نفسيهما الاستعداد لسؤال الأبناء عن أحوالهم والانبساط إليهم في القول وولوج عالمهم الخاص بهم، مما يجعل بعض المشاكل الطارئة لدى الأبناء تنمو ويشد خطرها في غياب وعي الآباء بها نتيجة ضعف التواصل الأسري أو غيابه في فترات جد حرجة من حياة الأطفال والشباب.

ويكون من نتائج ذلك ، لجوء الأبناء لتعويض التواصل الأسري المفقود بتواصل مع زملائهم في المدرسة أو أبناء الجيران، فيصبح لهم التأثير المباشر في تشكيل تصوراتهم وأخلاقهم على نحو قد يتعارض تماماً والتنشئة السوية ولا يرضي الوالدين إطلاقاً، فقد يصبحون عازفين عن الدرس والتحصيل، أو مدمنين على المخدرات أو متعاطين لبعض الجرائم والفواحش والعادات المفسدة للأمزجة والأبدان. ومن جهة أخرى فإن ضعف التواصل بين الأولاد والوالدين يفقد العلاقة الرحمية بينهما متانتها ومهابتها في نفوس الأبناء، فينعكس ذلك إلى عقوقهم للوالدين واتخاذهم وجهة معاكسة لما يتمناه الآباء، مما يؤثر بقوة على فشل ذريع للتربية السليمة .

أما العوامل التي تقضي إلى غياب التواصل بين الوالدين والأبناء في نظر الكثير من الباحثين في شؤون الأسرة تعود إلى غياب التربية وتعود الوالدين على قيم وثقافة التواصل، فيعيد إنتاج ذلك مع أبنائهم. و سيادة تمثيلات وقيم سلبية تجاه الأطفال من طرف الراشدين (الزوجين)، كضرورة انصياع الأبناء لرغبات وقرارات الوالدين دون مناقشتها في ذلك ( نموذج الابن "المرضي")، وكون الأبناء صغييري السن (وقد يظلون كذلك حتى إن كبروا) وبالتالي فهم غير مؤهلين عقلياً لكي نتحاور ونناقش معهم بعض الأمور، وكون الأطفال عامة مشاغبين وعنيدون ليس أماناً سوى إخضاعهم وتربيتهم بصرامة، ولا مجال للتداول معهم والخضوع لرغباتهم وأرائهم.

كما أن ضغوطات العمل والمتطلبات الأسرية المرهقة للوالدين، قد تجعلهما يهملان تتبع وتربية أبنائهم، وبالتالي ينعدم التواصل مع الأبناء في القضايا والحاجيات والمشاكل التربوية والنفسية والاجتماعية... التي تهم الأسرة ككل، أو تلك التي تهم الأبناء... الخ.

Wondershare™

PDF Editor

الجدول رقم 35 يوضح موقف الوالدين عند قيام الطفل بسلوك سيء

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	كا <sup>2</sup>	مستوى الدلالة	القرار
اللامبالاة	61	52.2	63.50	0.00	دال (اللامبالاة)
التشجيع	05	04.2			
الضرب	22	18.8			
التهديد	29	24.8			
المجموع	117	100			

\*ملاحظة : المجموع أقل من العينة لان هناك 09 حالات وفاة للوالدين معا. \* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (03) ومستوى الخطأ (0.05).

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبين موقف الوالدين عند قيام الطفل بسلوك سيء، أن موقف الوالدين سواء الأب أو الأم من الطفل الذي قام بسلوك خاطئ وسيء كان يتمثل في اللامبالاة وعدم الاكتراث لتصرفات أبنائهم في المنزل حيث تبين أن أكثر من نصف المبحوثين يعتقدون أن والديهم لم يتخذوا أي موقف معين للسلوكات السيئة التي يقومون بها وقدرت نسبتهم بحوالي 52.2 % من المبحوثين ، في حين ترى نسبة معتبرة من المبحوثين أنهم يواجهون التهديد والتخويف بالعقاب من طرف آبائهم إذا ارتكبوا سلوكات سيئة حيث قدرت نسبتهم حوالي 24.8 % منهم وبنسبة أقل من المبحوثين تؤكد أنهم يتعرضوا للضرب من طرف أوليائهم وقدرت نسبتهم بحوالي 18.8 % بينما ترى نسبة ضئيلة جدا من المبحوثين أنهم يلقون تشجيعا من طرف أوليائهم إزاء التصرفات الغير لائقة التي يرتكبونها حيث قدرت نسبتهم بـ 4.2 % من المبحوثين.

و يمكن القول أنه بالتقريب أكثر من نصف الأطفال يرون أن موقف الوالدين عند قيامهم بسلوك سيء، كان يتمثل في اللامبالاة وعدم الاكتراث لتصرفات أبنائهم في المنزل، بينما يرب البعض الآخر منهم ان موقف والديهم متباين بين الضرب والتهديد والتشجيع ، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ (63.50) والدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (03) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الأولياء يكون موقفهم اللامبالاة إزاء السلوك الخاطئ الذي ينجم عن الأطفال المهمشين في أسرهم. بينما تتباين المواقف الأخرى بدرجة قليلة والمتمثلة في التهديد والضرب والتشجيع. وعلى العموم فإن الطفل يتلقى من والديه في هذه الحالة "الأساليب الصحيحة" من وجهة نظر الحقائق التربوية والنفسية، التي تقوم سلوكه وترجح أخطائه إلي الصواب، وفي ظل هذه المعاملة. يشعر الطفل بالارتياح والهناء العائلي، ويعتقد أن والديه وفرا له طفولة سعيدة. بينما توجد أنماط تربوية من الوالدين الخاطئة المتمثلة في (الرفض، الحماية الزائدة القسوة، بث القلق، الإهمال، التفرقة، التذبذب، التحكم) كلها معاملات والدية يدركها الطفل الجانح وغير الجانح من الجنسين على أنها مؤلمة وبالتالي تضر بالفرد المتعرض لها. ومنها يعتقد الطفل أن والديه عرقلا نمو طفولته جراء معاملتهما الخاطئة له. إن الطفل هنا يحدد سلوكه على أساس المعاني التي تتكون لديه من تصرفات والديه والآخرين في المواقف المختلفة. فإذا كانا الوالدان هنا منشغلين عنه ولا يعتنيان بشؤونه عن طريق التوجيه والإرشاد ، فإن الطفل ستختلط عليه معاني الأشياء، وسيكون لديه كم من المعاني المشوه تعلمها بالصدفة. مما قد لا يوفر له الدلالة الكافية لمحتوى المواقف الاجتماعية التي تصادفه. والجانحون الذين أدركوا معاملة أبيهم أنه مهمل معهم لا شك أنهم لا يشعرون بالقدر اللازم من الحب والتقبل والودي، ذلك القدر الضروري لنمو "الأنا" ، وتكوين معالم نموذج بها يوجه سلوكه في المواقف الاجتماعية المختلفة.

غير أنه بالنسبة للجانحين الذكور يظهر أن الأب فقط أدرك على أنه مهمل لهم، إلا أن الأم لم تدرك كذلك. وهذا فيه احتمال بأن الأم قد تعوض أو تخفف بعض آثار هذا الإهمال.



## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

إذ يذهب علاء الدين كفاقي (1989) إلى القول في هذا المجال إلى " ...أن طفل الوالدين المهملين يفنقد عمليات والدية وتربوية هامة، وعلى رأسها التشجيع والتعليم والتوجيه، وهي العمليات اللازمة لبناء منظماته النفسية. وكنتيجة لعدم تكوين نظام كامل من المعاني يعطي لكل سلوك دلالاته، يشعر الطفل بتناقض مشاعره إزاء والديه أولاً، ثم إزاء الموضوعات الأخرى، كما يكون عرضة للتردد وعدم الحسم والشك وغيرها... " ( علاء الدين كفاقي ، 1989 ، ص ص 269 - 270).

في حين يؤكد " والون .هـ (Wallon .H,1956) قائلاً...إنه غير مقبول أن يظهر الأب وهو يمارس تسلطه بطريقة تعسفية، لكنه في الوقت نفسه إذا تخلى عن ذلك فسوف يضر ببنية الأسرة وتوازنها الضروري ، وسيفسح المجال للغير لأن يتولى قيادة أسرته..." (Wallon .H, 1956,P75). لذلك يظهر أن وظيفة " الأب " تختلف عن وظيفة الأم في تربية الأطفال والتعبير عن التصرفات الخاطئة الصادرة عن أبنائهم بموقف يكن له الطفل ويحد من أخطائه.

غير أن استعمال " الوالدين " للسلوكيات ذات الطبيعة التسلطية وبالأخص المبالغ فيها تجاه الأبناء " ...يسبب اضطراب العلاقة ما بينه وبين طفله مما يخلق دراما مشابهة للنقص العاطفي تجاه الأم ، الأمر الذي يؤثر مستقبلاً على الارتباطات التي يكونها الطفل مع الواقع ومع الآخر... " ( Roger Muccheilli,1988,P68 )

وعموماً نجد أن مظاهر التهميش والانحراف من خلال ما سبق ترجع إلى طبيعة المعاملة الوالدية داخل الأسرة ودرجة المراقبة المستمرة لسلوك الأبناء وطريقة معالجتها في الموقف الراهن، و الاطلاع على وسائل التحكم واستعمال السلطة المبالغ فيها من قبل " الوالدين". التي عادة ما يستعملها كما يراها "بول استريت " مثل: " لا يسمح بالخروج عن الطاعة ، فرض الطاعة ،استعمال العقوبة أكثر من اللازم ، مراقبة دائمة مع اتهام مستمر لنشاطات الطفل، فرض القيام ببعض الأعمال المنزلية مع المراقبة واستعمال العقوبة، إجبارية طلب السماح باللعب، بعض السلوكيات التي يدركها الطفل من بعيد على أنها خطر دائم عليه " .

الأمر الذي يترتب عليه ضرر كبير كما يذهب إلى ذلك روجي ميكلي (1988) بقوله : "... إن قيام التسلط المبالغ فيه من قبل الأب يؤدي إلى فقدان روح المبادرة في سلوك الطفل ، إضعاف الأنا ، القلق أو الحصر ، الرغبة في البقاء صغيراً ، الإحساس بالضعف وعدم القدرة على الدفاع ، اللجوء إلى القيام بنشاطات أو ألعاب رتيبة وآلية يكررها الطفل إلى ما لا نهاية وبدون فرح " (Roger Mucchielli,1988,P72).



wondershare™

PDF Editor

الجدول رقم 36 يوضح مكوث الطفل في الليل خارج المنزل دون علم والديك

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	كا <sup>2</sup>	مستوى الدلالة	القرار
نعم	31	24.6	32.50	0.00	دال (لا يمكن)
لا	95	75.4			
المجموع الكلي	126	100			
مرة واحدة	13	41.9	19.51	0.00	دال (اثنان)
اثنان	16	51.6			
أكثر من ثلاث	02	6.5			
المجموع الجزئي	31	100			

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (01) بالنسبة للمجموع الكلي و(02) بالنسبة للمجموع الجزئي ومستوى الخطأ (0.05).

نلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يوضح خروج الأطفال في الليل من المنزل دون علم الوالدين ودون استشارتهم، إذ نجد أن نسبة عالية من المبحوثين يعلمون والديهم أنهم خارج المنزل ليلاً حيث قدرت نسبتهم بحوالي 75.4%، في حين نجد أن الذين لا يخبرون والديهم بخروجهم ليلاً كانت نسبتهم حوالي 24.6%.

إذا يتبين أن أكثر من ثلثي الأطفال لا يمكنون في الليل خارج المنزل دون علم والديهم، بينما أقل من ثلث الأطفال لا يعلمونهم بذلك، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ(32.50) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (01) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن ثلثي الأطفال المهمشين لا يمكنون في الليل خارج المنزل دون علم والديهم، بينما أقل من ثلث الأطفال لا يعلمونهم بذلك.

وتبين من خلال استجابات المبحوثين أنهم سبق وأن مكثوا خارج المنزل دون علم والديهم مرة واحدة فقط حيث قدرت نسبتهم حوالي 41.9% في حين يرى نسبة قليلة منهم أنهم مكثوا خارج المنزل أكثر من مرتين دون علم والديهم بحوالي 51.6%، ونسبة قليلة جداً ممن اعتادوا على السهر والمكوث خارج المنزل في الليل أكثر من ثلاث مرات قدرت نسبتهم حوالي 6.5%.

ومنه نستنتج أنه بالتقريب أكثر من نصف حالات الأطفال المهمشين الذين لا يعلمون أوليائهم عن الخروج للسهر في الليل أكثر من مرتين، وأقل من نصف المبحوثين لا يعلمون أوليائهم عن الخروج للسهر في الليل أكثر من مرة واحدة، وقليلهم منهم أكثر من ثلاث مرات، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ(19.51) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني الأطفال المهمشين اعتادوا السهر في الليل خارج المنزل تكراراً دون علم أوليائهم أكثر من مرتين وثلاث مرات.

ونلاحظ من خلال هذه الظاهرة التي قد تسبب العديد من المشكلات لدى الطفل وخاصة المراهقين في وقوعهم في الانحراف واكتسابهم سلوكيات خاطئة نتيجة خروجهم للسهر خارج المنزل أو هروبهم منه، وتتعدد أسباب الخروج من المنزل ليلاً يمكن تفسيرها من منظورات متعددة، ولعل أهمها وأيسرها علاجاً هي الأسباب الفسيولوجية الناتجة عن خلل في إفراز هرمون الميلاتونين الذي يؤثر تأثيراً مباشراً في عملية النوم، والذي يزداد إفرازه ليلاً حسب الدراسات العلمية الحديثة التي أشارت إلى ذلك، ولكن هناك بعد نفسي وآخر اجتماعي في خلفية الصورة هو أجدر بالتناول. فالسهر قد يكون هروباً من مواجهة مشكلات حقيقية نتحدثنا في حياة المراهقين الاجتماعية أو الدراسية، تماماً كما نتحدثنا نحن البالغين في حياتنا العملية، ونترجم الهروب منها في السهر أمام شاشات التلفزة أو الانترنت أو خارج المنزل حتى لا نفكر في مواجهتها كثيراً.

وقد يكون تعبيراً عن اضطراب نفسي كالإكتئاب والقلق أو التوتر، يحتاج لعلاج نفسي، وقد يكون تعبيراً عن العدوان، خصوصاً في فئة المراهقين حيث مرحلة التمرد على قوانين البيت، وقائمة "افعل ولا

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

تفعل"حيث يجد المراهق نفسه غير قادر عن التعبير عن غضبه مما يُطلب منه أو الإعتراض عليه بشكل واضح وصريح، فيقوم بالسهر وإضاعة الوقت في غير فائدة "كنتفيس"غير مباشر لاعتراضه على الأهل، لأن في إضاعة الوقت إيذاء لوالديه وإثباتاً لشخصيته. كما قد يكون سببه النشأة، حيث لم يُرب الطفل منذ صغره على إعلاء قيمة الوقت، أو الإحساس بالمسؤولية تجاه نفسه وتجاه المجتمع، أو نتائج التربية المدللة مثلاً التي تخرج لنا شخصاً مستهتراً لا يعي مفهوم الحرية بحق اتجاه أبنائهم.

كما يمكن تفسير خروج الطفل من المنزل إلى الشارع ليلاً مرده إلى المعاملة الآباء القاسية قد تكون من أهم الأسباب التي تدفعهم للبحث عن متنفس أو مخرج بعيداً عن التسلط والقسوة والإساءة اليومية التي تمارس ضدهم لأنفه الأسباب، كما تشير بعض الدراسات النفسية أن الفراغ العاطفي والحرمان من الدفء الأسري يدفع بالطفل إلى البحث عن مجال آخر لإشباع رغباته العاطفية في مكان يلبي هذه الاحتياجات، فالشارع هو المجال المكاني البشري الذي يحوي العديد من الأفراد المنحرفين و الأسوياء، قد يصبح المأوى و الملجأ للبعض من الأفراد .إن الإشكال يبرز في كون أن الشارع لا ينتظر منه بشرى سارة ، بل يعد البيئة المناسبة للاحتكاك المستمر بالمنحرفين، فقد يكتسب البعض من الأفراد السلوكيات المنحرفة منها، وخاصة إذا كان هو الملجأ الذي يحوى الأطفال المحرومين والمهمشين والذي يعانون من مشكلات أسرية سواء كانوا من أسر فقيرة أو غنية على السواء، فهو يعد خطراً كبيراً عليهم ، ويصعب على الأولياء التحكم في سلوكهم وتربيتهم تربية سليمة ، وقد يعيق إدماجهم في المجتمع من خلال الجمعيات والمؤسسات الرعاية الاجتماعية ، لذا وجب على الأولياء فرض نوع من الرقابة على أبنائهم ووقايتهم من الوقوع في خطر الانحراف والجريمة .



wondershare™

# PDF Editor

### الجدول رقم 37 يوضح أسباب مكوث الطفل الليل خارج المنزل دون علم والديك

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	كا <sup>2</sup>	مستوى الدلالة	القرار
شجار حدث بين والديك	13	41.9	5.00	0.17	غير دال (معا)
رسوبك في الدراسة	05	16.1			
ضربك إخوتك	07	22.6			
أخرى تذكر	06	19.3			
المجموع	31	100			

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (03) ومستوى الخطأ (0.05).

من خلال الجدول السابق تبين أن نسبة معتبرة من المبحوثين لا يبيتون في المنزل ولا يخبرون والديهم بذلك، وبيننا أن الخروج من المنزل ليلاً يشكل خطراً كبيراً على الطفل ويضعه في سياق برائث الانحراف والجريمة، ومن خلال هذا الجدول الذي يبين أسباب خروج الطفل في الليل من المنزل دون علم والديهم، إذ نلاحظ أن إجابات المبحوثين أرجعوا سبب بقائهم في الخارج إلى المشكلات والخصومات والشجار الذي يحدث بين والديهم حيث قدرت نسبتهم حوالي 41.9%، وهي أعلى نسبة من إجابات المبحوثين الذين أجابوا بنعم أي أنهم سبق لهم وأن مكثوا في الخارج بدون علم والديهم وذلك خلال فترة الليل، في حين أرجع باقي المبحوثين سبب ممارستهم لهذا السلوك إلى أسباب أخرى كانت نسبتها متقاربة إلى حد ما حيث تبين أن من بين أسباب خروجهم إلى الشارع ليلاً يتمثل في حدوث شجار مع إخوتهم والاعتداء عليهم حيث قدرت نسبتهم بـ 22.6%، بينما يؤكد نسبة معتبرة منهم أن فشلهم في الدراسة وعدم تمكنهم من النجاح كان سبب في هروبهم من المنزل وعدم إخبار والديهم عن خروجهم إلى الشارع ليلاً حيث بلغت نسبتهم بـ 16.1% من المبحوثين، في حين ترى نسبة معتبرة منهم أن من بين أسباب خروجهم من المنزل ليلاً دون علم أوليائهم يعود لعدة أسباب من بينها اللامبالاة من طرف والديهم وغياب الرقابة عليهم، وكذا غياب الأب عن المنزل، وأيضا التهميش والحرمان الذي يلاقه داخل الأسرة، حيث بلغت نسبتهم حوالي 19.3% من المبحوثين.

يمكن القول أن أسباب مكوث الطفل الليل خارج المنزل دون علم والديهم متباينة من سبب إلى خارج، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ (5.00) والغير دالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (03) بمستوى دلالة قدره (0.17) وهذا يعني أن أسباب مكوث الطفل الليل خارج المنزل دون علم والديهم متباينة، حيث كانت ترتبط أساساً بحدوث شجار بين الطفل ووالديه، وكذا ضربك إخوته، وأحيانا الرسوب في الدراسة، ومن بين أسباب خروجهم من المنزل ليلاً دون علم أوليائهم يعود لعدة أسباب مختلفة من بينها اللامبالاة من طرف والديهم وغياب الرقابة عليهم، وكذا غياب الأب عن المنزل، وأيضا التهميش والحرمان الذي يلاقه داخل الأسرة.

يعد الجو الأسري المتوتر والمشحون بالشجارات الدائمة والمتكررة بين والديهم الدافع الأساسي لأفراده نحو مفاضلة قضاء الوقت خارج المنزل إن الشجارات والخلافات المستمرة بين والديهم عادة ما تتخذ عدة أشكال والتي لن تخرج عن العنف الجسد أو اللفظي كالضرب والسبب والشتيم، وذلك برفع الأصوات واتهام كل طرف للآخر بالتقصير في أداء واجباته، بل قد تتورث نائفة أحد الوالدين لأسباب غير موضوعية، لتقوم بعدها شجارات تدوم ساعات وأحيانا أياما لتنتهي بذهاب الأم عند أهلها في بعض من الحالات. حيث يرى طلعت (2001) في هذا الإطار ليؤكد أن هذه الأسر المسيئة لأطفالها تتعرض في الغالب إلى مشكلات متعددة (زواجية، ومالية، ومهنية) واضطراب في العلاقات بين والديهم والأبناء، وأما الكبار فتعوزهم مصادر ومهارات التعامل مع تلك المشكلات للوصول على حلول فعالة أو توافقية لتلك المشكلات، وقد تتداخل عوامل في زيادة احتمالات خطر هذه المشكلة، كمثل الفقر والبطالة

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

والعنف المنزلي، وتلك عوامل تجعل الطفل في خطر عال من سوء المعاملة والإهمال. (طلعت منصور، 2001، ص ص 22-23) .

ومن بين العوامل التي تؤدي إلى إهمال الطفل الصراعات التي تتم بين الزوجين (الأبوين)، وهذا ما أشارت إليه زينب حميدة بقادة (1990) في دراستها. حيث ظهر أن العينة الجانحة لم تكن راضية عن العلاقة بين الأبوين وذلك بسبب الخصام الدائم واستعمال القسوة والعنف بين الزوجين. مما تدعيم أحد الأطراف أو أن يكون مراسلا بينهما أو ينظر إليه على أنه سبب مشكلات ينعكس على إهمال الأطفال والتخلي عنهم. بل قد يستعمل هؤلاء الأطفال أحيانا كرهائن تهدد به جهة، الجهة الأخرى. الشيء الذي يجعل الأطفال يلتجأون "...إلى قضاء جل الوقت في الشارع بعيدين عن جو أسرهم المشحون، حيث يتعرضون لإغراءات الجنوح والانحراف..." (زينب حميدة، 1990، ص 203). كما أن النزاعات بين الزوجين عادة ما تدخل الأطفال كطرف ثالث يستغل في الوالدين... وغيرها (Robert Pelsser , 1989, p460).

كما أن الابن المتمدرس الذي يقضي جزءا من يومه في المدرسة يعود بعد فترة الدراسة إلى المنزل، غيره أنه بمجرد الاقتراب من المنزل يسمع الأصوات الصادرة منه تجده يعود أدراجه مفضلا البقاء خارجه ليقضي يومه ليلا و نهارا متسكعا بين الشوارع هروبا من كل مصادر التوتر و القلق و المتمثلة في الأسرة بحثا عن مصادر الراحة و الأمن والاستقرار على حساب الفترة المخصصة للدراسة ليتدنى بعد ذلك مستواه الدراسي) في البعض من الحالات(، ليعد متأخرا أو فاشلا أو راسبا أو متسربا دراسيا .

إن الأمر قد يتعدى مجرد الرسوب ليعامل من قبل والديه بقسوة و صرامة و عنف كاعتماد الضرب و التوبيخ، الطرد من المنزل والحرمان من المصروف و الدفع به إلى البحث عن عمل، أو قد يحرم أحيانا من متابعة دراسته، وبالتالي فإن كل هذه الآليات المعتمدة من طرف الوالدين تساعد على إتيان الابن (الطفل، المراهق) السلوك العدواني سواء نحو الآخرين و بالأخص الإخوة .

خلاصة القول أن التهميش الذي يتعرض له الطفل هو غياب الاستقرار الأسري وعدم وجود بيئة ملائمة لاحتضان الطفل وعدم وجود أمن وراحة في الأسرة ، هذا الأمر يؤدي بالأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية إلى الوقوع في الخطر المهدد في تشكيل الشخصية المتزنة والسليمة، لذا لابد من العمل على إيجاد آليات فعلية تحد أو تقلل من الوقوع في الانحراف والإهمال سواء عن طريق التوعية أو الضبط المستمر، أو بتقديم مشاريع علاجية وقائية للأسر التي تعاني من التصدع والتفكك الأسري ، كحل وقائي يمكن على الأقل التقليل من الانحراف والجريمة مستقبلا.



wondershare™

PDF Editor



الجدول رقم 38 يوضح في حال يوجد إخوة غير أشقاء للطفل

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	كا <sup>2</sup>	مستوى الدلالة	القرار
نعم	40	31.7	16.79	0.00	دال (لا يوجد إخوة)
لا	86	68.3			
المجموع	126	100			

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05).

يبين هذا الجدول ما إذا كان للمبحوثين إخوة غير أشقاء، إذ نجد أن نسبة معتبرة من المبحوثين ليس لديهم إخوة غير أشقاء حيث قدرت نسبتهم حوالي 68.3%، في حين نجد أن نسبة معتبرة من المبحوثين يقرون أن لديهم إخوة غير أشقاء حيث قدرت نسبتهم حوالي 31.7% .  
وعليه يمكن القول أنه بالتقريب ثلاثي من الأطفال المهمشين ينفون وجود إخوة غير أشقاء لهم ، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ (16.79) والدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (01) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن ثلاثي من الأطفال المهمشين ينفون وجود إخوة غير أشقاء لهم ، والثالث منهم يؤكدون وجود إخوة غير أشقاء معهم.

إن الإنسان يعيش منذ بداية حياته الأولى في عدد من السياقات المختلفة، تبدأ أولاً بالأسرة، ثم المدرسة والرفاق، والبيئة المهنية، والنادي الاجتماعي الرياضي الديني وغيرها.  
غير أن الذي ظهر من خلال الدراسات العلمية أن الانفصال أو التفكك الأسري ليس في حد ذاته عاملاً أساسياً في الحرمان والانحراف ، لكن تأثيره يظهر في النسق العام للعلاقات داخل الأسرة. أي العلاقات ما بين الوالدين والطفل من جهة أخرى وما بين الأطفال الأشقاء والغير أشقاء من جهة أخرى ، والعلاقة ما بين الوالدين أنفسهم. أما الشيء غير المنتظر وهو أنه لم نجد في كل البحوث التي اطلعنا عليها أشار إلى أن الأطفال الغير أشقاء بالأخص له دلالة مباشرة على الجنوح.  
كما أن معظم نتائج البحوث التي أشرنا إليها أعطت أهمية أكثر للعوامل العلائقية داخل الأسرة أكثر من العوامل الراجعة إلى بنيتها.

لكن يظل السياق الأسري من بين هذه السياقات سياق بالغ التفرد والخصوصية . " ومن هنا كان تأثير الأسرة خطيراً على تكوين شخصية الفرد، فهي الجماعة الأولية التي تنمو في أحضانها شخصية الفرد في سنوات حياته المبكرة والحاسمة، وهي الجماعة الأولية التي تعلمه الاتجاهات التي تتحكم فيما يتعلمه من المؤسسات الأخرى إلى حد بعيد، وقد أصبح هذا التأثير الحاسم للأسرة في شخصية الفرد والذي يزداد وضوحاً مع تقدم البحث العلمي، إحدى الحقائق القليلة التي يسلم بها علماء النفس من مختلف الاتجاهات " (علاء الدين كفاي، 1999، ص 5).

وهذا ما أشارت إليه عدة دراسات (روتر Rotter، فرانتون Farington, 1978) بـ "أن الجنوح يتحدد بالخبرات المحيطة المؤلمة التي يتعرض لها الطفل في حياته وبالأخص الوسط الأسري المتمسم بالمعاملة العقابية القاسية، ونقص العاطفة، وعدم الانسجام بين الوالدين، والتصدع الأسري " (Rosenham and sligman, 1984, P102).

لذا ترتبط المعاملة الوالدية بين الأبناء على درجة تفهم وتقديرهم ونزولهم بقدر من المعاملة العادلة وعدم التفريق بينهم كأشقاء، وعدم تمييزهم بينهم حتى لا يشعر أبناء الغير أشقاء سواء من الأب أو الأم بأنهم أفراد غير مرغوب فيهم داخل الأسرة ، أو أنهم أبناء الدرجة الثانية، وحتى يحضون بالقدر من المعاملة المماثلة يجب الحذر من طرف الوالدين في التعامل مع أبنائهم، لأن التهميش في حد ذاته يكون حسب طبيعة المعاملة التي يتلقاها الطفل داخل الأسرة ، وهذا ما توصل إليه " قلوبك " في دراسته إلى التأكيد على حسن المعاملة والعلاقات الحارة والمتينة التي يجب أن ينسجها الأب خصوصاً مع الطفل . كما وجد أن تعلق الجانح بأمه كان ضعيفاً مقارنة مع المراهقين العاديين، وأحياناً متناقضاً. كما لاحظ أن

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

هناك لا مبالاة بين الاخوة والأخوات. وهكذا عموما يرى أن الجانحين يحسون بأن والديهم تخلوا عنهم، وهذا يعززه قلة كلام الوالدين مع أبنائهم حول مستقبلهم، وقلة اهتمامهم بمسارهم الدراسي ، مع إنجازهم القليل من الأشياء.

وقد أيدت الكثير من الدراسات (قرين ليف 1990، Greenleaf، ستيلواتر 1991، Stillwater، موسكا 1992، Mosca...الخ). أن العنف الأسري أو المعاملة السيئة، يرتبط بنوع الوالد، فإذا كان الأب عنيفا أثر ذلك أكثر في الأبناء الذكور، والعكس صحيح، وقد يكون عنف الأب شديدا على أحد الأبناء ، مما يترتب عليه عنف أشقائه أيضا.

وعليه يجب الحذر من الوقوع في التفرقة بين الأبناء والتمييز بينهم في المعاملة والتربية ، لأنه قد يكون عاملا في وقوع الأبناء في مشكلات نفسية وتربوية توقعهم في الانحراف وقد تولد الكراهية العدوانية والانتقام من الإخوة الغير أشقاء.



wondershare™

PDF Editor

### الجدول رقم 39 يوضح علاقة الطفل الإخوة الغير أشقاء

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	كا <sup>2</sup>	مستوى الدلالة	القرار
جيدة	06	15	9.80	0.00	دال (علاقة سيئة)
عادية	12	30			
سيئة	22	55			
المجموع	40	100			

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05).

بينما في الجدول السابق أن المعاملة الودية اتجاه الأبناء سواء في الظروف الطبيعية لبنية الأسرة أو في حالة حدوث شقاق اسري وتصدع في هذه البنية وفق للحالات معروفة ، فقد ذكرنا لن الانحراف قد يكون مرده للتفرقة بين الأطفال ، وما هو معروف في العرف والتقليد داخل الأسر الجزائرية حيث من المعروف أن هناك تمييز بين الذكور والإناث ، وبين الصغير والكبير، كله يؤثر على طبيعة العلاقة بين الأبناء ، وقد ينتج عنه أشكال مختلفة من التهميش والحرمان في الكثير من الحالات، بينما وقف الدراسة الراهنة نعتقد أن الحالات التي بين أيدينا تفيد بان العلاقة بين الأبناء الغير الأشقاء سواء من أب آخر أو أم أخرى قد تزيد من حالات التهميش والحرمان من العديد من الحقوق والجوانب التربوية والنفسية لنمو الطفل من بينها حسن المعاملة والتفاهم والمحبة بين الإخوة وغيرها من الارتباطات الأسرية الواجب توافرها، و يبين هذا الجدول علاقة الطفل بإخوته غير الأشقاء، إذ نلاحظ أن العلاقة بين الأبناء علاقة سيئة قد يسودها الكثير من الجوانب السيئة كالمشاجرات والخصومات والغيرة والحسد حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يؤكدون ذلك ب 55 % في حين نجد أن نسبة معتبرة يعبرون عن طبيعة العالقة بين الأبناء السالف ذكرهم بناها علاقة عادية وطبيعية حيث بلغت نسبتهم ب 30 % بينما يؤكد نسبة قليلة منهم أن علاقاتهم فيما بينهم جيدة وممتازة لا يشوبها الخصومات أو مشاجرات أو ما شابه ذلك حيث قدرت نسبتهم ب 15 %.

وعموما يمكن القول أنه بالتقريب أكثر من نصف الأطفال علاقتهم بأخوتهم غير الأشقاء سيئة ، بينما ثلث الأطفال يؤكدون أن علاقتهم عادية، والبعض القليل منهم يرون انها حسنة في أسرهم، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ (9.80) والدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (01) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن أكثر من نصف الأطفال المهمشين لهم علاقة سيئة مع إختهم غير الأشقاء في الأسرة . بينما الثل منهم يرى أنها علاقة عادية والقليل منهم يرى أنها حسنة.

مما سبق لابد من الإشارة أن الكثير من الانحرافات السلوكية تكون وليد صراعات دفينه بين أفراد الأسرة وتستمر حتى الكبر، ولا تتوقف باستقلال الفرد عن الأسرة، حيث أن الممارسات الاقصائية والتهميش الممارس من طرف الوالدين أو أحد أفراد الأسرة يكون له اثر في حياة الفرد ، وفي مقابلة تمت مع احد الأطفال المنخرطين في الجمعية كافل اليتيم عن علاقة الطفل بأخوته الأشقاء ذكرت الطفلة "سارة" أنها تعاني من انعدام التواصل والاتصال بينها وبين أخوتها غير الأشقاء على الرغم من احتياجها لوجودهم في حياتها تقول "سارة": "نحن ثلاث شقيقات من زوجة ثانية توفي والدي ووالدتي في حادث سير قبل سنوات وأصبحنا في حاجة ماسة إلى وجود أخ وسند، في البداية انتقلنا للعيش في منزل خالي ثم لمنزل عمي، وحين طالبنا أخوتي بتوفير جزء بسيط من الفيلا للعيش رفضت والدتهم هذا الاقتراح، بل إنها هددت أبناءها بأن قلبها سيغضب عليهم فيما لو تواصلوا معنا بأي شكل من الأشكال، وعلى الرغم من أن أخي الكبير ذو مركز ومنصب رفيع في المدينة إلا أنه يرفض حتى مساعدتنا ماديا، والسبب هو أن والدتي رحمها الله قبلت بالزواج من أبيهم الذي لم يتواصل معهم بعد زواجه الثاني، وهنا لا أعرف حقا ما هو ذنبي أنا وشقيقي؟، وهل سيدوم هذا الحال طويلا؟".

ويؤكد لنا الدكتور أحمد الحريري أن صراع الإخوة غير الأشقاء من المشكلات التي تهز وتزعزع كيان الأسرة، فضلا عن أنها ثقافة قد تنتقل للأبناء والأحفاد، وتزيد من حدة الصراعات التي يتدخل بها انتقام الزوجات، حيث تمارس الزوجة التي تزوج زوجها عليها شكلا من الكراهية والعدائية لتحريض أبنائها ضد أبناء الزوجة الأخرى وإشعارهم بالظلم والقهر وتقصير أبيهم وإعطاء أفضلية للزوجة الأخرى وأبنائها، فضلا عن هذا وذلك فقد يكون السبب من الأب الذي يفضل الزوجة وأبنائها دون زوجته الأخرى، وهناك نماذج كثيرة أدى فيها التعدد إلى اختلال داخل الأسرة وهذا يدل دلالة واضحة على دور

الأب في إيجاد مثل تلك المشاكل، مؤكداً في الوقت ذاته على أنه ينبغي على الأب أن لا يشبع حاجاته على حساب تماسك الأسرة وتآلف الإخوة، ولن ننسى بأن أول جريمة حدثت في التاريخ كانت بين إخوة أشقاء "قابيل وهابيل" كما لن ننسى غير إخوة يوسف عليه السلام عندما شعروا أن أباهم يحب يوسف ويرى فيه ما لا يرى في أخوته الآخرين، فأصبح من البديهي أن صراع الإخوة قد يكون سبب ونتيجة لتناقض المشاعر الأبوية تجاه الأبناء، مضيفاً عدم العدل والمساواة بين الإخوة أو بين الزوجات يولد الصراع والكرهية بين الإخوة غير أشقاء، وقد يكون أيضاً ثقافة متوارثة، فقد رأينا وسمعنا قصصاً عن أخوة أشقاء وغير أشقاء متناحرين فيما بينهم ورأينا أيضاً ذلك بين أبنائهم بل وقد يكون سابقاً بين أجدادهم، مشيراً إلى أنه لن ينكر بأننا ورغم كل التعاليم الإسلامية والعادات الاجتماعية الجيدة والتي تعود الإنسان على التراحم والتواصل، إلا أننا نشكو من ثقافة الانتقام وعدم التسامح، وما زلنا نرى ونسمع من يعلم ويهجن أبنائه على مبادئ خاطئة مثل "اللي يضربك أضربه" و"لا تخلي حقك" إلى غير ذلك من المقولات المختلفة التي تعود بنا إلى قوانين الغابات وقاعدة البقاء للأقوى .

وفي نفس السياق يؤكد الأستاذ عبدالله الفايد أخصائي اجتماعي بأن علاقة الإخوة غير الأشقاء غالباً ما يصاحبها فتور في صلة الرحم بسبب العداوة والكرهية حتى أن من يشاهدهم لا يتصور أنهم أخوة من أب واحد، وفي تناولنا هنا لأهم الأسباب المؤدية لتلك العلاقة نجد أنها تتلخص في موقف الأب من جهة ومن جهة أخرى موقف الأمهات، فالأب هنا المسؤول الأول في إيجاد علاقة طبيعية بين أبنائه وذلك بقدرته منذ البداية على ضبط زمام الأمور، ومسؤوليته هنا تبدأ من خلال نظراته للمشكلة ومحاولة معالجتها وعدم تركها عائمة، وذلك بفرض إدارته على الزوجات والأبناء وتقريبهم من بعضهم البعض وكبح جماح العداوة بين الزوجات حتى لا تمتد في يوم من الأيام إلى أبنائه، ومن هنا يجب أن يكون حريصاً منذ البداية على غرس معاني الإخوة والتسامح والتعاون والمحبة والتضحية، حتى ينشأوا وقلوبهم خالية من الأحقاد والكرهية لا سيما إذا كان العدل والتضحية أهم ما يحرص عليه الأب بين زوجاته وأبنائه، مؤكداً أن العديد من المشاكل والخلافات الموجودة بين الأشقاء تعود إلى موقف الأب السلبي حيث إن الكثير من الآباء لا يهتم أن يقوي من لحيمة وتماسك أبنائه، ولا يهتم أن يراهم مجتمعين بل إنه يعتقد بأن في اجتماعهم ببعضهم البعض مشاكل عديدة، لهذا يفضل انفصالهم كلا في منزل مع والدته، ويتنقل هو ما بينهما، لهذا من الطبيعي أن تجد أبنائه إذا التقيا في مكان عام كأنهم غرباء وليس إخوة .

من جهة أخرى يطرح الباحث "الفايدي" مسألة أخرى قد تكون سبب في التهميش والجنوح وهي دور الأمهات وصراعهن الدائم في خلق تلك الفجوة بين الإخوة إذ يقول: لا نبالغ إذ قلنا بأن العديد من المشاكل يعود السبب فيها إليهن فالأم مدرسة وعليها يقع الجزء الأكبر من التربية وغرس المفاهيم وتعليم المعاملة الحسنة من خلال تصرفاتهم مع الآخرين، وهي بذلك تؤثر بهم تأثيراً بالغاً، بحيث نجد أن موقف الأم في هذه القضية هو الحد الفاصل في إعطاء الصورة الحقيقة لتلك العلاقة، وللأسف نجد أن الكثير من الزوجات يعملن على برمجة عقول أبنائهن على الكراهية لإخوتهم من أبيهم، فتنقل بذلك صراعاتها النفسية من داخلها إلى نفوس أبنائها بصورة سلبية، لاسيما وأن لا ذنب لهم فيما حدث ويحدث، بل يتوجب عليها أن تزرع في قلوبهم محبة إخوتهم وذلك من خلال عدم التحدث أمامهم عن معاداتها لزوجها أبيهم، فالطفل حين يتربى على الحنان والعطف سينعكس ذلك الحنان والعطف على كل من حوله . وكما يقال في التراث الثقافي الشعبي الجزائري " العنف يولد العنف " وما علينا أن نبتعد عن ما هو يولد الضغينة ويورث الأحقاد وروح الانتقام لأسباب لا تستحق أن تكون أصلاً في الأسرة المسلمة الجزائرية.



wondershare™

PDF Editor

الجدول رقم 40 يوضح فيما كان الطفل يضرب إخوته وأسبابه

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	كا <sup>2</sup>	مستوى الدلالة	القرار
لا	76	60.3	5.36	0.02	دال (لا يضرب)
نعم	50	39.7			
المجموع	126	100			
لأن والديك يحبانهم أكثر منك	33	66	5.12	0.02	دال (يحبهم أكثر من الآخرين)
تسببون له المتاعب	17	34			
المجموع الجزئي	50	100			

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (01) بالنسبة للمجموع الكلي و(01) بالنسبة للمجموع الجزئي ومستوى الخطأ (0.05).

تبين أن نسبة معتبرة من المبحوثين لا يقومون بضرب إخوانهم حيث قدرت نسبتهم حوالي 60.3%، في حين أكدت نسبة معتبرة منهم بممارسة العنف ضد إخوانهم من خلال استخدام الضرب حيث قدرت نسبتهم بـ 39.7%، وهذه النسبة من خلال هذا الجدول الذي يوضح إذا كان الطفل يضرب إخوته والأسباب التي تؤدي به إلى ذلك، حيث سبق وان اتضح من خلال الجدول السابق انه علاقة الطفل بإخوته سيئة ومضطربة، ومن خلال هذا الجدول كما تم ذكره في الجدول السابق تولد الكراهية والعدوانية في الأبناء وتعرقل من نموه الطبيعي وتعزلهم من الوسط الأسري.

إذا يتبين أن أكثر من ثلثي أرباع الأطفال المهمشين لا يضربون إخوانهم، وأكثر من ثلث أرباع من الأطفال المهمشين يعتدون على إخوانهم بالضرب، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ (5.36) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (01) بمستوى دلالة قدره (0.02) وهذا يعني أن أكثر من ثلثي أرباع الأطفال المهمشين لا يضربون إخوانهم، وأكثر من ثلث أرباع من الأطفال المهمشين يعتدون على إخوانهم بالضرب لأسباب مختلفة دفعتهم لممارسة هذا السلوك.

وقد ذكر المبحوثين أن من بين الأسباب التي تدفعهم ممارسة العنف ضد إخوانهم شعورهم بالتمييز والتمييز بين الأشقاء داخل الأسرة ويعتقدون أن والديهم يحبون إخوانهم الآخرين أكثر منه حيث قدرت نسبتهم ممن يعتقدون ذلك بـ 66%، بينما يرى نسبة معتبرة من المبحوثين أن سبب العنف الممارس ذكره مرده المتاعب والاستفزازات التي يمارسها إخوته ضده حيث قدرت نسبتهم بـ 34%.

ومنه نستنتج أنه بالتقريب أكثر من ثلثي حالات أسباب ممارسة السلوك العدواني للطفل اتجاه إخوته يعود لأن والديه يحبان إخوته أكثر منه، في حين أكثر من ثلث أرباع الأطفال يرون أن السبب يعود إلى كثر المتاعب والاستفزازات المتكررة، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ (5.12) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (01) بمستوى دلالة قدره (0.02) وهذا يعني أن الأسباب التي تدفعهم ممارسة العنف ضد إخوانهم شعورهم بالتمييز والتمييز بين الأشقاء داخل الأسرة ويعتقدون أن والديهم يحبون إخوانهم الآخرين أكثر منهم، وأيضاً المتاعب والاستفزازات التي يمارسها إخوته ضدهم.

إن السلوكيات العدوانية والعنف التي تتخذ شكل الضرب ما هي إلا مؤشرات عن سوء العلاقة بين الإخوة أو وجود توتر بها، غير أن مسبباتها تختلف من فرد لآخر، كما لا نؤكد من خلال هذا السياق المعرفي على إثبات أن العنف الممارس في الضرب الذي ينجم عادة عن الشجار بين الإخوة الصغار هو من أسباب الجروح والانحراف، فالشجار بين الأخوة أمر طبيعي قد يكون غرضه فرض الرأي، أو الاستيلاء على لعبة. واللافت أنه بعد فترة وجيزة يعود الأخوة إلى اللعب كأن شيئاً لم يكن. فهل للشجار بين الأخوة حسنة؟ وهل يجوز للأهل التدخل لحل النزاع بينهم؟

حقيقة الأمر ليست كذلك البتة، إن مشاجرة الأخوة على شيء ما، ليس مصدره الشيء ذاته بل مصدره المكانة الاجتماعية للطفل في الأسرة، فحين يتنازل الطفل عن شيء ما لأخيه فهو يتنازل عن موقعه كعضو قوي ومؤثر على مجريات الأمور في البيت، وأحياناً يكون الصراع تنفيساً لقيمة ما



تراكمت من موقف سابق، هنا يبرز العدوانية بغرض رد الهزيمة والحفاظ على الكرامة. ولا ينحصر الخصام بين الأخوة على الأشياء المادية بل يمتد في معظم الأحيان لكسب مودة أو دعم الوالدين، فكلمة شعر طفل أنه مهزوم أو مغلوب على أمره كلما شعر بحاجة أكبر لكسب الوالدين إلى جانبه، فتكثر شكواه على أخيه واستدعاء الوالدين للتدخل.

كما يرى المختصون في علم نفس الطفل أن الشجار بين الأخوة أمر طبيعي ويشكل جزءاً مهماً في نمو شخصية الطفل وتطورها. فهو يعزز عنده قدرة التفاوض، وقبول مبدأي الخسارة والربح واختبار قدرته على نيل حقوقه وأخذ حقوق الغير في الاعتبار. وكلها أمور تساعد على الانفتاح على المجتمع خارج إطار العائلة. ففي المدرسة مثلاً سوف يقابل نماذج مختلفة من الأتراب يشكلون بالنسبة إليه مصدراً للمنافسة. غير أن هذا قد يولد في شخصية الطفل شكل آخر من العنف المكتسب والاعتياد على سلوك ما يشب عليه الطفل إذا لم يوضع في حد معقول، وينمى الأنانية في الحصول على ما يريد، كما يتسبب التهميش (التمييز) بين الأشقاء خطأ تربوي من الوالدين وضعف في الثقافة التربوية لديهم قد يساهم في بروز العدوانية لدى الأطفال، ولنا نبرر هذا لإعطاء أعداء للطفل وما ينجم عنه من ردود أفعال خاطئة اتجه إخوته، ولكن لابد من اتخاذ التدابير الموقفية المناسبة تجنب الوقوع في الجنوح وتقلل من الأخطاء التربوية في تنمية شخصية الطفل في اتجاه يضمن سلوك لا يعرقل نموه واستقراره.



wondershare™

PDF Editor

### الجدول رقم 41 يوضح موقف والديك حيال ضرب إخوتك

الاحتمالات	التكرار	النسبة %	كا <sup>2</sup>	مستوى الدلالة	القرار
اللامبالاة	10	16.6	8.59	0.07	غير دال (معا)
التشجيع	05	8.3			
الضرب	16	26.6			
النصح والإرشاد	12	20			
التهديد	17	28.3			
المجموع	60	100			

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (04) ومستوى الخطأ (0.05).

يرتبط مضمون هذا الجدول بما سبقه من ممارسة العدوانية والعنف ضد الإخوة الأشقاء وغير الأشقاء فيما بينهم ، وقد سبق واتضح أن العدوانية المتجسدة في (الضرب) موجودة داخل الأسرة ولأسباب مختلفة ، غير أننا نريد معرفة موقف الأولياء حيال المواقف العدوانية الممارسة في الأسرة بين الأشقاء ، وسبق وأوضحنا سابقاً أن المعاملة الوالدية بين الوالدين والأبناء لها أهمية بالغة في تنشئة الأطفال وتربيتهم ، وبينما أن المعاملة السيئة للأبناء تولد العنف والكراهية والشحناء وحتى بلوغ درجة السلوك الانحرافي والجريمة، ومنه يرتبط الموقف الأولياء في معالجة سلوكيات أبنائهم العدوانية بالجنوح والهامشية في بعض المواقف إذا كان الموقف منحاز لطرف على طرف آخر، حيث تبين من خلال الجدول أن هناك تقارب في المواقف التي يتخذها الأولياء اتجاه أبنائهم الذين يضربون إخوانهم ، سواء كانوا على صواب أو غير ذلك ، فقد يتشاجر الأطفال ويظلم الطفل أخاه ويكون موقف أباء الوقوف مع الظالم ، مما قد ينجر عنه زيادة الكراهية بينهم وتهميش الطفل عن اخذ حقه ورد الاعتبار له، حيث جاء في المرتبة الأولى أسلوب التهديد أو موقف تهديد الطفل بمختلف العبارات والرموز حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين عبروا عن هذا الموقف بنسبة قدرت بحوالي 28.3 %، وبنسبة اقل في المرتبة الثانية معاقبة الطفل بالضرب على السلوك العنيف حيث قدرت نسبتهم بـ 26.66 %، في حين عبر نسبة قليلة عن موقف والديهم بالنصح والإرشاد كأسلوب توعوي لتصحيح السلوك العدواني (الضرب) حيث قدرت نسبتهم بحوالي 20 %، بينما يعتقد نسبة معتبرة منهم أن والديهم لا يبالون من السلوك العنيف (الضرب) حيث قدرت نسبتهم حوالي 16.66 %، بينما عبر نسبة قليلة جداً من المبحوثين أن أوليائهم يقومون بتشجيعهم على ممارسة السلوك العدواني اتجاه إخوانهم حيث قدرت نسبتهم حوالي 8.3 % منهم .

يمكن القول أنه موقف الوالدين حيال ضرب الطفل إخوته جاءت متقاربة ومختلفة من موقف إلى آخر ، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ (8.59) والغير دالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (04) بمستوى دلالة قدره (0.07) وهذا يعني أن موقف الوالدين حيال ضرب الطفل إخوته جاءت مختلفة منها بالدرجة الأولى التهديد وفي المرتبة الثانية الضرب ، ثم النصيح والإرشاد، ثم اللامبالاة، وأخيراً التشجيع، مما يعني أنه لا يوجد موقف أكثر ممارسة على الآخر من طرف الوالدين.

وعموماً تعد المعاملة الوالدية لها دور كبير في بناء التكامل والترابط بين أعضائها ، والعكس من ذلك قد يؤدي إلى انزلاقات جد خطيرة من بينها التشرد والطلاق والانحراف... الخ، كما بينا أن عادة ما يحدث الشجار بين الأطفال في الأسرة وهو أحد مظاهر العلاقة التي تجري بين الأخوة والتي لها حسناتها، فهي تحفز الطفل على تحسين أدائه في معظم الأمور. فعندما يلعب الشقيقان مثلاً ويخسر أحدهما يعتمد الخاسر إلى التفكير في تحسين أدائه في اللعب ومعرفة نقاط ضعفه والعمل على التخلص منها. كما أن قد ينجر عن الشجار مشاحنات بين الأطفال والتي تؤدي إلى ضرب أحد الإخوة الآخرين ، وهذا أمر طبيعي ومألوف ، غير أن الأمر الذي ننوه إليه وهو كيفية تعامل الأولياء من خلال هذه السلوكيات التي تكون متكررة يومياً أحياناً، حيث يشري العديد من المختصين التربويين والنفسيين التعليق على هذه الظاهرة ومدى خطورتها في توليد الكراهية والبغض عند الأطفال وقد تؤدي إلى هذا الخصام إلى

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

انحراف الأبناء إذا لم يعالج بطريقة تربوية في وقتها المناسب وخاصة إذا كان الطفل يمر بمرحلة المراهقة ، التي بينا مدى خطورتها على الطفل وعلى استقرار الأسرة.

لذا نجد أن العديد من الحلول التربوية لهذه المسألة بالنسبة للأولياء يتطلب منهم عدم التدخل مباشرة حيث من الملاحظ أن الأخوة قادرون على حل مشكلاتهم بأنفسهم بعد فترة قصيرة جداً. وتدخل الأهل فور حدوث شجار يمنعهم من التفكير في ذلك لأنهم لم يتركوا لهم الوقت الكافي، وهذا قد ينتج عنه نشوب الشجار مرة ثانية.

إضافة إلى ذلك يجب عدم الانحياز إلى أحد الأشقاء، فمن المعروف أن الآباء في لاوعيهم وعن غير قصد يفضلون ولداً على آخر، حتى ولو حاولوا معاملة أبنائهم في شكل عادل، وإخفاء أحاسيسهم. غير أن الطفل عموماً يشعر بما يخفيه أهله، فمثلاً عندما يتشاجر مع شقيقه وتحاول الأم التدخل في شكل موضوعي سوف يلاحظ أنها تفضل شقيقه عليه من خلال نظرتها أو دفاعها عن أخيه أو ردة فعلها العفوية ولو أظهرت عكس ذلك. لذا يشدد الاختصاصيون على الأولياء عدم التدخل بين الأخوة خلال الشجار لأنهم سوف يتدبرون أمورهم بأنفسهم، وفي شكل جيد.

كما نجد أن الأبناء يختلفون في الطباع وهذا أمر طبيعي، فهناك الابن المطيع والابن المعارض والابن المنظم والابن الفوضوي، وهذا الاختلاف في الشخصية يكون أحد أسباب الخلافات التي تنشب بينهم. لذا على الأهل أن ينظروا إلى الأمور الجيدة في سلوك كل واحد منهم وبلورته. فمثلاً إذا كان سبب الشجار فوضوية علي لأن رامي يحب النظام في اللعب يمكن الأم أن تقول له صحيح أن علي فوضوي لكن يمكنه إعطاؤك أفكاراً أو خططاً إستراتيجية للعب. ويجب عدم السماح بتصعيد الشجار إلى درجة الضرب والشتائم، فعندما ترتفع وتيرة الشجار بين الأبناء إلى درجة الضرب والشتائم على الأم التدخل وإنهاء الخلاف إما بإلزام كل واحد منهم بالدخول إلى غرفته، أو بالتحدث إليهم في شكل حازم كأن تقول لهم إن الضرب والشتيمة ممنوعان.

كما أن تدخل الأهل الزائد ووضع القوانين الصارمة لتسيير العلاقات في العائلة تبعد الأطفال عن ممارسة التجربة بأنفسهم والتعلم من أخطائهم التي تحدث وبالتالي يفقدون الخبرة الذاتية لمواجهة المشاكل المستقبلية في حياتهم .

هذا ليس معناه أن ندعهم في حالة شجار دائمة ومؤذية، لا بالعكس علينا التدخل حين نشعر بالخطر ولكن وفق استراتيجيات تسمح لهم بالتعرف على قوتهم الداخلية والتعلم من التجربة، مثال :

إذا تدخل الأولياء لفض نزاع معين بين الأخوة فأننا نلاحظ أن وتيرة النزاع والمشاجرة تزداد، وتقل كلما ابتعدوا وتركوا حلبة المصارعة للأطفال وحدهم وفق حدود عدم إلحاق الضرر بالممتلكات أو الذات والآخر، وعادة نلاحظ بعد ترك الأولاد لتصفية حساباتهم معاً، نلاحظ ظهور السلوكات الإيجابية وتعلم الحوار من خلال المعاتبة وتحليل المشكلة على طريقتهم الخاصة.

ماذا يحدث عندما يتدخل الأهل في الغالب يأخذ الأهل موقف المدافع عن الطرف المستجدي وبهذا فهم يعززون سلوك الاستجداء ذاته كلما وقع في مأزق، بالتالي تعزيز لقيم سلبية في شخصية الطفل وتعطيل القوى الإيجابية الداخلية للمواجهة بحكمة، أما الطرف الآخر فيشعر أنه خسر المعركة تماماً فينتظر أقرب فرصة ليشكو أخاه لوالديه طالباً أن يتدخل هذه المرة إلى جانبه ( وهنا وقع الأولياء في المصيدة بأرجلهم فيأخذون يقاضون الأولاد حتى يططح الكيل فيقمعوا كلا الطرفين ويظهر كل الأطراف في موقع الخسارة الكاملة (من هنا جاء المثل القائل : قاضي الأولاد شق حاله). تدخل الأولياء هنا يحول مجرى الأمور من صراع أولي على أشياء تافهة في الظاهر، وعلى المكانة في الباطن إلى صراع من نوع آخر وهو صراع الخسارة وعدم الرضا فالأولاد غير راضين عن الوالدين لأنهما لما يقفا بجانب أحد، وبهذا يدخل الأولياء عنوة إلى حيز الصراع ويصبحون طرفاً هاماً فيه، فقد كان تدخلهم منذ البداية عاجلاً ولكن بانعدام رؤية القوة الداخلية المحركة للصراع وكيفية استثمارها تحولوا من قضاء محايد إلى أطراف غير مرضي عنهم، وأحياناً متهمين من قبل الأولاد. وبالتالي نجد أن مظاهر التمييز والتمهيش تظهر من خلال المواقف والمعاملات التي يبديها الأولياء اتجاه أبنائهم خلال مختلف المواقف التربوية داخل الأسرة.

## المحور : البيانات الشخصية الخاصة بالطفل وعلاقته بالتهميش الاقتصادي في الأسرة

### الجدول رقم 42 يوضح حصول الطفل على مقدار من المصروف

الاحتمال	التكرار	النسبة	كا <sup>2</sup>	مستوى الدلالة	القرار
نعم	119	94.4	47.42	0.00	دال (يحصلون على المصروف)
لا	07	5.55			
المجموع	126	100			

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (01) ومستوى الخطأ (0.05).

يبين هذا الجدول أن الأسرة تعتني بتلبية احتياجات أبنائها ومتطلبات أمورهم وخاصة المادية (المصروف اليومي) للأولاد أي أن الآباء يصرفون على أبنائهم ولا يتركونهم دون مصروفهم اليومي، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة أن غالبية المبحوثين يتلقون مصروف جيبى من طرف والديهم حيث قدرت نسبتهم حوالي 94.4% والتي تمثل بأن الأطفال يتلقون من آبائهم مصروفهم الخاص، في حين نجد أن نسبة قليلة جدا من المبحوثين لا يحصلون على مصروفهم لتلبية احتياجاتهم حيث قدرت نسبتهم بـ 5.55% فقط هم الذين يكونون مهمشين من قبل أوليائهم، أو للمكانة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة.

وعموما يمكن القول أنه بالتقريب أكثر من ثلاثة أرباع من الأطفال يحصلون على مقدار من المصروف الجيبى من طرف آبائهم ، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ (47.42) والدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (01) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن أن الآباء يصرفون على أبنائهم ولا يتركونهم دون مصروفهم اليومي.

حيث يعتبر المستوى الاجتماعي والاقتصادي الذي تتواجد فيه الأسرة كـ (الفقر أو انخفاض الدخل، أو انعدامه، أو الاضطراب الاقتصادي...) لها تأثير في سلوكيات أفراد الأسرة. ذلك أنها تؤثر من حيث الإشباع والحرمان والرعاية الوالدية للصغار، أو الشعور بالأمن أو فقدانه. الشيء الذي أدى بـ سعد المغربي (1960) إلى اعتبار " ...النظام الاقتصادي بوجه عام يلعب دورا كبيرا في تحديد نمط الشخصية، وهو في بعض الحالات ذو دلالة حاسمة قاطعة ...". (سعد المغربي، 1960، ص 123).

بل يذهب «المغربي» إلى تحليل أعمق إذ يعتبر أن الدخل ليس مجرد وسيلة يحقق الإشباع المادي لحاجيات الفرد، ولكنه فوق ذلك لا بد أن تكون طريقة الإشباع وأسلوبه كافيتين لتحقيق الشعور بالأمن والطمأنينة، والاتزان الانفعالي.

هذا ما ذهب إليه "ستاغرنر. ر. Stagner.R, 1948" معتبرا أن "... مقدار دخل الفرد في الحياة لا يعني إشباع حاجات الإنسان فحسب وإنما يعني بالإضافة إلى ذلك، قيما ومفاهيم نفسية واجتماعية تتبلور كلها في أن الدخل المرتفع يعني القوة والتفوق والمكانة والقبول والحرية وتحقيق الذات ... " عن (سعد المغربي، 1960، ص 125).

كما أن تلبية احتياجات الطفل المادية قد يعطب له الاعتزاز بالنفس والثقة في والديه ويبعده عن دائرة العزلة والتهميش والحرمان، وبالتالي قد يقلل من الوقوع في الانحراف كاللجوء إلى السرقة للحصول على الأموال، من جانب آخر قد يكون الإفراط في تقديم المال للأطفال دون مراقبتهم ومحاسبتهم إلى الوقوع في الانحراف أيضا ، والكثير من الأطفال من أصبحوا منحرفين بسبب المال والتبذير الفاحش وغياب الرقابة على الأطفال وبالتالي نجدهم يقعون في الانحراف كتناول المخدرات والكحول والحبوب المهلوسة وغيرها من الجوانب التي يكون سببها الأموال التي تمنح للأطفال من طرف والديهم. وبالتالي ضرورة الوقوف في مسألة تقديم المال دون محاسبتهم ومراقبتهم لأنه يشكل خطرا كبيرا على تنشئة الطفل في المستقبل. وقد يكون الفقر سببا في الانحراف واللجوء لبعض السلوكيات الخاطئة كما يعتقد البعض، لكن نجد أيضا أن الرفاهية الزائدة وتوفر فرص أكبر للتنمية كبيرة للانحراف وخصوصا مع غياب الرقابة والمثل العليا والانضباط في التربية، وخصوصا في حياة الفتيات الصغيرات التي فتحت الحياة أبوابها لهن على اتساعه وأصبح العالم يقدم أطباقا مختلفة من المعايير الغربية.

إن كثرة المال ليست السبب الوحيد في الانحراف ولكن كثرة المال مع غياب التوجيه والرقابة الأسرية هي دافعا لكي ينجرف الأولاد في مسالك خاطئة في حياتهم.

### الجدول رقم 43 يوضح مصدر حصول الطفل على المصروف

الاحتمالات	التكرار	النسبة	كا2	مستوى الدلالة	القرار
والدك	11	9.2	11.01	0.01	دال (الوالدين معا)
والدتك	22	18.4			
كلاهما	61	51.2			
آخر	25	21.5			
المجموع	119	100			

\*ملاحظة : المجموع أقل من العينة لان هناك 07 لا تتحصل على مصروف \* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (03) ومستوى الخطأ (0.05).

بعدما اتضح من الجدول السابق أن نسبة كبيرة جداً من المبحوثين يحصلون على مصروفهم اليومي، وبينما أن تلبية احتياجات الطفل المادية تتطلبها نوع من الرقابة كي لا يخرج الطفل إلى طريق الانحراف بسبب الأموال ، التي قد تكون سبب في فساد أخلاقه وسلوكه، أما من خلال هذا الجدول الذي يوضح المصدر الذي يحصل من خلاله الطفل على مصروفه اليومي ، بحيث يتضح أكثر من نصف المبحوثين يرون أن كلا الوالدين يقومان بإعطاء المصروف اليومي للأطفال حيث قدرت نسبتهم حوالي 51.2%، كما نجد أن الأب يعطي لابنه مصروفه أكثر من والدته حيث قدرت نسب المبحوثين الذين يقرون بذلك حوالي 18.4%، في حين يعتقد نسبة قليلة من المبحوثين أنهم يحصلون على مصروفهم من أمهم وهذا بنسبة مقدرة بـ 9.2% . أما فيما يخص الجهات الأخرى التي يتلقى منها الطفل مصروفه فتمثل نسبة معتبرة قدرت بحوالي 21.5% قد تكون من الأقارب أو الأصدقاء أو الاقتراض أو السرقة.

وعموماً يمكن القول أنه بالتقريب أكثر من نصف الوالدين معا يقومان بإعطاء المصروف اليومي للأطفال ، بينما أقل من ثلث الأمهات والآباء يقومان بإعطاء المصروف للطفل وتقريب ثلث أرباع مصدره جهات أخرى كالأقارب والأصدقاء، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (11.01) والدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (03) بمستوى دلالة قدره (0.01) وهذا يعني أن مصدر حصول الأطفال على المصروف متنوع ومتعدد يعتمد فيه على الوالدين في المقام الأول ومصادر أخرى مثل الأصدقاء والأقارب في مقام آخر.

من حق الطفل أن يحصل من والديه، أو ممن يعوله على مصروف مناسب، لمن هم في مثل سنه، والطفل الذي لا يعطى مصروفاً، أو يعطى مصروفاً أقل بكثير من متطلباته، قد يلجأ إلى أساليب غير مشروعة لتلبية رغباته، أو للظهور أمام أقرانه بالمظهر اللائق، ذلك لأن شعور الحرمان الذي يشعر به الطفل، شعور قاس، يحاول جاهداً أن يدفعه عن نفسه، فقد يلجأ مثلاً إلى الكذب على زملائه، بغرض أن ينفي عن نفسه ما يشعر به من عوز وحاجة.

كما قد يلجأ إلى السرقة؛ لامتلاك أشياء ضرورية بالنسبة له، لكنه لا يستطيع الحصول عليها بالطريق الشرعي الصحيح، فمثلاً الطفل الذي يهمل والداه في تلبية متطلباته المدرسية، قد يلجأ لسرقة بعض الأدوات من زملائه، كذلك إن لم يعط مصروفاً مناسباً قد يلجأ لسرقة بعض (الأدوات المدرسية) مثلاً من أقرانه، أو قد يلجأ إلى القسوة والعنف، للاستيلاء على حاجة الغير، إن كان له القدرة على ذلك، ووجد العوامل والظروف المناسبة، هذه الظروف والتي قد تختلف من بيئة لأخرى، وقد تساعد عليها عوامل خارج نطاق الأسرة، بعيدة عن الوالدين.

ومما يولد لدى الطفل الشعور بالحرمان والتهميش، وجود هذا الطفل وسط مجموعة من الأطفال يختلفون عنه في الوسط الاجتماعي والاقتصادي، وعلى سبيل المثال الأب الذي يلحق ابنه بإحدى المدارس الخاصة المرتفعة المصاريف، ثم هو يدفع مصاريف المدرسة بالكاد، ومستواه المادي لا يرقى لمستوى أولياء أمور من هم في مثل هذه المدرسة، هذا الأب بالتأكيد لن يعطي ابنه المصروف المناسب، والذي



## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

يحصل عليه أقرانه، ومن ثم سيشعر الطفل بالفرق الواضح، والتباين الكبير بينه وبين أقرانه، فلا هو يستطيع تقليدهم أو مجاراتهم في سلوكيات الإنفاق، ولا يستطيع أن ينقطع عن التعامل معهم، وسيشعر بمدى حاجته بالمقارنة بزملائه.

وقام الباحث بإجراء حوار مع بعض الأولياء الأطفال في بعض أفواج الكشف الإسلامية الجزائرية التابعة لبلدية سطيف حول منح المصروف اليومي لأبنائهم وطبيعة موقفهم من ذلك، حيث أكد مصطفى لعوامر أنه يملك طفلان وهو ما جعله هو وزوجته يوفران لهما كل ما يحتاجان إليه، وعلى وجه الخصوص المال من أجل اقتناء ما يرغبان من مأكولات والذهاب إلى قاعات الانترنت وغيرها من المتطلبات، مضيفا أن تعودهما على ذلك أصبح لا يسمح لهما عن التخلي عنها حيث لا يمكنهما التوجه إلى المدرسة دون الحصول على مصروف الجيب.

وحول نفس الموضوع - يقول احمد دهار - أنه كان في البداية رافضا لمبدأ مصروف الأطفال الذي يأخذونه معهم إلى المدرسة، علما أنها عادة سيئة غير أن إصرار أطفاله الأربعة على الحصول يوميا على بعض المال مثل أقرانهم دفعه في الأخير على قبول الأمر رغبة منه في عدم نشوء لديهم عقدة نقص وأن يكونوا مثلهم مثل غيرهم، حيث اعترف أن الأمر مرهق لميزانيته العائلية غير أنه يحاول باستمرار أن يوفق في تسييره وعلى أن لا يتجاوز المصروف 50 دينارا للواحد.

وفي ذات السياق أكد عبد المالك ذيب أنه كثيرا ما كان يمنع عن ابنه البالغ من العمر أربعة عشرة سنة المصروف، وهو ما حوله إلى سارق يختلس ما يتبقى من مال عندما ترسله والدته لاقتناء شيء ما، وهو الأمر الذي تفتنا له وتطلب جهدا كبيرا منا لتغييره وتعويضه بمبلغ من المال يحصل عليه يوميا، ومهما كانت قيمة المصروف الذي يحصل عليه الطفل يؤثر عليه فالقليل الذي لا يكاد يفي بحاجاته، يدفعه إلى السلوك المنحرف، وبنفس الدرجة يعتبر إعطاء الطفل مصروفا زائدا عن الحد أحد أهم عوامل الانحراف السلوكي.

وفي هذا الإطار يؤكد جمال منصوري أب لأربعة أطفال أن إعطاء الطفل مصروفا زائدا بدرجة كبيرة يعوده على الإسراف، واللامبالاة، وعدم تقدير أهمية المال، كما يشعره بالتميز الكبير عن زملائه، ويولد لديه إحساسا بالتباين والفرق الواضح، مما يدفعه لسلوكيات سلبية، كذلك الحال بالنسبة للمحروم من المال تماما حيث يولد لديه الشعور بالنقص في أوساط أصدقائه مما يدفعه إلى البحث عن سبل أخرى من أجل الحصول على المال، مضيفا أنه واجه نفس المشكلة مع أحد أبنائه الذي أصبح يأخذ المال من محفظة أمه وجدته.



wondershare™

PDF Editor

الجدول رقم 44 يوضح إذا كان مصروف الطفل يلبي حاجاته وكيفية تلبيته في حالة عدم اكتفائه

الاحتمالات	التكرار	النسبة	كا <sup>2</sup>	مستوى الدلالة	القرار
نعم	54	45.3	1.01	0.31	غير دال (معا)
لا	65	54.6			
المجموع الكلي	119	100			
الجدول الجزئي	اقتراضه	13	15.84	0.00	دال (السرقه)
	سرقته	32			
	العمل	20			
	المجموع الجزئي	65			

\*ملاحظة : المجموع أقل من العينة لان هناك 07 لا تحصل على مصروف \* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (01) بالنسبة للمجموع الكلي و(02) بالنسبة للمجموع الجزئي ومستوى الخطأ (0.05).  
يوضح هذا الجدول إذا كان المصروف الطفل يلبي حاجاته وكيفية تلبيته لها في حالة عدم اكتفائه، حيث يرى المبحوثين أن المصروف الذي يعطى لهم من قبل الوالدين كاف لتلبية احتياجاتهم، حيث بلغت نسبتهم بحوالي 45.2%، في حين يرى أكثر من نصف المبحوثين أن المصروف اليومي لا يلبي احتياجاتهم حيث بلغت نسبتهم بـ 54.6%.

إذا المصروف الذي يتلقاه الأطفال لا يلبي احتياجاتهم منهم أكثر ثلثي أرباع يؤكدونه، وأقل منهم يرون انه يلبي احتياجاتهم ، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ(1.01) وغير الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (01) بمستوى دلالة قدره (0.31) وهذا يعني أن أكثر من نصف الأطفال المهمشين لا يكفيهم المصروف الذي يأخذونه ، وأقل من نصف الأطفال يكفيهم المصروف الذي يأخذونه ويلبي احتياجاتهم.

كما تبين من خلال استجابات المبحوثين عن طرق تلبية احتياجاته المالية عندما يعوزهم ذلك، حيث يلجأ البعض منهم إلى الحصول على المصروف بأي طريقة فمنهم من يلجأ إلى اقتراضه وتمثل هذه الفئة نسبة 20% ، والبعض الآخر يلجأ إلى سرقته ويمثل هؤلاء نسبة 49.2%، والبعض منهم يلجأ إلى العمل وتمثل هذه الفئة نسبة 30.7%.

ومنها نستنتج أنه بالتقريب ثلثي أرباع حالات من الأطفال يسرقون الأموال لتلبية احتياجاتهم ، وأكثر من ثلث أرباع منهم يعملون للحصول على المصروف وأقل من ثلث أرباع الأطفال يقترضون من أشخاص أرين المال لتلبية احتياجاتهم ، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ(15.84) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن طرق تلبية احتياجات الأطفال المالية عندما يعوزهم، يلجأ البعض منهم إلى الحصول على المصروف بأي طريقة فمنهم من يلجأ إلى اقتراضه، والبعض الآخر يلجأ إلى سرقته ، والبعض منهم يلجأ إلى العمل.

إن وجود الطفل في محيط اجتماعي قريب من مستواه يساعد على نشأته نشأة صحية سليمة، بعيداً عن المشاعر السلبية التي تؤثر على نفسيته بالسلب، وتصيبه ببعض المشكلات النفسية، والتي قد لا يدركها الوالدان، لكن قد تظهر آثار هذه المشكلات في أمور أخرى، كالتأخر الدراسي مثلاً أو الميل إلى العدوان والتخريب، أو إكثار المشاغبة داخل الفصل المدرسي، أو غير ذلك من المشكلات، والتي قد يجبر المعلم والوالد عن علاجها، وهي في الأصل ليست إلا أعراضاً لمشكلات نفسية بداخل الطفل، تحتاج إلى الغوص في أعماق الطفل للبحث عنها وعلاجها، وقد يكون سببها الوالد، لأنه دفع طفله للعيش في محيط مرتفع كثيراً من الناحية المادية عن محيط ومستوى طفله، فالتقارب في المستوى المادي بين الزملاء مطلوب خصوصاً في المراحل الأولى للطفل، والتي لا يدرك فيها الطفل كثيراً من المعاني اللازمة، لكي يستوعب مثل هذه الأمور.

وكما أن المصروف القليل الذي لا يكاد يفي بحاجات الطفل، يعد دافعا له نحو السلوك المنحرف، فإنه وبنفس الدرجة يمثل إعطاء الطفل مصروفا زائدا عن الحد أحد أهم عوامل الانحراف السلوكي للطفل. إن إعطاء الطفل مصروفا زائدا بدرجة كبيرة يعوده الإسراف، واللامبالاة، وعدم تقدير أهمية المال، أو تقدير قيمته، كما يشعره بالتميز الكبير عن وأخوته ورفقائه، ويولد لديه إحساسا بالتباين والفرق الواضح، مما يدفعه لسلوكيات سلبية، تجعله يشعر بالزهو والافتخار، وكل هذه الأمور ليست في مصلحته، وإن كبرت معه، فسوف نجد شخصيته غير سوية، شخصية إن عصمتها الظروف من الانحراف، فستكون شخصيته على الأقل غير محبوبة من المحيطين، لأن الناس غالبا لا تحب الشخص المتكبر، ولا المتعالي عليهم، هذا فضلا عن أن التكبر في حد ذاته عائق كبير للشخص في طريق حصوله على العلم وغيره من القيم العليا والمثل.

ويكفي أن الكبر أحد الذنوب التي يستحق صاحبها دخول النار والعياذ بالله، وإن سلم هذا الشخص من الكبر وغيره من هذه المشاعر السلبية الناتجة من إحساسه بالتميز، لحصوله على مصروف زائد جدا عن حاجته، وإن سلم من الإسراف، فلن يسلم من أصدقاء السوء الذين سيدعون طريقهم إلى الطفل سهلا، لإيجاد الطريق لإنفاق ما معه من المال، فيتعلم الطفل ومن سن مبكرة التدخين — خصوصا إذا كان أبوه من المدخنين — فمصروفه سوف يساعده على ذلك، وأصدقاء السوء سوف يرشدونه لما هو أسوأ، ومع كبر سن الطفل وتعرفه على الحياة أكثر، سيعرف طريق الانحراف ويدخله من أوسع أبوابه، لأن ما معه من مال، سيساعده وييسر له أدواته، ولقد وجد أن أكثر المدخنين تعرفوا على التدخين في سن مبكرة، وأن مدمني المخدرات من الشباب كانت السمة المميزة لهم أنهم كانوا يحصلون على مصروف زائد عن حاجتهم بالمقارنة بمن هم في مثل سنهم من الطلاب.

إن الطفل يرغب في تعزيز فكرته نحو ذاته و تعزيز نظرة الآخرين و بالأخص الفتيات نحوه، لذا قد تصدر عنه مختلف التصرفات التي تصدر عن الكبار منها امتلاك المال الوفير و حرية الإنفاق . يعد العمل ميكانيزما لتوكيد الذات المادية ، غير أنه قد يتوجه البعض إلى اعتماد السرقة بهدف تلبية الحاجات الخاصة تعويضا عن النقص أو الحرمان المالي الذي تعانيه أسرته أو نتيجة للرفض الذي يلقيه من قبل الوالدين.

كما تعد السرقة مظهرا من مظاهر السلوك الانحرافي الذي أصبح لدى البعض من الأفراد من الأساليب التي تحقق الوجود المادي ، حتى أنه أصبح المقياس الذي تقاس به انتمائية الفرد، بل تحدد مكانته الاجتماعية- سيطرة الروح والثقافة المادية -، علما أن القيام بمثل هذه التصرفات الاجتماعية قد تضطر صاحبها إلى اعتماد مختلف الأساليب أو السلوكيات العدوانية الجسدية منها و اللفظية سعيا نحو الحصول على المال .إن الطفل الذي يقبل على سلك مثل هذه السلوكات المنحرفة و التي لا تخرج عن كونها آليات للتخفيف من الشعور بالنقص و أساليب تعويضية يحقق من خلاله توافقا شخصيا كالسرقة، في المقابل قد يعد اقتراض المال من بين السبل التي قد يعتمدها الابن المراهق تعويضا عن النقص أو الحرمان المالي الذي يعانيه.



wondershare™

PDF Editor

الجدول رقم 45 يوضح مجالات إنفاق المال الذي يحصل عليه الطفل

الاحتمالات	التكرار	النسبة	كا <sup>2</sup>	مستوى الدلالة	القرار
شراء الكتب	17	05.6	207.03	0.12	غير دال (معا)
شراء الملابس	23	07.6			
شراء السجائر	44	14.6			
شراء المخدرات	08	02.6			
شراء الكحول	03	01			
قاعة الألعاب	78	25.8			
شراء المأكولات	96	31.8			
أخرى	33	10.9			
المجموع	302	100			

\*ملاحظة : المجموع أكثر من العينة لأن هناك من أجاب من المبحوثين من أجاب بأكثر من احتمال. \* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (07) ومستوى الخطأ (0.05).

بينما في الجدول السابق أساليب وطرق حصول المبحوثين على المصروف اليومي، واتضح أن نسبة معتبرة منهم تلجأ إلى الحصول على المصروف لتلبية احتياجاتهم إلى طرق متعددة، حيث كانت السرقة في المرتبة الأولى للحصول على المال، وهذا السلوك الانحرافي (السرقة) يؤدي بالطفل مستقبلاً إلى مخاطر كبيرة إذا لم تعالج وتحل هذه المشكلة، غير أن هذا الجدول يبين تنوع مجالات الإنفاق لدى الأطفال من المال الذي يحصلون عليه من الوالدين أو من مصادر أخرى، وهذا التنوع يعكس حقيقة المصروف الذي يعطى لهم لا يلبي احتياجاتهم، بحيث نجد أن الكثير من المبحوثين أجابوا بأكثر من احتمال وبالتالي أصبح مجموع التكرارات يفوق عدد المبحوثين عينة الدراسة، حيث اتضح أن النسب المبينة مقارنة إلى حد ما، حيث جاء في المرتبة الأولى كأكثر نسبة تتفق على الطعام والمأكولات والحلويات وقدرت نسبتهم بحوالي 31.8%، ثم تليها في المرتبة الثانية الإنفاق على قاعات الألعاب التسلية بنسبة 25.8%، ثم تليها في المرتبة الثالثة نسبة الإنفاق على السجائر بنسبة 14.6%، ثم شراء مستلزمات أخرى قد تكون حاجيات خاصة متنوعة بنسبة 10.9%. أما فيما يخص الإنفاق على الملابس قدرت نسبتهم بـ 7.6% وشراء الملابس بنسبة 5.6%، أما شراء المخدرات والكحول فإنها نسبها ضئيلة تتراوح من نسبة 1% إلى غاية 2.6%.

وعموماً يمكن القول أن مجالات إنفاق المال الذي يحصل عليه الطفل متنوعة ومتعددة تختلف اختلاف الحاجة وتباينت آرائهم واستجاباتهم، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ (207.03) والغير الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (07) بمستوى دلالة قدره (0.12) وهذا يعني أن مجالات إنفاق المصروف لتلبية احتياجاتهم متعددة، حيث جاء في المرتبة الأولى كأكثر احتمال تتفق على الطعام والمأكولات والحلويات، في المرتبة الثانية الإنفاق على قاعات الألعاب التسلية، وفي المرتبة الثالثة الإنفاق على السجائر، ثم شراء مستلزمات أخرى قد تكون حاجيات خاصة متنوعة، وبعضهم ينفقها في شراء المخدرات والكحول.

يعتبر مصروف الأبناء من المتطلبات الجديدة التي انتشرت في أوساط العائلات الجزائرية، فهذه الأخيرة باتت لا تتوانى عن تلبية طلبات أطفالها وعدم حرمانهم مما يحتاجون إليه، غير أن منحه لهم يحتاج إلى الحكمة والتعقل، حيث يستغل بعض الأولياء لتشجيع الأبناء على الاجتهاد في الدراسة، غير أنه إذا زاد عن حده أو قل قد يكون السبب في إفساد الأبناء ودفعهم لارتكاب سلوكيات مشينة.

بات مصروف الأبناء من الضروريات التي تحرص العائلات على توفيرها، غير أنه من الممكن أن يكون نعمة ونقمة في آن واحد، وهو الأمر الراجع إلى تعامل الابن معه، فبعضهم يدخره ويشعر بقيمة هذا المال الذي بيده، فيما يقوم البعض الآخر بصرف كل ما لديه دون مبالاة، ليؤثر بذلك على الأبناء سلباً وإيجاباً، وبالتالي يؤثر في شخصيته التي تتحول إلى شخصية مترفة، مبذرة، غير مبالية بما تملك، أو أن تكون في شخصيته الحكمة، والقدرة على تدبير الأمور، والتصرف بحكمة مما ينعكس على مستقبل الابن.

وجود المال لدى الطفل يجلب له العديد من المتاعب ومن أخطرها أصدقاء السوء ، فيبذلون جهدهم من أجل إجباره على إنفاق ما معه، فيعلمونه التصرفات الخطيرة مثل التدخين في سن مبكرة، وكذا قضاء أوقات طويلة في قاعات الانترنت وغيرها من السلوكيات التي يساعده مصروفه كثيرا في القيام بها، وهو ما سيسمح له بدخول طريق الانحراف من أوسع أبوابه .

للمصروف اليومي تأثير إيجابي وسلبي على نفسية الطفل من جهتها أكدت المختصة النفسية «وفاء.ك» أنّ المصروف له تأثير سلبي وإيجابي على الأبناء ومنها السماح له بالتعامل مع أشخاص خارج الأسرة، معتبرة ذلك خطوة هامة في النمو النفسي للأطفال، إلى جانب تعويد الطفل من خلال التصرف فيه على مفهوم الأخذ والعطاء، والحقوق والواجبات، مضيفة أنه يتيح له أن تكون له أشيائه الخاصة به، وعليه صيانتها، مؤكدة على أنّ الوالدين ملزمان بعدم المبالغة في إعطاء الطفل للمصروف إلى درجة تدفعه للانانية وجشع التملك، معتبرة أنّ توفير حاجات الطفل، وتلبية طلباته المعقولة، والتي من ضمنها منحه مصروفاً خاصاً به، له حرية التصرف في إنفاقه، يساعد الوالدين في تنشئته مؤكدة وجود بعض السلبيات في إعطاء الطفل مصروفاً غير مناسب منها، أنّ الطفل الذي يأخذ مصروفاً أقل بكثير من متطلباته -خاصة إذا كان وسط مجموعة من أقرانه يختلفون عنه في الوسط الاجتماعي والاقتصادي- قد يلجأ إلى أساليب غير مشروعة لتلبية رغباته، أو للظهور أمام أقرانه بالمظهر اللائق، مشيرة إلى أنّ شعور الحرمان الذي يشعر به الطفل، شعور قاس، يحاول جاهداً أن يدفعه عن نفسه، فقد يلجأ مثلاً إلى الكذب على زملائه، بغرض أن ينفي عن نفسه ما يشعر به من عوز وحاجة كما قد يلجأ إلى السرقة لامتلاك أشياء ضرورية بالنسبة له .

إن المشكلة في حقيقة الأمر ليست في الحصول على المال بقدر ما تتعلق بكيفية إنفاقه ، فقد ينفق المال فيما يفيد صاحبه و يرتقي به نحو الأفضل ، لذا يعد المال في هذه الحالة عاملاً فعالاً في تلبية حاجات الفرد و رغباته بصورة سوية ، في المقابل هناك من قد يجعله يسلك سلوكيات غير مقبولة اجتماعياً منحرفة، حيث أن الطفل يسعى دائماً إلى إثبات ذاته ، و ذلك بإتيان سلوكيات الكبار كالتدخين، وارتداء أفخر الملابس لجلب انتباه الطرف الآخر ، أضف إلى ذلك الذهاب إلى قاعات اللعب التي تكثر فيها تجمعات الكثير من الأفراد.

إن الذهاب إلى النوادي الليلية يعد بحد ذاته يعد سمة و وصمة لصاحبه عن الانحراف حيث أنه لا نتوقع ذهاب الفرد السوي إلى مثل هذه الأماكن .في حقيقة الأمر أن السبب وراء ذلك هو السعي و البحث عن السعادة الكاذبة والتي حسب البعض وبالأخص المراهق تساعده في القضاء على مختلف التوترات النفسية التي يعانيها والتي تختلف أسبابها أسرية كانت أو مدرسية أو وجدانية ، فالمهم بالنسبة إليه هو الإحساس و الشعور بالرضا والاستقرار النفسي .

يمنح الطفل الاستقلالية وتحمل المسؤولية من جانبه أوضح المختصون الاجتماعيون أنّ المصروف له دور كبير في التنشئة الاجتماعية للطفل، كتنمية شخصيته من حيث استقلاليته عن الآخرين، وتقديره لاحتياجاته، إلى جانب تحمل المسؤولية، وذلك باستلامه المصروف اليومي، وتحمل صرفه حسب احتياجاته ورغباته، و في ذات السياق يتطلب من الأولياء ترغيب الأبناء في فكرة الادخار لتوفير مبلغ ليقنتي به حاجاته الثانوية، خاصة في حال زيادة المصروف عن احتياجاته اليومية .

إضافة إلى ضرورة مراعاة المراحل العمرية المختلفة للولد، وتنشئته على التكافل الاجتماعي ومساعدة الآخرين، كالتصدق بجزء منه، مما أنّ المصروف الزائدة عن الحاجة يؤدي إلى تنشئة أطفال مبذرين، ومُسرفين في نفقاتهم، ولا يحسنون التصرف في أموالهم، كما يجب توجيهه ومعالجة الأخطاء الأولية في تصرفاته المالية ومساعدته على تصحيحها.

ومن أهم ما ينبغي مراعاته أن يكون المصروف حسب احتياجاته لا حسب رغباته، كالنقليل لزملائه الآخرين، وأن لا تكون النفقة تعود الطفل على الإسراف والبذخ، وكما ينبغي ألا يكون فيه إحجاف بحاجته الكافية، هذا لأن لكل أسرة ظروفها المادية، و أنّه من الممكن استخدام الحرمان الجزئي لا الكلي من المصروف في حال عدم إحسانه التصرف، لأن الحرمان الكلي يؤدي إلى سلوكيات خاطئة يجب وقاية الطفل منها .



### الجدول رقم 46 يوضح الأماكن التي يقضي فيها الطفل العطلة الصيفية

الاحتمالات	التكرار	النسبة	كا <sup>2</sup>	مستوى الدلالة	القرار
العمل	60	47.6	17.33	0.00	دال (العمل)
الانترنت	44	34.9			
التنزه	22	17.5			
المجموع	126	100			

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05).

نلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يوضح الأماكن التي يقضي فيها الطفل عطلته الصيفية، إذ يتبين لنا أن نسبة معتبرة من الأطفال يقضون عطلة في العمل لتوفير مستلزمات العيش والعوز، وهذا ما تؤكد إجابات المبحوثين والتي بلغت نسبة 47.6%، في حين نجد أن نسبة معتبرة من المبحوثين يقضون عطلتهم في استخدام شبكة التواصل الاجتماعي لقضاء الوقت حيث بلغت نسبتهم حوالي 34.9%. أما الذين سيقضونها في التنزه والتجوال والسفر فلا تتجاوز نسبتهم 17.5%.

يمكن القول أنه بالتقريب ثلاثي أرباع من الأطفال يقضون عطلتهم الصيفية في العمل وأكثر من ثلث أرباع يقضونها في الانترنت، أقل من ثلث أرباع في التنزه والسياحة، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ (17.33) والدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الأطفال المهمشين يفضلون العمل في موسم العطلة الصيفية أي بعد انتهاء الدراسة على غرار البعض الآخر الذي يفضل شبكة التواصل الاجتماعي، والبعض الآخر يفضل التنزه والتجوال. وعموما تعد العطل الموسمية التي تكون خلال المسار الدراسي للطفل جدا مهمة في تكوين شخصية الطفل والحفاظ على تربيته السلمية فإذا انتهى العام الدراسي، وأقبلت الإجازة الصيفية، التي تُعدّ "كابوساً" على الكثير من الأسر، فالأبناء طاقة وحيوية تحتاج إلى قنوات لتصرفها. وهكذا يعاني الكثير من الأسر من كيفية ملء فراغ أبنائهم وبناتهم الذي يقارب ثلاثة أشهر. وهكذا فإن حجم وقت الفراغ كبير جداً، ومن الممكن أن يكون فرصة للاستفادة والتطوير، وقد يكون عكس ذلك.

والواقع يقول: إن اختيارات أبنائنا تظهر جلية في أوقات الفراغ، فالبعض يقضي هذا الوقت ممدداً على الأريكة أمام التلفاز يستهلك ما يراه بصرياً، ومستقبلاً لكل ما يلقى على عينه ورأسه، ناهيك عن محتوى ما يراه، إذ إنه إرسال يتنافس على المزيد من برامج الإثارة والسطحية. والكارثة أن هناك البعض من الأطفال - في غياب دور الأسرة التربوي - يضبط طبق الاستقبال على القنوات التي تعرض الأفلام المشبوهة. والبعض الآخر يقضي وقت الفراغ في الشارع، ومنهم من استغنى عن كل ذلك بجهاز الكمبيوتر، وليته يسعى بحثاً عن معلومة أو سعيًا وراء معرفة جديدة، بل ليدور في دوائر المواقع الهدامة.

لكن وعلى الرغم من ذلك فإن من الأطفال من تربي على الصلاح وأصبح قلبه معلقاً بالمساجد، ولكن ما إن تنتهي الصلاة حتى تغلق أبوابها في وجهه، فقليلة هي المساجد التي لا تغلق أبوابها، وتقدم البرامج الثقافية، ودروس تحفيظ القرآن الكريم وتنظم المسابقات. ومن اللافت أن نعلم أنه قد صدر عام 1970م ميثاق الفراغ الدولي في جنيف، حينما اجتمعت ست عشرة دولة أصدرت الميثاق، وكذلك تم تأسيس الاتحاد الدولي لأوقات الفراغ ومقره نيويورك.

والمشكلة تكون هنا عندما يغيب التوجيه والإرشاد في استثمار هذه العطل في تربية الأطفال ووقايتهم من الوقوع في الانحراف، حيث يقول د. عبد الله فاضل أستاذ الصحة النفسية: "إن أضرار الفراغ على النشء والمجتمع، وما قد يسببه من جنوح وانحراف لهؤلاء الفئة واضحة غير خفية، فالفراغ ينعكس على صورة الفرد عن ذاته، إذ يرى نفسه وقد أصبح بلا جدوى وبلا منفعة، أصبح إنساناً بلا هدف، وحياء بلا روح، ولا معنى لوجوده، مما يجعله يبحث عن الهروب والميل إلى الحيل النفسية، بعيداً عن المواجهة وتحمل المسؤولية، فنجد قد يستخدم المسكرات والمخدرات، والبحث عن الرذيلة علّه يجد متعة أو لذة، ولقد بيّنت الأبحاث والدراسات التي أجريت على مرتكبي الجرائم والمخالفات أن الفراغ هو المحرك لكل النوازع المكبوتة، والرغبات الشهوانية. ويرى د. مسعد عويس - رئيس جهاز الرياضة المصري سابقاً - يرى أن كيفية قضاء الإجازة الصيفية بشكل مفيد يملأ الفراغ، ويحرك الطاقات، لا يشغل الطلاب وأسرهم فقط، بل تتنافس المؤسسات المعنية على وضع برامج لهذا الغرض. وتحرص هذه

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

المؤسسات على ألا تخلو البرامج من الترفيه بعد عام دراسي طويل، لكنه الترفيه الممزوج بالمتعة والفائدة. ويطلب د. مسعد عويس بأن يكون تخطيط برامج العطلة الصيفية لأبنائنا من الصغار والكبار مؤهلاً لبناء طفل، ومراهق، وشاب قادر على خدمة مجتمعه، من خلال الدورات التدريبية، والاجتماعية، والثقافية، والصحية، والفنية، والاستشارات الأسرية، واستخدام أفضل أساليب توصيل المعلومات، والتركيز على القيم، والتميز في خدمة الوطن، والسعي إلى استغلال وقت أبنائنا خلال العطلة الصيفية، وإخراجهم من جو المدرسة إلى جو المرح، والرفاهية، والمعرفة، وتنمية روح التعاون بين الجميع. ما أوجنا إلى مثل هذه المشاريع التي تساهم إسهاماً فعالاً في تنمية مهارات وإبداعات أولادنا، واستغلال فترة الإجازة في المعرفة، وتشغيل اليدين، والحواس بالعمل والنشاط، الذي أصبح يفقده الكثير من أولادنا مع الثورة التكنولوجية التي دخلت في جميع مجالات حياتنا.

ولاسيما لو تم تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات، وينبغي تصميم برنامج ترفيهي يحتوي على برنامج رياضي كامل، وزيارات ميدانية لبعض المؤسسات الخاصة، والعامّة. وفي نفس السياق تؤكد د. فوزية مصطفى – أستاذة علم الاجتماع – تقول: " نتطلع إلى دراسة أو أكثر في كل دولة عربية على حدة؛ للتعرف على حجم مشكلة الفراغ بين الشباب والفتيات وأسبابها، والتعرف على الأماكن التي يفضل الشباب والفتيات التردد عليها لشغل وقت فراغهم، والتعرف على نوعية الأنشطة التي يفضل الشباب والفتيات ممارستها لشغل وقت الفراغ، والتعرف على بعض الاتجاهات التربوية في تنشئة الأبناء والبنات، وتحديد أهم حاجات شباب وفتيات دولنا العربية لقضاء وقت الفراغ، والتعرف على طبيعة الدور الذي تقوم به المؤسسات الشبابية بهذه الدول، والتعرف على البرامج المخصصة للموهوبين وذوي الاحتياجات الخاصة والجانحين، من أجل الإجابة على التساؤلات التالية: هل يعاني شباب وفتيات دولنا العربية من مشكلة قضاء وقت الفراغ؟ إذا كان الأمر كذلك: فما هو حجم تلك الظاهرة؟ وما هي الأماكن والأنشطة التي يفضل الشباب والفتيات قضاء وقت فراغهم فيها؟ وما درجة استفادة الشباب والفتيات من المؤسسات الشبابية القائمة لقضاء أوقات فراغهم؟"

إن مشكلة الفراغ الذي يعاني منه الشباب في المجتمعات الحديثة مشكلة لها أثارها السلبية على الفرد والمجتمع، ويظهر هذا الفراغ بشكل واضح في فصل الصيف وخاصة لدى طلاب المدارس بعد نهاية كل عام دراسي وإقبالهم على التلفزيون والانترنت . وكثيرة هي الدراسات التي تحدثت عن أخطار التلفزيون على الأطفال لكن القليلين فقط من أخذوا بنتائجها وجنبوا أطفالهم أثراً سلبية على حياتهم الاجتماعية والثقافية والصحية وجنبوا أنفسهم أعباء مادية هم في غنى عنها، في أوقات الدراسة كان الأطفال يقضون ما لا يقل عن 4 ساعات يومياً أمام التلفزيون والكمبيوتر والآن بحسب وقت الفراغ الكبير في العطلة الصيفية يكاد يقضي الضعف أو أكثر أحياناً بساعات قليلة حيث يجذب التلفزيون الأطفال إليه في الإجازة الصيفية بصورة ملحوظة الأمر الذي يوجب على القائمين على التلفزيون أن يكون تأثيره إيجابياً في نمو وتطور الطفل بالإضافة إلى تلبية ميوله وتحقيق رغباته المختلفة ترفيهياً وثقافياً وأن يكون التلفزيون بما يحيوه من برامج مختلفة مكماً لدور البيت والمدرسة في التربية والتعليم وألا تقتصر برامجه على البرامج الترفيهية والمستوردة التي تنمي الميول الانفعالية لدى الأطفال.

لأن التلفزيون يعتمد في برامجه المقدمة للأطفال على المؤثرات الصوتية التي توتر الأعصاب كما أن لغة تلك البرامج متدنية وقد تخلو أيضاً من عرض القيم الأخلاقية في المجتمع بل تقوم على عرض أفكار المكائد والخيال والرعب والعنف الأمر الذي يعزز السلوك العدواني لدى الطفل منذ الصغر ويحوّله مستقبلاً إلى مجرم. ووفقاً لدراسة أجراها فريق من الباحثين في جامعة لندن كوليج على عينة 1500 طفل بريطاني من مقاطعة اسكتلندا عام 2003 ونشرت مؤخراً على صدر صفحات دورية طب الأطفال لشهر مايو 2009 فإن هناك علاقة وطيدة بين مشاهدة الأطفال للتلفاز أو استخدام أجهزة الترفيه الأخرى التي تتطلب جلوساً أمام شاشتها لساعات طويلة وبين انخفاض مستوى النشاط البدني الذي يقوم به وكذلك تزيد من شعوره بالإحباط والضيق النفسي والتعاسة.

وبينت الدراسة أن جلوس الطفل معدل 2.7 ساعة يومياً من شأنه أن يعكس صفو أفكاره ويجعله يشعر بالضيق النفسي الذي يعبر عنه بأعراض انفعالية ومشكلات في السلوك، ناهيك عن تأثيره على علاقته بأقرانه إذ تبدو فاترة، وشددت الدراسة على ضرورة أن تقوم المؤسسات الصحية بواجباتها في تقليل الأنشطة السكونية لدى الأطفال والعمل على تحفيزهم على النشاط البدني بمستويات مقبولة لديهم.

وتشير دراسة أخرى إلى أن الأطفال البالغة أعمارهم 4 أعوام والذين يشاهدوا التلفزيون لمدة خمس ساعات يتصفون بالشقاوة بنسبة 25% بينما أولئك الذين يتعرضون للتلفزيون لساعتين أو ثلاث ساعات أقل شقاوة وأشارت إلى أن الأطفال الذين يشاهدون التلفزيون بشكل متواصل أكثر عرضة لأن يصبحوا مشاكسين وأشقياء في المستقبل نتيجة ما يشاهدونه من برامج تلفزيونية تبث العنف والسلوكيات العدائية في نفوسهم. (05www.lahaonline.com - يوليو- 2009)

وفي دراسة أخرى عن أخطار الانترنت في تكوين السلوك الانحرافي ذكر المرصد الوطني لحقوق الطفل أن 72 بالمائة من الأطفال المستجوبين في إطار دراسة للمرصد يتجولون عبر مختلف مواقع الانترنت بدون مراقبة .

كما أوضحت الدراسة أن 68 بالمائة من الأطفال المستجوبين والمقدر عددهم ب 975 طفل من مختلف المستويات الدراسية (ابتدائي، متوسط وثانوي) يسمح لهم أولياؤهم بالتوجه إلى مقاهي الانترنت بمفردهم، بينما يحظى 33 بالمائة منهم بتوفر الانترنت في البيت. وحسب ذات الدراسة التي شملت أطفالا تقل أعمارهم عن 18 سنة، فإن 66 بالمائة من العينة لا يتوانى أولياؤهم في إعطائهم الضوء الأخضر للتوجه إلى منزل صديق من أجل الإبحار في الانترنت. هذه الحرية سهلت على 55 بالمائة من المستجوبين بالتوجه إلى الدردشة الإلكترونية، مما جعل 35 بالمائة منهم يربطون لقاءات عبر شبكة الانترنت يعترفون أنها "سيئة". بينما صدم 46 بالمائة من الأطفال بصور غير أخلاقية، في حين كان 30 بالمائة منهم عرضة لإغراءات كالسفر أو تلقي هدايا.

لكن هؤلاء الأطفال الذين تحوز 56 بالمائة من عائلاتهم على كمبيوتر في المنزل وتملك 67 بالمائة منها خطا هاتفيا ثابتا، مدركون -على صغر سنهم- الخطر الذي يهددهم بسبب التكنولوجيات الحديثة، لذا يطالب 80 بالمائة منهم بتوفير الحماية الضرورية لهم من الجرائم المعلوماتية. كما دعا السيد مصطفى خياطي رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث إلى الإسراع بوضع إستراتيجية للتصدي للجرائم المعلوماتية، مقترحا إنشاء ديوان يختص بمكافحتها، وكذا منع بعض البرامج غير اللائقة في أجهزة الكمبيوتر التي تكون في متناول الأطفال لا سيما داخل البيوت.

والملاحظ أن التكنولوجيا وتسهيلاتهما قد فتحت الباب واسعا لاستعمالات متعددة من مختلف الفئات العمرية دون استثناء ففي الوقت الذي انتشرت فيه الانترنت وبلغ الإبحار فيها مستويات عالية لم يعد ممكنا كبح جماح الشباب وخاصة الأطفال الذين استهوهم اللعب بأجهزة الكمبيوتر والدخول إلى الانترنت التي أصبح الحصول عليها متاحا في أغلب الأحيان وفي كثير من البيوت الجزائرية، وحتى في مقاهي الانترنت التي لا يمانع أصحابها في السماح للأطفال بالجلوس أمام أجهزة الكمبيوتر لساعات طويلة مضيعين بذلك الوقت والمال الذي كان من المفروض أن يشغله بأشياء أخرى. سهلت التكنولوجيا على العديد من الأطفال الذين لم يتجاوزوا الرابعة عشر من العمر امتلاك بريد الكتروني يستقبلون فيه رسائل من مختلف أنحاء العالم، حيث أكدت الدراسة أن 55 بالمائة من الأطفال المستجوبين يملكون بريدا الكترونيا ويمضون الوقت في الدردشة الكترونية مع أشخاص من مختلف الأعمار والمستويات وحتى فيما بينهم، حيث يتبادل تلاميذ المدارس عناوينهم الالكترونية فيما بينهم ويقومون بالدردشة خلال تواجدهم بالبيت.

وفي أغلب الأحيان تتم الدردشة مع شباب أكبر منا سنا وهو ما أكدته الدراسة، حيث ذكر المرصد أن 35 بالمائة من الأطفال يربطون علاقات عبر شبكة الانترنت اعترفوا أنها كانت سيئة وأن 30 بالمائة منهم كانوا عرضة لإغراءات خطيرة. والملاحظ أن امتلاك العديد من البيوت الجزائرية للانترنت واستعمالها السهل ساهم في انتشارها الواسع وسط الأطفال وتلاميذ المدارس الجزائرية الذين أصبحوا يتبادلون أخبارهم عن طريق النت، دون أن يلقى هذا الأمر اعتراض العديد من أولياء التلاميذ أو يلفت انتباههم لخطورة ما يقوم به أطفالهم وما يترصدهم من أخطار، خاصة أن العديد من الأطفال يعرفون كيف يخبئون مواقع الدردشة جيدا حتى لا يكشفها أولياؤهم. (11 - 02 - 2009 www.djazairess.com)

الجدول رقم 47 يوضح الهدف من العمل في العطلة الصيفية

الاحتمالات	التكرار	النسبة	كا2	مستوى الدلالة	القرار
المساعدة في سد الحاجات الأسرية	09	15	8.40	0.13	غير دال (معا)
تسديد مصاريف الدراسة	15	25			
شراء حاجات خاصة	12	20			
جميعا	24	40			
المجموع	60	100			

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (03) ومستوى الخطأ (0.05).

كما بينا في الجدول السابق عن الأوقات التي يقضيها المبحوثين في عطلة الصيف ، والتي أكدنا من خلالها أهمية استثمار أوقات الفراغ في تربية الطفل والعناية به من خلال المشاريع الثقافية والتربوية التي يجب أن تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني، وقلنا أن غياب الوعاء التربوي لاستثمار العطل الصيفية يشكل خطرا على تربية الطفل ، وفي هذا الجدول المكمل لسابقه تفيد البيانات الموجودة في الجدول أعلاه الغاية من قضاء الأطفال عطلم في العمل حيث أكد المبحوثين أنهم يشتغلون في العطلة الصيفية لعدة أسباب من بينها كانت المساعدة في سد الحاجات الأسرية، و تسديد مصاريف الدراسة، وشراء حاجات خاصة بهم حيث قدرت نسبتهم بـ 40 %، في حين يؤكد نسبة معتبرة من المبحوثين أن الهدف من ممارسة العمل الموسمي مرده لتأمين مصاريف التمدريس ومتطلباته حيث قدرت نسبتهم بـ 25 %، بينما يرى نسبة معتبرة من المبحوثين أنهم يشتغلون بهدف تلبية احتياجاتهم الخاصة واليومية حيث قدرت نسبتهم بـ 20 %، بينما يرى آخرون أن مساعدة أسرهم في قضاء احتياجاتهم المادية هو سبب لجوئهم للعمل في موسم العطلة حيث قدرت نسبتهم بـ 15 % .

وعموما يمكن القول أن الغاية من قضاء الأطفال عطلم في العمل متباينة، ومتعددة من بينها كانت المساعدة في سد الحاجات الأسرية، و تسديد مصاريف الدراسة، وشراء حاجات خاصة ، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (8.40) والغير دالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (03) بمستوى دلالة قدره (0.13) وهذا يعني أن الأطفال المهمشين يشتغلون في العطلة الصيفية لتحقيق أهداف محددة تلبي طموحاتهم ورغباتهم الذاتية تمثلت في مساعدة الأسرة وتسديد تكاليف الدراسة ولوازم خاصة بهم.

و تشكل ظاهرة عمالة الأطفال خلال العطلة الصيفية في العديد من المهن الموسمية أو لدى بعض الحرفيين لتوفير المال اللازم لاقتناء لوازم وكتب المدرسة للعام الدراسي المقبل، واحدة من المشاكل الاجتماعية المؤرقة في المغرب التي يجمع أخصائيون على خطورتها وآثارها السلبية نفسياً وبدنياً ودراسياً على هؤلاء الأطفال.

كما يعد عمل هؤلاء الصغار في مهن تتطلب منهم مجهوداً بدنياً كبيراً يعوق تطورهم الذهني ويعرضهم لمخاطر كثيرة منها احتمال الوقوع تحت طائلة التحرش الجنسي أو الاغتصاب أو العنف بشقيه المادي والمعنوي، مما يُفضي بهم لتعلم قيم سلبية تنعكس على شخصياتهم ومستقبلهم حين يصبحون كباراً، ويقبل العديد من الأطفال في الصيف على مهن موسمية مثل بيع المثلجات والواقبات الشمسية خاصة في شهري جويلية وأوت بالمدن الشاطئية، حيث تشتد حرارة الصيف في هذه الفترة بالذات، وأيضاً على بيع الفواكه أو الوجبات الخفيفة، في حين يقبل آخرون على قضاء فترة تدريب مهني لدى حرفيين في التجارة والحدادة مقابل أجر يومي أو أسبوعي هزيل.

ويذهب الدكتور عبد الرحيم عني، أستاذ علم الاجتماع في جامعة أغادير للتعليق على الظاهرة ومدى خطورتها " أن العوامل التي تدفع بكثير من الأطفال للعمل في مهن موسمية بالصيف للوضع الأسري المزري، حيث غالباً ما تعاني الأسرة من فقر مادي وتسعى من خلال تشغيل أطفالها إلى تحسين مدخلها أو الرغبة في تنشئة هؤلاء الأطفال بصورة تجعلهم يعتمدون على أنفسهم في شراء متطلبات



## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

الدراسة، أو بسبب ما وصفه "بالفقر الثقافي" حيث لا تترك الأسرة أهمية التنشئة الاجتماعية للطفل ولا الطبيعة النفسية الخاصة له، فهي تعامله كأنه رجل مسؤول وعليه أن يتدبر أموره وحده . وأضاف أن من العوامل الأخرى التي تشجع الأطفال على مزاوله مهنة قد تكون شاقة عليهم ما يسمعون من رفقاءهم أو من أبناء الجيران حين يتباهون بمصروف الجيب وما حققوه من مكاسب من العمل في مهنة موسمية مارسوها طيلة الصيف، فيتأثر الطفل بما يسمعه ويراه، فيصر على أن يمتن حرقاً كيفما كان نوعها. (<http://www.alarabiya.net/articles/2009/07/08>)

وحذر المختصين في علم الاجتماع من أن هؤلاء الأطفال يعلمون في مهم بعيدة عن الأجواء الأسرية، وقد تتضمن أشخاصاً من مختلف التركيبات النفسية، ما يعرضهم أحياناً إلى خطر الاعتداء الجنسي عليهم أو التحرش بهم أو تعنيفهم، و أن الطفل يتعلم من خلال اعتياده على الشارع والعمل وهو في سن صغيرة، قيماً سلبية عديدة منها السرقة والتدخين وتناول المخدرات، كما أن الفتيات يتعلمن سلوكيات منحرفة بسبب ما يتعرضن له أحياناً من تحرشات واضحة."

كما أن الخطير من ذلك هو أن بعض الأسر التي تعيش فقراً مادياً ومعنوياً تشجع الطفل على هجر الدراسة نهائياً نتيجة للعائد المالي الإضافي رغم بساطته، والذي يغري الوالدين بأن يطلبوا من طفلها إكمال العمل الذي بدأه كمهنة موسمية إلى أن تصبح مهنة دائمة له، فتتزايد بسبب ذلك نسبة التسرب المدرسي، والانحراف والتهميش الاجتماعي.

ويرى أيضاً الباحث الاجتماعي عبد الرحيم عني أن هؤلاء الأطفال يتعرضون كثيراً للعنف الرمزي والمادي من طرف مشغليهم أو من طرف من يقبلون على شراء بضائعهم، مردفاً أن هذا العنف الذي يقاومه هذا الطفل من أجل بيع سلعته يؤسس لحالة نفسية لديه تلجأ بدورها إلى العنف إزاء أقرانه ورفاقه وأفراد أسرته ومجتمعه بشكل عام.

من جانبه، أشار الإخصائي النفسي الدكتور عبد المجيد كمي إلى خطورة عدم خلود كثير من الأطفال إلى الراحة بعد عام مضى من الدراسة والمراجعة، حيث يقضون فترة الصيف في مهنة يمارسونها إلى حين بدء السنة الدراسية المقبلة، مضيفاً أن هذا الوضع لا يتيح لهم تنمية قدراتهم الذهنية بسبب دخولهم للمدرسة وهم في أشد حالات الإرهاق، وبالتالي لا يتمكنون من تحقيق نتائج دراسية مرضية. وأبرز كمي أن المال الذي يجنيه الطفل من مهنته خلال الصيف لا يوظفه في أمور ترفيهية في مستوى سنه، ولو فعل ذلك لكان الوضع مقبولاً إلى حد ما، بل إنه يخصصها لشراء لوازم المدرسة من كتب ودفاتر، في حين أن الأسرة هي الملزمة بالقيام بهذا الواجب. وتحدث الإخصائي النفسي عن احتمال حدوث حالات للتحرش بالأطفال بسبب مزاولتهم مهناً مع أشخاص غرباء عنهم من شرائح اجتماعية ونفسية متباينة، ما يحدث شرخاً كبيراً في نفسيات هؤلاء الصغار قد لا يمحي طيلة حياتهم.

(<http://www.alarabiya.net/articles/2009/07/08>)



wondershare™

PDF Editor



الجدول رقم 48 يوضح نوع العمل الذي يقوم به الطفل أثناء عطلة الصيف

الاحتمالات	التكرار	النسبة	كا <sup>2</sup>	مستوى الدلالة	القرار
بيع الجرائد	08	13.3	9.83	0.43	غير دال (معا)
بيع الأكياس	13	21.6			
بيع السجائر	21	35			
مأكولات	10	16.6			
أخرى	08	13.3			
المجموع	60	100			

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (04) ومستوى الخطأ (0.05).

يبين هذا الجدول نوع العمل الذي يقوم به الطفل في عطلة الصيف، إذ نلاحظ أن هناك تباين في النشاط الذي يمارسه الطفل لكن نجد أن العمل الغالب هو بيع السجائر وهذا ما أكدته إجابات المبحوثين وذلك بنسبة 35%، ثم تليها نسبة 21.6% والتي تمثل إجابات المبحوثين الذين يقومون ببيع الأكياس، ثم تليها الأعمال الأخرى التي يقوم بها الأطفال في عطلتهم الصيفية والتي نسبها مقارنة جاءت كالتالي: القيام ببيع المأكولات حيث تمثلت نسبتهم في 16.6%. أما الأطفال الذين يقومون ببيع الجرائد كانت نسبتهم 13.3%. وبنفس النسبة أعمال أخرى يقوم بها الأطفال أثناء عطلتهم الصيفية.

يمكن القول أن نوع العمل الذي يقوم به الطفل في عطلة الصيف متباين في النشاط الذي يمارسه متمثلاً في بيع السجائر والجرائد والأكياس البلاستيكية والمأكولات الخفيفة، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ (9.83) والغير الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (04) بمستوى دلالة قدره (0.43) وهذا يعني أن الأطفال المهتمين يمارسون مع أنشطة عمل مختلفة في الغالب تكون بيع السجائر ثم تليها بيع الأكياس البلاستيكية ثم بيع المأكولات الخفيفة ثم بيع الجرائد، وأنشطة أخرى كبيع الحلويات (العلكة مثلاً).

وعموماً تعد ظاهرة عمالة الأطفال من المشكلات التي تعاني منها المجتمعات الفقيرة، فلولا الحاجة الملحة للعمل، لما اختار هذا الطفل العمل في مثل هذه الظروف وإنما لاختار كبقية أقرانه وحتى أبناء حبه أن يذهب إلى الشاطئ في هذه العطلة الصيفية ليسبح أو يلعب أو يقضي وقته في قاعات الألعاب، ولكنه ولسوء حظه "تحمل المسؤولية في سن صغيرة"، والكثيرين من الأطفال تجدهم يحملون أعداداً كبيرة من الأدلية والأواني التالفة المصنوعة من البلاستيك و يجوبون الأحياء على أمل إيجاد البعض منها في حاويات النفايات، هي تجارة أصبحت رائجة مع مرور الوقت نظراً لزيادة الطلب عليها وسمحت لتلك السواعد الصغيرة بالحصول على بعض الرزق الذي أدخل الفرحة والسرور في قلوب هؤلاء.

كما أن العديد من العائلات الجزائرية التي دفعتها الظروف الاجتماعية والاقتصادية إلى التضحية بالمستقبل الدراسي لأبنائهم من أجل توفير لقمة العيش، فكثيرة هي الأسر التي تدفع بفلذات كبدها إلى عالم الشغل بعد ساعات طويلة من الدراسة، يجوبون الشوارع من أجل بيع التبغ أو النظارات الشمسية أو الأكياس البلاستيكية طيلة أيام السنة فيما يقتصر عمل آخرين على بيع "المحاجب" على الشواطئ في فصل الصيف بينما يتكبد بعض الأطفال مشقة العمل لدى باعة الخضر والفواكه، وبالرغم من أنها مهن متعبة يقدر عليها الجسد القوي إلا أنه عند الحاجة لا يهم شيء سوى أداء العمل على أكمل وجه من أجل الحصول على المقابل المالي. كما تعج الأسواق الموازية بهذه الشريحة من الأطفال الذين يجدون فيها ضالتهم لممارسة نشاطهم دون رقيب أو حسيب، فتجدهم يتسابقون وراء المشتريين لتصريف بضاعتهم التي هم ملزمين ببيع أكبر قدر منها بعبارات هي قريبة إلى التسول أكثر منه للبيع قائلين "عمي أشري عليا ساشي". واستفحلت ظاهرة عمالة الأطفال ليس فقط بين المتسربين من المدرسة وإنما أولئك المتمدرسين أيضاً يمارسون نشاطات خارج أوقات الدراسة وعددهم هو الآخر كبير.

كما تشير الأرقام الرسمية المستقاة من وزارة العمل لسنة 2009 أن ظاهرة عمالة الأطفال لم تصل إلى نسب خطيرة وتتواجد بنسب ضئيلة في بعض النشاطات فقط، إذ تم إنجاز تحقيق أول سنة 2002، والذي سجل من خلاله أنه من بين 5.847 مؤسسة تم مراقبتها والتي تشغل 16.895 عامل تم تسجيل 95 شاب عامل لم يستوفوا السن القانوني للعمل أي بنسبة 0.56 من إجمالي عدد العمال، بينما

أظهر تحقيق ثان تم القيام به سنة 2006 أن عملية مراقبة 3.853 مؤسسة تشغل 28.840 عامل أدت إلى اكتشاف تشغيل 156 طفل لم يستوفوا السن القانوني للعمل، أي بنسبة 0.54 بالمائة من إجمالي عدد العمال، أما آخر تحقيق قامت به مصالح مفتشية العمل حول هذا الموضوع سنة 2008 أكدت أن نسبة تشغيل الأطفال في القطاع الاقتصادي ضئيلة، حيث تبين من عمليات المراقبة التي مست 4.820 هيئة مستخدمة تشغل 38.650 عامل، تشغيل 68 طفل يقل سنه عن 16 سنة أي ما يمثل 0.17 بالمائة. وحسب تلك الإحصائيات فإن الظاهرة ليست بالخطورة التي يظنها البعض لأن قانون العمل الجديد يحمل مواد تحمي الطفل من العمالة وتعاقب من يستغله قبل السن القانونية حيث تم إدراج إجراءات صارمة في هذا القانون خاصة بالظاهرة حيث تم إدراج إجراءات صارمة في هذا القانون خاصة بالظاهرة منها أحكام عقابية تمس حتى الأولياء الذين سمحوا لأبنائهم بالعمل في سن مبكر تصل إلى فرض غرامات، ومن خلال التحقيق الذي تم فإن أغلب الأطفال المشغلين يعملون خارج القطاع الاقتصادي أي في القطاعات التي توجد فيها علاقات عمل.

وعليه فإن الجزائر حسب المسؤولين بوزارة العمل غير معنية بعمالة الأطفال وإنما هناك ظاهرة أخرى مختلفة تتمثل في عمل الأطفال لحسابهم الخاص بهدف مساعدة عائلاتهم وهو ما يستدعي بذل المزيد من الجهود. حيث أكد البروفيسور خياطي الهيئة الوطنية لترقية الصحة و تطوير البحث العلمي عن وجود رقمين لظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر الأولى متعلق بالأطفال المتدربين و آخر خاص بالغير متدربين و يتراوح هذا العدد بين 500 ألف و مليون و 500 ألف طفل، هذه الأرقام مقدمة من طرف منظمة اليونيسيف، غير أن الرقم الحقيقي -يقول- موجود بين الاثنين وعليه فإن ظاهرة العمالة موجودة و بأعداد كبيرة في السوق السوداء، ويساهم في انتشارها بشكل كبير عدة عوامل أهمها التسرب المدرسي الذي مازال يرمي إلى الشارع كل سنة أعداد هائلة من الأطفال والمقدر عددهم ب 100 ألف طفل في طور الابتدائي و 200 ألف في المتوسط وما بين 400 و 500 ألف في الثانوي، حيث تشكل تلك الأعداد الخزان الحقيقي لهذه الظاهرة الخطيرة.

و تشكل العائلة السبب الثاني في انتشار عمالة الأطفال حيث يساهم موقف الوالدان في دفع الطفل إلى العمل قبل السن القانونية بسبب الظروف المادية الصعبة التي تعيشها فتلقاً إلى تجنيد الأبناء للمساهم في مصاريف المنزل، بالإضافة إلى هذا تسود فكرة خاطئة في المجتمع أدت إلى رفض الأطفال مزاوله دراستهم و المتمثلة في عدم هذه الأخيرة التي لا تسمن ولا تغني من جوع، حيث يضرب المثل خاصة خلال هذه الأيام -يقول- خاصة بلاعب كرة قدم الذين يجنون الملايير من هذه اللعبة و كذلك الحال بالنسبة للمغني أو حتى موزع المخدرات وغيرها من صور الغنى المفرط لبعض الناس الذين أعطوا صورة مشوهة عن الدراسة، الأمر الذي شجع العائلات على الرمي بأبنائهم إلى عالم الشغل. بالإضافة إلى هذه الظاهرة تعاني الطفولة في الجزائر من عدة ظواهر خطيرة لا تقتصر فقط على العمالة و إنما أيضا التسرب المدرسي و تعاطي المخدرات و غيرها من المشاكل التي تضع هذه الشريحة في دائرة الخطر.

فالطفل بالجزائر يعمل في نطاق الأسرة ليساعدها في تلبية بعض حاجاتها، سواء أن ذلك بصفة دائمة أو بصفة موسمية، فمن خلال الدراسة التي قامت بها وزارة التضامن الوطني والعائلة حول تشغيل الطفل في الجزائر سنة (1999) يتبين، أن عدد الأطفال العاملين من 5 إلى 18 سنة قدر ب ( 478000 طفلا)، حيث يؤخذ هذا العدد ببعض التحفظات، هذا ما يشير إلينا أن حوالي (5%) من الأطفال من 5 إلى 18 سنة قد يعملون بالجزائر، وهذا أقل من عدد الأطفال الذين يعملون بالمغرب الذي قدر (14%) من الأطفال من

7 إلى 17 سنة، و (7%) من العدد الكلي للأطفال العاملين بمصر. (Ministère de la Solidarité Nationale et de la famille 1999, P, P, 30, 117)

ونخلص مما سبق أن نوعية العمل التي يقوم به الطفل يرتبط بحقيقة اجتماعية هو الحاجة تبرر الوسيلة، فلولا العوز والحرمان والتهميش لما انساق أطفالنا إلي العمل في سن غير قانونية، ومنه يجب القيام بالتوعية الاجتماعية وتقديم المساعدة والرعاية لهذه الفئة قد المستطاع كي لا ينساق أطفالنا إلي طريق الانحراف والتهميش والحرمان.

#### المحور 04: البيانات الشخصية الخاصة بالطفل وعلاقتها بالتهميش التعليمي

الجدول رقم 49 يوضح إذا كان الطفل توقف عن الدراسة ومتى كان ذلك؟

الاحتمالات	التكرار	النسبة	كا2	مستوى الدلالة	القرار
نعم	41	32.5	15.36	0.00	دال (توقف عن الدراسة)
لا	85	67.5			
المجموع الكلي	126	100			
قبل الالتحاق بالجمعية	39	95.1	33.3	0.00	دال (قبل الالتحاق بالجمعية)
بعد الالتحاق بالجمعية	02	4.9			
المجموع الجزئي	41	100			

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (01) بالنسبة للمجموع الكلي و(01) بالنسبة للمجموع الجزئي ومستوى الخطأ (0.05).

يبين الجدول التالي إذا كان الطفل قد توقف عن الدراسة والفترة التي توقف فيها، أي قبل التحاقه بالجمعية أم بعد التحاقه بها، إذ كانت إجابات المبحوثين أن أغلب إجابات الأطفال بأنهم لم يتوقفوا عن الدراسة وذلك بنسبة 67.5%، في حين تمثلت نسبة 32.5% من المبحوثين الذين توقفوا عن الدراسة.

إذا بالتقريب ثلاث أرباع من الأطفال المهمشين الذين توقفوا عن الدراسة، بينما أكثر من ثلث أرباع من الأطفال يزاولون تعليمهم، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ(15.36) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (01) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني ثلاث أرباع من الأطفال المهمشين الذين توقفوا عن الدراسة والبعض الآخر لا يزاولون مواصلة تعليمهم.

حيث كان توقف أغلبهم قبل التحاقهم إلى الجمعية وكانت نسبة هؤلاء 95%، أما الذين توقفوا عن الدراسة بعد التحاقهم بالجمعية فكانت نسبتهم تمثل 5% فقط.

ومنها نستنتج أنه بالتقريب كل حالات المتوقفين عن الدراسة من الأطفال المهمشين والبعض القليل منهم بعد التحاقهم بالجمعية، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ(33.39) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (01) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن معظم الأطفال المهمشين توقفوا عن الدراسة قبل التحاقهم بالجمعيات ماعدا البعض القليل منهم.

ويقصد من خلال هذا الجدول محاولة الربط بين المستوى التعليمي للطفل و السلوك الانحرافي، حيث أكدت العديد من الدراسات النفسية والاجتماعية وجود علاقة ارتباطية عكسية أو طردية بين المستوى التعليمي و انحراف الأحداث، معنى ذلك الربط بين الانقطاع عن الدراسة أو التسرب أو الهروب المدرسي و الانحراف.

إن اكتساب العلم يساعد الفرد المتعلم على تحصيل مختلف المعارف و المعلومات و الخبرات التي تمكنه من تمثل السلوكيات السوية "إكساب الثقافة المجتمعية"، وبالتالي يمكن القول أن عدم اكتساب المعرفة قد يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر إلى اكتساب سلوك لا يتماشى مع القيم والمعايير الاجتماعية السائدة أي الثقافة الجانحة من البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها من خلال انتمائه إلى جماعة الرفاق الجانحين في الكثير من الحالات.

كما تعتبر المدرسة أول تجربة اجتماعية كبرى يعيشها الفرد حيث أنها تعتمد على أسلوب معين في الحياة يختلف عن أسلوب الحياة المعتمدة في الأسرة المبنية على أساس العطاء والتضحية أكثر من الأخذ و

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

الاستفادة، كما يتعلم الطفل في المدرسة ولفترات زمنية متفاوتة مختلف المعلومات والمهارات والخبرات التي تهيؤه لحياة أفضل ليكون أكثر توافقا مع مختلف المواقف، وبالتالي فإنه من وظائف المدرسة جعل الطفل يسلك سلوكا سويا في المجتمع من خلال تزويده بآليات السلوك الاجتماعي و الضوابط السلوكية، غير أنه قد لا يروق البعض من التلميذ التواجد في بيئة المدرسة، لتعد مصدرا للتوتر و الضغط النفسي والصراع ليدفع هذا الوضع إلى سلك سبيل الانحراف الدالة على عدم التوافق.(القهوجي علي عبد القادر، 1987، ص76)

وتعد المدرسة بالنسبة للحدث تجربة جديدة لا عهد له بها، فلا بد أن تكون ذات أثر فعال في سلوكه وفي بناء شخصيته، فالمدارس في كل بلد مهمة جدا في حياة الأطفال والأحداث بصفة عامة لذلك نجد للمدرسة الأثر الكبير في توجيه سلوك الحدث. كما يؤثر الفشل الدراسي تأثيرا مباشرا على الحدث لعدة أسباب منها القصور العقلي و عدم الرغبة في الانسجام مع البرامج الدراسية، فتدفع هذه الأمور الحدث إلى الهروب و الخداع و السرقة و إبداء ردود فعل مضادة للمجتمع ، الشعور بالنقص و القصور عن بقية الزملاء ... (قواسمية محمد عبد القادر، 1992، ص119 )

مما سبق تبين أن للتعليم والمدرسة دور كبير في إكساب الطفل مختلف المهارات والخبرات التي يحتاجها في اندماجه داخل الوسط الاجتماعي وتحقيق التكيف في المجتمع، واتضح لنا أن عدد كبير من المبحوثين يزاولون تعليمهم في مختلف المراحل الدراسية ، وهو مؤشر ايجابي قد يعزز من وقايتهم العزل والحرمان الاجتماعي ، كما تؤكد أيضا أن نسبة قليلة من المبحوثين الذين انقطعوا عن الدراسة كان قبل انخراطهم في الجمعيات الاجتماعية إلي تعمل على رعايتهم والاهتمام بشؤونهم. ومنه يمكن القول اعتبار أن الجمعيات قد تساهم في وقاية الطفل من الانقطاع عن الدراسة وتعمل على تحفيزه على مزاولة التعليم واكتساب المعرفة والنجاح في الامتحانات الدراسية.



wondershare™

PDF Editor

الجدول رقم 50 يوضح الصف الدراسي الذي توقف فيه الطفل

الاحتمالات	التكرار	النسبة	كا <sup>2</sup>	مستوى الدلالة	القرار
لم يلتحق بالدراسة	09	21.9	6.04	0.04	دال (ابتدائي)
ابتدائي	21	51.2			
إكمالي	11	26.8			
المجموع	41	100			

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05).

يوضح هذا الجدول الصف الدراسي الذي توقف فيه الطفل، إذ نلاحظ أن أكثر من نصف الأطفال توقفوا عن الدراسة في المرحلة الابتدائية حيث قدرت نسبتهم حوالي 51.2% ، في حين نجد أن نسبة معتبرة من المبحوثين توقفوا في الصف الإكمالي من التعليم حيث قدرت نسبتهم حوالي 26.8% ، أما المبحوثين الذين لم يلتحقوا بالتعليم قدرت نسبتهم بحوالي 21.9%.

وعموما يمكن القول أن نصف الأطفال المهمشين المتوقفين عن الدراسة توقفوا في الصف الابتدائي، وثالث أرباع الأطفال في الصف الإكمالي والتقرب الثلث الآخر لم يلتحقوا بالتعليم، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ (6.04) والدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.04) وهذا يعني أن نصف الأطفال المهمشين المتوقفين عن الدراسة كان في مرحلة مبكرة من التعليم ولم يكملوه بينما ثلثهم توقفوا في المستوى الإكمالي .

من الظواهر التي يحاول الكثير من العلماء ربطها بجناح الأحداث ظاهرة الانقطاع التام عن الدراسة أو ترك المدرسة إلى غير رجعة، وظاهرة الغياب المتكرر المعتاد بدون عذر مشروع. إن الانقطاع التام عن المدرسة أو الهروب المتكرر منها غالبا ما يلغي دور المدرسة نهائيا ويلغي مسؤوليتها تجاه الطفل وبصورة مطلقة، وهذا ما يبرر اهتمام العلماء بالنتائج التي تترتب على هذا الانقطاع الذي يترك الطفل حرًا طليقًا لالتقاط كافة الأنماط السلوكية الجانحة خارج المدرسة وبعيدا عن رقابة الأسرة والمدرسة. حيث تشير الدراسات العلمية التي أجريت في ميدان مسؤولية المدرسة في جناح الأحداث إلى أن الانقطاع التام عن المدرسة أو ظاهرة الهروب المتكرر منها هي الخلفية التي تقف وراء غالبية حالات الجنوح، وهي مشكلة معقدة تنتج عن عدد من العوامل المتنوعة والمتداخلة، والتي تتباين من بيئة إلى أخرى، ومن مدرسة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر، غير أن البحوث الدراسات الميدانية التي تناولت هذه الظاهرة حصرت العوامل المؤدية إليها بالنسبة إلى الغالبية من حالات الجنوح إلى عوامل داخلية أي العوامل التربوية والمدرسية الأكثر ارتباطًا بالمدرسة كمؤسسة تعليمية وذات الصلة المباشرة بمهام ومسؤوليات القطاع التعليمي والتي غالبا ما يملك مسؤولوا وزارات التعليم والتربية التحكم فيها أو معالجتها والتي تضم المعلم والمناهج والإدارة التعليمية والتجهيزات والمستلزمات التعليمية، ونظام التقويم والامتحانات. كما بينت الدراسة علاقة المدرسة بجناح الأحداث أن 95% من الأحداث الجانحين تكررت غياباتهم عن المدرسة مقابل 10% فقط من غير الجانحين .

كما أجرت وحدة بحوث الجريمة و الأبحاث دراسة عن جنوح الأحداث في مصر، فأظهرت نتائج البحث أن الفشل في الدراسة يظهر واضحا عند المنحرفين في سن مبكرة، فبالنسبة للأحداث المتهمين بالسرقة ثبت أن 60% لم يتعلموا قط، ونسبة 28.3% لم يتعد المرحلة الأولية، ونسبة 11.2% لم يتعد المرحلة الابتدائية و الإعدادية ( هيثم البقلي ، ص 88 )



كما دلت الدراسة التي قام بها كل من "اليانور" "شلدون جلوك" أن أغلب الأحداث المنحرفين كانوا يتسمون بعدم التكيف في المجتمع المدرسي، ولقد توصلت إلى أن 62 % من الأطفال الجانحين يكرهون المدرسة كراهية شديدة ظاهرة ( Sheldon et Eleannor cluck .1956. p 115).

كما اتضح من البحث الذي قام به مركز بحوث المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية عام ( 1973 ) بعنوان " الأحداث الجانحين " ، أن 54.6 % من أفراد البحث من الجانحين أميون وأن 28.8 % لم يذهبوا للمدرسة أبداً، وكانت أعلى مدة قضائها الحدث هي ستة أعوام بنسبة 36.7 % من مجموع العينة، معنى ذلك أن غالبيتهم لم يلتحقوا بالمدرسة ، والمهم في هذا الأمر هو عزز المدرسة عن توفير الجو والبيئة التربوية السليمة وذلك بدليل أن نسبة منهم بالرغم من استمرارها في الدراسة لمدة ستة سنوات 32.7 % إلا أنهم لم يستفيدوا أبداً من دراستهم. تشير بعض البحوث إلى أنه من الممكن تشخيص كثير من الحالات التي يتوقع أن تنحرف في المستقبل عن طريق تنبيه هيئة التدريس إلى العلامات المميزة للانحراف الكامن التي تظهر في الوسط المدرسي ( أبو الخير طه ، منير العصرة ، ب ت ، 122 )



wondershare™

PDF Editor

الجدول رقم 51 يوضح السبب الحقيقي الذي جعل الطفل يتوقف عن الدراسة

الاحتمالات	التكرار	النسبة	كا <sup>2</sup>	مستوى الدلالة	القرار
العجز عن تسديد مصاريف الدراسة	10	24.4	14.33	0.00	دال (عدم الرغبة)
أجبرك والديك على التوقف عن الدراسة	06	14.6			
الرسوب المتكرر	11	26.8			
عدم الرغبة في الدراسة	14	34.1			
المجموع	41	100			

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (03) ومستوى الخطأ (0.05).

يبين الجدول أعلاه الأسباب التي جعلت الطفل يتوقف عن الدراسة، حيث نلاحظ من خلال إجابات المبحوثين أن الأسباب التي دفعت بهم إلى التوقف عن الدراسة متعددة ومتنوعة، حيث تقاربت إجاباتهم إلى حد ما، حيث اتضح من خلال استجابات المبحوثين أن عدم الرغبة في الدراسة جاء في المرتبة الأولى بنسبة 34.1%، ثم يليها في المرتبة الثانية سبب الرسوب المتكرر بنسبة 26.8%، ثم يليها في المرتبة الثالثة سبب العجز عن تسديد مصاريف الدراسة بنسبة 24.4%، ثم في المرتبة الأخيرة بسبب إجبار الوالدين الطفل على ترك المدرسة وذلك بنسبة 14.6%.

يمكن القول أن الأسباب التي جعلت الطفل يتوقف عن الدراسة متعددة ومتنوعة، حيث تباينت أرائهم بين عدم الرغبة في التعليم والفشل الدراسي، وكذا عدم القدرة على تسديد نفقات التعليم وأيضاً السلطة الأبوية الراضية لفكرة التعليم، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ (14.33) والدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (03) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن عدم الرغبة في الدراسة جاء في المرتبة الأولى، ثم يليها في المرتبة الثانية سبب الرسوب المتكرر، ثم يليها في المرتبة الثالثة سبب العجز عن تسديد مصاريف الدراسة، ثم في المرتبة الأخيرة بسبب إجبار الوالدين الطفل على ترك المدرسة.

عموماً يمكن اعتبار أن للظروف المحيطة بالطفل تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تهميشه وانحرافه، ولعل الجانب التعليمي يعد سبب هو الآخر في تفشي الظاهرة، كما يمكن أن تؤثر ظروف البيئة التي يعيش فيها الطفل سلباً أو إيجاباً على تقدمه الدراسي، وعلى استمراريته في التعليم.

ولقد أوضحت دراسات عديدة أن إدراك الآباء لقيمة وظيفة التعليم يتفاوت من مجتمع إلى آخر، ومن بيئة اجتماعية إلى أخرى في المجتمع الواحد بسبب الاحتكاك الثقافي المتوفر في المدن والأرياف، وسيادة بعض العادات والتقاليد الخاصة بتعليم البنات وخاصة في المناطق الريفية، وعدم ارتباط العمل الزراعي والرعي بالتعليم، الأمر الذي يساهم بشدة في انخفاض الوعي بقيمة التعلم لدى الآباء في هذه البيئات الاجتماعية (سعيد جميل، 1998، ص 61).

ومن جهة أخرى فإن ضعف المثيرات الثقافية في البيئة المحيطة بالطفل يكون لها تأثيرها على مستوى تحصيله الدراسي وتقديره لقيمة استمراريته في التعليم، ذلك أن المثيرات الثقافية تلعب دوراً مكملًا لدور المدرسة والمؤسسات التعليمية والثقافية الأخرى. وتتمثل هذه المثيرات في الصحف والمجلات والملصقات، والاحتكاك الثقافي مع العالم عن طريق الانترنت... الخ، والتي يتأتى للفرد أن يتعرض لها من خلال التحاقه بالحدى الجمعيات أو النوادي أو المكتبات العامة بمجتمعه أو منطقته. (سعيد جميل سليمان وتؤيبه البرواني، 1985، ص 96)

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

بالإضافة إلى ما أوردناه فيما يتعلق بتأثير ظروف البيئة التي يعيش فيها الطفل على انقطاعه عن الدراسة يمكن التطرق إلى عامل مهم اعتبرناه كأحد المسببات لتسرب التلاميذ من المدارس وهو ضعف الثقة في عائد التعليم، إذ أنه مع تدني مستوى التعليم، وقلة العائد المنتظر لهذا التعليم على حياة الأفراد. وعلى دخولهم وسلوكياتهم يشيع في بعض البيئات، تكون النتيجة العامة ضعف الحافز لدى الآباء نحو استمرارية أبنائهم في المدرسة لاستكمال تعليمهم، وتدني الحرص من جانب التلاميذ أنفسهم على الفرص التعليمية المتاحة أمامهم.

لقد أوضحت نتائج دراسات عديدة حول عوامل التسرب من المدرسة قوة العامل المتعلق بغياب الرقابة الكافية من جانب الأسرة على انتظام الأبناء في الدراسة كانشغال الآباء بأعمال تتطلب منهم أسفارا لفترة طويلة بعيدا عن الأسرة أو انغماس الأم في أشغال متعددة مما يكون له في حالات كثيرة اثر بالغ على التقدم التعليمي للأبناء، وهناك عوامل أسرية متنوعة منها تخلي الآباء عن التزاماتهم ومباشرة مسؤولياتهم تجاه رعاية الأطفال وتوجيههم ومتابعتهم، وتفكك العلاقات الأسرية، وجهل الآباء، وانخفاض وعيهم بأهمية تعليم أبنائهم واستمرارهم في الدراسة إلى غير ذلك من العوامل الأسرية التي يمكن أن تؤثر على انتظام الأبناء في الدراسة، والتأثير السلبي أيضا على مستواهم التحصيلي.

وتنتشر مشكلة التغيب عن المدرسة بكثرة عند فئة المراهقين وخاصة منهم من يكون سنه يتراوح ما بين 12 و 17 سنة، والتغيب عن المدرسة هو قضاء ساعات الدراسة خارج المدرسة وكذلك خارج البيت، وذلك حتى ينتهي الدوام، وإذا تكررت هذه الظاهرة كثيرا تصبح مشكلة خطيرة، تهدد مسار التلميذ الدراسي.

و حقيقة الأمر أن التغيب غير المبرر عن المدرسة وخاصة في مرحلة حساسة وهامة كمرحلة التعليم الثانوي، أصبحت من أكبر المشكلات التي توليها الدول أهمية كبرى "ففي نيويورك مثلا يوجد أكثر من 200 ألف مدرسة بها أكثر من 101 مليون طالب يتغيبون عن المدرسة يوميا، منهم 6000 طالب تغيبوا بسبب المرض والباقيون كانت غياباتهم غير مبررة ونسبة كبيرة منهم توقفوا نهائيا عن الذهاب إلى المدرسة"، وقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية وعن مسألة التغيب العمدي عن المدرسة، أن معظم وحدات المجموعة الضابطة لا يتغيبون كثيرا عن الدراسة، حيث تم تسجيل 10% من مجموع وحدات هذه المجموعة، في مقابل 83% من وحدات المجموعة التجريبية، منهم 40% تغيبوا عن المدرسة أكثر من ثلاث مرات، مقابل 09% من وحدات المجموعة الضابطة الذين تغيبوا عن المدرسة أكثر من ثلاث مرات، وهذا يدل على عدم الانضباط والانتظام في الدراسة بالنسبة للأحداث، مما جعلهم ينساقون وراء عالم الانحراف، والابتعاد عن القيم والضوابط المجتمعية. ( شيفر وملمان، 1999، ص337)

كما دلت الكثير من الدراسات على أن ارتفاع قيمة المصروفات المدرسية "يعد عاملا مهما في الانقطاع عن الدراسة لدى الطبقات الكادحة حيث دلت نتائج هذه الدراسات على أن الأسرة الكبيرة العدد ذات المستوى الاقتصادي المنخفض تجد نفسها في حاجة ملحة إلى تشغيل أبنائها بحيث يكونون عوناً اقتصادياً لها لا عبئاً ثقيلاً عليها (سعيد جميل سليمان، ص57).

كما أكدت الدراسات التي تناولت دور المدرسة في جنوح الأحداث أن الأطفال الفقراء الذين يعانون من ضيق معيشي كبير غالبا ما يتسربون من التعليم دون أن تؤدي المدرسة دورها المطلوب في مساعدة مثل هذه الفئات الفقيرة في مستلزمات التمدن. ( الدوري عدنان، 1973، ص267).

وأظهرت نتائج دراسات أخرى أن أسرة الأبناء المتسربين من المدارس لا تشبع رغباتهم واحتياجاتهم للإنفاق على متطلباتهم الشخصية، لذلك فهو يترك المدرسة للحصول على المال من أقصر طريق. (عبد الله بيومي، 1993، ص43)

ومن جهة أخرى لقد أكدت الكثير من الدراسات والبحوث التي اهتمت بدور المدرسة في جنوح الأحداث على أهمية شغل أوقات فراغ تلاميذها لوقايتهم من الانحراف عن طريق عدم الاقتصار على إعادة النظر في مناهج وطرق التدريس والتقييم فقط، بل ينبغي أن تشمل المادة المقدمة للدارسين أموراً أخرى كبرمجة فراغهم لاستغلالها في نشاطات تنمي معارفهم من خلال فتح النوادي الثقافية والرياضية بعد الساعات الرسمية للمدرسة، وتقديم دروس في التربية الأسرية والدينية والمدنية... الخ (اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، 2001، ص135)

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نذكر أن هناك عدة دول قامت بتجارب ناجحة حول إنشاء مدارس بديلة سميت في بعض الدول بـ "مدارس الحظ الثاني" (école de la deuxième chance) تضم خاصة التلاميذ الذين يتسمون بأعراض السلوك الانحرافي والجناح، تؤطر من قبل معلمين مدربين تدريباً خاصاً على فنون توفير جو تعليمي إيجابي يسمح بزيادة الشعور بالنجاح في جو مليء بالدفع والقبول، بحيث تستوفي برامج هذه المدارس الاحتياجات الفرعية للتلاميذ من خلال تدخلات تتناسب مع كل حالة، وعدم إتباع نظام التقييم المعتاد، وتصميم برامج مبنية على واقع هؤلاء التلاميذ، أخذة بعين الاعتبار خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسلوكية، وتحتوي على تقنيات من شأنها أن تغير سلوكهم. علماً بأن هذا النظام اتبع في الولايات المتحدة الأمريكية في سبعة عشر مدرسة اعتمدت برامج موجهة للوقاية من الانحراف في خمسة عشر مدينة أمريكية، وقد بينت نتائج تقييم هذه المدارس حقائق مشجعة منها انخفاض في درجة الانحراف بين التلاميذ، وتحسن سلامة المدارس من التخريب، وانخفاض في عدد الحوادث داخل المدارس، وزيادة ارتباط التلاميذ بمدارسهم، وانخفاض في تفاعلهم مع أقرانهم المنحرفين (عمر عسوس، 1996، ص13)، ومن التجارب الرائدة في مجال مواجهة أخطار الرسوب والتسرب خارج نظام التعليم يمكننا ذكر تجربة أولاد الشوارع التي قامت بها جمعية الأندوغو "بنبروبي" بكنيا التي أخذت على عاتقها تهيئة وتعليم الأطفال المعرضين لخطر التشرد والمخدرات من أجل وقايتهم من خطر الوقوع في الانحراف والجنوح.

وتوصل الدراسة أن هروب الأحداث من المدرسة كان بسبب صعوبة الدراسة والفشل الدراسي واقتناعهم بعدم فائدة المدرسة، ونفورهم من سلوك المعلمين والإدارة تجاههم، وفرارهم من النظام المدرسي المنضبط المفروض عليه داخل المدرسة. أما بالنسبة للعلاقات الشخصية مع زملاء القسم فتبين أن الجانحين اقل صداقة وأكثر عنفاً. (محمد مالك محمد سعيد، 1999، ص46، ص24)



wondershare™

PDF Editor

الجدول رقم 52 يوضح إذا كان والدي الطفل يساعده في مراجعة الدروس وسبب عدم مساعدته

الاحتمالات	التكرار	النسبة	كا <sup>2</sup>	مستوى الدلالة	القرار
نعم	32	37.6	5.18	0.02	دال (لايساعده)
لا	53	62.3			
المجموع الكلي	85	100			
لأنهما أحيان	23	43.4	5.24	0.07	غير دال (معا)
التعب من العمل	10	18.86			
الإهمال	20	37.7			
المجموع الجزئي	53	100			

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (01) بالنسبة للمجموع الكلي و(02) بالنسبة للمجموع الجزئي ومستوى الخطأ (0.05).

يتضح من خلال الجدول المبين أعلاه مساعدة والدين الطفل في التحضير للواجبات المدرسية ومراجعة الدروس، حيث اتضح أن نسبة مرتفعة من المبحوثين يؤكدون عدم مساعدة أوليائهم في مراجعة الدروس وتبسيطها لهم، وقدرت نسبتهم بحوالي 62.3%، في حين يعتقد نسبة معتبرة من المبحوثين أن أوليائهم يقدمون لهم المساعدة في التحضير للدروس وقدرت نسبتهم بحوالي 37.6%.

إذا مساعدة والدين الطفل في التحضير للواجبات المدرسية ومراجعة الدروس جاءت بالتقريب أقل من ثلثي الأطفال ، بينما أكثر من ثلثي أرباع منهم لا يحصلون على مساعدة من طرف أوليائهم ، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ(5.18) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (01) بمستوى دلالة قدره (0.02) وهذا يعني أن الأطفال لا يلقون مساعدة من طرف والديهم للتعلم ومراجعة دروسهم مقارنة بالأطفال الذين يتم مساعدتهم في مراجعة دروسهم .

بينما يرى نسبة معتبرة من المبحوثين الذين لا تقدم لهم المساعدة من طرف والديهم في مراجعة دروسهم أن السبب يعود إلي الأمية حيث قدرت نسبتهم بـ 43.4%، بينما يرى نسبة معتبرة أن السبب في ذلك هو إهمال الوالدين وعدم رعايتهم والاهتمام بتعليمهم حيث قدرت نسبتهم بحوالي 37.7%، بينما يرى آخرون أن السبب في عدم تقديم المساعدة هو تعب والديهم بعد الرجوع من العمل وقدرت نسبتهم بحوالي 18.86%.

ومنها نستنتج أنه الأطفال الذين لا تقدم لهم المساعدة من طرف والديهم في مراجعة دروسهم يعود الي أسباب مختلفة ومتعددة ، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ(5.24) وغير الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.07) وهذا يعني أن الأطفال الذين لا تقدم لهم المساعدة من طرف والديهم في مراجعة دروسهم يعود إلي أسباب مختلفة ومتعددة تتمثل في إلي الأمية عند الوالدين في المرتبة الأولى ، وفي المرتبة الثانية إهمال الوالدين وعدم رعايتهم والاهتمام بتعليمهم، وأخيراً عدم تقديم المساعدة هو تعب والديهم بعد الرجوع من العمل.

عموما يرتبط التعليم والتربية التي يلقاها الفرد داخل الأسرة بشخصية تكوينه ورعايته وطبيعة الأساليب التربوية التي يكتسبها من الوالدين، وبما أن الطفل يحتاج إلي الرعاية الأساسية من الوالدين فهو بحاجة إلى تدعيم تكوينه التعليمي وسبق وذكرنا في ما سبق أهمية التعليم في الوقاية من الجنوح والتهميش، ولقد أشار الباحثون من علماء النفس والمختصين في مجال تربية الأطفال إلى العديد من المشكلات التي تواجه الأطفال والطلبة ، وإلى مصادر الضغوط التي يتعرضون لها. كما يخطئ الذين



## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

يركزون على تنمية طاقات الطفل العقلية دون الالتفات إلى حاجاته النفسية والاجتماعية، فالإهمال أو التقصير في تلبية تلك الحاجات يساهم في توليد مشاعر التوتر والقلق لديهم ويجعلهم عرضة للاضطرابات السلوكية والتي تهدد أمنهم النفسي.

وقد ترجع بعض المشكلات التي يعاني منها الأطفال الموهوبون والطلبة الموهوبون والمتفوقون إلى عوامل بيئية أسرية أو بيئية مدرسية بالإضافة إلى مشكلات مع أقرانهم العاديين قد تنشأ نتيجة اختلاف خصائصهم وسماتهم السلوكية والانفعالية.

ومن أساليب المعاملة الوالدية اللاسوية والتي تسبب مشكلات في التوافق والصحة النفسية وضعف مفهوم الذات لدى الطفل الإهمال واللامبالاة من أخطر المشكلات التي قد يواجهها الطفل في بيئته الأسرية، فقد يبدي الوالدان عدم الاكتراث بتفوقه ومقدرته أو إهمالها، واللامبالاة بإشباع حاجاته المعرفية والنفسية والاجتماعية، وقد لا يكرسان الوقت والجهد اللازمين لرعايته، وتيسير متطلبات نموه، أو قد يبدیان رفضهما وعدم تقبلهما لمقدراته واستعداداته، ويرجع مثل هذا السلوك إلى عدة أسباب منها تدني المستوى الإجتماعي الإقتصادي للأسرة وانشغال الوالدين بالعمل على تلبية الحاجات الأساسية للأبناء من مأكّل ومشرب وملبس، وعدم مبالاة الوالدين بالحاجات النمائية الأخرى العقلية والنفسية والاجتماعية، فقد يكون سبب تهاون الوالدين في رعاية ابنهما والعمل على تنمية قدراته هو انخفاض المستوى التعليمي والثقافي لهما، الأمر الذي يؤدي إلى عدم وعيهما بأهمية توفير الرعاية الملائمة له من أجل تعظيم قدراته واستثمار طاقاته.

كما يبدو أن لبعض الظروف الحياتية التي قد يخبرها الفرد خلال طفولته والتي قد يكون من شأنها أن تعوق تطور موهبته وصقلها علاقة بأسلوب التنشئة، كإتباع بعض الأساليب الخاطئة من جانب الوالدين في التعامل مع طفلهم اجتماعياً، أو تعرضه للتوترات والضغوط الأسرية، حيث أن الفرد يعتمد على ما تم التأكيد عليه في أسرته خلال طفولته ويلتزم به، فهي تلعب الدور الأكبر والأهم في تشكيل شخصية الأبناء. ومما تقدم يمكن الاستنتاج بأن للممارسات الوالدية المختلفة التي يقوم بها الوالدان عند التعامل مع ابنهما منذ طفولته المبكرة دوراً كبيراً في تنمية شخصيته واتزانة وتطوير قدراته، بل وانتقالها من طور الاستعداد في مرحلة الطفولة إلى طور الموهبة الأدائية الحقيقية في المراحل اللاحقة. وقد أكد على ذلك الدور بلوم (Bloom) من خلال اعتقاده بأن الأسرة تلعب الدور الأهم في اكتشاف الموهبة لدى الطفل وأنها إن لم تقم بتشجيعه وتوفير المناخ الملائم خلال عملية تنشئته بهدف تنمية وتطوير موهبته فإن تلك الموهبة ستبقى كامنة بداخله ولن تظهر (الريحاني، 2010).

إضافة إلى هذا نعتقد أن الاهتمام الوالدين بالطفل في ما يتعلق بالتحصيل الدراسي والتفوق الدراسي له دور ايجابي في تعزيز العلاقة بين الأسرة والمدرسة من جهة، وإكساب الطفل الشعور بالاهتمام والتقدير والرعاية من طرف والديه، مما يعزز الثقة في النفس والشعور بالطمأنينة ويزيل الشعور بالتهميش والانعزال والوقوع في الجنوح.



wondershare<sup>TM</sup>

PDF Editor

المحور الخامس: الجدول رقم 53 يوضح رؤية أفراد الدراسة من الأطفال المهمشين من الأساليب التي يتبعها المربون في وقايتهم من الانحراف

بند	الأساليب التي يتبعها المربون في وقايتهم من الانحراف	دائما		أحيانا		نادرا		كا2	مستوى الدلالة	القرار	الترتيب
		%	ك	%	ك	%	ك				
1	مساعدة الطفل في حل مشكلاته الاجتماعية	93.7	118	06.3	08	00	00	96.03	0.00	دال (دائما)	1
2	مساعدة الطفل في إزالة المشاعر السلبية "الإحباط، الفشل"	91.3	115	06.3	08	02.4	03	190.61	0.00	دال (دائما)	2
3	مساعدة الطفل في تعديل عاداته السلبية	86.5	109	13.5	27	00	00	67.17	0.00	دال (دائما)	3
4	مساعدة الطفل في تعزيز الثقة بالنفس	81.7	103	13.5	17	04.8	06	134.33	0.00	دال (دائما)	4
5	تشجيع الطفل العمل مع زملائه في الأنشطة المختلفة	74.6	94	17.5	22	07.9	10	98.28	0.00	دال (دائما)	5
6	تعليم الطفل مهارات علمية وثقافية متنوعة	73.8	93	19.8	25	06.3	08	96.33	0.00	دال (دائما)	6
7	تشجيع الطفل المشاركة في الأنشطة التي تشرف عليها الجمعية	73	92	16.7	20	10.3	14	90.04	0.00	دال (دائما)	7
8	مساعدة الطفل الاعتماد على نفسه	69.8	88	20.6	26	09.5	12	77.90	0.00	دال (دائما)	8
9	مساعدة الطفل التخلص من الخوف والقلق	64.3	81	19	24	19	24	54.42	0.00	دال (دائما)	9
10	مساعدة الطفل على تذليل الظروف الصعبة التي تواجهه	63.5	80	21.4	27	15.1	19	52.33	0.00	دال (دائما)	10
11	مساعدة الطفل التحدث وإبداء الرأي	62.7	79	17.5	22	19.8	25	49.00	0.00	دال (دائما)	11
12	إبداء التسامح مع الطفل عند مخالفة الأوامر	61.1	77	19	24	19.8	25	43.76	0.00	دال (دائما)	12
13	التعامل مع الأطفال بالعدل و مساواة	60.3	76	17.5	23	22.2	27	41.71	0.00	دال (دائما)	13
18	تعرض الطفل للتهديد	20.6	26	53.9	73	21.6	27	34.33	0.00	دال (أحيانا)	18
14	ترك الطفل ممارسة النشاطات التي يرغب فيها	55.6	70	19.8	25	24.6	31	28.42	0.00	دال (دائما)	14
19	تعرض الطفل للوم والعقاب	18.2	23	54.8	69	23	29	22.2	0.00	دال (أحيانا)	19
15	مساعدة الطفل على تكوين صداقات الآخرين في الجمعية	54	68	25.4	32	20.6	26	24.57	0.00	دال (دائما)	15
20	تعرض الطفل للعقاب المادي	19.8	25	27.8	35	52.4	66	21.76	0.00	دال (نادرا)	20
16	السماح للطفل إقامة صداقات خارج الجمعية	48.4	61	23.8	40	27.8	25	13.19	0.00	دال (دائما)	16
17	إجبار الطفل إتباع الأوامر	43.7	55	38.9	50	17.5	21	14.71	0.00	دال (دائما)	17

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05).

1- يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أنهم يقومون بمساعدة الطفل في حل مشكلاته الاجتماعية دائما، وقدرت نسبتهم بـ 93.7% ، في حين يعتقد نسبة قليلة جدا منهم أنهم يقومون أحيانا بمساعدتهم في حل مشكلاتهم ، وقدرت نسبتهم بحوالي 6.3% ، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (96.03) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في مساعدة الطفل على حل مشكلاته الاجتماعية دائما.

2- يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أنهم يقومون بمساعدتهم في إزالة المشاعر السلبية مثل الإحباط دائما، وقدرت

نسبتهم بـ 91.3% ، في حين يعتقد نسبة قليلة جدا منهم أنهم يقومون أحيانا بمساعدتهم في حل مشكلاتهم ،وقدرت نسبتهم بحوالي 6.3%، وبنسبة ضئيلة جدا ممن لا يجدون أية مساعدة إلا نادراً من المربين وقدرت نسبتهم بـ 2.4%، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ(190.61) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في مساعدة الطفل على إزالة المشاعر السلبية مثل الإحباط دائماً.

3- يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أنهم يقومون بمساعدتهم في تعديل عاداته السلبية دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 86.5% ، في حين يعتقد نسبة قليلة جدا منهم أنهم يقومون أحيانا بمساعدتهم في حل مشكلاتهم ،وقدرت نسبتهم بحوالي 13.5%، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ(67.17) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في مساعدة الطفل في تعديل عاداته السلبية دائماً.

4- يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أنهم يقومون بمساعدتهم في تعزيز الثقة بالنفس دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 81.7% ، في حين يعتقد نسبة قليلة جدا منهم أنهم يقومون أحيانا بمساعدتهم في حل مشكلاتهم ،وقدرت نسبتهم بحوالي 13.5%، وبنسبة ضئيلة جدا ممن لا يجدون أية مساعدة إلا نادراً من المربين وقدرت نسبتهم بـ 4.8%، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ(134.33) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في مساعدة الطفل على تعزيز الثقة بالنفس دائماً.

5- يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أنهم يقومون بتشجيع الطفل العمل مع زملائه في الأنشطة المختلفة دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 74.6% ، في حين يعتقد نسبة قليلة جدا منهم أنهم يقومون أحيانا بمساعدتهم في حل مشكلاتهم، وقدرت نسبتهم بحوالي 17.6%، وبنسبة ضئيلة جدا ممن لا يجدون أية مساعدة إلا نادراً من المربين وقدرت نسبتهم بـ 7.6%، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ(98.28) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في تشجيع الطفل العمل مع زملائه في الأنشطة المختلفة دائماً.

6- يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن الأطفال في الجمعية يتعلمون مهارات علمية وثقافية متنوعة دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 73.8% ، في حين يعتقد نسبة قليلة جدا منهم أنهم يقومون أحيانا بمساعدتهم في حل مشكلاتهم، وقدرت نسبتهم بحوالي 19.8%، وبنسبة ضئيلة جدا ممن لا يجدون أية مساعدة إلا نادراً من المربين وقدرت نسبتهم بـ 6.3%، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ(96.33) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن الأطفال في الجمعية يتعلمون مهارات علمية وثقافية متنوعة دائماً .

7- يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن الأطفال يتم تشجيعهم على المشاركة في الأنشطة التي تشرف عليها الجمعية دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 73% ، في حين يعتقد نسبة قليلة جدا منهم أنهم يقومون أحيانا بمساعدتهم في حل مشكلاتهم، وقدرت نسبتهم بحوالي 16.7%، وبنسبة ضئيلة جدا ممن لا يجدون أية مساعدة إلا نادراً من المربين وقدرت نسبتهم بـ 10.3%، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ(90.04) و الدالة عند

مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في تشجيع الأطفال على المشاركة في الأنشطة التي تشرف عليها الجمعية دائماً.

8- يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن المربين يساعدون الطفل للاعتماد على نفسه دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 69.8% ، في حين يعتقد نسبة قليلة جداً منهم أنهم يقومون أحياناً بمساعدتهم في حل مشكلاتهم، وقدرت نسبتهم بحوالي 20.6%، ونسبة ضئيلة جداً ممن لا يجدون أية مساعدة إلا نادراً من المربين وقدرت نسبتهم بـ 9.5%، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (77.90) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن المربين يساعدون الطفل للاعتماد على نفسه دائماً.

9- يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن الأطفال يتلقون مساعدة من المربين في التخلص من الخوف والقلق دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 64.3% ، في حين يعتقد نسبة قليلة جداً منهم أنهم يقومون أحياناً بمساعدتهم في حل مشكلاتهم، وقدرت نسبتهم بحوالي 19%، ونسبة ضئيلة جداً ممن لا يجدون أية مساعدة إلا نادراً من المربين وقدرت نسبتهم بـ 16.7%، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (54.42) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن الأطفال يتلقون مساعدة من المربين في التخلص من الخوف والقلق دائماً.

10- يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن المربين يساعدون الطفل في تذليل الظروف الصعبة التي تواجهه دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 63.5% ، في حين يعتقد نسبة قليلة جداً منهم أنهم يقومون أحياناً بمساعدتهم في حل مشكلاتهم، وقدرت نسبتهم بحوالي 21.4%، ونسبة ضئيلة جداً ممن لا يجدون أية مساعدة إلا نادراً من المربين وقدرت نسبتهم بـ 15.1%، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (52.33) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن المربين يساعدون الطفل في تذليل الظروف الصعبة التي تواجهه دائماً.

11- يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن المربين يساعدون الطفل في كيفية التحدث وإبداء الرأي دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 62.7% ، في حين يعتقد نسبة قليلة جداً منهم أنهم يقومون أحياناً بمساعدتهم في حل مشكلاتهم، وقدرت نسبتهم بحوالي 17.5%، ونسبة ضئيلة جداً ممن لا يجدون أية مساعدة إلا نادراً من المربين وقدرت نسبتهم بـ 19.8%، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (49.00) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن المربين يساعدون الطفل في كيفية التحدث وإبداء الرأي دائماً.

12- يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن المربين في تعاملهم مع الطفل يتسامحون معه عند مخالفة الأوامر دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 61.1% ، في حين يعتقد نسبة قليلة جداً منهم أنهم يقومون أحياناً بمساعدتهم في حل مشكلاتهم، وقدرت نسبتهم بحوالي 19%، ونسبة قليلة جداً ممن لا يجدون أية مساعدة إلا نادراً من المربين وقدرت نسبتهم بـ 19.8%، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (43.76) و الدالة عند مستوى الخطأ

(0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن المربين في تعاملهم مع الطفل يتسامحون معه عند مخالفة الأوامر دائماً.

13- يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن المربين في تعاملون مع الأطفال بالعدل والمساواة دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 60.3% ، في حين يعتقد نسبة قليلة جداً منهم أنهم يقومون أحياناً بمساعدتهم في حل مشكلاتهم، وقدرت نسبتهم بحوالي 17.5%، وبنسبة قليلة ممن لا يجدون أية مساعدة إلا نادراً من المربين وقدرت نسبتهم بـ 22.2%، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (41.71) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن المربين في تعاملون مع الأطفال بالعدل والمساواة دائماً.

14- يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن المربين يستخدمون أسلوب التهديد مع الأطفال دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 20.6% ، في حين يعتقد أكثر من نصفهم أنهم أحياناً يستخدمون أسلوب التهديد ، وقدرت نسبتهم بحوالي 53.9%، وبنسبة قليلة ممن لا يستخدمون أسلوب التهديد إلا نادراً من المربين وقدرت نسبتهم بـ 21.6%، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (34.33) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن المربين يستخدمون أسلوب التهديد مع الأطفال أحياناً.

15- يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن المربين يسمحون للطفل ممارسة النشاطات التي يرغب فيها دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 55.6% ، في حين يعتقد نسبة قليلة منهم أنهم يسمحون لهم أحياناً بممارسة النشاطات التي يرغبون فيها، وقدرت نسبتهم بحوالي 19.8%، وبنسبة معتبرة ممن لا يسمحون لهم بذلك إلا نادراً من المربين وقدرت نسبتهم بـ 24.6%، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (28.42) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن المربين يسمحون للطفل ممارسة النشاطات التي يرغب فيها دائماً.

16- يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن الطفل يتعرض للوم والعتاب دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 18.2% ، في حين يعتقد أكثر من نصفهم أنهم يتعرضون للوم أحياناً ، وقدرت نسبتهم بحوالي 54.8%، وبنسبة معتبرة ممن لا يعتقدون أنهم يتعرضون للوم والعتاب إلا نادراً من المربين وقدرت نسبتهم بـ 23%، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (22.2) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن الأطفال يتعرضون للوم والعتاب أحياناً.

17- يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن المربين يساعدون الطفل على تكوين صداقات وعلاقات إيجابية مع الآخرين في الجمعية دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 54% ، في حين يعتقد نسبة قليلة منهم أنهم يساعدونهم أحياناً على تكوين صداقات وعلاقات إيجابية مع الآخرين ، وقدرت نسبتهم بحوالي 25.4%، وبنسبة معتبرة ممن لا يساعدونهم إلا نادراً من المربين وقدرت نسبتهم بـ 20.6%، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (24.57) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا



## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

يعني أن الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن المربين يساعدون الطفل على تكوين صداقات وعلاقات إيجابية مع الآخرين في الجمعية دائماً.

18- يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن الطفل يتعرض للعقاب المادي من قبل المربين دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 19.8% ، في حين يعتقد نسبة قليلة منهم أنهم يتعرضون أحياناً للعقاب المادي ، وقدرت نسبتهم بحوالي 27.8%، وبنسبة أكثر من نصف الأطفال ممن لا يتعرضون للعقاب إلا نادراً من المربين وقدرت نسبتهم بـ 52.4%، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (21.76) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن الأطفال يتعرضون للعقاب المادي من قبل المربين نادراً.

19- يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن المربين يساعدون الطفل بإقامة صداقات خارج الجمعية دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 48.4% ، في حين يعتقد نسبة قليلة منهم أنهم يساعدونهم أحياناً على إقامة صداقة مع أفراد آخرين خارج الجمعية، وقدرت نسبتهم بحوالي 23.8%، وبنسبة معتبرة ممن لا يساعدونهم إلا نادراً من المربين وقدرت نسبتهم بـ 27.8%، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (13.76) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن المربين يساعدون الطفل بإقامة صداقات خارج الجمعية دائماً.

20- يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن المربين يجبرون الأطفال على إتباع الأوامر دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 43.7% ، في حين يعتقد نسبة معتبرة أنهم يجبرونهم أحياناً على إتباع الأوامر ، وقدرت نسبتهم بحوالي 38.9%، وبنسبة معتبرة ممن لا يجبرونهم إلا نادراً من المربين وقدرت نسبتهم بـ 17.5%، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (14.71) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الأساليب التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن المربين يجبرون الأطفال على إتباع الأوامر دائماً.

وعليه يمكن القول أن معظم الأطفال المهمشين يؤكدون على أن المربين في الجمعيات التي ينتمون إليها يطبقون جملة من الأساليب من أجل وقايتهم من الانحراف، وتتمثل هذه الأساليب أساساً في مساعدة الطفل في حل مشكلاته الاجتماعية وتعديل عاداته السلبيه ، وكذا تعزيز الثقة بالنفس وتشجيعه العمل مع زملائه في الأنشطة المختلفة، وأيضاً تعليمه مهارات علمية وثقافية متنوعة، و تشجيعه للمشاركة في الأنشطة التي تشرف عليها الجمعية، بالإضافة إلى مساعدته في الاعتماد على نفسه و التخلص من الخوف والقلق و تذليل الظروف الصعبة التي تواجهه، و مساعدته كيفية التحدث وإبداء الرأي و التسامح معه عند مخالفة الأوامر التعامل معهم بالعدل والمساواة، كما يتركونهم يقومون بممارسة نشاطاتهم التي يرغبون فيها، كما يتم اللومهم وعتابهم على سلوكيات خاطئة، و مساعدتهم على تكوين صداقات وعلاقات إيجابية مع الآخرين، هذا ويتم تهديدهم وعقابهم عند مخالفة الأوامر، ويتم السماح لهم بإقامة صداقات محددة و إجبارهم أخيراً على إتباع الأوامر.

وما يؤكد كل هذا هو دلالة قيم كا<sup>2</sup> لكافة العبارات عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة (0.00)، وهذا يعني أن الجمعيات تتبع أساليب تربوية متنوعة تهدف إلى وقاية الأطفال المهمشين، وحتى غير المهمشين من الوقوع في خطر الانحراف.

المحور السادس: الجدول رقم 54 يوضح درجة اعتماد الجمعية على الأنشطة

الترتيب	القرار	مستوى الدلالة	كا <sup>2</sup>	نادرا		أحيانا		دائما		الأنشطة	
				%	ك	%	ك	%	ك		
1	دال (دائما)	0.00	89.17	00	00	07.9	08	92.1	118	اعتماد الجمعية على الدروس الدينية والإرشاد في تنمية البعد الروحي للطفل	1
2	دال (دائما)	0.00	56.00	00	00	16.7	21	83.3	105	اعتماد الجمعية على برامج تحفيظ القرآن والحديث الشريف	2
3	دال (دائما)	0.00	109.00	07.9	10	15.1	19	77	97	اعتماد الجمعية على المسابقات الدينية التي تعزز الوازع الديني للطفل	3
4	دال (دائما)	0.00	83.47	10.3	13	18.3	23	71.4	90	قيام الجمعية بمحاضرات تربوية تهدف لإصلاح الأطفال	4
5	دال (دائما)	0.00	83.19	07.1	09	22.2	28	70.6	89	إجراء الجمعية محاضرات علمية تهدف إلى توعية الأطفال	5
6	دال (دائما)	0.00	66.33	14.3	18	18.3	23	67.5	85	اعتماد الجمعية على المسابقات العلمية والثقافية في استعادة الثقة بالنفس	6
7	دال (دائما)	0.00	60.61	19.8	25	14.3	18	65.9	83	تنظيم الجمعية العديد من المسرحيات التي تهتم بقضايا ومشكلات الأطفال	7
8	دال (دائما)	0.00	34.90	23.8	30	18.3	23	57.9	73	يوضح تنظيم الجمعية العديد من الرحلات والمخيمات الصيفية للأطفال	8
9	دال (دائما)	0.00	28.19	20.6	26	23.8	30	55.6	70	توفير الجمعية العديد من الألعاب الترفيهية التي تلبي احتياجاتهم النفسية والتربوية	9
10	دال (دائما)	0.00	23.28	19.8	25	27	34	53.2	67	تنظيم الجمعية العديد من الأنشطة الرياضية المختلفة للأطفال	10
11	غير دال	0.09	4.61	24.6	30	35.7	45	39.7	50	تعليم الطفل العديد من الأناشيد الوطنية	11
12	غير دال	0.15	3.76	25.4	32	35.7	45	38.9	49	تعليم الطفل العديد من الأناشيد الدينية والتربوية	12

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05).

1. يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأنشطة التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن المربين يقدمون الدروس الدينية والإرشاد في تنمية البعد الروحي والإيماني للطفل دائما، وقدرت نسبتهم بـ 92.1% ، في حين يعتقد نسبة معتبرة أنهم يقدمون أحيانا على الدروس الدينية والإرشاد ، وقدرت نسبتهم بحوالي 7.9%، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ (89.17) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الجمعية تسعى فعلا إلى اعتماد الدروس الدينية والإرشاد في تنمية البعد الروحي والإيماني للطفل و التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن المربين يقدمون الدروس الدينية والإرشاد في تنمية البعد الروحي والإيماني للطفل دائما.

2. يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأنشطة التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن المربين يعتمدون على برامج حفظ القرآن والحديث النبوي الشريف للطفل دائما، وقدرت نسبتهم بـ 83.3% ، في حين يعتقد نسبة معتبرة أنهم يقدمون أحيانا على برامج حفظ القرآن والحديث الشريف ، وقدرت نسبتهم بحوالي 16.7%، وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ (56.00) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الجمعية تسعى فعلا إلى اعتماد برامج حفظ القرآن والحديث في تنمية البعد الروحي والإيماني للطفل و التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن المربين يعتمدون على برامج حفظ القرآن والحديث النبوي الشريف للطفل دائما.

3. يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأنشطة التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن المربين يعتمدون على تعزيز القيم الدينية في الأطفال دائما، وقدرت نسبتهم بـ 77% ، في حين يعتقد نسبة معتبرة أنهم يعتمدون أحيانا على تعزيز القيم الدينية ، وقدرت نسبتهم بحوالي 15.1% ، بينما يعتقد نسبة قليلة منهم أنه نادرا ما يقومون بذلك حيث قدرت نسبتهم حوالي 7.9%.

وما يؤكد ذلك هي قيمة كا<sup>2</sup> المقدرة بـ (109) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الجمعية تسعى فعلا إلى اعتماد أنشطة تربوية مختلفة التي

- يتبعها المربون والهادفة إلى وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن المربين يعتمدون على تعزيز القيم الدينية في الأطفال دائماً.
4. يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأنشطة التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن المربين يقومون بمحاضرات تربوية تهدف إلى إصلاح الأطفال دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 71.4% ، في حين يعتقد نسبة معتبرة أنهم يقومون أحياناً بمحاضرات تربوية ، وقدرت نسبتهم بحوالي 18.3%، بينما يعتقد نسبة قليلة منهم أنه نادراً ما يقومون بذلك حيث قدرت نسبتهم حوالي 10.3% . وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (83.47) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الجمعية تسعى فعلاً إلى اعتماد أنشطة تربوية مختلفة التي يتبعها المربون والهادفة إلى وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن المربين يقومون بمحاضرات تربوية تهدف إلى إصلاح الأطفال دائماً.
5. يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأنشطة التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن المربين يقومون بتوعية الأطفال المنخرطين بها من خلال قيامها بمحاضرات علمية هادفة دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 70.6% ، في حين يعتقد نسبة معتبرة أنهم يقومون أحياناً بمحاضرات علمية ، وقدرت نسبتهم بحوالي 22.2%، بينما يعتقد نسبة قليلة منهم أنه نادراً ما يقومون بذلك حيث قدرت نسبتهم حوالي 07.1% . وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (83.19) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الجمعية تسعى فعلاً إلى اعتماد أنشطة تربوية مختلفة التي يتبعها المربون والهادفة إلى وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن المربين يقومون بتوعية الأطفال المنخرطين بها من خلال قيامها بمحاضرات علمية هادفة دائماً.
6. يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأنشطة التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن المربين يقومون بإجراء مسابقات علمية وثقافية في استعادة الثقة بالنفس دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 67.5%، في حين يعتقد نسبة معتبرة أنهم يقومون أحياناً بإجراء مسابقات علمية وثقافية ، وقدرت نسبتهم بحوالي 18.3%، بينما يعتقد نسبة قليلة منهم أنه نادراً ما يقومون بذلك حيث قدرت نسبتهم حوالي 14.3% . وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (66.33) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الجمعية تسعى فعلاً إلى اعتماد أنشطة تربوية مختلفة التي يتبعها المربون والهادفة إلى وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن المربين يقومون بإجراء مسابقات علمية وثقافية في استعادة الثقة بالنفس دائماً.
7. يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأنشطة التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن المربين يقومون بتنظيم العديد من المسرحيات التي تهتم بقضايا ومشكلات الأطفال دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 65.9%، في حين يعتقد نسبة معتبرة أنهم يقومون أحياناً بتنظيم العديد من المسرحيات، وقدرت نسبتهم بحوالي 14.3%، بينما يعتقد نسبة قليلة منهم أنه نادراً ما يقومون بذلك حيث قدرت نسبتهم حوالي 19.8% . وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (60.61) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الجمعية تسعى فعلاً إلى اعتماد أنشطة تربوية مختلفة التي يتبعها المربون والهادفة إلى وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن المربين يقومون بتنظيم العديد من المسرحيات التي تهتم بقضايا ومشكلات الأطفال دائماً.
8. يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأنشطة التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن المربين يقومون بتنظيم العديد من الرحلات والمخيمات الصيفية للأطفال دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 57.9%، في حين يعتقد نسبة معتبرة أنهم يقومون أحياناً بتنظيم الرحلات والمخيمات الصيفية ، وقدرت نسبتهم بحوالي 18.3%، بينما يعتقد نسبة قليلة منهم أنه نادراً ما يقومون بذلك حيث قدرت نسبتهم حوالي 23.8% . وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (34.90) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الجمعية تسعى فعلاً إلى اعتماد أنشطة تربوية مختلفة التي يتبعها المربون والهادفة إلى وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن المربين يقومون بتنظيم العديد من الرحلات والمخيمات الصيفية للأطفال دائماً.
9. يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأنشطة التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن المربين يقومون بتوفير العديد من الألعاب الترفيهية التي تلبي احتياجات الأطفال النفسية

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

والتربوية دائما، وقدرت نسبتهم بـ55.6%، في حين يعتقد نسبة معتبرة أنهم يقومون أحيانا بتوفير العديد من الألعاب الترفيهية، وقدرت نسبتهم بحوالي 23.8%، بينما يعتقد نسبة قليلة منهم أنه نادرا ما يقومون بذلك حيث قدرت نسبتهم حوالي 20.6%. وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ(28.19) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الجمعية تسعى فعلا إلى اعتماد أنشطة تربوية مختلفة التي يتبعها المربون والهادفة إلى وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل أن المربين يقومون بتوفير العديد من الألعاب الترفيهية التي تلبي احتياجات الأطفال النفسية والتربوية دائما.

10. يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأنشطة التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن المربين يقومون بتنظيم العديد من الأنشطة الرياضية المختلفة دائما، وقدرت نسبتهم بـ53.3%، في حين يعتقد نسبة معتبرة أنهم يقومون أحيانا بتنظيم العديد من الأنشطة الرياضية ، وقدرت نسبتهم بحوالي 27%، بينما يعتقد نسبة قليلة منهم أنه نادرا ما يقومون بذلك حيث قدرت نسبتهم حوالي 19.8%. وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ(23.28) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن الجمعية تسعى فعلا إلى اعتماد أنشطة تربوية مختلفة التي يتبعها المربون والهادفة إلى وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل أن المربين يقومون بتنظيم العديد من الأنشطة الرياضية المختلفة دائما.

11. يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأنشطة التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن المربين يقومون بتعليم الطفل العديد من الأناشيد الوطنية دائما، وقدرت نسبتهم بـ39.7%، في حين يعتقد نسبة معتبرة أنهم يقومون أحيانا بتعليم الطفل العديد من الأناشيد الوطنية ، وقدرت نسبتهم بحوالي 35.7%، بينما يعتقد نسبة معتبرة أيضا أنه نادرا ما يقومون بذلك حيث قدرت نسبتهم حوالي 24.6%. وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ(4.61) و الغير الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.09) وهذا يعني أن الجمعية تسعى فعلا إلى اعتماد أنشطة تربوية مختلفة التي يتبعها المربون والهادفة إلى وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل أن المربين يقومون بتعليم الطفل العديد من الأناشيد الوطنية .

12. يتبين من خلال الجدول الذي يوضح الأنشطة التي يتبعها المربون في وقاية الأطفال من الانحراف ، حيث تبين أن المربين يقومون بتعليم الطفل العديد من الأناشيد الدينية والتربوية دائما، وقدرت نسبتهم بـ38.9%، في حين يعتقد نسبة معتبرة أنهم يقومون أحيانا بتعليم الطفل العديد من الأناشيد الدينية ، وقدرت نسبتهم بحوالي 35.7%، بينما يعتقد نسبة معتبرة أيضا أنه نادرا ما يقومون بذلك حيث قدرت نسبتهم حوالي 25.4%. وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ(3.76) و الغير الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.15) وهذا يعني أن الجمعية تسعى فعلا إلى اعتماد أنشطة تربوية مختلفة التي يتبعها المربون والهادفة إلى وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل أن المربين يقومون بتعليم الطفل العديد من الأناشيد الدينية والتربوية.

وعليه يمكن القول أن معظم الأطفال المهمشين يؤكدون على أن المربين في الجمعيات التي ينتمون إليها يطبقون جملة من الأنشطة التربوية الهادفة من أجل وقايتهم من الانحراف، وتتمثل هذه الأنشطة التي تعتمد أساسا في الدروس الدينية والإرشاد ، و برامج تحفيظ القرآن والحديث الشريف ،والمسابقات الدينية ومحاضرات تربوية و علمية و المسابقات العلمية والثقافية ، و تنظيم المسرحيات، و الرحلات والمخيمات الصيفية ، وكذا توفير الألعاب الترفيهية و تنظيم الأنشطة الرياضية ، بالإضافة إلى تعليمهم الأناشيد الوطنية و الدينية والتربوية.

وما يؤكد كل هذا هو دلالة قيم كا<sup>2</sup> لكافة العبارات عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة (0.00)، وهذا يعني أن الجمعيات توفر برامج وأنشطة مختلفة (تربوية – ثقافية ، دينية) تهدف إلى وقاية الأطفال المهمشين، وحتى غير المهمشين من الوقوع في خطر الانحراف.



المحور السابع : الجدول رقم 55 يوضح المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية

	المهارات	متوفر دائما		متوفر أحيانا		نادرا		مستوى الدلالة	القرار	الترتيب
		%	ك	%	ك	%	ك			
1	قدرة المربون على كسب صداقة الطفل	83.3	105	12.7	16	04	05	143.19	0.00	دال (دائما)
2	قدرة المربون على التأثير في سلوك الطفل	79.4	100	13.5	17	07.1	09	120.90	0.00	دال (دائما)
3	تمكن المربون على تطبيق الأنشطة المختلفة	75.4	95	15.9	20	08.7	11	101.28	0.00	دال (دائما)
4	قدرة المربون التعرف على الظروف الاجتماعية للطفل	65.9	90	22.2	26	11.9	10	62.04	0.00	دال (دائما)
5	قدرة المربون على فهم المشكلات التي يعاني منها الأطفال	61.9	83	28.6	28	09.5	15	53.14	0.00	دال (دائما)
6	قدرة المربون على تلبية الاحتياجات الاجتماعية للطفل	53.2	78	34.1	36	12.7	12	31.00	0.00	دال (دائما)
7	قدرة المربون على تلبية الاحتياجات النفسية	48.4	67	40.5	43	11.5	16	29.19	0.00	دال (دائما)
8	قدرة المربون على حل المشكلات التي تواجه الأطفال	43.7	61	40.5	51	15.9	14	17.47	0.00	دال (دائما)
9	قدرة المربون على تعزيز الثقة بالنفس لدى الطفل	38.9	55	44.4	51	16.7	20	16.33	0.00	دال (دائما)
10	قدرة المربون على تكريس القيم الأخلاقية والتربوية للأطفال	36.5	49	35.7	56	27.8	21	1.76	0.41	غير دال (معا)
11	قدرة المربون على تزويد الأطفال بالخبرات المختلفة	33.3	46	42.9	45	23.8	35	6.85	0.03	دال (دائما)
12	قدرة المربون على القيام بدور وسيط بين الطفل والمجتمع الخارجي	31.7	42	43.7	54	24.6	30	7.00	0.03	دال (دائما)

\* تتم عملية اتخاذ القرار عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05).

1. يتبين من خلال الجدول الذي يوضح المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية، حيث تبين أن المربين يستطيعون كسب صداقة الطفل دائما، وقدرت نسبتهم بـ83.3%، في حين يعتقد نسبة معتبرة أنهم يستطيعون أحيانا كسب صداقة الطفل، وقدرت نسبتهم بحوالي 12.7%، بينما يعتقد نسبة قليلة منهم أنه نادرا ما يقومون بذلك حيث قدرت نسبتهم بحوالي 4%. وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ(143.19) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية والهادفة إلى وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل أن المربين يستطيعون كسب صداقة الطفل متوفرة دائما.

2. يتبين من خلال الجدول الذي يوضح المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية، حيث تبين أن المربين في الجمعية لهم القدرة على التأثير في سلوكهم متوفر دائما، وقدرت نسبتهم بـ79.4%، في حين يعتقد نسبة معتبرة أنهم متوفر أحيانا التأثير في سلوكهم، وقدرت نسبتهم بحوالي 13.5%، بينما يعتقد نسبة قليلة منهم أنه نادرا ما يقومون بذلك حيث قدرت نسبتهم بحوالي 7.1%. وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ(120.90) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية والهادفة إلى وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل أن المربين في الجمعية لهم القدرة على التأثير في سلوكهم متوفر دائما.

3. يتبين من خلال الجدول الذي يوضح المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية، حيث تبين بأن المربون يتمكنون من تطبيق الأنشطة والبرامج المختلفة دائما، وقدرت نسبتهم بـ75.4%، في حين يعتقد نسبة معتبرة أنهم يتمكنون أحيانا من تطبيق البرامج والأنشطة، وقدرت نسبتهم بحوالي 15.9%، بينما يعتقد نسبة قليلة منهم أنه نادرا ما يتمكنون من ذلك حيث قدرت نسبتهم بحوالي 8.7%. وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ(101.28) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية



والهادفة إلى وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن المربون يتمكنون من تطبيق الأنشطة والبرامج المختلفة دائماً.

4. يتبين من خلال الجدول الذي يوضح المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية، حيث تبين أن أغلب المربون يتمكنون من معرفة أو التعرف على الظروف الاجتماعية للطفل دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 65.9%، في حين يعتقد نسبة معتبرة أنهم أحياناً بمقدور المربي معرفة ظروف الطفل، وقدرت نسبتهم بحوالي 22.2%، بينما يعتقد نسبة قليلة منهم أنه نادراً ما يتمكنون من ذلك حيث قدرت نسبتهم حوالي 11.9%. وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (62.04) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية والهادفة إلى وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن أغلب المربون يتمكنون من معرفة أو التعرف على الظروف الاجتماعية للطفل دائماً.

5. يتبين من خلال الجدول الذي يوضح المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية، حيث تبين أن المربون في الجمعية يسعون إلى فهم المشكلات التي يعاني منها الأطفال إذ يؤكد المبحوثين بأنه فعلاً للمربي قدرة على ذلك دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 61.9%، في حين يعتقد نسبة معتبرة أنهم أحياناً يسعون إلى فهم المشكلات، وقدرت نسبتهم بحوالي 28.6%، بينما يعتقد نسبة قليلة منهم أنه نادراً ما يتمكنون من ذلك حيث قدرت نسبتهم حوالي 9.5%. وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (53.14) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية والهادفة إلى وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن المربون في الجمعية يسعون إلى فهم المشكلات التي يعاني منها الأطفال إذ يؤكد أكثر من نصف المبحوثين بأنه فعلاً للمربي قدرة على ذلك دائماً.

6. يتبين من خلال الجدول الذي يوضح المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية، حيث تبين بأن للمربين القدرة على تلبية احتياجات الاجتماعية للأطفال بحيث نجد أكثر من نصف المبحوثين يرون بأنه دائماً يكون في مقدور المربي تلبية ذلك، وقدرت نسبتهم بـ 53.2%، في حين يعتقد نسبة معتبرة أنهم أحياناً يكون في مقدور المربي تلبية ذلك، وقدرت نسبتهم بحوالي 34.1%، بينما يعتقد نسبة قليلة منهم أنه نادراً ما يتمكنون من ذلك حيث قدرت نسبتهم حوالي 12.7%. وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (31.00) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية والهادفة إلى وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن للمربين القدرة على تلبية احتياجات الاجتماعية للأطفال بحيث نجد أكثر من نصف المبحوثين يرون بأنه دائماً يكون في مقدور المربي تلبية ذلك.

7. يتبين من خلال الجدول الذي يوضح المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية، حيث تبين بأن للمربين القدرة على تلبية الاحتياجات النفسية للطفل دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 48.4%، في حين يعتقد نسبة معتبرة أنهم أحياناً يكون في مقدور المربي تلبية ذلك، وقدرت نسبتهم بحوالي 40.5%، بينما يعتقد نسبة قليلة منهم أنه نادراً ما يتمكنون من ذلك حيث قدرت نسبتهم حوالي 11.5%. وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (29.19) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية والهادفة إلى وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن للمربين القدرة على تلبية الاحتياجات النفسية للطفل دائماً.

8. يتبين من خلال الجدول الذي يوضح المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية، حيث تبين بأن المربين يحاولون حل المشكلات التي يعاني منها الأطفال دائماً، وقدرت نسبتهم بـ 43.7%، في حين يعتقد نسبة معتبرة أنهم أحياناً يحاولون حل المشكلات، وقدرت نسبتهم بحوالي 40.5%، بينما يعتقد نسبة قليلة منهم أنه نادراً ما يتمكنون من ذلك حيث قدرت نسبتهم حوالي 15.9%. وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدرة بـ (17.47) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية والهادفة إلى وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن المربين يحاولون حل المشكلات التي يعاني منها الأطفال دائماً.

9. يتبين من خلال الجدول الذي يوضح المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية، حيث تبين بأن المربين بمقدورهم دائما تعزيز الثقة في النفس ، وقدرت نسبتهم بـ38.9%، في حين يعتقد نسبة معتبرة أنهم أحيانا بمقدورهم تعزيز الثقة في النفس ، وقدرت نسبتهم بحوالي 44.4%، بينما يعتقد نسبة قليلة منهم أنه نادرا ما يتمكنون من ذلك حيث قدرت نسبتهم حوالي 16.7%. وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدره بـ(16.33) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.05) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية والهادفة إلى وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن المربين بمقدورهم أحيانا تعزيز الثقة في النفس.

10. يتبين من خلال الجدول الذي يوضح المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية، حيث تبين بأن مساعي المربين في الجمعية هو زرع القيم الأخلاقية والتربوية في الأطفال دائما ، وقدرت نسبتهم بـ36.5%، في حين يعتقد نسبة معتبرة أنهم أحيانا بمقدورهم زرع القيم الأخلاقية والتربوية ، وقدرت نسبتهم بحوالي 35.7%، بينما يعتقد نسبة قليلة منهم أنه نادرا ما يتمكنون من ذلك حيث قدرت نسبتهم حوالي 27.8%. وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدره بـ(1.76) و الغير الدالة عند مستوى الخطأ (0.41) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية والهادفة إلى وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن أكثر من ثلث أرباع من المبحوثين يرون مساعي المربين في الجمعية هو زرع القيم الأخلاقية والتربوية في الأطفال دائما. في حين أن أكثر من ثلث أرباع من المبحوثين يرون مساعي المربين في الجمعية هو زرع القيم الأخلاقية والتربوية في الأطفال أحيانا.بينما ثلث أرباع منهم يرون انه نادرا ما يقومون بذلك.

11. يتبين من خلال الجدول الذي يوضح المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية، حيث تبين بأن المربين في الجمعية يسعون إلى تزويد الطفل بمختلف الخبرات التي تفيدهم في حياتهم بحيث نجد بأن هناك من لديه القدرة دائما على فعل ذلك ، وقدرت نسبتهم بـ33.3%، في حين يعتقد نسبة معتبرة أنهم أحيانا بمقدورهم تزويد الطفل بمختلف الخبرات ، وقدرت نسبتهم بحوالي 42.9%، بينما يعتقد نسبة قليلة منهم أنه نادرا ما يتمكنون من ذلك حيث قدرت نسبتهم حوالي 23.8%. وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدره بـ(6.85) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.03) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية والهادفة إلى وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في أن المربين يسعون إلى تزويد الطفل بمختلف الخبرات التي تفيدهم في حياتهم بحيث نجد بأن هناك من لديه القدرة أحيانا على فعل ذلك.

12. يتبين من خلال الجدول الذي يوضح المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية، حيث تبين بأن المربين يحاولون توسطهم بين الطفل والمجتمع، بحيث تشير نتائج الجدول أعلاه بأن هناك من يكون بمقدوره تولي هذا الدور دائما ، وقدرت نسبتهم بـ31.7%، في حين يعتقد نسبة معتبرة أنهم أحيانا يحاولون توسطهم بين الطفل والمجتمع ، وقدرت نسبتهم بحوالي 43.7%، بينما يعتقد نسبة قليلة منهم أنه نادرا ما يتمكنون من ذلك حيث قدرت نسبتهم حوالي 24.6%. وما يؤكد ذلك هي قيمة كا2 المقدره بـ(7.00) و الدالة عند مستوى الخطأ (0.03) ودرجات الحرية (02) بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني أن المهارات والكفاءات التي يتوفر عليها المربون في الجمعية والهادفة إلى وقاية الأطفال من الانحراف تتمثل في المربين يحاولون توسطهم بين الطفل والمجتمع، بحيث تشير نتائج الجدول أعلاه بأن هناك من يكون بمقدوره تولي هذا الدور أحيانا.

وعليه يمكن القول أن معظم الأطفال المهمشين يؤكدون على أن المربين في الجمعيات التي ينتمون إليها يتوفرون على المهارات والكفاءات ، وتتمثل هذه المهارات أساسا في القدرة على حسب صداقة الطفل والتأثير عليه، وكذا القدرة على تطبيق الأنشطة المختلفة، وأيضاً التعرف على الظروف الاجتماعية وفهم المشكلات التي يعانون منها ، وأيضاً القدرة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية و النفسية، و حل المشكلات التي تواجههم، وكذا تعزيز الثقة بالنفس لدى الطفل، و تزويد الأطفال بالخبرات المختلفة أيضاً القيام بدور وسيط بين الطفل والمجتمع الخارجي ، وأخيراً تكريس القيم الأخلاقية والتربوية للأطفال. وما يؤكد كل هذا هو دلالة قيم كا2 لكافة العبارات عند درجات الحرية (02) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة (0.00)، وهذا يعني أن المربون في الجمعية يتوفرون على المهارات والكفاءات التي تمكنهم من وقاية الأطفال المهمشين وحتى غير المهمشين من الوقوع في خطر الانحراف.

الجدول رقم 56 يوضح البيانات الشخصية الخاصة بالأطفال المهمشين الغير منخرطين في الجمعيات:

المجموع		ثانوي		متوسط		ابتدائي		لم يلتحق بالتعليم		المستوى التعليمي
										العمر
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
22.2	14	—	—	4.7	03	14.3	09	3.1	02	(13-11)
41.2	26	6.3	04	6.3	04	19	12	9.5	06	(16-14)
36.5	23	11.1	07	17.5	11	6.3	04	1.5	01	(19-17)
100	63	17.4	11	28.5	18	39.7	25	14.3	09	المجموع
		البائعون للجراند والتبغ		البائعون في الأسواق		المتسولون		أطفال الشوارع (المشردون)		خصوصية الأطفال المهمشين
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
100	63	17.5	11	20.6	13	17.5	11	15.9	10	المجموع
		معاقل		فقراء		طلاق		تفكك أسري		أيتام
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	الوضعية الاجتماعية
100	63	1.5	01	50.8	32	9.5	06	25.4	16	المجموع

يتبين الجدول رقم 56 مجمل البيانات الشخصية للمبحوثين من الأطفال الغير منخرطين في الجمعيات، حيث تبين أن أعمارهم تتراوح ما بين (11-19) سنة كلهم من جنس الذكور، كما أن نسبة مرتفعة منهم تتراوح أعمارهم ما بين (14-16) سنة قدرت بحوالي 41.2% ثم تليها نسبة أقل تتراوح أعمارهم ما بين (17-19) سنة وبنسبة قليلة تتراوح أعمارهم ما بين (11-13) سنة. في حين تبين أن المستوى التعليمي للمبحوثين متباين بينهم حيث اتضح أن نسبة قليلة لم تلتحق بالتعليم و قدرت نسبتهم بحوالي 14.3% في حين نجد نسبة مرتفعة قليلا من المبحوثين لديهم مستوى تعليمي ابتدائي قدرت نسبتهم بـ 39.7% في حين نرى أن حوالي 28.5% من المبحوثين مستواهم التعليمي متوسط وبنسبة قليلة من المبحوثين مستواهم التعليمي ثانوي. ومنه نستنتج أن أكثر فئة عمرية من المبحوثين تتراوح أعمارهم ما بين (14 و 16) سنة وأن أكبر نسبة من الأطفال ينحصر مستواهم التعليمي في المرحلة الابتدائية ثم المرتبة الثانية المرحلة المتوسطة.

أما خصوصية الأطفال في المجتمع بين أنهم يتنوعون في وضعياتهم بين أطفال الشوارع والمشردون والفقراء والمتسولون حيث تماثلت تقريبا نسب تمركزهم في المجتمع، فجاء في المرتبة الأولى أطفال الشوارع (المشردون) وبلغت نسبتهم تقريبا حوالي 28.5% وفي المرتبة الثانية البائعون في الأسواق بنسبة قدرت حوالي 20.6% وفي المرتبة الثالثة والرابعة الأطفال المتسولون و البائعون للجراند والتبغ بنسبة 17.5% تليها فئة الأطفال المتجولون في شوارع المدينة أخيرا بنسبة قدرا بـ 15.9%، ومنه نستنتج أن كل الأطفال يتصفون بالتهميش ويمارسون مهام وأعمال تجعلهم ضمن الفئات المعرضة لخطر الانحراف والحرمان.

كما تبين أيضا أن وضعيتهم الاجتماعية تختلف من حالة إلى أخرى، حيث نجد أن نصف المبحوثين هم دائرة الفقر وينتمون إلى عائلات معوزة حيث قدرت نسبتهم حوالي 50.8% في المرتبة الأولى، تم تليها حالات ممن يعيشون في حالة التفكك الأسري والانشقاق داخل الأسرة في المرتبة الثانية و قدرت نسبتهم بـ 25.4% منهم ، في حين تبين أن نسبة معتبرة منهم أيتام فقدوا أحد أولياءهم أو كلاهما

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

معاً وقدرت نسبتهم بحوالي 12.7%، وبنسبة أقل اتضح أن وضعيتهم الأسرية تعرف طلاق بين آبائهم وقدرت نسبتهم بـ 9.5%، وفي المرتبة الأخيرة نجد أن حالة واحدة تعيش إعاقة جسدية وقدرت نسبتهم بـ 1.5%، ومنه نستنتج أن الوضعية الاجتماعية للأطفال تعد سيئة حد كبير حين أن أكثر من نصف المبحوثين يعانون من الفقر وهو ما قد يكون عاملاً للوقوع في الانحراف والجريمة بالإضافة إلى العوامل الأخرى المسببة له التفكك الأسري والطلاق واليتم والإعاقة التي تعد من مظاهر التهميش الحرمان لدى الأطفال .

كما تبين أيضاً أن كل أسر الأطفال تعني من ضعف المدخول المادي للأسرة ، ومستوى المعيشي ضعيف إلى حد كبير، مما يدفعهم إلى الحصول على الأموال من مصادر أخرى كالعمل أو السرقة أو الاقتراض.



wondershare™

PDF Editor

الجدول رقم (57): يوضح مدى وجود الفروق في السلوك الانحرافي بين الأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات وغير المنخرطين فيها.

الانحراف	عدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة	القرار
منخرط	126	43.95	09.51	-06.88	0.00	دال
غير منخرط	63	54.64	11.08			(توجد فروق لصالح غير المنخرطين)

\* يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة النتائج لكل العبارات عند درجات الحرية (187) ومستوى الخطأ (0.05).  
\* المتوسط الفرضي لكل عبارة هو (02)  $[5/(4+3+2+1+0)]$ ، أما للمحور ككل فهو (40)  $[20 \times 2]$ .

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المتوسط الحسابي للسلوك الإجرامي للأطفال المنخرطين في الجمعيات يقدر بـ (43.95) بانحراف معياري قدره (09.51) وهو أقل من المتوسط الحسابي للسلوك الإجرامي للأطفال غير المنخرطين في الجمعيات المقدر بـ (54.64) بانحراف معياري قدره (11.08).

وهذا يعني أنه توجد فروق دالة إحصائية في السلوك الإجرامي للأطفال المهمشين حسب انخراطهم في الجمعيات لصالح غير المنخرطين فيها، وما يؤكد ذلك هي قيمة "ت" المحسوبة بينهما المقدرة بـ (-06.88) وهي دالة عند درجات الحرية (187) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدرة (0.00).

إذا يمكن القول أنه توجد فروق في مستوى السلوك الإجرامي للأطفال المهمشين حسب انخراطهم في الجمعيات مما يوحي بأهمية العمل الجماعي ودوره في الوقاية من الانحراف خاصة فئة الأطفال.

ولاشك أن لكل جمعية أهدافها الخاصة التي تسعى إلى تحقيقها بما يتوافق وطبيعة نشاطها وبما يعود بالنفع والخير للجماعات والفئات التي تستهدف خدمتهم وبهنا في هذا الدليل إثراء الأفكار الهادفة إلى رعاية الأطفال المعرضين للخطر والوقوع في الانحراف، وقد دلت الدراسات العلمية أن الجمعيات الجزائرية تمارس نشاطها في جميع مجالات الخير والإحسان والتكافل الاجتماعي والثقافي والإبداعي والمهني وتسعى جاهدة إلى تحقيق تنمية اجتماعية في أوساط المجتمع بكل أشكاله وأنواعه وإلى دعم جهود الدولة وخططها في تحقيق التكافل الاجتماعي ومحاربة الفقر والأمية والتخلف والعمل على توفير الإمكانية المادية بما يحقق تلك الغاية وفي إطار خدمة وتنمية المجتمع، وبما يضمن تضافر الجهود الرسمية والمجتمعية في تحسين وضع المجتمع وتنمية وإدماج كل الأفراد للمساهمة في إحداث التنمية والرعاية الشاملة والاعتماد على الذات من خلال تدريب ودعم الفئات الاجتماعية المهمشة والمحرومة وتحويلها إلى نواة منتجة لا عالة على المجتمع ومن ذلك تهدف الجمعيات للعمل في المجالات الاجتماعية المختلفة ومنها وقاية الأطفال الذين هم في ظروف صعبة من الوقوع في الجريمة وحمايتهم من الأخطار التي تهددهم.

هذا ما أكدته الدراسة العلمية للأستاذ "أحمد أبو زيد" بعنوان "المجتمع المدني: القوة العالمية الثالثة" التي قدمت أفكار مهمة حول مسألة المجتمع المدني ودوره في النهوض بالشعوب المظلومة والتي تعنتي من المشكلات الاجتماعية، وبيّنت نقطة مهمة تتمثل في أن هناك منظمات تدافع عن حقوق الشعوب. وأيضاً أكدت الدراسة التي قام بها (محمد، 2005م)، بعنوان "المجتمع المدني وعلاقته بالأمن والتربية" حيث توصلت إلى أن المجتمع المدني يقوم على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة



## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

كالحماية من الانحراف والجريمة المنظمة والدفاع عن الحقوق والحريات والحفاظ على كرامة الإنسان. ووضحت الدراسة واقعية تصورية مفادها إمكانية توعية الفرد العربي وتفعيل الوعي المغيب بضرورة النهوض بالوكلاء الاجتماعيين في مجال الدفاع المجتمعي خاصة الوقاية من الجريمة والانحراف.

كما أكدت دراسة (محمد سيد فهمي 1999) التي تقع تحت عنوان التدخل المهني لطريقة العمل مع الجماعات في تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أطفال الشوارع مع المجتمع، توصل الباحث من خلال دراسته إلى نتيجة هامة وهي أن طريقة العمل مع الجماعات تستطيع أن تلعب دورا هاما في تحقيق التوافق الاجتماعي لأطفال الشوارع مع المجتمع.

وبينت دراسة (أنسي محمد أحمد قاسم 2002) بعنوان "أطفال بلا أسر" من خلال مقارنة الأطفال المحرومين من الوالدين بالأطفال الذين ينتمون إلى أسر طبيعية وتكمن مشكلة البحث في أهمية وجود الأبوين وأدائهما للأدوار الطبيعية بالنسبة للأبناء في مقابل الحرمان منهما جزئيا أو كلياً، وتعرضهما للرعاية البديلة ولهذا يركز الباحث على الفروق الجوهرية بين المحرومين وغير المحرومين من الأطفال على عدة مستويات، بحيث يمكن رصد مظاهر الحرمان ونتائجها على شخصية وسلوك الأطفال. وأسفر البحث عن نتائج عديدة أهمها وجود فروق جوهرية بين المجموعات الفرعية في العينة لصالح أطفال الأسر الطبيعية. حيث تزداد الاضطرابات السلوكية بين الأطفال المحرومين عامة سواء كانوا من المودعين بالمؤسسة أو ينتمون إلى أسر بديلة وعلى الجملة فإن الاضطرابات السلوكية تقل في الأسر الطبيعية في مقابل نمو مفهوم الذات بينهما.

وأكدت دراسة (أشرف عبده مريد 2003) عن العلاقة بين برنامج للتدخل المهني بطريقة خدمة الجماعة والتأهيل الاجتماعي لأطفال الشوارع، النتائج التي توصلت إليها الدراسة الراهنة حيث تبين من خلالها أنه هناك علاقة إيجابية بين ممارسة برنامج التدخل المهني بطريقة خدمة الجماعة وتنمية وعي أطفال الشوارع بمخاطر البقاء في الشوارع. وأيضا هناك علاقة إيجابية بين ممارسة برنامج التدخل المهني بطريقة خدمة الجماعة وتنمية القيم الاجتماعية لأطفال الشوارع. وتبين أن هناك علاقة إيجابية بين ممارسة برنامج التدخل المهني بطريقة خدمة الجماعة وتنمية العلاقات الاجتماعية لأطفال الشوارع.

و أوضحت دراسة (كبار، 2005م) عم المجتمع المدني ودوره في التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة كذلك نتيجة عامة أن هناك وجود فعلي لجمعية المجتمع المدني العاملة في مجال رعاية المعوقين في ولاية غرداية وهي تتوزع على عدد لا بأس به، كما أن هذه الجمعيات حديثة النشأة ولها خبرة ميدانية مميزة لكنها تتفاوت من جمعية إلى أخرى. ويتضح من هذه الدراسة الدور التنموي المهم الذي يمكن أن تساهم به مؤسسات المجتمع المدني داخل مجتمعاتها.

مما سبق ذكره لا يمكن بأي حال من الأحوال نكران وتجاهل مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم بناء المجتمع وتعزيز قوة الدولة ، لذا أكدت العديد من الدراسات والأبحاث على الدور الفعال الذي تقوم به في مجالات كثيرة ومنها الوقاية من الانحراف والجريمة وهذا ما أكدته بيانات الدراسة من خلال مقارنة نتائج الاستمارة الموجهة للأطفال المنحرفين في الجمعيات والغير منتسبين لها وكادت وجود فروق في مستويات الانحراف والتهميش.

## أولاً: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

بعد الكشف عن إستجابات كل من الأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات، و الأطفال المهمشين الغير منخرطين في الجمعيات عن محاور و بنود الإستمارتين، و التي تقوم على دور المجتمع المدني في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف ( الجمعيات كنموذج للدراسة ) باعتبارها الهدف الرئيسي لهذه الدراسة ، كما تم عرض النتائج في الفصل السابق، و فيما يلي مناقشة لتلك النتائج في ضوء أدبيات الدراسة و الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث كما يلي :

### 1: في ضوء الدراسات الأجنبية

توصلت هذه الدراسات إلى:

- أن من أهم أسباب الانحراف مشكلة التهميش والانعزال الاجتماعي .
  - أن التفكك الأسري أكثر انتشارا في أسر الأطفال الجانحين منه لدى أسر الأطفال غير الجانحين.
  - يتمثل هذا التصدع في الشجار الدائم وحالات الطلاق والانفصال الذي يكثر لدى أسر الأطفال الجانحين مقارنة مع الأطفال الأسوياء.
  - أكثر الأطفال المنحرفين لديهم ميزات تختلف عن الأطفال العاديين.
  - أن معظمهم عانوا من الحرمان والتهميش في مراحل طفولتهم، الشيء الذي دفعهم إلى الانحراف وعدم التقيد بالمعايير الاجتماعية.
  - إن من أسباب الانحراف الأحداث بسبب إهمال أوليائهم لهم وعدم الاهتمام بهم وتهميشهم.
  - أحداث دفعتهم ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية كالفقر والتفكك للانحراف والتهميش.
  - اتضح للباحث مجموعة من التصورات حول الدراسات السابقة الأجنبية من بينها :
  - هناك دور كبير للمجتمع المدني في النهوض بالشعوب المظلومة والتي تعاني من المشكلات الاجتماعية
  - هناك منظمات تدافع عن حقوق الشعوب وهناك منظمات وهمية تدافع عن مصالحها .
  - كما تبين أن أصناف المنحرفين حسب البيئة التي نشأوا فيها والدوافع التي قادتهم للانحراف.
  - بينت أن على ظاهرة الجريمة تنتشر بكثرة في الأحياء الهامشية وبررت انتشاره الانحراف فيها للظروف السائدة فيها.
  - أحداث كانت طفولتهم مضطربة، الشيء الذي دفعهم إلى الانحراف ورفض قواعد المجتمع أو الالتزام بها وهم يتصرفون بالجرأة والتمرد على كل ما هو معترف به.
  - أحداث خطرون نشأوا في وسط اجتماعي منحرف، كأن يكون آبائهم منحرفون أو محترفون كأصحاب مدارس السرقة وترويج المخدرات وغيرها.
  - أحداث انصرفوا بسبب إهمال أوليائهم لهم وعدم الاهتمام بهم.
  - أحداث دفعتهم ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية كالفقر والتفكك للانحراف.
  - أحداث يعيشون في فقر مدقع، ولكنهم يحاولون تدبر قوت يومهم بطرق مشروعة وإن كانت بسيطة.
- وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية أن معظم الأطفال المهمشين يعيشون مع الوالدين والبعض لا يعيش معهم ، منهم يعاني من حالات الطلاق أو الوفاة أو سجن أحد الوالدين، وهو ما يؤكد أن سبب الانحراف يعود إلى الحرمان من الرعاية الأسرية والتهميش الأسري ، مما يدفع بالطفل إلى قضاء معظم وقته خارج المنزل، وإلى توتر العلاقات الأسرية، على المستوى الدراسي أو التربوي والأخلاقي.
- كما بينت الدراسة الحالية أن معظم الأطفال المهمشين تعاني من سوء العلاقة بين الوالدين والإخوة الذين حدث وسبق لهم إعادة الزواج مرة أخرى، أي أن الأطفال المهمشين علاقاتهم بوالديهم سيئة، مما قد يكون سبب في انحراف الطفل وتهميشه داخل الأسرة .
- وقد اتضح أيضا أن هناك شبكات دائمة داخل أسر الأطفال المحرومين ، وهي تعكس طبيعة العلاقات السائدة بين أفراد الأسرة، حيث تتسم بالتوتر وعدم الاستقرار النفسي والاجتماعي للأبناء، وقد يرجع ذلك إلى اللامبالاة والتهميش من الوالدين وغياب الوالدين عن المنزل بسبب العمل.
- وتتفق الدراسة الحالية مع هذه الدراسات الأجنبية، كون المنحرف لا يواصل تعليمه ، حيث أكدت المعطيات الميدانية أن معظم الأطفال المهمشين انقطعوا عن الدراسة في المراحل الأولى من التعليم و كانوا يتغيبون باستمرار، إلى جانب عدم تمكنهم من تسديد تكاليف الدراسة بسبب الحرمان والتهميش الذي يعانون منه.

بينما سجلت الدراسة فروقا ذات دلالة إحصائية بين الأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات ، مقارنة بالأطفال المهمشين الغير منخرطين في الجمعيات، حول درجة التهميش الذين يعانون منه ، والسلوك الانحرافي المعتادون عليه، حيث تبين أن الأطفال المهمشون الغير منخرطون في الجمعيات أكثر عرضة للانحراف والتهميش في المجتمع . ولم تتمكن الدراسات الأجنبية أن تقدم حولا ناجعة لمعالجة ظاهرة الجريمة خاصة في التجمعات المهمشة .

ومن كل ما سبق يتبين أن ما توصلت إليه الدراسة الحالية يمكن اعتباره منظورا شاملا للدراسات الأجنبية مجتمعة، حيث تناول كل منها جانب أو جانبين من عوامل الانحراف وهو التهميش، وسبل الوقاية من الانحراف خاصة الأطفال الذين هم في خطر الانحراف، وهو ما يبين اتساع أفق هذه الدراسة ونظرتها المتكاملة في البحث عن مسببات الانحراف.

### 2- في ضوء الدراسات العربية

وقد توصلت هذه الدراسات إلى النتائج التالية:

- أن معظم آباء الجانحين من أرباب المهن التي تضعهم في الطبقة الاجتماعية الدنيا.
- أن معظم آباء الجانحين متقدمون في السن، ويعيشون تحت ظروف أسرية سيئة حيث تعاني معظم هذه الأسر حالات الطلاق والانفصال أو وفاة أحد الوالدين أو زواج أحد الطرفين من شخص آخر.
- يزيد الحرمان من المصروف اليومي لدى الأحداث الجانحين منه عند غير الجانحين.
- هناك مجموعة من العوامل ساهمت في الفشل الدراسي للأحداث من بينها الهروب من البيت والمدرسة ورفقاء السوء والحاجة المادية ووفاة الأب والتفكك السري.
- أن الأمية أكثر انتشارا لدى الأحداث.
- تبين أن من أهم أسباب التفكك الأسري، هو الوفاة، ثم الطلاق، فتعدد الزوجات ثم الانفصال.
- أن هناك دور ملموس للتربية في تحقيق الأمن في المجتمع المدني.
- ضرورة إعادة بناء المجتمع ، من خلال مجتمع ديمقراطي وتوسيع نشاطات المجتمع المحلي من خلال آليات تحقق المشاركة وتسعى للصالح العام.
- بروز جمعيات تحاول البرهنة عن إدارة حقيقية لإنعاش الحياة العامة، وحمايته من الأخطار والمشكلات الاجتماعية.
- إمكانية نقل ودفع الحركة الجمعوية باتجاه قيام مجتمع مدني .
- من أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي دفعت الأطفال إلى الهروب للشارع: التفكك الأسري والخلافات الزوجية . والضغط الاقتصادي وفشل الأسرة في توفير الاحتياجات الأساسية لأطفالها. وكذلك الهجرة من الريف إلى الحضر واللجوء إلى سكنى العشش والمناطق العشوائية الفقيرة فقد ساعد هذا على ارتفاع معدلات أطفال الشوارع. كذلك العنف الأسري وإساءة معاملة الأطفال.
- أهم سمات أطفال الشوارع: الشغب والميل للعدوانية نتيجة الإحباط النفسي الذي يصيب الطفل من جراء فقدانه الحب داخل أسرته، ويزداد الميل للعدوانية مع طول المدة التي يقضيها الطفل في الشارع.
- العامل الأساسي المؤثر على مستوى الفقر بشكل عام وفقير الأطفال بشكل خاص عامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تتبناها الدولة.
- أن طريقة العمل مع الجماعات تستطيع أن تلعب دورا هاما في تحقيق التوافق الاجتماعي لأطفال الشوارع مع المجتمع.
- وجود فروق جوهريّة بين المجموعات الفرعية في العينة لصالح أطفال الأسر الطبيعية. حيث تزداد الاضطرابات السلوكية بين الأطفال المحرومين عامة سواء كانوا من المودعين بالمؤسسة أو ينتمون إلى أسر بديلة.
- هناك علاقة إيجابية بين ممارسة برنامج التدخل المهني بطريقة خدمة الجماعة وتنمية وعي أطفال الشوارع بمخاطر البقاء في الشوارع.
- هناك علاقة إيجابية بين ممارسة برنامج التدخل المهني بطريقة خدمة الجماعة وتنمية القيم الاجتماعية لأطفال الشوارع.
- هناك علاقة إيجابية بين ممارسة برنامج التدخل المهني بطريقة خدمة الجماعة وتنمية العلاقات الاجتماعية لأطفال الشوارع.

مما سبق ذكره حول بعض الدراسات العلمية ذات الصلة بالبحث في الوطن العربي ، أضافت هذه الإسهامات في مخيلة الباحث أفكار وتصورات عن الواقع الاجتماعي في الجزائر، حيث بينت الدراسة الأولى حول المجتمع المدني في الوطن العربي ضعفه بسبب تعسف الأنظمة الحاكمة ، وهذا ما أدى إلى انتشار الفقر والجهل والانحراف ، وتباعد الطبقات الاجتماعية فيما بينها ، ووضح الدراسة للباحث واقعية تصويرية مفادها إمكانية توعية الفرد العربي وتفعيل الوعي المغيب بضرورة النهوض بالوكلاء الاجتماعيين في مجال الدفاع المجتمعي خاصة الوقاية من الجريمة والانحراف.

وهذه الدراسات ساعدت الباحث في معرفة الكثير من الجوانب المرتبطة بالهامشية و الانحراف عند أطفال الشوارع كما أنها لم تقد حلولاً علاجية للظاهرة .

كما بينت الدراسات بينت واقع الأطفال المهمشين أنها تعاني من التهميش داخل مراكز الرعاية الاجتماعية وتفتقد إلى إستراتيجية علمية في العناية بهم وخاصة فيما يتعلق بتدريب المربين والبرامج والتدابير الصحية والنفسية لهم، مما انعكس سلباً على نموهم وتشتتتهم ووقوعهم في الانحراف مستقبلاً. وهذا ما يفيد الدراسة الحالية التي تبحث في التهميش والانحراف كون ظاهرة التهميش تكون سبب في الانحراف ومظهراً للانحراف الاجتماعي كما أشارت الدراسات إلى جهود المبذولة من طرف الهيئات الرسمية لاحتواء الظاهرة حيث أكدت أن نسبة معتبرة من الأطفال في الوطن العربي تعاني من الحرمان والتهميش وهم في خطر الوقوع من الانحراف والجريمة وتفاقم ظاهرة الهامشية في المجتمعات العربية، غير أنها لم تقدم لنا مساهمة الجمعيات والمنظمات الإنسانية في مجال رعاية الأطفال وخاصة الذين يعيشون ظروفًا صعبة والجهود المبذولة لوقاية الأطفال من الانحراف.

اتضح للباحث من خلال الدراسات السابقة التي جاءت لتكشف عن واقع الطفولة في الوطن العربي وما تواجهه من أخطار ومشكلات وتهميش وحرمان وغيرها من المظاهر المستور عنها في بعض المجتمعات، ولتؤكد بنفسها عن ظاهرة التهميش في المجتمعات العربية وخطورة وقوع هذه الفئة في الانحراف والجريمة ، وتوقف الباحث عند مجموعة أساسية من النتائج المتوصل إليها لتؤكد افتراضاتنا عن الواقع المدروس وهو الطفل الجزائري، حيث أكدت الدراسات السالفة عن أن هذه الفئة تتعرض للنظرة الدونية من قبل المجتمع مما ينمي لديهم مشاعر الحقد والنقمة والرغبة في الانتقام فضلاً عن نظرتهم الدونية لأنفسهم وعدم ثقتهم في أنفسهم أو في الآخرين.

كما أنهم يتعرضون لخطر القتل على أيدي رجال الشرطة والعصابات العرقية في العديد من الدول فضلاً للاحتمال الكبير في إصابتهم بالعديد من الأمراض والتي من أخطرها مرض الإيدز فضلاً عن تعرضهم لشتى صور الاستغلال، وشتى صور الإساءة والعنف. بالإضافة إلى وجود فروق جوهريّة بين أطفال الأسر الطبيعية. حيث تزداد الاضطرابات السلوكية بين الأطفال المحرومين عامة سواء كانوا من المودعين بالمؤسسة أو ينتمون إلى أسر بديلة وعلى الجملة فإن الاضطرابات السلوكية تقل في الأسر الطبيعية في مقابل نمو مفهوم الذات بينهما.

من خلال البيانات المحصل عليها من الميدان يتبين أن الدراسة الحالية تتفق إلى حد كبير مع هذه الدراسات وما توصلت إليه من نتائج أكدت فرضيات الدراسة التي انطلقت منها خاصة تلك المتعلقة بضرورة الاهتمام بالأطفال المعرضون لخطر الانحراف ووقايتهم منه، حيث توصلت الدراسة الحالية إلى أن معظم الجمعيات تقدم برامج وأنشطة تربوية وثقافية واجتماعية للأطفال المهمشين والهادفة لوقايتهم من الانحراف، كما توصلت الدراسة الراهنة إلى أن الجمعيات تعتمد على أساليب متعددة ومختلفة لتطبيق البرامج والتي تتماشى مع الأهداف العامة والخاصة لوقاية الأطفال من الانحراف، وأيضاً توصلت الدراسة الراهنة أن المربين في الجمعيات لديهم الكفاءة والمهارة اللازمة لوقاية الأطفال من الانحراف، وأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات والأطفال المهمشين الغير منخرطين في الجمعيات، وفق درجة الانحراف والسلوكيات التي تصدر كل منهم.

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن الدراسة الحالية لا تخرج من حيث مضمونها وأهدافها وحتى نتائجها عن ما توصلت إليه هذه الدراسات التي تشترك مع الدراسة الحالية في خاصية مهمة ألا وهي التقارب في القيم والمعايير والقواعد الاجتماعية، ومنه نخلص إلى نتيجة إتاحة الفرصة بل ضرورة تسخير كل الجهود المجتمعية لوضع آليات قانونية وتنظيمية للعمل المجتمعي في أطر تنظيم مؤسساتي تابع من المجتمع ، يعمل على وقاية أبنائه من الوقوع في خطر ووضع استراتيجيات هادفة تحقق لنا الأمن والسلم الاجتماعي.



### 3- في ضوء الدراسات الجزائرية

- تبين أن دور الجمعيات يتمثل في النهوض بالمجتمع المحلي من خلال الاهتمام بشرائح الطفولة والشباب والكهول والشيوخ والاهتمام بقضايا المرأة ومعالجة مشكلاتها.
- تبين أن المجتمع المدني الجزائري بعيدا عن التبلور الحقيقي والفاعلية اللازمة رغم الكم الهائل للجمعيات الموجودة بفعل عدم مراعاة الشروط الموضوعية وخصوصيات الواقع الداخلي للمجتمع الجزائري بالإضافة إلى زيادة التنافس والصراعات فيما بينها.
- إمكانية إدماج الأحداث المتواجدين في المركز المخصصة لإعادة التربية، بما يقدمه من مساعدات مادية ومعنوية للأحداث وأسره، يجعله مكانا ملائما ومساعد على عملية إعادة التربية والإدماج الاجتماعي للأحداث.
- تبين أن عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والنفسي في المجتمع الجزائري ناتج عن عدم وجود تنسيق بين القطاعات الفاعلة في المجتمع، وفشل سياسة التنمية في تنمية الموارد البشرية، مما انعكس بصفة خاصة على فئة الشباب، من حيث دعم الاتجاهات نحو السلوك الإجرامي والانحراف.
- الوضعية المزرية التي آل إليها الشباب من حيث التسرب الدراسي وقصور النظام التعليمي والتكويني، والبطالة وانعدام وسائل الترفيه، تعاطي المسكرات والتدخين الدور السلبي الذي لعبته وسائل الإعلام وترسيخها لبعض القيم الدخيلة، مما أدى إلى شعور الشباب بالاغتراب.
- تبين أن المنحرفين خاصة في الوسط الحضري يفتقرون إلى أساليب الترفيه والتسلية.
- تقشي الأمية والطرود والتسرب المدرسي لدى المنحرفين في المناطق الحضرية منه لدى الأسوياء.
- يتميز المحيط الأسري للمنحرفين في المناطق الحضرية بانتشار السلوك الإجرامي.
- هناك ترابط بين ارتفاع نسبة الانحراف عند الأبناء الذكور وبين عدم قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية بالأدوار الاجتماعية الموكولة إليهم.
- عدم توافق الحاجات لدى الحدث و الظروف الأسرية والاجتماعية التي ينشأ فيها، تؤدي إلى الانحراف.
- أن الانحراف يظهر في مرحلة المراهقة ما بين 11 و 18 سنة، لأن مرحلة المراهقة تعتبر من أصعب المراحل التي يعيشها الحدث، وذلك لما تتميز به من صراع نفسي داخلي بين رغباته الشخصية وبين القواعد العامة التي يفرضها المجتمع ويحددها لأفراده.
- ارتبطت الدراسات المحلية حول الظواهر المدروسة ذات الصلة بالبحث ، وكشفت عن بعض الأجزاء المرتبطة بالواقع السوسولوجي للمجتمع الجزائري ، غير أنها لم تتعمق في جذور المجتمع لتصل إلى الحقيقة الاجتماعية التي نود الوصول إليها والكشف عن الأمراض التي أصابت البناء الاجتماعي وأحدثت شرخا في النسيج الاجتماعي ، وأهم النقاط التي تناولتها الدراسات المحلية نوجزها فيما يلي:
- وتعتبر هذه الدراسات ذات علاقة بموضوعنا وخاصة في معرفة مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني وأهم الأدوار التي تضطلع بها، وبالتالي مكنتنا من التعرف على الدور الاجتماعي للجمعيات داخل المجتمع ومقارنته مع المؤسسات الأخرى ، ومن خلال النتائج المتوصل إليها والتي خلصت إلى أن للجمعيات دوراً كبيراً في النهوض بالمجتمع المحلي وفي دعم تماسكه وحل مشاكله، جعلتنا نزداد إيماناً بإمكانية قيام مؤسسات المجتمع المدني بدور فعال في الوقاية من الجريمة. غير أنها لم تشر للأدوار التي يقوم بها خاصة في مجال الجريمة والانحراف وقضايا المشكلات الاجتماعية والظواهر التي تهتم بها مؤسسات المجتمع المدني. كما أن معظمها ركزت على شريحة فقط من المجرمين والمودعين في مؤسسات إعادة التربية والتي اقتصر على مركز واحد فقط، وهذا يساعد الباحث على تتبع خطوات إجراء الدراسة والاستفادة من نتائجها ومقارنتها مع نتائج الدراسة الحالية، كما ركزت على دور مركز إعادة التربية والأسرة في عملية إعادة الإدماج الاجتماعي لهذه الفئة و أهملت المؤسسات الأخرى للمجتمع، بالإضافة إلى التركيز على الجانب النظري للدراسة و تفسير الظاهرة حسب ما طرحته النظريات المفسرة لظاهرة الانحراف، وأهملت الجوانب و الخصائص الاجتماعية لهذه الفئة.
- كما تناولت الدراسات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السيئة التي ساعدت في انتشار الجرائم داخل الأحياء المتخلفة والهامشية أن صح التعبير غير أنها لم تشر إلى الحلول الممكنة لعلاج الظاهرة سواء من الناحية القانونية أو مساهمة مؤسسات الحكومية وغير الحكومية " المجتمع المدني " في التصدي أو الوقاية من الجرائم في الأحياء المتخلفة .



وعموما يمكن القول من خلال استعراضنا لهذه الدراسات الحديثة يمكن القول، أنها دراسات متخصصة أكثر في متغير واحد أو اثنين، أي أن معظم هذه الدراسات اهتمت بجانب واحد له أثر مباشر على انحراف الأحداث، والشئ الملاحظ على هذه الدراسات أنها لم تعد تبحث عن الأسباب الكامنة وراء انحراف الشباب والمراهقين، بقدر ما تبحث في الآثار النفسية الصحية، والاجتماعية الاقتصادية للانحراف، على عكس الدراسات القديمة التي كان اهتمامها منصبا بالأساس في البحث عن عوامل وأسباب الانحراف.

إن الدراسة الحالية قد اختلفت إلى حد كبير عن باقي الدراسات السابقة سواء الأجنبية أو العربية أو الجزائرية، ليس في كونها تبحث في العلاقة بين متغيري التهميش والانحراف، وإنما في معالجتها لظاهرة الانحراف من زاوية شمولية، خاصة بتطرقها إلى عامل مهم، الحلول اللازمة للظاهرة، على غرار الدراسات التي بحثت في الأسباب والدوافع لحدوث الانحراف والجريمة، يقدر ما تطرقت الدراسة الحالية إلى إشراك المجتمع في وقاية أبنائه من الوقوع في الانحراف، لأن المجتمع المدني في الحقيقة يعد المحرك الأساسي لبناء الحضارة، وما تتطوي عليه من مكتسبات ثقافية وقيمية وإنسانية، فهو المناعة من كل خطر يهدد استمرارها وبقائها.

أما من حيث المناهج، فمن المتعارف عليه منهجيا، أن أية دراسة علمية ميدانية، يتحدد المنهج المتبع فيها بناء على الإطار النظري والمفاهيمي التي اعتمدت عليه، كما يتحدد أيضا على أساس الأهداف الموضوعية للدراسة، وعليه فإن المناهج المستخدمة في هذه الدراسة تتشابه إلى حد ما مع بعض الدراسات، وإن اختلفت من حيث استخداماتها وأدواتها. ومجمل القول فإن لكل دراسة خصوصياتها سواء في اختيار الموضوع أو في مجالات الدراسة وطبعا في اختيار المناهج والأدوات المناسبة.

### ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الاتجاهات النظرية

يعد الثراء المعرفي في تفسير ظاهرة الانحراف والعوامل المسببة له كثيرة الاتجاهات والتفسيرات التي قدمت مقربة فكرية في السياق المرتبط بالظاهرة، وما يميز الدراسة الراهنة أنها قدمت متغير أو قد يكون عاملا مهما للوقوع في خطر الانحراف، قدمت حلولاً للوقاية من حدوث الانحراف خاصة عند الأطفال الذين يكونون أكثر عرضة للخطر قبل وقوعه، في إطار تدل الوكلاء الاجتماعيين خاصة الجمعيات والمنظمات المجتمع المدني التي ترفع الأطفال، وقد حاولت هذه الدراسة تناول موضوع الانحراف من زاوية أكثر شمولية، شملت كل الجوانب التي قد تكون سببا في الانحراف بشكل أو بآخر، لذلك ركزت على الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للأطفال المهمشين لتأثيرها الكبير على شخصية الإنسان في مرحلة الطفولة.

### 1- كشفت النظرية السوسيولوجية:

➤ تذهب نظرية الإقصاء الاجتماعي إلى أن الانحراف ظاهرة اجتماعية ناتجة عن القهر والتسلط الذي يمارسه بعض الأفراد تجاه البعض الآخر، كما أن الانحراف من وجهة نظر هذه النظرية هو نتاج لعدم التوازن بين الأهداف الفردية والوسائل المستخدمة في تحقيق هذه الأهداف، حيث يبرز الإقصاء والتهميش الاجتماعي باعتباره ميكانيكيا للردع والعقاب في توليد الضغط لدى بعض الأفراد، مما يدفعهم للانحراف الاجتماعي.

➤ وقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن شعور الطفل بالحرمان من الوالدين سواء الانفصال أو موت الوالدين أو أحدها، كان من بين الأسباب التي دفعته للانحراف، وقد تجلّى ذلك في المعاملة القاسية التي يعاني منها الطفل مقارنة مع إخوته غير الأشقاء، وهو ما قد يشكل لديه عقدة أو دافع للتمرد على السلطة الأسرية، ويمكن الكشف عن فقدان المعايير والضوابط الاجتماعية وكذلك عن عملية عدوى الانحراف أو الانتقال الاجتماعي للانحراف من خلال تقليد سلوكيات الآباء أنفسهم، أي من خلال الوسط الأسري الذي يعيش ويحتك فيه الابن ويكتسب فيه أساسيات سلوكه، خاصة الأب، حيث وجدنا أن اللامبالاة وعدم الاكتراث لخروج الطفل ليلا والسهر مرارا، وهو ما يشكل خطرا حقيقيا على سلوك الأبناء الأخلاقي، وقد يكون دافعا أساسيا نحو الانحراف سواء من خلال غياب الأب أو الأم وعدم مراقبة الأطفال في المنزل وخروجهم للسهر في الليل، دون أن نغفل في هذا الإطار عن تأثير جماعة الرفاق على سلوك الطفل، خاصة إذا كانوا من رفقاء السوء، حيث أن تأثير هذه الجماعة أكبر وأخطر من تأثير الأسرة على الابن، وخاصة إذا كانت الأسرة لا تهتم بها أو لا تتدخل في اختيار الابن لأصدقائه، ومنه ينتقل انحراف الأصدقاء إلى الحدث بحكم التفاعل والاحتكاك اليومي بهم ومحاولة تقليدهم وإرضائهم بأي طريقة. وأيضا

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

حصول الطفل على المصروف حيث البعض منهم لا يحصل عليه والبعض الآخر يلجأ إلى القيام بالسرقة للحصول على المال الكافي لاقتنائها.

➤ وقد تبين و من خلال الدراسة الميدانية أن نوع المعاملة، وترك المجال مفتوحاً أمام الأبناء من حيث الدخول إلى المنزل والخروج منه، والسماح بحرية أكبر للأبناء للاحتكاك بالأصدقاء ورفقاء السوء، ومنه اكتساب سلوكيات منافية لقواعد وضوابط الأسرة، من أهم الأسباب التي تدفع إلى انحراف الأبناء.

➤ كما تبين أن للمستوى التعليمي والثقافي للأولياء دور كبير في التعرف والعمل بالطرق والأساليب التربوية الصحيحة، ومتابعة الأبناء دراسياً واجتماعياً، وإن كان هذا ليس العامل الوحيد.

➤ التأكيد على أهمية دعم مؤسسات المجتمعية من جمعيات ومنظمات ومتطوعون ومؤسسات الدولة و أخرى للرعاية الاجتماعية وتوفير الميزانيات الملائمة لها والتي تستطيع من خلالها تحسين عملها وأساليب رعايتها للأحداث.

➤ أن كل سلوك إنساني هو سلسلة مستمرة من الجهود التي يبذلها الفرد لحل المشاكل التي قد تعترضه، وقد يحدث أن يختار حلاً لمشاكله لا تكون حلاً ناجحة، وبالتالي فإن سوء اختيار الحلول يولد مشكلات أخرى جديدة قد تجعله يعجز عن مواجهة المجتمع.

➤ أن الظروف السيئة التي يكون عليها الفرد المنحرف هي المسؤولة على نوع السلوك الذي قد يسلكه، وذلك أمام تضارب القيم و المبادئ داخل الثقافة الواحدة أو في الثقافات المتعددة وبين متطلبات الواقع الاجتماعي.

وقد ثبت من خلال الدراسة الميدانية، أن للعوامل الاقتصادية وخاصة الفقر، دوراً كبيراً في انحراف الأبناء، وذلك مع ارتفاع مستوى المعيشة وغلاء الأسعار، كما أن بعض الأطفال في ظروف اقتصادية صعبة، نتيجة لانخفاض الدخل يضطر الطفل أو قد يكون سبباً في دفعه للقيام بسلوكيات انحرافية مستورة، الذي يعد بوابة أو بداية لوقوع الطفل في خطر الانحراف.

وبسبب الفقر وعدم كفاية الدخل تتلقى بعض الأسر إعانات من الأصدقاء والأقارب والجيران غير أنه و من وجهة نظر الابن تعد هذه الإعانات بمثابة إحسان أو صدقة يمن بها المحسنين على أسرته، لذلك وجدنا أن بعض الأطفال يلجؤون إلى السرقة والاعتداء على ممتلكات الغير انتقاماً أو محاولة للمشاركة في دخل أسرهم، ولو بطرق غير مشروعة على أن يتلقى الإحسان أو الإعانات من الآخرين. ومنه يمكن القول أن بداية الانحراف تكون من البيت ثم تنتقل إلى المجتمع، لتتوسع فيما بعد وتتعد أشكاله وأساليبه وأماكنه.

من خلال ما سبق يمكن القول أن نتائج هذه الدراسة تتفق إلى حد كبير مع النتائج أو التفسيرات والتحليلات التي قدمتها النظرية السوسولوجية وخاصة التفسيرات التي قدمتها نظرية القهر الاجتماعي و اللامعيارية ونظرية التهميش الاجتماعي والإلصاق الانحرافي والتفكك الاجتماعي بخصوص أسباب الانحراف الاجتماعية. في حين أكدت الدراسة الميدانية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات والغير المنخرطين فيما يخص المظاهر الاجتماعية والجوانب المرتبطة بها.

### 2- كشفت النظرية النفسية:

➤ كشفت العديد من الدراسات العلمية تناولت العوامل النفسية المسببة للانحراف و المرتبطة بالأحداث، إلى وجود بعض العلاقة بين الطفل و بين أبويه ، و أن لمثل هذه العلاقة أهميتها في ظهور الاضطرابات الإنفعالية ، حيث كشف أن 85% من الأطفال الجانحين الذين درسهم كانوا يعانون من مشكلات انفعالية أو عاطفية . و توصل "وليام هيلي و برونر" في دراستهما المقارنة التي أجريت على مجموعتين من الأطفال الجانحين و غير الجانحين بلغت 105 طفل ، وأن ما لا يقل عن 90% منهم يعانون من مشكلات عاطفية إنفعالية نتيجة لتعرضهم لعقوبات معينة أو بعض خبرات سابقة .

➤ بينت النظرية أن المجرم بمقتضى هذا التفسير يرتكب جريمته لينال العقاب عنها و هو لأجل ذلك قد يترك بصورة لا شعورية الكثير من الأخطاء أثناء ارتكابه جريمته، لتكون أدلة إثبات تقود إلى كشف الجريمة و إلى القبض عليه و إلى إدانته و عقابه.

➤ فسرت النظرية السلوك الاجرامي هو حصيلة صراعات لا شعورية خفية يعاني منها المجرم فترة طويلة، وقد تعرض بعضهم لتأثير البيئة في تكوين بعض هذه الصراعات، و كونها تساعد بنسبة معينة في تكوين السلوك الانحرافي.

➤ أيضا ترى النظرية أن جناح الأحداث بسبب تشجيع الآباء على قيام مثل هذا الجنوح ، و ذلك إشباعا لرغبات مكبوتة لدى الآباء و لم يجدوا سبيلا إلى إشباعها إلا عن طريق جنوح صغارهم .  
➤ أيضا تعتقد النظرية أن علاقة الحدث بأمه في مراحل عمره الأولى كسبب من أسباب إضطراب الشخصية، و بالتالي يحصل تكوين انحرافه في المستقبل، و إلى علاقته العاطفية بأمه في أولى فترات حياته.

➤ اعتبار السلوك المنحرف سلوكا شاذًا، وذلك لكونه ناتج عن تعلم خاطئ حدث في محيط اجتماعي محدد، أي أن هناك علاقة بين السلوك الفردي ونمط تفكير الفرد و تركيبة شخصيته، وبين المحيط الخارجي وما يحمله من صراعات وتناقضات وقواعد تضبط هذه السلوكيات.

➤ أن معتقدات الشخص وطريقة تفكيره تؤثر كثيرا على تصرفاته وأفعاله، أي أن الشعور بالاغتراب والانعزال عن الآخرين غالبا ما يتضمن مجموعة من الصراعات الداخلية في ذات الفرد، لأنه لا يدرك ما يريد ويحكم على نفسه بالسلبية وينطوي وينعزل عن الآخرين.

➤ كما أن لطبيعة العلاقات الاجتماعية الأسرية التي عاشها الحدث في طفولته تأثير على نموه الانفعالي والنفسي، الذي يحدد إلى درجة كبيرة نمط شخصيته، فإذا كانت مرحلة الطفولة متسمة بالهدوء في العلاقات الأسرية الوالدية، وملئة بالعطف والرعاية والحنان، شب هذا الطفل متزن الشخصية والسلوك، والعكس إذا كانت هذه العلاقات متوترة ويسودها الشجار الدائم والخصام وعدم اللامبالاة بين الزوجين في تربية ومتابعة أبنائهم، فإنه سوف ينشأ ذو شخصية غير سوية انفعاليا، وقد تتحرف في مرحلة معينة، ولذلك فإنه وحسب مدرسة التحليل النفسي، أن لمرحلة الطفولة المبكرة تأثير كبير في تحديد نمط الشخصية، وهو ما أكدته الدراسة الميدانية، حيث أن معظم الأحداث تميزت طفولتهم بعدم وجود استقرار على مستوى العلاقات الاجتماعية، خاصة بين الوالدين الذي تكثر بينهم الخصومات والشجارات، وهو ما أثر على سلوكهم في مرحلة المراهقة، وما هروب الأحداث من البيت والتسرب من الدراسة إلا دليل على عدم وجود رعاية أسرية واهتمام من طرف الوالدين حيث اتضح أن كثرة الشجار بين الوالدين والإخوة، وعدم تلبية حاجات الحدث، ورفض الأعمال التي يحبها، والشعور بعدم الرغبة والتقبل من طرف الأهل، كلها أكثر انتشارا في المجموعة التجريبية مقارنة مع المجموعة الضابطة.

➤ وما يمكن قوله بعد استعراض الاتجاه النفسي في تفسير السلوك الانحرافي، هو تجاهله للعوامل الاجتماعية وتأثيرها في تشكيل السلوك الإنساني، وتأثيرها أيضا على شخصية الفرد، حيث أن معظم السلوكات الإنسانية تتشكل خلال مراحل التنشئة الاجتماعية التي يخضع لها الفرد في حياته، وهي تختلف من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى، وهذا ما يفسر وجود أنماط سلوكية مقبولة اجتماعيا في بعض المجتمعات في حين تكون مرفوضة ومحرمة لدى البعض الآخر.

➤ وفي كل هذه الأحوال فإن الاتجاه النفسي، بجميع مدارسه، يعطي للوقاية أهمية بالغة في حماية الأفراد من الأمراض النفسية، فالوقاية في نظر علماء النفس خير من العلاج، أما المرضى فيرى النفسيون أنه لا بد من إعادة تأهيلهم (Rehabilitation) بدنيا ونفسيا من خلال العلاج المناسب، وكذلك تأمين الشروط والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بهم، بعد إعادة التأهيل.

➤ كما أن النفسيين يؤمنون بان الوقاية (Prevention) خير من العلاج (Treatment) في مجال الأمراض النفسية، فإنهم يؤمنون بذلك أيضا في مجال الجريمة والعقوبة، إذ بقدر ما نحتاج إلى العلاج في مجال الأمراض النفسية وما ينتج عنها من اضطراب سلوكي نحتاج إلى الوقاية، على أنه من المسلم به أن الجهود الوقائية تقلل من كلفة الجريمة سواء من حيث الخسائر التي تسببها أو المصروفات التي تحتاجها برامج الإصلاح الموجهة للجناة (Rehabilitation) فضلا عن كونها تحول دون الآلام النفسية والبدنية التي تصيب الضحايا.

➤ وبالنسبة للعلاقة بين الوالدين والإشراك في القرارات، فقد اتضح أن كثرة الشجار بين الوالدين والإخوة، وعدم تلبية حاجات الطفل، ورفض الأعمال التي يحبها، والشعور بعدم الرغبة والتقبل من طرف الأهل، كلها أكثر انتشارا . أما فيما يخص العلاقة بين الوالدين والإشراك في القرارات، فقد اتضح أن أغلب الأطفال لا يشرك أبؤهم في قراراتهم التي تخص الأسرة ومستقبل الأبناء وهذا ما يبين الجو العام

السائد داخل الأسرة، حيث أن كثرة الشجار بين الإخوة وخروجهم من المنزل ليلاً دون علمهم، والشعور بعدم الرغبة والتقبل من طرف الأهل، كلها أكثر انتشاراً عند الأطفال المهمشين.

ومن مظاهر الشعور بالتهميش أن الأطفال المحرومين من الآباء سواء بالموت أو الطلاق كانت علاقتهم سيئة مع زوجات آبائهم وأزواج أمهاتهم، أو عدم قدرته على التكيف وعدم التفاهم مع أخوتهم غير الأشقاء والتعدي على إختهم بالضرب وإهمال والديه للسلوك العدواني الذي يقوم به.

بناءً على ما سبق يمكن القول أن نتائج هذه الدراسة جاءت مقاربة إلى حد ما من حيث المنطلقات مع تفسيرات المدرسة النفسية التي تركز على أهمية مرحلة الطفولة في عملية التنشئة الاجتماعية ودور كل من الأب والأم في صقل شخصية الطفل، حيث تبين أن الأطفال المهمشين أن معظمهم كانت طفولتهم غير مستقرة أسرياً، ومشحونة بالتوترات والاضطرابات الشيء الذي أثر على تركيبة الشخصية في مرحلة الطفولة وأدى بها إلى التهميش والوقوع في خطر الانحراف. في حين أكدت الدراسة الميدانية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات والغير المنخرطين فيما يخص المظاهر النفسية والجوانب المرتبطة بها.

### 3- بينت النظرية البيولوجية ما يلي:

تتركز النظرية البيولوجية على العامل الوراثي أكثر من العوامل الأخرى المسببة في الانحراف، وأهملت بقية العوامل التي تساهم بشكل أو بآخر في ظهور السلوك الانحرافي "الاقتصادية،.... الخ"

تتعلق النظرية البيولوجية من تعميم بعض الحالات الشاذة على بقية أفراد المجتمع بمختلف فئاته. تبين أن النظرية البيولوجية تعتقد بالغاء مبدأ حرية الاختيار، من خلال إستنادها على المبدأ القائل بحتمية السلوك الانحرافي وإلا كيف يمكن معاقبة المجرم على جريمة ارتكابها نتيجة لما ورثه من والديه. يرفض العلم الحديث تفسير الانحراف على أساس التمايز البيولوجي. أن الجريمة هي نتاج طبيعي لضعف خلقي يعود إلى وجود اضطراب في النمو الطبيعي لأجزاء المخ والدماغ.

الاعتقاد بأهمية العوامل البيولوجية في تشكيل شخصية الفرد وتحديد سلوكياته. هناك علاقة وطيدة بين الإجرام والمظاهر الفيزيولوجية للإنسان، أي أن الانحراف هو نتيجة لتشوهات دماغية وعصبية تخل بالعلاقة بين وظائف الإرادة والقيم الخلقية في الدماغ وبين مراكز الغرائز العدوانية، ويؤدي تغلب مراكز الغرائز على السلوك إلى إضعاف وظائف الضبط وتحرير النزعات العدوانية.

في حين أكدت الدراسة الميدانية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعة الأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات والأطفال المهمشين الغير منخرطين، فيما يخص التشوهات أو المظاهر الفيزيولوجية، حيث لا يعاني معظم الأطفال من اضطرابات فيزيولوجية أو تشوهات عضوية، فلم نسجل أية حالة تعاني من مشاكل صحية على مستوى المخ أو الدماغ، ومن خلال الملاحظات الميدانية لوحظ أن كل الأطفال يعيشون في حالة صحية وعقلية عادية وطبيعية، بينما سجلنا تميز معظم الأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات يعانون من الانطواء في الجمعيات وخلال الأنشطة التي يشاركون فيها لشعورهم بالاختلاف عن بقية زملائهم.

أما الملامح النفسية التي ناقشناها النظرية البيولوجية، فالبعض من الأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات يشعرون بالقلق داخل المنزل، وقد يرجع ذلك لعدة أسباب أهمها، اللامبالاة والتهميش والشجار الدائم بينهم والهروب من المنزل ليلاً، للتخلص من التوتر والقلق الناجم عن الجو الأسري المشحون بعلاقات متوترة.

من خلال الدراسة الميدانية ثبت أن المظاهر الفيزيولوجية والبيولوجية للأطفال لا علاقة لها بالانحراف، حيث لم نسجل أي طفل مختلف من حيث هذه المظاهر التي حددتها المدرسة البيولوجية وإنما لوحظ تشابه كبير بين الأطفال المنخرطين والغير منخرطين في الجمعيات سواء في المظهر العام أو الصحي للجسم، بحكم التغيرات الفيزيولوجية والنفسية الطبيعية التي يمر بها الإنسان في مرحلة الطفولة.

### 4- أكدت النظرية الاقتصادية على:

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى تفسير الظاهرة الإجرامية من خلال الربط بين الأوضاع الاقتصادية السائدة وبين السلوك الإجرامي.



## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

➤ تؤكد النظرية على أن الطبقة بين أبناء المجتمع تدفع الفئة المقهورة لاتخاذ المنهج المنحرف في سلوكها، كما تؤكد أن القضاء على المشكلات الاجتماعية ومنها ظاهرة الجريمة، إنما يتم بإصلاح النظام الاقتصادي.

➤ تعتقد أيضا أن الظاهرة الإجرامية ظاهرة شاذة في المجتمع، و ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الرأسمالي، هذا النظام وطبيعة العلاقات السائدة فيه تقضي حتماً إلى الظلم الاجتماعي، فنقع الجريمة نتيجة لهذا الظلم، أما في ظل المجتمع الاشتراكي فإن مظاهر الجريمة تكاد تختفي تماماً.

➤ إن هذه النظرية تركز على العامل الواحد في تفسير ظاهرة السلوك الإجرامي وإنكار أو إهمال دور غيره من العوامل الأخرى الذاتية منها وغيرها.

➤ اعتماد أصحابها في دعم رأيهم على جرائم معينة كالسرقة مثلاً، أو الكسب غير المشروع، ومن ثم تعميم هذه النتائج الجزئية على جميع مظاهر السلوك الإجرامي الأخرى.

➤ إذا كانت هذه النظرية تصلح لتفسير جرائم المال، فإنها لا تصلح لتفسير باقي الجرائم كجرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم العرض، فهذه لا تتأثر إلا قليلاً بالتقلبات الاقتصادية.

➤ إن هذه النظرية تؤكد أن العوامل الاقتصادية السيئة تمثل عاملاً أساسياً مباشراً في دفع الأفراد إلى السلوك الإجرامي. كما أنها اعتبرت الفقر ممثلاً لهذه الظروف باعتباره ظرفاً اقتصادياً سيئاً.

➤ لقد أثبتت الدراسات في مجال علم الإجرام ، للتأكد من صحة الترابط بين الفقر والسلوك الإجرامي ، بأن الجريمة كما تقترب من الفقراء يمكن أن تقترب أيضاً من غير الفقراء، ومن أشخاص ينتمون إلى الطبقة العليا في المجتمع ويشغلون المراكز المحترمة وهم رجال الأعمال، وكبار التجار، وأصحاب المشاريع التجارية الضخمة، والمستثمرون.

➤ انخفاض مستوى المعيشة والحرمان يؤدي إلى صعوبة العيش، مما يدفع بالأفراد إلى انتهاج أساليب غير مشروعة لإشباع حاجاتهم.

ومن خلال الدراسة الميدانية على أن الوضع المعيشي للأطفال والظروف الاقتصادية كانت عاملاً مهماً في دفع العديد من الأطفال إلى السلوك الانحرافي .

كما تبين أن البعض من الأسر آباءهم يعانون من البطالة والبعض يمارسون أعمالاً حرة، ذلك أن ظاهرة البطالة مظهر من مظاهر التهميش وعامل يدفع بالكثير من الأفراد إلى ارتكاب سلوك منحرف لتلبية احتياجات الأسرة والأبناء، وكذا ممارسة المهن الحرة قد يكون عاملاً مهماً في تحقيق مكانة اجتماعية مرموقة، إذا كان الوالد صاحب تجارة ورأس مال مهيم، وقد يكون سبباً في أن يكون الأبناء عرضة لخطر الوقوع في المفاصل خاصة تعاطي أو المتاجرة بالمخدرات والممنوعات، في حين أن أكثر من يمارس هذه المهنة يكون دخله منخفض ولا يحقق له كل المتطلبات.

كما تبين أن أغلب أمهات الأطفال لا تمارس أي مهنة وذلك بنسبة كبيرة مقارنة مع اللاتي يعملن أو يمارسن مهنة معينة، وهي غالباً مهن حرة منزلية أو أعمال نظافة وقد يرجع ذلك إلى تدني المستوى التعليمي والثقافي.

كما سجلت الدراسة الميدانية عدم كفاية المصروف اليومي الذي يأخذه الطفل في تلبية حاجاته، مما يجعله إلى سرقة الأموال أو اقتراضه من أشخاص يعرفهم ، أو اللجوء للعمل والانقطاع عن الدراسة، وهذا يدل على أنها تعاني من الناحية الاقتصادية من تدني المستوى المعيشي.

وهذا ما يشير إلى بداية تعود الطفل على أخذ الأشياء من الآخرين وخاصة داخل البيت، وبعد تعوده على هذا الفعل ينتقل إلى أصدقائه وزملائه في الشارع والمدرسة، وهو ما يندرج بخطر الوقوع في الانحراف. ومما سبق ذكره من أفكار النظرية الاقتصادية، يمكن القول أن للعوامل الاقتصادية دوراً مهماً في

تشكيل أنماط سلوك الأفراد ، سواء كانت الظروف الاقتصادية جيدة أو سلبية، فقد يكون الفقر عاملاً للانحراف. كما قد يكون العنصر كذلك، ومن خلال الدراسة الميدانية ثبت أن العوامل الاقتصادية للأطفال لها علاقة بالانحراف، حيث هناك تباين بين الأطفال من حيث المظاهر الاقتصادية التي حددتها النظرية، ولوحظ تشابه كبير بين الأطفال المنخرطين والغير منخرطين في الجمعيات سواء في المظهر العام أو اللباس أو المستوى التعليمي، بحكم التفاوت بين الأطفال وأسرهم التي ينتمون لها، خاصة الأطفال المهمشون الغير منخرطون في الجمعيات فأغلبهم يعانون من ظروف اقتصادية (مادية ) سيئة والبعض من الأطفال المنخرطين في الجمعيات ظروفهم الاقتصادية متردية كذلك، وقد تكون سبباً في انحرافهم.



### ثالثا - مناقشة نتائج الدراسة في ضوء فرضيات الدراسة

قبل البدء في مناقشة نتائج الدراسة في ضوء فرضياتها، لابد من مناقشة نتائج الدراسة المستخلصة من البيانات الشخصية للدراسة أولا.

#### 1- النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية للأطفال المهمشين:

\* اتضح أن جميع أفراد المجتمع من الأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات في مرحلة العمرية (08 – 19 سنة)، وينحصر مستوى تعليمهم بين المتوسط والثانوي و الابتدائي ، كما تبين أن أكثر من نصف المبحوثين يقيمون في المناطق الحضرية أكثر من ثلث أرباع ينحدرون من مناطق شبه حضرية وأقل من ثلث أرباع ينحدرون من المناطق الريفية. أما الأطفال المهمشين الغير منخرطين في الجمعيات معظمهم في المرحلة العمرية (11-19) ومستواهم التعليمي بين الابتدائي والمتوسط، كما أن جلهم ينحدرون من أحياء المدينة ( سطيف).

\* كما تبين أن نصف من الأطفال المهمشين بالتقريب مدة انخراطهم في الجمعية لمدة زمنية تتراوح ما بين سنة واحدة إلى ثلاث سنوات، وثلث أرباع منهم أكثر من ثلاث سنوات انخراط في الجمعية وتقريب ثلث أرباع أقل من سنة في الجمعية ، وتبين أن أكثر من ثلثي أرباع من الأطفال المهمشين يرجع إلى توجيه الأصدقاء لهم للانخراط والانضمام في الجمعيات والبعض الآخر إلى الوالدين أو بمفردهم.

\* تبين أيضا أن الأطفال المنخرطين في الجمعية يقطنون بالقرب منها يمثلون أكثر من ثلث أرباع من مكان الجمعية ، وأكثر من ثلث أرباع بعيدون منها.

\* وتبين أيضا أن أكثر من ثلث أرباع من الأطفال الذين ليس لديهم إخوة آخرين منخرطين في الجمعيات التي ينشطون فيها بينما أقل من ثلث أرباع لهم إخوة منخرطون في الجمعيات.

\* اتضح أيضا حيث نجد أن أكثر من ثلث أرباع من الأطفال يقيمون مع أسرهم الأصلية، وأقل من ثلث أرباع يقومون مع أصدقائهم وأقاربهم وفي الشارع.

\* اتضح كذلك أن الأطفال المهمشين المنخرطين بالجمعية بالتقريب ثلثي أرباع يقضون جل أوقاتهم في الجمعية، والبعض الآخر منهم يقضونه في المنزل والبعض الآخر في الشارع والقليل منهم مع أصدقائهم.

\* تبين أيضا أن الأطفال المهمشين عندما تواجههم مشكلة معينة اختلافا في طرق حلها، فالبعض منهم يعتمد على نفسه والبعض الآخر يلجأ للجمعية ومنهم من يلجأ إلى الأسرة ومنهم من يلجأ إلى أصدقائه والقليل فقط يلجأ إلى الشرطة.

#### \* نتائج الدراسة وفق فرضيات الدراسة :

2- الفرضية الفرعية الأولى : يتميز الأطفال المهمشين بجموعة من الخصائص الاجتماعية والثقافية تختلف عن غيرهم من الأطفال العاديين.

#### 2-1 أظهرت نتائج الدراسة المرتبطة بالخصائص الأسرية للأطفال المهمشين ما يلي :

➤ أن نسبة عالية منهم يقرون بأن والديهم على قيد الحياة ونسبة قليلة جدا فقدوا والديهم.

➤ تبين أن مدة حرمان الأطفال المنخرطين بالجمعية من والديهم تراوحت ما بين (06 أشهر وأكثر من 05 سنوات) بنسب متقاربة نوعا ما. وهذا ما بينته نتائج الجدول رقم 23.

➤ تبين أن نسبة عالية جدا من الأطفال يقيمون مع أسرهم الأصلية وذلك من خلال نتائج الجدول رقم 19 ، وقدرت نسبتهم بـ 88% ، وهذا يدل على أن الأسرة لازالت متمسكة وتقوم بدورها الرئيسي وهو الرعاية الأولى للطفل وتربيتهم وتنشئتهم. وهذا ما دلت الدراسات العلمية التي قام بها " لوبلان

Leblanc "أيضا بتصنيف أسر الجانحين، في بحثه سنة 1990. طبقه على عينة مكونة من (4400 مراقب من بينهم 500 جاني مكفولين من قبل العدالة). الشيء الذي نتج عنه إيجاد خمسة نماذج أسرية منها أن الأسرة المناسبة أو الملائمة La famille éduquée توجد عند 45% من المراهقين ذكورا وإناثا. وتمتاز هذه الأسر بأنها ليس لها مشكلات اقتصادية خاصة، ثبات بنيتها ( كل أفراد الأسرة يعيشون معا )، الأم غير عاملة، أو تعمل نصف الوقت، الارتباط بين الوالدين والأبناء قوي، الوالدان غير منحرفين، إشراف قوي وعقاب قليل، نقص الأطفال المكفولين من قبل العدالة.

➤ كما تبين أن المستوى التعليمي للوالدين متباين ما بين المستوى الابتدائي حيث يرتفع بنسبة عالية عند الأولياء الذين لا يعرفون القراءة والكتابة وينخفض تدريجيا من الابتدائي خاصة عند النساء ثم المتوسط

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

والثانوي ونسبة ضئيلة الجامعي). وهذا ما بينته نتائج الجدول رقم 24 أن بحيث نجد أن نسبة الأمهات الأميات تمثل نسبة 47.6%، وهي مرتفعة كثيرا بالمقارنة مع الآباء. حيث توصلت بعض الدراسات و الأبحاث العلمية، أن الوالدين ذوي المستوى التعليمي المنخفض، و المترافق بانخفاض المستوى الإقتصادي، غالبا ما يتميزون بعدم النضج الإنفعالي، و العجز عن إقامة علاقات طيبة أساسها الحوار و التواصل مع الأبناء بشكل فعال و تجاهل مشاعرهم. و الإطار المرجعي لتفكيرهم هو أن أسلوب القسوة هو أفضل الأساليب لتقويم الطفل.

➤ اتضح أن أكثر من نصف أولياء الأطفال لا يشتغلون خاصة عند النساء ، بينما البعض منهم يشتغلون في وظائف مختلفة منهم في القطاع العمومي ومنهم في القطاع الخاص ومنهم متقاعدون. وهذا ما بينته نتائج الجدول رقم 25 .

➤ تبين أيضا أن بالتقريب ثلاث أرباع من الأطفال المهمشين لديهم إحساس بالحب اتجاه أسرته، وأكثر من ثلث أرباع لهم إحساس بالكراهية. وهذا ما بينته نتائج الجدول رقم 26 حيث نجد نسبة 73% والتي تمثل إحساس الطفل بالحب تجاه أسرته وهذا يدل على قيمة الكراهية قليلة غير انها قد تكون سببا في التهميش والوقوع في الانحراف. وهذا ما دلت عليه دراسة **جعفر عبد الأمير الياسين** تبين "أن الخصام بين الوالدين في المجموعة التجريبية أكثر منه في المجموعة الضابطة وذلك بنسبة 36.67%، مقابل 13.33%"، أما في دراسة عبد الرحمان العيسوي فقد توصلت إلى أن العلاقة بين الأب و الأم أكثر سوء عند جماعة الأحداث منها عند الأولياء". كما توصلت دراسة دراسة شوكي وليدو **Choquet et Ledoux** 1994 إلى أن السلوكات العدوانية مرتبطة ارتباطا طرديا مع فساد الجو الأسري، أي أن المنزل الذي يعيش في صراع وتوتر دائم يكون أبنائه أكثر عرضة للانحراف.

وعدم إشباع حاجات الطفل الأساسية في الأسرة، كالحاجة إلى الأمن والتقدير والانتماء إلى جماعة تحبه يؤدي إلى تهميش وحرمان الطفل من توفير العطف والحنان والطمأنينة منذ البداية كما يقول عنه نبيه الغبرة (1978) "يجعل (الطفل) غير قادر على محبة الآخرين أو تلقيه المحبة منهم فيما بعد ..."

(نبيه الغبرة، 1978، ص 65).

➤ تبين أن أكثر من نصف الأطفال المهمشين يعيشون رفقة أولياءهم وأقل من نصف الأطفال المهمشين لا يعيشون حالة أسرية عادية بسبب غياب أحد الوالدين خاصة لوفاة الوالدين معا أو أحدهما، أو بسبب حالات الطلاق أو بسبب سجن أحد الوالدين أو كلاهما . وهذا ما دلت عليه نتائج الجدول رقم 27 حيث يشكل غياب الاستقرار الأسري مظهر من مظاهر التهميش ففي دراسة جعفر الأمير الياسين توصلت الدراسة إلى أن الطلاق يكثر عند أسر الأحداث بنسبة 44.45% ، أما دراسة مارتان .س **Martin.c** 1997 حول العلاقات الاجتماعية ما بعد الطلاق، فقد توصلت إلى أن الأم في السنوات الأولى من الطلاق تكون صارمة وقاسية في معاملتها لأبنائها الشيء الذي قد يؤدي إلى انحراف الأبناء.

وفي دراسة زهرة البشير إبراهيم طنيس حول أثر الطلاق في انحراف الأحداث، أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة الأحداث المنحرفين الذين والديهم منفصلين تساوي نسبة الأحداث المنحرفين الذين يعيشون مع والديهم بنسبة (50%) بالنسبة للمبحوثين. كما أسفرت هذه الدراسة إلى وجود عدة عوامل اجتماعية أدت إلى انحراف سلوك الأحداث أهمها اضطراب العلاقة بين الوالدين نتيجة للخلافات المستمرة بينهما، و غياب أحد الوالدين أو كليهما عن المنزل بشكل دائم ، و انفصال الوالدين بالطلاق.

➤ تبين أن أكثر من ثلاث أرباع من الأولياء لم يقوموا بإعادة الزواج مرة ثانية رغم الانشقاق والتفكك الذي حصل داخل الأسرة سواء كان طلاق أو موت أحد من الزوجين بينما البعض منهم من أعاد الزواج مرة ثانية خاصة بدرجة مرتفعة عند الرجال وأعادوا بناء أسرة جديدة . وهذا ما دلت عليه نتائج الجدول رقم 28 حيث تعتبر أسر الأطفال المهمشين المحرومين من الرعاية الأسرية مظهرا من مظاهر التهميش وقد يشكل عاملا في الوقوع في الانحراف، وهذا ما أشارت إليه عدة دراسات (روتر **Rotter**، فرانقتن **Farington**, 1978) بـ "أن الجنوح يتحدد بالخبرات المحيطة المؤلمة التي يتعرض لها الطفل في حياته وبالأخص الوسط الأسري المتسم بالمعاملة العقابية القاسية، ونقص العاطفة، وعدم الانسجام بين الوالدين، والتصدع الأسري " (Rosenham and sligman, 1984, P102).

كما يذهب بوسبسي (1978) إلى " أن تربية الطفل خارج محيطه الأسري يكون سببا لاضطرابات نفسية مرضية متنوعة... ويرجع سببه إلى الحرمان من رعاية الأم في علاقاته بالدرجة الأولى بسن الانفصال ومدته وشدته..."

➤ تبين أن العلاقة التي تربط الطفل بزوجة أبيه في حالة إعادة الزواج، علاقتهم متوترة مع زوجات أبيهم وذلك بالتقريب ثلاث أرباع منهم، وثلاث أرباع تقريبا علاقتهم بزوجة أبيهم عادية خالية من المشاكل، والبعض القليل منهم جيدة، وهذا ما بينته نتائج الدول رقم 29. وهذه الأخيرة يمكن اعتبارها تشكل خطرا في الوقوع في الانحراف حيث دلت الدراسات العلمية ومن بينها الباحثة "هيثر جوبي Heather Juby 1970" في بحثها على عينة من المراهقين في عمر 15 سنة، بينت أن الأطفال الذين تربوا في أسرة أحادية ( الأم فقط) يمثلون نسبة من الجنوح تتشابه بالأطفال الذين تربوا في أسر كاملة أي بنسبة 24% إلى 21%، أما نسبة الجانحين بدون أب فهي 7% عندما يرجع غيابه إلى وفاته. مما يفسر - في ذلك الوقت - أنه يتحتم على الأطفال في حينه الدخول مبكرا لإعالة بقية أفراد الأسرة.

أما عندما يكون الغياب بسبب الانفصال، فترتفع نسبة الجنوح إلى 33%، في حين إذا حل رجل آخر مكان الأب فترفع هذه النسبة إلى 38%. بينما نجد الأطفال الذين تتخلى عنهم أمهم ويعيشون مع أبيهم يسجلون أكبر عدد من الجنوح وذلك بـ 3 مرات أكثر من الأطفال الذين يعيشون مع أمهم فقط.

( Daniel Baril, 2001 ,P52).

➤ تبين أن ثلاث أرباع من الأطفال المهمشين حدثت لهم شجارات وخصومات مع زوجة أبيهم، وبالتقريب ثلث أرباع لا يتعرضون لأي مشاكل من طرف زوجات آبائهم. كما تبين حول أسباب حدوث هذه المشاحنات فكانت متعددة بدرجات متفاوتة تتمثل في حرمانهم من اخذ المصروف اليومي، ومضايقتهم لأخوتهم في المنزل، وعدم مراجعتهم لدروسهم والقيام بواجباتهم الدراسية في المنزل. حيث أكدت ذلك نتائج الجدول رقم 30 وبلغت نسبة المبحوثين الذين يؤكدون تعرضهم لمشاحنات وشجارات بحوالي 76.6%.

➤ تبين أيضا المواقف التي يتخذها الآباء بعد حدوث الشجار بين الطفل وزوجة أبيه، حيث تبين المواقف التي يبديها الأب بين السب والشتم واللامبالاة والضرب حيث جاءت متقاربة إلى حد ما رغم، وعادة تكون بالسب والشتم في المرتبة الأولى، ثم يليها تصرف اللامبالاة ثانيا، ثم الضرب ثالثا من طرف آبائهم والبعض منهم تعرضوا للتهديد بالطرد من المنزل والحرمان من المصروف أخيرا.

➤ كما أكد بالتقريب ثلثي أرباع من الأطفال المهمشين علاقتهم متوترة بينهم وبين أزواج أمهم التي أعادت الزواج مرة أخرى، وثلاث أرباع منهم يرون أن علاقتهم عادية ومنهم من يرى أنها جيدة. وهذا ما بينته نتائج الجدول رقم 32 أن العلاقة السائدة هي العلاقة المتوترة وذلك بنسبة 47.3%، وقد بينت الدراسات العلمية أثر في الوقوع في الانحراف والتهميش حيث نجد "هيثر جوبي Heather Juby 1970" في بحثها على عينة من المراهقين في عمر 15 سنة، بينت أن الأطفال الذين تربوا في أسرة أحادية ( الأم فقط) يمثلون نسبة من الجنوح تتشابه بالأطفال الذين تربوا في أسر كاملة أي بنسبة 24% إلى 21%، أما نسبة الجانحين بدون أب فهي 7% عندما يرجع غيابه إلى وفاته. مما يفسر - في ذلك الوقت - أنه يتحتم على الأطفال في حينه الدخول مبكرا لإعالة بقية أفراد الأسرة.

أما عندما يكون الغياب بسبب الانفصال، فترتفع نسبة الجنوح إلى 33%، في حين إذا حل رجل آخر مكان الأب فترفع هذه النسبة إلى 38%. بينما نجد الأطفال الذين تتخلى عنهم أمهم ويعيشون مع أبيهم يسجلون أكبر عدد من الجنوح وذلك بـ 3 مرات أكثر من الأطفال الذين يعيشون مع أمهم فقط.

( Daniel Baril, 2001 ,P52).

➤ تبين أكثر من نصف الأطفال المهمشين يتشاجرون مع أزواج أمهم و أقل من ثلثي أرباع الأطفال المهمشين لا يحدث ذلك معهم، أما أسباب الشجار مختلفة ولعل أهم سبب في حدوثها هو عدم منع الطفل حقه في المصروف في المرتبة الأولى، ومضايقه أخوته الآخرين ثانيا وعدم مراجعتهم للدروس أخيرا. وهذا ما بينته نتائج الجدول رقم 33.

➤ تبين أن بالتقريب ثلثي أرباع من الأطفال المهمشين يؤكدون غياب الحوار في الأسرة، أكثر من ثلث أرباع يرون أن الحوار يكون أحيانا فقط، بينما البعض فقط يرون أن الحوار موجود في الأسرة بينهم وبين

والديهم. وهذا ما بينته نتائج الجدول رقم 34 حيث قدرت نسبتهم بحوالي 41.9% في حين تبين أن نسبة قريبة من هذه النسبة ترى أن الحوار بين الوالدين والأبناء يكون أحياناً وليس دائماً حيث قدرت نسبتهم بحوالي 38.5 %، وقد بينت نتائج الدراسات العلمية الذي أكدت ذلك أن من بين أسباب غياب الحوار بين الآباء والأبناء يعود لأسباب مختلفة ومن بينها خصوصاً أن الآباء يرفضون فتح النقاش مع أبنائهم ولا يسمحون لأبنائهم بالكلام وإبداء آرائهم المختلفة والتعبير عن تطلعاتهم واحتياجاتهم حيث قدرت نسبة المبحوثين الذين يؤكدون ذلك بنسبة عالية قدرت بـ 61.2 % في حين تبين أن هناك من يعتقد غياب الحوار في الأسرة بسبب كثرة المشاجرات والمشاحنات والخلافات بين أفراد الأسرة حيث قدرت نسبة المبحوثين بحوالي 22.4 % كما تبين أن نسبة قليلة من المبحوثين يعتقدون أن آبائهم يحاولون دائماً فرض رأيهم حول المسائل التي يتحدثون فيها ولا يقبلون محاورتهم وإبداء رأيهم فيها حيث بلغت نسبتهم بـ 16.3 % منهم.

➤ كما تبين أيضاً أن أسباب غياب الحوار بين الآباء والأبناء يعود لأسباب مختلفة ومن بينها خصوصاً أن أكثر من نصف الأطفال يؤكدون أن الآباء يرفضون فتح النقاش معهم ، بينما هناك من يعتقد غياب الحوار في الأسرة بسبب كثرة المشاجرات ، والبعض منهم يعتقدون أن آبائهم يحاولون دائماً فرض رأيهم حول المسائل التي يتحدثون فيها . وهذا ما وضحته نتائج الجدول رقم 34 .

➤ تبين أن أكثر من نصف الأطفال يعتقدون أن والديهم لم يتخذوا أي موقف معين للسلوكات السيئة التي يقومون بها (اللامبالاة)، وثلاث أرباع منهم تقريباً كان موقف آبائهم التهديد، وبدرجة قليلة كان موقفهم الضرب، والقليل بكثير منهم يلقون تشجيعاً من طرف والديهم. حيث بينت نتائج الجدول رقم (35) أن نسبتهم بحوالي 52.2 % من المبحوثين ، في حين ترى نسبة معتبرة من المبحوثين أنهم يواجهون التهديد والتخويف بالعقاب من طرف آبائهم إذا ارتكبوا سلوكات سيئة حيث قدرت نسبتهم بحوالي 24.8 %، وهذا ما توافق مع نتائج الدراسات السابقة الأخرى حيث يؤكد " والون . هـ (Wallon .H1956) قائلاً... إنه غير مقبول أن يظهر الأب وهو يمارس تسلطه بطريقة تعسفية، لكنه في الوقت نفسه إذا تخلى عن ذلك فسوف يضر ببنية الأسرة وتوازنها الضروري ، وسيفسد المجال للغير لأن يتولى قيادة أسرته..."

➤ تبين أن ثلاث أرباع من الأطفال المهمشين لا يمكنهم في الليل خارج المنزل دون علم والديهم، وأن ثلث أرباع تقريباً يمكنهم خارج المنزل ليلاً ولا يخبرون والديهم، وتبين أنهم سبق مراراً أن مكثوا خارج المنزل دون علم والديهم مرة و مرتين وأكثر من ثلاث مرات .

➤ كما تبين أن أكثر من ثلث أرباع الأطفال المهمشين يؤكدون سبب خروجهم من المنزل في الليل إلى المشكلات والخصومات والشجار الذي يحدث بين الوالدين، وبدرجات متفاوتة يعود إلى حدوث شجار مع إخوتهم، والبعض الآخر يرون سببه الفشل الدراسي، وأيضاً يعود إلى اللامبالاة من طرف الوالدين، وأيضاً التهميش والحرمان الذي يلاقيه داخل الأسرة. وهذا ما بينته نتائج الجدول رقم (36) إذ نجد أن نسبة عالية من المبحوثين يعلمون والديهم أنهم خارج المنزل ليلاً حيث قدرت نسبتهم بحوالي 75.4 %، في حين نجد أن الذين لا يخبرون والديهم بخروجهم ليلاً كانت نسبتهم بحوالي 24.6 % .

➤ تبين أن أكثر من ثلثي أرباع الأطفال المهمشين لهم أخوة غير أشقاء في الأسرة ، وأكثر من ثلث أرباع ليس لديهم إخوة غير أشقاء.

➤ تأكد أيضاً أن العلاقة بين الأطفال الذين لهم إخوة غير أشقاء أكثر من نصفهم يؤكدون أن العلاقة بينهم سيئة ، ويعتقد أكثر من ثلث أرباع الأطفال أنها علاقة عادية ، بينما يؤكد القليل منهم أنها جيدة. وهذا ما اتضح من خلال الجدول رقم (39) حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يؤكدون ذلك بـ 55 %، وبشكل هذا الأمر مظهراً للتهميش وارتفاعه وتير العنف والانحراف حيث يؤكد الباحث "الفايدي" مسألة أخرى قد تكون سبباً في التهميش والجنوح وهي دور الأمهات وصراعهن الدائم في خلق تلك الفجوة بين الإخوة إذ يقول: لا نبالغ إذ قلنا بأن العديد من المشاكل يعود السبب فيها إليهن فالأم مدرسة وعليها يقع الجزء الأكبر من التربية وغرس المفاهيم وتعليم المعاملة الحسنة من خلال تصرفاتهم مع الآخرين، وهي بذلك تؤثر بهم تأثيراً بالغاً، بحيث نجد أن موقف الأم في هذه القضية هو الحد الفاصل في إعطاء الصورة الحقيقية لتلك العلاقة، وللأسف نجد أن الكثير من الزوجات يعملن على برمجة عقول أبنائهن على الكراهية لإخوتهم من أبيهم، فنتقل بذلك صراعاتها النفسية من داخلها إلى نفوس أبنائها بصورة سلبية، لاسيما وأن لا ذنب لهم فيما حدث ويحدث، بل يتوجب عليها أن تزرع في قلوبهم محبة إخوتهم وذلك من خلال عدم



## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

التحدث أمامهم عن معاداتها لزوجها أبيهم، فالطفل حين يتربى على الحنان والعطف سينعكس ذلك الحنان والعطف على كل من حوله . وكما يقال في التراث الثقافي الشعبي الجزائري " العنف يولد العنف" وما علينا أن نبتعد عن ما هو يولد الضغينة ويورث الأحقاد وروح الانتقام لأسباب لا تستحق أن تكون أصلا في الأسرة المسلمة الجزائرية.

➤ تبين أن أكثر من ثلثي أرباع الأطفال لا يقومون بضرب إخوانهم، وتأكد أن أكثر من ثلث أرباع الأطفال تستخدم العنف (الضرب) ضد إخوانهم. حيث تبين أن من بين الأسباب التي تدفعهم ممارسة أن والديهم يحبون إخوانهم الآخرين وذلك أكثر من ثلثي أرباع منهم، بينما يرى أكثر من ثلث أرباع أن سبب العنف مرده المتاعب والاستفزازات التي يمارسها إخوانه ضده .

➤ تبين أيضا أن هناك تقارب في المواقف التي يتخذها الأولياء اتجاه أبنائهم الذين يضربون إخوانهم ، حيث أكثر من ثلث أرباع بالتقريب كان موقف التهديد جاء المرتبة الأولى ، وثلث أرباع معاقبة الطفل بالضرب المرتبة الثانية، ثم النصيح والإرشاد ثالثا، واللامبالاة رابعا، بينما عبر البعض القليل منهم أن أوليائهم يقومون بتشجيعهم على ممارسة السلوك العدواني اتجاه إخوانهم .

• من خلال ما سبق من نتائج تبين أن الاطفال المهمشون يتصفون بمجموعة من الخصائص الاجتماعية (الاسرية) والمميزات وأهمها :

أن مدة حرمان الأطفال المنخرطين بالجمعية من والديهم تراوحت ما بين (06 أشهر وأكثر من 05 سنوات)، كما أن المستوى التعليمي للوالدين منخفض خاصة بالنسبة لأمهاتهم، كما أن أوليائهم يعانون من مشكلة البطالة خاصة الامهات منهم، وكذا ان الأطفال المهمشين لديهم إحساس بالكراهية اتجاه أوليائهم، وأن أقل من نصف الأطفال المهمشين لا يعيشون حالة أسرية عادية بسبب غياب أحد الوالدين خاصة لوفاة الوالدين معا أو أحدهما، أو بسبب حالات الطلاق أو بسبب سجن أحد الوالدين أو كلاهما. كما تبين أن العلاقة التي تربط الطفل بزوجته أبيه في حالة إعادة الزواج، علاقتهم متوترة مع زوجات أبيهم وذلك بالتقريب ثلاث أرباع منهم. وأن ثلاث أرباع من الأطفال المهمشين حدثت لهم شجارات وخصومات مع زوجة أبيهم. وكان موقف الاب من ذلك ، حيث تباين المواقف التي يبديها الأب وعادة تكون بالسب والشتيم في المرتبة الأولى، ثم يليها تصرف اللامبالاة ثانيا، ثم الضرب ثالثا من طرف آبائهم والبعض منهم تعرضوا للتهديد بالطرد من المنزل والحرمان من المصروف أخيرا. كما أن بالتقريب ثلثي أرباع من الأطفال المهمشين يؤكدون غياب الحوار في الأسرة، أكثر من ثلث أرباع يرون أن الحوار يكون أحيانا فقط. وتبين أن أكثر من نصف الأطفال يعتقدون أن والديهم لم يتخذوا أي موقف معين للسلوكات السيئة التي يقومون بها (اللامبالاة)، وثلث أرباع منهم تقريبا كان موقف آبائهم التهديد، وبدرجة قليلة كان موقفهم الضرب، كما أن أكثر من ثلث أرباع الأطفال المهمشين يؤكدون سبب خروجهم من المنزل في الليل إلى المشكلات والخصومات والشجار الذي يحدث بين الوالدين، وبدرجات متقاربة يعود إلى حدوث شجار مع إخوانهم، والبعض الآخر يرون سببه الفشل الدراسي، وأيضا يعود إلى اللامبالاة ، وأيضا التهميش والحرمان الذي يلاقه داخل الأسرة. كما أن العلاقة بين الأطفال الذين لهم إخوة غير أشقاء أكثر من نصفهم يؤكدون أن العلاقة بينهم سيئة ، كما أن أكثر من ثلث أرباع الأطفال تستخدم العنف (الضرب) ضد إخوانهم. حيث تبين أن من بين الأسباب التي تدفعهم ممارسة أن والديهم يحبون إخوانهم الآخرين وذلك أكثر من ثلثي أرباع منهم، بينما يرى أكثر من ثلث أرباع أن سبب العنف مرده المتاعب والاستفزازات التي يمارسها إخوانه ضده .

### 2-2 أظهرت نتائج الدراسة المرتبطة بالخصائص الاقتصادية للأطفال المهمشين ما يلي :

➤ تبين أن أكثر من ثلث أرباع من الأطفال المهمشين أنهم يتلقون مصروف جيب من والديهم ، أما القليل منهم لا يحصلون على مصروف لتلبية احتياجاتهم. وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم 42 حيث بلغت نسبة الأطفال الذين يحصلون على مصروفهم بـ 94%

➤ يتضح أيضا أن أكثر من نصف الأطفال يرون أن كلا الوالدين يقومان بإعطاء المصروف اليومي لهم، كما نجد أن الأب يعطي لابنه مصروفه أكثر بالمقارنة مع الأم، والبعض الآخر يحصلون على المصروف من الأقارب أو الأصدقاء أو الاقتراض أو السرقة. وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم 43.



➤ تبين أن أكثر من ثلثي أرباع بالتقريب يؤكدون أن المصروف اليومي لا يلبي احتياجاتهم، بينما أقل من ثلثي أرباع يرون أنه كاف لتلبية احتياجاتهم . وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم 44 أكثر من نصف المبحوثين أن المصروف اليومي لا يلبي احتياجاتهم حيث بلغت نسبتهم بـ 54.6%.

➤ اتضح أن تقريبا ثلثي أرباع الأطفال المهمشين الذين لا يلبي المصروف اليومي احتياجاتهم يلجئون إلى السرقة، وأقل من ثلث أرباع الأطفال يقترضونه، وأكثر من ثلث أرباع يلجئون إلى العمل. وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم 44.

➤ تبين أن مجالات إنفاق المال الذي يحصل عليه الطفل متنوعة ومتعددة تختلف باختلاف الحاجة وتباينت أرائهم واستجاباتهم، حيث جاء في المرتبة الأولى كأكثر احتمال تنفق على الطعام والمأكولات والحلويات، في المرتبة الثانية الإنفاق على قاعات الألعاب التسلية، وفي المرتبة الثالثة الإنفاق على السجائر، ثم شراء مستلزمات أخرى قد تكون حاجيات خاصة متنوعة، وبعضهم ينفقها في شراء المخدرات والكحول .

➤ تبين أنه بالتقريب ثلثي أرباع من الأطفال يقضون عطلتهم الصيفية في العمل وأكثر من ثلث أرباع يقضونها في الانترنت ، أقل من ثلث أرباع في التنزه والسياحة.

➤ تأكد أيضا أن الغاية من قضاء الأطفال عطلتهم في العمل متباينة، ومتعددة من بينها كانت المساعدة في تسديد مصاريف الدراسة في المرتبة الأولى، و سد الحاجات الأسرية ثانيا، وأخيرا شراء حاجات خاصة .

➤ اتضح كذلك أن نوع العمل الذي يقوم به الطفل في عطلة الصيف متباين في النشاط الذي يمارسه متمثلا في بيع السجائر في المرتبة الأولى ، وتليها الأكياس البلاستيكية ثم المأكولات الخفيفة ، ثم بيع الجرائد، وأنشطة أخرى كبيع الحلويات (العلكة مثلا).

• من خلال ما سبق من نتائج تبين أن الاطفال المهمشون يتصفون بمجموعة من الخصائص الاقتصادية(المادية) والمميزات وأهمها :

أن نسبة قليلة لا تحصل على المصروف اليومي لتلبية احتياجاتهم الضرورية، وأن نسبة عالية من الاطفال تؤكد عدم كفاية المصروف اليومي لتلبية احتياجاتهم وبالتالي تلجأ الي السرقة والعمل بدجة كبيرة لسد احتياجاتهم .كما تأكد أن نسبة مرتفعة من الاطفال يقومون بصرف أموالهم اولا على الطعام والمأكولات والحلويات، في المرتبة الثانية الإنفاق على قاعات الألعاب التسلية، وفي المرتبة الثالثة الإنفاق على السجائر.وتبين أن نسبة عالية من الاطفال المهمشين يقضون عطلتهم الصيفية في العمل بهدف تسديد مصاريف الدراسة.

## 2-3 أظهرت نتائج الدراسة المرتبطة بالخصائص التعليمية للأطفال المهمشين ما يلي :

➤ تبين بالتقريب ثلاث أرباع من الأطفال المهمشين الذين توقفوا عن الدراسة ، بينما أكثر من ثلث أرباع من الأطفال يزاولون تعليمهم ، حيث كان بالتقريب كل حالات المتوقفين عن الدراسة قبل التحاقهم بالجمعية ، والبعض القليل منهم بعد التحاقهم بالجمعية .

➤ تأكد أن نصف الأطفال المهمشين المتوقفين عن الدراسة توقفوا في الصف الابتدائي، وثلث أرباع الأطفال في الصف الاكاديمي والتقرب الثلث الآخر لم يلتحقوا بالتعليم.

➤ اتضح أيضا أن الأسباب التي جعلت الطفل يتوقف عن الدراسة متعددة ومتنوعة، حيث أن عدم الرغبة في الدراسة جاء في المرتبة الأولى ، ثم يليها في المرتبة الثانية سبب الرسوب المتكرر، ثم يليها في المرتبة الثالثة سبب العجز عن تسديد مصاريف الدراسة، ثم في المرتبة الأخيرة بسبب إجبار الوالدين الطفل على ترك المدرسة .

➤ تبين أن مساعدة والدين الطفل في التحضير للواجبات المدرسية ومراجعة الدروس جاءت بالتقريب أقل من ثلثي أرباع الأطفال، بينما أكثر من ثلثي أرباع منهم لا يحصلون على مساعدة من طرف أوليائهم ، أما الأطفال الذين لا تقدم لهم المساعدة من طرف والديهم في مراجعة دروسهم يعود إلى أسباب مختلفة ومتعددة تتمثل في إلى الأمية عند الوالدين في المرتبة الأولى ، وفي المرتبة الثانية إهمال الوالدين، وأخيرا عدم تقديم المساعدة هو تعب والديهم بعد الرجوع من العمل.

وهذا ما توافق مع الدراسات العلمية التي توصل إليها كل من جعفر عبد الأمير الياسين حيث تبين أن أكبر نسبة من الأحداث مستوى تعليمهم ما بين الاكاديمي والثانوي وذلك بنسبة 53.33 % ، ونفس

النتيجة توصلت إليها دراسة محي الدين مختار التي بينت أن معظم الأحداث مستوى تعليمهم ما بين الابتدائي و الإكمالي.

ولقد أثبتت دراسة السدحان أن 99% من الإحداث الجانحين يعيشون مرحلة المراهقة ، وان أكثر من ثلث الأحداث المنحرفين كانوا منقطعين عن الدراسة عند ارتكابهم الجنحة، ونسبة غياب الأحداث عن الدراسة أكثر من نسبتها من الأحداث الأسوياء ، وتميز الأحداث المنحرفين بانخفاض مستواهم التعليمي قياسا بعمرهم الزمني.

و قد أكدت الدراسة التي قام بها "كولي Cooley" على مجموعة من المجرمين وجد أن جرائم العنف و العدوان كالقتل و الجرائم الجنسية و الحرق العمدي يقوم بها مجرمون ترتفع فيهم نسبة الأمية قياسا بالمجرمين الذين يرتكبون جرائم أقل عنفا كالسرقة و الاحتيال و التزوير، و الذين تقل بينهم نسبة الأمية .

**مما سبق نستنتج أن الأطفال المهمشين يتميزون بخصائص مختلفة (اجتماعية، تعليمية، اقتصادية) ساهمت في تهميشهم ومعاناتهم في أسرهم ومجتمعهم.**

### 3- الفرضية الفرعية الثانية : مفادها تتبع الجمعيات الجزائرية أساليب هادفة إلى وقاية الأطفال المهمشين من الوقوع في الانحراف.

أظهرت الدراسة أن أهم الأساليب التي تتبعها الجمعيات في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف ( من وجهة نظر الأطفال المنخرطين) فقد إتفقت إستجابات أفراد مجتمع الدراسة من الأطفال المهمشين و ذلك بدرجة دائما حيث أن معظم الأطفال المهمشين يؤكدون على أن المربين في الجمعيات التي ينتمون إليها يطبقون جملة من الأساليب من اجل وقايتهم من الانحراف، وتتمثل هذه الأساليب أساسا في مساعدة الطفل في حل مشكلاته الاجتماعية و تعديل عاداته السلبية ، وكذا تعزيز الثقة بالنفس وتشجيعه العمل مع زملائه في الأنشطة المختلفة، وأيضا تعليمه مهارات علمية وثقافية متنوعة، و تشجيعه للمشاركة في الأنشطة التي تشرف عليها الجمعية، بالإضافة إلى مساعدته في الاعتماد على نفسه و التخلص من الخوف والقلق و تذليل الظروف الصعبة التي تواجهه، و مساعدته كيفية التحدث وإبداء الرأي و التسامح معه عند مخالفة الأوامر التعامل معهم بالعدل والمساواة، كما يتركونهم يقومون ممارسة نشاطاتهم التي يرغبون فيها، كما يتم للومهم وعتابهم على سلوكات خاطئة، و مساعدتهم على تكوين صداقات وعلاقات ايجابية مع الآخرين، هذا ويتم تهديدهم وعقابهم عند مخالفة الأوامر، ويتم السماح لهم بإقامة صداقات محددة و إجبارهم أخيرا على إتباع الأوامر.

نستنتج أن الجمعيات تتبع أساليب تربوية متنوعة تهدف إلى وقاية الأطفال المهمشين، وحتى غير المهمشين من الوقوع في خطر الانحراف.

وتتفق العديد من الدراسات العلمية الي ما توصلت اليه الدراسة الراهن ومن بينها دراسة " أحمد بوكابوس بعنوان << انحراف الأحداث والإدماج الاجتماعي لهم >> حيث أكدت نتائجها على أن الإشراف التربوي الذي يوليه المربين والساهاون على عملية إعادة التربية في المركز، جعل الحدث يشعر بالرغبة الملحة في إعادة اعتباره الاجتماعي، بعدما كان يشعر أنه غير مرغوب فيه أسريا واجتماعيا نتيجة الوضعية الخاصة، حتى ولو كان هذا الشعور مؤقتا. كما أن أغلب الأحداث يطمعون في الحصول على مهنة ملائمة قبل خروجهم من المركز من أجل ضمان مستقبلهم. بالإضافة إلى إمكانية إدماج الأحداث المتواجدين في المركز المخصصة لإعادة التربية، بما يقدمه من مساعدات مادية ومعنوية للأحداث وأسرها، بجعله مكانا ملائما ومساعد على عملية إعادة التربية والإدماج الاجتماعي للأحداث.

كما ذكرت دراسة " محي الدين مختار" أن غياب العمل الجمعي ومؤسسات التنشئة الاجتماعية يؤثر سلبا على الشباب ويشكل خطر على تفاقم ظاهرة الانحراف حيث توصلت هذه الدراسة الى أن تفكك البناء الداخلي للأسرة أدى إلى وجود خلل وظيفي، أي أن تغير حجم الأسرة وبنائها أدى إلى تخليها عن بعض وظائفها أو التقصير في أدائها، ومنها خاصة ما يتعلق بالجانب الاجتماعي التربوي. وكذا وجود تباين بين ارتفاع نسبة الانحراف عند الأبناء الذكور وبين عدم قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية بالأدوار الاجتماعية الموكولة إليهم.

و هذا ما أكدته فهد سالم القحطاني 2005 في الدراسة التي قام بها حول تقييم دور الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات الإصلاحية حيث أظهرت النتائج التي توصل إليها الباحث إلى أن الأخصائيين الاجتماعيين يتبعون الأساليب في تعديل سلوك النزلاء الأحداث في المؤسسات الإصلاحية بدرجة ضعيفة جدا .  
و هذه النتيجة تجيب على التساؤل الثاني من تساؤلات الدراسة الخاص بالأساليب التي تتبعها الجمعيات الجزائرية الهادفة إلى وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف.

**4- الفرضية الفرعية الثالثة:** مفادها تتبع الجمعيات الجزائرية برامج وأنشطة تساعد في وقاية الأطفال المهمشين من الوقوع في الانحراف.

أظهرت الدراسة أن الجمعيات تتبع جميع الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية الهادفة لوقاية الأطفال من الانحراف (من وجهة نظر الأطفال) ، فقد إتفقت استجابات أفراد العينة من الأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات و ذلك بدرجة دائمة ، وعليه يمكن القول أن معظم الأطفال المهمشين يؤكدون على أن المربين في الجمعيات التي ينتمون إليها يطبقون جملة من الأنشطة التربوية الهادفة من اجل وقايتهم من الانحراف، وتتمثل هذه الأنشطة التي تعتمد أساسا في الدروس الدينية والإرشاد ، و برامج تحفيظ القرآن والحديث الشريف ، والمسابقات الدينية ومحاضرات تربوية و علمية و المسابقات العلمية والثقافية ، و تنظيم المسرحيات ، و الرحلات والمخيمات الصيفية ، وكذا توفير الألعاب الترفيهية و تنظيم الأنشطة الرياضية ، بالإضافة إلى تعليمهم الأناشيد الوطنية و الدينية والتربوية.

نستنتج أن الجمعيات توفر برامج وأنشطة مختلفة (تربوية – ثقافية ، دينية) تهدف إلى وقاية الأطفال المهمشين، وحتى غير المهمشين من الوقوع في خطر الانحراف.

و هذا ما أكدته الدراسة التي قام بها منيف المطيري حول تقييم خدمات الرعاية الاجتماعية، وبرامجها في المؤسسات الإصلاحية من وجهة نظر النزلاء، حيث توصلت النتائج إلى أن مستوى البرامج الدينية المقدمة للنزلاء كان جيدا. كما أن مستوى الرضى العام للنزلاء عن خدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية لهم في المؤسسة الإصلاحية مقبول.

وأكدت دراسة ( أشرف عبده مريد 2003) عن العلاقة بين برنامج للتدخل المهني بطريقة خدمة الجماعة والتأهيل الاجتماعي لأطفال الشوارع، حيث كانت تهدف إلى تحديد العلاقة بين برنامج التدخل المهني بطريقة خدمة الجماعة والتأهيل الاجتماعي لأطفال الشوارع، وهذه الدراسة أكدت فعالية البرامج والأنشطة الهادفة لوقاية الأطفال من الانحراف وفق ما تهدف إليه الدراسة الراهنة، حيث توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين ممارسة برنامج التدخل المهني بطريقة خدمة الجماعة وتنمية وعي أطفال الشوارع بمخاطر البقاء في الشوارع. وهناك علاقة إيجابية بين ممارسة برنامج التدخل المهني بطريقة خدمة الجماعة وتنمية القيم الاجتماعية لأطفال الشوارع. إضافة إلى أنه هناك علاقة إيجابية بين ممارسة برنامج التدخل المهني بطريقة خدمة الجماعة وتنمية العلاقات الاجتماعية أطفال الشوارع.

و هذه النتيجة تجيب عن التساؤل الثالث من تساؤلات الدراسة و الذي يستفسر عن دور البرامج والأنشطة التي تتبعها الجمعيات في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف

**5- الفرضية الفرعية الرابعة :** توافر الكفاءات والمهارات لدى المربين في الجمعيات الجزائرية تساعد في أداء أدوارهم بفعالية.

كما أظهرت الدراسة أن المربين في الجمعيات تتوفر فيه المهارات و الكفاءات التي تساعد على أداء أدوارهم (من وجهة نظر الأطفال) و ذلك بدرجة دائمة فقد إتفقت استجابات أفراد العينة من الأطفال حيث أن معظم الأطفال المهمشين يؤكدون على أن المربين في الجمعيات التي ينتمون إليها يتوفرون على المهارات والكفاءات ، وتتمثل هذه المهارات أساسا في القدرة على كسب صداقة الطفل و التأثير عليه، وكذا القدرة على تطبيق الأنشطة المختلفة، وأيضا التعرف على الظروف الاجتماعية وفهم المشكلات التي يعانون منها ، وأيضا القدرة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية و النفسية، و حل المشكلات التي تواجههم، وكذا تعزيز الثقة بالنفس لدى الطفل، و تزويد الأطفال بالخبرات المختلفة أيضا القيام بدور وسيط بين الطفل والمجتمع الخارجي ، وأخيرا تكريس القيم الأخلاقية والتربوية للأطفال.

## الفصل التاسع: عرض وتحليل بيانات الدراسة وتفسير النتائج

نستنتج أن المربون في الجمعية يتوفرون على المهارات والكفاءات التي تمكنهم من وقاية الأطفال المهمشين وحتى غير المهمشين من الوقوع في خطر الانحراف. و هذا ما أكدته **فهد سالم القحطاني** في الدراسة التي قام بها حول تقييم دور الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات الإصلاحية حيث أظهرت النتائج التي توصل إليها الباحث إلى أن الأخصائيين الاجتماعيين تتوفر لديهم مهارات و كفاءات عالية لأداء أدوارهم و هذا ما أكدته الدراسة التي قام بها **عبد الله السدحان** حول أسباب العود إلى الجريمة حيث خلص إلى بعض النتائج و التي تقوم على ضرورة معرفة أسباب العودة إلى الجريمة لمعرفة الحلول و الوقاية من العودة مجددا ، ووضح الباحث أسباب رئيسية في العودة إلى الجريمة و كانت من أبرزها الأسباب الاقتصادية و المعيشية المتدنية .

و هذه النتيجة تجيب عن التساؤل الرابع من تساؤلات الدراسة و الذي يستفسر عن توافر الكفاءات والمهارات لدى المربين في الجمعيات الجزائرية التي تساعد في أداء أدوارهم بفعالية.

### النتائج العامة للدراسة

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة و الإجابة على الفرضيات واختبارها ميدانيا يمكن إيجاز أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يلي:

- يتميز الاطفال بظروف اجتماعية(أسرية) صعبة ساهمت في تهيمشهم .
- يتميز الاطفال بظروف اقتصادية(مادية) صعبة ساهمت في تهيمشهم .
- يتميز الاطفال بظروف تعليمية صعبة ساهمت في تهيمشهم .
- تبين أن كثرة الشجار بين الوالدان والإخوة، وعدم تلبية حاجات الطفل، والشعور بالحرمان والتهيمش.
- أن معظم الأطفال يعانون من المعاملة السيئة من طرف زوجة الأب، أما فيما يخص معاملة زوج الأم فقد سجلنا نسبة عالية من الأطفال يعانون من المعاملة السيئة.
- توجد علاقة بين الوضع الاقتصادي للأسرة و السلوك الانحرافي للأطفال المهمشين .
- نتيجة لعدم كفاية الدخل والمصروف اليومي يلجأ الحدث إلى طرق غير مشروعة للحصول على المال.
- هناك فروق في السلوك الانحرافي بين المجموعتين من الأطفال المنخرطين في الجمعيات والغير منخرطين .
- أن معظم الأطفال المنخرطون في الجمعيات والغير منخرطون يعانون من مظاهر التهيمش والتمييز في أسرهم ومجتمع، وخاصة الغير منخرطون في الجمعيات.
- تتبع الجمعيات أساليب مختلفة تهدف إلى وقاية الأطفال من الانحراف. أما الأطفال الغير منخرطين فهم أكثر عرضة لخطر الانحراف والتهيمش.
- تقوم الجمعيات بمجموعة مختلفة من الأنشطة التربوية والثقافية والاجتماعية تهدف إلى وقاية الأطفال من الانحراف. أما الأطفال الغير منخرطين لا يجدون الرعاية الاجتماعية والتربوية والثقافية الكافية لتعليمهم وتأهيلهم للاندماج في المجتمع فهم أكثر عرضة لخطر الانحراف والتهيمش.
- تمتلك الجمعيات أفراد مؤهلين يتصفون بالقدرة الكافية للقيام بالعمل التربوية والتعليمي الذي يهدف إلى وقاية الأطفال من الانحراف، واندماجهم في الأنشطة المختلفة المعتمدة .



wondershare™

PDF Editor

## 5 - التوصيات والمقترحات:

- بناءً على ما أسفرت عنه نتائج الدراسة الراهنة، ووفقاً للاستنتاجات لنتائج الدراسة التي توصلت إليها فإن الباحث يوصي بمجموعة من التوصيات والمقترحات الآتية:
- يوصي الباحث بتطوير العمل المشترك بين مؤسسات المجتمع المدني فيما بينهم لتفعيل كل المشاريع الوقائية للانحراف .
  - ضرورة التنسيق بين الجمعيات الخيرية والقطاع الخاص والهيئات الحكومية لمحاربة التهميش الاجتماعي للفئات التي تعاني من ظروف صعبة .
  - نشر الوعي الثقافي لدى شرائح المجتمع بضرورة التكافل والتضامن مع الفئات المهمشة في المجتمع ، ومعاملتهم كأفراد أسوياء، عن طريق وسائل الإعلام والمحاضرات والندوات .
  - الاهتمام أكثر بتكوين وتدريب المربين على طرق التعامل مع الأطفال المحرومين.
  - يوصي الباحث بإنشاء مراكز خاصة باستقبال الأطفال المهمشين في كل ولايات الوطن الجزائري.
  - التركيز على الأنشطة الثقافية والرياضية التي لها دور في إعادة الثقة في نفس الطفل.
  - محاولة إصلاح الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأسرة الطفل قبل التفكير في إصلاحه كفرد، قبل أن يقع أبنائها في خطر الانحراف.
  - ضرورة توعية الأسر بأهمية الرعاية الشاملة لكل أبنائها، ومتابعة تربيتهم سواء في البيت أو في المدرسة أو في الشارع.
  - ضرورة توعية الآباء بأهمية التربية ومتابعة أبنائهم سواء في البيت أو في المدرسة أو في الشارع.
  - متابعة الأطفال المنتسبين للجمعيات خارج أوقات الأنشطة ، كي لا ينخرط مع رفقاء السوء و إنقاذ الطفل من الوقوع في خطر الانحراف.
  - الاهتمام أكثر بالرعاية النفسية والاجتماعية للأطفال داخل الجمعيات، حتى يتمكنوا من الاندماج في المجتمع.
  - يجب الاهتمام ومعالجة كل حالة من حالات الأطفال المهمشين حسب ظروفهم النفسية والاجتماعية والتعليمية، والابتعاد قدر المستطاع عن تعميم العلاج.
  - تشجيع الأطفال على مواصلة التعليم، والتكفل بمصاريف الدراسة حتى لا يفكر الطفل في الانقطاع مبكراً عن التعليم.
  - تشريع قانون يقدم للأسر الفقيرة وكثيرة العدد مساعدات مادية شهرية، حتى لا تضطر إلى دفع أبنائها إلى ترك الدراسة وممارسة أعمال غير مشروعة.
  - محاول الاهتمام بالفئات المحرومة والمهمشة التي لا تجد رعاية واهتمام من المجتمع ومؤسساته ، خاصة أطفال الشوارع والمتجولين والبائعين في الأسواق ومحطات النقل ....الخ.



wondershare™

PDF Editor



## خاتمة :

يعتقد الباحث في خاتمة البحث حقيقة وقناعة مترسخة في تفكيره أن لمؤسسات المجتمع المدني مسؤولية كبيرة فيما وصلت إليه المنظومة الاجتماعية من ضعف لكونها المشرف الأول والمسؤول الرئيسي على عملية استدماج القيم والمعايير الاجتماعية في بناء شخصية الأفراد وامتنالهم لها، خاصة إذا اكتسب من خلال هذه المؤسسات قيما ومفاهيم اجتماعية خاطئة كتلك التي تتصل بالشرف والأمانة والعفة والتعاون والولاء والخلق القويم والنزاهة والصدق إلى غير ذلك من المعايير الأخرى، وأمام أخطاء تربوية كهذه تصبح احتمالات لجوء الأفراد إلى السلوك الإنحرافي لتحقيق رغباتهم وأهدافهم كبيرة جدا، بل أن الفرد لا يشعر بالندم أبدا عن ارتكابه سلوكا يعتبره القانون جريمة، وذلك على اعتبار أن مؤسسات المجتمع فشلت فشلا ذريعا في عملية حمايته ورعايته من الانحراف.

إن المعدلات القياسية التي وصلتها الجريمة في المجتمع الجزائري تدعونا إلى دق ناقوس الخطر ودعوة كافة الأطراف المعنية بمسألة أمن وسلامة المجتمع ومن دون إقصاء أو تهميش البحث عن الحلول الكفيلة بمعالجتها، والتي نعتقد أنه من المفيد جدا التركيز فيها على ضرورة توعية مؤسسات التنشئة الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني بأهمية الدور الذي تلعبه في إنتاج أجيال قادرة على المساهمة الفعالة في تنمية المجتمع وحمايته من كل الآفات الاجتماعية وحثهم على بذل المزيد من الجهد في سبيل تحقيق ذلك، كما ندعو إلى إشراك الأطفال المعرضون للخطر والذين يعانون من الحرمان والتهميش والإقصاء - وهم أكثر الفئات عرضة للانحراف - في الجمعيات والنوادي التربوية والثقافية، وعدم تهميشهم وذلك لاندماجهم في المجتمع وتحسين الظروف الاجتماعية التي يعيشونها أو التي تهدد مستقبلهم ، مما يرجع لهم الأمل في غد أفضل وحياة أحسن ويصرف نظرهم عن التفكير في أي سلوكات خاطئة تهدد بأمن وسلامة مجتمعهم، وأخيرا ندعو كافة مؤسسات المجتمع بما فيها الهيئات البحثية والجامعات والباحثين الانفتاح على الواقع الاجتماعي ودراسته من كافة النواحي الضرورية وإشراك مؤسسات المجتمع المدني الرسمية والتنسيق فيما بينهم إلى وضع إستراتيجيات واضحة كفيلة بمحاصرة الانحراف والقضاء على أسبابه وكذلك بالتنسيق مع مختلف القوى الاجتماعية، وخص بالذكر المؤسسات الضبطية " العدالة ، الشرطة ، الدرك الوطني ...." إلى إشراك الباحثين الاجتماعيين والنفسانيين والقانونيين في وضع آليات عملية دائمة ومستمرة قاعدتها منبعثة من منظومة صالحة لكل أصناف وأنواع الانحراف والجريمة، وكذا وضع أسس لمعالجة الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهر التي في اعتقاد الباحث تنبع من الأوضاع الاجتماعية السائدة خاصة سياسة التهميش والإقصاء الاجتماعي لفئات اجتماعية كثيرة واعتقاد الباحث أن الانحراف يبدأ ويكتسب من مرحلة الطفولة باعتبار أن أطفال اليوم هم رجال المستقبل وهم جزء من الحاضر وبناء في المستقبل ، وقد تكون تعيش هذه الفئة في ظروف اجتماعية صعبة وتعاني من مظاهر التهميش، لذا وجب على المختصين في مجال الوقاية أن يقومون بوضع آليات الوقاية والحماية لهؤلاء الأطفال للتقليل من انتشار ظاهرة الإجرام في المجتمع .

كما أن التهميش وظاهرة الهامشية حددناها في الدراسة الراهنة على أنها ظاهرة سلبية وتعيق النسق الاجتماعي وتهدد الأمن والسلام للفرد والمجتمع، والتي ساقطنا إلى اعتبارها

عمالا لانتشار الافات الاجتماعية والانحراف والجريمة في المجتمع ، غير أن المنطق العقلي دائما يحمل في ثناياه جدلية الخير والشر في البشرية والإنسان، فكما أكدنا على أن التهميش يقترن دائما بالانحراف ، يرى الباحث في مخيلته أن التهميش قد يقترن بفعل الخير ، بل العديد ممن عاشوا ظروفًا صعبة وتعرضوا للعزل والإقصاء الاجتماعي وعاشوا الفقر والحرمان تحدوا هذه الظروف وجعلوا من التهميش مرحلة لبلوغ مواقع للإبداع والموهبة وساهموا في تغيير الشعوب وبنائها ووهبوا حياتهم وقفًا لتعيش الإنسانية في رفاة وطمأنينة، فكيف نجعل من ظاهرة التهميش في مجتمعنا الجزائر الذي عايش أكثر من قرن وربع قرن من الاستعمار في الألفية الثالثة وسيلة للبناء والتشييد والإبداع؟ متى ونحن نتفرج على جيل من الشباب لهم طاقات مثمرة لا تستثمر في ناتج حضارة تضاهي التي بناها أسلافنا في الأندلس والشام وبابل ؟ ألا يحق لهذا الجيل من الشباب أن يشارك ويساهم في بناء أمجادهم؟ إلى متى ونحن نسمع في وسائل الإعلام أن وزارة العدل قامت ببناء مؤسسات عقابية جديدة بدل بناء مصانع جديدة؟ هل يحق لنا أن نسكت كباحثين ومفكرين ومؤسسات اجتماعية تدعي لنفسها أنها تحمي المجتمع من الأخطار وهي تتفرج على هذا الواقع صماء.....؟؟؟



wondershare™

# PDF Editor

# قائمة المصادر والمراجع



# PDF Editor

## قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية والأجنبية:

### أولاً: القرآن الكريم:

— سورة الروم، الآية: 30. — سورة الحجرات، الآية: 13. — سورة الزخرف، الآية: 32.

### ثانياً: المعاجم والقواميس والموسوعات العربية والأجنبية:

- 01- ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن المغربي، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، م1، 1961.
- 02- ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1995 مادة [حرف].
- 03- أحمد بين محمد الفيومي المصباح المنير، ط5، المطبعة الأميرية، القاهرة. 1992
- 04- أنيس، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، ط2، مجمع اللغة العربية، دت، مادة [حرف].
- 05- جابر عبد الحميد جابر، وعلاء الدين كفاقي، معجم علم النفس والطب النفسي، المجلد 08، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1988
- 06- الجوهري، إسماعيل بن حماد. الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط4، بيروت: دار العلم للملايين، 1990م، مادة [حرف].
- 07- عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، دار أسامة المشرق الثقافي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 08- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1990.
- 09- المعجم العربي، المطابع الحديثة بلبنان، (1990)
- 10- ميتشل ميل، موسوعة العلوم الاجتماعية ترجمة عادل الهوارى، سعيد عبد العزيز، ط1، مكتبة الفلاح، القاهرة، مصر، 1994.
- 11- نخبة من أساتذة علم الاجتماع: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية. دار المعرفة الجامعية، مصر، بدون سنة.

1. Frederic Maatouk ;Mohamed Debs: Dictionary of sociology: English-French-Arabic Beirut, Lebanon: Academia, 1993
2. Dictionnaire des oeuvres politiques, sous la direction de: F.Chatelet, E.Pisier evelyne, O.Duhamel, PUF, 1ère édition, 1986.
3. roger Dufour-Compers, Dictionnaire de la violence et du crime, Toulouse, Erès, 1992

### ثالثاً/الكتب بالعربية:

1. أبو بكر محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، تحقيق "علي محمد البجاوي"، د.ط، دار الفكر، بيروت-لبنان، د.ت.
2. إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، ط1، دار الطليعة، بيروت 1992
3. أحسن طالب، الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية
4. أحسن طالب، الوقاية من الجريمة، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2001.
5. أحمد توفيق المدني، حياتي كفاح، مذكرات "الجزء الثاني في الجزائر 1954/1925"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.
6. أحمد ثابت، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، ط01، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 1999.
7. أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000.
8. أحمد مصطفى أبو الخير، الجوانب الأمنية في الشريعة الإسلامية، دار الأصدقاء بالمنصورة، مصر، 2008
9. أحمد مصطفى خاطر، الجمعيات الأهلية وعلاقتها بوزارة الشؤون الاجتماعية، ندوة التقييم الاقتصادي للجمعيات الأهلية، مركز عبد الله آمال للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر، القاهرة مصر، 1997.
10. أحمد وهدان وآخرون، الانماط الجديدة لتعرض الأطفال للانحراف، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية، القاهرة، 1999.
11. أماني قنديل، عملية التحول الديمقراطي في مصر، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، بالاشتراك مع دار الأمين، القاهرة، مصر، 1995.
12. إيمان الشربيني، إيجابية تحضير منظور تكاملي لمجتمع توشكي، مؤتمر جنوب الوادي وتوشكي، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 1999.
13. الحامد أبو بلال عبد الله، ثلاثية المجتمع المدني، ط01، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 1425 هـ.
14. الحبيب الجحافي وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، ط1، دار الفكر، دمشق، 2003.
15. الحنري، خليل بن عبد الله بن عبد الرحمن، التربية الوقائية في الإسلام ومدى استفادة المدرسة الثانوية منه، د.ط، جامعة أم القرى، مكة المكرمة-السعودية، 1418.
16. السيد رمضان. الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر 1985.
17. السيد علي شتا، باثولوجيا العصيان والاعتراق، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1997.
18. العادلي فاروق محمد، علم الاجتماع العام، ط2، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 1415 هـ.
19. العساف، صالح بن محمد عام، تربية الأطفال مجهولين الهوية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية 1409 هـ.
20. الفوزان، عبدالله، تكامل الجهود الأهلية والحكومية في ميدان الإعلام الأمني الوقائي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض.السعودية، 1998.
21. باركز، جي وأم فونتنس، "دراسة وتحليل للتجربة الدولية مع البرامج التي تستهدف الشباب المعرض للخطر". سلسلة أوراق مجموعة التنمية البشرية والاجتماعية لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي: رقم 5. البنك الدولي واشنطن العاصمة الفيدرالية. 1996
22. باروخ إسبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة حسن حنفي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، مصر، 1971.
23. باسم علي حوامدة وآخرون، وسائل الإعلام والطفولة، ط1، دار حريز للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
24. بني ياسين، أحمد ضياء الدين حسين، أثر التربية الوقائية في صيانة المجتمع الإسلامي، ط1، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2005
25. بيومي عبد الله، معالم سياسة مقترحة للاحتفاظ بتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي في مدارسهم، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة 1993.
26. توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1997
27. جابر عوض سيد وأبو الحسن، الانحراف والجريمة في عالم متغير، الكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2004.
28. جابر، سامية محمد، سوسيولوجيا الانحراف، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 2004
29. جبل، فوزي محمد، الصحة النفسية وسكولوجية الشخصية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000
30. جلبي علي عبد الرزاق، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1991.
31. حسن غفاجي، دراسات في علم الاجتماع الجنائي، مطبعة المدينة، جدة، السعودية، 1977.
32. حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر، ط1، مكتب الشروق الدولية، مصر، 2006

33. حسنين توفيق إبراهيم، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1992.
34. حسني عبد الحميد سيد أحمد، الطفولة الأسس والرعاية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر 1992
35. حسين الرفاعي، مناهج البحث العلمي، تطبيقات إدارية واقتصادية ط 1، دار وائل، عمان، الأردن، 1996
36. حسين توفيق، بناء المجتمع المدني المؤسسات الكمية والكيفية، ندوات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1992.
37. حمزة، مصطفى، حقوق المعوقين في الإسلام، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1993.
38. خيرى خليل الجميلي، السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم، المكتب الجامعي، مصر، 1998.
39. دنيز بولم، الحضارات الإفريقية، ترجمة نسيم نصر، منشورات عويدات، بيروت، 1978.
40. رؤوف عبيد، اصول علمي الاجرام والعقاب، دار الجيل للطباعة، القاهرة، مصر، 1989
41. رابح تركي، "المعوقون في الجزائر واجب المجتمع والدولة نحوهم"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
42. رزق إبراهيم سند، قراءات في علم النفس الجنائي، دار النهضة العربية، بيروت. لبنان، 1990
43. رضا، محمد رشيد بن علي، تفسير القرآن الحكيم المنار، ط 1، مطبعة المنار، القاهرة - مصر، د.ت.
44. رمسيس بنهام، المجرم تكويناً وتقويماً، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1983
45. رمضان، السيد، اسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الفئات الخاصة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1990.
46. روجي غارودي، منعطف الاشتراكية الكبير، ترجمة أنيب اللجمي وكمال مالي، مؤسسة دار البحث، دمشق، سوريا، 1970
47. الريحاني، سليمان والزيقات، إبراهيم وطنوس، إرشاد ذوي الحاجات الخاصة وأسرهم. عمان، الأردن، دار الفكر. 2010.
48. سامية محمد جابر، الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر 1998.
49. سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1984.
50. سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث "بداية الاحتلال"، ط 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
51. سعد المغربي، انحراف الصغار، دار المعارف، مصر، 1960
52. سعيد بن سعيد العلوي، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، ط 01، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1992.
53. سعيد جميل سليمان وثوبيه البرواني، عوامل التسرب من المدرسة الابتدائية بسلطنة عمان، ط 1 وزارة التربية والتعليم، مسقط، عمان 1985 .
54. سلوى عبد الحميد الخطيب: نظرة في علم الاجتماع المعاصر، الطبعة الأولى، القاهرة، مطبعة النيل، 2002.
55. سمير فاضل إبراهيم، تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي خلال 2006، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، المقطم، القاهرة، مصر 2006
56. سيد محمد غنيم، سيكولوجية الشخصية محدداتها - قياسها - نظرياتها، دار النهضة العربية، مصر، 1972
57. سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة، في سعيد بن سعيد العلوي (وآخرون)، المجتمع المدني ومستقبل الديمقراطية في العالم العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1992
58. الشوريجي، نبيلة، السلوك العدواني لأطفال الشوارع. دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 2006
59. شيفر وملمان، سيكولوجية الطفولة والمراهقة ومشكلاتها، أسبابها وطرق حلها، ترجمة سعيد حسني الغرة، دار الصبح للطباعة، لبنان، 1999.
60. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، دار الحكمة للنشر والطباعة، بغداد، العراق، 1990.
61. عارف نصر محمد، الحضارة الثقافية المدنية دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، السعودية، 1014 هـ.
62. عبد الحليم عبد العال، نماذج ونظريات في تنظيم المجتمع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1989.
63. عبد الرؤوف مهدي، علم الجريمة والعقاب، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1984
64. عبد الرحمن العيسوي، سيكولوجية الانحراف والجنوح والجريمة، ط 1، بيروت، دار الراتب الجامعية، 2001.
65. عبد الرحمن محمد العيسوي، دوافع الجريمة، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004.
66. عبد الرحمن محمد العيسوي، سيكولوجية الاجرام، ط 1، دار النهضة العربية، مصر، 2004
67. عبد العزيز سعد، نظام الحالة المدنية في الجزائر، ط 2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر (دون تاريخ)
68. عبد العزيز، أمير، التفسير الشامل للقرآن الكريم، ط 1، دار السلام، القاهرة-مصر، 2000.
69. عبد القادر الزغل، مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية، في: "قضايا المجتمع المدني العربي في ضوء أطروحات غرامشي"، مؤسسة عيال للنشر ومركز البحوث العربية، مصر، 1992.
70. عبد الله السدحان، أسباب العودة إلى الجريمة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 1419 هـ
71. عبد الله حمودي، وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي، دار توبقال للنشر - المغرب، 1998.
72. عبد الله حنا، المجتمعان الأهلي والمدني في الدول العربية الحديثة، دار الهدى للثقافة والنشر، دمشق، سوريا. 2002
73. عبد المجيد منصور، السلوك الإجرامي واتجاهات وتصنيف السلوك الإجرامي، الرياض، السعودية. 1989
74. عبد المحي محمد حسين صالح، الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية، ط دار المعرفة الجامعية مصر 1998 .
75. عبد الموجود إبراهيم، ديناميات الانحراف والجريمة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر 2007.
76. عبد الهادي أحمد الجوهري، على عبد الرزاق إبراهيم، المدخل إلى المناهج وتصميم البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002.
77. عثمانية الخليلي، عولمة التجريم والعقاب، دار هومة، الجزائر، 2006.
78. عدنان النوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، "ط 1 منشورات ذات السلاسل"، الكويت، 1984
79. عروس الزبير، أحمد بوكابوس، رعوف ألقاسمي، الحركة الجموعية في الجزائر الواقع والأفاق، مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، 2005
80. عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي وأبعاده الفكرية، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000
81. عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 1998.
82. علاء الدين كفاقي، رعاية نمو الطفل، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 1998.
83. علي بن سليمان بن إبراهيم الحناكي، الواقع الاجتماعي لأسر الأحداث العائدين إلى الانحراف، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2006.



84. علي شتا السيد، نظرية الدور والمنظور الظاهري لعلم الاجتماع، ط1، مطبعة الإشعاع للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.
  85. علي محمد جعفر، داء الجريمة "سياسة الوقاية والعلاج"، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2003
  86. علي، أميرة منصور، قضايا السكان والأسرة والطفولة. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر. 1999
  87. علي، سعيد إسماعيل، أصول التربية الإسلامية، ط2، دار السلام، القاهرة- مصر، 2007م.
  88. غريب سيد أحمد، علم الاجتماع ودراسة المجتمع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999.
  89. فتوح عبد الله الشاذلي. شرح قانون العقوبات القسم العام، أبو العزم للطباعة، الاسكندرية، مصر، 2001.
  90. فتوح عبد الله الشاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقاب، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية، مصر، 2006
  91. فتوح عبد الله الشاذلي، علم الاجرام العام، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002
  92. فتيحة كركوش، سيكولوجية طفل ما قبل الدراسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، 2008.
  93. فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1998
  94. فوزية عبد الستار، مبادئ علم الاجرام وعلم العقاب، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 1985.
  95. كاتينجهام، ويندى وماريا كوربا، تطوير الشباب الكاريبي: القضايا واتجاهات السياسات، البنك الدولي، واشنطن العاصمة الفيدرالية، 2003
  96. كريم أبو حلاوة، إشكالية مفهوم المجتمع المدني "النشأة - التطور - التجليات"، ط1، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 1998.
  97. كمال عبد اللطيف، مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1992
  98. ليون فيكس، الجزائر حثف الإستعمار، ترجمة محمد عيتاني، ط2، مكتبة المعارف، بيروت دون تأريخ.
  99. مبارك فتحي يوسف، الأسلوب التكاملي في بناء المجتمع: النظرية والتطبيق، دار المعارف، القاهرة، 1986
  100. محمد أحمد مصطفى، زهرة التفاسير، دط، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر، 1974.
  101. محمد رمضان، علم النفس العام، الدار العربية للكتاب، تونس، 1983.
  102. محمد سلامة، محمد غباري، الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، 1998
  103. محمد سيد احمد فهمي، الفئات الخاصة، المكتب الجامعي الحديث مصر. 2001.
  104. محمد سيد فهمي، نورهان منير حسن، محاضرات في الدفاع الاجتماعي، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
  105. محمد شحاتة ربيع وآخرون علم النفس الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة. 1994
  106. محمد شفيق، البحث العلمي "الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997.
  107. محمد شلال العاني، علي حسن طوالب، علم الاجرام والعقاب، ط1، دار المسيرة، عمان، الاردن، 1998
  108. محمد عودة وآخرون، واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية دراسة لأربعة أقطار عربية، ط، 1، دار المستقبل العربي. بيروت، لبنان، 2000.
  109. مراد زعيبي، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006.
  110. مصطفى يسري وآخرون، المجتمع المدني وسياسات الإفقار في الوطن العربي، منشورات ميريت، القاهرة، مصر، 2002
  111. مصطفى كامل السيد، مؤسسات المجتمع المدني علي المستوى القومي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1992.
  112. مصطفى الأشراف، الجزائر الأمة والمجتمع ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983،
  113. مصطفى العوجي، التربية كوسيلة للوقاية من الانحراف، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1406هـ.
  114. مصطفى العوجي، الحدث المنحرف في التشريعات العربية، مؤسسة نوفل، بيروت، 1986
  115. مصطفى حجازي الأحداث الجانحون، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1981.
  116. مناع هيثم، حقوق الطفل، الوثائق الإقليمية والدولية الأساسية. مركز الارية للتنمية الفكرية. دمشق 2006
  117. منير العصرة، انحراف الاحداث ومشكلة العوامل، ط1، المكتب المصري الحديث، مصر، 1974
  118. مورا ؛ بيبير، فرانسوا، هوبز، فلسفة علم الدين، تر، أسامة الحاج، المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، 1993.
  119. موقف الحلبي هاشم صقر، الاضطرابات النفسية عند الأطفال المراهقين، ط2، مؤسسة الرسالة للطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، 2000.
  120. نبيل صادق، طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، دار الثقافة المصرية، القاهرة، 1983.
  121. نصر محمد عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة: التحول من الدولة إلى المجتمع، ومن الثقافة إلى السوق، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، 2006.
  122. نعامة سليم، سايكوجية الانحراف، ط01، مركز الدراسات الأمنية، الرياض، السعودية، 1985
  123. نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها، تر: محمود عودة آخرون، دار المعارف، ط6، القاهرة، 1980
  124. هابرماس، ما هو المجتمع المدني؟، ترجمة مصطفى أعراب ومحمد الهلالي، ط01، الرباط، 1999م.
  125. وجيه أوتراني، المجتمع المدني والدولة في التاريخ العرب، ندوات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.
  126. يسري أنور علي وآمال عبد الرحيم عثمان، علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 1970.
- رابعاً/ الرسائل العلمية الجامعية:**
1. احمد بن موسى محمد حنتول، أنماط السلوك الإجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية لدي عينة من المودعين في سجون المنطقة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الاداب، قسم علم النفس، السعودية، 2004
  2. أنور الشرقاوي، دراسة لأبعاد مفهوم الذات لدى الجانحين، ماجستير غير منشورة، كلية التربية، عين شمس القاهرة. (1970)
  3. حليلة بلخراوية، إعادة تربية الأحداث المنحرفون: رسالة ماجستير غير منشورة. قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1983-1984
  4. حميد غافل مهوس الهاشمي، الجاليات العربية وإشكالية الاندماج الاجتماعي في البلدان الغربية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2006، (غير منشورة).
  5. حنفي محمود امام إسماعيل، بعض محددات توافق الأبناء وأثرها علي جنوح الأحداث، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية قسم علم النفس التربية جامعة اسيوط، القاهرة، مصر، 1979.
  6. سوسن بن الحاج بالقاسم الصامت، آليات الاندماج والمشاركة الاجتماعية للمتقاعدين في المجتمع التونسي، أطروحة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2011، (غير منشورة). معهد علم الاجتماع، جامعة القاهرة، مصر، 1989.
  7. فيروز زارافة، الأسرة وعلاقتها بانحراف الأحداث المراهقين، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر 2007.
  8. علي بوعنقة: جرائم الشباب في الأحياء المتخلفة، دكتوراه دولة في علم الاجتماع، معهد علم الاجتماع، جامعة القاهرة، مصر، 1989.

9. نصر الدين جابر، علاقة الرفض الأبوي بالتكيف النفسي الاجتماعي للمراهق، معهد علم النفس وعلوم التربية، جامعة الجزائر، 1992
  10. مجيب عبد المنعم، سياسات التضمن والتمهيش.. دراسة الحالة المصرية - 1991 - 2008، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2011.
  11. محمد حمدي حفي محمد شرف، تغير أبعاد مفهوم الذات لدى الأحداث الجانحين المودعين بمؤسسات الرعاية، ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر. (1988)
  12. محمد مبارك ال شافي، التفكك الأسري وانحراف الأحداث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006.
  13. محي الدين مختار، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، دورها وعلاقتها بظاهرة انحراف الأحداث، دكتوراه دولة في علم النفس الاجتماعي، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1995
  14. مريم بلعابد، الحركة الرياضية ودورها في الثورة التحريرية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد الوطني للتكوين العالي في الرياضة، دالي إبراهيم، الجزائر 1990.
  15. مليكة ؛ بوجيت، "ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر - دراسة في الخلفيات، التفاعلات، والأبعاد"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر
  16. وسيلة ؛ شابو، "دور المنظمات غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2002
  17. ياسين خليفي، أحكام معاملة الحدث، مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، المدرسة العليا للقضاء، باتنة، الجزائر، 2006.
- خامسا / المجالات العلمية العربية والاجنبية**
1. أحسن طالب، " الوقاية من الجريمة، نماذج تطبيقية ناجحة، "مجلة الفكر الشرطي، مجلد6، عدد 03الشارقة، الإمارات المتحدة، 1997.
  2. أحمد ؛ أبو زيد، "المجتمع المدني: القوة العالمية الثالثة"، مجلة العربي الكويتية، العدد550، إصدارات وزارة الإعلام الكويتية، مطابع. الشروق، القاهرة، مصر، سبتمبر 2004 .
  3. أحمد ضياء الدين محمد خليل، " الإجرام المعاصر وأثره في ترسيم الخريطة الأمنية"، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد 12، القاهرة، 1997
  4. أماني قنديل، "تطور المجتمع المدني في مصر"، عالم الفكر، المجلد 27، العدد 03، يناير/مارس، 1999.
  5. بوحنية قوي، " المجتمع المدني الجزائري، كثرة في العدد وعقم في الحراك"، مجلة اتحاد الإذاعات العربية، العدد 4، تونس 2011.
  6. حامد خليل، "الوطن العربي والمجتمع المدني، كراسات استراتيجية"، مجلة فصلية، تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية بجامعة دمشق. العدد 01 - السنة الأولى - خريف 2000 .
  7. الحبيب الجنحاني، " المجتمع المدني بين النظرية والممارسة"، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، العدد 03، المجلد 27، يناير / مارس، 1999.
  8. الحبيب الجنحاني، "المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق"، عالم الفكر، الكويت، العدد3 مارس 1999م.
  9. رمضان الألفي، رؤية خاصة لأفاق الاستراتيجية الأمنية لدخول القرن 21، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد 12، القاهرة، 1997.
  10. اليوسف، عبدالله بن عبدالعزيز، "أطفال الشوارع: بداية مشكلة أمنية". مجلةالبحوث الأمنية، العدد 29، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، السعودية، 1425هـ.
  11. زمام نور الدين، "إشكالية المدخل المنهجي في حقل السوسيولوجيا"،مجلة العلوم الإنسانية،العدد12،جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر ، 2007.
  12. سعيد جميل سليمان، الرسوب ولتسرب في التعليم الأساسي، مجلة تعلم الجماهير، العدد45، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1998
  13. شهيدة الباز، " دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية"، مجلة أفريقية عربية، مركز البحوث العربية بالقاهرة، المجلد 3 أكتوبر، 2000
  14. صدقة يحي فاضل، " مؤسسات المجتمع المدني... في العالم العربي "؟!، صحيفة عكاظ، عدد: 1925، سبتمبر 2006.
  15. طارق علي، "رؤية استراتيجية لتفعيل سياسات منع الجريمة"، مركز بحوث الشرطة، القاهرة، 2005.
  16. عبد الحميد الأنصاري، "تحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني" مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد172، بيروت، لبنان، أكتوبر 2001 .
  17. عبد العزيز لبيب، " مفهوم المجتمع المدني: الواقع والوهم الأيديولوجي"، مجلة الوحدة العدد 81، الرباط، المملكة المغربية، المجلس القومي للثقافة العربية، يونيو/1991.
  18. عبد الناصر جابي، العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر، واقع آفاق، مجلة الفكر البرلماني، العدد 15 فبراير/شباط 2007، مجلس الأمة الجزائر.
  19. عويس عمر، " دور المدرسة في الوقاية من الانحراف والسلوك الإجرامي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية(التواصل)، جامعة باجي مختار، رقم 01، عنابة، 1996
  20. فضيل دليو، الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 17، 2007.
  21. كمال المنوفي، "التعليم كيف يكون رافدا لتعزيز التطور الديمقراطي"، الأهرام 7 أكتوبر 2001.
  22. كمال عبد اللطيف، "مفهوم المجتمع المدني"، مجلة آفاق، عدد مزدوج 4/3، اتحاد كتاب المغرب، الرباط، المغرب، 1992.
  23. مأمون محمد سلامة، " دور الشرطة في المجتمعات امن المنظور الوقائي والمنظور القضائي"، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد 12، القاهرة 1997.
  24. محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، "المستقبل العربي" العدد 167، 1999.
  25. محمد عابد الجابري، المجتمع المدني والنخب في الوطن العربي، صحيفة البلاد، عدد 352 الموافق، 31ديسمبر 2000. الجزائر.
  26. محمد مالك محمد سعيد، " تجارب عالمية لعلاج ظاهرتي الرسوب والتسرب في التعليم الأساسي"، مجلة تعليم الجماهير، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد، 46، تونس، ديسمبر 1999 .
  27. معمر داوود: "سوسيولوجية المجتمع الجزائري"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 06، عنابة، الجزائر، جوان 2000.
  28. نادرة وهدان، " الشرطة المجتمعية بين النظرية والتطبيق"، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد 20، القاهرة، 2001.
  29. نرمين لويس نقولا، تنمية بعض مهارات التواصل اللفظي، مجلة العربية، العدد375، الكويت، فبراير 1990.
  30. هدى أحمد عبد المحسن البابلي "ظاهرة أطفال الشوارع في مدينة القاهرة"، مجلة دراسات الطفولة، العدد11، أبريل 2008، مصر

31. هلال، ناجي محمد، "الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في دراسة الانحراف الاجتماعي"، مجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 17، العدد 33، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2002
1. -- Choquet, Ledoux ; *Famille et Délinquance* ; un bilan pluridisciplinaire des recherches francophones et anglo-phones, paris, CESDIP, Etudes et données pénales, n° 86, septembre 2000 (Internet [www.cesdip.msh-paris.fr](http://www.cesdip.msh-paris.fr))
2. Daniel Gilling, *Crime Prevention, Theory, Policy and Politics*, London, U.C.L. Press, (1)1997, p.xl
32. Documents Algériens Service D'information du cabinet du gouverneur général de L'Algérie. Serie sociale, N° 20 – 30 mars 1948
3. Ellis, A. **Rational and irrational beliefs in counseling psychology**. Journal of Rational Emotive and Cognitive Behavior Therapy (8)1993.
4. Elmer tropmon, john tropmon, **voluntary orgemciesin encyclopedia of social work**, new yourk, 1987, vol 2
5. Gilbert Bonnemaïson, Face a la délinquance: Prevention, Repression et Solidarité, Rapport, Forum Euro-péen, paris, 1992.
6. Malawska- Peyré ; **le trafic de drogues dans les quartiers sensibles** ; Annales de la recherche Urbaine ; 1999 ; n°84 ; Paris.
33. MINISTERE DE LA JEUNESSE ET DEs SPORTs/ DOSSIER ASSOCIATION - Bilan du Financement des Associations au titre des Années 1994/1999.
7. Neumeyer, Martin Henry, **Juvenile delinquency in modern society**, 3d ed Princeton, N.J., Van Nostrand company, inc, canada [1961]
8. openshaw, d.k. thomas d. and Rollins.; **socialization and adolescent self\_esteem**. *Adolescence*, v 18, n 70, 1983.
9. Philippe schmitter ; **civil socity ast west** <in larry dimond etal(eds), consolidationg the third ware democracies, themes and prespectrives, baltimore ; john kins university press. 1997.

#### سادسا / الجرائد:

1. إبراهيم السوري، ورقة مقدمة إلى حلقة الحوار حول قضايا بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية للأمم المتحدة غرب آسيا، القاهرة 19/ 21 سبتمبر 2000 .
2. بشير خلق، الكتابة للطفل بين العلم والفن، وزارة الثقافة، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 1976.
3. بلقاسم حواء، "25 ألف شاب يقعون في السجون بسبب المخدرات، مليون مستهلك و 350 ألف مدمن مخدرات في الجزائر" *جريدة الشروق*، 2013/12/19
4. بلقاسم حوام وآخرون، "حالة طلاق جديدة كل 10 دقائق في الجزائر"، *جريدة الشروق اليومي*، ع219542، بتاريخ 2014/09/23، الجزائر.
5. بلوم آر دبليو. "تتمية الشباب السليم كنموذج لنشر صحة الشباب: صحيفة صحة المراهقين. 1998
6. بلوم آر ولم أيرلاند. "خضخ المخاطر: زيادة عوامل الحماية، نتائج من مسح الصحة للشباب في الكاريبي". *صحيفة صحة المراهقين*. 2004
7. خولة بومدين، أكثر من 12 ألف طفل في سوق الإجرام سنة 2002، حوادث الخبر، ع14، الجزائر، مارس 2003.
8. رشيد مغلاوي، *جريدة الخبر الأسبوعي*، العدد 507 من (15 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2008)
9. ريسنيك إم وآخرون. "حماية المراهقين من الضرر". *صحيفة الأبحاث عن المراهقين* 1997.
10. سهام حواس، التفكير الأسري سبب انحراف 80 بالمائة من الأطفال في الجزائر، جريدة الحوار، ع 30735 يوم 05 - 06 - 2010.
11. فاروق غ، الأطفال أكثر عدوانية وانحرافا بدية سنة 1998، *يومية الخبر*، ع 3774، 10 ماي 2003.
12. كريم كالي، تقرير حول الاحتجاجات في الجزائر *يومية الخبر*، عدد 28 ديسمبر/كانون الأول 2013.
13. كلمات دلالية، 10 ملايين جزائري يعيشون تحت خط الفقر، *جريدة الشروق اليومي*، ع219553، بتاريخ 2014/10/17، الجزائر.
14. ليلي مصلوب، 200 ألف طفل يتيم بحاجة إلي كفالة جزائرية، *جريدة الشروق اليومي*، ع166436، بتاريخ 2013/05/30، الجزائر.

#### سابعا / المنتديات والندوات العلمية:

1. مصطفى كامل السيد، " مفهوم المجتمع المدني ومصر"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطي في مصر، جماعة تنمية الديمقراطية 2-3 نوفمبر، 1997 القاهرة، مصر.
2. يحيى بوعزيز، " دور الطلبة الجزائريين في ثورة التحرير 1954 - 1960"، *الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة المنظمة الوطنية للمجاهدين*، ج01، مج02، دار الثورة الإفريقية، الجزائر، 1992
- ثامنا / الوثائق والمنشورات والتقارير الدولية:
1. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، نحو مجتمع المعرفة، بيروت: المكتب الإقليمي للدول العربية. 2003
2. الجريدة الرسمية الجزائرية، الإسعاف العمومي للطفولة، الأحد 19/12/1976. العدد 101.
3. الجريدة الرسمية، العدد 24، 12 جوان 1984.
4. الجريدة الرسمية، العدد 4، 25 أفريل 1990
5. الجريدة الرسمية، العدد 76، 07 ديسمبر 1996.
6. الجريدة الرسمية، العدد 23. ديسمبر 1992م.
7. الجريدة الرسمية، العدد 105، 18 ديسمبر 1970.
8. خدمة وكالة دنيا (أ.ف.ب.) موقع UNDP الأمم المتحدة: 2.2 مليار إنسان فقير في العالم. <http://www.alhurra.com/content/poverty-report-undp/254055.html#ixzz395bn4IQx> 24-07-2014 Read more:
9. لخضر دهمي، أهمية الأمن والتوعية به في المنظومة التربوية، وثيقة صادرة عن المديرية العامة للأمن الوطني
10. ملفات وثائقية: نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني (1954 1962)، وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر، أوت 1976
11. وزارة العدل، القانون المدني، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1998.
12. وزارة العدل، قانون العقوبات، ط 3، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر 2002.
13. اليونيسيف 2005 "الطفولة المهددة، وضع الأطفال في العالم 2005: مكتب اليونيسيف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. عمان 2005.
14. اليونيسيف 2005 "عالم عربي جدير بالأطفال، دراسة حول واقع الطفولة في الدول العربية. دار الشروق، القاهرة. 2005
15. اليونيسيف 2006 "المقصون والمحجوبون، وضع الأطفال في العالم 2006. مكتب اليونيسيف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. عمان، 2006



16. اليونيسيف 2006 "ب" تقرير عن أعمال اليونيسيف الإنسانية لعام 2006. : مكتب اليونيسيف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. عمان 2006.
17. اليونيسيف 2007 "ب" ورقة مختصرة عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف" وتجربتها مع الأطفال في العالم والخليج العربي. 2007
18. اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم 2003، مكتب اليونيسيف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عمان 2003
19. اليونيسيف 2007 "أ" النساء والأطفال، العائد المزدوج للمساواة"، مكتب اليونيسيف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا عمان. 2007.
20. Ministère de la Solidarité Nationale et de la famille, "Guide de droits de l'enfant", Unicef, Algérie, 1999
- 1- Abuse, **In young adults alcoholics**, In , Clinical and experimental research, 12. 1988
- 2- Adam Crawford; **Crime prevention and community safety** ,British library Cataloguing-in publication Data,England, 1998 .
- 3- Adam, Ferguson ; **Essai sur l'histoire de la société civile**, PUF, Paris, 1992
- 4- Americain psychiatric association : **MINI- D.S.M.IV(1996) Traduction française** , Guelfi et al , Masson, Paris.
- 5- ANGERS; Maurice, **Initiation pratique à la méthodologie des sciences sociales** , Casbah éditions, Alger, 1997
- 6- Barnes, H" **How other countries monitor the well-being of their children**" in J. London: Family policy studies center 2001.
- 7- Belin ,E., **Ciril Society emergent , state and social in Tunisia** , PHD Princeton ,
- 8- Black, M . **Children's first: The story of UNICEF, past & present**. Oxford: Oxford university press. 1996.
- 9- BOP Deacon(editor) **Julian disney ,paul Stubbs, Janine wedel,Angela wood Civil society NGOS and Global Governance Stakes**, Helsinki, Finland 2000.
- 10- Boucher Manuel , **Les théories de l'intégration entre l'universalisme et le différentialisme**, Paris , Ed . l'Harmattan (2000)
- 11- Bradbury, Bruce **Child poverty: A review**. UK: Social policy research centre, University of New South Wales. 2003.
- 12- Brahim salhi . **Le mouvement associatif en Algerie Histoire , législation , état des lieux, non –édité**. « cette étude a été réalisée Avec l'assistance financier de la commission des communautés européennes" "
- 13- Chafel, Judith A. **Child poverty & public policy**. Washington: The urban institute press. 1993
- 14- Childfund "**Child and Poverty**, Part I" Downloadable at (2005)
- 15- Chinkin, C. **The United Nations Decade for the elimination of poverty** Oxford: Oxford university press. 2002.
- 16- Coleman J, **Friend ship and the peer group, In adolescence**, Londres New York, Methneu. (1980)
- 17- conduite délinquante des adolescents, Annales de Vaucresson, 28, 1,
- 18- Constant (F) : **Le multiculturalisme**, Flammarion, Coll, Dominos, 2000.,
- 19- Croniger .CR, Civgason.S, Bohman M, , **Childhood personality predict alcohol**
- 20- Croniger .CR, Civgason.S, Bohman M, , **Childhood personality predict alcohol abuse, In young adults alcoholics**, In , Clinical and experimental research,. 1988
- 21- Croninger. Cr **A systématique method of clinical description and classification of personality variants**, Archives of psychiatry, 26. (1987)
- 22- David & others Gordon,a: **Child poverty in the developing world**. UK: the policy press 2003.
- 23- delinquency. In British journal of delinquency london, N°8,
- 24- Diamond.L « **the globalisation of democracy** » in rosette et .al.(eds) , **global transformation and the third world**, boulder : Lynne Renner, 1993.
- 25- Elkaim.M, 1997.
- 26- Ellis, A. Rational and irrational beliefs in counseling psychology.( **Journal of Rational Emotive** ) and Cognitive Behavior Therapy (8) 1993.
- 27- Eugene E. Herbert, « **Doing Something About Children at Risk** », National Institute of Justice Joournal, November 1993, U.S Department of Justice , National Institute of Justice. Washington DC,
- 28- Forum Européen, « **Pour la Sécurité urbaine, College analytique de la sécurité urbaine** » .Rapport 1993.
- 29- Françoise Tétard ( **Les mouvements De jeunesse , furent-ils Des mouvements de jeunes** ) ? IN Des jeunsses et des Associations. L'Armattan. Paris 1996.
- 30- G.W ; HEGEL , **Principes de la philosophie du droit** , Trad : André KAAAN , Ed Gallimard , Paris , France , éd n°01 , 1990
- 31- Cobetti. Turin, Einaudi, 1977
- 32- Gordon & Others "b: **The distribution of child poverty**. UK: center for international poverty research 2003.
- 33- Gordon, David . **The international measurement of poverty and anti- poverty**. Bristol: The policy press .2002
- 34- GRAWITZ Madeleine : **lexique des sciences sociales**, 4eme ed, Paris, Dalloz, 1998.
- 35- Groupe d'auteurs , « **la formation des intellectuels** » , Gramsci dans le texte , éditions sociales, Paris , France , 1977 .
- 36- Gurr Ted (R): **Why Men Rebel**, Princeton, N.J: Princeton University press, 1970.
- 37- Henri Berkmoes et Gilles Bourdoux In ; **La Revue de Droit Pénal et de Criminologie**, 1986.
- 38- Henri-Lehalle, 1995, **Psychologie des adolescents**, 4<sup>ème</sup> ed, PUF, Paris.
- 39- Her Majesty's Treasury **Tackling child poverty: giving every child the best possible start in life**. UK: The public enquiry unit. 2001 .

- 40- Heurye-R **Introduction à la psychiatrie infantile**, PUF, Paris. (1952)
- 41- Howe,. Sustained, **intensified effort is most often recalled by those in the "manufacture of creative achievements"**, The assumption that genius, Developmental Psychology. (1999)
- 42- Hughes,**Gordan Crime Prevention and Community Safety**, City University London, UK,2002
- 43- Hughes,Gordan,**Understanding Crime prevention ;Social control .Risk and late modernily.Buckingham ;Open University England**,1998
- 44- Irène Laroche **Les composantes psychologiques et comportementales parentales associées à la psychothérapie de jeune contrevenant violent**, département de psychologie, Université Montréal, Canada. (1998)
- Irvin Waller,**Crime Prevention Between Theory and Practice**, Pper presented at,International Crime Prevention Colloque,Abu-Dhabi,1996
- 45- J.J.Rousseau, **Du contrat social**, les éditions sociales, Paris, 1971.
- 46- Jhon , P, Entelis and Philip,c, Naylor , eds , **state and society Algeria , westernnew press**, boulder , colorado , USA ? 1992. 1991.
- 47- Jim. C. Hackler, **«How it does work ? »**,In :Handbook of Crime and Delinquency Prevention,New York,Greenwook Press,1988,
- 48- John Locke ; **Essai sur le pouvoir civil**, texte traduit, présenté et annoté par Jean Louis Fyot, PUF, 1953.
- 49- Joseph. W. Rogers,Are You Not a Criminal? New Jersey,prentice Hall,,. Cited by Sutherland/Cressey,op. 1977
- 50- Jump up **“Convention on the Rights of the Child Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights(1989)**
- 51- Jump up to: a b **“THE STATE OF THE WORLD’S CHILDREN... 2010”**
- 52- justice, an annual review of reserch, vol7,
- 53- Juvenile condact problemes and delequency, In Tour M, Morris N; eds Craie and
- 54- KA therine Williams,**texebook on Criminology**,London. Blackstone Press Limited,1997.
- 55- Ken Pease, **«Crime Prevention » in Mike Maquire(ed)**,The Oxford Handbook of Criminology,op.cit,
- 56- Khéllil (K) : **Sociologie de l'intégration**, P.U.F, Coll, QSJ, 1997.
- 57- Lansdale, p. & Gunn, Jeanne **Escape from poverty: what makes difference for children?** NY: Cambridge university press1997 .
- 58- Leblanc **MChangement sociaux et rôle de la famille dans l'explication de la** (1988)
- 59- Loeber R, Stouthamer Loeber M (1986) Family factors as conducts and predictors of
- 60- M.J.Hindelang,N. Gottfredson, & J. Garofalo,**Victims of Preonal Crime :An Empirical Foundation for Theory of Personal Victimisation**,Cambridge,Mass,U .S.A. Bellinger,1978.
- 61- Madeleine ; GRAWITZ , **Méthodes des sciences sociales** , Paris , France , Dalloz 5 ème éd , 1981
- 62- Marcus Felson/ L.Cohen,**«Social Change and Crime Rate Trends :A Routine Activity Approach»**,American Sociological Review,no 44,1979.
- 63- marie-Pierre de Liège :**«La notion et la pratique de médiation en milieu urbain selon l'expérience fraçaise »** . Paper presented at the International Crime Prevention Colloque. Abu Dhabi.U .A.E .1994.
- 64- Martin Bloom : Prevention . **Encyclopedia Sof Social Work** .Silever Spring Maryland : N .A.S.W.Vol ,2 ,18 ed,1987.
- 65- Masters R, E. Robenson C Inside criminology, New jersy printice-hall, Englewood cliffs. (1990)
- 66- Merton R Eléments de théories et de méthode sociologique, 2<sup>ème</sup> édi, édition, Paris. (1965)
- 67- MINISTERE DE LA JEUNESSE ET DES SPORTs/ DOSSIER ASSOCIATION - Bilan du Financement des Associations au titre des Années 1994/1999.
- 68- Muccheilli L , **Naissance et déclin de la Sociologie Criminelle(1890-1940)Histoire de la criminologie françaises** ,paris, l harmattan ,1994.
- 69- Nation Crime Prevention Council of Canada, 2000.
- 70- National Crime Prevention Centre of Canada: 2000.
- 71- National Crime Prevention Council of Canada: 1996.
- 72- National Crime Prevention Council of Canada: 1997.
- 73- Netzel MT **Crime and its modification** : A social Learning perspective, New (1979)
- 74- Office National des statistiques, **« Recensement Général de la population et de habitat »**, 1998.
- 75- Omar HACHI, ( Les Associations déclarées) IN/ Revue du CREAD, n°53, 3e trimestre 2000,
- 76- Oscar Newman,Defensible Space,london,Architectural Press,1973,pp.2-3.see also,D. Gilling,op.cit.
- 77- Paugam (S) : **L'exclusion des savoirs**, La découverte, 1996.
- 78- Paul Wilson/ Susann Geasoon **« ....Successful crime prevention measures must be tailored to specific condition- al»** In :Prevention of Crime,Australian Institute of Criminology,1984,
- 79- Paul Wilson,**«Crime prevention The Gap Between Theory and Practice»** . APaper for International Crime Prevention Symposium.Abu Dhabi,1994,
- 80- Payne, Ruby K **.A framework for understanding poverty**. Highland, TX: Aha! Process, Inc.2003.



- 81- Pemberton, S .**The relationship between child poverty and child rights: the role of indicators**. Bristol: center for the study of poverty & social justice.2003.
- 3- Principles of criminology / by Edwin H. Sutherland and Donald R. Cressey 1960
- 82- Principles of criminology / by Edwin H. Sutherland and Donald R. Cressey 1960
- 83- Rabéa Naciri , **les organisations de la société civile en Afrique du Nord , Algérie Maroc ,et Tunisie** ,Revue de littérature , Rabat , 5 Décembre 2009.
- 84- **Raymond ; BOUDON** , les méthodes en sociologie , PUF , Paris , France , sn° éd , 1988.
- 85- Redmond, Gerry **Child poverty & child rights: Edging towards a definition**. Sydney: Social policy research center.2006.
- 86- René ; GALLISSOT , « **abus de société civile : étatisations de la société ou socialisation del'état** » , Revue l'homme et la société n° 4 , éd : l'harmattan , Paris, France , 1991 .
- 87- Robert Andrey G **Family paternal and maternal child-ship affection** (1957)
- 88- Rodrigueuze- Tomé, Bernard F **Les perspectives temporelle à l'adolescence**, Paris(1987).
- 89- Roselto Vincent **Contribution à l'étude des actions Antisociales chez l'adolescent**, Université d'Alger, Algérie. (1953)
- 90- Sellosse, J **Familles dites asociales et délinquance juvénile, In familles inadaptées et relations humaines** ,Paris. (1961)
- 91- Sharman et al: **The Canadian Institute for Advance Research**: 1999
- 92- Sheldon et Eleannor cluck :**Délinquants en Herbe**, traduit de l' Américain par M.VERDUN, Paris ,édition ;ANIMUS et AMINA, 1956.
- 93- Sherman, Arloc . **Poverty matters: The cost of child poverty in America**. Washington, DC: children's defense fund. 1997.
- 94- Taguieff Pierre André, **La république menacée** ,Paris, Ed , Textuel . (1996)
- 95- Tajfel (H): **Human group and social categories**, Cambridge, UK Cambridge University Press,U.S.A, 1981.
- 96- Thomas Hobbes, **Léviathan**, traduit de l'anglais par François Tricaud, éditions Sirey, Paris, 1971
- 97- Tipple, G. & Speak, S .**Definitions of homelessness in developing countries**. London: Heinemann.2000.
- 98- Tom spencer , **Governance and civil society journal of public affairs volume I,number 2,Ferbruay 2000**.
- 99- Tribalat M, **Jeunes d'origines étranger en France**, Ed , Futuribles n°25 . ,.(1996)
- 100- Triblat M, **Faire La France**, La Découverte(1995)
- 101- UNDP & world Bank .World resources, people and the ecosystem. Washington DC: UNDP .UNICEF 2001-000
- 102- Vleminckx, Koen & Smeeding Timothy M .**Child will-being, child poverty, & child policy in modern nations**. UK: the policy press2001 .
- 103- Wahba, Jackline **Child labor and poverty**. Cairo: the economic research forum2004 .
- 104- World Health Organisation,1981

#### تاسعا /الكتب الأجنبية:

##### عاشرا/المجلات والمقالات الالكترونية:

- 01- البكاي ولدى عبد المالك، **المجتمع المدني "الدولة والسوق"دراسة تحليلية لمفهوم المجتمع**.المدني.مجلد7، العدد24، دورية: دراسات.طرابلس 2006 [http:// www.aarcegypt.org/orc10/seminers](http://www.aarcegypt.org/orc10/seminers)
- 02 - وجيه قانصو، **الدولة والمجتمع المدني**، 2006/12/16 [http:// www.alsafahat.net](http://www.alsafahat.net).
- 03 - نادية ابو زاهر، "غموض مفهوم - المجتمع المدني - ونظرة سريعة حول زبقيته"، مجلة مقاربات، مركز دمشق لدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2007/11/01 <http://www.dctcrs.org/s2806>
- 04 - محسن كديور، **المجتمع المدني تحت سلطة القانون**، ترجمة أحمد القبانجي، مجلة الحوار المتمدن"،العدد3942، 2012-12-15 <http://www.alhewar.org>
- 05 - نضال العبود، **المجتمع المدني وآفاق الإصلاح**، 2006 -10-20 <http://www.ahewar.org>
- 06 - سامي حسن، مؤسسات المجتمع المدني وإشكالية مصادر التمويل، **الحوار المتمدن**، العدد1475، 2006-02-28 [http://www.ahewar.org/debat/show.art /sami9657@hotmail.com](http://www.ahewar.org/debat/show.art/sami9657@hotmail.com)
- 07 - محمد زاهي المغيري، **المجتمع المدني والدولة، دلالات المفهوم وإشكالية العلاقة**.24 [http:// www.mshwi.20.com/cgi-bin/2008-01-12.18.10h](http://www.mshwi.20.com/cgi-bin/2008-01-12.18.10h)
- 08 - وائل فؤاد أبو منصور، **قراءة موضوعية لمفهوم المجتمع المدني**، 07تشرين الثاني2006. [http:// www.waelabumansour.com/dxdefault.asp](http://www.waelabumansour.com/dxdefault.asp) Email: wael.abumansour@gmail.com
- 09 - بوطيب بن ناصر، **النظام القانوني للجمعيات في الجزائر، قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12** [www.bouhaniania.com](http://www.bouhaniania.com)
- 10 - فهيمة خليل أحمد العيد، **الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني، مؤتمر التوافق السنوي بين هيئات المجتمع المدني والتنمية**-22 / 2007-04 الوطنية من 10 إلى 11 أفريل 2006. الكويت. [http:// www.incm.net/f\\_Aleed@yahoo.fr](http://www.incm.net/f_Aleed@yahoo.fr)
- " محمد ضو، ظاهرة الأحداث الأسباب والعلاج، دراسة منشورة، حلب، سوريا، 2002 <http://www.swmsa.com/modules>
- مكاوي إبراهيم، "الحركة الطلابية الفلسطينية في الداخل كمدرسة لبلورة الهوية القومية"، مجلة الجديد الفلسطينية، 2002.11.30. عن الموقع: [www.jeeladeed.com/pub/ST-ShowDerasat.asp](http://www.jeeladeed.com/pub/ST-ShowDerasat.asp)
- <http://www.islamonline.net/arabic/economics/2004/07/article06.shtml> 1
- <http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/poverty2>
- 3: <http://www.smartdraw.com>

- 4: <http://www.unt.edu/cpe/continuing/modules/2/thrybase.htm>  
5: <http://pt3.nl.edu/paquetterywebquest.pdf>  
6: <http://www.investinginchildren.on.ca/Communications/articles/maslow.htm>  
[http://www.nationaldialoge.org.sa/leq3\\_researchs.asp](http://www.nationaldialoge.org.sa/leq3_researchs.asp)7  
<http://www.balagh.com/woman/hqoq/hu0kzkbd.htm>8  
<http://www.55a.net/firas/arabic9>  
<http://www.marxismmadesimple.esmartweb.com/poverty.htm> 10  
11: <http://www.blacksacademy.com>  
12: <http://www.moe.gov.sa/openshare/moe/index.htm>  
<http://www.moh.gov.sa/vb/showthread.php?t=168413>  
<http://www.elkhabar.com/ar/nas/282993>)  
<http://www.unicef.org/arabic/> -4  
-5 سهام حواس في دراسة للمرصد الوطني لحقوق الطفل.. 55 بالمائة من الأطفال يملكون بريدا إلكترونيا نشر في الحوار يوم 11 - 02 - 2009  
<http://www.djazairess.com/elhiwar/>  
<http://www.alukah.net/spotlight/> زيد بن محمد الرماني، عولمة المخدرات وأخطارها الاجتماعية 14/2/2010.  
<http://www.lahaonline.com/articles/view/16446> -6 في العطلة الصيفية.. التلفزيون خطر يهدد الأطفال  
[www.el-massa.com](http://www.el-massa.com) -7 صاحب المقال نور الهدى 14/06/2013  
<http://www.djazairess.com/elayem/101940> المعذبون في الأرض»..أو الوجه الآخر للتشرد  
<http://www.alseyassi-2015.08.23/21:41> آسيا بن عزيزة، نجاح العملية ساهم في توسيع المشروع عبر مختلف السجون، يوم: 41: 21 / 2015.08.23  
[dz.com/ar](http://www.dz.com/ar)



wondershare™

PDF Editor

# قائمة الملاحق



# PDF Editor

## الملحق رقم (01)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية  
قسم العلوم الاجتماعية  
شعبة علم الاجتماع

### استمارة بحث

## دور المجتمع المدني في وقاية الأطفال المهمشين من الإحراف

دراسة ميدانية على عينة من جمعيات مدينة بسطيف

إشراف الأستاذ :

أ.د زمام نور الدين

إعداد الطالب :

قيرواني محمد أمين

– ضع العلامة (x) في الخانة المناسبة  
– البيانات المتحصل عليها تستخدم لأهداف علمية



wondershare™

PDF Editor

السنة الجامعية 2016/2015

المحور الأول/ أولاً: البيانات الشخصية للطفل

- 1- الجنس: ذكر ( ) أنثى ( )
- 2- العمر: .....
- 3 - الأصل الجغرافي: ريفي ( ) شبه حضري ( ) حضري ( )
- 4 - من كان يكفل برعايتك قبل انضمامك للجمعية: .....
- 5- تاريخ انخراطك في الجمعية: .....
- 6 - من قام توجيهك للانخراط في الجمعية: .....
- 7- هل مقر الجمعية بعيد عن منزلك؟ بعيد ( ) قريب ( )
- 8- المستوى التعليمي للطفل: لم يلتحق بالدراسة ( ) ابتدائي ( ) متوسط ( ) ثانوي ( )
- 9- هل لديك إخوة في الجمعية: نعم ( ) لا ( )
- إذا كانت الإجابة بنعم، فكم عددهم: .....
- 10- مكان الإقامة: - أقيم مع أسرتي الأصلية ( ) - أقيم مع الأقارب؟ ( ) - أقيم مع أسرة أصدقائي؟ ( ) - أقيم في الشارع؟ ( ) - أخرى تذكر؟ ( )
- 11- أين تقضي أوقاتك في اليوم؟ - في الشارع؟ ( ) - في المنزل؟ ( ) - في الجمعية؟ ( ) - مع أصدقائك؟ ( )
- 12 - عند تعرضك لمشكلة معينة لمن تلجأ؟ - الي الجمعية؟ ( ) الي أصدقائي في الشارع؟ ( ) الي الأسرة؟ ( ) الي الشرطة؟ ( )
- (أعتمد على نفسي؟) ( )

ثانياً: البيانات الشخصية الخاصة بالطفل وعلاقته بمظاهر التهميش داخل الأسرة

- 13- هل والداك على قيد الحياة؟ نعم ( ) لا ( ) .
- \*الأب متوفى: ( ) الأم متوفية: ( )
- 14- مدة الحرمان من الوالدين: .....
- 15- وظيفة الأب: .....
- 16- وظيفة الأم: .....
- 17- المستوى التعليمي للأب: .....
- 18- المستوى التعليمي للأم: .....
- 19- بماذا تحس اتجاه أفراد أسرتك؟ الحب ( ) الحقد ( ) الكراهية ( ) .
- 20- هل يعيش والداك معاً؟ نعم ( ) لا ( ) .
- \*إذا كانت الإجابة لا، هل هما مطلقان ( ) منفصلان ( ) . سجن أحد الوالدين أو كلاهما: ( )
- 21 - مع من تعيش؟ مع والدتك ( ) والدك ( ) مع آخر ( ) .
- 22 - هل أعاد والداك الزواج؟ نعم ( ) لا ( ) .
- \*إذا كانت الإجابة نعم، من؟ الأب ( ) الأم ( ) كليهما ( ) .
- 23 - كيف هي علاقتك بزوجة أبيك؟ عادية ( ) متوترة ( ) .
- 24 - هل تتشاجر مع زوجة أبيك؟ نعم ( ) لا ( ) .
- \*إذا كانت الإجابة نعم، هل يعود ذلك إلى: عدم منحك المصروف ( ) مضايقة إخوتك ( ) عدم مراجعة دروسك ( ) .
- 25 - كيف كان موقف والدك تجاه هذه الشجارات؟ اللامبالاة ( ) الضرب ( ) السب والشتم ( )
- التهديد بالطرد من المنزل ( ) التهديد بالحرمان من المصروف ( ) أخرى تذكر؟ .....
- 26 - كيف كانت علاقتك بزوجها؟ عادية ( ) متوترة ( ) .
- 27 - هل كنت تتشاجر مع زوجها؟ نعم ( ) لا ( ) .
- 28 - فيما كان يمثل موقف والدك تجاه الشجارات؟ اللامبالاة - ( ) الضرب ( ) السب والشتم ( )
- التهديد بالطرد من المنزل ( ) التهديد بالحرمان من المصروف ( ) أخرى تذكر؟ .....
- 29 - هل كنت تتناقش مع والديك؟ نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( )
- \*إذا كانت الإجابة لا، هل يعود ذلك إلى: محاولة فرض رأيهما عليك ( ) كانت الحوارات تدوم طويلاً ( ) لأنها تنتهي بالشجارات ( )
- 30 - ما هو موقف والديك عند قيامك بسلوك سيء؟ اللامبالاة ( ) التوبيخ ( ) الضرب ( ) التهديد بالطرد من المنزل ( ) التهديد بالحرمان من المصروف ( )
- 31 - هل سبق وقضيت الليل خارج المنزل دون علم والديك؟ نعم ( ) لا ( ) .
- \*في حالة الإجابة بنعم، حوالي كم مرة كان ذلك؟ .....
- 32 - لماذا قضيت الليل خارج المنزل؟ - شجار حدث بين والديك - ( ) رسوبك في الدراسة - ( ) ضربك إخوتك ( ) أخرى تذكر؟ .....
- 33- هل لديك إخوة غير أشقاء؟ نعم ( ) لا ( ) .
- 34 - بماذا تتصف علاقتك بإخوتك بهم؟ جيدة ( ) عادية ( ) متوترة ( )



- 35 — هل كنت تضرب إخوتك؟ نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( )  
 \*إذا كانت الإجابة نعم، لماذا؟ - لأنهم ناجحون في دراستهم ( ) لأن مصروفهم أكثر من مصروفك ( ) لأن والديك يحبانهم أكثر منك ( ) جميعاً ( ) .
- 36 — فيما تمثل موقف والديك حيال ضرب إخوتك؟- اللامبالاة- ( ) التشجيع - ( ) الضرب ( ) النصيح والإرشاد ( ) التهديد بالطرد من المنزل ( ) التهديد بالحرمان من المصروف ( ) جميعاً ( )  
**ثالثاً: البيانات الشخصية الخاصة بالطفل وعلاقته بالتهميش الاقتصادي في الأسرة**
- 37— هل كنت تتحصل على مقدار من المال (المصروف)؟ نعم ( ) لا ( ) أحياناً ( ) .  
 \*في حالة الإجابة ب" لا "كيف كنت تحصل عليه؟.....
- 38— من كان يعطيك المصروف؟ والدك ( ) والدتك ( ) كلاهما ( ) آخر ( ) .
- 39— هل كان المصروف الذي تحصل عليه لسد حاجاته؟ نعم ( ) لا ( ) .  
 \*في حالة الإجابة ب" لا " كيف كنت تحصل على المزيد؟ - اقترضه - ( ) طلب المزيد - ( ) سرقتَه - ( ) العمل ( ) أخرى؟.....
- 40— فيما كنت تقضي العطلة الصيفية؟ العمل ( ) المنزل ( ) التزه ( ) .
- 41— اذا كنت تعمل في العطلة الصيفية، هل يود ذلك الى؟ - المساعدة في سد الحاجات الأسرية ( ) تسديد مصاريف الدراسة ( ) شراء حاجاتك الخاصة ( ) جميعاً ( )
- رابعاً: البيانات الشخصية الخاصة بالطفل وعلاقته بالتهميش التعليمي**
- 42— هل توقفت عن الدراسة نعم ( ) لا ( )  
 \*إذا كانت الاجابة ب نعم، منذ متى توقفت عن الدراسة؟.....
- 43— في أي صف دراسي توقفت؟.....
- 44— لماذا توقفت عن الدراسة؟ - العجز عن تسديد المصاريف الدراسية ( ) أجبرك والديك على التوقف عن الدراسة ( ) الرسوب المتكرر ( ) عدم الرغبة في الدراسة ( ) جميعاً ( ) أخرى؟.....
- 45— هل كان والداك يساعدانك في مراجعة الدروس؟ نعم لا ( ) .  
 \*إذا كانت الإجابة "لا"، في رأيك إلى ماذا يعود ذلك؟ لأنهما أمان ( ) تعب العمل ( ) الإهمال ( )
- 46— كيف كان موقفك تجاه قيام أصدقائك بسلوكات سيئة؟ السكوت على مضض ( ) اللامبالاة ( ) التشجيع ( ) تقديم النصيح ( ) الابتعاد عنهم ( ) أخرى؟.....

**المحور الثاني: تحديد رؤية أفراد مجتمع الدراسة من الأطفال المهمشين من الأساليب التي يتبعها المربون في وقايتهم من الانحراف.**

3	4	5	هناك عدة أساليب يتبعها المربون في تعاملهم مع الأطفال، حدد هذه الأساليب التي يستعملها معك:
			يساعدني في حل مشكلاتي الاجتماعية
			يساعدني على إزالة المشاعر السلبية (الخوف الكراهية القلق الغضب)
			يساعدني في تعديل عاداتي السلبية
			يساعدني في تعزيز التقني بنفسي
			يشجعني علي العمل مع بقية زملاءه في الانشطة المختلفة
			يعلمني مهارات علمية وثقافية متنوعة
			يشجعني على المشاركة في الأنشطة التي تشرف عليها الجمعية
			يشجعني على الاعتماد على نفسي في الدراسة
			يساعدني على التخلص من الإحباط والفشل
			يساعدني على تذليل الظروف الصعبة التي تواجهك في حياتك اليومية
			يساعدني على التحدث والتعليق وإبداء رأيي
			يتسامح معي عندما أخالف الأوامر
			يعامل جميع الاطفال في الجمعية بالعدل والمساواة
			يساعدني على الاندماج مع الاخرين داخل الجمعية
			يتركني أمارس النشاطات التي أحب وأرغب فيها
			يساعدني على تحقيق أهدافي وطموحاتي
			يساعدني على تكوين صداقات وعلاقات ايجابية مع الزملاء والأصدقاء في الجمعية
			يكافئني عندما أحرز نجاحا دراسيا
			يعاملني بعصبية وغضب عند حدوث أي مشكلة أو تصرف خاطئ مني
			يهددني بالطرد من الجمعية لأتفه الأسباب

## قائمة الملاحق:

21	تحل مشكلاتي بواسطة العقاب البدني			
22	يوجه إلي اللوم والعقاب عندما ارتكب أخطاء بسيطة			
23	لا يترك لي حرية اختيار الزملاء والأصدقاء خارج الجمعية			
24	يجبرني على اتباع أوامره حتى وإن لم أكن مقتنعا بها			

المحور الثالث: تحديد رؤية أفراد مجتمع الدراسة من الأطفال المهمشين إزاء الأنشطة والبرامج التي توفرها الجمعيات والهادفة إلى وقايتهم من الانحراف.

ت.ر	البيان	ت.ر	البيان	ت.ر	البيان
01	تعتمد على الدروس الدينية والإرشاد في تنمية البعد الروحي والإيماني				
02	تشرف على برامج قراءة القرآن والحديث الشريف				
03	تعتمد على المسابقات الدينية في تعزيز الوازع الديني للأطفال				
04	تقوم بإجراء محاضرات تربوية تهدف لإصلاح الأطفال				
05	تقوم بإجراء محاضرات علمية على توعية الأطفال				
06	تعتمد على المسابقات العلمية والثقافية في استعادة الثقة بالنفس وتطوير المستوي الفكري والعلمي للطفل.				
07	تنظم مسرحيات التي تهتم بقضايا ومشكلات الأطفال				
08	تنظيم الرحلات والمخيمات الصيفية للأطفال				
09	توفير الألعاب الترفيهية التي تحقق بعض الاحتياجات النفسية للأطفال				
10	تنظيم أنشطة رياضية مختلفة للأطفال				
11	يتم تعليمي وترديدي للأنشيد الوطنية				
12	يتم تعليمي وترديدي للأنشيد الدينية				

المحور الرابع: تحديد رؤية أفراد مجتمع الدراسة من الأطفال المهمشين من توافر الكفاءات والمهارات لدى المربين في الجمعيات التي تساعد في أدائهم لأدوارهم بفعالية؟

ت.ر	البيان	ت.ر	البيان	ت.ر	البيان
01	القدرة على كسب صداقة الطفل				
02	القدرة على التأثير في سلوك الطفل				
03	القدرة على تطبيق الأنشطة والبرامج المختلفة				
04	القدرة على التعرف على الظروف الاجتماعية للطفل				
05	القدرة على فهم المشكلات التي يعاني منها الطفل				
06	يقوم بتلبية الاحتياجات الاجتماعية للطفل				
07	يقوم بتلبية الاحتياجات النفسية للطفل				
08	القدرة على حل المشكلات التي تواجه الطفل				
09	قدرته على تعزيز الثقة بالنفس لدى الطفل				
10	قدرته على تكريس القيم الأخلاقية والتربوية للأطفال				
11	يعمل على تزويد الأطفال بالخبرات المختلفة				
12	يقوم بدور الوسيط بين الأطفال والمجتمع الخارجي				
13	قدرته على تقديم النصح والإرشاد للأطفال				



wondershare™

PDF Editor

## ملحق (2)

### مقياس الانحراف كارلسون النفسي

\*\*\*\*\*

الاسم: ..... المستوى التعليمي: .....  
تاريخ التطبيق: ..... الجنس: .....  
الحالة الاجتماعية: .....  
التعليمات:

العبارات التالية آراء قد تنطبق عليك وقد لا تنطبق. تكرم بوضع (٧) أمام العبارة التي تنطبق عليك تماما أو على وجه القريب. ليس هناك وقت محدد للإجابة ولكن حاول الإجابة بأسرع ما يمكن وبأول استجابة تأتي إلى ذهنك.

نرجو عدم ترك أي عبارة بدون إجابة، لا توجد إجابة صحيحة أو خاطئة، والإجابة الصحيحة هي رأيك الخاص.

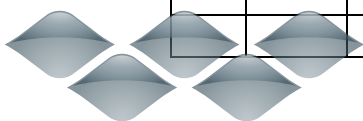
ونشكر لك تعاونك،،

الباحث

الرقم	اشرب الخمر	نعم	لا
1.	لا يحدث ذلك		
2.	اشرب أحيانا		
3.	تقريبا مرة في الأسبوع		
4.	أكثر من مرة في الأسبوع		
5.	دائما		
	تفكيري		
6.	جيد وقويم		
7.	جيد ولكنه مشوش قليلا		
8.	مشوش لكن استطيع أن أفكر		
9.	مشوش		
10.	كل ما في راسي مشوش		
	أثق في		
11.	كل الناس		
12.	معظم الناس		
13.	بعض الناس		
14.	أصدقائي المفضلين		
15.	لا احد من الناس		
	حياتي		
16.	ممتعة جد		
17.	ممتعة		
18.	ممتعة ومملة معا		
19.	مملة		
20.	دائما مملة		
	أشعر أنني		
21.	على ما يرام		
22.	حزين بعض الشيء ولكنني على ما يرام		
23.	حزين في بعض الأوقات		
24.	حزين في معظم الأوقات		
25.	حزين ومكتئب بدرجة عالية.		
	قد استخدم السلاح لأسرق أحدا من الناس		

26.			
27.	لن يحدث ذلك مطلقا		
28.	لن يحدث ذلك غالبا		
29.	ربما يحدث ذلك		
30.	سأفعل ذلك		
31.	سبق أن قمت بذلك وسأقوم به مرة أخرى		
	سبق لي أن تعاطيت المخدرات		
32.	لم يحدث ذلك مطلقا		
33.	مرة أو مرتين		
34.	في بعض الأوقات		
35.	في معظم الأوقات		
36.	دائما.		
	أسمع أو أرى أشياء لا وجود لها في الواقع		
37.	لم يحدث ذلك مطلقا		
38.	مرة أو مرتين		
39.	أكثر من مرة أو مرتين		
40.	غالبا		
41.	دائما		
	سبق لي أن وبخت الآخرين		
42.	لم يحدث ذلك مطلقا		
43.	مرة أو مرتين		
44.	أكثر من مرة		
45.	غالبا		
46.	دائما		
	أعصابي		
47.	منضبطة وهادئة		
48.	معتدلة		
49.	متوترة ولكن يمكن ضبطها		
50.	ضعيفة الانضباط		
51.	متوترة بشكل كبير جدا		
	أعتقد أن مستقبلي سوف يكون		
52.	مشرفا جدا		
53.	مشرفا إلى حد ما		
54.	ليس سيئا جدا		
55.	سيئا		
56.	لم يكن شيء في الماضي على ما أريد ولن يحدث أبدا		
	سبق أن سببت مشكلات في المدرسة		
57.	لم يحدث ذلك مطلقا		
58.	مرة أو مرتين		
59.	ثلاث أو أربع مرات		
60.	ضعيف الانضباط		
61.	متوترة بشكل كبير جدا.		
	يبدو أن معظم الناس يعتقدون أنني		
62.	شخص جيد جدا		
63.	شخص أفضل من الآخرين قليلا		
64.	مثل سائر الأشخاص الآخرين		
65.	أسوأ من الأشخاص الآخرين قليلا		
66.	شخص سيء جدا		
	أستمتع بالمشاركة		

67.	لا يحدث ذلك مطلقا	
68.	أحيانا قليلة	
69.	في بعض الأحيان	
70.	كثيرا	
71.	كثيرا جدا .	
	معظم أصدقائي يشربون الخمر	
72.	لا يحدث ذلك مطلقا	
73.	في قليل من الأحيان	
74.	تقريبا مرة في الأسبوع	
75.	أكثر من مرة في الأسبوع	
76.	دائما	
	الناس الذين أعرفهم يبدوون وكأنهم غرباء علي	
77.	لا يحدث ذلك مطلقا	
78.	في قليل من الأحيان	
79.	في بعض الأحيان	
80.	في معظم الأحيان	
81.	دائما	
	يبدو أن الناس يفضلون	
82.	أن أتكلم كثيرا	
83.	أن أتكلم قليلا	
84.	أن أكون موجودا ولكن لا أضايقهم	
85.	أن أكون مستمعا فقط	
86.	أن لا أكون موجودا معهم	
	معظم أصدقائي المقربين يتعاطون المخدرات	
87.	لا يحدث ذلك مطلقا	
88.	مرة أو مرتين	
89.	في بعض الأحيان	
90.	في معظم الأوقات	
91.	دائما	
	تعتبر حياتي	
92.	أفضل من حياة كثير من الناس	
93.	جيدة مثل حياة معظم الناس	
94.	متوسطة	
95.	سيئة مثل حياة معظم الناس	
96.	أسوأ من حياة الناس.	
	سبق أن حملت معي سلاحا	
97.	لم يحدث ذلك مطلقا	
98.	مرة أو مرتين	
99.	في بعض الأحيان	
100.	في معظم الأحيان	
101.	في كل الأحيان	



wondershare

PDF Editor



## الملحق رقم 03

### ثبات الدراسة الاستطلاعية

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments	Observations Valide
قيمة الثبات ألفا كرونباخ	عدد البنود (العبارات)	حجم العينة
0.87	20	25

### ثبات الدراسة النهائية

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments	Observations Valide
قيمة الثبات ألفا كرونباخ	عدد البنود (العبارات)	حجم العينة
0.84	20	63

### T-Test

Group Statistics

	الانحراف في الجمعية	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
السلوك الانحرافي	مخرط	126	43.9597	9.51742	.84788
	غير مخرط	63	54.6473	11.08249	1.39626

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means							
	F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference		
								Lower	Upper	
السلوك الانحرافي Equal variances assumed	6.329	.013	-6.883	187	.000	-10.68762	1.55280	-13.75089	-7.62435	
Equal variances not assumed			-6.543	108.817	.000	-10.68762	1.63354	-13.92530	-7.44994	



wondershare™

PDF Editor

## ملحق رقم (4)

### اتفاقية حقوق الطفل

اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25/44 المؤرخ في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989 تاريخ بدء النفاذ: 2 أيلول/سبتمبر 1990، وفقا للمادة 49

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، إذ ترى أنه وفقا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، يشكل الاعتراف بالكرامة المتأصلة لجميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية وغير القابلة للتصرف، أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم، وإذا تضرع في اعتبارها أن شعوب الأمم المتحدة قد أكدت من جديد في الميثاق إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وعقدت العزم على أن تدفع بالرفق الاجتماعي قدما وترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح، وإذا تدرك أن الأمم المتحدة قد أعلنت، في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهديين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، أن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في تلك الصكوك، دون أي نوع من أنواع التمييز كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر، واتفقت على ذلك، وإذ تشير إلى أن الأمم المتحدة قد أعلنت في إعلان العالمي لحقوق الإنسان أن للطفولة الحق في رعاية ومساعدة خاصتين، واقتناعا منها بأن الأسرة، باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها وبخاصة الأطفال، ينبغي أن تولى الحماية والمساعدة اللازمين لتتمكن من الاضطلاع الكامل بمسؤولياتها داخل المجتمع، وإذ تقر بأن الطفل، كي تتزرع شخصيته تزرعا كاملا ومتناسقا، ينبغي أن ينشأ في بيئة عائلية في جو من السعادة والمحبة والتفاهم، وإذ ترى أنه ينبغي إعداد اطفالا كاملا ليحيا حياة فردية في المجتمع وترتيبه بروح المثل العليا المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، وخصوصا بروح السلم والكرامة والتسامح والحرية والمساواة والإخاء، وإذ تضع في اعتبارها أن الحاجة إلى توفير رعاية خاصة للطفل قد ذكرت في إعلان جنيف لحقوق الطفل لعام 1924 وفي إعلان حقوق الطفل الذي اعتمدته الجمعية العامة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1959 والمعرّف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ولاسيما في المادتين 23 و24) وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ولا سيما في المادة 10) وفي النظم الأساسية والصكوك ذات الصلة للوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المعنية بخير الطفل، وإذ تضع في اعتبارها "أن الطفل، بسبب عدم نضجه البدني والعقلي، يحتاج إلى إجراءات وقاية ورعاية خاصة، بما في ذلك حماية قانونية مناسبة، قبل الولادة وبعدها وذلك كما جاء في إعلان حقوق الطفل، وإذ تشير إلى أحكام الإعلان المتعلق بالمبادئ الاجتماعية والقانونية المتصلة بحماية الأطفال ورعايتهم، مع الاهتمام الخاص بالحضانة والتبني على الصعيدين الوطني والدولي، وإلى قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين)، وإلى الإعلان بشأن حماية النساء والأطفال أثناء الطوارئ والمنازعات المسلحة، وإذ تسلّم بأن ثمة، في جميع بلدان العالم، أطفالا يعيشون في ظروف صعبة للغاية، وبأن هؤلاء الأطفال يحتاجون إلى مراعاة خاصة، وإذ تأخذ في الاعتبار الواجب أهمية تقاليد كل شعب وقيمه الثقافية لحماية الطفل وتزرعه تزرعا متناسقا، وإذا تدرك أهمية التعاون الدولي لتحسين ظروف معيشة الأطفال في كل بلد، ولا سيما في البلدان النامية.

قد اتفقت على ما يلي:

### الجزء الأول

المادة 1 لأغراض هذه الاتفاقية، يعني الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه.

### المادة 2

1. تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أي نوع من أنواع التمييز، بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو لونه أو جنسه أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو ثروتهم، أو عجزهم، أو مولدهم، أو أي وضع آخر.

2. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للطفل الحماية من جميع أشكال التمييز أو العقاب القائمة على أساس مركز والدي الطفل أو الأوصياء القانونيين عليه أو أعضاء الأسرة، أو أنشطتهم أو آرائهم المعبر عنها أو معتقداتهم.

### المادة 3

1. في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال، سواء قامت بها مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة أو الخاصة، أو المحاكم أو السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية، يولي الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى.

2. تتعهد الدول الأطراف بأن تضمن للطفل الحماية والرعاية اللازمين لرفاهه، مراعاة حقوق وواجبات والديه أو أوصيائه أو غيرهم من الأفراد المسؤولين قانونا عنه، وتتخذ، تحقيقا لهذا الغرض، جميع التدابير التشريعية والإدارية الملائمة.

3. تكفل الدول الأطراف أن تنقذ المؤسسات والإدارات والمرافق المسؤولة عن رعاية أو حماية الأطفال بالمعايير التي وضعتها السلطات المختصة، ولا سيما في مجالي السلامة والصحة وفي عدد موظفيها وصلاحياتهم للعمل، وكذلك من ناحية كفاءة الإشراف.

المادة 4 تتخذ الدول الأطراف كل التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير الملائمة لإعمال الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية. وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تتخذ الدول الأطراف هذه التدابير إلى أقصى حدود مواردها المتاحة، وحيثما يلزم، في إطار التعاون الدولي.

المادة 5 تحترم الدول الأطراف مسؤوليات وحقوق وواجبات الوالدين أو، عند الاقتضاء، أعضاء الأسرة الموسعة أو الجماعة حسبما ينص عليه العرف المحلي، أو الأوصياء أو غيرهم من الأشخاص المسؤولين قانونا عن الطفل، في أن يوفرُوا بطريقة تتفق مع قدرات الطفل المتطورة، التوجيه والإرشاد الملائمين عند ممارسة الطفل الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية.

### المادة 6

### 9

1. تعترف الدول الأطراف بأن لكل طفل حقا أصيلا في الحياة.

2. تكفل الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه.

### المادة 7

1. يسجل الطفل بعد ولادته فوراً ويكون له الحق منذ ولادته في اسم والحق في اكتساب جنسية، ويكون له قدر الإمكان، الحق في معرفة والديه وتلقي رعايتهما.

2. تكفل الدول الأطراف إعمال هذه الحقوق وفقاً لقانونها الوطني والتزاماتها بموجب الصكوك الدولية المتصلة بهذا الميدان، ولاسيما حيثما يعتبر الطفل عديم الجنسية في حال عدم القيام بذلك.

### المادة 8

1. تتعهد الدول الأطراف باحترام حق الطفل في الحفاظ على هويته بما في ذلك جنسيته، واسمه، وصلاته العائلية، على النحو الذي يقره القانون، وذلك دون تدخل غير شرعي.

2. إذا حرم أي طفل بطريقة غير شرعية من بعض أو كل عناصر هويته، تقدم الدول الأطراف المساعدة والحماية المناسبين من أجل الإسراع بإعادة إثبات هويته.

1. المادة تضمن الدول الأطراف عدم فصل الطفل عن والديه على كره منهما، إلا عندما تقرر السلطات المختصة، رهنا بإجراء إعادة نظر قضائية، وفقا للقوانين والإجراءات المعمول بها، أن هذا الفصل ضروري لصون مصالح الطفل الفضلى. وقد يلزم مثل هذا القرار في حالة معينة مثل حالة إساءة الوالدين معاملة الطفل أو إهمالهما له، أو عندما يعيش الوالدان منفصلين ويتعين اتخاذ قرار بشأن محل إقامة الطفل.
2. في أية دعاوى تقام عملا بالفقرة 1 من هذه المادة، تتاح لجميع الأطراف المعنية الفرصة للاشتراك في الدعوى والإفصاح عن وجهات نظرها.
3. تحترم الدول الأطراف حق الطفل المنفصل عن والديه أو عن أحدهما في الاحتفاظ بصورة منتظمة بعلاقات شخصية واتصالات مباشرة بكلا والديه، إلا إذا تعارض ذلك مع مصالح الطفل الفضلى.
4. في الحالات التي ينشأ فيها هذا الفصل عن أي إجراء اتخذته دولة من الدول الأطراف، مثل تعريض أحد الوالدين أو كليهما أو الطفل للاحتجاز أو الحبس أو النفي أو الترحيل أو الوفاة (بما في ذلك الوفاة التي تحدث لأي سبب أثناء احتجاز الدولة الشخص)، تقدم تلك الدولة الطرف عند الطلب، للوالدين أو الطفل، أو عند الاقتضاء، لعضو آخر من الأسرة، المعلومات الأساسية الخاصة بمحل وجود عضو الأسرة الغائب (أو أعضاء الأسرة الغائبين) إلا إذا كان تقديم هذه المعلومات ليس لصالح الطفل. وتضمن الدول الأطراف كذلك أن لا تترتب على تقديم مثل هذا الطلب، في حد ذاته، أي نتائج ضارة للشخص المعنى (أو الأشخاص المعنيين).

#### المادة 10

1. وفقا للالتزام الواقع على الدول الأطراف بموجب الفقرة 1 من المادة 9، تنظر الدول الأطراف في الطلبات التي يقدمها الطفل أو والداه لدخول دولة طرف أو مغادرتها بقصد جمع شمل الأسرة، بطريقة إيجابية وإنسانية وسريعة. وتكفل الدول الأطراف كذلك ألا تترتب على تقديم طلب من هذا القبيل نتائج ضارة على مقدمي الطلب وعلى أفراد أسرهم.
2. للطفل الذي يقيم والداه في دولتين مختلفتين الحق في الاحتفاظ بصورة منتظمة بعلاقات شخصية واتصالات مباشرة بكلا والديه، إلا في ظروف استثنائية. وتحقيقا لهذه الغاية ووفقا للالتزام الدول الأطراف بموجب الفقرة 2 من المادة 9، تحترم الدول الأطراف حق الطفل ووالديه في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلدهم هم، وفي دخول بلدهم. ولا يخضع الحق في مغادرة أي بلد إلا للقيود التي ينص عليها القانون والتي تكون ضرورية لحماية الأمن الوطني، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم وتكون متفقة مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذه الاتفاقية.

#### المادة 11

1. تتخذ الدول الأطراف تدابير لمكافحة نقل الأطفال إلى الخارج وعدم عودتهم بصورة غير مشروعة.
2. وتحقيقا لهذا الغرض، تشجع الدول الأطراف عقد اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف أو الانضمام إلى اتفاقات قائمة.

#### المادة 12

1. تكفل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة حق التعبير عن تلك الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمس الطفل، وتولى آراء الطفل الاعتبار الواجب وفقا لسن الطفل ونضجه.
2. ولهذا الغرض، تتاح للطفل، بوجه خاص، فرصة الاستماع إليه في أي إجراءات قضائية وإدارية تمس الطفل، إما مباشرة، أو من خلال ممثل أو هيئة ملائمة، بطريقة تتفق مع القواعد الإجرائية للقانون الوطني.

#### المادة 13

1. يكون للطفل الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها، دون أي اعتبار للحدود، سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة، أو الفن، أو بأية وسيلة أخرى يختارها الطفل.
2. يجوز إخضاع ممارسة هذا الحق لبعض القيود، بشرط أن ينص القانون عليها وأن تكون لازمة لتأمين ما يلي:

(أ) احترام حقوق الغير أو سمعتهم، أو، (ب) حماية الأمن الوطني أو النظام العام، أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

#### المادة 14

1. تحترم الدول الأطراف حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين.
2. تحترم الدول الأطراف حقوق وواجبات الوالدين وكذلك، تبعا للحالة، الأوصياء القانونيين عليه، في توجيه الطفل في ممارسة حقه بطريقة تتسجم مع قدرات الطفل المتطورة.
3. لا يجوز أن يخضع الإجهار بالدين أو المعتقدات إلا للقيود التي ينص عليها القانون واللازمة لحماية السلامة العامة أو النظام أو الصحة أو الآداب العامة أو الحقوق والحريات الأساسية للآخرين.

#### المادة 15

1. تعترف الدول الأطراف بحقوق الطفل في حرية تكوين الجمعيات وفي حرية الاجتماع السلمي.
2. لا يجوز تقييد ممارسة هذه الحقوق بأية قيود غير القيود المفروضة طبقا للقانون والتي تقتضيها الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن الوطني أو السلامة العامة أو النظام العام، أو لحماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الغير وحرياتهم.

#### المادة 16

1. لا يجوز أن يجرى أي تعرض تعسفي أو غير قانوني للطفل في حياته الخاصة أو أسرته أو منزله أو مراسلاته، ولا أي مساس غير قانوني بشرفه أو سمعته.

2. للطفل حق في أن يحميه القانون من مثل هذا التعرض أو المساس.

المادة 17 تعترف الدول الأطراف بالوظيفة الهامة التي تؤديها وسائل الإعلام وتضمن إمكانية حصول الطفل على المعلومات والمواد من شتى المصادر الوطنية والدولية، وبخاصة تلك التي تستهدف تعزيز رفاهيته الاجتماعية والروحية والمعنوية وصحته الجسدية والعقلية، وتحقيقا لهذه الغاية، تقوم الدول الأطراف بما يلي:

- (أ) تشجيع وسائل الإعلام على نشر المعلومات والمواد ذات النفع الاجتماعي والثقافي للطفل ووفقا لروح المادة 29.
- (ب) تشجيع التعاون الدولي في إنتاج وتبادل ونشر هذه المعلومات والمواد من شتى المصادر الثقافية والوطنية والدولية.
- (ج) تشجيع إنتاج كتب الأطفال ونشرها.
- (د) تشجيع وسائل الإعلام على إيلاء عناية خاصة للاحتياجات اللغوية للطفل الذي ينتمي إلى مجموعة من مجموعات الأقليات أو إلى السكان الأصليين.

(هـ) تشجيع وضع مبادئ توجيهية ملائمة لوقاية الطفل من المعلومات والمواد التي تضر بصالحه، مع وضع أحكام المادتين 13 و18 في الاعتبار.

#### المادة 18

1. تبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لضمان الاعتراف بالمبدأ القائل إن كلا الوالدين يتحملان مسؤوليات مشتركة عن تربية الطفل ونموه. وتقع على عاتق الوالدين أو الأوصياء القانونيين، حسب الحالة، المسؤولية الأولى عن تربية الطفل ونموه. وتكون مصالح الطفل الفضلى موضع اهتمامهم الأساسي.

2. في سبيل ضمان وتعزيز الحقوق المبينة في هذه الاتفاقية، على الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن تقدم المساعدة الملائمة للوالدين وللأوصياء القانونيين في الاضطلاع بمسؤوليات تربية الطفل وعليها أن تكفل تطوير مؤسسات ومرافق وخدمات رعاية الأطفال.
3. تتخذ الدول الأطراف كل التدابير الملائمة لتضمن لأطفال الوالدين العاملين حق الانتفاع بخدمات ومرافق رعاية الطفل التي هم مؤهلون لها.

#### المادة 19

1. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية، وهو في رعاية الوالد (الوالدين) أو الوصي القانوني (الأوصياء القانونيين) عليه، أو أي شخص آخر يتعهد الطفل برعايته.
2. ينبغي أن تشمل هذه التدابير الوقائية، حسب الاقتضاء، إجراءات فعالة لوضع برامج اجتماعية لتوفير الدعم اللازم للطفل ولأولئك الذين يتعهدون الطفل برعايته، وكذلك للأشخاص الأخرى من الوقاية، ولتحديد حالات إساءة معاملة الطفل المذكورة حتى الآن والإبلاغ عنها والإحالة بشأنها والتحقيق فيها ومعالجتها ومتابعتها وكذلك لتدخل القضاء حسب الاقتضاء.

#### المادة 20

1. للطفل المحروم بصفة مؤقتة أو دائمة من بيئته العائلية أو الذي لا يسمح له، حفاظاً على مصالحه الفضلى، بالبقاء في تلك البيئة، الحق في حماية ومساعدة خاصتين توفرهما الدولة.
  2. تضمن الدول الأطراف، وفقاً لقوانينها الوطنية، رعاية بديلة لمثل هذا الطفل.
  3. يمكن أن تشمل هذه الرعاية، في جملة أمور، الحضانة، أو الكفالة الواردة في القانون الإسلامي، أو التبني، أو، عند الضرورة، الإقامة في مؤسسات مناسبة لرعاية الأطفال. وعند النظر في الحلول، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لاستصواب الاستمرارية في تربية الطفل ولخلفية الطفل الإثنية والدينية والثقافية واللغوية.
- المادة 21 تضمن الدول التي تقر و/أو تجيز نظام التبني إيلاء مصالح الطفل الفضلى الاعتبار الأول والقيام بما يلي:
- (أ) تضمن ألا تصرح بتبني الطفل إلا السلطات المختصة التي تحدد، وفقاً للقوانين والإجراءات المعمول بها وعلى أساس كل المعلومات ذات الصلة الموثوق بها، أن التبني جائز نظراً لحالة الطفل فيما يتعلق بالوالدين والأقارب والأوصياء القانونيين وأن الأشخاص المعنيين، عند الاقتضاء، قد أعطوا عن علم موافقتهم على التبني على أساس حصولهم على ما قد يلزم من المشورة.
  - (ب) تعترف بأن التبني في بلد آخر يمكن اعتباره وسيلة بديلة لرعاية الطفل، إذا تعذرت إقامة الطفل لدى أسرة حاضنة أو متبينة، أو إذا تعذرت العناية به بأي طريقة ملائمة في وطنه.
  - (ج) تضمن، بالنسبة للتبني في بلد آخر، أن يستفيد الطفل من ضمانات ومعايير تعادل تلك القائمة فيما يتعلق بالتبني الوطني.
  - (د) تتخذ جميع التدابير المناسبة كي تضمن، بالنسبة للتبني في بلد آخر، أن عملية التبني لا تعود على أولئك المشاركين فيها بكسب مالي غير مشروع.
  - (هـ) تعزز، عند الاقتضاء، أهداف هذه المادة بعقد ترتيبات أو اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، وتسعى، في هذا الإطار، إلى ضمان أن يكون تبني الطفل في بلد آخر من خلال السلطات أو الهيئات المختصة.

#### المادة 22

1. تتخذ الدول الأطراف في هذه الاتفاقية التدابير الملائمة لتكفل للطفل الذي يسعى للحصول على مركز لاجئ، أو الذي يعتبر لاجئاً وفقاً للقوانين والإجراءات الدولية أو المحلية المعمول بها، سواءً صاحبه أو لم يصحبه والداه أو أي شخص آخر، تلقي الحماية والمساعدة الإنسانية المناسبة في التمتع بالحقوق المنطبقة الموضحة في هذه الاتفاقية وفي غيرها من الصكوك الدولية الإنسانية أو المتعلقة بحقوق الإنسان التي تكون الدول المذكورة أطرافاً فيها.
2. ولهذا الغرض، توفر الدول الأطراف، حسب ما تراه مناسباً، التعاون في أي جهود تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية المختصة أو المنظمات غير الحكومية المتعاونة مع الأمم المتحدة، لحماية طفل كهذا ومساعدته، وللبحث عن والدي طفل لاجئ لا يصحبه أحد أو عن أي أفراد آخرين من أسرته، من أجل الحصول على المعلومات اللازمة لجمع شمل أسرته، وفي الحالات التي يتعذر فيها العثور على الوالدين أو الأفراد الآخرين لأسرته، يمنح الطفل ذات الحماية الممنوحة لأي طفل آخر محروم بصفة دائمة أو مؤقتة من بيئته العائلية لأي سبب، كما هو موضح في هذه الاتفاقية.

#### المادة 23

1. تعترف الدول الأطراف بوجود تمتع الطفل المعوق عقلياً أو جسدياً بحياة كاملة وكرامة، في ظروف تكفل له كرامته وتعزز اعتماده على النفس وتيسر مشاركته الفعلية في المجتمع.
2. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل المعوق في التمتع برعاية خاصة وتشجع وتكفل للطفل المؤهل لذلك وللمسؤولين عن رعايته، رهنما بتوفر الموارد، تقديم المساعدة التي يقدم عنها طلب، والتي تتلاءم مع حالة الطفل وظروف والديه أو غيرهما ممن يرعونه.
3. إدراكاً للاحتياجات الخاصة للطفل المعوق، توفر المساعدة المقدمة وفقاً للفقرة 2 من هذه المادة مجاناً كلما أمكن ذلك، مع مراعاة الموارد المالية للوالدين أو غيرهما ممن يقومون برعاية الطفل، وينبغي أن تهدف إلى ضمان إمكانية حصول الطفل المعوق فعلاً على التعليم والتدريب، وخدمات الرعاية الصحية، وخدمات إعادة التأهيل، والإعداد لممارسة عمل، والفرص الترفيهية وتلقيه ذلك بصورة تؤدي إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي للطفل ونموه الفردي، بما في ذلك نموه الثقافي والروحي، على أكمل وجه ممكن.
4. على الدول الأطراف أن تشجع، بروح التعاون الدولي، تبادل المعلومات المناسبة في ميدان الرعاية الصحية الوقائية والعلاج الطبي والنفسي والوظيفي للأطفال المعوقين، بما في ذلك نشر المعلومات المتعلقة بمناهج إعادة التأهيل والخدمات المهنية وإمكانية الوصول إليها، وذلك بغية تمكين الدول الأطراف من تحسين قدراتها ومهاراتها وتوسيع خبرتها في هذه المجالات. وتراعى بصفة خاصة، في هذا الصدد، احتياجات البلدان النامية.

#### المادة 24

1. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي.
2. تتابع الدول الأطراف أعمال هذا الحق كاملاً وتتخذ، بوجه خاص، التدابير المناسبة من أجل:
  - (أ) خفض وفيات الرضع والأطفال.
  - (ب) كفالة توفير المساعدة الطبية والرعاية الصحية اللازمين لجميع الأطفال مع التشديد على تطوير الرعاية الصحية الأولية.
  - (ج) مكافحة الأمراض وسوء التغذية حتى في إطار الرعاية الصحية الأولية، عن طريق أمور منها تطبيق التكنولوجيا المتاحة بسهولة وعن طريق توفير الأغذية المغذية الكافية ومياه الشرب النقية، أخذة في اعتبارها أخطار تلوث البيئة ومخاطره.
  - (د) كفالة الرعاية الصحية المناسبة للأمهات قبل الولادة وبعدها.
  - (هـ) كفالة تزويد جميع قطاعات المجتمع، ولا سيما الوالدين والطفل، بالمعلومات الأساسية المتعلقة بصحة الطفل وتغذيته، ومزايا الرضاعة الطبيعية، ومبادئ حفظ الصحة والإصحاح البيئي، والوقاية من الحوادث، وحصول هذه القطاعات على تعليم في هذه المجالات ومساعدتها في الاستفادة من هذه المعلومات.
  - (و) تطوير الرعاية الصحية الوقائية والإرشاد المقدم للوالدين، والتعليم والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

3. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الفعالة والملائمة بغية إلغاء الممارسات التقليدية التي تضر بصحة الأطفال.
4. تتعهد الدول الأطراف بتعزيز وتشجيع التعاون الدولي من أجل التوصل بشكل تدريجي إلى الأعمال الكاملة للحق المعترف به في هذه المادة. وتراعى بصفة خاصة احتياجات البلدان النامية في هذا الصدد.
- المادة 25 تعترف الدول الأطراف بحق الطفل الذي تودعه السلطات المختصة لأغراض الرعاية أو الحماية أو علاج صحته البدنية أو العقلية في مراجعة دورية للعلاج المقدم للطفل ولجميع الظروف الأخرى ذات الصلة بإيداعه.
- المادة 26
  1. تعترف الدول الأطراف لكل طفل بالحق في الانتفاع من الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمين الاجتماعي، وتتخذ التدابير اللازمة لتحقيق الأعمال الكاملة لهذا الحق وفقاً لقانونها الوطني.
  2. ينبغي منح الإعانات، عند الاقتضاء، مع مراعاة موارد وظروف الطفل والأشخاص المسؤولين عن إعالة الطفل، فضلاً عن أي اعتبار آخر ذي صلة بطلب يقدم من جانب الطفل أو نيابة عنه للحصول على إعانات.
- المادة 27
  1. تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي.
  2. يتحمل الوالدان أو أحدهما أو الأشخاص الآخرون المسؤولون عن الطفل، المسؤولية الأساسية عن القيام، في حدود إمكانياتهم المالية وقدراتهم، بتأمين ظروف المعيشة اللازمة لنمو الطفل.
  3. تتخذ الدول الأطراف، وفقاً لظروفها الوطنية وفي حدود إمكانياتها، التدابير الملائمة من أجل مساعدة الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسؤولين عن الطفل، على إعمال هذا الحق وتقديمه عند الضرورة المساعدة المادية وبرامج الدعم، ولا سيما فيما يتعلق بالتغذية والكساء والإسكان.
  4. تتخذ الدول الأطراف كل التدابير المناسبة لكفالة تحصيل نفقة الطفل من الوالدين أو من الأشخاص الآخرين المسؤولين مالياً عن الطفل، سواء داخل الدولة الطرف أو في الخارج. وبوجه خاص، عندما يعيش الشخص المسؤول مالياً عن الطفل في دولة أخرى غير الدولة التي يعيش فيها الطفل، تشجع الدول الأطراف الانضمام إلى اتفاقات دولية أو إبرام اتفاقات من هذا القبيل، وكذلك اتخاذ ترتيبات أخرى مناسبة.
- المادة 28
  1. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم، وتحقيقاً للإعمال الكامل لهذا الحق تدريجياً وعلى أساس تكافؤ الفرص، تقوم بوجه خاص بما يلي:
    - (أ) جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً مجاناً للجميع.
    - (ب) تشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الثانوي، سواء العام أو المهني، وتوفيرها وإتاحتها لجميع الأطفال، واتخاذ التدابير المناسبة مثل إدخال مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها.
    - (ج) جعل التعليم العالي، بشتى الوسائل المناسبة، متاحاً للجميع على أساس القدرات.
    - (د) جعل المعلومات والمبادئ الإرشادية التربوية والمهنية متوفرة لجميع الأطفال وفي متناولهم.
    - (هـ) اتخاذ تدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة.
  2. تتخذ الدول الأطراف كافة التدابير المناسبة لضمان إدارة النظام في المدارس على نحو يمتشى مع كرامة الطفل الإنسانية ويتوافق مع هذه الاتفاقية.
  3. تقوم الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بتعزيز وتشجيع التعاون الدولي في الأمور المتعلقة بالتعليم، وبخاصة بهدف الإسهام في القضاء على الجهل والامية في جميع أنحاء العالم وتيسير الوصول إلى المعرفة العلمية والتقنية وإلى وسائل التعليم الحديثة. وتراعى بصفة خاصة احتياجات البلدان النامية في هذا الصدد.
- المادة 29
  1. توافق الدول الأطراف على أن يكون تعليم الطفل موجهاً نحو:
    - (أ) تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها،
    - (ب) تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.
    - (ج) تنمية احترام ذوى الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشأ فيه في الأصل والحضارات المختلفة عن حضارته.
    - (د) إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات الإثنية والوطنية والدينية والأشخاص الذين ينتمون إلى السكان الأصليين،
    - (هـ) تنمية احترام البيئة الطبيعية.
  2. ليس في نص هذه المادة أو المادة 28 ما يفسر على أنه تدخل في حرية الأفراد والهيئات في إنشاء المؤسسات التعليمية وإدارتها، رهنا على الدوام بمراعاة المبادئ المنصوص عليها في الفقرة 1 من هذه المادة وباشتراط مطابقة التعليم الذي توفره هذه المؤسسات للمعايير الدنيا التي قد تضعها الدولة.
- المادة 30 في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية أو أشخاص من السكان الأصليين، لا يجوز حرمان الطفل المنتمى لتلك الأقليات أو لأولئك السكان من الحق في أن يتمتع، مع بقية أفراد المجموعة، بثقافته، أو الإجهار بدينه وممارسته شعائره، أو استعمال لغته.
- المادة 31
  1. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ، ومزاولة الألعاب وأنشطة الاستجمام المناسبة لسنه والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية وفي الفنون.
  2. تحترم الدول الأطراف وتعزز حق الطفل في المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والفنية وتشجع على توفير فرص ملائمة ومتساوية للنشاط الثقافي والفني والاستجمامي وأنشطة أوقات الفراغ.
- المادة 32
  1. تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي.
  2. تتخذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية التي تكفل تنفيذ هذه المادة. ولهذا الغرض، ومع مراعاة أحكام الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، تقوم الدول الأطراف بوجه خاص بما يلي:
    - (أ) تحديد عمر أدنى أو أعمار دنيا للالتحاق بعمل.
    - (ب) وضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه.
    - (ج) فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة لضمان بغية إنفاذ هذه المادة بفعالية.
- المادة 33 تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية، لوقاية الأطفال من الاستخدام غير المشروع للمواد المخدرة والمواد المؤثرة على العقل، وحسبما تحددت في الماهدات الدولية ذات الصلة، ولمنع استخدام الأطفال في إنتاج مثل هذه المواد بطريقة غير مشروعة والاتجار بها.



المادة 34 تتعهد الدول الأطراف بحماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي. ولهذه الأغراض تتخذ الدول الأطراف، بوجه خاص، جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمنع:

- (أ) حمل أو إكراه الطفل على تعاطي أي نشاط جنسي غير مشروع.
  - (ب) الاستخدام الاستغلالي للأطفال في الدعارة أو غيرها من الممارسات الجنسية غير المشروعة.
  - (ج) الاستخدام الاستغلالي للأطفال في العروض والمواد الداعرة.
- المادة 35 تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمنع اختطاف الأطفال أو بيعهم أو الاتجار بهم لأي غرض من الأغراض أو بأي شكل من الأشكال.

المادة 36 تحمي الدول الأطراف الطفل من سائر أشكال الاستغلال الضارة بأي جانب من جوانب رفاة الطفل.

المادة 37 تكفل الدول الأطراف:

- (أ) ألا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ولا تفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص نقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة دون وجود إمكانية للإفراج عنهم.
- (ب) ألا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية. ويجب أن يجري اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقا للقانون ولا يجوز ممارسته إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة.
- (ج) يعامل كل طفل محروم من حريته بإنسانية واحترام للكرامة المتأصلة في الإنسان، وبطريقة تراعي احتياجات الأشخاص الذين بلغوا سنه. وبوجه خاص، يفصل كل طفل محروم من حريته عن البالغين، ما لم يعتبر أن مصلحة الطفل تقتضي خلاف ذلك، ويكون له الحق في البقاء على اتصال مع أسرته عن طريق المراسلات والزيارات، إلا في الظروف الاستثنائية.
- (د) يكون لكل طفل محروم من حريته الحق في الحصول بسرعة على مساعدة قانونية وغيرها من المساعدة المناسبة، فضلا عن الحق في الطعن في شرعية حرمانه من الحرية أمام محكمة أو سلطة مختصة مستقلة ومحيدة أخرى، وفي أن يجري البت بسرعة في أي إجراء من هذا القبيل.

المادة 38

1. تتعهد الدول الأطراف بأن تحترم قواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة عليها في المنازعات المسلحة وذات الصلة بالطفل وأن تضمن احترام هذه القواعد.

2. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عمليا لكي تضمن ألا يشترك الأشخاص الذين لم يبلغ سنهم خمس عشرة سنة اشتراكا مباشرا في الحرب.

3. تمتنع الدول الأطراف عن تجنيد أي شخص لم تبلغ سنه خمس عشرة سنة في قواتها المسلحة. وعند التجنيد من بين الأشخاص الذين بلغت سنهم خمس عشرة سنة ولكنها لم تبلغ ثماني عشرة سنة، يجب على الدول الأطراف أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سنا.

4. تتخذ الدول الأطراف، وفقا لالتزاماتها بمقتضى القانون الإنساني الدولي بحماية السكان المدنيين في المنازعات المسلحة، جميع التدابير الممكنة عمليا لكي تضمن حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بنزاع مسلح.

المادة 39 تتخذ الدول الأطراف كل التدابير المناسبة لتشجيع التأهيل البدني والنفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي للطفل الذي يقع ضحية أي شكل من أشكال الإهمال أو الاستغلال أو الإساءة، أو التعذيب أو أي شكل آخر من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أو المنازعات المسلحة. ويجري هذا التأهيل وإعادة الاندماج هذه في بيئة تعزز صحة الطفل، واحترامه لذاته، وكرامته.

المادة 40

1. تتترف الدول الأطراف بحق كل طفل يدعي أنه انتهك قانون العقوبات أو يتهم بذلك أو يثبت عليه ذلك في أن يعامل بطريقة تتفق مع رفع درجة إحساس الطفل بكرامته وقدره، وتعزز احترام الطفل لما للآخرين من حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتراعي سن الطفل واستصواب تشجيع إعادة اندماج الطفل وقيامه بدور بناء في المجتمع.

2. وتحقيقا لذلك، ومع مراعاة أحكام الصكوك الدولية ذات الصلة، تكفل الدول الأطراف، بوجه خاص، ما يلي:

(أ) عدم إدعاء انتهاك الطفل لقانون العقوبات أو اتهامه بذلك أو إثبات ذلك عليه بسبب أفعال أو أوجه قصور لم تكن محظورة بموجب القانون الوطني أو الدولي عند ارتكابه،

(ب) يكون لكل طفل يدعي بأنه انتهك قانون العقوبات أو يتهم بذلك الضمانات التالية على الأقل:

"1" افتراض برأته إلى أن تثبت إدانته وفقا للقانون.

"2" إخطاره فوراً ومباشرة بالتهمة الموجهة إليه، عن طريق والديه أو الأوصياء القانونيين عليه عند الاقتضاء، والحصول على مساعدة قانونية أو غيرها لإعداد وتقديم دفاعه.

"3" قيام سلطة أو هيئة قضائية مختصة ومستقلة ونزيهة بالفصل في دعواه دون تأخير في محاكمة عادلة وفقا للقانون، بحضور مستشار قانوني أو بمساعدة مناسبة أخرى وبحضور والديه أو الأوصياء القانونيين عليه، ما لم يعتبر أن ذلك في غير مصلحة الطفل الفضلى، ولا سيما إذا أخذ في الحسبان سنه أو حالته.

"4" عدم إكراهه على الإدلاء بشهادة أو الاعتراف بالذنب، واستجواب أو تأمين استجواب الشهود المناهضين وكفالة اشتراك واستجواب الشهود لصالحه في ظل ظروف من المساواة.

"5" إذا اعتبر أنه انتهك قانون العقوبات، تأمين قيام سلطة مختصة أو هيئة قضائية مستقلة ونزيهة أعلى وفقا للقانون بإعادة النظر في هذا القرار وفي أية تدابير مفروضة تبعا لذلك.

"6" الحصول على مساعدة مترجم شفوي مجانا إذا تعذر على الطفل فهم اللغة المستعملة أو النطق بها.

"7" تأمين احترام حياته الخاصة تماما أثناء جميع مراحل الدعوى.

3. تسعى الدول الأطراف لتعزيز إقامة قوانين وإجراءات وسلطات ومؤسسات منطبقة خصيصا على الأطفال الذين يدعى أنهم انتهكوا قانون العقوبات أو يتهمون بذلك أو يثبت عليهم ذلك، وخاصة القيام بما يلي:

(أ) تحديد سن دنيا يفترض دونها أن الأطفال ليس لديهم الأهلية لانتهاك قانون العقوبات.

(ب) استصواب اتخاذ تدابير عند الاقتضاء لمعاملة هؤلاء الأطفال دون اللجوء إلى إجراءات قضائية، شريطة أن تحترم حقوق الإنسان والضمانات القانونية احترام كاملا.

4. تتاح ترتيبات مختلفة، مثل أوامر الرعاية والإرشاد والإشراف، والمشورة، والاختبار، والحضانة، وبرامج التعليم والتدريب المهني وغيرها من بدائل الرعاية المؤسسية، لضمان معاملة الأطفال بطريقة تلائم رفاههم وتتناسب مع ظروفهم وجرمهم على السواء.

المادة 41 ليس في هذه الاتفاقية ما يمس أي أحكام تكون أسرع إفضاء إلى إعمال حقوق الطفل والتي قد ترد في:

(أ) قانون دولة طرف، أو (ب) القانون الدولي الساري على تلك الدولة.

الجزء الثاني

المادة 42 تتعهد الدول الأطراف بأن تنشر مبادئ الاتفاقية وأحكامها على نطاق واسع بالوسائل الملائمة والفعالة، بين الكبار والأطفال على السواء.

المادة 43

1. تنشأ لغرض دراسة التقدم الذي أحرزته الدول الأطراف في استيفاء تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في هذه الاتفاقية لجنة معنية بحقوق الطفل تضطلع بالوظائف المنصوص عليها فيما يلي.
2. تتألف اللجنة من عشرة خبراء من ذوي المكانة الخلقية الرفيعة والكفاءة المعترف بها في الميدان الذي تغطيه هذه الاتفاقية. وتنتخب الدول الأطراف أعضاء اللجنة من بين رعاياها ويعمل هؤلاء الأعضاء بصفتهم الشخصية، ويولى الاعتبار للتوزيع الجغرافي العادل وكذلك للنظم القانونية الرئيسية.
3. ينتخب أعضاء اللجنة بالاقتراع السري من قائمة أشخاص ترشحهم الدول الأطراف، ولكل دولة طرف أن ترشح شخصا واحدا من بين رعاياها.
4. يجري الانتخاب الأول لعضوية اللجنة بعد ستة أشهر على الأكثر من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية وبعد ذلك مرة كل سنتين. ويوجه الأمين العام للأمم المتحدة قبل أربعة أشهر على الأقل من تاريخ كل انتخاب رسالة إلى الدول الأطراف يدعوها فيها إلى تقديم ترشيحاتها في غضون شهرين. ثم يعد الأمين العام قائمة مرتبة ترتيبا ألفبائيا بجميع الأشخاص المرشحين على هذا النحو مبينا الدول الأطراف التي رشحتهم، ويبلغها إلى الدول الأطراف في هذه الاتفاقية.
5. تجرى الانتخابات في اجتماعات للدول الأطراف يدعو الأمين العام إلى عقدها في مقر الأمم المتحدة. وفي هذه الاجتماعات، التي يشكل حضور ثلثي الدول الأطراف فيها نصا قانونيا لها، يكون الأشخاص المنتخبون لعضوية اللجنة هم الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات وعلى الأغلبية المطلقة لأصوات ممثلي الدول الأطراف الحاضرين المصوتين.
6. ينتخب أعضاء اللجنة لمدة أربع سنوات. ويجوز إعادة انتخابهم إذا جرى ترشيحهم من جديد. غير أن مدة ولاية خمسة من الأعضاء المنتخبين في الانتخاب الأول تنقضي بانقضاء سنتين، وبعد الانتخاب الأول مباشرة يقوم رئيس الاجتماع باختيار أسماء هؤلاء الأعضاء الخمسة بالقرعة.
7. إذا توفي أحد أعضاء اللجنة أو استقال أو أعلن لأي سبب آخر أنه غير قادر على تأدية مهام اللجنة، تعين الدولة الطرف التي قامت بترشيح العضو خبيرا آخر من بين رعاياها ليكمل المدة المتبقية من الولاية، رهنا بموافقة اللجنة.
8. تضع اللجنة نظامها الداخلي.
9. تنتخب اللجنة أعضاء مكتبها لفترة سنتين.
10. تعقد اجتماعات اللجنة عادة في مقر الأمم المتحدة أو في أي مكان مناسب آخر تحدده اللجنة. وتجتمع اللجنة عادة مرة في السنة وتحدد مدة اجتماعات اللجنة، ويعاد النظر فيها، إذا اقتضى الأمر، في اجتماع للدول الأطراف في هذه الاتفاقية، رهنا بموافقة الجمعية العامة.
11. يوفر الأمين العام للأمم المتحدة ما يلزم من موظفين ومرافق لاضطلاع اللجنة بصورة فعالة بوظائفها بموجب هذه الاتفاقية.
12. يحصل أعضاء اللجنة المنشأة بموجب هذه الاتفاقية، بموافقة الجمعية العامة، على مكافآت من موارد الأمم المتحدة، وفقا لما قد تقرره الجمعية العامة من شروط وأحكام.

#### المادة 44

1. تتعهد الدول الأطراف بأن تقدم إلى اللجنة، عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، تقارير عن التدابير التي اعتمدتها لإنفاذ الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية وعن التقدم المحرز في التمتع بتلك الحقوق:
- (أ) في غضون سنتين من بدء نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة للدولة الطرف المعنية،
- (ب) وبعد ذلك مرة كل خمس سنوات.
2. توضح التقارير المعدة بموجب هذه المادة العوامل والصعاب التي تؤثر على درجة الوفاء بالالتزامات المتعهد بها بموجب هذه الاتفاقية إن وجدت مثل هذه العوامل والصعاب. ويجب أن تشمل التقارير أيضا على معلومات كافية توفر للجنة فهما شاملا لتنفيذ الاتفاقية في البلد المعني.
3. لا حاجة بدولة طرف قدمت تقريراً أولياً شاملاً إلى اللجنة أن تكرر، في ما تقدمه من تقارير لاحقة وفقاً للفقرة 1 (ب) من هذه المادة، المعلومات الأساسية التي سبق لها تقديمها.
4. يجوز للجنة أن تطلب من الدول الأطراف معلومات إضافية ذات صلة بتنفيذ الاتفاقية.
5. تقدم اللجنة إلى الجمعية العامة كل سنتين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقارير عن أنشطتها.
6. تنجح الدول الأطراف تقاريرها على نطاق واسع للجمهور في بلدانها.

#### المادة 45

- لدعم تنفيذ الاتفاقية علي نحو فعال وتشجيع التعاون الدولي في الميدان الذي تغطيه الاتفاقية:
- (أ) يكون من حق الوكالات المتخصصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة أن تكون ممثلة لدى النظر في تنفيذ ما يدخل في نطاق ولايتها من أحكام هذه الاتفاقية، وللجنة أن تدعو الوكالات المتخصصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والهيئات المختصة الأخرى، حسبما تراه ملائماً، لتقديم مشورة خبرائها بشأن تنفيذ الاتفاقية في المجالات التي تدخل في نطاق ولاية كل منها. وللجنة أن تدعو الوكالات المتخصصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة لتقديم تقارير عن تنفيذ الاتفاقية في المجالات التي تدخل في نطاق أنشطتها،
  - (ب) تحيل اللجنة، حسبما تراه ملائماً، إلى الوكالات المتخصصة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والهيئات المختصة الأخرى أية تقارير من الدول الأطراف تتضمن طلباً للمشورة أو المساعدة التقنيين، أو تشير إلى حاجتها لمثل هذه المشورة أو المساعدة، مصحوبة بملاحظات اللجنة واقتراحاتها بصدد هذه الطلبات أو الإشارات، إن وجدت مثل هذه الملاحظات والاقتراحات،
  - (ج) يجوز للجنة أن توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إجراء دراسات بالنيابة عنها عن قضايا محددة تتصل بحقوق الطفل.
  - (د) يجوز للجنة أن تقدم اقتراحات وتوصيات عامة تستند إلى معلومات تلقاها عملاً بالمادتين 44، 45 من هذه الاتفاقية. وتحال مثل هذه الاقتراحات والتوصيات العامة إلى أية دولة طرف معنية، وتبلغ للجمعية العامة مصحوبة بتعليقات الدول الأطراف. إن وجدت.

#### الجزء الثالث

#### المادة 46 يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية لجميع الدول.

#### المادة 47 تخضع هذه الاتفاقية للتصديق. وتودع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

#### المادة 48 يظل باب الانضمام إلى هذه الاتفاقية مفتوحاً لجميع الدول. وتودع صكوك الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

#### المادة 49 يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع صك التصديق أو الانضمام العشرين لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

2. الدول التي تصدق على هذه الاتفاقية أو تنضم إليها بعد إيداع صك التصديق أو الانضمام العشرين، يبدأ نفاذ الاتفاقية إزاءها في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع هذه الدولة صك تصديقها أو انضمامها.

#### المادة 50

1. يجوز لأي دولة طرف أن تقترح إدخال تعديل وأن تقدمه إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ويقوم الأمين العام عندئذ بإبلاغ الدول الأطراف بالتعديل المقترح مع طلب بإخطاره بما إذا كانت هذه الدول تجب عقد مؤتمر للدول الأطراف للنظر في الاقتراحات والتصويت عليها. وفي حالة تأييد ثلث الدول الأطراف على الأقل، في غضون أربعة أشهر من تاريخ هذا التبليغ، عقد هذا المؤتمر، يدعو الأمين العام إلى عقده تحت رعاية الأمم المتحدة. ويقدم أي تعديل تعتمد أغلبية من الدول الأطراف الحاضرة والمصوتة في المؤتمر إلى الجمعية العامة لإقراره.

2. يبدأ نفاذ أي تعديل يتم اعتماده وفقا للفقرة 1 من هذه المادة عندما تقره الجمعية العامة للأمم المتحدة وتقبله الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بأغلبية الثلثين.

3. تكون التعديلات، عند بدء نفاذها، ملزمة للدول الأطراف التي قبلتها وتبقى الدول الأطراف الأخرى ملزمة بأحكام هذه الاتفاقية وبأية تعديلات سابقة تكون قد قبلتها.

#### المادة 51

1. يتلقى الأمين للأمم المتحدة نص التحفظات التي تبديها الدول وقت التصديق أو الانضمام، ويقوم بتعميمها على جميع الدول.

2. لا يجوز إبداء أي تحفظ يكون منافيا لهدف هذه الاتفاقية وغرضها.

3. يجوز سحب التحفظات في أي وقت بتوجيه إشعار بهذا المعنى إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يقوم عندئذ بإبلاغ جميع الدول به. ويصبح هذا الإشعار نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ تلقيه من قبل الأمين العام.

#### المادة 52

يجوز لأي دولة طرف أن تنسحب من هذه الاتفاقية بإشعار خطى ترسله إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ويصبح الانسحاب نافذا بعد مرور سنة على تاريخ تسلم الأمين العام هذا الإشعار.

المادة 53 يعين الأمين العام للأمم المتحدة وديعا لهذه الاتفاقية.

المادة 54 يودع أصل هذه الاتفاقية التي تتساوى في الحجية نصوصها بالأسبانية والإنجليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية، لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

وإثباتا لذلك، قام المفوضون الموقعون أدناه، المخولون حسب الأصول من جانب حكوماتهم، بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

\* حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، ص 237.



wondershare™

PDF Editor

الملحق رقم: 05

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

منظمة الكشافة الإسلامية الجزائرية

المديرية العامة لإدارة  
السجون وإعادة الإدماج



بين

للمديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج المثلثة بالسيد مختار فليون

للمدير العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج

من جهة

و

منظمة الكشافة الإسلامية الجزائرية المثلثة بالسيد نور الدين بن براهيم

القائد العام للكشافة الإسلامية الجزائرية

من جهة أخرى

اتفاقية تعاون بين الكشافة الإسلامية الجزائرية  
والمديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

Wondershare

PDF Editor



## اتفاقية تعاون بين الكشافة الإسلامية الجزائرية والمديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

- بنما على القانون رقم 04.05 مؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 06 فبراير سنة 2005، يتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين

- بنما على المرسوم الرئاسي رقم 217.03 المؤرخ في 17 ربيع الأول عام 1424 هـ الموافق لـ 19 ماي 2003 يتضمن الاعتراف بطلوع المنتجة العمومية.

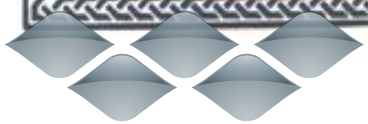
- بنما على قرار وزارة الداخلية المؤرخ في 89.11.07 تحت رقم 0091.76 للمتضمن اعتماد الكشافة الإسلامية الجزائرية (إ.ج) منظمة تربوية إنسانية تطوعية مستقلة.

- بنما على القرار المؤرخ في 04 صفر 1417 الموافق 09 جوان 1997 للمتضمن النظام الداخلي لمراكز إعادة تأهيل الأحداث فيما يخص العطل والاجازات الاستثنائية لاسيما المادة 94 منه.

- اعتبارا للسياسة المنتهجة من قبل وزارة العدل الملائمة إلى إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين

- اعتبارا أن عملية الإدماج الاجتماعي للمحبوسين يساهم فيها المجتمع المدني.

- باعتبار أن تنظيم منظمة الكشافة الإسلامية الجزائرية يسعى إلى المساهمة في تنمية قدرات الأطفال والفتية والشباب روحيا وفكريا وبدنيا واجتماعيا ليكونوا مواطنين مسؤولين في وطنهم وصالحين لمجتمعهم.



wondershare™

PDF Editor



## اتفق الطرفان على ما يلي:

### **الهدف العام**

**المللة الأولى:** تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد مجالات العمل بين المديرية العامة لإدارة السجون وإعلاء الإدماج ومنظمة الكشف الإسلامية الجزائرية لصالح فئة الأحداث والشباب والنساء مراكز إعلاء التربية وإدماج الأحداث والمؤسسات العقابية.

**المللة الثانية:** يسطر برنامج سنوي لمختلف النشاطات من طرف ممثلي قبلة منظمة الكشف الإسلامية وممثلي المديرية العامة لإدارة السجون وإعلاء الإدماج ويرسل إلى المحافظات الولائية للكشف ومدراء المؤسسات العقابية أو المراكز بعد المصادقة عليه للتنفيذ.

**المللة الثالثة:** ينقسم هذا البرنامج إلى قسمين:  
- الأعمال والنشاطات أثناء الإحتباس.  
- الأعمال والنشاطات بعد الإفراج (إعلاء الإدماج).

### **النشاطات أثناء الإحتباس**

**المللة الرابعة:** تنقسم النشاطات أثناء فترة الإحتباس إلى:  
- نشاطات داخل المؤسسة أو المركز.  
- نشاطات خارج المؤسسة أو المركز.

**المللة الخامسة:** تشمل النشاطات الداخلية ما يلي:  
- ورشات عملية، فكرية، إبداعية وتشمل على الخصوص حصص في الإعلام اللفي، الرسم، النحت، الشعر، القصة... إلخ.

اتفاقية تعاون بين الكشف الإسلامية الجزائرية  
والمديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

wondershare

PDF Editor



## اتفاقية تعاون بين الكشافة الإسلامية الجزائرية والمديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

- حصص تربوية، إجتماعية، صحية، علمية، بيئية، تربية بدنية.... إلخ.  
- دورات رياضية ومسابقات علمية وفكرية.  
- ألعاب.

- أنشطة مشتركة مع الكشافة حسب الواقع والخصائص.  
يتولى الإشراف عن هذه النشاطات ممثلون عن منظمة الكشافة  
الإسلامية الجزائرية وذلك بحضور ممثل عن إدارة المؤسسة تحت رقابة قاضي  
الأحداث المختص (أو) وقاضي تطبيق العقوبات.

الملاءة السلامة: تنظم داخل أجنحة النساء، الشباب والأحداث بالمؤسسات  
العقابية ومراكز تربية وإدماج الأحداث نشاطات محسسية تهدف إلى نوعية  
الأحداث، والنساء والشباب يقدمها ممثلون عن منظمة الكشافة الإسلامية  
الجزائرية عن طريق الإحتكاك شباب للشباب وذلك في المجالات التالية على  
الخصوص:

- الإدماج.  
- العنف.  
- الأمراض المتنقلة جنسيا.  
- التدخين.

الملاءة السلامة: تشمل النشاطات الخارجية ما يلي:  
- تنظيم رحلات إستكشافية وسياحية.  
- تنظيم دورات رياضية مع أفواج الكشافة.  
- تنظيم أنشطة خدمة وتنمية المجتمع.  
- تنظيم زيارات علمية.  
- تنظيم مخيمات صيفية لصالح الأحداث.



wondershare™

PDF Editor

## اتفاقية تعاون بين الكشافة الإسلامية الجزائرية والمديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

يتولى الإشراف والتنظيم لهذه النشاطات ممثلون عن منظمة الكشافة الإسلامية الجزائرية وذلك بحضور ممثل عن إدارة المؤسسة العقابية أو المركز تحت رقابة قاضي الأحداث المختص - (أو) و- قاضي تطبيق العقوبات.

المادة الثامنة: بعد إمضاء هذه الاتفاقية يرخص لممثلي منظمة الكشافة الإسلامية الجزائرية الدخول إلى المؤسسات العقابية والمراكز المتخصصة لإعلاء تربية وإدماج الأحداث مع إحترام النظام الداخلي للمراكز والمؤسسات العقابية.

يكون الترخيص لدخول أجنحة النساء للعناصر الكشفية النسوية دون غيرهم.

المادة التاسعة: تحدد على مستوى كل مؤسسة عقابية ومركز قائمة أعضاء منظمة الكشافة الإسلامية الجزائرية المسؤولين دون غيرهم على تأطير العمليات المبرمجة لصالح الفئة المستهدفة.

تحدد هذه القائمة من طرف القائد العام للكشافة الإسلامية الجزائرية الذي يرسلها إلى المديرية العامة لإدارة السجون وإعلاء الإدماج لتتولى إرسالها إلى مدراء المؤسسات العقابية والمراكز.

المادة العشرة: يتكلف عون لإعلاء التربية أو أكثر لمراقبة الأحداث والشباب والنساء في مختلف النشاطات المقدمة داخل أو خارج المؤسسات العقابية أو المراكز.

المادة الحادية عشر: تساهم إدارة السجون وإعلاء الإدماج ووفقا للتنظيم المعمول به في التكفل بالأكل والنقل وتغطية مصاريف الخدمات الخاصة



## اتفاقية تعاون بين الكشافة الإسلامية الجزائرية والمديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

بالمخيمات الصيفية الخاصة بالأحداث وتتكفل منظمة الكشافة الإسلامية الجزائرية بالإيواء.

**المادة الثانية عشر:** يرتدي الأحداث المحبوسين متناسبة بالمخيمات الصيفية اللباس الكشفي أثناء إقامتهم خارج المركز أو خارج أجنحة الأحداث بالمؤسسات العقلية وفق شروط إرتدائه.

**المادة الثالثة عشر:** يتم ضبط قائمة المستفيدين الأحداث من المخيمات الصيفية بموجب قرار لجنة إعلاء التربية.

**المادة الرابعة عشر:** يسهر عناصر منظمة الكشافة الإسلامية الجزائرية على المحافظة على صحة ونظافة الأحداث، النساء والشباب الموضوعين تحت تصرفهم خلال النشاطات الخارجية.

### النشاطات بعد الاحتباس إعادة الإدماج

**المادة الخامسة عشر:** تخصص فوج كشفي في كل محافظة ولائية بكلف متابعة الأحداث والشباب المفرج عنهم قصد إعلاء إدماجهم بسمى الفوج الكشفي لإعلاء إدماج الأحداث والشباب.

**المادة السادسة عشر:** تسعى منظمة الكشافة بالتنسيق مع السلطات المحلية على تخصيص مقر مستقل لإعلاء إدماج الأحداث والشباب بسمى المركز الكشفي لإعلاء إدماج الأحداث والشباب.

**المادة السابعة عشر:** يسعى الطرفان القيام بعملية تجهيز المفرات ويتولى قائد الفوج الكشفي جردها وتسليم نسخة منها إلى إدارة المديرية العامة لإدارة السجون وإعلاء الإدماج وقيادة منظمة الكشافة الإسلامية الجزائرية.



## اتفاقية تعاون بين الكشافة الإسلامية الجزائرية والجمعية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

**المادة الثامنة عشر:** توضع بكل مركز لافئة بعنوان للمركز مع الإشادة فيها إلى شعار المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ومنظمة الكشافة الإسلامية.

**المادة التاسعة عشر:** يقصد بالأحداث الفصير البالغين من العمر 13. 18 سنة والشباب البالغين من العمر من 19. 30 سنة.

**المادة العشرون:** يتولى الفوج الكشفي إضافة إلى قيامه بالأنشطة داخل المؤسسات العقابية الخاصة بالأحداث والشباب القيام بأنشطة بالخارج بعد الإفراج عن الأحداث والشباب.

**المادة الواحد والعشرون:** يتولى الفوج الكشفي استقبال ومتابعة وتوجيه الأحداث والشباب المفرج عنهم بالتنسيق مع المصالح الخارجية لإعلاء الإدماج التابعة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

**المادة الثانية والعشرون:** يتولى الفوج الكشفي تنسيق العمل مع القطاعات الوزارية الأخرى والشركاء في المجتمع وعكته أن يبرم اتفاقية تعاون وشراكة في مجال اختصاصه الإقليمي لتحقيق ذلك.

**المادة الثالثة والعشرون:** يتولى الفوج الكشفي خلق جسور اتصال بين المحبوس الحدث والشباب والمحيط الأسري والخارجي.

**المادة الرابعة والعشرون:** منح إعتماد خاص للفوج الكشفي من طرف القيادة العامة للكشافة الإسلامية، كما يمكن فتح حساب جاري أو بنكي يتلقى فيه المبالغ والمساعدات.

**المادة الخامسة والعشرون:** يبنى حق طلب المساعدة من الفوج الكشفي لرغبة المحبوس.



**الملاحة السادسة والعشرون:** تقع مسؤولية صيانة الأجهزة على عاتق الفوج الكشفي وفي حالة تلف التجهيزات محرر محضر إتلاف ممضى من القائد الكشفي الذي يبلغ للقيادة العامة للكشافة الإسلامية الجزائرية والمديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

**الملاحة السابعة والعشرون:** تلزم المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج مدراء المؤسسات العقابية والمراكز تبليغ الفوج الكشفي بقائمة الأحداث والشباب الذين سيفرج عنهم شهر قبل ذلك.

**الملاحة الثامنة والعشرون:** تقام دوريا دورات تكوينية وتأهيلية لفائدة قادة الكشافة الإسلامية الذين يشكلون الأفواج الكشفية لإعادة الإدماج لتطوير إمكانياتهم وقدراتهم وتأهيلهم في هذا الميدان.

**الملاحة التاسعة والعشرون:** بعد فوج الكشافة تقريراً تقييمياً عاماً حول نتائج أعماله وأهم الصعوبات التي تعترضه مرة كل 03 أشهر وكلما دعت الضرورة إلى ذلك ترسل نسخة منه إلى المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ونسخة إلى القيادة العامة للكشافة الإسلامية.

**الملاحة الثلاثون:** يمكن فتح خط هاتفي أخضر على مستوى القيادة العامة للكشافة الإسلامية، يسير قادة مختصين مكونين خصوصاً لهذا الغرض لاستقبال المكالمات الهاتفية للمحبوسين المفرج عنهم للمساعدة والتوجيه.

**الملاحة الواحد والثلاثون:** يشكل فوج تنسيق بين الطرفين برئاسة المدير الفرعي لحماية الأحداث والفئات الضعيفة ويتكون من ممثلين من إدارة السجون وإعادة الإدماج وممثلين من القيادة العامة للكشافة الإسلامية الجزائرية، يتولى وضع برامج العمل وتقييم النشاطات وحل الخلافات التي قد تحدث.

اتفاقية تعاون بين الكشافة الإسلامية الجزائرية  
والمديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج



الملءة الثانية والثلاثون: يمكن تعديل هذه الاتفاقية كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

الملءة الثالثة والثلاثون: تلغى الاتفاقية المبرمة بين المديرية العامة لإدارة السجون وإعلاء الإدماج ومنظمة الكشافة الإسلامية بتاريخ 09 جويلية 2003 مجرد التوقيع على هذه الاتفاقية من طرف السيد المدير العام لإدارة السجون وإعلاء الإدماج ممثلا عن وزارة العدل والقائد العام للكشافة الإسلامية الجزائرية.

حرر بالجزائر في:

المدير العام ..... ع. القائد العام

لإدارة السجون وإعلاء الإدماج ..... لمنظمة الكشافة الإسلامية الجزائرية



عن .....  
المدير العام لإدارة السجون وإعلاء الإدماج

م. فليسون



اتفاقية تعاون بين الكشافة الإسلامية الجزائرية  
والمديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

wondershare™

PDF Editor

عنوان الرسالة " : دور المجتمع المدني في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف "

انطلقت الدراسة في دراسة ظاهرة الانحراف ودور المجتمع المدني في الوقاية منه في طرح سؤال جوهري: ما الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني لوقاية الأطفال المهمشون من الانحراف ؟ ، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مختلف الأدوار التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني الرامية إلى وقاية الأطفال المهمشون من الانحراف وإعادة إدماجهم في المجتمع ، وأيضاً التعرف على البرامج الوقائية والاجتماعية والتعليمية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني. وكذا مقارنة الأطفال المنخرطين في الجمعيات وغيرهم ممن يعانون من التهميش لم يسبق لهم الانخراط في الجمعيات، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي والمنهج المقارن، وبلغت عينة الدراسة (126) مبحوث من المنتسبين للجمعيات في سطيف، وعينة (63) مبحوث من الأطفال الغير منتسبين في الجمعيات، وتراوحت أعمارهم ما بين (08-19 سنة). كما استخدمت مجموعة من الأدوات البحثية وهي : الملاحظة البسيطة، المقابلة ، استمارة . أما الأساليب الإحصائية والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري و  $\chi^2$  ، و اعتمد على الجداول التكرارية والنسب المئوية . وخرجت الدراسة بنتائج أهمها:

- 1- أن الأطفال المهمشين المنخرطين في الجمعيات والغير منخرطين لديهم مشكلات اجتماعية واقتصادية وثقافية أدت بهم إلى الوقوع في الانحراف والتهميش.
- 2- أن الجمعيات تتبع أساليب تربوية متنوعة تهدف إلى وقاية الأطفال المهمشين، وحتى غير المهمشين من الوقوع في خطر الانحراف.
- 3- أن الجمعيات توفر برامج وأنشطة مختلفة (تربوية - ثقافية - دينية) تهدف إلى وقاية الأطفال المهمشين، وحتى غير المهمشين من الوقوع في خطر الانحراف.
- 4- أن المربون في الجمعية يتوفرون على المهارات والكفاءات التي تمكنهم من وقاية الأطفال المهمشين وحتى غير المهمشين من الوقوع في خطر الانحراف.

Study abstract:

Title of the thesis:

"The role of civil society in the protection of marginalized children from deviation"

The study was launched in the study of the phenomenon of deviation and the role of civil society in the prevention from it, to ask a fundamental question:

What is the role played by civil society organizations to protect marginalized children from deviation?

The study aimed to recognize the different roles played by civil society organizations towards the protection of marginalized children from deviation and reintegration into society. And also to identify the preventive, social and educational programs carried out by civil society organizations. As well as comparing children who are involved in associations with others who are suffering from marginalization and have never engage in associations.

Researcher has used the descriptive approach, and the historical and comparative approaches.

The study sample reached (126) questioned persons who are engaged in associations in Setif, and a sample of (63) questioned child who are non-affiliated to associations, and they ranged in age from (08-19 years old).

Also, a range of research tools is used, so as: the simple observation, interview, questionnaire. The statistical methods, the percentages, the arithmetic mean, the standard deviation and  $K^2$ , and relied on the repetitive tables and percentages.

The study ended with very important results:

1. The marginalized children involved in associations and others who are involved with associations, both have cultural, economic and social problems which led them to fall into delinquency and marginalization.
- 2 Associations track various educational methods designed to protect marginalized children, and even non-marginalized ones, from falling into the risk of delinquency.
- 3 Associations provide various programs and activities (educational, cultural and religious) aimed to protect marginalized children, and even non-marginalized ones, from falling into the risk of delinquency.
- 4- Educators in the Assembly had skills and competencies that enable them to protect marginalized children, and even non-marginalized ones, from falling into the risk of delinquency.